

شرح
المفصل

تأليف
الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي
المتوفى سنة ٦٤٣هـ

عالم الكتب

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش
ابن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة ٦٤٣ هجرية
على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية



الجزء الأول

عالم الكتب
بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تَعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

أحمد الله الذي بدأ بالاحسان ، وأحسن خلق الانسان ، واختصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، وجعل له من العقل الصحيح ، والكلام الفصيح ، منبثاً عن نفسه ، ومخبراً عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، وعلى آله وأصحابه وأصفياه *
وبعد فلما كان الكتاب الموسوم بالفصل من تأليف الامام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره ، نابهاً ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغرب ^(١) عبارته فأشكل ، ولغظ تعجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو بادي للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استغرت الله تعالى في املاء كتاب أشرح فيه مشكله ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل حكم منه حبيبه وعلاه ، ولا أدعى أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيراً عما آتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الاطناب . قال الخليل بن أحمد رحمه الله : من الابواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القوى والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا *

وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون اتمامه عدة موانع ، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته

(١) في نسخة « أغرب » ☆

السبعون بين القلم والآنامل ؛ ومنها أن الزمان فسد حتى علا بأقله على درجه قس ، وانحط قسّه عن درجة باقل ، فلما شرف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد الم رابط المنصور . غياث الدنيا والدين ، ملك الاسلام والمسلمين ؛ سلطان الامة ، ظهير الخلافة ، محيي العدل في العالمين ؛ سيد الملوك والسلطين ؛ أعز الله أنصاره ، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره ؛ وسرت الرُكبان بأنه خلد الله ملكه أحيا من هذا العلم رميا ؛ وأعاد مائه بجماماً ونبته جعيا ؛ أمليته حاويا لضروب من فوائد العربية ، وأنفذته خدمة خفت الى مقره الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطية ، وبالله أستمين على ما نويته واعتقدته ؛ وأستعينه من الزلل فيما نحوته واعتمدته ، انه ولي ذلك والقادر عليه *

قال جابر الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، وزمخشري قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة . وقيل له جابر الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله * الله أحمده على أن جعلني من علماء العربية * قال الشارح الشيخ الامام العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي رحمه الله عليه الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدعي به أحد سواه قبض الله اللسان عن ذلك ؛ واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أو مشتق فذهب سيديويه في بعض أقواله الى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الالف واللام منه كما يجوز فزعها من الرحمن الرحيم ، وذهب آخرون الى أنه مشتق وليسيوييه في اشتقاقه قولان : أحدهما أن أصله إله على زنة فعال من قولهم إله الرجل يأله الآهة أى عبد عبادة قال رؤبة :

لله دَرُّ الغانيات المذمَّ سَبَّحَنَ واستَرَجَعَنَ مِنْ تَأَلَّهِ (١)

ومعنى الإله المعبود وقول الموحّد ، لا إله إلا الله أى لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الالف واللام للتعظيم ودفع الشيعاء الذي ذهبوا اليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه الله ثم أزمّت الالف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء والقسم نحو قولهم يا الله اغفر لي وقولهم أنا الله لأفعلن ؛ وقيل عوض الف فعال ؛ والقول الثاني من قولى سيديويه أن أصله لاه ومنه قول الراجز : (٢)

بِحَلْفَةِ مِنْ أَبِي رَبَّاحٍ يَسْمَعُهُ لَاهُهُ الْكَبِيرُ (٣)

أى الإله ثم أدخلت الالف واللام عليه لما ذكرناه وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة ووزن لاه فعل واشتقاقه من لاه يليه اذا تضر كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستناره واحتجابه عن ادراك الأبصار وألف لاه منقلبة عن ياء يدل على ذلك قولهم لهى أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لما نقلت الى موضع اللام ؛ وتفتح اللام تعظيماً الا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها نحو بالله ورأيت

(١) كذا في الاصول وفي لسان العرب مادة «اله» «تألهي» (٢) كذا في الاصول والبيت ليس من الرجز بل هو من البسيط الخلع (٣) كذا في الاصول . وفي اللسان «يسمى بالاهم الكبار» وقد ساق البيت مستشهداً به على ان الميم من «الله» قد تحفف . والبيت للاعشى

عَبْدِي اللَّهِ ، وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه وإنما قدّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالحمود سبحانه وتعالى : والعرب تقدّم ما هم يبيانه أعنى نحو قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ، ولو أتى به على أصله وقال احمدُ الله لجاز الا أنه يكون خبراً ساذجاً بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به *

والحمد نوع من المدح وهو الثناء على الرجل بما فيه من حسنٍ يقال حمّدت الرجل أحياه حمداً ومحمّدةً ومحمّدةً وهو يقارب الشكر في المعنى ، والفرق بينهما يظهر بضدّهما فضدّ الحمد الذمّ وضدّ الشكر الكفران وذلك أن الشكر لا يكون الا عن معروف يقال حمّدته على ما فيه وشكرته على ما منه . وقد يوضع أحدهما موضع الآخر لتقارب معنييهما . وقيل الحمد أعمّ من الشكر فكلُّ شكرٍ حمدٌ وليس كلُّ حمدٍ شكراً ، وقوله « على أن جعلني من علماء العربية » أي صيّرتني عالماً من علمائها وجعل هذه تتعدى الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى ومثله قوله تعالى (إني جاعلك للناس اماماً) وجعل مواضع أخرى تكون بمعنى خلق وعمل فتتعدى الى مفعول واحد نحو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وتكون بمعنى التسمية كقولك جعل حسني سيئاً وكقوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناساً) وتكون من أفعال المقاربة بمعنى طفق ، تقول من ذلك : جعل يقول وأخذ يقول ، والعلماء جمع عالم على حد شاعر وشعراء وعاقل وعقلاء ويجوز أن يكون جمع عليهم ههنا لأن علماً بمعنى عالم وهو أبلغ في الصفة وإنما قلنا انه جمع عالم مع قلة ما جاء من جمع فاعل على فعلاء وذلك من قبل أن عالماً وعلماً لغتان ويقول علماء من ليس من لغته عليهم ، فعلم بذلك أنه جمع عالم ، والمراد بالعربية اللغة وإن كانت العربية أعم من اللغة لان اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب . وقوله * وجبّلني على الغضب للعرب والعصبية * جبّلني أي طبعني يقال جبل الله الخلق على كذا أي طبعهم وهو مأخوذ من الجبلّة وهي الطبيعة يقال ذلك للرجل يثبت على أمر ولا ينفصل^(١) عنه ، والغضب خلاف الرضى يقال غضبت له اذا كان حياً وغضبت به اذا كان ميتاً ، والعصبية التعصب مأخوذ من قولهم عصب القوم بفلان اذا أحاطوا به وسميت به العصبية وهي قرابة الرجل لآبيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطناب المفاصل لان الاقارب يرتبط بعضهم ببعض كربط العصب المفاصل وقوله * وآبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز ، وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأتمّاز * قوله « أبى » كره لي يقال أبى يأبى يفتح العين في الماضي والمضارع وهو فعل نادر ولم يأت منه الا ما كان عينه أو لأمه حرفاً حقيقياً ، يقال « أنفرد » بالامر اذا قام فيه وحده من غير مشارك وانفرد عنه اذا تركه وفارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو الوتر . و« الصميم » الخالص من كل شيء وصميم الحر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذي هو قوام العظام ، و« الانصار » الاعوان الواحد نصير والنصير والناصر واحد وفعل يجمع على أفعال كشريف وأشرف وأما فاعل فبابه أن يجمع على فعل كشارب وشرّاب وتاجر وتجر « وأمتاز » أفعل من مرّت الشيء أميزه اذا فرزته يقال امتاز القوم أي تميز بعضهم عن بعض والمراد

(١) في نسخة مخطوطة « ينتقل »

أنزل وأخرج من جملتهم ومنه قوله تعالى (وامتازوا اليوم أيها المجرمون) أي انعزلوا عن أهل الجنة وكونوا فرقة على حدة . و«أنضوى» أي أدخل معهم وأنتسب إليهم و«الافيف» ما اجتمع من الناس من قبائل شتى كأنه ههنا ضد صميمهم . و«الشعوبية» بضم الشين قوم يصنفون شأن العرب وهو منسوب إلى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم ونظيره من النسب إلى الجمع قولهم أبناؤى في النسب إلى أبناء فارس وقيل سمووا بذلك لتعلقهم بظاهر قوله تعالى (وجعلناكم شعوبا وقبائل) وقال ابن هبيرة في الحكم : غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيل من العجم حتى قيل لمحتقر أمر العرب شعوبى وإن لم يكن منهم وأضافوا إلى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصارى . و«أنحاز» أي اعتزل وقالوا للذى ينحاز عن القوم ويعتزلهم حوزى . وقوله ﴿ وَعَصَمَنِي مِنْ مَذْهَبِهِمُ الَّذِي لَمْ يُجِدْ عَلَيْهِمْ إِلَّا الرِّشْقَ بِالسِّنَةِ اللَّاعِنِينَ وَالْمَشَقَّ بِالسِّنَةِ الطَّاعِنِينَ ﴾ يقال عصمتنى من كذا أي منعتى ودفع عني «والمذهب» المأخذ وأصله مكان الذهب كما طلع لموضع الطلوع ومثله المدخل والمخرج «الذي لم يجد عليهم» أي لم يفتهم يقال أجدنى عليه أي أعطاه وأصله من الجدا وهو المطر العام . و«الرشق» الإصابة بالمكروه يقال رشقهم بالكلام إذا نال منهم به وأصله من الرشق بالسهم . و«الأسنة» جمع لسان واللسان يذكر ويؤنث فمن ذكره ذهب إلى العضو وجمعه على أسنة كحمار وأجرة، ومن أنثه ذهب إلى الجارحة وجمعه على أسن كذراع وأذرع و«اللاعنون» جمع لاعن جمع السلامة واللعن الطرد والبعد يقال للطريد لعين ورجل لعنة يسكون العين يلعنه الناس كثيراً ولعنة بالتحريك يلعن الناس كثيراً «والمشق» سرعة الطعن «والأسنة» جمع سنان و«الطاعنون» جمع طاعن يقال طعن بالقول يطعن طعننا^(١) وطعن بالرمح يطعن بالضم طعنا ورجل طعان في أعراض الناس وفي الحديث «لا يكون المؤمن طعانا» والمراد أن هؤلاء الذين يبغيضون العرب ولغاتهم لم يكتسبوا بهذا المذهب إلا السقوط من أعين الناس والمذمة وقد ألم بهذا المعنى الحيف بيبص في قوله :

لَا تَضَعْ مِنْ عَظِيمٍ قَدْرًا وَإِنْ كُنْتَ مُشَارًّا إِلَيْهِ بِالْعَظِيمِ

فَالْكَبِيرُ الْعَظِيمُ يُصَغَّرُ قَدْرًا بِالتَّجَرِّي عَلَى الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ

وَلَمْ يَنْخَرْ بِالْقَوْلِ رَمَى الْحَمُّ سَرًّا بِتَنْجِيسِهَا وَبِالتَّخْرِيمِ

وقوله ﴿ وَإِلَى أَفْضَلِ السَّابِقِينَ وَالْمُصَلِّينَ أَوْجَهُ أَفْضَلُ صَلَوَاتِ الْمُصَلِّينَ مُحَمَّدٌ الْمُحْفَوفُ مِنْ بَنِي عَدْنَانَ بِجَمَاجِمِهَا وَأَرْحَائِهَا النَّازِلِ مِنْ قُرَيْشٍ فِي سُرَّةٍ بَطْحَائِهَا ﴾ السابق من الخيل هو الذى يأتي في الحلبة أولاً «والمصلى» الذى يتلوه سمي مصلياً لأن رأسه يكون عند صلا السابق ، والصلا مغرز الذنب وكفى بذلك عن الأولين والآخرين من الثقلين . وقوله «أفضل صلوات المصلين» أي دعاء الداعين يريد صلواتهم على محمد ﷺ . ومحمد اسم عربى وهو مفعول من الحمد والتكرير فيه للتكثير كما تقول كرمته فهو مكرم وعظمته فهو معظم إذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل النفاؤل أنه سيكثر حمده وكان كذلك ﷺ . روى بعض نقلة العلم فيما حكاه ابن دريد أن النبى ﷺ ولد أمر عبد المطلب

بجزور فنهزت ودعا رجال قريش وكانت سنتهم في المولود اذا ولد في استقبال الليل كفؤوا عليه قدراً حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبي ﷺ فأصبحوا وقد انشقت عنه القدر وهو شاخص الى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعموا قالوا لعبد المطلب: ما سميت ابنك هذا قال: سميت محمدًا قالوا: ما هذا من أسماء آبائك قال أردت أن يحمد في السموات والارض ، يقال رجل محمود ومحمد قال الأعشى :

إِلَيْكَ أَيْتَ اللَّعْنِ كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْوَاحِدِ الْفَرْدِ (١) الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

فمحمود لا يدل على الكثرة ومحمد يدل على ذلك والذي يدل على الفرق بينهما قول الشاعر :

فَلَسْتُ بِمُحَمَّدٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَبِطُ (٢) الْحَبَاتَرُ

وقد سمت العرب في الجاهلية رجالاً من أبنائها بذلك منهم محمد بن حمران الجعفي الشاعر وكان في عصر امرئ القيس وسماه شويعرًا ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن بلال بن أحيحة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدة رسول الله ﷺ أم جده ومحمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ومحمد بن مسلمة الأنصاري وأبو محمد ابن أوس بن زيد شهد بدرًا «والخفوف» المحوط الذي قد أطيّف به يقال حَفَّ به أي أطاف قال الله تعالى (وحففتنا من نخل) أي جعلنا النخل مطيّفًا بهما ، والأحفة الجوانب الواحد حفاف مثل جراب وأجربة ويقال حَفَّ به القوم أي صاروا في أحفته أي جوانبه ومنه قوله تعالى (وترى الملائكة حافين من حول العرش) «وعدنان» جد النبي ﷺ الأعلى انتسب اليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال «كذب النسابون فيما بعد عدنان» وهو صلوات الله عليه محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ، ومدركة لقب واسمه عمرو بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد اسمعيل بن ابراهيم إلا أن الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها إلا الله . و«جماجم العرب» قبائلها التي تجمع البطون فتنسب اليها دونهم نحو كلب بن وبرة اذا قلت كلبى استغنيت أن تنسب الى شيء من بطونه «وأرحاء العرب» القبائل التي تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها والأرحاء فيما ذكر ابو عبيدة ست : اثنتان في مضر وها كنانة بن خزيمة وتيم بن مد واثنتان في ربيعة وها بكر بن وائل وعبد القيس بن اقصى ، واثنتان في اليمن وها لحي بن ادد وكلب بن وبرة . وقوله «النازل من قريش في سرّة بطحاء» قريش من ولد النضر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قرشيًا وكان لقريش عظم في الجاهلية وشرف في الاسلام بمحمد ﷺ . و«البطحاء» ما اتسع من الارض . و«سرتها» وسطها مأخوذ من سرّة الانسان والمراد أنه من صميم قريش ووسط كل شيء أعدله قال الله عز وجل (وكذلك جعلناكم أمة وسطًا) قال العرجي :

كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِطًا وَلَمْ تَكُنْ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرٍو

ومنه واسطة القلادة للجوهر الذي يكون في وسطها وهو أجودها ، ويقال قريش الاباطح وقريش البطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكة ويقال لغيرهم قريش الضواحي ، وقريش البطاح هم الافضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزى وبنو زهرة وبنو تيم بن مرة وبنو سهم وجمح وبنو عدي

(١) كذا في الاصول وفي اللسان مادة «حمد» «الى الماجد القوم» (٢) كذا بالاصل

ابن كعب وبنو حسل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أحيب بن ضبة بن الحارث بن فهر ويقال لهم
الباطحيون أيضاً قال البحتري في المتوكل :

يا ابن الباطح من أرض الباطحها في ذروة المجدي أعلى من روايتها

فهؤلاء قريش الباطح وباطحاء الوادي مسيل فيه دقاق الحصى ، وأما قريش الضواحي ^(١) فهم الذين
لم تسمهم الباطح فنزلوا ضواحي مكة وهم معيص بن عامر بن لؤي وقيم بن غالب بن فهر ومحارب
والحارث ابن فهر . وقوله ﴿ المبعوث الى الأسود والاحمر ﴾ بالكتاب العربي المنور ﴿ يريد المرسل
الى جميع الناس عربهم وعجمهم فلما بالاسود العرب لان الغالب عليهم السمرة والسواد . والمراد
بالاحمر العجم لان الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة رضى الله عنها الحبراء لبياضها يقال أتانى
كل أسود منهم وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربهم وعجمهم قال الشاعر :

جَمَعْتُمْ فَأَوْعَيْتُمْ وَجِئْتُمْ بِمَشْرِ تَوَافَتْ بِهِمْ خُمُرَانُ عَبْدٍ وَسُودُهَا

يريد بعبد عبد بن أبي بكر بن كلاب . وقوله « بالكتاب العربي المنور » المنور ذو النور أى هو ضياء
يهتدى به . وقوله ﴿ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ بالكتاب العربي المنور « وأدعوه على أهل الشقاق لهم
وَالْعُدْوَانِ ﴾ آله ﷺ أهل بيته والاف في آل منقلبة عن همزة هي بدل من هاء أهل ولا يستعمل
الآل في كل موضع يستعمل فيه الأهل فلا يقال آل الاسكاف ولا آل الخياط ولا انصرف الى آلك كما
يقال الى أهلك وإنما يختص الآل بالاشراف يقال القراء آل الله واللهم صل على محمد وعلى آل محمد قال
الله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) « وأدعو الله بالرضوان لهم » اللام متعلقة بأدعو
لا بالرضوان والمعنى أسأل الله لهم الرضوان عنهم وهى في موضع نصب على أنه مفعول له أى من أجلهم
وقوله « وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان » أى أدعو الله لنصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم
والشقاق الخالفة والعدوان الظلم العساح . وقوله ﴿ وَالَّذِينَ يَمْضُونَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَيَضَعُونَ مِنْ مِقْدَارِهَا
وَيُرِيدُونَ أَنْ يُخَفِّضُوا مَا رَفَعَ اللَّهُ مِنْ مَنَارِهَا ﴾ يقال « غض » منه يغض اذا وضع منه ونقص من
مقداره والوضع من الشيء الانتقاص منه والخط من قدره من قولهم وضعت الشيء اذا حططته يقال
وضعتني أضعه وضعا . وحكي الفراء موضعاً وموضوعاً « ومقدارها » قدرها يقال قدرٌ وقدرٌ بفتح
الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء . وانخفض ضد الرفع وهو الانحطاط والله تعالى يخفض من يشاء ويرفع
من يشاء « والمنار » الاعلام توضع على الطرق ليهتدى بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سمي بذلك
لانه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدى بها الناس . وقوله ﴿ حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ خَيْرَ رَسُولٍ وَخَيْرَ
كُتْبِهِ فِي عَجْمِ خَلْقِهِ وَلَكِنْ فِي عَرَبِهِ ، لَا يَبْعُدُونَ عَنِ الشُّعُوبِ مُنَابَذَةً لِلْحَقِّ الْأَبْلَجِ وَزَيْفًا عَنْ
سَوَاءِ الْمُنْتَهَجِ ﴾ « حيث » ظرف مكان يتعلق بقوله يضعون من مقدارها ويجوز أن يتعلق بقوله يضعون
وتعلقه بالأقرب أولى يعني حيث لم يبعث النبي ﷺ في العجم ولا نزل القرآن المجيد بلسان غير العربي

وقوله « لا يبعدون عن الشعوبية » هو خبر لعل ، والبعد ضد القرب يقال بعد بالضم يبعد اذا تباعد وبعد بالكسر اذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وخدم . وقوله « منابذة للحق الأبلج » أي مكاشفة ومجاهرة يقال نابذه الحرب أي كاشفه وانتصابه على أنه مصدر في موضع الحال نحو قتلتها صبراً وأتيتها ركضاً أي منابذين للحق أي مجاهرين « والابلج » الأبيض المشرق قال :
 * حَتَّى بَدَتْ أَعْلَامُ صُبْحٍ أَبْلَجًا *

ويقال الحق أبلج أي واضح مضى ، والباطل للجلج أي يتاجلج فلا يعرف « والزينغ » الميل يقال قوم زانغة عن الشيء أي زائفون و « سواء المنهج » وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر :
 غَشِيَتْهُ وَهُوَ فِي جَأْوَءَ بَاسِلَةٍ عَضْبًا أَصَابَ سَوَاءَ الرَّأْسِ فَاثْمَلَقَا
 أي وسط الرأس ، والمنهج الطريق البين . قال : وَالَّذِي يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ حَالٌ هُوَ لَا فِي قِلَّةِ إِنْصَافِهِمْ وَفَرْطِ جَوْرِهِمْ وَاعْتِسَافِهِمْ * يقضى منه العجب أي يوفي منه العجب حقه يقال وفيت هذا الامر حقه اذا تناهيت فيه وأديته وافيأ وهو من قضيت الدين قال كثير :
 قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ وَعِزَّةٌ تَمْطُولُ مَعْنَى غَرِيمِهَا

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة الا منفية نحو ما قضيت العجب من كذا لانهم يريدون المبالغة في تفخيم الامر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر :

أُنْبِئْتُ أَنَّ شَبِيهَ الْوَبْرِ أَوْعَدَنِي وَمَا قَضَيْتُ بِهِذَا الْمُوعِدِي عَجَبًا

هكذا ذكره الأصمعي في كتابه فيما يلحن فيه العامة قال يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب ما كدت أقضى منه العجب ، ولا يبعد جوازه اذا أريد الاكثار من العجب تفخيماً لسببه « والانصاف » خلاف الجور والظلم « والفرط » تجاوز الحد « والجور » الميل عن القصد « والعسف » الاخذ على غير قصد يقال عسف واعتسف اذا مال عن طريقه . قال : وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عِلْمًا مِنَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَقْبِهَا وَكَلَامُهَا وَعِلْمُهَا تَفْسِيرُهَا وَأَخْبَارُهَا إِلَّا وَافْتِقَارُهَا إِلَى الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ لَا يَدْفَعُ وَمَكْشُوفٌ لَا يَتَقَنَّعُ * المراد بالعلوم الاسلامية الفقه وأصول الدين والأخبار عن الرسول ﷺ وعلوم الكتاب العزيز وإنما اقتصر على الفقه والكلام لان الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كأنه احترز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة فان أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربي فماني هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة الا بمعرفة ألفاظها والوصلة الى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية . وقوله « وذلك بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع » أي الافتقار الى العربية ظاهر لا يمكن جموده وبادي لا يسم ستره . قال : وَيَرَوْنَ الْكَلَامَ فِي مُعْظَمِ أَبْوَابِ أُصُولِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِهَا مَبْنِيًّا عَلَى عِلْمِ الْأَعْرَابِ وَالتَّفَاسِيرِ مَشْحُونَةً بِالرَّوَايَاتِ عَنْ سِبْيَوِيٍّ وَالْأَخْفَشِ وَالْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ * وهذا ظاهر من كلامه مستغن عن التفسير وقوله * والاستظهار في ما أخذ النصوص بأقوالهم والتثبت بأهداب فسرهم وتأويلهم * الاستظهار الاستعانة وهو

استفعال من الظهير وهو الممين و « المآخذ » جمع مأخذ وهو اسم مكان كالمقتل والمخرج لما كان القتل والخروج و « النصوص » جمع نص وهو الكتاب والسنة وهو بمعنى منصوب عليه وأصل النص الرفع يقال نص الناقة ينصبها اذا رفعها في السير ونص الحديث اذا رفعه وعزاه الى صاحبه ونص العروس اذا أقعدتها على المنصة وهو ما ينص من كرسى أو دكة أو غير ذلك أى يرفع و « التثبيت » التعلق يقال تثبت به اذا تعلق به و « الأهداب » جمع هذب وهو طرف الثوب يقال تعلق بأهداب الأدب وأذباله اذا كان له منه حظ و « الفسر » الكشف والتفسير تفعيل منه « والتأويل » تفعيل من آل يؤول اذا رجع والفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر والتأويل انما هو صرف اللفظ عن الظاهر الى غيره مما يحتمله اللفظ فاذا كل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويلاً . قل ﴿ وَيَهْدِي اللَّهُ الْبَشَرَ صَالِحِينَ وَمُنَافِقِينَ فِي الْعِلْمِ وَالْحُجُورِ يُهَيِّئُ لَهُمْ وَيُذَرِّسُهُمْ وَمَنْظَرَهُمْ وَبِهِ تَقَطَّرُ فِي الْقَرَّاطِيسِ أَقْلَامُهُمْ وَبِهِ تَسْطُرُ الصُّكُوكُ وَالسَّجَلَاتِ حُكْمُهُمْ ﴾ « المناقلة » المحادثة يقال ناقلته الكلام اذا حدثته وحدتك « والمحاورة » المجاورة وهو مداولة الجواب ومراجعته و « التدريس » مصدر درس يدرس تدريساً التضعيف فيه للتعدي وكان قبل التضعيف يتعدى الى مفعول واحد فهو درست القرآن والدرس ودرسته ايها ، و « المناظرة » المجادلة وهو مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر فيها يعلمج به على صاحبه وقيل هو من النظر وهو المثل فعنى المناظرة المائلة فيما هم فيه . قوله « وبه تقطر » الهاء ترجع الى علم العربية والنحو وتقطر تسيل يقال قطر الماء وغيره يقطر وقطرته أنا يكون متعدياً وغير متعد كرجع ورجعته و « القراطيس » جمع قرطاس وهو ما يكتب فيه يقال قرطاس وقرطاس بكسر القاف وضها ويقال قرطاس أيضاً حكاها أبو زيد و « تسطر » نكتب وأصله الصف يقال بني سطرأ وغرس سطرأ وسميت الكتابة تسطيراً لانها تعمل صفوفاً قال الراجز * إني وأسطار سطران سطرأ * و « الصكوك » جمع صك وهو الكتاب ، و « السجلات » جمع سجل وهو الكتاب أيضاً مأخوذ من السجل وهو الدلو المملوء لانيها تتضمن أحكاماً و « الأحكام » القضاة . قال ﴿ فَهُمْ مَلْتَبِسُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ آيَةً سَلَكُوا غَيْرَ مُنْفَكِّينَ مِنْهَا أَيْنَمَا وَجَّهُوا كُلٌّ عَلَيْهَا حَيْثُ سَبَرُوا ﴾ « ملتبسون بالعربية » أى مختلطون وممازجون لها من قولهم تلبست بالامر والثوب أى خالطته ، وقوله « آية سلكوا » أى أى طريق وأى سبيل لان السبيل يذكر ويؤنث قل الله تعالى (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله) وأى قد تؤنث اذا أضيفت الى مؤنث وترك التأنيث أكثر فيها ، وقوله « سلكوا » أى مضوا ونفذوا يقال : سلكت الشيء فى الشيء اذا أنفذته فيه ، وطعنه سلكى اذا واجهه بها . وقوله « غير منفكين » أى غير زائلين يقال انفك وزال وبرح بمعنى واحد ، وقوله « أينما وجهوا » معناه توجهوا يقال وجه وتوجه بمعنى واحد ومثله نكبت وتنكب وبين وتبين وفى المثل « أينما أوجه ألق سعداً » ومنه صوح النبت وتصوح وقدم وتقدم . وقوله « كل عليها حيث سبروا » الكحل العيال والنقل قال الله تعالى (وهو كل على مولاة) وسبروا بمعنى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم موت الشاة وربض الغنم ألا ترى ان الفعل غير متعد كما كان قبل التضعيف قال ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ فِي »

تَضَاعِيفِ ذَلِكَ يَجْحَدُونَ فَضْلَهَا وَيَدْفَعُونَ خَصْلَهَا وَيَذْهَبُونَ عَنْ تَوْقِيرِهَا وَتَعْظِيمِهَا وَيَنْهَوْنَ عَنْ تَعَلُّمِهَا وَتَعْلِيمِهَا وَيَمْزُقُونَ أَدِيمَهَا وَيَمْضَعُونَ لَحْمَهَا فَمِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ الشَّعِيرُ يُوْكَلُ وَيَنْمُ ﴿ التضاعيف » جمع تضعيف وهو مصدر ضعفته اذا زدته مثله أو أكثر ، يقال : أضعفته اضعافا وضاعفته مضاعفة وضعفته تضعيفا كله بمعنى واحد ، وإنما جمع والمصادر لاثنى ولا تجميع لانه أراد أنواعا من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والاشغال ، و « يجحدون » أي ينكرون ولا يكون الجحد الا مع علم الجاحد قال الله تعالى (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا) والفضل الزيادة والخير والمعنى انهم يشكرون زيادة نفعها وخيرها ، « ويدفعون خصلها » الخصل الغلب في النضال والسباق يقال تخاصل القوم اذا تراءهوا في الرمي وأحرز فلان خصله اذا غلب ، وقوله « ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها » أي يعرضون عن ذينك من أمرها يقال ذهب اليه اذا قصدته وذهبت عنه اذا أعرضت عنه و « التوقير والتعظيم » واحد قال الله تعالى (مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا) أي عظمة وحسن عطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما ومثله قوله تعالى (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا) والوهن والضعف واحد ومثله قوله الشاعر

الْأَحْبَدُ هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَنَّى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ

والنأي والبعد واحد ومثله * وَالنَّيْ قَوْلُهَا كَذِبًا وَمِينًا * والكذب والمين واحد ، وقوله « وينهون عن تعلمها وتعليمها » التعلم مصدر تعلم والتعليم مصدر علم والتكرير فيه للتعمية لانه بمعنى المعرفة وتعلم مطاوع علم يقال علمته فتعلم ، وقوله « ويمزقون أديمها » التمزيق التخريق يقال مزقت الثوب أمزقه مزقا ومزقته تمزيقا اذا كثر ذلك منه و « الاديم » الجلد وجمعه أدم كأفيق وأفق والأفيق الجلد قبل دباغته وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ألا ترى أنك تذكره فنقول هو الأدم والأفق ولو كان تكسير الكان مؤنثا كما تقول هي الثياب والجفان ، والادمة باطن الجلد والبشرة ظاهره يقال رجل مؤدم مبشر أي قد جمع بين ابن الاديم وخشونة البشرة ، وقوله « ويمضعون لحما » أي يأكلون لحما بالغيبة والعيب من قوله تعالى (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) والمضغ ادارة الطعام في الفم يقال مضغ يمضغ ويمضغ بالضم والفتح فالضم على الاصل والفتح لمكان حرف الحلق الا ان الضم هو الاصل وأجود ههنا لقرب الفين من الفم ، والمثل السائر « الشعير يؤكل وينم » يضرب هذا المثل لكل من ينتفع به ويجازى بالتبجح وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغني عن جوع وهو مذموم ، وقوله « ويدعون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شق منها » « يدعون » يزعمون وهو يفعلون من الدعوى ومنه قول امرئ القيس * لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِي أَفْرُ (١) * والشق الناحية والجانب والمعنى أنهم يتبرؤون منها ويدعون الاستغناء عنها . قال ﴿ فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَمَا بِالْهَمِّ لَا يُطْلَقُونَ اللُّغَةَ رَأْسًا وَالْإِعْرَابَ وَلَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَيَبْنِيهِمُ الْأَسْبَابَ ﴾ « فما بالهم » فما حالهم وأصل الطلاق الارسال والتخلية يقال ناقة طالق ونعجة طالق اذا

كانت مرسله ترعى حيث شئت ويقال طلقت المرأة تطليقاً وطلقت هي طلاقاً ولا يقال طلقت بالضم (١) و « اللغة » عبارة عن العلم بالكلم المفردة ، و « الاعراب » عبارة عن اختلاف أواخرها لابتانة معانيها ، وقوله « لا يقطعون بينهما » أي بين اللغة والاعراب « وبينهم » أي بين هؤلاء القوم أي الشعوبية ، و « الاسباب » الوصلات واحدها سبب مثل قلم وقلام وأصل السبب الحبل يشد به الشيء ثم جعل كل ماجر شيئاً سبباً له وقوله « فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما وينفضوا من أصول الفقه عبارتهما » يقال طمس الطريق انمحي ودرس وطمسته يستعمل متعدياً وغير متعد يطمس ويطمس بالكسر والضم والكسر في المتعدي والضم في اللازم هو القياس الا ان اللغات تداخلت ، يريد أنه لا بد في التفسير من استعمال العربية والاستضاءة بدلالة ألفاظها اذ كان منزلاً باللسان العربي فلا بد من معرفة ألفاظ العرب والاطلاع على مواضعها اذ الالفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبطة بمعرفة العربية لانه ينتهي على معرفة الكتاب والسنة ولا يعرف معناهما الا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطاً في صحة الاجتهاد . قال « ولا يتكلموا في الاستثناء فانه نحو وفي الفرق بين المرف والمنكر فانه نحو وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف العهد فانهما نحو وفي الحروف كلواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبويض وظواهرها » يشير بذلك الى شدة فاقة الفقيه الى معرفة العربية ألا ترى أن الرجل اذا أقر فقال لفلان عندي مائة غير درهم برفع غير يكون مقراً بالمائة كاملة لان غير هنا صفة للمائة وصفتها لا تنقص شيئاً منها وكذلك لو قال له على مائة إلا درهم كان مقراً بالمائة كاملة لان إلا تكون وصفاً كغير . قال الله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ولو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهماً بالنصب لكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً لانه استثناء والاستثناء اخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناول الأول وكذلك لو قال ماله على مائة الا درهمين لم يلزمه شيء كما لو قال ماله على ثمانية وتسعون درهماً ولورفع فقال ماله عندي مائة الا درهماً لكان مقراً بدرهمين والمسائل في ذلك كثيرة ، ومن ذلك لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق فانه لا يقع الطلاق الا بدخول تلك الدار المعينة ولو قال ان دخلت داراً فأنت طالق وقع الطلاق بدخول أي دار دخاتها لانه علق الطلاق بدخول دار منكورة ولشياعها نعم وفي الاول علق الطلاق بدخول دار معهودة فلا يقع الطلاق الا بدخولها ، وأما الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى وأما اللفظ فشيء واحد وذلك أنك اذا قلت الرجل وأردت العهد فانه يخص واحداً بعينه . ومعنى العهد أن تكون مع انسان في حديث ثالث غائب ثم يقبل الرجل فتقول وافي الرجل أي الذي كنا في حديثه وذكره قد وافي . وان أردت تعريف الجنس فانه يدل على العموم والكثرة ولا يكون مخبراً عن احاطة بجميع الجنس لان ذلك متعذر غير ممكن فاذا قلت العسل حلواخل حامض قائما معناه العسل الشائع في الدنيا المعروف بالعقل دون حاسة المشاهدة حلوا ، وكذلك الخل ، والذي يدل على أن الالف واللام اذا أريد بهما الجنس تعمان قوله تعالى (ان الانسان لني خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فصحة الاستثناء من الانسان تدل على ان المراد به الجماعة ، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثم فان الواو معناها

(١) ابن الاعرابي : طلقت بالضم من الطلاق اجود وطلقت بفتح اللام جائز . لسان العرب

الجمع المطلق من غير ترتيب والفاء تدل على ان الثاني بعد الأول بلا مهلة وثم كذلك الا ان بينهما تراخياً . فعلى هذا اذا قال لزوجته أنت طالق ان دخلت الدار وكلمتك فهذه تطاق بوقوع الفعلين جميعا بدخول الدار والكلام لا تطلق بأحدهما دون الآخر فان دخلت الدار ولم يكلمها لم تطاق وان كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق ولكن اذا جمع بينهما طلقت ولا يبالي بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول أى ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمرا فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد . قال الله تعالى (واسجدى واركعى مع الراكعين) وكذلك ان قال لعبده ان دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقما ولا فرق فيه بين وقوع الاول قبل الثانى أو الثانى قبل الاول فى اللفظ ، ولو قال ان دخلت فكلمت عمراً لا يقع العتق الا بالجمع بينهما مرتباً بالكلام بعد الدخول بلا مهلة ولو قال ذلك بتم لكان فى الترتيب مثل الفاء الا أنه يكون بينهما تمام وتراخ ، ومن ذلك حروف الجر نحو من واللام فان الرجل اذا حلف وقل والله لا آكل من طعام زيد فانه يحنث بأكل اليسير منه ولو قال لا آكل طعام زيد فانه لا يحنث الا بأكل الجميع وكذلك لو كان عنده عبد فقال هو لزيد بفتح اللام والرفع لم يلزمه شيء ولو قال لزيد بكسر اللام والخفض لكان مقرأ له به لان اللام اذا فتحتها كانت تأكيدياً وكان مخبراً أن العبد اسمه زيد واذا كسر اللام كانت لام الملك اخلافة وكان مخبراً أنه ملكه قال (وفي الحذف والاضمار وفي أبواب الاختصار والتكرار وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفي الفرق بين إن وأن واذا ومتى وكما وأشباها مما يطول ذكرها فان ذلك كله من النحو) ومن ذلك مسائل الطلاق اذا قال : أنت طالق طلقت منه وان لم ينو ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طالق لم يقع الطلاق الا بنيته لانه ليس بصريح انما هو كناية على ارادة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل على حد ما غور أى غائر ، ومنهم من يجعله صريحاً يقع به الطلاق من غير نية كاسم الفاعل لكثرة ايقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله فى الطلاق حتى صار ظاهراً فيه قال الشاعر

فان ترفقي يا هند فالرفق ايمَنُ وان تخرقى يا هند فالتخرق أَلَمُ
فأنت طلاقُ ^(١) والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يخرق أعق وأظلم
فبيدني بها إن كنت غير رفيقة فما لامري بعد الثلاث مقدم

فأوقع الطلاق موقع طاق على ما ترى ويجوز ان يكون على حذف مضاف أى ذات طلاق كما يقال صلى المسجد والمراد أهل المسجد واسأل القرية وهو كثير ، واعلم ان هذه المصادر اذا أجريت مجرى أسماء الفاعلين ووضعت موضعها فلك فيها وجهان أجودهما أن تتركها على لفظ واحد فى الواحد والاثنتين والجمع والمؤنث فتقول أنت طلاق وأنتما طلاق وأنتم طلاق وأنتن طلاق وهذا رجل عدل ورجال عدل ونسوة عدل والآخر أن تنى وتجمع فتقول عدلان وعدول وأشد ابن الاعرابي

(١) كذا فى بعض النسخ المخطوطة وهو الموافق لرواية منقى اللبيب بشرح الدماميني ج ١ ص ١١٥ وفى بعض النسخ « الطلاق »

طَمِعْتُ لَيْلَى أَنْ تَرِيْعَ وَإِنَّمَا يَقْطَعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ
وَبَايَعْتُ لَيْلَى فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَامِعُ

فجمع عدلا ومقنما كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلاثا برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلاث برفعها والطلاق عزيمة ثلاث بنصب العزيمة ورفع الثلاث فإذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلاثا ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبراً فكأنه قال والطلاق مني جد غير لغو ، وإذا رفعها كانت الثلاث خبراً ثانياً أي الطلاق الذي يقع بمثله الطلاق هو الثلاث أو يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير ، ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذي ذكرته ونويته عزيمة ثلاث فسر بهذا الدليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فيني بها فهذا دليل على ارادة الثلاث والبيّنونة ، وأما إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى اخبار فعل كأنه قال والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكباً أحسن منه ماشياً والمراد إذا كان ماشياً ، كما تقول هذا بساً أطيب منه رطباً أي هذا إذا كان بساً أطيب منه إذا كان رطباً ، وقوله «من يخرق أعق وأظلم» قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضاً والمعني فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة ، ومن ذلك للفرق بين ان المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناها الغرض والعلة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار لم يقع الطلاق حتي تدخل الدار لان معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولو فتح أن لكنت طالقاً في الحال لان المعني أنت طالق لان دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطاً في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة وكذلك لو شدد أن يقع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن ، ومن ذلك إذا ومتى وكما تستعمل في الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرق بين هذه الأشياء وبين إن أن إن تعلق فعلاً بفعل وإذا وكما للزمان الميمين فإذا قال أنت طالق ان دخلت الدار أو قال أنت طالق إذا دخلت الدار لم تطلق حتي تدخل الدار ، أما ان فشرط لا يقع الطلاق الا بوجود ما بعدها وأما إذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا وكذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت ان وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق وتفرقان في موضع آخر فلو قال إذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقع الطلاق على الفور بمعنى زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق ، ولو قال ان لم أطلقك فأنت طالق كان كأنه على التراخي يمتد الى حين موت أحدهما وذلك لأن إذا ومتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أي وقت ولهذا تقع جواباً عن السؤال عن الوقت فإذا قيل متى ألقاك فيقال إذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوهما وليست كذلك إن ، ألا ترى أنه لو قيل متى ألقاك لم يقل في جوابه إن شئت وإنما تستعمل ان في الفعل ولهذا يجاب بها عن سؤال عن الفعل فإذا قيل هل تأتيني فيقال في الجواب ان

شئت ، ومتى حالها كحال اذا في أنها للزمان وليس في هذه الكلم ما يقتضي التكرار الا كلما وذلك
 أنك اذا قلت كلما دخلت الدار فانت طالق طلقت بكل دخول الى أن ينتهي عدد الطلاق لان
 ما من كلما مع ما بعده مصدر فاذا قال كلما دخلت فعناه كل دخول يوجد منك فانت به طالق وكل معناه الاحاطة
 والعموم فلذلك يتناول كل دخول ، وقوله **وَهَلَّا سَفَّهُوا رَأْيِي مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا**
أَوْدَعَ كِتَابَ الْإِيمَانِ وهو صاحب الامام أبي حنيفة رضى الله عنهما وذلك أنه ضمن كتابه المعروف
 بالجامع الكبير في كتاب الايمان منه مسائل فقه تبتنى على أصول العربية لاتضح الا لمن له قدم راسخ في هذا
 العلم ، فن مسائله الغامضة أنه اذا قال أي عبيدي ضربك فهو حر فضر به الجميع عتقوا ، ولو قال أي
 عبيدي ضربته فهو حر فضر بالجميع لم يعتق الا الاول منهم فكلام هذا الخبر مسوق على كلام النحوي
 في هذه المسألة وذلك من قبل أن الفعل في المسألة الاولى عام وفي المسألة الثانية خاص وانما قلنا ذلك لان
 الفعل في المسألة الاولى مسند الى عام وهو ضمير أي وأي كلمة عموم وفي المسألة الثانية خاص لان الفعل
 فيه مسند الى ضمير المخاطب وهو خاص اذ الراجع الى أي ضمير المفعول والفعل يصير عاماً بعموم فاعله
 وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل وانما كان كذلك لان الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول
 فكانه أحد أجزائه التي لا يستغنى عنها ، ويدل على ذلك أمور الاول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضي
 ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا وذلك لثلاث يجتمع في كلمة أربع حركات لو ازم لو قيل
 ضربت ولا يلزم ذلك في المفعول لانه فضلة فهو كالأجنبي من الفعل ؛ الثاني أنك تقول قامت هند وقعدت
 زينب فتؤنث الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم التأنيث الا لتأنيثها في نفسها نحو
 قائمة وقاعدة واما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا فلو لا ان الفعل والفاعل ككلمة
 واحدة لما جاز ذلك ، الثالث أنك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضرب بين فالتون في
 هذه الافعال علامة الرفع وقد تخال بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الالف والواو والياء في يضربان
 ويضربون وتضرب بين فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد لما جاز الفصل بين الفعل واعرابه
 بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك في المفعول ؛ ومن ذلك أنهم قد قالوا كُنْتُ ففسبوا الى كنت قال الشاعر
فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا وشرُخِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كجزء الواحد لما جازت النسبة اليه اذ الجمل لا ينسب اليها وقد قالوا
 لا تحبذه بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما فبان بما ذكرناه أن الفعل والفاعل عندهم شيء واحد
 فلذلك لما كان الفاعل في أي عبيدي ضربك عاماً صار الفعل عاماً ولما كان الفاعل في أي عبيدي ضربته
 خاصاً لانه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصاً ؛ ولولا خوض هذا الامام في لجة بحر هذا العلم النفيس
 ورسوخ قدمه فيه لما ألم بفق هذه المسألة ونظائرها مما أودعه كتابه فجاحد فضل هذا العلم مكابر والمنكب
 عنه خامر ، وقوله **وَمَا لَهُمْ لَمْ يَتَرَأُّوا فِي مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ وَحَلَقِ الْمُنَاطَرَةِ ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكَوا**
لِلْعِلْمِ بَجَالًا وَأُبْهَةً وهل أصبحت الخاصة بالعامية مشبهة وهل اقبلوا هزاة السآخريين وضحكة

لِلنَّاطِرِينَ هَذَا) التراطن التكلم بكلام المعجم قل الشاعر * أصواتهم كتراطن الفرس (١) * و « مجالس
التدريس » أما كنهه وهو جمع مجلس لمكان الجلوس والتدريس مصدر درّس يدرّس تدريساً والتضعيف
فيه للتعدية تقول درست العلم درساً ودرسته تدريساً صار بالتضعيف يتمدي الى مفعولين وقيل سمي
ادريس لكثرة دراسته كتاب الله تعالى وكان اسمه أخنوخ « وحلق المناظرة » الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها
قيل لهم ذلك لتعلقهم واستدارتهم تشديها بحلقة الخاتم والدرع يقال حلقة بسكون اللام والجمع حلق بفتح
الحاء واللام وهو جمع على غير قياس ؛ قل الاصمى الجمع حلق بكسر الحاء وفتح اللام كبكرة وبدر وقصة
وقصم وحكى يونس حلقة في الواحد بفتح الحاء واللام والجمع حلق بالتحريك أيضاً قل نعلب كلهم
يبيّزه على ضمه قل أبو يوسف سمعت أبا عمرو الشيباني يقول ليس في الكلام حلقة بالتحريك الا جمع
حلق الذي يخلق الشعر على حد كافر وكفرة و « المناظرة » مفاعلة من النظر لان كل واحد ينظر ويفكر
فيما يفالج به على صاحبه وقيل هو من النظير لان كل واحد منهما نظير صاحبه في النظر و « الجمال »
الحسن يقال قد جمل الرجل بالضم جمالا وهو جميل وجمال بالتشديد العبالنة وامرأة جميلة وجملاء عن
الكسائي وأشد

فَهِيَ جَمَلَاءُ كَبْدِرِ طَالِعِ بَدَتْ الْخَلْقَ جَمِيعًا بِالْجَمَالِ

« والابهة » الجلال « والخاصة » خلاف العامة « والهزاة » بسكون الزاي الرجل يهزأ به والهزاة
بالتحريك الذي يكثر استهزاؤه بالناس والهزأ السخرية يقال هزأ به واستهزأ ومثله الضحكة والضحكة
فلا سكان للمفعول والتحريك للفاعل ، وقوله « فَإِنَّ الْأَعْرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا » « أجدى »
أنفع وهو أفمل من الجدا وهو العطية وأصل الجدا المطر العام وهو مثل يضرب لمن يكثر الانتفاع به
لان العصا كلما كسرت حصل منها منافع وأصله ان غنية الكلابية كان لها ولد شاطر كان يلاعب
الصبيان فيشجونه فتأخذ أرش الشجاج حتى استغنت من ذلك فقالت

أَحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ يَوْمًا وَالصَّفَا لِمَنْكَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ الْعَصَا

سئل أعرابي عن قولهم : أجدى من تفاريق العصا ، فقال : ان العصا تقطع سواجير للأسارى
والكلاب ثم تقطع السواجير أو تادأ ثم تقطع الأوتاد أشظة فان جعلوا رأس الشظاظ كالملكة صار مهاراً
للبيختي فان فرق المهار صار منه تواد وهي خشبات تشد على خلف الناقة اذا صرت فان كانت العصا
قناة فكل شقة منها جلاهي وهو قوس البندق وان فرقت الشقة صارت سهاماً واذا فرقت السهام صارت
حظاء والحظاء جمع حظوة وهو السهم الصغير فان فرقت الحظاء صارت مغازل فان فرقت المغازل شعب
بها المشعب أقداحه المصدوعة . فكيف تشظت آلت الى نفع فضرب في الانتفاع بها المثل ، وفي قوله
« أجدى من تفاريق العصا » نظر وذلك أن أفمل من كذا لا يستعمل الا مما يستعمل منه ما أفعله ، والتعجب
لا يكون مما هو على أربعة أحرف ، والجيد أن يقال : أنفع من تفاريق العصا ، ويجوز ان يحمل على رأى
من يقول ما أعطاه للدراهم وأولاه للغير وقوله « وَأَنَارَهُ الْحُسْنَةُ عَدِيدَ الْحَصَا » الآثار ما بقي من رسم

(١) الشعر لطرفة بن العبد واصل البيت فأنار قارطهم غطاطا جثا * أصواتهم كتراطن الفرس

الشيء وسنن رسول الله ﷺ آثاره وواحد الاثر وأثر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة وسكون الثاء والمراد به منافع الاعراب ، والعديد والعدد واحد يقال عدت الشيء اذا أحصيته ويقال هو عديد الحصا والتراب مبالغة في الكثرة قال ﴿ ومن لم يتق الله في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب ﴾ التنزيل مصدر نزل ينزل تنزيلاً مثل كالم يكلم تكليماً ، والمراد به ههنا المفعول بمعنى منزله والمصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيراً نحو ضرب الأمير أي مضروبه وخلق الله أي مخلوقه ، واجترأ أقدم وهو افتعل من الجرأة وتأويله تفسير ما يؤل اليه وهو غير معرب أي ليس بندي معرفة بالاعراب يقال رجل معرب أي ذو حظ منه وقوله ﴿ ركب عميةا وخبط خبط عشواء ﴾ هو مثل يضرب لمن يصيب مرة ويخطيء أخرى والمراد يركب عميةا أي ناقة عميةا والخبط الضرب يقال خبط البعير بيديه الأرض خبطاً اذا ضربها ومنه قيل خبط عشواء وهي الناقة التي في بصرها ضعف فهي تخبط اذا مشت لا تتوقى شيئاً . قال الخليل : العشواء هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها فهي تخبط بيديها كل شيء وقد يكون ذلك من حدثها فهي ترفع طرفها ولا تعتمد موقع يديها قال ﴿ وقال ما هو تقول واقتراء وهراء وكلام الله منه براء ﴾ والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولاً وهو بناء للدخول في أمر وليس منه كقولهم تقيس وتنزر اذا انتهى الى قيس ونزار وليس منهم والاقتراء الاختلاق افتعال من الغرية والخلق وهو الكذب والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهراً الرجل في منطقته وقيل الهراء الكثير . قال ذو الرمة :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَائِشِ لَأَهْرَاءُ وَلَا نَزَرُ

والبراء بمعنى البريء يقال براء وبريء مثل طوال وطويل قال ﴿ وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان المطالع على نكت نظم القرآن ﴾ المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشيء والبيان الفصاحة المراد به ههنا علم الكلام المنشور نحو الجناس والطباق ونحوهما ، والمطلع المظهر قل أطلعتني على الأمر اذا أريته إياه والمراد أنه وصلة الى فهم معاني كتاب الله عز وجل ومعرفة فوائده وقوله ﴿ الكافل بابرار محاسنه ﴾ الكافل الكافي من كفل اليتيم اذا كفاه . ومنه قوله تعالى (وكفلها زكريا) أي علما وكفاهها المؤونة وهو ههنا بمعنى التكفل ولذلك عداه بالباء والابراز مصدر أبرزه يبرزه اذا أظهره ، والحاسن المآثر وهو ضد المساوي الواحد حسن جاء على غير بناء واحده كالمذاكير كان قياس واحده محسن ، وقوله ﴿ الموكل باثارة معادنه ﴾ الموكل أي المعتمد من الوكيل يقال وكلته بكذا أو كله والفاعل موكل والمفعول موكل ، والاثارة الاظهار من أثرت الحديث اذا نقلته عن غيرك والمراد أن النحو طريق الى ظهور مافي القرآن من حسن وبديع ، والمعادن جمع معدن بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزه والمراد أنه المعتمد في بيان أصوله ، وقوله ﴿ فالصاد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك الصاد ﴾ المعرض والمانع يقال صد عن الشيء صدوداً أي أعرض والساد فاعل من سدوت الشيء سداً اذا منعت النفوذ فيه ، والطرق جمع طريق والخير ضد الشر ، والسلوك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الخير ووجوه البر أن ينفذ فيها ، وقوله ﴿ والمريد بموارده أن تعاف وتترك ﴾ المريد فاعل من الارادة وهي المشيئة والموارد الطرق . قال الشاعر :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا اعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمٌ

أى المانع منه والمعرض عنه كالمانع من طرق الخير والمريد بطرقه أن تعاف أى تذكره وتتركه ؛ وقوله ﴿ ولقد نديني ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب ﴾ نديني دعائى يقال نديته الى الحرب أو غيره اذا دعوته اليه ؛ والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين : أحدهما أن الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب ؛ والنحو قانون يتوصل به الى كلام العرب : والأمر الثانى أنه وسيلة الى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الاسلام ؛ وقوله ﴿ وما بى من الشفقة والحذب على أشياعى من حنفية الادب ﴾ الشفقة بمعنى الحذر يقال أشفقت عليه اذا خشيت عليه وأشفقت منه اذا حذرت ، والمصدر الاشفاق والشفقة الاسم ؛ والحذب التعطف يقال حذب عليه وتحدب اذا تعطف والأشياع الأحزاب . والأعوان والحفدة الخدم واحدهم حافد على حد كافر وكفرة . وقوله ﴿ لا انشاء كتاب فى الاعراب محيط بكافة الابواب ﴾ الانشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة اذا اخترع ذلك ؛ وقوله بكافة الابواب شاذ من وجهين : أحدهما أن كافة لا تستعمل إلا حالا وههنا قد خفضها بالياء على أنه قد ورد منه شيء فى الكلام عن جماعة من المتأخرين كالغارقى الغظيب والحريرى وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا الى القياس (١) والاستعمال ما ذكرناه والوجه الثانى أنه استعمله فى غير الأناسى والكافة الجماعة من الناس لغة . قال ﴿ مرتب ترتيباً يباغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى وبملا سباجهم بأهون السقى ﴾ الأمد الزاوية والسبجال جمع سبجل وهو الدلو . قل الخليل السبجل الدلو المملأ ؛ وقوله ﴿ فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الاعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول فى الاسماء . القسم الثانى فى الافعال . القسم الثالث فى الحروف . القسم الرابع فى المشترك ﴾ قلت انما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجرى ذلك مجرى الأبواب فى غيره قوله ﴿ وصنفت كلا من هذه الاقسام تصنيفاً ﴾ معناه ميزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شيء . ﴿ وفصلت كل صنف منها تفصيلاً ﴾ أى جعلته فصولاً ، وقوله ﴿ حتى رجع كل شيء فى نصابه ﴾ نصاب كل شيء أصله ﴿ واستقر فى مركزه ﴾ أى فى موضعه ومركز الجند ، موضعهم كأنه موضع ركزهم الرماح ﴿ ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ﴾ أدخر أفتل من الذخر فأبدل من الدال دالا غير معجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مهموس فكروها تجاورهما مع ما بينهما من التنافى وابدال الدال دالا لأنها توافقها فى الجهر وتوافق التاء فى الخرج تقريباً لأحدهما من الآخر والمعنى اني لم أبق شيئاً مما عندى من الفوائد إلا أودعته اياه ﴿ ونظمت من الفوائد المتناثرة ﴾ نظمت أى جمعت من قولهم نظمت الخرز والأؤلؤ فى خيط

(١) صحيح الشهاب الحفاجى ان يقال جاءت الكافة ؛ وإطال البحث فيه فى شرح الشفاء . وقال شارح الباب انه استعمل مجروراً واستدل له بقول عمر بن الخطاب « على كافة بيت مال المسلمين » وقال ابراهيم الكورانى . من قال من النحاة . ان كافة لا تخرج عن النصب فحكمه ناشئ عن استقرار ناقص انظر شرح السيد مرتضى للقاموس فى مادة « كف »

والخبط النظام والفرائد جمع فريدة وهو الكبار من الدر . والمتناثرة المتبددة والمراد اني جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرقاً في غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة ؛ وقوله ﴿ مع الايجاز غير المخل ﴾ الايجاز الاقلال يقال كلام وجز ووجيز وموجز وموجز اذا قل مع تمام المعنى وما أحسن قول ابن الرومي يصف امرأة بطيب الحديث

وَحَدِيثُهَا السَّحَرُ الْحَلَالُ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَجْنِ قَتْلُ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ
إِنْ طَالَ لَمْ يُمَلِّ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ وَدَّ الْمُحَدِّثُ أَنَّهَا لَمْ تُوجَزْ
شَرَكُ الْقُلُوبِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا لِلْمُطْمَئِنِّ وَعُقْلُهُ الْمُسْتَوْفِزِ

المخل المهمل يقال أخل بكذا اذا أهمله وتركه كأنه مأخوذ من المخل وهو الفرجة بين الشيتين .
﴿ والتأخيض غير الممل مناصحة ﴾ التأخيض الشرح والتبيين يقال لأخصت له المعنى اذا شرحتة وبينته له ؛
والملل السآمة يقال مللت الشيء أهله اذا سئمته والمعنى اني أوجزت العبارة من غير ترك شيء من الفوائد وبينته بشرحي من غير املال بطول العبارة والمناصحة المفاعلة من النصيح وهو خلاف الغش ؛
وقوله ﴿ لمقتبسيه ﴾ أي استنفيديه يقال أقبست الرجل علماً وقبسته ناراً واقتبست منه علماً وناراً . قال الكسائي :
أقبست الرجل علماً وناراً سواء وقبسته فيهما ؛ وقوله ﴿ أرجو ﴾ أي آمل تقول رجوته أرجوه رجواً وارتجيته
أرتجيه ارتجاءً وترجيته أترجاه ترجياً ؛ وقوله ﴿ أن أجتنى منها ثمرتي دعاء يستجاب وثناء يستطاب ﴾ يقال
جنيت الثمرة واجتنيتهما اقتطفتها وثمرجني حين يقطف والثمرة واحد الثمار والثمر جنس وثمره كل شيء
ما ينتجه والدعاء مصدر دعا يدعو والدعوة المرة الواحدة والمستجاب المقبول والثناء الكلام الجميل
والمستطاب الطيب ؛ وقوله ﴿ والله عز سلطانه ولي المعونة على كل خير والتأييد والملي بالتوفيق فيه
والتسديد ﴾ قلت لما أضاف كلا الى خير استغرق الجنس لان معنى الكل الاحاطة والعموم فصار كما
لو أدخل عليه الالف واللام كأنه قل والله ولي المعونة على الخير والتأييد فيستغرق الجميع فاعرف ذلك *

* في معنى الكلمة والكلام *

* فصل * قال صاحب الكتاب ﴿ الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحتها
ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف . والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الأخرى
وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب
زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة ﴾

قل الشارح أيده الله موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي اعلم أنهم اذا أرادوا
الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوده بمحد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد
صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر ؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول
فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لانه يتضمن ما فوقه من
الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة ، « فاللفظة » جنس للكلمة وذلك أنها

تشكيل المهمل والمستعمل فالمهمل ما يمكن اثتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بأزاء معنى نحو صص وكق ونحوهما فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظة لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيديويه رحمه الله فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة ، ولو قال عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لأنها تتضمنها ، والأشياء الدالة خمسة الخط والعقد والاشارة والنصبة واللفظ فحد باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها بما ذكرنا أنه دال ، وقوله « الدالة على معنى » فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى ، وقوله « مفرد » فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالالف واللام فإنه يدل على معنيين التعريف والمعرف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان إذا كان مركباً من الالف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة لأنها حرف معنى والمعرف كلمة أخرى ، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسعى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاي مثلاً لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فإنك لو أفردت اللام لدلت على التعريف إذ كانت أدائمه كالكاف في كزيد والباء في بزيد ومن ذلك ضرباً وضربوا ونحوهما فإن كل واحد من ذلك لفظة وفي الحكم كلمتان الفعل كلمة والالف والواو كلمة لأنها تفيد المسند إليه فلو سميت بضرباً وضربوا كان كلمة واحدة لأنك لو أفردت الالف والواو لم تدل على جزء من المسعى كما كانت قبل التسمية ، وقوله « بالوضع » فصل ثالث اختار به من أمور : منها ما قد يدل بالطبع ، وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فإنه يفهم منه استغراقه في النوم وكذلك قوله عند السعال أح أح فإنه يفهم منه أذى الصدر ، فهذه ألفاظ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح ، الأمر الثاني الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه وذلك أن اللفظة إذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع ، ومنها أن يختار بذلك من التسمية بالجل نحو برق نحره وتأبط شراً فإن هذه الأشياء جل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردة بالوضع فاعرفه ، وفي الكلمة لغتان كلمة بوزن نبقة ولبنة وهي لغة أهل الحجاز وكلمة بوزن كسرة وسدرة وهي لغة بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قلة لأنه جمع على منهاج التثنية والكثير كلم وهذا النوع من الجمع جنس عندنا وليس بتكسير وقد تقدم نحو ذلك * قال صاحب الكتاب ﴿ وهو جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف ﴾ قال الشارح :

الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ (١) العام وكل لفظ عم شديين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فإنه جنس للانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعام جنس وما تحته نوع وقد يكون جنساً لأنواع ونوعاً للجنس

(١) هذا اسم الجنس الجمعي ويقابله اسم الجنس الافرادى نحو رجل وكتاب . واسم الجنس المطلق وهو ما يستعمل في القليل والكثير نحو غسل وماء

كالحيوان فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس وإذا قد فهم معنى الجنس فالكلمة إذا جنس والاسم والفعل والحرف أنواع ولذلك يصدق إطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما يصدق اسم الحيوان على كل واحد من الإنسان والفرس والطائر فاعرفه * قال صاحب الكتاب: ﴿والكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى﴾ قال الشارح: اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى، فالمراد بالمركب اللفظ المركب فحذف الموصوف لظهور معناه؛ وقوله من كلمتين فصل اخترز به عما يأتلف من الحروف نحو الأسماء المفردة نحو زيد وعمرو ونحوهما، وقوله: أسندت أحدهما إلى الأخرى، فصل ثانٍ اخترز به عن مثل معدي كرب وحضرموت، وذلك أن التركيب على ضربين تركيب أفراد وتركيب إسناد فتركيب الأفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بأزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بأزاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون في الأعلام نحو معدي كرب وحضرموت وقلي قلا ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو معدي كرب مقبل وحضرموت طيبة وهو اسم بلد باليمن؛ وتركيب الإسناد أن تتركب كلمة مع كلمة تنسب أحدهما إلى الأخرى فعرّفك بقوله أسندت أحدهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتتمام الفائدة وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر باللفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمور والنهي والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه * قال صاحب الكتاب: ﴿وهذا لا يتأني إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة﴾ قال الشارح قوله: وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك والله إلهنا لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه فقد يكون خبراً أو من فعل واسم نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل خبراً والاسم المخبر عنه ولا يتأني ذلك من فعلين لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأني من فعل وحرف ولا حرف واسم لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منها وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً ولم يند الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الإمالة، واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ الكلام فذهب قوم إلى أنه مصدر وفعله كالم جاء محذوف الزوائد ومثله سلم سلاماً وأعطى عطاء قالوا والذي يدل على أنه مصدر أنك تعمله فتقول عجبت من كلامك زيدا فاعمالك إياه في زيد دليل على أنه مصدر إذ لو كان اسماً لم يحز إعماله وقد أعمل. قال الشاعر * وبعد عطائك المائة الرّثاء * فأعمل العطاء في المائة. وقال الآخر:

أَلَا هَلْ إِلَى رَيَا (١) سَبِيلٌ وَسَاعَةٌ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِيَا

فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحِ مَا بِهَا فَإِنَّ كَلَامِهَا شِفَاءٌ لِمَا بِيَا

وذهب الاكثرون الى انه اسم للمصدر وذلك أن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون كالمضاعف العين مثل سلم أو تكلم ، فكلم فعل يأتي مصدره على التفعيل وتكلم مثل تفعل يأتي مصدره على التفعيل فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم قال الله تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) وقال (صابوا عليه وساموا تسليماً) والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يمتنع أن يفيد اسم الشيء ما يفيد منه سبحانه قال الله تعالى (ويسجدون من دون الله مالا يملك لهم رزقاً من السموات والارض شيئاً) وقد يطلق الكلام بازاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر :

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

فاذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى واذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو المحصل المعنى المتكلم به واذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان ، ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب ان الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها كما أن الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كل زيد قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجملة الفعلية ، وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة وابن وثقة (٢) وثمن فهو يقع على ما كان جمعاً مفيداً كان أو غير مفيد فاذا قلت قلم زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم لانه ليس بجمع اذ كان من جزأين وأقل الجمع ثلاثة ، ولو قلت ان زيدا قائم وما زيد قائم كان كلاماً من جهة افادته وتسمى كلماً لانه جمع ، وأما القول فهو أعم منهما لانه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تاماً كان أو ناقصاً والكلام والكلم أخص منه ، والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السماع ألا ترى أن اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح كأنه لشدة تأثيره ونفوذه في النفس كالجرح لانه ان كان حسناً أثر سروراً في النفس وان كان قبيحاً أثر حزناً مع أنه في غالب الامر ينزع الى الشر ويدعو اليه قال الشاعر * وَجَرَحُ اللِّسَانِ كَجَرَحِ الْيَدِ * وقال الآخر :

قَوَارِصُ تَأْتِينِي وَتَحْتَرُونَهَا وَقَدْ يَمَلَأُ الْقَطْرُ الْأَنَاءَ فَيَفْغُمُ (٣)

وغير المفيد لا تأثير له في النفس ، وأما القول فهو من معنى الامراع والخفة ولذلك قيل لكل مامدل (٤) به اللسان وأسرع اليه تاماً كان أو ناقصاً قول *

(١) في نسخة ليلى

(٢) الثفة من البعير والناقة الركبة الى ان قال وفي الصحاح هو ما يقع على الارض من اعضائه اذا استناخ وغلظ كالركبتين وغيرهما ثم قال والجمع ثفن وثفنت اه لسان العرب

(٣) يفغم كيف ظرف معناه يمتلئ قل في اللسان فغم يفغم فعامة وفعومة فهو فغم يمتلئ الى ان قال وفغمه يفغمه وافغمه ملاء *

(٤) المذل الضجرو والقلق اه لسان فيظهر ان المعنى لكل ما تحرك به اللسان الخ

﴿ القسم الاول من الكتاب وهو قسم الاسماء ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : ﴿ الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ﴾ قال الشارح قد أكثر الناس في حد الاسم فأما سيبويه فإنه لم يحده بمحد ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل و فرس ؛ وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم ؛ ونحا أبو العباس قريباً من ذلك فقال : فأما الاسماء فما كان واقعاً على معان نحو رجل و فرس وزيد ؛ وقد حده أبو بكر محمد بن السري فقال : الاسم مادل على معنى مفرد كأنه قصد الانفصال من الفعل اذ كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان ، فان قيل اليوم والليلة قد دلت على أزمنة فما الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعني آخر والفعل ليس زماناً فقط ؛ « فان قيل » فأين وكيف ومن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قادح في الحد ، فالجواب أن هذا انما يكون كاسماً للحد أن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال فأما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النياحة فلا ، وذلك أن من يدل على معنى الاسمية بمجرد استعمالها واستفادة الاستفهام انما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنك اذا قلت من عندك أصله أمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة اذ كانت حرف معني ومن الدالة على المسمى لكنه لما كانت من لا تستعمل الا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام لزومها اياها وصارت من نائبة عنها ولذلك بنيت فدالاتها على الاسمية دلالة لفظية ودالاتها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وهو يدل على مادل عليه من من غير نياحة لكان قادحاً في الحد ، وقد حده السيرافي بمحد آخر فقال كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل فقوله كلمة جنس للاسم يشترك فيه الأضرب الثلاثة الاسم والفعل والحرف . وقوله يدل على معنى في نفسها فصل احترز به من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقوله : من غير اقتران بزمان محصل ؛ فصل ثان جمع بها المصادر الى الاسماء ومنع الافعال أن تدخل في حد الاسماء لان الاحداث تدل على أزمنة مبهمه اذ لا يكون حدث الا في زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض وإما غير ماض ، وقد اعترضوا على هذا الحد بمضرب الشول (١) وخفوق (٢) النجم وزعموا أن مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم ، وقد أجيب عنه بأن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب فقولنا مضرب الشول كقولنا مشتي ومصيف وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول كقولهم أتى وقته وذهب وقته والضراب انما فهم من كونه مشتقاً من لفظه والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره نعم هو من لوازمه ألا ترى أن ضارباً يفهم منه الضرب لانه من

(١) جمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه فذلك آية لقاحها وترفع مع ذلك رأسها وتشمخ بانفها وهي حينئذ شامذاه لسان

(٢) خفق النجم يخفق واخفق غاب وقيل هو اذا تلا "لا" فاضاء اه منه

لفظه والمفعول لانه يقتضيه ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير ، وأما قول صاحب الكتاب في حده ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران بقوله ما دل ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لانه أقرب الى المحدود اذ ما عام يشمل كل دال من لفظ وغيره والكامة لفظ والاسم المحدود من قبيل الالفاظ الكنه وضع العام موضع الخاص ، وقوله : في نفسه ، فصل احتراز به عن الحرف اذ الحرف يدل على معنى في غيره ، وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل ثان احتراز به عن الفعل لان الفعل يدل على معنى مقترن بزمان ؛ وحاصل هذا الحد راجع الى الاول وهو ما دل على معنى مفرد ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث لانها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمان المحصل لان زمن المصادر مبهم وربما أوردوا نقضاً مقدم الحاج وخفوق النجم ، والحق أنه لا يحتاج الى التعرض لقوله : محصل ، لانا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وانما الزمان من لوازمها وضروراتها ؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بد من وقوعها في مكان ولا قائل إن الفعل دال على المكان كما يقال إنه دال على الزمن ، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أنا نقول المضرب والمقدم زمن الضراب والقدم وانما يبين باضافته الى الحاج والشول وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ألا ترى أنك لو أخليت من الاضافة قلت أتيت مقدما لم يفهم من ذلك زمان فعلت أن هذه الالفاظ مجردة عن الاقتران أنفسها « وأما اشتقاق الاسم » فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو . وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة وهي العلامة ، والقول على المذهبين أنه لما كان علامة على المسمى يعلوه ويدل على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والدينار والوسم على الاموال ، ذهب البصريون الى أنه مشتق من السمو وهو العلو لا من السمة التي هي العلامة ؛ قال الزجاج جعل الاسم تنويهاً للدلالة على المعنى لان المعنى تحت الاسم ؛ وذهب الكوفيون الى أنه مشتق من السمة التي هي العلامة وكلاهما حسن من جهة المعنى الا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أسميته اذا دعوته باسمه أو جمعت له اسماً والاصل أسموته فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقلل أسميته لان لام السمو واو تكون آخرأ وفاء السمة واو تكون أولاً ومن ذلك قولهم في تصديره سَمَى وأصله سميو فقلبوا الواو ياء وأدغمت على حد سيد وميت ولو كان من الوسم لقلل فيه وسيم فتقع الواو الاولى (١) مضمومة فان شئت أقررتها وان شئت همزتها على حد وقتت وأقتت وفي عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على ما قلناه ؛ ومن ذلك قولهم في تكسيره أسماء وأصله أسماؤ فوقت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة بعد أن قلبت ألفاً ولو كان من الوسم لقلل فيه أوسام فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنه من السمو فان ادعى القلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحة ؛ وفي الاسم لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضم الهمزة

وسم بكسر السين من غير همزة وقالوا سم بضم السين قال الشاعر * باسم الذي في كل سورة سمه *
وقال الآخر :

وعامنا أعجبنا مقدمه * يدعى أبا السمع وقرضاب (١) سمه

بروي بضم السين وكسرها وقد ذكر فيه لغة خامسة قالوا سمى بزنة هدى وعلى وأنشدوا * والله أسماك
سمامباركا * ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال سم ونصبه لأنه مفعول ثان فان صحت
هذه اللغة من جهة أخرى فجازها أنه تم الاسم ولم يحذف منه شيئاً كما تم الآخر في غداً فقال * إن مع
اليوم أخاه غدواً * قال صاحب الكتاب : (وله خصائص منها جواز الاسناد اليه ودخول حرف التعريف
عليه والجر والتنوين والاضافة) قال الشارح ختم الله بالصالحات أعماله : الخصائص جمع خصيصة وهي
تأنيث الخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت اسماً للشيء الذي يختص بالشيء ويلزمه فيكون دليلاً عليه
وامارة على وجوده كدلالة الحد الا ان دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة وذلك أنك
إذا قلت الرجل دات الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسماً والحد يدل على ضروب الاسماء
كلها والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك كل مادل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل
على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل مادل على الالف
واللام فهو اسم فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الاداة ولا ينعكس فيقال كل مادل تدخله الالف واللام
فليس باسم لان المضمرات أسماء ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالب الاعلام والمبهمات وكثير
من الاسماء نحو أين وكيف ومن لا تدخل الالف واللام شيئاً من ذلك وهي مع ذلك أسماء ، ومن
خواص الاسم « جواز الاسناد اليه » فالاسناد وصف دال على أن المسند اليه اسم اذ كان ذلك
مختصاً به لان الفعل والحرف لا يكون منهما اسناد وذلك لان الفعل خبر واذا أسندت الخبر الى مثله
لم تعد المخاطب شيئاً اذ الفائدة انما تحصل باسناد الخبر الى مخبر عنه معروف نحو قام زيد وقعد بكر
والفعل زكرة لانه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة
لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام أن يتبدى بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم
تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ، ولا يصح أن يسند الى الحرف أيضاً شيء لان الحرف لا معني له في
نفسه فلم يقد الاسناد اليه ولا اسناده الى غيره فلذلك اختص الاسناد اليه بالاسم وحده ، ومن خواص
الاسم « دخول حرف التعريف » وانما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عادة النحويين
لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيديه اللام وحدها والهمزة دخلت توصل الى النطق بالسكان وعند
الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين نحو هل وبلى فقال حرف
التعريف يشمل المذهبين ، والوجه الثاني أنه احتزبه من اللغة الطائية لان لغتهم ابدال لام التعريف
مما نحو قوله عليه السلام ليس من امير امصيام في امسر فمير بحرف التعريف ليتم اللغة الطائية وغيرها

(١) قال في اللسان وقرضب الرجل اذا اكل شيئاً يابساً فهو قرضاب حكاه ثعلب وأنشد

* وعامنا أعجبنا مقدمه * يدعى أبا السمع وقرضاب سمه * مبتزكا لكل عظم يلحمه *

وانما كان التعريف مختصاً بالاسم لان الاسم يحدث عنه والمحدث عنه لا يكون الا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لانه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر :

فَيُسْتَخْرَجُ (١) الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

فشاذ في القياس والاستعمال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى ، ومن خواص الاسم « الجر » وذلك أنه لا يكون في الفعل ولا الحرف أما الحروف فلانها مبنية لا يدخلها الجر ولا شيء من أنواع الاعراب ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم على محلها باعراب ذلك الموضع وأما الفعل فثمة ما هو معرب وهو المضارع الا انه لا يدخله الجر وسنوضح علة امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، ومن خواص الاسم « التنوين » والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمكن نحو رجل وفرس وزيد وعمر ولا يكون ذلك الا في الاسماء فهو من خواصها لانه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصاً بها ولم يرد مطلق التنوين ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين الترنم ولا تتمتع الافعال منه نحو قوله * وقولي إن أصبت لقد أصابن * ونحو قوله * دأيت أروى والدؤن تقضن * فبين بذلك أنه ليس المراد مطلق التنوين ؛ ومن خواص الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً اليه وذلك مختص بالاسماء اذ الغرض من الاضافة الحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الافعال ولا الحروف فأما المضاف اليه فقد يكون فعلاً نحو قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الشاعر * على حين عابت المشيب على الصبا * فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهي اسم ولا ينعكس ذلك *

ومن أصناف الاسم اسم الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه ﴾

(١) المضارع في قوله فيستخرج منصوب بعد فاء السببية واليربوع دويبة تحفر الارض والياه فيه زائدة فانه لم يوجد على وزن فعلول الاصفوق على ما فيه واليربوع جحر ان احدهما يقال له القاصعاء وهو الذي يدخل فيه والآخر النافقاء وهو الذي يكتمه ويظهر عنده وهو موضع يرققه فاذا اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اى خرج وقوله بالشبيخة بالحاء المعجمة هذه الرواية الصحيحة وهي رملة بيضاء في بلاد بني اسد وحنظلة وقوله اليتقصع من تقصع اليربوع دخل في قاصعائه وهو صفة لجحر المجرور والعائد محذوف اى من جحره الذي يتقصع فيه وروى اليتقصع بالبناء للفاعل فيكون ال فيه صفة لليربوع ولا حذف فيه — ومعنى البيت على ما يؤخذ من الايات السابقة انه اذا انخرق الطهوى وهو صاحب هذه الايات يقول للشعبي بن ديسق لما بلغه انه هجاء انكم ان حاربتمونا جئناكم بجيش يحيط بكم فيوسمكم قتلاً واسرا ولا تعتمدون على الخلاص منه ولو احتلتم بكل حيلة كاليربوع الذي يجعل النافقاء حيلة لخلاصه من الحارس فاذا ذكر عليه الحارس اخذوا عليه من نافقائه وقاصعائه فلا يبقى له مهرب اصلاً له من خزانة الادب ملخصاً

قال الشارح اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد اذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الامر الذي وقع به تشابه تلك الاشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم امماً لذلك الامر الذي وقع به التشابه فان ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطىء كالحَيوان الواقع على الانسان والفرس والثور والاسد فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحياة (١) الموجودة في الجميع وكذلك اذا قلت انسان وقع على كل انسان باعتبار الادمية وكذلك اذا قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهي الذكورة والادمية وهذا معنى قوله ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه فان دل الاسم المفرد على أشياء كثيرة ولم يدل على الامر الذي تشابهت تلك الاشياء به فانه يسمى المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يبصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى عين الركية (٢) ؛ واعلم ان الشمول تارة يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور والاسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فانهما وان لم يكن لهما في الوجود مشترك فهما شاملان بالقوة فاننا لو قدرنا خلق نيرات تماثل الشمس والقمر لأطلق عليهما اسم الشمس والقمر باعتبار النور ، قال ﴿ وينقسم الى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر ﴾ قال الشارح المراد باسم العين ما كان شخصاً يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المراتيات والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدرى علم وقدر وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر ، « وكلاهما ينقسم الى اسم هو صفة وغير صفة » فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية وأحر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية وبصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين ومثال جرياتها قولك هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقي ؛ « فان قيل » اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فما بالك حكمت على بصري ومغربي بأنهما صفتان وليس من فعل قيل لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل لانهما صارا في معنى منسوب أو معزوف ، والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلاً فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد الا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى ، ولما قسم الأعيان والمعاني الى صفات وغير صفات مثل بالامرين فرجل وفرس من أسماء الأعيان غير الصفات وعلم وجهل من أسماء المعاني وراكب وجالس من صفات الأعيان ألا ترى أنها تجري صفات على أسماء الأعيان نحو قولك رجل راكب وغلाम جالس ، ومفهوم ومضمر من صفات المعاني ألا تراك تقول هذا معنى مفهوم وحديث مضمر أى غير باد للافهام ؛

(١) بالحياة هكذا بالنسخ التي رايناها ولعله بالحيوانية فانها القدر المشترك بين انواع الحيوان وافراده

(٢) الركية البثر تحفر والجمع ركي وركايا ولامها واو لانها من ركوت اى حفرت اه من لسان العرب

والمراد أن المعاني توصف كما توصف الاحيان فاعرفه *

ومن أصناف الاسم العلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو ماعلق على شيء بعينه غير متناول ماأشبهه ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجمفر أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم أو لقباً كبطة وقفة ﴾

قال الشارح اعلم ان العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفوق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثلته في الحقيقة والصورة لانه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به علي وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بأزاء حقيقة شاملة ولا معنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست أسماء الاجناس كذلك لأنها مفيدة ألا ترى أن رجلاً يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنه يجوز أن تنقل أمم ولدك أو عبدك من خالد إلى جمفر ومن بكر إلى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فإنك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جملاً كان ذلك تغييراً للغة وإنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التناول بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع ، والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به ، « وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكنية كأبي عمرو وأم كلثوم ولقب كبطة وقفة » والكنية لم تكن علماً في الأصل وإنما كانت عاداتهم أن يدعوا الانسان باسمه وإذا ولد له ولد دعى باسم ولده توكيراً له وتفخماً لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استقبحوا أن يكنى الانسان نفسه وقد يكون الوليد فيقولون أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الايلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهي التورية ، والكنية من الأعلام وهي جارية بحرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر :

ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

فحذف التنوين من أبي عمرو لانه لو لم يكن علماً لما حذف به نزلة حذفه من جمفر بن عمار ، وأما « اللقب » فهو النبز كقولهم قفة وبطة لقبين نقفة لقب وبطة لقب والقفه كاليقطينة تتخذ من الخوص يشبه بها الكبير يقال شيخ كالقفه وقيل الشجرة البالية ، وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع الى معنى واحد وهو العلم ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرئجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب إما جملة نحو برق نحره وتأبط شراً وذرتى حباً وشاب قرناها ويزيد في مثل قوله

نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

ولما غير جملة اسمان جملا اسما واحداً نحو معديكرب وبعليك وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف
اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى

قال الشارح « الاسم العلم يكون مفردا ومركبا » فالفرد هو الاصل لان التركيب بعد الافراد
وذلك نحو يزيد وعمرو والمراد بالافراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركب من الاعلام
هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كأن يدل على أكثر من ذلك « والمركب على
ثلاثة أضرب جملة » وهو كل كلام عمل بعضه في بعض نحو ذرئ حبا من قوله
إِنَّ لَهَا لَرَكْبًا (١) لِرَزَبًا كَأَنَّهُ جِبْهَةٌ ذَرَّي حَبًّا

ومثله تأبط شرأ سى بذلك لانه تأبط حية فسمى بذلك وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول ؛ ومن
الجلل المسمى بها شاب قرناها قال الشاعر

كَدَبْتُمْ وَيَدَّتِ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنَى شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحَابُ

ومنه برق نحره وهو اسم رجل وهو فعل وفاعل ومثله يزيد في قوله

نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ

وهو فعل سمي به وفيه ضمير فاعل ولذلك حكاه رفوعا ولو كانت التسمية بالفعل وحده لكان من
قبيل مالا ينصرف نحو تغلب ويشكر ؛ والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت ورجل
فداد شديد الصوت ؛ وبني يزيد منصوب على البديل من أخوالي ؛ ولهم فديد جملة من مبتدأ وخبر في
موضع المفعول الثالث ؛ ولهم يتعلق بمحذوف وعلينا يتعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كن العامل
معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب ؛ ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالتهيق والنذير فلا يتقدم عليه ما كان
من تمامه ؛ وظلما مصدر في موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه فعل محذوف دل عليه لهم فديد
والتقدير حملوا علينا أو شدوا علينا ظلما ؛ ويجوز أن يكون ظلما نصبا على أنه مفعول ثالث أي ذوى
ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما ؛ وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد
بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها وهو يزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية قال علقمة
رَدَّ الْقِيَانُ (٢) جِجَالِ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فَكَلَّمُ بِالْتَزِيدِيَّاتِ مَعْكُومُ

(١) الركب بفتحات الفرج والاء رزب الضخم فالعنى ان لهذه المرأة لفرجاً ضخماً كانه جبهة ذلك الرجل
المسمى بذرئ حبا — كذا يؤخذ من الاسان

(٢) القيان جمع قينة وهي الامة الغنية وقيل الامة مطلقا مغنية او غير مغنية وقول علقمة رد القيان ججال الحى فاحتملوا
الح اراد بالقيان الامة وانهم رددن الجبال الى الحى لشداقتها عليها — والتزيديات جمع تزيدى منسوب الى تزيد بن
حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة واليه تنسب البرود التزيدية وهي برود فيها خطوط تشبه طرائق الدم — ومعكوم
مأخوذ من عكم المتاع يعكهم من باب ضرب اذا شده بثوب — واحتمل القوم وتحملوا ذهبوا وارتحلوا — وحاصل ما في
البيت ان القوم لما عزموا على المسير امروا القيان برد الجبال الى الحى لشداقتها عليها فردونها اليه ثم شددت عليها اقتناها

وانما سموا بالجل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجملة وهذا يقتضى الحكاية لانه يجرى مجرى المثل فحكوا الكلام كما كان في أول حال ، الثاني من المركبات اسمان رُكِبَ أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعليك ومعديكرب . ويشبه بما فيه تاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيديويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم وصوت أعجمي فانحط عن درجة اسماعيل وابراهيم فبني على الكسر لذلك ، الثالث من المركبات المضاف وهو ضربان اسم غير كنية نحو ذى النون وعبد الله وامرى القيس وكنية نحو أبى زيد وأبى جعفر وقد مضى الكلام عليه قبل *
قال صاحب الكتاب والمنقول على ستة أنواع منقول عن اسم عين كشور وأسد ومنقول عن اسم معنى كفضل وإيس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل إما ماض كشمر وكسب وإما مضارع كتغليب ويشكر وإما أمر كاصمت في قول الراعي

أشلى سلوْقِيَّةً باتت وبات بها بوحش اصميت في أصلاها أودُ

وأطرقا في قول الهذلي :

على أطرقا باليات الخيا يم إلا الثمام وإلا العيصي

ومنقول عن صوت كنبئة وهو نيز عبد الله بن الحارث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه *
قال الشارح اعلم أن الاعلام على ضربين منقول ومرتبجل والغالب عليها النقل ومعنى النقل أن يكون الاسم بازاء حقيقة شاملة فنقله الى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمى بها في الاصل ، وهو على ثلاثة أضرب منقول عن اسم ومنقول عن فعل ومنقول عن صوت ، فأما الاول وهو النقل عن الاسماء فضربان عين ومعنى فالعين يكون اسماً وصفة فالمنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سمي بأسد أو ثور أو حجر هي في الاصل أسماء أجناس لانها بازاء حقيقة شاملة وانما نقلتها الى العلمية فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل على شائع ، والمنقول عن الصفة نحو مالك وفاطمة فهذان الاسمان وصفان في الاصل لانهما أسماء فاعلين تقول هذا رجل مالك فهو فاعل من الملك قال الله تعالى (مالك يوم الدين) وقال تعالى (قل اللهم مالك الملك) وفاطمة فاعلة من فطمت الام ولذا هي فاطمة وكذلك حاتم ونائلة حاتم فاعل من حتمت الامر اذا أحكمته أو من الحتم وهو القضاء ونائلة فاعلة من نلتها نولا ونولته أى أعطيته فهذه في الاصل أوصاف لانها أسماء فاعلين ثم نقلت فصارت أعلاماً كما صار أسد وثور كذلك ، وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فانها تقرر فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس ، وما نقل منها مجرداً من الالف واللام لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وما فيه الالف واللام بعد النقل فاشعار فيه بتبعية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكام الصفة كما قال الاعشى (أتانى) (١) وعيد الحوص

وجعل عليها من البرود التبريدية فصارت كل الجمال مشدودة بهذه البرود لشدها عليها فوق الاقتاب - والبيت هكذا رد القيان جمال الحى فاحتلوا فكلما بالتبريديات معكوم اه من اللسان والموجود في النسخة فكلهم

بضمير جمع المذكر والمعنى لا يستقيم عليه كما هو ظاهره مصححه

(١) تمامه فيا عبد عمر ولونيهت الاحواص والبيت من قصيدة لاعشى قيس نقر فيها عامر بن الطفيل قاتله الله

مِنْ آلِ جَعْفَرٍ * فجمعه جمع الصفة كما تجمعه قبل النقل على حد أحمر وحر ، قال الخليل كأنهم جعلوه الشيء بعينه يريد أنهم لمحو التصانيف بمعنى ذلك الاسم ، وأما ما نقل من الأسماء وهو معنى نحو فضل وإياس وزيد وعمرو فهذه كلها معان لأنها مصادر في الأصل ففضل مصدر فضل فضلاً وإياس مصدر آسبه يؤوسه إياساً وأوساً إذا أعطاه وزيد مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة فأما قوله :

وَأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ فَأَجِيعُوا أَمْرَكُمْ طَرّاً فِكَيْدُونِي

فانه مصدر وصف به على حد قولك رجل عدل وماء غور ؛ وأما الثاني وهو ما نقل من الفعل فقد نقل من ثلاثة أفعال الماضي والمضارع والامر فلماضي نحو شمر اسم رجل وهو منقول من شمر إزاره اذا رفعه وشمر في الامر اذا خف ومنه ناقة شمر أي سريعة ومثله خضم بن عمرو بن تميم قل الشاعر :

لَوْلَا الْإِلَهِ مَاسَكُنَا خَضَمًا وَلَا ظَلَّلْنَا بِالْمَشَايِ قِيَمًا

أي بلاد خضم يعني بلاد تميم ، ومن المسمين بالماضي كسب وهو من الكسبة وهو العدو السريع وهو رباعي ومثله ترجم من قولهم ترجم عن الشيء ، وأما دئل قبيلة أبي الاسود فان سيوييه لم يذكره في أبنية الأسماء وذكر الاخفش أنه قد جاء في المعارف والمعارف غير معول عليها في الأبنية لانه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام وذكر الاخفش أنه اسم دُويبة تشبه ابن عرس وأنشد :

جاءوا بجيشٍ لو قيس معرسةً ما كان إلا كعس الدئل

فعلى ذلك (١) تحتل قبيلة أبي الاسود أن تكون من هذا فتكون كأسد ونور ، والآخر أن يكون منقولاً من الفعل مثل شمر وخضم من قولك دأل يدأل وهو مشى فيه بنى ونشاط كأنه قيل دئل في هذا المكان كما يقال سير فيه وعدي فيه ثم سمي به مفرداً ؛ وأما المضارع فنحو يشكر وتغلب ويزيد وهو كثير ، وأما الامر فنحو قولهم في الفلاة أصمت وإصمته قل الشاعر (٢)

أشلى سلوقيةً باتت وبات بها يوحش إصمت في أصلاً بها أود (٣)

قوله أشلى أي دعا يقال أشلى الكلب إذا دعاه وآسده إذا أغراه بالصيد والضهير في أشلى يعود الى

على ابن عمه علقمة الصحابي رضي الله تعالى عنه - والحوص والاحوص جمع احوص من الحوص وهو ضيق في مؤخر العين واراد بالحوص والاحوص اولاد الاحوص بن جعفر وهم عمرو وعوف وشريح والاحوص اسمه ربيعة سمي احوص لضيق كان في عينه وعبد عمر وهو عبد بن عمرو بن الاحوص وجواب لوفيه قوله فيا عبد عمر ولونيت الح مخذوف اي لونيتهم لكان خيرا لهم ويجوز ان تكون لولتني على سبيل التهمك فلا جواب لها وانما وجه الكلام الى عبد عمرو لانه كان رئيس الحوص حينئذ وانما قال الاعشى ذلك لان علقمة كان قد توعد بالقتل بدليل قوله في القصيدة بعد هذا بابيات * فان تعدني اعدك بمثلها * وسوف ازيد الباقيات القوارصا * والقوارص الكلمات المؤذية يريداني

ازيدك على الابداد فصائد الهجو اه من الخزانة ملخصا

(١) في نسختين فعلى هذا (٢) في نسخة قال الشاعر الراعي

(٣) زاد في نسخة البيت للراعي كما ذكر واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة يمدح بها عبد الله بن معاوية واوها

طاف الخيال باصحابي وقد جحدوا * من ام علوان لا نحو ولا صدر

الصائد وسلوئية منسوبة الى سلوق وهي قرية باليمن ينسب اليها السيوف والكلاب والضمير في باتت يعود الى سلوقية والضمير في بات يعود الى الصائد ، واصمت فلاة بعينها كأنه في الاصل فعل أمر من صمت يصمت اذا سكت كأن إنساناً قال لصاحبه اصمت يسكته ليعلم حساً أو يكون في فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفاً فسمى المكان بالفعل خالياً من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموع في مضارع صمت يصمت بالضم والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الاسماء كما قطعت الهمزة في التسمية وذلك أن همزة الوصل إنما حقها الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلقا واقتدر اقتداراً فأما الاسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنما دخلت على أسماء قليلة نحو ابن وابنة واثنين واثنين وامري وامرأة وامر واست وليس هذا منها واذا نقل الفعل الى الاسم لزمته أحكام الاسماء فقطعت الالف لذلك وربما أنشأوا فقالوا أصمته ايذاناً بقلبة الاسم بعد التسمية وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفازة والاصلاب جمع صاب وهو الظهر والأود الاعوجاج والمراد أنها ذات هبوط وصعود وهي موحشة فأما أطرقا في قول الهذلي

على أطرقا باليات الخيا يم إلا الثمام وإلا العصي

فان البيت لابي ذؤيب الهذلي من قصيدة أولها

عرفت (١) الديار كرقم الدوى يزيرها الكاتب الحيمري

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة وهي من المتقارب فن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه فعولن عصى يو ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعل عصى ، وأطرقا اسم بلد قال الأصمعي سمي بقوله أطرق أي اسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبه أطرقا أي اسكتنا لنسمع فسمى المكان أطرقا ، ووضع على أطرقا نصب على الحال من الديار وكذلك باليات الخيام نصب على الحال أيضا والمراد عرفت الديار على أطرقا أي في هذه الحال ، وقوله إلا الثمام وإلا العصي يروى الثمام بالرفع والنصب فمن نصب فلا اشكال فيه لانه استثناء من موجب ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف والتقدير الا الثمام وإلا العصي لم تبلى ومن نصب الثمام ورفع العصي فانه حمله على المعنى وذلك أنه لما قال بليت الا الثمام كان معناه بقي الثمام فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ ؛ ومثله قول الآخر

* وعَضُ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعُ * من المال إلا مُسْحَنًا أو مُجَافً (٢)

ألا ترى أنه رفع أو مجلف على معنى بقي من المال مسحت ؛ ونحو منه قوله

(١) الدوى جمع دواة وهي الحبرة وقوله يزيرها مضارع زبر مضاعف زبر يقال زبر الكتاب يزيره يزيره من بابي نصر وضرب زبرا كتبه والبيت في اللسان هكذا

* عرفت الديار كخط الدوى يزيرها الكاتب الحيمري * اه من اللسان ملخصا

(٢) البيت للأفرزدق والمسحت الملاك والمجلف الذي بقيت منه بقية اه لسان

غداة (١) أحلت لابن أصرم طعنة • حصن عبيطات السدائف والخمر

وذلك أنه رفع الخمر على توهم رفع العبيطات لأنه إذا أحلتها الطعنة فقد حلت هي ، ومن قيد القافية جاز أن يكون المعنى مرفوعاً كالمطلقة على ما ذكرناه وراز أن يكون منصوباً بالعطف على التمام إلا أنه أسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور ، وفي أطرقا ضمير وهو الالف التي هي ضمير التثنية « فان قيل » فإذا سمي به وفيه ضمير فانه يكون جملة فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المركبات نحو تأبط شراً وشاب قرناها فالجواب أن أطرقا له جهتان جهة كونه أمراً وجهة كونه جملة فأورده ههنا من حيث أنه أمر ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز ؛ وقد روى بعضهم علا أطرقا بضم الراء كأنه جملة جمع طريق ويجعل علا فعلا من العلو وفيه ضمير كأنه قال السبيل علا أطرقا وعلى هذا يكون قد أنث الطريق لان فعلا وفعالا إنما يجمعان على أفعل اذا كان مؤنثاً نحو عناق وأعنى وعقاب وأعقب ويكون باليات الخيام صفة أطرق ، وقيل أطرقا بالكسر جمع طريق في لغة هذيل ويقوي هذه المقالة رواية من قال أطرقا بالضم ومجاز ذلك أن يكون مة صورا من أطرقاء كأنه جمع فعلا على أفعلاء كصديق وأصدقاء ثم حذفت الالف الاولى التي للمد فمادت ألف التأنيث الي أصلها وهو القصر وينبغي أن تكتب الالف بالياء على حد كتبها في حباري وسماني ولا شاهد فيه على هذين الوجهين والثالث الصوت قد نقل الصوت الى العلم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث بيبة فبيبة صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها

لأنكحن ببة • جارية خدبة (٢)

مكرمة محبة • نجيب أهل الكعبة

فغلب عليه فسمى به *

قال صاحب الكتاب * والمرئجل على ضربين قياسي وشاذ فالقياسي نحو غطفان وعمران وحمدان وقميس وحننف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة *

قال الشارح اعلم ان المرئجل في الاعلام ما ارتجل للتسمية به أي اخترع ولم ينقل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدة والخطبة اذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية واشتقاقه من الرجل كأن الشاعر والخطيب أنشأها وهو على رجله في حال الانشاء « وهو على ضربين » كما ذكر « قياسي وشاذ » والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وغطفان وقميس وحننف فهذه الاسماء مرتجلة للعلمية لانها لم تكن موضوعة بازاء شيء من الأجناس ثم نقلت منه الى العلمية وانما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلا لها من حيث أن لها نظيرا في كلامهم « فحمدان » في العلم كسعدان اسم نبت وصفوان للحجر الأملس « وعمران » كسرحان وهو الذئب وحرمان وعصيان

(١) في اللسان عبط الذبيحة يعبطها عبطا نحرها من غير داء ولا كسر وهي سميئة فتية الى ان قال وقال ابن برزخ العيظ من كل اللحم وذلك ما كان سليما من الافات الا لكسر ثم قال قال ابن الاثير العيظ الطرى غير النضيج والسدائف جمع سديف وهو السنام المقطع وقيل شعمه اه (٢) خدبة ضخمه

مصدرين « وقعس » مثل سلمب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو قعس بن طريف « وحننف » اسم رجل أيضا وهما حننفان حننف وأخوه سيف ابنا أوس بن جري اليربوعي وليس فيها خروج عن مقتضى القياس من اظهار تضعيف أو تصحيح معتل نحو حيوة ومكوزة ، ومن المرتجل المعدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لانه لا يعدل إلا في حال التعريف « وأما الشاذ » فما كان بالضد مما ذكر مما يدفعه القياس فن ذلك « محبب » اسم رجل القياس فيه محب بالادغام نحو مقر ومرد لانه مفعول من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحبيت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهبد ملحقا بجعفر واظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب م ح ب فذلك كان من الشاذ ، ومن ذلك « موهب » في اسم رجل « موظب » في اسم مكان وكلاهما شاذ لان ما فاؤه واو لا يأتي منه مفعول بفتح العين انما هو مفعول بكسرهما نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد ، ومن الشاذ « مكوزة ومزيد » قياسهما مكازة ومزاد كفازة ومعاش (١) تقلب الواو والياء فيما ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله في الشذوذ مريم ومدين لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم ، ومن الشاذ « حيوة » اسم رجل وأصله حية مضاعف الياء لانه ليس في الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لان القياس يقتضى اذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سيد وميت وأما أن تجتمع الياءان فتقلب الياء واوا فلا •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه الى لقبه فقليل هذا سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطة واذا كان مضافا أو كنية أجري اللقب على الاسم فقليل هذا عبدالله بطة وهذا أبو زيد قفة •

قال الشارح اعلم أنك اذا لقبت مفردا بمفرد أضفته اليه نحو « سعيد كرز » كان اسمه سعيدا ولقبه كرز فلما جمع بينهما أضيف العلم الى اللقب وكذلك « قيس قفة وزيد بطة » وإنما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وأبي بكر وأم جعفر وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم الى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فاذا أضفت الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالاضافة وجعلت الالقاب معارف لانها قد جرت مجرى الاعلام وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالالف واللام قبل التلقيب كما أنا اذا قلنا الشمس كان معرفة بالالف واللام واذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الأعلام « فان قيل » كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلا اضافة الشيء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أضيف الى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف الى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح ونحو قوله

(١) في نسخة ومثار

* اليكم ذوى آل النبي تطأمت * والاضافة على هذا حقيقة بمعنى لام الملك والاختصاص فتقولك قيس قفة أى المختص بهذا القب أو كأن هذه اللفظة ملكت القب ، فان كان العلم مضافاً أفردوا القب كقولهم عبد الله بطة ليصير بمنزلة أبي بكر زيد فيكون من قبيل عطف البيان فعبد الله كأبي بكر وبطة كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم *

* فصل * قال صاحب الكتاب ﴿ وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام فى الناسى وذلك نحو أعوج ولاحق وشدقم وعليان وخطة وهيلة وضمران وكساب ﴾

قال الشارح اعلم ان الأعلام وضعت على الأشخاص ليميز بعضها من بعض والأشخاص على ضربين آدمية وغير آدمية فالآدمية قد تقدم شرحها وغير الآدمية على ضربين « منه ما يتخذ ويؤلف كالخيل والابل والغنم والكلاب » فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاماً ليمتاز كل شخص باسم يفرد به كالناسى وذلك نحو « أعوج » وهو فرس مشهور للعرب كان فى الجاهلية سابقاً ينسب اليه الخيل الأعوجية قال الشاعر

نَجَوْتُ وَأَمَّ تَمَنُّنٌ عَلَيْكَ طَلَّاقَةٌ
سِوَى جَيْدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَ

« ولاحق » وهو فرس كان لماوية بن أبى سفيان رحمه الله مشهور واسم فحل كان لغنى أيضاً « وشدقم » وهو فحل من الابل كان للنعمان « وعليان » جمل كان اكليب بن وائل قال * ودُونَ عَلِيَّانَ خَرَطَ الْقَتَادِرَ * « وخُطَّةٌ وهَيْلَةٌ » وهما عنزتا سوء وقيل هيلة شاة كانت لقوم من العرب من أساء اليها درت له بلبنها ومن أحسن اليها وعافها نطحتة فكانت العرب تضرب بها المثل وفي المثل (١) لعن الله معزى خيرها خطة وقال الكميت يخاطب الابرش الكلبي

فَاِنَّكَ وَالتَّحَوَّلَ عَنْ مَعَدِّ كَهَيْلَةٍ قَبْلَنَا وَالْحَالِيَيْنَا

« وضمران » وهو كلب « وكساب » وهى كلبة *

* فصل * قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج الى التمييز بين أفرادها كالطير والوحوش وأحناش الارض وغير ذلك فان العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى به من بعض فاذا قلت أبو براقش وابن داية وأسامة وثعالة وابن قرة وبنت طبق فكأنك قلت الضرب الذى من شأنه كيت وكيت ومن هذه الأجناس ماله اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب وثعالة وماله يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وجمار قبان ، وقد صنعوا فى ذلك نحو صنيعهم فى تسمية الناسى فوضعوا للجنس اسماً وكنية فقالوا الأسد أسامة وأبو الحارث والثعلب ثعالة وأبو الحصين والضبع حضاجر وأم عامر والعقرب شبوة وأم عريط ، ومنها ماله اسم ولا كنية له كقولهم قثم للضبعان وماله كنية ولا اسم

(١) المعزى يصرف فى حال تشكيره لان الفه لا للاحق بدرهم ونحوه لا للتأنيث كما هو قول سيديويه وهو اسم جمع والاثنى ماعزة ومعزاة والمثل فى اللسان هكذا قبح الله عنزاً خيرها خطة ثم قال قال الاصمعى اذا كان لبعض القوم على بعض فضيلة الا انها خسيصة قيل قبح الله معزى خيرها خطة وخطة اسم عتر كانت عتر سوء اه من اللسان

له كأبي براقش وأبي صيرة وأم رباح وأم عجلان ﴿

قال الشارح اعلم ان العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فانه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلم فيه يختص بشخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسامة وثمانة فان هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد ومن الثعلب وانما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالاناسي وذلك لان لكل واحد من الاناسي حالا مع غيره من معاملة أو مباينة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذونه الناس ويثبت عندهم وبالفنونه من خيلهم والبهائم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد (١) منها لقباً يخصه دون غيره نحو أعوج ولاحق وذلك انه قد يختص بزيادة حسن أو فضل عدو فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفرادها بالالقب الخاصة ليخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يؤمر له بزيادة نظر ، وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فاذا قلت « أسامة » أو « ثمانية » أو « ابن قرة » فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته أو سمعته به من السباع أو غيره وهي أعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضافاً تعريفه بين بترك صرف ما أضيف اليه نحو ابن قرة وحمار قبان وما كان منها مفرداً فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن مخاض وابن لبون وابن ماء لما كن نكرات دخلت فيها أضيفت اليه الالف واللام لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر :

وإِنَّ اللَّبُونَ (٢) إِذَا مَالُزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

وقال الآخر

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ قُفَيْبًا كَفَضَّلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

قال الآخر

مُقَدِّمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرُّعْدُ

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامة مقبلاً ورأيت ثمانية مولياً ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها ؛ واعلم ان هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا الا ان تعريفها أمر لفظي وهي من جهة المعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها بشخصاً بعينه

(١) في نسخة شخص (٢) يقال للبعير بن اذا قرنا في قرن واحد قد لزا وكذلك وظيفة البعير يلزان في القيد اذا ضيق والقرن الحبل يشد به البعيران — البزل جمع بزول يقال بزل البعير يبزل بزولا فطر نابه اي انشق فهو بازل ذكرنا كان او انش في السنة التاسعة ثم قال سمي بازلا من البزل وهو الشق وذلك ان نابه اذا طلع يقال له بازل لشقه اللحم عن منبته شقاً — القناعيس جمع قنعاس وهو الجمل الضخم العظيم ويقال رجل قنعاس شديد منيع ورجل قنعاس بالضم اي عظيم الخلق والجمع القناعيس بالفتح اه ملخصا من اللسان

دون غيره الا أن الشياخ لم يكن لانه بازاء حقيقة شاملة بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بازاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك « أبو براقش » وهو طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألواناً يضرب به المثل في التلون قال الشاعر :

يَفْدُوا عَلَيْكَ مَرْجَلَيْنِ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
كَأَيِّ بَرَّاقِشٍ كُلِّ لَوْ • يَنْ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

ومن ذلك قولهم « ابن داية » لغراب قيل له ذلك لانه يقع على داية البعير فينقرها والداية من البعير الموضع الذي يقع عليه خشب الرجل فيعقره ، وقالوا « ابن قرة » لضرب من الحيات الى الصغر كأنه سمي بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قرة والجمع قتر كأنه منقول منه ، وقالوا « بنت طبق » لضرب من الحيات وأصله الداهية وقيل بنت طبق سلحفاة تزعم العرب أنها تبيض تسماً وتسعين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود ، وقالوا « ابن مقرض » لدويبة دون الفأر ولونها الى الغبرة وقيل هي الدلق واسمها بالفارسية دله تقتل الحمام ، وقالوا « حمار قبان » وهو دويبة مستطيلة ذات أرجل والمسموع فيها ترك الصرف فعلى هذا يكون فعلان من قب في الارض اذا ذهب فيها وربما صرفها بعضهم فيجعلها فعلاً من قبن وهو مثل قب فيكون كحسان ان جعل من الحسن كانت النون أصلاً والصرف وان جعلته من الحسن لم ينصرف قال الشاعر :

يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْنبًا

فتقول في الجماعة وأيت حمر قبان ، وقالوا « سام أبرص » لضرب من العطاء فسام اسم فاعل من السم كأنه ذو سم وأبرص أفعل من البرص قيل له ذلك لبياض لونه ، وقالوا « ابن آوى » وهي دابة قريبة من الثعلب وتسمى بالفارسية شغال والجمع بنات آوى ، وآوى منه لا ينصرف لانه على زنة أفعل معرفة ، وقالوا « ابن عرس » لدابة دون السنور سوداء في عنقها بياض والجمع بنات عرس وحكي الاخفش بنو عرس أيضاً وعرس ههنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالاً نحو قوله هذا ابن عرس مقبلاً ، وقالوا « للضبع » حضاجر وقنم وجمار وأم عامر فحضاجر جمع حضجر وهو العظيم البطن قال الشاعر

حِضَجَرٌ كَأَمْ تَوَأْمِينِ تَوَكَّاتٍ عَلَى مِرْقِيهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرِ

أراد أنه عظيم البطن كأمراة متهم تم لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر وانكأت على مرققيها فتناً بطنها وعظم فكان الضبع سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها فصار علماً ، وجمار وقنم معدولان كحذام وقنم وقالوا للذكر من الضباع قنم كعمر وزفر وقيل لها جمار وقنم لتلطخها بجمرها والجمر نجو كل ذات مخلب من السباع ويقال للأمة قنم لثمنها كما يقال دفار ، وقالوا « أم عجلان » لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه الفتح ، « وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأناشي فمنها ماله اسم جنس ولقب وكنية » كالأسد والثعلب فأسد وثعلب من أسماء الاجناس كرجل وفرس وأسماء وثمانية علمان كطلحة وحزة شبهوهما بما سمي من المذكورين وفيه ناء

التأنيث « وأبو الحارث وأبو الحصين » كأبي القاسم وأبي الحسين ومثله « ضبع وحضاجر وأم عامر » وكذلك « عقرب وشبوة وأم عريط » فضع وعقرب أسماء جنس وحضاجر وشبوة علمان قال الشاعر
هَلَّا غَضِبْتَ لَبِيتَ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرُ

كما قالوا للمرأة دنانير ومصايسح وشبوة كمية وعزة « وأم عريط وأم عامر » كنيستان كأُم هاني وأم سلمة « ومنها ماله علم ولا كنية له » كقولهم للضبعان « قميم » فقولهم قميم بمنزلة عمر وزفر ونحوهما من المعدول ، ومن ذلك « حمار قبان » وهو بمنزلة عبدالله وامرئ القيس ونحوهما من الاسماء المضافة « ومنها ماله كنية ولا علم له » كقولهم « أبو براقش وأبو صبيرة وأم رباح » للقرء في لغة أهل اليمن « وأم عجلان » وهذه كلها كني ولا علم لها « وابن عرس » يجري مجرى الكنية وهو معرفة ألا ترى أنه لا يدخل عليه الالف واللام فلا يقال ابن العرس ، ومن الكني « أم جبين » لدابة قدر الكف وربما جاء في الشعر الفصيح أم الجبين قال الشاعر

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَبِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَمَصَا الْخَلِيلِ

يَقُولُ الْمُجْتَاوُونَ عَرُوسُ تَيْمٍ سِوَى أُمِّ الْجُبَيْنِ وَرَأْسُ فِيلٍ

فأم جبين تجري مجرى أم زيد وأم الجبين تجري مجرى أم الحارث وأم الهيثم •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الاعيان فسموا التسبيح

بسبحان والمنية بشعوب وأم قشعم والغدر بكيسان وهو في لغة بني فهم قال

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُؤُلُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الانسان بأُم كيسان والميرة ببرة والفجرة بفجار والكلية بزوبر قال « عُدَّتْ عَلَى بَزَوْبَرَا » وقالوا في الاوقات لقيته غدوة وبكرة وسحر وفينة ، وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية »

قال الشارح اعلم انهم قد علقوا الاعلام على المعاني أيضا كما علقوها على الاعيان الا ان تعلقها على المعاني أقل وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان أقعد في التعريف من المعاني وذلك لان العيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بين ، فمن ذلك قولهم « سبحان » هو علم عندنا واقع على معنى التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وانما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علما على هذا المعنى فهو معرفة لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون قال الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

فلم ينونه لما ذكرناه من أنه لا ينصرف فان أضفته فقلت سبحان الله فيصير معرفة بالاضافة واكثر منه

تعريف العلمية كما قلنا في الاضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سلب العلمية فأما قوله

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ (١)

الجد المكان المرتفع وفي تنوين سببحان هنا وجهان أحدهما أن يكون ضرورة كما يصرف مالا
ينصرف في الشعر من نحو أحمد وعمر والوجه الثاني أن يكون أراد النكرة ، وأما قولهم للمنية « شعوب »
فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جملة أمما للوت انصرف لانه مذكر ، قال أهل اللغة سميت
بذلك لانها تشعب أى تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام قليل الشعوب ويحتمل ادخال الالف واللام
عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حد زيادتها في قوله * باعد أم العمرو من أسيرها * ويحتمل
وهو الامثل أن يكون روعى مذهب الوصفية فيها كأنه صفة في الاصل ألا تزي أنها على أمثلة الصفات
نحو أكل وضروب فإذا اللام فيها بمنزلتها في العباس والحارث ويؤيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنها سميت
بذلك لانها تشعب أى تفرق ومن قال شعوب بلا لام غلب جانب العلمية وعراها في اللفظ من مذهب
الوصفية كما فعل من قال عباس وحسن وان لم يمر من ذلك في المعنى ، وقد كنوا عنها « بأم قشعم » على
نحو صنيعهم في الاعيان وانما كنوا عن المنية بأم قشعم لان الرجل اذا قتل اجتمعت عليه القشاعم وهي
النسور ، ومن ذلك « كيسان » وهو علم على الغدر معرفة لشارتك به الى المعنى المخصوص فهو
لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون ، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الانسان « بأم
كيسان » لان ذلك يدل على تولية وغدر . مأخوذ من الكيس لان الغدر في الحرب والنكوص انما يكون
من الاكياس لان الاقدام والشجاعة نوع تهوّر ، وأما البيت الذي أنشده وهو قوله

إِذَا مَادَعُوا كَيْسَانَ كَانَتْ كُفُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمْ الْمُرْدِ

أورده ابن الاعرابي في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للنمر بن تولب في بني سعد
وهم أخواله وكانوا أغاروا على إبله فقال

إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمْ غَرِيبًا فَلَا يَغْرُرُكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ

إذا مدهوا كيسان الخ وبعده

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُصْفًى إِنْ أَوْهُ إِذَا لَمْ يَزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَدٍ

وقيل هي لغسان بن ولة فشاهد على تسمية الغدر بكيسان يهجو قوماً وصفهم بانهم الكبار والصغير
في الغدر فالعلاء منهم وهم الكهول أسرع اليه من ذوي الجمل وهم المرد الشباب ، ومن الاعلام على المعاني
قولهم « برة وفجار » أما برة فعلم على المبرة وأنشد سيديويه

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَيْنَا يَتْنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

فبرة اسم للخطاة التي هي المبرة وفجار علم على الفجرة والاصل أن يكون فجار معدولا عن فجرة أو
فجرة علماً كما ان حذام وقطام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك انه قرنها بقوله برة فكما
أن برة علم بلا ريب فكذلك ما عدل عنه فجار ولو عدل عن برة هذه لكان القياس براؤ كفجار ، ومن
ذلك زوبر يقال أخذ الشيء بزوبره أى كله قال الطرمح

وَأَنْ قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنْوُخٍ قَصِيدَةٍ بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَزَوْبَرَا

والمعنى وان قال غاو من تنوخ أى غير رشيد قصيدة بها جرب أى عيب من هجاء ونحوه عدت على بزور أى نسبت الى بكاملها وجعل زور علماً على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه ؛ ومن الاسماء المتعلقة على المعانى « غدوة وبكرة وسحر » اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهى معارف ؛ فغدوة وبكرة لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جملاً علمياً على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظى ألا ترى أنه لا فرق بين غدوة وغداة فى المعنى وغداة نكرة ، وأما سحر فمعرفة اذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الالف واللام فان أردت التنكير صرفته قال الله تعالى (الا آل لوط نجيناهم بسحر) ومثله « فينة » وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة أى الحين بعد الحين تريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة فى الاصل ؛ ومثله قولهم للشمس إلهة والالهة فى اعتقاب تعريفين عليه ، ومن الاسماء المتعلقة على المعانى « أسماء العدد » وهى معرفة لانها عدد معروف القدر ألا ترى أن ستة أكثر من خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة واذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير ، وقد يدخلها اللام فيقال الثلاثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحداً فتكون مما اعتقب عليه تعريفان ، فاذا قلت عندي ستة كان المراد الجنس الممدود لانفس العدد لان العدد لا يكون عندك ، واعلم ان هذه الاسماء مبنية على السكون لانها لم تقع موقع الاسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة ، والاعراب فى أصله إنما هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الاسماء على الحد الذى يستوجب به الاعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته فحوصه ومه فان أوقعها موقع الاسماء أعربتھا وذلك قواك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الاسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاعلام الامثلة التى يوزن بها فى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى وأفعلة لا ينصرف ووزن طلحة وإصبع فعلة وإفعل ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الامثلة التى يوزن بها الاسماء والافعال من الاعلام الخاصة المتعلقة على المعانى لاشارتك بها الى معنى معرفة ومنزلتها منزلة اسم غير صفة وان مثلت به الصفة فان أوقعته موقع نكرة كان اسماً منكوراً وان أوقعته موقع معرفة كان اسماً معرفة ثم ينظر فان كان فيها فى حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفاً مثال ذلك أنا تقول كل أفعل يكون صفة لا ينصرف فتصرف أفعل هذا لان كلا توجب له التنكير كقوالك كل رجل وهو اسم ليس بصفة فليس فيه الاعلة واحدة وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وان كان الممثل به لا ينصرف لان الذى مثلت به أحر وبابه فيه علتان وزن الفعل والصفة ولا يمتنع أن ينصرف الممثل ولا ينصرف الممثل به لان كل واحد منهما له حكم نفسه فى الصرف وتقول أفعل اذا كان اسماً نكرة فانه ينصرف فلا ينصرف أفعل هذا لانه فى موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وان كان الممثل منصرفاً

نحو أفعل وأيدع لانهما ايمان فكرتان فليس فيهما علة سوى وزن الفعل فاننا اذا قلنا « فلان الذي مؤنثه فعلى وأفعل صفة لا ينصرف » فان المثال في هاتين المسألتين والممثل به لا ينصرفان جميعاً الا ان المانع للصرف في المثال غير المانع في الممثل . وذلك أن المثال الذي هو فعلان لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون وكذلك قولك أفعل صفة فالمثال الذي هو أفعل هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والممثل به نحو سكران لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أحر لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والممثل به له حكم في الصرف يخصه ، وتقول « طلحة وإصبع فعلة وإفعل » ووزن طلحة فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث وإفعل مثال إصبع لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعلم واسلم والممثل به الذي هو إصبع ينصرف لانه نكرة (١) ليس فيه الا وزن الفعل وحده فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يغلب بعض الأسماء الشائنة على أحد المسمين به فيصير علماً له بالغبلة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصديق وابن كراع وابن رألان غالبية على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوهم الي أحد من أخوتهم ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الأسماء ليست أعلاماً على الحقيقة لان العلم كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه ألا ترى انك تسمى جعفرًا وزيدا فجعفر اسم نهر قال الشاعر :

إلى بلدٍ لا بَقَّ فيه ولا أذى ولا نبَطِيَّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرًا

وزيد مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وأنت اذا سميت رجلاً بأحدهما فلم تسمه لانه نهر أو زائد على غيره وهذه الاسماء أعق ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وغيرها مما ذكره في الاصل شاملة كل مولود لهم والاسم اذا غلب واشتهر صار كالمنازع عليه وجرى مجرى العلم في افادة التعريف وذهاب الوهم الى شخص بعينه حتى لا يقال لكل من كان ابناً لعمر وعباس ابن عمر وابن عباس حتى يقيس باسمه أو صفته « فابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « وابن عباس » غلب على عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضى الله عنه « وابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود « وابن الزبير » غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل في الفقه يقال فقه العبادلة وقوله « العبادلة » تكسير عبد الله لانه ركب من المضاف والمضاف اليه اسم رباعي نحو عبادل ثم جمعوا على عبادلة كهياربة وصياقلة وقد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا عبدري وعبشي في النسب الى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا الى عبد روعبشم فعلى هذا قياس تكسيره عبادرة وعباشمة وليس ذلك بقياس ، وقالوا « ابن الصديق » والصديق رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب كان يطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب في جفاته فشتها فرمي بصاعقة قتلته فقال بعض أهله

وإنَّ خُوَيْلِدًا فابِكِي عَلَيْهِ قَتِيلُ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ النَّهَامِي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه حتي اذا قيل الصعق لا يفهم سواء ولا يسبق الوهم الى غيره ممن أصابته صاعقة وعرف ابنه يزيد بابن الصعق لشهرته وكان أفضل ولده مالا وأغزهم جودا وأكثرهم حروبا ووقائع فلذلك اذا قيل ابن الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه الا بقيد أو قرينة ، وكذلك اذا قالوا « ابن رالان » هو ابن رالان الطائي السبسي لا يسبق الوهم الى غيره من اخوته ، ومن ذلك « ابن كراع » العكلى لا ينصرف الوهم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الاسماء بحرى الاعلام في التعريف وان لم تكنها لما ذكرناه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم في نحو (١) النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة ألا ترى أنهما هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم عهده المخاطب والمخاطب ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ﴾

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التي ذكرها بالالف واللام من قبيل الاعلام في الشهرة واقادة التعريف وهي على ضربين منها ما يلزمه الالف واللام ولا يفارقه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخير في اثباتها واسقاطها فالاول نحو قولهم « النجم للثريا والصعق لخويلد » والنجم أصله نجم لواحد النجوم ثم أدخل عليه الالف واللام فقالوا النجم لاي نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال قال الهذلي

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدَ رَابِيِ الضَّرْبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَنْتَلِعُ

فالنجم ههنا الثريا وقال الاصمعي هو الجوزاء وأنكره الرياشي ، يصف حمرا وردن الماء بليل ، والعيقوك كوكب يطلع بحيال الثريا والرابي الامين الحافظ يقعد خلف ضارب القداح كما نهى قدح حفظه كيلا يبدل ، والضرباء جمع ضارب أو ضريب يقول فوردن يعني الحجر والعيقوك من النجم مقعد رابي الضرباء ومقعد خلفهم وهذا في زمن الحر لان العيقوك لا يكون من النجم بهذه الحال إلا في زمن الصيف فالنجم علم على الزريا كما ترى فاذا أطلق النجم فلا ينصرف الا اليه الا بقرينة ، وأما الثريا فتصغير الثروي فعلى من الثروة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهي سبعة أو نحوها قال الشاعر

خَلِيلِي لَأَنِّي لِلثَّرْيَا لِحَاسِدٍ وَلَأَنِّي عَلَى رَيْبِ الزَّمَانِ لَوَاجِدٍ
تَجَمَّعَ مِنْهَا شَمْلُهَا وَهِيَ سِتَّةٌ وَأَفْقَدُ مِنْ أَحَبَّتِهِ وَهِيَ وَاحِدٌ

وأصلها ثريوا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الاول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء على حد سيد وميت ثم دخلت عليها الالف واللام للعهد ثم غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة ، وكذلك « الصعق » أصله صعق من قولهم صعق الرجل فهو صعق على حد حذر فهو حذر وفهم فهو فهم فهو وصف عام لكل من أصابته صاعقة ثم دخلته الالف

(١) في نسخة فاللازم نحو بدون لفظة في

واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب بالصاعقة على حد دخولها في النجم والثريا ثم غلب على خويلد حتى صار علماً وان كان تعريفها في لاصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان في أنهما لا تنزعان ﴾ قال الشارح يشير الى أن التعريف في ابن عمر وابن عباس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنك لو نزعتهما من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذفت المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريف لان تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف في النجم والثريا ونحوهما بالالف واللام فذلك قال ﴿ فاللام فيهما والاضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان ﴾ يعني من حيث أن التعريف في الموضعين بهما لا بالوضع *

قال صاحب الكتاب ﴿ وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة ﴾

قال الشارح : ومما جرى بالغلبة مجرى لاعلام ولزمته اللام قولهم الدبران والعيوق والسماك للنجوم المعروفة فانها أوصاف في الحقيقة مشتقة بمعنى الفاعل ولزمته اللام لانهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران مأخوذ من دبر اذا تأخر بمعنى الدابر وهم يزعمون أن الدبران يتبع الثريا خاطباً لها ونظيره من الصفات الصلتان وهو النشيط مأخوذ من السيف الصلت ، « والعيوق » مأخوذ من عاق يعوق بمعنى العائق قالوا عاق الدبران عن الوصول الى الثريا زعموا أن الدبران جاء خاطباً وساق مهرها كواكب صغاراً معه تسمى القلاص قال الشاعر

أما ابن طَوِّقَ فَقَدْ أَوْفَى بِدِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقَلَاصِ النَّجْمِ حَادِيَهَا

والعيوق بينهما في العرض الى ناحية السماك فكأنه يعوقه عنها ونظير العيوق من الصفات القيوم ، و « السماك » من سمك اذا ارتفع والسماء سامكة أى مرتفعة ومنه النجوم السوامك ومعنى السماك السامك فهذه الاسماء وان كانت بمعنى فاعل فالدبران بمعنى الدابر والعيوق بمعنى العائق والسماك بمعنى السامك فلا يجوز اطلاقه على كل ما يطلق عليه فاعل فلا يقال الدبران لكل ما يقال فيه الدابر وكذلك العيوق والسماك وذلك لان الاسمين قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبنائهما مختلف فيختص أحد البناءين شيئاً دون شيء للفرق ألا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو عدل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الاخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك والعيوق ولا يطلق عليه الدابر والعائق والسماك وان كانت بمعناها للفرق ، ومما يجرى هذا الجرى في لزوم الالف واللام أسماء الايام نحو الثلاثاء والاربعاء بمعنى الثالث والرابع واختص بهذا الزمان كما اختص العيوق وبابه فلا يقال لكل ثالث ورابع ثلاثاء وأربعاء فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما لا يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف ﴾

قال الشارح يريد انك لا تجدد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة الا وهو مشتق صفة فان جاء اسم عربي قد لزمته اللام ولا يعرف أصله الذي اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتق حملاً على ما ظهر من ذلك لان عدم اطلاعنا على ذلك جهل بما علم غيرنا *

قال صاحب الكتاب * وغير اللازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة في أصله أو مصدراً *

قل الشارح هذه الاسماء أعنى الحارث والعباس وما كان مثلها تدخلها اللام ولا تلزم لزومها في نحو الدبران والعيوق والسماك والصعق وذلك أن تعريف نحو الدبران والصعق وأخواتهما في الحقيقة باللام فلو نزعتم منها لتنكرت ولذلك لم يجرز نزعها منها ، وأما « الحارث والعباس » ونحوهما فإن تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذي يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وذلك لان ابناً مضاف الى العلم فجرى مجرى أبي عمرو بن بكر ولو كان العلاء معرفاً باللام لوجب اثبات التنوين كما يثبت مع ما يعرف باللام نحو جاءني أبو عمرو بن العلاء واذا ثبت أنها أعلام فهي غير محتاجة في تعريفها الى اللام الا انها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قولك مررت برجل حارث بمعنى الكاسب كأنه يحرث لندياه وكذلك عباس والعباس المحرب الذي يعبس في الحرب وكذلك تقول رجل مظفر وهو مفعّل من ظفّره الله ، وأما « الفضل والعلاء » فهما وان كانا مصدرين في الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغة كما قالوا ماء غور ورجل عدل فجرى لذلك عندهم مجرى الاوصاف الغالبة ، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحدهما ما نقل وفيه الالف واللام من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخر ما نقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فأما ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لان العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأما ما نقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الالف واللام بعد النقل فمراعاة لمذهب الوصفية قل الخليل جعلها الشيء بعينه أي لم يجعلها كأنه سمي بها وانما جعلها أوصافاً مفيدة معني الاسم في المسمى كما تكون الصفة فقرار اللام الايدان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس ومظفر خلصها اسما وعراها من مذهب الوصفية في اللفظ وان لم نعر من روائح الصفة على كل حال ألا ترى انهم سموا الخبز جابراً قالوا لانه يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيديويه سموه بذلك لانه وسط ما بين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وان لم تدخله اللام ، وقوله « وما كان صفة في أصله أو مصدراً » يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدراً موصوفاً به على سبيل المبالغة نحو الفضل والعلاء من نحو هذا رجل فضل وعلاء ولا يريد كل مصدر ألا ترى أن نحو زيد وعمرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام *

* فصل * قال صاحب الكتاب * وقد يتأول العلم بواحد من الامة المسماة به فلذلك من التأول بجري مجرى رجل وفرس فيجترأ على اضافته وادخال اللام عليه قالوا مضر الجراء وربيعه الفرس وأثمار الشاة قال

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسِ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَارِضَى الشَّفَرَتَيْنِ يَمَارِن
 وَقَالَ أَبُو النَجْمِ بَاعِدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
 وَقَالَ الْآخَرُ رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَاقَةِ كَاهِلُهُ
 وَقَالَ الْإِخْطَلُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وعن أبي العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قليل *

قال الشارح : اعلم أن العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العملية عن تعريف آخر إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة وبصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فيثبت بجترأعلى اضافته وادخال الالف واللام عليه كما يفعل ذلك في الاسماء الشائعة فالإضافة نحو قواك زيدكم وعمركم وقد أشدوا أبياتاً تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر * علا زيدنا يوم النقا الخ * فالشاهد فيه أنه أضاف زيدا إلى المضر فجري في تعريفه بالإضافة مجرى أخيك وصاحبك ، والنقا الكشيبة من الرمل وكتبه بالالف لانه من الواو بدليل ظهورها في التثنية نحو تقوان ومن قال تقيان كتبته بالياء ، يذكروهم بوقعة جرت في ذلك المكان وكانت الغلبة لهم ، ومن ذلك قول أبي النجم (١)

* بَاعِدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا الخ * الشاهد فيه ادخال اللام على العمرو يريد بأسيرها نفسه كأنه في أسرها لعشقه إياها ، ومن ذلك قول ابن ميادة (٢) * رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكًا الخ * الشاهد فيه قوله الْبَزِيدَ والمراد به يزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس ، ومن ذلك قول الإخطل * وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ الخ * الشاهد فيه ادخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أشد ابن الأعرابي

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى (٣) عَلَى الرَّكَائِبِ

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر

يَزِيدُ سُلَيْمٍ سَالِمُ الْمَالِ وَالْفَتَى فَتَى الْأَزْدِ لِلْأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمٍ

فقال يزيد سليم فأضافه لما كان ثم شريك في الاسم يوهم (٤) تنكيره وأضافه للتعريف وقوله سالم المال يعجوه بذلك وينسبه إلى البخل ، ومثله في الإضافة قوله

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزَيْتَ الْجَنَّةُ أَوْ كَسُ بُنْيَاتِي وَأُمَمَتُهُ

ومن ذلك مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم تراناً ناطقاً وصامتاً فأتوا أفعى نجران حكيم الزمان فجعل القبة لحمراء والذهب لمضر والافراس لربيعة والشاة لأنمار وأضيف كل واحد إلى ما حكم له به تعريفاً له بذلك ، واعلم أن هذه الاعلام متى أضفتها

(١) في نسخة زيادة انشده الخليل في كتاب العين (٢) في نسخة واسمه الرماح بن ابرد وميادامة (٣) في نسخة

اسمى بدل اشقى - (٤) في نسخة توهم تنكيره فأضافه للتعريف

سمايتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بعد تعريفاً اضافياً وجرت مجرى أخيك وغلارك في تعريفها بالاضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو في قول من قال رأيت زيد عمرو ومررت بزيد عمرو لقلت من زيد عمرو بالرفع لا غير ولم تجز الحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت من صاحب عمرو بالرفع ، والذي يدل على ان الاسم لا يضاف الا وهو نكرة أن ما لا يمكن تنكيره من الاسماء لا يجوز اضافته نحو الاسماء المضمرة وأسماء الاشارة لا تقول هو بكر ولا هؤلاء زيد كما تقول غلام زيد وأصحاب بكر لان تعريف هذه الاسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها واذا قد علمت أن العلم متى أضفته ابتزته تعريفه وكسوته تعريفاً اضافياً فتعلم انه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرة نحو مررت بزيد رجل وعمرو امرأة الا انه يحدث فيه نوع تخصيص اذ جعلته زيد رجل ولم يجعله زيداً شائماً في الزيدين كما انك اذا قلت غلام رجل استفيد منه انه ليس لامرأة ، وأما ادخال اللام عليه فقليل جداً في الاستعمال وان كان القياس لا يأباه كل الابهاء لانك اذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف وقد جاء في الشعر وما أقله نحو ما تقدم من الايات وذلك انه لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم اما توهماً أو وجوداً عرفه باللام ، ومن ذلك الحكاية عن أبي العباس أنه اذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فيقول المجيب فما بين الزيد الاول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد فجازها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته في الكلام وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على انها زيادة على حد زيادتها في اللات والعزى والذي والى والآن ، وأما قول الشاعر * يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفْرُ * فان الزفر هنا صفة وليس بعلم ومعناه السيد والنوفل الكثير العطاء فلو سميت رجلاً بزفر هذا بعد خلعه منه اللام لوجب صرفه لانه حينئذ كصرد ونفر وجمل وما لا ينصرف معدولاً عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كزحل وقم وجشم ، وانما كثرت الاضافة في الاعلام ولم يستقبلوا ذلك فيها استقباحهم تعريفها باللام لوجهين أحدهما ان الاضافة قد تجدها في أنفس الاعلام كثيراً واسماً نحو عبد الله وعبد الصمد وذى الرمة وأبي محمد وسائر الكنى فلم يتناف الففظان أعنى العلم والاضافة والوجه الثاني ان الاضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة) (وهذا عارض ممطرنا) وعامة أسماء الفاعلين اذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحسن الوجه وليست اللام كذلك لانه لا ينوى فيها الانفصال ولا تجد اللام معرفة في الاعلام كما تعرفها الاضافة ، فأما الصعق والدبران فانهما ليسا أعلاماً في الحقيقة على ما تقدم وانما تعريفها باللام وأما الحارث والعباس ونظائرهما فان تعريفهما بالعلمية وانما دخلت اللام لانها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأقرت بعده ايذاناً بمعنى الوصفية وقد تقدم ذلك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وكل شئ أو مجموع من الاعلام فتعريفه باللام الانحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعان قال

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَعْفَرَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ

أراد خالد بن فضلة وخالد بن قيس بن المضلل ، وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عئاب وقيس بن هزيمة الكعبان والعامران والقيسان قال
* أنا ابن سعد أكرم السعدينا * وفي حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه هؤلاء الحمدون بالباب وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الاسامتان والاسامات ونحو ذلك *

قال الشارح : اعلم انك اذا ثنيت الاسم العلم ينكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الاصل فيجري مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أن الزيدين والعمرين مشتركان في التسمية بزيد وعمر والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وهي الذكورية والادمية الا ترى انك لو سميت امرأة أو فرساً بزيد وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب مع اختلاف الحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءني زيدان كريمان ورأيت زيدين كريمين ومبرت بزيدين كريمين فكريمان نكرة لاحالة وقد جرى وصفاً عليه فعلت بذلك أنه نكرة فاذا أردت التعريف كان بالف واللام والاضافة نحو الزيدان والعمران وزيدك وعمراك فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل فاذا لا تكون التثنية الا فيما يصح تشكيكه فأما المضمرات من نحوها وأتما والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلها صيغ لتثنية وليست بتثنية صناعية على ما سئذكر في موضعه ، وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع وذلك انما جاء في الاماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضاً نحو أبانين وعمائتين وعرفات وأذرعات «أبانا» جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لا يفارق واحد منهما صاحبه وحال كل واحد منهما في الخصب والقحط واحد لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جرياً مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويندل فخصا باسم علم كما خص يثرب ويندل بذلك قال الشاعر

أَوْ أَبَايْنِ جَاءَ بِمُخْطَبُهَا رُمْلَ (١) مَا أَنْفُ خَاطِبٍ يَدِيمِ

وحال عمائتين وهما جبلان متناوحيان حال أبانين قال الشاعر

لَوْ أَنَّ عَصَمَ عَمَائَتَيْنِ وَيَنْدُلٍ سَمِعَ حَدِيثَكَ أَنْزَلَ الْأَوْعَالَ

ومثل ذلك من الجمع عرفات وهي معرفة لانها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون بعض ويندل على أنها معارف ما حكاه سيديده عنهم من قولهم هذه عرفات مبارك فيها فانتصاب الحال بعدها يدل على أنها معرفة ، وفيها لغتان الصرف وتركه والصرف أفصح من حيث كان جمعاً لمواضع مجتمعة كأن كل موضع منهم عرفة فجعلت مكاناً واحداً ووضع لها اسم خاص وتنوينها في الحقيقة تنوين مقابلة والتاء للجمع لا لجود التأنيث قال الله تعالى (فاذا أفضتم من عرفات) بالتنوين ، وحال أذرعات كحال عرفات قال امرؤ القيس :

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا يَشْرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرًا عَالِي

يروى بالصرف وتركه علي ما ذكر ؛ وكذلك يقولون هذان أبانان بينين فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيد واقفا وربما قيل لكل واحد منهما أبان ؛ وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك الزيدان والعمران فأما الاسماء التي ذكرها وهي الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشاهد علي ما ادعاه من أنهم اذا ثنوا الاسم أو جمعه ينكر فاذا أرادوا تعريفه فباللام فمن ذلك الخالدان وأنشد

* وقبلى مات الخالدان الخ * والصواب قبلى بالفاء وهو الاسود بن يعفر وقبلة

فَإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدَدَنِي وَأَخَالُهُ كَوَارِدَةٍ يَوْمًا إِلَى ظَمءٍ مَنَلِ

والشاهد فيه قوله والخالدان والمراد خالد بن قيس من بني جحوان من بني أسد وخالد بن قيس بن فضلة بن المضلل وهو من بني أسد أيضاً ؛ وقال ابن السكيت في اصلاحه الخالدان خالد بن فضلة بن جحوان بن قيس وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الاصغر بن منقذ بن طريف بن عمر بن قعين ؛ ووجه الشاهد فيه أنه لما ثني الخالدان ينكرا واذا أريد تعريفهما عرفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، يقول ان كان قد دنا يومى فليست بأول الموتى قد مات قبلى الخالدان وكانا سيدين واخال أظن انه قد قرب وبقي منه كما بقي من مسير الابل الى الماء للشرب ؛ والمناهل المواضع التي يجتمع فيها الماء الواحد منهل ، ومثله الكعبان وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة ابن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن بني صعصة ، والعامران عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو أبو علي وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بني ملاعب الاسنة وهو أبو براء ، وقلوا القيسان وهما من طيء قيس بن عتاب بن أبي حارثة من بني عتود وقيس بن هزمة بن عتاب وقد روي عتاب بالنون وعتاب بالتاء وهو المشهور ابن أبي حارثة ، وأما قول الآخر وهو رؤبة

* أنا ابن سعد أكرم السعدينا * فالرواية بنصب اكرم على الفخر والمدح ولو خذضت على النعت لجاز ، وقل السعدينا لان السعد في العرب كثير منهم سعد بن مالك في ربيعة وسعد بن ذبيان في غطفان وسعد بن بكر في هوازن وسعد بن هذيم في قضاة ورؤبة من بني سعد بن زيد مناة بن تميم وفيهم الشرف والعدد ، وأما الحمدون في حديث زيد بن ثابت فهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد ابن طلحة بن عبيد الله ومحمد بن جعفر بن أبي طالب ، وأما طلحة الطلحات فهم طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وفيه يقول عبد الله بن قيس الرقيات

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْجَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

قيل انما قيل له ذلك لانه كان في أجداده جماعة يسمون بطلحة فأضيف اليهم لانه كان أكرمهم ؛ وقيل كان في زمانه جماعة اسم كل واحد منهم طلحة فعلاهم بالكرم والطلحات المعروفون بالكرم هم طلحة بن عمر ابن عبيد الله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمي وهو طلحة الجود وطلحة بن عبد الله بن عوف بن أبي عبد الرحمن بن عوف الزبيري وهو طلحة الندي وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة الخير وطلحة بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو طلحة الدراهم ؛ وأما ابن قيس الرقيات فهو عبيد الله بن قيس الرقيات

ابن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النويم وأما نسب قيس الى الرقيات لانه تزوج عدة نسوة وافق اسماءهن كاهن رقية في قول الاصمعي وقال غيره كانت له عدة جدات اسماءهن كاهن رقية وقيل انما اضيف اليهن لانه كان يشبب بعدة نساء تسمين رقية وهو قول السكري وقيل سى رقيات كما يسمى الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بتنوين قيس ورفع الرقيات على عطف البيان كأنه لقب له كقولك عبدالله بطة ، وأسامة علم الأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأسامتان اذا أريد التعريف والأسامات للجمع كالطلحات كل ذلك معرف باللام حين تنكر تثنيته وجمعه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كنيات عن أسامي الاناسي وكناهم وقد ذكروا انهم اذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة ، وأما هن وهنة فللكنيات عن أسماء الاجناس ﴾

قال الشارح اعلم أن المزد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والايجاز ومن ذلك قوله تعالى (كانا يا كلان الطمام) كنى بذلك عن قضاء الحاجة لان كل من يأكل الطمام يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تعالى (قل يا قوم ليس بي سفاهة ولكني رسول من رب العالمين) كنى عن تكذيبهم في قولهم لمود عليه السلام (إنا لراك في سفاهة) وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء وكنيت بالواو والياء اذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية والمضمرات كلها كنيات عما تقدمها من الظواهر وفلان وفلانة كنيات عن أعلام الاناسي خاصة ولا يدخلها اللام ايذانا بأن المكنى عنه كذلك قال الشاعر في جلة أمسك فلاناً عن فل * أراد فلاناً عن فلان وأما حذف تخفيفاً وهذا الحذف من تغييرات النداء واستعماله ههنا في غير النداء ضرورة ، وأبو فلان وأم فلان كناية عن الكنى نحو أبي محمد وأبي القاسم وأم هانيء ، واذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنقصانهم عن درجة الاناسي في التعريف اذا العلمية فيها انما كان على التشبيه بالاناسي ، فأما هن وهنة فكنياتان عن الاجناس فمن كناية عن المذكر وهنة كناية عن المؤنث تقول عندي هنو زيد واذا سئلت عنه قلت كناية أو تورية بيانا له وإيضاحاً فان نكرت وقلت هن وهنة كان كناية عن النكرات كما كان فلان كناية عن المعارف والاعلام فان أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر ما يستعمل في المنكرات والشدائد قال الشاعر

وقد رأيتي قولها ياهنأ هـ وَيَحْكُ الحَقَّتْ شراً بِشَرِّ

فعني ياهنأ يارجل وهنأ لا يستعمل الا في النداء وقال الآخر :

رُحْتُ فِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنَكِ مِنَ الْمُنْزَرِ

أراد هنك بلرفع أعربه بالحركة في حال الاضافة وهي لغة وسكنه تشبيهاً بعضد وليس بأبعد من قول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ (١) غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ اسماً مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ

لانه في البيت منفصل وههنا متصل *

(١) في اسان العرب اسقى

ومن أصناف الاسم المعرب (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الكلام في المعرب وان كان خليقا من قبل اشتراك الاسم والفعل في الاعراب بأن يقع في القسم الرابع الا ان اعتراض موجب صوب ايراده في هذا القسم أحدهما ان حق الاعراب للاسم في أصله والفعل انما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة والثاني ان لابد من تقدم معرفة الاعراب للمخاض في سائر الابواب ﴾

. قال الشارح : اعلم أن المعرب يفيد الكلمة والاعراب فالكلمة ذات المعرب التي وقع بها الاعراب اسماً كان أو فعلاً الا ان دلالة على الكلمة دلالة تسمية وعلامة ودلالتة على الاعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق اذ كان من لفظه ، والمراد بالمعرب ما كان فيهما اعراب أو قابلاً للاعراب وليس المراد منه (٢) أن يكون فيه اعراب لاحالة ألا ترى انك تقول في زيد ورجل أنهما معربان وإن لم يكن فيهما في الحال اعراب لان الاسم اذا كان وحده مفرداً من غير ضمنية اليه لم يستحق الاعراب لان الاعراب انما يؤتى به للفرق بين المعاني فاذا كان وحده كان كصوت تصوت به فان ركبته مع غيره تركيباً نحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الاعراب لاخبارك عنه ، وقسم الكلام على المعرب قبل الاعراب وان كان المعرب مشتقاً من الاعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالحل له والاعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم الحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الاعراب ، واعلم انه لما رتب كتابه أربعة أقسام قسماً في الاسماء وقسماً في الافعال وقسماً في الحروف وقسماً في المشترك قضت القسمة بإيراد الكلام على المعرب في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين أحدهما ان أصل الاعراب أن يكون للاسماء دون الافعال والافعال محمولة في الاعراب على الاسماء على ما سيوضح أمره في موضعه فقدم ذكره في قسم الاسماء باعتبار أنه الاصل في ذلك والامر الثاني أنه لما كانت الحاجة ماسة الى تقديمه لان ادراك المعاني مرتبط به قدمه لذلك •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف فاختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل ﴾

قال الشارح قوله « ما اختلف آخره » يريد من الاسماء لكنه تركه ثقة بعلم المخاطب به ولولا ذلك التقدير لكان اللفظ عاماً يشمل الاسم والفعل المعربين وانما مراده تفسير الاسم المعرب لا غير ويجوز أن يكون أطلق العام وأراد به الخاص واحتراز بذلك من المبني لأن المبني لا يختلف آخره وانما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم والثبات

(١) وفي نسخة قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المعرب الكلام في المعرب الخ (٢) في نسخة بحذف منه

والمراد (١) باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير ، وقوله باختلاف العوامل يحترز (٢) مما قد يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين أو لالتقاء حركة غيره عليه فالاول نحو شدٌ وشدٌ ومدٌ ومدٌ فهذا وأشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الضم والفتح والكسر فالضم للاتباع والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل فتفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها ومسكون اللام بعدها وتقول أخذت من ابنك فتكسرهما لسكون النون وما بعدها ، وأما ما حرك لالتقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كم أخذت في كم أخذت وكم بك في كم ابلك وكم خنالك في كم أختاك ألقيت حركات الهمزات على الميم تخفيفاً للهمزة وقد قريء (قد فلع المؤمنون) وهذا يأتي في موضعه مستوفى ، وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس بأعراب لانه لم يحدث بعامل فلذلك قيد الاختلاف أن يكون بعامل ولم يطلقه ، وقوله لفظاً أو محلاً احتراز به من الاسماء التي لا يتبين فيها الاعراب وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عصاً ورحى والمنقوص في حالتي الرفع والجر لان هذه الاسماء معرفة وان لم يظهر فيها اعراب وإنما لم يظهر فيها اعراب لنحو حرف الاعراب عن تحمل الحركات ، وجملة الامر أن المعرب على ضربين أحدهما باختلاف في اللفظ باد للاسماع والآخر باختلاف في المحل يقدر تقديرأ من غير أن يلفظ به فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالحركة يكون في كل اسم حرف اعرابه صحيح أو جار مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه حرف علة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس فالآخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل في أولها وهو الابتداء ورأيت والباء ، وقوله أو ما كان جارياً مجزاه يريد أو ما كان جارياً مجزى الصحيح من المعتل وذلك اذا سكن ما قبل حرف العلة منه وإنما يتأتى ذلك في الواو والياء فأما الالف فلا يمكن سكون ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف العلة جرى مجرى الصحيح في تعاقب حركات الاعراب عليه نحو قولك هذا غزو وظي ورأيت غزواً وظياً ومررت بغزو وظي وإنما كان كذلك لان الواو اذا انضم ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا الالف وصارتا مدتين كما أن الالف كذلك فحينئذ تنقل الضمة والكسرة عليهما كثقلهما على الالف الا أن امتناع الالف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع امكان الاتيان بهما فيهما فأما اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المد منهما وفارقتا الالف بذلك فجرتا لذلك مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما ضمة وكسرة ، وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما حركات الاعراب من غير ثقل تقول هذا عدو وكرسى ورأيت عدواً وكرسياً ومررت بعدو وكرسى وذلك لان الحرف المشدد يعد بحرفين الاول منهما ساكن والثاني متحرك والواو الاولى من عدو والياء الاولى من كرسى بمنزلة الزاى من غزو والباء من ظي والحاء من نحي في السكون فلذلك كان حكمهما في تعاقب الحركات عليهما واحداً ، فان قيل قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف اعرابه صحيحاً فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب أن المراد بقولنا

(١) في نسخة ترك ذلك الى قوله وقوله باختلاف الخ (٢) في نسخة تحرز

حرف الاعراب محل الاعراب وهو من كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمبني حرف اعراب لانه لا اعراب فيه وربما سمي آخر الكلمة مطلقاً حرف اعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة فعلى هذا حرف الاعراب من ضرب الباء على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب ؛ فان قيل ولم كان الاعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها قيل إنما كان كذلك لوجهين. أحدهما أن الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل الا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الاعراب آخر . الوجه الثاني أنه لما احتسج الى الاعراب لم يخل من أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً فلم يجوز أن يكون أولاً لان الحرف الاول لا يكون الا متحركاً فلو جعل الاعراب أولاً لم يعلم اعراب هو أم بناء ومع ذلك فان من جملة الاعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الافعال فلو كان الاعراب أولاً لامتنع منها الجزم اذ الاول لا يمكن أن يكون ساكناً ، ولم يجعل وسطاً لان بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هي على فعل كفرس أو فعل ككتف أو على فعل كعضد مع أن من الاسماء ما هو رباعي لا وسط له فلما امتنع الاول والوسط بما ذكرناه لم يبق الا جعل الاعراب آخراً فاعرفه .

قال صاحب الكتاب ✽ واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع في الاسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءني أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذومال ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفي كلا مضافا الى مضمير تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها تقول جاءني مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ✽

قال الشارح : اعلم أن أصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها وإنما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين . أحدهما أننا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل وأخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل ولذلك كثرت في بابها أغنى الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به ، الوجه الثاني أننا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ولذلك كانت الحركات هي الاصل هذا هو القياس ، وقد خالف الدليل وأعرّبوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه وذلك في مواضع منها الاسماء الستة المعتلة اذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها التثنية والجمع السالم فأما الاسماء الستة المعتلة وهي أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الاسماء اذا أضيفت الى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء نحو قولك هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك ومررت بأخيك وأبيك وكذلك سائرهما وإنما أعربت هذه الاسماء بالحروف لانها أسماء حذفّت لاماتها في حال إفرادها وتضمنت معنى الاضافة فجعل اعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمنت معنى الاضافة عن مثل يد ودم وغد وشبهها مما حذفّت لامة ، فان قيل قولكم تضمنت معنى الاضافة زيادة وصف لا تأثير له والحاقة بالملة يكون حشواً فلا يكون جزءاً للملة فالجواب لاناسلم أنه لا تأثير له وذلك

لانه اذا تضمن معنى الاضافة صار في معنى التثنية لدلالته على شيئين مع أنا نقول أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة اذا ذكر احترازاً من ورود نقص جاز كما لو كان له تأثير وذلك لان الاوصاف في العلة تفتقر الى شيئين. أحدهما أن يكون لها تأثير. والثاني أن تكون الاحتراز فكما لا يكون ماله تأثير حشواً كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً ، وقال قوم انما أعربت هذه الاسماء بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنهم لما اعتزموا اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتي لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف ، ونظير التوطئة ههنا قول أبي اسحاق أن اللام الاولى في نحو قولهم والله لئن ذررتي لا كرمك انما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده ، وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنها حروف اعراب والاعراب فيها مقدر كما يقدر في الاسماء المقصورة وانما قلبت في النصب والجر للدلالة على الاعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الاسماء المقصورة لانهم أرادوا اختلاف أو اخر هذه الاسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها ، وذهب الاخفش الى مثل مذهب سيبويه في أنها حروف اعراب ويدل على الاعراب في أحد قولي الا أنه لا يقول أن فيها إعراباً منوياً ، وذهب الجرمي الى أن الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعف لانه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة لان الواو لام الكلمة في الاصل ولم تنقلب عن غيرها ، وذهب المازني الى أنها معربة بالحركات وأن الباء في أليك حرف الاعراب والهاء في أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقية وهذه الحروف أعني الواو والالف والياء إشباع حدث عن الحركات واشباع حركات الاعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الاضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف أيضاً لان هذا الاشباع انما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعو اليه في حال الاختيار ولا دليل عليه مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال وذلك معدوم ، وذهب الزيايدي الى انها أنفسها اعراب وذلك فاسد أيضاً لانه يلزم منه ان يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال ، وكان علي بن عيسى الربي يذهب الى أنها معربة بالحركات وأن هذه الحروف أعني الواو والالف والياء لامات فاذا قلت هذا أخوك فأصله أخوك وانما نقلت الضمة من الواو الى الخاء لثلاث تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت أخيك فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو الى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولا ينفك من ضعف أيضاً لان نقل الحركة انما يكون الى حرف ساكن ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها فاذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحة التي قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول ضعيف من قبل ان الاعراب أمانة على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة الى أكثر منها ، واعلم ان هذه الاسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتها في حال افرادها لانك اذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو وحم فأصله حمو وهن فأصله هنو والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية

أخوان وأبوان وحموان وهنوان وقالوا في الجمع هنوات قال الشاعر

أرى ابن نزار قد جفاني وملني على هنوات شأنها مُتتابع

وكان مقنض القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا أنهم حذفوها تخفيفاً مبالغة في التخفيف والقياس ما قدمناه ألا ترى أنهم لم يحذفوا اللام في مثل عصا ورحى ويحكي أن بلحارث يأتون بها على القياس مقصورة فيقولون هذا أبا وأخاً ورأيت أبا وأخاً قال الشاعر

إن أباهاً وأبا أباهاً قد بلغنا في المجد غايتها

ويحكي أن منهم من يحذف لاماتها في كل حال ويعربها بالحركات في حال اضافتها فيقول هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك ، وأما « فم » فأصله فوه بزنة فوز يدلك على ذلك قولك في تكسيره أفواه وفي تصغيره فويه فهذا وحده لامه هاء والهاء مشبهة بحروف العلة لخفاؤها وقربها في المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فبقى الاسم العرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبدلوا من الواو ميلاً لان الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استئصال وهما من الشفتين فهما متقاربان وقلت هذا فم ورأيت فم ومررت بفم ، وأما « ذومال » فأصل ذو فيه ذواً مثل عصاً وقفناً يدل على ذلك قوله تعالى (ذواتا أفنان) وأن تكون لامه ياء أمثل من أن تكون واواً وذلك لان القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة مما عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت وهو أكثر من الاول والعمل انما هو على الأكثر ، وأما ذو فلا تستعمل الا مضافة ولا تضاف إلا الى اسم جنس من نحو مال وعقل ونحوهما ولا تضاف الى صفة ولا مضمير فلا يقال ذو صالح ولا طالح ولا يجوز ذوه ولا ذوك لانها لم تدخل الا وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما دخلت الذي وصلة الى وصف المعارف بالجل وكما أتى بأي وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام في قولك يا أيها الرجل ويا أيها الناس ، وقد جاء مضافاً الى المضمير قال كعب بن زهير

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتَهَا ذَوُوهَا

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وقال الآخر

والذي جسر على ذلك كون الضمير عائداً الى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول اللهم صل على محمد وذويه من قبل ان مضمرة لا يعود الى جنس والذي حسنه قليلاً أنها ليست بصفة موجودة الموصوف فجرت مجرى ما ليس بصفة ، فأما قوله تعالى في قراءة ابن مسعود (وفوق كل ذي علم عليم) فالاشبهه بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدراً كالفالج والباطل فكأنه قال (وفوق كل ذي علم عليم) فالقراءتان في المعنى سواء ويجوز أن يكون على مذهب من يري زيادة ذي فيكون حاصله وفوق كل عالم عليم ويجوز أن يكون من اخافة المسمى الى الاسم أي وفوق كل شخص يسمى عالماً أو يقال له عالم عليم وذلك على حد قول الشاعر

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ قَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِيْمًا وَالْبُبُّ

على ما سندر في موضعه ، « والموضع الثاني » ما اختلف آخره في اللفظ بحرف وهو « كلا » اعلم ان كلا اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن كلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب السكوفيون الى أنه اسم مثني لفظا ومعنى والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا نحو قولك كلا أخويك مقبل قال الشاعر

كِلَا يَوْمَيَّ أُمَامَةً يَوْمُ صَدِّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا يَلَامَا

وقال الآخر

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَشَاءٍ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صد وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظا ومعنى كما زعموا لما جاز الا يوما صد وحريصان ألا ترى أنه لا يجوز بوجه أن تقول الزيدان قائم ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها الى المثني كقولك جاءني كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجوز ذلك ولكان من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى انه لا يقال مررت بهما انفيهما كما تقول مررت بهما كليهما ؛ ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها الى ظاهر كانت بالالف على كل حال وليس المثني كذلك ؛ « فان قيل » فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية نحو قوله

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أَنْفِيَهُمَا رَأَيْ

فقال قد أقلما وأنت لا تقول زيد قلما فالجواب أن هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن نحو قوله تعالى (وكلمهم آتية يوم القيامة فردا) وقوله تعالى (وكل أتوه داخرين) وقوله تعالى (ومنهم من يستمع اليك) وفي موضع آخر (ومنهم من يستمعون اليك) وقال (ومن الناس من يعبد الله على حرف) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالافراد وعلى المعنى أخرى بالجمع فكذلك كلا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده وتارة على المعنى فتثنيه ، ونونه صاحب الكتاب فقال كلا لانه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلا لام وليست زائدة لثلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلا ، وذهب بعضهم الى أنها منقلبة عن ياء وذلك لانه رآها قد أميأت قال سيبويه لو سميت بكلا وثبتت لقلب الالف ياء لانه قد سمع فيها الامالة ، والامثل أن تكون منقلبة عن واو لانها قد أبدلت تاء في كلتا وإبدال التاء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعمل انما هو على الأكثر وانما أميأت لكسرة الكاف ولانها تنقلب ياء وذلك اذا أضيفت الى مضمرة في حال النصب والجر نحو ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وانما قلبوها في هذه الحال تشبيها بعليك واليك ولديك ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم وهي ملازمة للاضافة كما أن تلك كذلك وايس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفردا ومضافا فجرت مجرى الادوات نحو على والى والظروف غير المتمكنة نحو لدي فقلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الالف في عليك واليك ولديك ولم يقلبوها في الرفع ياء فيقولوا قام الرجلان كليهما لانها بعدت برفعها عن شبهه عليك واليك ولديك

اذ كن لاحظاً لمن في الرفع فهذه الالف وان فهم من اختلافها الاعراب فليس الاختلاف في الحقيقة لاجل الاعراب بل لما ذكرت لك ، وحال « كلتا » كحال كلا في الافراد والانتقال الا انها مؤنثة قال الله تعالى (كلتا الجنتين آتت أكلها) وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سيبويه الى أن الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفري وهو نبت ، وذهب أبو عمر الجرمي الى أن التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والوجه الاول وذلك لامرين . أحدهما ندرة البناء وأنه ليس في الاسماء فعتل . والثاني أن تاء التأنيث لا تكون في الاسماء المفردة الا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة وكلتا اسم مفرد عندنا وما قبل التاء فيه ما كن فلم تكن تاءه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون حشواً في كلمة فلو سميت رجلاً بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لان الالف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجرمي أن لا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة لانه كقائمة وقاعدة اذا سمى بهما فاعرفه ، فأما « التثنية وجمع السلامة » فانهما يعربان بالجر وف وتختلف أواخرهما بها فأما التثنية فان اعرابها بحرفين الالف والياء فالالف للرفع والياء للنصب والجر الا انك تفتح ما قبل الياء فتقول جاءني الزيدان والعمران ورأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين والجمع السالم اعرابه بحرفين أيضاً وهما الواو والياء فالرفع بالواو ونحو قولك جاءني الزيدون والمسلمون والجر والنصب بالياء الا انك تكسر ما قبل الياء في الجمع فرقا بينها وبين التثنية تقول رأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين وللتثنية والجمع فصلان يستقصى الكلام عاينها فيهما *

قال صاحب الكتاب ﴿ واختلافه محلاً في نحو العصا وسعدى والقاضى في حالتي الرفع والجر وهوفي النصب كالضارب ﴾

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخر يقدر تقديراً من غير ان يلفظ به وذلك اذا كان حرف الاعراب نائياً عن تحمل الحركة بأن يكون حرف علة كالالف في عصا وحبل والياء في قاض لان الكلمة في نفسها معربة بحكم الاسمية اذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن واستحقاق الاعراب وانما حرف الاعراب في عصا وشبهه ألف والألف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحرى كها بمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضى بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل لمبوفى محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يتعذر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيها وانما الكلمة جمعا في موضع كلمة معربة وكذلك ياء القاضى والداعى لا يظهر فيهما الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نائية عن تحمل الضمة والكسرة ، واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص وانما أشار اليهما إشارة ولا بد من التنبيه على نكت بايهما بما فيه مقنع ان شاء الله تعالى « المقصور » اعلم ان المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو العصا والفتى وحبل وسكرى وقولنا مفردة احتراز من مثل حمراء وصحراء وباهما فان هذه الاسماء في آخرها ألفان

ألف التانيث المنقلبة همزة وألف أخرى قبلها للعد وإنما سمي مقصوراً لأنه قصر عن الاعراب كله أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فتقول في الرفع هذه عصا ورحى يا قتي وفي الجر مررت بعصا ورحى يا قتي وفي النصب رأيت عصا ورحى يا قتي والقصر الحبس ومنه قوله تعالى (حور مقصورات في الخيام) أي محبوسات وإنما لم يدخله شيء من حركات الاعراب لأن في آخره ألفاً والألف لا تتحرك بحركة على ما تقدم فكان فيها مقمراً فإذا قلت في الرفع هذه عصا ففي الألف ضمة منوية وإذا قلت في النصب رأيت عصا ففي الألف فتحة منوية وإذا قلت في الجر مررت بعصا ففي الألف كسرة منوية ؛ « والمقصور على ضربين » منصرف وغير منصرف « فالمنصرف » ما يدخله التنوين وحده نحو عصا ورحى ثم يلتقي ساكنان الألف التي هي لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فيحذف لالتقاء الساكنين وكانت الألف أولى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة . أحدها أن التنوين دخل لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى وليست الألف كذلك لأنها لام الكلمة . الثاني أن الألف إذا حذفت بقي قبلها ما يدل على الألف المحذوفة وهي الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل . الثالث أن الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني فكان حذفه هو الوجه لازالة المانع فلذلك تقول هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا بالتنوين من غير ألف « وغير المنصرف » ما كان في آخره ألف التانيث المفردة نحو حبلى وسكرى فهذا لا يدخله شيء من الاعراب لأن في آخره ألفاً والألف لا تقبل الحركة ولا يدخله التنوين لأنه غير منصرف لأجل التانيث اللازم فتقول هذه حبلى وسكرى ورأيت حبلى وسكرى ومررت بحبلى وسكرى فالألف ثابتة على كل حال لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى نحو حبلى القوم وسكرى ابنك فاعرفه « والمنقوص » كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي والداعي وقاض وداع فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر وإنما سمي منقوصاً لأنه نقص شيئين حركة وحرفاً فالحركة هي الضمة أو الكسرة حذفت للثقل والحرف هو الياء حذفت لالتقاء الساكنين فتقول في الرفع هذا قاض يا قتي وفي الجر مررت بقاض يا قتي وكان الأصل هذا قاضي بضم الياء وتنوينها ومررت بقاضي بكسر الياء وتنوينها أيضاً فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها لأنها قد صارت مدة كالألف لسعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكناً فحذفت لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه في المقصور فلذلك تقول في الرفع هذا قاض وفي الجر مررت بقاض قال الله تعالى (فاقض ما أنت قاض) وقال (على شفا جرف هار) وتقول في النصب رأيت قاضياً تثبت الفتحة أخفها قال الله تعالى (اننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان) وقال (أجيبوا داعي الله) فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم العربى على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المتمكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الامكن ﴾

قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظاً أو تقديرًا فاللفظ نحو هذا رجل وفرس وزيد وعمر و رأيت رجلاً وفرساً وزيداً وعمرًا ومررت برجل وفرس وزيد وعمر والتقدير نحو قولك هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى فهذه الاسماء كلها متمكنة وما كان مثلاً وان لم يظهر فيها الاعراب لان عدم ظهور الاعراب انما كان لنبو حرف الاعراب عن تحمل الحركة على ما ذكرنا ، والمتمكن وصف راجع الى جملة المعرب وأصل الصرف التنوين وحده على ما ستذكر في موضعه وهذا الضرب من الاسماء سمي المتمكن الامكن ، فالتمكن أعم من الامكن فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن والتمكن رسوخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج الى شبه الحرف فيمتنع من الاعراب والامكن على زنة أفعل التي للتفضيل أي هو أنتم تمكنا من غيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه الى البناء ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه ويمتنع منه بعض حركات الاعراب وهو الجر ويمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكن من غيره أي أرسخ قدماً في مكانه من الاسمية ، وقد ذهب بعضهم الى ان الممكن مأخوذ من كان يكون فهو مفعول منه كالمقام والمراح ولا أراه صحيحاً لقولهم تمكن ولو كان من الكون لقل تكون فأما تمكن وتمدرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا في الجمع أمكنة ، وهذا نص الضرب الثاني وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون آخره في الجر مفتوحاً نحو هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، والبغداديون يسمون باب مالا ينصرف باب مالا يجرى والصرف قريب من الاجراء لان صرف الاسم اجراؤه على ماله في الاصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الاعراب ويدخله التنوين أيضاً وذلك لان الاسم باطلاقة يستحق وجوه الاعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالاته على مسماه ، والاسم على ضربين نكرة ومعرفة والنكرة هي الاصل والاخف عليهم والامكن عندهم والمعرفة فرع فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها بالتنوين دليلاً على الخفة ولذلك لم يلحق الافعال لثقلها ، ولا بد من « بيان ثقل الافعال » فان مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل في الثقل حتي جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل وانما قلنا ان الافعال أثقل من الاسماء لوجهين أحدهما ان الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل واذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً واذا أكثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله ألا ترى ان المعجم اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربي اذا تعاطى كلام المعجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له ، الوجه الثاني ان الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالركب منهما اد لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك اذ هو مسموع على المسمى لا غير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب فقد ثبت بهذا البيان أن الافعال أثقل من الاسماء وهي مع ثقلها فروع في الاسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التي هي ضرب من الاسماء على الصحيح من

المذهب وانها منتقاة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها ، وكان في الاسماء ما هو فرع على غيره من حيث إنه ثان له ودخيل عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركة ومشاركة في الفرعية والشئ اذا أشبه الشئ أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في الاصل للآخر وانكن الشبه اذا قوى أو جب الحكم واذا ضعف لم يوجب فكما كان الشبه أخص كان أقوى وكما كان أعم كان أضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يختص نوعا من الاسماء دون سائرهما فهو خاص مقرب الاسم من الفعل فاذا اجتمع في الاسم علمتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة على ما سيوضح فيما بعد ان شاء الله تعالى فانه يشبه الفعل من وجهين ويسرى عليه ثقل الفعل فحينئذ منع الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ، « واختلفوا في منع الصرف ما هو » فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق أن الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشاكلة الفعل ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب لا يدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ، قال أبو علي لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقل مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبتنيات نحو أمس وجير ثم لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتأخيها كما شارك النصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلوا وان يفعلوا وأخواتهما على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا الى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه اذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك وهو رأى سيديويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر وأسمركم فالاسم باق على منع صرفه وان انجر لان الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف ، وقوله واسم المتمكن يجمعهما يريد أن مالا ينصرف متمكن لان المتمكن هو استحقاق الاسم الاعراب بحكم الاسمية وما لا ينصرف معرب فهو متمكن لذلك وان كان غيره أمكن منه فاعرفه .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد وهي العلمية والتأنيث اللازم لفظا أو معني في نحو سعاد وظلحة ووزن الفعل الذي يذام به في نحو أفعل فانه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو ضرب ان سمي به والوصفية في نحو أحر والعدل عن صيغة الى أخرى في نحو عمر وثلاث وأن يكون جمعا ليس على زنته واحد كساجد ومصاييح الا ما اعتل آخره نحو جوارفانه في الرفق والجر كقاض وفي النصب كضوارب وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة والتركيب في نحو معديكرب وبعليك والعجمة في الاعلام خاصة والالف والنون

المضارعتان لاني التأنيث في نحو سكران وعثمان الا اذا اضطر الشاعر فصرف ﴿
قال الشارح : الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهي العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل
والجمع والتركيب والمعجمة والالف والنون الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان في اسم أو واحد
يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون في موضع الجر مفتوحاً وذلك قولك
هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر ، وانما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين
فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره فاذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعاً من
جهتين احدهما أنه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسم لا يفقر الى فعل فكان فرعاً عليه
والآخر أنه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الاسماء فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين
كما امتنع من الفعل ، والتعريف فرع على التنكير لان أصل الاسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت
المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقله عن الاصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذي هو نكرة شائع الى
واحد بعينه فالتعريف المانع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة
تدخل عليه وهو تعريف العلمية ، والتأنيث فرع على التنكير لوجهين أحدهما أن الاسماء قبل الاطلاع
على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة
وليس كذلك المؤنث ، الثاني أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعاً ، وقوله «التأنيث اللازم» وصف
احترز به عن تأنيث الفرق وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل قائمة وقاعدة ونحوهما من الصفات
وامري وامرأة ونحوهما من الاجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل قمع
وقمحة وشعير وشعيرة فهذا التأنيث لا اعتداد به وانما المانع من الصرف التأنيث اللازم فان سمي بشيء مما
ذكر وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية فلم يجوز سقوطها واعتد بها سبباً مانعاً من الصرف
اذا انضم اليه غيره نحو طلحة وحمزة فانهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا نكر انصرف
لانه لم يبق فيه الا التأنيث وحده ، فأما « ألف التأنيث المقصورة والمدودة » نحو حبلى وبشرى
وسكرى وحمراء وصفراء فان كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج الى سبب آخر
فلا ينون شيء من ذلك في النكرة فاذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة لان المانع
باق بعد التعريف والتعريف مما يزيد ثقله ، وانما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف لان الالف
للتأنيث وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لانها يبنى معها الاسم وتصبح ك بعض حروفه ويتغير الاسم معها
عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى وأحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر وليست
التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تذكير ببنية دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويؤيد عندك
ذلك وضوحاً أن ألف التأنيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى وحمالي وسكري وسكرى كما
ثبت الراء في حوافر والميم في دراهم وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلح
وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزية على التاء
فصار مشاركتها لها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب

« متي اجتمع سببان أو تكرر واحد » ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين والحقه فيها ما ذكرناه ، فأما « الالف الزائدة للإلحاق » نحو أرطى وجبئطى وما أشبه ذلك من الاسماء المذكورة التي في آخرها ألف زائدة فهي تنصرف في النكرة نحو هذا أرطى ورأيت أرطى ومررت بأرطى فتتوينه دليل على تذكره وجبرفه فان سميت به رجلاً لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص فتقول هذا أرطى مقبلاً من غير تنوين ، وقوله « لفظاً أو معنى » يريد باللفظ أن يكون فيه علامة تأنيث في اللفظ وان لم يكن مسماء مؤنثاً كطالحة وحجرة فانهما لا ينصرفان للتعريف واللفظ التأنيث وان كان مسمى كل واحد منهما مذكراً ، ويريد بالمعنى أن يكون مسماء مؤنثاً وان لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهرة وانما يقدر فيه علامة التأنيث تقديرآ نحو هند وجل وسعاد وزينب والذي يدل ان علم التأنيث مقدر أنه يظهر في التصغير فتقول هندية وجميلة فتظهر التاء فأما زينب وسعاد فان تاء التأنيث لا تظهر في تصغيرهما لان الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علم التأنيث ولو سميت رجلاً بزینب وسعاد لم تصغرهما أيضاً لغلبة التأنيث على الاسم فكذلك لو سميته بعناق لكان حكمه حكم سعاد في غلبة التأنيث فلا ينصرف ، وأما « وزن الفعل » فهو من الاسباب المانعة للصرف وهو فرع لان البناء للفعل اذ كان يخصه أو يغلب عليه فكان أولى به وجملة الامر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزن يخص الفعل لا يوجد في الاسماء وضرب يكون في الافعال والاسماء الا انه في الافعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لاحدهما على الآخر فالاول نحو ضرب وضرب فهذان بناءان يخصان الافعال لانه بناء مالم يسم فاعله فلا يكون مثله في الاسماء وانما جاء دئل وهو اسم قبيلة أبي أسود وقد تقدم الكلام عليها في الاعلام فاذا سميت بضرب أو ضروب لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خفف هذا الاسم أعنى ضرب ونحوه بأن أسكنت عينه فقلت ضرب على حد قولهم في كتف كتف بسكون التاء فسيدويه رحمه الله يصرفه ازوال لفظ بناء الفعل ولا يبي العباس فيه تفصيل ما أحسنه وهو ان كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف لزوم الاسكان له ومصيره الى زنة الاسم نحو قفل وبرد وان كان الاسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف اذ الاسكان عارض بدليل جواز استعمال الاصل والحركة وان كانت محذوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها ولو سميت بمثل رد وشد وقيل وبيع لانصرف لان هذا اعلال لازم لرفض أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لأصل له غير البناء الذي هو عليه والتحق رد وشد بحب ودر وقيل وبيع بفيل وديك ، ومن ذلك فعل مثل ضرب وكسر بتضعيف العين اذا سميت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في النكرة لزوال أحد السببين وهو التعريف لان هذا أيضاً بناء خاص للفعل لاحظ فيه للاسماء وانما وردت ألفاظ في الاعلام قالوا خضم وهو اسم رجل وهو خضم بن عمرو بن كلاب بن تميم قال الشاعر

لَوْلَا إِلَٰهُهُ مَا سَكَنَّا خَضْمًا وَلَا ضَلَلْنَا بِالشَّأْيِ قِيَمًا

يريد بلاد خضم أي بلاد بني تميم ، قالوا عثر وبدر فمتر اسم مكان وبدر ماء معروف قال الشاعر

وهو زهير لَيْثٌ بِعَثْرٍ يَصْطَادُ الرِّجَالَ إِذَا مَا كَذَبَ اللَّيْثُ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقًا
وقال الآخر وهو كثير

سَقَا اللَّهُ أُمُومَاهَا عَرَفَتْ مَكَاتَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرَ وَالْفَمْرَا

وهذه أعلام ولا اعتداد بالأعلام في الابنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بقم للنبت المصبوغ به وشلم
لبيت المقدس فهما عجميان ، وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو أفكل وهو اسم
الرعدة وأيدع وهو صبغ وأرمل وأكلب وإصبع ويرمع وهي حجارة دقاق تلمع ويعمل وهو جمع بعملة وهي
الناقة السريعة ويلقى وهو من أسماء القباء فهذه الابنية في الاسماء وان كانت صالحة العدة فهي في
الأفعال أم وأغلب لان في أولها هذه الزوائد وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة فكان البناء للفعل
لذلك فأفكل وأيدع وأرمل بمنزلة أذهب وأشرب من الأفعال وأكلب بمنزلة أقتل وأخرج وإصبع بمنزلة
اعلم وإسمع في الأمر وفي المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ماعدا الياء ويرمع ويميل ويلقى بمنزلة
يذهب ويركب فاذا سمي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لانه لما غلب في
الفعل كان البناء له والاسماء دخيلة عليه / وأما الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه الاسماء
والأفعال وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وظرف فانه منصرف معرفة كان أو نكرة لانه يكثر في
الاسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة فنظير ضرب في الأفعال من الاسماء جبل وقلم ونظير علم
كتف ورجل ونظير ظرف عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل
أولى به فلم يكن سبباً ، وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرف ماسى يشى من ذلك واحتج بقول الشاعر

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

قال الرواية جلا من غير تنوين وهو فعل سمي به أبوه وليس في ذلك حجة عند سيديويه لاحتمال أن
يكون سمي بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجل تحكى اذا سمي بها نحو برق نحره وشاب قرناها
أو يكون جملة غير مسمى بها في موضع الصفة لمخدوف والتقدير أنا ابن رجل جلا كما قال

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَقَعُّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍ

والمراد جمل من جمال بني أقيش فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة ، وأما الوصف فهو فرع
على الموصوف وهو علة في منع الصرف لان الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل
والموصوف متقدم على الصفة كقولك مررت برجل أسمر وثوب أحمر والصفة مشتقة كما ان الفعل مشتق
فكان فرعاً كما ان الفعل فرع فاذا انضم اليه سبب آخر منعا الصرف نحو أحمر وأصفر وعطشان وسكران
فأحمر وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرت لكان غير منصرف أيضاً لان هذا الفعل
قد صغر في التعجب قال الشاعر

يَا مِائِلِيحَ غَزَلًا نَا شَدَنَّا مِنْ هُوَ لِيَا مَيْكُنَ الضَّالِّ وَالسَّمَرِ

وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع

على المشتق منه ، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سبباً لانه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علماً أيضاً وكذلك زفر معدول عن زافر علماً أيضاً وفي الأعلام زافر واليه تنسب الزافرية وزافر من زفر الحمل يزفره اذا حملته ، وقسم معدول عن قائم علماً وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قسم اذا أعطى كثيراً ، وزحل معدول عن زاحل سمي بذلك لبعده فهذه الاسماء كلها معدولة ألا ترى ان ذلك ليس في أصول النكرات ، وفعل يأتي على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجيء جنساً نحو صرد ونفر وسبد لطائر ويجيء صفة كحطم قال الشاعر * قد لفها الليل بسواق حطم * وزفر من قوله * يأتى الظلامه منها النوفل الزفر * ويجيء جمعاً نحو ثقبه وثقب ورطبه ورطب فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف لانه منقول من نكرة واعتبار العدل من ضروب فعل بامتناع الالف واللام منه وعرفنا أنه معدول أنه ورد في اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علماً معدولاً عن عامر وصفاً وهو منصروف على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الاسماء وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير منصروف فعلم أن سببه مع التعريف كونه مذكراً عنه ، والمعدول بابه السماع ألا ترى انهم لم يقولوا في مالك ملك ولا في حارث حرث كما قالوا عمر وزفر ، والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجل لانه يغير في حال العملية فلو نكر لانصرف نحو قولك مررت بزحل وزحل آخر وعمر آخر لبقائه بلا تغيير لانه لما زال التعريف بالتشكيك زال العدل أيضاً وكذا ينصرف أيضاً في التصغير لزوال صفة العدل به لانه انما كان عدل عن معرفة علم فاذا نكر لم يكن ذلك العلم مراداً فانصرف ، وأما المعدول في حال التكثير فنحو أحاد وثلاث ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله تعالى (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهي نكرة قال الشاعر
ولكنم أهلي بوادٍ أنيسه ذئابٌ تبغى الناسَ مثنى وموحد

فأجراه وصفاً لذئاب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما العدل فالمراد بمثنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل هنا يوجب التكرير فاذا قال جاء القوم ثلاث وثلاث فمعناه أنهم تحزبوا وقت المجيء ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وقالوا موحد كثنى ومثلث فأما مثلث ومربع الى العقد فقياس ولم يسمع ونظير ثلاث ورباع في الصفة والوزن أحاد وثناء وقد سمعنا قال الشاعر

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِي الْمَنَايَا أَحَادَ أَحَادٍ فِي شَمِّ حَلَالٍ

وأما ما وراء ذلك الى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه على انه قد جاء في شعر الكعيت * خصالا عشارا * فان سمي رجل بمثنى وثلاث ورباع ونظائرها انصرف في المعرفة فتقول فيه هذا

مثنى وثلاث بالتنوين لان الصفة بالتسمية قد زالت وزال المعدل أيضاً لزوال معني العدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد فان ذكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه لانه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن ظلوله من سبب البتة ، وحكي ان ابن كيسان (١) قال قال أهل الكوفة مثنى وموحد بمنزلة عمر وان هذا الاسم معرفة فاذا سميت به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ولسائر المعدولة فصول يأتي الكلام عليها هناك مفصلاً ان شاء الله تعالى ، وأما « الجمع المانع من الصرف » فهو كل جمع يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدواب وتخاذ ومساجد ومنابر ودنانير ومفاتيح فكل ما كان من هذا النوع فانه لا ينصرف نكرة ولا معرفة قل الله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف) وقال الله تعالى (لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد) وقال تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب) فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثالثه حرف لين وبعد الثالث مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدراهم في الجمع كدريهم ودنانير كدنينير ليس بينهما فرق الا ضم أول الاسم المصغر وفتح أول هذا الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف كونه جمعاً لا نظير له في الآحاد فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في التكسير (٢) والصرف كحكم نظيره فكلاهما ينصرف في النكرة والمعرفة لان نظيره في الواحد كتاب وإتان (٣) كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقي الجموع وهذا الجمع أعني مساجد ودراهم لما كان الجمع الذي ينتهي اليه الجموع ولا نظير له في الآحاد مكسر على حده صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب وأكالب ورهط وأرهط وأراهط وكررت العلة وقامت مقام علتين كما قلنا في ألف التانيث وليس في الاسباب ما يمنع الصرف وحده ويقوم مقام علتين سوى ألف التانيث وهذا الضرب من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحاً غير معتل فانه غير منصرف نحو هذه مساجد ودراهم ويكون في موضع الجر مفتوحاً فان كان معتلاً بالياء فنحو جوار وغواش فانه ينون في الرفع والجر ويفتح في النصب متن غير تنوين نحو هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جوارى وغواشي كما تقول رأيت ضوارب وفيه مذهبان . أحدهما قول الخليل وسيبويه أنه لما كان جمعا والجمع أثقل من الواحد وهو الجمع الذي ينتهي اليه الكثرة على ما تقدم نحو أكالب وأراهط وأشاف وكان آخره ياء مكسوراً ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مستقلتان وذلك مما يزيده ثقلاً فحذفوا الياء حذفاً تخفيفاً فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في قصاع وجنان لانه صار على وزنه والذي يدل على ذلك أنك اذا صرت الى النصب لم تحذف الياء اخفة الفتحة ولأنهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش كقولك هذا قاض ومررت بقاض أرادوا أن يوافقوه في النصب لئلا يختلف حالهما ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى ان التنوين في جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة

(١) في نسخة وحكي ابن كيسان (٢) في نسخة التذكير وهذه هي الظاهرة (٣) في نسخة اياب

الملقاة عن الياء في الرفع والجر لتقلعها ولما دخل التنوين عوضاً على ما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين
سكونها وسكون التنوين بعدها على ما قلنا في قاض وغاز ولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحة وهذا
الوجه فيه ضعف لأنه يلزم أن يعوض في نحو يغزو ويرى ، « فان قيل » ان الافعال لا يدخلها تنوين
فلذلك لم يعوضوا في يغزو ويرى فالجواب ان الافعال انما يمتنع منها تنوين التمكن وهو الدال على الخفة
فأما غير ذلك من التنوين فانه يدخلها ألا ترى الى قوله * وقولي ان أصبت لقد أصابن * وقوله

* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلن * وقول المعجاج * من طلل كلاً تهمي أنهمجن * (١) وتنوين جوار
وغواش ليس بتنوين تمكين انما هو عوض فلا يمتنع من الافعال كما لا يمتنع تنوين الترنم ، وكان يونس
وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوار ونحوه من المنقوص فكلاماً كان له نظير
من الصحيح مصروف صرفوه وما لم يكن نظيره مصروفاً لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون
في غير معتل (٢) ويسكنونه في موضع الرفع خاصة قل الفرزدق

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَاسَكَنَّ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

فتفتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي
اسحق وسائر البصريين ، فأما قول صاحب الكتاب « وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر
وسروالة » فاشكال أورده على نفسه لانه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظيره في
الآحاد وحضاجر على زنة دراهم وسواهم الضبع مفرد (٣) قال الشاعر

هَلَّا غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَّاجِرُ

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بايراد نظير لهذا الجمع من الآحاد
ثم انفصل عنه بأن قال أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة والمعارف من أسماء
المدن والناس قد سمي بالجمع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المدائن موضع معروف وهو كثير فواحد
حضاجر حضجر وقد تقدم الكلام عليه ، وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام
العرب فوافق بناؤه مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو ابن مقبل
يُمَشِّي بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ فَتَى فَارِصَى فِي سَرَائِيلَ رَامِحُ

ويروى أتى دونها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح ، قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد
قتي فارسي رامح في سراويل ومن الناس من يجعله جمعاً لسروالة وهي قطعة خرقه منه كدخايرص وأنشدوا
عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَبَإَيْسَ يَرِيقُ لِيَسْتَعْطِفَ

فيكون كمشكلة وعنا كيل وهو رأى أبي العباس ويضعف من جهة المعنى لانه لا يريد أن يكون عليه
من اللوم قطعة وانما هو هجو والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردى باللوم ، قال أبو الحسن من

(١) الاتهمي ضرب من البرود ويقال انهج التوب اذا اخذ في البلى اه من اللسان فيصير المعنى من طلل
بال كالبرود التي اخذت في البلى (٢) في نسخة المعتل (٣) وفي نسخة وهو اسم للضبع مفرد

العرب من يجعله واحداً فيصرفه والسمع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الأحاد فن جعله جمعاً فأمره واضح ومن جعله مفرداً فهو أعجمي ولا اعتداد بالابنية الاعجمية ، « وأما التركيب » فهو من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعاً على الواحد وثانياً له لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر قلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنياً كما بنى كيف وأين لما تضمننا معنى همزة الاستفهام وكما بنى من حين تضمن معنى حرف الجزاء وهي ان ؛ وأما القسم الثاني وهو الداخل في باب مالا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشئ واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الاول موقع هاء التانيث فما كان من هذا النوع فانه يجري مجرى ما فيه تاء التانيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لأنه معرفة مركب والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التانيث فان نكرته صرفته تقول هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الاول الصرف لأنه معرفة وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف وفتح الاسم الاول للتركيب وينزل الثاني من الاول منزلة تاء التانيث ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منع الصرف ، ويجوز فيه اضافة الاول الى الثاني فاذا أضفت أعربت الاول بما يستحقه من الاعراب وانظرت في الثاني فان كان مما ينصرف صرفته وان كان مما لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حضرموت وبعك بك وان أضفت الى مالا ينصرف قلت هذا رام هرمز ومار سرجس (١) ورأيت رام هرمز ومار سرجس ومررت برام هرمز ومار سرجس قال جوير

لَقَيْتُمُ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ قَلْتُمُ مَارَ سَرْجِسَ لَا قِتَالًا

أنشد على قول من أضاف فن لم يضاف يقول مار سرجس بالضم لأنه يجعله كالاسم الواحد حكماً يقول يامار سرجس ، وأما معديكرب ففيه الوجهان التركيب والاضافة فان ركبتهما جعلتهما اسماً واحداً وأعربتتهما اعراب مالا ينصرف فتقول هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة واذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف وصرفه فاذا صرفته اعتقدت فيه التذكير واذا منعت الصرف اعتقدت فيه التانيث فتقول في المنصرف هذا معديكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد

(١) مار سرجس اسم موضع اه من اللسان

وتقول في غير المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب كما تقول هذا غلام زينب ورأيت غلام زينب ومررت بغلام زينب ، واعلم ان في معديكرب شنوذين أحدهما من جهة البقية لانهم قالوا معدي بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعل بالفتح (١) نحو المرمى والمغزى وما اعتادت فؤوه يجيء المكان منه على مفعل بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ والوجه الثاني سكون الياء من معديكرب وهو في موضع حركة ألا ترى انك اذا ركبت فقلت هذا معديكرب كانت الياء باذاء الراء من حضر موت واللام من بعلبك وكلاهما مفتوح واذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجر وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا قاضي زيد ومررت بقاضي زيد ورأيت قاضي زيد ولم يجز الامر في معديكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر وذلك لانهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في درديس والياء في عيصوز ، قال انخليل شبهوها بالالف في مثني ومعنى وأما في حال الاضافة فسكنوها أيضاً تشبيهاً لها بالركبة للزوم هذا الاسم الاضافة ولانهم لما سكنوها في المركب وهو موضع لا يكون فيه الا مفتوحة سكنوها ههنا لانه موضع قد تسكن فيه ألا ترى انها قد تسكن في الرفع والجر فحمل النصب في مثل هذا على الرفع والجر لجواز اسكانه في ضرورة الشعر حملاً على المرفوع والمجرور تشبيهاً لها بالالف فاعرفه ، وأما « المعجمة » فانها من الاسباب المانعة من الصرف لان المعجمة دخيلة على كلام العرب لانها تكون أولاً في كلام المعجم ثم تعرب فهي ثانية له وفرع عليه ، واعلم ان قولهم المعجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم المعجمة الى قسمين أحدهما ما عرب من أسماء الاجناس فنقل الى العربي جنساً شائعاً واستعمل استعمال الاجناس فجرى مجرى العربي فلا يكون من اسباب منع الصرف واعتباره بدخول الالف واللام عليه وذلك كالابريسم والديباج والفرند واللجام والاستبرق فهذا النوع من الاعجمي جار مجرى العربي بمنعه من الصرف ما يمنعه ويوجب له ما يوجب ، والثاني من العرب ما نقل علماً نحو اسحق ويعقوب وفرعون وهامان واختلج وتكين فهذه في لغتها الاعجمية أعلام والاعلام معارف والمعرفة أحد الاسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلاً ، والاسماء الاعجمية تعرف بعلامات . منها خروجها عن أبنية العرب نحو اسماعيل وجبريل . ومنها مقارنة ألفاظ المعجم الا انها غيرت الى المعربة نحو ابراهيم اذ قالوا ابراهيم على الاخلاص ومنها ترك الصرف نحو ابليس ولو كان عربياً لانصرف ومن زعم انه من أبليس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق لا يكون في الاسماء الاعجمية « وأما الالف والنون المضارعتان لالفي التأنيث » فهي من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع على المزيد عليه وهما مع ذلك مضارعتان لالفي التأنيث نحو حمراء وصحراء والالف في حمراء وصحراء يمنع الصرف فكذلك ما أشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرثان وغضبان واعتباره أن يكون فعلاً ومؤنثه فعلى نحو قولك في المذكور عطشان وفي المؤنث عطشى وسكران وفي المؤنث سكرى وغرثان وفي المؤنث غرثى

(١) في نسخة زيادة بعد قوله بالفتح لان القياس فيما لاه حرف علة ان يجي مفعل منه بالفتح نحو المرمى والمغزى

لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة في اللغة الفصحى وإنما قلنا فعلان ومؤنثه فعلى احترازاً من فعلان آخر لا فعلى له في الصفات قالوا رجل سيفان للطويل المشوق وقالوا امرأة سيفانة ولم يقولوا سيفى وقالوا رجل ندمان وامرأة ندمانة ولم يقولوا ندى فهذا ونحوه مصروف لا محالة ، ووجه المضاربة بين الالف والنون في سكران وبابه وبين ألفى التأنيث في حمراء وقصباء أنهما زیدتا زیداً معاً كما أنهما في حمراء كذلك وأن الاول من الزائدين في كل واحد منهما ألف وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث وأن الآخر من كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث فكما لا تقول في حمراء وصفراء حمراء وصفراء كذلك لا تقول في عطشان عطشانة ولا في غضبان غضبانة بل تقول في المؤنث غضبي وعطشى وقولنا في اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بني أسد غضبابة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان فتقول هذا عطشان ورأيت عطشانا ومررت بعطشان ، وأما الاعلام نحو مروان وعدنان وغيلان فهي أسماء لا تنصرف للتعريف وزيادة الالف والنون واعلم ان هذه الالف والنون في هذه الاعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما وأنه لا يدخل عليها تاء التأنيث لا تقول مروانة ولا عدنانة لان العملية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وليس المانع من الصرف كونه على زنة فعلان ألا ترى أن عمان وذبيان وسفیان حکما حکم عدنان وغيلان ، فان قيل فأنت تقول سلمان وسلمى فهلا كان كهطشان وعطشى قيل ليس سلمان وسلمى من قبيل عطشان وعطشى إنما ذلك من قبيل تلاقى اللغة وأمر حصل بحكم الاتفاق لانه كان مقصوداً ، وقد كثرت زيادة الالف والنون آخرأ على هذا الحد فان جهل أمرها في موضع قضى بزيادة النون فيه الى أن تقوم الدلالة بخلافه فان سميت رجلاً بسرطان أو امرأة منعتة الصرف لانه صار حكمه حكم عدنان وذبيان فان نكرته الصرف لا محالة فان سميت برمان فسبويه والخليل لا بصرفانه ويحتمل على الالف والنون بالزيادة حملاً على الأكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصل وحجته أنه قد كثرت في النبات فعال نحو سماق وسحاض وعناب وجار ، وقوله « الا اذا اضطر الشاعر فصرف » يعني ان الاسم اذا اجتمع فيه سببان من الاسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجوز صرفه الا في ضرورة الشعر فان ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال مالا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة فجميع مالا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يسد ثلمة في البيت من العشر وذلك انك اذا نونت مثل حبل وسكرى فقلت حبل وسكرى فتحذف الف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت الالف فما ربحت الا كسر قياس ولم تحفظ بفائدة واعلم انك اذا نونت اسماً غير منصرف ضرورة جرته أيضاً لانك ترده الى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغى له نحو قوله

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ (١) عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

نخفص عصائب لما ردها الى أصلها

قال صاحب الكتاب * وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً وما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه في الشعر ليس بثبت *

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسمة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن البرهان (٢) وغيرهما ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتاً صالحة العدة قال عباس بن مرداس

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه ، ومن ذلك قول الاصمعي المدواني
وَيَمْنٌ وَلِيدُوا هَامِرٌ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرَضِ .

ولم يصرف عامراً وأنشدوا

وَمُصْعَبٌ حِينَ جَدِّ الْأُمِّسْرِأَ كَبْرَهَا وَأَطْيَبَهَا

الى أبيات أخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه ، وقد تأولها أبو العباس وروى شيئاً منها علي غير ما روه فأما بيت عباس فان الرواية الصحيحة يفوقان شيخى في مجمع وشيخه هو مرداس وان صحت روايتهم فانه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه ، وأما عامر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه ثم رد الكلام في الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى (ألا إن نموداً كفر واربههم ألا بعداً لنمود) صرف الاول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف ثانياً لانه جعله نفس القبيلة ، وأما قوله مصعب حين جد الامر فان الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر وان صحت تلك الرواية حملة (٣) على ارادة القبيلة ، وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صحت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قوله

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لَنْ جَمَلٌ رَخْوٌ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

انما هو فيينا هو فحذف الواو من هو وهي متحركة من نفس الكلمة واذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى ، والذي ذكره ابن السراج لا أراه لان التنوين حرف دخل لمعنى فاذا حذف أدخل بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاض ومع المقصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف احدهما حذف لام الكلمة وبقي التنوين لان حذف التنوين ربما أوقع لبساً وليس كذلك حذف الواو من قوله فييناه يشري رحله ، واعلم ان النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف

(١) في نسخة فوقه (٢) في نسخة ابن برهان (٣) في نسخة حمات

المنصرف من الاءاء اذا كان فيه علة واحدة من الال التسع للضرورة (١) حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة للضرورة اعتبر مطلق الثقل وفي حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص فاذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منه الصرف للضرورة لم يجوز عندي فأما صاحب الكتاب فإنه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة وهو مذهب سيدييه والاكثر من البصريين وقد ذكرت حججهم في ذلك *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد ﴾

قال الشارح قد ذكرنا ان العملية أحد الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعا والتنكير أصلاً على ماضى العملية تجماع ستة أسباب من موانع الصرف . أحدها العجمة في مثل ابرهيم واسماعيل واسحق ويعقوب فهذه الاءاء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تعالى (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل) وقال عز من قائل (ووهبنا له اسحق ويعقوب) . الثانى وزن الفعل نحو يزيد وأغلب ويشكر ويعمر وخضم وضرب اذا سى به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل . الثالث العدل في مثل عمر وزفر وحذام وقطام عدل من عامر وزافر وحاذمة وقاطمة أعلاما . الرابع زيادة الالف والنون في نحو عثمان وذبيان وسلمان وعدنان فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون . الخامس التركيب نحو بعلبك ومديكرب ورام هرمز وما كان مثلهما مما جعل الاءاء فيه اسماً واحداً فهذه الاءاء لا تنصرف للتعريف والتركيب . السادس التأنيث في مثل طلحة وحمة وسعاد وقطام فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحمة بالتاء وفي سعاد بتقدير التاء الا انه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان الا فيما لا يعتمد به وذلك في تصغير وراء وقدام فقد قيل وريثة وقديديمة وهو قليل ، وأما سقر وما كان مثله فان حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سندر ، فهذه الستة احدى علتها التعريف فاذا نكرت زالت احدى علتين وهو التعريف فبقيت علة واحدة فينصرف فنقول هذا ابراهيم وابراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حمزة وحمزة آخر ، وقوله نحو رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالراد ان سعاد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فاذا نكر انصرف لزوال التعريف وقطام فيه ثلاث علل التعريف والتأنيث والعدل فاذا نكر زال التعريف وزال أيضا العدل لزوال التعريف لانه انما كان معدولاً في حال التعريف فبقى في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له الا مع التعريف فاذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه فان شئت أن تقول بقی بلا سبب لان السبب الباقي لا أثر له وان شئت أن تقول بقی على سبب واحد وهو التأنيث لفظاً ، ومثله عمر اذا نكرته

زال التعريف وزال العدل بزواله أيضاً ، وهذا إنما يطرد فيما مثل به من سعاد وقطام ونظائرهما لا في كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى أن أذربيجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والعجمة وزيادة الالف والنون فإذا زال التعريف جاز أن يقال لبقائه بلا سبب إذ كان لا أثر لهذه الاسباب الا مع التعريف ولا يقال بقي على سبب واحد لانه لما زال التعريف بقي فيه أكثر من سبب واحد فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ إلا نحو أحر فإن فيه خلافاً بين الاخفش وصاحب الكتاب ﴾ قال الشارح لما أطلق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير استثنى أحر ونحوه من الصفات إذ كان فيه خلاف إذا سمي به ثم نكر فإن سببويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنع في حال تعريفه إلا أن المانع من الصرف مختلف في حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية ، وذهب أبو الحسن الاخفش الى صرفه لانه بالتسمية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر فإذا نكر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده فانصرف وأرى القياس ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سكران وعطشان إذا سمي بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ ﴾

قال الشارح اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكان الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء وفيه رد الى الاصل وقد أنشد قول جرير * لم تتلفع بفضل الخ * والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها ، والتلفع التفتع والتردي . والعلب جمع علبة كظلمة وظلم وهو إناء من جلد يشرب به الأعراب ، يصفها بأنها حاضرة رقيقة العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون ، ومثله قول الآخر

أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

فصرف هندا في موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والقياس الصرف لان مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب ألا ترى أنهم قالوا ذللاً وجندلاً فصرفوه وان كان المراد ذلاذلاً وجنادل غير مصروفين لانها بزنة مساجد لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفاً وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ويؤيد وضوحاً أن الالف مرادة أنه قد اجتمع فيها أربع متحركات متواليات في كلمة مع كون الالف مرادة فهو مصروف لمراعاة اللفظ ، وكان الزجاج لا يرى صرف نحو هند ودعد وجل ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، فأما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فصروف البتة نحو لوط ونوح قال الله تعالى (امرأة

نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا) واعلم ان اعتمادهم في نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرف ومنعه واعتمادهم في نحو نوح ولوط الصرف ألبته مع تساويهما في الخمة لسكون أو سطرهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من المعجمة وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجمل وبين لوط ونوح وجمل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس الا ان المسموع ما ذكرنا *
قال صاحب الكتاب ﴿ وأما ما فيه سبب زائد كاه وجور فان فيهما ما في نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه ﴾

قال الشارح : أما « ماه وجور » اذا سمى بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لانه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والمعجمة ولذلك لو سميت امرأة بدك أو حش لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولوط *

قال صاحب الكتاب ﴿ والتكرر في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصاييح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلاً بحال والوزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان ﴾

قال الشارح : لما ذكر في أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون مانعاً من الصرف ألبته خاف أن يتوهم متوهم أن نحو « حبلى وبشرى وصحراء ومساجد » ناقض لما قرره فنبه عليه وعرف أن العلة ههنا متكررة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والمدودة في نحو حبلى وسكرى وحمراء وصحراء هي المانعة من الصرف وحدها وأن الصفة لأثر لها بل هي سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حبلى وبشرى وشكاعى أسماء غير صفات وليس فيها الا الالف وحدها وأن صحراء وطرفاء ليست بصفة وليس مع الالف المدودة فيهما سواها وانما منعت الصرف لانها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو حبلى وحبلى وسكرى وسكرى وصحراء وصحراء وليست التاء كذلك في نحو طلحة وحمة انما هي علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم الى اسم ولذلك تحذف في التكسير في نحو قرية وقرى وظلمة وظلم وجفنة وجفان وطلحة وطلاح فالالف تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها بالزوم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان فهذا معنى « تكرر العلة » وكذلك نحو « مساجد ومصاييح » وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الآحاد وليس في المجموع جمع الا وله نظير في الآحاد على ما تقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيا فتكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطا *

القول في وجوه اعراب الاسم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منهما علم على معنى فالرفع علم الفاعلة والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر ان وأخواتها ولا التي لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفى الجنس وخبر ما

ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجرح علم الاضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرحها داخلية تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على التقييلين انصبابة واحدة ، وأنا أسوق هذه الاجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده ﴿

قال الشارح : اعلم ان الاعراب في اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام «الشيء تعرب عن نفسها» وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى اليهم من الفصاحة يقال أعرب وتعرب اذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة كما يقال تعدد اذا تكلم بكلام معد ، والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ألا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير اعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمرو وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر « فان قيل » فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة قيل هذا شيء قادت اليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الاعراب فيهما ولو ظهر الاعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهر الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الاعراب وكذلك لو قيل أكل كثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر الي أن الكثرى مأكول وكذلك لو نيتهما أو نعتها أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن ، واعلم انهم قد اختلفوا في الاعراب ما هو فذهب جماعة من المحققين الى انه معنى قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والاختلاف معني لاحالة ، وذهب قوم من المتأخرين الى انه نفس الحركات وهو رأى ابن درستويه فالاعراب عندهم لفظ لا معني فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بمامل ويبطل ببطلانه ، والظاهر المذهب الاول لانفاقهم على انهم قالوا حركات الاعراب ولو كان الاعراب نفس الحركات لكان من اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممنوع وقوله « وجوه الاعراب » يريد به أنواع اعراب الاسماء التي هي الرفع والنصب والجرح لانه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا اليها كان الاعراب المضاف اليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه ، واعلم أن سيبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وحركات البناء ضمما وفتحاً وكسرا ووقفا لفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغني عن أن يقول ضمة حدثت بمامل أو فتحة حدثت بمامل أو كسرة حدثت بمامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار ، وقد خالفه الكوفيون وسوا الضمة اللازمة رفعا والفتحة والكسرة نصبا وجرا والصواب

مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة ، وأعلم ان اعراب الاسماء من هذه الاربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزم وانما لم تجزم الاسماء لتمكفها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جزمت لا بطل الجازم الحركة واذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لان التنوين تابع للحركة ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شيتين. أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها والآخر التنوين الذي هو دليل كونه منصرفاً ، « فان قيل » فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قيل لو حذفتم الحركة للجازم لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لماد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لانه لا يسلم سكونه ، ويحكى عن المازني أنه قال لم يدخل الجزم الاسماء لانه بعوامل يمنع دخولها على الاسماء من جهة المعنى نحو لم ولما وان المجازية وما جرى مجراها ، وقوله « وكل واحد منها علم على معنى » يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولولا ارادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة الى كثرتها وتعددتها ؛ ثم قال « فالرفع علم الفاعلية » فقدم الكلام على الفاعل من بين الرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركة في الاخبار عنه وذلك لان الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر ، وذهب سيبويه وابن السراج الى أن المبتدأ والخبر هما الاول والاصل في استحقاق الرفع وغيرهما من الرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم اوله الابتداء يريد اوله المبتدأ لان المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لان المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقرن به غيره ، والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وخبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلاً يأتي عقيب هذا مرتباً هذا الترتيب ويستقضى عليها الكلام هناك ، وقوله « والفاعل واحد ليس الا » يريد أن كل فعل متعد كان أو غير متعد لا يكون له الا فاعل واحد والعلة في ذلك أن الفعل حديث وخبر فلا بد له من محدث عنه يسند ذلك الحديث اليه وينسب اليه والا عدمت فائدته فاذا ذكرت بعده اسماً وأسندت ذلك الفعل اليه اشتغل به وصار حديثاً عنه وان جئت بعده باسم آخر وقع فضلة فينتصب انتصاب الفضلات وهو المفعول به ، وقوله « ليس الا » يريد ليس الا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفاً وحذف المستثنى أيضاً وحذف المستثنى بعد الا سائغ اذا وقعت بعد ليس وسيوضح في موضعه من الاستثناء ان شاء الله تعالى *

ذكر المرفوعات

﴿ الفاعل ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ما كان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند اليه ﴾

قال الشارح : اعلم انه قدم الكلام في الاعراب على المرفوعات لانها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام على الفاعل لانه الاصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه على ما تقدم شرحه ، واعلم ان الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ولذلك كان في الايجاب والنفي سواء ، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة الى الاحتراز من ذلك لان الفعل اذا أسند الى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل اذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه ، وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبراً كأنه احتراز بقوله لمجرد كونه خبراً من الخبر اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتى الخروج فان هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونه خبراً بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام ، وهذا الكلام عندي ليس بمرضى لان خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبراً اذ لو كان الامر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم انه انما يجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المفعول وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد واطأثره سبب أوجب تقديمه فاعرفه ، وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم اياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والايجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند اليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد اهراضهم عن المعنى عندك وضوحاً انك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وانما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية ، وقوله « وحقه الرفع » يعني وخصته من الحركات الرفع ، ورافعه ما أسند اليه من الفعل أو ما كان في معناه من الاسماء مثال الفعل قام زيد رفعت زيدا بقام ومثال ما هو في معنى الفعل من الاسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك زيد ضارب غلامه وحسن وجهه ومضروب أخوه فهذا في تقدير يضرب غلامه وحسن وجهه ويضرب أخوه فارفع كل واحد من الغلام والوجه والاخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع بأسناد الفعل اليه وهو قريب وهو في الحقيقة غير جائز لان الاسناد

معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي ، فان قيل ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ، فالجواب عن ذلك من وجوه . أحدها أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الاعراب لجاز أن يتوهم انه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بسلامة تميزه عن صاحبه وكان زمام هذا الامر بيد الواضع . وثانيها أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وذهبه ألا ترى انك تقول ضرب زيد ويكون الكلام مستقلاً وان لم تذكر مفعولاً ولو أخذت تحذف الفاعل ولم تقم مقامه شيئاً نحو ضرب زيداً من غير فاعل لم يكن كلاماً وإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضمّة أقوى من الفتحة لان الضمة من الواو والفتحة من الالف والواو أقوى من الالف لانها أضيق مخرجاً ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الالف لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه وإذا ضاق صلب الصوت وقوى فثاسبوا بأن أعطوا الأقوى الاقوى والاضعف الاضعف ، ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول اذ الفعل لا يكون له الا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمرأ وأعطيت زيداً درهما وأعلمت زيداً عمروا خير الناس فيتعدي الى مفعول واحد والى اثنين والى ثلاثة ولك وأن تأتى بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء والضمّة أنقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف وانما فعلوا ذلك لوجهين . أحدهما ليقل في كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة . والثاني أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلاً في الكلام فيكون ثقل الرفع موازياً لقلّة الفاعل وخفة النصب موازية لكثرة المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه حجراً أحدهما خمسة أرتال والآخر عشرة أرتال ثم قيل له عالج ان شئت الخفيفة عشر مرات وان شئت عالج الثقيل خمس مرات فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلّة ممارسة الثقيل فيكون ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب في الاصل أن يلى الفعل لانه كالجزء منه فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرأ ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيداً

قال الشارح : اعلم ان القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الاصل أن يكون بعد الفاعل لان وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه اياهما وكانت مرتبة العامل قبل المفعول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجد ثانياً فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ولذلك اذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم على ما سندر في الفصل الذي بعده وقد تقدم من الدليل في شرح الخطبة على شدة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقتنع وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من

حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرها ؛ وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال « ضرب غلامه زيد » فالغلام مفعول وهو مضاف الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو في الظاهر اضمحار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولاً كانت النية به التأخير لانه لما وقع في غير موضعه كانت النية به التأخير الى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز ؛ ولو قلت « ضرب غلامه زيداً » برفع الغلام مع انه متصل بضمير المفعول لكان متمم لان الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى لان الفاعل وقع أولاً وهي مرتبته والشئ اذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي بها غيرها ؛ وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياساً قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالاصل وحمل عليه قول الشاعر

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِيلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وذلك خلاف ما عليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة الى المصدر والتقدير جزي رب الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالاً عليه ومثله قولهم من كذب كان شرّاً له أى كان الكذب شرّاً له ، وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود الى المفعول بعده ولكن علي سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومضمره في الاسناد اليه كظاهرة تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتتوى في ضرب فاعلاً وهو ضمير يرجع الى زيد شبيهه بالتاء الراجعة الى أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربت ﴾

قال الشارح : لا فرق بين اسناد الفعل الى الفاعل الظاهر وبين اسناده الى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر الا انك اذا أسندته الى ظاهر كان مرفوعاً وظهر الاعراب فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعراب فيه لانه مبني وانما يحكم على محله بالرفع فاذا قلت ضربت كانت التاء في محل مرفوع لانها الفاعلة ، واعلم ان الفعل الماضي اذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وقبلت وذلك لتلا يتوالى في كلمة أربع متحركات لو ازم تقولنا لوازم نحرز من ضمير المفعول لان الفعل لا يسكن لانه اذا اتصل به ضمير المفعول لان ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز اسقاطه وحذفه وأن لا تذكره فتقول ضربك بالتحريك فيجتمع فيه أربع متحركات اذ لم تكن لوازم لان ضمير المفعول في حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضربنا بسكون الباء اذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوباً لانه المفعول وتقول ضربنا بحركة الباء اذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعاً لانه الفاعل فقد بان الفرق بين ضربنا وضربنا وحدثنا وحدثنا اذا أسكنت فالضمير فاعل واذا حركت فالضمير مفعول ، وقوله « وهو ضمير يرجع الى زيد » يريد بذلك أنك اذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل فقلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود الى كل واحد منهما ضمير متصل

يظهر في اللفظ له صورة تدركها الحاسة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جهل أمره على ما علم فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ومن إضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا تضر في الاول اسم من ضربك وضربته اضماراً على شريطة التفسير لانك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين اليه استغنيت بذكره مرة ولما لم يكن بد من اعمال أحدهما فيه أعملت التي أوليته اياه ومنه قول طفيل أنشده سيبويه * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب * *

قال الشارح : هذا الفصل من باب اعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين ؛ اعلم انك اذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الاسماء العاملة ووجهتهما الى مفعول واحد نحو ضربني وضربت زيدا فان كل واحد من الفعلين موجه الى زيد من جهة المعنى اذ كان فاعلا للاول ومفعولا للثاني ولم يجوز أن يعمل جميعا فيه لان الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة على ان الفراء قد ذهب الى انك اذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لان من الجائز تغيير أحد العامتين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا في حال واحدة وذلك فاسد واذ لم يجوز أن يعمل معا فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدير الآخر معمولا يدل عليه المذكور ، وذهب الجميع الى جواز اعمال أيهما شئت واختلفوا في الاولية فذهب البصريون الى أن اعمال الثاني أولى وذهب الكوفيون الى أن اعمال الاول أولى فاذا قلت ضربني وضربت زيدا نصبت زيدا لانك أعملت فيه ضربت ولم تعمل الاول فيه لفظا وان كان المعنى عليه ، وذهب سيبويه الى أن في ضربني فاعلا مضمرأ دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ ، وذهب الكسائي الى ان الفاعل محذوف دل عليه الظاهر ، وكان الفراء لا يرى الاضمار قبل الذكر ، وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع فتقول على مذهب سيبويه في التثنية ضرباني وضربت الزيدتين وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدتين فتظهر علامة التثنية والجمع لان فيه ضميراً وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيدا وفي التثنية ضربني وضربت الزيدتين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدتين فتوحيد الفعل الاول في كل حال تلوه من الضمير ، والصحيح مذهب سيبويه لان الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك اضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدا والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وهو اضمار الشأن والحديث وفسره بعده ونحو قول الشاعر

اذا مِتُّ كان الناسُ نصفانِ شامِتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كُنْتُ أصنعُ

المراد كان الشأن والامر الناس نصفان ، ومن ذلك قولهم نعم رجلا زيد ففي نعم فاعل مضمر فسرته النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلا زيد أي المضمر كناية عن رجل ، ومثله ربه رجلا أدخل رب على مضمر لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده ويسميه الكوفيون المضمر المجهول ، وأما حذف الفاعل البتة واخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحمل على الاضمار بشرط التفسير أولى اذ كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة ، وقوله * تضر في الاول اسم من ضربك

وضربته يريد مضمرا الاسم المذكور لانه فاعل ومفعول من جهة المعنى اذ كان ضاربا ومضروبا ولذلك
يترجم بباب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر فاذا قلت
ضربني وضربت زيدا أضمرت في الاول اسم زيد الذي فعل بك من الضرب مثل ما فعلت به ، فأما
البيت الذي أنشده وهو من أبيات الكتاب لطيف الغنوى

وَكُنَّا مُدْمَاءَ كَانَتْ مُتَوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٌ

فشاهد على إعمال الثاني وهو اختيار سيبويه ، نصب اللون باستشعرت وأضمرت في جرى فاعلا دل
عليه لون مذهب ولو كان أعمل الاول لرفع اللون بالفعل الاول وكان أظهر ضمير المفعول في استشعرت
وقال واستشعرته كأنه يصف خيلا وأن ألوانها كمت مشوبه بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلي
الجسد من الثياب والمذهب ههنا من أسماء الذهب فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * وكذلك اذا قلت ضربت وضربني زيد رفعته لا يلائك إياه الرفع وحذفت
مفعول الاول استغناء عنه ؛ وعلى هذا تعمل الاقرب أبدا فتقول ضربت وضربني قومك ؛ قال سيبويه
ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك ؛ وهو الوجه المختار الذي ورد به
التنزيل قال الله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطرا *) وهاؤم اقرؤا كتابيه) واليه ذهب أصحابنا البصريون *
قال الشارح : اذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس
بعد الفعل والمفعول الا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله « لا يلائك إياه الرفع » يشير
بذلك الى قرينه منه وحذفت مفعول الاول استغناء عنه ولم تضمره لان المفعول فضلة فلم نحتاج الى ضمارة
وعلى هذا يعمل الاقرب أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول ضربت وضربني قومك أعملت الثاني ولذلك
رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير ولو أعملت الاول لقلت ضربت وضربوني قومك بنصب
القوم واظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني لان تقديره ضربت قومك وضربوني ؛ والوجه المختار ضربت
وضربني قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطرا) أعمل الثاني ولو أعمل
الاول لقال آتوني أفرغه عليه قطرا اذ التقدير آتوني قطرا أفرغه عليه ؛ ومثله قوله تعالى (هاؤم اقرؤا
كتابيه) أعمل الثاني وهو اقرؤا ولو أعمل الاول لقال هاؤم اقرؤه كتابيه ، واعلم ان هذا الاستدلال
بالظاهر والغالب وذلك لانه يجوز ان يكون أعمل الاول وحذف مفعول الثاني لان المفعول فضلة يجوز
ان لا يأتي به ؛ ومثله قول الفرزدق

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ يَهْدِي مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فهذا مثل قولهم ضربت وضربني قومك أعمل الثاني وهو سبني ولو أعمل الاول لقال وسبوني لان
التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبوني

قال صاحب الكتاب * وقد يعمل الاول وهو قليل ومنه قول عمر بن أبي ربيعة

* تَنْجَلُ فَاَسْنَاكَتْ بِهِ عَوْدَ إِسْحَلٍ * وعليه الكوفيون ، وتقول على المذهبيين قاما وقعد أخواك وقام
وقعدا أخواك ، وليس قول امرئ القيس * كفاني ولم أطلب قليل من المال *

من قبيل ما نحن بصده اذ لم يوجه فيه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول ﴿

قال الشارح قد ذكرنا انه لا خلاف في جواز اعمال أى الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين وانما الخلاف في الاول منهما فذهب الكوفيون الى ان اعمال الفعل الاول أولى وتعلقوا بأبيات أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة

اذا هي لم تستك بعود أراكِ تنخل فاستناكت به عود إسحل

الشاهد فيه رفع عود إسحل بالفعل الاول والتقدير تنخل عود إسحل فاستناكت به ولو أعمل الثاني لفال تنخل فاستناكت بعود إسحل ، فقوله «تنخل» أى اختير والاسحل شجر يشبه الأثل يستاك به ينبت بالحجاز ، وهذا لا دليل فيه لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الاولية فلا ، وحجة البصريين في ترجيح اعمال الثاني أنه أقرب الى المفعول وليس في اعماله تغيير المعنى اذ لا فرق في المعنى بين اعمال الاول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة ، ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قلوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من صفات الجحر والماء ، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدرة وصدرة زيد فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختر الخفض ههنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان اعمال الثاني فيما نحن بصده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد ، قال وتقول على المذهبيين قلما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدم من قولنا انه اذا وجه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعمل فيه جميعاً واذ كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظاً ومعنى ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير فنقول على مذهب سيبويه قلما وقعد أخواك فتثني الفعل الاول لان فيه ضميراً وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعاً الاول لان فاعله محذوف عنده والثاني لانه عمل في الظاهر بعده ، وتقول على مذهب الفراء قام وقعد أخواك فتوحد الفعلين جميعاً أيضاً لخلوهما من الضمير لانهما جميعاً عملا في هذا الاسم الظاهر ورفعاه ، فأما بيت امرئ القيس

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فليس من هذا الباب لان شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً الى ما وجه اليه الآخر وهو الاسم المذكور وليس الامر في البيت كذلك لان الفعل الاول موجه الى القليل من المال والثاني موجه الى الملاك ولم يجعل القليل مطلوباً وانما كان مطلوبه الملاك : وتلخيص معنى البيت اننى لو سعى لمنزلة دنية كفاني قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى انه قال في البيت الثاني

ولكننا أسعى لمجد مؤثلي وقد يدرك المجد المؤثلي أمثالي

ولو نصب قليلاً بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كفاني قليل ولم أطلب قليلاً فيكون هذا عطف

جملة الى جملة لا تعلق لأحدهما بالأخرى كقولك ضربني زيد ولم أكرم بكرا وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه ، يصف بمد همته فيقول لو كان سعي في الدنيا لأدنى حظ فيها لكفتني الباعة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم وإنما طلبي معالي الأمور كالملاك ونحوه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * ومن اضماره قولهم اذا كان غداً فأنتي أى اذا كان ما نحن عليه غداً * قال الشارح يريد ومن اضمار الفاعل أن الانسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه اذا كان غداً فأنتي يريد اذا كان ما نحن عليه غداً فأنتي ، فكان ههنا بمعنى الحدوث والتقدير اذا حدث هذا الامر غداً فأنتي فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر ، ونحو منه فإن كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا إخالك راضياً

المراد فان كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها

(فصل) قال صاحب الكتاب * وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمرة يقال من فعل فتقول زيد باضمار فعل ، ومنه قوله عز وجل (يسبح له فيها بالندو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء أى يسبح له رجال ، ومنه بيت الكتاب * ليبتك يزيد ضارع لخصومة * أى ليبتك ضارع * قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يذكر وفعله الرفع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الانسان قد يرى مغروباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضى فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسؤول زيد أو عمرو يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرفع الاسم بذلك الفعل المقدّر وان لم ينطق به لان السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد ، ومن ذلك قوله تعالى (يسبح له فيها بالندو والآصال رجال) بمنح الباء في قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنه بناء لما لم يسم فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسر من يسبح علي تقدير سؤال سائل من يسبحه فقال رجال أى يسبح له رجال فرفع رجالاً بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لانه لما قال يسبح له دل أن ثم مسبحاً ، ومثله بيت الكتاب

ليبتك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائج

البيت لابن نهيك النهشلي (١) والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبتكه فقال ضارع لخصومة أى يبتكه ضارع لخصومة ، والمختبط الخنجا وأصله ضرب الشجر اللابل ليسقط ورقها وتلف ، يصف أنه كان مقيماً بحجة المظلوم ناصراً له مؤامياً للفقير المحتاج ، والضارع الدليل الخاضع وتطيح تذهب وتهلك يقال أطاحت السفن اذا أذهبت (٢) به في طلب الرزق وأهلكته ، والطوائج جمع مطيحة وهي القواذف يقال طوخته الطوائج أى ترامت به المهالك والقياس أن يقال المطاوح لانه جمع مطيحة وإنما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح) والقياس ملافح لانه جمع ملقحة وإنما جاء محذوف الزوائد ، ورواه الاصمعي ليبتك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه

(١) في نسخة وقيل لاوس بن حجر (٢) في نسخة ذهبت به

على هذه الرواية ، فعلى قياس قوله تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) أجاز سيبويه ضرب زيد عمرو لأنك لما قلت ضرب علم أن له ضارباً والتقدير ضربه عمرو ، ومثله قراءة من قرأ (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) قال أبو العباس المعنى زينته شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضرر دل عليه زين *

قال صاحب الكتاب * والمرفوع في قولهم هل زيد قام فاعل فعل مضمرة يفسره الظاهر ، وكذلك في قوله عز وجل (وإن أحد من المشركين استجارك) وببيت الحامة * أن ذو لوتة لانا * وفي مثل للعرب لو ذات سوار لطمتنى ، وقوله تعالى (ولو أنهم صبروا) على معنى ولو ثبت ، ومنه المثل ألا حظية فلا ألية أي إن لا تمكن لك في النساء حظية فاني غير ألية *

قال الشارح : اعلم أن الاستفهام يقتضى الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك ، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا الاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمرة دل عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى وذلك نحو قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر ، وأبو الحسن الاخفش يختار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمرة على ما قلناه ، وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف ، وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله « هل زيد قام » فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده إذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازاً حسناً وإذا قلت هل زيد قام يقع اضمار الفعل لازماً ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمرة على أنه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يجوز تقديم الاسم ههنا إلا في الشعر فلذلك مثله بهل دون الهمزة ، وإنما قبح رفعه بعد هل بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفاً وأقواها في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو من كم وهل فن سؤال عن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل لا يسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو على معنى أيهما عندك ولم يجوز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى قد نحو قوله تعالى (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) أي قد أتى وقد تكون بمعنى النفي نحو قوله تعالى (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) وإذا كانت الهمزة أعم تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبلوها أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلاً واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها ، « فان قيل » إذا كان الاستفهام يقتضى الفعل على ما أقررتم فما بالك ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتقولون أزيد قائم وهل زيد قائم

فالجواب ان الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة فدخل الاستفهام سؤالا عن تلك الفائدة ، وذكر قوله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره) فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو استجارك والتقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره وذلك أن إن في باب الجزاء بمنزلة الالف في باب الاستفهام وذلك لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء نحو من ومتى لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست ان كذلك بل تأتي شرطا في الاشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويقدر له عامل وذلك نحو إن زيد أتاني آتته ترفع زيدا بفعل مضمر يفسر هذا الظاهر والتقدير إن أتاني زيد أتاني آتته ، قال النمر بن تولب لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فينند ذلك فاجزعي

نصب منفسا بعد ان باضمار فعل تقديره ان أهلكت منفسا أهلكته ويجوز رفع منفس فيقال ان منفس أهلكته على تقدير ان هلك منفس ولا بد من تقدير فعل اما ناصب واما رافع ، وزعم الفراء أن أحدا في الآية يرتفع بالمائد الذي عاد اليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك وهو قول فاسد لانا اذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبرا لاحد وصار الكلام كما مبتدأ والخبر ، واما « بيت الحماة »

إذا أقام بنصري معشر خشن هندا الحفيظة إن ذو لونة لانا

الشاهد فيه رفع ذو لونة بفعل مضمر دل عليه لانا والتقدير ان لان ذو لونة لانا لمكان حرف الجزاء وهي ان واقتضائها الفعل وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال ان زيد قائم أكرمك ، والخشن جمع أخشن بمعنى الخشن والجمع خشن بسكون الشين نحو قوله

ألين مسأ في حوايا البطن من يثر بيات قد آذ خشن

وتحريك الشين في البيت ضرورة ، والحفيظة الغضب واللوثة الضعف والاسترخاء أي انهم يخشون اذا لان الضعيف اعجز أو ذلة يصفهم باللمعة ، وأما المثل وهو قولهم « لو ذات سوار لطمتني » فالاسم الذي هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل مقدر دل عليه لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار لطمتني من قبل ان لو تقتضي الفعل اقتضاء ان الشرطية لان لو شرط فيما مضي كما أن إن شرط فيما يستقبل ، ويحكي ان حاتم الطائي أمر في بلاد بني عذرة فغاب عنها الرجال وبقى فيما بين نسائهم حاتم مقيدا مغلولاً ثم اتفق لمن الارتمال فارتحلن بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد في الخمصه فقال أفككن عني الغل لا فرد فككن عنه فزل عن الناقة ونحرها فقبل له في ذلك فقال هكذا فردي أنه فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتني يريد لو حرة لطمتني والمعني لو لطمتني من كانت في الشرف لي كنوا لها ن على ذلك ، وأما المثل الاخر وهو قول العرب « ان لا حظية فلا آلية » فعناه ان لا تمكن لك في النساء حظية فاني غير آلية كأنها قالت ان كنت ممن لا تحظى عنده امرأة فاني غير آلية ، ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن الا نصبا اذ التقدير الا أكن حظية فيكون منصوبا لانه خبر كان ، يضرب لمن أخطأته الحظوة فيقال ان أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا قال أن تتورد الى الناس لملك تدرك بعض ما تريد وأصله في المرأة تصلف عند زوجها ، وحظية وآلية فعيلة من الحظوة والالو وألوت

أى قصرت والاصل حظيوة وأليوة وإنما قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على حد سيد وميت ،
وأما قوله تعالى (ولو أنهم صبروا) فأن وما بعدها من الاسم والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر
مضاف الى الاسم وهو في موضع رفع بفعل محذوف وتقديره ولو ثبت صبرهم أو وقع لما ذكرناه من أن لولا
يليه الا الفعل ، واعلم أنك لو قلت لو أن زيدا قائم لا كرمناه لم يجوز واذا قلت لو أن زيدا قام لا كرمناه
جاز وذلك لوقوع الفعل في خبر أن فيكون مفسرا لذلك الفعل المحذوف الراجع كأننا قلنا لو صح أن زيدا
قام أو لو ثبت ، « فان قيل » فكيف يكون قلم من قولك لو أن زيدا قام دالا على صح وثبت وليس
من لفظه قيل لما كانا في المعنى شيئا واحدا جاز أن يفسر أحدهما بالآخر ألا ترى انه لا فرق بين أن
تقول قام زيد وبين أن تقول صح قيام زيد أو ثبت قيام زيد فلما كان إياه في المعنى جاز أن يدل قلم
على صح لان الصحة للقيام فيجوز أن يدل أحدهما على الآخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدهما
ملتبس بالآخر من حيث كانت أن وما اتصل بها في موضع المصدر والفعل المضمر مسند اليه ، وقد أجاز
سيبويه أن تكون أن وما اتصل بها بعد لو وان كان فيها معنى المجازاة في موضع رفع بالابتداء والخبر
محذوف وجاز لان الفعل الذي هو خبر أن يصحح لها معنى المجازاة وساغ ذلك لانها ليست عاملة كان
الشرطية فجاز أن يقع بعدها المبتدأ ، وقل السيراني لو كانت أن في موضع اسم مبتدأ لجاز أن يقال لو
أن زيدا جالس أبتناك على معنى لو وقع هذا والحق الاول لاقتضاها الفعل *

المبتدأ والخبر

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيد منطلق ، والمراد
بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وان وحسبت وأخواتهما لانهما اذا لم يخلوا منها تلعبت بهما
وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهما لو جردا لا
للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها أن ينعتي بها غير معربة لان الاحراب لا يستحق الا بعد العقد
والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان
الاسناد لا يتأني بدون طرفين مسند ومسند اليه ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها
ومشبها به كانت عاملة في الجزئين ، وشبههما بالفاعل ان المبتدأ مثله في انه مسند اليه والخبر في انه
جزء ثان من الجملة ﴾

قال الشارح : هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير أنا نذكر نكتا تختص بهذا الفصل
لا بد منها ، اعلم ان المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للاخبار عنه ، والعوامل اللفظية
هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فاما الأفعال فنحو كان وأخواتها والحروف نحو ان وأخواتها وما
الحجازية ، وإنما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لان المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا واذا لم
يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعته تارة ونصبته أخرى نحو كان زيد قائما وان زيدا قائم وما زيد قائما
وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر الى شبه الفعل والفاعل وهذا معنى

قوله « غصبتهما القرار على الرفع » وقوله « المجردان للاسناد » يريد بذلك انك اذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الاعراب لان الاعراب انما أتى به للفرق بين المعاني واذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج الى الاعراب ليبدل على ذلك المعنى فأما اذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب ، وقوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لانه معنى قد تناولهما معاً تناولا واحداً » اشارة الى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية ، وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء « فذهب السكوفيون » الى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقضى صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا في حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى (أيا مائدعوا فله الاسماء الحسنى) فنصب أيا بندعوا وجزم تدعوا بأى فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا في حال واحدة ، ومثله قوله تعالى (أينما تكونوا يدرككم الموت) فأينا منصوب بشكونوا لانه الخبر وتكونوا مجزوم بأينا وذلك كثير في كلامهم فكذلك ههنا ، وهو فاسد لانه يؤدي الى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول واذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لانه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخرآ في حال واحدة ، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد أخاك وان زيدا أخوك وظننت زيدا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره ، وأما الآيات التي أوردوها فان الجواب عنها من وجهين أحدهما أنا لا نسلم أن الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب وانما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو إن والنصب في الاسم بالفعل المذكور فإذا العامل في كل واحد منهما غير الآخر ، الثاني أنا نسلم أن كل واحد منهما عامل في الآخر الا انه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لامن حيث هو اسم والنصب في الاسم بالفعل نفسه فهما شيان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لانه باعتبار واحد يكون عاملا ومعمولا وهو كونه مبتدأ وخبرآ ، « وذهب البصريون » الى ان المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعرى وإسناد الخبر اليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب ، والقول على ذلك أن التعرى لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب وذلك أن العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص بوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة ، « فان قيل » العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيماً كالحراق للنار والبرد والبل للماء وانما هي أمارات ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى انه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا « قيل » هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم أن التعرى عامل أنه معرف للعامل اذ

لو زعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التمري ، وكان أبو اسحق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ ، والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه أولاً لثان كان خبراً عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقاً به وكانت وثبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل لان الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند اليه غيره كما ان المبتدأ كذلك الا ان خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ، وأما العامل في الخبر فذهب قوم الى انه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى الى قوله « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » وانما قلنا ذلك لانه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملاً في الخبر لانه يقتضيهما معاً ألا ترى أن كأن لما اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزئين كذلك ههنا هذا معنى قوله « لانه معني يتناولهما معاً تناولاً واحداً » يعني الابتداء ، وذهب آخرون الى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر قلوا لانا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعمل فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل ان المبتدأ اسم والاصل في الاسماء أن لا تعمل واذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فاضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له ، ويمكن أن يقال أن الشيتين اذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب ، والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملاً في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن للمبتدأ أثر في العمل الا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا ، وذهب قوم الى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ وحده عمل في الخبر وهذا ضعيف لان المبتدأ اسم كما ان الخبر اسم وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه لان كل واحد منهما يقتضي صاحبه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس وذكره اما موصوفة كآتي في قوله عز وجل (ولعبد مؤمن) واما غير موصوفة كآتي في قولهم أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وثمر أهر ذا ناب ونحت رأسى سرج وعلى أييه درع ﴾

قال الشارح : اعلم ان أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلك في علم ذلك الخبر ، والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى انك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لانه لا يستذكر أن يكون رجل قائماً وعالم في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لانك اذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فانما ينتظر الذي لا يعلمه فاذا

قلت قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن بعلمه حتى يشاركك في العلم فلو عكست وقلت قائم زيد فقائم منكور لا يعرفه المخاطب لم يجعله خبراً مقدماً يستفيدة المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوي المتكلم المخاطب لأن النكرة مالا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنك تقول عندي رجل فيكون منكورا وإن كان المتكلم يعرفه فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب فلذلك قال « المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس » وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها نحو تحت رأسي سرج ولى مال وإذا كان في تأويل النفي نحو قولهم شر أهر ذا ناب ، فأما النكرة الموصوفة فنحو قولك رجل من بني تميم جاءني ومثله قوله تعالى (واعبدوا من خير من مشرك) لما وصف الرجل بأنه من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخصص من رجل آخر ليس له تلك الصفة فقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالاخبار عنه فائدة وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة ، وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي لأن الكلام صار غير موجب فتضمنت النكرة معنى العموم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحو قولك « أرجل عندك أم امرأة وما أحد خير منك » وقالوا في المثل « شر أهر ذا ناب » فالابتداء بالنكرة فيه حسن لأن معناه ما أهر ذا ناب الا شر فلا ابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل وجري مثلاً فاحتمل والامثال تحتل ولا تغير ، ومعنى شر أهر ذا ناب أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر مثله فيه الا لسوء ظن ولم يكن غرضهم الاخبار عن شر وإنما يريدون الكلب أهره شر وإنما كان محمولا على معنى النفي لأن الاخبار به أقوى لأنه أوكد ألا ترى أن قولك ما قام الا زيد أو كد من قولك قام زيد وإنما احتيج إلى التوكيد في هذه المواضع من حيث كان أمراً مهما لما ذكرناه ، ومما جاء من ذلك قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقوله الرجل لرجل جاءه وبجيبته غير معهود في ذلك الوقت أى ما جاء بك الا شيء أى حادث لا يعهد مثله ، وأما قولهم « تحت رأسي سرج وعلى أبيه درع ولك مال » فالذي سوغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى ألا ترى أن السرج من قولك تحت رأسي سرج وإن كان المحدث عنه في اللفظ فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسي وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى كأنك قلت أنا متوسد سرجاً وكذلك على أبيه درع كأنك قلت أبوه متدرع وكذلك لك مال المعنى أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيداً جاز وإن كان اللفظ على خلافه ، والذي يؤيد عندك ما قلناه أنك لو قلت تحت رأس سرج وعلى رجل درع ولرجل مال لم يكن كلاماً ، وإنما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدماً لتوجيهين . أحدهما أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقاً باستقر وهو فعل ويدل أنه جملة أنه يقع صلة والصلوات لا تكون الا جملاً وإذا كان كذلك فلو قلت سرج تحت رأسي أو درع على أبيه أو قال درهم لي لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس ، والوجه الثاني أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمع ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وإنما كان تأخيرها أحسن من تقديمه لأنه وقع

موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وإن كنا قد أخطأنا علماً أنه المبتدأ ، ومن ذلك قولهم سلام عليك وويل له قال الله تعالى (سلام عليك سأستغفر لك ربى . وويل للمطففين) ومن ذلك أمت في حجر لافيك ، فهذه الاسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً في المعنى إنما هي دعاء أو مسألة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقدير ليسلم الله عليك وليأمره الويل ، وقولهم أمت في حجر لافيك معناه ليكن الأمت في الحجارة لا فيك والأمت اختلاف انخفاض وارتفاع قال الله تعالى (لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً) والمعنى أبقاك الله بعد فناء الحجارة لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَذَبُّو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ

فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل ، والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر. وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والخبر على نوعين مفرد وجمله فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق ﴾

قال الشارح : اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله منطلق فلصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق ، وخبر المبتدأ على ضربين مفرد وجمله فإذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله فالأول نحو قولك زيد منطلق ومحمد نبينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد عندك هنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقل من زيد هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو ، وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم أبو يوسف أبوحنيفة فأبو يوسف ليس أباحنيفة إنما سد مسده في العلم وأغني غناه ، ومنه قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) أي هن كالأمهات في حرمة التزويج وليس بأمهات حقيقة ألا ترى إلى قوله تعالى (إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم) فبقي أن لا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات ، ثم المفرد على ضربين يكون متحملاً للضمير وخالياً منه فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل فلا بد لها من اسم مسند إليه ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند أسند إلى ضميره وهذا هو التحقيق ؛ والذي يدل على تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمرة ظاهراً لكان مرفوعاً نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه وإذا عملت في الظاهر لكونه

فاعلا عملت في المضمر اذا أسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاءاء ، وتحمل هذه الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبا الى ذلك المضمر واو نسبتة الى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لان الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان في حكمه وجارياً مجراه « وأما القسم الثاني وهو ما لا تحمّل الضمير من الاخبار » وذلك اذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من فعل نحو زيد أخوك وعمرو غلامك فهذا لا يتحمل الضمير لانه اسم محض عار من الوصفية ، والذي يتضمن الضمير من الاءاء ما تقدم وصفه من الاخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه الاءاء ليست كذلك وإنما الاخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد ، وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرمانى من المتأخرين من البصريين الى انه يتحمل الضمير قالوا لانه وان كان اسما جامداً غير صفة فانه في معنى ما هو صفة ألا ترى انك اذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الاءاء وإنما المراد اسناد معنى الاخوة وهى القرابة ومعنى الغلامية وهى الخدمة اليه وهذه المعانى معانى أفعال ، والصحيح الاول وعليه الاكثر من أصحابنا لان تحمّل الضمير انما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا ، واعلم ان خبر المبتدا اذا كان مفرداً سواء كان مشتقاً أو غير مشتق فانه يكون مرفوعاً مثل المبتدا لان الابتداء والتعري كما رفع المبتدا على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لان تناوله إياه كتناوله المبتداً الا ان تناوله المبتداً بلا واسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدا فكان المبتداً شرطاً لاهلة وقد تقدم ذلك *

قال صاحب الكتاب * والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر ان تعطه يشكره وخالد فى الدار *

قال الشارح : اعلم ان الجملة تكون خبراً للمبتدا كما يكون المفرد الا انها اذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى انه لو وقع المفرد الذى هو الاصل موقعها لكان مرفوعاً ، والذي يدل على ان المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان فاذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه ، والامر الثانى أن المبتدا نظير الفاعل فى الاخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدا مفرد ، واعلم انه « قسم الجملة الى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية » وهذه قسمة أبى على وهى قسمة لفظية وهى فى الحقيقة ضربان فعلية واسمية لان الشرطية فى التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف فى الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل ، فمثال « الجملة الفعلية » زيد قام أبوه فزيد مرتفع بالابتداء وقام فى موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الاب فى قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود الى المبتدا الذى هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدا وذلك لان الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فاذا لم يكن فى الجملة ذكر يربطها بالمبتدا

حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدا وقعت الجملة أجنبية من المبتدا ولا تكون خبراً عنه ألا ترى أنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاماً لعدم العائد فاذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً ، وأما الجملة الاسمية فإن يكون الجزء الأول منها اسماً كما سميت الجملة الأولى فعلية لأن الجزء الأول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم ومحمد أخوه منطلق فزيد مبتداً أول وأبوه مبتداً ثان وقائم خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدا الأول كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسئلة الأولى فأخبرت عن المبتدا الثاني وهو الأب بمفرد ولذلك لم نحتاج إلى ضمير وأخبرت عن المبتدا الأول بجملة من مبتدا وخبر وهي أبوه قائم والهاء عائدة إلى المبتدا ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية ، وأما « الجملة الثالثة وهي الشرطية » فنحو قولك زيد ان يتم أقم معه فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالآخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدا والخبر وكما أن المبتدا لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدا منها عائد واحد نحو زيد ان تكرمه يشكرك عمرو فالهاء في تكرمه عائدة إلى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم نحو زيد ان يتم أكرمه ففي يتم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه تعود إليه أيضاً ، « الرابعة الظرف » والظرف على ضربين ظرف من الزمان وظرف من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاء وسمى الزمان والمكان ظرفاً لوقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدا نحو قولك زيد خلفك والقتال اليوم ، واعلم ان الظرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان والمبتداً أيضاً على ضربين جثة وحدث فالجثة ما كان شخصاً مريضاً والحدث ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والقدرة فاذا كان المبتداً جثة نحو زيد وعمرو وأردت الاخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو قولك زيد عندك وعمرو خلفك وإذا كان المبتداً حدثاً نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان ، والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان فاذا أخبرت باستقرارها في بعض الامكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره ، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك زيد خلفك فخلفك خبر عن زيد وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما فاذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك ، وأما ظرف الزمان فاذا أخبرت به عن الحدث أفاد لأن الاحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الاحيان بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت فاذا قلت القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث ، وأما الجثث فاشخاص ثابتة موجودة في الاحيان كلها لا اختصاص لخلوها بزمان دون زمان اذ كانت موجودة في جميع الازمنة فاذا أخبرت وقت زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تعد المخاطب شيئاً ليس عنده لأن التقدير زيد حال أو مستقر

في اليوم وذلك معلوم لانه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم اذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد ، « فان قيل » فأنت تقول الليلة الهلال والهلال جنة فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدم فالجواب انه انما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه للدلالة قرينة الحال عليه لانك انما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز الا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز ، واعلم أن الخبر اذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد في الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لان الدار ليست من زيد في شيء وانما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هي الاخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وانما حذفها وأتمت الظرف مقامها ايجازا لما في الظرف من الدلالة عليها اذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على ما تقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف لان الظرف لا يدل عليه لانه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا أو قاعدا ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل فذهب الاكثر الى انه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر في الدار أو حل في الدار ويدل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذي في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة « فان قيل » التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال ما أنا بالذي قاتل لك شيئا والمراد بالذي هو قاتل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقا باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف قبل اطراد وقوع الظرف خبراً من غير هو دليل على ما قلناه فان ظهرت في اللفظ كان حسناً وان لم تأت بها فحسن أيضاً ولم يقبح قبح ما أنا بالذي قاتل لك ولا هو في قلته فاطراد جاءني الذي في الدار وقلة ما أنا بالذي قاتل لك شيئا تدل على ما ذكرناه ، والامر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق به والاصل أن يتعلق بالفعل وانما يتعلق بالاسم اذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الاصل الذي هو الفعل أولى ، وقل قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الاخبار بالظرف من قبيل المفردات اذ كان يتعلق بمفرد فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدم والجملة واقعة موقعه ولا شك أن اضمار الاصل أولى ووجه ثان أنك اذا قدرت فعلا كان جملة واذا قدرت اسما كان مفرداً وكما قل الاضمار والتقدير كان أولى ، واعلم انك لما حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأتمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير الى الظرف لا يجوز اظهار ذلك المحذوف لانه قد صار أصلاً مرفوضاً فان ذكرته أولاً وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع ، واعلم انك اذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً وفيه ضمير مرفوع والظرف وذلك

الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدا وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدا ، وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا بتقديره وإنما ينتصب بخلاف الأول لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الآخر فكل واحد منهما رفع الآخر وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف ، وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضاً لأن الخلاف عدم المائلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به ، وأيضاً فإن من مذهبهم أن المبتدا مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعاً فلا بد له من رافع وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرفع هو الناصب فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدا وقولك في الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكرم بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى (ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) ﴾

قال الشارح قد تقدم قولنا أن خبر المبتدا إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدا يربطها بالمبتدا لئلا تقع أجنبية عن المبتدا إذا كانت غير الأول ، وقوله « إذا قلت زيد في الدار معناه استقر فيها » يعني أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك ، وقوله « وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره » يعني أن الراجع إلى المبتدا إذا كان الخبر جملة فانه يجوز حذفه واسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك إذا كان موضع المضمير معلوماً غير ملتبس كقولهم « السمن منوان بدرهم » فالسمن مبتدا ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني والمنوان وخبره خبر المبتدا الأول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فوضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدا ولم يتصل به وساغ حذف العائد ههنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وإنما يذكر هذا الكلام لتسمير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قل السمن كله منوان منه بدرهم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك ، ومثله « البر الكرم بستين » إلا أن المحذوف ههنا شيئان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكرم منه بستين إلا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون نعتاً للكرم إذ كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المضمير المرفوع فيه وجاز تقديمه عليه وإن كان العامل معنى لأن لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك ثوب ، وفي منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود إلى المضمير في بستين والآخر الهاء العائدة إلى المبتدا الأول الذي هو البر وهي الرابطة ، والثاني

من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكر بستين درهما فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لو لم ترده لالتبس ولم يعلم من أي الأنواع هو الثمن ، ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فانه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عايتها نحو قوله تعالى (واللائي يئسن من المحيض من نسائك ان اربتم فعدتمن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) معناه فعدتمن ثلاثة أشهر الا انه حذف لدلالة الاول عليه واذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل ، وأما قوله تعالى (ولن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) فن في موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيهما . وقوله « ان ذلك لمن عزم الامور » في موضع الخبر وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك اذا وقعت خبرا افتقرت الى ضمير عائد الى المبتدأ كما افتقر الجملة اذا وقعت خبرا ولم يوجد العائد في الآية فكان مرادا تقديرها وانما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى ان ذلك الصبر منه أي من الصابر *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك وكقوله تعالى (سواء محياهم ومماتهم وسواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم) المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل * قال الشارح يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة فنثال المفرد قولك قائم زيد وذهب عمرو وقائم خبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك ذهب خبر عن عمرو ومثال الجملة أبوه قائم زيد وأخوه ذهب عمرو فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك أخوه ذهب مبتدأ وخبر في موضع الخبر عن عمرو ، وذهب الكوفيون الى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قالوا انما قلنا ذلك لانه يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك اذا قلت قائم زيد كان في قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فنقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الاحوال كلها وكذلك اذا قلت أبوه قائم زيد كانت الهاء في أبوه ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره ، والمذهب الاول لكثرة استعماله في كلام العرب قالوا « مشنوء من يشنؤك وتميمي أنا » فمن يشنؤك مبتدأ ، وقوله مشنوء الخبر وهو مقدم وكذلك تميمي أنا أنا مبتدأ وتميمي خبر مقدم ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها انما هي كونه تميمياً لا أنا المتكلم ، وأما قولهم أنه يؤدي الى تقديم المضمير على الظاهر فنقول أن تقديم المضمير على الظاهر انما يمتنع اذا تقدم لفظاً ومعنى نحو ضرب غلامه زيداً وأما اذا تقدم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيد ألا ترى أن النام هنا مفعول ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وان تقدم لفظاً فهو مؤخر تقديره وحكما ، ومنه قوله تعالى « فأوجس في نفسه خيفة موسى » الهاء في نفسه عائدة الى موسى وان كان الظاهر متأخرا لانه في حكم المقدم من حيث كان فاعلا ، ومثله قولهم في المثل في أكفانه لف الميت وقالوا في بيته يؤتى الحكم فقد تقدم المضمير على الظاهر فيهما لفظاً لان النية بهما التأخير والتقدير لف الميت في أكفانه ويؤتى الحكم في بيته واذا ثبت ما ذكرناه جاز

تقديم خبر المبتدأ عليه وإن كان فيه ضمير لان النية فيه التأخير من قبل ان مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه ، وأما قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وسواء عليهم محياهم ومماتهم) فمحياهم مبتدأ ومماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وإنما وحد الخبر ههنا والخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مستر والمصدر لا يشي ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذا عدل وهؤلاء عدل فكذلك ههنا ، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال محياهم وسواء ومماتهم كما قال * فاني وقيار بها لغريب * أراد فاني لغريب بها وقيار ، وكذلك قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) الفعل ههنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الانذار وعدم الانذار فالانذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر وقد تقدم وسواء مصدر في معنى اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدم ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر والشك إنما وقع في استواء الانذار وعدمه لا في نفس الانذار ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك اذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام وإنما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وإنما جاز استعارتها للتسوية لا شترا كهما في معنى التسوية ألا ترى أنك تقول في الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والشيطان اللذان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول في التسوية ما أبالي أفعل أم لم يفعل فأنت غير مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية لان معنى ما أبالي أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التحقيق من جهة المعنى ، وأما اعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعالان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه ، وقوله « وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار رجل » قد تقدم في الفصل قبله لم ابتدء بالنكرة هنا ولم التزم تقديمه بما أغنى عن اعادته *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها اذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال ﴾ قال الشارح : لما تقدم من كلامه أنه قد التزم تقديم الخبر اذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أورد على نفسه اشكالا وهو قولهم « سلام عليك وويل له » فان المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك لك مال وتحتك بساط إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة وههنا لا يلبس لانه دعاء ومعناه ظاهر ألا ترى أنك اذا قلت سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كعناه منصوباً واذا كان منصوباً كان منزلاً منزلة الفعل فقولك سلاماً عليك وويل لك بمنزلة سلم الله عليك وعذبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع الى معنى الفعل لم يغير عن حاله لان مرتبة الفعل أن يكون مقدماً ، وأما قوله « وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال » يريد أنه قد التزم ههنا تقديم الخبر أيضاً وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام وذلك أنك اذا قلت أين زيد فأصله أزيد عندك فخذفوا الظرف وأتوا بأين مشتملة على الامكنة كلها وضممتوها معنى همزة الاستفهام

فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبراً ، وكذلك اذا قلت كيف زيد معناه على أى حال زيد واذا قلت متى القتال فمعناه القتال غداً ونحوه فعمل فيه ما عمل بأين وستوضح أحوال هذه الظروف المستفهم بها في أما كتبها إن شاء الله تعالى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف أحدهما فن حذف المبتدأ قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شمت ربحاً للمسك والله أو رأيت شخصاً فقلت عبد الله وربى ومنه قول المرقش ﴿ إذ قال الخميس نعم ﴾ ومن حذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع وقول ذي الرمة :
فِيَاظِيْبَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

وقوله تعالى (فصبر جميل) يحتمل الامرين أى فأمرى صبر جميل أو فصبر جميل أجمل ﴿ قال الشارح : اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة نحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما الا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تنفى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلائلها عليه لان اللفاظ انما جيء بها للدلالة على المعنى فاذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتى به ويكون مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجسداً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى فما حذف فيه المبتدأ ﴿ قول المستهل الهلال والله ﴾ أى هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم ، ومثله اذا شمت ربحاً طيبة قلت ﴿ المسك والله ﴾ أى هو المسك والله أو هذا المسك ، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فاذا رأيته بعد قلت عبد الله وربى كأنك قلت ذاك عبد الله أو هذا عبد الله ، وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل راحم الساكنين باربوالديه فعرف بتلك الاوصاف فقال زيد والله أى هو زيد أو المذكور زيد ، وأما بيت المرقش الاكبر

لَا يَبْعِدُ اللَّهُ الْقَلْبَ وَالسَّغَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ نَعَمْ

فالتلبس لبس السلاح والخميس الجيش والنعم الابل قال الفراء هو ذكر لا يؤنث يقال هذا نعم وارد ، والمعنى أنه يتأسف على الغير ولا سيما في أوقات اقبالهم على الغنائم فيقول الجيش نعم أى هذا نعم فاطلبوه الا أنه حذف للعلم به ، وقد « حذف الخبر ايضاً » كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك في الجوابات يقول القائل من عندك فتقول زيد والمعنى زيد عندي الا انك تركته للعلم به اذ السؤال انما كان عنه ، ومن ذلك قولهم « خرجت فاذا السبع » اعلم ان اذا تكون على ضربين زماناً وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعلية واذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل مقدر نحو (اذا السماء انشقت واذا الارض مدت) والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا مدت الارض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل ، وتكون بمعنى المفاجأة وهي في ذلك على ضربين تكون اسماً وتكون حرفاً واذا كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الامكنة واذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن إن حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجت فاذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدأ واذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيد

ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فان ذكرت اسما آخر كان منصوباً على الحال فهو خرجت فاذا السبع واقفاً أو عادياً والعامل في الحال الظرف وان شئت رفعته على الخبر وجعلت الظرف من صلاته ، فان جعلتها حرفاً كن الخبر محذوفاً لا محالة والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر أو موجود لان المبتدأ لا بد له من خبر ولا خبر لها ههنا ظاهراً فوجب أن يكون مقدرأ ، وأما قول ذي الرمة * فياظبية الوعاء * الخ فالخبر محذوف فيه والتقدير أنت الظبية أم أم سالم والمراد انكما التبتما علي لشدة تشابهكما فلم أعرف احداً كما من الاخرى ، والوعاء الارض اللينة ذات الرمل ، وجلال موضع ويروى بلحاء غير المعجمة والنقا الكثيب من الرمل ، وقوله تعالى (فصبر جميل) احتمل الامرين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعني فصبر جميل أجمل من غيره أو فعندي صبر جميل وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لانها قد وصفت والنكرة اذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك ، ويجوز أن يكون صبر جميل خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرى صبر جميل أو صني صبر جميل *

قل صاحب الكتاب * وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده ، ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم أقائم ازيدان وضربى زيدا قائماً وأكثر شربي السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الامير قائماً وقولهم كل رجل وضعيته *

قل الشارح : اعلم أن لولا حرف يدخل علي جملتين احدهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فتعلق احدهما بالاخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط علي جملتين فعليتين فيربط احدهما بالاخرى فتصير ان كالجمله الواحدة فتقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لاحدهما بالاخرى فاذا أثبت بان الشرطية نقلت ان قام زيد خرج محمد اربطت الجملتان وتعلقت احدهما بالاخرى حتي لو ذكرت احدي الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلاماً ، وكذلك لولا تقول زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان احدهما مبتدأ وخبر والاخرى فعل وفاعل فاعل فاذا أثبت بلولا وقات لولا زيد قائم اخرج محمد اربطت الجملة الثانية بالجملة الاولى فصارتا كالجمله الواحدة الا انه حذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتي رفض ظهوره ولم يجز استعماله فاذا قلت لولا زيد اخرج محمد كن تقديره لولا زيد حاضر أو مانع ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الاول وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لانه لا عائد منها الي زيد والجملة اذا وقعت خبراً فلا بد فيها من عائد الي المبتدأ وانما الام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها ، وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم اما لا ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف في فعلها فقل له أفعَل كذا وكذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتي صار الاصل مهجوراً ، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لاشتراكهما في معنى الآخر ألا ترى انه لا فرق من جهة المعني بين زيد قائم وقام زيد قال الجموح

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتْ بَعْضَ الْأَسْهُمِ السُّودِ
لَا دَرَ دَرَكٍ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عَذَرِي لِمَحْدُودِ

والمراد لولا الحد ؛ وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنياتها عن الفعل والتقدير لولا يمنع زيد وهذا ضعيف لوجوه منها أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها لأن أحد يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم مثل ذلك ، الوجه الثاني أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي فتقول لولا زيد ولا خالد لا كرمك نحو قوله تعالى (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات) فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دل على أن الجحود قد زایلها ، الوجه الثالث أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالعمول نحو حروف الجر فاتها مختصة بالاسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال ولولا هذه غير مختصة بل تدخل على الاسماء نحو لولا زيد لا كرمك وتدخل على الأفعال في نحو ما أنشدناه من البيتين فاعرفه ، قال ومن ذلك قولهم « أقائم الزيدان » يعني أنه حذف الخبر لسد الفاعل مسده ، واعلم أن قولهم أقائم الزيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى إذ المعنى يقوم الزيدان قم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة ؛ ولو قلت أقائم الزيدان من غير استفهام لم يجز عند الأكثر وقد أجاز ابن السراج وهو مذهب سيديويه لتضمنه معنى الفعل وإن كان فيه قبح لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو زيد ضارب أبوه أو موصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه أو ذي حال نحو هذا زيد ضارباً أبوه أو على استفهام أو نفي بخلاف الفعل فإنه يعمل معتمداً وغير معتمد وسنذكر أحكامه مستقصى في فصل اسم الفاعل ؛ وأما قولهم « ضربني زيداً قائماً » فهي مشأة فيها أدنى اشكال يحتاج إلى كشف وذلك أن المعنى ضربت زيداً قائماً أو أضرب زيداً قائماً فالكلام تام باعتبار المعنى إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه ليكون المبتدأ فيه بلا خير وذلك أن قولك ضربني مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وزيداً مفعول به وقائماً حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول والمصدر الذي هو الضرب ليس قائماً ، ولا يصح أن يكون حالاً من زيد هذا لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربني لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الأول فكذلك ماسد مسده ينبغي أن يكون غير الأول ، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربني زيداً إذا كان قائماً فإذا هي الخبر والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لأنه خبر مبتدأ فالظرف وحده في موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معرباً نحو القتال اليوم وعندك ونحو ذلك والظرف

مع الضمير في موضع خبر المبتدا فإذا أريد المضي قدر باذ وإذا أريد المستقبل قدر باذا والظرف الذي هو إذا أو اذ يضاف إلى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه وكان هذه المقدرة هي التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه ، « فان قيل » ولم قدر الخبر باذا أو اذ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لانهما ظرفا زمان وظروف الزمان يكثر الاخبار بها عن الاحداث والاخبار بها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى ، وكانت اذ واذا أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما فاذ تشمل جميع ما مضى واذا تشمل جميع المستقبل فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه ، « فان قيل » ولم قائم إن كان المقدرة هي التامة دون أن تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربني زيدا قائما الخبر ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفة لان اخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على انه حال وليس بخبر ، وأما المسئلة الثانية وهي « أكثر شربي السويق ملتوتا » فالكلام عليها كالكلام على المسئلة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه الا ان قوله أكثر شربي ليس بمصدر وانما لما أضيفت أكثر الى شربي الذي هو المصدر صار حكمه حكم المصدر لان أفعل بعض ما يضاف اليه تقول زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لانه بعض الحجارة ولو قلت الياقوت أفضل الزجاج لم يجوز لانه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صمت أحسن الصيام تنصب أحسن على المصدر لانه لما أضفته الى المصدر صار مصدرا فكذلك لما أضفت أكثر الى الشرب الذي هو مصدر صار مصدرا وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر ، وأما المسئلة الثالثة وهي « أخطب ما يكون الامير قائما » فهي في تقدير حذف الخبر كالمسئلة الاولى الا ان فيها اتساعا أكثر من الاولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما نحو المسئلة قبلها فقوله أخطب ما يكون الامير بمعنى أخطب كون الامير لان ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر * يسر المرء ما ذهب الليالي * وكذلك ما يكون بمعنى السكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الامير اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون اذا الخبر وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم يدل على ذلك انه قد حكى عن بعض العرب أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بنصب يوم فدل ذلك على ان اذا في موضع نصب كما تقول زيد عندك وفيه ضمير والظرف والضمير في موضع رفع لانه الخبر ، الوجه الثاني أن يكون قوله أخطب ما يكون بمعنى الزمان لان ما تكون بمعنى الزمان لانها في تأويل المصدر والمصدر يستعار لازمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال أخطب أوقات كون الامير كما يقال مقدم الحاج وخفوق النجم أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون الخبر اذا كان قائما على ما تقدم الا أن اذا على هذا في موضع رفع خبرا عن الاول كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال أخطب الاوقات التي يكون الامير فيها خطيبا اذا كان قائما ، ومثله على سعة الكلام (بل مكر الليل والنهار) وهما لا يمتكران لكن لما كان فيهما جملة لهما ، ومثله (ألم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصرآ) والنهار لا يبصر انما يبصر فيه ، والذي أحوج الى تقدير

المصدر بالزمان ههنا أنه قد نقل عنهم أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدر الأول بالزمان وفصى على إذا التي هي الخبر بالرفع فاعرفه ، وأما قولهم « كل رجل وضيعته » فالمراد كل رجل وضيعته مقرونان إلا أنك حذف الخبر واكتفيت بالمعطوف لأن معنى الواو ههنا كمنى مع قولك كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته وهذا كلام مكتف قالوا ههنا كالواو في قولك استوى الماء والخشبة إلا أن قولنا استوى الماء والخشبة أوله فعل يعمل فيه وليس ههنا فعل وإنما هو اسم عطف على اسم بالواو التي معناها معنى مع فعطفت لفظاً والمعنى معنى الملابس ، واعلم أن الواو التي بمعنى مع لا بد فيها من معنى الملابس والواو التي لمطلق العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى أنك إذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما صنع أبوك معك وكذلك إذا قلت كل رجل وضيعته لأن معناه مع ضيعته ولو قلت زيد وعمرو خارجان لم يحز حذف الخبر لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه وليس كذلك كل رجل وضيعته لأن معناه مع ضيعته ومع تدل على المقارنة فاعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك زيد المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول أبي النجم • أنا أبو النجم وشعري شعري • ولا يجوز تقديم الخبر ههنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ﴾

قل الشارح : قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون زكرة بما أغنى عن إعادته « وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين » نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله الهنا ومحمد نبينا فإذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فأنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذي استفاده المخاطب فتي كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الأخبار فائدة ، وكذلك إذا قلت « زيد المنطلق » فالمخاطب يعرف زيداً ويعرف أن شخصاً انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً والمنطلق معروف بهذا الاسم منفرداً غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجمل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفاً به ذكراً وشهرة ولو رأيت شخصاً لكنت عارفاً به عيناً غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه ، فأما قولهم « الله ربنا ومحمد نبينا » فأنما يقال ذلك رداً على المخالف والكافر أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله ، وأما قولهم « أنت أنت » فظاهر اللفظ فاسد لأنه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والخبر عنه لفظاً ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ ، وإنما جاز ههنا لأن المراد من التكرير بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من الوثيرة والمنزلة لم تتغير معنى وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته وهذا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الأول ، وعليه قول أبي النجم • أنا أبو النجم وشعري شعري •

معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وعلى هذا قياس الباب ، وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجوز تقديم الخبر لانه مما يشكك ويلتبس اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ ، ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضرب عيسى موسى اللهم الا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * وقوله

بَنُوْنَا بَنُوْ اَبْنَانُنَا وَبَنَانُنَا * بَنُوْهُنْ اَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْاَبَاعِدِ

الا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لانه يلزم منه أن لا يكون له بنون الا بنى أبنائه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليل نحو أكل كثرى موسى وأبرأ المرضى عيسى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وقد يجيء المبتدأ خبران فصاعداً منه قولك هذا حلو حامض وقوله عز وجل (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) * قال الشارح يجوز أن يكون المبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة فتقول « هذا حلو حامض » تريد أنه قد جمع بين الطعنين كأنك قلت هذا مز فالخبر وان كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى لان المراد أنه جامع الطعنين وهو خبر واحد ، وتقول هذا قائم قاعد على معني را كم قال الشاعر

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ
تَخِذْنَاهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ سُوْدٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجٍ الدُّشْتِ

ومثله « قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) » واعلم انك اذا أخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على الخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك انما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الانفراد ففيه ضمير يعود اليه لا محالة من حيث كان راجعاً الى معني الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة الى الموصوف والظرف الى المظروف فأما عود الضمير من الخبر المستقل به الى المبتدأ فانهما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضدّين أم لم يكونا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * اذا تضمن المبتدأ معني الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً كقول الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) وقوله (وما بكم من نعمة فمن الله) وكقولك كل رجل يأتيني أوفى الدار فله درهم ، فاذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب *

قال الشارح : اعلم ان الاسماء على ضربين منها ما هو عار من معني الشرط والجزاء وضرب ينضمن معنى الشرط والجزاء فالاول نحو زيد وعمر وشبههما فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره تقول

زيد منطلق ولو قلت زيد فمنطلق لم يجز ، وكان أبو الحسن الاخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر ان ذلك ورد عنهم كثيراً حكى أخوك فوجد على معني أخوك وجد والفاء زائدة وأنشد

وقائلة خولان فأنكح فئاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيأ

والمراد وقائلة خولان أنكح فئاتهم ، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على انها عاطفة وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، « وما كان متضمناً معنى الشرط فالاسماء الموصولة والذكرات الموصوفة » فالاسماء الموصولة نحو الذي والتي وأخواتهما فهذه الاسماء لا تنم الا بصلات وعائد وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وهي الجمل التي تقع أخباراً للمبتدأ فالوصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته فإذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فتقولك الذي أبوه قائم أو الذي قلم أبوه بمنزلة زيد أو عمرو ويفتقر الى جزء آخر يكون خبراً حتى يتم كلاماً كما يفقر زيد وعمرو فتقول الذي أبوه قائم منطلق فيكون الذي أبوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق ، فإذا كان الموصول شائماً لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء وذلك قولك « الذي يأتيه درهم » والذي عندي فمكرم قال الله تعالى (الذين ينفقون أموالهم) الخ وقال تعالى (وما بكم من نعمة فمن الله) وقوله (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية) كله من صلة الذين وهو في موضع اسم مرفوع بالا ابتداء وقوله (فلهم أجرهم) في موضع الخبر وكذلك قوله (وما بكم من نعمة فمن الله) وقوله من الله الخبر ، وإنما اشترطنا لدخول الفاء ان يكون شائماً غير مخصوص وأن تكون صلته فعلاً أو جاراً ومجروراً لانه اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المحض وذلك أنه اذا كان شائماً كان مبهماً غير مخصوص وباب الشرط مبني على الابهام فان جعلته لواحد مخصوص نحو زيد الذي أتاني فله درهم لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا ترى أنك تقول من يخرج فله درهم فيكون مبهماً غير مخصوص فكذلك اذا قلت الذي يأتيه درهم لا بد أن يكون شائماً لا لمخصوص ؛ فان قيل فأنت تقول ان أتاني زيد فله درهم فيكون الاول مخصوصاً فهلا جاز ذلك في الذي اذا أردت به مخصوصاً ، فالجواب أن الشرط لا بد فيه من ايهام فأنت اذا قلت من يأتيه درهم فالابهام واقع في الفعل والفاعل معاً ألا ترى ان الفعل مبهم يحتمل أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل مبهم يعود الى من واذا قلت ان أتاني زيد فله كذا فالفاعل وان كان مخصوصاً بالفعل مبهم وأنت اذا قلت الذي يأتيه وأردت به مخصوصاً لم يكن فيه ايهام البتة لان الموصول مخصوص بالفعل مبني على تيقن وجوده بخلاف من ايهام البتة ففارق الشرط ، وإنما اشترط وصلته بالفعل لان الشرط لا يكون الا بالفعل البتة فلو قلت الذي أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر ههنا لعدم مشابهة الشرط « وأما اذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور » فانه وان لم تكن صلته فعلاً ملفوظاً به فانه مقدر حكماً فاذا قلت الذي في الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فاذا وجدت هذه الشرائط في الموصول جاز دخول الفاء في خبره ، فان قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه الفاء وبينه

إذا لم يكن قيل إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول ألا ترى
 أنك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بآتيانه لأن الفاء للتعقيب والسبب
 يوجد عقيب السبب وإذا قلت الذي يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على
 أنه بالآتيان ، وكذلك « النكرة الموصوفة » بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني أو
 في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول في دخول الفاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول لأن
 النكرة في إبهامها كالموصول إذا لم يرد به مخصوص والصفة كالصفة فإذا كانت بالفعل أو ما هو في
 تقدير الفعل من جار ومجرور كانت كالموصول في شبه الشرط والجزاء فدخلت الفاء في خبرها
 كدخولها في خبر الموصول ؛ فإن وقع في الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء في آخر الكلام وذلك
 قولك الذي إن يزرنى أزره له درهم ولو قلت هنا فله لم يجوز لأن الشرط لا يجاب دفعتين وكذلك
 كل رجل إن يزرنى أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتاج إلى
 إعادته ، ولو قلت الذي أبوه أبوك فزيد لم يجوز لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط وكذلك
 لو قلت كل إنسان فله درهم لم يجوز لأنه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجري هذان في
 الامتناع مجرى زيد فقائم وعمرو فمناطق « فإن دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف
 الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر « وهي إن وأن وكأن وليت ولعل ولكن فذهب سيبويه إلى أن كأن
 وليت ولعل ولكن تمنع من دخول الفاء في الخبر لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الأفعال
 العاملة فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء
 في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال
 وغيرها ، وأما أن فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها وإن كانت
 عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال
 الأخفش لا يجوز دخول الفاء مع أن لأنها عاملة كأخواتها والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل
 قال الله تعالى (إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال (إن الذين
 يكفرون بآيات الله) إلى أن قال (نبشرهم بعذاب أليم) وقال (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه
 ملاقيكم) فأدخل الفاء في الخبر فلاخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة ، والأول أظهر لأن الزيادة
 على خلاف الأصل وسيوضح ذلك في حروف العطف إن شاء الله تعالى *

خبر إن وأخواتها

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المرفوع في نحو قولك إن زيدا أخوك ولعل بشراً صاحبك ؛
 وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بناءه على الفتح فألحق
 منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك إن زيدا أخوك منزلة ضرب زيدا أخوك وكأن عمراً

الاسد منزلة فرس عمراً الاسد ، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه *

قال الشارح : اعلم أن هذه الحروف وهي ان وأخواتها وهي ستة ان وأن ولكن وليت ولعل وكأن من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً وأما عملت لشبهها بالافعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء ، الثاني أنها على لفظ الافعال اذ كانت على أكثر من حرفين كالافعال ، الثالث أنها مبنية على الفتح كالافعال الماضية ، الرابع أنها يتصل بها المضر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني فلما كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مقتضية لها جميعاً ألا ترى أن ان لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلا بد من الخبر لانه المستدرك ولا بد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك ، وليت في قولك ليت زيدا قائم بمن لقدم زيد ولعل نرج وكأن تقتضي مشبهاً ومشبهاً به فلما اقتضت كليهما جميعاً جرت مجرى الفعل المتعدي فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الافعال بما قسم مفعوله على فاعله فقولك ان زيدا قائم بمنزلة ضرب زيدا رجل ، وأما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جري على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعاً على الافعال ومحولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر « وذهب الكوفيون » الى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير وأما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ، ومع ذلك فانا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الاصل والفرع لانه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفاً كقولك ان في الدار زيدا ولعل عندك عمرا وفي التنزيل (ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم) *

قال الشارح : يعني ان هذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفرداً وجملة وبأحواله كونه معرفة ونكرة وبشرائطه افتقاره الى عائد من الخبر اذا كان جملة ، وقوله « من أصنافه » يعني ان خبر المبتدأ كما يكون مفرداً أو جملة أو ظرفاً كذلك في هذه الحروف تقول في المفرد ان زيدا قائم كما تقول في المبتدأ زيد قائم وفي الجملة ان زيدا أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وان زيدا قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول في الظرف ان زيدا عندك وان محمداً في الدار فوضع الظرف رفع لانه خبر ان كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه

الحروف ، فان كان اسم ان جثة وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف الا ظرف مكان ولا نخبر عنه بالزمان فتقول ان زيدا عندك ولو قلت ان زيدا اليوم لم يجوز لان هذه الأخبار في الحقيقة انما هي أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر ان وخبر كان فتقريب لان الحروف والافعال لا يخبر عنها ، وقوله « وأحواله » يعني ان أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدأ من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك في المبتدأ والخبر فتقول ان زيدا قائم وان زيدا أخوك كما تقول ذلك في المبتدأ ، وأما « شرائطه » فانه اذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك في المبتدأ والخبر واذا كان جملة فلا بد فيها من عائد الى المبتدأ كما كان كذلك في المبتدأ والخبر فكل مجاز في المبتدأ والخبر جاز مع ان واخواتها لا فرق بينهما الا ان الذي كان مبتدأ مرفوعا ينتصب ههنا بان واخواتها « ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها » ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها مرفوعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجوز ذلك في هذه الحروف اللهم « الا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً » فلا يجوز أن تقول ان منطلق زيدا ويجوز أن تقول ان في الدار زيدا وذلك انهم قد توسعوا في الظروف وخصوصها بذلك لكثرتها في الاستعمال ألا ترى انهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه في نحو قوله * لله در اليوم من لامها * والمعني لله در من لامها اليوم ومثله

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

والمراد أصوات أواخر الميس من اغالهن بنا ، ومنه

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

والمراد بكف يهودي يوماً ، واذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشيء الواحد كان جوازه في ان واسمه أسهل اذ هما شيئان منفصلان ، وبما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف ليست مما يعمل في الظروف وانما العامل الاستقرار المحذوف فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف في نحو قولهم ان مالا وان ولدا وان عددا أي ان لهم مالا ، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم فيقول ان زيدا وان عمرا أي ان لنا ، وقال الاعشى

إِنْ مَحَلًّا وَأَنْ مَرُّ تَحَلًّا وَرَأَى فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

وتقول ان غيرها إبلا وشاء أي ان لنا ، وقال * ياليت أيام الصبي رواجعا * أي ياليت لنا ، ومنه قول عمر بن عبد العزيز لقرشي مت اليه بقرابة فان ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك أي فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل ، وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري ﴿

قال الشارح : اعلم ان أخبار هذه الحروف اذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فانه قد يجوز حذفها

والسكوت على أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الأحوال عليها ؛ وذلك قولهم « ان مالا وان ولدا وان عددا » كان ذلك وقع في جواب هل لهم مال وهل ولد وهل عدد فقل في جوابه ان مالا وان ولدا وان عددا أى ان لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم يحتاج الى اظهاره لتقدم السؤال عنه ، ولم يأت ذلك الا فيما كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، قال « ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم » أى ألب « فيقول ان زيدا وان عمرا » المعنى ان لنا زيدا وان لنا عمرا واستغنى عن ذكره ليقدمه في السؤال « قال الاعشى * ان محلا الخ * » ويروي وان للسفر اذ مضوا مهلا ومعناه ان لنا محلا يعنى في الدنيا اذا عشنا وان لنا مرتحلا الى الآخرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا الى الآخرة فيقول في رحيل من رحل ومضى مهل أى لا يرجع ، وقيل ان في السفر يريد من قسم لآخرته فاز وظهر والمهل السبق ، فهذا كله عند سيبويه على حذف الخبر كنحو ما تقدم تقديره ، ولا يري الكوفيون حذف الخبر الا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة ، وكان الفراء يذهب الى أنه انما يحذف مثل هذا اذا كررت ان ليعلم ان أحدهما مخالف الآخر عند من يظنه غير مخالف ، وحكي ان أعرابيا قيل له الزبابة الفأرة قال ان الزبابة وان الفأرة ومعناه ان هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر ، والفائدة ان المحل خلاف المرتحل ؛ وهو قول غير مرضى عند أصحابنا فانه قد ورد في الواحد الذي لا يخالف معه قال الاخطل

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ إِنْ أَلَا كَرِمَ نَهْشَلًا

وقالوا « ان غيرها إبلا وشاء » فقولهم غيرها اسم ان والخبر مضمرة على النحو الذي ذكرناه كأنه قال ان لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز ؛ ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم ان وغيرها حالا ؛ وقد نص سيبويه على ان الابل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس اذا قلت ما في الناس مثله فارسا كأنه يقدره بالمشتق أي ماشية ؛ ولا يحسن أن يكون عطف بيان لان عطف البيان لا يكون الا في المعارف ؛ ومنه قول رؤبة « * ياليت أيام الصبي رواجما * » على تقدير ياليت لنا أيام الصبي رواجما فيكون أيام الصبي اسم لیت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجما حال وتنوينه ضرورة ؛ وقيل تقديره أقبلت رواجما فيكون أقبلت الخبر ورواجما أيضا حال ؛ وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد لیت تشبيها لما بوددت وتمنيت لانها في معناها وهي لغة بنى تميم يقولون لیت زيدا قائما كما يقولون ظننت زيدا قائما وعليه الكوفيون والاول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين ؛ فأما « ما حكي عن عمر بن عبد العزيز » فالخبر محذوف أى فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل فانما ساغ حذف الخبر ههنا وان لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أي زيد القائم ، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو ان لك ذاك أي حق القرابة ولعل لك ذاك فالمعنى واحد الا انه من جهة اللفظ جار على منهاج القياس ؛ وقوله « مت عليه بقرابة » المت المد والمراد تدلى اليه بقرابة والموات الوسائل ؛ قال « وقد التزم حذفه في قولهم لیت شعري » يجوز في قد الكسر والفهم فالكسر أجود لانه الاصل في التقاء الساكنين والضم للاتباع لثقل الخروج

من كسر الي ضم من نحو وعذاب أركض و (وعيون ادخلوها) ؛ والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعري مصدر شمرت أشمر شعرا وشمرة اذا فطن وعلم ولذلك سمي الشاعر شاعرا لانه فطن لما خفي على غيره ؛ وهو مضاف الى الفاعل فقولاك ليت شعري بمعنى ليت علمي والمعنى ليتني أشعر فأشعر هو الخبر وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني ، وأشعر من الافعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال ليت شعري أزيد قلم أم عمرو ومعنى التعليق ابطال عمله في اللفظ واعماله في الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصبا بالمصدر فهو داخل في صلتته ، وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهروا خبر ليت ههنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيد لا كرمك في حذف الخبر لسد جواب لولا مسده ، وقالوا ليت شعري زيد عندك أم عند عمرو ورفعوا زيدا ولم يعملوا فيه المصدر لانه داخل في الاستفهام ، وقيل ان الجملة بعد شعري في موضع الخبر والاول أقيس لعدم العائد من الجملة فأعرفه *

خبر لا التي لنفي الجنس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو في قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ، وقول حاتم * ولا كريم من ولدان مصبوح * يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفته الى اللغة الحجازية والثاني أن لا يحمل مصبوحا خبرا ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى ، وارتفاعه بالحرف أيضا لان لا محذوفها حدوان من حيث أنها تقيضتها ولازمة للاسماء لزومها ﴾

قال الشارح : انما خص أهل الحجاز دون غيرهم لان أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل وبنو تميم لا يظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا ، واعلم ان لا النافية على ضربين عاملة وغير عاملة فالعاملة التي تنفي على جهة استغراق الجنس لانها جواب ما كان على طريقة هل من رجل في الدار فدخل من في هذا لاستغراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى انه لا يجوز هل من زيد في الدار كما يجوز هل زيد في الدار ، فهذه التي لاستغراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء خمسة عشر وانما استحققت أن تكون عاملة لشبهها بان الناصبة للاسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن ان كذلك وأنها تقيضة ان لان لا لنفي وان للايجاب وحق النقيض أن يخرج على حد تقيضه من الاعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقولاك ضربت زيدا فعل وفاعل ومفعول وقولاك ما ضربت زيدا نفي لذلك ومع ذلك فقد أعربت اعرابه من حيث كان تقيضه يشعر بمعنى الرفع له ، فلما أشبهت لا ان وكانت ان عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك عاملة في المبتدأ والخبر لانها تقتضيها جميعا كما تقتضيها ان ولما نصبوا بها لم تعمل الا في نكرة على سبيل حرف الخفض الذي في المسئلة لانها كالتائبة عنها الا ان لا بنيت مع النكرة لانها لما وقعت في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب أيضا بحرف الاستغراق الذي هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل في الدار ليكون النفي عاما كما

كان السؤال عاما ثم حذفت من من اللفظ تخفيفا وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبنى لتضمنه معنى الحرف كما بنى خمسة عشر حين تضمن معنى حرف العطف ، « فان قيل » أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى أنك تقول قد علمت أن زيدا منطلق فإن حرف وهو مع ما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد ، وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت أريد أن تقوم والمعنى أريد قيامك فكذلك لا والاسم المنكر بعدها بمنزلة اسم واحد ، ونظيره قولك يا ابن أم فلانم الثاني في موضع خفض بلاضافة وجعلا اسما واحداً وكذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع منصوب منون لكنه جعل مع لا اسما واحداً ولذلك حذف منه التنوين وبنى على حركة لان له حالة تمكن قبل البناء فيز بالحركة عما بني من الاسماء ولم يكن له حالة تمكن نحو من وكم وخص بالفتحة لانها أخف الحركات وليس الفروض الا تحريكه فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل منها فلذلك تقول لا رجل عندك ولا غلام لك تريد النفي العام ، قال الله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) وقال (لا ملجأ من الله الا اليه) وموضع لا وما عملت فيه مبتدأ لانها جواب ما حاله كذلك ألا ترى أن قولك هل من رجل في الدار في موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجل ، فان قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئا وكان الكلام على ما كان عليه موجباً وذلك قوالك أزيد في الدار أم عمرو فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك تقول أرجل في الدار أم امرأة والجواب لا رجل في الدار ولا امرأة وكذلك ان جعلتها جواباً كقوالك هل رجل في الدار قلت لا رجل في الدار وهذا قليل اذ كان التكرير والبناء أغلب عليها وكان هذا في مواضع لا ونعم ، واعلم انه قد ذهب الكوفيون وأبو اسحق الزجاج وجماعة من البصريين الى أن حركة لا رجل ولا غلام حركة اعراب واحتجوا لذلك بقولهم لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلو لا أنه معرب لم يجز العطف عليها لان حركة البناء لا يعطف عليها لانه إنما يعطف للاشتراك في العامل ، والقول هو الاول لحذف التنوين منه اذ لو كان معربا لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات ، وأما قولهم أنه جاز العطف على اللفظ نحو لا رجل وغلاماً فتقول إنما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو لا رجل ظريفاً بالتنوين وذلك من قبل انها وان كانت حركة بناء فهي مشبهة بحركة الاعراب وذلك لا طرادها في كل نكرة منفية بلا من غير اختصاص باسم بعينه فجرت لذلك مجرى العامل الذي يعمل في كل اسم مباشره ويلاقيه ، ومثله الضمة في الاسم المفرد المتأدى العلم نحو يا حكم لا طرادها في كل منادى مفرد علم ، واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر لا فذهب بعضهم الى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف ان فاتها مشبهة بالفعل فقبضت ورفعت كالفعل ولا هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبه ان المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن وهي لا ترفع شيئا كذلك هذه ، وذهب أبو الحسن ومن يتبعه الى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لانها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيها جميعا وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر وليس كذلك نواصب الافعال لانها لا تقتضي

الا شيئاً واحداً وهو المختار ، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في ان وأخواتها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا قتي إلا على ولا سيف إلا ذر الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم « يحذفون خبر لا » من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحسو لا إله إلا الله والمعنى لا رجل ولا غلام لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا قتي في الوجود إلا على ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار فالخبر الجار مع المجرور وهو محذوف ، ولا يسمع أن يكون الخبر الله في قولك لا إله إلا الله وذلك لا مرين ؛ أحدهما أنه معرفة ولا لا تعمل في معرفة ؛ الثاني أن اسم لا هنا عام وقولك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبراً عن العام ونظيره الحيوان إنسان فانه ممتنع لأن في الحيوان ما ليس بإنسان وقولك الإنسان حيوان جائز لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس في الإنسان ما ليس بحيوان ، ويجوز اظهار الخبر نحو لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل الحجاز « وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر لا الية » ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل أفضل منك أن أفضل نمت لرجل على الموضع وكذلك خير منك نمت لأحد على الموضع ، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون أفضل منك مرفوعاً بلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعاً بخبر الابتداء اذ كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم ، وأما البيت الذي هو * ولا كريم من الولدان مصبوح * أشده لحاتم الطائي وما أظنه له قال الجرمي هو لا بي ذؤيب الهذلي وقبيله

هَلَّا سَأَلْتَ هَذَاكَ اللهُ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جِازَرُهُمْ حَرْفًا مُضْرَمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

المصبوح الذي سقى اللبن صباحاً ، وصف سنة شديدة الجذب قد ذهبت بالمرتفق فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلاً عن غيره لعمدته فجازرهم برد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف اذ لا لبن عندهم ، والحرف الناقة المسنة ، ومصبوح يجوز أن يكون صفة المنفى على الموضع ويضم الخبر وعليه بنو تميم ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز واختاره الجرمي « فان قيل » لم جاز اطراده في المنفى نحو لا رجل ولا غلام ولا ملجأ ولم يطرد في الاثبات نحو إن مالا وإن ابلاً فالجواب أن عموم النفي ينفي عن معنى الخبر وليس للاثبات عموم كعموم النفي فان أردت خبراً خاصاً لم يكن به من ذكره نحو لا رجل في الدار لان عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص فان وقع النفي في جواب هل من رجل في الدار مصرحاً به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وان لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه *

اسم لا وما المشبهتين بليس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو في قولك ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك ، وشبهها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر الا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقل ما زيد منطلقاً وما أحد أفضل منك ولم تدخل لا الا على النكرة فقل لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقاً ، واستعمل لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب

من صدّ عن نيرانها فأنّا ابن قيسٍ لا برّاحُ ﴿

قال الشارح : اعلم أن ما حرف نفي يدخل على الاسماء والافعال وقياسه أن لا يعمل شيئاً وذلك لان عوامل الاسماء لا تدخل على الافعال وعوامل الافعال لا تدخل على الاسماء على حد همزة الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فوليه الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز اعمالها في شيء من الاسماء والافعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في ما لانك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فيليها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها بليس ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بليس كذلك تقول ما زيد منطلقاً وما أخوك خارجاً ، فاللغة الاولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى (ما هذا بشراً) وقال (ما هن أمهاتهم) ويروى عن الاصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر ما المشبهة بليس ، وما هذه وان كانت مشبهة بليس وتعمل عملها فهي أضعف عملاً منها لان ليس فعل وما حرف ولذلك من الضعف اذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عمادها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو قولك ما قائم زيد وما مسمى من أعتب وما زيد الا قائم قال الله تعالى (وما محمد الا رسول) وأما ليس فانها تعمل على كل حال تقول ليس زيد قائماً وليس قائماً زيد وليس زيد الا قائماً ، ووجه الشبه بين ليس وما أنهما جميعاً لنفي ما في الحال وأن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فاذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتهما من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم لم يكن لها عمل لانتقاض النفي بدخول الا وكذلك اذا تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لان نضد الابتداء والخبر قد غير ، وذهب الكوفيون الى أن خبر ما في قواك ما زيد قائماً ليس منتصباً بما وإنما هو منصوب باسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب الاسم وهذا غير مرضي لان الخافض اذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده اذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فاذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه الى المجرور فنصبه فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول كفى بالله شهيداً فيكون الاسم مجروراً بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعاً نحو كفى الله لانه لم يكن موضعها نصيباً بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيد فاذا سقط الخافض قلت حسبك زيد بالرفع لانه كان في موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاءني من أحد وتقول ما جاءني

أحد فترفع لان موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكرته أن خبر ما ليس منصوبا بما ذكره من سقوط الباء وإنما هو بنفس الحرف الذي هو ما للشبه الذي ذكرناه ، وأما بنو تميم فأنهم لا يعملونها ويجرون فيها على القياس ويعملونها بمنزلة هل والهمزة ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم ، وأما « لا المشبهة بليس » فحكمها حكم ما في الشبه والاعمال ولها شرائط ثلاث ، أحدها أن تدخل على نكرة ، والثاني أن يكون الاسم مقدما على الخبر ، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجل منطلقا كما تقول ليس زيد منطلقا ، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس وما تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم ، ويجوز حذف الخبر منه قال سعد بن مالك * من صد عن نيرانها النخ * وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب إذا فر الاقران ، والهاء في نيرانها تعود الى الحرب ، جمل لا بمنزلة ليس ورفع براح بها والخبر محذوف وتقديره لا براح لي ، ويجوز أن يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأى أبي العباس المبرد ، والاول أجود لانه كان يلزم تكرير لا كقوله تعالى (لا بيع فيه ولا خلة ولا شناعة) هذا رأى سيدييه ، ومن ذلك قوله تعالى (ولات حين مناص) هي لا هذه دخات عليها التاء لتأنيث الكلمة لان لا كلمة ومثلها تاء ثمت ، وقيل دخلت للبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة ، والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم محذوف الا أن عملها مختص بالحين فالات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للذن مع غدوة حين نصبها نحو لذن غدوة ، ولا يكون اسمها الا مضمرا وقد شبهها سيدييه بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أن اسمها لا يكون الا مضمرا من نحو أتاني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وكذلك لات مع الحين ، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على انه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والاول أكثر « وما أقعد وأوغل في شبه ليس » لان ما لنفي ما في الحال لا غير ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى (فلا صدق ولا صلى) أى لم يصدق ولم يصل ومنه قول الشاعر * وأى أمر سيء لا فعله * أى لم يفعله ، فلما كانت ما ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك أعم تصرفا فعملت في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما أحد مثلك ولا ليس لها عمل الا في النكرة نحو لا رجل أفضل منك ، وقال أبو الحسن الاخفش لا ولات لا يعملان شيئا لانهما حرفان وليسا فعلين فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف واذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل فاذا قال ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص ، ونحو قول جرير

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَنِيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا اِزْدَحَمَ الْجُدُودُ

على تقدير فلا ذكرت حسبا كذلك في لات *

ذكر المنصوبات

* المفعول المطلق *

* فصل * قال صاحب الكتاب * هو المصدر سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيدييه

الحدث والحدثان وربما سماه الفعل ، وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضرباً والى موقت نحو ضربت ضربة
وضربتين ❊

قال الشارح : اعلم ان المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدته ويخرجه من العدم الى الوجود
وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعدده نحو ضربت
زيداً ضرباً وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيداً من قواك ضربت زيداً
ليس مفعولاً لك على الحقيقة وانما هو مفعول لله سبحانه وانما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقم
به ، وانما « سى مصدراً لان الفعل صدر عنه » وأخذ منه ولهذا قيل للسكان الذي يصدر عنه الابل
بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود ، « ويسميه سيبويه الحدث والحدثان » وذلك لانها
أحداث الاسماء التي تحدثها والمراد بالاسماء أصحاب الاسماء وهم الفاعلون ، « وربما سماه الفعل » من حيث
كان حركة الفاعل ، واعلم ان الافعال مشتقة من المصادر كما ان أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها
ولذلك قال لان الفعل صدر عنه ، وانما قلنا ذلك لان المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الاجناس
ألا تراك تقول ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً وقعدت قعوداً وكذبت كذاباً ولم تأت على منهاج واحد ولو
كانت مشتقة من الافعال لجرت على سنن واحد في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين
والمفعولين ألا ترى ان الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعل لا يختلف نحو ضرب فهو ضارب وقتل فهو
قاتل ومن الرباعي على مفعول نحو أخرج فهو مخرج وأكرم فهو مكرم ومن فاعل على مفاعل نحو ضارب فهو
مضارب وقاتل فهو مقاتل ، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الاجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم
تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الاصل ، ومما يدل على ان المصادر
أصل وأن الافعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال
لدلت على ما في الافعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على
الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الاصل وزيادة المعنى الذي اشتق له فلما
لم تكن المصادر كذلك علم انها ليست مشتقة من الافعال ، وذهب الكوفيون الى ان الافعال هي الاصل
والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الافعال وتصح بصحتها ألا ترى انك
تقول قام قياماً فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل قلبها ألفاً وتقول لاوذ لوإذا فيصح المصدر
وان كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ ، وقالوا أيضاً رأينا الفعل عاملاً في المصدر ورتبة العامل أن
يكون قبل المفعول ومقدماً عليه ، وهذا الذي ذكره لاجبة لهم فيه أما قولهم انه يعتل باعتلال الفعل
ويصح بصحته فلا يدل على ان المصدر فرع لانه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الاصل لما بينهما من
الملازمة طلباً للتشاكل ولا يدل على انه أصل ألا ترى ان بعض الافعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا
يدل ذلك على ان بعضها أصل لبعض ألا ترى انك قلت أقام وأقال فاعلتهما بقلب عينهما ألفاً بالحمل
على قام وقال حين اعتلا لتجري الافعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة وكذلك
قلوا أغزيت وادعيت فقلبوا الواو ياء حملاً على يغزي ويدعي فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من

الافعال لا اعتلال الآخر ولا يدل على ان بعضها فرع على بعض ، وأما قولهم ان الافعال تكون عاملة في المصادر فتقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلا لها وذلك لانا قد أجمعنا على ان الافعال والحروف عاملة في الاسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك ههنا ، وأما قوله « وينقسم الى مبهم نحو ضربت ضربا والى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين » فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قياما وجلست جلوسا فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فمالك ألا ترى أنك اذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهما من غير دلالة على كميته أو كيفيته فاذا قلت ضربت ضربا كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم ، ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربة وضربتين فالمصدر ههنا قد دل على الكمية لان بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل ، ومثله في زيادة الفائدة ضربته ضربا شديدا وقمت قياما طويلا أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل ، وقوله « موقت » يعني ان له مقدارا معينا وان لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الازمنة سرت يوما وليلة فيكون لها مقدار معين وان لم يتعين اليوم واليلة ومثله في الامكنة سرت فرسخا وميلا فهو موقت لان له مقدارا معينا وان لم يتعينا في أنفسهما فاعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقى بالفعل في اشتقاقه كقوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا) وقوله (وتبتل اليه تبتيلا) وما لا يلاقى فيه كقولك قعدت جلوسا وجلست منعا ، وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب ومنه رجع القهقري واشتمل السماء وقعد القرفصاء لانها أنواع من الرجوع والاشتمال والعودة ومنه ضربته بسوطا ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لان الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل انما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياما وضربت ضربا لقوة دلالاته عليه اذ كانت دلالاته عليه لفظية ، وكذلك يعمل فيما كان في معناه وان لم يكن جاريا عليه وهو على ضربين ، أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله « ما يلاقى الفعل في اشتقاقه » يريد أن فيه حروف الفعل والثاني مالا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالاول نحو قولك اجتوروا تجاورا وتجاوزوا اجتوارا لان معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد ، ومثله قوله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وانما هو مصدر بتل فهو فعل مثل كسر ومصدره الجاري عليه التكسير وتبتل تفعل مثل تكسر وتجرع ومصدره انما هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتل وليس له في الحقيقة لان معناها يؤول الى شيء واحد ، ومنه قوله تعالى (والله أنبتكم من الارض نباتا) فنبات في الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت ، وفي قراءة ابن مسعود وأنزل تنزيلا اذ معنى أنزل ونزل واحد ، ومنه يبت الكتاب

وخبر الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه اتباعا

فانه أ كد قوله تتبعه بقوله اتباعا واتباع افتعال وهو في الحقيقة مصدر اتباع وقياسه أن يقول تتبعنا ولكن لما كان معنى تتبع واتباع واحداً أ كد كل واحد منهما بمصدر صاحبه ، وقال رؤبة :
 * وقد تطويت الطواء الحضب * الحضب بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة الحية لان تطويت وانطويت في المعنى واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان الى معنى واحد ، فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي وبعضهم يضررها فعلا من لفظها فيقول التقدير اجتوروا فتجاوزوا وتجاوروا فاجتوروا اجتواراً ، وكذلك قوله تعالى « أنبتكم من الارض نباتاً » أي أنبتكم فنبتم نباتاً فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيدييه ، وأما « الضرب الثاني وهو مالا يلاقي الفعل في الاشتقاق » بأن يكون من غير لفظه وان كان معناها متقارباً نحو قولك شنته بنضاً وأبغضته كراهة وقعدت جلوساً وحبست منعاً فأكثر النحويين يميز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر وان لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى نحو أعجبتني الشيء حباً لانه اذا أعجبك فقد أحبيته قال الشاعر

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمَرُ حُباً مَالَهُ مَزِيدُ

وقالوا رضته اذلالاً ، وذهب الآخرون الى ان الفعل لا يعمل في شيء من المصادر الا أن يكون من لفظه نحو قمت قياماً لان لفظه يدل عليه اذ كان مشتقاً منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوساً وحبست منعاً فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوساً وحبست فنبتم منعاً وكذلك كل ما كان من هذا الباب ، وهو رأى سيدييه لان مذهبه انه اذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه باضمار فعل من لفظ ذلك المصدر ، فأما قولهم « ضربته أنواعاً من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب » فهذه تعمل فيها الافعال التي قبلها بالاخلاف وانتصابها على المصدر والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها فكأنه اذا قال ضربته أنواعاً من الضرب فقد قال ضربته ضرباً متنوعاً أي مختلفاً واذا قال أي ضرب وأيما ضرب فقد قال ضربته ضرباً أي ضرباً وأيما ضرب على الصفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما « رجع القهقرى واشتمل الصماء وقعد القرفصاء » فقد قال سيدييه أنها مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها لان القهقرى نوع من الرجوع فاذا تعدى الى المصدر الذي هو جنس عام كان متعدياً الى النوع اذ كان داخلاً تحته وكذلك القرفصاء نوع من القعود وهي قعدة المحتبي والصماء أن يلقى طرف ردائه الايمن على عاتقه الايسر ، وقال أبو العباس هذه حلي وتلقبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فاذا قال رجع القهقرى فكأنه قال الرجعة القهقرى واذا قال اشتمل الصماء فكأنه قال الاشتمالة الصماء واذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء ، والفرق بين انتصابه اذا كان صفة وبين انتصابه اذا كان مصدراً وان كان العامل الفعل في كلا الحالين أن العامل فيه اذا كان مصدراً عمل بمباشرة من غير واسطة واذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر ، وأما « ضربته سوطاً » فهو منصوب على المصدر وليس مصدراً في الحقيقة وانما هو آلة للضرب فكأن التقدير ضربته ضربة بالسوط فوضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة ثم حذفت الموصوف

وأقامت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد العدو الدلالة على الآلة فاعرفه •
 ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل
 اظهار فعله واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له أصلاً، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء،
 فالنوع الاول قواك للقادم من سفره خير مقدم ولمن يقرمط في عداته مواعيد عرقوب وللغضبان غضب
 الخيل على اللجم؛ ومنه قولهم أو فرقا خيراً من حُب يعني أو أفرقتك فرقا خيراً من حب﴾
 قال الشارح: قد تقدم من قولنا أن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات «وقد يحذف فعله»
 لدليل الحال عليه وهو في قواك على ثلاثة أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأتت فيه بالخيار
 إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته. وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا اظهاره. وضرب ليس له فعل البتة؛
 «فالضرب الاول» نحو قواك لمن لقيته وعليه وعشاء السفر ومعه آله فعلمت أنه آيب من سفره فقلت
 «خير مقدم» أي قدمت خير مقدم نخير منصوب على المصدر لانه أقبل وإنما حذفته لأنه تخفيفاً وأفعل
 بعض ما يضاف اليه فلما أضفته الى مصدر صار مصدراً، ومن ذلك إذا رأيت رجلاً بعد ولا بني قلت
 مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناء
 عنه بما فيه من ذكر المخلف واكتفاء بلم المخاطب بالمراد قال الشماخ:

وَوَاعَدْتَنِي مَالاً أَحَاوِلُ نَفْعَهُ مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَيْتَرِبُ

ويروى للأشجعي:

وَعَدْتِ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ أَخَاهُ يَيْتَرِبُ

وهذا عرقوب وعد وعدا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً فقال عرقوب إذا
 أطلع نخلي فلما أطلع قال إذا أبلح فلما أبلح قال إذا أزهى فلما أزهى قال إذا أرطب فلما أرطب قال إذا
 صار تمراً فلما صار تمراً أخذه من الابل ولم يعطه شيئاً؛ أفكر أبو عبيد يثرب لان عرقوبا رجل من
 العماليق وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول ﷺ وإنما هي يثرب بناء معجمة ثنتين من فوقها وراء
 مفتوحة وهي موضع قريب من اليمامة؛ ومن ذلك قولهم «غضب الخيل على اللجم» وذلك مثل يضرب
 لمن يغضب علي من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب
 فنصب المصدر بالفعل المحذوف؛ ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول لقادم من سفره خير مقدم أي
 قدومك خير مقدم فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف وكذلك مواعيد عرقوب أي عداك مواعيد
 عرقوب ومثله غضب الخيل على اللجم أي غضبك غضب الخيل على اللجم، وأما قولهم «أو فرقا خيراً
 من حب» فتكلم بذلك رجل عند الحجاج وذلك أنه كان قد صنع عملاً فاستجاده فقال الحجاج أكل
 هذا حبا فقال الرجل مجيباً أو فرقا خيراً من حب أي فعلت هذا لاني أفرقتك فرقا خيراً من حب فهو
 أقبل لك وأجل ولو رفع لجاز كأنه قال أو أمرى فرق خير من حب، فهذا النوع أنت مخبر فيه بين
 اظهار العامل وحذفه فان أظهرته فزيادة في البيان وان حذفته فتقّة يدلل الحال عليه •

قال صاحب الكتاب ﴿والنوع الثاني قواك سقيا وزعياً وخيبة وجدعاً وعقراً وبؤساً وبمداً وسحقاً

وحدا وشكرا لا كفرا وعجبا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ولعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا فعلن ذلك ورغما وهوانا *

قال الشارح : اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة باضمار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للإنسان سقيا ورعيا والمراد سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر ولم يذكروا احذر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقيا ورعيا كقولك سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتشكرار الفعل ، ومن ذلك قولك المدعو عليه « خيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعدا وسحقا » فتوكل خيبة بدل عن خيبك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جمعا معناه جدعك الله ومثله عقرا وبؤسا وبعدا وسحقا أي عقره الله عقرا وأبأسه الله بؤسا وأبعده الله بعدا وأسحقه الله سحقا على حذف الزوائد ، وكل هذه المصادر دعاء عليه أوله وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها صارت بدلا من الفعل ، وبعضهم يظهر الفعل فأ كيدا فيقول سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول سقى لك ورعى والمعنى مفهوم كما يقال سلام عليكم وإنما يخرج مخرج ما قد ثبت قال الشاعر

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً لَأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌّ مُيَسَّرُ

يصف أسدا ، وأما قولهم « حدا وشكرا الخ » فهذه المصادر ليست من المصادر التي قبلها من وجه وهي منها من وجه آخر وذلك أن هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لأحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله فمعناها أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ، وأما قولهم « لا كيدا ولا هما » فمعناه لا أكاد كيدا أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذي هو المكر ولا أهم به هما من الهمة لا من الهم الذي هو الحزن كأنه يؤكد ما ينفي أن يفعل ، وقوله « لا فعلن ذلك ورغما وهوانا » أي أرغمك بفعله ورغما وأهينك به هوانا وأصل الرغم لصوق الأنف بالتراب وهو كناية عن الذل ، وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعا بأنه خبر مبتدأ محذوف قال رؤبة :

عَجَبٌ لِيَبَاكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

حكاه يونس مرفوعا كأنه قال أمرى عجب ، قال سيبويه وسمعا من العرب الموثوق بعريتهم من يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه بالرفع كأنه قال أمرى وشأنى حمد الله وثناء عليه ، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أنت سيرا سيرا وما أنت الا قتلا قتلا والا سير البريد والا ضرب الناس والا شرب الابل ، ومنه قوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) ومنه مروت فاذا له صوت صوت حمار واذا له صراخ صراخ الشكلى واذا له دق دقك بالمنحاز حب القليل ﴾

قال الشارح : أما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وإيس ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله في الأخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب فتقول زيد سيرا سيرا إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الدهر سيرا سيرا وأنت هذا اليوم سيرا سيرا وكان عبدالله سيرا سيرا إذا أخبرت بشيء متصل ببعضه ببعض ، وإن رفعت وقلت ما أنت إلا سير سير على معنى ما أنت إلا صاحب سير وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب إنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير ، وأعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين ، أحدهما أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم ، والثاني أن تجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعاً ومجازاً كما يقال رجل عدل رضى إذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال
تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حَتَّى إِذَا أَذْكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْ بَارُ

جمعها نفس الإقبال والادبار مبالغة وتوسعا ، فالرفع في ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير فعل مضمر لا يظهر إذ قد صار المصدر بدلا منه فقوله « إنما أنت سيرا سيرا وما أنت إلا قتلا قتلا » معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا ، وقوله « إلا سير البريد والأضرب الناس والأضرب الأبل » معناه ما أنت إلا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت إلا تشرب شربا مثل شرب الأبل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو مثل وأقام المضاف إليه مقامه على حد واسأل القرية وهذا الحذف والأضمار وإن كثر فهو قاش في كلام العرب مطرد ، وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت إلا تضرب الناس ضربا ويجوز في هذا وحده التنوين ونصب الناس لأنه مصدر مضاف إلى مفعول ولا يكون مضافا إلى الفاعل لأنه يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس إلا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف فينبذ يكون من قبيل شرب الأبل وسير البريد ، وأما قوله تعالى (فاما منا بعد واما فداء) فالمعنى فاما أن نموت منا واما أن تغادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر ، وأما قولهم « مررت فاذا له صوت صوت حمار الخ » فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبا بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا إما على المصدر وإما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه فاذا نصبت على المصدر فتقديره فاذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذف على ما ذكرنا متقدما وإذا كان حالا فتقديره فاذا هو مشبها صوت حمار أو ممثلا صوت حمار ، والوجه الثاني أن يكون نصبه بأضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فاذا كان من لفظه فتقديره فاذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب صوت حمار إلا على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرج صوت حمار أو يمثله صوت حمار ، ومثله « له صراخ صراخ الشكلى وله دق دق بالمنحاز حب القلقل » والمنحاز الماؤون والقلقل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامة تقول قلقل بالضم والفاء وهو تصحيف منهم والكلام عليها كاللحاح في المسألة المتقدمة ،

والنسكته في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يرد أن يصفه بذلك أو يبدله منه فاعرفه *
قال صاحب الكتاب * ومنه ما يكون توكيدا اما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل
وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجده لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له على ألف درهم
عرفا وقول الاخوص :

إِنِّي لَا مَنَعَكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسِمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَا مِثْلُ

وقوله تعالى (صنع الله ووعده الله وكتاب الله عليكم وصيغة الله) وقولهم الله أكبر دعوة الحق *
قال الشارح : اعلم ان « حقا والحق » ونحوهما مصادر والناصب لما فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة
فتؤكد الجملة ، وذلك الفعل أحق وما جرى مجراه وذلك أنك اذا قلت هذا عبد الله جاز أن يكون
اخبارك عن يقين منك وتحقيق وجاز أن يكون على شك فأكدته بقولك حقا كأنك قلت أحق ذلك حقا ،
وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرة نحو حقا ويجوز أن تكون معرفة نحو « الحق لا الباطل » وذلك
لان انتصابها انتصاب المصدر المؤكد لا على الحال التي لا يجوز أن تكون الا نكرة واذا قلت هذا عبد الله
الحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر المؤكد لما قبله والباطل عطف عليه بلا كما يقال رأيت
زيداً لا عمراً ، واذا قال « هذا عبد الله غير ما تقول » فغير منصوب على المصدر وتحقيقه هذا عبد الله
حقاً غير ما تقول أي غير قولك فحذفت الموصوف وأقامت الصفة مقامه ، والمفهوم من هذا الكلام ان
المتكلم قد اعتقد ان قول المخاطب باطل وتلخيص معناه هذا عبد الله حقا لا باطلا ، واذا قال « هذا
القول لا قولك » فكأنه قال هذا القول لا أقول قولك أي مثل قولك يعني اني أقول الحق ولا أقول
باطلا مثل قولك ، ولو أسقطت الاضافة وقلت هذا القول لا قولاً وهذا القول غير قول لم يحسن الحذف
للسقوط الفائدة لانه لم يكن فيما بقي ما يدل على البطلان ، فلو وصفت به بما يدل على البطلان نحو هذا القول
لا قولاً كذا أو غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز الحصول الفائدة والتوكيد
وهذا هو المطلوب من هذا الفصل ، وقال الزجاج اذا قلت هذا زيد حقا وهذا زيد غير قيل باطل لم
يجز تقديم حقا لا تقول حقا هذا زيد فان ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت زيد حقا أخوك جاز ،
وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقا بل قال في الاستفهام « أجده لا تفعل كذا وكذا » كأنه قال
أحقا لا تفعل كذا وكذا ففي ذلك اشارة الى جوازه ، واعلم ان قولهم في الاستفهام أجده لا تفعل كذا
أصله من الجده الذي هو تقيض الهزل كأنه قال أتجد ذلك جدياً غير انه لا يستعمل الا مضافا حتى يعلم من
صاحب الجده ولا يجوز ترك الاضافة نحو لبيك ومعاذ الله على ما سيأتي قال الشاعر

* أجده كما لا تقضيان كرا كما * وأما ما يكون تأكيذاً لنفسه فنحو قولهم « له على ألف درهم عرفا »
ومثله قوله * إني لا منحك الصدود الخ * وذلك أنه لما قال له على ألف درهم فقد أقر واعترف فاذا قال
عرفا بمعنى اعترف فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام فكان تأكيذاً نحو ضربت ضربا ، والفرق بين
هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيذاً لغيره وجعل هذا تأكيذاً لنفسه أنك اذا قلت هذا عبد الله حقا
فقولك من قبل أن تذكر حقا يجوز أن يظن أن ما قلته حق وأن يظن ان ما قلته باطل فتأتي بحقا فتجعل

الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع وقوله له على ألف درهم هو اعتراف حقا كان أو باطلا فصار هذا تأكيدا لنفسه إذ كان الذي ظهر هو الاعتراف ، وأما قوله في البيت « قسما » فهو مصدر مؤكد وذلك أن قوله « واني اليك مع الصدود لأميل » يفهم منه القسم فاذا قال قسما كان تأكيدا لنفسه ، وأما قوله تعالى (صنع الله) فهو مصدر من هذا القبيل وذلك أن قبله (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء) فصنع الله منصوب على المصدر المؤكد لأن ما قبله صنع الله في الحقيقة ، وكذلك « وعد الله » لأن قبله (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده) نصب وعد الله لأن ما قبله وعد من الله فكان تأكيدا لذلك ، وأما قوله « كتاب الله عليكم » فقد اختلف النحويون فيه وذهب أصحابنا والفرأء من الكوفيين الى انه نصب على المصدر المؤكد وذلك أنه لما تقدم من قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخوانكم وعماتكم وخالاتكم) الى قوله (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم) فقوله كتاب الله عليكم بمنزلة فرض الله عليكم وتحريم الله عليكم لأن الابتداء بتحريم المذكورات من النساء الا من سبي وأخرج من دار الحرب فاتها نحل لمن ملكها وان كان لها زوج لانه تقع الفرة بينها وبين زوجها فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم فانتصب المصدر بما دل عليه سباق الآية كأنه فعل تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر الى الفاعل ، وقال الكسائي كتاب الله منصوب بعلينكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال وذلك جائز قد ورد به السماع وهو القياس فالسماع قول الراجز

يَا أَيُّهَا الْمَائِجُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

والمراد دونك دلوي وأما القياس فان الظرف نائب عن الفعل تقديره إلزموا كتاب الله ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ما ناب عنه ، والحق المذهب الاول لأن هذه الظروف ليست أفعالا وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل على الافعال والفروع أبدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز ، وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه لانا نقول دلوي رفع بالابتداء والظرف الخبر كما نقول دلوي عندك ، وأما القياس الذي ذكره فليس بصحيح لانه يؤدي الى التسوية بين الاصل والفرع ، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون دلوي منصوبا باضممار فعل كأنه قال إملا دلوي ويؤيد ذلك أنه لو قال يا أيها المائح دلوي ولم يزد عليه جاز لدليل الحال عليه ، ومن ذلك قولهم « الله أكبر دعوة الحق » لأن قولك الله أكبر انما هو دعاء الى الحق وأن يثنى السامع الى جملة القائلين بالتوحيد والى من شعارهم قول الله أكبر فيكون دعوة يتداعون بها كأنه قال دعوا دعاء الحق ، ومثله قوله

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا دَعْوَةً أَبْرَارٍ دَعَوْا أَبْرَارًا

نصب دعوة على المصدر لأن معنى أصبحت نزارا أي يتداعون نزارا وذلك ان نزارا وهو أبو ربيعة ومضر لما وقع بين ربيعة ومضر تباين وحروب بالبصرة وصارت ربيعة مع الازد في قتال مضر

وكان رئيسهم مسعود بن عمرو الأزدي ثم ان ربيعة صالحت مضر فصار كأن نزارا تفرقت ثم اجتمعت فقال أصبحت نزارا أي أصبحت مجتمعة الاولاد اذ دعا بعضهم بعضا وفي حال التباين كان يقول المضري بالمضر ويقول الربيعي بالريبة لان أحد الفريقين ما كان ينصر الآخر ، فقوله أصبحت نزارا بمنزلة قوله دعا بعضهم بعضا بهذا اللفظ ثم جاء بالمصدر وهو دعوة أبرار وأضافه الى الفاعل لانه أبين اذ لو قال تمرر السحاب صنعا أو كتابا لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الاضافة ، وفي الجملة هذا الفصل الذي فيه المصدر المؤكد لغيره نحو هذا زيد حقا وما أكد نفسه نحوه على ألف درهم عرفا ينتصب على اضممار فل غير كلامك الاول لانه ليس بحال ولا مفعول له كأنه قال أحق حقا وأنجد جدا ولا أقول قولك وكتب الله عليكم كتابا ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب سقيا لك وحدا فأعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه ما جاء مثني وهو حنانيك ولييك وسعديك ودوايك وهذاذك ، ومنه ما لا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمر ك الله وقعدك الله ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه « المصادر التي وردت بلفظ التثنية » الغرض من التثنية فيها التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنتين فقط كما تقول أدخلوا الاول فالاول والغرض أن يدخل الجميع وجئت بالاول فالاول حتي يعلم أنه شيء بعد شيء ، ومنه يقال جاءني القوم رجلا رجلا على هذا المعنى ولا يحتاج الى أكثر من تكريره مرة واحدة ، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير تحنن علينا تحننا وثني مبالغة وتكثيرا أي تحننا بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وإنما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علما لذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهذا المثني لا يتصرف ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون الا مصدرا منصوبا ولا يكون مثني الا في حال الاضافة كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله الا مضافين ، وإنما لم يتمكن اذا ثنيت لانه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى في موضع المصدر فقط فذلك لم يتصرفوا فيه ، وربما وحدوا حنانا قل الله تعالى (وحنانا من لدنا) وقال الشاعر

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

فرفع لما أفرد لانه لم يدخله معنى غير الذي يوجب اللفظ كما كان ذلك في حال التثنية ، فاذا قلت « حنانيك » فهو منصوب بفعل مضمر تقديره تحنن تحننا بعد تحنن لكنهم حذفوا الفعل لان المصدر صار بدلا منه كما كان ذلك في سقيا لك ورعيا قال الشاعر

أَبَا مُنْدِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

والتحنن الرحمة والخير فمعنى قول القائل حنانيك تحننا بعد تحنن أي كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك ، وأما « لبيك وسعديك » فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء ولا يستعملان الا مضافين لما ذكرته لك من ارادة معنى التكثير فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الاصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبي عن ذلك المعنى ، فليبك مأخوذ من قولهم ألب بالمكان اذا أقام به وألب على كذا اذا أقام عليه ولم يفارقه وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة ، واذا قال

الانسان لبيك فكأنه قال دواما على طاعتك واقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سمعديك أى مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت فى لبيك داومت وأقمت وفى سمعديك تابعت وطاوعت ، وليس من قبيل سقيا لك ورعيا تقديره سقاك الله ورعاك الله اذ لا يحسن أن يقال ألبيك وأسعد سمعديك اذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما اذ كانت غير متصرفة ولا هى مصادر معروفة كسقيا ورعيا ، وأما قولهم لبي يابى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا سبحل وحمل من سبحان الله والحمد لله ، وقد ذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد غير مثني وأن الياء فيه كالياء التى فى عليك ولديك وأصله لبيب ووزنه فعلل ولا يكون فعلا لقله فعل فى الكلام وكثرة فعلل فقلبت الياء التى هى لام من لبيب ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبا ثم لما أضيفت الى الكاف فى لبيك قلبت الالف ياء كما قلبت الالف فى الى ولدى اذا وصاتهما بالضمير فقلت اليك وعليك ولديك ، ووجه التشبه بينهما أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره من الاسماء لانه لا يكون الا مضافا كما ان اليك وعليك ولديك لا تكون الا منصوبة المواضع ملازمة الاضافة فقلبوا ألفه ياء فقالوا لبيك كما قالوا لديك وعليك ، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لبيك بمنزلة ياء لديك واليك لوجب أنك متى أضفتها الى ظاهر أقررت ألفها بجالها كما أنك اذا أضفت لى وعلى والى الى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول هذا لى زيد ولبي جعفر كما تقول لى زيد والى عمرو والشد

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَئِبَى يَدَى مِسُورٍ

فجعل لى يدى مسور بالياء وان كان مضافا الى الظاهر الذى هو يدى دليل على أنه تثنية ولو كان مفردا من قبيل لى وكلا لكان بالالف ، وبعض العرب يقول لب لب مبيدة على الكسر ويجعله صوتا معرفة مثل غاق كأنه على صوت الملبى فاعرفه ، ومن ذلك قولهم « دواليك » كأنه مأخوذ من المداولة وهى المناوبة فدواليك تثنية دوال كما أن حواليك تثنية حوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية قال الشاعر عبيد بنى الحسحاس

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابَسٌ

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك أى متداولين وذلك أن من عادة العرب كانت اذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد الآخر ثم تداولا على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى لا يبقى فيه ملابس وقالوا « هذاذك » والكلام عليه على ما تقدم وهو مأخوذ من هذا يهذ اذا أسرع فى القراءة والضرب قال العجاج « ضرباً هذاذك وطعناً وخضاً » كأنه يقول هذا بعد هذا من كل جهة ف ضرباً منصوب على المصدر أى يضرب ضرباً وهذاذك نصب على المصدر وهو بدن من الاول وثنى للتكثير كأنه يقطع الاعناق بضربه ويبلغ الاجواف بطعنه ، والوخض الطعن الجائف ، وأما قولهم « سبحان الله » فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فانه لم يستعمل الا منصوباً ولا

يدخله رفع ولا جر ولا الف ولا م كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقي والرعى وهو من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال سبّح سبحانا بتخفيف الباء كقولك كفر كفرانا وشكر شكرانا ومعناه التنزيه والبراءة ، وقد استعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضاف ترك صرفه قليل سبحان من زيد كأنه جعل علما على معنى البراءة وفيه الالف والنون زائدتان نحو قول الاعشى

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةُ الْفَاخِرِ

وهو مثل عثمان في منع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون ، فأما سبّح يسبح فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا سبّح زيد أي قال سبحان الله كما تقول بسمل إذا قال بسم الله ، وقد يجيء سبحان منونا في الشعر قال الشاعر

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة إلا أنه نونه ضرورة ، ويروى لعود به بالدال غير المعجمة أي لعاوده مرة بعد مرة ، وقالوا « معاذ الله وعياذ الله » وكلاهما منصوب على المصدر تقول أهوذ بالله أي ألبأ إلى الله عوذا وعياذا فهذان مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوبا ولا يدخله الالف واللام ولا الرفع والجر ، وأما قولهم « عمرك الله » فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ونصبه على تقدير فعل وفي تقدير ذلك الفعل وجهان منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبتمعيرك الله أي وصفك الله بالبقاء والعمر والعمر البقاء تقول بعمرك الله كأنك تجلف ببقاء الله قال

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ بِعَمْرِ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

ومنهم من يقدر أنشدك بعمرك الله فيكون الناصب أنشدك وهم يستعملون أنشدك في هذا المعنى كثيرا ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقى عمرك الله والله منصوب بالمصدر الذي هو عمرك كأنه قال بوصفك الله بالبقاء ، وقد أجاز الاخفش الرفع في الله بالمصدر كأنه قال يذكر الله إياك بالبقاء ، وقالوا « قعدك الله » بمعنى عمرك الله وفيه لغتان قعدك الله وقعدك الله ومعناه أسألك بقعدك أي بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله ، والاصل في ذلك القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة معه ، ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله إلا في القسم •

قال صاحب الكتاب ﴿ والتوسع الثالث نحو دفرأ وبهراً وأفة وثقة وويحك وويسك وويلك وويبك ﴾ قال الشارح : وأما القسم الثالث وهو نحو « دفرأ وبهراً وأفة وثقة » فهذه أيضاً من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث أنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالالف واللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة إلا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعل البتة فإذا سئلت عنها مثلت بقولك نتنأ لتقرب معناهما وليس من أفة وثقة وبهراً ودفرأ فعل وإنما تردا إلى نتنأ لأنه مصدر لفعل معزوف وهو تننأ تننا ، وقد قالوا بهر القمر الكواكب إذا غطاها ومنه قول ذي الرمة

حَتَّى بَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَ

ويقال بهراً في معنى عجباً ومنه قول عمرو بن أبي ربيعة

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بِهِرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَا وَالتُّرَابِ

ويقال بهراً لفلان إذا دعى عليه بسوء كأنه قال تعساً له ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه وتفسير دفرأً تنناً أيضاً والدفر التنن ولذلك سميت الدنيا أم دفر ولم يستعمل منه فعل ، وأما قولهم « ويحك وويسك وويلك وويبك » فهي من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلاً لا غتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك وأجروها مجري المصادر المفردة المدعو بها وجعلوا الإضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم سقيا لك لأنه لولا اللام في سقيا لك لما علم من معنى وكذلك لولا الإضافة في هذه المصادر لم يعلم المكلم من معنى والإضافة فيها مسموعة ولا يجوز القياس عليها فلا يجوز أن تقول سقيا لك على ويحك لأن العرب لم تدع به وإنما وجب اتباع العرب فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه لأن الإضمار والحذف اللازم وإقامة المصادر مقام الأفعال حتى لا تظهر الأفعال معها ليس بقياس مستمر فتجاوز فيه الموضع الذي لزموه ، فقد شبه سيبويه هذا الموضع بقولهم عددتك وعددت لك ووزنتك ووزنت لك وكتبتك وكتبت لك لا تتجاوز هذه الأفعال فلا يقال وهبتك في معنى وهبت لك ، وأعلم أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها ويح وويل وويس وويب دخلت عليها كاف الخطاب ، وقال الفراء أصلها كلها وي فأما ويك فهي وي عنده زيدت عليها لام الجر فإذا كان بعدها مضمير كانت اللام مفتوحة كقولك ويك وويله وإن كان بعدها ظاهر جاز فتفتح اللام وكسرها ففتح اللام مع الظاهر لغة وهو الأصل فيها والكسر على قياس الاستعمال وأنشد

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبِلَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

أنشده بفتح اللام وكسرها فالذين كسروا اللام تركوها على أصلها والذين فتحوها خلطوها بوي كما قالت العرب يال تيم ثم أفردت هذه اللام فخلطت بيائها كأنها منها ثم كثر استعمالها فادخلوا عليها لاماً أخرى فقالوا ويل لك ، وأما ويح وويس وويب فكنايات عن الويل فويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة وكثرت حتى صارت للتعجب يقولها أحدهم لمن يحب ولمن يبغض ، وكثروا بالويس عنها ولذلك قل بعض العلماء ويس ترحم كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتله الله ثم استعملوا ذلك فقالوا قاتله الله وكأنه وله نظائر ، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الأمر على ما قال الفراء لما قيل ويل لزيد بضم اللام والتنوين ، وأعلم أن هذه المصادر إذا أضيفت لم تتصرف ولم تكن إلا منصوبة لما ذكرناه ولأنك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر فإن أفردتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول ويل لك ويح له فيكون الجار والمجرور الخبر ، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحاً له وويلاً له قال جرير

كَسَا الدَّوْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا قَوِيلًا لَتَيْمٍ مِنْ مَرَايِلِهَا الْخُضْرُ

والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وفيها ذلك المعنى أعنى الدعاء كما أن حسبك فيه معنى النهي وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في اثباته فأعرفه •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب • وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهي على ضربين جواهر نحو قولهم تراباً وجندلاً وفاها لفيك وصفات نحو قولهم هنيئاً مريئاً وعائداً بك وأقائماً وقد قصد الناس وأقعداً وقد سار الركب •

قال الشارح : اعلم أن الأسماء على ضربين جواهر ومعمان والمراد بالجواهر في عرف النحويين الأشخاص والاجسام المنشخصة والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا وحنانيك ولييك وويله وويله وما أشبه ذلك مما دعي به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء وذلك نحو قولهم « تراباً لك وجندلاً » ومعناه ألزمك الله أو أطمعك الله تراباً أي تراباً وجندلاً أي صخراً واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك تربت يداك وجندلت فان أدخلت لك ههنا وقلت تراباً لك وجندلاً لك كان دخولها كدخولها في سقيا لك لبيان من تعنى بالدعاء فان علم الداهي أنه قد علم من يعنى جاز أن لا يأتي به لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيداً وإن لم يعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الاتيان به ، وربما رفعت العرب هذا فقالوا ترب له فرفعه بالابتداء قل الشاعر

أَقْدُ أَلْبَ الْوَاشُونَ أَلْبَا لِيَيْنِهِمْ قَتْرُبُ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ

وترب مبتدأ والخبر لافواه الوشاة وفيه معنى المنسوب في الدعاء كما كان في قولك سلام عليك معنى الدعاء ، وأما قولهم « فاها لفيك » فقد حكى أبو زيد فاها لفيك بمعنى الخيبة لك وأشد لرجل من بلهجم وهو أبوسدرة الاسدي

فَقُلْتُ لَهُ فَاها لِفِيكَ فَإِنَّهَا قُلُوصُ امْرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ

وأما يسنون به فم الداهية فالضمير يعود الى الداهية يدل على ذلك قوله

وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُو نِ بِحَسْبِهَا النَّاسُ لَا فَالَهَا

وفاها منصوب بمنزلة تراباً وجندلاً كأنك قلت تراباً لفيك وأما يحنصون الغم بذلك لأن أكثر المتألف فيها يأكله الانسان ويشربه وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك دهاك الله وأما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً لأنه فم الداهية في التقدير فقدر الفعل المتصرف من الداهية وليس المقصد الا تقدير فعل ناصب ليس شيئاً معيناً لا يتجاوز وإنما يقصد ما يلائم المعنى ويقارب اللفظ ، وقالوا « هنيئاً مريئاً » وهما صفتان تقول هذا شيء متى مري كما تقول هذا رجل جميل صبيح ونحوهما مما هو على فعيل من الصفات ، ولم يأت من الصفات ما يدعى به الا هذان الحرفان وليس بمصدرين إنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً فتكون حقيقة نصبه على الحال وذاك قوله شيء تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول رحمه الله ثم حذف

الفعل وجعل بدلاً من اللفظ بقولهم يهناك يدل على ذلك أنه قد يظهر يهناك في الشعر على سبيل الدواة
قال الاخطل :

إلى إمام تُفادينا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرُهُ اللهُ فَلْيَهْنِيْ لَهُ الظَّفَرُ

دعاء له بهني والظفر فاعله فصار بهني له الظفر بمنزلة هنيئاً له الظفر وصار اختزال الفعل وحذفه في
هنيئاً له كحذفه في قولهم الحذر وتقديره احذر الحذر ، وقالوا « عائدنا بك » قال الشاعر

أَلْحَقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا وَعَائِدًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا قَيْطُفُونِي

وقالوا « أقائماً » وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب « فان هذه أسماء فاعلين وهي منصوبة على
الحال وقد قدر سببويه العامل فيها بأفعال من أفاضها على حد قولك أقياماً والناس تعود

وهـ أطرباً وأنت قدسري فكأنه قال أعوذ عائدنا بك وأنقوم قائماً وأتقعد قاعداً وحذفه استغناء ، وقد
أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل لعدم الفائدة
إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً ولا يقعد إلا قاعداً لان الفعل قد دل عليه وإذا ورد شيء من ذلك فتأوله
بالمصدر فيكون تقدير عائدنا وقائماً وقاعداً إذا جمعت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياد وقيام وقعود
وهو رأى أبي العباس ، والذي قدره سببويه لا يمنع لان الحال قد يرد مؤكداً كما يرد المصدر مؤكداً
وان كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل قال الله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) فذكر
رسولا وان كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد ، واعلم أنه لا يجوز اضممار الفعل الدال على الحال
إلا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه لو قلت مبتدئاً من غير حال تدل عليه قائماً أو قاعداً كما تقول
في المصدر قياماً يازيد لم يجوز لان المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دال على فعل معين وليس كذلك
الحال لانه لا يدل على فعل مخصوص لانه يجوز أن تقول ثبت قائماً أو جاء قائماً أو ضحك قائماً وإنما
جاز أن تقول أقائماً وقد قعد الناس لما شوهده منه من أمارات القيام والتأهب له حتي صار بمنزلة الذي
رآه في حال قيام وقعود وكذلك عائدنا بك كأنه رأي شيئاً يتق فصار عند نفسه في حال استعاذته فقال
عائدنا بك كأنه قال أعوذ عائدنا بك وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك إياه
فأنت تعمل في تثبيته فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن اضممار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق تجمل الهاء ضمير
الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق ، وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعلوا الوارث منا محتجباً عندى
أن يوجه على هذا ﴾

قال الشارح : قوله « ومن اضممار المصدر » يوهم أنه قد تقدم اضممار مصدر حتى عطف عليه والذي
تقدم اضممار فعل عامل في المصدر ، وقوله « عبد الله أظنه منطلق » فمبداء الله مبتدأ ومنطلق الخبر والظن
ملغى والهاء ضمير المصدر أضممر لتقدم ذكر الفعل والفعل دال على مصدره إذ كان من لفظه ومشتقاً منه
فصار تقدمه كتقدم المصدر فكما يكفى عن المصدر إذا تقدم فكذلك يكفى عنه إذا تقدم الفعل وذلك
قولهم من كذب كان شراً له أى كان الكذب شراً له فكذلك تقول عبد الله ظننته منطلق فتكون الهاء

عائدة الى الظن قال الشاعر العبيدي

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيَّةٍ وَتَخَالَهُ عَلَى ظَهْرِهِ سَبَباً جَدِيداً أَيْمَانِيَا

فالهاء في تخاله عائدة على المصدر كأنه قال فتبخال الخلال ألا ترى انه أتى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذي هو علي ظهوره وسبب فاستوفى الفعل ما يقتضيه فلم يبق الا أن يكون ضمير المصدر ، واعلم انك اذا أتيت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق قببح إلغاء الفعل لان الاتيان بضمير المصدر كالاتيان به اذ كان كناية عنه والمصدر مؤكد للفعل وقبح الناقض بعد تأكده ، وأقبح من ذلك أن تصرح بالمصدر ثم تلغيه نحو عبد الله ظننت ظناً منطلق لان التصريح بالمصدر كتكرير الفعل فلذلك كان أقبح ، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقاً لم يجوز الإلغاء البتة لانك اذا قدمت الفعل على مفعوليه لم يجوز الإلغاء فاذا أكد بالمصدر مع ذلك كان الناقض أجدر بالامتناع ؛ قل « وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا » يجوز أن تكون الهاء عائدة الى ما تقدم لان من جملة الدعاء وأمتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحيينا فيجوز أن تكون الهاء عائدة الى المذكور كأنه قل واجعل الامتناع الوارث منا ؛ قل ويمكن أن يوجه على اضمار المصدر كأنه قل واجعل الوارث منا أي أعضاءنا إشارة الى السمع والبصر جعلاً ثم كنى عن الجمل .

المفعول به

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قواك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي ويكون واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ما سيأتيك بيانه في مكانه ان شاء الله ؛ ويحى منصوبا بعامل مضر مستعمل اظهاره أو لازم اضماره ﴿ قال الشارح : قد تقدم القول ان المصدر هو المفعول في الحقيقة فاذا قلت قام زيد وفعل زيد قياما كانا في المعنى سواء ألا ترى ان القائل اذا قل من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله ؛ والمفعول به ليس كذلك ألا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لان زيدا ليس مما تفعله أنت وانما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معني قوله « هو الذي يقع عليه فعل الفاعل » يريد يقع عليه المصدر لان المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيد عمرا وأكرم محمد خالدا ؛ وقوله « هو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي » يعني ان اعتبار المتعدي انما هو بالمفعول به لان جميع الافعال لازمة ومتعديها يتعدي الى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلا يصل اليه الا ما كان متعديا ؛ ومعنى التعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاق شيئا ويؤثر فيه فيسمى متعديا وضرب منهما لا يلاق شيئا فيسمى غير متعدي فكل حركة للجسم كانت لاقية لغيره سميت متعدية وكل حركة لم تكن لاقية لغيره كانت لازمة أي هي لازمة للفاعل لا تتجاوزة نحو قام وقعد وسيوضح ذلك في قسم الافعال « ويكون واحداً فصاعداً الى الثلاثة » يعني ان الفعل قد يتعدي الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمراً وقد يتعدي الى مفعولين

نحو أعطى وظن وقد يتعدى الى ثلاثة نحو أعلم وأرى وسيوضح أمر ذلك في فصل الافعال ، وقد يحذف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما ما يجوز اظهاره وحذفه والثاني مالا يجوز ظهوره ولا يستعمل الا محذوف العامل وسيوضح ذلك في فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه *

المنصوب بالمستعمل اظهاره

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شر الناس ﴾ زيداً باضمار إضرب ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء أكل هذا بخلا باضمار هات وتفعّل *

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان قرائن الاحوال قد تغنى عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتاج الى اللفظ المطابق فان أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل ، وهو في ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه وإثباته وضرب يحذف ولا يجوز إثباته ، فالاول أن تقول زيداً مثلاً تريد إضرب زيداً وليس ثم قرينة تدل عليه فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المراد اضرب زيداً أو أكرم زيداً أو اشم زيداً أو غير ذلك مما لا يحصى فهذا يكون إلباساً فلذلك لا يجوز مثله ، والضرب الثاني وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلاً يضرب أو يشتم فتقول « زيداً تريد اضرب زيداً » ويجوز اظهاره فتقول اضرب زيداً أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيداً أي اضرب زيداً فانه شر الناس ، وكذلك اذا كان رجل في حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله فتقول « حديثك مناه هات حديثك » أو أتم حديثك ، وكذلك « اذا صدرت من انسان أفاعيل البخلاء » مثل أن يطلب منه ما جرت العادة أن لا يرد من مثله أو يخبر عنه بمثل ذلك فتقول « أكل هذا بخلا » معناه أتفعل كل هذا بخلا ، وهذه الاشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر لجاز *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه قولك لمن زكنت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولمن سدد سهماً القرطاس والله والمستهلين اذا كبروا الهلال والله تضمن يريد ويصيب وأبصروا كوراني الوؤيا خيراً وما سر وخيراً لنا وشرراً لعدونا أي رأيت خيراً ولمن يذ كر رجلاً أهل ذاك وأهله أي ذكرت أهله ومنه قوله

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا

أي وتري لها ، ومنه قولهم كاليوم رجلاً باضمار لم أر قال أوس * كاليوم مطلوباً ولا طلباً * قال الشارح : قوله « ومنه » يريد مما حذف منه الفعل ويجوز اظهاره فان حذفته فللاستغناء عنه وان أظهرته فللتأكيد البيان ، فن ذلك اذا رأيت رجلاً متوجهاً وجه الحاج قاصداً في هيئة الحاج قلت « مكة والله » كأنك قلت يريد مكة والله وان شئت أضمرت لفظ الماضي كأنك قلت أراد مكة كأنك أخبرت

بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس ولو أظهرت ما أضمرت لجاز ؛ وكذلك إذا رأيت أن رجلا قد سدد سهماً قبل القرطاس فقلت « القرطاس والله » أي يصيب القرطاس كأنك لما شاهدت اجادة التسديد فحدث الاصابة وكذلك لو سمعت وقع السهم في القرطاس قلت القرطاس والله أي أصاب القرطاس ؛ ومن ذلك لو رأيت ناسا يرقبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبروا لقلت « الهلال والله » أي أبصروا الهلال والله ؛ ومن ذلك إذا قص انسان عليك رؤيا رآها فعبرتها له قلت « خيرا لنا وما سر وخيرا لنا وشرا لعدونا » تقول ذلك على سبيل التماثل كأنك قلت رأيت خيرا وأبصرت خيرا ورأيت ماسر أي الذي سر ورأيت خيرا لنا وشرا لعدونا وما أشبه ذلك ؛ ومن ذلك إذا ذكر رجل فأنني عليه خير أو شر فقلت « أمل ذاك أو أهله » معناه ذكرت أهل ذاك أو أهله والماء تعود الى الذكر أو الثناء كأنك قلت ذكرت أهلا لذلك الذكر أو الثناء لانه في ذكره فحمله على المعنى ؛ وأما « تول الشاعر » ان تراها الخ • فقد ذهب سيديويه الى أنه منصوب على المعنى لانه لما قل ان تراها الا ولها في مفارق الرأس طيبا دل على ان الطيب داخل في الرؤية فنصبه على هذا التأويل ومثله قوله

تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا

لان الاخوال والاعمام قد دخلوا في التذكر ؛ وقد رد هذا وأشباهه أبو العباس المبرد وذكر ان مثل هذا لا يجوز لانه لا يميل على المعنى الا بعد تمام الكلام الاول لانه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام الا بعد تمامه ؛ وأما التقدير ان تراها وان تأملت الا رأيت لها في مفارق الرأس طيبا فهو منصوب بإضمار فعل واليه ذهب صاحب هذا الكتاب •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • قال سيديويه وهذه جميع سمعت من العرب يقولون اللهم ضبماً وذنباً وإذا سألتهم ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبماً وذنباً ؛ وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبي أي لم الصبيان ؛ وقيل لبعضهم أما يمكن كذا وجذ فقل بلى وجاذأ أي أعرف به وجاذأ •

قال الشارح : قوله « وهذه جميع سمعت من العرب » يعني شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل وذلك تولم في مثل من أمثالهم « اللهم ضبماً وذنباً » كأن تائه يدهو هلى غنم غيره فاذا قبل ماتعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبماً وذنباً فأضر العامل ؛ قال سيديويه كلام يفسر ما ينوي يعني يقدر المحذوف على هذا الوجه ؛ قال أبو العباس سمعنا ان هذا دعاء لما لا دعاء عليها لان الضبع والذئب اذا اجتمعا تقارلا فأفلتت الغنم ؛ قال وأما ما وضعه سيديويه عليه فانه يريد ذنباً من ههنا وضبماً من ههنا فلا يصل كل واحد منهما الى الآخر وان اجتمعا في الغنم ؛ ومن ذلك ما حكاه سيديويه عن أبي الخطاب الاخفش وكان من مشايخ سيديويه أنه سمع بعض العرب وقد قيل له « لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبي » كأنه خاف أن يلام فقال لم الصبيان فأضر ما نصب ، ومن ذلك ما حكاه سيديويه قال وحدثنى من يوثق به أنه قيل لبعضهم « أما يمكن كذا وجذ » بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو نقرة في الجبل تمسك الماء فقال « بلى وجاذأ أي أعرف به وجاذأ » فأضر العامل •

المنصوب باللازم اضماره

﴿ المنادى ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منه المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه ، ولا يخلو من أن ينتصب لفظا أو محلا فانتصابه لفظا اذا كان مضافا كمبد الله أو مضارعا له كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين أو زكرة كقوله ﴿ فيارا كبا إما عرضت فبلغن ﴾ ﴿ قال الشارح : اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات والاصل في كل منادى أن يكون منصوبا وإنما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعلته تذكرها والذي يدل على أن الاصل في كل منادى النصب قول العرب يا اياك لما كان المنادى منصوبا وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلال سيديويه ، وقد قالوا يا أنت أيضا فكنوا عنه بضمير المرفوع نظرا إلى اللفظ كما قلوا يا زيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر :

يا مرء يا ابن واقع يا أنتا أنت الذي طلقت عامما جمتا

فإذا قلت يا اياك كان تقديره يا اياك أعني ، ومن قل ان اياك مضاف على ما سيشرح في موضعه قال لم ينتصب أنت لانه مفرد وانصب اياك لانه مضاف ، ومما يدل على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضاف في قولهم يا عبد الله والمشابه له من نحو يا خيرا من زيد والمنكور من نحو يا رجلا وبارا كبا والناصب له فعل ضمير تقديره أنادي زيدا أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يافد ثابت عنه ولانك اذا امرحت بالفعل وقلت أنادي أو أريد كان اخبارا عن نفسك والنداء ليس باخبار وإنما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الاخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيدا ، وكان أبو العباس المبردي يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت امالتها ، وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أن يا ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الفعل والمذهب الاول وهو مذهب سيديويه ، والمنصوب في النداء على ضربين « منصوب في اللفظ ومنصوب في المحل » فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب مضاف ومشابه للمضاف ونكرة فأما « المضاف » فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب كما بينا المعرفة والنكرة في ذلك سواء فتقول في المعرفة يا عبد الله أقبل ويا غلام زيد افعل وتقول في النكرة يا عبد امرأة نعال ويا رجل سوء تب ، وأما « المضارع للمضاف » فحكه النصب أيضا كما كان المضاف كذلك وذلك قولك « يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلاثة وثلاثين » كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه أحدها أن الاول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه « فان قيل » المضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا قيل الشيء اذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى ولولا

تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه ، الوجه الثاني من المشابهة أن الاسم الاول مختص
 بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف اليه ألا ترى أن قولنا يا ضارباً رجلاً أخص من قولنا يا ضارباً ،
 الثالث أن الاسم الثاني من تمام الاول كما أن المضاف اليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور
 في قولك يا خيراً من زيد من صلة خير وإذا كان من صلتته ومتعلقاً به كان من تمامه وكذلك يا ضارباً
 زيدا فزيد منصوب بضارب فهو من تمامه وكذلك يا مضروباً غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذي هو
 مضروب وكذلك يا حسناً وجه الاخ نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لانه يفتقر الى عائد
 فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلاماً أو لم تجعلها فان جعلتها أعلاماً نصبتها لشبهها بالمضاف وان جعلتها
 معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك وان كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات ، والتنوين في جميع
 ذلك كحرف من وسط الاسم اذ كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والباء من ضارب
 بمنزلة الياء من الذي ، وأما قوله « يا ثلاثة وثلاثين » فان سميت بهما وجعلتهما علماً نصبتهم كما لو
 سميت بزيد وعمر ولائك جعلتهما بازاء حقيقة واحدة فكان الثاني من تمام الاول وتابعاً له في اعرابه
 بشارك الواو فصار كأن الاول عامل في الثاني فانتصب كما ينتصب يا خيراً من زيد فحرف النداء نصب
 الاسم الاول والثاني يتبعه في الاعراب لزوماً لطريقته التي كان عليها قبل التسمية وهي متابعة المعطوف
 المعطوف عليه في الاعراب ، فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت
 الثاني فقلت يا ثلاثة وثلاثين كما تقول يا زيد والحارث والحارث فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف
 على المحل لانهما اسمان متغايران كل واحد منهما بازاء حقيقة غير الاخرى وليس كذلك اذا سميت بهما
 وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة « الثالث النكرة » وهي منصوبة أيضاً في النداء وذلك قولك يا رجلاً
 ويا غلاماً فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به الشائم لانه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصاً بالنداء ، ومثال
 ذلك الاعشى يقول يا رجلاً خذ بيدي ويا غلاماً أجزني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً بعينه فالنصب
 في هذه الاقسام الثلاثة من جهة واحدة ، وأما قول الشاعر وهو عبد يغوث

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِي نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

فالشاهد فيه نصب راكب لانه منادى منكور اذ لم يقصد قصد راكب بعينه انما أراد راكباً من
 الركبان يبلغ خبره ولو أراد راكباً بعينه لبناء على الضم ، وانما قال هذا لانه كان أسيراً *
 قال صاحب الكتاب * وانتصابه محلاً اذا كان مفرداً معرفة كقولك يا زيد ويا غلام ويا أيها الرجل
 أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجب كقوله * يا لعطافنا وبالرياح * وقولهم ياللداء ويا للدواهي أو
 مندوباً كقولك يا زيدا *

قال الشارح : « وأما انتصابه محلاً » فاذا كان المنادى مفرداً معرفة فانه يبنى على الضم ويكون موضعه
 نصباً وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثاني ما كان متعرفاً في النداء ولم يكن قبل
 كذلك وذلك نحو يا زيد ويا رجل فرجل نكرة في الاصل وانما صار معرفة في النداء وذلك أنك لما
 قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك اياه بالخطاب دون غيره قال الاعشى

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَيَلِي عَلَيْكَ وَيَلِي مِنْكَ يَارَجُلُ

لما أرادت رجلاً بعينه بناء على الضم وأما يزيد وياحکم فهي معارف أيضاً « فان قيل » هل التعريف الذى فى يا زيد ويا حکم فى النداء تعريف العلمية بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب أن المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول أبى العباس المبرد ، وقد خالفه أبو بكر بن السراج أى خلاف الصواب وزعم أن قول أبى العباس فاسد قال وذلك أنه قد وقع فى الاسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره نحو فرزدق وزعم أن معنى تنكير اللفظ أن يجعله من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه ، والقول ما قاله أبو العباس وبالأورده أبو بكر فغير لازم لانه ليس ممنوعاً أن يسمى الرجل ابنه أو عبده الساعة فرزدقا فتحصل الشبهة بالقوة والاستعداد ، وظهر ذلك أن الشمس والقمر من أسماء الاجناس فتعرفهما بالالف واللام واذا نزعناهما منهما صارا نكرتين وان لم يكن لهما شريك فى الوجود فاما ذلك بالاستعداد لانه ليس مستحيلاً أن يخلق الله مثلهما واذا جاز ذلك فى أسماء الاجناس كان فى الاعلام أسوغ فصيح بما ذكرناه أنك اذا ناديت العلم تنكر ثم جعل فيه تعريف آخر قصدي غير التعريف الذى كان فيه وصار ذلك كإضافة الاعلام ومن المعلوم أنك لما أضفتها فقد ابتزتها تعريفها وحصل فيها تعريف الإضافة وذلك نحو زيدكم وعمركم فكذلك ههنا فى النداء ؛ « وان قيل » اذا قلت يا زيد ويا خالد أمبني هو أم معرب وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب فالجواب أنه مبني على الضم والذى يدل على ذلك حذف التنوين منه ولو كان معرباً لما حذف التنوين منه كما لم يحذف من النكرة نحو • فيأرا كبا إما عرضت • وبما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب ألا ترى ان المضاف اذا وقع موقعه يكون منصوباً نحو يا عبد الله وأن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف ويا زيد والحارث والحارث قال الشاعر

أَلَا يَأْقِيسُ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا وَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَيْرَ الطَّرِيقِ

يزوى برفع الضحاك ونصبه ولولا ان موضعه نصب لما جاز النصب فى نعته وما عطف عليه وذلك أن العامل اذا عمل عمله من رفع أو نصب أو جر لم يكن لذلك الاسم موضع سوى ما ظهر ألا ترى ان المضاف لما لم يكن له موضع سوى ما هو عليه لم يجوز فى نعته غير النصب فبان بذلك أنه مبني مضموم ، وقد ذهب قوم الى أنه بين المعرب والمبني والمذهب الاول الا ان حركته وان كانت حركة بناء الا انها مشبهة بحركة الاعراب من أجل ان كل اسم متمكن يقع فى هذا الموضع يضم فأشبهه من أجل ذلك المرفوع بقام ونحوه من الافعال لان كل اسم متمكن يسند اليه الفعل فهو مرفوع ولذلك حسن أن يتبعه النعت على اللفظ فتقول يا زيد الطويل كما تقول قام زيد الطويل « فان قيل » فلم ينبى وحق الاسماء أن تكون معربة فالجواب أنه انما ينبى لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى انه وقع موقع المضمر والمتمكنة من الاسماء انما جعلت للغيبة فلا تقول قام زيد وأنت تحمده عن نفسه انما اذا أردت أن تحمده عن نفسه فتأتى بضميره فتقول قمت والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب فالقياس فى قولك يا زيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادى صاحبه اذا كان مقبلاً عليه وبما لا يلتبس نداؤه بالمكى فيناديه بالمكى على الاصل فيقول يا أنت قال الشاعر

يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أُنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَاماً جُعْتَا

غير أن المنادي قد يكون بعيداً منك أو غافلاً فاذا ناديته بأنت أو اياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره وهو زيد فوق ذلك الاسم موقع المكني فتبنيه لما صار إليه من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه « فان قيل » قللنا المندى المنكور والمضاف قد وقع الموقم الذي ذكرته من حيث انهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن المندى المفرد المعرفة انما بني مع وقوعه الموقم الذي وصفناه لانه في التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون الا معرفة غير مضاف فخرج المنكور اذا كان مخالفاً لأنت من جهة التشكيك والمضاف لان أنت غير مضاف فلم يبين لذلك مع تمككه بالاضافة ، والوجه الثاني ان المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر في المضاف والنكرة فالمضاف معرفة بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالاشارة والاقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بناءه ، « فان قيل » فلم يبن على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب اما تحريكه فلأن له أصلاً في التمكن فوجب أن يميز عن ما بني ولا أصل له في التمكن فبني على حركة تمييزاً له عن مثل من وم وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب ، وخص بضم لوجهين أحدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المندى اذا أضيف أو نكر أعرب واذا أفرد بني كما ان قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان في غير ذلك فكما بني قبل وبعد على الضم كذلك المندى المفرد يبني على الضم ، والثاني أن المندى اذا كان مضافاً الى مناديه كان الاختيار حذف ياء الاضافة والاكتفاء بالكسر منها واذا كان مضافاً الى غائب كان منصوباً وكذلك اذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبني جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بناءه وهو الضم فذلك علة بناءه على الضم ، وانتصابه محلاً قولهم « يا أيها الرجل » فأى منادى مبهم مبني على الضم لكونه مقصوداً مشاراً اليه بمنزلة يارجل وما تنبيهه والرجل نعت والترض نداء الرجل وانما كرهوا ايلاء أداة النداء ما فيه الالف واللام فأتوا بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فصار أى وها وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة ، وكان الاخفش يذهب الى أن أيا من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بعدها صلتهما قال لان أيا لا تكون اما في غير الاستفهام والجزاء الا بصلة وهو قول فاسد لانه لو كان الامر على ما ذكر لما جاز ضمه لانه لا يبني في النداء ما كان موصولاً ألا ترى انه لا يقال ياخير من زيد ياالضم انما تقول ياخيراً من زيد بالنصب لان من زيد من تمام خير فكذلك الرجل من تمام أي ، واعلم ان حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو هذا الرجل انما هو عطف بيان وقول النحويين أنه نعت تقريب وذلك لان النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه وهذه أجناس فهي شرح وبيان الاول كالبدل والتأكيذ فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعناً ، ومما هو منصوب في التقدير والموضع وان لم يكن لفظه منصوباً ما دخل عليه « لام الاستغاثة » نحو يا زيد اذا استغثت به لغيره ودعوته لتسرتة وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لانها لام الاضافة ولا لام الاضافة تكون مكسورة مع الظاهر نحو تولك المال لزيد غير انه وقعت هذه اللام لعنيين

أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بد من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فإذا قلت يا زيد بالفتح علم أنه مستغاث به وإذا قلت يا زيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر

تَكْنَفَنِي الْوُشَاةُ فَارْزَعْجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمَطَاعِ

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله ، ومنه ما يروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ضر به العاج قال يا لله للمسلمين ، وموضع هذه اللام المفتوحة نصب والعامل فيها العامل في المنادى المضاف للنصب وهو ما ينوب عنه حرف النداء من الفعل فإذا قال يا زيد فكأنه قال أدعوكم زيد وكان اللام المكسورة مفعولا ثانياً ، وأما قوله • يَا لَمَطَّافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ • فهو إشارة الى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب

يَا لِقَوْمِي مَنْ لِلْعُلَى وَالْمَسَاعِي يَا لِقَوْمِي مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ

يَا لَمَطَّافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ وَأَيُّ الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

يرثي رجلاً من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بهما بعدهم ، والنفاح الكثير العطاء ويروى الوضاح من الوضع وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه ، وأما « دخول اللام للتعجب » فنحو قولهم « يا للماء » كأنهم رأوا عجباً وماء كثيراً فقالوا تمال يا عجب ويا ماء فانه من إبانك ووقتك ، وقالوا « يا للدواهي » أى تمالين فانه لا يستنكر لكن لانه من أحيانكن وكل قولهم هذا فى معنى التعجب والاستغانة ومثله قول الشاعر

خُطَّابٌ لَيْلَى بِالْبُرْثَنِ مِنْكُمْ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ

كأنه رأى عجباً من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال يا لبرثن على سبيل التعجب أى مثلكم من يدعى للعظيم ، وقال الخليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة فى الندبة آخر الاسم من نحو يا زيدا ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراها واحد لانك لا تدعو أحداً منهما ليستجيب فى الحال كما فى النداء ، وقال الفراء أصل يا فلان يا آل فلان وإنما خفف بالحذف وهو ضعيف لان ال والاهل واحد فلو كن الأصل ما ذكره لجاز أن يقع موقعه الاهل فى بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه ، ومن ذلك « قولهم فى الندبة وا زيدا » ووا عمراه موضعه نصب وهو فى تقدير مضموم حيث كان معرفة مفردا وإنما فتح آخره لمجاورة ألف الندبة كما يكسر لمجاورة ياء الاضافة فى قولك يا زيدى وسيو ضح ذلك فى موضعه ،

— تم الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش —

• ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الثانى وأوله توابع المنادى •

فهرست الجزء الاول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش

صفحة	صفحة
خطبة صاحب الشرح ٢	وأمثلة ذلك بما يبر الناظر
الكلام على لفظ الجلالة من الاشتقاق والمعنى ٣	٧١ القول في وجوه اعراب الاسم من رفع .
تفسير الحمد وبيان الفرق بينه وبين المدح ٤	وانصب وجر . وتعريفها
تفسير الغضب . والعصبية . والعصم . والانصار ٤	٧٤ بيان المرفوعات وتعريفها وتد بسط المؤلف
وامتاز	الكلام فيها بما يعجب الناظر
٥ تفسير المذهب . والرشق . والالسة . والمشق	٨٣ الكلام على المبتدأ والخبر وتعريفهما
والأسنة ٧ تفسير الآكل	٨٥ تقسيم المبتدأ الى نوعين معرفة ونكرة
١٤ كلام الامام محمد بن الحسن الشيباني في ما	٨٧ تقسيم الخبر الى نوعين مفرد وجمله .
أودع كتابه من القواعد التحوية	٨٨ تقسيم الجملة الواقعة خبرا الى اربعة أضرب
١٧ بيان الباعث على تأليف هذا الكتاب	٩٢ بيان جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرطه
١٨ الكلام على معنى الكلمة والكلام والفرق بينهما	وما جاء مخالفا للشرط
١٩ تقسيم الكلمة الى ثلاثة أنواع	٩٤ بيان جواز حذف المبتدأ أو الخبر اذا دلت
٢٠ بيان التركيب الذي ينعتق به الكلام	قرينة على ذلك
٢٢ تعريف الاسم وبيان محترزاته	٩٨ جواز وقوع المبتدأ والخبر معرفتين
٢٥ تعريف اسم الجنس وتقسيمه الى نوعين	٩٩ بيان أنه قد يجيء للمبتدأ خبر ان فصاعدا
٢٧ تعريف الاسم العلى وتقسيمه	١٠١ خبر ان وأخواتها
٢٩ تقسيم العلم المنقول الى ستة أنواع . وضرب	١٠٥ خبر لا التي لنفي الجنس
الأمثلة لما بما لا يوجد في كتاب	١٠٨ اسم لا وما المشبهتين بليس
٣٢ تقسيم المرتجل الى ضربين وبيان أمثلتهما	١٠٩ ذكر المنصوبات منها المفعول المطلق
٤١ تقسيم ما يدخله لام التعريف من الاعلام	١١٣ تنقسم المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة الى
الى نوعين وأمثلتهما	ثلاثة أنواع
٤٥ كل مثني أو مجموع من الاعلام يعرف باللام	١١٨ بيان ما جاء من المصادر مثني ومالا يتصرف
وأمثلة ذلك	١٢٢ بيان ان بعض أسماء غير مصادر تجري مجرى
٤٩ الكلام على الاسم العرب	المصادر وهي على ضربين
٥١ الكلام على الاسماء الستة التي تعرب بالحروف	١٢٤ تعريف المفعول المطلق
٥٦ تقسيم الاسم العرب الى نوعين من حيث	١٢٥ بيان المنصوب بالمستعمل اظهره
الصرف وعدمه	١٢٧ المنصوب باللازم اضماره ومنه المنادى وبه
٥٨ بيان العمل التي تمنع الاسم من الصرف	يتم الجزء الاول

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جَامِعِ الْفَوَائِدِ مَوْفَّقِ الدِّينِ يَعِيشُ
ابن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة ٦٤٣ هجرية
على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية



الجزء الثاني

عالم الكتب
بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

توابع المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك يا زيد الطويل والطويل ويا نعيم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث وقرىء والطير رفعا ونصباً الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمهما حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد ويا زيد وعمرو بالضم لا غير وكذلك يا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو ﴾

قال الشارح: اعلم ان لك أن تصف المنادى المفرد اذا كان معرفة وتؤكد وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان ، وأما الوصف فقولك « يا زيد الطويل » لك أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبه حملا على الموضع ، « فان قيل » فهذا المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجوز وكذلك قولك مردت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطراد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس فان حركته متوهلة في البناء ألا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموماً

وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا نراك تقول فعلت ذلك اليوم وأضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ماوجب في أمس ، وكدلال عثمان فإنه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف ، ومنه قوله * يا حاكم الوارث عن عبد الملك * فرفع الصفة على اللفظ وهو الأكثر في الكلام ، وتقول في التأكيد بالمفرد « يا تميم أجمعون وأجمعين » ان شئت رفعت على اللفظ وان شئت نصبت على الموضع فحكم التأكيد كحكم الصفة إلا ان الصفة يجوز فيها النصب على اضمحار أعني ولا يجوز مثل ذلك في أجمعين ، وأما عطف البيان فإنه يكون بالاسماء الجامدة كالأعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبدل فتقول « يا غلام بشر وبشرا » فبشر الأول محمول على اللفظ والثاني محمول على الموضع وقد أنشدوا بيت رؤبة

لِأَنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرَيْنَ سَطْرًا لَقَائِلٍ يَانَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

فنصر الثاني محمول على لفظ الأول والثالث محمول على الموضع كما تقول يا زيد العاقل والعاقل لان مجرى عطف البيان والنعت واحد ، وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه يانصر نصر نصرا وهو اختيار أبي عمرو ويانصر نصرا نصرا لجرى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اليبس وكان المازني يقول يانصر نصرا نصرا ينصبهما على الاغراء لان هذا نصر حاجب نصر بن سيار كان حاجب رؤبة ومنعه من الدخول فقال إضرب نصرأ أوله ، ويروى يانصر نصر نصرا بجعل الثاني بدلا من الأول ولذلك لم ينونه والثالث منصوب على المصدر كأنه قال أنصرتي نصرا وسيوضح أمر البدل وعطف البيان في موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ، وأما العطف بحرف فنحو « يا عمرو والحارث والحارث » اذا عطفت اسما فيه الالف واللام على مفرد جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يا زيد والحارث وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني وقرأ الأعرج (يا جبال أوبى معه والطير) ، وتقول في النصب يا زيد والحارث وهو اختيار أبي عمرو ويونس وهيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي وقراءة السامة (يا جبال أوبى معه والطير) بالنصب ، وكان أبو العباس المبرد يرى انك اذا قلت يا زيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده واذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علما وليس في الالف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما والالف واللام في الرجل قد أفادت معنى وهو معاقبة الاضافة فلما كان الواجب في الاضافة النصب كان المختار والوجه مع الالف واللام النصب أيضا لانهما بمنزلة الاضافة ، فان عطفت اسما مفردا علما على مثله نحو « يا زيد وعمرو » لم يكن فيه إلا البناء لان العلة الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة في الثاني لان حرف العطف أشرك الثاني في حكم الأول ولذلك لو أبدلت الثاني من الأول وهو مفرد لم يكن فيه إلا البناء والضم نحو « يا زيد زيد » ويا أخانا خالد لان عبدة البدل أن يحل محل الأول ولو أحلته محل الأول لم يكن فيه إلا البناء ولذلك استثناء فقال « إلا البدل » وقوله « ونحو زيد وعمرو » يعني في العطف بالحرف ويمثله بقوله « يا زيد وعمرو ويا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو » يشير الى ان جميع حروف العطف في ذلك سواء وان اختلفت معانيها ، وان كان المنادى مبهما كان حكمه كحكم غيره إلا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الاجناس فتقول « يا أيها الرجل » أقبل

فيكون أي والرجل كاسم واحد فأي مدعو والرجل نعمته ولا يجوز أن يفارقه النعت لأن أيأ اسم مبهم لم يستعمل إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء فلما لم يوصل ألزم الصفة لتبيينه كما تبينه الصلة وقد أجاز المازني نصب ذلك حملا على الموضع قياساً على غير المبهم والصواب ما ذكرنا للمعالم المذكور.

قال صاحب الكتاب ﴿ وإذا أضيفت فالنصب كقولك يا زيد ذا الجثة وقوله ﴿ أزيد أخا ورقاء ﴾ ويا خالد نفسه ويا تميم كلكم أو كلهم ويا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله ويا زيد وعبد الله ﴾ قال الشارح : وإن كان التابع مضافاً لم يكن فيه إلا النصب صفة كان أو غير صفة مثال الصفة « يا زيد ذا الجثة » ويا زيد أخانا قال الشاعر

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً فقد عرّضت أحناء حق فخاصم

الشاهد فيه نصب الصفة لأنها مضافة ورقاء حتى من قيس والشائر طالب الدم يقول إن كنت طالبا لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه ، والأحناء الجوانب وهي جمع حنو ، ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال لأن المنادي إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف لأنها مخصصة للموصوف موضحة له كتخصيص الالف واللام في نحو الرجل والغلام ولذلك لا يجوز تقديمها عليه ، ويؤيد عندك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) فدخول الفاء في خبر الموت دليل على اتحاد الصفة والموصوف ألا ترى أنك لو قلت إن الرجل فإنه ملاقيكم لم يجز وإنما جاز في الآية لأنك وصفته بقولك الذي تفرون منه والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل فلما وصفوا الموت بما يجوز دخول الفاء في خبره جاز دخولها في خبر موصوفه ، وإذا كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه فكما لم يكن في المنادي إذا كان مضافاً إلا النصب نحو يا غلام زيد كذلك لا يكون في صفة المنادي إذا كانت مضافة غيره كقولك يا زيد أخانا ولم يجز أن تقول يا زيد أخونا ويا بكر صاحب بشر فترفع حملا على اللفظ كما فعلت في المفرد حيث قلت يا زيد العاقل ، وكذلك إن أكدت فقلت « يا زيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم » فنصب لأن مجرى التأكيد مجرى النعت فلذلك استويا في الحكم وجاز أن تقول كلكم بلفظ الخطاب لأن المنادي مخاطب وجاز أن تقول كلكم بلفظ الغيبة لأن المنادي وإن كان مخاطباً إلا أن لفظ الاسم الظاهر موضوع للغيبة ألا تراك تقول زيد فعمل ولا تقول فعلت وإن كنت تخاطب زيدا المذكور ، وتقول « يا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله » فنصب الثاني لا غير سواء جعلته عطف بيان أو بدلا لأن عطف البيان حكمه حكم الصفة والصفة إذا كانت بمضاف لم يكن المنصوباً فكذلك عطف البيان ، والبديل عبرته أن يحل محل الأول وأنت لو أحلته محل الأول وأوليته حرف النداء وهو مضاف لم يكن إلا نصبا ، وكذلك إذا عطفت على المنادي المفرد مضافاً لم يكن إلا نصبا نحو يا زيد وعبد الله لأن المعطوف شريك المعطوف عليه فكما أن الأول إذا كان مضافاً لم يكن إلا منصوباً فكذلك الثاني لأنه شريكه في العامل .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والوصف بابن وابنة كالوصف بنبرهما إذا لم يتما بين علمين فإن

وقعا أتبع حركة الأولى حركة الثانى كما فعلوا فى ابنهم وامرئ تقول يا زيد ابن أخينا ويا هند ابنة عاصم قال الشارح « اذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بـ « ابن أو ابنة » كان حكمهما كحكم غيرهما من الأسماء المضافة اذا وصف بها من استحقاق الأعراب بالنصب نحو « يا زيد ابن أخينا » بضم الأولى لانه منادى مفرد علم وينصب الصفة لانها مضافة كما قلت يا زيد ذا الجثة ، وان وصفت بهما علماً مضافين الى علم أو كنية أو لقب نحو يا زيد بن عمرو ويا جعفر بن أبى خالد ويا زيد بن بطة كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز فى المنادى وجهان أحدهما الاتباع وهو أن تقول يا زيد بن عمرو فتتبع حركة الدال فتحة النون وحقتها الضمة وهو غريب لان حق الصفة أن تتبع الموصوف فى الأعراب وههنا قد تتبع الموصوف الصفة والدلة فى ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد اذ كل انسان معزول الى أبيه علماً كان أو كنية أو لقباً فيوصف بذلك فجعلنا كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر قل الشاعر

ياحكم بن المنذر بن الجارود * ففتح ميم حكم مع أنه منادى مفرد معرفة وذلك لانهم جعلوها كالاسم الواحد فلما فتحوا نون ابن من حيث كان مضافاً فتحوا أيضاً ميم حكم لانهم لما أضافوا ابناً كأنهم قد أضافوا ما قبله ، ولذلك من شدة انعقادهما شبه سيديويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرئ وحركة النون من ابنم فكما أن الراء من امرئ تابعة للهمزة والنون فى ابنم تابعة للميم كذلك أتبعوا الدال من يا زيد بن عمرو النون من ابن لان الصفة والموصوف كالصلة والموصول والمضاف الى ذلك كثرة الاستعمال فقوي الاتحاد ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الأول وابتداء بالثانى فيقال ابن فلان ، والوجه الثانى أن تقول يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الاصل لا تتبعها فتحة النون من ابن عمرو وهى لغة فاشية فعلى هذا يكون الالف من عيسى فى قوله (اذ قال الله يا عيسى ابن مريم) على القول الاول فى تقدير مفتوح وعلى القول الثانى فى تقدير مضموم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب « وقالوا فى غير النداء أيضاً اذا وصفوا هذا زيد ابن أخينا وهند ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم وكذلك النصب والجرف اذا لم يصفوا فالتنوين لا غير ، وقد جوزوا فى الوصف التنوين فى ضرورة الشعر كقوله * جارية من قيس ابن ثعلبة * »

قال الشارح : قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء أيضاً لا فرق بين النداء وغير النداء فى هذا الحكم وذلك أنه لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافاً الى علم أو ما يجرى مجرى الاعلام من الكنى واللقاب نحو زيد بن عمرو وأبى بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبدالله بن الدمينه فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافاً الى أب أو أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيرهم فحذفوا ألف الوصل من ابن لانه لا يقوى فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالثبوت الواحد وهى مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر فى موضعها ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الأولى حركة الاسم الثانى ولذلك شبهه سيديويه بامرئ وابنم فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون فى

ابنم تابعة لحركة الميم على ما تقدم ، فاذا قلت « هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم » فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحداً وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول، وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعاً لفتح النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد اتباعاً لكسرة النون من ابن عمرو، وقد ذهب بعضهم الى أن التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لانه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين وان لم يلقه ما كن بعده فعلم بذلك أن حذف التنوين انما كان لكثرة استعمال ابن ، فان لم تضيف ابنا الى علم نحو « هذا زيد ابن أخيها وهذه هند ابنة عمها » لم تحذف التنوين وأثبت الهمزة خطأ لانه لم يكثر استعماله كثرة اضافته الى العلم ، وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبراً لم يحذف التنوين وأثبت همزة الوصل خطأ فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر ، ومثله إن بكرا ابن جعفر وظننت محمداً ابن علي ، وكذلك ان ثبتت ضربت الزيد بن ابني جعفر أثبت الالف والنون لوجهين أحدهما أنه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الافراد والثاني أنه لم يبق بالتثنية علماً وصار تعريفه بالالف واللام نحو الرجل واللام ، فأما قوله تعالى (وقالت اليهود عزيز ابن الله) فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين فنون جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذوفاً تقديره هو عزيز بن الله فيكون هو مبتدأ وعزيز الخبر وابن الله صفته ، وهذا فيه ضعف لان عزيزاً لم يتقدم له ذكر فيكفي عنه ، والاشبه أن يكون أيضاً خبراً الا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) بحذف التنوين من أحد ، ومنه ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ (ولا الليل سابق النهار) ينصب النهار على ارادة التنوين ، ومنه قول الشاعر

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَمْتَبٍ وَلَا ذَاكَرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

أراد ولا ذاكر الله إلا قليلاً بالتنوين ولذلك نصب الا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقوله « وقد جوروا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر » بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك اذا وقع ابن وصفا بين علمين نحو قول الشاعر

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُدْهَبَةٌ

البيت للأغلب العجلي ، وقيس بن ثعلبة بن عكابة قبيلة عظيمة معروفة ، وقال الحطيئة

فَإِنْ لَا يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي زَيْنًا ابْنَ مُهْلِلٍ

ومن فعل ذلك لزمه اثبات الالف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البديل لا الوصف ليخرج

عن عهدة الضرورة •

المنادى المبهم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمنادى المبهم شيئان أى واسم الإشارة فأمى يوصف بشيئين بما فيه الالف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل ويا أيها قال ذو الرمة ﴿ ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه ﴾ واسم الإشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وأنشد سيديويه لخزرج بن لوزان ﴿ يا صاح يا ذا الضامر العنس ﴾ ولعبيد ﴿ يا ذا الخوف ما بمقتل شيخه ﴾

قال الشارح : المبهم فى النداء شيئان أحدهما أى والثانى اسم الإشارة فأمى فنحو قولك يا أيها الرجل وهى أشد إبهاماً من أسماء الإشارة ألا ترى أنها لا تثني ولا تجمع فتقول يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ويا أيها الرجل ولذلك لزمتها النعت فى أداة النداء وأى المنادى وما تنبيهه والرجل نعته ، والاصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى وفيه الالف واللام فلما لم يمكن نداءه والحالة هذه كرهوا نزعها وتغيير اللفظ عند النداء اذ الغرض أنما هو نداء ذلك الاسم فجاؤوا بأى وصلة الى نداء الرجل وهو على لفظه وجملوه لاسم المنادى وجعلوا الرجل نعتاً ولزم النعت حيث كان هو المقصود وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه وعوضاً مما حذف منها ، والذي حذف منها الاضافة فى قولك أى الرجلين وأى الدلايين والصلة فى نظيرتها وهى من ألا ترى أنك اذا ناديت من قلت يا من أبوه قائم ويا من فى الدار ، وتوصف أى فى النداء بشيئين أحدهما الالف واللام وقد ذكر والثانى اسم الإشارة فنحو يا أيها الرجل فذا صفة لاى كما وصفت بما فيه الالف واللام وجاز الوصف به لانه مبهم مثله كما تصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، والنسكته فى ذلك أن ذا يوصف بما يوصف به أى من الجنس نحو الرجل والدلام فوصفوا به أيا فى النداء تأكيداً لمعنى الإشارة اذ النداء حال إشارة والغرض لعمته ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك يا أيها الرجل أنما هو الرجل وذا وصلة كأى قال الشاعر .

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يمهّد لك الحى عاهد

وقال الآخر :

ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلصي

وقال ذو الرمة :

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحتة عن يديهِ المقادر

وقد يستغنون باسم الإشارة عن أى فيوقعونها موقعها فيقولون يا ذا الرجل ويا هذا الرجل فيكون ذا وصلة كما كانت أى وتلزمها الصفة كما تلزم أيا ولا يجوز فى صفتها الا الرفع كما كانت أى كذلك لانه لا يتم بياذا النداء ههنا لانه فى معنى يا أيها ولا بد من الرجل اذ هو المنادى فى الحكم والتقدير ولا يلزمها هاء التنبيه كما لزم أيا لانه لم يحذف من اسم المشار اليه شيء كما حذف من أى ، فأما هذا فلها مذهبان

أحدهما أن تكون وصلة لنداء الرجل فيكون حكمها حكم يأيها الرجل والآخر أن تكون مكتفية لانه يجوز أن تقول يا هذا أقبل ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول يا هذا الرجل والرجل بالرفع والنصب ويا هذا الظريف والظريف وأجاز المازني يأيها الرجل والرجل بالرفع والنصب وقد تقدم الكلام عليه ، فأم ما أنشده من قول الشاعر

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والأقتاب والجلس

فالشاهد فيه وصف ذا بما فيه الالف واللام والضاير رفع وان كان مضافا الى العنس لان اضافته غير محضة اذ التقدير يا ذا الذي ضمرت عنسه ، والعنس الناقة الشديدة وأصل العنس الصخرة في الماء قيل لها ذلك لصلابتها ، ومثله يا ذا الحسن الوجه تقديره يا هذا الحسن وجهه ، وذهب الكوفيون الى أن الرواية يا صاح يا ذا ضامر العنس بخفض الضامر ويضيفون ذا الى الضامر ويجعلونه مثل يا ذا الجملة وتكون ذو بمعنى صاحب وهي التي تتغير فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالالف وفي الجر بالياء قالوا ألا ترى أنه عطف عليه والرحل والأقتاب والجلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعا على ما أنشده سيديويه لكان الرجل مخفوضا بالمعطف على العنس فيصير التقدير يا الذي ضمرت عنسه ورحله وهذا فاسد ، وسيديويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر * علفتها تبنا وماء بارداً * فيكون التقدير يا ذا الضامر العنس والمتغير الرحل لان الضمور يدل على تغير *

قال صاحب الكتاب * وتقول في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا ويا هذان زيد وعمرو وزيدا وعمرا وتقول يا هذا ذا الجملة على البديل *

قال الشارح : قوله في غير الصفة يعني عطف البيان والبديل فأما عطف البيان فنحو « يا هذا زيد وزيدا » ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العامل وهو يا لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البديل فان العامل يعمل فيه على تقدير أن يحل محل الاول ويباشر حرف النداء فذلك تقول يا هذا زيد بالضم لاغير لان تقديره يا زيد ، وتقول في المضاف « يا هذا ذا الجملة » تنصب لاغير في البديل وغيره فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ولا ينادى مافيه الالف واللام إلا الله وحده لانهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة إله وقال

مِنْ أَجْلِكَ يَا إِلَهِي تَبَيَّنَتْ قَلْبِي وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

شبهه بيا الله وهو شاذ *

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان حروف النداء لا تجامع مافيه الالف واللام واذا أريد ذلك توصل اليه بأي وهذا ، والعلة في ذلك أمران أحدهما ان الالف واللام تفيدان التعريف والنداء يفيد تخصيصا . واذا قصدت واحدا بعينه صار معرفة كأنك أشرت اليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك لان أحدهما كاف وصار حرف النداء بدلا من الالف واللام في المنادى فاستغنى به عنهما وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبهه ، الثاني ان الالف واللام تفيدان تعريف العهد وهو

معنى الغيبة وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين ، « فان قيل » فأنتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز ههنا ولم يجوز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين فالجواب عنه من وجهين أحدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى حاضر لتعرفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وايماء الى حاضر ، والوجه الثاني وهو قول المازني أن أصل هذا أن يشير به الواحد الى واحد فلما دعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه وألزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل باسقاط حرف النداء ، فأما قولهم يا الله فانما جاز نداؤه وان كان فيه الالف واللام من قبل انه تلزمه الالف واللام ولا تفارقانه وتنزلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم له ثم دخلت عليه الالف واللام فصار الاله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعي بأن تلين وتلقى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف فصار تقديره أله بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادغموا اللام الاولى في الثانية بعد اسكانها ونغموها تعظيما ، وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفاً على غير وجه التلدين ثم خلفتها الالف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فأما قولهم

إِنَّ الْمَنِيَا يَطْلِمُنَّ عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمِينِيَا

فردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعرض منه ضرورة ، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الالف واللام فيه عوضاً من المحذوف صارتا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا فيه ، وتشبيهه لزوم الالف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما النجم فذلك أنك اذا قلت نجم كان لواحد من النجوم فاذا عنيت نجماً بعينه أدخلت الالف واللام وقد غلب النجم على الثريا حتى اذا أطلق لا ينصرف الى غيره وصار علماً بالغلبة كالديران والعيوق ولا يجوز نزع الالف واللام منها لانها هي المعرفة في الحقيقة ، فهما سياتان من جهة الزوم والغلبة الا أن الفرق بينهما أنه اذا نزع الالف واللام من النجم تنكر والتكبير في اسم الله تعالى محال ، وأما « بيت الكتاب » من أجلك • الخ • فشاذ قياساً واستعمالاً فأما القياس فلما في نداء ما فيه الالف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه الا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الالف واللام وان لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذي والى صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك يا زيد الذي في الدار ويا هندا التي أكرمتني ويقع صفة لايها نحو قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) • و (يا أيها الذي فزل عليه الذكر) وليستا اسمين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لانه اسم غالب جرى مجرى الاعلام كزيد وعمر ، وأصبح من ذلك قوله فيما أنشده أبو العلاء

فَمَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا إِيَّا كَمَا أَنَّ تَكْسِبَانَا شَرًّا

وكان الذي حسنه قليلا وصفه بالاذنان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه باشر

الذنان ؛ ومثله قوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) فمقابل موصوف الذي معاملة الذي في دخول الغاء في الخبر وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كرر المنادى في حال الاضافة ففيه وجهان أحدهما أن ينصب الاسمان معاً كقول جرير * يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * وقول بعض ولده * يا يزيد زيد اليعملات الذبل * والثاني أن يضم الاول ﴾

قال الشارح : « اذا كان المنادى مضافاً وكرر المضاف » دون المضاف اليه وذلك نحو يا زيد زيد عمرو فانه يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الاول والثاني والوجه الآخر ضم الاول ونصب الثاني قال الخليل وبواس هما سواء في المعنى وهما لغة العرب ، « فاذا نصبتهما جميعاً » فسيبويه يزعم أن الاول هو المضاف الى عمرو والثاني تكرر لضرب من التأكيد ولا تأثير له في خفض المضاف اليه قال لانا قد علمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن الا منصوباً فلما كررته بقي على حاله ، وذهب أبو العباس محمد بن يزيد الى أن الاول مضاف الى اسم محذوف وأن الثاني هو المضاف الى الظاهر المذكور وتقديره عنده يا زيد عمرو زيد عمرو وحذف عمرو الاول اكتفاءً بالثاني ، وقد شبه الخليل ياتيم تيم عدى بقولهم لا أبا لك وذلك أن الالف مضاف الى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الالف والاب لا يكون اعرابه بالحروف الا في حال اضافته الى غير متكلم فلما نصب بالالف دل على اضافته ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف الا تأكيداً لمعنى الاضافة ، ومثله * يا بؤس للحرب * البؤس مضاف الى الحرب وأقحمت اللام فلم يكن لها تأثير ، « والوجه الثاني أن يضم الاول وينصب الثاني » وهو القياس لان الاول منادى مفرد معرفة بين باسم مضاف اما بدلا وإما عطف بيان ؛ وأما البيتان الذان أنشدهما فالاول لجرير وهو

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَّةٍ عُمَرُ

قد روى علي الوجهين المذكورين يزيد تيم بن عبد مناة وهو من قوم عمر بن لجا وعدي أخوهم ؛ يقول تنبهوا حتي لا يلقيكم عمر في مكروه أي يوقعكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه كأنه ينههم عن أذاه ويأمرهم بالاقرار بفضلته ، وأما البيت الآخر وهو

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْعِمْلَاتِ الذَّبْلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هَدَيْتَ فَاَنْزِلْ

البيت لبعض ولد جرير وهو من أبيات الكتاب والقول في اعرابه كالقول في البيت الاول وهو زيد ابن أرقم وأضافه الى اليعملات لانه كان يحدو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل أي انزل عن ظهرها واحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه *

نداء المضاف الى ياء المتكلم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا في المضاف الى ياء المتكلم يا غلامى ويا غلام ويا غلاما وفي التنزيل (يا عباد فاتقون) وقرئ يا عبادى ويقال ياربنا تجاوز عني وفي الوقف يارباه ويا غلاماه ، والتاء في يا أبت ويا أمت تاء تأنيث عوضت عن الياء ألا تراهم يبدلونها هاء في الوقف ﴾

قال الشارح : « متي أضافوا المنادى الى ياء النفس » ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو يا قوم لا بأس ويا غلام أقبل « وقال تعالى (يا عباد فاتقون) » لم يثبتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوين في المفرد نحو يا زيد لأنها بمنزلة اذ كانت بدلا منه وذلك أن الاسم مضاف الى الياء والياء لا معني لها ولا تقوم بنفسها الا أن تكون في الاسم المضاف اليها كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلا منه حذفوها في الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يخل حذفها بالمقصود اذ كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى أنه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفى ومعل إذا أضفتها قلت مصطفى ومعل فلا يجوز اسقاط الياء منهما لانه لا دليل عليها بعد حذفها ، واذ كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازه في النداء الذي هو باب حذف وتغير أولى وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يا زيد وتسوغ فيه الترخيم نحو يا حار فاعرفه * اللغة الثانية اثبات الياء نحو « يا غلامي » وكان أبو عمرو يقرأ يا عبادي فاتقون وقال عبدالله بن عبد الاعلى القرشي

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحَدَاكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِی قَبْلَكَ

فأثبت الياء لأنها اسم بمنزلة زيد اذا أضفت اليه فكما لا تحذف زيدا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس اثباتها بالمختار * اللغة الثالثة أن تقول « يا غلامي » بفتح الياء وهو الاصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك والاسكان فيها ضرب من التخفيف * اللغة الرابعة أن تبدل من الياء ألفا لأنها أخف وذلك أنهم استثقلوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة وكانت الياء متحركة فانقلبت الياء ألفا لنحركها وانفتح ما قبلها فقالوا « يا غلاما » ويا زيدا في يا غلامي ويا زيدا واذا وقفوا ألحقوه الهاء للسكت فقالوا « يا غلاماه » ويا زيدا لخفاء الالف ، ومن يقول يا غلاماه ويا زيدا قليل لان الالف بدل من الياء ، وليس الاختيار يا غلامي حتي تبدل منها الالف على أن في لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون في فني فنا وفي بقي بقا قال الشاعر * وما الدنيا بباقة علينا * يريد بباقية وفي جارية جازاة وهو كثير واذا ساغ ذلك في غير النداء ففي النداء أولى لكثرة استعماله ، ومنهم من يقول يارب ويا قوم بالضم يريدون يارب ويا قوم وإنما يفعلون ذلك في الاسماء الغالب عليها الاضافة لانهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر أو الى مضمير غير المتكلم علم أنها مضافة الى المتكلم والمتكلم أولى بذلك لان ضميره الذي هو الياء قد يحذف فاعرفه ، فأما التاء في « يا أبت ويا أمت » فتاء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألت الخليل عن التاء في يا أبت لا تفعل ويا أمت فقال هذه التاء بمنزلة الهاء في حالة وعمة يعني أنها للتأنيث والذي يدل على أنها للتأنيث أنك تقول في الوقف يا أبة ويا أمة فتبدلها هاء في الوقف ككقاعد وقاعده على حد خال وخاله وعم وعمه ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الاضافة والاصل يا أبي ويا أمي فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فلا تقول يا ابني ولا يا أمتي لثلاثا يجمع بين العوض والمعووض منه ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما كان له مؤنث من لفظه ولو

قلت في يا خالي وباعى يا خالت وباعمت لم يجوز لانه كان يلتبس بالموث فاما دخول التاء على الأم فلا اشكال فيه لانها مؤنثة وأما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ، وفيه لغات قالوا ياأبت بالكسر وياأبت بالفتح وياأبتا بالالف واذا وقفت قلت ياأبتاه وياأمتاه وحكى يونس عن العرب ياأب وياأم ، فن قال ياأبت بالكسر فانه أراد ياأبني بالاضافة الى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلا عليها مؤذنة بأنها مرادة ، ومن قال « ياأبت » بالفتح فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون مثل ياطلحة أقبل ووجهه أن أكثر ما يدعى هذا النحو مما فيه تاء التأنيث مرخاً فلما كان كذلك ورد المحذوف ترك الآخر يجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح ولم يعتد بالهاء وأقحموها كما انه لما كان أكثر ما يقول العرب اجتمعت اليمامة وهم يريدون أهل اليمامة فاذا ردوا الاهل جروا على ما كانوا عليه من التأنيث فقالوا اجتمعت أهل اليمامة ولم يعتدوا بالاهل وجعلوه من قبيل المقحم على حد قوله * كني ليهم ياأميمة ناصب * والوجه الثاني أن يكون أراد ياأبتا فحذف الالف تخفيفاً وساغ ذلك لانها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف كما ان الكسرة تبقى دليلا على الياء ، وأما من قال « ياأبتا وياأمتا » فانه أراد الياء الا انه استعملها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفا لانها متحركة مفتوحة ما قبلها قال الشاعر * ياأبتا علك أو عساكا * وقال

يا أبتا ويا أبة حسنت إلا الرقبة

وقد كثر إبدال هذه الياء ألفا قال الشاعر

وقد زعموا أنني جزعت عليهما ، وهل جزع أن قلت وياأباهما

وقال رؤبة * فهي ترني بأبا وابنيا * وكثرة ما جاء من ذلك تزيد قول من قال ياأبت بالفتح أنه أراد ياأبتا بالالف قوة

قال صاحب الكتاب * وقالوا ياابن أمي وياابن عمي وياابن أم وياابن عم وياابن عم وقال أبو النجم يا بنت عمّا لا تلومي واهجبي جعلوا الاسمين كاسم واحد *

قال الشارح : اذا قلت يا ابن أخى ويا غلام غلامى فالقياس فى هذه الياءات أن لا تحذف لان النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثانى فهما بمنزلة غيرهما فى غير النداء ألا تراك تقول فى الخبر جاء غلام أخى فكما ان الاخ ليس له حظ فى المجىء فكذلك اذا قلت يا غلام أخى ليس للاخ حظ فى النداء والياء انما تحذف اذا وقعت موقعا يحذف فيه التنوين وهو أن تتصل بالاسم المنادى ، هذا هو القياس الا انه قد ورد عنهم فى قولهم يا ابن أمي ويا ابن عمي على الخصوص أربعة أوجه مسبوغة من العرب حكاهما الخليل ويونس فالوجه الاول « ياابن أمي وياابن عمي » باثبات الياء قال الشاعر

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلقتني لدهر شديد

ولذلك وجهان من المعنى أحدهما أن تكون أثبتها كما أثبتها فى يا غلامى واذا ساغ ثبوتها فى المنادى كان ثبوتها فى المضاف الى المنادى أسوغ والثانى وهو أجودهما أن ثبتها كما أثبتها فى يا ابن أخى وفى

يا غلام غلامى ، والوجه الثانى من الوجة الاربعة أن تقول « يا ابن أمّ ويا ابن عم » بالفتح وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون الاصل يا ابن أما بالالف ثم حذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لأنها بدل من الياء فحذفت كما تحذف الياء فى يا غلامى فى قولك يا غلام وحذفت الياء من المضاف اليه وان كانت لا تحذف من المضاف اليه اذا قلت يا غلام غلامى كما تحذف من المضاف اذا قلت يا غلام لان هذا الاسم أعنى يا ابن أمّ ويا ابن عم قد كثر استعماله فجاز فيه ما لم يجز فى نظائره ، والفتحة فى ابن على هذا فتحة اعراب كما انها فى يا غلام غلامى كذلك ، والثانى أن تجعل ابنا وأما جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذى هو الصدر لانه كالبعضى للثانى فالفتحة فى الاول ليست نصبة كما كانت فى الوجه الاول وانما هى بمنزلة الفتحة من خمسة عشر وهما فى موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر وهو مقصود ، ويجوز أن يكون فتح الثانى إتباعا لفتحة النون فى ابن وموضع أم وعم خفض بالاضافة ، والوجه الثالث الكسر فتقول « يا ابن أمّ ويا ابن عم » وقرأ ابن عامر وحمة والكسائى يا ابن أمّ بالكسر ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون أضاف ابنا الى أم وحذف الياء من الثانى وكان الوجه اثباتها مثل يا غلام غلامى ، والوجه الثانى أنها لمسا جملا كاسم واحد وأضافهما الى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلا كما يفعل بالاسم الواحد نحو يا غلام ويا قوم ومثله يا أحد عشر أقبلوا ، الوجه الرابع أن تقول « يا ابن أما ويا ابن عما » فتجعل مكان الياء ألفا كما قال * يا بنت عما لا تلومي واهجى * كما تقول يا غلاما فتفتح ما قبل الياء تخفيفا وهى متحركة فتقلب ألفا فاعرفه *

المندوب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ولا بد لك فى المندوب من أن تلحق قبيله يا أو وا وأنت فى إلحاق الالف فى آخره مخير فتقول وا زيدا أو وا زيدا والماء اللاحقة بعد الالف للوقف خاصة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنين ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال وا زيد الظريفاه ويلحقها عند يونس ، ولا يندب الا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاه ولم يستقبح وا من حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة يا عبد المطلباه *

قال الشارح : اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التنجيم فانت تدعوه وان كنت تعلم انه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وان كان بحيث لا يسمع كأنه تعدد حاضرا وأكثر ما يقع فى كلام النساء لضعف احتمالن وقلة صبرهن ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع اتوا فى أوله بيا أو وا لمد الصوت ولما كان يسلك فى الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الالف آخر للترنم كما يأتون بها فى القوافى المطلقة وخصوصها بالالف دون الواو والياء لان المد فيها أمكن من أختيها ، واعلم ان الالف تفتح كل حركة قبلها ضمة كانت أو كسرة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا اللهم الا أن يخاف لبس فينشد لا تغير الحركة فتقول وا زيدا واذا وقعت على الالف ألحقت الماء فى الوقف محافظة

عليها لخصائها فتقول وا زيدا ويا عمراه فان وصلت أسقطت الهاء لان خفاء الالف قد زال بما اتصل بها فتقول وا زيدا و عمراه تسقط الهاء من الاول لاتصاله بالثاني وتثبتها في الثاني لانك وقفت عليه ، ويجوز أن لاتأتى بألف الندبة وتجري لفظه مجرى لفظ المتنادى نحو وا زيد ويا عمرو ولا يلبس بالمتنادى اذ قرينة الحال تدل عليه ، « وتلحق علامة الندبة المضاف اليه فيقال وا أمير المؤمنين ووا غلام زيدا لان المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من المضاف فان كان المضاف اليه اسما ظاهراً فتحت آخره لاجل ألف الندبة وتحذف التنوين من المضاف اليه في الندبة لانه لا يجتمع ساكنان التنوين والالف ولم تحرك التنوين لان أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما ان التنوين كذلك فلم يجتمع في آخر الاسم زيادتان على هذه القضية فعاقبوا بينهما لذلك هذا اذا كان المضاف اليه ظاهراً ، فان كان مضمراً فان كان المضمر متكاملاً فلا تخلو ياؤه من أن تكون محذوفة وقد اجتزى بالكسرة منها نحو يا غلام أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فان كانت الاولى فانك تبدل من الكسرة فتحة لاجل الالف بعدها وتقول « وا غلاماه » وان كانت ثابتة وهى ما كنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف الياء لسكونها وسكون الالف بعدها ويستوى في ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها والوجه الثانى أن لاتحذفها بل تفتحها لاجل الالف بعدها واذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى ، وان كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامى فليس فيه الا وجه واحد وهو اثباتها وتحريكها ، وان كان المضاف اليه مضمراً غير ياء النفس أثبتته بالالف وفتحت ما قبلها اذا لم يلتبس نحو قولك في المضاف الى المخاطب « وا غلامكاه » فان كان مما يلتبس قلبت الالف الى جنس الحركة قبلها نحو « يا غلامكاه » اذا كان المخاطب مؤنثا اذ لو قلت وا غلامكاه ألتبس بالذكور ، وكذلك تقول « وا غلامهوه » اذا كان المضمر غائبا اذ لو قلت وا غلاماه ألتبس بالمؤنث وعلى هذا فقس كل ما يأتى منه ، « ولا تلحق ألف الندبة الصفة لا تقول وا زيد الظريفاه » عند سيبويه والخليل لان الصفة ليست المقصود بالندبة وانما المندوب الموصوف ، وذهب الكوفيون وبونس من البصريين الى جوازه وقالوا ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الاول اذ ليست الصفة كالمضاف اليه لان المضاف اليه داخل في المضاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار ان شئت تصف وان شئت لا تصف ، واعلم ان الندبة لما كانت بكاه ونوحا بتعداد مآثر المندوب وفضائله واظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في الاكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يتدب الا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم انه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله ، فلهذا المعنى « لاتدب نكرة ولا مبهم فلا يقال وا رجلاه ولا وا هذا » لابهامهما ويستقبحون وا من في الداراه لعدم وضوحه وابهامه ولا يستقبحون « وا من حفر بئر زمزماه » لانه منقبة وفضيلة صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه فجري مجرى الاعلام نحو وا عبد المطلباه وذلك ان عبد المطلب هو الذى أظهر زمزم بعد دثورها من عهد اسماعيل عليه السلام بأن أتى في المنام فأمر بحفر زمزم فقال وما زمزم قال لاتزف ولا تهديم ، وتسقى الحجاج الاعظم ، وهى بين الفرث والدم ، فقدا عبد المطلب ومعه

الحرف ابنه ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب ينقر بين إساف ونائلة فخر فلما بدا الطوى كبر وقصته معروفة ، فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوباً اذ ليس كل ماينادى يجوز ندبته لانه يجوز أن ينادى المذكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فاعرفه *

حذف حرف النداء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أى قال الله تعالى (يوسف أعرض عن هذا) وقال (رب أرني أنظر إليك) وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسناً أحسن إلى ، ولا يحذف عما يوصف به أى فلا يقال رجل ولا هذا ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الغرض بالنداء التصويت بالمنادي ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادي متراخياً عن المنادى أو معرضاً عنه لا يقبل الا بعد اجتهاد أو تأملاً قد استشكل في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهي يا وأيا وهيا وأى يمتد الصوت بها ويرتفع ، فإن كان قريباً نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر * أزيد أخا ورقاء إن كنت نائراً * لانها تفيد تنبيه المدعو ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً ، وقد « يجوز حذف حرف النداء » من القريب نحو قوله * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * ونحو قوله تعالى (يوسف اعرض عن هذا) وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف نحو قوله تعالى (رب قد آتيتني من الملك) وقال تعالى (فاطر السموات والارض) وقال (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) وقال (رب أرني كيف نجبي الموتى) وهو كثير في الكتاب العزيز ، وفي الجملة حذف الحروف مما يابه القياس لان الحروف إنما جئ بها اختصاراً ونائبة عن الافعال فما الباقية نائبة عن أنفي وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به ، وقوله « يجوز حذف حرف النداء » مما لا يوصف به أى « جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة ؛ ومنهم من جعل ذلك علة وأما هو اعتبار وتعريف الموضع الذي يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفاً لأى ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون إجحافاً فلذلك لا تقول وجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لان هذه الاشياء يجوز أن تكون نعمتاً لاى نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ويا أيها لان أيا مبهم والمبهم ينبعث بما فيه الالف واللام أو بما كان مبهماً مثله قال الله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى قال الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره هلاً لنفسك كان ذا التعليم

وقال الآخر * ألا أيها الباخع الوجد نفسه * فوصف أيا باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام

اذ كان مبهما مثله كما يوصف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام ، واحتج سيديويه بأن أصل هذا أن يستعمل بالالف واللام فتقول يا أيها الرجل فلم يجوز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض ، وكذلك المبهم يكون وصفا على ما تقدم لاي فاذا حذفت أيا صار يا بدلا في هذا كما صار بدلا في رجل ، وقال المازني في نحو هذا أقبل أن هذا اسم تشير به الى غير المخاطب فلما ناديته ذهبته منه تلك الاشارة فعوض منها التنبيه بحرف النداء ، وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا اقبل على ارادة النداء وتلقوا له بقوله تعالى (ثم أقم هؤلاء تقتلون أنفسكم) قالوا والمراد يا هؤلاء ، وقد عمل به المتنبي في قوله * هذى برزت لنا فهجت رسيسا * وكان يميل كثيرا الى مذهب الكوفيين ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوبا باضمار أعنى بمعنى الاختصاص ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون الخبر ، وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون اسم الاشارة موصولا نحو قوله

عَدَسٌ مَا لِمَبَادِرِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ

أى والذي تحمليه طليق ، ويحمل قول المتنبي على أن يكون اشارة الى المصدر أى هذه البرزة أو الى الظرف على ارادة المرة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * وقد شذ قولهم أصبح ليل وافند مخنوق وأطرق كرا * وجاري لاستنكرى عذيري * ولا عن المستغاث والمندوب ، وقد التزم حذفه في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه *

قال الشارح : قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا « أصبح ليل وافند مخنوق وأطرق كرا » يريد ترخيم كروان على قول من قال ياحار بالضم وذلك أن هذه أمثال معروفة فحرت بحرى العلم في حذف حرف النداء منها ، وقال أبو العباس المبرد الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها ، فأما قول العجاج * * جارى لا استنكرى عذيري * * فانه يريد باجارية فأما رخم فحذف تاء التأنيث وحذف أداة النداء ضرورة ، « ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به » فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد لان المستغاث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي * وكذلك المندوب * قال سيديويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لانهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولانهم يريدون به مذهب الترتم ومد الصوت ولذلك زادوا الالف أخيرا مبالغة في الترتم ، فأما قولهم « اللهم » فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها في يازيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم الا في شعر أشعر الكوفيين لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

فجمع لضرورة بين يا والميم ، وذهب الفراء من الكوفيين الى أن أصله يا الله أمنا بخير الا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا هلم والاصل ها المم فحذفوا الهمزة تخفيفا وأدغموا الميم في الميم كما قالوا ويله والاصل ويل لانه وانما حذفوا وخففوا ، وهو قول واه جدا لوجه منها أنه لو كان الامر كما ذكروا لما حسن أن يقال اللهم أمنا بخير لانه يكون تكرارا فلما حسن من

غير قبيح دل على فساد ما ذهب اليه ، وأيضا فانه لو كان الامر على ما ظن لما جاز استعماله في المكاره نحو اللهم اهلكهم ولا تنهلكنا لانه يكون تناقضا قال الله تعالى (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) مع أنه لو كانت الميم أصلا من الفعل لم يحتاج الشرط الى جواب في الآية ولست مسد الجواب فلما افتقرت الى جواب وأجيب بالفاء دل على أنها زائدة وليست من الفعل ، واعلم أن سيديويه لا يري نعت اللهم لانه لفظ لا يقع إلا في النداء فهو في منزلة يا هناء ويا ملكمان وفل وليس شيء من هذا بنعت ، وخاله أبو العباس في ذلك وقال اذا كانت الميم عوضا من يا فكما تقول يا الله الكريم كذلك تقول اللهم الكريم واستدل بقوله تعالى (اللهم فاطر السموات والارض) فسيديويه يحمل فاطر السموات على أنه نداء ثان لا أنه نعت •

الاختصاص

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيها العصابة جعلوا أيها مع صفة دليل على الاختصاص والتوضيح ولم يعموا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم وما كنوا عنه بأننا ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أما أنا فأفعل متخصصا بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاتوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصابات ﴾

قال الشارح : اعلم أن كل منادي مختص بمختصه فتناديه من بين من يحضرتك لامرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتختصه بذلك دون غيره ، وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على طريقة النداء لا اشتراكها في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شراكه في الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت النسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد فالشيطان اللذان تسأل عنهما تداستوى عليك فيهما ثم تقول ما أبالي أقمت أم تعدت وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنت غير مستفهم وإن كان بلفظ الاستفهام لشاركتها في معنى التسوية لأن معنى قولك لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لا اشتراكها في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لا اشتراكها في معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى ، والذي يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعل كذا يا أيها الرجل اذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيها القوم اذا عنيت أنفسكم لأنك لا تنبه غيرك ، وهذا الاختصاص يقع للمتكلم نحو نحن نفعل أيها العصابة وتعني بالعصابة أنفسكم والمخاطب نحو أنتم تفعلون أيها القوم ولا يجوز للغائب لا تقول لإنهم فاعلوا كذا أيها العصابة ، وقولهم « أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها العصابة » فأى وصفها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ فاذا كان مبتدأ فكأنه قال الرجل المذكور أو العصابة المذكورة من أريد واذا كان خبرا فكأنه قال من أريد الرجل المذكور أو العصابة المذكورة اذ لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة في موضع الحال

لان الكلام قبلها تام ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله «أنا أفعل كذا متخصصاً من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الاقوام» وذكر أى هنا وصفته توضيحاً وتأكيداً اذ الاختصاص حاصل من أنا ونحن فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ومما يجري هذا المجري قولهم إنا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء وإنا معشر الصماليك لا قوة بنا على المروة الا أنهم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العرب أقرى الناس للضيف وبك الله ترجو الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم الحمد لله الحميد والمالك لله أهل الملك وأتاني زيد الفاسق الخبيث وتري حمالة الحطب ومررت به المسكين والبائس ؛ وقد جاء نكرة في قول الهدلي

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ وَشَعْنًا مَرَاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشم والترحم *

قال الشارح : اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو يازيد ويابكر ولم يقولوا في * بنا تميمياً يكشف الضباب * بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولانه أيضاً * يدخل عليه الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف * وما فيه الالف واللام لا يباشره حرف النداء واذا أرادوا ذلك توصلوا اليه أى ونحوها كقولك يا أيها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دل أنه غير منادى ، وقوله * مما يجري هذا المجري * يريد مجرى الاول في الاختصاص وانما فصله من الاول وان كانا جميعاً اختصاصاً لانهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك أن الفصل الاول مرفوع نحو نحن نفعل كذا أيها المصابة وأنا أفعل كذا أيها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله * إنا بني منقر * وقول الآخر * بنا تميمياً يكشف الضباب * وذلك الفصل يختص بأى دون غيرها من الاسماء وهذا الفصل يكون بسائر الاسماء نحو بنى فلان وآل فلان وغيرهما من الاسماء ، واعلم أن هذا الضرب من الاختصاص ليس بنداء على الحقيقة وإن كان جارياً مجراه وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل اظهاره ولا يكون الا للمتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما أن النداء كذلك والذي يدل على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم نحو يازيد ويابكر ولم يقولوا في قول الشاعر بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولانه أيضاً يدخل عليه الالف واللام نحو قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يجوز ذلك في النداء ، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحداً من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب تقصد به الاختصاص على سبيل الاختيار والتفضيل له ، والاسم المنصوب في هذا الباب لا بد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَتْنَا آلَ خَنْدِفٍ بِنَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ الْأَنَامُ وَيُبْصِرُ

قال خندف هم النون والالف في أننا وكذلك قولهم نحن العرب أقري الناس للضيف فالعرب هم نحن ، وانصب هذه الاسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم باظهار أريد أو أعنى أو أختص فلاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم ، فمن ذلك « الحمد لله الحميد والملاك لله أهل الملك » وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول « أتاني زيد الخيث الفاسق » ومنه قراءة من قرأ « وامراته حمالة الخطب » بالنصب على الذم والشتم ، ومن ذلك « مرت به البائس المسكين » فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون لعل لان المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم باظهار أعنى وهو من قبيل المدح والذم فاعرفه »

الترقيم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ومن خصائص النداء الترقيم إلا أن واضطر الشاعر فرخم في غير النداء ، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علما والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغنا والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فان العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون يا عاذل ويا جارى لا تستنكرى ويائب أقبلي وباشا أرجنى ، وأما قولهم يا صاح وأطرق كرا فمن الشواذ »

قال الشارح : إنما قال « ومن خصائص النداء الترقيم » لان الترقيم المطرد إنما يكون في النداء وفي غير النداء إنما يكون على سبيل الندرة وهو من قبيل الضرورة على ماسياتى بمانه ولذلك قال « إلا اذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء » جملة خاصة للنداء ، والترقيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم اذا كان ليينا ضعيفا والترقيم ضعف في الاسم وتقص له عن تمام الصوت قال الشاعر

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْخَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَائِشِ لَا هَرَاءَ وَلَا قَزَرٌ

يصف امرأة بعذوبة المنطق واين الكلام وذلك مستحب في النساء ، « والترقيم له شروط » منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها فلذلك رخما المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في باقوم على ما سبق ، « ومنها أن يكون علما » لان الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها ألا ترى أنهم قالوا حيوة والقياس حية وقالوا مزيد وموهب ومحبيب وقد تقدم هلة ذلك في فصل الاعلام « ومنها أن يكون مفردا غير مضاف » لان الاسم المفرد قد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بل حالهما بعد النداء في الاعراب كحالهما قبل النداء فلما كان حكم المفرد في النداء مخالف حكمه في غير النداء وكان الترقيم انما يسوغه النداء جاز ولما كان

المضاف والمضاف اليه جاريين على الاله اب في النداء كجربهما في غير النداء وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما هذا مع عدم السماع والذي ورد من الترخيم عن العرب إنما هو في المفرد نحو يا حار ويا عام ، وذهب الكسائي والفراء الى جواز الترخيم في المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني فيقولون يا أبا عرو ويا آل عكرم وأنشدوا بيتاً لم يعرف قائله

أَبَا عُرُو لَا تُبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

وقال زهير

خَذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْفَيْبِ يُذَكِّرُ

فرخم المضاف اليه فيهما وهذا محمول عندنا على الضرورة وحاله حال ما رخم في غير النداء للضرورة لان المضاف اليه غير منادى « ومنها أن تكون عدته زائدة على ثلاثة أحرف » وذلك لان أقل الاصول ما كان على ثلاثة فإذا حذفت من الخمسة حرفاً ألحقته بالاربعة وقربته من الثلاثة تخفيفاً له بقربه من الثلاثة الذي هو أقل الابنية وإذا حذفت من الاربعة بلغت الثلاثة وإذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئاً لانه لم يكن دونها شيء من الاصول فتبلفه لانها هي الغاية ، فأما « ما كان فيه هاء التأنيث » فيجوز ترخيمه وان كان على ثلاثة أحرف لانه بمنزلة اسم ضم الى اسم كحضر موت ورامهرمز فجاز حذف الثاني منه كما جاز في حضر موت وبقي على حرفين معتلاً كيد ودم لانه كان كذلك والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العملية بل يجوز في الشائم كما يجوز في الخاص ، وأما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وان لم يكن علماً نحو « يائب وياعض » في ثبة وعضة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فانه لم يكن في شيء ككثرت لما تقدم من أنه كاسم ضم الى اسم ولان تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أبداً مطرداً ودخولها الكلام أكثر من دخول أنى التأنيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيداً ومبالغة نحو علامة ولسابة فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخلط مع عدم الاخلال ببنية الكلمة لان التغيير اللازم لها من تقلبها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير مؤنس بالتغيير ، فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها قلت حروفها أو كثرت شائماً كان أو خاصاً تقول في الخاص باسم أقبل وفي مرجانة يا مرجان اقبل وفي النكرة قالوا « يا عاذل اقبل » يريدون عاذلة وقالوا يا جاري يريدون باجارية قال المعجاج « جارى لا تستنكرى عندي » أراد يا جارية وقالوا « يائب » في يائبة وهي الجماعة وقالوا « يا شأ ارجنى » وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقمي في البيت ، وقولهم هنا يا شأ هو على لغة من قال يا حار بالكسر فأما من قال يا حار بالضم فقياسه يا شاه برد الهاء التي هي لام بقدر حذف تاء التأنيث لثلاث يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو عديم النظير ، واعلم انهم قد قالوا « يا صاح » وهم يريدون يا صاحباً وقالوا « أطرق كرا » وهم يريدون كرواناً فرخم على لغة من قال يا حار بالضم كأنه حذف الالف والنون وبقيت الواو وحققها بالضم فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حار بالكسر لقال يا كرو بفتح الواو لان المحذوف مراد ، وفي الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالاً

فالقياص لما ذكرناه من ان الترخيم بابه الاعلام وأما الاستعمال وظاهر لقلة المستعملين له ففي قولهم يا صاح
شدوذ واحد وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التانيث وفي قولهم أطرق كراشدوذ من جهتين أحدهما
حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي نحو يا أيها الكروان والوجه الثاني انه رخه
وهو نكرة ليس فيه تاء تانيث وذلك معدوم فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ثم اما أن يكون المحذوف
كالثابت في التقدير وهو الكثير أو يجعل ما بقى كأنه اسم برأسه فيعامل بما يعامل به سائر الاسماء فيقال
على الاول يا حار يا هرق ويا ثمو ويا بنو في المسمى بيتون وعلى الثاني يا حار ويا هرق ويا بني ويا بني *
قال الشارح : اعلم ان الترخيم في كلام العرب على ضربين ترخيم يكون في باب التحقير وهو حذف
زوائد الاسم ان كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حمراء
وصحراء حير وصحير وهذا بوضع في فاصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو ما نحن
بصدده فسرده وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء، وقوله « على سبيل الاعتباط »
يعنى من غير علة موجبة وانما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير اذا مات من غير علة قال أمية
مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأْسٌ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا

يقول من لم يمُت شاباً طرماً يمُت لعله الكبير والمهرم لا بد من ذلك « ثم هذا الترخيم على وجهين أحدهما
وهو الاكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت « المنطوق به تدع ما قبله
على حاله في حركته وسكونه ايذاناً وإشعاراً بآرادته والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره ويبقى الاسم
كأنه قائم برأسه غير منقوص منه فيعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الضم فيقال على الوجه
الاول في حارث يا حار وفي أمامة يا أمام وفي برثن يا برث وفي هرقل يا هرق وفي ثمود يا ثمو وفي
بنون اسم رجل يا بنو لا يغير الاسم بعد الحذف ، وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ساكن
فزعم أن ترخيم نحو هرقل وسبطر وما كان مثلها يحذف حرفين نحو ياهر ويا سب قال وانما كان كذلك
لأنه يشبه الادوات يعنى الحروف نحو لم وأجل والاسماء غير المتمكنة نحو كم ومن وهو قول واه لأننا
اتفقنا على أن المرخم الذي قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هي عليه من ضم وفتح وكسر وانما فعلنا ذلك
لأننا قدرنا ثبوت المحذوف وكمال الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذي يحدثها النداء
مقدرة على حرف الاعراب المحذوف وما قبل المحذوف فليس بحرف اعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة
كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوبا كان الاسم أو مرفوعاً أو مجروراً كذلك
هنا ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كاه واذا كان كذلك فينبغي أن يبقى السكون أيضاً كما
لو كان المحذوف باقياً لان الثابت حكماً كالثابت لفظاً ولو اعتبر إلباسه بالادوات في حال سكونه لوجب
أن يعتبر إلباسه بالمضاف في حال كسره وهذا واضح ، « ويقال على الوجه الثاني في حارث يا حار »
وفي أمامة يا أمام وفي برثن يا برث كاه بالضم إلا أن الضمة في برث غير الضمة الاصلية انما هي ضمة
النداء وقد انحذفت الضمة الاصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأثبتت بالضمة وتقول في ترخيم

نمود وبنون علماً يأنى. ويأبى لثلا يبقى الاسم آخره واو قبلها ضمة وذلك معدوم في الاسماء المتمكنة فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأدل وأجر جمع دلو وجرو وحجة هذا الوجه أنك لما رخته وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقى وصار ما قبل المحذوف حرف اعراب كما كان ذلك في يد ودم فضم كسائر الاسماء المناداة المفردة فأعرفه *

قال صاحب الكتاب * ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً فإن كان مفرداً فهو على وجهين أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني أن يحذف منه حرفان وهما على نوعين إما زيادتان في حكم زيادة واحدة كالثنتين في أعجاز أسماء مروان وعثمان وطائفي وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك في مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركباً حذفت آخر الاسمين بكمله فقليل يابخت وياعمر ويا سيب ويا خمسة في بخت نصر وعمرويه وسبيويه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تأبط شراً وبرق نحرة فلا يرخم *

قال الشارح : اعلم أن المرخم يكون مفرداً أو مركباً والمفرد على ضربين أحدهما مالا يحذف منه في النداء إلا حرف واحد نحو قولك في عامر وحارث وشبههما ياعام ويا حار ويجوز فيه الضم والكسر قال مهمل ياحار لا تجهل على أشياخنا إنا ذوو السوريات والأحلام

وقال زهير

يا حار لا أرمين منكم بذهبية لم يلقها سورة قبلي ولا ملك

ينشدان بكسر الراء وضمة ، وسمع بعضهم قارئاً يقرأ ونادوا يامال ليقتض علينا ربك فقال ما أشغل أهل النار عن الترقيم فقال ذلك لانهم لا يقدرّون على التلفظ بتمام الكلمة لضعف قواهم ، والثاني ما يحذف منه في الترقيم حرفان وذلك شيثان أحدهما ما كان في آخره زائدتان زيدا معاً ، فمن ذلك ما كان في آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميته مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا التائيت نحو حمراء وصحراء اذا سميت بهما وأسماء اسم امرأة وكذلك حكم يامي النسب نحو بصرى وطائفي اذا سميت بهما ، وتقول في ترقيم ما في آخره ألف ونون ، يامرو وياسعد ويامسلم قال الشاعر

يا مرو إن مطيتي محبوسة ترجو الحياة وربها لم يئأس

وتقول في ما كان في آخره ألفا التائيت ياحمر أقبل ويا صحر في حمراء وصحراء علمين ويا أسم في أسماء اسم امرأة قال الشاعر

فقي فانظري يا أسم هل تعرفينه أهذا المغيري الذي كان يدكر

فإنهاء اسم امرأة يحتمل أن يكون من باب حمراء وصحراء ويكون وزنه فعلاء وأصله وسما من الوسامة وهي الملاحاة فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم أحد وأصله وحد وامرأة أناة وهي وناة ويحتمل أن يكون من قبيل منصور وعمار وهو أفعال جمع اسم وأصله أسماء فقلبت الواو الاخيرة همزة بعد قلبها ألفاً على حد كساء وشقاء وسى به مؤنثاً فامتنع من الصرف للتائيت والتعريف ورخم فحذف الحرف الاخير الذي هو أصل وما قبله من حرف المد كما فعل في منصور وعمار اذا رخما ، وتقول في ما كان في

آخره ياء النسبة « ياطائف ويا بصر ترخيم طائف وبصري علمين تحذف الحرفين معاً لانهما زائدان زيدا معاً لمعنى واحد فزلا منزلة الزيادة الواحدة فلما زيدا معاً حذف معاً ، وأما الثانى مما يحذف منه حرفان فى الترخيم وذلك « ما كان آخر الاسم منه حرفاً أصلياً وقبله حرف مد زائد » فانك تحذف الاصل وما قبله من الزائد معاً وتجريهما معاً مجرى الزائدين اذا بقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف نحو عمار ومنصور ومسكين وتقول يامنص وياعم ويامسك وذلك لانهما جريا مجرى الزائدين وذلك من حيث أن الاصل يحذف للترخيم لانه طرف كما يحذف الزائد الثانى من مروان ونحوه وقبله حرف مد كما كان قبل النون فى مروان كذلك فقد ساوى الاصل والزائد قبله الزائدين من الجهة المذكورة فجريا فى الحذف مجراهما ، ولو كان قبل الحرف الاصلى زائد غير مدة لم يحذف لمفارقة الزائد الاول فى مروان وحراء وذلك لو سميت بسنور ويرزون لقلت فيمن قال ياحار بالكسر يسنو اقبل ويابرزو اقبل وعلى قول من قال ياحار بالضم وياسنا ويابرذا فقلت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واما « المركب » فأمره فى الترخيم كأمر تاء التانيث تحذف الكلمة التى ضمت الى الصدر رأساً كما تحذف تاء التانيث « فتقول فى بخت نصر اسم رجل يابخت » يحذف الاسم الاخير لا غير كما تقول فى مرجانة اسم امرأة يامرجان فلا تزيد على حذف التاء وفى حضرموت ياحضر وفى مارسرحس يامار « وفى عمرويه ياعمرو وفى سيبويه ياسيب وفى المسمى بخمسة عشر ياخسة » جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء فى نحو تمر اذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء فى كثير من كلامهم ، ومن ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغر ما قبل هاء التانيث فتقول حضيرموت وبعيالك وعميرويه كما تقول تمريرة وطريفة ، ومن ذلك النسب فانك تقول فى النسب الى حضرموت حضري والى معدى كرب معدى كما تقول فى النسب الى البصرة بصرى والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، وبما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التانيث لا تلحق بنات الثلاثة بالاربعة ولا بنات الاربعة بالخمسة كما أن الاسم الثانى لا يلحق الاسم الاول بشئ من الابنية ، وأيضاً فان الاسم الثانى اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما أن التاء اذا دخلت الاسم المؤنث لم تغير بناءه كتمر وتمريرة وقائمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب فى الترخيم كما يحذفون منه تاء التانيث وكان الحذف فى الترخيم أجدر اذ كان يحذف فى الترخيم ما لا يحذف فى الاضافة ألا ترى أنك تقول فى جعفر ياجعفر فتحذف الراء فى الترخيم وتقول فى النسب جعفرى فتثبتها واذا ساغ حذف ما يثبت فى الاضافة فى الترخيم كان حذف ما لا يثبت فيها أولى ، ولو رخت اثنا عشر علماً لقات ياثن فتفتح النون على قول من يقول ياحار بالكسر ومن يقول ياحار بالضم قال ياثن لان عشر ههنا بمنزلة النون من اثنين وأنت لو رخت اثنان لقلت ياثن ، وأما ما يحكى من نحو « نأبط شراً وبرق نجره » ونحوها فانه لا يرخم لان النداء لم يؤثر فيه وانما هى جمل محكية والترخيم انما يكون فيما أثر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخت هذا لرخمت وجلا يسمى

يقول هنترة يادار عبلة بالجواء تكلمى ومع ذلك فانه لا يجوز لانها جمل محكية الاعراب لا حظ للبناء فيها فاعرفه *

حذف المنادى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وفي التنزيل ألا يا اسجدوا ﴿

قال الشارح : اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضاً قد يحذفون المنادى « لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم « يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد » فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساغ الابتداء به وهو نكرة لانه دعاء ومثله قولهم يا ويل لزيد ويأويج لك فيما حكاه أبو عمرو وكأنه نبه انساناً ثم جمل الويل له وايس كقوله يا بؤس للحرب لانه هناك مدعو ولذلك نصبه اذ كان مضافاً والمراد يا بؤس الحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة للمعنى الاضافة على حد زيادتها في لا أبالك ولا تزداد هذه اللام الا في هذين الموضعين ، ويجوز أن يكون يا هنا تنبيهاً لا لنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كأنك قلت بؤس لزيد وويل له وويج له ، وأما بيت الكتاب الذي أنشده « فيحتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادي محذوف والمراد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر أن يكون يا لجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه واللعنة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللعنة مناداة لنصبها لانها مضافة ، قال سيبويه فيالغير اللعنة يشير الى ان المنادي محذوف وهو غير اللعنة ، ويروي والصالحون والصالحين مرفوعاً ومخفوضاً فالخفوض أمره ظاهر وهو المطف على لفظ اسم الله تخفض المعطوف الثاني كما تخفض المعطوف الاول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محولا على معنى اسم الله تعالى اذ كان فاعلا في المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله • طلب المعقب حقه المظلوم • يرفع المظلوم على العصفة للمعقب على المعنى ، والوجه الآخر أن يكون معطوفاً على المبتدأ الذي هو لعنة الله أي ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه على حد واسئل القرية أي أهل القرية ، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح أكثر وكلاهما قياس فمن كسر كان كمران وحطان ومن فتح كان كقحطان ومروان ، وقوله تعالى (ألا يا اسجدوا) فقد قرأها الكسائي ألا خفيفة وقرأها الباقر بالتشديد فمن خفف جعلها تنبيهاً ويا نداء والتقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ويجوز أن يكون يا تنبيهاً ولا منادي هناك وجمع بين تنبيهين تأكيداً لان الامر قد يحتاج الى استعطاف المأمور واستدعاء اقباله على الامر ومثله قول الشاعر

أَلَا يَا لَسَلَمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنَى بَدْرَ وَإِنْ كَانَ حَتَّى قَاعِدًا آخِرَ الدَّهْرِ

وأما قراءة الجماعة فعلى أن أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفي تلك القراءة مبني فاعرفه *

التحذير

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن المنصوب باللازم ضميره قولك في التحذير إياك والاسد أى اتق نفسك أن تتعرض للاسد والاسد أن يهلكك ونحوه رأسك والحائط وما ز رأسك والسيف ويقال إياى والشر وإياى وأن يحذف أحدهم الأرنب أى نخى عن الشر ونخ الشر عنى ونخى عن مشاهدة حذف الأرنب ونخ حذفها عن حضرتى ومشاهدتى والمعنى النهي عن حذف الأرنب ﴾

قال الشارح : قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الأمر والتحذير تقول إذا كنت تحذر إياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت إياك باعد أو إياك نخ واتق نفسك فحذف الفعل واكتفى بإياك عنه وكذلك نفسك للدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الاصول المرفوضة ، فمن ذلك قولهم إياك والاسد فإياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره إياك باعد وإياك نخ وما أشبه ذلك والاسد معطوف على إياك كما تقول زيدا اضرب وعمرا ، « فان قيل » كيف جاز أن يكون الاسد معطوفا على إياك والمطاف بالواو يقتضى الشركة فى الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربت زيدا وعمرا فالضرب واقع بهما جميعا وأنت ههنا لا تأمر بمباعدة الاسد على سبيل التحذير كما أمرته بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذورا مخوفا كما كان الاسد محذورا مخوفا فالجواب أن البعد والقرب بالاضافة فقد يكون الشيء بعيدا بالاضافة الى شيء وقريبا بالاضافة الى شيء آخر غيره وههنا اذا تباعد عن الاسد فقد تباعد الاسد عنه فاشتركا فى البعد ، وأما اختلاف معنيهما فلا يمنع من عطف الاسد عليه لان العامل قد يعمل فى المفعولين وان اختلف معناه ألا تراك تقول أعطيت زيدا درهما فيتمدى الفعل اليهما تعديا واحدا وان كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفت الاسد على إياك شاركه فى عمل الفعل المحذوف وان اختلف معناه فالمخاطب حذر خائف والاسد محذور منه مخوف وان كان الفعل قد تمضى اليهما الا ان تعديه الى الاول بنفسه والى الثانى بحرف « فان قيل » هل يجوز حذف الواو من الاسد فتقول إياك الاسد قيل لا يجوز ذلك لان الفعل المقدر لا يتعدي الى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو إياك والاسد وإياك من الاسد فتكون قد عديته الى الاول بنفسه ثم عديته الى الثانى بحرف جر « فان قيل » فهلا جاز حذف حرف الجر فقلت إياك الاسد قيل ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو فى ضرورة الشعر نحو قوله

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَالشَّرُّ جَالِبٌ

والمراد والمرء بحرف العطف أو من المرء بحذف حرف الجر وسيبويه ينصب المرء بفعل غير الفعل الذى نصب إياك كأنه لما قال إياك إياك اكتفى ثم قال اتق المرء أو جانب المرء ، وقوله « أى اتق نفسك

أن تتعرض للأسد والاسد أن يهلكك » فهو تفسير المعنى والاعراب على ما ذكرته ؛ ومن ذلك قولهم « رأسك والحائط » فينتصب الرأس وهنا بفعل مضمر والحائط مفعول معه والتقدير دع رأسك والحائط أي مع الحائط كقوالك استوى الماء والخشبة ، ويجوز أن يكون التقدير اتق رأسك والحائط وهو تحذير كأنه على تقديرين أي اتق رأسك أن يدق الحائط واتق الحائط أن يصيب رأسك فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر ، فاذا كررت هذه الاسماء ازداد اظهار الفعل قبحاً لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما ، ومن ذلك قولهم « ماز رأسك والسيف » فهذا كقولهم رأسك والحائط وهو تحذير والمراد بقوله ماز مازن ثم رخم ولم يكن اسم الذي خوطب بهذا مازناً ولكنه من بني مازن بن العنبر بن عمرو بن نعيم وكان اسمه كراماً أسرى بجير القشيري فجاءه فتعيب اليربوعي ليقته فنهقه المازني منه فقال المازني ماز رأسك والسيف سماه مازناً اذ كان من بني مازن ويحتمل أن يكون أراد مازني ولما غلبت عليه هذه النسبة صارت كاللقب فرخم بحذف ياء النسبة كما تقول ياطائف في ياطائف فيبقى مازن ثم رخم ثانياً ومثله في الترقيم كثير ، « وقالوا ايبي والشر » وليس الخطاب لنفسه ولا يأمرها وإنما يخاطب رجلاً يقول له ايبي باعد عن الشر ويوقع الفعل المقدر عليه فيجىء بالواو ليجمع بينهما في عمل الفعل اذ كان الفعل عاملاً في الاول ، ومثله « ايبي وأن يحذف أحدكم الارنب » يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه فإن في موضع نصب كأنه قال ايبي وحذف أحدكم الارنب ، وقال الزجاج ان معناه ايبي واياكم ودل عليه قوله وان يحذف أحدكم الارنب ولو حذف الواو هنا لجاز مع أن فيقال أن يحذف أحدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجوز حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجوز في المصدر الصريح فاعرفه •

قال صاحب الكتاب « ومنه شأنك والحيج أي عليك شأنك مع الحيج وامراً ونفسه أي دعه مع نفسه وأهلك والليل أي بادرهم قبل الليل ومنه عذرك أي أحضر عذرك أو عاذرك ومنه هذا ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك وقولهم كليهما وتمراً أي اعطى وكل شيء ولا شئمة حر أي اتت كل شيء ولا ترتكب شئمة حر »

قال الشارح : اعلم ان قولهم « شأنك والحيج » هو بمنزلة رأسك والحائط في تقدير العامل أي خل رأسك مع الحائط ودع شأنك مع الحيج وكذلك « امراً ونفسه » كأنك قلت دع امراً ونفسه فيكون انتصابه انتصاب المفعول معه على حد ما صنعت وزيداً ، وأما قولهم أهلك والليل فعناه بادر أهلك قبل الليل وأما تقدير الاعراب فكأنه قال بادر أهلك وسابق الليل فيكون كل واحد من الاسمين منصوباً بفعل مقدر وقد عطف جملة على جملة ، ويجوز أن يكون التقدير بادر أهلك والليل فيكون الليل معطوفاً على الال عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادرين لان معنى المبادرة مسابقة الشيء الى الشيء فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل الى أهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيره أن يدركه كتحذيره من الاسد ، وأما قولهم « عذرك » فهو مصدر كالمقدر يقال لمن جنى جنابة واحتملت منه عذرك من فلان قال الشاعر

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

وهو مصدر بمعنى العذر وقد ورد منصوباً ومرفوعاً فالنصب بفعل مقدر كأنه قال هات عذرك أو
أعضره ونحو ذلك ووضع موضع الفعل فصار كالموضع من اللفظ به ولذلك قبح اظهار الفعل لانه أقبح
مقام الفعل ودخول فعل على فعل محال ، والرفع بالابتداء والخبر ما في الجار والمجرور بعده ومعناه من
يذرني في احتمالي اياه ، وقال بعضهم ليس العذر مصدراً وإنما هو بمعنى عاذر يقال عاذر وعذير كشاهد
وشهيد وقادر وقدير وضعف أن يكون مصدراً بمعنى العذر قال لان فعلاً لم يأت في المصادر الا في الاصوات
نحو الصهيل والصرير فاذا قال عذرك على معنى عاذرك فكأنه قال هات عاذرك أو أحضر عاذرك ، وهو
مذهب سيبويه وهو الصواب لانه وضع موضع الفعل والمصدر يطرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك
وحذرك ولا يطرد ذلك في اسم الفاعل على أنهم قد قالوا وجب القلب وجيباً فجاء المصدر على فعيل في غير
الاصوات فجاز أن يكون هذا منه ، وأما قولهم « هذا ولا زعماتك » قال ذو الرمة

أَقْدَ خَطَّ رُومِيٍّ وَلَا زَعْمَاتِهِ لِعُتْبَةَ خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهُ

فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها فلما صح خلاف قوله قيل هذا ولا زعماتك أي هذا هو
الحق ولا أتوهم زعماتك أي مازعمته والزعم قول عن اعتقاد ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو أتوهم
وشبهه لانه جرى مثلاً والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغير ، وقالوا « كليهما وتمراً » ويروى
كلاهما وتمراً وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً وأصله ان انساناً خير بين شيئين فطلبهما الخير جميعاً
وزيادة عليهما فن نصب فباضمار فعل كأنه قال أعطى كليهما وتمراً ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر
محذوف كأنه قال كلاهما لي ثابت وزدني تمراً والنصب أكثر ، وقالوا في مثل « كل شيء ولا شئمة حر »
ويروى بنصبهما جميعاً ورفع الاول والنصب الثاني فمن نصبهما فباضمار فملين كأنه قال انت كل شيء ولا
ترتكب شئمة حر ومن رفع الاول فبالابتداء كأنه قال كل شيء أم ولا تشتمن حرأ أي كل شيء محتمل
ولا تشتمن حرأ ومثله كل شيء ولا هذا أي ايت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الافعال في هذه الاشياء
كلها لانها أمثال

وَأَسَـ

قال صاحب الكتاب ومنه قولهم انت امرأ قاصداً لانه لما قال انت علم انه محمول على أمر يخالف
المنهى عنه قال الله تعالى (انتوها خيراً لكم) ويقولون حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك ومنه من أنت
زيداً أي تذكر زيداً أو ذا كراً زيداً

قال الشارح : أما قولهم « انت امرأ قاصداً » فان امرأ منصوب بفعل مضمر تقديره انت انت واثت امرأ
قاصداً فلما قال انت علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه لان المنهى عن الشيء أمر بضده الا انه
ههنا يجوز لك اظهار الفعل العامل لانه لم يكن استعماله كثرة الاول ، فأما « قوله تعالى انتوها خيراً لكم »
وما كان مثله نحو قوله تعالى (فامنوا خيراً لكم) فانه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون كالمسئلة التي
قبلها فيكون التقدير والله أعلم انتوها واثتوا خيراً لكم وآمنوا واثتوا خيراً لكم هذا مذهب سيبويه
والخليل قال سيبويه لانه حين قلت انت فانت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في أمر آخر فكأنه أمر
أن يكف عن الشر والباطل ويأتي الخير ، الثاني وهو مذهب الكسائي انه منصوب لانه خير كان محذوفه

والتقدير انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم ، الثالث وهو مذهب الفراء ان يكون خيراً متصلاً بالاول ومن جملته ويكون صفة لمصدر محذوف كأنه قال انتهوا انتهاء خيراً لكم وآمنوا إيماناً خيراً لكم ، ومن ذلك « حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك » فهذان المثالان من قبيل الاول فقولاك حسبك أمر كأنك قلت أكف عن هذا الأمر واقطع وائت خيراً لك وقولهم وراءك أوسع لك معناه خل هذا المكان الذي هو وراءك وائت مكاناً أوسع لك فالاول منهى عنه والثاني مأمور به الا ان أفعال هذه الاشياء لا تظهر لانه كثر استعمالها وعلم المخاطب انه محمول على أمر غير ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عوضاً من اللفظ بالفعل ، وبما جاء منصوباً باضمار فعل لم يستعمل اظهاره قولهم « من أنت زيدا » وأصله أن رجلاً غير معروف بفضيل تسمى يزيد وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك قليل له من أنت زيدا على جهة الانكار كأنه قال من أنت تذكر زيدا أو ذا كرا زيدا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لانه كثر في كلامهم حتي صار مثلاً ولانه قد علم أن زيدا ليس خيراً فلم يكن بد من حمله على فعل ولا يقال ذلك الا جواباً كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت تذكر زيدا أو ذا كرا زيدا ، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من أنت زيد فيكون خيراً عن مصدر محذوف كأنه قال من أنت كلامك زيد « فان قيل » كيف يجوز أن يكون خبر المصدر والخبر اذا كان مفرداً يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر ههنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من أنت كلامك كلام زيد أو ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه توسعاً على حد واسأل القرية ، والنصب أجود لانه أتل اضماراً وتجوزا لانك تضرع فعلاً لا غير وفي الرفع تضرع مبتدأ وتحذف مضافاً فكان مرجوحاً لذلك ، ويجوز أن تقول من أنت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل أي أنت بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قلوا أطرى فانك ناعلة والصيف ضيقت الابن فتخاطب الرجل بهذا وان كان اللفظ المؤنث وانما يقال للرجل ذلك على معنى أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا ، وربما صرح باسمه قليل من أنت عمراً على التشبيه بالمثل *

قال صاحب الكتاب رحمه الله وأهلاً وسهلاً أيرأصبت رجلاً لا ضيقاً وأتيت أهلاً لا أجنباً ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً وان تأتني أهل الليل وأهل النهار أي فانك تأتي أهلاً لك بالليل والنهار قال الشارح : وقلوا « مرحباً وأهلاً وسهلاً » فانتصاب هذه الاسماء بأفعال مقدرة فقدرها سيدي به فقال تقديرها رحبت بلاك وأهات وانما قدرها بالفعل لان الدعاء انما يكون بفعل فردة الى فعل من لفظ المدعو به كما يقدرون تراباً وجندلاً تبرت يداك وجندلت وانما الناصب له أصبت تراباً وجندلاً على حسب المعنى المقصود وهذا انما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا يحسن الا في موضع الدعاء به ألا ترى أن الانسان الزائر اذا قال له المزور مرحباً وأهلاً فليس يريد رحبت بلاك وأهلت وانما يريد أصبت رجلاً وسعة وأنساً عندنا لان الانسان انما يأنس بأهله واذا قال سهلاً كأنه قال أصبت سهلاً أي مكاناً سهلاً لا حزناً وخشونة ، ونظير ذلك أنك اذا رأيت رجلاً يسدد سهماً فتقول القرطاس والله أي أصبت القرطاس على طريق التفاؤل والحدس لصحة التسديد فكذلك اذا رأيت رجلاً قاصداً مكاناً وطالباً أمراً قلت مرحباً

وأهلاً وسهلاً أى أدركت ذلك وأصبته فخذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه ، ويقول الراى وبك وأهلاً وسهلاً فاذا قال وبك وأهلاً وسهلاً فكأنه لفظ بمرحبا بك وأهلاً وسهلاً ولذلك عطف وإذا قال وبك أهلاً فانما اقتصر فى الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطيه على شىء قبله كان الرحب والسعة قد استقر استقرارا يغنيه عن الدعاء فاذا رددت فانما تعنى أنك لو جئتني لكنت بمنزلة من يقال له هذا اذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلاً لان الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك وانما جئت بك فى قولك وبك أهلاً لينبين أنه المعنى بالدعاء لا لانه متصل بالفعل المقدر كما كان فى قولك سقيا لك كذلك وتقديره سقاك الله سقيا ولك كأنه قال هذا الدعاء لك فيجىء لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله ، ومن العرب من يرفع فيقول مرحب وأهل أى هذا مرحب فيكون هذا مبتدأ محذوفا ومرحب الخبر قال طفيل الغنوى

وبالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةَ قَوْلُهُ يَلْتَمِسُ الْمَرْؤُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ

قال سيديويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يضر هو ما يظهر يريد أنه اذا رفع أضر مبتدأ فيكون ذلك المبتدأ هو الخبر المظهر فى المعنى بخلاف ما اذا نصبت لانك فى حال النصب تضر فعلاً والفعل ليس بالاسم الظاهر وقالوا « ان تأتني فأهل الليل وأهل النهار » على معنى فانك تأتى أهل الليل وأهل النهار أى تأتى من يكون لك كالأهل بالليل والنهار فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقولون الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي اذا حذروه الاسد والجدار المتداعى وإبطاء الصبي ومنه أخاك أخاك أى الزمه والطريق الطريق أى خله ، وهذا اذا نى لزم اضرار عامله وان أفرد لم يلزم ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على اضرار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك فى التحذير « الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي » والطريق الطريق اذا كنت تحذره من الاسد أن يصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله ومن الصبي أن يطأه اذا كان فى طريقه وهو غافل عنه ومن الطريق الخوف أن يمر فيه ، وكذلك قالوا فى الاغراء « أخاك أخاك » وانتصاب هذه الاسماء بفعل مضمرة تقديره اتق الاسد أن يصادفك واتق الجدار أن ينالك وجانب للصبي لئلا يطأه وخل الطريق والزم أخاك فحذفت هذه الافعال لكثرتها فى كلامهم ودلالة الحال وما جرى من الذكر عليها ، « فاذا كرروا هذه الاسماء لم يجز ظهور هذه الافعال العوامل فيها » لان المفعول الاول لما كرر شبه بالفعل فأغنى عنه وصار بمنزلة إياك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك فى قولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء جعلوا الاول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل ، « فلو أفردت جاز ظهور العامل » فاذا قلت الاسد الاسد لم يجز أن تقول اتق الاسد الاسد أو جانب ولو أفردت فقلت الاسد جاز ظهور الفعل فتقول حاذر الاسد أو اتق الاسد وكذلك اذا قالوا الصبي الصبي لم يجز أن تقول باعد الصبي الصبي أو جانب الصبي الصبي واذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خل الطريق الطريق واذا قلته مفرداً حسن أن تقول خل الطريق قال الشاعر

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَأَمْرُزُ بِبِرْزَةِ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

واعلم أن هذه الأسماء المنصوبة على اضممار الفعل ان كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم خالياً من الضمير وكان خالص الافراد وان كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيايته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه ، وكان أبو الحسن يذهب الى أن في نحو سقيا ورعياً وشبههما ضميرين لانهما في معنى سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً ، وهو وان كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وتراك لان هذه الاشياء تجري مجرى الجمل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهي مع ذلك مبنية ومقياً ورعياً معربة مبقاة على ما كانت عليه من الاعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل والله الله في أمرى ونحو ذلك نصب ان شاء الله *

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن المنصوب باللازم اضمماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيدا ضربته كأنك قلت ضربت زيدا ضربته الا أنك لا تبرزه استثناء بتفسيره قال ذو الرمة إذا ابن أبي موسى بلالاً بلقيت فقام يئاس بين وصليك جازراً ومنه زيدا مررت به وعمراً لقيت أخاه وبشراً ضربت غلامه باضممار جعلت على طريقي ولا بست وأهنت قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع أجود﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فإذا قلت «زيداً ضربته» فانه يجوز في زيد وما كان مثله أبداً وجهان الرفع والنصب فالرفع بالا ابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته ولولا الهاء لم يجوز رفعه لوقوع الفعل عليه ، فان حذف الهاء وأنت تريد ما قلت زيد ضربت جاز عند البصريين على ضعف لان الهاء وان كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها قال الشاعر

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

والنصب باضممار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيدا ضربته وذلك أن هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فانه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجوز أن يتعدى الى زيد لان هذا الفعل انما يتعدى الى مفعول واحد لا الى مفعولين ولما لم يجوز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيراً له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لانه قد فسر هذا الظاهر فلم يجوز أن يجمع بينهما لان أحدهما كاف فلذلك لزم اضممار عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نعم رجلاً زيد أضمر الرجل في نعم وجعلت النكرة تفسيراً له ولم يجوز اظهار ذلك المضمّر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا ، وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان ضميره ليس غيره واذا تعدى الى ضميره كان متعدياً اليه وهو قول فاسد لان ما ذكره وان كان من جهة المعنى صحيحاً فانه فاسد من جهة اللفظ وكما يجب مراعاة المعنى

كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غير أن من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديده إلى ضميره واشتغاله به فلم يجوز أن يتعدى إلى آخره ، والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول « زيدا مرت به » فتنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لا جاز نصبه بهذا الفعل لأن مروت لا يتعدي إلا بحرف جر ، فأما قوله

« إذا ابن أبي موسى بلالا الخ » فالبيت لذى الرمة وقوله

أَقُولُ لَهَا إِذَا شَمَّرَ اللَّيْلُ وَاسْتَوَتْ بِهَا الْبَيْدُ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْهَا الْحَرَّاءُ

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة وأبو موسى جده واسم أبي بردة عامر واسم أبي موسى عبد الله ابن قيس الأشعري ، والشاهد فيه نصب ابن أبي بفعل مضمر موسى تفسيره بلغته كأنه قال إذا بلغت ابن أبي موسى بلالا بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فاعله كأنه قال إذا بلغ ابن أبي موسى لأن إذا فيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعل هذا هو الوجه ، والمعنى أنه يخاطب ناقله يقول إذا أوصلتني إلى بلال استغنيت عنك لأنى أستغنى به عن الرحيل إلى غيره ، وقوله « فقام بفأس بين وصايك جازر » دعاء ولولا ذلك لم يجوز دخول الفاء ألا ترى أنك تقول إن أتاني زيد أتيتته ولا يجوز فأتيتته وتقول إن أتاني زيد فأحسن الله جزاءه لأن فيه دعاء ، والوصل بالكسر واحد الاوصال ، وقد عيب عليه ذلك قالوا كان سبيله إذا أوصالته إلى مقصوده ومطأوبه أن يعاملها بالحسنى وينظر إليها لا أن ينحرفها فهو إذا إلى الهجاء أقرب والحق أنه مدح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنية عنك ، ومثله قول الشماخ

إِذَا بَلَغْتَنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةً فَاشْرَقِي بِدَمِ الْوَتِينِ

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة

إِذَا مَارَايَةً رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةً بِالْيَمِينِ

فأما قولهم زيدا مرت به فهو منصوب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر إلا أن النصب ههنا أضعف منه في قولك زيدا ضربته لأنك إذا قلت زيدا مرت به أضمرت فعلا على غير لفظ الاول كأنك قلت لقيت زيدا أو جزت زيدا أو جعلت زيدا على طريقي لأنك إذا جزت وجعلته على طريقك فقد مروت به وإذا قلت زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت ضربت زيدا ضربته فيكون الظاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيدا مرت به يكون الظاهر دالا على مثل معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة وإذا ضعف النصب قوى الرفع ، ومثله قولك « عمرا لقيت أخاه وبشرا ضربت غلامه » في جواز النصب لأن الفعل إذا وقع بشئ من سببه فكأنه قد وقع به والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيدا باهانتك أخاه وأكرمت عمرا إذا أوصلت الأكرام إلى غيره بسببه فإذا قلت زيدا ضربت أخاه فنصبت الاخ جاز أن تضمر فعلا ينصب زيدا تقديره لا بست زيدا ضربت أخاه أو أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تضمر ضربت لأن ضربت الثاني ليس واقعا على ضميره وإنما هو واقع على الاخ والنصب ههنا أضعف منه في مروت بزيدا وإذا ضعف النصب قوى الرفع فإذا الرفع في زيد لقيت أخاه أقوى من الرفع في قولك زيد مروت به والرفع

في قولك زيد مرت به أقوى من الرفع في قولك زيدا ضربته ، قل سيبويه النصب عربي جيد والرفع أجود منه يعني أن النصب في زيدا ضربته عربي فصيح في كلام العرب والرفع أجود لان الرفع لا يفتقر الى اضممار ولا تقدير محذوف والنصب يفتقر الى اضممار فعل وفاعل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ثم انك ترى النصب مختاراً ولازماً فالتختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيدا مرت به وفي التنزيل (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) ومثله (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) *

قال الشارح : يريد ان المسائل التي تقدمت وهي زيد ضربته وعمرو مرت به وزيد ضربت أخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختاراً ولازماً لا يجوز غيره ، قل « فالتختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ » وذلك لان العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تقسد عليهم المعاني فاذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الاولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الاولى منصوباً أو لم تذكره نحو قام زيد وعمرا كلمته اذ النرض توافق الجمل وتطابقها لا تختلف وليس الغرض أن يكون فيها منصوب ، قل الله تعالى (والقمر قدرناه منازل) فرفع القمر ههنا لان قبله (وآية لهم الليل لسلخ منه النهار) وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى (وكل انسان الزمان طائره في عنقه) فنصب كلا لان قبله فعلا وهو (وجعلنا الليل والنهار آيتين) وأضر له فعلا نصبه به ثم عطفها على الاولى لتشاكلها في الفعلية واذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزاً كان مع تقدمه مختاراً اذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقص للمعنى ، قال الله تعالى (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين باضممار يندب الظالمين أو يهين ، وقل تعالى (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) نصب فريقاً لان قبله فريقاً هدى ونظائره في القرآن كثيرة ، ويجوز الرفع في الجملة الثانية وان كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمد أكرمه لم تحتفل بتقدم الفعل الذي هو لقيت زيدا اذ كانت جملة قائمة بنفسها فصار كأنك قلت محمد أكرمه ابتداء فعطفت جملة على جملة كقولك قام زيد ومحمد أفضل منه فهذا لا يجوز فيه الا الرفع *

قال صاحب الكتاب ثم فأما اذا قلت زيد لقيت أباه وعمرا مرت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لان الجملة الاولى ذات وجهين *

قال الشارح : قد تقدم من قولنا انه اذا كان الكلام مبتدأ وخبراً وعطفت عليه جملة في أولها اسم وبعده فعل واقع على ضميره كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء نحو قولك زيد أخوك وعمرو كلمته لانه لم يتقدم الجملة الثانية ما يصره الى النصب فجري كحاله لو لم تقدمه جملة أصلاً ، فأما اذا كان الكلام مصدراً بفعل كان الاختيار في الاسم الذي في الجملة الثانية النصب على اضممار فعل على ما أصلناه ، فاذا

قلت زيد لقيته ففيه جملتان احدهما اسمية وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر وهي زيد لقيته بكاملها والثانية فعلية وهي الخبر الذي هو لقيته وهي الجملة الصغرى فالجملة الاولى لا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع المفرد والجملة الثانية لها موضع من الاعراب لانها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في زيد قائم وشبهه واذ قد تقرر ذلك فأنت اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته كنت في عمرو بالخيار ان شئت رفعتهم وان شئت نصبته لانه قد تقدمه جملتان احدهما اسمية وهي قولك زيد لقيته بكاملها والثانية قولك لقيته فان عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمرو لان صدر الجملة اسم وان عطفت على الجملة التي هي لقيته نصبت لان صدر الجملة فعل وليس احدهما أولى من الاخرى فهذا معنى قوله « ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه » يعنى ليس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب ، قال « لان الجملة الاولى ذات وجهين » يعنى انها مشتتة على جملة اسمية وجملة فعلية فهي ذات وجهين لذلك ، وهذا موضع فيه اشكال وذلك انك اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته لم يجز حمل عمرو كلمته على لقيته وذلك لان لقيته جملة لها موضع من الاعراب ألا ترى انك تقول زيد قائم فيقع موقعها اسم واحد وهو خبر زيد فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخلوه من المائد الى زيد اذ المائد في ضربته انما تعود الى عمرو فان جئت بمائد فيها فقلت زيد عمرا ضربته عنده جازت المسألة فالمائد في ضربته تعود الى عمرو والمائد في عنده تعود الى زيد ولا شك انه انما لم يذكر ذلك لانه معلوم فلم يحتاج الى التعرض له فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ✎ فان افترض بعد الواو ما يصرف الكلام الى الابتداء كقولك لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيدا واذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحال الاولى جذعة وفي التنزيل (وأما نمود فهديناهم) وقرئ بالنصب ✎

قال الشارح : يعنى بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تقدم جملة فعلية أو غير ذلك « اذا وجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام الى الابتداء » صار الاختيار فيه الرفع ويصير المعترض من قبيل المانع وذلك قولك « لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به » ورأيت زيدا واذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع هنا هو الوجه المختار وان كان قد تقدمت جملة فعلية لان أما واذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثانى على الاول وانما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء فكما انك اذا قلت زيد ضربته ابتداء وليس قبله كلام كان المختار الرفع فكذلك بعد أما واذا التي للمفاجأة لانها بمنزلة كلام مبتدأ ، ومن قال زيداً ضربته وان لم يتقدمه كلام فينصب وان كان المختار الرفع قال همنا لقيت زيدا وأما عمرا فأكرمه فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله « عادت الحال الاولى جذعة » أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلام ، فأما قوله تعالى (وأما نمود فهديناهم) فالقراءة بالرفع على الابتداء وان كان قبله (فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا) لما ذكرناه من حال أما وقد قرأ بعضهم وأما نمود فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حد زيداً ضربته لان ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز

يختار له والذي حسنه عند هذا القاري مافى أما من معني الشرط والشرط يقتضى الفعل فاعرفه *
قال صاحب الكتاب * والثانى أن تقع موقما هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام
كقولك أعبد الله ضربته ومثله أسوط ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوس
عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به *

قال الشارح : والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه موطوقا على فعل وذلك اذا
ولى الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره فلاختيار نصب الاسم باضمار فعل
وذلك اذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك « أعبد الله ضربته » وأعمرأ مررت به وأزيدا ضربت أخاه
النصب في ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب باضمار فعل يكون الظاهر تفسيره وتقديره أضربت
عبد الله ضربته وألقيت زيدا مررت به وأأهنت زيدا ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي
يقدر بعد الاستفهام وهو في الاستفهام مختار كما كان لرفع مع الابتداء مختارا ، وأما الرفع مع الاستفهام
فجائز بالابتداء وما بعده الظاهر الا انه مروجوح وانما كان النصب هو المختار من قبل ان الاستفهام في
الحقيقة انما هو عن الفعل لا عن الاسم لان السؤال انما يكون عما وقع الشك فيه وأنت انما تشك في الفعل
لا في الاسم ألا ترى أنك اذا قلت أزيدا ضربته فانما تشك في الضرب الواقع بزید ولست تشك في ذاته
فلما كان حرف الاستفهام انما دخل الفعل لا الاسم كان الاولى أن يليه الفعل الذى دخل من أجله ، وانما
دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء لان المبتدأ والظير قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فاذا
استفهمت فانما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه ، وأما « أسوط ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم
وأزيدا سميت به » فان الاختيار في أسوط وألخوان وأزيدا النصب وذلك أنك اذا قلت ضرب زيد
بالسوط وأكل اللحم على الخوان وسميت بزید فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات في موضع
نصب وذلك أنك أقمت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور في موضع نصب وحل محل قولك مر زيد
بمرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنائيات هذه الاسماء وقد تقدمت الاسماء وجب
أن تنصبها لان الحروف التي اتصلت بكنائياتها في موضع نصب فصار بمنزلة أزيدا مررت به ، والذي يدل
على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتها وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الاسماء الاولى
الا منصوبة وذلك نحو أسوط ضرب وألخوان أكل وأزيدا سميت لو كان يشكلم به لم يكن الا كذلك
لان الفعل الواحد لا يرفع اسمين فاذا رفعت أحدهما فلا بد من نصب الآخر ، وأما قولهم « أزيدا أنت
محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه » فيختار فيهما النصب لما كان همزة الاستفهام وذلك لما كان اسم
الفاعل واسم المفعول مجريان مجري الفعل في عمله فقولك أزيدا أنت ضاربه بمنزلة قولك أزيدا أنت تضربه
وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة أزيدا أنت تضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضربه بالفعل
الناصب فكذلك تفسر باسم الفاعل في قولك أزيدا أنت ضاربه لانه في معناه والنية التنوين والانفصال
فالضمير وان كان مجرورا في اللفظ فهو منصوب في الحكم كما كان أزيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن
يذهب الى أن الضمير في موضع منصوب البتة ، وكذلك اذا قلت أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا

أنت مكابر عليه فمحبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فمحبوس في معنى تحبس ومكابر في معنى تكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما بفعل يفسره محبوس ومكابر كأنك قلت أنتظر زيدا أنت محبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير النصب لمكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من محبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع إلى أنت يقوم مقام الفاعل اذ كان في معنى تكابر وتحبس ؛ فان لم يحز اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كانا كعلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيد أنت ضاربه وأزيد أنت محبوس به وأزيد أنت مكابر عليه كأنك قلت أزيد أنت أخوه أو غلامه وما أشبههما من الأسماء * قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه لان الآخر ملتبس بالاول بالعطف أو الصفة ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه » فيختار فيه النصب أيضا لان الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وليه حرف الاستفهام فكان كقولك أزيدا ضربت أخاه وذلك ان الجملة اذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهو من سبب ذلك الاسم وان كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالي في أى موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فاذا قلت أزيدا ضربت عمرا وأخاه فعمرو والاخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة أزيدا ضربت أخاه لان اتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه أيضا النصب لان قولك في داره ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه فيجبه نعمت لرجل والنعت والمنعوت يتسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان يحبه من جملة ضربت فصار الاسم المنصوب بضربت من سبب الاسم الاول اذ كان في جملة عائد اليه ، ولو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة أخرى فمطقتها على الجملة الاولى وفيها ذكر للاسم لم يحز وذلك قولك أزيدا ضربت عمرا وضربت أباه لان قولك وضربت أباه جملة أخرى قائمة بنفسها والجملة الاولى قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها *

قال صاحب الكتاب ﴿ فان قلت أزيد ذهب به فليس الرفع ﴾

قال الشارح : وأما قوله « أزيد ذهب به » فليس فيه الا الرفع لانك اذا قلت ذهب بزيد فالباء وما عملت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لانه لا بد للفعل من فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل الا الباء وما اتصلت به فأقيمت مقام الفاعل فكانت في موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لان الذي اتصلت به كنيته مرفوع وصار بمنزلة أزيد ذهب أخوه لان كنيته قد اتصلت بمرفوع وهو الاخ ، وارتفع زيد في قولك أزيد ذهب به على وجهين أحدهما بالابتداء والآخر بأنه فاعل فعل محذوف ، وان أسندت الفعل في قولك أزيد ذهب به إلى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهب الذهاب به وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارا لان ضميره في محل نصب وهذا الاختلاف فيه بين أصحابنا *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع بعد اذا وحيث كقولك اذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأكرمه ﴾

قال الشارح : ومن ذلك اذا الزمانية وحيث اذا وقع بعدها اسم وبعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك « اذا زيدا تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأعطاه » لان فيهما معنى المجازاة والمجازاة انما تكون بالفعل فلما كان الموضع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدها باضمار فعل يفسره الظاهر فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديره اذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حيث تقول حيث زيدا تجده فأكرمه وتقديره حيث تجد زيدا تجده فأكرمه لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة وذلك لان قولنا اذا عبد الله تلقاه يوجب الاوقات المستقبلية كلها ولا يخص وقتا من وقت فهي بمنزلة متي وحيث توجب الاماكن كلها ولا تخص مكانا دون مكان فهي بمنزلة أين غير ان متي وأين تجزمان واذا وحيث لا تجزمان عند البصريين الا في ضرورة الشعر ، وقد أجاز سيديوه رفع الاسم بعدها بالابتداء والذي أراه أن ذلك جائز في حيث لانها قد تخرج من معنى الجزاء الى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر تقول لقيته حيث زيد جالس فتكون نظيرة اذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك لقيته اذ زيد جالس ، وأما اذا فلا تنفك من معنى المجازاة لانها لا تقع الا للمستقبل فاذا وايها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدر مرفوعا كان أو منصوبا تقول اذا زيد جلس أجلس تقديره اذا جلس زيد جلس ويدل على ذلك انه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس اذا زيد جالس لم يجوز ذلك مع حيث *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعد حرف النفي كقولك ما زيدا ضربته وقال جرير
فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَيْتِيمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجُدُودُ ﴾

قال الشارح : ومن ذلك النفي « اذا وقع الاسم بعد حرف نفي » وكان بعده فعل واقع على ضميره أو على ما هو متصل بضميره فالاختيار فيه النصب نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا قتلته وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مرت به وانما صار النصب هنا مختارا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الامر والنهي ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كما ان ما بعد كل واحد من هذه الاشياء كذلك ، فالحال بين النصب والرفع متقارب فقولك ما زيدا ضربته أقوى من قولك ما زيدا ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيد ضربته لشبه النفي بالابتداء ولذلك كان فرعا ومحرولا على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه تقيض المبتدأ ونفي له والنفي يجري مجرى الایجاب ألا ترى انك اذا قلت قام زيد فنفي هذا أن تقول ما قام زيد فتدرك الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدأ أنك ترد فيه لفظ المبتدأ قال الشاعر

﴿ فلا حسبا نفرت به الخ ﴾ فنصبه باضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبا نفرت به ، وأجاز يونس أن تكون الفتحة في قوله فلا حسبا فتحة بناء بمنزلة لارجل في الدار ونونه للضرورة ، البيت لجرير يهجو عمر ابن لجأ وهو من تيم عدى يقول لم تكتسب لهم حسبا يفخرون به ولا لك جد تقول عليه عند ازدحام

الناس للمفاخرة أى ليس لك قديم ولا حديث ومثله

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ جِلَالُهُ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرُكْنَ لِلْفَقْرِ

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبنه فكأنه قال فلا هبن ذا جلال هبنه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وأن تقع في الأمر والنهي كقولك زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وبشرا لان شتم أخاه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل أباه عمرو ، ومثله أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه ﴾ قال الشارح : ومن ذلك « اذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهى » واقع على ضميره أو ما انصل بضميره فانه مختار فيه النصب نحو قولك « زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وزيدا ليضربه عمرو » وبشرا ليضرب أخاه جعفر وزيدا لان شتمه وخالدا لاتضرب أباه النصب في ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وإنما كان النصب مختارا لاجل الأمر والنهي إذ الأمر والنهي لا يكونان الا بالأفعال لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل وذلك انك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وإذا نهيته فأنت تمنعه من الاتيان به ، فأما الذوات فانها موجودة ثابتة لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها وإذا كان الأمر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذي بعده على ضميره نصبت باضمار فعل علي نحو ما ذكرناه في الاستفهام وكان النصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام من قبل ان الأمر والنهي لا يكونان الا بالأفعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوك وأهبد الله عندك ، وإنما قال في التمثيل زيدا اضربه وزيدا ليضربه عمرو إريك انه لا فرق في ذلك بين الأمر للحاضر والأمر للغائب فقوله زيدا اضربه أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فمثل بهما ، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده سدت مسد الخبر وإنما قلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لان حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب وذلك معدوم في الأمر والنهي ، ومثله أما في قولك « أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه » في اختيار النصب وذلك من قبل ان أما تقطع مابعدا عما قبلها ويصير مابعدا كالكلام المستأنف فنصب لما ذكرناه في الأمر والنهي غير انك لا تقدر الفعل بعد أما لان أما لا يليها فعل لتضمنها معنى الفعل ولكن تقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتعديه الى الاسم ثم تحذفه ثم تأتى بالفعل المفسر وتقديره أما زيدا فاقتله فاقتله وأما خالدا فلا تنهن فلا تشتم أباه ولا بد من الغاء بعد أما لانها جواب لما تضمنته من معنى الشرط *

قال صاحب الكتاب ﴿ والدعاء بمنزلة الأمر والنهي تقول اللهم زيدا فاغفر له ذنبه وزيدا أمر الله عليه العيش قال أبو الاسود ﴾ فكلا جزاء الله عني بما فعل * وأما زيدا فجدا له وأما عمر افسقيا له ﴾ قال الشارح : « والدعاء بمنزلة الأمر والنهي في اختيار النصب » لان مبيله سبيل الأمر والنهي في الاعراب من كل وجه وهو في المعنى مثل الأمر وذلك ان الداعي ملتمس من المدعو إيقاع ما يدعوه به الا ان الجمهور لا يسبون مسألة من هو فوقك أمرا وربما سماه بعضهم أمرا واحتج عليه بقول الشاعر

أَمَرْتُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِي وَكَانَ مِنَ التَّوْفِيقِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِمٍ

البيت لعمر بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوقه والاعم الاكثر ما قدمناه ويجوز أن يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية اليه فوقه فسمى سؤاله أمرا لذلك ، وقال أبو الاسود

أَمِيرَانِ كَانَا صَاحِبَيَّ كِلَاهُمَا فَكَلاَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا قَلَّ

فان نصب كلا باضمار فعل لما بعده من الدعاء والتقدير فجزا الله كلا جزاه الله ، ومن الدعاء « أما زيدا فجدعاه وأما عمرا فسقياه » فالاختيار للنصب لانك تريد جدعه الله جدعا وسقاه الله سقيا ولو كان الدعاء بغير فعل ولا في تقدير فعل لم ينصب الاسم الاول نحو أما زيد فسلام عليه وأما الكافر فويل له لعدم ما يفسر الفعل * قال صاحب الكتاب * واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك ان زيدا تره تضربه قال * لا تجزعي إن منفسا أهلكته * وهلا وآلا ولولا ولوما بمنزلة ان لانهم يطلبن الفعل ولا يبتدأ بعدها الاسماء *

قال الشارح : اعلم ان الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره نصبت به باضمار فعل يفسره الظاهر كما قلنا في الاستفهام الا ان النصب ههنا يقع لازما وفي الاستفهام مختارا وذلك لان الشرط لا يكون الا فعلا ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول ان زيدا قائم أفم وقد يجوز في الاستفهام أن تقول أزيد قائم فقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصب الاسم في الاستفهام اذا وقع الفعل على ضميره مختارا مع جواز الرفع على الابتداء وكان نصبه مع حروف الجزاء لازما ولا يجوز رفعه على الابتداء لما ذكرنا من أن الشرط لا يكون الا فعلا فاذا قلت ان زيدا تره تضربه نصبت زيدا باضمار فعل لانك شغلت الفعل الذي بعده بضميره وتقديره إن تر زيدا تره ومنه قول الشاعر

لَا تُجْزِعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكَتُهُ وَإِذَا هَلَكَتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

البيت للنمر بن توبل والشاهد فيه نصب منفسا بفعل ، قدر محذوف وتقديره لا تجزعي إن أهلكت منفسا أهلكته ولو رفع على تقدير ان هلك منفس لجاز لانه اذا أهلكه فقد هلك كأنه يصف نفسه بالكرم وأنه لا يصنى الي من يلومه في ذلك فهو يقول ان امرأته لامته على اتلاف ماله جزعا من الفقر فقال لها لا تجزعي لا تلافى نفيس المال فاني قادر على اخلافه وانما اذا هلكت فاجزعي فانه لا خلف لك عني ، ولو قدمت الاسم على حرف الجزاء قلت زيدا ان تره تضربه لم يجوز لان الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعمل فيه لم يجوز ان يفسراه ، « ومن ذلك هلا ولولا وآلا ولوما » اذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بد من نصب ذلك الاسم بفعل مضمير يفسره الظاهر فتحكمها حكم ان الشرطية وذاك من قبل أن معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ اذا وليها المستقبل كن تحضيضا واذا وليها الماضي كن توبيخا وهذه المعاني واقعة على الافعال لا حظ للاسماء فيها فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر فاذا وقع بعدها اسم فلا يكون الا على تقدير فعل قال جرير

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى طَوَطَرَى أَوَّلَ الْكَمَى الْمُقْنَعَا

فعناه لولا تعدون النيب المقنعا فنصب الكمي المقنعا باضمار فعل لدلالة ما تقدم من قوله تعدون عقر النيب عليه ، وجملة الامر ان الحروف حين كانت لمعان في الاسماء والافعال وليس لها في أنفسها معنى فمنها ما يختص بالاسم ولا يدخل الفعل نحو إن وأخواتها وحروف الجر وغيرها ومنها ما يختص بالفعل ولا يلي الاسم نحو حروف الجزاء وحروف الجزم وغيرها ومنها ما يدخل على القبيلين الاسم والفعل نحو

حروف النفي وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدده فذلك ضربان ضروب يحسن أن يحذف الفعل منه ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إن وحروف التحضيض المذكورة وهي هلا وأخواتها وضرب لا يحسن حذف الفعل منه وإيلاؤه الاسم وذلك نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا يحسن حذف أفعالها ولا الفصل بينها وبين أفعالها بعمولها فلا تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا أضرب وذلك لأن هذه الحروف تنزل منزلة الجزء من الفعل فهي من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لأن السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شائعاً في المستقبل والحال كما تقصر الالف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وإنما جاز اضمار الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بعموله من قبل أن معانيها الحاضر في المستقبل وهو استدعاء واللوم والتوبيخ في الماضي أشبهت الأفعال فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل *

حذف المفعول به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فن الأول قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) وقوله (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى (الذي يتخبطه الشيطان) وقرئ قوله تعالى (وما عملته أيديهم وما عملت) ومن الثاني قولهم فلان بهطلي ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عز وجل (وأصلح لي في ذريتي) وقول ذي الرمة وإن تمنتذر بالمحل من ذي ضرورعها إلى الضيف يجرّح في عراق قبيلها نصلي *

قال الشارح : اعلم أن المفعول لا كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه ، وحذفه على ضربين أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به والثاني أن تحذفه معرضاً عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو ظرف وشرق وقام وقعد ، فالأول نحو « قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) » وقوله (أهذا الذي بعث الله رسولا) ومنه قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) » (وسلام على عبادة الذين اصطفى الله) * و (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) فكل هذا على إرادة الهاء وحذفها تخفيفاً لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا إرادة الهاء بقي الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة إذ كان العائد ، ومنه « قوله تعالى (وما عملت أيديهم) » قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمة والكسائي وما عملت بنير هاء وقرأ الباقر وما عملته بالهاء فمن أثبتتها فهو الأصل ومن حذفها فله طول الأمر بالصلة

حذفت الهاء تخفيفا ويكون التقدير لياكلوا من ثمره وماعلمته أيديهم فإني موضع خفض بالمعطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافية ويكون المعنى لياكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى ذلك قوله تعالى (أفأرأيتم ما تحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون) وإذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة ، والثاني قولهم « فلان يعطي ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع » والمراد يعطي ذوى الاستحقاق ويمنع غير ذوى الاستحقاق وينفع الأعداء ويضر الأعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضى راجعا ولم يكن المراد إلا الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل ، وشبهه بالفعل إذا بنى للمفعول من حيث لم يكن الفرض الاخبار عن الفاعل وإنما كان الفرض بيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيا منسيا واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشوف الى سواء فكذلك قد يكون الفرض الاخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول ، « فأما قول ذى الرمة * وان تعتذر بالحل الخ * » فالشاهد فيه قوله يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث والضمير يعود الى النوق يقول ان اعتذرت النوق بقلة الابن لاجل الحل عقرتها للاضياف والمراد بذى ضروعها اللبن كما يقال ذو بطونها والمراد الولد *

قال صاحب الكتاب * ومن حذف المفعول به حذف المنادي وقد تقدم الكلام عليه *
قال الشارح : اعلم أن المنادى وان كان مفعولا في الحقيقة فإن حذفه لا يحسن كما حسن حذف المفعول فيما تقدم وذلك لان الفعل العامل فيه وفاعله قد حذفوا وناب حرف النداء عنهما وبقي المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فإذا حذفته لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو اذ حرف النداء انما يدل على الدعاء ولا يدل على مدعو مخصوص لان حرف النداء انما ناب عناب الفعل والفاعل نحو ادعوا وأنادي ولم ينب عن المفعول ، فان وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو ساغ حذفه ومن ذلك قولهم ياؤس لزيد والمراد يا قوم ياؤس لزيد ومنه بيت الكتاب

يَالْعَنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُذِّبُوا وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ

ويروي والصالحون وكذلك قوله تعالى (ألا يا سجدوا لله) وقد تقدم الكلام على ذلك بما أغنى عن إعادته *

المفعول فيه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب * هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم الى مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم واللييلة والسوق والدار والمستعمل اسما وظرفا ما جاز أن تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحيرا وضحي وعشاء وعشية وعمة ومساء اذا أردت سحرا بعينه وضحي يومك وعشيته وعشاءه وعمة ليلتك ومساءها ومثله عند وصوى وسواء ، وبما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الاحيان تقول سير عليه طويلا وكثيرا وقليلًا وقديما وحديثا *

قال الشارح : اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الاواني ظروفًا لانها أوهية لما يجعل فيها وقيل
الازمنة والامكنة ظروف لان الافعال توجد فيها فصارت كالأوهية لها ، والظرف على ضربين ظرف زمان
ومكان فالزمان عبارة عن الليالي والايام قال الشاعر

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

وذلك نحو قمت يوماً وساعة وليلة وعشاء وعشية ومساء وما أشبه ذلك من أسماء الزمان نحو السنة والشهر
والدهر ، واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على
الاطلاق بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير في واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قمت اليوم
وقمت في اليوم ففي مرادة وإن لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك إذا قلت اكن عن اليوم قيل
قمت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمناً معني في فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناء
نحو من وكم في الاستفهام وإنما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا
تري أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أم
وذلك من قبل أن من وكم لا تضمنان معنى الهمزة صاراً كالشتمين عليها فظهور الهمزة حينئذ كال تكرار
وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن
للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته « والظرف ينقسم الى مبهم وموقت » والمراد بالمبهم التكررة التي
لا تبدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص
نحو اليوم واليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم ، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسماً وظرفاً
وقسم لا يستعمل الا ظرفاً لاغير فالاول كل ممكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والايام والليالي
مما يتعاقب عليه الالف واللام والاضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسماً غير
ظرف فتزعمه وتجره ولا تقدر معه في نحو اليوم طيب والسنة مباركة وأعجبنى اليوم وعجبت من يومك
فتجربها بجري سائر الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا
مقدر بنى والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسماً وظرفاً
الا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً وذلك يؤخذ سماعاً عنهم ، « والقسم الثاني
هو ما لا يستعمل الا ظرفاً » وذلك ما ازم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الاصل فمن
ذلك سحر وسحيراً اذا أردت به سحر يومك فانه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف
أنه معدول عن الالف واللام معرفة ومعنى ذلك أنه اذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه
الالف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ ما فيه الالف واللام مع ارادة معناها كما عدل جمع في قولك جاءت
النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه المعدل والتعريف فلم ينصرف لذلك « فان قيل » المعدل انما هو أن
تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن عامر وجمع عن جمع ساكن
الحشو وأنت تدعى أن سحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل المعدل وبعده فالجواب ان
سحر وان كان فعلاً كما ان السحر كذلك فانه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامزاجها بما عرفته

كانها جزء منه فجرت اللام في السحر مجرى همزة أحر وإجفيل وإخريط وتاء تعجاف وياء برمغ فلما عدلت سحر صار كأنتك عدات مثالا من هذه الأمثلة الى فعل فان نكرانصرف نحو قوله تعالى (الا آل لوط نجيناهم بسحر) لانه قد زال السببان معاً بالتذكير لانه انما كان معدولا في حال التعريف وكذلك اذا أدخلته الألف واللام سمعته نحو السحر لانك قد رددته الى الاصل فزال العدل ، ومعنى قولنا « غير متصرف » أنه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون الا منصوباً على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف والذي منع سحر من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف لان وجوه التعريف خمسة تعريف الاضمار وتعريف العلمية وتعريف الاشارة وتعريف الالف واللام وتعريف الاضافة الى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف في سحر واحداً منها فلما تعرف من غير جهة التعريف المعلوم خرج عن نظائره فنع التصرف لذلك ، فان صغرته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التنوين ولم يتصرف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون الا منصوباً أما التنوين فلتنكره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر مكان ما فيه الالف واللام فيكون معرفة معدولا وانما هو نكرة كضحوة وغدوة وعتمة وعشاء الا انه فهم منه ما يفهم من المعارف فلم يتمكن ، وكذلك « ضحى وضحوة وعشاء وعشية ومساء » اذا أردت ذلك من يومك لم تكن الا ظروفاً وذلك أنك اذا قلت أنا أتيتك عشاء لم يذهب الوهم الا الى عشاء يومك وكذلك عتمة فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه لم تتمكن عندهم قترفع وتجبر لا تقول غداء ضحى ولا وعدك مساء ، ومن ذلك « ذات مرة » تقول سير عليه ذات مرة فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ولا تقيم الظرف لانه غير متصرف فلا يكون الا نصبا وانما امتنع من التصرف لانه قد استعملت في ظروف الزمان وليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته وانما المرة في الاصل مصدر ألا ترى أنك تقول ضربت مرة ومرتين والمراد بذلك ضربة وضربتين فلما استعمل في الدهر ما ليس من أسمائه ضعف ولم يتمكن في الزمان تمكن أسمائه نحو اليوم والليلة ، « فان قيل » فأنتم تقولون سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم قترفعونه وهي مصادر استعيرت للزمان فما الفرق بينهما وبين ذات مرة قبل أن مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وما أشبهها استعيرت للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال وقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ثم حذف المضاف وهو مراد فتصرفت بالرفع والجر حسب تصرف المضاف المحذوف وليس كذلك ذات مرة فانه استعير للزمان لا على تقدير حذف مضاف بل كأنه اسم من أسماء الزمان ألا ترى انه لا يجوز اظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرة ولا وقت مرة فاقترقا ، ومثله في منع التصرف « ذات يوم وذات ليلة » لا تقول سير عليه ذات يوم أو ذات ليلة بالرفع بل هو نصب على الظرف لا غير لان نفس ذات ليست من أسماء الزمان فجري مجرى ذات مرة ، ومن ذلك « بعيدات بين » فهو جمع بعد مصغراً وبعد وقبل لا يتمكنان فلا يجوز أن يقال سير عليه قبلك ولا بعدك بالرفع والذي منعهما من التصرف والتمكن أنهما ليسا اسمين لشيء من الاوقات كالأليل والنهار والساعة والظهر والمصر وانما استعملتا في الوقت للدلالة على التقديم والتأخر فلم يتمكن تمكن أسماء الزمان ، وأما قولهم فعلت ذلك « بكر » فهو كضحوة وعتمة اذا أردتهما من يوم بعينه فلا يتصرف لانه

نكرة فهم منها ما يفهم من المعارف تخرج عن أصله فلم يتمكن وقد تقدم شرح ذلك ، ومما يختار فيه الظرفية ولا يتمكن تمكن أسماء الزمان « صفات الاحيان نحو طويل وقليل وحديث » تقول سير عليه طويلا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا فلا يحسن ههنا الا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانك اذا جئت بالنعمة ولم تجي بالمنعوت ضعف وكان الاختيار فيه أن لا تخرج عن الظرفية لانك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره فاذا أردت به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك ذات مرة وبعيدات بين فلم يقع موقع الاسماء واختير نصبها على الظرف الا أن يتقدمها موصوف فيخيل أنك تقول سير عليه زمن طويل وسير عليه وقت حديث ويؤيد عندك ضعف الصفة أنه لا يحسن أن تقول أتيتك بجيد وأنت تريد بدرهم جيد وتقول أتيتك به جيدا لما لم تقو الصفة الا أن يتقدم الموصوف جعلوه حالا ، واعلم ان جميع الافعال يتعدى الى كل ضرب من الازمنة مبهماً كان أو مختصاً كما يتعدى الى كل ضرب من ضروب المصادر لان دلالاته عليهما واحدة وهي دلالة مطابقة ودلالته على كل واحد منهما تضمن لان الافعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان فلما استويا في دلالة الفعل عليهما استويا في تعديه اليهما فتقول قمت اليوم وقمت يوماً كما تقول ضربت ضرباً وضربت الضرب الذي تعلم ، وأما المكان فكل ما تصرف عليه واستقر فيه من أسماء الارضين وهي على ضربين مبهم ومختص فالمبهم ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تحصره نحو الجهات الست كخلف وقدام وفوق وتحت ويمنة ويسرة ووراء ومكان ونحو ذلك والمختص ما كان له حد ونهاية نحو الدار والمسجد والجامع والسوق ونحو ذلك ، وليست الأمكنة كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فتنصب نصب الظروف وذلك لان الفعل يدل على زمان مخصوص إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل وإذا دل على الخاص كان دالا على المبهم العام لان الخاص يدل على العام وزيادة اذ العام داخل في الخاص فكل يوم جمعة زمان وليس كل زمان يوم جمعة والفعل انما يتعدى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدى كل فعل الى كل زمان مبهماً كان أو مختصاً وليست الأمكنة كذلك لان دلالة الفعل على المسكان ليست لفظية وانما هي التزام ضروره أن الحدث لا يكون الا في مكان ولا يدل على ان ذلك المكان الجامع أو مكة أو السوق ولذلك يتعدى الى ما كان مبهماً منه لدلالته عايه تقول جاست مجلساً ومكاناً حسناً ووقفت قدامك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف ، « فان قيل » فأنتم تزعم ان الفعل انما يعمل بحسب دلالاته وليس في الفعل دلالة على مكان حسن ولا على قدام زيد ولا على ورائه فالجواب ان الفعل غير المتعدي انما يتعدى الى المكان المبهم وقد ذكرنا ان المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره وأنت اذا قلت قمت مكاناً حسناً لم ينحصر بالنهاية والحدود وكذلك اذا قلت قمت خلف زيد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عليها وكذلك اذا قلت قدام زيد لم يكن لذلك حد ينتهي اليه فكان مبهماً من هذه الجهة فانتصب على الظرف بلا خلاف ، وقال أبو العباس اذا قالت جلست مكاناً حسناً وقمت خلف زيد فالفعل انما تعدي الى مكان مبهم وانما نعته بعد أن عمل فيه الفعل وكذلك جلست خلفك ووراءك لان خلفاً لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد وانما أضافه بعد أن كان مطلقاً وعمل فيه الفعل فان كان المكان مخصوصاً

لم يتعد اليه الا كما يتعدى الى زيد وعمرو فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد وجلست في مكة لان الفعل لا يدل على انه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجوز أن يتعدى اليه بنفسه ، فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشام فهو شاذ وجوازه على ارادة حرف الجر نحو قوله

* أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * والمراد أمرتك بالخير الا أن دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأن مور منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الافعال غير المتعدية نحو الخروج والقيود ولان نظيره وتقيضه كذلك فنظير دخلت عبرت وتقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه بالزوم لتلك قالوا وانما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال ، وقال أبو العباس هو من الافعال التي تتعدى تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحدا كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة على الشام فلما كان دخلت شائعا في سائر الامكنة دل على صحة مذهب أبي العباس وأما ذهبت فتتفق على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر ، وإعلم أن ظرف المكان على ضربين أيضا متصرف وغير متصرف فالمتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الالف واللام نحو خلف وقدام وفوق وتحت ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قدامك فضاء وخلقت واسع قال الشاعر

فَعَدَتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا

فرفع خلفها وأمامها لانه يدل من مولى الخافاة ، وغير المتصرف نحو عند وسوى اذا كان بمعنى غير فهذه لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوز رفعها فأما عند فلا يدخلها من حروف الجر سوى من وحدها وذلك لكثرة دور من وسعة مواضعها وعموم تصرفها فنقول جئت من عنده ولا تقول جئت الى عنده لعدم تصرف الى ، وأما سوى فلا يجوز فيها الا النصب على الظرف والذي يدل على أنها ظرف أنها تقع صلة للوصول فتقول جاءني من سواك ولا يحسن جاءني من غيرك ، وأيضا فان العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قوله * ان سواها * دُهما وجونا * وهذا المعنى لا يكون الا في الظرف وقد دخلها حرف الجر شاذاً قال * وما قصدت من أهلها لسوائكا * كأنه حملها للضرورة على غير ومعناها المكان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجعل المصدر حينئذ اسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه سير عليه ترويحتين وانتظر به نحر جزورين وقوله تعالى (وادبار النجوم) ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانا وأوقاتا توسعا وذلك نحو « خفوق النجم » بمعنى مغيبه « وخلافة فلان وصلاة العصر » فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جملا حينئذ توسعا وإيجازا فالتوسع يجعل المصدر حينئذ وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصار بحذف المضاف اذ التقدير في قولك فعليه خفوق النجم وصلاة العصر وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف

اليه مقامه واختص هذا التوسع بالاحداث لانها منقضية كالازمنة وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانتضاءها أوقانا للأفعال وظروفا لها كأسماء الزمان ، قال سيبويه وليس ذلك بأبعد من قولهم ولد له ستون عاما يعني أن حذف الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم واقامة المضاف اليه مقامه ايس بأبعد من قولهم ولد له ستون عاما اذ التقدير ولد له الاولاد في ستين عاما فحذفت الاولاد وفي فالحذوف شيان والحذوف في قولك خفوق النجم شيء واحد وهو زمان أو وقت الا أن الصيغة تقتضي في ولد له ستون عاما أن يكون التقدير ولد له أولاد ستين عاما ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجعل الاولاد للأعوام مجازا اذ كانت فيها كما يقال ليل نائم ونهار صائم لان النوم في الليل والصوم في النهار ، ومن ذلك « سير عليه ترويحتين وانتظر به نحر جزورين » يريد زمن ترويحتين وزمن نحر جزورين والمراد مدة هذا الزمن ، والترويحتين ثنية الترويجة واحدة التراويح في الصلاة يقال صلى ترويحتين وصلى خمس ترويحات وهي أزمنة موقنة تقع في جواب متى من حيث هي موقنة فيقال متى سير عليه فيقال خفوق النجم ومقدم الحاج وصلاة العصر وتقع في جواب كم من حيث كانت مدة معلومة فاذا قيل كم سير عليه جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافة فلان ان شئت رفعته بفعل ما لم يسم فاعله وان شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربي جيد وقد تقدم علة ذلك ، فأما قوله تعالى « (وادبار النجوم) » قرى بكسر الهمزة وفتحها فن كسر كانت مصدرا جعل حيناً توسعاً فهو من باب خفوق النجم ومقدم الحاج ومن فتح الهمزة كان جمع دبر على حد قفل وأقوال أودبر على حد طنّب وأطناب وقد استعمل ذلك ظرفا كقولك جئتك في دبر كل صلاة وفي ادبار الصلوات قال الشاعر

على دُبُرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بِأَرْضِنَا وما حَوَّلَهَا جَدَّتْ سِنُونُ تَلَمَّمْ

فقرأة من كسر الهمزة أدخل في الظرفية من قراءة من فتح ولذلك يثقل ظهور في مع المكسورة بخلاف من فتح *
 (فصل) * قل صاحب الكتاب * وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعا فيجرب لذلك مجرى المفعول به فيقال الذي مرته يوم الجمعة وقال * ويوم شهدناه سليما وعامراً * ويضاف اليه كقولك * ياسارق اليلة أهل الدار * وقوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) ولولا الاتساع لقليل مرت فيه وشهدنا فيه *

قال الشارح : قد تقدم تولنا ان الظرف ما كان منتصباً على تقدير في وذلك لان الظرفية معنى زائد على الاسم فعلم أن ثم حرفاً أذنه وليس ثم حرف هذا معناه سوى في فذلك قيل انها مقدرة مرادة فاذا قلت صمت اليوم وجلست خلفك جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير في وجزا أن يكون مفعولا على السعة فاذا جعلته ظرفا على تقدير صمت في اليوم وجلست في خلفك فتقدير وصول الفعل الى الاسم بتوسط الحرف الذي هو في فأنت تنويها وان لم تلفظ بها واذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غير ناو لفي بل تقدر الفعل وقع باليوم كما يقع ضربت بزید اذا قلت ضربت زيدا وهو مجاز لان الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى انما هو في اليوم وفي خلفك ولا يخرج عن معني الظرفية ولذلك يتعدى اليه الفعل اللازم نحو قام زيد اليوم والمنتهى في التعدي نحو ضربت

زيدا اليوم وأعطيت زيدا درهما الساعة ألا تري أن ضربت انما يتعدي الى مفعول واحد وأعطيت يتعدي الى مفعولين لا غير فلو لا بقاء معني الظرفية ما جاز تعدي اللازم والمنتهى في التعدي لان المنتهى كاللازم ، ولا يكون هذا الاتساع الا في الظروف المتمكنة وهي ما جاز رفعها في اليوم واللييلة ونحوهما من الازمنة وخلف وقدام وشبههما من الامكنة فأما غير المتمكنة نحو سحر وبكرة اذا أريد بهما من يوم بعينه وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه فانه لا يجوز فيها الاتساع فاذا قلت قمت سحر وصليت عند محمد لم يكن في نصبهما الا وجه واحد وهو الظرفية ، وفائدة هذا الاتساع تظهر في موضعين أحدهما أنك اذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور في مع مضمرة تقول اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها وان اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر في مع لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته والذي سرته يوم الجمعة فأما قول الشاعر وهو رجل من بني عامر

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سَلِيماً وَعَامِراً قَلِيلَ سَوَى الطَّمَنِ النَّهْلِ تَوَافِلُهُ

فالشاهد فيه أنه لم يظهر في حين أضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه وسليم وعامر قبيلتان من قيس بن عيلان والنوافل هنا الفنائم يقول لم نغم الا النفوس بما أوليناهم من كثرة الطمن والنهال المرتوية بلدم وأصل النهل أول الشرب ، والثاني أنك اذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الاضافة اليه من ذلك قولهم « ياسارق الليلة أهل الدار » أضافوا اسم الفاعل الى الليلة كما تقول يا ضارب زيد فاذا أضفت لا يكون الا مفعولا على السعة واذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفا وراز أن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تعالى (مالك يوم الدين) فيوم الدين ظرف جعل مفعولا على السعة ولذلك أضيف اليه ومثله قول الشاعر

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ إِسْلَيْتَنِي مُشْمَلٌ طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرِّي زَادَ الْكَسَلِ

جعله مفعولا به حين أضاف اليه وربما نصبوا هنا الظرف وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف اليه بالظرف على حد قوله « لله در اليوم من لامها » وهذا الفصل انما يحسن في الشعر وهو قبيح في الكلام ، وأما قوله تعالى « (بل مكر الليل والنهار) » فانه أضاف المصدر اليهما ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون على اضافة المصدر الى المفعول على حد قوله تعالى (لقد ظلمك بسؤال نعجتك) والمعنى بسؤاله نعجتك فيكون التقدير بل مكرم الليل والنهار جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف اليهما ، والامر الثاني أن يكون جعل المكر لهما لانه يكون فيهما كما يقال ليل نائم ونهار صائم جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما فيكون حينئذ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قوله « طلب المعقب حقه المظلوم » وانا امتنعت الاضافة الى الظرف لان معني الظرف ما كانت فيه في مقدرة مخدوفة فاذا صرحنا بنى أو بنيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفا قاعره *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وينصب بعامل مضمرة كقولك في جواب من يقول لك متي سرت يوم الجمعة وفي المثل السائر « أسائر لليوم وقد زال الظهر » ومنه تولم لمن ذكر أمرا قد تقدم

زمانه حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، ويضمّر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدراً سرت اليوم وأينطلق يوم الجمعة *
 قل الشارح : لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما ان المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية على ما مضى شرحه فكذلك الظرف قد يضمّر عامله اذا دل الدليل عليه فن ذلك « قولك في جواب من قال لك متى سرت فتقول يوم الجمعة » وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بسرت فوجب أن يكون الجواب منصوباً اذا اختير أن يكون الجواب على حد السؤال ولا يكون منصوباً بسرت هذه الظاهرة لأنها قد اشتغلت بمتى ولا يكون للفعل الواحد ظرفاً زمان فوجب أن يكون منصوباً بسرت أخرى منوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر المكان عربياً جيداً وحذفه حسن لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فان شئت قلت زيد ولم تأت بالخبر لدليل ما في السؤال عليه وان شئت أتيت به وقت زيد عندي فكذلك ههنا ، ومن ذلك قولهم في المثل السائر * أسائر اليوم وقد زال الظاهر * هذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طلبته وتبين له اليأس منها والمراد أنك تسير سائر اليوم أى باقى اليوم مأخوذ من السور وهو البقية ومنه الحديث اذا ضربتم فأسروا أى اتركوا في الاتاء بقية هكذا ذكره الفارابي ، ومن ذلك قولهم « حينئذ الآن » فحين ظرف أضيف الى اذ وفيه ائتمان منهم من يبنيه على الفتح لاضافته الى غير متمكن ومنهم من يعر به على الاصل والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة التي حق اذ أن تضاف اليها والآن ظرف أيضاً ولا بد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل في اللفظ فكنا مقدرين في النية والتقدير كان هذا حينئذ واسمع الآن الى كأن رجلاً سمع آخر يذكر شيئاً في زمن ماض لا بهم ولا يعنى فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه على ما يعنيه فقال حينئذ الآن كأنه قال الذي تذكر كان حينئذ واسمع الى الآن فكان تامة وهي عاملة في حينئذ واسمع عامل في الآن ولا تكون كان عاملة فيهما لان الفعل الواحد لا يكون له ظرفاً زمان ، وقد شبهه سيبويه بقولهم نال الله كاليوم رجلاً والمراد ما رأيت رجلاً أراه اليوم فأضافوا الرجل المرنى الى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مقامه ، ومما حذف فيه عامل الظرف اذا شغلت الفعل عنه بضميره نحو قولهم « اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله » والتقدير سرت اليوم سرت فيه وأينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بضميره لم يصل الى هذا الظاهر فأضمرت ناصباً صار هذا الفعل تفسيراً له كما تقول زيدا ضربته ، فاذا كان الظرف متمكناً وقد تقدم وصف المتمكن كان لك في نصبه وجهان على ما تقدم أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى في مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوى في وهذا هو المفعول على سعة الكلام واذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قمت فيه وان كان بتقدير المفعول قلت قمته من غير في ومنه قول الشاعر * ويوم شهدناه * والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختير الرفع والنصب هنا كاختياره في زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع ههنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه *

المفعول معه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب اذا تضمن الكلام فعلاً نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب
وَكُونُوا أَنتُمْ وَبَنِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

ومنه قوله عز وجل (فاجمعوا أركانكم وشركاءكم) أو ما هو بمعناه نحو قولك مالك وزيداً وما شأنك وعمرأ لان المعنى ما تصنع وما تلبس وكذلك حسبك وزيداً درهم وقطك وكفيتك مثله لانها بمعنى كفأك قال ﴿ فما لك والتلدد حول مجد ﴾ وقال ﴿ فحسبك والضحاك سيف مهند ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول معه لا يكون الا بعد الواو ولا يكون الا بعد فعل لازم أو منته في التعدى نحو قولك « ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل » ولو تركت الناقاة وفصيلها لوضعها وإنما انفقرت الى الواو لضعف الافعال قبل الواو عن وصولها الى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الاسماء واصبها إياها فكما جاؤا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الافعال لضعفها عن مباشرة الاسماء بأنفسها عرفاً واستعمالاً فكذلك جاؤا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فاذا قلت استوي الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة فالاصل استوي الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالسة وكانت الواو ومع يتقارب معنيهما وذلك أن معنى مع الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه اليه فأقاموا الواو مقام مع لانها أخف لفظاً وتعطي معناها ولم تكن الواو اسماً يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانتقل العمل الى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء ألا ترى انك اذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل نحو قام القوم غير زيد لصبت غيراً بالفعل قبله لانه اسم يعمل فيه العامل فاذا جئت بلا وقت قام القوم الا زيدا انتقل العمل الى ما بعد الا لان الا حرف لا يعمل فيه العامل ، « فان قيل » هلا خفضتم ما بعد الواو اذ الدليل يقتضي ذلك لوجهين أحدهما أنها موصلة للفعل قبلها الى الاسم الذي بعدها كايصال حروف الجر الثاني انها نائبة عن مع ومع خافضة فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضاً فالجواب أن الواو هنا تفارق ما ذكرتم وذلك أن الواو في المفعول معه من نحو قمت وزيداً جارية هنا بحرى حروف العطف والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى مع الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ألا ترى انك اذا قلت قمت وزيداً لم يمتنع أن تقول قمت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تركت الناقاة وفصيلها لوضعها لورفعت الفصيل بالعطف على الناقاة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يجوز هند أحد من النحويين والعرب وإنما لم يجوز ذلك عندهم لانك لو رمت أن تجمعها عاطفة على التاء لم يجوز لان الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ في قمت وزيداً قمت وزيد فتعطف زيدا على التاء لانه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ، ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وان كانت بمعنى مع أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مع اذا أتيت بها ، واذا كانت في مذهب العاطفة لم يجوز أن تعمل جراً ولا غيره لان حروف العطف لا اختصاص لها بالاسماء

دون الافعال بل تباشر الافعال مباشرتها الاسماء والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لم يحجز أن تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصاً بما يعمل فيه واذا لم يحجز أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيديويه ، وكان أبو الحسن الاخفش يذهب في المفعول معه الى انه منصوب انتصاب الظرف قال وذلك أن الواو في قولك قمت وزيداً واقعة موقع مع فكأنك قلت قمت مع زيد فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الافعال بلا واسطة حرف لانها مقدرة بحرف الجر فاذا الواو ليست موصلة للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيديويه وأصحابنا وانما هي مصاحبة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها ، وكان الزجاج يقول انك اذا قلت ماصنعت وزيدا انما تنصب زيدا باضمار فعل كأنه قل ماصنعت ولا يست زيداً قال وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو ، وذهب الكوفيون في المفعول معه الى انه منصوب على الخلاف قلوا وذلك أنا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لا تكون معوجة فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قلوا وهذا قاعدتنا في الظرف نحو قولك زيد عندك ، والى ما ذهب اليه سيديويه من أن العامل الفعل الاول لانه وان لم يكن متعدياً فقد قوى بالواو النائية عن مع فتعدي كما تعدي الفعل المتوى بحرف الجر نحو مررت بزيد الا ان الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف وذلك لانها في الاصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خاعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما ان فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت في جواب الشرط خاعت عنها دلالة العطف وبقي معنى الاتباع ، وأما ما ذهب اليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منتصب على الظرف فضعيف لان قولك استوى الماء والخشبة وسرت والنيل وكنت وزيداً كالاخوين ليست الاسماء فيها ظروفاً فلا تنتصب انتصابها ، وأما ما ذهب اليه الزجاج من أنه منصوب باضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لان الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فان كان يفتقر الى توسط حرف عمل مع وجوده وان كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع وجودها ألا ترى انك تقول ضربت زيدا وعمراً فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو ولما اقتضاه المعنى كذلك ههنا ، وأما ما ذهب اليه الكوفيون فضعيف جداً لانه لو جاز نصب الثاني لانه مخالف الاول لجاز نصب الاول أيضاً لانه مخالف للثاني لان الثاني اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الاول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الاول نحو قولك قام زيد لا عمرو ونظائر ذلك فلو كان مذكوره من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد لا في العطف الا منصوباً « فان قيل » نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو دخل الثاني في حكم الاول واشتركا في المعنى فكأن الواو بمعنى مع فلم اختصاصهم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين

العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لأنها توجب المصاحبة فإذا عطف بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف إليه ملازمة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس أحدهما ملازماً للآخر ولا مصاحباً له وإذا قلت ما صنعت وأباك فأنما تريد ما صنعت مع أبيك وأبن بلغت فيما فعلته وفعل بك وإذا قلت استوى الماء والخشب وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة ، فأما قول الشاعر

• وكونوا أتم وبنى أبيكم الخ • البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بنى أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يحتمل على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكلبيين من الطحالب أي لتكن نسبتكم إلى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم إليكم نسبة الكلبيين إلى الطحالب ، وأما قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فإن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم يقال أجمعت على الأمر وأجمعت فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله لأنه لا يقال أجمعت شركائي إنما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطيبالة ويجوز أن تضر للشركاء فعلا يصح أن يحمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم كما قال

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

يريد متقلداً سيفاً ومعتقلاً رمحاً لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء ، وروى الأصمعي عن نافع فأجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم فعلي هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله وأن يكون مفعولاً معه ، وأما قولهم « مالك وزيداً وما شأنك وعمراً » فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا ههنا لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض ولم يجوز رفعه بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكاً للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان ملغزاً يعني أن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به ملغزاً فلما لم يجوز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيدا ولزم النصب ههنا لأنه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزاً نحو قولك ما شأن عبد الله وزيدا وما لزيد وأخاه فصار ههنا لازماً وهو من قبيل أحسن القبيحين لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه والعطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو • لمية موحشاً طلل • لأن الحال من النكرة ضعيف وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً كذلك ههنا ، وأما قول الشاعر

فَمَا آلَكَ وَالتَّلْدُ حَوْلَ تَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ نِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ

البيت لمسكين الدارمي والشاهد فيه نصب التلدد بإضمار فعل تقديره ما تصنع وتلبس التلدد والمعنى مالك تقم بنجد تتردد فيها مع جديها وتترك تهامة مع لحاق الناس بها لخصبها ، والتلدد الذهاب والجمي .

حيرة ، ومنه قولهم « حسبك وزيدا درهم وكفيك وقطك » في معنى حسبك كله منصوب لانه يقبح حملة على الكاف لانهما ضمير مجرور فحمل على المعنى اذ المعنى كذاك فكأنه قال كذاك وزيدا درهم وبحسبك وزيدا درهم قال الشاعر

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَشَقَّتِ الْعَصَى فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهْنَدٌ

فنصب الضحاك لامتناع حملة على الضمير المخفوض وكان معناه يكفيك ويكفي الضحاك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس لك أن تجره حملا على المكني فاذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبرء تسرقه والنصب جائز ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان الجر لا يجوز حملا على المضمرة المجرورة نحو قولك مالك وزيد وما شأنك وعمرو لان العطف على المضمرة المجرورة لا يجوز الا باعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) فحملها قوم على اضرار الجار كأنه قال وبالارحام ثم حذف الباء وهو يريد ما على حد ما روى عن ربيعة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وحملها قوم على القسم كأنه أقسم بالارحام لانهم كانوا يعظمونها كل ذلك لتعذر الحمل على المضمرة المجرورة ، فان جئت باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبد الله وزيد وما لمحمد وعمرو جاز الجر والنصب والجر أجود لانه حمل على الظاهر وليس فيه تكلف اضرار ولا عدول عن الظاهر الى غيره والنصب جائز وان كان مرجوحا لان المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موقفا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما في قولك ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصة من تريد فالرفع قال * ما أنت ويب أيبك والفخر * وقال * وما القيسي * بمدك والفخار * الا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصة من تريد قال سيبويه لان كنت وتكون تقمان ههنا كثيراً وهو قليل ومنه * فما أنا والسير في متلف * وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند الآخرين مقصور على السماع ﴾

قال الشارح : أما قولك « ما أنت وزيد وكيف أنت وقصة من تريد » فالرفع ههنا هو الوجه لانه ليس معك فعل ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله لان الذي قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله

يَا زَبْرَقَانَ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

البيت للمخبل السعدي وبعده

هَلْ أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَلَّا سَكَّتَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَظْرُ

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه فينصبه كما كان في الذي قبله ، ومعنى ويب أيبك التصغير له والتحقير وبه وخلف رهط الزبرقان بن بدر والاذى اليه من تميم ويقول من ساد مثل قومك فلا تفر له في سيادتهم وشبههم اذا اجتمعوا حوله بالظر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانبا الفرج وهما قدناه ، وقول الآخر

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بِعَدِكَ وَالْفِخَارُ

الشاهد فيه رفع الفخار بالمطف على القيسي يرثى رجلا من سادات قيس يقول كنت كريمها ومعتمد
نحرها فلم يبق بعدك نحر ، « وحكى سيديويه في هذين الحرفين النصب باضمار كنت وتكون » فيكون
التقدير كيف تكون أنت وقصة من تريد وما كنت أنت وزيدا وحسن تقدير الفعل هنا لانه موضعه
قد كثر استعمال الفعل فيه ، فتظير ذلك قول زهير

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وقول الاحوص مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَائِبٍ إِلَّا بَيِّنَ غُرَابُهَا

لما كثر استعمال الباء في خبر ليس توهم وجودها فنخض بالمطف على تقدير وجودها وان لم تكن
موجودة واذا جاز اضمار حرف الجر مع ضعفه فاضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود
لانه لا اضمار فيه ، قال « وهو قليل » يعني أن النصب قليل لتقدير وجود ما ليس في اللفظ ومنه قول الهذلي
فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَنَافٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

الشاهد فيه نصب السير باضمار فعل كأنه قال فما كنت أنا والسير أو فإأ كون أنا والسير ولورفع لكان
أجود يقول مالي أنجشم المشاق بالسير في الفلوات المنلفة وأراد بالذكر جملا لان الذكر أقوى من الناقبة
والضابط القوى والتبريح المشقة ، قال أبو الحسن الاخفش قوم من النحويين يقدسون هذا في كل شيء
لكثرة ما جاء منه وهو مذهب أبي الحسن ورأى أبي علي وقوم يقصرونه على السماع لانه شيء وقع موقع
غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب ويوقف عنده *

المفعول له

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو علة الافدام على الفعل وهو جواب لما وذلك قولك فعلت
كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربته تأديبا له وقعدت عن الحرب جبنا وفعلت ذلك أجل كذا وفي
التنزيل حذر الموت ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل
الذي قبله وإنما يذكر علة وعذرا لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدرا لانه
علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي أنما يكون حدثا لا عينا وذلك من قبل أن الفعل اما أن يجتذب
به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لا ابتغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب
بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة ولما أن يدفع بالفعل الاول معنى حاصل كقولك فعلت هذا
حذر شرك فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل الى دفعه والمصادر معان تحدث وتنقضي فلذلك
كانت علة بخلاف العين الثابتة ، وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا في
برك وقصدتك رجاء خيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك
للقصد ولا زرتك للزيارة لان المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه انما يتوصل به الى

غيره ، وإنما قلنا انه علة وعذر لوقوع الفعل لانه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت
 وإنما كان أصله أن يكون باللام لان اللام معناها العلة والغرض نحو جئت لتكرمني وسرت لادخل المدينة
 أى الغرض من مجيئي الا كرام والغرض بالسبر دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل
 يكون لازماً أو منتهياً في التمدي فتمدي باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذاك حذار الشر وأنتك
 مخافة فلان وأصله حذار الشر ومخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصباً تمدي الفعل بنفسه فنصب
 كما يقال واختار موسى قومه سبعين رجلاً واستغفرت الله ذنباً ، قالام هنا بخلاف واو المفعول معه فانه
 لا يسوغ حذفها لا تقول استوى الماء الخشبة وذلك لان دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالة على
 المفعول معه وذلك لانه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره اذ العاقل لا يفعل فعلاً
 الا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب ، وقد يحذف المصدر
 ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيد وقصدتك لزيد لزوال معنى العلة وربما أوقع في بعض
 فتقول في قصدتك لا كرام زيد قصدتك زيداً وأنت تريد لزيد لزوال معنى العلة وربما أوقع في بعض
 الا ما كن لبساً بالمفعول به ألا ترى أنك اذا قلت جئت زيداً وأنت تريد لزيد التلبس بالمفعول به ، وقوله
 تعالى (يجهلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) فحذر الموت نصب لانه مفعول له وكذلك
 موضع من الصواعق نصب على المفعول له أى من خوف الصواعق لان من قد تدخل بمعنى اللام فتقول
 خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتغاء الخير واحتمات من خوف الشر قال الشاعر

يُنْفِضِي حَيَاءً وَيُغْفِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُسْكَلُّ إِلَّا رَجِيْنٌ يَنْتَسِمُ

فقله من مهابته في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابته في موضع
 اسم ما لم يسم فاعله لان المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة فاعرفه •
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً وفعلًا لفاعل الفعل المعمل
 ومقارناً له في الوجود فان فقد شيء منها فاللام كقولك جئت لك للسمن واللين ولا كرامك الزائر وخرجت
 اليوم لمخاصمتك زيدا أمس •

قال الشارح : اعلم أنه لا بد لكل مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث أما « كونه مصدراً »
 فقد تقدم الكلام عليه لم كان مصدراً وأما اشتراط « كونه فعلًا لفاعل الفعل المعمل » فلانه علة وعذر
 لوجود الفعل والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل واذا كان متضمناً له صار كالجزء منه يقتضى وجوده وجوده
 فاذا كان ذلك كذلك فاذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو ضربته تقويماً له وتأديباً فكما أن الضرب
 لك فكذلك التقويم والتأديب لك اذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل
 خلا الفاعل عن علة وذلك لا يجوز لان العاقل لا يفعل فعلاً الا لعله مالم يكن ساهياً أو ناسياً ، وأما اشتراط
 كونه « مقارناً له في الوجود » فلانه علة الفعل فلم يجوز أن يخالفه في الزمان فلو قلت جئتكم اكرامك
 الزائر أمس كان محالاً لان فعلك لا يتضمن فعل غيرك ، واذا قلت ضربته تأديباً له وقصدته ابتغاء
 معروفه فقد جمع هذه الشرائط الثلاث فان فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه ولم يكن بد من

اللام فلا تقول جئتك زيدا ولا اكرامك الزائر ولا خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس وإنما تقول جئتك لزيد ولا اكرامك الزائر ولخاصمتك زيدا أمس ، وإنما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة وامتنع فيما خرج عنه من قبل ان الفعل لما تضمن المفعول له ودل عليه وكان موجودا بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل نحو ضربت ضربة وضربا فكما نصبت ضربة وضربا بضربت من حيث أن الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ودالا عليها فكذلك نصبت المفعول له اذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو ضربته تأديبا وصار في حكم أدبته تأديبا وجري مجري ما ينتصب به من المصادر اذا كان نوعا من الاول وان لم يكن من لفظه نحو رجع القهقرى وعدا المجزى ، فأما اذا فقد منه شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر وجوز مجرى سائر الاسماء الاجنبية فلم يتعد اليه الفعل اللازم والمنتهى في التعدي الا بحرف جر وخص باللام لانها تدل على الغرض والعلّة فأعزفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما المعجاج في قوله

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُورًا مَخَافَةً وَزَعَلَ الْحَبُورَ وَالْهَوْلَ مِنْ تَهْوِيلِ الْهُبُورِ ﴾

قال الشارح : انما قال ذلك ردّا على من زعم ان هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديبا له من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صبورا وأثبت ركضاً أي صابرا وراكضاً حكى ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غدا في نية الانفصال قال أبو العباس أخطأ الرياشي أقبح الخطأ لان بابنا هذا يكون معرفة ونكرة ، قال سيديويه وحسن في ذلك الالف واللام لانه ليس بحال فيكون في موضع فاعل ، فما جاء فيه نكرة قول النابغة

وَحَلَّتْ بِيُونِي فِي يَفَاعٍ مُنْتَعٍ تَخَالُ بِهِ رَايَ الْحَمُولَةِ طَائِرًا
حَزَارًا أَعْلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِنِي وَلَا يَسُوْنِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرًا

وقال الحارث بن هشام

فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى (يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) فقوله حذر الموت منصوب لانه مفعول له وهو معرفة بالاضافة ومثله قول حاتم

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد ، فأما قول المعجاج الذي أشده « فشهد لصحة ما ادعاه من أن المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله مخافة والمعرفة قوله وزعل الحبور تعرف بالاضافة والهلول معطوف على كل عاقر ولذلك نصب ، يصف ثورا وحشيا يقول يركب كل عاقر لنشاطه والعاقر من الرمل الذي لا ينبت وذلك لخوفه من الصائد أو من سبع أو لزعله وسروره والزعل المسرور الحبور ، والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض لانها ممكن الصائد فهو يخافها فيعدل عنها الى كل عاقر ، ويجوز أن يكون الهول أيضا مفعولا له أي يركب ذلك هول بهوله كهول القهر على من روي القبور *

الحال

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين قال عنتره

متي ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرَجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَدَيْكَ وَتُسْتَظَارَا
ولقيته مصعداً ومنحدراً ﴿

قال الشارح : اعلم ان الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكاً وأقبل محمد مسرعاً وضربت عبد الله باكياً ولقيت الأمير عادلاً والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولقيت الأمير في هذه الحال ، واعتباره بأن يقع في جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله ضاحكاً فكان سائلاً سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكاً كما يقع المفعول له في جواب لم فعلت ، وإنما سعى حالاً لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال إذ الحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل ، والحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو جاء زيد راكباً وأقبل عبد الله مسرعاً وأقبل وجاء فعلاً لا زمان غير متعديين وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيد عمراً ، ومما يدل أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فلراكب في جاء زيد راكباً هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيد عمراً ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لأنحد الفاعل والمفعول فأما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الأجنبي ولذلك يخاطبها ربها فيقول يا نفسي أقمي مخاطبة الأجنبي ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على أنها ليست مفعولة ، وإذا ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تنجيء بعد تمام الكلام واستثناء الفعل بفعله وأن في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت قلت فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال فأشبهه قولك جاء عبد الله راكباً قولك ضرب عبد الله رجلاً ولأجل هذا الشبه استعقت أن تكون منصوبة مثله ، وقوله « ولها بالظرف شبه خاص » يعني ان الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولاً دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لأنها تقدر بنى كما يقدر الظرف بنى فإذا قلت جاء زيد راكباً كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما ان الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خليفة فلا يجوز جاءني زيد أحر ولا أحول ولا طويلاً فإذا قلت متحاولاً أو متطاولاً جاز لأن ذلك شيء يفعله وليس بخلفة

فيجوز انتقاله ، « والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل أو المفعول » فتقول جاء زيد قائماً فتكون بياناً لهيئة
 الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربت زيدا قائماً فتكون بياناً لهيئة المفعول ، وقوله « تجعله حالاً من أيهما
 شئت » يعني أنك إذا قلت ضربت زيدا قائماً ان شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء وان شئت
 جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد ، وهذا فيه تسميح وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن
 تلاصقه فتقول ضربت قائماً زيدا فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس
 إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فان كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسداً ، « وقد تكون الحال
 منهما معا » فان كانتا متفتحتين نحو قائم وقائم أو ضاحك وضاحك فأنت مخير ان شئت فرقت بينهما فقلت
 ضربت زيدا قائماً قائماً تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالي أيهما جعلت للفاعل لانه لا لبس
 في ذلك وان شئت جمعت بينهما فقلت ضربت زيدا قائمين لان الاشتراك تد وتعم في الحال والعامل
 واحد وصار كأنك قلت ضربت قائماً زيدا قائماً واستغنيت بالثنائية عن التفريق قال الشاعر

• متى ما تلتقي فردين الخ • البيت لعنترة وقبيله

أَحْوَلِي تَنْفُضُ أَسْنُوكَ مِذَّ رَوَيْهَا لِنَقْتَلِي فِيهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فرد وأنت فرد والروانف جمع رانفة
 والرانفة أسفل الآلية وطرفها مما يلي الأرض من اللسان اذا كان قائماً وأما قوله وتستطارا فيحتمل
 وجوها أحدها أن يكون مجزوماً بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف وعاد اليها الضمير
 بلفظ الثنية وان كان جمعا لانها ثنية في المعنى لان كل آلية لها رانفة فهو من قبيل وتد صفت قلوبكما
 والثاني أن يكون عائداً الى الاليتين والثالث أن يكون الضمير مفرداً عائداً الى المخاطب والألف بدل
 من نون التأكيد والاضل تستطارون فأبدل من النون ألفاً كما في قوله « ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا »
 يخاطب قرينه ويصف نفسه بالشهامة ، وأما قولهم « رأيت زيدا مصعداً منحدراً » ورأيت زيدا ماشياً
 راكباً اذا كان أحدهما مصعداً والآخر منحدراً وأحدهما ماشياً والآخر راكباً فالمراد أن تكون أنت
 المصعد وزيد المنحدر فيكون مصعداً حالاً للتاء ومنحدراً حالاً لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب
 المصعد من المنحدر فانه لا بأس عليك بتقدم أي الحاليين شئت ، واعلم انه قد يكون للسان الواحد
 حالان فصاعداً لان الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً فتقول هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً ،
 ولا يجوز ذلك ان تضادت الاحوال نحو هذا زيد قائماً قاعداً كما لا يجوز مثل هذا زيد قائم قاعد فان
 أردت أن تسبك من الحاليين حالاً واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً فتقول هذا
 الطعام حلوا حامضاً كأنك أردت هذا الطعام مرّاً فسبكت من الحاليين معنى كما تقول في الخبر هذا حلوا حامضاً •
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « والعامل فيها اما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقوله
 فيها زيد مقبلاً وهذا عمرو منطلقاً وما شأنك قائماً ومالك واقفاً وفي التنزيل (هذا بعلي شيخاً) . و(فألهم عن
 التذكرة معرضين) وليست لعل وكأن ينصبها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل فالاول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً
 ولا يعمل فيها الثاني الا متقدماً وقد منعوا في مررت راكباً بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور »

قال الشارح : اعلم ان الحال لا يبد لها من عامل اذ كانت معربة والمعرب لا يبد له من عامل ولا يكون العامل فيها الا فعلا او ما هو جار مجري الفعل من الاسماء او شيئا في معنى الفعل لانها كالمفعول فيها ، « فمثال العامل اذا كان فعلا » قولك جاء زيد ضاحكا فزيد مرتفع بانه فاعل وضاحكا حال منه والعامل فيهما الفعل المذكور الذي هو جاء لان الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجري المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجري حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد القائم فانت لا تقول ذلك الا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالفردق قائما وان لم يكن احد اسمه الفردق غيره فضمنت الى الاخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا الا أن الخبر بالمرور على سبيل اللزوم لانه به انعقدت الجملة والاخبار بالقيام زيادة يجوز الاستغناء عنها ، « ومثال ما كان جاريا مجري الفعل » من الاسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمرا قائما قائما من حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائما فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل وتقول زيد حسن قائما فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال لانها مشبهة باسم الفاعل على ما سيأتي بيانه « ومثال العامل فيها اذا كان معني فعل » قولك زيد في الدار قائما فقائما حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيايته عن الاستقرار فهذا العامل معني فعل لان لفظ الفعل ليس موجودا ؛ هذا اذا جعلته ظرفا لزيد ومستقرا له فان جعلته ظرفا للقائم قلت زيد في الدار قائم فرفع قائما بالخبر ويكون الظرف صلة له ، واعلم انه « اذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم الحال عليه » فتقول جاء زيد قائما وجاء قائما زيد وقائما جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيد ضارب عمرا قائما وقائما زيد ضارب عمرا وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد ، « فان كان العامل في الحال معني فعل لم يجوز تقديمها على العامل » تقول « فيها زيد مقبلا » وعندك عمرو جالسا فزيد مرتفع بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم ومقبلا حال من المضمر في فيها والعامل فيها الجار والمجرور لنيايته عن الفعل الذي هو استقرار فتقول عندك ظرف منصوب باستقر العامل المقدر وكذلك فيها في محل نصب باستقر المقدر وهذا الظرف والضمير الذي فيه في محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبرا في الحقيقة اذ كان مفردا وليس الاول وانما هو موضع له ومكان واذا كان كذلك فالعامل اذا معني الفعل لا لفظه الا ترى ان الفعل ليس موجودا في اللفظ ولذلك لا تقول مقبلا فيها زيد فتقدم الحال هنا اذ كان العامل معني هذا مذهب سيبويه في ان الاسم يرفع بالابتداء ، وقال الكوفيون اذا تقدم الظرف ارتفع الاسم به واذا تأخر ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف ، وحجة سيبويه انا رأينا انهم اذا أدخلوا على الظرف إن ونحوها من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك

إن في الدار زيدا ولو كان في الدار يرفع زيدا قبل دخول ان لما غيرتها ان عن العمل كما أنا لو قلنا أن يقوم زيد لم يجوز أن يبطل عمل يقوم في زيد بل يقال أن يقوم زيد كذلك ان في الدار زيدا ، ومما يدل على بطلان ما قالوه اجماعهم على حوازي داره زيد ولو كان ارتفاع زيد بالظرف لم تجز المسألة لان فيها اضماراً قبل الذكر اذ الظرف قد وقع في مرتبته فلم يجوز أن ينوي به التأخير وإنما يجوز سيبويه وأصحابه في داره زيد لانه خبر قدم اتساعاً فجاز أن ينوي به التأخير الي موضعه فاعرفه ، فعلى هذا يكون الظرف لزيد ويتعلق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفع قائماً على الخبر ويكون الظرف له ويتعلق به لا بمحذوف ، ومن ذلك « هذا عمرو منطلقاً » فهذا مبتدأ وعمر والخبر ومنطلقاً نصب على الحال والعامل فيه أحد شيئين إما التنبيه وإما الإشارة بالتنبيه بها والإشارة بذا فإذا عملت التنبيه فالتقدير انظر اليه منطلقاً أو انتبه له منطلقاً وإذا عملت الإشارة فالتقدير أشير اليه منطلقاً والغرض أنك أردت أن تنبه المخاطب لعمرو في حال انطلاقه ولا بد من ذكر منطلقاً لان الفائدة به منعقدة ولم ترد أن تعرفه اياه وأنت تقدر أنه يجمله كما تقول هذا عبدالله اذا أردت هذا المعنى ؛ ولا يستبعد لزوم الحال ههنا فانه قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتم الكلام الا به نحو قوله تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) فانه ليس باسم ولا خبر ولو حذف لفسد الكلام لانه معطوف على الخبر وهو جملة فلا بد من عائد والمائد له ولو حذف لبقيت الجملة الخبرية بلا عائد ونظائر ذلك كثيرة ، « فان قيل » فأنتم قد قررتم أن العامل في الحال يكون العامل في ذي الحال والحال ههنا في قولك هذا زيد منطلقاً من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصباً فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير أشير اليه أو انتبه له على ما تقدم في قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل اليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائماً فاعرفه ، ويجوز الرفع في قولك من قولك هذا عبدالله منطلقاً قال سيبويه هو عربي جيد حكاه يونس وأبو الخطاب عن من يوثق به من العرب وارتفاعه من وجوه منها أنك حين قلت هذا عبدالله منطلق أضرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق ؛ والوجه الآخر أن نجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك هذا حلوا حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه قد جمع الطعمين ونحوه قوله تعالى (كلا إنما لفي نزاعة للشوى) والوجه الثالث أن نجعل عبدالله معطوفاً على هذا عطف بيان كالوصف فيصير كأنه قال عبدالله منطلق ، ووجه رابع أن نجعل منطلق بدلاً من عبدالله كأنك قلت هذا عبدالله رجل منطلق فيكون رجل بدلاً من عبدالله بدل الشكرة من المعرفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، وأما قولهم « ما شأنك قائماً وما لك واقفاً » فما استفهام وهو في موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائماً حالاً والناصب لقائماً شأنك لانه في معنى ما تصنع أو ما تلبس في هذه الحال وكأنه شيء عرفه المتكلم من المسؤول الذي هو الكاف في شأنك فسأله عن شأنه في هذه الحال وقد يكون فيه أفكار لقيامه ويسأله عن السبب الذي أدى اليه فكأنه قال لم تمت ، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى « (فما لهم عن التذكرة معرضين) » كأنه أنكرا اعراضهم فوبخهم على السبب الذي أداهم الى الاعراض فأخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ ؛

وتأويل ما لك قائما تأويل ما شأنك قائما كأنه قال ما تصنع ، فأما « قولهم مرتت بزيد را كبا » على أن تكون الحال من زيد فإن ذلك جائز لأن الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب إذا كان العامل في الموضع فعلا لا خلافا في جواز ذلك فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مرتت را كبا بزيد وأنت تجعل را كبا لزيد فإن سيبويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعنا من جواز ذلك لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذى الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجوز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه وقد أجازته ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدراً في قولهم قم قائماً وفي قوله * ولا خارجاً من في زور كلام * وذلك قتله صبراً ولقيته فجأة وعياناً وكفاحاً وكلمته مشافهة وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً وأخذت عنه سمماً أي مصبوراً ومفاجئاً ومعايناً وكذلك البواقى وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أتاناً رجلة وسرعة وأجازته المبرد في كل ما دل عليه الفعل ﴾ قال الشارح : اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال « أتيته ركضاً وقتلته صبراً ولقيته فجأة وعياناً وكلمته مشافهة » والتقدير أتيته را كضاً وقتلته مصبوراً إذا كان الحال من الهاء فإن كان من التاء فتقديره قتله صبراً ولقيته مفاجئاً ومعايناً وكلمته مشافهاً فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو قم قائماً والاصل قم قياماً ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال إنه حال لأنك لا تأمر بفعل من هو فيه ومثله قوله

عَلَى حِلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

البيت للفردق وقبله

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَسَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

الشاهد فيه نصب خارجاً من في زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربي لا يخرج من في زور كلام خروجاً ويجوز أن يكون قوله ولا خارجاً حالا والمراد عاهدت ربي غير شاتم ولا خارج أي عاهدته صادقاً وهو رأى عيسى بن عمرو ، والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف المحصنات وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام إبراهيم صلوات الله عليه ، والاول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وإنما يستعمل فيما استعملته العرب لأنه شيء وضع موضع غيره كما أن باب سقيا ورعيا وحدا لا يطرد فيه القياس فيقال فيه طعاماً وشراباً ، « وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل » فأجاز أن تقول « أتاناً رجلة وأتاناً سرعة » ولا يقال أتاناً ضرباً ولا أتاناً ضحكاً لأن الضرب والضحك أيها من ضروب الاتيان لأن الآتي ينقسم اتياناً إلى سرعة وإبطاء ونوسيط وينقسم إلى رجلة وركوب ولا ينقسم إلى الضرب والضحك وكان يقول إن نصب مشياً وشبهه إنما هو بالفعل المقدر كأنه قال أتاناً يمشى مشياً ، والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج لأن قول القائل أتاناً زيد مشياً يصح أن يكون جواباً لقائل قال كيف أتاناً زيد ومما يدل على صحة مذهب

سيبويه أنه لا يجوز أن تقول أنا زيد المشى معرفاً وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لانه يكون تقديره أنا زيد يمشى المشى كما قالوا أرساها العراك والتقدير أرسلها فاعترك العراك ، وقد ذهب السيرافي الى جواز أن يكون قولك أنا زيد مشياً مصدراً مؤكداً والعامل فيه أنا لان المشى نوع من الاتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو أعجبتني حبا وكرهته بغضا وتبسمت وميض البرق وهو قول الا أن كونه لم يرد الا نكرة يدل على ضعفه اذ لو كان مصدراً على ما ادعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلة في هذا الباب تقول هذا بـسراً أطيب منه رطباً وجاء البرق فيزبن وصاعين وكلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد وبعت الشاة شاة ودرهما وينت له حسابه بابا بابا ﴾

قال الشارح : اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالاً فمن ذلك قولهم « هذا بـسراً أطيب منه تمرأ » فهذا مبتدأ وبسراً حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبسراً وتمرأ حالان من المشار اليه لكن في زمنين لان فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضياً ويجوز أن يكون مستقبلاً ولا بد من اضمحلال ما يدل على الماضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد فان كان زماناً ماضياً أضرت اذ وان كان زماناً مستقبلاً أضرت إذا وكانت الإشارة اليه في حال ما هو بلع ، والعامل في الحال كان المضمره وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا البسر أطيب منه التمر لان كان تعمل في المعرفة عملها في النكرة فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى أفعل وجاز أن تعمل في الطرفين لانها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى أنك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل ، وذهب أبو علي الى أن العامل في الحال الاول ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني أفعل قال وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم بـسراً من أن يكون هذا أو أطيب أو مضمراً وهو اذ كان أو إذا كان فلا يجوز أن يكون العامل فيه أطيب وقد تقدم عليه لان أفعل هذا لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيها قبله ألا ترى أنك لا تجيز أنت ممن أفضل ولا ممن أنت أفضل فتقدم الجار والجورر عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه واذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر اذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو هذا ما يزيد وهذا معطى يزيد أمس درهما فلان لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأنه المفعول به أولى فأما قول الفرزدق

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ حَبِي النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

فضرورة واذا كان كذا لم يعمل أطيب في بسراً لتقدمه عليه واذا لم يجز أن يكون العامل أفعل كان إما هذا وإما المضمرة فان أغفلت فيه المضمرة الذي هو اذ كان لزم أن يكون العامل في اذ المضمرة هذا

أو ما فيه معنى الفعل غيره فإذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من أعمال عامل في الظرف أعملت هذا في نفس الحال واستغثيت عن أعمال ذلك المضمّر وإذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناس أنه منصوب على اضممار إذا كان على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه ، وأما قولهم نمرًا فالعامل فيه أطيب ولا يمتنع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في بسراً لأن ما تأخر عنه لا يمتنع أن يعمل فيه كما عمل في الظرف في قول أوس

فإِنَّا وَجَدْنَا الرَّيْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ مَلَأَ مُسَهَّمِ

ألا ترى أن ساعة معمول أحوج فكما عمل في الظرف كذلك يعمل في الحال إذا تأخر عنه ، وهذا إنما يكون فيما يتحول من نوع إلى نوع آخر نحو هذا عنباً أطيب منه زيباً لأن العنب يتحول زيباً ولو قلت هذا عنباً أطيب منه نمرًا لم يجوز لأن العنب لا يتحول نمرًا وإذا كان كذلك لم يجوز فيه إلا الرفع فتقول هذا عنب أطيب منه نمر فيكون هذا مبتدأ وعنب الخبر وأطيب منه مبتدأ آخر ونمر الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب فاعرفه ، وأما قولهم « جاء البر قفيزين وصاعين » فالمراد جاء البر قفيزين بدرهم وصاعين بدرهم فتقولهم قفيزين حال من البر وكذلك صاعين فهما حالان وقعا موقع المشتق فكأنه قال جاء البر مسعراً أو رخيصة والكلام جملة واحدة ، ويجوز رفعه فتقول جاء البر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حينئذ جملتان ، وربما قالوا جاء البر قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون الثمن لأنه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لأنهم إذا اعتادوا ابتياع شيء بثمن بعينه من درهم أو دينار تركوا ذكره لما في نفوسهم من معرفته كقولك البر الكر بستين تريد بستين درهما والخبز عشرة أرطال تريد بدرهم فتروا ذكره لغلبة المعاملة فيه ، وأما قولهم « كلمته فاه إلى في » فتقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائباً عن مشافهة ومعناه مشافها فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والنائب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته وتقديره كلمته مشافها وليس ثم اضممار عامل آخر فيكون من الشاذ لأنه معرفة بمنزلة الجاء الغفير ورجع عوده على بدئه هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيون ينصبون فاه إلى في باضممار جاعلاً أو ملاصقاً كأنه قال كلمته جاعلاً فاه إلى في أو ملاصقاً فاه إلى في ، والمذهب الأول وهو رأي سيبويه إذا كان باضممار جاعلاً لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول كلمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني وأشبه ذلك وفي امتناعه دليل على ما قلناه ، وبعض العرب تقول كلمته فوه إلى في فيرفعونه بالابتداء والخبر والجملة في موضع الحال كأنك قلت وفوه إلى في ألا أنك استغثيت باضممار العائد إليه عن الواو ولولا الضمير المضاف إليه لم يكن بد من الواو ، وأما « بايعته يدا بيد » فهو أيضاً من باب كلمته فاه إلى في لأنه اسم نائب عن مصدر في معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقدة أي ناقداً إلا أن معناه مختلف ولذلك لا يجوز في بايعته يدا بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلمته فوه إلى في لأن المراد من قولك بايعته يدا بيد التعجيل والنقد وإن لم يكن بينهما قرب في المكان والمراد بقولك كلمته فاه إلى في القرب في المكان وأنه ليس بينهما واسطة فمعناه مختلف وإن كان طريقتهما في تقدير الأعراب واحداً ، وأما قولهم « بعث الشاء شاة ودرهما » فشاء نصب على الحال وصاحب الحال

الشاء والعامل الفعل الذي هو بعت والشاة وان كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة لانه وقع موقع مسعرا فاذا قلت بعت الشاء شاة ودرهما فعناه بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم وجعلت الواو في معنى الباء فبطل الخفض وجعل معطوفا على شاة فاقترن الدرهم والشاة فالشاة مثنى والدرهم ثمة ، وأجاز الخليل بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد شاة بدرهم فشاة بدرهم ابتداء وخبر والجملة في موضع الحال فأما اذا قل شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف كما تقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته لان في الواو معنى مع فصح معنى الكلام بذلك وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان ، ومثله « بينت له حسابه بابا بابا » فبابا نصب على الحال لانه في معنى مصنفاً ومرتباً ، وهذه الاسماء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيء ولا بد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتي تقول الى في لانتك انما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون الا من اثنين وكذلك لا يجوز بابعته يداً حتي تقول بيد لان المراد أخذ مني وأعطاني فهما من اثنين أيضاً وكذلك بينت له حسابه بابا بابا لو قلت بابا من غير تكرير لتوهم أنه رتبة بابا واحدا وليس المعنى عليه وانما المراد به جملة أصنافا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحققنا أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما ﴾ أرسلها العراك * ومررت به وحده وجاؤا قضيم بقضيضهم وفعلته جهديك وطاقتك فصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه كما وضع فاه الى في موضع شفاها وعنى معتركة ومنفردا وقطبة وجاهدا ومن الاسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مروت بهم الجاء الغفير ، وتكثير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت عليه كقوله * اعزة موحشا طلل قديم * *

قال الشارح : انما « استعصمت الحال أن تكون نكرة » لانها في المعنى خبر ثان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الاخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لانها مستفادة وأيضاً فانها تشبه التمييز في السبب فكانت نكرة مثله وانها تقع في جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة ، وانما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان والخبر عن النكرة غير جائز ولانه اذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ولا حاجة الى مخالفتها اياه في الاعراب اذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى ، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات فمنها ما فيه الالف واللام ومنها ما هو مضاف فأما ما كان بالالف واللام فنحو قولهم « أرسلها العراك » قال ليبيد

فأرسلها العراكَ ولم يندّها ولم يشفق على نَعَصِ الدّخال

فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة اذ كان في تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه وانما جاز هذا الانساع في المصادر لان لفظها ليس بلفظ الحال اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجوز دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها للمعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق أن هذا نائب عن الحال

وليس بها وإنما التقدير أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشايعته له فصار معترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد إبله العراك إذا أوردوها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم أي ازدحموا في المعترك ، وأما ما جاء مضافا فحق قولك « مررت به وحده » ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيجاد جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحده بمروري إيجادا أو إيجادا في معنى موجد أي منفرد فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا ، وبجمل عند سيبويه أن يكون للفاعل والمفعول وكان الزجاج يذهب إلى أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول فإذا قلت مررت به منفردا فكأنك قلت أفردته بمروري أفرادا ، وقال يونس إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحدا أو منفردا وتجمعه للمرور به ، وليونس فيه قول آخر أن وحده معناه على حياله وعلى حياله في موضع الظرف وإذا كان الظرف صفة أوحالا قدر فيه مستقر فاصب للظرف ومستقر هو الأول ، واعلم أن وحده لم يستعمل إلا منصوبا إلا ما ورد شاذا قلوا هو نسيج وحده وعبير وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رفيعا فلا ينسج على منواله معه غيره فكأنه قال نسيج أفراده يقال هذا للرجل إذا أفرد بالفضل ، وأما عبير وحده وجحيش وحده فهو تصغير عبير وهو الحمار يقال للوحشي والاهلي وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا في رأي ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه يتفرد بخدمة نفسه ، وأما قولهم « جاؤا قضهم بقضيضهم » أي جميعا ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشماخ

أَتَنَنْتِي سُلَيْمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا * تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيْعِ سِبَالَهَا

فقضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول في موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قضها تابعا مؤكدا لما قبله فيجريه مجرى كلهم فيقول أتنتي سليم قضها بقضيضها ورأيت سليما قضها بقضيضها ومررت بسليم قضها بقضيضها ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القض وهو الكسر وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان معنى قضهم وقع بعضهم على بعض ، وأما قولهم « فعلته جهديك وطاقتك » فهو مصدر في موضع الحال فهو وإن كان معرفة فعناه على التنكير كأنه قال فعلته مجتهدا ، « وأما قولهم مررت بهم الجاء الغفير » فهما من الأسماء التي تجيء بها مجيء المصادر فالجاء اسم والغفير نعمت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجبل الكثير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطي به ونصبه على الحال لأنهما قد جمعا في موضع المصدر كالعراك كأنك قلت الجموع الغفير على معنى مررت بهم جامعين غافرين ، وذهب يونس إلى أن الجاء الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الألف واللام في نية الطرح وهذا غير سديد إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائم فتنصبه على الحال وتنوي بالألف واللام الطرح وذلك غير جائز ، « وتنكير ذي الحال قبيح » وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجل ضاحكا لقبح مع جوارزه وجمله وصفا لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة التنكرة نصبتها على الحال وذلك لا ممتنع

جواز تقديم الصفة على الموصوف لان الصفة تجري مجرى الصلة في الايضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول واذا لم يجز تقديمها صفة عدل الى الحال وحمل النصب على جواز جاء رجل ضاحكا وصار حين قدم وجه الكلام ويسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أن الحال من النكرة قبيح وتقدم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر

وَتَحَتَّ الْعَوَالِي بِالْأَقْنَامِ مُسْتَظْلَةً ظِلَّاءُ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبها على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقاءه صفة مع التقدم ؛ وأما ما أنشده من قول الشاعر

* لَمِزَةُ مَوْحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ * قَالِبَيْتَ لِكَثِيرٍ وَعَجَزَهُ * عَفَاءَ كُلِّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ * وَالشَّاهِدُ فِيهِ
تقديم موحش على الطلل وانصبه على الحال يصف آثار الديار واندراسها وتعفية السحب اياها فاعرفه *

* فصل * قل صاحب الكتب * والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها. لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا ألا تراك كيف حقت بالمطوف الأبوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الامر حق وفي التنزيل (وهو الحق مصدقا) وكذلك أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد فيه تقرير للعبودية وتحقيق لما وتقول أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا فمحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك ، ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحمات الا اذا أردت التبني والصدقة والعامل فيها أثبتته أو أحقه مضمرا *
قل الشارح : الحال على ضربين فالضرب الاول ما كان منتقلا كقولك جاء زيد راكبا فراكبا حال وائس الركوب بصفة لازمة ثابتة انما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها وائس في ذكرها تأكيد لما أخبر به وانما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر ألا ترى ان قولك جاء زيد راكبا فيه إخبار بالجيء والركوب الا ان الركوب وقع على سبيل الفضلة لان الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل ؛ وأما الضرب الثاني فهو ما كان ثابتا غير منتقل يذكروا كيدا لمعني الخبر وتوضيحا له وذلك قولك « زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا وأنا زيد معروفا » فتقولك عطوفا حال وهي صفة لازمة الأبوة فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو الحق بينا أكد به الحق لان ذلك مما يؤكد به الحق اذ الحق لا يزال واضحا بينا وكذلك قوله « أنا زيد معروفا » فمعروفا حال أكدت به كونه زيدا لان معنى معروفا لاشك فيه فاذا قلت أنا زيد لاشك فيه كان ذلك تأكيدا لما أخبرت به ، قال الله تعالى (وهو الحق مصدقا) فصداقا حال مؤكدة اذ الحق لا ينبك مصدقا ، ومثله قول ابن دارة

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف مما يعرف ويؤكد لو قلت « هو زيد منطلقا » لم يجز لانه لو صح الظلاله لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قلناه كما أوجب قوله معروفا بها نسبي أنه ابنها ، ولو قلت « أنا عبد الله كريما جوادا أو هو زيد بطلا شجاعا » لجاز لان هذه الصفات وما شاكلها مما يكون

مدحا في الانسان يعرف بها فجاز أن تسمى مؤكدة للخبر لأنها أشياء يعرف بها فقد كرهامؤ كدة لذاته ،
وتقول « أنى عبد الله » اذا صغرت نفسك لربك ثم تفسر حال العبيد بقولك « آ كلا كما يأكل العبيد »
فقولك آ كلا كما يأكل العبيد قد حقق أنك عبد الله فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد فكل ما صح به
المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فهو مردود ، وقوله « تجيء على إثر جملة مقدها من اسمين لاعمل لها »
يعنى ان الحال المؤكدة تأتي بعد جملة ابتدائية الظاهر فيها اسم صريح ولا يكون فعلا ولا راجعا الى معنى
فعل لان الحال ههنا تكون تأكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة والفعل لا ثبات له ولا يوصف ،
وقوله « ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحمات » يعنى انه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو
وقت دون وقت فإن أردت انه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث انه تبنى به جاز لان ذلك مما
ينتقل فيجوز أن يكون في وقت دون وقت ، وأما العامل في هذه الحال فهو عند سيبويه فعل مضمر
تقديره أعرف ذلك أو أحقه ونحو ذلك مما دلت عليه الحال فيكون فيها توكيد الظاهر بأحق وأعرف
كتوكيده باليمين فاذا قالت أنا عبد الله معروفا فكأنك قلت لاشك فيه أو أعرفه أو أحقه وجري ذلك في
التأكيد بالجملة مجرى قولك أنا عبد الله والله ، وذهب أبو اسحق الزجاج الى أن العامل في الحال الظاهر
لنيابته عن مسمى أو مدعو ويجعل فيه ذكر من الاول والمذهب الاول •

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فان كانت
اسمية فالواو الا ماشاء من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى أن يثر عليه في الندرة وأما اقيته عليه جبة
وشئ فمعناه مستقرة عليه جبة وشئ وان كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا فان كان
مضارعا لم يخل من أن يكون مثبتا أو منفيًا فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنى الامران وكذلك في الماضي
ولا يد معه من قد ظاهرة أو مقدره •

قال الشارح : اعلم « أن الجملة قد تقع في موضع الحال » ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية
فشال الاسمية قولك مررت بزيد على يده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه أي جاء وهذه حاله ولا يقع بعد
هذه الواو الا جملة مركبة من مبتدأ وخبر واذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنت في تضمينها
ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيرا فالتضمين كقولك أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه
نظيف وترك التضمين كقولك جاء زيد وعمر وضاحك وأقبل بكر وخالديقرأ ، وانما جاز استثناء هذه الجملة
عن ضمير يعود منها الى صاحب الحال من قبل ان الواو أغنت عن ذلك يربطها بما بعدها بما قبلها فلم تحتاج
الى ضمير مع وجودها فان جمعت بالضمير معها فجيد لان في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها وأما اذا لم
تذكر هناك واوا فلا بد من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على
عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجز لانك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير
يعود من آخر الكلام الى أوله فيدل على انه معقود بأوله قل الشاعر

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَائِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ لَا يَدْرِي

يصف غائما غاص في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لا يدري ما كان منه فيقول

انتصف النهار على الفائص وهذه حاله والماء في غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالا ، ومن ذلك قوله تعالى (يغشى طائفة منكم وطائفة تدأهم أنفسهم) والمعنى والله أعلم يغشى طائفة منكم في هذه الحال ، وأما قول امرئ القيس

وقد أغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

فوضع الشاعر أنه جعل الجملة التي هي والطير في وكناتها حالا منع خلوها من عائد الي صاحب الحال اكتفاء بربط الواو بهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال ، وإذا قلت جاء زيد وثوبه نظيف في موضع جاء زيد نظيفا ثوبه فكما ان نظيفا نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه في موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل ، فأما قوله « فان كانت الجملة اسمية فالواو » فاشارة الى انه اذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الاتيان بالواو فيها وليس الامر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يعاق الجملة الثانية بالاولى لان الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فاذا وقعت الجملة حالا فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم انها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وأما ضمير يعود منها الى ما قبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء زيد والامير راكب وقولنا والامير راكب جملة في موضع الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال ، فأما قوله « الا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى في » فان أراد انه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في فوه وان أراد انه قليل من جهة الاستعمال فقريب لان استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لانه أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، فأما « لتيته عليه جبة وثى » فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بحذوف ويكون ارتفاع جبة وثى بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه وهنا لا اعتماد على ذى الحال والامر الثاني أن يكون جبة وثى مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرج على الوجه الاول لانه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو اذا وقعت حالا ، وقد يقع الفعل موقع الحال اذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء زيد يضحك أي ضاحكا وضربت زيدا بركب أي راكبا قال الله تعالى (فجاءته إحدهما تمشى على استحياء) أي ماشية وقال الشاعر

مضى تأتته أعشوا الى ضوء ناره نحمد خير ناري عندها خير مؤقيد

والمراد عاشيا ولا حاجة الى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة ، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لانه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سيركب ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالة عليها لا تقول جاء زيد ضحك في معني ضاحكا فان جئت معه بقدر جاز أن يقع حالا لان قد تقر به من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلاة قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقرن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئَةُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَيْتُ مِنَّا الْمُتَقَفَّةُ السَّمَرُ

فموضع قد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهلة ، وربما حذفوا منه وقد وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وان لم تكن في اللفظ قال الشاعر

وَطَعْنِي كَفَمِ الزَّقِّ غَذَا وَالزَّقُّ مَلَانٌ

والمراد قد غذا وقد تأولوا قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حصرة بالنصب ، وذهب الكوفيون الى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه قد أو لم تكن واليه ذهب أبو الحسن الاخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) وقول الشاعر * وطعن كفم الزق الخ * ونحو قول الآخر وَإِنِّي لَتَعَرُّوْنِي لِذِكْرِكَ نَفْضَةً كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

وقوله حصرت من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرة على ما تقدم وكذلك غذا من قوله غذا والزق ملآن وكذلك قوله بللة القطر في موضع حال ، وأما المعنى فان الفعل الماضي يقع صفة للنكرة وكل ما جاز أن يكون صفة فانه يجوز أن يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيد يضحك كما تقول جاء زيد ضاحكا لأنك تقول جاء رجل يضحك كما تقول جاء رجل ضاحك فيكون صفة للنكرة ، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قد مرادة فيها ولذلك حسن الحال بالماضي ، وأما ما ذكره من المعنى ففاسد والامر فيه بالعكس فان كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالا فضاحك ونحوه انما وقع حالا لانه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا ، واعلم أن الفعل الماضي اذا اقترن به قد والفعل المضارع اذا دخل عليه نافي ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيراً في الاثنيان واو الحال وتركها تقول جاء زيد قد علاه الشيب وان شئت قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله * وقد نهلت منا المتقفة السمر * وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال وتلاحقه بحكمه وهذه واو الحال ولانه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الاول من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعل المضارع اذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى في قراءة ابن عامر (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) بتخفيف النون وكسرها فتوله لا تتبعان في موضع الحال فهو مرفوع والنون علامة الرفع وليس بنهي لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيدي لان نون التأكيدي لا تدخل فعل الاثنيان عندنا والتقدير فاستقيما غير متبعين ومثله قول الشاعر

بِأَيْدِي رِجَالٍ أَمْ يَشِيمُوا سَيُوقَهُمْ وَلَمْ يَكْثُرِ الْقَتْلُ بِهَا حِينَ سَلَّتْ

وقال الله تعالى (فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى) فقوله لا تخاف دركاً ولا تخشى في موضع الحال فأتى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع فاذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية

لمكان حرف النفي ومن لم يأت بها فلانه فعل مضارع *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذي الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أتيتك وزيد قائم ولقيتكم والجيش قادم قال ﴿ وقد أغتدى والطير في وكناتها ﴾ *

قال المشرح : قد تقدم القول أن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطها بما قبلها فاذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض ، وقوله « اجراء لها مجرى الظرف » فيعني بالظرف اذا قد شبه سيديويه واو الحال باذوقدها بها وذلك من حيث كانت اذ منتصبه الموضع كما أن الواو منتصبه الموضع وأن ما بعد اذ لا يكون الا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه كأنك قلت جاء زيد في هذه الحال والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك فكما أن الجملة بعد اذ لا تقتقر الى ضمير يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معني قوله « لانعقاد الشبه بينهما » *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرحل راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً باضمار اذهب وللقادم مأجوراً مبروراً أي رجعت وان أنشدت شعراً أو حدثت حديثاً قلت صادقاً باضمار قال واذا رأيت من يتعرض لامر قلت متعرضاً لعنن لم يعنه أي دنا منه متعرضاً ﴾

قال المشرح : اعلم أن الحال قد يحذف عامله اذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه اما قرينة حال أو مقال فن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفراً أو أراد حجاً فتقول « راشداً مهدياً » وتقديره اذهب راشداً مهدياً ، ومثله أن تقول لمن خرج الى سفر « مصاحباً معاناً » وتقديره اذهب أو سافر مصاحباً معاناً فدلّت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به ، ولو رفعت هذه الاشياء وقلت راشد مهدي ومصاحب معان لكان جيداً عربياً على معنى أنت راشد مهدي ومصاحب معان فالرفع باضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى والنصب باضمار فعل ؛ وكذلك لو رأيت رجلاً قد قدم من سفر أو حج أو زيارة لقلت « مأجوراً مبروراً » والمعنى قدمت مأجوراً مبروراً أو رجعت مأجوراً مبروراً ، ومن ذلك ان حدث فلان بكذا وكذا قلت « صادقاً والله » أو أنشد شعراً فتقول صادقاً والله أي قاله صادقاً لانه اذا أنشد فكأنه قد قال قال كذا فقلت قال صادقاً فالرفع جائز على اضممار مبتدأ كما جاز في راشد مهدي ومصاحب معان ، ومن ذلك أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول « متعرضاً لعنن لم يعنه » كأنه قال فعل هذا متعرضاً لعنن أو دنا من هذا الامر متعرضاً والعنن ما عن لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنه أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزائداً أي فذهب الثمن صاعداً أو زائداً ومنه أغميماً مرة وقيسياً أخرى كأنك قلت أتحوّل ومنه قوله تعالى (بي قادرين) أي نجمهما قادرين ﴾

قال المشرح : أما قولهم « أخذته بدرهم فصاعداً وبدرهم فزائداً » فصاعداً وزائداً نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً فالثنى صاحب الحال والفعل الذي هو ذهب العامل في الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائداً تقديره أخذته

بدرهم فذهب الثمن زائدا كما نه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحسن حذف الفعل لأن اللبس ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرهم لوجه منها أن صاعدا وزائدا صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف والوجه الثاني أن الثمن لا يعطف بعينه على بعض الفاء لانه لا يتقدم بعينه على بعض إنما يقع دفعة واحدة فلا تقول اشتريت الثوب بدرهم فدانق إنما ذاك بالواو لأنها للجمع بين الشئيين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعداً صفة فلا يحسن أن تجعل ثمناً في موضع الاسم الموصوف ، ولا يتم في هذا الموضع من حروف العطف إلا الفاء وثم لوقلت أخذته بدرهم وصاعداً لم يجوز لأن الأثمان يتلو بعضها بعضها والفاء وثم تدلان على ذلك لافادتهما الترتيب والواو لا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجوز إلا الفاء وثم والفاء أكثر في كلام العرب لاتصالها بما قبلها ؛ وأما قولهم « أنيميا مرة وقيسيا أخرى » فإنه منصوب على الحال وإن كان اسماً جامداً غير مشتق من حيث كان منسوباً والنسب يخرج من حيز الجمود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفاً والعامل فيه فعل محذوف تقديره أنحول أنيميا مرة وقيسيا أخرى أو تنقل كأنه رأي رجلا في حال يكون ويتحول من حال إلى حال لا يثبت على شيء فقال أنيميا مرة وقيسيا أخرى والمعنى أنتخلق مرة بأخلاق نعيم وتارة بأخلاق قيس ولا تعتمد على خلق واحد منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويوبخه عليها وليس يسترشده عما يجمله وإن كان باللفظ الاستفهام ؛ وحكي سيبويه أن رجلاً من بني أسد قال يوم جيلة وهو يوم لبني نعيم وعامر على بني أسد وذبيان وقد استقبله بعير أعور فنظر الأسد إلى قومه فقال يا بني أسد أعور وذا ناب أتى باللفظ الاستفهام ولم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره لكنه حقق ذلك حذره وانهزموا فقتل منهم والفعل الناصب لأعور وذا ناب محذوف تقديره أنتقبلون ودل عليه الحال المشاهدة ، وهذه المسألة من قبيل قولهم أقاء وقد قعد الناس إلا أن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذاً من فعل فاحتيج إلى تقدير فعل من غير لفظه وقياسه لو قدر من لفظه أنهم أنيميا مرة وتنقيس قيسياً أخرى كما قلت في قولك أقاء وقد قعد الناس ، ويجوز الرفع في قولك أنيميا مرة وقيسيا أخرى فنقول أنيميا مرة وقيسيا أخرى على معنى أنت نيميا مرة وقيسيا أخرى فيكون مبتدأ وخبراً وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر ، فأما قوله تعالى (أبحسب الإنسان أن لن نجسم عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه) فانتصاب قادرين عند سيبويه بفعل مقدر تقديره نجسمها قادرين ودل على ذلك الفعل قوله تعالى (أن لن نجسم عظامه) وتسوية البنان ضم بعضها إلى بعض ؛ وذهب الفراء إلى أن انتصابه باضممار فعل دل عليه الفعل المذكور أولاً وهو قوله أبحسب الإنسان وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوي بنانه فهذا الجملة مفعولاً ثانياً ومفعولاً حسبت وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر ، وذهب بعضهم إلى أن تقديره بلى تقدر قادرين وهو ضعيف أيضاً لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجوز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا تقول قمت قائماً وأنت تريد الحال لأن الحال لا بد فيها من فائدة إذ كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة لأنك لا تقوم إلا قائماً والوجه هو الأول وهو مذهب سيبويه .

التمييز

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته فمثاله في الجملة طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفتأ شحماً و * أبرحت جارا * وامتلاً الاناء ماء وفي التنزيل (واشتعل الرأس شيباً . وفجرتنا الارض عيونا) ومثاله في المفرد عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً وقنفزان برأً وعشرون درهماً وثلاثون ثوباً وملء الاناء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبداً وما في السماء موضع كف سحاباً ، وشبه المميز بالمنعول أن موقعه في هذه الأمثلة كوقعه في ضرب زيد عمراً وفي ضارب زيداً وضاربان زيداً وضاربون زيداً وضرب زيد عمراً ﴾

قال الشارح : اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الابهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبه على المراد بالنص على أحد احتمالاته تبيناً للغرض ولذلك سمى تمييزاً وتفسيراً ، وهذا الابهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفتأ شحماً ، ألا ترى ان الطيبة في قولك طاب زيد مسندة اليه والمراد شيء من أشياءه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك وكذلك التصديب والتفتؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما ان إبانة العشرين بنكرة جنس كذلك إبانة هذه الجملة بنكرة جنس ، وأما المفرد فنحو قولك عندي راقود خلا ورطل زيتاً ومنوان سمناً ، فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وإنما لبيان نوع الراقود اذ الابهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعى والراقود وعاء كالطب ، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً التمييز فيه لابهام الرطل اذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطل ورطل بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان تثنية مناً وهو مقدار يوزن به وكذلك باقي الأمثلة وهذا معني قوله « رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته » وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن وإنما كان نكرة لانه واحد في معني الجمع ألا تراك اذا قلت عندي عشرون درهماً عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعني الاشتراك فهو نكرة ، ووجه ثان أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الابهام ألا ترى انك اذا قلت عندي عشرون احتمال أنواعاً من المعديرات فاذا قلت درهماً أو ديناراً فقد أزلت ذلك الابهام وانضح بذكره ما كان متردداً مبهماً كما انك اذا قلت جاء زيد احتمال أن يكون على صفات فلما قلت راكباً فقد أوضحت وأزلت ذلك الابهام فلما استويا في الايضاح والبيان استويا في لفظ التنكير ، ووجه ثالث أن المراد ما بين النوع فيبين بالنكرة لانتها أخف الاسماء كما تختار الفتحة اذا أريد تحريك حرف لمعني لان الفتحة أخف الحركات الا أن يعرض ما يوجب العدول عنها الى غيرها ، وكانت جنساً لان الغرض تخلص الاجناس بعضها من بعض وقدرت بمن لانتها لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفاً وهي مرادة ، واعلم ان المميز يكون واحداً ويكون جمعاً فاذا وقع بعد عدد نحو

عشرين وثلاثين ونحوهما لم يكن المميز الا واحدا نحو قولك عندي عشرون ثوبا وثلاثون عمامة لان العدد قد دل على الكمية ولم يبق بنا حاجة الا الى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك مما يحصل بالواحد وهو أخف ، وأما اذا وقع مفسراً لغير عدد نحو هذا أفره منك عبداً وخير منك عمالاً جز الأفراد والجمع لاحتمال أن يكون له عبد واحد وعبيد فاذا قلت هو أفره منك عبيداً أو خير منك أعمالاً دلت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قل الله تعالى (قل هل ننبئكم بالآخسرين أعمالاً) فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة واذا أفردت فهم منه النوع لا غير ، وقوله « وشبه التمييز بالمفعول » يعني ان موقعه في هذه الامثلة كوقعه يعني ان التمييز يشبه المفعول من حيث ان موقعه آخراً نحو طاب زيد نفساً وهذا راقود خلا كما ان المفعول كذلك فانه يأتي فضاة بعد تمام الكلام ونعني بقولنا فضله أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما ان المفعول كذلك « فان قيل » لم زعمت ان التمييز مشبه بالمفعول ولم تقل انه مفعول في الحقيقة قيل أما ما كان من نحو عشرين درهما وراقود خلا وشبهه فن العامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به وأما ما كان من نحو طاب زيد نفساً وتصيب عرقاً وتفقاً شحماً فانه وان كان العامل فيه فعلاً فان الفعل فيه غير متعمد فطاب فعل غير متعمد لانه اذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً وأما تصيب وتفقاً ففعلان لازمان لانهما المطاوعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صيبته فتصيب وتفقته فتفقاً كما تقول صيبته فاصب وتفقته فتفقاً ولذلك لا تقول تصيبته ولا تفقته ويثبت بذلك انه مشبه بالمفعول وليس مفعولاً فقولك طاب زيد نفساً بمنزلة ضرب زيد عمراً في وقوعه طرفاً بعد التمام كوقوع المفعول ورطل زيتاً ونحوه بمنزلة ضارب زيداً ونحوه من أسماء الفاعلين وذلك من حيث انه مفرد فاذا نونته نصبت ما بعده واذا أزلت التنوين خفضت ما بعده وهو يقتضي ما بعده من النوع المميز كما ان اسم الفاعل اذا نونته نصبت به نحو ضارب زيداً واذا حذفت التنوين خفضت نحو ضارب زيد وهو يقتضي ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقود والرطل وان كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقبزان بمنزلة ضاربين من الجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوهما بمنزلة ضاربين من حيث انه مجموع بالواو والنون كما ان ضاربون كذلك وتسقط نونه للاضافة ويقتضي المفسر بعدها على ما تقدم ، وتلك « ملء الاثاء ماء ومثلها زيداً وموضع كف صحاباً » بمنزلة المصدر المضاف الى الفاعل نحو أعجبتني ضرب زيد عمراً فالمضاف اليه حال بينه وبين المميز فامتنع من الاضافة كما حال التنوين في رطل زيتاً والنون في عشرون درهما فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تام والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فالزائل التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التام بنون الجمع والاضافة لانك لا تقول ملء عسل ولا مثل زيد ولا عشرو درهم ﴾

قال الشارح : يريد ان المميز اذا كان بعد مفرد فلا بد أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح اضافته الى ما بعده اذ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فاذا

لم يكن هناك ما يمنع الاضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه الا بما بعده من المضاف اليه ،
 « والذي يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة » لان هذه الاشياء تفصل
 ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه ، وجلة الامر أنك اذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيناً فلا
 يحسن أن يجري وصفا على ما قبله فنقول راقود خل ورطل زيت لانه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا
 يكون وصفا كالمشتقات وكانت الاضافة غير ممتعة بحكم الاسمية فقلت عندي راقود خل ورطل زيت
 وتكون اضافته من قبيل اضافة النوع الى الجنس والبعض الى الكل نحو هذا ثوب خز وجبة صوف
 والمعنى من خز ومن صوف فإذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل ورطل ورقيق أو نون التثنية نحو قولك
 رطلان ومنوان أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من الاعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم وتامه
 وحال بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافة في نحو ملء الاثاء عسلا ومثلها زبدا وموضع كف سحابة حالت
 بين المميز والمميز ومنعته من الاضافة منع التنوين والنون فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا
 للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها فعمل النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص
 عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا جرى على غير من هو
 له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو ، وأما قوله « وذلك على ضربين زائل ولازم »
 يريد أن هذه الاشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخير إن شئت
 أثبتته ونصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخففت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية تقول هذا راقود
 خلا ورطل سمن وأوقية ذهباً تثبت التنوين وتنصب المميز وإن شئت حذف التنوين وخففت فقلت
 راقود خل ورطل سمن وأوقية ذهب لان التنوين مما قبل للاضافة ، وكذلك نون التثنية أنت في حذفها
 واثباتها مخير تقول عندي منوان سمن ورطلان عسلا تنصب سمن وعسلا بعد النون ولك حذفها والخفض
 نحو منوا سمن ورطلا عسل ، « وأما اللازم فنحو نون الجمع » في نحو عشرين وثلاثين الى التسعين النون
 فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون منه و اضافته الى المميز لان اصبه ما بعده بالحل
 والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يبق قوتها فيتصرف
 تصرفهما وإنما لضعف شبهة ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان فان أضفته الى مالك نحو عشرون وعشرو
 زيد جاز حذف النون كما جاز اضافة المركب وإن كان مبنياً نحو قولك ثلاثة عشر وخمسة عشر ،
 « وكذلك التمييز بعد الاضافة يقع لازماً » نحو ملء الاثاء عسلا وهلى البقرة مثلها زبدا لان المضاف والمضاف
 اليه مما هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير له فلم يجز أن تقول ملء عسل ولا مثل زبد فاعرفه .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وتتميز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان أو وزنا
 كنوان أو مساحة كوضع كف أو عددا كعشرون أو مقياسا كلوؤه ومثلها ، وقد يقع فيما ليس اياها نحو
 قولهم ويحبه رجلا والله دره فارسا وحسبك به ناصراً »

قال الشارح : « تميز المفرد أكثر ما يجيء بعد المقادير » والمقدار هو المقابل للشيء يعمله من غير
 زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب مكيل وموزون وممسوح ومعدود فالكيل نحو قولك مكوكان

دقيقا وتميزان برأ والموزون منوان سمنا ورطلان عسلا والممسوح بلغت أرضنا خمسين جريبا وما في السماء موضع كف سحابا والمعدود نحو عشرين درهما وكلها محتاجة الى اباتتها بالانواع لانها تقع على أشياء كثيرة فاذا قلت مكوكان احتمل أن يكون حنطة أو شعيرا أو غيرهما مما يكال واذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل واذا قلت لمغت أرضنا وأردت المساحة احتمل أشياء من المقادير المتماثل بها نحو الجريب والذراع والمدي ونحو ذلك وكذلك اذا قلت عندي عشرون احتمل دنائير ودرهم ونيايا وعبيدا وغيرهما من المعدودات فوجب لذلك اباتتها بالنوع ، وحق النوع المفسر أن يكون جمعا معرقا بالالف واللام نحو عشرين من الدراهم أما كونه جمعا فلا أنه واقع على كل واحد من ذلك النوع فكان واقعا على جماعة وأما كونه معرقا باللام فلتعريف الجنس فاذا قلت عشرون من الدراهم كنت قد أثبت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه وان أردت التخفيف قلت عشرون درهما فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منكور لان الواحد المذكور شائع في الجنس فلشياعه جرى مجرى الجمع ، وأما قوله « أو مقياسا » فالمقياس المقدار يقال قست الشيء بالشيء اذا قدرته به وقوله « ماؤه ومثلها » فإشارة الى قولهم مل الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محقة محدودة والمقياس مقدار على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى أن مل الاناء ومثل التمرة ليسا بكيل معروف ولا ميزان ولا مساحة وإنما هو تقريب المقداره ، وأما قوله « وقد يقع فيما ليس اياها » يريد أن التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحو قولهم « ويجه رجلا والله دره فارسا وحسبك به ناصرا » فويجه من المصادر التي لم ينطق لها بفعل ومعناه الترحم والله دره فارسا جملة اسمية ومعناها المدح والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصرا فهذه الاشياء مبهمه لانه لا يعلم المدح من أى جهة فالنكرة فيها منصوبة على التمييز وهي الممدوحة في المعنى ونحوه هو أشجع الناس فارسا اذا أردت أنه هو الممدوح بالشجاعة والمضاف اليه المجرور ههنا بمنزلة النون في عشرين والتنوين في رطل في منعه الاضافة الى المميز كما منعت النون في عشرين والتنوين في رطل من ذلك والتقدير ويجه من رجل والله دره من فارس وحسبك به من ناصرا ، « فان قيل » كيف جاز دخول من ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها فقلت من رجل ومن فارس ومن ناصرا وحسن ذلك وأنت لا تقول هو أفره منك من هبد ولا عندي عشرون من درهم بل ترده عند ظهور من الى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك اذا قامت ويجه رجلا والله دره فارسا وحسبك به ناصرا جاز أن تعني في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لابس مشتبهين فصل بينهما بدخول من •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واقد أبي سيبويه تقدم المميز على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجوز لي سمنا منوان وزعم أنه رأى المازني وأشد قول الشاعر • وما كاد نفسا بالفراق تطيب • •

قال الشارح : اعلم أن « سيبويه لا يرى تقدم المميز على عامله » فعلا كان العامل أو معنى لا يجوز أن

تقول عرقاً تصيب زيد ولا نفساً طبت وكذلك لا يجوز سمنا عندي منوان ولا برأ عندي قفيزان على تقدير عندي منوان سمنا وقفيزان برأ ، أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله وكذلك يتمتع تقديم الحال على العامل المعنوي فلا تقول قائماً في الدار زيد على ارادة في الدار زيد قائماً ، وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً اليه في المعنى والحقيقة ألا ترى أن التصيب في قولك تصيب زيد عرقاً وتفقاً شحماً في الحقيقة للعرق والتفقؤ للشحم والتقدير تصيب عرق زيد وتفقاً شحمه فلو قدمناها لاوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً وكذلك اذا قدمناه لا يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل ؛ « فان قيل » فأنت اذا قلت جاء زيد راكباً نصبت راكباً على الحال وجاز لك تقديمه فتقول راكباً جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى فاما الفرق بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكباً فقد استوفي الفعل فاعله لفظاً ومعنى وبقي المنصوب مضلة فجاز تقديمه وأما اذا قلنا طاب زيد نفساً فقد استوفي الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجوز تقديم المنصوب كما لم يجوز تقديم المرفوع ، وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين الى جوازه واحتجوا لذلك ببديت أنشدوه وهو

أَتَهَجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

أراد وما كاد تطيب نفساً بالفراق ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو اسحق الزجاج *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه ومنادية على أن الاصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الاناء وزبد مثل لثمة وسحاب موضع كف وكذلك الاصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصيب عرقه واشتعل شيب رأسي لان الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيدي ﴾ قال الشارح : اعلم أنك اذا أردت أن تخبر أن عندك جنساً من الاجناس وله مقدار معلوم إما كيل ولما وزن وإما غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لان الاوصاف توضيح الموصوفين وتزيل ابهامها فنقول عندي خل راقود وثوب ذراع ودراهم عشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بني فلان ابلاً مائة قال الاعشى

لَإِنْ كُنْتُ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ

وساغ ذلك لان المقادير اذا انفردت كانت نعتاً لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقلة والكثرة فاذا قال رأيت ثوباً ذراعاً فكأنه قال قصيراً واذا قال رأيت ثوباً خمسين ذراعاً فكأنه قال طويلاً واذا قال مررت بابل مائة فكأنه قال كثيرة وكذلك تقول مررت ببر قفيز وبسمل رطل فيكون جميع ما

مررت به من البرقنيزا واحداً وجميع ما مررت به من العسل رطلا واحداً الا أنهم قد يقدمون الوصف الذي هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيده العناية به فيقولون عندي راقود خلا ورطل عسلا ولم يحسن أن يجعل وصفاً لما قبله من المقدار اذ كان جوهره ليس فيه معنى فعل وكانت اضافة الاول اليه سائغة اذ ن من منه فتقول راقود خل ورطل عسل والمعنى من خل ومن عسل كما تقول ثوب خز وخاتم ذهب والمراد ثوب من خز وخاتم من ذهب وان شئت نونت واصبت على التمييز على ما تقدم واذا قلت عندي عسل رطل وخل راقود فقد أثبت به على الاصل واذا قدمت وقلت عندي رطل عسلا وراقود خلا فقد غيرتهما عن أصاهما لما ذكرناه من ارادة المبالغة والتأكيد في الاخبار عن مقدار ذلك النوع فهذا المراد من قوله « ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه » يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بينا أن الاصل في قولك عندي راقود خلا ورطل زيتا عندي خل راقود وزيت رطل ؛ وقوله « ومنادية على أن الاصل كذا » يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وان لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول في قولك طاب زيد نفسا وتصيب عرقا وتفقأ شحما المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصيب والشحم بالتفقؤ والشيب بالاستعمال فاذا قلت طاب زيد نفسا فتقديره طابت نفس زيد واذا قلت تصيب عرقا فتقديره تصيب عرقه واذا قلت تفقأ شحما زيد فتقديره تفقأ شحم زيد وانما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني الى الاول لارتفع بالفعل المنقول اليه وصار فاعلا في اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول اذ كان له به تعلق والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل ، وقوله « لان الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل » يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل فاذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك تكلم الحجر وطار الفرس فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران الا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيد وتصيب وتفقأ لا يوصف زيد بالطيب والتصيب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وانما أسند اليه مبالغة وتأكيده ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا الى جزء منه فصار مسندا الى الجميع وهو أبلغ في المعنى ؛ والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الاسناد الى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ الى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفوا انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنسبة التي هي فاعل في المعنى فقل طاب زيد نفسا وكذلك الباقي فهذا معنى قوله « والسبب في هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيد » فاعرفه *

المنصوب على الاستثناء

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه ما استغنى بالآ من كلام موجب وذلك جاءني القوم الا زيدا ﴾
قال الشارح : اعلم ان الاستثناء اسم متفعال من ثناه عن الامر يشنيه إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف

اللفظ عن عمومه باخراج المستثنى من أن يتناوله الاول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فاذا قلت قام القوم الا زيدا تبين بقولك الا زيدا أنه لم يكن داخلا تحت الصدر انما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا وهذا معنى قول النحويين الاستثناء اخراج بعض من كل أى اخراجه من أن يتناوله الصدر فالأصح تخرج الثاني مما دخل في الاول فهو شبه حرف النفي فقولنا قام القوم الا زيدا بمنزلة قام القوم لا زيد الا ان الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون الا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الاول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك قام زيد لا عمرو ولا يجوز في الاستثناء أن تقول قام زيد الا عمرا والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف فاذا قلت جاءني قومك الا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك جاءني أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم الا بالاضافة ، وأصل المستثنى أن يكون منصوباً لانه كالمفعول وانما يعدل عنه لغرض يذكّر بعد ، ولتقدم الكلام على العامل في المستثنى ثم على أقسامه ، وفي « العامل في المستثنى » أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا « فان قيل » الفعل المتقدم لازم غير متعد فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه الا قوته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يقوى بحرف الجر في مروت بزيد ، « فان قيل » فهلا أعملوا الا فيما بعدها كما أعملوا حروف الجر لما أوصلت الفعل الى ما بعدها فالجواب ان إلا انما لم تعمل جرا ولا غيره من قبل انها لم تخلص للاسماء دون الافعال والحروف ألا تراك تقول ما جاءني زيد قط الا يقرأ ولا مروت بمحمد قط الا يصلي ولا أقيت بكرا الا في المسجد ولا رأيت خالدا الا على الفرس فلما لم تخلص للاسماء بل باشرت بها الافعال والحروف كما باشرت بها الاسماء لم يجوز لها أن تعمل جرا ولا غيره وذلك لان العامل ينبئ أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لا اختصاص بالاسم لم يجوز لها أن تعمل فيه ، واذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فاذا أقيت بالاستثناء بينت ان مدلول الاول وعمومه ليس مراداً فاقضى البيان فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلت عندي عشرون درهما ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى ان الناصب المستثنى الا نيابة عن أستثنى فاذا قال أتاني القوم الا زيدا فكأنه قال أتاني القوم أستثنى زيدا وهو ضعيف لانك تقول أتاني القوم غير زيد فنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر بأستثنى غير زيد لانه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولان فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى انك لا تقول ما زيدا قائماً على معنى نفيت زيدا قائماً وانما لم يجوز ذلك لانهم انما أتوا بالحروف نائبات عن الافعال إيجازاً واختصاراً فاذا أخذت تعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلع الى الافعال وفيه قرض للغرض وتراجع عما اعتزموه فلم يجوز ذلك كما لم يجوز الادغام في مثل جلبب ومهدد لان فيه إبطال غرضهم وهو اللاحق ، وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين الى أن الا مركبة من حرفين إن التي تنصب الاسماء وترفع الاخبار ولا التي للعطف فصار إن لا تخففت النون وادغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها في الايجاب اعتباراً بان وعطفوا بها في النفي

اعتسارا بلا فاذا رفعوا في النفي فقد أعمالوها عمل لا فعملوها عاطفة واذا نصبوا بها في الايجاب فقد أعمالوها عمل ان وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخير والتأويل ان زيدا لم يتم وهو قول فاسد أيضا لانا نقول ما أتاني الا زيد فترفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معاً، وحكى عن الكسائي انه قال اما نصبنا المستثنى لان تأويله قام القوم الا أن زيدا لم يتم وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائي يرجع الى قول سيبويه وانما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء بالتحقيق نفس العامل، فأما قول صاحب الكتاب « المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بالا من كلام موجب وذلك جاء في القوم الا زيدا » فانه على ما ذكر وذلك أن المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوب أبدا فلا يجوز غيره من الاعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بالا من كلام موجب وإلا أم حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي والمثبت من الافعال ما وقع وحده فقولك قام زيد موجب مثبت موجب لانه ليس بمنفى ولا جار مجرى المنفى بأن يكون معه حرف نفي أو استفهام ومثبت من حيث انه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتا فقولك يقوم زيد موجب لادم النافي أو ما يجري مجراه وليس بمثبت والعبرة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتا أو غير مثبت فالمستثنى من الموجب منصوب أبدا نحو قولك أتاني القوم الا زيدا ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا ليس فيه الا النصب وانما كان منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلا وموقعه من الجملة الآخر كوقعه وانما قلنا أنه مشبه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول لان المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خبر كان أنه مشبه بالمفعول ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك القوم في الدار الا زيدا والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا واما مضمر فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وبعدا و خلا بعد كل كلام وبعضهم يجزئ بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ﴾

قال الشارح : ومن ذلك « المستثنى بخلا وعدا » فان المستثنى بهما لا يكون الا نصبا سواء كان الاستثناء من موجب أو منفي تقول قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا وما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفي وبعد المنفى موجب مثبت وانما كان المستثنى بهما منصوبا لانهما فعلان ماضيان وفاعلهما مضمرة مستتر فيهما لا يظهر في تثنية ولا جمع فتقول قام القوم خلا زيدا وخلا الزيدين وخلا الزيدين وكذلك عددا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم الزيدين وعدا بعضهم الزيدين وكذلك في الجمع والفاعل المضمرة المقدر بالبعض موحدا أبدا وان كان المستثنى منه مثني أو مجموعا لان البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثنى منه فاقتصاب ما بعدهما بأنه مفعول فأما خلا فانه فعل لازم في أصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة وأما عددا فهو متعد

في أصله من عداه الأمر يعدوه إذا جاوزه وإنما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهما جحداً لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء فجرباً في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون ، « وبعض العرب يجعل خلا حرف خفض » فيخفض المستثنى على كل حال كما أن حاشي كذلك فيكون لفظها مشتركا بين الحرف والفعل فإن اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه ، وأما عدا فهي فعل ولم يحك سيويوه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية وإنما حكاهما أبو الحسن الأخفش فعدها مع خلا مما يجز .

قال صاحب الكتاب : فاما ما عدا وما خلا فلانصب ليس الا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاءني القوم أو ما جاؤني عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال ليبيد

« ألا كل شيء ما خلا الله باطل » وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه أفعال مضمرة فاعلوها »

قال الشارح : أما « ما خلا وما عدا » فلا يقع بعدهما الا منصوب لان ما فيهما مصدرية فلا تكون صلتها الأفعلا وفاعلها مضمرة مقدر بالبعض على ما تقدم وما بعدها في موضع مصدر منصوب فإذا قلت قام القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرأ كأنك قلت خلو زيد وعدو بكر كأنك قلت قام القوم مجاوزتهم زيدا وذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا رجع حوده على بدئه ونظائره كثيرة ، فاما قول ليبيد

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهر ، وكذلك « الاستثناء بليس ولا يكون » لا يكون المستثنى بهما الا منصوباً منفياً كان المستثنى منه أو موجبا وذلك قولك في الموجب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول في المنفي ما قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصاب المستثنى هنا بأنه خبر ليس ولا يكون واسمها مضمرة والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ولا يظهر هذا الاسم المقدر على ما تقدم في خلا وعدا لان هذه الأفعال أنيبت في الاستثناء عن الأفعلا لا يكون بعد الا في الاستثناء الا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال الا اسم واحد لانها في معناها ، والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أضمرت الفعل وهو المضمرة المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل ، وما ذهب اليه البصريون أمثل لانه أقل اضماراً فكان أولى ، وقد يكون ليس ولا يكون وصفين لما قبلهما من الشكرات تقول اتنى امرأة لا تكون هنداً فوضع لا تكون رفع بأنه وصف لامرأة وكذلك تقول في النصب والجر رأيت امرأة ليست هنداً ولا تكون هنداً ومررت بامرأة ليست هنداً ولا تكون هنداً ، ولا يوصف بخلا وعدا كما وصف بليس ولا يكون لا تقول اتنى امرأة خات هنداً وعدت جملاً وذلك أن ليس ولا يكون لفظهما جحد تخالف ما بعدهما ما قبلهما فجرباً في ذلك مجرى غير قوصف بهما كما يوصف بغير وأما خلا وعدا فليسا كذلك وإنما يستثنى بهما على التأويل لالاهما جحد ولما كان معناه المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الاول فاستثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصف بهما لان لفظهما ليس جحداً فيجرباً مجرى غير ، « فان قيل » فما موضع ليس

ولا يكون من الاعراب في الاستثناء قيل يحتمل وجهين أحدهما أن لا يكون لواحد منهما موضع من الاعراب بل يكون كلاماً مستأنفاً خصص به ذلك العام كما يقول القائل جاءني الناس وما جاءني زيد عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الاول بين بها خصوص الجملة الاولى ومثله قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا مه الثلث) ثم قال (فان كان له اخوة فلا مه السدس) فجري ذلك مجرى الا أن يكون له اخوة ، والوجه الثاني أن يكونا في موضع الحال فاذا قلت جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاءني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاءني زيد وليس معه عمرو ويجوز اسقاط الواو فتقول جاءني زيد ليس معه عمرو فيلزم اسقاط الواو في الاستثناء لان ليس ولا يكون نائبان عن إلا ولا يكون مع الا الواو فكذلك في ليس ولا يكون التقدير جاءني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجملةان كلاماً واحداً فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما قدم من المستثنى كقولك ما جاءني الا أخاك أحد قال

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ ﴾

قال الشارح : هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها الا منصوباً وذلك المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني الا زيدا أحد وما رأيت الا زيدا أحداً وما مررت الا زيدا بأحد وإنما لزم النصب في المستثنى اذا تقدم لانه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البديل والنصب فالبديل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البديل الذي هو الوجه الراجح لان البديل لا يتقدم البديل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن التبيينين ونظير هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائماً رجل لا يجوز في قائم الا النصب لانك اذا أخرته فقلت فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال الا أن الحال ضعيف لان نعت النكرة أجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت واذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزاً مرجوحاً مختاراً ، فأما « قول الشاعر الذي أنشده » فان البيت للمكيث ومشعب الحق طريقه والشيعه الاعوان والاحزاب والاصل فالى شيعة الا آل أحمد وما لى مشعب الا مشعب الحق : وقال الآخر وهو كعب بن مالك

وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرُ

بمخاطب النبي ﷺ والالب المتألبون المجتمعون والوزر الملجأ وأصله الجبل *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما كان استثناءه منقطعاً كقولك ما جاءني أحد الاحرار وهي الامة الحجازية ومنه قوله عز وجل (لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم) وقولهم ما زاد الا ما تقص وما نفع الا ما ضر ﴾ قال الشارح : هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه الا منصوباً وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الاول ويسمى « المنقطع » لا تقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لان استثناء الشيء من جنسه اخراج بعض ما لولاه لتناوله

الاول ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق ، فأما اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ واذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج الى ما يخرج منه اذ اللفظ اذا كان موضوعاً بازاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه واذا كان كذلك فاما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك ولذلك قدرها سيويه بلسكن وذاك من قبل ان لكن لا يكون ما بعدها الا مخالفاً لما قبلها كما ان إلا في الاستثناء كذلك الا ان لسكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف الا فانه لا يستثنى بها الا بعض من كل فعلى هذا تقول « ما جاءني أحد الا حماراً » وما بالدار أحد الا وتبدأ بهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أبداً وذلك لتعذر البديل اذ لا يبدل في الاستثناء الا ما كان بعضاً للاول واذا امتنع البديل تعين النصب على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم ، وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالاول نحو قولك ما جاءني أحد الا حماراً وما بالدار أحد الا دابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بني نعيم وهو أن يجوزوا فيه البديل والنصب فالنصب على أصل الباب والبديل على تأويلين أحدهما انك اذا قلت ما جاءني أحد الا حمار فكأنك قلت ما جاءني الا حمار ثم ذكرت أحداً مؤكداً فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الاحدين والحمار وهي الحيوانية مثلاً أو الشيتية ويكون تقديره ما جاءني حيوان أو شيء أحد أو غيره الا حمار ، الثاني من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحييتك الضرب كما قال

وخيلٌ قد دلفتُ لها بخيلٍ تحيةٌ بينهم ضربٌ وجيعةٌ
وقال الآخر ليس بيني وبين قيسٍ عتابٌ غير طعنٍ الكلبي وضرب الرقاب

أى هذا الذى أقامه مقام التحية والعتاب ، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) وقوله تعالى (وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وبنو نعيم يقرؤنها برفع يجعلون اتباع الظن علمهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده ، ومنه قول الشاعر

وبلدةٍ ليس لها أنيسٌ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ^(١)

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابغة

وقفتُ فيها أصيلاًناً أسأئلهَا حيتٌ جواباً وما بالربعٍ من أحدٍ
إلا الأوارى لآياً ما أيدئها والنشوى كالحوض بالمظلمة الجلد^(٢)

(١) هذا البيت من شواهد سيويه . وقد استشهد به في كتابه مرتين الاولى لجواز اضمار حرف الجر فان التقدير (ورب بلدة) وليست الولو عنده عوضاً من رب كما هي عند غيره بل هي حرف عطف الا أنها دالة على رب . والثانية لرفع اليعافير والعيس بدلا من الانيس على الاتساع والمجاز اذ جعلها أنيساً . ويجوز فيها النصب . والرفع والنصب اقتضى أما بنو نعيم فيرفعون وأما أهل الحجاز فينصبون . واليعافير أولاد الظباء واحدها يعفور والعيس بقر الوحش . وأصل العيس البيضاء سميت به البقر لبياضها . وأصله في الابل فاستعير للبق . وهذا البيت من أرجوزة لجران الود فيما ذكره العيني ولم ينسبه الاطعم (٢) وهذا البيت من شواهد سيويه أيضاً وقد استشهد به للنصب على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الاحدين . وقد علمت أنه يجوز الرفع على البديل والتقدير وما بالربع أحد الا الأوارى على أن تجعلها من

ينشد برفع الأوازي ونصبها فن رفع جعلها من إحدى ذلك المكان والوجه النصب وعلية أكثر الناس ، وأما الضرب الثاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فمن في موضع نصب لأنه من غير الجنس لأن عاصم فاعل ومن رحم معصوم أي من رحمه الله والفاعل ليس من جنس المفعول ، ومنهم من يجعله استثناء متصلاً فيكون عاصم فاعلاً بمعنى مفعول أي ذو عصمة نحو قوله تعالى (من ماء دافق) أي مدفوق وقوله تعالى (في عيشة راضية) أي مرضية ومنه قول الشاعر * أنا شير لازالت يمينك أشره * (١) بمعنى مأشورة أي مقطوعة وهو ضعيف لأنه خلاف الظاهر وإنما يصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة ، ويجوز أن يكون متصلاً من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو الله تعالى لأنه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله ، ومن ذلك ما حكاه سيديويه عن أبي الخطاب « ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ماضر » فإلى الأولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب وفي زاد ضمير يعود إلى مذكور وكذلك في نفع والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الغمر أقام النقصان مقام الزيادة والعمر مقام النفع كما يقال الجوع زاد من لا زاده ، فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البديل إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت ما فيها أحد إلا حار فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم ، وكذلك إذا رددت المحذوف الذي هو خبر عاصم لم يجز أيضاً لو قلت في لا عاصم لهم لليوم من أمر الله إلا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجز البديل وذلك لأنه يبقى الجار والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لا يجوز ولا معنى لذلك ، والنسبة فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيص وفي هذا الباب استدراك فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والثاني جائز فيه النصب والبديل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ماجاءني أحد إلا زيدا وإلا زيدا وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً والاختيار البديل قال الله تعالى (ما فعلوه إلا قليل) وأما قوله عز وجل (إلا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله (فأمر بأهلك) *

قال الشارح : قوله الثاني يريد النوع الثاني من القسمة الأولى وهي الأنواع الخمسة وهذا المستثنى

جنس الاثنين توساً ومجازاً . ويروي في البيت الأول (وقتت فيها أصيلاً كي أسألها) ويروي بدل أصيلاً (طويلاً) ويروي (وقتت فيها أصيلاً لا أسألها) ويروي أصيلاً كما هنا فأما من روى أصيلاً أو طويلاً فروايتيه ظاهرة وأما من روى أصيلاً - بالنون - فتحتمل هذه وجهين أحدهما أن يكون الأصيلاً تصغير أصلان - بضم الهمزة - وهو جمع أصيل كـ رقيق ورغنان وليس يخفى أن تصغير الجمع إنما يجوز إذا كان من أوزان جوع القلة والوجه الثاني أن يكون أصيلاً تصغير أصلان - بضم الهمزة كـ رمان - وهو مفرد بمنزلة غفران وثكلان والأوازي - ومثله الأواخي - عابس الخيل واحدهما آري . واللائي البطء . والنؤى حاجز من تراب يعمل حول الغناء ليدفع عنه الماء ويبعده . والمظلومة أرض حفر فيها الخوض لغير إقامة . والجلد الأرض النليظة الصلبة من غير حجارة وإنما ذكر الجلد لأن الحفر يصعب فيها فيكون ذلك أشبه شق بالنؤى والبيتان من مملكة النابتة للديان وقبلهما

يأدار مية بالعياض فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

(١) استشهد بهذا على أن فاعلاً يأتي بمعنى مفعول وقال في القاموس : وأث الغضب بالنشاز شقه والآشرة المأشورة اهـ

من كل كلام غير موجب تام ، وغير الموجب ما كان فيه حرف ناف أو استفهام أو نهى نحو قوالك
 ماجاءني من أحد الا زيدا وهل في الدار أحد الا زيدا ولا يقيم أحد الا زيدا فهذا يجوز في المستثنى فيه
 النصب والبديل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ما تقدم وأما البديل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيدا
 بدلا من أحد فيصير التقدير ماجاءني الا زيدا لان البديل يحل محل المبدل منه ألا ترى ان قوالك مررت
 بأخيك زيد انما هو بمنزلة مررت بزيد لانك لما نحييت الاخ قلم زيد مقامه فعلى هذا تقول ماجاءني أحد
 الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ، وانما كان البديل هو الوجه لان البديل
 والنصب في الاستثناء من حيث هو اخراج واحد في المعنى وفي البديل فضل مشاكلة ما بعد اللمسا قبلها
 فكان أولى ، وكان الكسائي والفراء يجعلان ماجعله سيديويه ههنا بدلا من تبديل العطف ، وقال أبو العباس
 ثعلب كيف يكون بدلا وأحد منى وما بعد الا موجب والجواب انه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك
 أنا اذا قلنا ماجاءني أحد فالرافع لأحد هو جاءني واذا لم تذكر أحدا وقلنا ماجاءني الا زيد فالرافع لزيد
 هو جاءني أيضا فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاءني اذا أفردته فاذا جمعنا بينهما فلا بد من رفع
 الاول منهما بالفعل لانه يتصل به ويكون الثاني تابعا له كما يتبعه اذا قات جاءني أخوك زيد اذ الفعل
 لا يكون له فاعلان ، وأما اختلافهما في النفي والایجاب فلا يخرجهما عن البديل لانه ليس من شرط البديل
 أن يعمد في موضع الاول اذا قدرزوا له بل من شرط البديل أن يعمل فيه ما يعمل في الاول في موضعه الذي
 رتب فيه وقد يقع في العطف والصلة نحو ذلك وهو أن يكون الاول موجبا والثاني منفيا فالعطف نحو
 جاءني زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو ورأيت زيدا لا عمرا فالثاني معطوف على الاول وهما مختلفان في المعنى
 من حيث النفي والاثبات وكذلك تقول في الصلة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لانه نعت
 لرجل وأحدهما موجب والاخر منفي واذا جاز ذلك في العطف والنسب جاز مثله في البديل لانه مثلها من حيث
 هو تابع ، فان قيل « فلم لا جاز البديل في الايجاب كما جاز في النفي فقلت جاءني القوم الا زيد كما قلت
 في طرف النفي والا فسا إلتحق بينهما قيل لان عبرة البديل أن يحل محل المبدل منه وفي المنفى يصح
 حذف الاسم المبدل منه قبل الا ولا يصح ذلك في الموجب لا يقال أتاني الا زيد وانما كان كذلك من قبل ان
 النفي الذي قبل الا قد وقع على مالا يجوز اثباته من الاشياء المتضادة ألا ترى أنا اذا قلنا ما أتاني أحد كنا
 قد نفينا اتيان كل واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا ثبت اتيانهم على هذا الحد لكان
 محالا لانك توجب لهم الاتيان على هذه الاحوال المتضادة والذي يؤيد ههنا ذلك أنك تقول ما زيد
 الا قائم نفيت عنه القعود والاضطجاع وأثبت له القيام ولا تقول زيد الا قائم فتوجب له كل حال الا
 القيام اذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع فلذلك ساع البديل في المنفى ولم يسع في الموجب ، فأما
 قوله تعالى (ما فعلوه الا قليل منهم) فشاهد على اختيار البديل في النفي وذلك لاجتماع القراء على رفع قليل الا
 أهل الشام فانهم نصبوه على أصل الباب ، وأما قوله تعالى (الامرأتك) فان الجماعة قرؤا بالنصب الا أبا عمرو
 وابن كثير فانهما قرءا امرأتك بالرفع وانما كان الاكثر النصب ههنا لانه استثناء من موجب وهو قوله
 (فأسر بأهلك) ولم يجعلوه من أحد لانها لم يكن مباحا لها الاتفات ولو كانت مستثناة من المنهى لم

تكن داخلة في جملة من نهى عن الالفاظ ويدل على انه لم يكن مباحا لها الالفاظ قوله تعالى (مصيبيها ما أصابهم) فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على انها كانت داخلة تحت النهي دخولهم ، وأما من قرأ بالرفع فقرة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهياً والمعنى على الخبر كما جاء الامر بمعنى الخبر كقوله تعالى (فليمدد له الرحمن مداً) ألا ترى انه لا معنى للامر ههنا وإنما المراد مده الرحمن مداً ومنه (أسمع بهم وأبصر) وهو كثير في كلامهم •

قال صاحب الكتاب ﴿ والثالث مجرور أبداً وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء والمبرد يميز النصب بحاشا ﴾

قال الشارح : أصل الاستثناء أن يكون بإلا وإنما كانت الا هي الأصل لانها حرف وإنما ينقل الكلام من حد الى حد بالحروف كما نقلت ما في قولك ما قام زيد من الايجاب الى النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر الى الاستخبار في قولك أقام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة فلي هذا تكون الا هي الأصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وتكتفي من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد ، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عاينها لمشابهة بينهما فمن ذلك غير وسوى وحاشا « فأما غير » فمحمولة على الا ومشبهة بها لان غيرا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والاثبات ألا ترى انك اذا قلت مررت بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيدا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مررت بغير زيد لكان الذي نفي عنه المرور ليس بزيد ولم ينف المرور عن زيد فلما كان في غير من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل الا لما بعدها حملت عليها وجعلت هي وما أضيفت اليه بمنزلة الا وما بعدها الا ان ما بعد غير لا يكون الا مخفوضاً لانها تلزم الاضافة لفرط ابهامها ، وأما سوى فظرف من ظروف الامكنة ومعناه اذا أضيف كعنى مكانك فاذا قلت جاءني رجل سواك فكأنك قلت رجلاً مكانك أي في موضعك وبدل منك فت نصب سواك على كل حال لانه ظرف ، وفي سوى ثلاث لغات فتفتح السين وكسرهما وضمها فاذا فتحت مددت واذا ضمنت قصرت واذا كسرت جاز فيه الامران واذا مددت تبين فيه الاعراب وظهر النصب واذا قصرت كان النصب منويا كما يكون في عصب ورحي ، والذي يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فتقول جاءني الذي سواك ورأيت الذي سواك ومررت بالذي سواك كما تقول جاءني الذي عندك ، ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الاسماء الا ما كان ظرفاً قال ابيد

وَابْدُلْ سَوَاءً الْمَالَ بِ نِ سَوَاءَهُمَا دُهْمًا وَجَوْنَا (١)

فنصب سواءها على الظرف ودھماً وجوئاً اسم ان وتخطاه العامل الى ما بعده كما تقول ان عندك زيدا

(١) ابيد هو ان ربيعة الدامر من طامر بن صمصمة بن معاوية وقد استشهد بالبيت على أن سواء تكون ظرفاً وهو مذهب سيويه والجمهور فهي عندهم لا تخرج عن النصب على أنها ظرف مكان . وابن مالك والزجاجي على أنها بمعنى غير فتقع صفة واستثناء . وسواء المال — بتشديد الميم على فواعل — ومثله السائمة الابل الراعية . والدهم جمع الادهم وهو من البحر الشديد الورقة حتى يذهب البياض وهو من أطيب الابل لحماً لا سيراً وعملاً . والجون - بضم الجيم - جمع الجون بفتحها وهو من الابل والخيل الادهم .

قال الله تعالى (ان لدينا أنكالا وجعيا) الا ان فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى ان الذي هو مكانه وبديل منه غيره وليس اياه فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاؤني سواك ورأيتهم سواك فما بعد سوى مجرور وليس داخلا فيما قبلها كما كان في غير كذلك الا ان بين غير وسوي فرقا وذلك ان سوى لاتضاف الى معرفة وهي باقية على تنكيرها وكما كانت غير كذلك لان سوى ظرف فاضافته كإضافة خاتمك وقد امكنك فوجب لذلك أن يكون معرفة ، « فان قيل » فأنتم تصفون النكرة بسوى كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجل سواك كما تقولون بغيرك فما بالكم فرقم بينهما قيل الوصف بسوى لا على حد الوصف بغير لانه لا يجري عليه في اعرابه انما هو منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجل عندي ، وذهب الكوفيون الى أنها اذا استثنى بها خرجت عن حكم الظرفية الى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر

تجافى عن جوِّ اليمامة نائقي وما قصدت من أهلها لسوايكا (١)

وقال أبو دؤاد

وكلُّ من ظنَّ أنَّ الموتَ مُحْطُهُ مُهْلَلٌ بسواء الحقِّ مكذوبُ (٢)

ولا دليل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة ، « وأما حاشا » فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو وما بعده في موضع نصب بمقابله وفيه معنى الاستثناء كما ان حني حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القوم حاشا زيد وما أتاني القوم حاشا زيد والمعنى سوى زيد قال الشاعر

حاشا أبي ثوبانَ إنَّ به ضنا عن الملحاة والشتم (٣)

(١) هذا البيت للأعشى ميون وقد استشهد به سيبويه مرتين الاولى (ج ١ ص ١٣) على أن دخول اللام على سواء ضرورة سهلها وقوعها في موقع غير لان من حق سواء ألا تستعمل في الكلام الا ظرفاً . والثانية في باب ما ينصب من الاماكن والوقت لانها ظروف (ج ١ ص ٢٠٣) قال ومن ذلك أيضاً هذا سواءك وهذا رجل سواءك فهذا بمنزلة مكانك اذا جعلته في معنى بذلك ولا يكون اسما الا في الشعر اه ويقصد أنه لا يخرج عن الظرفية الا للضرورة فينزل منزلة غير . والتجافى الانحراف . يريد أنه انما عول في قصده على هذا المدح دون خاصة أهله وجعل الفعل لئلا يجازأ (٢) أبو دؤاد هو حارثة بن الحجاج بن أباد بن نزار : وقد استشهد به الشارح لمذهب الكوفيين من أن سواء اذا استثنى بها خرجت عن الظرفية وصارت اسما لدليل أن حرف الجر يدخل عليها . وحل الاستشهاد قوله (بسواء) وقد علمت أن سيبويه يجعل ذلك وأمثاله ضرورة تجوز للشاعر ولا تجوز لغيره وهذا عنده وقول المزار العجلى ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا مثل قول خطام الجاشعي :

وصاليات ككها يؤتفين حيث أدخل حرف الجر على الحرف حين اضطر فجعل الثاني بمعنى مثل

(٣) هذا البيت من قصيدة للجميل وهو منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف . ونسبه صاحب تاج العروس لسيرة ابن عمرو الأسدي وذلك خطأ . واعلم أن النجاة هكذا يشدونه كما ذكره الشارح وهو خطأ فأنهم افقوا بيتاً واحداً من بيتين وهما كما ورد في رواية المضليات :

حاشا أبي ثوبان ان أبا * ثوبان ليس بكمة قدم عمرو بن عبدالله اربه * ضنا عن الملحاة والشتم

والبكمة الابكم : والقدم ابي المبي . والضم - بكسر الصاد - البخل . والملحاة - بفتح الميم - مصدر ميمي بمعنى الملاحة وهي المنازعة . وأبو ثوبان : كنية رجل يؤخذ من البيتين أن اسمه عمرو بن عبدالله

وزعم القراء ان حاشا فعل ولا فاعل له وأن الاصل في قولك حاشا زيد حاشا لزيد فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا قاسد لان الفعل لا يخلو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد الى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلاً ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشياء منها أنه يتصرف فتقول حاشيت أحاشي قال النابغة

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّسَائِيسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ (١)

والتصرف من خصائص الافعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تعالى (حاشا لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت القراء الا بأعمرو حاش لله وليس القياس في الحروف الحذف انما ذلك في الاسماء نحو أخ ويد وفي الافعال نحو لم يك ولا أدر وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب ، وحكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أهرابياً يقول اللهم اغفر لي ولبن سمع حاشا الشيطان وابن الاصمعيغ فنصب بحاشا فإذا يكون حالها كحال خلا ، وقال أبو اسحق حاشا لله في معنى براءة الله مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحيته من قول الشاعر • بأي الحشا أمسي الخليط المباين (٢) • فإذا قال حاشا لزيد فمعناه تباعد فعلهم وصار في حشا منه أي في ناحيته كما أنك اذا قلت قد تنحى معناه قد صار في ناحية منه فأعرفه •

قال صاحب الكتاب [والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سبها وقول امرئ القيس

• ولا سبها يوم بدارة جلجل • وروي مجروراً ومرفوعاً وقد روي فيه النصب •]

قال الشارح : « لا سبها » كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فن خفض جعل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها باضافة السى اليه كأنه قال ولا سبي زيد أي ولا مثل زيد ومن رفع جعل ما بمعنى الذي ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعنى سبي الذي هو زيد وهو العائد الى الذي ومثله قوله تعالى (نأماً على الذي أحسن) برفع أحسن على تقدير الذي هو أحسن وكقراءة من قرأ مثلاً ما بعوض وهو قبيح جداً لحذف ما ليس بفصلة ، والسى منصوب بلا وليس بمعنى لانه مضاف الى ما بعده ولا يبنى ما هو مضاف لان المبنى مشابه للحروف ولا يصح اضافة الحروف مع أن فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك اجحاف والسى المثل قال الخطيب

فَأَيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنٍ وَادٍ هُمُوز النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِي (٣)

(١) استشهد بهذا البيت للذهب المبرد من أن حاشا كما تكون حرفاً تكون فعلاً بدليل تصرفها في مثل هذا البيت ولهذا المعنى بعينه استشهد الرضي بهذا البيت : والضمير البارز المتصل في قوله يشبهه راجع الى النهمان بن المنذر ممدوح النابغة والبيت من قصيدة له يمدحه ويمتدح له

(٢) استشهد به على أن الحشا في اللغة الناحية • وقال في التاموس (وأنا في حشاه كنفه وناحيته)

(٣) الخطيب هو جرول بن أوس : والبيت من قصيدة له يمدح بها بني عدي بن قزارة وقيله

فأبلغ عامراً عن رسول • رسالة ناصحكم حتى وعامر هو ابن الطفيل والرسول الرسالة بعينها وهموز الناب مأخوذ من همزه اذا دفعه • قال أبو الحسن السكري (السى المدل يقال فلان سى فلان اذا كان مثله) ولهذا المعنى استشهد الشارح بالبيت

والتثنية سيان قال أبو ذؤيب

وَكَانَ سِيَانُ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ (١)

ولا يستثنى بسيا إلا ومعه جحد لو قلت جاءني القوم سباً زيد لم يجوز حتى تأتي بلا ولا يستثنى بلا سباً إلا فيما يراد تعظيمه فأما بيت امرئ القيس

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سِيَمًا يَوْمٍ بَدَارَةٍ جَلْجَلٍ (٢)

فانه روى بجر يوم ورفع على ما ذكرناه وقد روى منصوباً على الظرف وهو قليل شاذ *

قال صاحب الكتاب * والخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد *

قال الشارح : اذا استثنيت بالا من كلام منفي غير تام وذلك بأن يكون ما قبل الاستثناء الى ما بعدها ومثال ذلك « ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد » وما ذهب الا عمرو فهذا لا يكون فيه الا الرفع لان للفعل المفعول لما بعد الا أن يعمل فيه والاصل أن تقول ما جاءني أحد وما ذهب أحد أو شيء ليصح معنى الاستثناء لان الاستثناء تخصيص صفة عامة على ما ذكرناه الا أنك حذفته الفاعل استثناء عنه لعموم النفي وأنت تريد ولسنا نعي أنه مضمرة وأن المذكور بعد الا بدل منه وإنما نعي أن المعنى على ذلك ولما حذف ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنفي لم يجوز ترك الفعل بلا فاعل أو ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بد من اسناد هذا الحديث الى محدث عنه وشغل هذا الفعل بشيء يرتفع به كما لم يكن بد من شغل الفعل بالمفعول اذا لم يسم الفاعل فرفعت به ما بعد الا وأقمته مقام من لم يذكر اذا كان بعضه ، ولم يكن ذلك بأبعد من اقامة المفعول مقام الفاعل وليس منه ولا أقمته مقام الفاعل وشغلت الفعل به لفظاً دل الاستثناء على المحذوف من جهة المعنى كما دل تغيير بنية الفعل في ما لم يسم فاعله بعد اقامة المفعول مقام الفاعل على أن ثم فاعلاً لهذا الفعل غير المذكور ، والذي يدل على أن الفعل عامل فيما بعد الا ومُسند اليه أمران أحدهما أن هنا فاعلاً لا بد له من فاعل وليس هنا فاعل سوى الموجود ولا يقال الفاعل محذوف اذا الفاعل لا يجوز حذفه والثاني أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستثنى فيقال ما قامت الا هند قال ذو الرمة

(١) استشهد بالبيت على أن تثنية سى سيان . قال ابن هشام (وتثنيته سيان ويستثنى حينئذ عن الاضافة كما استثنت عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلاً . واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان الا شاذاً كقوله : فيارب ان لم تقسم الحب بيننا . سواءين فاجعلني على حبها جلدأ . اهـ . وشرح نعمه من باب منع أسامها . والنم الابل والسوح ومثله الساح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين دور الحى

(٢) امرؤ القيس هو حندج بن حجر حامل لواء الشعراء وسابهم . وقد ذكر الرواة أنه يروى بالحركات الثلاث في يوم . قال ابن هشام (يجوز في الاسم الذى يسم بعد للسيماء الجر والرفع مطعاً ويجوز النصب أيضاً اذا كان نكرة وقد روى بين ولا سيما يوم الخ) اهـ . وقال التبريزي (ويروى ولا سيما يوم ويوم بالجر والرفع فن حره جعل ما زائدة للتوكيد وهو الجيد ومن رفعه جعل ما بمعنى الذي وأضمر مبتدأ والمعنى ولا سيما هو يوم وهذا أقبح جداً لانه حذف اسماً منفصلاً من الصلة وليس هذا بمنزلة قولك الذى أكلت خبز لان الهاء متصلة لحسن حذفها) اهـ . ولم يذكر التبريزي رواية النصب وجعلها ابن هشام تمييزاً قال (والنصب يقع على وجه التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو قوله تعالى (ولو جئنا بمثله مدداً) اهـ . ودائرة جلجل - بضمتين بينهما سكون - موضع

يَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ (١)

ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم فأنت وإن كان القياس التذكير لانه من مواضع العموم والتذكير اذ التقدير فما بقي شيء ولا يرى شيء فإذا قلت ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد فهو بمنزلة قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد في أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد الا كما يعمل اذا لم يكن الا مذكورا وهذا معنى قوله «جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء» وفائدة الاستثناء في قولك ما قام الا زيد اثبات القيام له ونفيه عن سواه ولو قلت قام زيد لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * والمشبه بالمفعول منها هو الاول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لمجئيه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيه يتوسط حرف *

قال الشارح : قوله « والمشبه بالمفعول منها هو الاول » يريد المستثنى من الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا لان الاستثناء جاء بعد ما تم الكلام بالفاعل كما يأتي المفعول كذلك نحو قولك ضرب زيد عمرا قوله « والثاني في أحد وجهيه » يريد به ما يجوز من النصب والبدل في المستثنى من المنفى التام نحو قولك ما جاءني أحد الا زيد فانه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبه بالمفعول والبدل ، والفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام أحد الا زيد أنك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام المنفى وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به واذا أبدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع المعتمد في نحو زيد في الدار قائماً ، وقوله « وله شبه خاص بالمفعول معه » يريد أن الفعل كما لم يتمد الى المفعول معه الا بواسطة الواو وتقويته كذلك الا تقوية للفعل قبلها لا يتمد الى المستثنى الا بواسطة وايمس واحد منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجز في البدل والنصب في غير الموجب ، وقلوا إنما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لا بهامه * قال الشارح : لما كانت الا حرفا لا يعمل شيئا ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضيا لما بعدها تخطى عمل ما قبلها الى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد « وغير » اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لان اضافتها اليه لازمة فصار الا هراب

(١) ذو الرمة هو غيلان بن عقبة بن مسعود ويكنى أبا الحارث وهو من بني عدي بن عبدمناة بن أد . وذو الرمة لقب فبته به صاحبه مية وتقول براء السمر والابن أي هزله وأضعفه . والنحز مأخوذ من قولهم سير ناحز ونحيز وناقعة محزة أي أصابها النعاز - بوزن غراب - وهو داء الابل في رؤها تسمل به شديداً . والاجرارز يحتمل أن يكون بكسر الهمزة مصدراً من قولهم أجززت الناقة فهي مجرزة أي هزلت ويحتمل أن يكون يفتح الهمزة جمعاً لقولهم أرض جرز - بضمين أو بضم فسكون - وأجزز اذا كانت لا تثبت أو أكل نباتها أو لم يصيبها مطر . والفروض جمع للفرض - يقين معجزة مفتوحة قراء ساكنة - وهو للرجل بمنزلة الخزام للسرير والمراد به مكانه الذي يشد عليه . والجراشع جمع جرشم - بوزان قنفذ - وهو العظيم من الابل والحيل والمعنى أن هذه الناقة قد هزلها المرض وأضعفها حتى لم يبق منها الا صدرها العظيم

الواجب الاسم الواقع بعد الا حاصلا في نفس غير فاذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد الا نحو قام القوم الا زيدا وكذلك اذا كان الثاني منقطعا ليس من جنس الاول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول الا حمارا وكذلك اذا تدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني الا زيدا أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك - بانثرا مع الا ، « فان قيل » كيف جاز أن تقول قام القوم غير زيد فتنصب غيرا بالفعل قبله وهو لازم غير متعد فالجواب أن غيرا ههنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الابهام ألا تري أنك اذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم الى سوى بنفسه كذلك يتعدى الى غير لانه في معناه وهذا معنى قوله « وقلوا انما عمل فيه الفعل غير المتعدي لشبهه بالظرف » يريد سوى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واعلم أن الا وغيرا يتقارضان ما لكل واحد منهما ، فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً بمسه اعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المائلة ، ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصدا الى أن مرورك كان بانسان آخر أو بمن ليست صفته صفته ، وفي قوله عز وجل (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله) الرفع صفة للقاعدون والجور صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء ، ثم دخل على الا في الاستثناء ﴿ قال الشارح : قوله « يتقارضان ما لكل واحد منهما » يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به فحكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جاريا على ما قبله تحليصة له بالمغايرة فأصل غير أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معار من الا ويوضح ذلك ويؤكد أنه أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك عندي مائة غير درهم اذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبرا ان ههنا تسمية وتسمين درهما واذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها وكذلك اذا قلت عندي درهم غير داني وغير داني اذا استثنيت نصبت واذا وصفت رفعت وتقول عندي درهم غير زائف ورجل غير عاقل فهذا لا يكون فيه غير الا وصفاً لا غير لان الزائف ليس بعضاً للدرهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء اخراج بعض من كل والفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء أنها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنف عنه شيئا لانه مذكور على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني رجل غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المائلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد وأما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفى واذا كان قبلها نفى فما بعدها ايجاب لانها ههنا محمولة على الا فكان حكمها حكمه ، وقوله « بمسه اعراب ما قبله » يشير الى أنه وصف ينبع ما قبله في اعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك فترفعه لان موصوفه مرفوع تقول رأيت رجلا غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالما ومررت برجل عالم فيكون اعراب عالم كاعراب الرجل من حيث هو نعمت له ، وقوله « ودلالته عليها من وجهين من جهة

الذات ومن جهة الصفة » يريد أنه قد دل على شيئين على الذات الموصوفة وهو الانسان مثلاً وعلى الوصف الذي استحق به أن يكون غيرا وهو المغايرة كما أنك اذا قلت أسود فقد دل على شيئين على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسود فهما شيئان حامل ومحمول فالحامل الذات والحمول السواد وكذلك ضارب دل على الضرب وذات الضارب ؛ فأما « قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر) الخ » فقد قرئ بالرفع والجذر والنصب فلرفع على النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعه على البديل في الاستثناء لانه يصير التقدير فيه لا يستوي الا أولو الضرر وليس المعنى على ذلك انما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحاء والمجاهدون والجور على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد والنصب على الاستثناء ، وقوله « ثم دخل على إلا في الاستثناء » يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على الا المضارعة بينهما فامتنى به كما يستثنى بالا *

قال صاحب الكتاب **﴿** وقد دخل عليه الا في الوصفية وفي التنزيل (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) اي غير الله ومنه قوله

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

ولا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا لو قلت لو كان فيهما الا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز وشبهه سيديويه (١) بأجمعون *

قال الشارح : « وقد حملوا الا على غير في الوصفية » فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تملية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس اياه او من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الاول فتقول جاءني القوم الا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم واذا قلت ما أتاني احد الا زيدا جاز ان يكون الا وما بعدها بدلا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى « (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) والمراد غير الله فهذا لا يكون الا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لانه يصير في تقدير لو كان فيهما الا الله لفسدتا وذلك فاسد لان لو شرط فيما مضى فهي بمنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت ان أتاني الا زيد لم يصح لان الشرط في حكم الموجب فكما لا يصح أتاني الا زيد كذلك لا يصح ان أتاني الا زيد فلو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة الا الله لجاز ، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معدى كرب * وكل أخ مفارقة أخوه الخ * (٢) فلا وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولو جعله وصفاً لأخ خلفض وقال الا الفرقدين لان ما بعد الا في الوصف يكون اعرابه تابعا لأعراب

(١) حيث قال (ج ١ ص ٢٧١) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون لا يجزى في الكلام الا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جازا

(٢) ذكر المصنف تكملة ونسبه الى عمرو بن معدى كرب قال الاعلام (وروى لسوار بن المفرب) اهـ وهذا البيت من شواهد سيديويه استشهد به لوقوع الا صفة لكل كما تقع غير . ولهذا استشهد به المؤلف هنا وتقدير الكلام وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه . قال الاعلام (وهذا على مذهب الجاهلية كأنه قال هذا قبل الاسلام ، ويحتمل أن يريد في مدة الدنيا) اهـ والفرقدان تنية فرقد - بوزان جعفر - وهو النجم الذي يمتدى به ومثله فرقد - بوزن عصفور -

ما قبلها والمراد كل أخ . فمارقة أخوه غير الفرقدين فانهما لا يقرقان في الدنيا كافتراق الآخرين ، واعلم انه لا يجوز أن تكون الصفة الا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معني الجمع إما نكرة متفية وإما فيه الالف واللام لتعريف الجنس لان هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فتقارضا ولم تكن بنزاتها في غير هذا الموضع لانهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل الا زيد على معني غير زيد لم يجوز لان الا موضوعة لان يكون ما بعدها بعضها لما قبلها وليس زيد بعضها لرجل فامتنع لذلك ، وقوله « لا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تابعا » يريد ان الا وما بعدها انما تكون صفة اذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصوف ، فيه واقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لان غير اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وان كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه هنا بحكم التبعية بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرك فارتفاعه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنه صفة تابع فلا انما وصف بها حملا على غير واذا كانت غير نفسها اذا حذف موصوفها لا تبقى نعمنا اذ النعت يقتضى منعوتاً متقدماً عليه كان ما حمل عليه وهو حرف لا يعمل فيه عامل لارافع ولا ناصب ولا خافض أشد امتناعاً فلم يجوز لذلك حذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام الا زيد وأنت تريد الصفة كما جاز ما قام غير زيد « وقد شبهه سيديويه بأجمعون » في التأكيد من حيث انه لا يكون الا تأكيداً كالنعت ولا يجوز حذف المؤكد واقامته مقام المؤكد فلا يكون الا بعد مذكور كما ان الا في الصفة كذلك .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ما جاءني من أحد الا عبد الله وما رأيت من أحد الا زيدا ولا أحد فيها الا عمرو فتحمل البديل على محل الجار والمجرور لاعلى اللفظ وتقول ليس زيد بشيء الا شيئاً لا يعياً به قال طرفة ﴾

أَبْنَى لُبَيْنَى لَسْتُمْ رِبِيدٍ إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ (١)

وما زيد بشيء الا شيء لا يعياً به بالرفع لا غير ﴿

قال الشارح : اعلم أن من الحروف ما قد تزداد في الكلام لغرب من التأكيد وتختص زيادتها بموضع دون موضع فن ذلك من قد تزداد مؤكدة وتختص بالنفي والنحول على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارة تؤكد فمثل الاول قولك ما جاءني من رجل فمن أفادت العموم واستغراق الجنس لانك لو قلت ما جاءني رجل جاز أن يكون نافياً للجيء رجل واحد وقد جاءك أكثر

(١) هذا البيت من شواهد سيديويه استشهد به في باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب { ح ١ ص ٣٦٢ } ولم ينسبه إلا أهل لأحد ونسبه المصنف هنا لطرفة وكذلك نسبه الشارح فيما يأتي قريباً . ورواية سيديويه والأشعث (يا ابني لبيني استما ييد) الخ . والشاهد فيه نصب ما بعد إلا على البديل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير لستما يدا الا يدا لا عضد لها ولا يجوز الجر على البديل من المجرور لأن ما بعد الأما موجب والباء مؤكدة للنفي . وروى : (ألا يدا مخبولة المضد) والجرل الفساد والمدني اتقيا أو أتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها فلا غناء بها ولا منفعة

ومثال الثاني قولك ما أتاني من أحد والمعني ما أتاني أحد لا أحد عام من غير دخول من كطوري وعريب وإنما أكدت ، فإذا قلت « ما أتاني من أحد الا زيد » جاز في اعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البديل من الموضع لان موضعه لو لم يكن الخافض رفع لان من لو لم تدخل لقلت ما أتاني أحد الا زيد ولا يجوز خفض زيد على البديل من اللفظ لان خفضه بمن ولا يجوز دخول من هذه على موجب وما بعد الا ههنا موجب لانه استثناء من منفي والمستثنى من المنفي موجب فامتنع البديل من اللفظ ههنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحد الا زيد لجاز الخفض فيما بعد الا على البديل من المخفض لان من هذه من صلة أحد فهي تدخل على المنفي والموجب بخلاف الاولى ، وتقول « لا أحد فيها الا زيد » ولا إله الا الله بالرفع على البديل من موضع لأحد لانه في موضع اسم مبتدأ ولا يجوز حمل ما بعد الا على النصب الذي توجهه لا النافية لان لا إنما تعمل في منفي وما بعد الا ههنا موجب ولان المنفي ههنا مقدر بمن والمعني لا من أحد وإذا وجب بناؤه فلم يصح البديل منه لانه لا يصح تقدير من هذه بعد الا ، ومن ذلك قولك « ليس زيد بشيء الا شيئاً لا يعبأ به » ولا يجوز فيه الا النصب على البديل من المحل لان محله نصب والتقدير ليس زيد شيئاً الا شيئاً لا يعبأ به ولا يجوز الخفض على البديل من اللفظ لان خفضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفي ولا تكون مع الموجب وما بعد الا ههنا موجب فلذلك لم يجز الخفض ، قال الشاعر * أبني لبنى الخ * البيت لطرفة بن العبد والشاهد انه نصب يدا الثانية لوقوعها بعد الا بدلا من محل الجار والمجرور لتعذر حمله على لفظ المخفض لان ما بعد الا موجب والباء مؤكدة للنفي ويروي محبولة العضد والخيل الفساد والمعني أنتم في الضمف وقلة الانتفاع كيد لا عضد لها ، وتقول « ما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به » بالرفع لا غير وذلك لان الجار والمجرور عند بني تميم في موضع رفع لانهم لا يعملون ما لعدم اختصاصها وإذا كان في موضع رفع تعذر حمله على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من ان هذه الباء لا تزداد مع الموجب وما بعد الا ههنا موجب فحمل على الموضع وهو الرفع ، وعند أهل الحجاز أن الجار والمجرور في موضع نصب لانهم يحملون ما على ليس لشبهها بها من جهة النفي فإذا دخلت الا بطل عملها لا انتقاض النفي وصاروا الى أقيس اللغتين وهي لغة بني تميم فلذلك رفعت ، ومثله ما كان زيد غلاماً صالحاً بنصب الغلام لانه بدل من محل الغلام الاول ومحله نصب بأنه خبر كان ويدل على ذلك انك لو حذف الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت الا شيء لا يعبأ به بالرفع وما كان زيد الا غلاماً صالحاً بالنصب ، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد الا الخفض اذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فتقول على هذا ما أتاني من أحد الا رجل وما أنت بشيء الا شيء لا يعبأ به ولو قلت الا زيد وما أنت بشيء الا الشيء التافه لم يجز والصواب المذهب الاول وهو رأى سيديويه لما ذكرناه من أن حرف الخفض في هذا الموضع إنما دخل لتأكيد النفي ولا يتعلق بموجب وما بعد الا ، موجب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيديويه أن لا تكثر الصفة وتحمله على البديل والثاني أن تنزل تقديره على الصفة

منزلة تقديمه على الموصوف فتعصبه وذلك قولك ما أتاني أحد الا ابوك خير من زيد وما مررت بأحد الا عمرو خير من زيد أو تقول الا أباك والا عمراً *

قال الشارح : « اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان » أحدهما مذهب سيديويه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله لان الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تكثرث للصفة لانها فضلة والثاني أن تعصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد واذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة ، وبما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) ألا تری أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك اياه بالذي كما تدخل اذا كان الخبر عنه الذي وكان موصولا بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور ، مثال ذلك قولك « ما أتاني أحد الا أبوك خير من زيد » فقولك خير من زيد وصف لاحد المستثنى منه والاب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته منه وان شئت نصبت وقلت الا أباك ، وتقول « ما مررت بأحد الا عمرو خير من زيد » فقولك خير من زيد لمت أحد وعمرو مخفوض لانه بدل منه وان شئت نصبت على الاستثناء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في تثنية المستثنى ما أتاني الا زيد الا عمراً والا زيدا الا عمرو ترفع الذي أسندت اليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لانه لا تقول تركوني الا عمرو ، وتقول ما أتاني الا عمراً الا بشراً أحد منصوبين لان التقدير ما أتاني الا عمراً أحد الا بشراً على ابدال بشر من أحد فلما قدمته نصبته ﴾

قال الشارح : اذا قلت « ما أتاني الا زيد الا عمراً او الا زيدا الا عمرو » فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه وذلك أن المستثنى منه محذوف والتقدير ما أتاني أحد الا زيدا الا عمراً لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفعلاً بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجوز رفع الآخر لان المرفوع بعد الا انما يرفع على أحد وجهين اما أن يرفع بالفعل الذي قبله اذا فرغ الفعل وإما أن يرفع لانه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين لان أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلا لان الثاني ليس الاول ولا بعضه ولا مشتملا عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الاول فيبدل منه وإنما المعنى على أنهما لم يدخل في نفي الاثنين ، وقوله « لانه لا تقول تركوني الا عمرو » اشارة الى أن الثاني مستثنى من الاول والاول موجب والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعاً ، « فان قيل » كيف استثنيته منه وليس بعضاً له قيل لان زيدا بعض القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض والبعض يقع على القليل والكثير ، ولم يجوز نصبهما جميعاً لان الفعل لا ينصب مفعولين بن غير فاعل فلما امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً تعين رفع أحدهما ونصب الآخر ، والاسمان جميعاً مستثنيان فعنهما في ذلك واحد وان اختلف اعرابهما وبما يدل على أنهما

مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك « ما أتاني الا زيد
الا عمرا أحد » والذي يوضح ذلك قول الكهيت

فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَاصِرُ (١)

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب وهذا واضح •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا قلت ما مررت بأحد الا زيد خير منه كان ما بعد الا جملة
ابتدائية واقعة صفة لاحد والا لنوفى اللفظ معطية في المعنى فائدتها جماعلة زيداً خيراً من جميع من مررت بهم ﴾
قال الشارح : اعلم أن الا تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثال
دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيد الا قائم تقسم خبر زيد فكذاك قلت زيد قائم لكن فائدة
دخول الا اثبات الخبر الاول ونفى خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر والتقدير ما زيد شيء الا
قائم فشيء هنا في معنى جماعلة لان المعنى ما زيد شيء من الاشياء الا قائم ، ومثال دخولها بين الصفة
والموصوف قولك ما مررت بأحد الا كريم وما رأيت فيها أحدا الا عالماً أفنت بالا اثبات مرورك بقوم
كرام وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم وكذلك أثبت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم ، وتقول في
الحال ما جاء زيد الا ضاحكاً فتنتي بحبيته الا على هذه الصفة ، وقد تقع الجملة موقع هذه الاشياء بعد
الا كما تقع موقعها في غير الاستثناء فتقول ما زيد الا أبوه منطلق فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر في
موضع خبر المبتدأ الاول الذي هو زيد وتقول في الصفة « ما مررت بأحد الا زيد خير منه » فقولك
زيد خير منه جملة من مبتدأ وخبر في موضع مخفوض نعت لاحد كأنك قلت مررت بقوم زيد خير منهم
وأفادت الا انتفاء مرورك بغير من هذه صفتهم ، وتقول في الجملة اذا وقعت حالا ما مررت بزيد الا أبوه
قائم وما مررت بالقوم الا زيد خير منهم فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة وقد يجوز في قولك ما
مررت بأحد الا زيد خير منه أن تكون الجملة في موضع الحال أيضاً لان الحال من النكرة جائز وان
كان ضعيفاً ويجوز أن تدخل عليه الواو فتقول ما مررت بأحد الا وزيد خير منه وما كملت أحدا الا
وزيد حاضر فزيد حاضر في موضع الحال ولا يجوز حذف الواو من هنا كما جاز حذفها من الاول فمثال
الجملة من العائد الرابط وانما الواو هي الرابطة وليس الاول كذلك لان فيه ضميراً رابطاً فان أثبت بالواو
كان تأكيداً للارتباط وان لم تأت بها فالضمير كاف ، ولا تقع الجملة في هذه المواضع الا أن تكون اسمية
من مبتدأ وخبر ولا تكون فعلية لان الا موضوعة لخراج بعض من كل فاذا تقدم الا الاسم فلا يكون
بعدها الا الاسم لانهما جنس واحد فيصح أن يكون بعضاً له فلو قلت ما زيد الا قام على أن يجعل قام
خبراً وما أتاني أحد الا قام أخوه ونحو ذلك لم يجوز لما ذكرت لك ، ولو قلت ما زيد الا يقوم أو ما أتاني

(١) الكهيت هو ابن زيد بن خنيس الأسدي من ثعلبة بن دودان بن أسد وهو شاعر ، قدمه عالم بلغات العرب خير بأياهها
من شعراء مضر وأستنها والمتنصبين على التحطانية المقارنين المقارئين لشعرائهم العلماء بالثالب والأيام المفانين بها .
والبيت من شواهد سيبويه في باب تانية المستثنى أى تكراره { ج ١ ص ٢٧٢ } والشاهد فيه تكرير المستثنى بالا وغيره والتقدير
وما لي الا الله غيرك نالته بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما تقدم على المستثنى متاوه ناصر لزم ان نصب
من جهة أن البديل لا يقدم على البديل منه

أحد الا يضحك لكان جيدا لان الفعل المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه ، وقوله « والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم » يعني أنه ليس في اللفظ مستثنى منه وإنما مذكور في ما زيد الا قائم مبتدأ وخبر وفي قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه صفة وموصوف أو حال وذو حال فجري مجرى العامل المفرغ للعمل من نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا من حيث أن ما قبل الا يقتضى ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى الا به الا أنها من جهة المعنى تفيد الاستثناء من حيث جعلت زيدا خيرا من جميع ما مررت به في قولك ما مررت بأحد الا زيد خير منه ونفيت زيدا أن يكون شيئا الا قائما في قولك ما زيد الا قائم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت والمعنى ما أطلب منك الا فعلك وكذلك أقسمت عليك الا فعلت وعن ابن عباس بالايواء والنصر الا جلستم وفي حديث عمر عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا بمعنى الا ضربت ﴾
قال الشارح : « قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى » لدلالة الفعل على المصدر فقالوا « نشدتك الله الا فعلت » والمراد فعلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديا الى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديا الى مفعولين فالتعدي الى مفعول واحد قولهم نشدت الضالة اذا طلبتها وأشدوا النصيب

ظَلِمْتُ بَدِي دَوْرَانَ أَنَشُدُ نَاقَتِي وَمَالِي عَلَيْهَا مِنْ قُلُوصٍ وَلَا بَكْرٍ (١)

والناشد الطالب وأنشد الاصمعي عن أبي عمرو

يُصْبِيحُ لِلنَّبَاةِ أَسْمَاءُهُ إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ (٢)

الاصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المعروف

الضرب الآخر أن يتعدي الى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم « نشدتك الله الا فعلت » هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كأنه قال ما أنشد الا فعلك (٣) أى ما أسألك الا فعلك ومثل ذلك شر أهر ذا ناب وشيء ماجاء بك ، وجاز وقوع فعلت ههنا بعد الا من حيث كان دالا على

(١) نصيب هو ابن رباح مولى عبد العزيز بن مروان وكان شاعرا فحلا قصيحا مقدما في النسب والمديح ولم يكن له حظ في الهجاء وكان عفيفا وكان يقال أنه لم ينسب قط الا بامرأته وقد استدلل الشارح بهذا البيت على أن نشد - من باب نصر - يتعدي الى مفعول واحد وقال في القاموس : « نشد الضالة نشدا ونشدة ونشدانا بكسرهما - طلبها وعرفها » اهـ ورواية غير هذا الكتاب « وقفت بدي دوران أنشد نأقتي ومالي لهما من قلووس ولا بكر » وبعبارة « وما أنشد الرعيان الالة بواضحة الأنياب طيبة النثر » وذو دوران - بفتح فسكون - موضع بين قديد والجحفة والقلوص - بفتح القاف من الابل الشابة أو الباقية على السير أو أول ما يركب من أنانها الى أن تنثى ثم هي ناقة والكسر - بالفتح - الغتية من الابل والجمع بكاء - بكسر الباء - .

(٢) استشهد بهذا البيت لبيان معنى كلمة كالذي مضى قبله وقد عرفت أن الناشد يأتي بمعنى الطالب والمعروف فأما المنشد فهو مأخوذ من قولهم أنشد فلان الضالة انا عرفها أو استرشد عنها فهو يقع على الضدين كما أن الناشد كذلك (٣) ونقول ذكر ابن الأثير عن الفراء أن نشدتك الله وكذا أقسمت وأحلف أفعال يصلح معها تقدير الجحد لأنها جواب وفيها معنى تحريج والتحرير يدل على الجحد المنوي

مصدره كأنهم قالوا ما أسألك إلا فعلك ونحوه ما أنشده أبو زيد

فقالوا ما أنشأ فعلت ألهو إلى الإصباح آثر ذي أثر (١)

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال في جواب ما أنشأ اللهو ، وإذا ساء أن تحمل شر أهر ذا ناب على معنى المنفى كان معنى المنفى في شدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على المنفى لدخول الإلا لدلالته عليه ألا ترى أنهم قالوا ليس الطيب إلا المسك فجاز دخول الإلا في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر وإن لم يجز زيد إلا منطلق لما كان عارياً من معنى المنفى ، ومثله من الحمل على المعنى قول الآخر * وإنما * يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلى * (٢) والمراد ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع إلا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقم لأنك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانه في معنى ما يدافع إلا أنا كذلك جاز أسألك إلا فعلت لانه في معنى لا أسألك إلا فعلك ، وأما « أقسمت عليك إلا فعلت » فقياسه لو أجري على ظاهره أن يقال لتفعلن لانه جواب القسم في طرف الإيجاب بالفعل فتلزمه اللام والنون لكنهم حلوه على شدتك الله إلا فعلت لان المعنى فيهما واحد ، قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم أقسمت عليك لما فعلت والإلا فعلت لم جاز هذا وإنما أقسمت ههنا كقولك والله فقال وجه الكلام لتفعلن ولكمهم أجازوا هذا لانهم شبهوه بقولهم اشدتك الله إلا فعلت اذ كان المعنى فيهما الطلب ، وأما « قول ابن عباس بالايواء والنصر إلا جالستم » فهو حديث مشهور ذكره التوحيدى في كتاب البصائر وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الانصار في وليمة فقاموا فقال بالايواء والنصر إلا جالستم وأراد بالايواء والنصر قوله تعالى (والذين آووا ونصروا) فاستمعطهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم ، وأما حديث عمر « عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً » ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيى بن أبي كثير أن كاتباً لابي موسى كتب الى عمر بن الخطاب من أبو موسى فكتب اليه عمر اذا أتاك كتابى هذا فاضربه سوطاً واعزله عن عملك ، فقوله لما ضربت كاتبك بمعنى الا ضربت أى لا أطلب الا ضربه وقوله عزمت عليك من قسم الملوك وكأولاء يعظمون عزائم الامراء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمستثنى يحذف تخفيفاً وذلك قولهم ليس الا وليس غير ﴾

قال الشارح : قد حذفوا المستثنى بعد الا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجمعد لعم الخاطب بمراد المتكلم وذلك قولاك « ليس غير وليس الا » والمراد ليس الا ذاك وليس غير ذاك ولو قلت بدل ليس لا يكون الا أو لم يكن غير لم يجز فاذا قالوا ليس الا وليس غير فأنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المخاطب نحو ما جاءنى الا زيد والمراد ما جاء أحد الا زيد ومثل

(١) يقال فعل فلان هذا الامر آثر نى أثر - بكسر التاء المثناة - وأثره نى أثر وأثره نى أثر يضم الهمز -

بوزان غرقة والكل بمعنى فله أول كل شئ

(٢) هذا من بيت للفرزدق وكان قد نذر ألا يهاجى أحداً ووضع نفسه في قيد فلج جرير في معاناه والنيل منه

وقذف نسائه فقال قصيدة يهجو بها جريراً منها

فإن يك قيدي كان نذراً نذرته قالى عن احساب قومي من شغل

أنا الزائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى

والذائد : الطارد المدافع والذمار : ما يلزمك حفظه وحمايته وهو بوزان مكتاب

ذلك ما منهم الا قد قال ذلك يريد ما منهم أحد الا قد قال ذلك وإذا قلت ليس غير فاسم ليس مستتر فيها على ما تقدم وغير الخبر وهي منتزعة وانما لما حذف منها ما أضيفت اليه وقطعت عن الاضافة بنيت على الضم تشبيهاً بالغايات ، وقال أبو الحسن الاخفش اذا أضفت غيراً فقلت غيرك أو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءني زيد ليس غيره وليس غيره فإذا رفع فعلي انه اسم ليس وأضمر الخبر كأنه قال ليس غيره صحيحاً وإذا نصب فعلي انه الخبر وأضمر الاسم كأنه قال ليس الجاءي أو ليس الامر غيره وإذا لم يضمنها أجاز في غير الفتح والضم وشبهها بباب تيم تيم عدى وزعم ان تيم الاول قد حذف منه المضاف اليه وبقي على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين اذ كانت الاضافة منوية فيه ، وقد أجاز بعضهم تنوين غير اذا حذف منها المضاف اليه نظراً الى اللفظ كما ينون كل وبعض اذا لم يضافا وان كانت الاضافة فيهما منوية مرادة من نحو قوله تعالى (وكل أتوه داخرين) ونحو ذلك *

الخبر والاسم في بابي كان وان

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول ﴾ قال الشارح : لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وان وأخواتها ههنا لان لكل واحد منهما منصوباً كما أن له مرفوعاً فخير كان وأخواتها واسم ان وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وان بالفعل المتعدي لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيان مشابهة ان الفعل في المرفوعات بما أغني عن اعادته ، وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ لانه تدخلها علامات الأفعال من نحو قد والسين وسوف وتتعرف تعرف الأفعال نحو كان يكون فهو كائن وكن ولا تكن وليست أفعالا حقيقة لان الفعل في الحقيقة مادل على حدث وزمان ذلك الحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يوثى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولاك كان زيد قائماً بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائماً بمنزلة زيد قائم غداً ثبت بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة اذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وانما هي مشبهة بالأفعال لفظاً وإذا كانت أفعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيد عمراً فزيد غير عمرو والمرفوع في باب كان لا يكون الا المنصوب في المعنى نحو كان زيد قائماً فالقائم ليس غير زيد فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويضمير العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر والمرء مقتول بما قتل به ان خنجراً فخنجر وان سيفاً فسيف أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير وإن كان شراً فجزاؤه شر ، ومنهم من ينصبهما أي ان كان خيراً كان خيراً والرفع أحسن في الآخر ، ومنهم من يرفعهما ويضمير الرفع أي ان كان معه خنجراً فالذي يقتل به خنجراً قال النعمان ابن المنذر * قد قيل ذلك ان حقاً وان كذباً ﴾

قال الشارح : اعلم أن كان قد تحذف كثيرا وهي مرادة وذلك لكثرةها في الكلام فمن ذلك قولهم « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا نخير وإن شرا فشر » فلك في هذه المسألة أربعة أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعاً وأن ترفعهما جميعاً وأن تنصب الاول وترفع الثاني وأن ترفع الاول وتنصب الثاني فإذا نصبتهم جميعاً قلت الناس مجزيون بأعمالهم « إن خيرا نخير » وانتصبهما بفعلين مضميرين أحدهما شرط والآخر جزاء حذفاً لدلالة إن عليهما اذ لا يقع بعدها الا فعل والتقدير إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً أو فهو مجزي خيراً فالاول خبر كان المحذوفة والثاني خبر كان الثانية إن قدرت كان أو مفعول ثان إن قدرت يجزى ، وإذا رفعتهم وقلت « إن خيراً نخير » وان شر فشر فالاول مرفوع بفعل محذوف والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ولا يرتفع الا على هذا التقدير لوقوعه بعد ان الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ لان الشرط لا يكون بلاسماء فيكون ارتفاع خبر الاول على أنه اسم كان والخبر محذوف وهو الجار والجرور وهو عربي جيد ويجوز أن يكون المضمرة كان التامة فلا يحتاج الى خبر وأما خبر الثاني فمرتفع لانه خبر مبتدأ محذوف لان الجزاء قد يكون بالجل الاسمية اذا كان معها النفاء نحو قولك ان أتاني زيد فله درهم ، واذا نصبت الاول ورفعت الثاني وقلت « ان خيراً نخير » وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الاول بتقدير فعل كأنك قلت ان كان عمله خيراً على ما ذكرنا في الوجه الاول ويكون ارتفاع خبر الثاني على أنه خبر مبتدأ وتقديره فجزاؤه خير على ما ذكرنا في الوجه الثاني وأما كان هذا الوجه المختار لان ان من حيث هي شرط تقتضي الفعل لان الشرط بالاسم لا يصح فلم يكن بد من تقدير فعل إما كان أو نحوها فاذا نصبتنا كنا قد أضمرنا كان والفعل لا بد له من فاعل وهما كالشيء الواحد واذا رفعنا أضمرنا كان وخبرها لها أو شيئاً في موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول والمفعول منفصل من الفعل أجني منه فهما شيئان وكما كثر الاضمار كان أضعف واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب والفاء انما أتى بها في الجواب اذا كان مبتدأ وخبراً فأما اذا كان فعلاً لم يحتاج الى الفاء نحو قولك ان أكرمك أكرمك وان تكرمك أكرمك ولو قلت ان أكرمك لك درهم أو ان أتيتني زيد مقيم عندي لم يجز حتي تأتي بالفاء فتقول ان أكرمك لك درهم وان أتيتني فزيد مقيم عندي ، واذا رفعت الاول ونصبت الثاني قلت « ان خيراً نخير » وان شر فشر اترفع الاول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا ويكون التقدير فهو مجزي خيراً ، واعلم أن هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده الا الفعل وانما ذلك مسموع منهم تضرع حيث أضمر واو نظهر حيث أظهر واو تقف في ذلك حيث وقفوا فأما قوله قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً وما اعتذارك من شيء إذا قيلاً (١)

(١) البيت من شواهد سيويه في باب ما يضم في الفعل المستعمل اظهاره بمد حرف {ج ١ ص ١٣١} والشاهد فيه نصب حق وكذب باضمار فعل يقتضي النصب ويطلبه حرف الشرط والتقدير ان كان ذلك حقاً وان كان كذباً والرفع جائز على تقدير ان وقع فيه حق أو كذب ومثله قول هدية بن غشرم فان لك في أموالنا نضن بها فراغا وان صبر فنعبر للصبر

غير أن الرواية فيما زعم يونس في بيت هدية بالرفع . قال سيويه : « والنصب فيه جيد بالغ والرفع على قوله وان وقع مبر أو ان كان فينا صبر فانا نصبر » اهـ ولبيت المذكور في الشرح قصة تزويجها باختصار وذلك ان الربيع بن زياد العبسي

فانه يجوز فيه الوجوه الاربعة فالنصب على ما ذكرناه أولا والرفع على تقدير ان وقع حق وان وقع كذب أو على ان كن فيه حق وان كان فيه كذب ، والبيت لانهم بن المنذر قوله للربيع بن زياد العباسي حين دخل عليه ليبيد بن ربيعة والربيع . واكاه فقال

مَهْلًا أَيْبَتَ اللَّعْنُ لَا تَأْكُلْ مَعَهُ إِنَّ أَسْتَهْ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَعَةٍ

فأمسك النعمان عن الاكل فقال الربيع أبيت اللعن ان ليبيدا كاذب فقال النعمان
 * قد قيل ذلك ان حقاً وان كذباً * البيت فقال قوم هو له وقيل هو لغیره وانما يمثل به *
 قال صاحب الكتاب * ومنه ألا طعام ولو تمرا واثنى بدابة ولو حمارا وان شئت رفعتك بمعنى ولو يكون
 تمر وحمار وادفع الشر ولو اصعبا ومنه أما أنت منطلقا الطلقت والمعنى لأن كنت منطلقا وما زيدة
 معوضة من الفعل المضمر ومنه قول الهذلي * أبا خراشة أيا أنت ذا نفر * وروي قوله
 إِمَّا أَقَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا وَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا نَأْتِي وَمَا تَذَرُ

بكسر الاول وفتح الثاني *

قال الشارح : قوله « ومنه » أي ومن المنصوب باضمار فعل ، وقوله « ولو تمرا » يريد ولو كان تمرا
 فتمرا منصوب لانه خبر كان واسمها مضمر فيها والتقدير ولو كان الطعام تمرا لكن حذفتم الفعل ليعلم
 بموضعه اذ كانت لولا يقع بعدها الا فعل لانها شرط فيما مضى كما أن إن شرط فيما يستقبل فلا يقع بعدها
 الا فعل ، ولو رفعت التمر فقلت ولو تمر لجاز أيضا على تقدير فعل رافع كأنك قلت ولو كان عندنا أو ولو
 سقط الياء تمر ، ومثله « اثنى بدابة ولو حمارا » على ذلك أي ولو كان حمارا ولو رفعت وقلت ولو
 حمار لكان جائزا حسنا على تقدير ولو وقع حمار ولو خفضت الحمار لجاز أيضا على تقدير الباء كأنك
 قلت ولو أتينى بحمار وهو ضعيف لانك تضرر فعلا والباء وكما كثر الاضمار كان أضعف ، ومثله
 « ادفع الشر ولو اصعبا » نصبت اصعبا على معنى ولو كان الدفع اصعبا أي قدر اصعب يعني يسيرا ،
 وأما قولهم « أما أنت منطلقا انطلقت معك » فمنطلقا منصوب بفعل مضمر وأصل أما ههنا أن وهى
 المصدرية ضمت اليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة ههنا عوضا من الفعل المحذوف والمعنى لان

كان نديما لانعمان بن المنذر وكان النعمان يقدمه على من سواه وكان بين قومه بنى عباس وبين بنى عامر قوم ليبيد جفاء فكان
 الربيع اذا خلا بالنعمان يظن في بنى عامر ويذكر مما يهيم فدخلوا عليه يوما فرأوا منه جفاء وقد كان قبل ذلك يكرمهم ويقدم
 مجلسهم فخرجوا من عنده غضايا وهادوا بالانصراف وليبيد يومئذ صغير . وكان مقيما في رحالهم يحفظ أمتعتهم ويرعى
 ابلهم . فلم الاصر فقال لهم هل تقدرين أن تجمعوا بنى وبينه ثدا حين يقعد الملك فارحى به رجزاً ممضاً . ولما لا يلتفت
 اليه النعمان بعده أبدا فاحتقروا شأنه وما زال بهم حتى حلقوا رأسه وتركوا له ذؤابين والبسوه حلة وشدوا به معهم
 فدخلوا على النعمان فوجدوه يتفدى مع الربيع فلما فرغ انهم فدخلوا عليه والربيع الى جانبه فقام ليبيد وقد دهن أحد
 شق رأسه وأرغى مئذره وانتبل نملا واحدة وكذلك كانت تفعل الشعراء فى الجاهلية اذا أرادت الهجاء فتل بين يديه
 فقال رجزاً منه مهلا أبيت اللعن لا تأكل معه ان أسته من برص ملهه

وأنه يدخل فيها أصعبه يدخله حتى يوارى أشجبه

كأنما يطلب شيئا ضيعه

فحاول الربيع بعد ذلك أن تعود له مكانته وأن يحو آثار ماله ليبيد فيه فاستعفى ذلك عليه . وقال له النعمان
 قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا فا اعتذارك من قول اذا قيل

كنت منطلقا انطلقت معك أي لانطلاقك في الماضي انطلقت معك وانما قدرناها في الماضي لانك أوليتها الماضي ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لاحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ وصار لذلك بمنزلة ان الشرطية في دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذي صار ما عوضا عنه وهو كان وأن من أما في موضع نصب بانطلقت والمعنى انطلقت لان كنت منطلقا فلما أسقطت اللام وصل الفعل فنصب وليست أما هذه جزء ، قل سيبويه ومآله يعني التحليل أما أنت منطلقا أطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو ويونس ولو كان جزءا لجزمه ، والكوفيون يذهبون الى ان أن المفتوحة هنا في معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكى ذلك أبو عمر الجرمي عن الاصمعي ويحملون قوله تعالى (أن تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى) على ذلك وتؤيده قراءة حمزة ان تضل احدهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحد ، وأما قوله

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (١)

فان البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذانفر على أن كان ذانفر فحذفت كان وجعلت زيادة ما لازمة عوضا من الفعل المحذوف ولأجل أن الثاني مستحق بالأول دخلت الفاء في الجواب، والضبع ههنا السنة أي لأن كنت كثير القوم عزيزا فان قومي موفورون لم تهلكهم السنون فأما أن في البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع تقديره بقيت أو سلمت ونحوهما مما يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع ولا يكون منصوبا بنفس لم تأكلهم الضبع لأنه في خبر ان وما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ، واعلم ان البيت يقوى مذهب الجزاء في أما لأنه ليس معك ما يتعلق به أن كما كان معك في قولهم أما انت منطلقا انطلقت معك ، ولا يجوز اظهار الفعل بعد أما هنا لما ذكرناه من كون ما نائية عنه وان أظهرت الفعل لم تكن اما الا مكسورة نحو قولك اما كنت منطلقا انطلقت معك فيكون شرطا محضا ولا يجوز حذف الفعل بعد اما المكسورة كما لم يجوز اظهاره بعد أما المفتوحة وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتي صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره ، فأما قول الشاعر * إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا خ * فالشاهد فيه إِمَّا أَقَمْتُ بكسر الهمزة وقد روي في اما أقمت وأما أنت مرتحلا واما كنت فمن رواه كنت كسر اما في الاول والثاني لظهور الفعل معهما ومن رواه وأما أنت كسر أما الاولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل ، ولا يتنوع عند المبرد وغيره اذا حذف ما وأتيت بالفعل أن تفتح وتكسر والاول أجود *

(١) البيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمي يخاطب بها أبا خراشة خفاف بن ندية السلمي في ملاحاة وقت بينهما قال العيني « وأصله لان كنت فحذفت اللام من لان فبقي اذ كنت ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ثم جيء بالضبع المنفصل خلا عن المتصل ثم عوض عن كان الزائدة قبل الضمير والتزم حذفها (كان) مثلا يجتمع العوض والموضع ثم أدغم نونها في الميم فصار أما أنت وقال ابن يسعون أما ههنا مركبة من ان وما اتى تدخل للتأكيد وقال أبو علي وأبو الفتح ما في أما هي الراقعة الناصبة لأنها حاقت للفعل الرافع الناصب يعني كان فعلت عمله في الرقع والنصب اه وروي « أما كنت ذا نفر » وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .. والبيت من شواهد سيبويه في باب ما ينتصب على اظهار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهاي { ج ١ ص ١٤٨ } قال الاعلم « ومعنى الكلام على الشرط ولذلك دخلت الفاء جوابا لاما » اه

المنصوب بلا التلي لنفي الجنس

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هي كما ذكرت محمولة على ان فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك اذا كان المنفى مضافا كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود أو مضارعا له كقولك لا خيرا منه قائم هنا ولا حافظا للقرآن عندك ولا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين درهما لك﴾ قال الشارح : اعلم أن لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فتحكمها أن لا تعمل في واحد منهما غير انها عملت في النكرات خاصة لعل عارضة وهي مضارعها ان كما عملت مافي لغة أهل الحجاز لمضارعها ليس والاصل أن لا تعمل وقد تقدم الكلام عليها وبيان مضارعها لان وذكرا أن حكم النكرة المفردة بعد لا البناء على الفتح نحو لا رجل عندك ولا غلام لك وهي حركة بناء نائمة عن حركة الاعراب وأوضحنا الخلاف فيه في فصل المرفوعات بما أغنى عن اعادته ، فان كانت النكرة بعد لا مضافة أو مشابهة للمضاف تبين النصب فظهر الاعراب فالنكرة المضافة قولك « لا غلام رجل لك ولا صاحب صدق موجود » من قبل ان الاضافة تبطل البناء لانك لو بنيت نحو لا غلام رجل لجمعت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك بحذف معدوم ألا ترى انك لا تجد اسمين جملا اسما واحداً وأحدهما مضاف انما يكونان مفردين كحضر موت وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد ألا ترى ان قولهم يا ابن أم لما جعل أم مع ابن امها واحدا حذف ياء الاضافة ، والنكرة المشابهة للمضاف قولك « لا خيرا من زيد ولا ضاربا زيدا ولا حافظا للقرآن ولا عشرين درهما » فهذه الاسماء مشابهة للمضاف وجارية مجراه لانها عاملة فيما بعدها كما ان المضاف عامل فيما بعده والمعمول من تمام المضاف فقولك من زيد من تمام خير لانه موصول به وزيدا من تمام ضاربا لانه مفعوله وللقرآن في موضع مفعول حافظا ودرهما من تمام عشرين لانه منتصب به ، فانتصاب النكرة المضافة بعد لا انتصاب صريح كانتصابها بعد أن ويدل على ذلك قولهم لا خيرا من زيد فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته في المعرب كذلك تكون الفتحة في لا غلام رجل فتحة اعراب لا فتحة بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعلهما كالشيء الواحد فعلى هذا تقول لا مرور بزيد ان جمعت الجار والمجرور خبرا وعلقه بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت أو واقع بزيد وان علقت الجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه وأضمرت الخبر ويكون تقديره لا مرورا بزيد واقع أو موجود وان شئت أظهرته ، وقوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذي هو من أمر الله في موضع رفع بأنه الخبر ويتعلق بمحذوف والظرف يتعاق به وقد تقدم عليه وتقديره لا عاصم كائن من أمر الله اليوم ، ومثله قوله تعالى (لا تريب عليكم اليوم) فقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور ، وأما قوله (لا بشري يومئذ المعبرمين) فيحتمل أن يكون من قبيل لا رجل في الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشري مبنيا مع لا ويحتمل أن يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا بشري

ويكون بشري منصوباً في تقدير المتون الا انه لا ينصرف لمكان ألف التانيث المقصورة فاعرفه •
قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا
أحد خير منك ويقول المستفتح ولا إله غيرك ﴾

قال الشارح : اذا قلت « لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ولا إله غيرك » كان مبنياً مفتوحاً
لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو من على ما تقدم اذ المراد العموم واستغراق الجنس
ولم يوجد ما يمنع من البناء ، فأما المضاف والمشا به له نحو لا غلام رجل عندك ولا خيراً من زيد في الدار
فانه وان كانت العلة المقتضية للبناء ، وجودة وهو تضمنه معنى من فانه وجد مانع من البناء وهو الاضافة
وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما قوله • لا نسب اليوم ولا خلة • فعلى اضمار فعل كأنه قال ولا أرى خلة كما
قال الخليل في قوله • ألا رجلاً جزاه الله خيراً • كأنه قال ألا تروني رجلاً وزعم يونس انه نون مضطراً ﴾
قال الشارح : أما قوله

لا نسبَ اليومَ ولا خلةً لتسعَ الخرقُ على الرايقِ (١)

البيت لانس بن العباس والكلام في نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة
لتأكيد النفي دخولها كخروجها فنصبت الثاني ونونته بالعطف على الاول بالواو وحدها واعتمد بلا
الاولى على النفي وجعل الثانية مؤكدة للجحد كما يكون كذلك في ليس اذا قلت ليس لك غلام ولا
جارية فيكون في الحكم كقوله

ولا أبَ وابناً مثلاً مروانَ وابنه اذا هو بالمجدِ ارتدى وتآزرَا (٢)

الثاني أن تكون نافية عاملة كالاولى كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ في تنوين الخلة إشكال فذهب
سيبويه والخليل الى أنها معربة منتصبة باضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة ومثله قوله
ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة قديت (٣)

(١) البيت من شواهد سيبويه في باب ترجمته هذا باب النصب بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فنصبه بغير تنوين
{ ج ١ ص ٢٤٩ } واشتبه به لنصب الماطوف وتنوينه على الفاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفي والتقدير لا نسب
وخلة اليوم كالذي ذكره الشارح في الوجه الاول وانما نون الماطوف لان الماطوف عليه والمطوف لا يجعلان شيئاً واحداً
كيف وهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء . ولو رفعت الخلة عطفاً على محل اسم لا جاز • والبيت لانس بن العباس السلمي
يصف حاله ويذكر أنه لشدة ما أصابه قد تبرأ منه الولي والحليم وضرب اتساع الخرق مثلاً لتفاقم الامر واشتداد الخطب
وفداحته • وقطع الهزة من اتسم وانما هي هزة وصل للضرورة وساغ له ذلك لان الشطر الاول من البيت يوقف
عند انتهائه فهو بسبيل أن يستأنف في الشطر الثاني فيبتدىء به

(٢) البيت لرجل يمدح به مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وقد جعلها لشهرة مجدهما كالابسين له المتردين به ،
وانما جعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً اعلم السامع • وهو من شواهد سيبويه في باب النصب بلا { ج ١
ص ٢٤٩ } والشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتنوينه للعلة التي ذكرناها في البيت السابق

(٣) البيت من شواهد سيبويه في باب ما اذا لحقه لا لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق { ج ١ ص ٢٥٩ }
والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه لانه حمل على اضمار فعل فهو منقول له وجعل الا حرف محضيض والتقدير الا تروني
رجلاً اذ لو كانت الا هذه هي التي للتفي لسكان الاسم بعدها منصوباً بغير تنوين فلما نون دل على أنها ليست للتفي •

وانتصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره ألا تزوني رجلاً ، وذهب يونس إلى أن انتصابه من قبيل الضرورة والذي دعاه إلى ذلك أن ألف الاستفهام إذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التثنية وإذا كانت استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول ألا رجل في الدار وألا غلام أفضل منك كما كنت تقول لأرجل في الدار ولا غلام أفضل منك فتفتح الاسم المذكور بعدها وترفع الخبر لافرق بينهما في ذلك قال الشاعر * حار بن كعب ألا أحلام تزجركم * (١) وإذا كانت تمنيّاً فلا خلاف في الاسم أنه مبني مع لا كما كان إنما الخلاف في الخبر فأكثر النحويين لا يجزؤون رفع الخبر وهو رأي سيبويه والخليل والجزمي وإنما ينصبونه لأنه قد دخله معنى التثنية وصار مستغنياً كما استغني اللهم غلاماً ومعناه اللهم هب لي غلاماً ولا يحتاج إلى خبر ومعناه معنى المفعول ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وإن كان معناه التثنية كما أن قولك غفر الله له ورحمه الله اللفظ خبر ومعناه الدعاء ، وإذا كان ما بعد ألا في كلا وجهيهما لا يكون إلا مبنياً على الفتح أشكل الأمر في قول الشاعر * ألا رجلاً جزاه الله خيراً * فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أروني رجلاً جعله من قبيل هلا خيراً من زيد و * لولا الكي المقنعا * (٢) وحمله يونس على أن تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة هنا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحقه أن يكون نكرة قال سيبويه واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا وأما قول الشاعر * لاهيتم الليلة للمطى * وقول ابن الزبير الاسدي

أري الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية بالبلاد

هذا تقدير الخليل وسيبويه . ورأى يونس أن الألف هي التي للتثنية وإنما نون للضرورة قال الأعلام « وتقدير سيبويه والخليل أولى لأنه لا ضرورة فيه وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها » اه بتعرف . والمحصلة المرأة التي تحصل الذهب من تراب المدن وتخلصها

(١) هذا صدر بيت لحسان بن ثابت الانصاري رضى الله عنه وعجزه : * عنى وأنتم من الجوف الجاخير * وبسده : لا بأس بالنوم من طول ومن قصر جسم البغال وأحلام العصافير من كلمة يهجو بها بنى الحارث بن كعب وهم وهط التجاشي - وكانت بينهما مهاجرة وملاحاة - والجوف جمع أجوف وهو العظيم الجوف . والجاخير جمع جخور وهو الضعيف . وأفرد الجسم وهو يريد الجمع كقوله في حلة لكم عظم وقد شجينا يريد في حلوقكم . وهذا البيت من قواميد سيبويه في باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم { ج ١ ص ٣٥٤ } والشاهد عنده في قوله جسم البغال حيث رفع على إضمار مبتدأ وتقدير الكلام أجسامهم أجسام البغال وأحلامهم أحلام العصافير - والأحلام المفعول . واستشهد به الشارح لفتح أحلام بعد الألف لكونها دالة على الاستفهام كما ذهب إليه يونس

(٢) هذه قطعة من بيت لجريرو وهو : تمدون عقر النيب أفصل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة والضوطرى الحمقى ، والكمي الشجاع الذي يكى شجاعته أى يخفيها ، والمقنع الذي يلبس المتفر والبيضة - وهما من أدوات الحرب ، وكان غالب أبو الفرزدق قد فاخر سحر بن وثيل الياحي في نحر الابل والاطمام حتى نحر مائة ناقة فنحر صحيح ثلثائة وقال للناس شأنكم بما فقال على بن أبي طالب هذه مما أهل به لغير الله فلا يأكل منها أحد شيئاً فأكلتها السباع والطيور والكلاب فكان الفرزدق يفتخر بذلك في شعره فذلك قول جرير تمدون عقر النيب الخ يريد أن الفخر إنما هو بقتل الشجعان ومنازلة الأبطال لا بقر الجمال . ولولا هنا للتوبيخ والتنديم وهي المختصة بالفعل الماضي *

وقولهم لا بصرة لكم وقضية ولا أبا حسن لما فعلى تقدير التنكير ، وأما لاسميا زيد فمثل لا مثل زيد ﴿ قال الشارح : وقوله « وحقه أن يكون نكرة » يعنى الاسم الذى تعمل فيه لا فانه لا يكون الا فكرة من حيث كانت تنفى نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين فلا فى هذا المعنى نظيرة رب وكم فى الاختصاص بالنكرة لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذا الابهام أولى بها ، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير فمن ذلك قول الشاعر * لا هيثم اليلة للمطى * (١) أنشده سيديويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا وهو اسم علم وهى لا تعمل الا فى نكرة وجاز ذلك لانه أراد أمثال هيثم من يقوم مقامه فى جودة الخذاء المطى ، ونحوه قول ذى الرمة

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَأَهْلِكَ جِيرَةٌ لَيَالَى لَا أُمْتَالَهُنَّ لَيَالِيَا (٢)

فلما قدر بمثل تنكر لان مثلاً نكرة وان أضيفت الى معرفة ، وقد يطلق مثل ويكون المراد به ما أضيف اليه كما يقول القائل لمن يخاطبه مثلك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وعليه قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فى قراءة الجماعة خبر أهل الكوفة بخفض مثل والاضافة ألا ترى انه انما يلزمه جزاء المقتول لاجزاء مثله ، وأما قوله « ولا أمية فى البلاد » فهو لعبد الله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالى من أسد بن خزيمه والزبير بفتح الزاى (٣) وكسر الباء والشاهد فيه نصب أمية بلا وهو علم على ارادة ولا أمثال أمية كذا فى قبله ، يقول هذا لعبد الله بن الزبير حين أتاه مستمعاً فلما مثل بين يديه قال له انه نفدت نفقتى ونفقت راحتى فقال أحضرها فأحضرها فقال أقبل بها فأقبل ثم قل أدبر بها فأدبر فقال ارقعها بسبت واخصفها بهلب وأنجد بها يبرد خفها ، السبت جلود البقر تدبغ بالقرظ تمذى منه النعال والهلب شعر الخنزير الذى يخرز به ، فقال له ابن فضالة اننى أقيتكم مستحسلاً مستوصفا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان ورا كبتها وانصرف عنه وكان مبغضاً فذمه ومدح بنى داهية فقال

(١) أنشده سيديويه فى باب ما لا تغير فيه لا الاسماء عن حالها التى كانت عليها قبل أن تدخل لا { ج ١ ص ٣٥٤ } وقال « واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا الباب لان لا تعمل فى معرفة أبداً فاما قول الشاعر * لا هيثم اليلة للمطى * فانه جملة نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثمين ومثل ذلك لا بصرة لكم ... وتقول قضية ولا أبا حسن لما جملة نكرة . تلك فكيف يكون هذا وانما أراد علماً عليه السلام . فقال لانه لا يجوز لك أن تعمل فى معرفة وانما تعملها فى النكرة فإذا حصلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لها وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين على فان قلت انه لم يرد أن ينفى كل من اسمه على فانما أراد أن ينفى منكورين كلهم فى قضيته مثل على كأنه قال لا أمثال على لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اهـ

(٢) هو من شواهد سيديويه فى باب ما جرى على موضع المنق لا على الحرف الذى عمل فى المنق { ج ١ ص ٣٥٢ } والشاهد فيه قوله لا أمثالهن لياليا فنصب أمثالهن بلا لان المثل نكرة وان كان مضافاً الى معرفة وانما نصب ليالى على التبيين لامثالهن على مثال قولك لا مثلك رجلاً فرجل تبيين للمثل على اللفظ . ويجوز نصب ليالى على التمييز كما تقول لا مثلك رجلاً بتقدير من رجل وفى نصبه على التمييز قبح . والمعنى ان هذه الدار كانت لى داراً زمن المرتبة وتجارو الاحياء وفضل تلك الليالى ، لما قال فيها من التثمن بالوصال واجتماع الشمل

(٣) الزبير - بوزان أمير وبلازى المعجمة - قال صاحب القاموس الزبير كاشمير - ابن عبد الله الشاعر وجده الزبير وعبد الله هو القائل لعبد الله بن الزبير - بضم الزاى لما حرمه : لعن الله ناقة حملتني اليك فقال له : أن ورا كبتها » اهـ

أَقُولُ لِنَيْلَمَي شُدُّوا رِكَابِي أُجَاوِزْ بَطْنَ مَكَّةَ فِي سَوَادِ
فَمَالِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ أَلِي ابْنُ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ
أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خَيْبٍ تَكْدُنْ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ (١)

قوله ابن الكاهلية يعني أمه وكانت من كاهل وهو حي من هذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال علم أنها شمر أمهاني فغيرني بها وهي خير عماته ، وأبو خبيب عبد الله بن الزبير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يكنى به (٢) قال الراعي

مَا إِنْ أَتَيْتُ أَبَا خَيْبٍ وَافِدًا إِلَّا أَرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

وقوله نكدن أى ضغن وبعدن والنكد ضيق العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفي طاعته زمن خلافته ، وأما قوله « لا بصرة لكم » فالمراد لا مثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العراقيين ، وتوهم « قضية ولا أبا حسن لها » فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه أى مثل أبي الحسن كأنه نفى منكورين كلهم في صفة على أى لا فاضل ولا قاضى مثل أبي الحسن فالمراد بالنفى هنا العموم والتشكيك لانفى هؤلاء المرفقين وعلم المخاطب انه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعنى على نفى كل من اسمه هيثم أو أمية أو على وإنما المراد نفى منكورين كلهم في صفة هؤلاء فالعلم اذا اشتهر بمعنى من المعانى ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى فالمعنى الذى يقال هذا الكلام عنده هو الذى يسوغ التشكيك وذلك أنه انما يقال لانسان يقوم بأمر من الامور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الامر ولم يحضر ذلك الانسان ولا من كفى فيه كفايته فاعرفه ، وأما « لاسما زيد » فالسما المثل فكأنه لا مثل زيد فهو فكرة من جهة المعنى •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول لأب لك قال نهار بن توسعة البشكري

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ نَعِيمٍ

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك ، وأما قولهم لا أبالك ولا غلامك لك ولا ناصر لك فمشبه في الشذوذ بالملاح والمذاكير ولدن غدوة وقصدهم فيه الى الاضافة واثبت الالف وحذف النون لذلك وانما أقحمت اللام المضيضة توكيدا للاضافة ألا تراهم لا يقولون لأبا فيها ولا رقيبى عليها ولا يجبرى منها وقضاء من حق المنفى في التشكيك بما يظهر بها من صورة الانفصال •

قال الشارح : اذا كان بعد الاسم المنفى لام الاضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فلك في الاسم المنفى وجهان أحدهما أن يني مع لا ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون

(١) تقول : نكد زيد حاجة همرو - بزنة فرح - اذا منعه ايها كما تقول نكد فلان فلانا اذا منعه الذى سأله أو لم

يسطه الا أنه

(٢) أقول وكان يلقب خبيبا كذلك قال في القاموس : « والحبيبان أبو خبيب عبد الله بن الزبير وابنه وأخوه

مصعب » اه وقال حميد بن الارقط :

قد نى من نصر الحبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد

فن رواه على التثنية فقد أراد ما ذكره صاحب القاموس ومن رواه على صورة الجمع فقد أراد الثلاثة جميعا

اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفا وهذا الوجه هو الأصل والقياس والوجه الثاني أن يكون مضافا الى ما بعد اللام وتكون اللام زائدة مقحمة ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لا غلام رجل عندك ويكون المنفى معربا غير مبني منفصلا عن لا الثاني وليس كالثاني الواحد ، فعلى هذا تقول « لا أب لك » ولا أخ لعمر و فيكون الاسم المنفى مبنيا مع الثاني ويكون الجار والمجرور في موضع الخبر أو في موضع الصفة والخبر محذوف فاذا كان صفة جاز أن يكون محله نصبا على اللفظ وجاز أن يكون محله رفعاً على الموضع ويجوز أن يكون الجار والمجرور بياناً لصفة ولا خبراً على تقدير أهني قال الشاعر * أبي الاسلام لا أب لي سواء الخ * (١) الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب الثاني والمنفى وجعلهما شيئاً واحداً ومعناه ظاهر يقول انني لا أفتخر بأبائي واتمالي الى قبائل العرب من قيس وتيم ونحوهما كما يفعل غيري وانما افتخاري بلاسلام وكفى به نفراً ، ويجوز أن تقول لا أباً لزيد ولا أخاً لعمر و قل الشاعر

يا تيم تيم عدي لا أباً لكم لا يلقينكم في سؤة همر (٢)

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا علامة فيه غير مبنية معه كأنك أضفت الاسم المنفى الى المجرور فقلت لا أبك ولا أخك وهذا تمثيل ولا يتكلم به وربما جاء في الشعر قال الشاعر

وقدمات شباخ ومات مزرد وأى كريم لا أبك مخلد (٣)

وقال الآخر أبا الموت الذي لا بد أني ملاق لا أبك تخوفيني

ثم دخلت اللام لتأكيد الاضافة كما كانت كذلك في قوله * يا بؤس للحرب * (٤) الا ان النية في

(١) هو من شواهد سيبويه في باب المنى المضاف بلام الاضافة {ج ١ ص ٤٤٨} والمنى اذا اعتزى غيرى الى قومه واتسمى في الشرف اليهم فأنا ممتاز للاسلام منسوب له متم في الشرف اليه وانما قال ذلك لان يشكر من قبائل بكر بن وائل وهي في غير البيت وموضع الشرف

(٢) البيت لجريز بن عطية يخاطب تيم بن عبد مناة وهم ردهط عمر بن لجأ التيمي الخارجي وعدي هذا هو عدي ابن عبد مناة فأضاف تيماً اليه خوف التباسه وكانت بين جريز وبين عمر هذا مهاجرة فلما توعد جريز قومه أتوه به موثقاً وحكموه فيه فأعرض عن هجومهم ومعنى لا يلقينكم في سؤة لا تماثلوه ولا تنصروه على فأقارنكم بالهجو فتقوا منه في سؤة وشين والسؤة : الفعلة القبيحة ومعنى لا أبالك : الغلظة في الخطاب والحط . وأصله أن ينسب الرجل مخاطبه الى غير أب معلوم شتمه واحتقاراً لشأنه ثم كثرت في الاستعمال حتى جمعت في كل خطاب يلاحظ فيه على المخاطب . والبيت من شواهد سيبويه وقد استشهد به مرتين احدهما في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول {ج ١ ص ٢٦} والثانية في باب يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الاول بمنزلة الآخر {ج ١ ص ٣١٤} والشاهد فيه انضمام تيم الثاني بين الاول وما اضيف اليه والتقدير ياتيم عدي تيمها فحذف الضمير من تيمها اختصاراً وتيماً فاقصص بعدي فوجب له النسب وقد كان تيم الاول مضافاً فبقى على نصبه وجاز هذا لان النداء كثير الاستعمال فاحتمل التفسير . ومحل الشاهد عند الشارح هنا قوله لا أبالك حيث نصب المنى بلا وحذف تنوينه للاضافة كما يحذف في لا غلام رجل عندك

(٣) البيت لمسكين الدارمي ورواه سيبويه « وأى كريم لا أبك يمتع » ثم قال ويروي مخلد اه وقال أبو سعيد السيرافي « فان قيل ذكرتم ان قول القائل لا أخاك تقديره لا أخاك واللام زائدة فاذا قال لا أخاك واللام زائدة بقي لا أخاك وليس في الكلام رأيت أخاك فالجواب أن الأصل ان يقال رأيت أخى لكنهم استعملوا تشديد الياء فحذفوا لام الفعل وشبهوها بما حذف لامه نحو يدي ودمي فاذا فصلوا بينهما باللام وجع الحرف الى أصله ونطق به على قياسه في لا أخاك ونحوه » اه (٤) هي قطعة من بيت للناطقة وهو : قالت بشو عاصم خالوا بني أسد يا بؤس للحرب ضرارا لا قوام والشاهد فيه

هذه الاضافة التنوين والا انفصال ولا يتعرف المنفي بالاضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكل شاة وسخلتها بدرهم ولذلك علمت لا فيه ، وتقول « لا غلامين لك ولا ناصرين لزيد » فالاسم المنفي مبنى مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك لا أب لك لان الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وثبتت النون فيه كما ثبتت مع الالف واللام وتثنية مالا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد الى انهما معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحداً فلم يجز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد وهذا اشارة الى عدم النظر واذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظر أما اذا وجد فلا شك أنه يكون مؤسداً وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا ، ومن قال لا أبالك فجعل المنفي مضافاً وجعل اللام مقحمة قال لا غلامي لزيد ولا ناصري لك بحذف النون لانه أراد الاضافة ثم أقحم اللام لتأكيد الاضافة ، وقوله « فشبّه بالملاح والمذاكير ولدن غدوة » يريد ان هذا الاقحام ورد شاذاً على غير قياس كما أن الملاح والمذاكير كذلك ألا ترى أن الواحد من الملاح لمحّة والواحد من المذاكير ذكر ولا يجمع واحد من هذين البنائين على مفاعل ومفاعيل وإنما جاء في هذين الاسمين شاذاً كأنه جمع ملحّة وجمع مذكار جاء الجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا أبالك ولا غلامي لك على ارادة الاضافة وان لم يكن الاضافة مستعملة الا على ندرة وضرورة ، وكذلك لدن غدوة نصبت غدوة لدن على التشبيه باسم الفاعل شبّهت نونها بتنوين اسم الفاعل والحركة قبلها بحركة الاعراب واختص هذا الشبه والنصب بندوة فلا ينصب غيرها ، وقوله « وقصدتم الى الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك » يريد ان الغرض بقولهم لا أبالك ولا غلامي لزيد الاضافة وأن التقدير لا أبك ولا غلاميك وان كانت اللام فاصلة في اللفظ يدل على ذلك ثبوت الالف في الاب في قولك لا أبالك وحذف النون في التثنية من قولك لا غلامي لك ولو كان الاب منفصلاً غير مضاف لكان ناقصاً محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب ولا يستعمل تاماً الا في حال الاضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وكذلك النون في التثنية لا تسقط في حال الافراد أما تسقط للاضافة فحذفها هنا دليل على ارادة الاضافة امظاً ، وقوله « وأما أقحمت اللام المضيفة لتأكيد الاضافة » يريد أنها خصت هذه اللام بالاقحام دون غيرها من حروف الاضافة لما فيها من تأكيد الاضافة هنا بمعنى اللام وان لم تكن موجودة فاذا قلت أبوزيد فتقديره أب لزيد فاذا أثبت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغيرة له ألا ترى ان معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام لزيد فلذلك « لم يقولوا لا أباً فيها ولا بجيري منها ولا رقيي » عليها ولم يقحموا

اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه في قوله يا بؤس للحرب توكيداً للاضافة حملوه على أن اللام لو لم تنجيء لقلت يا بؤس الجهل وإنما فعل هذا في المنى تخفيفاً لان النون في موضع تخفيف وكذلك النداء موضع تخفيف . . . وقول النابغة خالوا معناه قاطعوا وتاركوا وينال للمرأة المطلقة خلية من ذلك ومنه خليت التبت اذا قطعت . ونصب ضراراً على الحال من الجهل : والمعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له

غير اللام لأنها لا تؤكد الاضافة كما تتركبها اللام (١) ، وقوله « وقضاء من حق المنفى فى التنكير » يريد ان زيادة اللام فى لا أبالك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الاضافة والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف اليه فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الالف فى الابد ومن جهة تهيبته الاسم لعمل لا فيه يعتد بها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شبهت فى أنها مزيدة ومؤكدة بتم الثانى فى * ياتيم تيم عدى * والفرق بين المنفى فى هذه اللغة وبينه فى الاولى أنه فى هذه معرب وفى تلك مبنى ؛ واذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه وأجازهما يونس ، واذا قلت لا غلامين نظريين لك لم يكن بد من اثبات النون فى الصفة والموصوف ﴾

قال الشارح : قد شبهت اللام هنا فى أنها مزيدة للتأكيد بتم الثانى من قوله « ياتيم تيم عدى (٢) » فعدى مخفوض باضافة تيم الاول اليه وتيم الثانى مقحم زائد للتأكيد ومثله اقحام التاء فى قولهم ياطلحة أقبل بفتح التاء قال الشاعر

كَايِنِي لِهَمَّ يَا أُمَيَّةَ نَاصِبٍ وَآيِلٍ أَقَاسِيَه بَطِيءَ الْكَوَاكِبِ (٣)

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترقيم بحذف التاء ثم اقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يفتح ما قبل التاء فى الترقيم ، قال « والفرق بين المنفى فى هذه اللغة وبينه فى الاولى أنه فى هذه معرب وفى تلك مبنى » يعنى أنك اذا قلت لا أب لك من غير ألف كان الابد مبنيًا مع لا ويكون الجار والمجرور فى موضع الصفة والخبر محذوف أو يكون فى موضع الخبر واذا قلت لا أبالك كان معربًا منصوبًا لأنه مضاف الى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخفوض باضافة المنفى اليه لا باللام ولا يتعلق اللام ههنا بشيء وفى الاولى تتعلق بمحذوف ، « فان فصلت بين المنفى وما أضيف اليه » بطرف أو جار ومجرور « مع اللام المقحمة » قبح عند الخليل وسيبويه لان اللام بمنزلة ما لم يذكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبح لا مثل بها لك زيد قبح لا أب فيها لك ألا ترى أنك اذا فصلت بين كم ومفسرها فى الخبر شيء فقلت كم بها رجلا مصابًا عدل الى لغة من ينصب وان كان لغة من ينفض بها

(١) قال سيبويه « وتقول لا يدين بها لك ولا يدين اليوم لك اثبات النون أحسن وهو الوجه وذلك أنك اذا قلت لا يدى لك ولا أبالك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف اليه شيء نحو لا مثل زيد فكما قبح ان تقول لا مثل بها زيد فتصل قبح أن تقول لا يدى بها لك ولكن تقول لا يدين بها لك ولا أب يوم الجمعة لك كأنك قلت لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة ثم جعلت لك خبرا فرارا من القبح . . . فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف اليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفى الذى قبله . . لان اللام كأنها ههنا لم تذكر » اهـ

(٢) ذكرنا البيت الذى فيه هذه القطعة وما فيه من الشواهد فى الفصل الذى قبل هذا فانظره

(٣) البيت مظم قصيدة للنايفه الذى يأتى والشاهد فيه أن الهاء موجودة فى قوله يا أمية وهى مع ذلك مفتوحة مع ان من حقها ان تكون مضمومة ووجه الفتح اننا قدر الكلمة الماداة مرخة ثم أقحم التاء فزادها ولم ينظر اليها وجاز الحذف والاقحام لان النداء كثير الاستعمال محتمل لا غير ، وناصب نعمت لهم وفعله أنصب وكان القياس أن يقول منصب فجاء على معنى ندى نصب ولم يجر على فعله وكاينى ممناه تركبى وهو من وكانتك الى كذا اذا تركبتك . . يقول اتركبى وما أنا فيه من الهم ومقاساة طول الليل بالهر ولا تزيدينى باليوم والليل وجعل بطاء الكواكب دليلا على طول الليل كأنها لا تغرب فينفضى

مع غير الفصل أكثر لقبح الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز في الشعر نحو قوله * لله در اليوم من لامها (١) * وقوله

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لَيْفَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ (٢)

وإذا قبح الفصل مع اعتقاد الإضافة كان الاختيار الوجه الأول وهو البناء واثبات النون في التثنية وحذف الالف من الالف فتقول « لا يدين بها لك ولا أب فيها لك » وهذا معنى قوله « امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه » يريد حذف النون من التثنية واثبات الالف في الالف فلا تقول لا يدي بها لك ولا أباً فيها لك لأن حذف النون من التثنية واثبات الالف في الالف يؤذنان بالإضافة والفصل يبطل ذلك ، « وكان يونس يذهب إلى جواز الفصل » بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح إذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام نحو لا يدي بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده لأن بها في هذا المكان لا يتم به الكلام لأنه ليس خبراً وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح سواء كان مما يتم به الكلام أو لا ، فإن وصفت المنفى فقلت « لا غلامين ظريفين لك » لم يحذف النون من المنفى ولا من صفة أما امتناع الحذف من المنفى فلأنك وصفته وأنت تنوي إضافته إلى ما بعد اللام والمضاف إليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم إلا بعد تمامه ولأن الفصل في الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره ولا يجوز إسقاط النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء في المنفى لا في صفة *
فصل قال صاحب الكتاب * وفي صفة المفرد وجهان أحدهما أن تبني معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها والثاني أن تعرب محولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفاً فيها أو ظريف فإن فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليهما إلا الأعراب ، فإن كررت المنفى جاز في الثاني الأعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء بارداً وإن شئت لم تنون *

قال الشارح : أما قال « المفرد » نحوراً من المضاف نحو لا غلام رجل فإن وصفت المضاف لم يحذف فيه البناء البتة « فإذا وصفت المنفى المفرد » جازاك في الصفة وجهان أحدهما أن تبني الصفة والموصوف وتجعلهما اسماً واحداً على خمسة عشر وذلك لأن الموضع موضع بناء وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جارى بيت بيت ونحوه فكأن الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يحذف تركيبهما أيضاً لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ، « والوجه الثاني

(١) هذا عجز بيت لمعرو بن قبيصة وصدره * لما رأت سائداً استعبرت * والشاهد فيه إضافة در إلى من مع الفصل بالطرف ضرورة إذ لم يمكنه إضافة الدر إلى الظرف ونصب من به لأنه ليس باسم فاعل ولا اسم فاعل فيعمل عمل الفعل وسائداً جبل بعينه واستعبرت بك وأحرت عبرتها وهي الدمة يصف امرأة نظرت سائداً فذكرت به بلادها الفارحة البعيدة فبكت شوقاً إليها ثم قال لله در اليوم من لامها على استبصارها وبكائها وشوقها انكاراً على لائمها لأنها إنما بكت بحق فلا ينبغي أن تلام

(٢) البيت لذي الرمة والشاهد فيه إضافة الأصوات إلى أواخر الميس مع فصله بالجار والمجرور ضرورة والتقدير كأن أصوات أواخر الميس من شدة سير الأبل بنا واضطراب رحالها عليها أصوات الفراريج * والميس شجر يعمل منه الرجال ويقال هو النشم والايغال شدة السير *

أن تعربه « ولك في اعرابه وجهان أحدهما أن تتبعه اللفظ فتعصبه وتونه فتقول « لا رجل ظريفا عندك »
فإن قلت كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والاول مبنى والثاني معرب قيل لما اطراد البناء ههنا في كل
نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطى عليه وإن كان مبنياً
ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العلم نحو قولك يا زيد الظريف بالرفع حملاً على اللفظ وإن كان مبنياً
وليس لك حركة بناء تشبه حركة الاعراب مشابهة تامة الا الفتحة في قولك لا رجل في الدار والضم في
المنادى نحو قواك يا زيد ، ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على محل المنفى لان محله
نصب بالنافي الذي هو لا لمضارعتها ان على ما تقدم وإنما بني للتركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء نافية
عن فتحة اعراب ويجوز في الصفة أيضاً الرفع حملاً على موضع النافي والمنفى لان لا وما عملت فيه بمعنى
اسم واحد مرفوع بالا ابتداء يدل على ذلك أنا اذا قلنا لا فيها رجل ففصلنا بين لا واسمها بظرف أوجار
ومحور بطل عملها وارتفع اسمها بالا ابتداء مع صحة الجحد بها وبقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى (لا
فيها غول) فلذلك جاز في النعت فيما بعد لا والمطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على
الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيديويه بقوله * فلسنا بلجبال ولا الحديد^(١) * في اجرائه على موضع البناء
اذا كان موضعها نصباً على خبر ليس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا الحديد ، واعلم أنه « اذا فصل بين
المنفى وصفته » بظرف أوجار ومحور نحو لا رجل اليوم ظريفا ولا رجل فيك راغباً امتنع البناء لانه لا
يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر
وخمسة في خمسة عشر ، ووجه الاعراب والتنوين إما بالنصب وإما بالرفع نحو قولك لا رجل ظريفا عندك
ولا رجل ظريف عندك فالنصب على اللفظ والرفع على المحل ، « فإن أتيت بصفة زائدة » نحو لا غلام
ظريف عاقلاً عندك كنت في الوصف الاول بالخيار ان شئت بنيت ومنعته التنوين وان شئت أعربته ونوته
ولا يكون الثاني الامنونا معرباً اما بالنصب واما بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً
واحداً ، فإن كررت الاسم المنفى نحو قولك لا ماء ماء بارداً فانت في الاسم الثاني بالخيار ان شئت نوته وان
شئت لم تنونه لانك جعلته وصفاً كما قالوا مررت بجائط آجر وبياب ساج فكما وصفوا بآجر وساج وهما اسمان
جامدان غير مشتقين فكذلك وصف بالاسم الثاني وإن كان اسماً غير مشتق فقالوا لا ماء ماء بارداً فاذا
نوتت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل ظريفا وظريف واذا لم تنون بنيت وركبت الاول والثاني وجعلتهما

(١) هذا عجز بيت لقبية الاسدي وصدره * ماموى أنا بشر فاسجح * وبه * أدبروها بني حرب عليكم *
ولا ترموا بها النرض البعيدا يخاطب ماموية بن أبي سفيان رضى الله عنه يشكو اليه جور الهمال وأسجح معناه ارفق وكن سهلاً
ومنه خد أسجح أى طويل سهل وناقصة سجح سهلة السيرينة المر . والشاهد فيه نصب الحديد وهو معطوف الجبال المحرور
في اللفظ وذلك لان البناء دخلت على شيء اولم تدخل عليه لم يختلف المعنى ولم يحتل ولم يحتج اليها ولما كان الكلام نصباً الست
تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى وجري هذا مجراه قل الاعلم * وقد ردسيديويه رواية البيت بالنصب
لان البيت من قصيدة مجرورة معروفة ويده ما يدل على ذلك وهو قوله

أ كاتم أرضنا فجززتموها فهل من قوم أو من حصيد

ردسيديويه رحمه الله غير متهم فيها نقله رواية عن العرب ويجوز ان يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المروفة
او يكون الذي أنشده رده الى لفته قبله منه سيديويه منصوبة فيكون الاحتجاج بلاغة المنشد لا بقول الشاعر « اه

أما واحدا وأما باردا فلا يكون فيه إلا الأعراب والتنوين لانه وصف ثان وقد تقدم علمته *
 ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وحكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء قال
 * لا أب وابنا مثل مروان وابنه * وقال * لا أم لي ان كان ذاك ولا أب * وان تعرف فالحمل
 على الحمل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس ﴾

قال الشارح : « حكم المعطوف كحكم الصفة » لانهما من التوابع إلا في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف
 وجعله مع ما عطف عليه شيئا واحدا لانه قد تخلل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء والتركيب
 كما منع الفصل بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجل عندك ظريفا ولأنه يؤدي الى جعل ثلاثة أشياء
 الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئا واحدا وذلك اجحاف ؛ وما عدا البناء مما كان
 جائزا في الصفة فهو جائز ههنا من الأعراب والتنوين وهما شيئان النصب والرفع فالنصب بالحمل على لفظ
 المنفى لان الفتحة مشبهة بحركة الأعراب على ما ذكرنا والثاني بالحمل على موضع المنفى لان موضعه نصب
 بلا ولولا البناء كان منونا ؛ والامر الثاني الرفع بالحمل على موضع المنفى والثاني وموضعها رفع على ما ذكر
 في الصفة ومثله قوله تعالى (فأصدق وأكن من الصالحين) جزم أن كُن حملا على موضع فأصدق لان
 موضعه جزم كأنك قلت أصدق وأكن من الصالحين ، وأما قول الشاعر

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا (١)

فالشاهد فيه أنه عطف ابنا على المنصوب بلا ونونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ولصب مثلا على أنه
 وصف للمنفى وما عطف عليه ومثل يكون وصفا للثنين والجمع وان كان لفظها مفردا لما فيها من الإبهام
 قال الله تعالى (أنؤمن لبشرين مثلنا) والخبر محذوف وقد روى رفع الابن ههنا بالعطف على الموضع
 ورفع مثل على النعت أو الخبر ، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وأما قول الآخر
 * لا أم لي ان كان ذاك ولا أب (٢) * وقبله

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَفْتَيْتُمُوهُ وَأَمِنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ
 وَإِذَا تَكُونُ كَرِهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُّ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
 هَذَا أَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ * البيت

فالشعر لرجل من مذحج والشاهد فيه عطف الاب على موضع النافي والمنفى على ما تقدم وصفه « فان
 كان المعطوف معرفة » نحو لا غلام لك وزيد « ولا غلام لك والعباس » لم يجوز نصبه بالحمل على عمل لا
 لان لا لا تعمل إلا في النكرة وإنما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لان موضعها ابتداء وقد تقدم بيانه *

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبا فانظره

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال سيبويه هو لرجل من مذحج وهو حق - يضم أوله وفتح النون وياه مشددة -
 ابن أحر السكتاني وقال ابن الأعرابي هو لرجل من بني عبد مناة ونسبه الخثعمي الى ابن الأحر ونسبه الأصمغاني الى
 ضمرة بن ضمرة ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة والصنار - بفتح الصاد الذل وقوله بعينه توكيد له والباء زائدة وكان
 هذا الشاعر من يبرأه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه أخاله يقال له جندب وبمد الايات
 عجب لتلك قضية وأقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ ويجوز رفعه إذا كرر قال الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) وقال (لا بيع فيه ولا خلة) فان جاء مفصلاً بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو ﴾

قل الشارح : قد تقدم القول ان لا تعمل في التكرة النصب وتبني معها على الفتح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فرجل ههنا في موضع منصوب منون وانما حذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو في تقدير جواب هل من رجل فان كررتها وأردت اعمالها على هذا لوجه جاز قات لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة ، فان كررت لا على انها جواب كلام قد عمل به في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك او جارية وهذا سؤال من قد علم ان احدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسؤل واحد منهما قل غلام ان كان غلاما او امرأة ان كان امرأة فان لم يكن عنده واحد منهما قل لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن ان يقول لا غلام عندي من غير تكرير لان قبل ان هذا جواب من قل أغلام عندك وجواب مثل هذا أن يقول المسؤل نعم ان كن عنده او لا ان لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئاً كما لا يزيد على نعم شيئاً فذلك خالف حل التكرير حال الافراد ولم يجز الرفع في الافراد وجاز مع التكرير ، « وقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة » شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعي

وما هجر نك حتى قات معانته لا ناقة لي في هذا ولا جمل (١)

« فان فصات بين المنفى والنافي » نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارية لم يجز أن تجعلها معاً اسماً واحداً لان الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل لان لا لا تعمل اضعفها الا فيما يليها واذا لم يجز اعمالها مع الفصل تبين أن يرفع ما بعدها بلا ابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قل الله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) وكذلك « اذا كن المنفى معرفة » لم يجز فيه الا الرفع لان لا لا تسأل في معرفة فلزم التكرير نحو قواك لا زيد عندي ولا عمرو فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم لانواك أن تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وقوله * حياتك لا نفع * وقوله * أن لا الينا رجوعها * ضعيف لا يجيء الا في الشعر وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا ﴾

قل الشارح : لما قرر أن المنفى اذا كان معرفة لم يجز فيه الا الرفع ويلزمه التكرير أورد هذه الالفاظ

(١) الراعي هو عبيد بن حصين النعري أحد شعراء دولة بني أمية والشاهد في البيت أنه ما بعد لا على أنه مبتدأ وخبر لتكريرها على ما يجب فيها مع التكرير . ولو نصب على أعمالها لجاز الرفع أكثر لان ذلك جواب لمن قال لك ألك في هذا ناقة او جمل فقلت له : لا ناقة لي في هذا ولا جمل فجري ما بعد لا في الجواب مجراه في السؤال ويروى بدل هجرتك « صرمتك » وهما بمعنى واحد يقول انه ما هجرها ولا ترك هودتها وغفل عما كن بينهما ألا بعد ان تبتأت منه وصرمته وأعلنت ذلك بالقول وضرب قوله لا ناقة لي في هذا ولا جمل : لا يرايتها منه وتعليها عنه وقطعها له وهذا مثل سائر في هذا المعنى

التي وردت ناقضة للقاعدة وذلك أنها معارف مرفوعة ولم تكرر وخرجها فأما قولهم « لا نوالك أن تفعل كذا » فهي كلمة تقال في معنى لا ينبغي لك وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يكرروا لأن حيث أنها جرت مجرى الفعل إذ كانت بمعناه والفعل إذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرير فأجروا لا نوالك مجري لا ينبغي لك لأنه في معناه كما قالوا لا سلام عليك فلم يكرروا لأنه في معنى لا سلم الله عليك كما أجروا يندر مجرى يدع في حذف الواو التي هي فاء لأنها مثلها في المعنى وإن لم يكن في يندر حرف حلقى ، فأما قول الشاعر

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لغيرنا « حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ » وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ (١)

البيت لرجل من بني سلول والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبجه والذي سوغه أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأن قوله حياتك لا نفع وموتك فاجع بمعنى لا نفع ولا ضرر يقول أنه منا في النسب إلا أن نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا وموته يحزننا ، وأما قول الآخر

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبَهَا « أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجوعها (٢)

فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبه لا بليس من حيث اللفظ ، وصف أنها فارقت فبكت واسترجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهي الراحلة تركب ، وهو عند سيبيويه ضعيف من قبيل الضرورة لأنه لم يكرر لا على ما تقدم من لزوم تكريرها إذا رفع ما بعدها « وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يرى بأساً أن تقول لرجل في الدار « في حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله هل رجل في الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون في موضع جمع كما كان في قولك هل رجل في الدار وكذلك يجوز « لا زيد في الدار » على تقدير هل زيد في الدار وإن كان الأول أكثر فاعرفه »

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وفي لاحول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه أن تفتحها وأن تنصب الثاني وأن ترفعه وأن ترفعها وأن ترفع الأول على أن لا يعني ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن تمكس هذا »

قال الشارح : لك في « لاحول ولا قوة إلا بالله » وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لا الثانية

(١) البيت منسوب في كتاب سيبيويه (ج ١ ص ٣٥٨) لرجل من بني سلول ونسبه المسكري للضحاك الرقاشي وبعده وأنت على ما كان منك - ابن حرة أبي لما يرضى به الخصم ضائع قل الاعام والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبجه ونظير البيت قوله زيد لا قائم ولا يحسن حتى يقول لا قائم ولا قاعد وسوغ الأفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأنه إذا قل وموتك فاجع دل على أن حياته لا تنفعك كأنه قال حياتك لا نفع ولا ضرر يقول هو منا في النسب إلا أن نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا لدم مشاركتنا وموته بفجئنا لأنه أحدنا « وحياتك مبتدأ ولا حرف نفى لا محل له وفتح غير المبتدأ

(٢) هذا البيت من شواهد سيبيويه (ج ١ ص ٣٥٥) وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها قال الاعلم « والشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة وإنما يبدأ بعدها المارف مكررة كقولهم لا زيد في الدار ولا عمرو ووجه جوازه تشبيهه لا بليس ضرورة في أفراد الامم بعدها وإن لم تعمل فيه عملها فكانه قال ليس إلينا رجوعها « اه واسترجعت بمحتمل أن يكون من الاسترجاع عند الحزن أي قول الحزون أنا لله وأنا إليه راجعون ويحتمل أن تكون اللفظ والتاء فيه مزيدتين للدلالة على الطلب فمعناه أتمها طلبت الرجوع والعودة

نافية كالاولى كانت استأنفت النفي بها فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الاولى واسمها في موضع مبتدأ ولا الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثان ويقدر لكل واحد منهما خبر مرفوع « ولك أن تفتح الاول وتنصب الثاني » نصبا صريحا بالتنوين فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف المنصوب المنون على المركب اما على فتحة البناء لشبهها بحركة الاعراب واما على عمل لافي المنفى وحقه أن يكون منونا الا أن البناء منه من ذلك كما تقول مررت بعثمان وزيد فوضع عثمان خفض الا انه لا ينصرف فجري مجرى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتماد في النفي على لا الاولى وتكون لا الثانية زائدة مؤكدة للنفي قال الشاعر

لا نَسَبَ اليومَ ولا خَلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقع^(١)

« ولك أن تفتح الاول وترفع الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله فتعطف الثاني على موضع لا واسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء ونظير ذلك كل رجل ظريف في الدار ان شئت خفضت ظرفاً على النعت لرجل وان شئت رفعت على النعت لكل فكذلك لارجل ولا غلام لك ان شئت حملت على المنفى وان شئت حملت على موضع النسافي والمنفى فيكون الثاني أيضاً مبتدأ لان ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحدا لانه ظرف وتكون لا الثانية زائدة لتأكيد الاعتماد في النفي على لا الاولى ويجوز أن تجعل لا الثانية بمعنى ليس وتقدر لها خبراً منصوباً ، « ولك أن ترفعهما جميعاً » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله وقد قرئ لا بيع فيه ولا خلال قال الشاعر

وما هَجَرَ تَكِ حَتَّى قَلَّتْ مُعْلِنَةٌ لا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا بَجَلُ^(٢)

فيجوز ان يكون لافي هذا الوجه بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف في موضع خبر منصوب ويجوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع ، « ولك أن ترفع الاول وتفتح الثاني » فتقول لاحول ولا قوة الا بالله ويكون رفع الاول على أن تكون لا بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز أن تكون لا الثانية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وان كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المشبهة بان ولذلك ركبت معها وبنيت فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المنفى في قولهم لا عليك أي لا بأس عليك ﴾

(١) قد مضى هذا البيت قريباً وهو لانس بن العباس أحد بني سليم وقيل هو لأبي حاتم جد العباس بن مرداس ورواية البيت هنا كما في كتاب سيويه { ج ١ ص ٢٤٩ } ويرويه بعضهم اتسع الخرق على الراقق ويروون قبله لا صلح بيني - فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي سيق وما كنا يتجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق

والرافع والراقق الذي يرتفع في الثوب من خرق ويخيطه والشاهد فيه ههنا نصب المعطوف وتنوينه على الفاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفي والتقدير لا نسب وخلة اليوم ولو رفعت الخلة على الموضع لجاز وكان المصنف قد ذكره فيها معنى وقدر فعلا فاصبا لخلة أي ولا أرى خلة كما قدر الخليل في قول المرادي ألا رجلا جزاء الله خيرا فعلا أي الا تروني رجلا (٢) سبق قريباً هذا البيت والشاهد فيه هنا كالشاهد فيه هناك

قال الشارح : اعلم انهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا « لا عليك والمراد لا بأس عليك » أى لا شيء عليك وإنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً وقالوا لا كالعشية عشية والمراد لا عشية كالعشية الليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فلا سم محذوف والجار والمجرور في موضع الخبر وعشية مرفوع لانه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت في قوله * فهل في معد دون ذلك مرفدا * (١) ومما حذف اسم لا فيه قول امرئ القيس

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ (٢)

كأنه قال لا شيء له كذا الذي في الارض ، فلما قول جرير * لا كالعشية زائرا ومزورا * (٣) فلا يكون منصوبا الا بفعل مقدر لانه قد علم ان الزائر والمزور غير العشية فلا يكون بيانا لها فعمل ان المراد لأرى كالعشية زائرا ومزورا ونحو ذلك مما يلائم معناه من الافعال *

خبر ما ولا المشبهتين بليس

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤون ما هذا بشر الا من دري كيف هي في المصحف ، فاذا انتقض النفي بلا أو تقدم الخبر بطل العمل فليل ما زيد الا منطلق ولا رجل الا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل ﴾ قال الشارح : هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن اعادته ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق ﴾

قال الشارح : اعلم ان الباء قد زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت أنها لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيد بقاء والمعنى ليس زيد قائما قال الله تعالى (أليس الله

(١) هذا عجز بيت لكعب بن جميل وصدره * لما مرفدا مرفدا فمدحج * والشاهد فيه نصب مرفدا على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار اليه وهو ذلك والمرفد الجيش مأخوذ من رفدته اذا قويته وأعنته يصف جوع ربيعة وحلفاءهم من الاسد في الحروب التي كانت بينهم وبين تميم بالبصرة وأراد فهل في معد مرفد فرق ذلك فحذف المرفد لدلالة فوق عليه لانها في موضع وصفه

(٢) ذكر الاعلم أن الكاف في قوله ولا كذا في تأويل مثل وأن موضعها موضع رفع وان قوله مطلوب في آخر البيت عطف على موضع الكاف أي فالكاف هي خبر لا واسمها محذوف وكأنه قال لا شيء مثل هذا وتقديره كالتقدير في قولك لا كزيد رجل فانه بمعنى لا رجل مثل زيد رجل وامرؤ القيس يصف في هذا البيت عقابا تتبع ذئبا ليصيده فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته وهروبه وأراد أن يقول ويل أمها فأسقط الهوة لتقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم

(٣) هذا عجز بيت لجرير وصدره يا صاحبي دنا الروح فسيروا قال سيديويه « فلا يكون الا نصبا من قبل ان المشية ليست بالزائر وإنما أراد لا أرى كالعشية زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا فكاليوم كقولك في اليوم لان الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب كما قال تا الله رجلا وسبحان الله رجلا وإنما أراد تا الله ما رأيت رجلا ولكنه يترك اظهار الفعل استغناء لان المخاطب يعلم ان هذا الموضع انما يضرب فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه » اه وقال الاعلم ولا يحسن في هذا رفع الزائر لانه غير المشية وليس بمنزلة لا كزيد رجل لان زيدا من الرجال » اه

بكاف عبده) وتقديره كافياً عبده وقال تعالى (ألت بر بكم) أي ألت ربكم ، وما مشبهة بليس على ما تقدم فأدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر ليس نحو قولك ما زيد بقائم قال الله تعالى (ما أنت بعون لنا) أي مؤمناً (وما أنا بطارد المؤمنين) أي طارد المؤمنين ، وقد زيدت الباء في غير المنفى زادوها مع المفعول وهو الغالب عليها قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) والمراد والله أعلم أيديكم وقال (ألم يعلم بأن الله يرى) أي ان الله يرى وقد حمل بعضهم قوله تعالى (تنبت بالدهن) على زيادة الباء والمراد تنبت الدهن ومثله قول الشاعر

شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الديلم (١)

أي ماء الدحرضين ، وقد زيدت مع الفاعل نحو كفى بالله شهيداً وكفى بنا حاسبين أعما هو كفى الله وكفينا يدل على ذلك قول سحيم * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهياً * (٢) وقد زادوها مع المبتدأ فقالوا بحسبك زيد قال الشاعر

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم خفي مضر (٣)

والمراد حسبك قال الله تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) وزادوها مع خبر المبتدأ (٤) قال الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) قال أبو الحسن الباء زائدة وتقديره وجزاء سيئة مثلها دل على ذلك قوله تعالى في موضع آخر (وجزاء سيئة سيئة مثلها) والاصل في زيادة الباء في المنفى مع ليس لانه

(١) البيت من معلقة عترة بن شداد العبسي التي أولها

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

والدحرضان تثنية دحرض بضم أوله وسكون ثانيه وبمدهما راء مضمومة فضاء معجمة وهو ماء بالقرب منه ماء يقال له وشيم فيجمع بينهما فيقال فيها ماء الدحرضان كما يقال القمران للشمس والقمر وقيل بل الدحرضان بلد - أي فهو كالبحرين ونحوه مما سمي به وأصله مثني - والزوراء المائلة يقال زور يزور زوراً فهو أزور والمؤث زوراء والديلم الاهداء عن الاصمعي وعن أبي عمرو الجماعة وقيل الديلم الظلمة وقيل الداهية وقيل قري النمل وقيل ماء من مياه بني سعد والمعنى تجانفت عنها لأنها تخافها

(٢) هذا عجز بيت وصدره : عميرة ودع ان تجهزت غازيا والشاهد فيه مجيء فاعل كني مجرداً عن الباء وذلك عنده يدل على أن ما يأتي بعدها مقروناً بالباء فالباء فيه زائدة . واعلم أنهم اتفقوا على أن الاسم الواقع بعد كني اذا لم يقترن بالباء فهو فاعل فان اقترن بها فجملة العلماء على أن الباء زائدة وما بعدها فاعل والزجاج يدعي أن الفعل متضمن معنى اكتف والباء أصلية والفاعل ضمير مستتر .. ثم أن كني التي تزداد الباء في فاعلها عند الجمهور ليست هي التي بمعنى أجزأ وأغنى ولا التي بمعنى وقى فان كانت بمعنى أجزأ فهي متعدية لواحد كقول الشاعر

دليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل

وان كانت بمعنى وقى فهي متعدية لاثنتين كما أن وقى التي هي بمعناها تتمدي الى اثنتين وذلك كقوله تعالى (وكفى الله المؤمنين القتال) وقوله (فسيكفيهم الله)

(٣) الشاهد فيه زيادة الباء في بحسبك وهو مبتدأ والمصدر المنسبك من أن والفعل خبره ، وأعرب ابن مالك بحسب خبراً مقدماً والمصدر مبتدأ مؤخراً وأراد الشاعر بقوله غنى أنه نو غناء أي نفع وقائدة

(٤) يريد الخبر الموجب فان زيادة الباء في الخبر المنفى مما لم ينفرد بالقول به أبو الحسن الاخفش بل الجمهور على أنه ينقاس . هذا وقد ادعى ابن مالك أن من أمثلة زيادتها في الخبر قولك بحسبك زيد وهذا من قبل أن حسب فكرة فلا يحسن أن يقع مبتدأ فهو الخبر وزيد مبتدأ مؤخر . ومن زيادتها في الخبر قول شاعر الجماعة « ومنعكها بشيء يستطاع » فان المعنى ومنعكها شيء يستطاع

فضلة والمعنى بالفضلة المفعول وفيه معظم زيادة الباء وحملات ما الحجازية على ليس اذ كان خبرها منصوباً
 كخبر ليس قال أبو سعيد انما دخلت الباء في خبر ليس لانها غير متصرفه فتنزلت بذلك منزلة فعل
 لا يتعدي الا بحرف جر فعديت الى منصوبها بالحرف الذي هو الباء وحملت ما على ليس في ذلك ،
 وذهب قوم الى أن أصل دخول الباء انما هو مع ما لضرب من التقابل وذلك أن القائل يقول ان زيداً
 قائم فيقول النافي لذلك الخبر مازيد قائماً فيدخل ما يزاء ان فاذا قال ان زيداً قائم قال النافي مازيد بقائم
 فيأتي بالباء لتأكيد النفي كما أتى باللام لتأكيد الايجاب فصار الحرفان يازاء الحرفين ثم دخلت على خبر
 ليس لانهما يتعان لنفي مافي الحال ، والكوفيون يقولون انما دخلت الباء للتمييز بين المذهبين يريدون
 ان الذي يرتفع بعد ما انما ارتفاه على المبتدا والخبر والباء لا تقع في خبر المبتداً فلا يقال مازيد بقائم
 وأنت تريد قائم كما لا تقول زيد بقائم وانما يستعمل الباء من ينصب الخبر وهو فاسد لان الاعراب
 يفصل بينهما ، وقوله « لا يصح دخول الباء الا على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بقائم » يريد
 ان ما بعد ما التيمية مبتداً وخبر والباء لا تدخل في خبر المبتداً وهذا فيه اشارة الى مذهب الكوفيين
 وليس بسديد وذلك لان الباء ان كان أصل دخولها على ليس وما محمولة عليها لا اشتراكها في النفي فلا
 فرق بين الحجازية والتيمية في ذلك وان كانت دخلت في خبر ما يزاء اللام في خبر إن فالتيمية
 والحجازية في ذلك سواء ويدل على ذلك مسألة السكتاب وهو قولهم ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به برفع
 شيء على البديل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس
 زيد أبوه قائم فأدخلوا الباء في خبر المبتداً اذ كان في خبر النفي أما اذا كان خبر المبتداً موجباً لم يصح
 دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان زيد بعلام الا غلاماً صالحاً أدخلوا الباء في خبر كان هنا حيث
 كان في خبر المنفي فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا التي يكسعونها بالنساء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا
 الا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى (ولات حين مناص) أي ليس الحين حين مناص ﴾
 قال الشارح : قد تقدم القول ان لا تشبه بليس وتعمل عملها كما شبهت بها ما في لغة أهل الحجاز
 فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفضل منك ولا أحد خيراً منك وربما أدخلوا في خبرها
 الباء تشبيهاً بما فقالوا لا رجل بأفضل منك ولا أحد بخير منك الا أن ما أقعد من لا في الشبه بليس
 ولذلك كانت أعم تصرفاً وأكثر استعمالاً ، والكثير في لا أن تنصب النكرة حملاً على ان ولما جوزوا فيها
 رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصل
 بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل الا في نكرة ، فأما اذا لحقها تاء التأنيث وقيل « لات » فالقياس أن
 تكون المشبهة بليس لانها في معنى ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبة لانها في معنى ان وليست
 ان مما تدخله تاء التأنيث ولانه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فلم انها بمعنى ليس اذ لو لم تكن بمعنى
 ليس لزم تكريرها ، وقوله « يكسعونها » أي يتبعونها في آخر الكلمة يقال كسعه أي ضربه من خلف وهذه
 استمارة لزيادة التاء آخر ، ولا تعمل هذه الا في الاحيان خاصة سواء نصبت أو رفعت والبسلة في ذلك

أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى لأنها الاصل ثم ما ثم لات ، فأما قوله تعالى « (ولات حين مناص) » فإنه قد قرئ ولات حين مناص بالرفع والنصب أكثر فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف الا نكرة لان لا اذا كانت رافعة لا تعمل الا في نكرة كما اذا كانت ناصبة وقد تقدم الكلام على ذلك في المرفوعات فاعرفه *

ذكر المجرورات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجروراً الا بالاضافة وهي المقتضية للجبر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار و غلام زيد وخاتم فضة *

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى ههنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتقم المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من والى وعن وعلى ونحوها من حروف الاضافة وستذكر في موضعها مفصلة وانما قيل لها حروف الاضافة لانها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته الى الاسم المجرور بها ومعنى اضافتها معنى الفعل ايصاله الى الاسم فلاضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما فالقمتضى غير العامل ، والمراد من قوله « فالعامل حرف الجر أو معناه » أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره « فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد في الدار » فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في « وأما المقدر فنحو غلام زيد وخاتم فضة » فالعامل ها حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام لزيد وخاتم من فضة لا ينفك كل اضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف اليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لانه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وانما الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من وحسن حذفه لنيابة المضاف اليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ونظير ذاك واو رب من قوله * وبلدة ليس لها أنيس (١) * ونحو قوله

(١) قد سبق هذا الشاهد في الاستثناء ، وعجزه الا اليما فير والا ليس .. والشاهد فيه قوله وبلدة فانه جر البلدة بالواو النائية عن رب هذا قول النحاة غير سيبويه فان الجار عنده رب المحذوفة أما الواو فخرف عطف لا يعمل ولكنها دالة على رب والى هذا ذهب الشارح . قال سيبويه « ولا يجوز أن تضمم الجار ولكنهم لماذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل وكان هذا عندهم أقوى اذا أضمرت رب ونحوها في قولهم وبلدة ليس بها أنيس » اه واعلم أن رب يكثر اضمارها بعد الواو كما في أمثلة الشارح وكما في قوله وأيض يستحق الغمام بوجهه ، واضمارها بعد الباء كثير غير أنه أقل من الاضمار بعد الواو ومثاله قول امرئ القيس

* وبلد عامية أعماؤه (١) * ونحو قوله * وقاتم الاعماق خاوى المخترق (٢) *

وتقديره ورب كذا فالخفض في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وانما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، وما يدل أن الواو للعطف والجر برب المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف نحو قوله

فَحَوْرٌ قَدْ أَهَوَتْ بِهِنَّ عَيْنٌ نَوَاعِمَ فِي المَرْوِطِ وَفِي الرِّبَاطِ (٣)

وقول الآخر * بل جوز تيهاء كظهر الخجفت * فكما أن الفاء وبيل وان كانتا بدلا من رب حرفا عطف لا محالة فكذلك الواو نائبة في اللفظ عن رب وان لم يكن لها أثر في العمل فكذلك العامل في المضاف اليه حرف الجر المراد لا معناه وقوله أو معناه تسامح لان المعاني لا تعمل جراً فأعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب * وإضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك دار عمرو أو تخصيصاً كقولك غلام رجل ولا تخلو في الامر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيدته وعبدته أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج * قال الشارح : اعلم أن إضافة الاسم الى الاسم ايصاله اليه من غير فصل وجمل الثاني من تمام الاول يتنزل منه منزلة التنوين * وهذه الإضافة على ضربين إضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط * فالإضافة اللفظية ستذكر بعد وأما الإضافة المعنوية فأن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله الى ما بعده وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أي المخالصة بكون المعنى فيها موافقا للفظ. « وإذا أضفته الى معرفة تعرف » وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته الى زيد اكتسب منه تعريفا وصار معرفة بالإضافة « وإذا أضفته الى نكرة اكتسب تخصيصاً » وخرج بالإضافة عن اطلاقه لان غلاما يكون أهم من غلام رجل ألا

فذلك جبل قد طرقت ومرضم فأهبتها عن ذى تمام محول

واظهارها بعد بل قليل ومنه قول رؤبة بن العجاج

بل بلد ملء الفجاج قننه لا يشتري ككتانه وجهرمه

واظهارها في موضع ليس فيه واحد من هذه الحروف الثلاثة نادر ومنه قول جميل بن معمر العذري

رسم دار وقت في طلله كدت أفقى الحياة من جلله

أي رب رسم دار ، ورسم الدار ما بقي من آثارها لاصقا بالارض كالرماد ، والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثاني ، وقوله من جلله - بفتحين - أي من أجله أو من عظيم شأنه

(١) الشاهد فيه عند قوله وبلد وهو كالذي قبله . ولم أجده من نسب هذا البيت ولا تكلمته والاعماء اغفال الارض التي لا عمارة بها ومثله المماي ويقال اعماء عامية مباافة

(٢) هذا مطلع ارجوزة مشهورة لرؤبة بن العجاج ويعده مشتبه الاعلام لماع الخفق والقام الذي فيه القتمة وهي القبرة ويقال أسود قاتم والاعماق : جمع عمق يفتح العين وضما - وهو ما بعد من أطراف المناوز والخواوى : الخالي والمخترق بفتح الراء مكان الاختراق وهو الشق واراد به قطع المفازة والشاهد فيه كالذي قبله

(٣) الحور : جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة يابضها وعين : جمع عيناء وهي الواسعة العين والمروط جمع سرط - بكسر فسكون - وهو الكساء من صوف أو خر والرباط ومثله الربط بفتح فسكون - جمع الربطة وهي كل ملاءة غير ذات لفتين كلها نسج واحد وقطعة واحدة أو هي كل ثوب ابن رقيق . والشاهد في البيت جر الحور بعد اعفاء التي هي حرف عطف لا يعمل وهو من شواهد الاشعوى

تري أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل « وهذه الاضافة المنسوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن « فإذا كانت الاضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له أي يملكها وأبوه وابنه وسيدوه والمراد أب له وابن له وسيد له أي كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص لأن كل ملك اختصاص « وإذا كانت الاضافة بمعنى من « كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوب من خز وخاتم حديد وسوار ذهب أي ثوب من خز وخاتم من حديد وسوار من ذهب لأن الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخز وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد ومن ذهب ، والذي يفصل به بين هذا الضرب والذي قبله أن المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف يصدق عليه اسمه ألا ترى أن الباب من الساج مساج والثوب من الخز خز كما أن الانسان من الحيوان حيوان وليس غلام زيد بزيد فعلى هذا إذا قلت عين زيد وعمره كان مقدرًا باللام والمعنى عين له ويد له لانه وان كان الاول بعضًا للثاني فانه لا يقع عليه اسم الثاني فعين زيد ليست زيداً وعمره ليست عمرًا فاعرف الفرق بينهما ، وقوله « في الامر العام » يريد ان الغالب في الاضافة الحقيقية ما قدمناه وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قالوا فلان ثبت الغدر بفتح الغين والدال أي ثابت القدم في الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة قال ابن السكيت يقال ما أثبت غدرة يعني الفرس أي ما أثبتته في الغدر وهي الحجارة والاختافيق أي خروق الارض وشقوقها ، وعندني أن اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضيًا من ذلك ليس مقدرًا بحرف جر مع ان اضافته محضة »

قال صاحب الكتاب « واللفظية أن تضاف الصفة الى مفعولها كقولك هو ضارب زيد وراكب فرس يعني ضارب زيداً وراكب فرساً أو الي فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمر الدار وهند جائلة الوشاح يعني حسن وجهه ومعمره داره وجائل وشاحها ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولا استواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفعولة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه »

قال الشارح : « الاضافة اللفظية » أن تضيف اسماً الى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة انما يحصل ثم اتصال واسناد من جهة اللفظ لا غير « وذلك ضربان أحدهما اسم الفاعل « اذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك هذا ضارب زيد غداً اذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضارب زيداً وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفيض ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالاضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به انما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الاول نكرة وان كان مضافاً الى معرفة لان المعنى على الانفصال بارادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيد غداً كما تقول هذا رجل ضارب زيداً لان التنوين المقدر حكماً كالوجود لفظاً ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة قال الله تعالى (هذا عارض ممطرنا) والمعنى ممطر لنا من قبل انه وصف به عارضاً وهو نكرة

والنكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر

سَلَّ الْمُدُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةً مُتَعَيِّسٍ (١)

والتقدير معطى رأسه لأن كلاً لا يقع بعدها الواحد إلا نكرة لأنها تقع على واحد في معنى الجمع ، وقوله « أن تضاف الصفة الى مفعولها » يريد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب وقاتل وشبههما فإنه لا يضاف الا الى مفعوله لانه غير ذلك لا يضاف الى الفاعل لانه هو في المعنى والشئ لا يضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضارب زيد عمراً على معنى يضرب عمر الان الضارب هو زيد « الثاني الصفة الجارية اعرابها على ما قبلها » وهي في المعنى لما أضيفت اليه « وذلك نحو مررت برجل حسن الوجه ومعمر الدار وامرأة جائلة الوشاح » فالتقدير في هذه الاشياء كلها الانفصال لان الاصل حسن وجهه ومعمر داره وجائل وشاحها ترفع الوجه بقولك حسن لان الحسن له في المعنى ، وكذلك قولك مررت برجل معمر الدار اذ المعنى معمر داره وامرأة جائلة الوشاح أى جائل وشاحها فالعلاقة بالدار والجولان للوشاح والوشاح الازار « فان قلت » اذا كان الحسن الوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز اضافته اليه وقد زعمتم أن الشئ لا يضاف الى نفسه فالجواب انك لم تضفه الا بعد أن نقلت الصفة عنه وبعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ وصار فيه ضمير الرجل فاذا قلت حسن الوجه كان الحسن شائعاً في جماعته كأنه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائرهِ فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف اليه بعد أن صار أجنبياً ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحسن وجهها والتمييز فضلة ، وقوله « يضاف الى فاعله » يريد انه فاعل من جهة المعنى لامن جهة اللفظ فانه من جهة اللفظ فضلة والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأة حسنة الوجه فتأنيثهم الصفة اذ قد جرت على مؤنث دليل على ما قلناه لان الفعل إنما تلحقه علامة التأنيث اذا أسند الى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة ههنا دليل على أنها مسندة الى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الاضافة لوجب التذكير ولم يجز التأنيث لان الوجه مذكر ، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرف بالاضافة لان النية فيه الانفصال على ما بينا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وان أضفته الى معرفة نحو قولك مررت برجل حسن الوجه فلو لا تقدير الانفصال وارادة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله « ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصولة » يعني ان حالها قبل الاضافة وبعدها في التشكيك وعدم التعريف سواء فلذلك تقع صفة للنكرة مفصولة ومضافة لاستوائها في كلا الحالين فتقول مررت برجل حسن الوجه

(١) البيت للحرار الاسدي ، وبعده مقتل أحبله مبسبين عنقه * في منكب زين المطي عرنس والشاهد فيه اضافة معطى الى الرأس مع نية التنوين ونصبه لما بعده ، والدليل على ذلك اضافة كل اليه وذلك من جهة أن كلاً في هذا الموضع ونحوه لا تضاف الا الى النكرة ، وأيضاً فان نقتله بقوله ناج وقوله متعيس وهما نكرتان بلارب دليل على أنه نكرة لان النكرة إنما تقع نكرة للنكرة ، وقوله معطى رأسه أى نلول منقاد ، وقوله ناج أى مريع والنجاء السرعة والفوت ، والصهبة أن يضرب بياضه الى الحمرة وهو نجار الكرم والعنق ، والمتعيس ومثله الاعيس هو الابيض وهو أفضل ألوان الابل ، والمعنى سل هو ملك التي لزمك وتزات بك بسبب فراقك من تهواه ونأبه عنك بكل بهير تر تحله للسفر وهو مريع منقاد . وصف بهيراً بمظم الجوف فاذا شد رحله عليه اغتال أحبله واشتوقاها كلها لعظم جوفه والاعتغال الذهاب بالقوى والمبين البين الطول ومعنى زين زاحم ودفع والعرنس - يوزان سفرجل - الشديد ويروي « متين عنقه »

كما تقول مررت برجل حسن وجهه ، ويدل على التنكير جواز دخول الالف واللام عليه مع اضافته فتقول مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الاضافة صحيحة لما جاز أن تجتمع الاضافة مع الالف واللام *
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * قضية الاضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وماتقبله الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفرزدق * فسماء وأدرك خمسة الأشبار * وقال ذو الرمة * ثلاث الاثافي والديار البلاقع * ﴿

قال الشارح : اعلم أنك لا تضيف الا نكرة نحو قولك غلام زيد وصاحب عمرو لان الاضافة يبتغى بها التعريف أو التخصيص لان المضاف يكتسب من المضاف اليه تعريفه ان كان معرفة وتخصيصاً ان كان نكرة فاذا قلت غلام زيد فالغلام كان فكرة شاملاً كل غلام فلما أضفته الى زيد صار معرفة وخص واحداً بعينه فاذا قلت غلام رجل فان المضاف اليه وان كان نكرة الا انه حصل للمضاف باضافته اليه نوع تخصيص ألا ترى انه خرج عن شياعه ويميز عن أن يكون غلام امرأة فعلى هذا لا يجوز اضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها فاذا أريد اضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتي تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس ثم تكتسب تعريفاً اضافياً غير التعريف الذي كان فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والاضافة لان ما فيه الالف واللام لا يكون الا معرفة ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما فلما « الخمسة الاثواب » والاربعة الغلمان فهو شيء صار الى جوازه الكوفيون فلما على أصل أصحابنا فاذا قلت ثلاثة دراهم وأردت تعريف الاول منهما عرفت الثاني لان الاول يكون معرفة بما أضفته اليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة فاذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلاثة الدراهم وخمسة الاثواب فلما قول الشاعر

ما زال مذ عقدت يده ازاره فسماء وأدرك خمسة الأشبار

البيت للفرزدق وبعده (١)

يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَمِي فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْغُبَارِ مُشَارِ

والشاهد فيه تعريف الثاني بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الاول بمدح بذلك يزيد بن المهلب أي ما زال منذ كان صغيراً الى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب وعنى بالخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكانه فكانه لم يقابل فيه قبل ولا أثار غيره غباره من قولهم مات فلان عبطة أي شاباً ، وقوله مذ عقدت يده ازاره اشارة الى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الأشبار القبر أي ما زال أميراً مذ عقل الى أن مات ، وأما قول الآخر

(١) من قصيدة بمدح بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة وقبل البيت الشاهد

واذا الرجال رأوا يزيد رأيته خضع الركاب نواكس الابصار

ثم بعدهما البيت الذي ذكره الشارح ، ويرد على بدل خوافق « كئائب من كئائب » والشاهد فيه اضافة اسم العدد مجرداً من الالف واللام الى المعدود كما هو مذهب انصارين خلافاً للكوفيين في تجويزهم الخمسة الأشبار والثلاثة الاثواب . وقوله عقدت يده ازاره كناية عن سعيه في طلب الجهد وحرصه على اكتساب المهام ودأبه على بلوغ أقصى غاية المكرمات وقوله سماء معناه علا وارتفع

وَهَلْ يَرْجِعُ الْمُسْلِمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْإِثْنَانِ وَالرُّسُومُ الْبَلَاغُ (١)

البيت لدى الرمة والشاهد فيه تعريف الإثني حين أراد تعريف ما أضيف إليه وهو الثلاث ولم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام ، والإثني للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الطباخ ، والبلاغ جمع بلع وهو الخراب وأصله الأرض التي لا شيء فيها ، والرسوم جمع رسم وهو ما بقي من آثار الديار ، يقول إن الإثني ورسوم الدار لا تود سلاماً ولا تنبيء عن خبر إذا استخبرت وهو معني قوله أو يكشف العمى ، فأما ما تعلق الكوفيون من إجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لأن المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً وإنما ذلك شيء رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس •

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربان زيد وهم الضاربون زيد قال الله تعالى (والمقيمي الصلاة) ولا تقول الضارب زيد لأنك لا تفيد فيه خفة بالاضافة كما أفدتها في المثني والجمع وقد أجازته الفراء وأما الضارب الرجل فشبه بالحسن الوجه • قال الشاح : وقد جاءت الألف واللام فيما اضافته لفظية • قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح • وساغ ذلك من قبل أن الاضافة لا تكسوهما تعريفاً من حيث كان النية فيها الانفصال إذ التنوين مراد والمضاف إليه في نية المرفوع إذ كان فاعلاً في المعنى فلما كانت الاضافة لا تكسوهما تعريفاً ولا تخصيصاً لم يمتنع دخول الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف كما لا يمتنع دخولها على النكرة غير المضافة وقالوا « هذان الضاربان زيد والضاربون زيد » قل الله تعالى (والمقيمي الصلاة) لما كانت الاضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف إليه وكان سيان لإضافته وإثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالاضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللام وأفادت الاضافة ههنا ضرباً من التخفيف بحذف التنوين والنون في هذا ضارب زيد غدا والضاربان زيد والضاربون زيد • فأما الضارب زيد فانه لا يجوز • لأن الألف واللام إذا خلقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيها بعده ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره إذ كان التقدير في الضارب الذي ضرب فلذلك عمل عمله • وإنما جازت الاضافة في قولك هما الضاربان زيد والضاربون زيد لما يحصل بالاضافة من التخفيف بحذف النون فأما إذا قلت الضارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الاعمال من غير فائدة لانه لم

(١) البيت لدى الرمة كما ذكر المصنف وقوله

أمنزلقى سلام عليكما هل الأثر من اللآي مزين رواج

نوهتها يوماً فقلت لصاحبي وليس بها إلا الظباء الخواضع

قف العيس تنظر نظرة في ديارها فهل ذاك من داء الصباية نافع

وقوله يرجع أي يرد ويميد وأراد من العمى الالتباس والإثني جمع أسمية وهي الحجارة التي توضع عليها القدور البلاغ جمع بلع وهي الخالية من السكان التي لا أنيس بها ... والشاهد فيه كالذي فيما قبله

يحصل بالاضافة تخفيف لانه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة ، « فأما الفراء فانه أجاز ذلك »
 نظراً الى الاسمية وأن الاضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعاً من الاضافة والقياس ما ذكرناه ،
 فأما قولهم « الضارب الرجل » فأنما ساعدت اضافته وان لم تستفد بالاضافة تعريفاً ولا خفة أما التعريف
 فلا أن اضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالاضافة
 فتضيية الدليل أن لا تصح اضافته كما لا تقول الضارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه
 ومشبه به من جهة أن الضارب صفة كما ان الحسن صفة وما بعده يكون مجروراً أو منصوباً فتقول هذا
 ضارب زيدا وضارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهاً وحسن الوجه فلما أشبهه جاز إدخال الالف
 واللام عليه مع انه مضاف اذا أريد تعريفه كما كان كذلك في الحسن الوجه وان لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى
 ان المضاف اليه في الضارب زيد مفعول منصوب في المعنى والمضاف اليه في الحسن الوجه فاعل مرفوع *
 [فصل] قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كان المضاف اليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون
 وما عدم واحداً منهما شرعاً في صحة الاضافة لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا
 بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا الضاربك والضارباتك والضاربي والضاربياتي
 كما قالوا ضاربك والضاربك والضاربوك والضاربي والضاربي قال عبد الرحمن بن حسان
 أيها الشامي ليحسب مثلي إنما أنت في الضلال تهيمُ
 وقوله * هم الآمرون الخير والفاعلون * مما لا يعمل عليه ﴿

قال الشارح : قد فرق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمَر « فاضافته الى
 المضمَر » تقع كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم اضافته لانه لا سبيل الى النصب لان النصب
 يكون بثبوت التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيدا وضاربان زيدا ومع المضمَر لا يثبت التنوين ولا
 النون لان بينهما معاقبة فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمَر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل الى
 المضمَر ثم حمل ما لم يكن فيه تنوين أو نون في الاضافة على ما هما فيه ليكون الباب على منهاج واحد
 ولا يختلف ، وقوله « جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحداً منهما شرعاً في صحة الاضافة » أي صار
 ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما يعني التنوين والنون ، وقوله شرعاً أي سواء يقال القوم في
 هذا الامر شرع سواء يحرك ويسكن ويستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، والمراد انه
 ينساوي ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الاضافة وذلك نحو الضاربك
 والضارباتك « أضفت الضارب والضاربات الى ضمير المخاطب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول
 الضاربي والضارباتي » فتضيفهما الى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك
 « والضاربك والضاربوك والضاربي » فحذف من ضاربك التنوين لانه قبل الاضافة ضارب منون
 والضاربك تثنية والضاربوك جمع وقد حذف منهما النون للاضافة والضاربي تثنية وأصله ضاربين حذفت
 نونه للاضافة ثم أدغمت ياء التثنية في ياء النفس ولو كان مرفوعاً لقليل ضارباي بالالف ، « والضاربي »
 جمع وأصله الصاربون فلما أضيف الى ياء النفس حذفت النون للاضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الاول

منهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء المنقلبة في ياء الاضافة على حد طويته طياً وشويته شيئاً وكذلك تقول في الجر والنصب نحو مررت بالضاربى ورأيت الضاربى وأصله الضاربين سقطت النون للاضافة وأدغمت الياء في الياء ، فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير الا مجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل انه رأي لسيبويه وقد حكاه الرماني في شرح الاصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أن سيبويه يعتبر المضمير بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربوك في موضع مجرور لا غير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاف في الضاربك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول الضاربو زيدا على من قال الحافظو عورة المشيرة (١) بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربك كانت في موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن الا نصباً نحو الضارب زيدا ، وكان أبو الحسن الاخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادي يجعل المضمير اذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين فلا تقول ضاربك بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول هو ضارب زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هن ضارب زيدا والجامع بينهما أن التنوين من ضارب حذف لمنع الصرف لا للاضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان ، فأما ما ذكره صاحب الكتاب فذهب ثالث لأعرفه وأما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمير المتصل لان علامة المضمير غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحلها آخر الكلمة كما ان النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المقاربة تماقياً فلم يجمع بينهما لذلك ، فأما البيت الذي أنشده وهو * أيها الشامي الخ * (٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان

(١) هذا قطعة من بيت لرجل من الانصار ويقال هو قيس بن الحطيم وهو بتمامه
الحافظو عورة المشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف

وعورة المشيرة هي كل ما يستحيا منه والوكف - بزة جبل - العيب ، ويروى لا يأتيهم من ورائنا نطف والنطف الذنب ، وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم اذا انهزموا ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونهم والشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافاً لطول الاسم ونصب ما يمد على نية اثبات النون ، ولو قدر حذف النون للاضافة لجاز ذلك عريية

(٢) هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت أحد الشعراء المجيدين وكان أبوه شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان ابنه سعيد بن عبد الرحمن شاعراً متوسطاً في طبقة . والبيت مسوق في المتن الاستشهاد على أن ياء المتكلم في قوله الشامي في محل جر بالاضافة وقد رد الشارح ذلك فقال أنها في محل نصب مفعول ... قال سيبويه « وإذا قلت هم الضاربوك وهما الضاربك فلوجه فيه الجر لأنك اذا كفت النون من هذه الاسماء في المظهر كان الوجه الجر الا في قول من قل الحافظو عورة المشيرة { أي بنصب عورة } ولا يكون في قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع النصب لأنك لو كفت النون في الاظهار لم يكن الا حراً ولا يجوز في الاظهار هم ضاربو زيد لأنها ليست في معنى الذي لأنها ليست فيها الالف واللام كما كانت في الذي . واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمير غير المنفصل لانه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير نصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنها لا يكونان الا زوائد ولا يكونان الا في أواخر الحروف والمظهر وان كان يماقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمير المتصل لانه اسم ينصل ويتبدأ به وليس كعلامة الاضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين فهي أقرب اليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمماقبة وقد جاء في الشعر

أنشده شاهداً على ما ادعاه وزعم أن الياء في موضع جر والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأى سيديويه وأبي الحسن جميعاً ، فأما قوله

هُمْ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ إذا ما خَشَوْا من مُخَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا (١)

فانه أنشده سيديويه وزعم انه مصنوع وموضع الشاهد الجمع بين النون والضمير في قوله الفاعلون وحكم المضمّر أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزاتهما في الاتصال والضعف ومثله قول الآخر

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَنِينَ رَوَاهِقُهُ (٢)

أنشده سيديويه والشاهد فيه أيضاً الجمع بين النون والمضمّر والوجه الفاعلونه ومحتضروه يصفه بالبذل والعطاء يقول غشيه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناس للعطاء وجلس لهم جلوس مبتذل غير متودع ، فسيديويه يجعل الهاء في الفاعلونه ومحتضرونه كناية ويزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبردي يذهب الى أنها هاء النسك وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف وحركها لانها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الاضمار نحو غلامه ، وكلاهما ضعيف والاول أمثل لان فيه ضرورة واحدة وفي هذا ضرورتان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف اليه اضافة معنوية الا أسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان أضيفت الى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فتبيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال ﴿ يارب مثلك في النساء غريبة ﴾ اللهم الا اذا شهر المضاف بغاية المضاف اليه كقوله تعالى (غير المغضوب عليهم) أو بمائثلته ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان المضاف يكتسب من المضاف اليه تعريفه إن كان معرفة ادا كانت الاضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو « وقد جاءت أسماء أضيفت الى المعارف ولم تتعرف « بذلك للابهام الذي فيها وأنها لا تختص واحداً بعينه وذلك « غير ومثل وشبه « فهذه نكرات وان كن مضافات الى معرفة وأما نكرهن مائلهن وذلك لان هذه الاسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومائلتها لم تتعرف ألا توي ان كل من عداه فهو غير وجهة المائلة والمشابهة غير منحصرة فاذا قلت مثلك جازاً ان يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ولن يحاط بالاشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الابهام كانت نكرات فلذلك هذه الاشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير ومائيل ومشا به كأن المائلة في قولك مررت برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل اذا أضيف وهو

فزعموا أنه مصنوع « اه * وحاصل كلامه أن المضمّر كالظاهر فيأخذ حكمه كما فصله أبو سعيد

(١) هذا هو الشعر الذي ذكر سيديويه في عبارته التي نقلها انه مصنوع ، ويحاج به شاهداً للجمع بين النون والضمير في قوله الامرونه ومن حق الضمير أن يعاقب النون والتنوين لانه بمنزاتهما في الضعف والاتصال فهو معاقب لهما اذا كان المظهر مع قوته واتصاله تد يعاقبهما وقال الاعلم « وقد رد على سيديويه جملة على هذا التقدير وجملة الهاء بياناً لحركة النون على نية الوقف واثنائها في الوصل ضرورة وتشبيهاً في الحركة بهاء الاضمار ضرورة وكلا الوجهين بعيد « اه هذا البيت يروى { هم الفاعلون الخير والامرونه } والمعظم - بوزنة اسم المفعول - الامر الذي يصعب رده ويهظم دفعه (٢) الشاهد فيه قوله محتضرونه والملة كالذي قبله ومعنى البيت كما قال الاعلم انه غشيه المعتفون - وهم السائلون - واحتضره الناس جميعاً للعطاء والاستعناح بجلوس لهم جلوس متصرف مقبل غير مرتفق متودع اه *

للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيرك فأما قوله
يا ربُّ مثلك في النساء غريبةٌ تَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ (١)

البيت لابي محجن الثقفي أنشده سيديوه والشاهد دخول رب على مثلك ورب لا تدخل الا على نكرة
وغريبة أي مغترة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر ومتمتها بطلاق أي أعطيتها شيئاً تستمتع به عند
طلاقها كأنه يهدد زوجته بذلك ، تقول مررت برجل مثلك أي صورته مشبهة بصورتك ومررت برجل
غيرك أي ليس بك وأنه لم يمر باثنين ألا ترى أنه اذا قال مررت بغيرك باسقاط المنعوت جاز أن يكون
مر بأكثر من واحد فاذا قال مررت برجل غيرك علم أنه مر بواحد لا أكثر من ذلك ، وقد تكون
هذه الاشياء معارف اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه أو بمماثلته ، فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف
فاذا قال القائل مررت برجل مثلك أو شبيهك وأراد النكرة فعناه بمشابهك أو بمماثلتك في ضرب من ضروب
المماثلة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة واذا أراد المعرفة قال مررت بعبده الله مثلك فكان معناه المعروف
بشبهك أي الغالب عليه ذلك ، ونحوه قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم
غير المغضوب عليهم) لان المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفار فهما مختلفان
ونحوه مررت بالمتجرك غير الساكن والقائم غير القاعد ، وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه وذلك لانه
على بناء فاعيل وفاعيل بناء موضوع للمبالغة فكأنك قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير
لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق ونحت وأمام وقدام وخلف
ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذاء وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوي ومع ودون ﴾

قال الشارح : قد تقدم ان الاضافة على ضربين لفظية ومعنوية فالمعنوية ما كان اللفظ على الاضافة
والمعنى كذلك نحو غلام زيد وثوب خز واللفظية ما كان اللفظ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب
زيد غداً فهذه اضافة لفظية لا غير لان المعنى ضارب زيداً غداً فما كان من الاضافة كذلك فانها لا تقع
لازمة البتة لانها انما تضاف لضرب من التخفيف والنية غير الاضافة « وما كان منها معنوياً فهو على
ضربين يكون لازماً وغير لازم » وذلك أن من الاسماء ما يلزم الاضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل
مفرداً « وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي فوق ونحت وأمام وقدام وخلف

(١) الشاهد فيه قوله رب مثلك حيث أدخل رب على مثل مع كونها مضافة ولا يكون مدخول رب الا نكرة
فهذا دليل أن مثلاً وان أضيفت فأتزال نكرة وذلك أنها وما كان في معناها تنوب متاب الفعل كما هي مضافة الى ما بعدها
والفعل نكرة كانه فجرت مجراه في الجري على النكرة فتقول مررت برجل مثلك فتكون نائبة متاب مررت برجل يشبهك
وكذلك مررت برجل غيرك لانه بمنزلة مررت برجل ليس بك أو يفايرك ومنه مررت برجل حسبك من رجل لانه في
معنى كفاك من رجل ويدل على صحة هذا التعليل أن العرب يصرحون أحياناً بالفعل في الموضع الذي يصفون فيه حسباً ومثلاً
وغيراً كقولهم مررت برجل كفاك من رجل وهمك من رجل وبامرأة كفتك من امرأة وهمك من امرأة . قال سيديوه
« ومن ذلك قول العرب لي عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهماً ومائة درهم فالمثل وأخواته كأنه
كالذي حذف منه التنوين في قولك مثل زيداً وقيد الاوابد { أي بتنوين الاول في المثالين وانصب الثاني } وهذا تمثيل
ولكنها كقائه وعشرين لزمها شيء واحد وهو الاضافة يريد أنك أردت معنى التنوين فقل ذلك قولهم مائة درهم » اهـ

ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذوة فهذه الظروف تلزم الاضافة وانما لزمت هذه الاشياء لانها أمور نسبية فان فوق يكون بالنسبة الى شيء فوقا وتحتا بالنسبة الى شيء آخر وكذلك أمام وسائرها فلزمتها الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة ، وقال أبو العباس المبرد انما لزمت هذه الظروف الاضافة لعدم افادتها مفردة ألا ترى أنك اذا قلت جلست خلفا فالحطاب يعلم أن كل مكان لا بد أن يكون خلفا لشيء ، فإذا أضفته عرف وحصل منه فائدة ، وقال الكوفيون انما لزمت الاضافة لانها تكون أخبارا عن الاسم كما يكون الفعل خبرا عن الاسم اذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج الى فاعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزمو الظروف الاضافة ليسد المضاف اليه مسد ما يطلبه الفعل ويدل عليه ، فإذا أفردت وقبل قام زيد خلفا وذهب عمرو قداما فهو عند البصريين لصب على الظروف كما يكون مضافا نحو قام تدامك وذهب خلفك إلا انه مبهم منكور كأنك قلت قام خلف غيره وذهب قدما شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروف الا مضافة واذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قل قام متأخرا وذهب متقدما وفائدة الخلاف تظهر في الخبر فعند البصريين تقول زيد خلفا وعمرو تداما فيكون خبرا كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلف أي متأخر وقدام أي متقدم ويكون الخبر مفردا هو الاول كما تقول زيد قائم ، ومن ذلك « عند ولدن ولدا » وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزمت الاضافة للبيان اذ كانت مبهمة لانها لا تختص مكانا معيناً لان القرب والمجاورة أمر إضافي اذ الشيء يكون قريبا من شخص بعيداً من آخر وهي لا ابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدن صلاة العصر الى وقت كذا ومن لدن الحائط الى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن الذي هو ابتداء غاية المكان ، وفي عند اثنان عند وعند بفتح العين وكسرهما ، « ولدن » في معنى عند إلا ان عند معربة ولدن مبنية وفي لدن ثمان لثلاث يقال لدن ولدا ولدن ولد بفتح الفاء وضم العين ولد بضمهما ولدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون ولدن بفتح النون ولد بفتح الفاء وسكون العين ، فأما لدن بفتح الفاء وضم العين فهو الاصل لكثيره وورود النزول به ومن قال لدن فوجهه انه أسكن العين في لدن كما أسكنها في عضد وعجز فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فحرك الاول بالفتح كما حرك الاول منهما بالفتح في قولهم اضربن اذا دخلت النون الخفيفة في اضرب ، وأما لدا فله قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس في ألفها أن لا تكون أصلاً فأما انقلابها مع المضرب ياء فعلى التشبيه بأنف علي والى على ماسيو ضح أمره ان شاء الله تعالى ، وأما لد بالضم فحذوقة من لدن قال الراجز

يَسْتَوِيبُ الْبَوَّاعِينَ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ الْخَيْمَةِ إِلَى حَنْجُورِهِ

والذي يدل على انها منتقصة منها أنها لو كانت أصلاً على حيالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رب ورب مخففة ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالة على انها منتقصة من غيرها وليست أصلاً قائماً بنفسه ، ومن قال لد بضم الفاء والعين فانه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام ، ومن قال لدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانه كسر النون

لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لالتقاء الساكنين وقصد التخفيف كآين وكيف ، وأما من قال له بسكون الدال وفتح الفاء فانه بناء على السكون بعد الحذف جعلها قائمة بنفسها « فان قيل » ولم بنيت لدن ولم تكن معربة كهند قيل لما لم يتجاوزوا بلدن حضرة الشيء والقرب منه ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف الموضوع بازاء معني لا يتجاوزها فبنيت لذلك كبنائه وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما يحضرتك وما يبعد وان كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مال وان كان غائباً في بلد آخر فلما دخلها من التمكن والتصرف ما ذكرناه فارقت الحروف فأعربت لذلك ؛ ومن الظروف « بين ووسط وسوى ومع ودون » كلها تلزمها الاضافة فأما « بين » فهو ظرف من ظروف الامكنة بمعنى وسط ولذلك يقع خبراً عن الجثة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمال بين القوم وهي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وسط والشركة لا تكون من واحد وإنما تكون بين اثنين فصاعداً نحو المال بين الزيد والدار بين القوم فان أضفتها الى واحد وعطفت عليه بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لان الواو لا توجب ترتيباً ولو أتيت بالفاء قللت المال بين زيد وعمرو لم يحسن لان الفاء توجب الترتيب وفصل الثاني من الاول فأما قول امرئ القيس * بين الدخول فحومل فقد عابه الاصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالفاء أن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل واحد منهما على أما كن كالشأم والعراق فلو قلت عبدالله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول ثم الكلام وصلاح كما تقول سرنا بين الشأم والمراد بين مواضع الشأم فعل هذا قال بين الدخول أى بين مواضع الدخول ثم عطفت بالفاء فقال فحومل ؛ وأما « وسط » فيكون اسماً وظرفاً فاذا أردت الظرف أسكنت السين واذا أردت الاسم فتحت فتقول وسط رأسك دهن اذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين ونصبت لانه ظرف وتقول وسط رأسك صلب فتحت السين ورفعت لانه اسم غير ظرف وتقول حفرت وسط الدار بئراً بسكون السين كأن البشر في بعض الوسط وتقول ضربت وسطه لانه مفعول به ، وأما « سوى وسواء مقصورا ومعدودا » فبمعنى واحد وذلك أنك اذا قلت عندي رجل سوى زيد فعناه عندي رجل مكان زيد أي يسد مسده ولزم الاضافة لان معناه معنى غير وقد تقدم الكلام عليهما ، وأما « مع » فهو ظرف من ظروف الامكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسم أنه اذا أفردت ف يقال جاء معاً وأقبل معاً وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معه أى من عنده ولو كانت أداة لكانت ساكنة الآخر على حد هل وقد يدل اذ لا حلة توجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف فسكن آخرها قال الشاعر

فَرِيشٌ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا (١)

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط ابهامها كالدن وحيث وإنما أعربت

(١) البيت قيل انه للراعي . وقال العيني هو من قصيدة لجرير يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، والريش يستعمل في اللباس الفاخر أو المال وكأن المراد به هنا القوة والاستعداد ، وقوله لماذا بكسر اللام - أى وقتاً بعد وقت والمراد أنها متقطعة قليلة ، وكلام الشارح يفهم منه أن تسكين العين في معكم ليس للضرورة وذلك خلاف ما ذهب اليه سيبويه حيث ادعى أن التسكين ضرورة لا لغة ، وهو مردود بأن ذلك لغة غنم وهم يظن من تغلب بن وائل وعامة ربيعة

ونصبت على الظرفية لانهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في عند فيقولون معنى مال أى هو فى ملكي وان كان غائباً كما يقال عندى مال ، وأما « دون » فلها معنيان أحدهما الظرفية فى معنى المكان تشبيهاً بالمكان فيقال زيد دون عمرو فى الشرف والعلم وفى الخير ونحو ذلك جعل هذه الاشياء منازل يعلو بعضها بعضا كالما كن التى بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس فى موضع من الشرف أو من العلم وهذه لا تكون الا ظروفا منصوبة ، والموضع الآخر لدون أن تكون اسما صفة بمعنى حقير ومستردل فتقول ثوب دون أى ردى ويقال هذا دونك أى حقيرك ومستردل ويمكن أن يكون هذا القسم هو الاول واستعمل اسما توسعا لضرب من التأويل لالك اذا جعلته فى مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل ونحت وأسفل ونحت قد يجوز رفعهما فى الشعر قال لبيد

فعدت كلاً الفرّجينَ تَحْسَبُ أَنَّهُ مولى المَخافةِ خلفها وأمامها (١)

على ان أسفل اذا كان تقيض أعلى كان متمكنا تقول هذا أسفل الحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره *

قال صاحب الكتاب * وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وييد وقيد وقدا وقاب وقيس وأى وبعض وكل وكلا وذو ووثقه ومثناه ومجموعه وأولو وأولات وقد وقط وحسب ، وغير اللازمة نحو ثوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف فى حال دون حال *

قال الشارح : اعلم أن من الاسماء أسماء غير ظروف تضاف الى ما بعدها وهى على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما « مثل وشبه » فبمعنى واحد « وغير وييد » بمعنى واحد « وقيد وقدا وقاب وقيس » بمعنى مقدار الشيء يقال بيني وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى (قاب قوسين أو أدنى) وقيس رمح بمعنى قدر رمح والقدر والقدر بالفتح والسكون واحد وهو مبلغ الشيء فهذه الاسماء كلها تلزم الاضافة ولا تفارقها واذا أفردت كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسن دخول الالف واللام عليها فلا يقال المثل ولا الشبه ولا الكل ولا البعض لان ذلك كالجمع بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهة تضمنها معنى الاضافة فصارت الاضافة فيها كالمفرد بها وذلك من قبل أن مثلاً يقتضى مماثلاً وشبهاً يقتضى مشبهاً به وكذلك سائرهما من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير لا تذكر الا مع المقدر به ، وكذلك أى وبعض وكل وكلا الاضافة فيها لازمة أما « أى » فانها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره فافتقر الى الاضافة للايضاح كافتقار الموصول الى الصلة وهى بعض ما أضيفت اليه فاذا قلت أى القوم كانت من القوم واذا قلت أى الثياب فهى من الثياب فلزومها الاضافة لذلك « وبعض »

(٢) البيت من معلقة لبيد وقيله وتسمت وز الانيس فراعها عن ظهر عيب والانيس سقامها

ويروى فعدت - بالعين المجهمة كما هنا وبالعين المهملة - والضمير يعود على البقرة ، والرز والركر الصوت الغنى ، وقوله عن ظهر غيب معناه من وراء حجاب أى تسمع من حيث لا ترى ، والفرجان ثنية المرح وهو الواسع من الارض ويقال هو موضع الخافة ، وقوله مولى الخافة معناه الموضع الذى فيه الخافة . وخلصها مرفوع على أنه بدل . ففصل من مجمل هو قوله مولى وأمامها معطوف عليه ويجوز أن يكون خلفها وأمامها مرفوعين على أنهما خبر لمبتدأ محذوف كأنه قال هما خلفها وأمامها ويجوز أن يكون قوله مولى الخافة مبتدأ وقوله خلفها وأمامها خبره وجعلتهما خبر ان

يفيد البعضية فهو يقتضي الشيء البعض « وكل » اسم لاجزاء الشيء فهو يقتضي الجزأ « وكلا » اسم مفرد عندنا معناه التثنية ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى فلزمت اضافته الى جنسه ليعلم نحو جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيذاً للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فنزمت اضافتها الى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيد وليست اسماً شائعاً بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فإنها لا تلي العوالم ولا تكون الا تأكيداً فاستغنت عن الاضافة، ومنها ذوو التي بمعنى صاحب فانك تقول هذا رجل ذو مال ورأيت رجلاً ذا مال ومررت برجل ذي مال أي صاحب مال وتقول في التثنية هذان رجلان ذوا مال وأصله ذوان وإنما حذف نونه للاضافة وفي النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوي مال ومررت برجلين ذوي مال وتقول في الجمع هؤلاء رجال ذوو مال ورأيت رجالاً ذوي مال ومررت برجال ذوي مال وأصله ذوون وذوين لانه جمع سلامة وإنما حذف نونه للاضافة وإنما جمع جمع السلامة لانه وصف به من يعقل فجرى مجرى مسلمين وصالحين وتقول في المؤنث ذات نحو هذه امرأة ذات جمال ومال والتثنية ذواتا قال الله تعالى (ذواتا أفنان) والجمع ذوات وأولو أيضاً جمع سلامة والواحد ذو قال الله تعالى (نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد) وقال تعالى (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) والمؤنث أولات قال الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) جاء الجمع هنا على غير واحد المستعمل وقياس واحدته أل مثل هم وشج فهي في السلامة بمنزلة المذاكير والملاح في التكسير جاء على ما لم يستعمل وإنما لزمته الاضافة لان المضاف اليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الاسماء بالاجناس نحو هذا رجل مال فلم يسغ ذلك فأتوا بذوي التي بمعنى صاحب وأضيفت الى اسم الجنس وجعلوها وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس كما كانت أي وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام وكانت الاضافة لازمة كما كان النعت لازماً لأي في النداء نحو يا أيها الرجل يا أيها الغلام ، ومن ذلك « قد وقط وحسب » كلها بمعنى واحد الا ان قد وقط مبنيان على السكون وحسب عربية وذلك من قبل ان قد وقط وقما وقع فعل الامر في أول أحوالها فبنيا كبنائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أي اكتف بذلك واقطع وحسب اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفاً ولم يوقع موقع الفعل في أول أحواله ألا ترى انك تقول أحسبني الشيء إحساباً أي كفاً ويقال هذا لك حساب أي كاف قال الله تعالى (جزاء من ربك عطاء حساباً) فالعريف حسب ولم يبن كبناء قد وقط ، واشتقاق قد من قددت الشيء واشتقاق قط من قطعت الشيء اذا قطعت فاصلهما لذلك التثنية وإنما خففنا بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالهما وإنما لزمته هذه الاسماء للاضافة لانها واقعة موقع فعل الامر وفعل الامر لا بد له من فاعل ولم تكن هذه الاسماء فما يرفع فأضيفت الى الفاعل فإذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكتف واقطع فالفاعل مضمرة واذا قلت قد زيد أو قط عمرو فكأنك قلت ليكتف زيد أو عمرو بذلك وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدني وقطني محافظة على سكونيهما وصيانته لآخرهما عن الكسر كما قالوا مني وعني فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي (١)

وقال الآخر * قدنى من نصر الخبيبين قدى * (٢) فأتى بنون الوقاية وتركها ، وربما استعملوا قط وحسب مفردين من غير اضافة فقالوا رأيت مرة واحدة فقط وأعطاني ديناراً فحسب أي اكتف بذلك واقطع و الاضافة أكثر وأغلب فاعرفه ، * وأما الاضافة غير اللازمة * ففي أكثر الاسماء نحو ثوب ودار وغيرهما من الاسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب ارادة المتكلم فإذا قال رأيت ثوباً فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك رأيت داراً وإذا قال رأيت ثوب خبز فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخص من الاول وإذا قال ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأى ﴾ اضافته الى اثنين فصاعداً اذا أضيف الى المعرفة كقولك أى الرجلين وأى الرجال عندك وأيهما وأيهم وأى من رأيت أفضل وأى الذين لقيت أكرم وأما قولهم أى وأليك كان شراً فإخزاه الله فكقولك أخزى الله الكاذب مني ومنك وهو بيني وبينك المعنى أيناً ومنا وبيننا قال العباس بن مرداس

فَأَيُّ مَا وَأَيْلِكَ كَانَ شَرًّا فَقِيْدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا *

وإذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد والاثنين والجماعة كقولك أى رجل وأى رجلين وأى رجال ، ولا تقول أيا ضربت وأى مررت الا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى (أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسنی) ولا استيجابه الاضافة عوضاً منها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء * قال الشارح : اعلم ان أياً انما تقع على شيء هي بعضه وذلك قولك أى أخويك زيد فقد علمت أن زيدا أحدهما ولم تدرك أيهما هو وهي في الكلام على ثلاثة أضرب الاستفهام والجزاء وبمعنى الذي فإذا كانت استفهاماً أو جزاء كانت تامة ولم تحتاج الى صلة انما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج الذي ومن وما اذا كانت موصولة وهي موضوعة على الاضافة لانها في الاحوال الثلاثة بعض ما أضيفت اليه فلا تفيد الا بذكر المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف اليه الا مما يتبعه ، ولا تقتضى جواباً الا اذا كانت استفهاماً وجوابها التعيين لانها في الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فإذا قلت أى الرجلين عندك فعناه أزيد عندك أم عمرو فكما يلزم الجواب في الهمزة وأم إذا قلت أزيد عندك أم عمرو والتعيين فنقول زيد أو عمرو ولا يكفي لا أو نعم كذلك يلزم في أى لان المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق أم عمرو أو نحوهما من أدوات الاستفهام لم يكن لأى ههنا مدخل فلذلك كانت أي واقعة على كل جملة اذا كانت بعضها ، فعلى هذا يجوز اضافتها الى المعرفة والنكرة * فإذا أضيفت الى المعرفة *

(١) البيت من شواهد الاشعري وقوله رويداً تصغير الارواد وهو مصدر أروود يرود

(٢) هو من أرجوزة لحيد الارقط ونمامه ليس الامام بالشحيح الملحد ويروى « ليس أميرى بالشحيح الملحد » والشاهد فيه مجيئه بنون الوقاية وتركها وهما أمران جاثران غير أن المجيء بالنون أكثر . وقوله الخبيبين يرورى بصورة المثني والمراد بهما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب على التثنية وقيل المراد بهما عبدالله وابنه خبيب على التثنية أيضاً ويرورى بصورة الجمع والمراد بهم عبدالله وابنه خبيب وأخوه مصعب وقيل المراد بهم عبدالله ومن شايه وقوله الامام المراد به عبدالله بن مروان والشحيح البخل والملحد المائل ، وهذا ونسب الاعام هذا البيت لابي نجيعة

وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبع من ذلك بأن تكون المعرفة إما ثنية أو جماعاً نحو قولك « أي الرجلين عندك وأي الرجال » وأيهما رأيت وأيهم مررت به وقول « أي من رأيت أفضل » لأن من قد تعني بها الكثرة وإن كان لفظها واحداً قال الله تعالى (ومنهم من يستمع إليك) وقال (ومنهم من يستمعون إليك) فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر

تَمَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخَوُّنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ (١)

ثي العائد حين عني اثنين ولا يكون من في قولك أي من رأيت أفضل إلا موصولة لا غير والعائد محذوف والتقدير رأيت كقوله سبحانه (أهذا الذي بعث الله رسولا) والمعنى بعثه ولا يكون من استفهاماً هنا ولا جزاء لأن أيا لا يضاف إلى الجمل ، فأما تمثيله « بأي الذي لقيت أكرم » ففيه نظر والصواب أي اللذين أو الذين بلفظ التثنية أو الجمع وإن صحت الرواية عنه بلفظ الواحد فبجازه أن الذي قد يراد بها الكثرة فهو قوله تعالى (كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم) فعاد الضمير إلى الذي مرة مفرداً ومرة مجموعاً كما كان في من كذلك وهو قليل في الذي ، ولو قلت « أي زيد أحسن » فبجازه من وجهين أحدهما أن يريد النكرة لمشارك له في اسمه فأجراه مجرى الأنواع فهو رجل وفرس كما أجراه كذلك وأدخل عليه الألف واللام في قوله

بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أُسْبِرْهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٢)

والوجه الثاني أن يريد أي شيء من أعضائه أحسن أعينه أم أنفه أم حاجبه ونحو ذلك ، فأما قولهم « أي ههناك كان شراً فأخزاه الله » فأضاف أيا إلى المضمير الذي هو ضمير النفس وهو معرفة فأنما سوغ ذلك أنه عطف عليه ضمير الخطاب بإعادة الاختافض بالواو والواو لا تدل على الترتيب وإنما تجمع بين الشئيين أو الأشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنك قلت أيضاً فهو كقولك « أخزى الله الكاذب مني ومنك » والمراد منا وكقولك « هو بيني وبينك » والمراد بيننا والفرق بينهما أنك إذا قلت أيضاً فقد اشتركا في أي وإذا قلت أبي وأيك فقد أخلصته لكل واحد منهما فهو أبلغ ، فأما بيت العباس بن مرداس * فأبي ما وأيك كان شراً الخ * (٣) وبعده

(١) البيت للفرزدق ويروى « قال فان عاهدتني الخ » والشاهد فيه في قوله يصطحبان حيث أعاد الضمير على من منى حلا على معناها لأنها كناية عن اثنين وصف أنه أوقد ناراً وطرقه الذئب فدعاه إلى العشاء والصحبة وقبل البيت وأطلس عسال وما كان صاحباً رفعت لناراً موهناً فأثناني

وقد فصل بين من وصلتها بقوله « يذئب » وساغ ذلك لأن النداء موجود في الخطاب ولو لم يذكره المتكلم ، قال الاعلام « وإن ندرت من نكرة ويصطحبان في موضع الفصل كان الفصل بينهما أسهل وأقرب » اهـ

(٢) الشاهد فيه في قوله أم العمرو حيث أدخل الألف واللام على عمرو وهو علم لا يجوز ذلك فيه لثلاث يجتمع فيه شيان كل واحد منهما معرف ولكنه لما نكره وجعله بمنزلة الأنواع كرجل وفرس جاز له بعد ذلك أن يقرنه بالألف واللام ، والمعنى أنه منع هذه المرأة عني وحال بيني وبين رؤيتها والتفتع بها ما أقامه أهلها من الحراس على أبواب القصور التي تسكنها .. هذا والبيت لابي النجم وقد تقدم في أول الكتاب في فصل بعض الاعلام تدخله لام التعريف

(٣) هو من قصيدة لم يخاطب بها خفاف بن ندبة السلمي وأولها

ألا من مبلغ عني خفافاً ألوكا بيت أهلك متهاها

وقال سيبويه وسألته { يعني الخليل } عن أبي وأيك كان شراً فأخزاه الله فقال هذا كقولك أخزى الله الكاذب مني

ولا وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَدًا حَصَانٌ وخَالَفَ مَا يُرِيدُ إِذَا بَغَاها

فالشاهد فيه أفراد أى لكل واحد من الاسمين واخلاصه له توكيداً. والمستعمل إضافته اليهما معاً فيقال أينما والمراد أينما كان شراً من صاحبه فقيده الى المقامة لا يراها أى أعماه الله والمقامة جماعة الناس وقوله لا يراها أى يعى عن رؤيتهم ، ويروى الى المنية أى جاءته المنية ويدعو عليهم فى البيت الثانى بانقطاع النسل ومثله قول جميع

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ آئِي وَأَيْكُمْ بَنَى حَامِرٍ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ (١)

وقول خدش بن زهير

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرَّجَالُ تَنَاهَزُوا آئِي وَأَيْكُمْ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ (٢)

المراد أينما وهو كثير ، فاذا أضيف الى النكرة أضيف الى الواحد والتنشئة والجمع فتقول « أى رجل وأى رجلين وأى رجال » وانما جاز اضافته الى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعم أشخاص ذلك النوع فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم فلذلك جازت اضافته اليه ، وقد يفرد أى اذا تقدم ذكر ما هو بعض منه نحو قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) أفرد أيا ههنا لانه أحد الاسمين المذكورين ومعناه أى الاسمين دعوتهم الله فله الاسماء الحسنى ولو قلت أيا ضربت أو بأى مورت لم يجوز لانه لم يتقدم ما يسد مسد المضاف اليه ، ولغلبة الاضافة عليه لما جاؤا بأى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام غير مضافة عوضوه من الاضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو يا أيها الناس ويا أيها الرجل وقوله « ولاستيجابه الاضافة » يريد لجوبها له فلاستيجاب مصدر بمعنى الوجوب كالاستقرار بمعنى القرار وفعله استوجب كقولك استوجب استيهاً واستوعب استيعاباً ، وقوله « توسط المقحم » يعنى بالمقحم هاء التنبيه « يئذ » أى بين أى وصفته فها تنبيه وهى عوض من مفظ الاضافة ولزوم الصفة عوض من معناها فاعرفه *

تم الجزء الثانى والحمد لله ، وبالله ان شاء الله تعالى الجزء الثالث ومطلعه

فصل وحق ما يضاف اليه كلا ، نسأل الله تعالى التوفيق الى اكماله

— (انه نعم المولى ونعم النصير) —

ومنك تريد منا وكقولك هو بينى وبينك تريد هو بيننا فانما أراد أينما كان شراً الا أنهم لم يشتركا فى أى ولكنه اخلاصه لكل واحد منهما « ثم استشهد بالآيات التى ذكرها الشارح . والشاهد فيها كلها أفراد أى لكل واحد من الاسمين وانما قل ذلك فاخص لكل اسم واحداً مع أن المستعمل اضافتهما اليهما معاً توكيداً

(١) الشاهد فيه كالأذى فيما قبله . وقوله آئى مبتدأ وأيكم معطوف عليه وقوله أوفى هو الخبر وفصل بين المبتدأ وخبره بجملة النداء وهى قوله بنى حامر . وجملة المبتدأ وخبره سدت مسد المفعولين اللذين يطلبهما قوله علم الاقوام والمعنى ان الناس تدعوا وظهر من كل واحد منهما ما يستطيعون ان يقضوا لاحدنا به بالنفوق فى الوفاء والكبرم (٢) الشاهد فيه تكرير اى توكيداً كما تقدم فى سابقه ومعنى تناهزوا افتدس بعضهم بعضاً فى الحرب . ومثل هذه الآيات قول خدش بن زهير ايضاً

فَأَيُّ وَأَيِّ ابْنِ الْحَصِينِ وَعَنْتُ إِذَا مَا التَّقِينَا كَانَ بِالْخَلْفِ أَغْدَا

والخلف - بكسر الحاء - تماقد القوم واصطلاحهم واصله من اليدين لان التماقد يؤكد بها (تم والحمد لله)

﴿ فهرست الجزء الثاني من شرح المفصل لابن يعيش ﴾

صحيفة	صحيفة
٤٨ تعريف المفعول معه ومثاله	٢ توابع المنادى
٥١ تمثيل في المفعول معه بقولك كيف أنت وقصعة من تريد	٤ بيان حكم وصف المنادى بابن وابنة وتفصيل ذلك
٥٢ تعريف المفعول له ومثاله	٧ المنادى المبهم
٥٣ بيان شرائط المفعول له	٨ اسم الاشارة المنادى
٥٤ تقسيم المفعول له الى معرفة ونكرة	١٠ لتكرار المنادى في حال الاضافة وجهان
٥٥ تعريف الحال ومثاله	١٠ نداء المضاف اليه المتكلم نحو يا غلامي
٥٩ بيان أن الحال يقع مصدراً ومثال ذلك	١٣ المندوب وشروطه
٦٠ التمثيل بقوله هذا بسرّاً أطيب منه ثمراً	١٥ حذف حرف النداء
٦٢ حق الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة وبيان ما خالف ذلك	١٧ الاختصاص
٦٤ تعريف الحال المؤكدة	١٩ الترخيم وشرائطه
٦٥ بيان أن الحال تقع جملة اسمية أو فعلية ومثال ذلك	٢١ تعريف الترخيم
٦٨ انتصاب الحال بعامل مضمَر	٢٢ تفصيل الموحى الى مفرد ومركب وحكم كل مفصلاً
٧٠ تعريف التمييز وأمثله	٢٤ حذف المنادي
٧٢ التمثيل بالمفرد المميز	٢٥ التحذير وأمثاله
٧٣ في حكم تقديم المميز على عامله	٣٠ حكم ما أضمر عامله على شريطة التفصيل
٧٥ المنصوب على الاستثناء	٣٠ بيان الاسماء التي يتجاوزها الابتداء والخبر والفعل والفاعل
٧٥ تقسيم المستثنى في اعرابه على خمسة أضرب	٣٥ بيان ما يجب فيه الرفع
٧٧ الاستثناء بعدا وخلا	٣٨ حكم وقوع الاسم بعد حرف الجزاء وكان بعده فعل واقع على ضميره
٧٩ تقديم المستثنى على المستثنى منه	٣٩ حذف المفعول به
٨١ بيان أن حكم المستثنى من كلام تام غير موجب النصب والبدل	٤٠ المفعول فيه
٨٤ بيان أن حكم حاشا عند سيمويه الخبر	٤٠ تعريف المفعول فيه وتقسيمه
٨٥ بيان المستثنى الذي يجوز فيه الجر والرفع	٤٤ بيان أن المصدر قد يجعل حيناً لسة الكلام ومثال ذلك
٨٧ حكم غير في الاستثناء	٤٦ ينصب الظرف بمامل مضمَر
٩٧ مبحث في قولهم إن خيراً نفي وإن شراً فشر	

صحيفة	صحيفة
١١٢ بيان أن في لاحول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه من الاعراب	٩٨ من المنصوب باضمار فعل قولهم ولو تمرا
١١٤ مبحث خبر ما ولا المشبهتين بليس	٩٩ حل بيت شاهد : أبا خراشة أما أنت ذا نفر الى آخره
١١٧ مبحث ذكر المجرورات	١٠٠ المنصوب بلا التي لنفي الجنس
١١٨ بيان أن اضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية	١٠٢ حق اسم لا أن يكون نكرة
١٢١ حكم الاضافة المعنوية	١٠٤ تفصيل فيما اذا كان بعد الاسم المتنى لام الاضافة
١٢٢ أمثلة الاضافة اللفظية	١٠٥ مبحث بناء اسم لا
١٢٥ مبحث الاسماء اللازمة للاضافة	١٠٦ مبحث لفظ الملامح والمذاكير ولدن غدوة
١٢٦ بيان أن الاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين	١٠٨ مبحث في اسم لا المفرد اذا وصف
١٢٩ بيان أن من الاسماء أسماء غير ظروف	١١٠ بيان أن حكم المعطوف في باب لا حكم الصفة
١٣١ بيان أن أيا أيا تقع على شيء هي بعضه	١١١ مبحث في أن المتنى اذا كان معرفة لم يجر فيه الا الرفع
١٣٤ نخبة الجزء الثاني من شرح المفصل	

تم الفهرس

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جَامِعِ الْفَوَائِدِ مَوْفِقِ الدِّينِ يَعِيشُ
ابن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة ٦٤٣ هـ جَرَّة
على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية



الجزء الثالث

عالم الكتب
بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحق ما يضاف اليه كلا أن يكون معرفة ومثنى أو ما هو في معنى المثنى كقوله

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهَبًا وَيَعْلَمُ أَنَّ سَيْلِقَاهُ كَلَانَا
وَقَوْلُهُ إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدًى وَكَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

ونظيره هو أن بين ذلك ويجوز التفريق في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو، وحكه إذا أضيف إلى الظاهر أن يجري مجرى عصا ورحي تقول جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وإذا أضيف إلى المضمر أن يجري مجرى المثنى على ما ذكر وفي العرب من يقر آخره على الالف في الوجهين ﴿ قال الشارح : قد تقدم الكلام على « كلا » وأحكامها وأنها مفردة معناها التثنية وهي موضوعة لتأكيد التثنية كما أن كلا وأجمع لتأكيد الجمع وهي من الالفاظ المضافة التي يؤكد بها المعارف وكل لفظ مضاف يؤكد به المعنى يكون مضافا إلى ضمير ذلك المؤكد نحو جاءني زيد نفسه وعينه وأكالت الرغيف كله وإنما كان كذلك ليعلم أنه له ويمكن لمعناه فلذلك وجب أن تكون كلا مضافة إلى معرفة ومثنى لأنه لا يؤكد بها إلا ما هذه سبيله وإن خرج عن سنن التأكيد بأن يكون مبتدأ نحو كلا أخويك جاءني أو فاعلا نحو جاءني كلا أخويك فلن يخرج عن حكم التأكيد ومعناه ويجاز ذلك على اقامة التأكيد مقام المؤكد كما تقوم الصفة مقام الموصوف فإذا قال جاءني كلا أخويك فأصله جاءني أخواك كلاهما إلا أنك وضعت التأكيد موضع المؤكد مبالغة ثم أضفته إلى لفظ المؤكد للبيان فلذلك لزم أن يضاف إلى المثنى ولا يضاف

الا الى معرفة لانه لا يكون تأكيذا الا لمعرفة ، وحكم كلتا حكم كلا الا أن كلنا للمؤنث وكلا للمذكر فأما قوله « فان الله يعلمني الخ (١) » فاليست للنمر بن توبل والشاهد فيه اضافته الى نا وهو ضمير جمع وكلا انما يضاف الى تثنية وذلك لان الاثنين والجمع في الكناية عن المتكلم واحد وان شئت أن تقول هو للجمع ولكنه حمل الكلام على المعنى لانه غنى نفسه ووهبا واليه أشار صاحب الكتاب وهو أجود لانه قد يقع لفظ الجمع على التثنية نحو قوله تعالى (فقد صغت قلوبكما) وقوله (تسوروا الخراب) ثم قال خصمان ويروى سيلقاه بالياء وسنلقاه بالنون فمن رواه بالياء جعل كلانا فاعله ومن رواه بالنون جعل كلانا تأكيذا لضمير المتكلمين وأما قول ابن الزبيري (٢) في يوم أحد

يا غرابَ البينِ أنعمتَ قِلي إنما تنطقُ شيئاً قد فُعل
إنَّ للخيرِ وللشرِّ مَدَى وكلاً ذلك وجهٌ وقِبَلُ
والعطياتُ خِساسٌ بينهم وسواءُ قبرٍ مُنرٍ ومُقلُ
كلُّ عيشٍ ونعيمٍ زائلٌ وبَناتُ الدهرِ يلعَبْنَ بِكُلِّ

فالشاهد فيه اضافة كلا الى مفرد يراد به التثنية كما أضيف في الذي قبله الى لفظ الجمع اذ كان المراد به التثنية ومثل ذلك في أن المراد به التثنية قوله تعالى (عوان بين ذلك) أى بين الفروض والبكارة فجاز اضافة كلا اليه كما جاز اضافة بين اليه الا أن بين يضاف الى اثنين فصاعداً وكلا يضاف الى اثنين فقط ومن ذلك قوله تعالى (وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) أضيف كل اليه حيث كان المراد به الكثرة وقوله « ويجوز التفريق في الشعر » يريد أنك تضيفه الى اسم واحد ثم تعطف عليه اسماً آخر بالواو نحو كلاً زيد وعمرو لان للعطف بالواو نظير التثنية اذ كانت الواو لا ترتب كالتثنية فحمل الكلام في الشعر على المعنى نحو قوله كلاً السيف والساق الذي ضربت به على دَهِشٍ ألقاهُ باثنين صاحبه (٣)

وصار ذلك كقولك زيد وعمرو قماً كما تقول الزيدان قماً ولا يجوز مثله في حال الاختيار والسعة ألا ترى أنك لا تقول كلا أخيك وأبيك ذاهب كما لم يجوز كل عبد الله وأخيه وأبيه ذاهبون ، ولو قلت

(١) هو النمر بن توبل المكلى شاعر مقل مخضرم أدرك الجاهلية وأسلم فحسن اسلامه ووقد الى النبي صلى الله عليه وسلم وكتب له كتاباً فكان في أيدي أدله وكان أحد أجواد العرب المذكورين وقرانهم . وكان شاعراً فصيحاً جريئاً على المنطق وكان أبو عمرو ابن اعملاء بسميه الكيس لحسن شعره . وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بهذا البيت . .
ومثله قول معروف كونوا كن واسى أخاه بنفسه نعيش جميعاً أو نموت كلانا

وقول الشاعر : نعم الفقى محمدت اليه مطبق في حين جد بنا المسير كلانا

(٢) ابن الزبيري هو أحد أعداء النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا يهجونه وقد قال هذه الكلمة بعد موقعة أحد شانه بالمسلمين وقد اجابه عليها حسان بن ثابت بقصيدة اخرى من بحرهما وقافيتها ومطلبها :

ذهبت بابن الزبيري وقمة كان منا الفضل فيها لو عدل
واقعد نلتهم وتلنا منكم وكذلك الحرب أحياناً دول
اذ شددنا شدة صادقة فأجأناكم الى سفح الجبل

(٣) الشاهد فيه اضافة كلا الى السيف وهو اسم مفرد وهى لا تضاف إلا الى التثنية وجاز ذلك لانه عطف على المفرد مفرداً آخر فصار كأنه أضافها الى التثنية لان مجموعهما اثنان . .

كلا زيد وعمرو جاءني لم يجز في الشعر ولا غيره لانك كنت تضيف كلا الى مفرد مخصوص وانما يضاف الى اثنين أو الى مفرد في معني التثنية أو الى لفظ مشترك بين التثنية والجمع فاعرفه ، وقوله « وحكمه اذا أضيف الى الظاهر أن يجري مجرى عصاً ورجي » يريد أن آخره يكون بالالف اذا أضيف الى ظاهر في حال الرفع والنصب والجر وهو القياس لانه هندا اسم مفرد ومقصود كمضا ورجي ولا اشكال في ذلك على أصلنا انما الاشكال على أصل الكوفيين لانها عندهم تثنية صحيحة ، وقوله « واذا أضيف الى المضمر أن يجري مجرى المثني » يعني أن الف تنقلب ياء في حال النصب والجر كما تنقلب في التثنية فتقول جاءني أخواك كلاهما ورأيت أخويك كليهما ومررت بأخويك كليهما تثبت الالف في حال الرفع وتنقلب ياء في حال النصب والجر كما أن التثنية كذلك الا أن انقلابها في التثنية للاعراب واختلاف العامل وانقلابها في كلا وكلتا لا لالعراب بل للحمل على لدا وعلى ما تقدم ، « ومن العرب من » يجري في كلا وكلتا على القياس « فيقر الالف بحالها » ولا يقلبها لا مع ظاهر ولا مضمر فاعرفه .

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأفضل للتفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه أي تقول هو أفضل الرجلين وأفضل القوم وتقول هو أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال والمعنى في هذا اثبات الفضل على الرجال اذا فصلوا رجلاً رجلاً واثنين اثنين وجماعة جماعة ﴾

قال الشارح : وأفضل الذي يراد به التفضيل يضاف الى ما بعده وحكمه في الاضافة حكم أي لا يضاف الا الى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الناس وأفضل القوم أضفته اليهم لانه واحد منهم وتقول حمارك أفره (١) الحمار وعبدك خير العبيد فاضافة أفل الى ما بعده اضافة البعض الى الكل والواحد الى الجنس ولو قلت عبدك أحسن الاحرار وحمارك أفره البغال لم يجز لانك لم تضيفه الى ما هو بعضه وانما وجبت اضافته الى ما هو بعض له لانك اذا أردت تفضيل الشيء على جنسه فلم يكن بد من أن تضيفه الى الذي تفضله عليه ليعلم أنه قد فضل أمثاله من ذلك الجنس ولو أردت تفضيله على غير جنسه لاتيتم بمن فاصلة له عن الاضافة ويكون الاول في حكم المنون فقلت عبدك أحسن من الاحرار وحمارك أفره من البغال ، والذي يدل على أن الاول في حكم المنون الا أنه لا ينصرف لوزن الفعل والصفة أنه اذا نقص عن وزن الفعل يدخله التنوين نحو قولك عبدك خير من الاحرار وبغلك شر من الخير لما حذفتم الهزة تخفيفاً نقص الاسم عن لفظ الفعل فانصرف والذي يدل على أن ما لا ينصرف في حكم المنون وان لم يكن فيه تنوين قولك هؤلاء حجاج بيت الله وضوارب زيدا ، واعلم أن اضافة أفل هذه التي يراد بها التفضيل من الاضافات المنفصلة غير المحضة فلا تنفيذ تعريفاً لان النية فيها التنوين والافصال لتقديرها فيها من وانما كانت من فيها مقدرة لان المراد منها التفضيل فاذا قلت زيد أفضل من عمرو فقد زعمت أن فضل زيد ابتداء من فضل عمرو راقياً صاعداً في مراتب الزيادة فعلم بهذا أنه أفضل من كل من كان مقدار فضله كفضل عمرو وأنه علا من هذا الابتداء ولم يعلم بوضع الانتهاء كما تقول سار زيد من بغداد فعلم المخاطب ابتداء مسيره ولم يعلم أين انتهى فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل على مقدار المفضل عليه

(١) قال في القاموس : أفره ككرم فراهية حذق وافرته الناقة فهي مفره ومفره اذا كانت تنتج الفره اهـ

وكل من كان في منزلته لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى وقد يحذف من من اللفظ تخفيفاً ويضاف الاسم الاول الى الثانى وهى مرادة مقدرة واذا كانت من مقدرة فصلته مما قبله فلذلك كانت اضافته منفصلة ولا يضاف الا الى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الرجال لانه واحد منهم، وتقول « هو أفضل رجل » وأصله أفضل الرجال الا أنك خففت فزعت الالف واللام وغبرت بناء الجمع الى الواحد الشائع دالا على النوع معنى عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى وان أقيمت بالالف واللام والجمع فقد حقت وجئت بالاصل وأعطيت الكلام حقه وان اثرت التخفيف والاختصار اكتفيت بالواحد المنكور لانه يدل على الجنس فكان كقولك أفضل الرجال اذ المراد بالرجال الجنس لا رجال معهودون فهو كقولهم أهلك الناس الدرهم والدينار أى جنس الدراهم والدينار، ومثل ذلك فى ترك الالف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور قولك كل رجل والمراد الرجال ومثله قولهم هشرون درهما والمراد من الدراهم ، وتقول « هما أفضل رجلين وهم أفضل رجال » والمعنى أنهما يفضلان هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين ويفضلونه اذا ميزوا جماعة جماعة فاعرفه *

قال صاحب الكتاب **وله** معنيان أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف اليهم فى الخصلة التى هو وهم فيها شركاء والثانى ان يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها اطلاقاً ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف اليهم لكن لجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك الناقص والاشج أعدلا بنى مروان كأنك قلت عادلا بنى مروان فانت على الاول يجوز لك توحيدهم فى التثنية والجمع وأن لا تؤنثه قال الله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس) وعلى الثانى ليس لك الا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثه ﴿

قال الشارح : اعلم ان « أفعلى ضربين » أحدهما أن يكون مضافاً الى جماعة هو بعضهم تزيد صفته على صفتهم وجميعهم . شتركون فى الصفة فتقول عبد الله أفضل القوم فهو أحد القوم وهم شركاء فى الفضل المذكور يزيد فضله على فضلهم والذى قضى بذلك كلمة أفعلى من حيث كانت مقدرة بالفعل والمصدر فاذا قلت زيد أفضل القوم فالتقدير أنه يزيد فضله عليهم أو يرجح فضله والرجحان انما يكون بعد المساوى وكذلك لفظ الزيادة يقتضى مزيداً عليه فلذلك من المعنى اشترطوا الشركة فى الصفة، وقد ذهب بعضهم الى أن اشتراط الاشتراك فى الصفة لا يلزمه واستدل على ذلك بقولهم ابن العم أحق بالميراث من ابن الخال وان كان لاحق لابن الخال فى الميراث ومثله قوله تعالى (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً) وان كان لا خير فى مستقر أهل النار ولا حسن فى مقيلمهم ، وهذا لا حاجة لهم فيه لان ذلك جاء على زعمهم واعتقادهم وذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مطلق القرابة يوجب الميراث سواء كانوا من ذوى الارحام أو العصباء ف قيل ابن العم أحق بالميراث من ابن الخال لانه أقرب وكذلك قوله تعالى (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً) جاء على زعمهم واعتقادهم ان مقيلمهم فى الآخرة حسن ومستقرهم جميل فقال ان نزلنا معكم نزولاً نظر فأصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً ، « والثانى أن تؤخذ الزيادة مطلقاً » من غير تعرض الى ابتدائها ولا انتهائها وتصير من صفات الذات بمنزلة الفاضل الا ان فى الافضل مبالغة ليست فى الفاضل وتضيفه الى ما بعده لا لتفضيله

عليهم وتقدير من على ما كان في الاول لكن للتخصيص كما تكون اضافة مالا تفضيل فيه فتقول أفضلكم
كما تقول أفضلكم أي الفاضل المختص بكم ، ومنه قولهم « الناقص والاشج أعدلا بني مروان » فقولهم
أعدلا ههنا بمعنى العادلين منهم ألا ترى انه ثناء ولو كان المراد التفضيل لكان «وحدا على كل حال ،
« والاشج » ههنا عمر بن عبد العزيز بن مروان وكان يقال له أشج بني أمية من أجل شجرة حافر دابة
كانت بجبهته وكان أعدل أهل زمانه وأمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكان
يقول عمر بن الخطاب ان من ولدي رجلا بوجهه أثر يملأ الارض عدلا كما ملئت جورا ولما نفحه حمار
برجله فأصاب جبهته وأثر فيها قيل هذا أشج بني أمية يملك ويملا الارض عدلا فملك بعد سليمان بن
عبد الملك سنة ست وتسعين وكانت ولايته سنتين وتسعة أشهر ، « والناقص » هو يزيد بن الوليد بن
يزيد بن عبد الملك بن مروان ولي الخلافة ستة أشهر أو أقل ولى سنة ست وعشرين ومائة وكان عادلا
منكرا للمسكر وهو الذي قتل ابن عمه الوليد اذ كان مسرفا على نفسه وكان يقال له الناقص لانه نقص
من أرزاق الجند وحط منها يقال نقصته فأنا ناقصه ونقص الشيء فهو ناقص يكون متعديا وغير متعد ،
« فالنوع الاول منهما لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث » لانه مقدر بالفعل والمصدر فاذا قلت زيد أفضل القوم
كان معناه يزيد فضله عليهم فكل واحد من الفعل والمصدر لا يصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه فكذلك
ما كان في معناه ولذلك لا يدخله ألف ولا م قال الله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)
فوجد وان كانوا جاعة ، وقال بعضهم انما لم يثن أفضل ولم يجمع ولم يؤنث لانه مضارع لبعض الذي
يقع للتذكير والتأنيث والواحد والاثنين والجمع اذ كان بعضا لما أضيف اليه ولا يكون الا نكرة كما
ان للفعل كذلك اذ حل محله ، وقال الكوفيون اذا أضيف على معنى من فهو نكرة وهو رأى أبي على
واذا أضيف على معنى اللام فهو معرفة وقال البصريون هو معرفة بالاضافة على كل حال الا أن يضاف الى
نكرة ، « وأما النوع الثاني » فانك تثنيه وتجمعه وتؤنثه وتدخل فيه الالف واللام فتقول زيد الافضل
أبا والأكرم خالا وتقول في التثنية هما الافضلان وفي الجمع هم الافضلون والافضل قال الله تعالى (قل
هل ننبتكم بالأخسرين أعمالا) ، ويكون بناء المؤنث على غير بناء المذكر فتقول هند الفضلى وفي التثنية
الفضليان وفي الجمع الفضليات والفضل كما تقول الفاضل والفاضلة والفاضلان ولا يصح دخول من فيه
لا تقول الافضل منك لان من انما يؤتى بها اذا كان أفضل بمعنى الفضل فتدخل لا ابتداء الناية التي منها
ابتداء الفضل فاذا نقلته الى الذات بطل ذلك المعنى فاما قوله

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَاً وَإِنَّمَا لِلْعِزَّةِ لِلْكَائِرِ (١)

(١) البيت للأعشى مبيون من تصيدة بقولها في علقمة بن علاثة المامري وكان قد استجار به من كل شيء حتى
الموت فأجاره من كل شيء الا الموت وكانت بين علقمة وطاهر بن الطفيل منافرة فأثنى الأعشى حامرا فاستجار به
فأجاره من كل شيء حتى الموت فقال له : وكيف قال ابن عمك في جوارى وديتك ثم ان الأعشى ركب ناقته ونقر حامرا
بتصيدته التي أولها :
علم ما انت الى حاصر الناقص الاوتار والواتر
حكمتوه فقفى بينكم أبلغ مثل القمر الزاهر
لا يأخذ الرشوة في حكمه ولا يبالي غبن الخاسر

فإن منهم لا يتعلق بالآكثر الملفوظ بها ويحتمل أمرين أحدهما أن يتعلق بآكثر محذوفة دل عليها قوله بآكثر كأنه قال ولست بآكثر بآكثر منهم لأنه إذا جاز أن تقول زيد الأفضل أبا جاز أن تقول زيد أفضل أبا لأن كل واحد يدل على الآخر والثاني أن يكون معناه التبيين فيتعلق بمحذوف كأنه قال أعني منهم ويكون المعنى ولست بآكثر من قبيلتك أي فيهم من هو آكثر منك *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام ، ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون ألا أخبركم بأبغضكم إلى وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أسوأكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون ﴾

قال الشارح : هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بحث فيه على حسن الخلق ولين الجانب « فالموطؤون » الذين من قولهم وطأت الفراش أي لينته ومهدته « والا كناف » جمع كنف وهو الجانب ومنه كنفا الطائر جناحه وقوله « الذين يألفون ويؤلفون » أي يصحبون الناس بالمعروف فيرغب في صحبتهم للينهم ورفقهم من قوله المؤمنون هينون لينون أي منقادون وقوله « الثرثارون المتفيهقون » يريد الذين يكثرون الكلام ويتكلفون فيه فيخرجون عن المقصد والحق يقال رجل ثرثار وهو المكثار في الكلام ومنه عين ثرة وثرثرة إذا كانت واسعة الماء ويقال للثرثار نهر بهينه كأنه صبي بذلك لكثرة مائه وليس الثرثار من لفظ الثرة إنما هو من معناه وإن وافقه في بعض حروفه إنما هو كسبسط وسبطر ودمث ودمثر فثرة من باب حب ودر وثرثرة من باب زلزل وقلقل « والمتفيهق » هو الذي يتوسع في كلامه ويفهق به فيه ، وقد جاء تفسير الحديث فيه قيل ما المتفيهقون قال المتكثرون وكأنه يؤل إلى الأول لأنه يكون من التكثير ، والشاهد فيه أنه واحد أحبكم وأقربكم لأنه أراد المعنى الأول وهو أفضل الذي بمعنى التفضيل لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لأنه لم يرد به التفضيل وإنما المراد به الذات نحو الحسن وكذلك أبغضكم وأقربكم وحدهما لأن المراد بهما التفضيل وجمع أسوأكم وهو جمع أسوأ لأنه بمعنى للشيء *

قال صاحب الكتاب ﴿ وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته لأنك لما أضفت الأخوة إلى ضميره فقد أخرجه من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت هؤلاء أخوة زيد لم يكن زيد في عداد المضافين إليه وإذا خرج من جملتهم لم يحز إضافة أفضل الذي هو هو إليهم لأن من شرطه إضافته إلى جملة هو بعضها ، وعلى الوجه الثاني لا يمتنع ومنه قول من قال لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك كأنه قال أنت شاعرهم ﴾

قال الشارح : قد تقدم قولنا أن أفضل على ضربين أحدهما أن يكون بمعنى الفعل نحو زيد أفضل القوم أي يفضلهم والثاني أن يكون من صفات الذات بمعنى الفاضل فيهم فإذا قلت زيد أفضل القوم وأردت تفضيله عليهم فلا بد من تقديره من فيه وإن لم تكن مافوظاً بها لأن التفضيل لا بد أن يذكر فيه ابتداءً الغاية التي منها بدء الفضل راقياً وذلك إنما يكون بمن فإن أظهرتها فهو حق الكلام وإن حذفها فلم يلحقها أن التفضيل لا يقع إلا بها إلا أنك إذا أظهرتها فقد فضلتها على غيره وإذا أضفته ولم تأت بمن

كنت قد فضلت على جنسه الذي هو بعضه واذ قد علم أن أفعل إنما يضاف الى ما هو بعضه فليعلم انه « لا يجوز أن تقول يوسف أحسن اخوته » وذلك انك إذا أضفت الاخوة الى ضميره خرج من جماعتهم وإذا كان خارجا منهم صار غيرهم وإذا صار غيرهم لم يجوز أن تقول يوسف أحسن اخوته كما لا يجوز أن تقول الياقوت أفضل الزجاج لانه ليس من الزجاج فعينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع أحدهما ما ذكرناه من اضافة أفعل الى غيره اذ اخوة زيد غير زيد والامر الثاني اضافة الشيء الى نفسه وذلك أنا اذا قلنا ان زيدا من جملة الاخوة نظراً الى مقتضى اضافة أفعل ثم أضفت الاخوة الى ضمير زيد وهو من جماعتهم كنت قد أضفته الى نفسه باضافتك إياه الى ضميره وذلك فاسد ؛ فلما على النوع الثاني وهو أن يكون أفعل فيه للذات بمعنى فاعل فانه يجوز أن تقول يوسف أحسن اخوته ولا يمتنع فيه كاستناعه من القسم الاول اذ المراد انه فاضل فيهم لانه لا يلزم في هذا النوع أن يكون أفعل بعض ما أضيف اليه وعليه جاء « قولهم لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك » لان أهل جلده غيره وإذا كانوا غيره لم تسخ اضافة أفعل اذا كان هو إياه اليهم لا ذكرته ويجوز على الوجه الثاني لانه بمعنى الشاعر فيهم أو شاعرهم فاعرفه *
 ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ويضاف الشيء الى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك وقال إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره﴾ أضاف الكوكب اليها لجدها في عملها اذا طلع وقال إذا قال قدني قال بالله حلقة أتغنني عني ذا إنائك أجمعا

لملابسته له في شربه وهو لساق اللبن ﴿

قال الشارح : قد تقدم قولنا أن الاضافة المحضة على ضربين اضافة اسم الى اسم هو بعضه لبيان جنس المضاف لا تعريف شخصه ويقدر لذلك بمن نحو قولك ثوب خز وباب ساج والثاني اضافة اسم الى اسم غيره بمعنى اللام لتعريف شخص المضاف وتخصيصه بالتعريف نحو غلام زيد عرفت الغلام باضافتك إياه الى معرفة والتخصيص نحو قولك راكب فرس فاضافته هنا الى نكرة لا تفيد التعريف وإنما تفيد ضربا من التخصيص واخراج المضاف من نوع الى نوع أخص منه ألا ترى ان راكب فرس أخص من راكب فالمراد بالاضافة الاولى التبويض وأن الثاني أهم من الاول وإن له اسمه والمراد بالاضافة الثانية الملك أو الاختصاص فالملك نحو غلام زيد ومعناه أنه يملكه والاختصاص نحو سيد الغلام أي يختص به بما بينهما من الملابسة والاختلاط ومنه جل الدابة ومرج الفرس « ويضاف الشيء الى الشيء بأدنى ملابسة » نحو قولك لقيته في طريق أضفت الطريق اليك لجرد مرورك فيه ومثله « قول أحد حاملي الخشبة خذ طرفك » أضاف الطرف اليه لملابسته إياه في حال الحمل فأما قول الشاعر

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره سبيل أذاعت غزلها في القرأيب (١)

الشاهد فيه أنه أضاف الكوكب اليها لجدها في عملها عند طلوعه وذلك أن الكيسة من النساء تستعد

(١) لم أجده من نسب هذا البيت الى قائله وهم يروون بعده وقالت سماء البيت فوقك منهج ولما تيسر أحبالا للركائب والخرقاء : الحقاء التي لا تقدر الامور واذاعت : نشرت وفرقت من اذاعة الخبر ومنهج : به خروق من قولهم أنهج البلي في الثوب وهو كناية عن اشتداد البرد وعدم وجدان الوقاية منه . وقوله سبيل بدل أو عطف بيان للكوكب . . . وقد ذكر الشارح معنى البيت وتوجه الاستشهاد به

صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد فاذا طلع سهيل وبردت تجدد في العمل وتفرق قطتها في قبيلاتها تستعين بهن فخصصها لذلك ، وكذلك قول الآخر

* اذا قال قدني الخ * (١) كذا أنشده أبو الحسن باللام للقسم وفتح آخر الفعل على ارادة نون التأكيذ وحذفها ضرورة وأنشد أحمد بن يحيى لتغني عن بنون التأكيذ الشديدة ، والبيت فالشاهد فيه انه أضاف الاء الى المخاطب للابسته اياه وقت أكله منه أو شربه مافيه من اللبن والاء في الحقيقة لساق اللبن ، والمعنى لتأكلن وتبين ذا الاء وذو الاء مافيه من لبن أو أكل والعرب تقول أغن عن وجهك أي اجعله بحيث يكون غنياً عن لا يحتاج الى رؤيتي ، يقول له الضيف قدني أي حسبي ما أكلت أو شربت فيقول المضيف لتغنين عنى جميع مافى الاء ولا ترده على بل اشربه كله يصف رجلاً مضافاً *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * والذي أبوه من اضافة الشيء الى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو معنى واحد كالليث والاسد وزيد وأبي عبد الله والحبس والمنع ونظائرهن فتضيف أحدهما الى الآخر فذلك يمكن من الاحالة فأما نحو قولك جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء ونفسه فليس من ذلك *

قال الشارح : اضافة الشيء الى نفسه مما لا يصح وذلك من قبل ان الغرض من الاضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف بنفسه لانه ان كان معرفة كان مستغنياً عن الاضافة بما فيه من التعريف لان نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الاضافة الا مافيه وان كان عارياً منه كان أذهب في الاحالة والامتناع لان الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين باضافة أحدهما الى الآخر ويحدث بذلك تخصيص كما يحدث من اضافة الاسماء المتباينة نحو غلام زيد وراكب فرس مع ان التضايف انما يقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر كما ان التفرقة تكون أيضاً فيما كان كذلك فلذلك لا تضيف اسماً الى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا الى كنيته سواء كان ذلك الاسم معلقاً على عين أو معنى فالعين نحو قولك الليث والاسد * لا تقول ليث الاسد ولا أسامة أبي الحارث ولا * زيد أبي عبد الله * وأبو عبد الله زيد * والمعنى نحو الحبس والمنع * فلا تقول حبس منع اذ الحبس والمنع واحد ، فأما اضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز وقيس بطة فذلك جائز غير ممنوع وان كانا لعين واحدة وذلك من قبل انه لما اشتهر باللقب حتى صار هو الاعرف وصار الاسم مجهولاً كأنه غير المسى بانفراده اعتقد فيه التكثير وأضيف الى اللقب لتعريف وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمي به نحو عبد الله وعبد الدار وكان اللقب أولى أن يضاف اليه لانه صار أعرف ، فأما قولهم * جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء ونفسه * فعلى تنزيل الاول من الثانى منزلة الاجنبى و اضافته راجعة الى معنى اللام ومن فجميع وكل اسمان لأجزاء الشيء ونفسه وعينه منزلان عندهم منزلة الاجنبى بمعنى خالص الشيء وحقيقته فيقولون نفس الشيء وعينه فتكون منزلته من الشيء منزلة البعض من الكل والثانى منه ليس بالاول ألا ترى انه

(١) تمام البيت فى المتن وهو لحرب بن عتاب - بتشديد النون الموحدة بعد عين مهملة مفتوحة الطائي وبعد دفت اليه رسل كوماه جلدة وأغضيت عنه الطرف حتى تضلما

يقال له نفس وله حقيقة كما يقال له علم وله مال ونحوهما ولذلك يخاطبون أنفسهم ويراجعونها مراجعة
الاجنبى فيقال يا نفس لا تفعل كذا قال الشاعر

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعتني أعلّى أو عسّاني (١)

وقال الآخر أقول للنفس تأساءاً ومزياً إحدى يدي أصابتني ولم ترد (٢)

ويؤيد ذلك أنك لا تقول ضربتني بضم التاء ولا ضربتك بفتحها لاتحاد الفاعل والمفعول وتقول ضربت
نفسى كما تقول ضربت غلامى فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * ولا يجوز اضافة الموصوف الى صفته ولا الصفة الى موصوفها
وقلوا دار الآخرة وصلاة الاولى ومسجد الجامع وجانب الغربى وبقعة الحقاء على تأويل دار الحياة الآخرة
وصلاة الساعة الاولى ومسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربى وبقعة الحبة الحقاء ، وقلوا عليه سحق عمامة
وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل عندك جائية خبر ومغربة خبر على للذهاب بهذه الاوصاف مذهب
خاتم وسوار وباب ومائة لكونها محتملة مثلاً ليلخص أمرها بالاضافة كعمل النابغة في اجراء الطير على
العائدات بياناً وتلخيصاً لاتدبها للصفة على الموصوف حيث قال * والمؤمن العائدات الطير * *

قال الشارح : الصفة والموصوف شئ واحد لانهما لعين واحدة فاذا قلت جاءنى زيد العاقل فالعاقل
هو زيد وزيد هو العاقل ألا ترى أنك اذا سئلت عن كل واحد منهما لجاز أن تفسره بالآخر فتقول فى
جواب من العاقل زيد وفى جواب من زيد العاقل فاذا كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً لم يجوز
اضافة أحدهما الى الآخر فلا تقول هذا زيد العاقل وهذا عاقل زيد بالاضافة وأحدهما هو الآخر ، وقد
ورد عنهم ألفاظ ظاهرها من اضافة الموصوف الى صفته وللصفة الى موصوفها وللتأويل فيها على غير ذلك
فمن ذلك قولهم « صلاة الاولى ومسجد الجامع وجانب الغربى وبقعة الحقاء » فهذه الاشياء حقها أن تكون
صفة للاول اذ الصلاة هى الاولى والمسجد هو الجامع وانما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم اليه على
تأويل أنه صفة لموصوف محذوف والتقدير صلاة الساعة الاولى يعنى من الزوال ومسجد الوقت الجامع أو
اليوم الجامع وجانب المكان الغربى وبقعة الحبة الحقاء سميت حقاء لانها تنبت فى مجاري السيل فتجرفها
السيول ، « فان قلت » الصلاة الاولى والمسجد الجامع فأجريته وصفاً له فهو الجيد والاكثر وان أضفت
فوجهه ما ذكرناه وهو قبيح لاقامتك فيه الصفة مقلم الموصوف وليس ذلك بالسهل ، ومثله « دار

(١) البيت لعمران بن حطان الغارجى وقيل للأسدي والمعنى انا نازعتنى نفسى الى امر الدنيا خالقتها وأقول لعلى أتورط
فيها فكيف حيثئذ ما تدعون اليه منها ولا أقربه وقد أتى به الشارح لينبت ان العرب كانوا يخاطبون أنفسهم ويضيفونها
اليهم فتكون منزلتها منهم منزلة البعض من الكل واذا جاز هذا صحت الاضافة فى قولهم جميع القوم وكل الدراهم وعين الشئ
لان هذه ليست الا ذاك

(٢) البيت لامرأى بن قيس بن عدي وهو من ابيات الحماسة وبعده

كلاهما خلف من فقد صاحبه هذا أخى حين ادعوموذا ولدى

والتأساء : الاسوة وكل ما يؤتى به من الحزن والتعزية حسن الصبر وقوله احدى يدي أصابتني على التشبيه
والمجاز وقوله كلاهما أى أخيه وولده والمعنى : أنى اناحى نفسى بهذا القول لاجل السلوة وحسن الصبر وان كل واحد من
الواتر والمفتود يصلح لان يرضى به عوضاً عن الآخر . والشاهد فيه كالذى فى البيت السابق .

الآخرة « وحق اليقين وحب الحصيد وتأويله دار السعادة الآخرة ولذلك تسمى القيامة الساعة وحق الأمر اليقين وحب النبت الحصيد وكذلك كل ما جاء منه ، وقالوا « عليه سحق عمامة وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل هنالك جائية خبر ومغربة خبر » فهذا ظاهره عكس ما تقدم لان ما تقدم فيه اضافة الموصوف الى صفته وهذا فيه اضافة الصفة الى موصوفها ألا ترى ان المعنى عليه عمامة سحق وهي البالية وقطيفة جرد وهي الخلق وثياب أخلاق أى بالية فقدم هذه الصفات وأزالها عن الوصفية وأضافها الى الاسم اضافة البعض الى الكل على مذهب خاتم ذهب والمراد من ذهب وسوار فضة أى من فضة كأنه سحق من عمامة جعل السحق بعض العمامة وكذلك جرد قطيفة أى من قطيفة وأخلاق من ثياب ، ومنه قولهم « جائية خبر » ومعناه خبر يجوب الارض من بلد الى بلد أى يقطعها يقال جبت البلاد أجوبها اذا قطعتها فلما قدمها وأزالها عن الوصفية احتملت أشياء وترددت فيها فأضافها الى الخبر اضافة بيان كقولك مائة درهم لما احتملت المائة معدودات أضافها الى نوع منها للبيان ، ومثله « مغربة خبر » يقال هل جاءكم مغربة خبر يعني خبراً طراً عليهم من بلد سوى بلدكم فهو لذلك غريب فلما قدمها احتملت الخبر وغيره فأضافها الى الخبر على ما تقدم لتلخيص أمرها وتبينه والماء في جائية ومغربة للمبالغة كلامة ونسابة فأما قوله والمؤمن العائذات للطير تمسحها رُ كَبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

قالبت للنايئة والشاهد فيه اضافة العائذات الى الطير فهو من قبيل سحق عمامة لان العائذات من صفة الطير وجملة الامر ان المؤمن اسم فاعل من آمن كما قال الله تعالى (أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) فالمؤمن هو الله تعالى أي آمنهم من الخوف لكونهم في الحرم وحلولهم فيه ، والعائذات يحتمل أمرين أن يكون مجروراً وأن يكون منصوباً فمن جعله مجروراً كانت الكسرة عند علامة الجر على حد الحسن الوجه والضارب الرجل وجر الطير باضافة العائذات اليه على حد هذا الضارب الرجل والحسن الوجه وذلك لما أوقعت اسم الفاعل الذي هو المؤمن على العائذات وأضفته اليه تخفيفاً على اقامة للصفة مقام الموصوف احتمل أشياء من أناسي وغيرهم فبين ذلك باضافته الى الطير ، ومن نصبه كانت الكسرة عنده علامة للنصب على حد قولك الضارب الرجل بالنصب ويجوز مع ذلك خفض الطير ونصبه فانخفض على الاضافة على ما سبق على حد رأيت الضارب الرجل ومن نصبه فعلى البديل من العائذات أو عطف للبيان أو على التشبيه بالمفعول *

(١) البيت للنايئة الذي يأتي كما ذكر المصنف والشارح وهو من مطلقته وقيل

فلا لعمر الذي قد زرتة حججاً وما هريق على الانصاب من جسد

وما أن أتيت بشيء أنت تكرهه انأ فلا رفعت سوطي الى يدي

وبعد

وهريق وأريق واحد . والانصاب حجارة كانت الجاهلية تنصبها وتذبح عندها . والجسد هنا الدم . ويطلق على صبحه ومثله الجساد . والعائذات ما عان باليت من الطير أي التجأ . وقوله بين الغيل هو يفتح الغين . وروى أبو عبيدة « بين الغيل والسند » بكسر الغين وقال هما (أي الغيل والسند) أجتان كانتا بين مكة ومثي . لكن أنكر الاصمعي هذه الرواية وقال إنما الغيل بكسر الغين الفيضة والغيل بفتح الغين الماء وإنما معنى النايئة ما كان يخرج من أبي قبيس وقوله فلا رفعت سوطي الى يدي دواء على نفسه بأن تشل يده يعقذر للنعمان بن المنذر ويقسم له بأنه لم يأت شيئاً ينكره ولم يرتكب ما يكرهه وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد به

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أضيف المسمى الى اسمه في نحو قولهم لقيته ذات مرة وذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات اليمين وذات الشمال وسرنا ذا صباح قال أنس بن مدركة الخثعمي

عزمت على إقامة ذي صباح لا مريماً يسود من يسود
وقال الكيت إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظمأ والبب

قال الشارح : اعلم أنهم قد أضافوا المسمى الى الاسم مبالغة في البيان لان الجمع بينهما أكد من افراد أحدهما بالذكر وفي ذلك دليل من جهة النحو ان الاسم عندهم غير المسمى اذ لو كان اياه لما جاز اضافته اليه وكان من اضافة الشيء الى نفسه فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقة أو معنى تميزاً لها باللقب ممن يشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة وهي ذات ذلك اللقب أى صاحبه فمن ذلك قولهم « لقيته ذات مرة » والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو مرة ومثله « ذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات الشمال وسرنا ذا صباح » كل هذا معناه وتقديره داره شمالاً وسرنا صباحاً بالطريق التي ذكرناها الا ان في قولنا ذا صباح وذات مرة تفخيماً للامر ومن ذلك قول الشاعر

﴿ عزمت على إقامة ذي صباح الخ ﴾ (١) المراد على إقامة صاحب هذا الاسم وصاحبه هو صباح فكأنه قال على إقامة صباح وما مجرورة الموضع لانها وصف لامر أى عتيد ومؤثر يسود من يسود ؛ ومثله قول الكيت * اليكم ذوي آل النبي الخ ﴾ (٢) المراد اليكم يا آل النبي أى يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي ولو قال يا آل النبي لم يكن فيه ما في قوله يا ذوي آل النبي من المدح والتعظيم وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة لانه لما قال يا ذوي آل النبي فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبي ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً لا محالة ، وكان قياس البيت ألب بالادغام وانما فكه لضرورة الشعر على حد قوله * أنى أجود لأقوام وان ضنونا ﴾ (٣) ومنه قول الاعشى

(١) البيت من شواهد سيبويه { ج ١ ص ١١٦ } وقال هو لرجل من خثعم ولم يسمه كما لم يسمه الاعلام . وقال سيبويه « ونو صباح بمنزلة ذات مرة تقول سبر عيه ذاصباح أخبرنا بذلك يونس عن العرب الا انه قد جاء في لغة الخثعم مفارقة لذات مرة وذات ليلة . وأما الجيدة العربية فان يكون بمنزلتها » اه وقال الاعلام « الشاهد فيه جر ذي صباح بالاضافة اتساعاً وبجازاً والوجه فيه أن يستعمل ظرفاً لقلته تمكنه واذا جاز ان يضاف اليه فيجر جاز ان يخبر عنه فيرفع فيقول سبر عليه ذو صباح وذات مرة وهذا قليل لم يسمع الا في هذه اللفظة » اه ولا يتسرب الى ذهنك ان كلامهما في الناحية التي يتكلم فيها المصنف والشارح بل كلام سيبويه في اضافة اقامة الى ذي صباح وكلام المؤلف هنا في اضافة ذي الى صباح فتفطن والله يرشدك . ومعنى البيت عزمت على الإقامة في الصباح وتأخير الفارة على العدو الى ان يرتفع النهار وتوقا منى بقوتي عليهم وظفري بهم ثم بين أنه مستحق للسيادة على قومه بما عنده من صحة الرأي وشدة العزم فقال لا مريماً يسود من يسود وما زائدة للتأكيد

(٢) هو من قصيدة له مطلعها * طريت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعباً منى وذوالشيب يلعب * وهي من جملة قصائد له تسمى الهاشميات يقولها في مديح بني هاشم رهط النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تطلعت معناه تشوقت . وقوله نوازع هو جمع نازعة من قولهم نزعته نفسه الى الشيء أي رغبت فيه وطلبت والظماء جمع ظمأ أي وهي العطاشى وقوله البب هو جمع لب وهو العقل وكان قياس الكلمة الادغام ولكنه اضطر ففكه

(٣) هذا عجز بيت لقينب ابن ام صاحب وصدره مهلاً اعاذل قد جربت من خاقي وأراد ضنونا ففكه الادغام وشبهه بما استعمل في الكلام نحو لححت عينه اذا التصقت وضرب البلد كثرت ضبابه وأل السقاء اذا تغير ريحه . يصف

فكذبوها بما قالت فصبيحهم ذو آل حسان يزجي الموت والشرعا (١)

أى صبيحهم الجيش الذى يقال له آل حسان ومثله قول الآخر

إذا ما كنت مثل ذوى عدي ودينار ققام على ناعي (٢)

أى مثل كل واحد من الرجلين المسميين عديا ودينارا ، وعليه قراءة ابن مسعود (وفوق كل ذى عالم عليم أى وفوق كل شخص يسمى عالماً عليم ويحتمل أن يكون العالم هنا مصدراً بمعنى العلم كالغالب والباطل فيدون كقراءة الجماعة أى وفوق كل ذى علم عليم ، وحكى عن العرب هذا ذو زيد ومعناه هذا صاحب هذا الاسم وقد كثر ذلك عندهم ، وربما لطف هذا المعنى على قوم فملوه على زيادة ذى وذات والصواب ما ذكرناه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقالوا فى نحو قول لبيد ﴾ الى الحول ثم اسم السلام عليكما * وفى قول ذى الرمة * داع يناديه باسم الماء مبعوم * و * تداعين باسم الشيب فى مثل * ان المضاف يعنون الاسم مقحم * خروجه ودخوله سواء ، وحكوا هذا حى زيد وأنتك وحى فلان قائم وحى فلانة شاهد وأشهدوا

يا قر إن أباك حى خويلد قد كنت خائفه على الإحماق

وعن الاخفش انه سمع أعرابياً يقول فى أبيات قاله حى رباح باقحام حى والمعنى هذا زيد وان أباك خويلداً وقاله رباح ، ومنه قول الشماخ * ونفيت عنه مقام الذئب (٣) * أى الذئب * قال الشارح : هذا الفصل يخالف ما قبله لان هذا فيه اضافة الاسم الى المسمى والذى قبله فيه اضافة المسمى الى الاسم فقول لبيد

الشاعر نفسه بأنه جواد كريم لا يهرقه العذل عن الجود ولو كان الذى يجود عليه مانعاً له بخيلا عليه بما له يريد أن جوده سجيبة فلا سبيل الى أن يكفه عنه العذل

(١) الشاهد فى هذا البيت كالشاهد الذى فى بيت الكميث والخمى حيث اضاف ذو الى آل * وقوله الشرع - يزقة عذب - جرم شرع - بكسر فسكون - وهو الوتر * ويزجى معناه يسوق ويدفع والبيت للأعشى ميمون يريد صبيحهم الجيش الذى يقال له آل حسان

(٢) الشاهد فيه كالذى فيما قبله حيث اضاف نوى الى عدى ودينار وقوله ققام على ناعي معناه الدعاء على نفسه بالموت والناعي الذى يتدب الميت ويخبر به الناس قال

من حبها أتمنى ان يلاقينى من نحو بلدتها ناع فيشاهها

(٣) هذه قطعة من بيت للشماخ بن ضرار الغطفانى من قصيدة له يمدح بها عزة الإوسى الانصارى وأولها

كلا يوى طوالة وصل أروى ظنون * آن مطرح الظنون

وماء قد وردت لوصل أروى عليه الطير كالورق اللجين

ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين

ولست اذا الهوم تحضرتنى بأخضع فى الحوادث مستكين

وتسبب بهضم هذا الشاهد الى ذى الرمة وهو خطأ فاضح * وقوله طوالة هو اسم بئر كان لقيها عليها مرتين * والظنون الذى لا يوثق به من قولهم بئر ظنون اذا كانت قليلة الماء وذعرت أنزعت والقطا ضرب من الطير معروف ونفيت طردت وقوله مقام هو مقحم والمعنى طردت عنه الذئب واللعين الطريد وقيل هو شيء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش وقوله بأخضع هو أفعل من الخضوع وهو الذل والمعنى أنه لا يذل ولا يخضع للحوادث

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر (١)

فان المراد ثم اسم معنى السلام عليكما فحذف المضاف واسم معنى السلام هو السلام فكأنه قال ثم السلام عليكما فكذا قولنا باسم الله المراد باسم معنى الله أو اسم معناه الله فكأنه قال بالله ومثله قول ذي الرمة

لا ينشئ الطرف إلا ما تخونه داعٍ يناديه باسم الماء مبخوم (٢)

المراد باسم معنى الماء فحذف المضاف واسم معنى الماء هو الماء وماء حكاية صوت الشاة قال الشاعر

ونادى بها ماء إذا نار نوراة أصيبح نوام إذا قام بمخرق (٣)

وإذا كان أصل الصوت ماء فالالف واللام فيه زائدة لأنها لا تلتحق بهذا القبيل ألا ترى أنهم لم يلحقوا بها غاق وصه ونحوه من قب وطق قل سيوبه في لو وليت إذا جملا اسمين جعلوه بمنزلة ابن عرس وقال في الحاء والجيم جعلوه بمنزلة العباس ويجوز أن يشبه أحدهما بالآخر فيدخل عليه الالف واللام لأنه كثر دخولها فيه ومنه قول الآخر * يدعوني بالماء ماء أسوداً (٤) * يعني يدعوني للغم بالماء أي يقن لي بهذا للصوت الذي هو ماء أسوداً ، وأما قول ذي الرمة

تدأ عين باسم الشيب في منتلّم جوانب من بصره وسلام (٥)

فان شيب حكاية صوت جذبها الماء ورشفها عند الشرب قال الشاعر

فلما دعت شيباً بجنبى عنيزة مشافرها في ماء مزين وباقيل (٦)

(١) هو من كلمة ليبد بقولها حين دنا أجله لا يئله وهي

فهي ابتأى أن يعيش أبوها وهل أنا إلا من زينة أومض

إذا حان يوماً أن يموت أبوكا فلا تخشأ وجها ولا تحلقا شعر

وقولا هو المرء الذي ليس جاره مضاعاً ولا خان الصديق ولا غدر

روى أنها كانتا تذهبان إلى قبره كل يوم فتزحان عليه وتبكيانه من غير صياح ولا لطم ثم تمران بإحدى بنى كلاب وتذكران ما تراه وتنصرفان إلى تمام الحول

(٢) هو من قصيدة لذي الرمة أولها

أهن ترست من خرقاء منزلة ماء الصبايه من عينيف مسجوم

فأما قوله مبخوم فان أصل البقام صوت الظباء خاصة فاستعمله في مجرد الصوت وقوله ينشئ الطرف أي يرفعه وتخونه أي تهله وفاعل ينشئ ضمير يعود على ساحى الطرف المذكور في بيت قبل هذا وهو

كأنها أم ساحى الطرف أخنط مستودع ضمير الوعاء مبخوم

وما في قوله ما تخونه مصدرية أي أنه لا يرجع جفن عينه في حالة من الأحوال إلا إلى الحال التي يتهدده فيها داع يناديه وقد ذكر الشارح وجه الاستدلال بهذا البيت

(٣) أي بهذا البيت استدلالاً على أن ماء حكاية لصوت الشاة فقوله ذي الرمة في البيت الذي قبله باسم الماء معناه ان الداعي يناديه بهذا اللفظ وهو ماء

(٤) الشاهد في هذا كالأبي في البيت السابق

(٥) استشهد بهذا البيت لأقحام لفظ اسم وهو من قصيدة لذي الرمة يدح فيها إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة وقوله المتلثم أراد به المحوض وأصل معناه الذي قد ذهب وتكسر وهم يجعلونه صفة للمحوض . وقوله بصره هي الحيازة تكون رخوة وفيها بياض وقوله سلام - بزة كتاب - جمع سلة - بفتح فكسر - وهي الحجارة

(٦) استشهد بهذا البيت لإثبات ان عيباً حكاية صوت لجذب القنم الماء ورشفها وقوله عنيزة هو موضع بعينه بين مكة والبحرة وقوله مشافرها هو جمع مشفر - بضم الميم وفتح - وهو للبعير كالشفة لك وقد يستعمل في الناس . وقوله في

وأبو عبيدة يحمل المضاف في ذلك كله على الزيادة في هذا الفصل والذي قبله فالمراد عنده بقوله * ثم اسم السلام عليكما * أي السلام عليكما فالمضاف الذي هو اسم زائد مقسم وكذلك اسم من باسم الله المراد بالله ، وكذلك قوله * اليكم ذوي آل النبي * المراد آل النبي وذو زائدة عنده ولعمري ان المعنى على ما ذكر الا أن للطريقين مختلفان فهو يمتد في اللفظ زيادة مضاف ونحن نعتقد فيه حذف مضاف على ما تقدم ، وصاحب الكتاب قد اعتقد زيادة المضاف الذي هو اسم هنا ولم يعتد به في الذي قبله فكأنه مذهب ثالث والحق ما ذكرناه ، وأما قولهم * حي زيد وأنتك وحي فلان قائم وحي فلانة شاهد * فهو من قبيل إضافة المسمى الى الاسم كالفصل المتقدم فالحى هنا ليس بالقبيلة من قولك حي نعيم وقبيلة كلب انما هو من قولك هذا رجل حي وامرأة حية وتلخيصه الشخص الحى الذى اسمه زيد وأنتك والشخص الحى الذى اسمه فلان قائم ومنه قول الشاعر * يا قو ان أباك حي خويلد الخ (١) * كأنه قال أباك الشخص الحى خويلدا من أمره كذا وكذا ومثله قول الآخر

أَلَا قَدَحَ الْإِلَهِ نَبِيَّ زِيَادٍ وَحَيَّ أَيْبَهُمْ قَبِيحَ الْحَسَارِ (٢)

يريد وأباهم الشخص الحى ، وأبو عبيدة يحمل ذلك كله على الزيادة والاقحام فاهرفه *
 ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب (١) وتضاف أسماء الزمان الى الفعل قال الله تعالى (هذا يوم ينفع المصدقين صدقهم) ونقول جنتك اذا جاء زيد وأنتك اذا احمر للبسر وما رأيتك منذ دخل الشتاء ومنذ قدم فلان وقال * حنت نوار ولات هنا حنت (٣) * وتضاف الى الجملة الابتدائية أيضاً كقولك أنتك زمان الحجاج أمير واذا الخليفة عبد الملك ، وقد أضيف المكان إليهما في قولهم اجلس حيث اجلس زيد وحيث زيد جالس ﴿

ماء مزق وباقل يحتمل ان يكون قد اراد ماء السحاب الذي يفتح البقل ويحتمل ان يكون قد اراد موضعين بينهما فاما مزق فقال له يا قوت من قرية من قرى سمرقند على ثلاثة فراسخ منها أو أربعة وأما باقل فلم أجده من ذكره والوجه الاول اقرب (١) تمام البيت في المتن وبمنه وكان حياً قبلكم لم يشربوا فيها بأقلية أجن زقاق والشاهد فيه اقحام لفظ حى * وقوله قمر هو صرخم قره وهو اسم رجل والاحاق هو مصدر قولك أحق الرجل اذا ولد له ولد أحق والمعنى أنك باقرة لاحق وليس هذا الحى حادثاً فيك بل لقد ورثته. عن أيك فأتى كنت أرى عليه دلائل الاحاق وأشاهد في مخايله أنه سيولد له ولد أحق وأنتك لمصادق قراسق وشاهد صديق حدي والشعر لجبار بن سلسى ابن مالك وهو شاعر جاهلي

(٢) الشاهد فيه كالنبي في البيت السابق حيث أقسم لفظ حى وأراد قبيل الاله يعنى زياد وأبهم وهو من آيات يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري وزيد المهجو هو زياد بن أبيه الذى استلحقه مسامرة بأبي سليمان وقوله قبيل من باب فتح والمصدر القبيح بالفتح والاسم بالقسم ومنه نوحا عن الخير وأبهم (٣) هذا شطر بيت لحجل بن نضلة وكان قد أسر بنت عمرو بن كثوم وركب بها المأوز فلما اجتمعت من ديار أهلها تلغمت عليهم واشتاقهم وحنث اليهم ، ففي ذلك يقول حجل

حنث نوار ولات هنا حنت وبدا القى كانت نوار أجنت

لما رأت ماء السلى مشروباً والنرت يضر في الاناء أوتت

وهنا - بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد النون - حكاهما السيرافي وقال الكسر ردىء وهى عند عامة علماء اللغة اسم اشارة للتقريب وعند ابن مالك للبعيد وعند صاحب الكتاب مجردة لفتح السين والسلى - بفتح السين مقصوراً - هو الجليلة الرقيقة التى يكون الولد فيها من الأنثى وقوله أوتت هو من الونة وهى الصوت

قال الشارح : قد تقدم القول ان الاضافة الى الافعال مما لا يصح لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف واخراجه من ايهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الا فكرات ولا يكون شيء منها أخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان الى الافعال فقالوا هذا يوم يقوم زيد وساعة يذهب عمرو « وقال الله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) » وقال ويوم يقوم الناس وقال الشاعر

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ (١)

فأضاف الحين الى الفعل الماضي ، فقال قوم الاضافة انما وقعت الى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدراً وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وكقوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) والمراد الانذار وعدم الانذار ومنه قول الشاعر

• فقالوا ما تشاء فقلت ألهو (٢) • قالوا واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء لملازمة بين الفعل وبينه وذلك أن الزمان حركة الفاعل والفعل حركة الفاعل ولا يقران الزمان بالحدث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالاضافة ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الاضافة في اللفظ الى الجملة والمراد الفعل نفسه ، وقال قوم انما أضيف الزمان الى الفعل لان الفعل يدل على الحدث وللزمان فالزمان أجد مدلولي الفعل فساغت الاضافة اليه كاضافة البض الى الكيل ، وذهب قوم الى أن الاضافة انما هي الى الجملة نفسها لا الى الفعل وحده فأضافوا الزمان الى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه الى الجملة من المبتدأ والخبر فقالوا هذا يوم يقوم زيد كما قالوا رأيت يوم زيد أمير وزمن أبوك غائب وتكون الاضافة في اللفظ الى الجملة والمراد المصدر فاذا قلت هذا يوم يقوم زيد أو يوم زيد قائم فاعلم ان يوم قيام زيد فكأنه أضاف الى مدلولات الجمل ومدلولاتها معان وان كانت تتركب من الاعيان والمعاني والازمنة تكون ظروفًا للمعاني دون الاعيان نحو قولك القتال اليوم ولو قلت زيد اليوم لم يصح فالملازمة اذاً بين الزمان والمعنى ظاهرة ، والاضافة تصح بأدنى ملازمة فاذا قلت « أتيتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة » والمعنى زمنًا كان ظرفًا لامارة الحجاج وخلافة عبد الملك فالاضافة في الحقيقة انما هي الى الحدث الدال عليه الجملة لا الى الجملة اذ الاضافة لا تجوز الا الى ما تجوز اضافته ، وقد رد ابن درستويه القول الاول وقال الزمن انما أضيف الى الجملة نفسها لا الى الفعل وحده ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف ولو كانت الاضافة الى الفعل لكان مخفوضاً أو كان مفتوحاً في موضع الخفض فالاضافة الى الجملة والمراد مدلولها الذي هو الحدث فأما قول صاحب الكتاب « وتضاف أسماء

(١) هذا بيت للنابغة الذبياني والشاهد فيه اضافة حين وهو اسم زمان الى عاتبت . والرواية عند سيديويه بفتح حين . قال « كأنه جعل حين وعاتبت اسماً واحداً » اه وقال الاعلم « وبناؤها { أى حين } معه { أى الفعل } على النفع لان حق الاضافة أن تقع على الاسماء المفردة دون الافعال والجل فلما خرجت هنا عن أصلها بنى الاسم » اه بتصرف ثم قال « واعرابها جائز على الاصل » اه ومعنى البيت يعصف الشاعر أنه يكي على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه . والوازع الناهي وأوقع الفعل على المشيب اتساعاً والمعنى عاتبت نفسي على العيبا لمكان شيبي (٢) استشهد بهذا البيت لوقوع الفعل في موقع المصدر وقد مضى هذا البيت وشرحه

الزمان الى الفعل « فالمراد الى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعل للعلم بأن الفعل لا بد له من فاعل لا أنه أراد أن الزمان مضاف الى الفعل مفرداً من الفاعل والذي يدل على ذلك قوله فيما بعد « وتضاف الى الجملة الابتدائية أيضاً » بقوله أيضاً دليل على ما قلناه ، فأما « إذ واذا » فنظر فان من ظروف الزمان أيضاً ويضافان الى الجمل كسائر أسماء الزمان الا أن غيرهما من أسماء الزمان الباب فيه اضافته الى المفرد نحو صمت يوم الجمعة وصليت يوم الخميس و اضافتها الى الجملة على طريق الجواز والتأويل واذا واذا لا تضافان الا الى الجمل فاذا تضاف الى الجملتين الفعلية والاسمية نحو جئتكَ اذ زيد قائم واذا قام زيد واذا لا تضاف الا الى جملة فعلية نحو « آتيتك اذا احمر البسر » واذا طلعت الشمس وسيأتي الكلام عليهما مستقصى ان شاء الله تعالى « فأما منذ » فهي في نفسها لا تضاف البتة لانها تكون على ضربين حرف واسم فاذا كانت حرفاً كانت بمعنى الحاضر وكانت الاضافة فيها أبعد وكان ما بعدها مخفوضاً بمعنى في نحو قولك ما رأيته منذ الليلة أي في الليلة واذا كانت اسماً كانت بمعنى الأمد وكانت مرفوعة بالابتداء وما بعدها خبرها فهي لا تكون مضافة البتة فاذا قلت ما رأيته منذ دخل الشتاء ومنذ قام زيد فالتقدير ما رأيته منذ زمن قام زيد أو وقت قام زيد فالزمن والوقت مضاف الى الفعل ثم حذف المضاف للعلم بمكانه ، فمثل به لانه موضع يضاف فيه الزمان الى الفعل لا أن منذ في نفسها هي المضافة فالزمن والوقت مضاف الى الفعل فأما قول سيدييه في باب الاضافة الى الفعل ومما أضيف الى الفعل قولهم منذ كان كذا فليس يريد أن منذ مضافة الى الفعل وإنما المراد أن المضاف الى الفعل الزمن المحتوف والذي يقع بعد منذ خبر للمبتدأ وذلك أنك اذا قلت ما رأيته منذ كان كذا وكذا فتقديره منذ زمن كان كذا وكذا فحذف الزمن وأقيم الفعل مقامه فالفعل في موضع خبر المبتدأ ولا يجوز أن تكون منذ نفسها مضافة لانه كان يلزم لو أضفتها الى الفعل أن تكون ظرفاً ومنذ لا تستعمل الا مبتدأة ولذلك منعوا جواز الاخبار عنها ، وأما قوله « ولات هنا حنت (١) » فالشاهد فيه أنه أضاف هنا الى حنت وهنا أصلها المكان وفيها ثلاث لغات هنا وهنا وهنا وقد أجريت مجرى الزمان مجازاً قل الاعشى

لَاتَ هُنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مِنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ (٢)

أي ليس هذا أو ان ذكرى جبيرة وهي امرأة وكذلك قوله « حنت نوار ولات هنا حنت »

(١) قد مر قريباً قولنا على ذلك البيت

(٢) رواية البيت كما في الكتاب هي رواية كثير من العلماء لكن رواه أبو زيد القرشي في جبهة أشعار العرب لا تأتي ذكرى جبيرة الخ ثم قال « تأتي نحو من قولك قد آن أي قد حان » ولا يخفى أن الشاهد يضيغ على هذه الرواية .. هذا والبيت من قصيدة زعم القرشي أنها مطلقة الاعشى ومطلها

ما يكاه الكبير بالاطلال وسؤالي وما ترد سؤالي

وعامة الرواة الذين يذكرون الاعشى في أصحاب الملقات يمدون مطلته القصيدة التي أولها

ودع هريرة أن الركب سرحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وقوله ذكرى معناه التذكر وقوله جبيرة هو بالميم في بعض الروايات كما هنا ويروي جبيرة بالخاء المعجمة وهو اسم

امرأة . وبعد البيت حل أهلي وسط الغميس فبادو لي وحلت علوية بالسجخال

والغميس وبادولي والسجخال أسماء مواضع وقوله علوية نسبة الى المالقة بأعلى نجد

أى ليس هذا أو ان حين . ونوار اسم امرأة « وقد أضيف حيث من الامكنة الى الجملة » وذلك على التشبيه باذ واذا في الزمان من جهة ايهامها وذلك أن حيث ظرف من ظروف الامكنة يقع على الجهات الست وغيرها من الامكنة فناسب اذ واذا في وقوعهما على جميع الزمان الماضي والمستقبل فأما اذ فمبهمة في جميع الزمان الماضي لاختصاصها بزمان منه دون آخر بل هي مبهمة في الجميع واذا كذلك مبهمة في جميع الأزمنة المستقبلية كلها ، فاحتاجت الى جملة بعدها توضحها وتبينها كما كانت اذ واذا كذلك وسيأتى الكلام عليها مستقصى في موضعها من الظروف المبهمة *

قال صاحب الكتاب ﴿ وما يضاف الى الفعل آية اقرب معناها من معنى الوقت قال

بآية يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهِمْ مَذَامًا

أَلَا مَنْ مَبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بآية مَا يُجْبُونِ الطَّعَامًا

وقال

وذو في قولهم اذهب بذى تسلم واذهبوا بذى تسلمان واذهبوا بذى تسلمون أى بذى سلامتك والمعنى بالامر الذى يسلمك ﴿

قال الشارح : قد أضيف الى الفعل غير الزمان مما هو جار مجراه ومشبه له قالوا أتيتني بآية قام زيد « فأضافوا آية الى الجملة » من الفعل والفاعل لأنها بمنزلة الوقت وذلك أن الآية العلامة والاقوات علامات لمعرفة الحوادث وترتيبها في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر وما يقترن وجوده بوجود غيره والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر فصار ذكر الوقت علماً له ألا ترى أنها تكون علامات لحلول الديون وغيرها فصيح اضافة الآية الى الفعل كما تضيف الوقت لانهما في التحصيل يؤولان الى شئ واحد فأما قول الشاعر * بآية يقدمون الخيل شعناً الخ * (١) فالشاهد فيه اضافة الآية الى الفعل الذى هو يقدمون يقول أبلغهم كذا بعلامة اقدمهم الخيل شعناً متغيرة من الجهد وشبه ما يتصعب من عرقها ودمها بالدمام لحرته ، والسنابك جمع سنبك وهو مقدم الحوافر يريد انه لما صار ذلك عادة لهم وأمرأ لازماً صار علامة ، وكذلك قال الآخر * ألا من مبلغ الخ * (٢) البيت لزيد بن عمرو بن

(١) لم أجده من نسب هذا البيت الى قائله ، وقد استشهد به على اضافة آية الى الفعل ، وهي مما يضاف الى الفعل مفعولاً بما النافية أو المصدرية أو غير مقرون بها ، والاقتتان وعدمه سواء في ظاهر عبارة بعض النحويين . واطلاق المؤلف ومجيئه بالشاهدين وأحدهما خال من ما يفيد ذلك ، لكن قال في التسهيل « وقد يضاف آية بمعنى علامة الى الفعل المتصرف . قال الدماميني وزعم ابن جني أن الجملة بعد آية على تقدير ما المصدرية ولا يجوز اضافة آية الى الفعل أصلاً ووجهه أن الاضافة الى الجملة إنما ينبغي أن تكون في الظروف وما أشبهها بوجه ، وآية بعيدة من الظروف ، وإنما قدر ما المصدرية دون أن المهدودة التقدير لأن الفعل لم يرد منصوباً ، ولأنه لا يختص بالمستقبل » اه وقال الاعلم في شرح هذا الشاهد « الشاهد فيه اضافة آية الى تقدمون على تأويل المصدر أى بآية اقدمكم الخيل ، وجاز هذا فيها لانه اسم من أسماء الافعال لأنها بمعنى علامة والعلامة من العلم وأسماء الافعال تصارع الزمان فن حيث جاز أن يضاف الزمان الى الفعل جاز هذا في آية وكان اضافتها على تأويل اقامتها مقام الوقت فكأنه قال بعلامة وقت تقدمون » اه والشمت - بضم الشين - جم أشمت وهو الذى تغير من السفر والجهد . يقول أبلغهم عنى كذا بعلامة اقدمهم الخيل لقاء شعناً متغيرة من السفر والجهد

(٢) أكثر الناس لا يذكرون نسبة هذا البيت الى قائل لكن نسبة الشارح هنا الى زيد بن عمرو بن الصمق الكلبي تبعاً للاعلام وسماه سيويه يزيد ، وكان اسم الصمق خويلداً فصره بنو تميم ضربة على رأسه فادمته فكان اذا

الصعق والشاهد فيه أيضاً إضافة الآية الى يحبون والمعنى اذا رأيت تمياً فبلغهم عن الرسالة فكان قالوا
قال بآي علامة تعرف تميم فقال بعلامة ما يحبون الطعام وانما ذكر حب تميم الطعام وجعل ذلك آية لهم
يعرفون بها لما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم ووفود البرجي عليه ثم شم رائحة المحرقين فظنهم
طعاماً يصنع فقدم به الى النار ، والبراجم حتى من تميم (١) وخبرهم مشهور وذلك أن عمرو بن هند
كان نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخا (٢) له فأحرق تسعة وتسعين رجلاً من بني
دارم وأراد أن يكمل مائة فلم يجد فوجد عليه رجل فقال له عمرو ما جاء بك فقال حب الطعام قد أقويت
الآن ثلاثاً لم أذق طعاماً ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام فقال له عمرو ممن أنت فقال من البراجم فقال
* ان الشقي وافد البراجم * فذهبت مثلاً ورمى به الى النار ، قال أبو عبيدة خمسة من أولاد
حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم ودارم من أولاد حنظلة ، وأما قولهم * اذهب بندي
تسلم (٣) * فعناه بندي سلامتك فهو من إضافة المسمى الى الاسم فكانه قال اذهب بسلامتك فيزل الفعل
منزلة المصدر على حد قوله * فقالوا ما نشاء فقلت أهو * (٤) وقد ذكر بعض العلماء ان ذي هنا بمعنى
الذي كأنه قال اذهب بالذي تسلم والهاء محذوفة وهو مصدر كأنه قال بالسلامة الذي تسلمه وذكر لانه
أراد السلام وان لم يستعمل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر من
ذلك قول عمرو بن قميئة * لله در اليوم من لامها * وقول درنا * هما أخوا في الحرب من لأخاله *
وأما قول الفرزدق * بين ذراعي وجبهة الاسد * وقول الاعشى * الا علالة أو بداهة سابع *
فعلى حذف المضاف اليه من الاول استثناء عنه بالثاني وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله

فَزَجَّجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فسيبويه يرى من عهده *

قال الشارح : للفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح لانهما كالشيء الواحد فالمضاف اليه من تمام
المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل

سمع الصوت الشديد صعق فذهب عقله فن ثم سموه الصعق - بزنة كتف - قال الاعلم * الشاهد فيه إضافة آية الى
يحبون ، وما زائدة للتوكيد والقول فيه كالقول في الذي قبله ويجوز أن تكون ما مع الفعل بتأويل المصدر فلا يكون
فيه شاهد على هذا لان اضافتها الى المصدر كاضافتها الى سائر الاسماء اه وقال الدماميني « وزعم سيبويه أن ما هذه
زائدة ولا حاجة الى ذلك الا على تقدير كونها لا تضاف الى مفرد وليس كذلك قال الله تعالى (ان آية ملكه أن
يأتيكم التابوت) بل ذلك هو الاصل والغالب فإذا أمكن لم يجز المدول عنه »

(١) البراجم خمسة من أولاد حنظلة بن مالك وانما قيل لهم البراجم لان أباهم قبض أصابعه وقال كونوا كبراجم يدي
هذه أي لا تتفرقوا فان الائتلاف أعز لكم

(٢) ذكر صاحب القاموس أن اسم أخيه سعد وقال شارحه انما هو أسعد

(٣) قال سيبويه « ومما يضاف أيضاً الى الفعل قوله لا أقبل بندي تسلم ولا أقبل بندي تسلمان ولا أقبل بندي
تسلمون المعنى لا أقبل بسلامتك وذو مضافة الى الفعل كإضافة ما قبله كأنه قال لا أقبل بندي سلامتك فلو ههنا الامر
الذي يسلمك وصاحب سلامتك » اه ويقعد بما قبله منذ وآية

(٤) سبق القول على هذا الشاهد

بينهما « وقد فصل بينهما بالظرف » في الشعر ضرورة فما جاء في الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِّلّٰهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامَهَا (١)

ساتيدما جبل بعينه قيل لا ير عليه يوم من الزمان لا يسفك فيه دم فسمى ساتيدما ، يصف امرأة أنها مرت بهذا الجبل فذكرت بلادها لقربه من بلادها فبكت فقال لله در اليوم من لامها على بكائها وشوقها ، فن في موضع خفض باضافة در اليه واليوم نصب على الظرف وقد فصل به بينهما ولا يجوز اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعله مفعولا به لانك لو خفضت اليوم بالاضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه بخلاف قول الآخر

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمٍ مُشْتَعِلٍ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادَ الْكَسْلَ (٢)

(١) عمرو بن قميئة بزنة - سفيئة - وقبل البيت الشاهد

قد سألتني بنت عمرو عن ال أرض التي تنكر أعلامها

تذكرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها

وبنده

وعمر بن قميئة هذا هو صاحب امرئ القيس الذي خرج معه الى قاهر ملك الروم فلما رأى الدرب بكى وفيه يقول

امرؤ القيس بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

قال أبو الندي « وانما أراد عمرو بن قميئة بهذه الايات نفسه لا ابنته فكيف عن نفسه بها » اه وقوله تنكر معناه مجهول تقول أنكركه انكاراً خلاف عرفته وكذا نكرت - بوزان تعبت - غير انه لا يتصرف - والاعلام الجبال ويجوز أن يريد بها المنار المنصوبة على الطريق ليستدل بها من يسلكه يريد أنها سألته عن المكان الذي صارت فيه وهي لا تعرفه واستعبرت بكى من وحشة التربة ولبعدها من أراضى أهلها - وقوله لله در من لامها هو دعاء والمرب تقول لله در فلان اذا دعوا له وقيل أنهم يريدون لله عمله أى جعل الله عمله في الاشياء الحسنة التي يرضاهم وقوله أخوالها فيها وأعمامها هو بالنصب على تقدير اضممار قبل كأنه قال تذكرت أخوالها الخ وقد استشهد سيويو به ، لذلك وهو جائز لان الكلام قبله قد تم وأجاز بمضم از يكون أخوالها بدلا من قوله أرضاً المعمول للقول المذكور بدل اشتغال قال العمراني وساتيدما جبل بالهند لا يعدم تلججه أبدأ قال الشاعر

أبرد من تلج ساتيدما وأكدر ماء من المكش

وقيل هو من قرب أرزن وقول العمراني أنه جبل بالهند خطأ فاحش اذ أين الهند من بلاد الروم التي كان عمرو قد أخذ طريقه اليها وقال البكري ساتيدما جبل متصل من بحر الروم الى بحر الهند والشاهد في البيت الفصل بين المتضافين بالظرف وهو قوله اليوم قال أبو عثمان « فلما أضفت درا الى اليوم لبتى قولك من لامها لا موضح له لانه ليس كالفرب فيكون الثاني في موضع نصب بالمصدر فيكون بمنزلة عجيبت من اعطاء زيد درهما فاذا بقى لا موضح له لم تجز الاضافة في در واذا لم تجز في در الى اليوم جعلته فاعلا بين المضاف والمضاف اليه وجعلته متصلا باللام ومفعولا له ولا يكون مفعولا لقوله لامها لان الذي في جيز الصلة لا يعمل فيما قبلها » اه

(٢) هذا البيت من شواهد سيويو وقد نسبته هو والاعلم الى الشهاخ لكن في نسخة ديوان الشهاخ المطبوعة

سنة ١٣٢٧ نسبة هذا الى جيار بن جزء أخى الشهاخ من أرجوزة اولها

قالت سليمانى لست بالخادي المدل مالك لا تملك أعضاء الابل

والبيت الذي في الشرح كرواية سيويو والاعلم وهو ملغق من بيتين وهما

رب ابن عم لسليمي مشعل بحبه القوم وتشاء الابل

في الشول وشواش وفي الحى رفل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

وسليمي اسم امرأة والخادي سائق الابل والمشمعل الجاد في أمره المشمر وتشاء تهفنه وأصله مهموز قليلنسه والشواش الخفيف السريع والشول الابل التي ثالت ألبانها أى رفعتها والرفة - بوزان قطر - لا بس الثياب المتجمل بها - والمعنى أنه - وان كان يرعى الابل - خفيف سريع ، والشاهد فيه اضافة طباخ الى ساعات الكرى ونصب

فهذا ينشد بنصب الزاد وضافة طبابخ الى ساعات وساخ ذلك لانه لما أغضت طبابخ الى ساعات سار بمنزلة المنون وكان مما ينصب لما فيه من معنى الفعل فنصب الزاد وليس كذلك در من قوله الله در اليوم من لامها لانك لو توفت درا لم يكن له أن ينصب فلذلك لزم نصب اليوم على الظرف والحكم على من بالخفض ؛ ويجوز في طبابخ ساعات الكرى خفض الزاد ويكون ساعات الكرى منصوباً على الظرف وقد فصلت به مضطراً ، ومما جاء الفصل فيه أيضاً قول درنا بذت عبعبه من بنى قيس بن ثعلبة
هـما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما (١)

الشاهد فيه اضافة الاخوين الى من مع الفصل بالجار والمجرور وهو كالذى تقدم ، ترى أخويها تقول
كانا لمن لا أخ له في الحرب ولا ناصر كالأخوين ينصرانه ، وأما قول الفرزدق
يا من رأى عارضاً أرقى له بين ذراعى وجبهة الأسد (٢)

أنشده سيبويه على انه فصل بين المضاف والمضاف اليه وأن المعنى بين ذراعى الأسد والجبهة مقحمة على نية التأخير ، وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد وقال لو كان كما ظن لقال وجبته لكنه من باب العطف والتقدير بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد ومثله في حذف المضاف اليه من الاول لدلالة الثاني عليه قوله * يانيم تيم عدى * (٣) والمراد يانيم تيم عدى فهو من قبيل مررت بخير وأفضل من ثم والمراد بخير من ثم وأفضل من ثم ، وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه وهذا لا يقدح فيما ذهب اليه سيبويه لانه يجوز أن يكون المراد ما ذكره ويكون الفصل صحيحاً بالجبهة ؛ ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس ولا يخرج عن الفصل وان كان المضاف اليه مقدراً لان المضاف اليه لما حذف من اللفظ ولى المضاف شيئاً غير المضاف اليه وهذه صورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه ألا ترى انه استقبح علمت أن يقوم زيد وان كانت الهاء مقدرة لانها لما لم تخرج الى اللفظ ولى الحرف للفعل فتصبح عندهم حتى تعوضوا السنين أو سوف أو قد فكما ان هذا المحذوف لما لم يخرج الى اللفظ لم يعتد به كذلك المضاف اليه اذا حذف لم يقع به اعتماد فحصل الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، وأما قوله كان يلزم

الزاد مقولاً لطبخ والتقدير طبابخ ساعات الكرى على تشبيه الساعات بالمقمول به لا على الظرف كذا قال الاعام . والمعنى أنه اذا كسل أصحابه عن طبخ الزاد عند تمريرهم وغلبة الكرى عليهم كفاهم ذلك وشمر في خدمتهم . والعرب تقتضيه هذا ونحوه . . ولعلك اذا أنعمت النظر فيما قلناه لك في شرح البيت السابق عن أبي عثمان علمت وجه الغايمة بينهما . قيل ويجوز اضافة طبابخ الى زاد وجعل ساعات الكرى ظرفاً فاصلاً بين المتضامتين والاول أجود (١)
درنا بدال مضمومة فراء ساكنة فتون بعدها ألف ، بوزان بشرى والبيت من شواهد سيبويه . قال الاعام « الشاهد فيه اضافة الاخوين الى من مع الفصل بالمجرور » اه والتقدير هما أخوا من لا أخا له في الحرب ينصرانه وبشدة أزره . . ترى أخويها فتقول لند كانا أخوين نصيرين لمن لا يجد له أخاً في الحرب ينصره ويشد عضده والمراد وصفهما بالشجاعة وإغاثة اللهقان

(٢) قد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بهذا البيت واختلاف العلماء في تقديره والبيت للفرزدق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواء أحمد الأنواء . وذكر الذراعين والنوء انما هو للذراع المقبوضة منهما لا لتراكمهما في أعضاء الأسد . ومن منادى وقيل المنادى محذوف ومن استهامية ، والرؤية بصرية والعارض السحاب الذى يعترض الافق وقوله أسريهوى في رواية بدل أرقى له هو بالبناء على مجهول وجعلته صفة لما رضى والذراعان والجبهة من منازل القمر وعند العرب أن السحاب الذى ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون غزير المطر فلذلك يسر به (٣) هذه قطعة من بيت تقدم القول عليه

أن تقول وجبته فتقول وعلى ما ذهب اليه أبو العباس يلزمه أن يقول وجبته أيضا فعذره عن ذلك عذر سيديويه ، وأما معنى البيت فانه وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواء من أحد الأنواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة منهما لا شتر اكهما في أعضاء الاسد والتسمية ، ونظيره قوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) يريد من البحرين وانما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما ، وأما قول الاعشى

ولا تُقاتِلُ بالعِصَى ولا تُرَامِي بالحجارة إلاَّ علالة أو بُداهة سابع نهد الجزارة (١)

فالشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف اليه مثل الذي قبله والخلاف فيه كالذي قبله والتقدير فيه الا علالة سابع أو بداهته ، فلما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت والقياس يدفعه قلما « قوله »
* فرجعتها بمزجة الخ * (٢) فانه أشده الاخفش في هذا الباب والشاهد فيه انه أضاف المصدر

(١) هذان بيتان للاعشى ميمون وقبلهما . وهناك يكذب ظنكم ان لا اجتماع ولا زيارة يقول اذا غزونا كم علمتم أن ظنكم باننا لا نغزوكم كذب وهو زعمكم اننا لا نجتمع ولا نزوركم بالخيال غاين . وقوله الا علالة استثناء منقطع من قوله لا اجتماع اى لكن نزوركم بالخيال (والعلالة) بضم العين المهملة بقية جرى الفرس (والبداهة) بضم الباء الموحدة اول جرى الفرس والاضراب ويروى بتقديم بداهة على علالة وعلى هذه الرواية فاولا حد الشيشين . والسابع الفرس الذي يدخو الارض يديه في العدو والهدم المرتفع (والجزارة) بضم الجيم الراس واليدان والرجلان يريد ان في عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً وهذا مما يمدح في الخيل وصف انه وقومه اصحاب حرب يقاتلون على الخيل لا اصحاب ابل يرعونها فيقاتل بعضهم بعضاً بالعصى والحجارة . والشاهد فيه كما قال الاعلم اضافة العلالة الى القارح مع الفصل بالبداهة ضرورة وسوغ ذلك انهما يقتضيان الاضافة الى القارح اقتضاء واحداً فانزلنا منزلة اسم واحد مضاف الى القارح كما قالوا يا نعيم عدى وتقدير هذا قبل الفصل الا علالة قارح او بداهته فلما اضطر الى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضمها الى العلالة فثبت القارح وضيفت اليه فاصلت به وقد كانت العلالة مضافة الى القارح قبل تقديم البداهة فبقيت على اضافتها وهذا تقديم سيديويه وقد خولف فيه والصحيح اعماله . كذا قال الاعلم والرواية عنده قارح بدل سابع . وقال ابو على « ليس من اعترض في قوله الا علالة او بداهة قارح بان المضاف اليه محذوف يدافع ان يكون بمنزلة ما شبهه به من قوله لله در اليوم من لامها لانه قدولى المضاف غير المضاف اليه واذا وليه غيره في اللفظ فقد وقع الفصل بينهما كما وقع الفصل في اللفظ بينهما في قوله لله در اليوم من لامها واذا كان كذلك فقد ساواه في القبح للفصل الواقع بينهما وزاد عليه فيه ان المضاف هنا محذوف وفي لله در اليوم مذكور فلا يخلو الامر من ان يكون اراد المضاف اليه محذوف لدلالة التاني عليه او اراد اضافته الى المذكور في اللفظ وفصل بينهما بالمطوف وكيف كانت انقصة الفصل حاصل بين المضاف والمضاف اليه . واعترض بان قال لو كان على تقدير الاضافة الى قارح الظاهر لكان الا علالة او بداهة قارح لا يلزم لانه يلزم ان يكون الا علالة قارح او بداهة قارح فيظهر المضاف اليه موضع الاضمار فتحذف من اللفظ كما جاز عند من خالف سيديويه بان يذكر علالة وهو يريد الاضافة في حذف المضاف » اهـ

(٢) تنمى هذا البيت في المتن وهو بيت يستشهد به بعض النحاة للفصل بين المتضايقين بالمفعول فالمضاف هو زج والمضاف اليه قوله ابي مزادة والذي فصل بينهما هو القلوص وهو مفعول لزج . والزج مصدر قولك رججته اذا طعنته بالزج وهي الحديد التي في اسفل الرمح (والقلوص) بفتح القاف الناقية الشابة . وابوه زادة كنية رجل ولم اجد من نسب هذا البيت الى قائل او ذكر له سابقاً ولا حقاً وغاية ما في الامر ان البغدادي يقول « قال ابن خلف هذا البيت يروى

إلى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيف جداً لم يصح نقله عن سيديويه على أن ابن كيسان قد نقل عن بعض النحويين أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت على الأول منهما لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما ؛ وقد قرأ ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركا) ينصب الأولاد وخفض الشركاء فهذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ؛ وحكي الكسائي أخذته بأدنى ألف درهم وهذا أخش مما تقدم لأنه أدخل حرف الجر على الفعل وفصل به بين الجار والمجرور ولا يقاس على شيء من ذلك ، وإنما جاز بالظرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان فكانت كالموجودة وإن لم تذكر فكان ذكرها وعدمها سيان فلذلك جاز أقحامها فاعرفه *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وإذا أمنوا باللباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بأعرابه والعلم فيه قوله عز وجل (واسأل القرية) لأنه لا يابس أن المسؤول أهلها لأهل ولا يقال رأيت هنداً يعنون غلام هند وقد جاء الملبس في الشعر قال ذو الرمة

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَجْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ

وقال * بما أعيا النظامي حذيم * أي ابن هوبر وابن حذيم *

قال الشارح : اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بأزائه اختصاراً وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بأعرابه ، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى (واسأل القرية) والمراد أهل القرية لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل لأن الغرض من السؤال رد الجواب وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما ، وقوله « والعلم فيه » يريد أن الآية قد اشتهر أمرها بذلك حتى صارت علماً على جواز حذف المضاف إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى (ولكن البر من آمن بالله) وقوله (ولكن البر من اتقى) تقديره بر من وان شئت كان تقديره ولكن ذا البر من اتقى فلا بد من حذف المضاف لأن البر حدث ومن اتقى جثة فلا يصح أن يكون خبراً عنه لأن الخبر

لبعض المدنيين الولدين وتيل هو لبعض المؤثرين ممن لا يحتج بشعره « اه والمعنى انه زج راحلته لتسرع كما فعل ابومزادة بالقلوص وبعضهم يروى البيت زج الصعاب ابومزادة ولا شاهد فيه حينذاك والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول المنقاد قال البغدادي « وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيديويه حتى قال السيرافي لم يثبت أحد من أهل الرواية وهو من زبادات أبي الحسن الاخفش في حواشي كتاب سيديويه فادخله بعض النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الا علم وابن خلف في جملة آياته « اه واذا علمت هذا سهل عليك ان تدرك ان تبرئة المؤلف لسيديويه من هذا البيت معناها انه لم يروه لاما ذهب اليه بعضهم من ان برأته من هذه الرواية وانه يرويه . زج القلوص ابومزادة . وانما كان سيديويه بريئاً من هذا لأنه لا يرى جواز الفصل بين المتضايين بغير الظرف وإذا كان هذا رايه ومذهبه فان مما تقتضيه بداهة العقل انه لا يروى ما يخالفه والمسألة خلافية يطول فيها القول وتوسع عندها مذاهب الحديث وفي كتاب الانصاف لابن الانباري ما ينلج صدرك ويروح عن نفسك *

إذا كان مفرداً كان هو الأول أو منزلاً منزله فلذلك حمل على حذف المضاف ، والأول أشبه لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ لأن الاتساع بالاعجاز أولى منه بالصدور ، ومن ذلك قولهم الليلة الهلال لا بد من حذف المضاف رفعت الليلة أو نصبتها فإن رفعت كان التقدير الليلة ليلة الهلال وإن نصبت كان التقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوعه ، ومن ذلك قول الشاعر

المال يُزري بأقوام ذوى حسبٍ وقد يسود غير السيد المال (١)

أى قد المال يزرى وهو كثير واسع وكان أبو الحسن مع كثرة لا يقيسه بل يهمله على المسموع منه فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه لو قلت « رأيت هنداً وأنت تريد غلام هند » لم يجوز لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام ، وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه واخبار القائل أو معرفة المخاطب قال الشاعر * عشية فرّ الحارثيون الخ * (٢) قال ابن الكلبي الهوبر هو يزيد بن هوبر كان قتل في المعركة فحذف المضاف لأن المخاطب مشاهد لذلك في الحرب فلا يشكل عليه المقتول يؤيد صحة ما قلناه قول عمر بن الخطاب

ونحن ضربنا بالكلاب ابن هوبر وجمع نبي الديان حتى تبددوا (٣)

(١) استشهد به لجواز حذف المضاف إذا كان حذفه لا يوقع المخاطب في لبس بأن يسند الشيء إلى غير الذي أراد المتكلم اسناده إليه مثلاً والبيت من هذا القبيل فإن الشطر الثاني منه دال على المضاف المحذوف من قبيل أنه إذا كان المال يجعل غير السيد سيداً فلا بد أنه ليس المال نفسه هو الذي يزرى بذوي الحسب بل عدم المال وفقدانه وذلك ظاهر مان تدبر وتذوق المعاني الشعرية التي يقصد إليها الشعراء *

(٢) البيت الذي الرمة كما في المتن والشاهد فيه حذف المضاف وهو ابن الذي من حقه أن يتقدم على هوبر في الكلام مع أن حذفه يوقع في اللبس لأنه يجعل المخاطب يحكم على من لم يقصد المتكلم الحكم عليه فإن الذي قضى نجبه ومات هو ابن هوبر لا هوبر الذي اسند إليه في البيت واعلم أن صاحب المفصل قد ذكر في الكشف عند قوله تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) أن هذا البيت والذي بعده من قبيل الحذف لأن قبيل الالباس كما ذكرنا وهو في دعوى الالباس تابع لابي على فإنه قال « قد جاء في الشعر آيات فيها حذف مضاف مع أنه يؤدي إلى الالباس » ومثل بما ذكره ويقول الشاعر *

ارض تخيرها الطيب مقلها كعب ابن مامة وابن أم دواد

فإن الشاعر أراد ابن أم أبي دواد أذهو كنيته فحذف الاب والصواب أن هذا كله من قبيل الحذف الذي يفهمه المخاطب لأن قبيل الالباس وذلك لأن اللبس إنما يكون بالنسبة إلى المخاطب بالكلام ولا يجوز أن ينسب اللبس إلى من كان من أمثالنا فإنهم كانوا يحذفون اعتماداً على فهم المخاطبين لأنهم حضروا وعلموا ما يقال لهم عنه *

(٣) أراد بهذا البيت أن يبين أن المعنى في البيت السابق بأنه قضى نجبه هو ابن هوبر كما قدره (والكلاب) بضم الكف وآخره باء موحدة اسم واديسلك بين ظهري شعلان وشعلان جبل في ديار بني نعيم وفي الكلاب هذا كان الكلاب الأول والكلاب الثاني وهما من أيامهم المشهورة والمراد في البيت هو الكلاب الثاني . وابن هوبر سماه ابن عبدربه في المقد الفريد يزيد وعده في جملة من ذكر من الفرسان الذين شهدوا هذه الواقعة وهو أحد الأملاك الأربعة هو يزيد ابن عبد المدان ويزيد بن المأمور ويزيد بن المحرم وكانهم حارثيون *

فصرح بابن هوبر ، ومثله قوله * كما أعيان النظامي حديثا * هكذا يعم في نسخ المفصل كما بالكاف وإنما هو بالباء وصدره

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَهٌ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيُّ حَدِيثًا (١)

والنطاسي الطيب يقال نطيس مثل فسيق ونطاسي بكسر النون وقال أبو عبيدة هو بفتح النون والمراد ابن حذيم فحذف المضاف ، ومن ذلك قول كثير

حُزِيَتْ لِي بِحَزْمٍ قَيْدَةً تُحْدِي كَالْيَهُودِيِّ مِنْ نَطَاةِ الرَّقَالِ (٢)

فيدة موضع ونطاة قصبة خيبر والمراد كنخل اليهودي والرتل طوال النخل وحزيت قدرت يقال حزيت النخل أحزبها إذا قدرت ما عليها ، وقد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الالباس كان ذلك لثقة الشاعر بلم المخاطب أو نظرا إلى كثرة حذف المضاف الذي لا لبس فيه فلم يعبا بالالباس فاعرفه * قال صاحب الكتاب * وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الاعراب فقد أعطوه حقه في غيره قال حسان

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدِي يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ

فذكر الضمير في يصفق حيث أراد ماء بردي وقد جاء قوله عز وجل (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) على ما للثابت والمحذوف جميعا *

قال الشارح : قد أعربوا المضاف إليه بأعراب المضاف لوقوعه موقعه ومباشرة العامل نحو قوله تعالى (واسأل القرية) فلاصل فاسأل أهل القرية فالقرية مخفوضة كما ترى بإضافة الأهل إليها فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه فبأشركه العامل فانتصب انتصاب المفعول به وإن لم يكن إياه في الحقيقة

(١) البيت لاوس بن حجر من كلمة يقولها ابني الحارث بن سدوس بن شيبان وهم أهل القرية باليمامة حيث اقتسموا معزاه وقيل إنما اقتسم معزاه بنو حنيفة وبنو سميم وكان اوس أغرى عليهم عمرو بن المنذر بن ماء السماء ثم جاور فيهم فاققسموا معزاه ، وأول الحكامة فان يانكم منى هجاء ، فما حبا كم به منى جميل بن ارقم وقد استشهد المؤلف بالبيت على ان فيه حذف مضاف والمراد ابن حذيم لانه المعروف بالطب المشهور به لاحذيم وهذا يوافق ما قاله في المستقصى وما قاله ابوالندي وما ورد في المثل (اطب من ابن حذيم) لكن قال يعقوب بن النسيك في شرح ديوان اوس بن حجر «حذيم رجل من تيم الرباب وكان متعطيا علما» اه وتبعه صاحب القاموس وعلى ذلك فلا حذف ولا شاهد في البيت وحذيم بكسر الحاء المهملة وبمدحها ذال معجمة سا كنية قياء مشاة تحية ويروي (طبيب بما عيا) والنطاس هو بكسر النون العالم الشديد النظر في الامور . واستقصى علمها فهو متطس ومنه قيل المتطيب نطيس كفسيق ونطاسي بكسر النون وفتحها اه وقوله فيها قال البغدادي «الضمير للمعزى وفيه حذف مضاف اي فهل لكم ميل في ردها» اه

(٢) كثير هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الاسود الخزاعي من عمرو بن خزاعة ثم من الازد . وحزيت بالحاء المهملة . فسر الشارح بتدبرت وقال ياقوت في معجمه «حزيت رفعت» اه وفي التاءوس « وأحزى بالحق علم به وارتفع وأشرف» اه . . وفيدة موضع كما قال الشارح ولم يزد ياقوت عن ذلك وقال الجدي الفيروز ابادي « وحزم فيدة موضع » اه ونطاة - بفتح النون - قيل هو اسم لارض خيبر وقال الزنجشري نطاة حصن بخيبر وقيل عين بها تسقى بعض نخيل قراها وهي وبثة والشاهد في البيت حذف المضاف وقد قدره الشارح في قوله « كنخل اليهود » وقدره ياقوت بقوله « كتحدى اليهود » والبيت في صفة ظمن

كذلك أعطوه حكمه في غير الاعراب من التأنيث والتذكير فمن ذلك قول حسان بن ثابت
 * يسقون من ورد البريص الخ * (١) الشاهد فيه تذكير الضمير الراجع الى بردي وهو مؤنث
 ألا ترى أن ألفه كآلف حمراء وبشكي وهذا البناء لا تكون ألفه الا للتأنيث. هذا ظاهر اللفظ ويجوز أن
 يكون المضمر عائدا الى المحذوف وهو الماء فيكون المحذوف مرادا من وجه وغير مراد من وجه فمن
 جهة عود الضمير اليه كان ملحوظا مرادا ومن جهة الاعراب غير مراد؛ والبريص ههنا موضع بدمشق
 بالصاد المهملة وبردي نهر بها وتصفيق الشراب تحويلة من اناء الى اناء والرحيق صفوة الخمر والسلسل
 الطيب يقال ماء سلسل أي سهل المشرب عذب، وأما قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا
 بياتا أو هم قائلون) فالمراد وكم من أهل قرية ثم حذف المضاف وعاد الضمير على الامرين فأنث في قوله
 فجاءها بأسنا نظرا الى التأنيث في اللفظ وهو القرية وذكر في قوله أو هم قائلون ملاحظة للمحذوف *

﴿فصل﴾ قل صاحب الكتاب ﴿وقد حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه في قولهم
 ما كل سوداء نمرة ولا بيضاء شحمة قل سيديوه كأنك أظهرت كل فقامت ولا كل بيضاء وقال أبو ذؤاد
 أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

ويقولون ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ومثله ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ذاك وهو في
 الشذوذ نظير اضمار الجار ﴿

قال الشارح : اعلم ان حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال أما ضعفه
 في القياس فلوجهين أحدهما أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه فإذا قلت غلام زيد فأصله غلام
 لزيد وإذا قلت ثوب خز فأصله ثوب من خز فحذفت حرف الجر وبقى المضاف نائباً عنه ودليلاً عليه
 فإذا أخذت تحذفه فقد أجهمت بحذف النائب والمنوب عنه وليس كذلك في الفصل قبله نحو واسأل
 القرية لأنك أقمت المضاف اليه مقامه وأعربته بأعرابه فصار المضاف المحذوف كالطرح المنسي وصارت
 المعاملة مع التأنيث المملووظ به ، والوجه الثاني أن المضاف عامل في المضاف اليه الجر ولا يحسن حذف
 الجار وتبقى عمله فمن ذلك قولهم في المثل « ما كل سوداء نمرة ولا بيضاء شحمة » موضع الشاهد أن ترفع
 كلا بما وتنخفض سوداء بالاضافة والفتحة علامة الخفض لانه لا ينصرف ونمرة منصوب لانه خبر ما

(١) البيت من قصيدة لحسان بمدح بها آل جفنة ملوك الشام وقوله

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم الماضل
 يشنون حتى ما نهر كلابهم لا يسألون عن السواد المتبل

وقد استشهد به على أنه قد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير لان الشاعر أراد ماء بردي ولولم يقم المضاف اليه
 مقام المضاف في التذكير لوجب أن يقال تصفيق بالناء لان بردي من صيغ التأنيث وهو نهر دمشق ويروى صاحب الاغانى الشطر
 الثاني من البيت « كأنما تصفيق بالرحيق السلسل » وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه والبريص - يفتح الباء الموحدة وآخره
 صاد مهملة - موضع بأرض دمشق قال الجواليقي « وليس بالمرجى الصحيح وتذكرت بك العرب وأحسب رومي الاصل » اه
 وقال بعضهم « هو بالضاد المعجمة واد في ديار العرب » اه ورواية المهمة أكثر وأجود والباء في قوله بالرحيق للمصاحبة أي
 بمزجها بالجر الصافية السائفة والتصفيق التحويل من اناء الى اناء ليتصفي حقيقة التحويل من صفق الى صفق أي من ناحية
 الى ناحية ومتعلق الباء التي في الرقيق محذوف تقديره يمزج والسلسل ومثله السلسال السهل الانحدار السائغ الشرب
 بمدح هؤلاء القوم بالكرم وأنهم لا يسقون الماء الا بمزجها بالجر لسهولتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم

وبيضاء مخفوض أيضاً على تقدير كل كأنك لفظت بها فقلت ولا كل بيضاء وشحمة منصوب عطفاً على
 ثمرة ، وكان أبو الحسن الاخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين
 وهو رأى الكوفيين وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء والعامل فيها وما كل وقوله شحمة منصوب
 عطفاً على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو تخفض قاعداً بالعطف على قائم المخفوض بالباء
 وترفع عمراً بالعطف على اسم ما فهما عاملان الباء وما كما كان في المثل عاملان كل وما قالوا وقد عطفت
 شيئين على شيئين والعامل فيهما شيئان مختلفان ، وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ولا يميزانه والحجة لهما
 في ذلك أن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب
 العربية فلا يجوز أن يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه فإذا أقيم مقام الفعل لم يجوز أن
 يتسلط على عمل الجار فلمنه الامة لم يجوز العطف عندهما على عاملين فلذلك حملوه على حذف المضاف ،
 « فان قيل » حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف
 أيضاً فلم كان عمله على الجار أولى من عمله على العطف على عاملين قيل لان حذف الجار قد جاء في كلامهم
 وله وجه من القياس فأما بحجته فنحو قوله * وبلدة ليس لها أنيس (١) * والمراد ورب بلدة وقولهم في
 القسم الله لا فعلن ويحكى عن رؤبة أنه كان يقال له كيف أصبحت فيقول خير عافاك الله يريد بخبر وقد
 حمل أصحابنا قراءة حمزة في قوله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) على حذف الجار وأن
 التقدير فيه وبالارحام ، والامر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال
 وان كان قليلاً ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان عمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل
 أحسن القبيحين وأما من جهة القياس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف في كونه عاملاً
 جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة ، وقد كثر القلب بهذا المثل وأجازوا فيه وجوهاً من الاعراب
 وجملتها خمسة أوجه أحدها ما تقدم والآخر أن تقول ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة ترفع ولا تعمل
 ما وتعطف جملة على جملة ، الثالث ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة تنصب الاول على اعمال ما وترفع
 بيضاء وشحمة على الاستئناف كأنك عطفت جملة على جملة ، الرابع ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة
 لا تعمل ما ولكن تحذف كلا وتبقى أثرها ، الخامس ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة وهو أحسنها
 لانه لا حذف فيه ، فأما « قول أبي ذؤاد * أكل امرئ تحسبين امرأ الخ (٢) * » فسيبويه يحمله على

(١) سبق القول على هذا البيت

(٢) قال سيبويه « وتقول ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة وان شئت نصبت شحمة ... وبيضاء في موضع حر كأنك
 لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء قل أبو ذؤاد وذكر البيت ثم قال فاستغنيت عن تنبيته { أى تكرار المضاف } بذكر
 اياه في أول الكلام ولغة النباسة على المخاطب . وجاز كما جاز في قولك ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه وان شئت قلت
 ولا مثل أخيه فكما جاز في جمع الخبر كذلك جاز في تفريقه ، وتفريقه أن تقول ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه بكرة
 ذاك وكذلك ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ذاك » اه وأبو ذؤاد هو حارثة بن الحجاج من أباد بن تزار شاعر قديم من
 شعراء الجاهلية وكان وصافاً للخيال وأكثر أشعاره في وصفها وله في غيرها تعرف بين مدح ونحو وغير ذلك الا أن شعره
 في وصف الفرس أكثر .. وقوله نوقد أصله تنوقد لحذف إحدى التاءين . قال الاعلم « أراد وكل نار تحذف لما جرى
 من ذكر كل مع تقديم الجرورين وحصول الرتبة في آخر الكلام واتصال الجرور بحرف العطف لفظاً ومعنى ولو كان

حذف مضاف تقديره وكل نار إلا أنه حذف ويقدرها موجودة وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملين فيخفض ناراً بالعطف على امرئ الخفوض بكل وينصب ناراً بالعطف على الخبر وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحسن ، وأما قولهم « ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه » فهذا يجوز أن يكون المراد ولا مثل أخيه ويجوز أن لا يقدر مثل بل يكون الاخ معطوفاً على عبدالله والعامل فيهما مثل الاول ودل على معنى خبره خبر الاول فاستغنى عنه فلو أظهر خبر الثاني وقال ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه يكرهه لم يكن بد من تقدير مثل أو العطف على عاملين اذ كان الاخ مجروراً بعامل ويكرهه في موضع نصب بعامل آخر واذا كان لا بد فيه من أحد الوجهين وأحدهما لا يصح وجب حمله على الوجه الآخر وهو على تقدير مضاف محذوف وهو مثل ، وكان أبو العباس يمنع جواز هذه المسألة ونظائرها لانه كان لا يرى حذف الجار ولا يري العطف على عاملين ولا عمل لما سوي هذين الوجهين ، فأما قولك « ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ذاك » فهذا لا بد فيه من تقدير مثل أيضاً وليس من جهة العطف على عاملين لكن من جهة أخرى وذلك أنك اذا عطفت الاب على الاخ لم يجز تثنية الخبر لوجهين أحدهما أنه يلزم من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان وهو مثل وما النافية الحجازية اذا جاءت موضع يقولان نصيباً لان العامل في الخبر هو العامل في الخبر عنه وان لم تعملها كان العامل في الخبر أيضاً شيئاً (١) الابتداء ومثل وذلك لا يجوز ، والوجه الثاني أن ما لا تعمل في خبر ما لا تعمل فيه ولا عمل لما في الاب فلم يجز أن تعمل في خبره فلذلك وجب تقديرك مثل مع الاب وساغ حذفها لتقدم ذكرها ويكون التقدير ما مثل أخيك ولا مثل أهلك يقولان ذاك لان ما قد عملت في مثل الاول ومثل الثاني لان حرف العطف يشرك بين المعطوف عليه والمعطوف في عمل العامل ، وقوله « وهو في الشذوذ نظير اضمار الجار » يعني حذف المضاف وابقاء عمله نحو قوله

رسم دارٍ وقفت في ظلمة كبرت أفضى الحياة من جلمة (٢)

ونحو قول رؤبة خير (٣) عافاك الله يريد بخير وكلاهما قليل في الاستعمال والقياس معاً والجامع بينهما أنهما جميعاً من عوامل الخفض *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد حذف المضاف اليه في قولهم كان ذلك اذٍ وحينئذٍ ومررت بكل قائماً قال الله تعالى (وكلا آتيناه حكماً وعلماً) وقال (ورفعنا بعضهم فوق بعض) وقال (لله الامر من قبل ومن بعد) وفعلته أول يريدون اذ كان كذا وكلمهم وبعضهم وقبل كل شيء وبعده وأول كل شيء وقد جاء محذوفين معاً في قول أبي دؤاد يصف البرق * أسال البحار فانتحي للعقيق * وقول الاسود

تأليف البيت أنحسب ان امرأ كل امرئ ونار توقد بالليل ناراً لم يجز حتى تظهر كلا لانك ان أعطيت الكلام حقه من الاستواء لزمك تأخير النار المحرورة بكل المقدرة كما أخرت كلا الاول فكنت تقول أنحسب ان امرأ كل امرئ وأنحسب ان ناراً نار تريد كل نار وذلك فاسد فتأمل ذلك تجده صحيحاً جارياً على أصل مطرد » اهـ

(١) كذا بالأصل

(٢) تقدم القول على هذا البيت في الحواشي التي علقنا بها في باب حروف الجر فارجع اليه

(٣) رؤبة بن العجاج وأبوه العجاج راجزان من رجاز العرب في عهد بني أمية وكانا من أضع الاعراب للشيع والقيصوم

* وقد جعلتني من حزيمة أصيبعا * قال الفسوي أي أسال سقيا سحابه وذا مضافة لأصيبع *
قال الشارح : اعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف اليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا
وذلك لان الغرض من المضاف اليه التعريف والتخصيص وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا
للفرض وتراجعا عن المقصود فمن ذلك قولهم « اذ وحينئذ » وأصله أن إذ تكون مضافة الى جملة إما
ابتدائية وإما فعلية نحو جئتكَ اذ الحجاج أمير واذ قام زيد واذ كانت أما تضاف الى جملة لتوضحها
وتزيل ابهامها فإذا تقدمتها جملة أما فعلية وأما اسمية ربما حذفوا الجملة المضاف اليها اذ لدلالة الجملة
المتقدمة عليها فجاءوا بالتنوين بعد اذ عوضا من المحذوف وذلك نحو قولهم اذ من قول الشاعر
نهيئتكَ عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح (١)

وأصله وأنت اذ نهيتكَ فحذف الجملة وعوض منها التنوين ، ومثله « حينئذ » وساعتئذ ويومئذ والمراد
حين إذ كان كذا وكذا وساعة إذ كان كذا وكذا ويوم إذ كان كذا وكذا قال الله تعالى (إذا زلزلت
الارض زلزالها وأخرجت الارض أثقالها وقال الانسان ما لها يومئذ تحدث أخبارها) والتقدير يوم إذ
زلزلت الارض واذ أخرجت الارض أثقالها واذ قال الانسان فحذفت هذه الجمل بأسرها لدلالة ما تقدم
من الجمل وعوض منها التنوين فدخل وهو ساكن وكانت الذال قبله ساكنة فكسرت الذال لالتقاء
الساكنين فقبل يومئذ وليست الكسرة في الذال بأعراب وان كانت اذ ههنا في موضع جر باضافة ما قبلها
اليها ، والذي يدل ان الكسرة لالتقاء الساكنين لا للأعراب قوله وأنت إذ صحيح ألا ترى أن اذ في
هذا البيت ليس قبلها شيء مضاف اليها فتكون مجرورة به فتبت بما ذكرناه أنها حركة بناء لا أعراب
على انه قد حكى عن أبي الحسن أن اذ ههنا مجرورة بمضاف محذوف كأنه أراد حينئذ ثم حذف حين
وهو يريد ههنا فهي مجرورة بالمضاف المقدر على حد قوله * ونار توقد بالليل نارا * (٢) وما أبعد اعتقاد
مثل هذا من فضل ذاك السيد ومحملة ان صح على التقريب أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ ألا
تري أن اذ مبنيّة في حال اضافتها الى الجملة نحو قوله تعالى (واذ قلتم يا موسى) ونحو (اذ الاغلال في

(١) البيت من مقطوعة لابي ذؤيب الهذلي أولها

جلاك أيها القلب القريح ستلقى من نحب فتستريح

نهيئتكَ عن طلابك * البيت ، وبمده :

وقلت تجنبين سخط ابن عم ومطلب شلة وهي الطروح

وقوله جلاك يحتمل أن يكون قد أراد الزم جلاك الذي عرف منك وعهد عليك فيما تدفع اليه وتمتنع به أي صبرك
المألوف المشهور ، ويجوز أن يكون قد أراد تصبر وافعل ما يكون حسناً بك جيلا منك وأنت خبير بان المصادر قد
يؤمر بها توساً سواء أفردت أو أضيفت وقوله نهيتكَ عن طلابك يريد ايد كرتله بما كان من وعظه له في ابتداء الامر
وزجره اياه قبل استحكام الحب فيقول دفعك عن طلب هذه المرأة بما قد كان ذلك بآخر ما وصيتك به وهذا كما
تقول لمن تمنع عليه فيما لم يقبله كان آخر كلامي معك تحذيرك ما تقاسيه الساعة واست تريد أن تلك الوصاة كانت مؤخره
عن غيرها ويجوز أن يكون المعنى نهيتكَ عن طلبها بان ذكرت لك ما يكون من عاقبة التهادي في حبها وما يقضي بأسرك
اليه وكنت سليماً تستطيع التخلص ويمكن لك النجاة .. والشاهد فيه قوله انه حيث جاء بالتنوين عوضاً عن الجملة والاصل
وأنت ان الامر على هذه الحال

(٢) قد مضى قريباً القول على هذا الشاهد

أعناقهم) فإذا هذه مبنية على السكون وموضعها نصب بفعل مقدر تقديره واذكروا اذ قلتم ونحوه واذا كانت مبنية في حال الاضافة فهي اذا لم تضاف بالبناء أجدر لان حذف المضاف اليه اقتطاع جزء من الاسم « فان قيل » فلم كانت النون أولى بالعوض من غيرها قيل كان الاولى أن يكون حرفا من حروف المد واللين لخفتها وكثرة زيادتها لكنهم لما كانت معتلة لا تثبت على حال لم تزد أخيراً اذ الدال قبلها ساكن واذا زيد حرف المد وكان ساكناً وجب تحريك الدال لالتقاء الساكنين فان كسرت الدال وكان حرف المد ألفاً أو واواً انقلبت ياء وان كانت ياء من أول مرة لم يؤمن حذفها اذا لقيها ساكن بعدها فلما كان زيادة حرف المد تؤدي الى تغييره أو حذفه تأبوا زيادته وعدلوا الى النون لانه يجامع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث انه غنة تمتد في الخيشوم فكان كالالف التي تمتد في الحلق ولا معتمد لها فيه مع انها قد جاءت عوضاً من الحركة في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وزادوها في التثنية والجمع عوضاً من الحركة والتنوين نحو قولك جاءني الزيدان والزيدون ورأيت الزيدين والزيدين ومررت بالزيدين والزيدين فالنون هنا عوض من الحركة والتنوين فلما كانت النون قد زيدت عوضاً فيما ذكرناه واحتيج الى حرف يكون عوضاً في يومئذ وحينئذ كانت النون أولى لانها مأنوس بزيادتها عوضاً ، وأما كل وبعض فمحذوف منهما المضاف اليه وهو مراد يدل على ذلك انهما معرفتان ولولا ارادة المضاف اليه فيهما لكانا نكرتين نحو قولك غلام زيد اذا أردت المعرفة وغلام اذا أردت النكرة ، والذي يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما نحو قولك مررت بكل قائما وبعض جالسا والحال انما تكون من المعرفة ولا تكون الحال من النكرة الا على ضعف وضرورة ، وانما يحذف المضاف اليه اذا جرى ذكر قوم فتقول مررت بكل أي بكلمهم ومررت ببعض أي ببعضهم وتستغنى بما جري من الكلام ومعرفة المخاطب عن اظهار الضمير المضاف اليه ، فذهب بعضهم الى ان التنوين عوض من المضاف اليه كالذي في يومئذ وحينئذ قال وانما قلنا ذلك لان هذا لا يدخله تنوين التمكن من حيث كان في نية الاضافة كما لا يدخله الالف واللام فلما نون مع ارادة الاضافة علم ان التنوين عوض من المحذوف ، وأما مذهب الجماعة فانه التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت المانعة من ادخال التنوين فلما زال المانع وهو الاضافة عاد اليه ما كان له من التنوين وتقدير الاضافة لا يمنع من ادخال التنوين لان المعاملة مع اللفظ ، وأما امتناع الالف واللام من الدخول عليه قائما كان لاجل انه معرفة والالف واللام لا يدخلان المعارف هذا هو الاصل وامتناع الالف واللام من الاضافة غير المحضة انما كان بالحمل على المحضة المعرفة وليس كذلك التنوين فانه يكون مع المعرفة نحو زيد وعمر ونحوهما ، وأما « قبل وبعد » ونحوها من الظروف فمحذوف منها المضاف اليه فاذا قلت جئت قبل وبعد فالمراد قبل كذا وبعد كذا مما قد عرفه المخاطب قال الله تعالى (الله الامر من قبل ومن بعد) والمراد والله أعلم من قبل الاشياء ومن بعدها فحذف ذلك وهو مراد فذهب لفظه وبقي حكمه وهو التعريف وبقي الاسم لان المضاف اليه من تمام المضاف فاذا قطع عنه فكانه قد بقي بعض الاسم وبعضه لا يستحق الاعراب فقام البناء فيه مقام العوض اذ لو عوضوا النون كما في يومئذ وحينئذ ونظائرها لم يؤمن التباسه بالذكور المعرب ومنستقصى الكلام عليه في

موضعه ان شاء الله ، وقوله « وقد حذفنا معاً » يريد المضاف والمضاف اليه وذلك اذا تكررت الاضافة
فن ذلك مسألة الكتاب أنت مني فرسخان والمراد ذو مسافة فرسخين فحذف المضاف والمضاف اليه
وأقيم المضاف اليه الثاني مقام المضاف للعلم به ، ومن ذلك قوله تعالى (فقبضت قبضة من أثر الرسول)
أى من تراب أثر حافر فرس الرسول ، ومنه قول أبي دؤاد

أَيَّامَنْ رَأَى لِي رَأَى بَرِّقٍ شَرِيقٍ أَسَالَ الْبَحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَفِيقِ (١)

يصف برقاً والمراد سقياً سحابه أى سحاب البرق والضمير اذا كان مفرداً منصوباً أو مجروراً فانه
يكون بارزاً واذا كان مرفوعاً يكون مستتراً فسقياً فاعل أسال لا البرق فان البرق لا يسيل فلما حذف المضاف
والمضاف اليه معاً أقيم الضمير المجرور مقام المضاف وصار مرفوعاً فاستكن في الفعل حين أسند اليه الفعل ،
والبهار جمع بحر وهو المكان المتسع ومنه سمي البحر ببحراً لاتساعه ، وأما قول الاسود بن يعفر

فَأَذْرَكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادِ ظَلَمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيَّةٍ لِمَصَبِّهَا (٢)

فالمراد ذا مسافة لمصبغ فحذف المضاف والمضاف اليه لما تكرر وأقام المضاف اليه الثاني مقام المضاف
الاول وأعربه بأعرابه وهو النصب ، وحزبة هذه بلزاي المعجمة بطن من باهلة بن عمرو بن ثعلبة ويقال
الحزيمتان والزبيمتان وهما حزبة وزينة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما أضيف الى ياء المتكلم فحكمه الكسر نحو قولك في الصحيح
والجاري مجراه غلامى ودلوى الا اذا كان آخره ألفاً أو ياء متحركاً ما قبلها أو واواً أما الالف فلا تتغير الا
في لغة هذيل في نحو قوله * سبقوا هوى وأعنعوا لهوام * وفي حديث طلحة رضى الله عنه فوضعوا
اللاج على قفى يجعلونها اذا لم تكن لتثنية ياء ويدغمونها وقالوا جميعاً لدى ولديه ولديك كما قالوا على وعليه
وعليك وياء الاضافة مفتوحة الا ما جاء عن نافع محياى ومماى وهو غريب ﴾

قال الشارح : اعلم ان ياء المتكلم حكمها أن يكسر ما قبلها نحو قولك غلامى وصاحبى ودلوى وانما وجب

(١) الشاهد فيه أنه حذف المضاف والمضاف اليه الاول واكتفى بالمضاف اليه الثاني والاصل أسال سقياً سحابه
البهار فحذف المضاف وهو سقياً والمضاف اليه وهو سحاب ولم يبق الا المضاف اليه الثاني وهو الضمير المجرور باضافة
سحاب فلما اتصل بالفعل وأقيم مقام المضاف ارتفع فاستتر . وهذا ظاهر ان شاء الله . . . والرأى اللعان والتلاؤ وقوله
شريق منناه مشرق والبحار جمع بحر والمراد به الوديان والمقيق مكان يعينه وانتحى له أى قصده وسار اليه . . . وقد
ذكرنا اسم أبي دؤاد ومنزله فيما مضى قريباً

(٢) عامة أهل الادب يروون هذا البيت في كلمة للكلبة اليربوعى . قال أبو الحسن الاخفش رواية المسبرد
« والكلبة لقبه واسمه هبيرة وهو من بنى عرين بن يربوع والنسب اليه عرينى وكثير من الناس يقول عرنى ولا يدري
وعرينة من الين » اه . . . هذا البيت من كلمة له يعتذر فيها عن ظلع فرسه يوم أغار حزيمة بن طارق التغلبى على سرح
بنى يربوع فأتى الصريح اليهم وكان الكلبة يومئذ نازلاً بارضهم فجد بهم حتى ردوا السرح وقد أفلت حزيمة وأول هذه
الكلمة أمرتهم أمرى بمنعرج الاولى ولا أمر للمعنى الا مضيماً

ومنها : فان تنج منها بأحزيم بن طارق فقد تركت ما خلف ظهرك بلقما
وقوله بأحزيم هو سرحم حزيمة بالحاء المهملة . وقوله بلقما هو الارض القفر لا نبات بها . يريد فان نحوت منها
فقد تركت ما خلف ظهرك مما جمته يدك من ذلك السرح لا شئ لك فيه والظلم - يتكون اللام - مصدر قولك ظلم
الفرس وغيره أى عرج في مشيه . . . والشاهد فيه حذف المضاف والمضاف اليه الاول والاكتفاء بالمضاف اليه الثانى
كما في البيت الذى قبله وأصل الكلام : وقد جعلتنى المرادة من حزيم ذا مسافة اصبع فحصل ما ذكرناه في الشاهد الذى سبق

كسر ما قبل ياء المتكلم ليسم الياء من التغيير والانتقال وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واواً في لغة من أسكنها وكان اللفظ في الرفع هذا غلاماً فيذهب صيغة الإضافة وكانت تنقلب في النصب ألفاً في لغة من فتحها فكنت تقول رأيت غلاماً فلما كان اعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانتقالها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة ، « فان قيل » فأنتم قد قلبتموها ألفاً في النداء نحو يا غلاماً قيل ذلك شيء اختص به النداء كما اختص بالعدل نحو يا غدار يا فساق يا غدر يا فسق ويا هناء ولا يستعمل ذلك في غير النداء ، وليس كسر ما قبلها لثقل الضمة ألا ترى ان الفتحة أخف الحركات ومع ذلك كسرت فاعلم أن الكسرة فيها لغز الاستئصال فنقول هذا غلامى وصاحبى ونحوهما من الصحيح اللام أو ما جرى مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه ألفاً ولا واواً ولا ياء نحو رجل وفرس والجاري مجرى الصحيح ما كان آخره ياء أو واواً قبلها ما كن نحو ظي ودولانه إذا سكن ما قبلها بعدتها عن شبه الألف وجرتا مجرى الصحيح في تحمل حركات الاعراب فلذلك نقول هذا دلوى وظي فتكسر ما قبل ياء الإضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح ، واعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة فذهب قوم إلى أنها حركة بناء وليست اعراباً لأنها لم تحدث بعامل وإنما حدوثها عن علة وهو وقوع ياء النفس بعدها ولذلك لا يختلف باختلاف العوامل ألا تراك تقول جاء غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فتختلف العوامل في أوله ولا تختلف حركة الاعراب بل يلزم الكسر البتة مع إمكان تحركه إلا ان هذه الكسرة وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها وليست الحركة فيها كالحركة في المبنى بمشابهة الحروف أو تضمن معناها أو التي تحدث في الاسم بعد وجوب بناءه وتلزم كالتى في أمس وهؤلاء ألا ترى أن البناء فيهما وجب لتضمن الحرف ثم عرض التحريك لالتقاء الساكنين والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل أحدهما من الآخر فصار مما يثبت الكلمة على الحركة فحركة الآخر كحركة أولها وما هو حشو فيها من جهة اللزوم والثبات وإذا كانت عارضة لم تصدر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل ولم تذهب الجارية فهذه الكسرة ليست اعراباً ألا ترى ان لم لا تعمل الكسرة وإنما عملها العزم الذي هو سكن مع ان الحركة لالتقاء الساكنين بناء فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فالكسرة هنا كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضتين للواو والألف ، وقد ذهب قوم إلى ان هذه الحركة لها حكم بين حكيمين وليست اعراباً ولا بناء أما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهى فيه فدل على أنها غير اعراب وأما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء وأسباب البناء مشابهة الحرف نحو الذى والى او تضمن معنى الحرف نحو أين وكيف أو وقوعه موقع الفعل المبني نحو نزال وتراك فلما لم يوجد فيها شيء من ذلك دل على أنها معربة متمكنة اذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكّن ألا ترى أنه لا فرق بين قولك غلامى وقولك غلامك وغلامه في التمكّن واستحقاق الاعراب فكما أن غلامه وغلامك معربان فكذلك غلامى معرب والاول أقيس « فان كان الاسم المضاف معتلاً كما كان آخره ألفاً فانك اذا أضفته إلى ياء المتكلم

أثبت الألف وفتحت الياء وذلك نحو قواك عصاي وهداي وبشرأي وإنما فتحت الياء لسكون الألف قبلها فلما وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة ومن العرب من يقلب هذه الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم فيقول هوى وعصى وهدى وله وجه صالح في القياس وذلك أنه لما كانت ياء المتكلم أبداً بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى وكانت الياء وسيلة الكسرة في نحو أخيك وأبيك وفي التثنية والجمع من نحو الزيد بن الزيد بن وجب أن لا يقولوا رأيت عصاي بآثبات الألف كما لم يقولوا رأيت غلامى بفتح الميم فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا هذه عصى وهدى كما قلوا صاحبي وغلامى وهو كثير قال أبو ذؤيب الهذلي سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا الْهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلِسْكَلَ جَنْبٍ مَضْرَعٌ (١)

والشاهد فيه هوى والمراد هوى فأبدل من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ولا يمكن الكسرة فيها ، يرنى أولاده وكان له عشرة أولاد فأتوا فقال كنت أهوى حياتهم فسبقوا هوى أى انقضوا كلهم ، ومن ذلك « حديث طلحة رضى الله عنه » يوم الجمل حين قال له علي كرم الله وجهه عرفتنى بالحجاز وأنكرتنى بالعراق فما عداها بدا فقال طلحة بايتم « واللاج على قفى » أى مكرها ، واللاج السيف يشبه السيف لكثرة مائه وبصيصه باللاج وهو الماء الكثير ، ويحكى عن يونس النحوي أنه قال لان مكنتى الله من ثلاثة يوم القيامة لأحبهم منهم آدم أقول أنت خلقت الله من تراب وأسكنك الجنة بغير عمل ومكنت مما فيها من عمار ونعيم ونهاك عن شجرة فلم خالفت حتى أوقعت بنيك في هذا العناء والتعب والثانى يوسف الصديق أقول أنت فارقت أباك مدة وأنت بمصر وهو بأرض كنعان بينكما مسافة يسيرة هلا كتبت إليه اني في عافية وخففت ما به والآخر طلحة والزبير أقول لهما أتما بايتما علياً بالمدينة وخلصتما بالكوفة أى شيء أحدث لكما ، وقد قرىء يا بشرى هذا غلام ، ويروى قطرب

يُطَوِّفُ بِي عَكَبٌ فِي مَعَدٍ وَيَطْعُنُ بِالصُّلَّةِ فِي قَفْيَا
فَإِنْ لَمْ تَتَّارَانِي مِنْ عَكَبٍ فَلَا رَوَيْتُمَا أَبَدًا صَدِيًّا (٢)

(١) أبو ذؤيب هو خويلد بن خالد الهذلي والبيت من قصيدة له يرثى بها أبناءه وكان له خمسة بنين هاجروا إلى مصر فاتوا في سنة واحدة وفيهم يقول قصيدته هذه التي مطلعها

أمن المنون وربيها تتوجع والدر ليس بمعتب من يجزع

وقوله هوى أصله هوى قلب الألف ياء ثم أدغمها في ياء المتكلم وكذلك تفعل هذيل في كل مقصور وهذا محل الشاهد وقوله أعنقوا هو من السير العنق - بفتح العين - وهو نوع من السير السريع قال الرازي « ياناق سيري عنقاً فسيحاً » ويجوز أن يكون بمعنى تبع بعضهم بعضاً وقوله تخرموا - بالبناء للمجهول - معناه اخترمتهم النية أى اختطفتم واحداً بعد واحد والضمير في سبقوا يعود على بنيه الذين ذكرهم في بيت سابق هو قوله

أردى بنى وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلم

(٢) استشهد به لقلب الألف من المقصور ياء إذا أضيف إلى ياء المتكلم في لغة هذيل ومحل الاستشهاد قوله (قفى) وغير هذيل يقولون قفاي وكذلك في قوله (صدى) فإن غيرهم يقول صداي وعكب - بكسر العين وفتح الكاف وتشديد الباء - هو القصير الضخم والمارد من الانس والجن والذي لامه زوج واسم رجل كان سجان النهران بن المنذر قوله تتاراني أى تأخذان لى بتأري منه وقوله فلا رويتما الخ فإن العرب كانت تعتقد أن المقتول لا يزال يخرج من رأسه طائر ينادى استقوني استقوني حتى يؤخذ له بثاره ويسمون ذلك (هامة) قال ذو الاسبغ العدواني

الصملة العصا والعصا بالضرب بالعصا ومن قال هذا لم يقل هذان غلامى فيقلب الف التثنية في الرفع ياء كما قلبها في عمى وهدى لئلا يذهب الدلالة على الرفع «فان قيل» فانتم تقولون في الصحيح هذا غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فبزول علم الاعراب فهلا أجزتم ذلك في التثنية «قيل» الدليل يقتضى ثبوت الاعراب في الجميع للبيان وانما خالفناه في الصحيح خوفاً على لفظة ياء الاضافة وانقلابها ومع الف التثنية فقد أمننا تغيير الياء وانقلابها فكان لنا عن تغيير ألف التثنية وانقلابها مندوحة قال «وقالوا جميعاً لدى ولديه ولديك» يعنى العرب وذلك أن الذي يقلب الف عصا ورحى انما هو بعض العرب لا كلهم وكل العرب تقلب الف لدى اذا اتصل بالمضمر سواء كان المضمر متكلماً أو مخاطباً أو غائباً نحو لدى ولديك ولديه فعلوا ذلك تشبيهاً لها بالادوات نحو على والى وكما قالوا على والى وعليك واليك وعليه واليه كذلك قالوا لدى ولديك ولديه وانما قلبوا الف على والى تشبيهاً لها بالافعال من جهة لزومها الاسماء وعملها فيها فكما كانت الافعال تنقلب الفاتما عند اتصال ضمير الفاعل بها من نحو رميت وسميت كذلك قلبوا الف على والى فقالوا عليه واليه لان المجرور يتنزل من الجار منزلة الفاعل من الفعل من جهة لزومه له وافتقاره اليه وخصت الف الادوات بالياء دون الواو لوجهين أحدهما ان الياء أخف من الواو والغرض انقلاب الالف الى أحدهما بحكم الشبه فكان قلبها الى الاخف اولى الثانى ان الغالب على الالف اذا كانت لاما الياء والغالب عليها اذا كانت عيناً الواو فلذلك قلبت الى الياء وربما جاءت هذه الالف مع المضمر غير منقلبة على حد مجيئها مع الظاهر أنشد أبو زيد

طاروا علاهون فطرّ علاها واشدّد بمنى حقّ حقواها (١)

قال الجرجاني انما قلبوها مع الضمير ياء ساكنة ليدلوا بذلك على أنها أصل وليست منقلبة عن غيرها مما أصله الحركة نحو الافعال مثل غزا وسعى فاعرفه ، قال «وياء الاضافة مفتوحة» يعنى مع الالف لما ذكرناه من التثنية الساكنين فأما قراءة نافع «محيى ومماتى» بسكون الياء فهو غريب لخروجه عن القياس وما عليه الجمهور ووجه هذه القراءة اعتماد الوقف فانه فى الوقف يجوز أن يجمع بين ساكنين فيكون الوقف كالساد مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يزيد فى صوته مع أنه استغنى بأحد الشرطين وهو المد الذى فى الالف والشرطان المرعيان فى الجمع بين ساكنين أن يكون الساكن الاول حرف مد ولين والثانى مدغماً كالداية وشابة فاعرفه •

قال صاحب الكتاب «وأما الياء فلا تخلو من أن يفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الاشقين والمصطفين

ياعمر ألا تدع شتى ومنقصى أضربك حيث تقول الهامة استقونى

(١) قال أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري « وأنشد أبو الغول لبعض اهل اليمن

أى قلوب راكب تراها • طاروا علاهون فطرّ علاها واشدّد بمنى حقّ حقواها • ناجية وناجياً أباهما

قال أبو حاتم سألت أبا عبيدة عن هذا الشعر فقال لى انقط عليه هذا من قول المفضل «اه ويستشهدون به لابقاء الالف على حالها فى الادوات أى الحروف مع اتصالها بياء المتكلم ومحل الاستشهاد توله (علاهن وعلاها) فان الكثير فى الكلام ان يقال عليهن وعليها لكنه شبه ألف الادوات بألف المقصور فأبقاها كما تبقى والة ووص الذائقة والحقب - بفتحتين - الحزام على حقو البعير او حبل يشد به الرجل فى بطنه ، والحقو - يفتح فسكون - الكشح والبطن والحقوان مثناه وقد جاء به بالالف فى مكان النصب كما أتى بالاب فى مكان الرفع بالالف وذلك ظاهر ان شاء الله

والمرامين والمعلمين أو ينكسر كياء الجمع والواو لا تخلو من أن يفتح ما قبلها كالأشقيون وأخواته أو ينضم كالمسلمون والمصطفون فما انفتح ما قبله من ذلك فندغم في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحين وما انكسر ما قبله أو انضم فندغم فيها ياء ساكنة بين مكسور ومفتوح ❦

قال الشارح : « إذا كان آخر الاسم ياء قبلها مفتوح » كياء التثنية نحو غلامين ومسلمين ونحو ياء جمع المقصور كالأشقيين والمصطفين والمرامين والمعلمين ، فالأشقيين جمع الأشقي والمصطفين جمع المصطفى والمرامين جمع المرامي والمعلمين جمع المعلم فما كان من ذلك وأضيف الى ياء النفس فان نونه تحذف للاضافة ثم يدغم في ياء الاضافة فتقول رأيت غلامى وصاحبي وتقول هؤلاء مصطفى وأشقي فتحصل الياء بين فتحين فتحة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس ، « فان كان الآخر من المضاف ياء مكسوراً ما قبلها » بأن يكون الاسم منقوصاً نحو قاض وداع أو ياء جمع السلامة نحو مسلمين وصالحين فان المنقوص تدغم ياؤه في ياء الاضافة مفتوحة نحو قاضى وداعى تشدد الياء لاجل الادغام وتفتح ياء النفس لسكون الياء المدغمة فتحصل الياء المدغمة بين كسرة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس ، فان كان المضاف جمعاً فان ياء الجمع تدغم في ياء النفس بعد حذف النون ولا تكون ياء الاضافة الا مفتوحة نحو رأيت مسلمى وصالحى « فان كان آخر الاسم المضاف واوا » فانك تقلب الواو ياء وتدغمها في ياء الاضافة سواء كان ما قبلها مفتوحاً كالأشقيون وأخواته مما هو جمع سلامة المقصور نحو المعلمون والاعلون أو مضموماً نحو المسلمون والمصطفون في جمع مصطف وهو اسم فاعل من اصطفى يصطفى فالفاعل مصطف وجمعه مصطفون بضم الفاء والاصل مصطفون استقلت الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفت ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ثم ضموا الفاء لتصح الواو كما قالوا غازون وقاضون وتقول في الاضافة هؤلاء أشقى ومعلى ومصطفى فتقلب الواو ياء وتدغمها في ياء النفس فتصير الياء المنقلبة عن الواو بين فتحين وكذلك تقول « في الواو المضموم ما قبلها » هؤلاء مسلمى ومصطفى وأصله مسلموي ومصطفوي فحذفت النون للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء النفس ساكنة على حد شويت شيئاً ولويت لياً وادغمت في ياء الاضافة فحصلت الياء المنقلبة هنا بين الكسرة المبدلة من الضمة وفتحة ياء النفس وانما أبدل من الضمة هنا كسرة لان الواو هنا جملة مدة حركة ما قبلها من جنسها ، وكان القياس في ياء التثنية أن تكون كذلك الا أنهم فتحوا ما قبلها للفرق بينها وبين ياء الجمع فلما وجب قلب الواو ياء أبدل أيضاً من الضمة كسرة لتناسبها ولئلا يخرج عن المد ، وان شئت أن تقول ان الواو هنا في موضع كسرة لمسكان ياء النفس بعدها اذ ياء النفس لا يكون ما قبلها الا مكسوراً والياء وسيلة الكسرة على ما تقدم فقلبت الواو ياء كما تقلب الضمة كسرة في هذا غلامى ، « فان قيل » يلزم من ذلك قلب الالف ياء في التثنية اذا أضفتها الى ياء النفس ولا مبالاة بالاهراب كما أبدلتم من الواو ياء ولم تبالوا بالاهراب في قولك هذان غلامى لانها في موضع كسرة قيل الواو أقرب الى الياء من الالف الى الياء ألا ترى أنها ما تتفقان في الرفع وتنفرد الالف بالتأسيس فلنقرب ما بين الواو والياء اجتذبتها الهاء مع كونها في موضع كسرة ولبعد ما بين الالف والياء لم يقر السبب على قلبها مع وجود المانع وهو زوال الدلالة على الاهراب ، « فان قيل » اذا

زعمتم ان ياء الجمع أو واو الجمع اذا أضيف الى ياء النفس فان الياء لا تكون الا مفتوحة فما وجه القراءة في قوله تعالى (وما أنتم بمصرخي) قيل هذه قراءة حمزة والاعمش وهي قليلة النظير جداً على أنها ليست في البعد من القياس بالمكان الذي تعزى اليه وذلك أن الاسكان في ياء النفس لما كثر صار كالاصل فلما تقدمها ساكن حركوها بالكسرة لالتقاء الساكنين ليدلوا بذلك ان الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء فلم يراعوا أصل حرف اللين فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسماء الستة متي أضيفت الى ظاهر أو مضمير ما خلا الياء فحكمها ما ذكر فأما اذا أضيفت الى الياء فحكمها حكمها غير مضافة أي تحذف الاوخر الا ذوقه لا يضاف الا الى أسماء الاجناس الظاهرة وفي شعر كعب

صَبَحْنَا الْخُزْرَجِيَّةَ مُرْهَقَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوُوهَا

وهو شاذ ولغم مجريان أحدهما مجرى اخواته وهو أن يقال فمي والنفسيح في في الاحوال الثلاث وقد أجاز المبرد أبي وأخي وأنشد • وأبي مالك ذو المجاز بدار • وصحة محله على الجمع في قوله • وفديننا بالايينا • تدفع ذلك •

قل الشارح : قد تقدم في أول هذا الكتاب الكلام على أحكام هذه الاسماء الستة اذا أضيفت الى ظاهر أو مضمير ليس بمتكلم بما أغنى عن اعادته والذي يختص بهذا المكان ببيان حكمها اذا أضيفت الى ياء النفس وحكمها اذا أضيفت الى ياء النفس أن لا يعاد المحذوف بل تبقى على حالها محذوفة اللام كما لو لم تضاف فتقول هذا أخي وأبي وحى ورأيت أخي وأبي وحى ومررت بأخي وأبي وحى كما تقول هذا أخ وأب وحى ورأيت أخاً وأباً وحاً ومررت بأخ وأب وحى تحذف لاماتها في الاضافة الى ياء النفس كما تحذفها في الافراد وانما لم تعد لاماتها في الاضافة الى ياء النفس كما تعيدها اذا أضفتها الى غير ياء النفس في قولك أخو زيد وأخوك لان حذف لامات هذه الاسماء في حال الافراد انما كان لضرب من التخفيف على غير قياس وانما أعيدت حين أريد اعرابها بالحروف المعني الذي ذكرناه فكان إعادة ما هو منها أولى من اجتلاب حرف غريب أجني ، وأما اذا أضيفت الى ياء النفس فلا يظهر فيها الاعراب لانه موضع يلزمه الاعلال بالقلب وقد استمر فيه الحذف فامضى ذلك فيه ولم يرد اليه ما كان يلزمه من الاعلال • وقد أجاز المبرد رد اللام • اذا أضيفت الى ياء النفس كعادتها اذا أضيفت الى غيرها • فيقول هذا أخي وأبي • وأنشد قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِي مَالِكٌ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ (١)

(١) البيت لمؤرج السلمى وهو شاعر اسلامى من شعراء الدولة الاموية ، والشاهد فيه قوله أبى - بتشديد الياء على أنه مفرد ردت لامه في الاضافة لياء المتكلم عند المبرد كما ترد في الاضافة للكاف التى للمخاطب والهاء التى للغائب فيكون الاصل أبوى قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ثم ادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لثلاث تعود الواو • وهذا الكلام وان يكن موافقاً للقياس وقواعد النحاة لا يقوم عليه دليل صحيح ولا تنهض به حجة قائمة فان هذه اللفظة - وان كانت تحتل ما ذكره المبرد - فانها تحتل أيضاً شيئاً آخر وهو أن تكون جمع أبى أضيف للياء التى للمتكلم فالياء الاولى ليست هى لام الكلمة التى كان أصلها واواً وانما هى ياء الجمع التى تنصل به فى حالى النصب والجر فالاصل على هذا أبين فلما أريد الاضافة حذفت النون فاجتمع ياءان فادغمنا • قال أبو على « ومن زعم أن قول

والشاهد فيه قوله وأبى بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة لانهم يقولون أب وأبون وأخ وأخون كما قال

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا (١)

وقال الآخر * يَدْفَنُ الْبَعُولَةَ وَالْأَيْنَا (٢) * ثم أضاف هذا الجمع الذي هو أين فقال أبى كما تقول مسلمي وعشري ومثله قوله

وَقَدْ شُنِّتْ بِهَا الْأَقْوَامُ قَبْلِي فَمَا شُنِّتْ أَبَى وَلَا شُنِّتْ

فعلى هذا تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي لام في قولك أبوان لان هذا الموضع لما كان يلزمه الاعلال بالقلب واستمر فيه الحذف أمضى ذلك فيه ولم يرد فيه ما كان يلزمه الاعلال له « وذو المجاز » موضع بمضي كان به سوق في الجاهلية قال الحارث بن حازمة

وَإِذَا كَرَّ وَاحِلَفَ ذِي الْمَجَازِ وَقَدْ قُدِّمَ فِيهِ الْمُهَوِّدُ وَالْكُفْلَاءُ (٣)

فاعرفه ، وأما « ذو » فانها لاتضاف الى مضر ولا تضاف الا الى اسم جنس وقد تقدم ذلك فأما قول

الشاعر وأبى مالك ذوالمجاز يدار انما رد الواو التي هي اللام في الاضافة الى الياء كما رده مع الكاف والهاء في نحو أبوك وأبوه فليس بمصيب وذلك أن هذا الموضع لما كان يلزمه الاعلال بالقلب وقد استمر فيه القلب وأمضى ذلك فيه فلم يرد فيه ما كان يلزمه الاعلال وأن أبى مثل عشري « اه هذا وبعد البيت المستشهد به

أَلَا كِدَارُكُمْ يَدَى بَقَرِ الْحِمَى هِيَاثُ ذُو بَقَرٍ مِنَ الْمَزْدَارِ

وقوله ذا المجاز هو موضع كانت به سوق للعرب ويروى بدله ذو النخيل - بنون مضمومة لفاء معجمة مفتوحة - وهو عين قرب المدينة أو اسم لعين أخرى قرب مكة أو اسم موضع دوين حضرموت . وروى ابن الاثير ذوالنجيل - بنون مضمومة وجيم مفتوحة - وهو موضع من اعراض المدينة وينبع ويروى بدل قوله وقد أرى « ولا أرى » والباء في قوله وأبى للقسم ويروى بعضهم وقد أرى بضم الهمزة بمعنى أظن وليس بشيء من جهة المعنى، وذو بقر واد فوق الريدة وهي حمى خارج المدينة وكان عمر رضى الله عنه قد جعلها حمى لابل الصدقة وقوله المزدار هو اسم فاعل من ازدار وأصله من الزيارة وأراد الشاعر بالمزدار نفسه يقول ان قدر الله وقضاه أصلك هذا الموضع وقد أعلم أنه ليس لك بموضع تقيم فيه أو تنزل به وأقسم لك بأبى على ذلك

(١) هذا البيت من قصيدة لزياد بن واصل السلمى يفتخر فيها بقومه ويذكر بلاءهم في الحروب واصطبارهم على مكارها وأرها عزتنا نساء بنى عامر فسمنا الرجال هوانا مينا

وقوله عزتنا يحتمل ان يكون معناه دعيتا أو البستنا شعار الحرب وقوله فسينا هو من قولهم سام فلان فلانا الامر اذا كلفه اياه أو أولاه اياه وأكثر ما يستعمل في العذاب والشر والهوان الصغار والذلة وقوله مينا أى ظاهراً يراه كل أحد . وقوله تبين معناه تعرفن معرفة بينة ظاهرة وبه يروى وقوله نديتنا بالآينا معناه قلن لنا آباؤنا لكم فداء أو بأينا أنتم والمعنى أنهم حين عرفن أصواتنا وميزناها التمييز الذي يدلهن علينا بكنين فرحاً بقدمنا عليهن واظهاراً لما كان عندهن من الشوق الينا ويروى بدل يكنين (رثمن) ومعناه عطفن والشاهد في قوله بالآينا حيث هو جمع الاب

(٢) الشاهد فيه كالذي في البيت السابق والمراد بهذا والذي قبله اثبات ان الاب قد جاء عن العرب بلفظ الجمع فييت مؤرج السلمى يحتمل هذا كما يحتمل ما ذكر المبرد ولا قرينة نخلصه للأفراد فتعارض الاحتمالان فسقط الاحتجاج به في محل الخلاف

(٣) الحارث بن حازمة أحد بني كنانة بن بشكر ، والبيت من معاقته التي مطلعها

آذَنْتُنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ تَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ التَّوَاهُ

فَاتَرَكُوا الطَّيْخَ وَالتَّمَدَّى وَأَمَّا تَتَمَاشُوا فِي التَّمَاثِي الدَّاءِ

وقبله

والشاهد فيه قوله حلف نى المجاز الذي يثبت أن ذا المجاز موضع

الكيميت وقيل لكعب * صبحنا الخرجية الخ (١) * فهو غريب وحسنه قليل لعود الضمير الى المرفعات وهي وان كانت في الاصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس ولا يقاس عليه ومثله
 انما يعرف ذا الفضل من الناس ذؤوه (٢)

وهو في هذا البيت اسهل أمراً لعود الضمير الى الفضل وهو اسم جنس وأما « الفم » اذا أضيف الى ياء النفس ففيه وجهان أحدهما أن تجريه على لفظ افراده كما فعلت في اخواته فتقول هذا في وفتحت في ووضعت في في كما تقول أخي وأبي والوجه الثاني أن ترد المحذوف فتقول هذا في وفتحت في ووضعت في في فيكون في الاحوال الثلاث بالفظ واحد وهي الياء المشددة وانما كان كذلك لانك تقول هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك فتكون حركة الفاء تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فان كان واو أو كان مضموم وان كان الفاء كان مفتوحاً وان كان ياء كان مكسوراً وقد تقدم ان هذه الحروف وسيلة الحركات وجارية مجراها فكما يلزم ان يكون ما قبل ياء الاضافة مكسوراً في قولك غلامي كذلك يجب أن تأتي بالياء هنا واذا جاءت الياء لزم ان تكسر الفاء لان حركة الفاء تابعة لما بعدها نحو قولك ابنم وامرؤ ثم تدغم في ياء النفس فصار اللفظ في الاحوال الثلاث واحداً وهذا الوجه هو القياسي الاكثر والاول قليل « فان قيل » لم قلبتم الالف هنا ياء مع أنها دالة على الاعراب وامتنعتم من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب ان في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الاخلال بالاعراب وهما وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الفاء في قولك هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك يكون تابعا لما بعده ففوى سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض فاعرفه *

ذكر التوابع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي الاسماء التي لا يسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة وبديل وعطف بيان وعطف بحرف ﴾
 قال الشارح : التوابع هي التواني المساوية للاول في الاعراب بمشاركتها له في العوامل ومعنى قواني نوان أي فروع في استحقاق الاعراب لانها لم تكن المقصود وانما هي من لوازم الاول كالتممة له وذلك نحو قولك قام زيد العاقل فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند اليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعا لزيد كالتكملة له اذ الاسناد انما كان الى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسما واحداً في الحكم ألا

(١) استشهد بهذا البيت لاضافة ذي الى الضمير وحكم بأن ذلك غريب غير معروف وقد اختار جوازه أبو حيان وقوله صبحنا معناه أتيانهم وقت الصبح والمرهفات السيوف القواطع وقوله أبار معناه أقتناهم وأبادهم والأرومة الاصل
 (٢) البيت لا يعرف له قائل ويذكرون قبله آياتاً هي

أنت ما استغيت عن صبا	حبك الدهر اخوه
فاذا احتجت اليه	ساعة حبك فوه
افضل المعروف ما لم	تبتذل فيه الوجوه

ومنها ظاهر والشاهد فيه كالذي قبله

تري ان الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا الى اسمين وذلك محال ونظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والأتباع يدعي الى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل ما قال السيد لكن ذلك بحكم التبعية والمقصود بذلك السيد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من لوازمه كذلك ههنا الأعراب يدخل التابع والمتبوع لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود والتابع بحكم الفرعية وأنه تكملة الاول ، « والتوابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف » وانما رتبناها هذا الترتيب تقدم التأكيد لان التأكيد هو الاول في معناه والنعته هو الاول على خلاف معناه لان النعته يتضمن حقيقة الاول وحالا من أحواله والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فكان مخالفا له في الدلالة وقد يكون النعته بالجملة وليس كذلك التأكيد وقدم النعته على عطف البيان لان عطف البيان ضرب من النعته وقدم عطف البيان على البدل لان البدل قد يكون غير الاول وآخر العطف بالحرف لانه ينبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة *

التأكيد

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو على وجهين تكرير صريح وغير صريح فالصريح نحو قولك رأيت زيدا زيدا وقال أعشى همدان

مُرَّ إِنِّي قَدْ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا وَاقًّا أَنْ تُثَيِّبَنِي وَتَسْرًّا
مُرَّ يَا مُرَّ مُرَّةً بَنَ ثُلَيْدٍ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غَرًّا

وغير الصريح نحو قولك فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجلان كلاهما ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جمع *

قال الشارح : اعلم أنه يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة وهما لغتان وليس أحد الحرفين بدلا من الآخر لانهما ينصرفان تصرفا واحدا ألا تراك تقول أكديؤك أكيدا ووكد يوكد توكيدا ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلا فلذلك قلنا انهما لغتان ، « والتأكيد على ضربين » لفظي ومعنوي فاللفظي يكون بشكرير اللفظ وذلك نحو قولك ضربت زيدا زيدا فهذا تأكيد لزيد وحده باعادة لفظه وضربت زيدا ضربت زيدا فهذا تأكيد الجملة بأسرها كما أكدت المفرد ومنه قول الشاعر

أَلَا يَا اسْلَمِي نَمَّ اسْلَمِي ثُمَّتْ اسْلَمِي ثَلَاثَ نَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي (١)

(١) استشهد به لجواز تأكيد الجملة تأكيدا لفظيا كما يجوز تأكيد المفرد كذلك . والجملة مستقبلة كما هو ظاهر . ولم بين ما اذا كان يشترط في توكيد المستقبل ان يفصل بين المؤكد والمؤكد فاصل اول . وجوز الرضي التكرير بلا فصل وقال البغدادي في شرح قول الشاعر { احبس احبس } انه من توكيد المفردات لا الجمل وزعم أن الاسم الثاني توكيد للاسم الاول والضمير توكيد للضمير بالتبعية ضرورة لانه لا يجوز انفكاك الفعل عنه ولا انفكاكه عن الفعل ثم قال « ويجوز أن يكون توكيده مقصورا فيكون من قبيل توكيد الجمل » اهـ هذا ولم اعثر على تأمل هذا البيت اما قوله يا اسلمي فان الياء حرف لجرد التنبيه وربما جاز ان يكون حرفا للتداء مع حذف المنادى فيكون تقدير الكلام يا هذه اسلمي الخ وقوله ثلاث نحيات هو ينصب ثلاث على انه معمول لعامل محذوف يقتضي نصبه كأهديك او اهديتك مثلا ويجوز ان ترفعه بتقدير عامل يستوجب الرفع تقديره هذه ثلاث نحيات الخ وقوله تكلمي اسله تكلمي يتابعين فحذف احدهما . وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى

أكد الجملة الامرية بتكريرها ، ومنه قوله عم فهي خداج فهي خداج ، فأما قوله
 • مر اني قد امتدحتك مرا • البيتين الشعر لأعشى همدان (١) يمدح مرة بن تليد والشاهد فيه
 تأكيد مرة بتكرير لفظي وهو مرخم بإسقاط التانيث ، وأما « التأكيد المعنوي » فيكون بتكرير المعنى
 دون لفظه نحو قولك رأيت زيدا نفسه ورأيتكم أنفسكم ومررت بكم كاكم ، وجملة الالفاظ التي يؤكد
 بها في المعنى تسعة ألفاظ نفسه عينه أجمع أجمعون جمعاء جمع كلهم كلاهما كلاهما ، فأما أكتعون أبصعون
 كتعاء بصعاء كتع بصع فكلها توابع لأجمع لا تستعمل الا بعده ولا تستعمل منفردة فهي شبيهة بقولهم
 شيطان ليطان وقيل ان معناها كمنى أجمعين وهو الاحاطة والعموم فأجمعون من معني الجمع ولفظه
 وأكتعون من تولهم أتى عليه حول كتيع أي تام ومنه قولهم ما بالدار كتيع أي أحد ، وأبصعون من
 البصع وهو الجمع وبعضهم يقول أبصعون بالضاد المعجمة وليست بالفاشية كانه من تبضع العرق اذا سال الا
 ان أجمع أظهر في التأكيد لذلك كانت مقدمة ، وأما نفسه وعينه فيؤكد بهما ما تثبت حقيقته ، وكل
 وأجمع فمعناها الاحاطة والعموم فلا يؤكد بهما الا ما يتبعض ويتجزأ ، وتقول قام زيد نفسه وذهب عمرو
 عينه قالمين هنا بمعنى نفس الشيء ، فأما قول صاحب الكتاب « فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم
 وأعيانهم » فالمراد ان هذه الاشياء من ألفاظ التأكيد وتؤكد بأبها شئت لا أنك تجمع بينهما بحرف
 العطف لان أسماء التأكيد لا يعطف بعضها على بعض وتقول جاءني القوم كلهم أجمعون فتفيد بذلك
 استيفاء عدة القوم ولو قلت جاءني زيد كله أو أجمع لم يجز لان زيدا ليس مما يتجزأ ويتبعض فان أردت
 انه جاء سالم الاعضاء والاجزاء جاز وتقول أكلت الرغيف كله لان الرغيف مما يتجزأ فيجوز أن يكون
 أكل الاكثر منه فنفسه وعينه يؤكد بهما ما يتبعض وما لا يتبعض لانهما لا ثبات حقيقة الشيء وكل
 وأجمع لا يؤكد بهما الا ما يتبعض فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وجدوى التأكيد أنك اذا كررت فقد قررت المؤكد وما هلق به
 في نفس السامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجت أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدد
 قائلته وكذلك اذا جئت بالنفس والعين فان لظان أن يظن حين قلت فعل زيد أن اسناد الفعل اليه تجوز
 أو سهو أو نسيان وكل وأجمعون يجديان الشمول والاحاطة ﴾

قال الشارح : « فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وازالة الغلط في التأويل » وذلك من قبل
 ان المجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه وبالسبب عن السبب ويقولون قام زيد
 وجاز أن يكون الفاعل غلامه أو ولده وقام القوم ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم

(١) أعشى همدان هو عبدالرحمن بن عبادة بن الحارث الهمداني من همدان بن مالك ثم من كهلان ، شاعر
 فصيح كوفي من شعراء الدولة الاموية وكان زوج اخت الشعبي الفقيه والشعبي زوج اخته وقوله وانفا هو من وثق يثق
 - بكسر الهمزة - واصل معناه ائتمنه أو اخذ عليه العهد والمراد هنا انه على يقين من ففاز ما يرجوه وقوله تليثني
 معناه تنعم علي وتمطيني - والغر بكسر الغين المنقلب واللاحق والمعنى انا بطونك وخبرنا امرك فوجدنا انك عند اشتداد
 الحوادث وجل لا يعتريك الحق ولا ينزل بساحتك يمدحه بانه صائب الفكر سديد الرأي • والشاهد فيه توكيده مرة
 بالتكرير ومر منادى مرخم واصله مرة فحذفت تاؤه •

القوم وإذا كان كذلك وقلت جاء زيد ربما تتوهم من السامع غفلة عن اسم الخبر عنه أو ذهاباً عن مراده فيحمله على المجاز فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم فيقال جاءني زيد زيد وكذلك النفس والعين إذا قلت جاءني زيد نفسه أو عينه فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ويؤ من غفلة المخاطب ، « وكل وأجمع يجديان الشمول والعموم » والتأكيد بهما لإفادة ذلك فإذا قلت جاءني القوم كلهم أجمعون جئت بالتأكيد لثلاثينهم غير المراد ولك أن تأتي بكل واحد وبأجمع وحندها لأن معناها واحد في التأكيد من جهة الأحاطة والعموم فإن جمعت بينهما فللبالغة في التأكيد ، واعلم أنه قد ذهب قوم إلى أن في أجمع فائدة ليست في كل وذلك أنك إذا قلت جاءني القوم كلهم جاز أن يجيئوك مجتمعين ومفترقين فإذا قلت أجمعون صارت حال القوم الاجتماع لا غير وذلك ليس بسديد والصواب أن معناها واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره وإنما كرهوا تواليهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثاني لفظاً يدل على معناه فجاؤا بكل وأجمع ليدلوا بهما على معنى الأول ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيداً لأن التأكيد تمكين معنى المؤكد ألا تراك إذا قلت ضربت ضرباً كان المصدر تأكيداً ولو قلت ضربت ضرباً شديداً أو الضرب المعروف لم يكن تأكيداً لأنه قد دل على ما لم يدل عليه الفعل فكذلك لو دل أجمع على ما لم يدل عليه الأول لم يكن تأكيداً ومع هذا لو أريد بأجمع معنى الاجتماع لوجب نصبه لأنه يكون حالاً لأن التقدير فعل ذلك في هذه الحال •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والتأكيد بصريح التكرير جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر تقول ضربت زيداً زيداً وضربت ضربت زيداً وإن زيداً منطلق وجاءني زيد جاءني زيد وما أكرمني إلا أنت أنت ﴾

قال الشارح : « التأكيد بتكرير اللفظ » ليس عليه باب يحصره لأنه « يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجملة » وكل كلام تريد تأكيداً تقول في الاسم رأيت زيداً زيداً وهذا زيد زيد ومررت بزيد زيد وفي الفعل قلم قام وقم قم قال الشاعر • ألا يا أسلمى ثم أسلمى ثم أسلمى (١) • وتقول « ضربت زيداً وضربت زيداً » وجاءني محمد جاءني محمد والله أكبر الله أكبر فتؤكد الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وكذلك كل كلام تريد تأكيداً نحو « إن زيداً منطلق » فتؤكد الحرف المؤكد وتقول زيد قائم في الدار قائم فيها فتعيد فيها تأكيداً قال الله تعالى (فأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لا سيما إذا كان عاملاً ، وتقول « ما أكرمني إلا أنت أنت » فتؤكد الاسم المضمر لأن التأكيد بصريح التكرير يرجع إلى لفظ المؤكد كائناً ما كان •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعاً ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك ما ضربني إلا هو أو متصلاً أحدهما والآخر منفصلاً كقولك زيد قام هو وانطلقت أنت وكذلك مررت بك أنت وبه هو وبنا نحن ورأيتني أنا ورأيتنا نحن ،

(١) قد مضى القول في هذا الشاهد قريباً فلا تغفل وظاهر عبارة الشارح هنا أن المراد به تأكيد الفعل وحده لا الجملة كما ذكر هناك وكونه من تأكيد المفردات هو ما قلناه لك هناك عن البقاعي

ولا يخلو المضمر اذا أكد بالظاهر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فالرفوع لا يؤكد بالظاهر الا بعد أن يؤكد بالضمير وذلك قولك زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم أنفسهم وأعيانهم والنساء حضرن هن أنفسهن وأعيانهن سواء في ذلك المستكن والبارز وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطة تقول رأيتك نفسك ومررت به نفسه ﴿

قال الشارح : الاسم على ضربين مظهر ومضمّر « فالظاهر لا يؤكد الا بظاهر مثله » ولا يؤكد بمضمّر فلا تقول جاءني زيد هو ولا مررت بزيد هو وذلك من قبل أن التأكيّد بالنفس والعين من التواكيّد بالظاهرة جار مجرى النعت في الايضاح والبيان ولذلك اشتركا في اشتراك الموصوف والمؤكد في الالهاب والتعريف فلما كان بين التوكيد والصفة من المناسبة والمقارنة ما ذكر وكان من شرط النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد أيضاً والمضمّر أعرف من المظهر فلم يجوز أن يكون توكيداً له لأن التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضاً فإن الغرض من التوكيد الايضاح والبيان وإزالة اللبس والمضمّر أخفى من الظاهر فلا يصح أن يكون مبيّناً له ، « وأما المضمر فيؤكد بالظاهر وبمثله » من المضمرات أيضاً فأما تأكيده بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما وذلك لأن المظهر أبين من المضمر فيصلح أن يكون تأكيده ومبيّناً « ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً » فإن أكدت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكد أولاً بالمضمّر ثم تأتي بالنفس أو العين فتقول قمت أنت نفسك ولو قلت قمت نفسك أو عينك لكان ضميها غير حسن لأن النفس والعين يلبيان العوامل ومعنى قولنا يلبيان العوامل أن العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين وذلك أنهما لم يتمكنا في التأكيّد بل الغالب عليهما الاسمية ألا تراك تقول طابت نفسه وصحت عينه ونزلت بنفس الجبل وأخرج الله نفسه فلما لم يكن التأكيّد فيهما ظاهراً فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيّد المضمر المرفوع بهما لأنه يصير لعدم ظهور التأكيّد فيهما كالتعت وعطف البيان فتصبح لذلك كما قبسح العطف عليه من غير تأكيّد ، فأما كل وان كانت تلي العوامل فتقول جاءني كل القوم ورأيت كل القوم ومررت بكل القوم فإن التأكيّد غالب عليها لما فيها من معنى الاحاطة والعموم فكانت مشابهة لاجمعين فلذلك جاز تأكيّد المضمر المرفوع بها من غير تقديم تأكيّد آخر بضمير ، ووجه ثان أن التأكيّد بالنفس والعين من غير تقديم تأكيّد آخر ربما أوقع لبساً في كثير من الامر ألا ترى أنك لو قلت هند ضربت نفسها لم يعلم أرفعت نفسها بالفعل وأخليت الفعل من الضمير أم جعلت في الفعل ضميراً لهند وأكدته بالنفس فإذا قلت هند ضربت هي نفسها حسن من غير قبسح لأنك لما جئت بالمضمّر المنفصل علم أن الفعل غير خال من المضمر لأنه لا يخلو اما أن يكون هو الفاعل أو تأكيده فلا يجوز أن يكون فاعلاً لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل ألا ترى أنك لا تقول ضربت أنا لأنك قادر على أن تقول ضربت وإذا لم يجوز أن يكون فاعلاً تعين أن يكون تأكيده وإذا كان في الفعل ضمير مؤكدا بالضمير المنفصل أمن اللبس وجاز توكيده بالنفس والعين فاعرفه « فأما اذا كان الضمير المؤكّد منصوباً أو مجروراً » جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة الى تقديم تأكيّد بمضمّر فتقول ضربت نفسك

ومررت بك نفسك لانه لم يوجد من الابس هنا ما وجد في المرفوع فان أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت ضربتك أنت نفسك ومررت بك أنت نفسك كان أبلغ في التأكيد وان لم تأت به فعنه مندوحة ومنه بد « وأما تأكيد المضمير بمثله من المضمورات » فنحو قولك قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد وهو ضمير المرفوع وانما كان كذلك من قبل أن أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاهراب في آخرها يبين أحوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنيّة على صيغة واحدة وعواملها تدل على اعرابها ومواضعها نحو جاءني هذا ورأيت هذا ومررت بهذا ، وقد فصلوا بين ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع فقالوا ضربت زيدا وضربت بك زيد ومررت بغلامي قالتا ضمير المرفوع والكاف ضمير المنصوب والياء ضمير المجرور ولفظ كل واحد منها غير لفظ الآخر وقد ساووا بين المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع وذلك نحو قمنا وذهبنا النون والالف في موضع رفع وأكرمنا زيد وأعطانا عمرو النون والالف في موضع نصب ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعا بحق الفاعل وتقول نزل علينا وغلامنا فيكون النون والالف في موضع جر ، وأصل الضمير المنفصل المرفوع لان أول أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فاذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون الا لفظا فاذا أضمر اتصالا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال فاذا أكد المضمير لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا الى ضمير منفصل وأصل الضمير المنفصل المرفوع ولم يكن للمجرور ضمير منفصل وكان المجرور والمنصوب من واد واحد فحملا عليه مع أنهم أودوا الفرق بين البديل والتأكيد فاذا قالوا رأيتك اياك كان بدلا واذا قالوا رأيتك أنت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشتركن في نا وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد كما ذكرنا فاذا قلت قمت أنت فأنت في موضع رفع لانه تأكيد لمرفوع والتأكيد تابع للمؤكد يدل على ذلك أنك لو أتيت بالنفس والعين لكان مرفوعا نحو قولك قمت أنت نفسك واذا قلت رأيتك أنت فأنت في موضع نصب لانه تأكيد لمنصوب واذا قلت مررت بك أنت فأنت في موضع مجرور ، « فان قيل » فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي أو من قبيل التأكيد المعنوي « قيل » لا بل هو بالتأكيد اللفظي أشبه لان التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة وشروط وسيوضح أمرها بعد فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب (والنفس والعين مختصتان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلاثتها تقول الكتاب قري كاه وجاؤني كلهم وخرجوا أجمعون •

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان تأكيد المضمير المرفوع بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد مضمير منفصل قبيل وهو جائز مع قبضه وهو مع بعض المضمورات أقبح فقولك زيد جاء نفسه أقبح من قولك جئت نفسي لانه في المسألة الاولى ربما وقع لبسا وقولك قمت نفسي أقبح من قولك قمنا أنفسنا لان في هذه المسألة الضمير بارز وهو على حرفين كالاسماء الظاهرة من نحو يد وأب وفي المسألة الاولى على حرف واحد فكان بعيدا من المتمكنة ، وأما الضمير المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدهما بالنفس والعين

وان لم يتقدمها تأكيده لانه لا لبس فيهما وليس من الفعل كالجزم منه كما كان ضمير الفاعل ، « فالتأكيده بالنفس والعين مختص بهذه التفصيلة » أى بين تأكيده ضمير المرفوع بالنفس والعين وبين تأكيده ضمير المنصوب والمجرور بهما الفرق الذى ذكرناه ، وليس بين تأكيدهن بغير النفس والعين فصل بل ذلك سائغ جائز فلذلك قال « وفيما سواها » يعنى النفس والعين « لا فصل في جواز ثلاثتها فلذلك تقول الكتاب قرئ كله » فتؤكد الضمير المستمكن من غير تقدم تأكيده مضمرا لما ذكرناه من غلبة التأكيده على كل فكانت كأجمعين فاهرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاء كقولك قرأت الكتاب وسرت النهار كله وأجمع وتبهرت الارض وسرت الليلة كلها وجمعا » قال الشارح : قد تقدم قولنا ان كلا وأجمع معناهما الاحاطة والعموم فلا يؤكد بهما الا ما يتبعض ويصح تجزئته فنقول « قرأت الكتاب كله » لانه يمكن قراءة بعضه « وسرت النهار أجمع » لا يمكن سير جزء منه وتبهرت الارض أى توسعت فيها وسرت الليلة جمعا كل هذه الاشياء يجوز تأكيدها بكل وأجمع لا يمكن تجزئتها وتبعضها ، وقوله « لا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاء » يريد اذا كان العامل مما يقبل التجزئة نحو رأيت زيدا وضربت عمرا لان الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه وأن يتعابكاه فجاز تأكيده بكل وأجمع اذا أريد جميع أجزائه ولو قلت جاء زيد أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح لان الجمل والاقبال لا يصح من أجزائهما فان أردت انه جاء سالم الاعضاء لم يتقدم منها شئ نحو اليدين والرجلين لم يبعد جوازه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ولا يقع كل وأجمعون تأكيدين للنكرات لا تقول رأيت قوما كلهم ولا أجمعين وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدودا كقوله • قد صرّت البكرة يوما أجمعا • » قال الشارح : اعلم ان « النكرات لا تؤكد بالتأكيده المعنوي » وانما تؤكد بالتأكيده اللفظي لا غير لو قلت أكلت رغيفا كله أو قرأت كتابا أجمع لم يجوز وانما تقول أكلت رغيفا رغيفا أو قرأت كتابا كتابا وانما لم تؤكد النكرات بالتأكيده المعنوي لان النكرة لم تثبت لها حقيقة والتأكيده المعنوي انما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال فاما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع الى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه فاللفظ هو المقصود في التأكيده اللفظي فاما المعنوي فاما المراد منه الحقيقة ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ ، وأمر آخر أن الالفاظ التى يؤكد بها فى المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيدا لها لان التوكيد كالصفة ، « وذهب الكوفيون الى جواز تأكيده النكرة بالتأكيده المعنوي اذا كانت النكرة محدودة » أى معلومة المقدار نحو يوم وشهر وفرسخ وميل وضربة وأكلة ونحو ذلك واستدلوا على جوازه بقوله • ياليت عدة حول كله وجب • (١)

(١) هذا مجز بيت وعده : لكنه شاقه ان قيل ذا رجب • ويستشهد به على أن الكوفيين يجوزون توكيد النكرة المؤنثة المعلومة المقدار وهو حول بمعنى العام قال فى المصباح « حال حولا من باب قال اذا مضى ومنه قيل للعام حول وان لم يمحض لانه سيكون حولا تسمية بالمصدر » اه . قال ابن جنى فى قد صرّت البكرة الخ « هذا شاذ ، وان لم يكن مصنوعا فوجهه عندي أن أجمع هذه ليست التى تستعمل للتأكيده أعنى التى مؤشها جمعا ولكن التى فى قولك أخذت المال

فجر كله على التأكيد لحول وهو فكرة وأنشدوا أيضاً

إذا التعود كَرَّ فيها حَفْدًا يوماً جديداً كله مطرداً (١)

وقال الآخر * قد صرت البكرة يوماً أجماً * (٢) فأكد يوماً وهو فكرة ولا حجة في هذه الآيات لقلتها وشذوذها في القياس مع أن الرواية * ياليت عدة حول كل رجب * بالاضافة وإذا أضيف كان معرفة والرواية في قوله * يوماً جديداً كله مطرداً * برفع كل على تأكيد المضمير في جديداً والمضمرات كلها معارف، وأما قوله * قد صرت البكرة يوماً أجماً * فلا يعرف قائله مع شذوذه * « فان قيل » ومن أين زعمتم أن هذه الاسماء التي يؤكد بها معارف، فالجواب أما ما أضيف منها إلى المضمير فلا اشكال في تعريفه نحو قوله كله ونفسه وعينه وأما أجمع وأجمعون وتوابعهما فقد اختلف الناس في تعريفها من أي وجه وقع لها التعريف فذهب قوم إلى إنها في معنى المضاف إلى المضمير لأنك إذا قلت رأيت الجيش أجمع كان في تقدير رأيت الجيش جميعه وكذلك إذا قلت رأيت القوم أجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكان يجب أن تقول جاءني القوم كلهم أجمعهم أكتهم أبصمهم فحذفوا المضاف إليه عوضوا من ذلك الجعم بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ولهذا لم يجز أن يكون على نكرة وصار ذلك كجعمهم أرض على أرضين عوضاً من تاء التانيث « فان قيل » ان تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئين وقلة وقليل وثبة وثبين والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها فالجواب ان المضاف إليه أيضاً ينزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما وإذا صغرت نحو عبد الله وأمرئ القيس ونحوهما من الاعلام المضافة إنما تصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه فنقول هذا عبید الله ومری القيس كما تفعل ذلك في علم التانيث

باجمه - بفتح الميم أو ضمها - أي بكليته فدخل المائل عليها ومباشرته إياها بدل على أنها ليست النابعة للتوكيد فكذلك قوله يوماً أجماً أي يوماً باجمه تم حذف حرف الجر ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجماً اهـ . وقال ابن الأنباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف « أجاب البهريون عن هذه الآيات بأن الرواية في الاول ياليت عدة حول بالاضافة إلى الياء اهـ ومن هذا تمام أن في نسخة الشرح تحريفاً من النسخ وعندى أن البصريين يقولون في التحمل غلواً يخرج بهم عن حدود الانصاف وما أشك في أن جهل النسبة في هذه الآيات إلى قائلها لا يرجع إلا إلى هذا الغلو ومهما يكن من الامر فان الآيات التي استدلت بها الكوفيون كثيرة فكفى على الأقل لاثبات ما يدعون منها ما ذكره الشارح ومنها قوله : * ثلاث كهن قتلت عمداً * ومنها قوله : * زحرت به ليلة كلها *

(١) الشاهد فيه كالذي فيما قبله من مجيء التوكيد بكل من للنكرة المحدودة وهو قوله يوماً وفيه ما في البيت السابق والقعود - بفتح القاف - ذكر القلاص وهو الشاب قيل سمي بذلك لأن ظهره اقتعد أي ركب وجهه قعدان بالكسر . وحفد - من باب ضرب - فهو حافد والجمع حفدة مثل كافر وكفرة أي اسرع وقوله مطرداً معناه متتابع يجري بعضه خلف بعض من قولهم اطرده الامر اطراداً أي تبع بعضه بعضاً

(٢) هذا من الرجز وقبله : اذا خطافنا تقيماً . والشاهد فيه كالذي فيما قبله قال العيني « الرواية الصحيحة قد صرت البكرة يوماً أجمع على أن يوماً من غير تنوين وأصله يومى فالألف منقلبة عن ياء المتكلم فاجمع توكيد للمعرفة » اهـ . وأنت خبير بأن هذا التوجيه يجري مع توجيه ابن جني الذي قلناه لك في ياليت عدة حول في مقمار واحد وأن الفكرة فيها واحدة . وليس يشبه عليك ما فيها من النصف وكل قولهم مبني على انكار رواية الكوفيين وهم قوم ثقات ولا يجوز أن تبلغ الخصومة العامة هذا المبلغ من نفوس العلماء الذين يريدون الوصول إلى الحق

ألا ترى أنك تقول في تصغير طلحة ونحوه طليحة وفي تصغير حمراء حمراء فتصغير المصدر وتبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد معناه ، وذهب قوم من المحققين الى أن تعريف هذه الاسماء بالوضع وهو من قبيل تعريف الاعلام نحو زيد وعمرو ويدل على صحة ذلك أن أجمع وجمع لا ينصرفان فأما أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل وأما جمع فلا ينصرف للتعريف والمدل فذهب قوم الى أنه معدول عن جمع لان فعلاء مما ذكره على أفعل تجمع على فعل نحو حمراء وحر وصفراء وصفير وهو رأي أبي عثمان المازني وكان يمتدح في التأكيد أنه ضرب من الصفة وذهب آخرون الى أنه معدول عن جماعي لان فعلاء انما تجمع على فعل اذا كانت صفة نحو حمراء وحر وصفراء وصفير وأما اذا كانت اسما فبأبها أن تجمع على فعلى نحو صحراء وصحارى وأجمع وجمع اسمان غير صفتين ، وينقل عن صاحب هذا الكتاب انه كان يذهب الى أن أجمع وأجمعين وما بعدهما معارف لانها معدولة عن الالف واللام والمراد بالجمع والجمعون كما أن أمس معدول عن الامس وقد تكرر المدل في جمع كأنه معدول عن شيئين الالف واللام وعن جماعي كصحارى فاعرفه *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأكتنون وأبتعون وأبصعون اتباعات لأجمعون لا يجئن الا على إثره وعن ابن كيسان تبدأ بأيتين شئت بعدها وسمع أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاء في القوم أكتنون ﴾

قال الشارح : الاسماء التي يؤكد بها مرتبة فبعضها مقدم ففعله وعينه مقدمان على كل لانها أشد تمكنا في الاسمية من كل على ما تقدم وكل مقدمة على أجمع لان كلا تكون تأكيذاً وغير تأكيد وأجمع لا تكون الا تأكيذاً تقول ان القوم كلهم في الدار فيجوز رفع كل ولصحبها فالنصب على التأكيد والجار والمجرور الخبر وأما الرفع فعلى الابتداء وخبره الجار والمجرور بعده والجملة من الابتداء والخبر خبر لان قال الله تعالى (قل ان الامر كله لله) روى بنصب كل ورفعهما فالنصب على التأكيد والرفع على الابتداء وأما ما بعد أجمع فتوابع لا تقع الا بعدها فأكتع تابع لأجمع يقع بعده كقولنا حسن بسن وأبصع تابع لأكتع يقع بعده هذا ترتيبها ، « وحكي ابن كيسان أنك تبدأ بأيتين شئت بعد أجمع » كأنه يجعل هذه الالفاظ اتباعات لأجمع فلا يقدمن عليها بل لك أن تأتي بأيتين شئت بعد أجمع وتؤخر الباقي ، وقد جاء عن العرب « أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع » فيقدمون أجمع ثم يتبعونها ما شاؤا من هذه التوابع على ما ذكرناه ، وأجاز بعضهم « جاء القوم أكتنون » فيجعلونها كأجمعين وليست تابعة وقد تقدم ان بعضهم يجعل هذه الاشياء كلها توكيداً ومعناها كمنى أجمع فأبها شئت قدمت وبأبها شئت أدت فاعرفه *

الصفة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعامل وأحق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال انها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف ﴾

قال الشارح : الصفة والنعمة واحد وقد ذهب بعضهم الى أن النعمة يكون بالحلية نحو طويل وقصير والصفة تكون بالافعال نحو ضارب وخارج فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعموت وعلى الاول هو موصوف ومنعموت ، والصفة لفظ يتبع الموصوف في اعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معني في الموصوف أو في شيء من سببه وذلك المعنى عرض للذات لازم له ، وقوله « الاسم الدال على بعض أحوال الذات » فتقريب وليس بحد على الحقيقة لان الاسم ليس بجنس لها ألا ترى ان الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو مررت برجل قام ومررت برجل أبوه قائم وبرجل في الدار ومن الكرام فقولنا لفظ أسد لانه يشمل الاسم والجملة والظرف ، وقوله « الدال على بعض أحوال الذات » لا يكفي فصلاً ألا ترى ان الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم وان زيدا قائم وكان زيد قائماً فان أضاف الى ذلك الجارى عليه في اعرابه أو التابع له في اعرابه استقام حداً وفصله من الخبر اذ الخبر لا يتبع الخبر عنه في اعرابه « والغرض بالنعمة تخصيص نكرة أو ازالة اشتراك عارض في معرفة » فمثال صفة النكرة قولك هذا رجل عالم ورأيت رجلاً عالماً ومررت برجل عالم أو من بني تميم فرجل عالم أو من بني تميم أخص من رجل ومثال صفة المعرفة قولك جاءني زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت زيد العاقل فالصفة ههنا فصلته من زيد آخر ليس بعاقل وأزالت عنه هذه الشركة العارضة أي أنها اتفقت من غير قصد من الواضع اذ الاصل في الاعلام أن يكون كل اسم بازاء مسمي فينفصل المسميات بالاقاب الا انه ربما ازدحمت المسميات بكثرتها فحصل ثم اشتراك عارض فأتى بالصفة لازالة تلك الشركة ونفى اللبس فصفة المعرفة لتوضيح والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو اخراج الاسم من نوع الى نوع أخص منه ، وقوله « والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم » يريد ان الصفة تزيل الاشتراك الجنسى نحو رجل وفرس والاشتراك العارض في المعارف وتبيل انها للتخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف على ما ذكرناه ولما كان الغرض بالنعمة ما ذكرناه من تخصيص النكرة وازالة الاشتراك العارض في المعرفة وجب أن يجعل المنعوت محل تعري منها مشارك في الاسم ليشير به وذلك يكون على وجوه إما بخلقه نحو طويل وقصير وأبيض وأسود ونحوها من صفات الحلية وإما بفعل اشتهر به وصار لازماً له وذلك على ضربين آلى وهو ما كان علاجاً نحو قائم وقاعد وضارب وآكل ونحوها ونفساني نحو « عاقل وأحمق وسقيم وصحيح وفقير وغنى وشريف وظريف ووضع ومكرم ومهان » اذا اشتهر بوقوع ذلك به وإما بحرفة أو أمر مكتسب نحو بزاز وعطار وكاتب ونحو ذلك وأما بالنسب الى بلد أو أب نحو قرشي وبغدادى وعربى وعجمى ونحو ذلك من الخاصة التي لا توجد في مشاركة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد نجىء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير كقولك فلان الفاعل الصانع كذا وللتأكيد كقولهم أمس الدابر وقوله عز وجل (نفخة واحدة) ﴾

قال الشارح : « وقد نجىء النعمة لمجرد الثناء والمدح » لا يراد به ازالة اشتراك ولا تخصيص نكرة بل لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم أو تحقير وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه

وذلك نحو قولك جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة « ومن ذلك صفات الباري سبحانه » نحو الحى العالم القادر لا تريد بذلك فصله من شريك الله تعالى عن ذلك وإنما المراد الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الاخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والندب اليه « وتقول في اللم » رأيت زيدا الجاهل الخبيث ذمته بذلك لا انك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الاوصاف « وقد تجيء الصفة للتأكيد » نحو قولهم « أمس الدابر » وأمس لا يكون الا دابراً والميت العابر والميت لا يكون الا عابراً ونحو قوله تعالى (إنما الله إله واحد) (وإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ومعنى التأكيده هنا أن مدلول الصفة استنفيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالتكرار اذ ليس فيه زيادة معني بخلاف قولك رجل ظريف ألا ترى ان الظرف لم يفهم من قولك رجل فافهم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وهو في الامر العام اما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وقولهم تميمي وبصري على تأويل منسوب ومعز و ذو مال وذات سوار متأول بمفعول ومتسورة أو بصاحب مال وصاحبة سوار وتقول مررت برجل أي رجل وأيما رجل على معنى كامل في الرجولية وكذلك أنت الرجل كل الرجل وهذا العالم تجد العالم وحق العالم يراد به البايغ الكامل في شأنه ومررت برجل رجل صدق ورجل رجل سوء كأنك قلت صالح وفاسد والصدق ههنا بمعنى الصلاح والجودة والسوء بمعنى الفساد والرداءة وقد استضعف سيبويه أن يقال مررت برجل أسند على تأويل جرىء *

قال الشارح : ولا تكون الصفة الامأخوذة من فعل أو راجعاً الى معنى الفعل وذلك كاسم الفاعل نحو ضارب وآكل وشارب ومكرم ومحسن وكاسم المفعول نحو مضروب ومأكول ومشروب ومكرم ومحسن اليه أو صفة مشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وبطل وأبيض وأسود وذلك ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركته في الاسم فيتميز بذلك ، « وقد وصفوا باسماء غير مشتقة ترجع الى معنى المشتق قالوا رجل تميمي وبصري » ونحوهما من النسب فهذا ليس بمشتق لانه لم يؤخذ من فعل كما أخذ ضارب من ضرب وانما هو متأول بمنسوب ومعزوف هو في معنى اسم المفعول اذ منسوب ومعزوف من أسماء المفعولين تقول نسبته فهو منسوب وعزوفه فهو معزوف ، وقالوا هذا رجل ذو مال وامرأة ذات مال فهذا أيضاً ليس مأخوذاً من فعل وانما هو واقع موقع اسم الفاعل وفي معناه لان قولك ذو مال بمعنى صاحب مال أو ممتول لانه اذا كان ذا مال كان ممتولاً « وذات سوار » بمعنى صاحبة سوار أو متسورة فهو في تأويل اسم الفاعل كما كان الذي قبله في تأويل اسم المفعول وقالوا « مررت برجل أي رجل وأيما رجل » وبرجلين أي رجلين وأيما رجلين وبرجال أي رجال وأيما رجال أرادوا بذلك المبالغة فأى هنا ليس بمشتق من معنى يعرف وانما يضاف الى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجب ذلك الاسم فكأنك قلت كامل في الرجولية وقالوا « أنت الرجل كل الرجل وهذا العالم تجد العالم وحق العالم » جاؤا بهذه الالفاظ في صفات المدح والذم والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف فاذا قالوا الرجل كل الرجل فمعناه الكامل في الرجال قال الشاعر

هُوَ الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى فَاعْلَمُوا لَا يُقْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلُوكُ (١)

أي هو الكامل في الفتيان وإذا قالوا هو العالم جد العالم وحق العالم فمعناه البالغ الكامل في العلم وكذلك لو قال اللثيم جسد اللثيم أوحق اللثيم لكان معناه المبالغة في اللوم والجد والحق هنا واحد يقال جاده في الأمر أي حاقه ، ولا يحسن هذا عبد الله كل الرجل لأنه ليس في لفظ عبد الله معني يكون كل الرجل مبالغة فيه وهو مع قبضه جائز (٢) لأنه لو لم يذكر عبد الله وقال هذا كل الرجل جاز ودل على معني المبالغة والكمال ولأن عبد الله رجل فكأنك قلت هذا الرجل المدعو عبد الله كل الرجل ، ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح تقول مررت برجل كل رجل وهذا عالم حق عالم كما لا فرق بين أن تقول مررت بالعالم الكامل في علمه وبين مررت برجل كامل في علمه ، وتقول « مررت برجل رجل صدق وبرجل رجل سوء » كأنك قلت مررت برجل صالح ومررت برجل فاسد لأن الصدق صلاح والسوء فساد وليس الصدق هنا صدق للسان ألا تراك تقول ثوب صدق وحمار صدق إنما الصدق في معني الجودة والصلاح فكأنك قلت مررت برجل ذي صلاح وكذلك السوء ليس من ساءني يسوؤني إنما السوء هنا بمعنى الفساد فكأنه قال برجل صاحب فساد وبحمار ذي رداءة ، وقولهم « مررت برجل أسد » ضعيف عند سيديويه أن يكون نعماً لأن الأسد اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجواهر لو قلت هذا خاتم حديد أو فضة لم يحسن إنما طريق الوصف التحلية بالفعل نحو آكل وشارب ونحوهما ومجازه على حذف مضاف تقديره مثل أسد ومثل بمعنى مماثل فهو مأخوذ من الفعل وأنه واقم موقع جرىء أو شديد ، وقد أجاز أن يكون حالاً فتقول هذا زيد أسد شدة من غير قبج واحتج بأن الحال مجراها مجري الخبر وقد يكون خبراً مالا يكون صفة ألا تراك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديد ولا يحسن أن يكون وصفاً ، وفي الفرق بينهما نظر وذلك أنه ليس المراد من الأسد شخصه وإنما المراد أنه في الشدة مثله والصفة والحال في ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فإن المراد جوهرهما فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب (٣) ويوصف بالمصادر كقولهم رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى

(١) أنشده شاهداً على أن لفظ النعت قديم جامداً إذا أريد به مشتق ومحل الشاهد قوله كل الفتى فإنه نعت للفتى الذي قبله لأن المراد هو الفتى الكامل في فتوته من بين الفتيان ومثله قول الأشهب

وَأَنْ الَّذِي حَانَتْ بَفْلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
هَمُّ سَاعِدِ الدَّهْرِ الَّذِي يَتَّقِي بِهِ وَمَا خَيْرُ كَفٍّ لَا يَنْفُوهُ بِسَاعِدِ

واعلم أن كلا هذه التي تقع نعماً غير كل التي هي من الفاظ التوكيد ، ومن نعمة وصفت بها النكرة والمعرفة من غير فرق لتدل على كمال المنعوت فتقول رأيت رجلاً كل رجل تريد أنك رأيت رجلاً كاملاً في أوصاف الرجال غير أنه نجب اضافتها إلى اسم ظاهر بمائل المنعوت لفظاً ومعنى كما رأيت في الشاهدين وزعم ابن مالك أن كلا في قول كثير

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجْزَى بِذِكْرِكَ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

للتوكيد وأن اضافتها للظاهر ضرورة وخالفه أبو حيان فقال إنما نعت مثل التي تقدم الكلام عليها وأما قول الشاعر في البيت المستشهد به لا يفسد اللحم لديه الصلوك فإن الصلوك - يظم الصاد - من قولهم صل اللحم صلولا إذا أثنى وصل المساء إذا أجن وتغير ومعناه أنه لا يدخر اللحم عنده حتى يفسد ويتغير شأن البخیل الشحيح ولا يمكنه يفرقه ويهبه الناس فهو كريم جواد

(٢) أنظر هذا مع ما نقلناه لك آنفاً

وضرب هبر وطعن نهر ورمى سعر ومررت برجل حسبك وشرعك وهدك وكفبك وهمك ونحوك بمعنى
حسبك وكافبك ومهمك ومثلك [

قال الشارح: قد «يوصف بالمصادر» كما يوصف بالمشتقات فيقال رجل فضل «ورجل عدل» كما يقال
رجل فاضل وعادل وذلك على ضربين مفرد ومضاف فالمراد بنحو عدل وصوم وفطر وزور بمعنى الزيارة
ولا يكون هنا جمع زائر كصاحب وصاحب وشارب وشرب لأن الجمع لا يوصف به الواحد واذ كان
مصدراً ووصف به الواحد والجمع وقالوا رجل رضى اذا كثر الرضى عنه وقالوا «ضرب هبر» وهو القطع
يقال هبرت اللحم أى قطعتة والمهبرة «القطعة» منه وقالوا «طعن نهر» وهو كالتلّس يقال طعنه فانثره
أى أزغفه بمعنى قتله سرياً وقالوا «رمى سعر» أى ممض محرق من قولهم سمعت النار والحرب أى الهبتا
فهذه المصادر كلها مما وصف بها المبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه وقالوا رجل
عدل ورضى وفضل كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل ؛ ويجوز
أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً فعدل بمعنى عادل وماء غور بمعنى غائر ورجل صوم وفطر
بمعنى صائم وفطر كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر فى قولهم قم قائماً أى قياماً واقعد قاعداً أى قعوداً
وأما المصادر التى ينعت بها وهى مضافة لقولهم «مررت برجل حسبك من رجل وبرجل شرعك من رجل
وبرجل هدك من رجل وبرجل كفبك من رجل وبرجل همك من رجل ونحوك من رجل» فهذه كلها
على معنى واحد «فحسبك» مصدر فى موضع محسب يقال أحسبني الشيء أى كفأنى ، وهمك وشرعك
وهديك فى معنى ذلك قولهم «همك» من رجل بمعنى حسبك وهو من الهمة واحدة المهم أى هو ممن يهيك
طلبه وكذلك «شرعك» بمعنى حسبك من شرعت فى الأمر اذا خضت فيه أى هو من الأمر الذى
تشرع فيه وتطلبه وفي المثل شرعك ما بلغت الحل يضرب فى التبليغ باليسير (١) ، وأما «هدك» فهو
من معنى القوة يقال فلان يهد على مالم يسم فاعله اذا نسب الى الجلالة (٢) والكفاية فالهد بالفتح للرجل
القوي واذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر وقيل هدك ، وقال الأزهري وأما «نحوك» فهو من
نحوت أى قصدت أى هو ممن يقصد ويطلب ، فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جارية على
ما قبلها جرى الصفة والاصل انها مصادر لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث وإن جرت على مثني أو
مجموع أو مؤنث تقول هذا رجل عدل ورأيت رجلاً عدلاً ومررت برجل عدل وبامرأة عدل وهذان
رجلان عدل ورأيت رجلين عدلاً ومررت برجلين عدل وتقول هذا رجل حسبك من رجل وهدك من
رجل وهذان رجلان حسبك بهما من رجلين وهؤلاء رجال حسبك من رجال فيكون موحداً على كل
حال لأن المصدر موحداً لا يثنى ولا يجمع لانه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغني عن تثنيته
وجمعه الا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لغلبة الوصف به فيسوغ حيثئذ تثنيته

(١) قال فى القاموس «وشرعك ما بلغت الحل أى حسبك من الزاد فبلغك مقصدك يضرب فى التبليغ باليسير» اهـ

(٢) قال صاحب القاموس «ومررت برجل هدك من رجل (بصفة الفعل للماضي) وتكسر الدال أى حسبك من
رجل الواحد والجمع والاثني سواء ويقال مررت بامرأة هدتك من امرأة وبرجلين هدك وبرجال هدوك وبامرأتين هدتك
وبنساء هددتك» اهـ وسيأتى مثله فى الشرح

وجمعه نحو قوله * شهودي على ليلى عدول مقانع * (١) « فان قيل » فهذه مصادر مضافة الى معارف واطافة المصدر صحيحة تعرف فما بالك وصفت بها النكرة فقلتم مررت برجل حسبك من رجل وشرعت من رجل وهذا وكذلك سائر ما قيل هذه وان كانت مصادر فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال واطافة أسماء الفاعلين اذا كانت للحال أو الاستقبال لا تنفي التعريف نحو هذا رجل ضاربك الآن أو غداً قال الله تعالى (فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا) فوصف عارضاً وهو نكرة بمطرنا مع انه مضاف فلو لم يكن نكرة لما جاز ذلك منه ، ومثله قول الشاعر

* يارب غابطنا لو كان يطلبكم * (٢) ألا ترى كيف أدخل رب وهي من خواص النكرات على قوله غابطنا وهو مضاف الى معرفة وهو كثير وكذلك هذه المصادر لما كانت في معنى اسم الفاعل لم تعرف بالاطافة ونحوه قول امرئ القيس

وقد أغتدي والطير في وكنائها بمنجرد قيد الأوابد هيكل (٣)

ألا ترى كيف وصف منجردا بقيد الأوابد وهو مضاف الى معرفة اذ المراد مقيد الأوابد والأوابد

(١) هذا عجز بيت من كلمة رواها أبو علي القتالي عن أبي بكر بن دريد للبيث الهاشمي وأولها

الا طرقت ليلى الرقاق بشرة ومن دون ليلى يذبل فالقماق

وبأيت ليلى في الخلاء ولم يكن شهود على ليلى عدول مقانع

وما كل ما منك نفسك مخليا يكون ولا كل الهوى أنت تابع

فما أنت من شيء اذا كنت كاما تذكرت ليلى ماء عينك داعم

والبيت في روايته
وبعد

ورواية ياقوت كرواية الشارح (شهودي) لكن المطلع الذي ذكره أبو علي ملتق من بيتين في رواية ياقوت وبين

الروايتين بعض اختلاف وهذه رواية ياقوت

ازارتك ليلى والرقاق بشرة وقد بهر الليل النجوم الطوالع

وانى اهدت ليلى لموج مناخة ومن دون ليلى يذبل فالقماق

وكذلك هو في رواية أبي عبيد البكري فيما فيه عليه من أوهاه أبي علي ومطلع قصيدة البيث كما هي في كتب الأدب

الا ياتقوم كل ماحم واقع وللطير مجرى والجنوب مصارع

والشاهد في البيت قوله عدول حيث جمعه مع أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لكنه لما غلب الوصف به وكثر صار كأنه

صفة فجاز أن يثنى ويجمع

(٢) هذا صدر بيت لجريز بن عطية وقامه * لاني مباعدة منكم وحرمانا * والشاهد فيه دخول رب على اسم الفاعل

وهو قوله غابطنا فبدل ذلك على أن اسم الفاعل وان أضيف الى المعرفة فهو نكرة وذلك من قبل أن رب حرف مخصوص

بالدخول على النكرات والمعنى رب من يغبطنا ويسرنا بطلب معروفنا واستجداء خيرنا لو أنه طلبنا لكم ورغب فيما عندكم

لما كان له جواب الا المباعدة والحرمان يهجوهم بأنهم بخلاء ليس عندهم من صفات الأجواد شيء

(٣) هو من معلقة امرئ القيس وبعد

مكر منر مقبل مدبر ممأ كجلود صخر حطه السيل من عل

والشاهد فيه قوله قيد الأوابد حيث وصف به النكرة التي قبله وهي قوله منجرد وذلك مع كون الوصف مضافاً الى ما

فيه أل لانه في حكم اسم الفاعل وهو لا يستفيد بالاطافة التعريف وقوله اغتدي هو اقتل من الغدو والوار في قوله والطير

في وكنائها للحال والوكنات - وبروي في مكانها الوكرات هي أعشاش الطير في الجبال فاذا كانت في السهل فهي التماريد

والمعنى أنه يخرج في الحال التي يكون الطير فيها في وكره لم يبرحه وقوله منجرد هو الفرس القصير الشجرة والأوابد

الوحوش ومنه سميت أوابد الشعر ومعنى قوله قيد الأوابد أنه يقيدها وذلك كناية عن سرعة وشدة عدوه فكانه من سرعته

ولحوقه لها يصير بمنزلة القيد والهيكل الضخم

الوحشي أي يدركها لشدته جريه فيمنعها من الاتبعات فكأنه قيد لها، وربما جاء من ذلك شيء بلفظ
الفعل الماضي قالوا مررت برجل هذك من رجل قال القتال الكلابي

ولي صاحب في الغار هذك صاحباً. آخر الجون إلا أنه لا يعمل (١)

يروي برفع هذك ونصبه فمن رفع جعله مصدراً نعت به ومن فتح جعله فعلاً ماضياً فيه ضمير فعلي هذا
تقول مررت برجلين هذك من رجلين وبرجل هذك من رجال وبامرأة هذك من امرأة وبمرأتين
هذك من امرأتين وبنسوة هذك من نساء وكذلك تقول مررت برجل كفاك من رجل وبرجلين
كفياك من رجلين وبرجل كفوك من رجال وبامرأة كفتك من امرأة وبمرأتين كفتاك من امرأتين
وبنسوة كفينك من نسوة فما كان منها مصدراً معرباً ينعم الموصوف في اعرابه ان كان الموصوف مرفوعاً
فالمصدر الذي هو نعت مرفوع وان كان منصوباً فهو منصوب وان كان مجروراً فهو مجرور وان كان فعلاً
فهو بلفظ الفعل الماضي لا يدخله شيء من الاعراب فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويوصف بالجملة التي يدخلها الصدق والكذب وأما قوله
﴿ جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط ﴾ فيمضي مقول عنده هذا القول لورفته لانه سمار وظيره قول أبي الذرداء
وجدت الناس اخبر تقيه أي وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال ولا يوصف بالجملة الا النكرات ﴾
قال الشارح : « وقد تقع الجملة صفات للنكرات وتلك الجملة هي الخبرية المحتملة للصدق
والكذب وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ وصلات للموصولات وهي أربعة أضرب : الاول أن تكون
جملة مركبة من فعل وفاعل والثاني أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر والثالث أن تكون شرطاً وجزاء
والرابع أن تكون ظرفاً فالاول قولك هذا رجل قام وقام أبوه فهذا مبتدأ ورجل الخبر وقام في موضع رفع
بأنه صفة قال الله تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) فقوله أنزلناه في موضع رفع على الصفة لكتاب يدل
على ذلك رفع مبارك بعده وفيه ذكر مرتفع بأنه الفاعل وهذا الذكر يعود الى الموصوف الذي هو رجل
ولولا هذا الذكر لما جاز أن تكون هذه الجملة صفة لان الصفة كالخبر فكما لا بد من غائد الى المبتدأ اذا
وقعت خبراً كذلك لا بد منه في الجملة اذا وقعت صفة ، والثاني كقولك هذا رجل أبوه منطلق
فأبوه مبتدأ ومنطلق خبره والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع بأنها صفة رجل والماء في أبوه عائدة
الى الموصوف ، والثالث أن تكون الجملة الصفة جملة من شرط وجزاء وذلك نحو مررت برجل ان تكرمه
يكرمك قولك ان تكرمه يكرمك في موضع الصفة لرجل وقد هاد الذكر منهما الى الموصوف ولو عاد
من أحدهما لكان كافياً نحو مررت برجل ان تضربه تكرم خالماً فالذكر ههنا انما عاد من الشرط وحده
ولو قلت مررت برجل ان تضرب زيدا يضربك لجاز أيضاً لانه قد عاد الذكر الى الموصوف من الجزاء

(١) الشاهد فيه قوله هذك صاحباً فانه جاء على لفظ الفعل الماضي في بعض الروايات وان كان على الرواية الاخرى فهو
شاهد لان هذا اللفظ توصف به النكرة ولو أنه مضاف الى المعرفة التي هي الضمير وقد ذكرنا من قبل عن القاموس ان معنى
قولك مررت برجل هذك من رجل كمنى حسبك من رجل وقوله صاحباً هو تمييز وقوله أخو الجون معناه أنه صاحب
خيل ويريد أنه فارس وكأنه لا يترك سهوة الفرس وقوله الا أنه لا يمل هو كالتأكيد لما مدحه ، أولاً من أنه فارس
والمراد أنه اذا استعمرخته واستنجدت به لم يمل ولم يتأخر عن نصرته والاخذ بساعدك

وان عاد منهما فأجود شئ ، والرابع الظرف ونحوه من الجار والمجرور فهذا في حكم الجملة من حيث كان الاصل في الجار والمجرور أن يتعلق بفعل لان حرف الجر انما دخل لا يصال معنى الفعل الى الاسم ويدل على انه في حكم الجملة أنه يقع صلة نحو جاءني الذي في الدار ومن الكرام والصلة لا تكون الا جملة وبما يدل على ذلك ان الظرف اذا وقع صلة أو صلة لنكرة جاز دخول الفاء في الخبر نحو الذي في الدار فله درهم وكل رجل في الدار فمكرم كما تقول الذي يأتي في درهم وكل رجل يأتي في درهم ولو قلت كل رجل قائم فله درهم لم يجز ، واعلم ان الظرف اذا وقع صلة كان حكمه كحكمه اذا وقع خبراً ان كان الموصوف شخصاً لم تصفه الا بالمكان نحو هذا رجل عندك ولا تصفه بالزمان لا تقول هذا رجل اليوم ولا غداً لان الغرض من الوصف تحلية الموصوف بحال يختص به دون مشاركته في اسمه ليفصل منه والزمان لا يختص بشخص دون شخص فلا يحصل به فصل ، وشرطنا في الجملة التي تقع صلة أن تكون محتملة للصدق والكذب ، نحراً من الأمر والنهي والاستفهام نحو قم واقعد ولا تقم ولا تقعد وهل يقوم زيد فان هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخبارا ولا صلوات لان الغرض من الصفة الايضاح والبيان بذكر حال ثابتة الموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركته في اسمه والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمدكور يختص بها انما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص ، فاما قول الشاعر أنشده الاصمعي

حتى إذا جنّ الظلامُ واختلطُ جاؤا بمذقي هل رأيت الذئبَ قط (١)

ويروى بضميخ والضميخ بالفتح اللين الرقيق المزوج يقال ضيحت اللبن أي مزجته والمذقي والمذيق مثله وانما وصف به وهو استفهام على الحكاية واضمار القول كأنه قال جاؤا بمذقي مقول فيه ذلك شبه لونه بلون الذئب لورقته والورقة لون كلون الرماد ولذلك قال « لانه سمار » والسمار اللين الرقيق ، ومثله قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر ثقله ، وذلك ان وجدت كملت يدخل على المبتدا والخبر فينصبهما والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل الا الخبرية وقوله اخبر ثقله أمر لا يقع خبرا المبتدا وكذلك لا يقع مفعولا ثانياً لوجدت وانما ذلك على معنى وجدت الناس مفعولا فيهم ذلك ، ويروي ثقله وثقله بفتح اللام وكسرها لانه يقال قلى بقل ويقل فن قال يقل بالكسر قال ثقله مكسورا والاصل ثقله فلما جزم بالأمر حذفت الياء للجزم ثم دخلت هاء السكت فقلت ثقله بكسر اللام وسكون

(١) ذكر المبرد هذا الشاهد ولم يبين اسم قائله وقيل قائله هو المعجاج ويروون قبل هذا الشاهد بيتا بحسان ومعزاه تشط ما زلت أسمى بينهم وأختبط وحسان قرية بين دير القاقول وواسط وقوله معزاه المعزى بكسر الميم من الغم خلاف الضأن وقوله تشط أي تصوت وأكثر ما يستعمل الاطيط في الابل وقال الجوهري « الاطيط صوت الرجل والابل من ثقل أحبالها » اه وقوله حتى اذا جن الظلام واختلط يروي بدله حتى اذا كان الظلام يختلط والمذقي بفتح الميم وسكون الدال المعجمة وفي آخره قاف - هو اللين المزوج بالماء فيقل يياضه فيشبه بلون الذئب يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى سئم ثم أتوه يلبن قد أكثروا عليه الماء حتى قل يياضه وحل الاستشهاد به في قوله هل رأيت الذئب قط وذلك لانها جملة انشائية لا تختمل الصدق والكذب وظاهرها يشبه ان يكون صفة لمذقي وليس كذلك فان الجمل الانشائية لا تقع وصفا وانما تقع الجمل الخبرية وتقدير الكلام جاءوا بمذقي مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقيل التقدير جاءوا بمذقي مشابه لونه لون الذئب

الماء ومن فتح وقال يقل وهو قليل جزم بحذف اللام وبقي ما قبلها مفتوحاً ثم دخلت هاء السكت ،
واعلم ان كل جملة وقعت صفة فهي واقعة موقع المفرد ولها موضع ذلك المفرد من الاعراب فاذا قلت
مرت برجل يضرب فقولك يضرب في موضع ضارب فأبداً تقدر ما أصبت مكانه فعلاً باسم فاعل ان
كان المنعوت كذلك وباسم مفعول ان كان المنعوت كذلك وكذلك الجار والمجرور وتقديره بما يلائم
معناه تقول في قولك هذا رجل من بني نعيم تقديره نعيم وتسمى بمعنى منسوب وفي قولك هذا رجل
من الكرام تقديره كريم فاعرف ذلك ، « فان قيل » فلم زعمتم ان المفرد أصل والجملة واقعة موقعه
فلجواب ان البسيط أول والمركب ثان فاذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد
هو الأصل والجملة فرع عليه ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل ، واعلم
انه « لا ينعت بالجملة معرفة » لو قلت هذا زيد أبوه قائم على أن تجملة صفة لم يحز فان جعلته حالاً جاز
وانما لم توصف المعرفة بالجملة لان الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لانها حديث ألا ترى انها تقع خبراً
نحو زيد أبوه قائم ومحمد قام أخوه وانما نحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ، ألم يكن عنده فان أردت
وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته فقلت مرتت بزيد الذي أبوه منطلق فتوصلت
بالذي الى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأى الى نداء ما فيه الالف واللام نحو يأبها الرجل •

فصل قال صاحب الكتاب • وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه نزلة لعله بحاله هو
نحو قولك مرتت برجل كثير عدوه وقليل من لا سبب بينه وبينه •

قال الشارح : اعلم انهم « يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه » كما يصفونه بفعله والفرض بالسبب
هنا الاتصال أى بفعل ماله به اتصال وذلك نحو قولك هذا رجل ضارب أخوه زيدا وشاكر أبوه عمرا
لما وصفته بضارب ورفعت به الاخ واضفته الى ضمير الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الايضاح
والبيان ما يحصل بفعله ألا ترى انك اذا قلت مرتت برجل قائم أبوه أو غلامه فقد تخصص وتميز من
رجل ليس بهذه الصفة كما اذا قلت مرتت برجل قائم ولو قلت مرتت برجل قائم عمرو أو ضارب زيد
لم يحصل بذلك تخصص ولا تميز به من غيره اذ ذلك ليس شيئاً يخصه فاذا قلت مرتت « برجل كثير
عدوه » فقد اتصل المضمر بالفاعل واذا قلت « قليل من لا سبب بينه وبينه » فقد اتصل الضمير بالفاعل
واذا قلت مرتت برجل ضارب أخاه فقد اتصل الضمير بالمفعول فكان من سببه لذلك فاعرفه •

فصل قال صاحب الكتاب • وكما كانت الصفة وفق الموصوف في اعرابه فهي وفقه في الافراد
والثنائية والجمع والتعريف والتذكير والتأنيث الا اذا كانت فعل ما هو من سببه فانها توافقه في
الاعراب والتعريف والتذكير دون ما سواها أو كانت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو فاعل وفاعيل
بمعنى مفعول أو مؤنثة تجري على المذكر نحو علامة وهاباجة وربعة وبنقة •

قال الشارح : قد تقدم قولنا ان « الصفة تابعة للموصوف في أحواله » وجعلتها عشرة أشياء رفعه
ولصبه وخفضه وافراده وثنائته وجمعه وتذكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه ان كان الاسم الاول الموصوف
مرفوعاً فنعته مرفوع وان كان منصوباً فنعته منصوب وان كان مخفوضاً فنعته مخفوض وكذلك سائر

الاحوال تقول هذا رجل عاقل ورأيت رجلاً عاقلاً ومررت برجل عاقل فقد ترى كيف تبعث الصفة الموصوف في اعرابه وافراده وتذكيره وتنكيره ولو قلت هذا رجل الظريف أو هذا زيد ظريف على أن تجعل ظريفاً نعمتاً لما قبله لم يجوز مخالفته إياه في التعريف فإن جعلته بدلاً جاز، وإنما وجب للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه من قبل أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت وإنما قلنا أنهما كالشيء الواحد من قبل أن النعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده فالنعت والمنعوت بمنزلة إنسان والمنعوت وحده بمنزلة حيوان فكما أن إنساناً أخص من حيوان كذلك النعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل وإذا قلت مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم رجل ظريف فالرجال الظرفاء جملة لرجل ظريف كما أن الرجال جملة لرجل فرجل ظريف جزء للرجال الظرفاء وهو أخص من رجل ألا ترى أن كل رجل ظريف رجل وليس كل رجل رجلاً ظريفاً وقد تقدم الكلام على شدة اتصال الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب، وقوله «ألا إذا كان فعل ما هو من سببه» يعني أن الصفة إذا رفعت الظاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فإن الصفة تكون موحدة على كل حال وإن كان موصوفها مثنى أو مجموعاً نحو قولك هذا رجل قائم أخوه ورجلان قائم أخوهما ورجال قائم أخوهم لأنها هنا جارية بحرى الفعل إذا تقدم نحو قولك قام زيد رقام الزيدان وقام الزيدون لما رفع الظاهر خلا من الضمير والتثنية إنما هي الضمير لا للفعل نفسه فكذلك اسم الفاعل واسم المفعول إنما يثنى كل واحد منهما ويجمع إذا كان فيهما ضمير وأما إذا خلوا من الضمير فيكونان موحدين وكذلك لا يؤثنان إلا أن يكون المرفوع بهما مؤنثاً نحو مررت بامرأة ضاربة جاريتها فإن كان الفاعل مذكراً ذكرت الفعل نحو قولك هذه امرأة ضارب غلامها لأن الفعل للغلام لا لامرأة والفعل إنما يتأث بتأنيث فاعله، فأما «الصفة التي يستوى فيها المذكر والمؤنث» وذلك على ضربين منه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث ومنه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث في لزوم تاء التأنيث فلاول نحو «فعل» بمعنى فاعل نحو رجل صبور وشكور وضروب وامرأة صبور وشكور وضروب بمعنى صابر وصابرة وشاكر وشاكرة وضارب وضاربة كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث ههنا الفرق بين فعول بمعنى فاعل وبينه إذا كان بمعنى مفعول نحو حلوبة وحلوة قال الشاعر

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحمر (١)

(١) البيت من معلقة عنتر بن معاوية بن شداد البسبي وروى خلية في موضع حلوبة فلا شاهد فيسه حيثئذ والخلية أن يعطف على الحوار ثلاث من النوق ثم يتخلى الراعى واحدة منهن فتلك الخلية والحلوبة التي يحتلبون فهي محلوبة وفيه انشاهد فإن فعولاً إذا كان بمعنى مفعول جاز فيه لحاق التاء وحذفها فإن كان بمعنى فاعل لم يجوز فيه إلا حذف التاء تقول امرأة صبور وشكور وشذ من ذلك قولهم عدوة في مؤنث عدو قال سيبويه «شبهوا عدوة بصدقة» والخوالى أو آخر ویش الجناح مما يلي الظهر ويتأبها التوادم والأسجم الأسود وقوله سودا نعت لحلوبة لأنها في موضع الجمع والمعنى من الحلائب ويروى سود - بالرفع - على أن يكون نعمتاً لقوله اثنتان وأربعون

أثبت التاء لأنها بمعنى محلوقة ، ومثل ذلك «فعل إذا كان بمعنى مفعول» نحو كف خضيب ولحية ذهين المراد مخضوبة ومدهونة حذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى فاعل نحو علم وسميع وذلك إنما يكون فيهما عند ذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره أو ما يقوم مقام ذكره فاما مع حذف الموصوف فلا لو قلت رأيت خضيباً وأنت تريد كفاً لم يجز للالتباس «وأما الثاني فقوله علام» ونسابة لمن يكثر علمه ومعرفة بالنسب وقالوا «هلباجة» للاحق وقالوا «ربعة» لاعتوسط في الطول ليس طويلاً ولا قصيراً وقالوا غلام «يفعة» بمعنى اليافع وهو المرتفع يقال غلام يفعة وغلمان يفعة فهذا ونحوه لا يتبع الموصوف في تكبيره بل يثبت فيه التاء وإن كان الموصوف مذكراً لأن التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التانيث ولا يحسن إطلاقه على الباري لأنها مبالغة بعلامة ناقصة *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة والعلم مثله في أنه لا يوصف به ويوصف بثلاثة بالمعرف باللام وبالمضاف إلى المعرفة وبالمبهم كقولك مررت بزيد الكريم ويزيد صاحب عمرو وصديقتك وراكب الأدم ويزيد هذا . والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به والمعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله كقولك مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم . والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسماً أو صفة واتصافه باسم الجنس ما هو مستبعد به عن سائر الأسماء وذلك قولك أبصر ذاك الرجل وأولئك القوم ويأبها الرجل ويأ هذا الرجل﴾

قال : الشارح اعلم أن المعارف خمس المضمرات نحو أنا وأنت وهو ونحو ذلك مما سيأتي وصفه والاعلام نحو زيد وعمرو وقد تقدم بيانها والمبهمات وهي أسماء الإشارة نحو هذا وذاك وهؤلاء ونحوها مما سيأتي بيانها وما عرف بالالف واللام نحو الرجل والغلام وما أضيف إلى واحد منها نحو غلامك وغلام زيد وصاحب هذا وباب الدار ونحو ذلك ، واعلم أن المعارف مرتبة في التعريف والترتيب المذكور فأعرفها وأخصها المضمرات وذلك لأنك لا تضمن الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعنى أو تفسير يقوم مقام الذكر ولذلك استغنى عن الوصف ثم العلم ثم المبهم وما أضيف إلى معرفة من المعارف فحكم ذلك المضاف إليه في التعريف لأنه يسرى إليه ما فيه من التعريف ثم ما فيه الف واللام هذا مذهب سيبويه ؛ وذهب قوم إلى أن المبهم أعرف المعارف لأنه يتعرف بالقلب والعين وغيره يتعرف بالقلب لا غير فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشئ واحد ثم العلم ثم المضمر ثم ما فيه الف واللام وهو قول أبي بكر بن السراج ، وذهب آخرون إلى أن أعرف المعارف العلم لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك إذ كان علامة توضع على المسمى يعرف بها دون غيره ويميز من سائر الأشخاص ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالالف واللام وهو قول أبي سعيد السيرافي فأما ما عرف بالاضافة فتعريفه على حسب ما يضاف إليه من المضمر والعلم والمبهم وما فيه الف واللام على اختلاف الأقوال «فأما المضمرات فلا توصف» وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها إذ كنت لا تضمن الاسم إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود ومن تعني فاستغنى لذلك عن الوصف ولا يوصف بها لأن الصفة تحلية بحال من أحوال الموصوف والمضمرات لا اشتقاق لها فلا تكون تحلية «وأما العلم الخالص فلا يوصف

به « لعدم الاشتقاق فيه وذلك أنه لم يسم به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره ويوصف لما ذكرناه من ازالة الاشتراك في اللفظ « ووصفه بثلاثة أشياء » بما فيه الالف واللام نحو جاءنى زيد العاقل والفاضل والعالم ونحوها مما فيه الالف واللام وبما أضيف الى معرفة من المعارف الاربع نحو غلامك وغلام هذا وغلام زيد وغلام الرجل تقول جاءنى زيد غلامك فزيد مرفوع بأنه فاعل وغلامك نعت له وتقول جاءنى محمد عبد خالد وغلام هذا وصاحب الامير وما أشبه ذلك ؛ وربما وقع في عبارة بعض النحويين في وصف العلم أنه يوصف بكذا وبالمضاف الى مثله وهى من عبارات سيبويه والمراد الى مثله في التعريف لا في العلمية ويوصف بالمبهم نحو مرتت بزيد هذا لان اسم الإشارة وان لم يكن مشتقاً فهو في تأويل المشتق والتقدير بزيد المشار اليه أو القريب هذا مذهب سيبويه فانه كان يرى أن العلم أخص من المبهم وشرط الصفة أن تكون أعم من الموصوف ومن قال ان اسم الإشارة أعرف من العلم لم يجز عنده أن يكون نعتاً له أنما يكون بدلاً أو عطف بيان « وأما أسماء الإشارة » فتوصف ويوصف بها فتوصف لما فيها من الابهام ألا ترى أنك اذا قلت هذا وأشرت الى حاضر وكان هناك أنواع من الاشخاص التي يجوز أن تقع الإشارة الى كل واحد منها فيبهم على المخاطب الى أى الأنواع وقعت الإشارة فتفتقر حينئذ الى الصفة للبيان ، ويوصف بها لانها في مذهب ما يوصف به من المشتقات نحو الحاضر والشاهد والقريب والبعيد فاذا قلت ذاك فتقديره البعيد أو المنتحى ونحو ذلك ، ولا توصف الا باسم جنس لان الغرض من وصفها بيان نوع المشار اليه لا فصل المشار اليه من مشارك له بحال من أحواله لان اسم الإشارة ثابت لما وقع عليه ثم شاركه في ذلك الاسم غيره فاحتاج الى فصل بينهما بالصفة وأنما أتى به وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والإشارة مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن أحدهما ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فيدخل فيه الالف واللام فأني باسم الإشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل أو يفعل ونظيره دخول أي في النداء وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام ويجوز أن تقوّل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول بأيها الرجل وقد يجوز أن لا تجمله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة لزمته الصفة واذا لم تجمله وصلة لم تلزمه فلذلك تقول هذا الرجل والغلام ولا تقول الظريف ولا للعالم الا على ارادة حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فيكون المراد الاسم لا الصفة ، ولا يجوز أن ينعت المبهم بمضاف لأنك اذا قلت هذا الرجل فالرجل وما قبله اسم واحد للزوم الصفة له لأنك اذا أومأت الى شيء لزمك البيان عن نوع الذى تقصده فالبيان كاللازم له فلما كانت هى لا تضاف لانها معرفة بالإشارة والمضاف يقدر بالشكرة والمبهم مما لا يصح تنكيه لان تعريف الإشارة لا يفارقه فكما لا يصح اضافة الاول كذلك لا يصح اضافة الثانى لانهما اسم واحد ، ولذلك من المعنى لا يصح أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف فتقول مرتت بهذين الرجل والفرس لفصلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلاف غيره من الصفات فانك تقول مرتت برجلين كريم وفاضل ولا بد فيه من أن يكون على هدة المجموع « فأما ما عرف بالالف واللام » فيوصف بشيتين بمثله مما فيه الالف واللام وبالمضاف الى ما فيه الالف واللام نحو

قولك مررت بالرجل العاقل وهذا الرجل الفاضل وتقول في الصفة بالمضاف هذا الرجل صاحب المال ورأيت
الأمير ذا العدل ومررت بالغلام ذي الفضل ولا يوصف ما فيه الالف واللام بغير ذينك لانه أقرب الى
الابهام من سائر المعارف ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات فتقول مررت بالرجل مثلك واني لأمر
بالغلام غيرك فيكرمني « فأما المضاف الى المعرفة » فانه يوصف بالمضاف الى مثله في التعريف وبالمضاف
الى ما هو أبهم منه على حسب الفائدة المذكورة وبما فيه الالف واللام وبالأسماء المبهمة نحو مررت بصاحبك
أخي زيد وصاحب هذا والكريم ولا تقول مررت بغلام زيد أخيك لانه أخص من الموصوف فاعرفه *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساويا لها
ولذلك امتنع وصف المعروف باللام بلبهم وبالمضاف الى ما ليس معروفا باللام لكونهما أخص منه ﴾
قال الشارح : قد تقدم قولنا ان « الصفة ينبغي أن تكون وفق الموصوف » فان كان الموصوف فكرة
فصفتها نكرة وان كان معرفة فصفتها معرفة ولا تكون الصفة أخص من الموصوف انما « يوصف الاسم بما
دونه في التعريف أو بما يساويه » وذلك لوجهين أحدهما أن الصفة تنتم للموصوف وزيادة في بيانه وزيادة
تكون دون الزيد عليه وأما أن تفوقه فلا فإذا وجه الكلام أن تبدأ بالاعرف فان كفى والا أتبعته ما
يزيده بياناً ، وأما الوجه الثاني فان الصفة خبر في الحقيقة ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال جاءني زيد
الفاضل كذبت فيما وصفته به أو صدقت كما يحسن ذلك في الخبر وإذا كانت خبراً فكما أن الخبر لا يكون
الا أعم من الخبر عنه أو مساويا له فالاول نحو زيد قائم والثاني نحو الانسان بشر الا أن الفرق بينهما
انك في الصفة تذكر حالا من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفاً له عند توهم الجهالة بالموصوف وعدم
الاكتفاء بمعرفته وفي الخبر انما تذكر لمن يجهلها فتكون هي محل الفائدة فلذلك تقول مررت بزيد الطويل
والطويل امت لزيد وهو أعم منه وحده اذ الاشياء الطوال كثيرة وزيد أخص من الطويل وحده « فان
قيل « فكيف تكون الصفة بياناً للموصوف وهي أعم منه « قيل » البيان منه انما حصل من مجموع الصفة
والموصوف لان مجموعهما أخص من كل واحد منهما منفرداً فزيد الطويل أخص من زيد وحده ومن
الطويل وحده ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد فعلى هذا تقول مررت بزيد هذا فيكون هذا
نعتاً لزيد هذا على مذهب من يرى أن هذا أنقص من العلم ومن جعل هذا أخص من العلم جعله بدلاً لا
نعتاً ، وتقول جاءني هذا الرجل فتصف هذا بما فيه الالف واللام لان ما فيه الالف واللام أنقص تعريفاً
من أسماء الإشارة ولو قلت مررت بالرجل هذا فتصف ما فيه الالف واللام باسم الإشارة لم يجز لان الاسم
لا يوصف بما هو أتم تعريفاً منه فان جعلته بدلاً أو عطف بيان جاز فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحق الصفة أن تصحب الموصوف الا اذا ظهر أمره ظهوراً
يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه كقوله

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السرايغ تبع
وقوله ربنا شاملاً لا يأوي لقلتها إلا السحاب وإلا الأوب والسبل
وقوله عز وجل (وعندما قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع ومنه قول النابغة

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّمُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بَشَنَ

أى جمل من جمالم وقال

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمْ

أى ما في قومها أحد ومنه * أنا ابن جلا * أى رجل جلا وقوله * بكفى كان من أرمى البشر *
أى بكفى رجل وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول ما منهما مات حتى رأته في حال كذا وكذا
يريد ما منهما واحد مات ، وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً كقولهم الأجرع والأبطح والفارس
والصاحب والراكب والأورق والأطلس *

قال الشارح : اعلم ان الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما
يحصل من مجموعهما كان القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما
اعتزموه فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ألا ترى انك اذا قلت
مررت بطويل لم يعلم من ظاهر اللفظ ان الممرور به انسان أو رمح أو ثوب ونحو ذلك مما قد يوصف
بالطول الا انهم قد حذفوه اذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه اما بحال أو لفظ وأكثر ما جاء في الشعر
لانه موضع ضرورة وكما استنبههم كان حذفه أبعد في القياس فمن ذلك قول أبى ذؤيب

* وعليهما مسرودتان الخ * (١) الشاهد فيه قوله مسرودتان والمراد درعان مسرودتان وكذلك
السوابغ المراد الدروع السوابغ ومن ذلك قول المتنخل الهذلي وهو مالك بن عويمر والمتنخل لقب
* رباء شماء الخ * (٢) الشاهد فيه قوله رباء شماء والمراد رجل رباء ربوة أو رابية شماء فهو فعال من

(١) استشهد به على أن الموصوف محذوف والتقدير وعليهما درعان مسرودتان الخ واعلم أن النحويين يحملون
حذف الموصوف جائزاً وكثيراً اذا كان بعضاً من مجرور بمن سواء تقدم المجرور كقول نعيم بن أبى مقبل
وما الدهر إلا تارتان فتمها أموت وأخرى أبتغي العيش أكده
فان التقدير منهما تارة أموت وتارة أبتغي العيش الخ فجمله أموت صفة وكذلك جملة أبتغي والضمير الذي يربط
بين المنعوت والذمت محذوف تقديره تارة أموتها وتارة أبتغي فيها العيش . . . أو تأخر المجرور كقول أبى العيشل
عبدالله بن خالد فيما رواه الجاحظ والقالى والحريرى

وكلمتها تنتين كلماء منهما وأخرى على لوح آخر من الجمر
فان التقدير كلمتها كلمتين منها كلمة كلماء وكلمة أخرى آخر من الجمر ولكن تقدم المجرور أكثرى ، وكذلك يكثّر
حذف الموصوف اذا كان بعضاً مجروراً بى كما في قول حكيم الربيعي

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمْ

قال سيبويه « يريد ما في قومها أحد يفضلها الخ » فجمله يفضلها صفة لموصوف محذوف هو بعض المجرور بى . .
وحذف الموصوف في غير هذين قليل . . هكذا يقرر النحويون ولكن المؤلف هنا لم يشترط الا ظهور أمر الموصوف
وقد ساق التراهد فلم يتقيد فيها بما ذكر النحويون وانما جاء بشواهد لا يقولون فيها بأن الحذف جائز بل يقضون
فيها بشذوذ الحذف ، وسندكر ذلك ان شاء الله . والدرع المسرودة المنسوجة بحيث يدخل بعض الخاق في بعض وقوله
قضاءها معناه صنعها والصنع - ينتجحين - الذى يحسن العمل يسيده وقوله السوابغ هو جمع سابقة وهى الدرع الواسعة
الوافية وتبع لقب لكل من ملك اليمن

(٢) هذا بيت للمتنخل من قصيدة طويلة يرثى بها ابنة أخته - بصيغة التصغير - وأول هذه القصيدة

ما بال عينك أمست دمعها خضل كما وهى سرب الاحزاب منبزل

قولك ربوت الراية اذا علوتها وضعف العين للتكثير والهمزة في آخره بدل من الواو التي هي لام الكلمة كهمزة كساء وغطاء ولم ينوته لانه مضاف الى شماء وشماء فعلاء من الشم وهو الارتفاع يقال جبل أشم وزاوية شماء أى مرتفعة ومنه الشم في الأنف وهو ارتفاع قصبته وهو مخفوض باضافة رباء اليه والفتحة علامة الخفض لانه لا ينصرف وهمزته فتأنيث ، ومن ذلك قوله تعالى (وعندهم قاصرات الطرف عين) والمراد حور قاصرات الطرف ، قال « وهذا باب واسم » يعني حذف الموصوف اذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة نحو قولك مررت بظريف ومررت بعامل وشبههما من الاسماء الجارية على الفعل فأما اذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو مررت برجل أى رجل وأما رجل فانه يمتنع حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظه من الفعل ، وكذلك لو كانت الصفة جملة نحو مررت برجل قلم أخوه ولقيت غلاماً وجهه حسن لم يجوز حذف الموصوف فيه أيضاً لانه لا يحسن اقامة الصفة مقام الموصوف فيه ألا تراك لو قلت مررت بقم أخوه أو لقيت وجهه حسن لم يحسن وربما جله شيء من ذلك وما أقله فمن ذلك قول النابغة • كأنك من جمال بني أقيش الخ • (١) وقوله

وقوله رباء هو صيغة مبالغة من قولهم فلان ربيع وربيعة أى طليعة فوق شرف ، والشماء مؤنث أشم مأخوذ من الشم وهو الارتفاع وأراد هضبة شماء لحذف الموصوف والدليل على انه أراد ذلك قوله لا يأوى لقلتها فان القلة - بضم القاف - رأس الجبل وما ارتفع منه ، وقوله الاوب هو النحل وانما سمي بذلك لانه يرعى ويؤوب أى يرجع . وقوله السبل هو المطر المنسل أى النازل ويروى بدل الاوب النوب - بنون مضمومة - جمع نأب وهو النعل أيضاً (١) أصل عبارة المؤلف تفيد أن الاستشهاد بهذا البيت لحذف الموصوف للاستغناء عنه لدلالة الكلام عليه ، ولكن الشارح غير جهة الاستشهاد به بجملة من باب قليل ويحتمل تفسير الصفة وجهين أحدهما أن تكون هي الجار والمجرور أى كأنك جل من جمال بني أقيش والثاني أن تكون جملة يقيم ويكون الجار والمجرور على هذا متعلقاً بمحذوف حال من الضمير المستتر في يقيم الرجوع الى جل المحذوف ، وليس في كلام سيويه ما يشعر بأن هذا من باب الضرورة كما يفيد ظاهر عبارة الشارح • هذا والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني ، وذلك ان بني عيسى قتلوا رجلاً من بني أسد فقتل بنو أسد رجلين من بني عيسى فأراد عيينة بن حصن الفزاري أن يبين بني عيسى على بني أسد وينقض ما كان من الحلف بين بني ذبيان وبني أسد فقال له النابغة أتخذل بني أسد وهم حلفاؤنا وأنصارنا وتبين عنيهم بني عيسى ؟ وأول هذه القصيدة :

عشيت منازلنا بریقنات
فأعلى الجزع للحي المين
تأورهن صرف الدهر حق
عفون وكل منهم مرر

ومنها بعد أبيات :

أتخذل ناصري وتقر عيباً
أيربوع بن غيظ للمين
كأنك من جمال بني أقيش
يقيم خلف رجليه بشن
تكون نامة طوراً وطوراً
هوى الريح تنسج كل فن
فمن بادهم واستبق منهم
فأنك سوف تترك والتني

وقوله عريقنات هو - بين مهملة مضمومة قراء مفتوحة قياء منناة ساكنة فتاء مكسورة - اسم راد بعينه والجزع - بكسر الجيم وقال أبو عبيدة اللائق به أن يكون مفتوحاً - منصرف الوادي ووسطه أو منقطعه أو منحناه وقوله المين هو بصيغة اسم الفاعل من أين يقتديد النون ويقال بن يمين وأبن أى أقام وقوله المين - بزة المين - من أين اذا صوت وصاح والرن - بفتحين - شيء يصيح في الماء أيام الشتاء وقوله أتخذل ناصري هو خطاب لعيينة بن حصن وقوله أيربوع بن غيظ هو نداء وخطاب آخر أيربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان وهو من قوم النابغة وقوله للمين هو - بكسر الميم وفتح المين المهملة ونون مشددة - المقبوض في الامور والمعرض لها واللام متعلقة بفعل محذوف تقديره تعجب للمين وعنى به عيينة كأنه يقول تعجب يا أيربوع لهذا المعرض

أَتَخَذُلُ نَاصِرِي وَتُعِزُّ عَبَسًا أَيْرُبُوعَ بْنَ غَيْظٍ لِإِمِينٍ

أراد جملا من جمال بني أقيش فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وإنما قال من جمال بني أقيش لأنها وحشية مشهورة بالنفور والشن القربة الياسة وإذا فعل بها هذا كان أشد لنفورها ، ومبب هذا الشعر ان بني عبس قتلوا رجلا من بني أسد فقتلت بنو أسد رجلين من عبس فأراد عيينة بن حصن الفزاري أن يعين بني عبس وينقض الحلف الذي بين بني ذبيان وبني أسد وبينهم حلف وتناصر فقال كأنك من جمال بني أقيش أي سريع الغضب تنفر مما لا ينبغي لما قل أن ينفر منه ، والذي حسن حذف الموصوف ههنا كونه خبراً والخبر يكون جملة وجارا ومجروراً نحو قولك ان زيدا أبوه قائم وان زيدا من الكرام فأبوه قائم في موضع الخبر وكذلك الجار والمجرور ، ومنه قول أبي الاسود الدماني

• لو قلت ما في قومها الخ • (١) والمراد انسان يفضلها فحذف الموصوف الذي هو المبتدأ وأقام الجملة مقامه ، يصف امرأة فالحسب المآثر والميسم الجمال وهو من الواو وإنما قلبوها ياء للكسرة قبلها كأنه من قولهم فلان وسيم أي حسن الوجه ، وقوله لم تيثم يريد تأثم وإنما كسر التاء ونجب قلب الهمزة ياء وإنما كسروا التاء على مذهب من يرى كسر حروف المضارعة ما عدا الياء وذلك اذا كان الفعل هلى فعل نحو تعلم وتسلم ، ومثله في حذف الموصوف قوله تعالى (وانا منا الصالحون ومنا دون ذلك) أي قوم دون ذلك أو ناس وقد حمل ناس قوله تعالى (ومن الذين قالوا انا نصاري أخذنا ميثاقهم) على هذا قالوا تقديره (ومن الذين قالوا انا نصاري) قوم أخذنا ميثاقهم ، ومثله (وما منا الا له مقام معلوم) والمراد انسان له مقام معلوم وقوله (ومن الذين هادوا يحرفون الكلم) أي قوم يحرفون والكوفيون يضمرون موصولا وتقديره عندهم الا من له مقام معلوم والاول أسهل لان حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف ، ومنه ما حكاه سيديويه عن بعض العرب الموثوق بهم • ما منهما مات حتى رأيت

(١) نسب الشارح هذا البيت الى أبي الاسود الدماني ، وإنما هو من رجز الحكيم بن ممية الرهبي من بني ربيعة ابن مالك بن زيد مناة بن تميم وهو راجع اسلامي معاصر للمعراج وحيد الارقط وكان يفضل للفرزدق على جرير فهجاء جرير من أجل ذلك وبعد البيت :

عفيفة الجيب حرام المحرم من آل قيس في النصاب الاكرم

والشاهد فيه حذف الموصوف مع بقاء الصفة وهي جملة هكذا وجه الشارح الاستشهاد وقدر الموصوف بانسان أي لو قلت ما في قومها انسان يفضلها الخ وقدره سيديويه بأحد فقال • يريد ما في قومها أحد • اه وقال الفراء • من كلام العرب أن يضمروا من في مبتدأ الكلام بمن فيقولون منا يقول ذلك وما لا يقوله وذلك أن من يضم لما هي منه فذلك أدت عن المعنى المتروك قال الله تعالى (وما منا الا له مقام معلوم) وقال (وان منكم الا واردها) ولا يجوز اضرار من في شيء من الصفات الا على هذا الوجه الذي نبأتك به وقد قالها الشاعر في في ولست أشتبهها قال

• لو قلت ما في قومها لم تأثم • وإنما جاز ذلك في في لانك تجدد في الكلام معنى من ألا ترى أنك تقول فينا الصالحون وفينا دون ذلك فكانت قلت منا ولا يجوز أن تقول في الدار من يقول ذلك وأنت تريد في الدار من يقول ذلك فانما يجوز اذا أضيفت في الي جنس المتروك • اه كلام الفراء بتصرف . وقال السيرافي • أكثر ما يأتي الحرف مع من لان من تدل على التبعيض وقد جاء مثله مع في وليس مثل من في الكثرة • اه . وقوله تيثم أصله تأثم فكسر التاء ثم قلب الالف ياء وبنو أسد يكسرون حروف المضارعة الا الياء خوف الكراهة . وقوله في قومها هو خبر لمبتدأ محذوف هو الموصوف وقد قدرناه من قبل ، والجملة المنفية في محل نصب مقول القول . والحسب ما يمدد الانسان من مفاخره وأراد به شرف النسب . والميسم الشرف الذاتي وهو الحسن والجمال وقوله في النصاب الاكرم ومثله المنصب الاصل

في حال كذا وكذا » والمراد ما منهما أحد مات فحذف أحدا وهو الموصوف وهذا الحذف في المبتدأ أسهل منه مع الفاعل لو نلت جاءني قام أخوه على إرادة جاءني رجل قام أخوه لم يحسن حسنه في المبتدأ لان المبتدأ قد لا يكون اسما محضاً نحو تسمع بالمعدي خير من أن تراه والمراد سماعك بالمعدي خير من رؤيته وليس كذلك الفاعل ، وأما قوله « أنا ابن جلا » من قول سحيم بن وثيل الرياحي أنا ابن جلا وطلّاعُ الشّنايا متى أضمر العِمامة تعرّفوني (١)

ف قيل انه من هذا القبيل والمراد أنا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف أي جلا أمره ووضح أو كشف الشدائد وقيل انه اسم علم واحتج به عيسى بن عمر شاهداً في منع صرف كل اسم على وزن الفعل سواء كان ذلك البناء مما يقلب وجوده في الافعال أو لا يقلب ، وأصحاب سيبويه يتأولونه على انه سمي به وفيه ضمير فهو جملة والاسم المنقول من الجملة يحكى ولا يعرب فيكون من قبيل بني شاب قرناها وقد تقدم شرح ذلك في مالا ينصرف ، وقد قيل في قول الآخر

والله ما لي ليلى بنام صاحبه ولا تخاطب الليان جانبه (٢)

أنه علم اسم رجل وقيل انه على حذف الموصوف كأنه أراد ما ليلى برجل نام صاحبه ثم حذف الموصوف ، ومن ذلك قوله • جادت بكفى كان من أرمى البشر • (٣) وقوله مالك عندي غير ستهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

الشاهد فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجملة مقامه والتقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر وقد روي بكفى كان من أرمى البشر بفتح ميم من أي بكفى من هو أرمى البشر وكان زائدة ؛ وكبد القوس مقبضها وقوس كبداء غليظة المقبض تملأ الكف ؛ وجادت من الجودة لا من الجود ، ولو صحت الرواية الاولى لم يحز القياس عليه لقلته وشدوده في القياس ، وربما • ظهر أمر الموصوف وعرف

(١) البيت لسحيم بن وثيل بن يربوع قال سيبويه • ولا تراه على قول عيسى ولكننا نراه على الحكاية وعيسى هو عيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحق وروى عن الحسن البصري والعجاج بن روبة . وعنه أخذ الاصمعي وغيره . وقد ذكر الشارح مذهبه وأنه يمنع من الصرف كل اسم على فنة الفعل سواء كان الوزن مما يختص بالفعل كاحد ويزيد أم لم يكن . ولا يخفى عليك انه ان كان الكلام على الحكاية كما ذكر سيبويه أو على المنع من الصرف كما ذكر عيسى بن عمر فلا شاهد لنا فيه وانما يتأتى الشاهد أن لو بقي جلا فعلا طالباً للفاعل هو ضمير مستتر عائد على الموصوف المحذوف وتقدير الكلام أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها

(٢) لم أقف على قائل هذا البيت ، وما نقل من أن نام اسم رجل كتاباً شراً وشاب قرناها فبعيد غاية البعيد يدل على بعمد ما يتبعه من الكلام وهو ما حذف فيه الموصوف وبقي الوصف مع كونه جملة وقد قدره الشارح ما ليس برجل نام صاحبه ولا مذاق له والاولى تقدير بعضهم ما ليلى بليل نام صاحبه ويقدره أكثر النحاة ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه فيكون فيه حذف الموصوف والصفة جميعاً وبقاء معمول الصفة وتكافئه ظاهر لا يخفى عليك وقوله الايان - هو بكسر اللام - مصدر لاينه وفتحها مصدر لان أو اسم بمعنى رخاء العيش والمراد أنه لم يحصل له راحة في نومه تلك الليلة (٣) أنشده استشهداً على أن جملة كان مع ضميره المستتر صفة لموصوف محذوف ضرورة والتقدير يكفى رجل أو انسان كان من أرمى البشر والاقرب تقديره بكفى رام كان من أرمى البشر لان في الكلام دلالة عليه وقال ابن جنى في الخصائص • روى أيضاً بفتح ميم من أي بكفى من هو من أرمى البشر وكان على هذا زائدة • اه أي ولا شاهد حينئذ في البيت وجعل من على هذه الرواية نكرة موصوفة اولاً من جعلها • وصوله • ووقع في رواية ابن هشام في المقي : ترمى بكفى الخ

موضعه فيستغنى عن ذكره البتة « وتقع المعاملة مع الصفة وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف وذلك نحو قولهم « الاجرع والابطح » فالاجرع مكان سهل مستو لا يثبت يقال مكان اجرع وردة جرعاء ثم اشتهر المكان بذلك فعلم مكانه وان لم يذكر قليل الاجرع اذ لا يوصف بذلك الا المكان ، واما الابطح فالمكان المتسع ومثله البطحاء وأصله أن يقال مكان أبطح ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس ، ومثله « الفارس والصاحب والراكب » أصل ذلك كله الصفة وانما غلبت فصارت كاسم الجنس ولذلك يجمع جمعه فيقال فارس وفوارس وصاحب وصواحب وراكب ورواكب كما يقال كاهل وكواهل فالفارس راكب الفرس خاصة والراكب راكب الجمل خاصة لا يقال لغيره والصاحب معروف ، ومثل ذلك « الاورق والاطلس » فالاورق المغبر اللون كلون الرماد والحماة ورقاء للونها والاطلس أن يضرب الى الغبرة والذئب اطلس لونه فأصاهما الصفة ثم ظهر أمرهما فصار الموصوف نسباً منسياً فصارا كالجنس « وأما الصفة فلا يحسن حذفها أيضاً » لما ذكرناه ولأن الغرض من الصفة اما التخصيص واما الثناء والمدح وكلاهما من مقامات الاطناب والاسهاب والحذف من باب الایجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما ، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوة دلالة الحال عليها وذلك فيما حكاه سيديويه من قولهم سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا انما حذف فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التنعيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل وذلك اذا كنت في مدح انسان والثناء عليه فتقول كان والله رجلاً وتزيد في قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت كريماً أو شجاعاً أو كاملاً ، وكذلك في طرف الذم اذا قلت سألت فلاناً فرأيت رجلاً وتزوى وجهك وتقطبه فتغنى عن بخيلا أو ثيباً ، ومنه الحديث لا صلاة لرجل المسجد الا في المسجد والمراد لا صلاة كاملة أو تامة ونحو ذلك فان عريت الحال من الدلالة لم يجوز الحذف فاعرفه •

البدل

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو على أربعة أضرب بدل الكل من الكل كقوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) و بدل البعض من الكل كقولك رأيت قومك أكثرهم وثلاثيهم وناساً منهم وصرفت وجوهاً أولها وبدل الاشتمال كقولك سلب زيد ثوبه وأعجبني عمر وحسنه وأدبه وعلمه ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزله في التلبس به وبدل الغلط كقولك مررت برجل حمار أردت أن تقول بحمار فسبقت لسانك الى رجل ثم تداركته وهذا لا يكون الا في بداية الكلام وما لا يصدر عن روية وفطانة ﴾

قال الشارح : البدل ثان يقدر في موضع الاول نحو قولك مررت بأخيك زيد فزيد ثان من حيث كان تابعاً للاول في اعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الاول حتى كأنك قلت مررت بزيد فيعمل فيه العامل كأنه خال من الاول والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو ألقاب ويشتبه ببعضها عند قوم وبعضها عند آخرين فاذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب

وينذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم فإذا قلت مررت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد ولا يعلم أنه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب ، وكان الأصل أن يكون خبيرين أي جملتين مثل مررت بعبد الله مررت بزيد أو يدخل عليه واو العطف لكنهم لو فعلوا ذلك لالتبس ألا ترى أنك لو قلت مررت بعبد الله مررت بزيد أو قلت مررت بعبد الله وزيد ربما توهم المخاطب أن الثاني غير الأول فجاؤا بالبدل فراراً من اللبس وطلباً للإيجاز « والبدل إما أن يكون الأول في المعنى أو بعضه أو مشتملاً عليه أو يكون على وجه الالتط » فالأول نحو قولك مررت بأخيك زيد ومررت برجل صالح زيد فزيد هو الأول وقد أبدله منه للبيان وذلك لجواز أن يكون قد عرف أن له أخاً ولا يعرف أنه زيد أو يعرف زيداً ولا يعلم أنه أخوه وكذلك يجوز أن يكون يعرف زيداً ولا يعلم أنه رجل صالح أو يعرف أنه رجل صالح ولا يعرف أنه زيد فجمع بينهما للبيان ، ومثله قوله تعالى « (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) » فالصراط الثاني بدل من الأول وهو هو لأن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم « وأما الثاني وهو بدل الشيء من الشيء وهو بعضه » كقولك رأيت زيداً وجهه « ورأيت قومك أكثرهم وثلاثهم وناساً منهم وصرفت وجوهاً أولها « فالثاني من هذه الأشياء بعض الأول وأبدلته منه ليعلم ما قصدت له وليتنبه السامع فتثبت بقولك رأيت زيداً وجهه موضع الرؤية منه فصار كقولك رأيت وجه زيد وكذلك قولك رأيت قومك أكثرهم وثلاثهم وناساً منهم يثبت من رأيت منهم فأكثرهم وثلاثهم وبعضهم وكذلك ناساً منهم قال الله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فن في موضع خفض لأن المعنى على من استطاع منهم ، وتقول بعث طعامك بعضه مكيلاً وبعضه موزوناً ويجوز أن ترفع فتقول بعضه مكيل وبعضه موزون والفرق بينهما أنك إذا نصبت قد أوقعت الفعل على البعض منفصلاً من الآخر فكأنك قلت هذا البعض أسلفته بكذا كيلاً وهذا البعض أسلفته بكذا وزناً وإذا وقعت فأنما أوقعت الفعل على جملة الطعام الذي من صفته أن بعضه مكيل وبعضه موزون قال الله تعالى (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) فهذا شاهد في الرفع ؛ ومن كلام العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها فهذا شاهد في النصب ولو قال يداها أطول من رجلها لجاز ولا بد فيه من ضمير يملقه بالأول فأنما قولهم ضربت زيدا اليد والرجل فالمراد اليد والرجل منه فحذف الضمير للعلم به ، « وأما الثالث فهو بدل الاشتمال » نحو قولك « سلب زيد ثوبه وأعجبني عمرو علمه وحسنه وأديه » ونحوها من المعاني فالثاني بدل من الأول وليس آياه ولا بعضه وإنما هو شيء اشتمل عليه والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من فخوي الكلام أن المراد غير المبدل منه وذلك أنك لما قلت أعجبني زيد فهم أن المعجب ليس زيدا من حيث هو لحم ودم وإنما ذلك معنى فيه وهبة الاشتمال أن تصح العبارة بلفظه عن ذلك الشيء فيجوز أن تقول سلب زيد وأنت تريد ثوبه وأعجبني زيد وأنت تريد علمه وأديه ونحوهما من المعاني قال الله تعالى (قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود) فالنار بدل لأن الأخدود مشتمل عليها ، ومثله قوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام

قتال فيه) فالقتال بدل من الشهر الحرام وهو معنى اشتمل عليه الشهر وسؤالهم عن الشهر انما كان لأجل القتال فيه ، ومن ذلك قول عبدة بن الطبيب

فما كان قيسٌ هلكه هلك واحدٌ ولكنه بُنيان قومٍ تهدماً (١)

فهذا ينشد على وجهين بالرفع في هلك واحد والنصب فأما الرفع فعلى أن تكون الجملة خبراً لكان وأما النصب فعلى أن يكون المفرد خبراً لكان ويكون هلكه بدلا من اسم كان ، فأما قول الآخر

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما أفيتني حلى مضاعا (٢)

فهذا لا يكون الا على البدل لأجل القافية ولا بد في بدل الاشتمال من عائد أيضاً يربطه بالأول ، فأما قوله

لقد كان في حولٍ ثواء ثويته تقضى لباناتٍ ويسام سائم (٣)

فالمراد ثواء فيه الا انه حذف للعلم به والثواء الاقامة والمراد في ثواء حول ، وأما « الرابع وهو بدل

(١) عبدة بن الطبيب هو يزيد بن عمرو التميمي من عبشمس بن سعد بن زيد مناة وهو شاعر ليس بالكثير مخضرم أحرك الاسلام فاسلم وكان في جيش النعمان بن مقرن الذين حاربوا النرس معه بالمدائن والبيت من قصيدة له يروى فيها قيس بن عاصم ومنها

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يرحا
نحية من أوليته منك نعمة اذا زار عن هحط بلادك سلما

وكان قيس بن عاصم المنقري سيد أهل الوبر من نعيم يقول أنه كان لقومه وجيرة مأوى يلجأون اليه وحرزا يتحذرون فيه فلما هلك تهدم بنيانهم وذهب ربحهم وتضعضع عزهم يعتدحه بأنه حامي ذمارهم مانع لجارهم عظيم قومه وسيد عشيرته

(٢) نسب سيبويه هذا البيت لرجل من خثعم أو من بجيلة ولم يسمه وكذلك ترك الأعلام تسميته والشاهد فيه حمل الحلم على الضمير المنصوب بدلا منه لاشتمال المعنى عليه وكان يجوز أن تقول حلى مضاع على أن حلى مبتدأ وخبره مضاع ولكن القوافي منصوبة فلذلك لا يجوز هذا ويجب ابدال حلى من ياء المتكلم التي في الفيتني على ما ذكرنا أولا يخاطب القى تعذله على اتلاف ماله والجود به فيقول لها ذريني من عذلك فاني ان أطيع أمرك لان الحلم والتميز والعقل يا صرني باتلافه في اكتساب الحمد ومحصيل المكارم وعزا الفراء والزجاج هذا البيت الى عدي بن زيد العبادي . وبعد البيت :

ألا تلك الثالب قد تمارت على وحالفت عرجا ضبا
فان لم تندموا فتشكات عمرا وما جرت المروق والسما
ولا ملكك يداى عنان طرف ولا أبصرت من شمس شعاما
وخطبة ماجد كافت نفسي اذا ضاقوا رحبت بهانرا

قال ابن جني « انما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب اذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال نحو قولك عجبت منك عقلت وضربتك رأسك ومن آيات الكتاب « ذريني ان أمرك لن يطاعا » البيت لحلى بدل من الياء ولو قلت قت زيد أو صررت بي حمر أو كلمتك أبو عبد الله على البدل لم يجز من حيث كان ضمير المتكلم والمخاطب غاية في الاختصاص فبطل البدل لان فيه ضربا من البيان وقد استغنى المضمير بتمرفه . اه وقال الفراء « الحلم منصوب بالالفاء على التكرير يعني البدل ولو رفعه كان صوابا » اه

(٣) البيت للاعشى قال سيبويه « وسألت الخليل عن قول الاعشى لقد كان في حول الخ فرغه (أي رفع يسام) وقال لا أعرف فيه غيره لان أول الكلام خبر وهو واجب كأنه قال فني حول تقضى لبانات ويسام سائم هذا معناه » اه وقال الاعلم « الشاهد فيه رفع يسام لانه خبر واجب معطوف على تقضى واسم كان مضمرة فيها والتقدير لقد كان الامر تقضى لبانات في الحول الذي ثوبت فيه ويسام من اقام به لطوله » اه وحمل الشاهد عند الشارح قوله ثواء حيث أبدله من حول مع حذف الضمير الذي يجب أن يتصل ببطل الاشتمال وانما سهل حذفه علم المخاطب به وارشاد الكلام اليه ويجوز نصب ثواء على تقدير ثويته ثواء وفيه روايات أخر لا تتعلق بالشاهد فتعرض عن ذكرها

الغاط « والنسيان ومثل ذلك لا يكون في القرآن ولا في شعر أما القرآن فهو منزّه عن الغاط وكذلك الشعر
الفصيح لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه فإذا وجد غلطاً أصلحه وإنما يكون مثله في بداية
الكلام وما يجيء على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريد فيلغيه حتى كأنه لم يذكره وذلك نحو « مرت
برجل حمار » كأنك أردت أن تقول مرت بحمار فسبق لسانك إلى ذكر الرجل فتداركت وأبدلت منه
ماتريده والاولى أن تأتي بيل للاضراب عن الاول »

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو الذي يعتمد بالحديث وإنما يذكر الاول لنحو من التوطئة
وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الافراد ، قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البديل أراد
رأيت أكثر قومك وثلاثي قومك وصرفت وجوه أولها ولكنني الاسم توكيداً ، وقولهم انه في حكم
تنحية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن
يعنوا اهدار الاول واطراحه ألا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً فلو ذهبت تهسر الاول لم
يسد كلامك ﴾

قال الشارح : « الذي عليه الاعتماد » من الاسمين أعني للبديل والمبديل منه هو الاسم الثاني وذكر
الاول توطئة لبيان الثاني يدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بدل البعض وبدل الاشتمال ألا ترى انك
إذا قلت ضربت زيداً رأسه فالضرب إنما وقع برأسه دون سائرهِ وكذلك قولك سرق زيد ماله إنما
المسروق المال دون زيد ولذلك « قدر سيبويه هذا المعنى بقوله عقيب ذكره أمثلة البديل أراد رأيت
أكثر قومك وثلاثي قومك وصرفت وجوه أولها » كأنه أراد ان المعنى متعلق بالثاني حتى لو تركته ولم
تذكره لأبليس ألا ترى انك لو قلت ضربت زيدا وسكت لظن المخاطب ان الضرب وقع بجملته ولم
يختص عضواً منه فعلت بذلك ان المعتمد بالحديث هو الاسم الثاني والاول بيان فالبيان في البديل
مقدم وفي النعت والتأكيد مؤخر ، واعلم انه قد اجتمع في البديل ما افرق في الصفة والتأكيد لان فيه
ايضاحاً للبديل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع المجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبديل
منه ألا ترى انك اذا قلت جاءني أخوك جاز أن تريد كتابه أو رسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال
كما لو قلت نفسه أو عينه فلذلك قال صاحب الكتاب « وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون
في الافراد » يعني أنه حصل باجتماع البديل والمبديل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين ومن البيان
ما يحصل بالنعت ولو انفرد كل واحد من البديل والمبديل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد
التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما ، وقول النحويين « انه في حكم
تنحية الاول » الذي هو المبديل منه ووضع البديل مكانه ليس ذلك على معنى الغائه وإزالة فائدته بل على
معنى ان البديل قائم بنفسه وأنه معتمد بالحديث وليس مبيناً للبديل منه كتبيين النعت الذي هو من
تمام المنعوت والدليل على ان المبديل منه ليس بملغى ولا مطرحاً أنك تقول زيد رأيت أباه عمراً فتجعل
عمراً بدلاً من أباه فلو كان المبديل مطرحاً لكان تقدير الكلام زيد رأيت عمراً فتبقى الجملة التي هي خبر
بلا عائد وذلك ممتنع ومما يدل أيضاً على انه ليس ملغى قول الشاعر

فَكَانَ لَهْقُ السَّرَاقِ كَانَهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عز وجل (للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وقوله (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) وهذا من بديل الاشتغال﴾

قال الشارح : وقد أكد صاحب الكتاب كون البديل مستقلاً بنفسه وأنه ليس من تشمة الاول كالنعت « بكونه في حكم تكرير العامل » وذلك انك اذا قلت مررت بأخيك زيد تقديره مررت بأخيك يزيد واذا قلت رأيت أخاك زيدا فتقديره رأيت أخاك رأيت زيدا فذلك المقدر هو العامل في البديل الا انه حذف لدلالة الاول عليه فالبديل من غير جملة البديل منه هذا مذهب ابى الحسن الاخفش وجماعة من محققي المتأخرين كأبى علي والروماني وغيرهم والحجة لهم في ذلك انه قد ظهر في بعض المواضع فن ذلك قوله تعالى (وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) فقوله لمن آمن منهم يدل من الذين استضعفوا وهو بدل البعض لان المؤمنين بعض المستضعفين ، ومن ذلك قوله تعالى (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) فقوله لبيوتهم يدل من لمن يكفر بالرحمن وهو بدل الاشتغال وقد أظهر العامل قالوا فلو كان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك الى محال وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان وهما اللام الاولى واللام الثانية اذ حروف الخفض لا تعلق عن العمل ، وقيل لأبى علي كيف يكون البديل ايضاحاً للبديل منه وهو من غير جملة فقال لما لم يظهر العامل في البديل وانما دل عليه العامل في المبدل منه وانصل البديل بالمبدل منه في اللفظ جاز أن يوضحه ، وذهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد والسيرافي من المتأخرين الى أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلقهما به من طريق واحد وأما ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف أحد لها قائلًا وعدتها خمسون كذا قال البغدادي اكن في نسخة الكتاب المطبوعة : قال الاعشى وكان لهق السراة البيت : ثم قال سيبويه « يريد كأن حاجبيه قائل حاجبيه من الهاء التي في كأنه وما زائدة » اه فاما الاعلام فلم ينسب البيت لقائل كعادته حين يعرف القائل ثم قال « الشاهد في بدل الحاجبين من الضمير المتصل بكأن وما زائدة مؤكدة للكلام ورد قوله معين على الضمير لا على الحاجبين وهو في المعنى خبر عنهما لان الخبر انما يكون عن البديل لا عن المبدل منه لان المبدل منه ساقط في التقدير فكأنه لنو » اه وقال أبو علي « حاجبيه يدل من الضمير وما لا تكون الا زائدة وقد روى الضمير المبدل منه في اللفظ بجمل معين مفرداً ولو روى الذي هو حاجبيه لقل معينان بالتثنية وقد يقال أن الحاجبين لما لزم أحدهما الآخر صار الاخبار عنهما كالاخبار عن الشيء الواحد وكذا حال ما هو مثنى في البدن يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ كقوله

لمن زحوة زل لها العيتان تنهل

فاخبر عن العيتين بما يكون خبراً عن الواحد » اه وقوله لهق السراة فاللهق الابيض ليس يندى بريق كاليتق والدراة الظهر أو الوسط والمدين بزنة اسم المفعول الدور وقيل هو ثور بين عينيه سواد وصف الشاعر ثورا وحشياً شبه به بعيره في حدته ونشاطه فيقول كأنه ثور لهق السراة أي أبيض الظهر أسفع الحدين كأنما عين سواد وكذلك يقر الوحش ييض كلها الا سفة في خدودها ومغابنها وأكارعها وقيل بل وصف جملاً وسرعة وسيره وشبهه بثور وحش في سرعته والجملة التي هي كأنه ما حاجبيه الخ وصف للثور وترتيب الكلام كأن هذا الجمل ثور لهق السراة وما حول حاجبيه وعينه أسود

توكيدا كما يتكرر العامل في الشيء الواحد كقوله * يا بؤس للجهل ضرارا لا قوام * (١) قالام زائدة مؤكدة للاضافة ولولا ارادة الاضافة لكان يا بؤسا منونا ، ومن تكرر العامل للتأكيد قوله تعالى (أيعدكم أنكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) فوضع أن الثانية موضع أن الاولى وانما كورت للتأكيد وقوله (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) فأن الثانية مكررة تأكيد فكذلك ههنا يجوز أن يكون تكرير الحرف تأكيد ولو كان العامل مقدرا لكثير ظهوره وقسا استعماله وفي عدم ذلك دليل على ما ذكرناه ، والمذهب الاول وعليه الاكثر ويؤيده قولك يا أخانا زيد بالضم لا غير ولولا كان العامل الاول لوجب نصبه كالنعت وعطف البيان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بل لك أن تبدل أى النوعين شئت من الآخر قال الله عز وجل (الى صراط مستقيم صراط الله) وقال (بالناسية ناصية كاذبة) خلا أنه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة كناسية *

قال الشارح : ليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت * فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير * كما كان ذلك في النعت لان النعت من تمام المنعوت وتحلية له والبدل منقطع من المبدل منه يقدر في موضع الاول على ما ذكرنا فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة والنكرة من المعرفة من النكرة فمثال الاول وهو بدل المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيك زيد فزيد بدل من الأخ وكلاهما معرفة ومثله قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أعمت عليهم) فالصراط الاول معرفة باللام والثاني معرفة بالاضافة وقد أبدل منه لتأكيد البيان ومثال الثاني وهو بدل النكرة من المعرفة قولك مررت بأخيك رجل صالح فرجل صالح نكرة وهو بدل من الأخ قال الله تعالى * (لنفسماً بالناسية ناصية كاذبة خاطئة) * فناسية نكرة وقد أبدت من الناصية الاولى وهى معرفة * ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف * نحو الآية لان البيان مرتبط بهما جميعاً ، ومثال الثالث وهو بدل النكرة من النكرة قوله تعالى (ان للمتقين مفازاً حدائقاً وأعناباً) فقوله مفازاً نكرة وقد أبدل من النكرة وهو حدائق ومثله قول الشاعر وكنت كذى رجلين رجل صحيح ورجل رمى فيها الزمان فشلت (٢)

(١) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني وكانت بنو عامر قد بعثت الى حصن بن حذيفة وعيينة بن حصن أن اتطعوا حلف ما بينكم وبين بنى أسد وألحقوهم بينى كنانة ونحالفكم فنحن بنو أيكم فلما هم عيينة بذلك قالت لهم بنو ذبيان اخرجوا من فيكم من الخفاء ونخرج من فينا فأبوا فقال النابغة لزرة بن عمرو العامري :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يا بؤس للجهل ضراراً لا قوام
يا بنى البلاء فلا يبغي بهم بدلا ولا تريد خلاء بعد أحكام
فصالحونا جيماً أن يدي لكم ولا تقولوا لنا أمثالها عام

والشاهد فيه اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه في قوله يا بؤس للجهل توكيدا للاضافة وقوله خالوا أى تاركوا وقاطعوا ومنه قيل للمرأة خلية اذا طلقت وتقول خليت النبت أى قطعتة ونصب ضرارا على الحال من الجهل والمعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له

(٢) البيت من قصيدة لكثير عزة مطلعها

خليلي هذا ربيع عزة فاعقلا فلو صيكنما ثم أبكيا حيث حلت
ومسا ترابا كان قد مس جلدها وبيتاً وظلا حيث باتت وظلت

فأبدل قوله رجل صحيحة من قوله رجلين وكلاهما نكرة ومثال الرابع وهو بدل المعرفة من النكرة قولك مررت برجل زيد قال الله تعالى « وأنت لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله » فالثاني معرفة بالاضافة وقد أبدله من الاول وهو نكرة فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويبدل المظهر من المضمير الغائب دون المتكلم والمخاطب تقول رأيت زيدا ومررت به زيد وصرفت وجوها أولها ولا تقول بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول والمضمير من المظهر نحو قولك رأيت زيدا اياه ومررت بزيد به والمضمير من المضمير كقولك رأيتك اياك ومررت بك بك ﴾

قال الشارح : اعلم أن البدل يتجاذبه شبه بالنعت وشبه بالتأكييد فكما أن المضمرات تؤكد فكذلك يبدل منها فهو في ذلك كالمظهر وليس الامر فيه كالنعت على ما تقدم وهو في ذلك على ثلاثة أضرب بدل مظهر من مضمير ومضمير من مظهر ومضمير من مضمير فتعال الأول وهو « بدل المظهر من المضمير » قولك « رأيت زيدا » وإذا جرى ذكر قوم قلت أكرموني اخوتك ومثله قوله تعالى (وأمرؤا النجوى الذين ظلموا) في أحد الوجوه ومثله قوله تعالى (ثم عموا وصموا كثير منهم) فالذين ظلموا بدل من المضمير وكذلك كثير وهذا من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، وقول « صرفت وجوها أولها » فأولها بدل من المضمير المجرور الذي أضفت الوجوه اليه وهذا من بدل البعض من الكل لان الأول بعض وجوه الابل ومما جاء في التنزيل من ذلك (وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره) أى ذكره وهو بدل من الهاء في أنسانيه والمعنى وما أنساني ذكره الا الشيطان ، ومن ذلك قول الشاعر

هلى حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده لضىء بالماء حاتم (١)

والقصيدة من منتخبات شعر كثير والشاهد فيه ابدال رجل من رجلين وهما نكرتان وساغ ابدال رجل لوصفها ويغنى عن هذا باسم بدل المفصل من المجلد لانه أجل أولا أنه أشبه من له رجلان ثم فصلهما بأن احدهما صحيحة والثانية روى فيها الزمان وإذا كان المبدل منه منى وجب الاتيان باسمين ويروى رجل بالرفع فهو اماخير مبتدأ محذوف تقديره هما رجل صحيحة الخ أو تقديره احدهما رجل صحيحة والاخرى رجل روى فيها الزمان فالسكلام على الاول جملة واحدة وعلى الثانى جملتان وأما مبتدأ حذف خبره وتقدير الكلام منهما رجل صحيحة ومنهما رجل روى فيها الزمان وجملة روى فيها الزمان على أى حال صفة لرجل الثانية وتحذف منهول روى وكانه قل روى فيها الزمان داء أو نحو ذلك وشلت أصله شلت من باب فرح والشال آفة تصيب اليد أو الرجل فتبیس منها أو تسترخى (١) هذا البيت من قصيدة للفرزدق وقبلة

فلما تصافنا الاداة أجبشت الى غضون العنبرى الجراضم
بجاء يجلبود له مثل رأسه ليشرب ماء القوم بين الهراظم

والشاهد في قوله حاتم حيث جره على البدل من المضمير المتصل في جوده . وكان يمكن الرفع على أنه فاعل لضىء لكن لما كانت القوافي مجرورة وأمکن البدل عدل اليه قرارا من الاقواء وهو اختلاف حركة الروى وهو من عيوب الشعر وقوله على حالة هو جار ومجرور متعلق بقوله جاء في البيت الذى قبله وقوله تصافنا هو من تصافن الماء أى اقتسامه بالخصم والاداة - يكسر الهزرة - المطهرة وجمعه أداوى كطايأ وقوله أجبشت معناه أسرع والغضون مكاسر الجلود واحده غضن بفتح فسكون والعنبرى نسبة الى بنى عنبر قبيلة والجراضم بضم الجيم الاحمر المعلى وقيل الاكول والجلبود الصخرة والهراظم جمع صريمة وهى معظم الرملة التى تنقطع من معظم الرمل وكان الفرزدق صاقن رجلا من بنى العنبر بن عمرو بن تميم أداة فسامه العنبرى أن يؤثره على نفسه ففعل فى ذلك يقول هذا

جر حاتماً لما جملة بدلا من الهاء في جوده وأما الثاني وهو « بدل المضمير من المظهر » فتوالت رأيت زيدا إياه « فإياه مضمير وزيد ظاهر وقد أبدل منه للبيان ومن ذلك « مررت بزيد به » الهاء ضمير مجرور وقد أبدله من زيد وأعاد الجار لأنه لا منفصل للمجرور والمتصل لا يقوم بنفسه وأما الثالث وهو « بدل المضمير من المضمير » فتحو ذلك « رأيت إياه » فإياه ضمير منفصل وهو بدل من الهاء في رأيت وهو ضمير متصل وساغ ذلك لأن الضمير المنفصل يجري عندهم مجرى الاجنبي ألا ترى أنهم لا يميزون ضربتي ويميزون ما ضربت إلا إياي وإياي ضربت وتقول « مررت به به » فالضمير الثاني بدل من الاول وأعدت حرف الجر لما ذكرناه من أن المجرور لا منفصل له والأقرب في هذا أن يكون تأكيذا لا بدلا لأنك إذا أبدلت اسما من اسم وهما عين واحدة كان الثاني مرادفاً للاول ليعلم السامع بمجموعهما فأما إعادة اللفظ بعينه فن قبيل التأكيذ ، واعلم أن المضمرات كلها ان تبدل منها « الا ضمير المتكلم والمخاطب » فلا يحسن البديل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين لو قلت مررت بك زيد أو مررت بي زيد أو بي المسكين كان الامر لم يجز شيء من ذلك لأن الغرض من البديل البيان وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح فلم يحتاج الى بيان ، وقد أجاز ذلك أبو الحسن الاخفش واحتج بقوله تعالى (ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم) فتوالت الذين خسروا أنفسهم عنده بدل من الكاف والميم وهو ضمير المخاطبين ولا دليل قاطع في ذلك لأنه يحتمل أن يكون الذين خسروا أنفسهم مبتدأ مستأنفا وخبره فهم لا يؤمنون ، وقد أجمعوا في جواز ذلك في بدل الاشتمال نحو قول الشاعر

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلبي مضاعا (١)
وربما جاء أيضا في بدل البعض نحو قوله

أوعدني بالسجن والأدهم رجلى فرجلى شنة المناميم (٢)

فتوالت حلبي بدل من الياء في ألفيتني وهو منصوب من قبيل بدل الاشتمال وكذلك رجلى بدل من الياء في أوعدني والضميران للمتكلم وساغ ذلك هنا لأن فيه إيضاحا إذ كان الثاني مما يشتمل عليه الاول أو بعضا منه وهو المراد بالكلام ولا تعلم كل واحد منهما الا ببيان فأما تمثيله بقوله رأيتك إياك ومرت بك بك فن قبيل ابدال الشيء من الشيء وهو هو الا أنه أعاد حرف الجر لأن المجرور لا منفصل له فاعرفه *

(١) سبق القول على هذا قريبا

(٢) هذا البيت للمعدي المجلى وكان قد هجا الحجاج وهرب منه الى قيصر ملك الروم فطلبه الحجاج من القيصر فارسل به اليه قلما مثل بين يديه استعطاه فافرج عنه وأطلقه وقوله الأدهم هو جمع الأدهم وهو القيد وقوله شنة بشين مفتوحة فتاء مثناة ساكنة فنون الغليظة الحشنة والمناميم جمع المناميم بزنة المجلس وهو في الاصل اسفل خف البعير ولا يستعمل في غيره الا في ضرورة الشعر والشاهد فيه قوله رجلى حيث هي بدل بعض من كل من الضمير المتصل في قوله أوعدني واستشكنت البدلية بأن البديل على نية تكرار العامل والرجل لا توعد بالسجن وأجيب بأنها لما كانت سببا للدخول ناسب إعادتها بذلك

عطف البيان

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة اذا ترجمت بها وذلك نحو قوله ﴿ أقسم بالله أبو حفص عمر ﴾ أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها ﴿ قال الشارح : عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتى به لايضاح ما يجري عليه وازالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما أن النعت من تمام النعوت نحو قولك مورت بأخيك زيد يئنت الاخ بقولك زيد وفصلته من أخ آخر ليس يزيد كما تفعل الصفة في قولك مورت بأخيك الطويل تفصله من أخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا ان كان له اخوة فهو عطف بيان وان لم يكن له أخ غيره فهو بدل ، وهو جار على ما قبله في اعرابه كالنعت ان كان مرفوعاً رفعت وان كان منصوباً نصبت وان كان مجروراً خفضت الا أن النعت انما يكون بما هو مأخوذ من فعل أو حلية نحو ضارب ومضروب وعالم ومعلوم وطويل وقصير ونحوها من الصفات وعطف البيان يكون بالاسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والاعلام نحو قولك ضربت أبا محمد زيدا وأكرمت خالدا أبا الوليد يئنت الكنية بالعلم والعلم بالكنية قال الراجز ﴿ أقسم بالله أبو حفص عمر (١) ﴾ البيت لرؤبة وبهذه

ما إن بها من نقبٍ ولا دبرٍ يغفرُ له اللهم إن كان فجرٌ

يريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه والشاهد انه بين الكنية حين توم فيها الاشتراك بقوله عمر اذ كان العلم فيه أشهر من الكنية وهذا معنى قوله ﴿ لقيامه بالشهرة دونها ﴾ يريد لقيام الثاني ان علماً وان كنية ، فالصفة تتضمن حالا من أحوال الموصوف يتميز بها وعطف البيان ليس كذلك انما هو تفسير الاول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات وهذا معنى قوله ﴿ ينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة اذا ترجمت بها ﴾ أي اذا فسرت بها ، وجملة الامر أن عطف البيان يشبه الصفة من أربعة أوجه أحدها أن فيه بياناً للاسم المتبوع كما في الصفة الثاني ان العامل فيه هو العامل في الاول المتبوع بدليل قولك يا زيد زيد وزيداً

(١) نسب الشارح هذا البيت لرؤبة بن المعجاج وهو شيء لا أصل له فان رؤبة غير معدود في التابعين وليس هو من هذه الطبقة وقد مات في سنة خمس وأربعين ومائة ونسبه قوم الى عبد الله بن كيسة بكاف مفتوحة فياه مثناة ساكنة فسین مهمل مفتوحة بعدها باء موحدة النهدي وقال قوم هو لاعرابي ولم يذكر اسمه وكان قد وقف بين يدي عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين أبدع بي وأدمتني راحلي ودبر ظاهرها ونقب خفيها فقال له عمر والله ما أظنك أنقبت ولا أحفيت فخرج ثم خرج عمر فاذا هو يقول :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
حقاً ولا أجهدا طول السفر والله لو أبهرت نضوى يا عمر
وما بها عمرك من سوء الاثر عددتني كالكب سبيل قد حفر

فرق له عمر وأمر له بيجير ونفقة وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد به والناقة الدبراء من أصابها الدبر وهو جرح من الرجل والنقب وتقول دبرت وبابه فرح وأدبرت وأدبر الرجل اذا دبّر بغيره والنقب وبابه فرح رقة خف البعير والنضو بكسر النون وسكون الضاد المعجمة المهزول

بالرفع على اللفظ والنصب على الموضع كما تقول يا زيد الظريف والظريف ويا عبد الله زيدا بالنصب كما تقول يا عبد الله الظريف الثالث انه جار عليه في تعريفه كالصفة الرابع امتناعه أن يجري على المضمر كما يمتنع من الصفة ، ويفارقها من أربعة أوجه أحدها ان النعت بالمشقق أو ما ينزل منزلة المشتق على ما تقدم ولا يلزم ذلك في عطف البيان لانه يكون بالجوامد الثاني ان عطف البيان لا يكون الا في المعارف والصفة تكون في المعرفة والنكرة الثالث ان النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت ولا يكون أخص منه ولا يلزم ذلك في عطف البيان ألا ترى انك تقول مروت بأخيك زيد وزيد أخص من أخيك الرابع ان النعت يجوز فيه القطع فينتصب باضمار فعل أو يرتفع باضمار مبتدأ ولا يجوز ذلك في عطف البيان فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والذي يفصله لك من البديل شيان أحدهما قول المزار

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا

لان بشرأ لو جعل بدلا من البكري والبديل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا على بشر والثاني ان الاول هنا هو ما يعتمد الحديث وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره والبديل على خلاف ذلك اذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والاول كالسباط لذكره *

قال الشارح : عطف البيان له شبه ببديل الشيء من الشيء وهو هو من حيث أن كل واحد منهما تابع وأن الثاني هو الاول في الحقيقة فلذلك تعرض للفصل بينهما ، وجلة الامر أن عطف البيان يشبه البديل من أربعة أوجه أحدها أن فيه بيانا كما في البديل الثاني أنه يكون بالاسماء الجوامد كالبدل الثالث (١) الرابع أن يكون لفظه لفظ الاسم الاول على جهة التأكيد كما كان في البديل كذلك كقولك يا زيد زيد زيدا كما تقول يا زيد زيد وعلى ذلك قول رؤبة

إِنِّي وَأَسْطَارُ سَطْرُنْ سَطْرًا لَقَائِلٌ يَنْصُرُ نَصْرًا نَصْرًا (٢)

وفارقه من أربعة أوجه أحدها ان عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم يا أخانا زيدا والبديل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم يا أخانا زيد الثاني ان عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه وليس كذلك البديل لانه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من

(١) يباض بالأصل

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه وأنشده : يا نصر نصر نصر يضم الاول ونصب الثاني والثالث ثم قال « وبعضهم ينشد يا نصر نصر نصر أي يضم الاول والثاني ونصب الثالث وتقول يا زيد وعمرو ليس الا أنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا وكذلك يا زيد وعبد الله ويا زيد لا عمرو ويا زيد أد عمرو لان هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما دخل في الاول وليس ما بعدها بصفة » اه قال الاعلام « الشاهد فيه نصب نصر نصر حلا على موضع الاول لانه في موضع نصب ولو رفع حلا على لفظ الاول لجاز لانه اسم مفرد عطف على الاول عطف البيان الذي يقوم مقام الوصف يجري مجرى النعت المفرد في جواز الرفع والنصب وقد خولف سيبويه في هذا التقدير فجعل نصب نصر الثاني على المصدر والمعنى انصرني نصرنا وكرر للتوكيد والنصر هنا معنى المعونة قال أبو عبيدة نصر الاول هو نصر بن سيار ونصر الثاني حاجبه فأغرى به أي عليك نصرنا » اه واستشهد الشارح هنا ليس على الرواية التي استشهد بها سيبويه ولكن على الرواية التي ذكرها الاعلام في أثناء كلامه بقوله ولو رفع حلا على اللفظ الخ وقال العيني قال الصاغاني وليس البيت لرؤية ومع ذلك ففي الرواية تصحيف وانما هو يا نصر بالضاد المعجمة » اه بتصرف

النكرة ولا يجوز ذلك في عطف البيان الثالث ان البديل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك المبدل منه ولا يجوز ذلك في عطف البيان الرابع ان البديل قد يكون غير الاول كقولك سلب زيد ثوبه وعطف البيان لا يكون غير الاول ، وتبين الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين أحدهما النداء نحو قولك يا أخانا زيدا ولو كان بدلا لقلت يا أخانا زيد بالضم ولم يجوز نصبه ولا تنوينه لانه من جملة أخرى غير الاول كأنك قلت يا أخانا يا زيد فالعامل الذي هو يا في حكم التكرير ، وكذلك تبين الفرق بينهما في قولك أنا الضارب الرجل زيد ان جعلت زيدا عطف بيان جازت المسألة وان جعلته بدلا لم تجز لان حد عطف البيان أن تجري الاسماء الصريحة بحرى الصفات فيعمل فيه العامل وهو في موضعه بواسطة المتبوع والبديل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الاول ووضعه موضعه مباشراً للعامل ، فأما قول المزار الاسدي

• أنا ابن التارك البكري بشر الخ • (١) فان الشاهد فيه انه أضاف التارك الى البكري على حد الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه وخفض بشراً عطف بيان على البكري وأجراه عليه جري الصفة على الموصوف هذا مذهب سيبويه ولو كان بدلا لم يجوز التارك بشر لان حكم البديل أن يقدر في موضع الاول وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في بشر عطف بيان كان أو بدلا وكان ينشد البيت • أنا ابن التارك البكري بشراً • بالنصب والقول ما قلناه سيبويه للسمع والقياس فأما السماع فان سيبويه رواه مجروراً قال سمعناه ممن يوثق به عن العرب ولا سبيل الى رد رواية الثقة وأما القياس فان عطف البيان تابع كالنعت وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ألا ترى انك تقول يا أيها الرجل ذو الجملة فتجعل ذو الجملة نعتاً للرجل ولا يجوز أن يقع موقعه وكذلك تقول يا زيد الطويل ولا يجوز يا الطويل ، وأما معنى البيت فانه وصف أباه بأنه صرع رجلا من بكر فوقعت عليه الطير وبه زرق فجعلت

(١) المزار بفتح الميم وتشديد الراء المهمة هو ابن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة ينسب قارة الى قميس وهو أحد آبائه الاقربين وقارة الى أسد بن خزيمه بن مدركة وهو جده الاعلى وبعد البيت المستشهد به

علاء بخرية بنت بليل نواحه وأرخصت البضوعا
وقاد الخيل عائدة لكب تري لوجينها رهجا مريما
عجبت لقائلين صه لقوم علامهم يفرع الشرف الرفيما

وقد استشهد الشارح بهذا البيت على ان بشرا عطف بيان من البكري ولا يجوز أن يكون بدلا من جهة ان البديل على نية تكرار العامل وأنت لو قلت أنا ابن التارك بشر بالجر على الاضافة كما كان البكري مجرورا على اضافة التارك اليه لم يجوز لان من شرط جواز اضافة ما فيه ال كون المضاف اليه مشتقاً منها لكن قال الاعلم « وأجري بشرا على لفظ البكري عطف بيان عليه أو بدلا منه وان لم يكن فيه الالف واللام وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولانه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع وقد خالف سيبويه في جر بشر وحمله على لفظ البكري لانك لو وضعت له لم يقع لك ان تقول أنا ابن التارك بشر كما لا تقول الضارب زيد والمصحيح ما أجازته سيبويه « اه وعند المبرد الرواية بنصب بشر واحتج بأنه انما جاز التارك البكري تشبيهاً بالضارب الرجل نانا جئت ببشر وجعلته بدلا صار مثل الضارب زيدا الذي لا يجوز فيه الا النصب ثم قل عنه انه رجع عن ذلك الى رواية سيبويه وقال يجوز في بشر المجرور أن يكون عطف بيان ولا يكون بدلا وذلك لان عطف البيان يجري مجرى النعت سواء والتارك ان كان من الترك الذي بمعنى الجمل والتصيير فهو متعمد لمفعولين الاول المضاف اليه والثاني جملة عليه الطير وان كان من الترك الذي بمعنى التخليه فهو متعمد لمفعول واحد وهو المضاف اليه وجملة عليه الطير في محل نصب حال من البكري أو الجار والمجرور حال وقوله الطير فاعل له وجملة ترقبه حال من الطير وقوله وقوعا مفعول لاجله وأعربه الشارح اعرابين آخرين لكن الذي ذكرناه أوجه وأبلغ في تأدية المعنى المقصود

ترقب موته لتناول منه والوقوع جمع واقع كجالس وجالس وهو ضد الطائر ونصبه على الحال اما من المضمير المستكن في عليه واما من المضمير المرفوع في ترقبه ، ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالتعدي المستغني عنه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني لان البدل والمبدل منه ايمان بإزاء مسمى مترادفان دليه والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالنوطنة والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بتي فاطمة وكانت عائشة قل أردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في البيان وهو الثاني وإن أردت البدل لم يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو ممتنع بالحديث وهو الثاني فاعرفه •

المعطف بالحرف

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت أوجرت بتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في اعراب واحد والحروف العاطفة تذكر في مكنها ان شاء الله ﴾ قال الشارح : هذا الضرب هو الخامس من التوابع ويسمى عطفًا بحرف ويسمى نسقًا فالمعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين ومعني المعطف الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل كأنه أميل به الى حيز الاول وقيل له نسق لمساواته الاول في الاعراب يقال ثمر نسق اذا تساوت أصنائه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب الا بوسيلة حرف نحو جاءني زيد وعمرو فعبروا تابع لزيد في الاعراب بواسطة حرف المعطف الذي هو الواو وكذلك النصب والجر نحو قولك رأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو ، وانما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع الا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الاول فلم يتصل الا بحرف اذ كان يأتي بعد أن يستوفي العامل عمله وهو غير الاول فلم يتصل الا بحرف ، وأما ما كان الثاني فيه الاول فيتصل بغير حرف كالتعدي وعطف البيان والتأكيذ والبدل وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه ليس الاول الا أنه بعضه أو معني يشتمل عليه وهو ضمير يعلقه بالاول فلذلك لم يحتاج الى حرف فأما الغلط فليس بقياس مع أن البدل مستقل بالحديث ليس في حكم التبعية وإن كان ظاهر لفظه يشعر بالتبعية ، فأما أدوات المعطف فتذكر في قسم الحروف وفاء بترتيب الكتاب فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمضمير منفصله بمنزلة المظهر يعطف ويعطف عليه تقول جاءني زيد وأنت ودعوت عمرا وإياك وما جاءني الا أنت وزيد وما رأيت الا إياك وعمرا واما متصله فلا يتأني أن يعطف ويعطف عليه خلا أنه يشترط في مرفوعه أن يؤكد بالمنفصل تقول ذهبت أنت وزيد وذهبوا هم وقومك وخرجنا نحن وبنو تميم قال الله عز وجل (فاذهب أنت وربك) وقول عمر بن أبي ربيعة • قلت اذ أقبلت وزهر نهدي • من ضرورات الشعر وتقول في المنصوب ضريتك وزيدا ولا يقال مررت به وزيد ولكن يناد الجار وقراءة حمزة والارحام ليست بتلك القوية ﴾

قال الشارح : الاسماء في عطفتها والعطف عليها على أربعة أضرب عطف ظاهر على ظاهر مثله وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر فأما « عطف الظاهر على الظاهر » فعلى ضربين أحدهما أن تعطف مفردا على مفرد نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو عطفت عمرا على زيد وكلاهما مفرد والغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الاول فاذا قلت قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمرو فحذفت قام الثانية لدلالة الاولى عليها وصار الفعل الاول عاملا في المعطوف والمعطوف عليه هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين ، وكان غيره يزعم أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور والعامل في المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف وهو رأي أبي علي فاذا قلت قام زيد وعمرو فالعامل في زيد العامل الاول والعامل في عمرو حرف العطف ؛ وقال آخرون العامل في المعطوف المحذوف فاذا قلت ضربت زيدا وعمرا فالمراد وضربت عمرا فحذفت الثانية لدلالة الاولى عليه وبقي عمله في عمرا على ما كان كما قلت زيد عندك وأصله استقر عندك ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليه وبقي عمله فيه على ما كان كذلك ههنا ، والآخر « عطف جملة على جملة » نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد منطلق وبكر قائم ونحوها من الجمل والفرص من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها والايذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الاولى والاخذ في جملة أخرى ليست من الاولى في شيء وذلك اذا كانت الجملة الثانية أجنبية عن الاولى غير ملتبسة بها وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها فأما اذا كانت ملتبسة بالاولى بأن تكون صفة نحو مررت برجل يقوم أو حالا نحو مررت بزيد يكتب ونحوها لم تحتج الى الواو فاعرفه ، وأما المضمر فعلى ضربين منفصل ومتصل « فالمنفصل بمنزلة الظاهر » والمراد بالمنفصل عدم اتصاله بالعامل فيه نحو أنا وأنت وهو مستذكر في موضعها وإنما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتصالها بما يعمل فيها واستقلالها بأنفسها كما كانت الظاهرة كذلك والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول اياك ضربت واياه ضربت كما تقول ضربت نفسك وضربت نفسي ولا تقول ضربتني ولا ضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول بالكلية واذا كان الضمير المنفصل عندهم جاريا مجرى الظاهر ومتنزلا منزله كان حكمه كحكمه فذلك تعطفه وتعطف عليه كما تفعل بالاسماء الظاهرة فتقول في عطف الظاهر على المضمر أنت وزيد قائمان واياك أكرمت وعمرا وتقول في عطف المضمر على الظاهر زيد وأنت قائمان وضربت زيدا واياك قال الشاعر

مُبْرَأٌ مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللهُ يَرَعِي أبا حَرْبٍ وإِيَّانَا (١)

عطف ايانا على الظاهر الذي هو ابا حرب ، وتقول « في عطف المضمر على المضمر » أنت وهو قائمان واياك واياه ضربت قال الشاعر

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبَا (٢)

(١) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ولا نسبه الاعلام ولم أعثر على نسبه الى قوله وقد استشهد الشارح به لعطف الضمير وهو ايانا على الظاهر وهو قوله ابا حرب ومفردات البيت ظاهرة المعنى

(٢) نسب الاعلام هذا الشاهد الى عمر بن أبي ربيعة الخزومي ونسبه صاحب الاغاني والمصباح الى العرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عمرو بن عثمان بن عفان وقد استشهد به الشارح لعطف الضمير على الضمير في قوله ليس اياي واياك وهو عند

ليس إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيبًا

« وأما المضمير المتصل فلا يصح عطفه » لاتصاله بما يعمل فيه والعطف انما هو اشتراك في تأثير العامل ومحال أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد ، وأما العطف عليه فانه لا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع أو مجرور الموضع « فان كان مرفوع الموضع » لم يجوز العطف عليه الا بعد تأكده نحو زيد قام هو وعمرو قمت أنا وزيد قال الله تعالى (اسكن أنت وزوجك الجنة) لما أراد العطف على الضمير في اسكن أكده بالضمير المنفصل ثم أتى بالمعطوف ؛ ومثله قوله تعالى (انه يراكم هو وقبيله) أكد الضمير المرفوع في يراكم ثم عطف عليه ولو قلت زيد قام وعمرو بعطف عمرو على المضمير المستكن في الفعل لم يجوز ولكان قبيحاً الا أن يطول الكلام ويقع فصل خيئته بجوز العطف ويكون طول الكلام والفاصل ساداً مسدداً للتأكيد نحو قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاؤكم) بالرفع في قراءة بعضهم فانه عطف الشركاء على المضمير المرفوع في اجمعوا حين طال الكلام بالمفعول ونحوه قوله (ما أشركنا ولا آباؤنا) عطف الآباء على المضمير المرفوع حين وقع فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي وهو لا فاما قوله

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنِمَاجِ الْمَلَا تَعَسَفْنَ رَمَلًا (١)

قَدْ تَنْقَبْنَ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدَيْسْنَ عِيُونًا حُورَ الْمَدَامِعِ نُجْلًا

فان الشعر لعمر بن أبي ربيعة والشاهد فيه عطف زهر على المضمير المستكن في الفعل ضرورة وكان الوجه أن يقول إذ أقبلت هي وزهر فيؤكد الضمير المستكن ليقوي ثم يعطف عليه ؛ والزهر جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة وتهادى أى يمشين مشياً رويداً بسكون والنماج بقر الوحش شبه النساء بها في سكون المشى فيه وتعسفن ركنين واذا مشت في الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى فيه والملا الفلاة الواسعة ومع ذلك فانه يتفاوت قبعة فقولك زيد ذهب وعمرو أقبح من قولك قمت وعمرو لان الضمير في قمت له صورة ولفظ وليس له في قولك قم وعمرو صورة وقولك قمت وزيد أقبح من قولك قمنا وزيد لان الضمير في قمت على حرف واحد فهو بعيد من لفظ الاسماء والضمير في قمنا على حرفين

سبويه شاهد لاختياره فصل الضمير في خبر كان وأخواتها قال الاعلم « الشاهد في اتيانه بالضمير بعد ليس منفصلاً لوقوعه موقع خبرها والخبر منفصل من الخبر عنه فكان الاختيار فصل الضمير اذا وقع موقعه واتصاله بليس جائز لانها فعل وان لم تقو قوة الفعل الصحيح » وليس في البيت تختمل وجهين الاول أن تكون في موضع الموصف لقوله عريفاً وكأنه قال لا نرى أحداً غيري وغيرك والثاني أن تكون دالة على الاستثناء دلالة الا وعريب حيثنشد بمعنى معرب أي متكلم يحدث عنا والمعنى على هذا لا نرى متكلماً يخبر عنا ويهرب عن حالنا

(١) من كلمة له يقوله في حميدة جارية ابن ماجه ومطاميرها

حمل القلب من خميدة ثقلاً ان في ذاك للفؤاد لشغلا

والشاهد فيه عطف قوله زهر على الضمير المستتر في قوله أقبلت من غير أن يفصل بينهما بالضمير البارز وهو عند البصريين من ضرورات الشعر . وأجازه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت ونحوه وبجواب عن هذا البيت بأن الواو لا يجب أن تكون طائفة لجواز أن تكون حالية والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال ... والملا { ويروى الفلاة بالفاء الموحدة } هو الارض الواسعة وقيل هو مكان بيته وفيه يقول ذو الرمة { وقيل هو لامرأة تهجومية } :

ألا حبذا أهل الملا غير أنه اذا ذكرت ي فلا حبذا هي

فهو أقرب الى الاسماء وعلى هذا كلما قوى لفظ الضمير وطال كان العطف عليه أقل قبيحاً « فان قيل » ولم كان العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحاً قيل لان هذا الضمير فاعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل لان الفاعل لازم للفعل لا بد له منه ولذلك تغير له الفعل فتقول ضربت وضربنا فتسكن الباء وقد كانت مفتوحة وكونه متصلاً غير مستقل بنفسه يؤكد ما ذكرنا من شدة اتصاله بالفعل وربما كان مستترا مستكناً في الفعل نحو قم واضرب وزيد قام وضرب ونحو ذلك واذ كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه قبيح العطف عليه لانه يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطف الاسم على الفعل ممتنع. وانما كان ممتنعاً من قبل أن المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل وعوامل الافعال لا تعمل في الاسماء لا بل ربما كان الفعل مبنياً إما ماضياً وإما أمراً فلا يكون له عامل فلذلك قبيح أن تقول قمت وزيد حتى تقول قمت أنا وزيد فتؤكد فيكون التأكيد منبهاً على الاسم ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد وان لم يكن في الحقيقة معطوفاً عليه اذ لو كان معطوفاً عليه لكان تأكيداً مثله وليس الامر كذلك لان المراد اشراكه في عمل الفعل لا في التأكيد « وان كان المضمير المتصل منصوب الموضع » نحو الهاء في ضربته والكاف في ضربك جاز العطف عليه من غير تأكيد فان أكدته كان أحسن شئ فان لم تؤكد لم يمتنع العطف عليه فتقول ضربته وزيداً وأكرمته وعمرأ قال الشاعر

« فان الله يعلمني ووهباً » (١) عطف وهباً على الياء في يعلمني من غير تأكيد وذلك من قبل ان الضمير المنصوب فضلة في الكلام يقع كالمستغنى عنه ولذلك يجوز حذفه واسقاطه نحو قولك ضربت وقتلت ولا تذكر مفعولاً وانما اتصل بالفعل من جهة اللفظ والتقدير فيه الانفصال ولذلك لا تغير له الفعل من جهة اللفظ فتقول ضربك وضربه فيكون آخر الفعل مفتوحاً كما كان قبل اتصال الضمير به « وأما اذا كان الضمير مخفوضاً » لم يجز العطف عليه الا باعادة الخافض لو قلت مررت بك وزيد أو به وخالد لم يجز حتى تعيد الخافض فتقول مررت بك وبزيد وبخالد من قبل ان الضمير صار عوضاً من التنوين والدليل على استوائهما قولهم يا غلام فيحذفون الياء التي هي ضمير كما يحذفون التنوين وانما استويا لانهما يجتمعان في انهما على حرف واحد وانهما يكتلان الاسم الاول ولا يفصل بينهما ولا يصح الوقف على ما اتصلا به دونهما وليس كذلك الظاهر المجرور لانه قد يفصل بالظرف بينهما نحو قوله

لَمَّا رَأَتْ سَائِدَةً مَا اسْتَعْبَرَتْ اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا (٢)

والمراد لله در من لامها اليوم ومثله قول الآخر

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيَا لَهْنَ بَنَى أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ (٣)

(١) هذا صدر بيت للنمر بن قواب وعجزه « ويعلم أن سيقاه كلانا » وقد مر الكلام عليه في باب الاضافة

(٢) البيت لعبد بن قيس وقد مر الكلام عليه مستوفى أثناء باب الاضافة والشاهد فيه الفصل بين المتضايين

بالظرف ومثله قول أبي حية النميري

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى يقارب أو يزيل

(٣) البيت لدى الرمة والشاهد فيه اضافة أصوات الى أواخر الميس مع الفصل بينهما بالجاء والمجرور وقد سبق

القول فيه أثناء باب الاضافة

والمراد أصوات أواخر الميس ففصل بينهما بلجار والمجرور ضرورة ، ولو كان مكان الياء ظاهر في نحو
يا عباد لما حذف ، وقال أبو عثمان لما صح مرزید وأنت صح مررت أنت وزید ولما صح كملت زيدا
واياك صح كلمتك وزيدا ولما امتنع مررت يزيد وك امتنع مررت بك وزيد لان المعطوف والمعطوف
عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه
على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه فلما لم يصح وأريد ذلك أعيد الخافض وصار من قبيل عطف
الجملة على الجملة اذ كان عاملا ومعمولا ولم يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر نحو قوله

فاليوم قرّبتهم جونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

عطف الايام على المضمر المتصل بالباء وذلك قبيح انما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار
وسعة الكلام ، وأما قوله تعالى (اتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) بجر الارحام في قراءة حمزة فان
أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرا الى العطف على المضمر المخفوض وقد رد أبو العباس محمد
ابن يزيد هذه القراءة وقال لا تحمل القراءة بها وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لانه قد رواها
امام ثقة ولا سبيل الى رد ثقل الثقة مع انه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس
والقاسم وابراهيم النخعي والاعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد واذا صحت الرواية لم يكن سبيل
الى ردها ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض أحدهما أن تكون الواو واو قسم وهم
يقسمون بالارحام ويعظمونها وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله (ان الله كان عليكم
رقيبا) جواب القسم والوجه الثاني أن يكون اعتقد ان قبله باء ثانية حتى كأنه قال وبالارحام ثم حذف
الباء لتقدم ذكرها كما حذف في نحو قولك بمن تمر أمر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل أمر به ولا أنزل
عليه لانها مثلها في موضع نصب وقد كثر عنهم حذف حرف الجر وأنشد

(١) هذا البيت من شواهد سيويه التي لم يعرف قائلها والشاهد فيه عطف الايام على الضمير المتصل بالمجرور بالباء
من غير اعادة الجار وذلك عند البصريين قبيح لا يجوز الا في ضرورة الشعر وهو عند الكوفيين جائز في السعة بدليل
قوله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) في قراءة حمزة بجر الارحام عطفا على الهاء في به وقوله تعالى (قل
الله يفتيكهم فيمن وما يتلى عليكم) فان ما عطف على الضمير المجرور في . وقوله تعالى (لكن الراسخون في العلم منهم
والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة) فان المقيمين عطف على الكاف في اليك أو
الكاف في قبلك وبدليل قول الشاعر

أكر على الكتبية لا أبالي أنيها كان حتى أم سواها

فان سواها عطف على ما في قوله فيها ، وقوله الآخر

هلا سألت يدي الجاهم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء الحرق

فان قوله أبي نعيم عطف على هم في قوله عنهم ، ومثله قوله الآخر

تملق في مثل السواوي سيوفنا وما بيننا والكعب غوط نفائنا

فقوله الكعب عطف على ما في بيننا والجواب عن هذا بان الواو في قوله تعالى (والارحام) للتسم لا للعطف .
وما في قوله (وما يتلى عليكم) عطف على لفظ الجلالة أي أن الله يفتيكهم والقرآن كذلك . وأن المقيمين نصب على
المدح والايات ان سلم حملها على ما قبل فهي من الشنود بحيث لا يقاس عليها

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ (١)

والمراد رب رسم دار وقفت في طلله ، وكان رؤية اذا قيل له كيف أصبحت يقول خبر عافاك الله أي بخير فيحذف الباء لدلالة الحال عليه ، وحذف حرف الجر ههنا وتبقيته عمله من قبيل حذف المضاف في قوله

أَكَلْتُ أَمْرِي وَتَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدْتُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٢)

والمراد وكل نار الا انه حذف كلا الثانية لتقدم ذكرها وبقي عملها ومثله قول الآخر

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا يَبْنِيهَا وَالْكُعْبُ غُوطٌ نَقَانِيفُ (٣)

والمراد وما يبنها وبين الكعب الا انه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله الا ان حذف المضاف أسهل أمرا وأقرب متناولا لان حرف الجر ينزل منزلة الجزء مماجره ولا يجوز الفصل بينهما بظرف ولا غيره وبحكم عليهما باعراب واحد وليس كذلك المضاف والمضاف اليه ، ونظير الآية قول الشاعر أنشده المبرد في الكامل

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْإِيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٤)

والقول فيه كالأية فاعرفه ان شاء الله تعالى *

ومن اصناف الاسم المجنى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وهو الذي سكون آخره وحركته لا يعامل وسبب بنائه مناسبة ما لا يمكن له بوجه قريب أو بعيد يتضمن معناه نحو أين وأمس أو شبهه كاللهيات أو وقوعه موقعه كنزال أو مشاكته للواقع موقعه كنفجار وفساق أو وقوعه موقع ما أشبهه كالنادي المضموم أو اضافته اليه كقوله عز

(١) البيت لجليل بن عبد الله بن معمر المذري وبمده

موحشاً ما ترى به أحداً تنسج الريح قرب معتدله
وصرياً بين التهام ترقى عازقات المدب في أسله

والشاهد فيه جر رسم دار برب مخنوفة وأصل الكلام رب رسم دار ، وقد ذكرنا ذلك في تعليلاتنا وقصصنا تفصيلاً شافياً . ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض ، والطلل ما شغص من آثار الديار ، وقوله أقضى معناه أموت والفاة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وقوله من جلله فتيل أراد من أجله وقيل أراد من عظيم أمره في عيني (٢) البيت لابن داود وأراد وكل نار توقد بالليل ناراً فخفف كلاماً جري ذكره في الكلام أولاً مع أنه قدم الجرورين ولو أنه كان قد أتى بالنصوبين أولاً حتى كان نظم كلامه هكذا :

أَتَحْسِينِ أَمْرًا كُلَّ أَمْرٍ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

لم يجز حتى يظهر كلامه وقد سبق القول على هذا البيت من باب الاضافة

(٣) ذكرنا هذا البيت عند ذكرنا شواهد الكوفيين التي استدلوا بها على جواز المعطف على الضمير الجرور من غير إعادة الجار في أول هذه المسألة وتقدير البيت عندهم أن الكعب معطوف على الضمير المتصل بالجرور باضافة الظرف وهو عند ابصرين كما قدره الشارح فلا يكون البيت من المعطف على الضمير الجرور وإنما يكون فيه حذف المضاف وذلك جائز لا ضرورة فيه

(٤) سبق هذا البيت تقريباً ، ويريد الشارح بأن القول فيه كالقول في الآية أنه بوجه على أن الواو في قوله « والايام » ليست عاطفة بل هي للقسم كما قدرت في قوله جر ذكره « والارحام » في ترامة حزة بالجر ، وعلى هذا فلم يبق من أدلة الكوفيين من غير رد الا قول الشاعر « أفياها كان حتى أم سواها » وبجواب عنه بأن سواها منصوب على الظرف لا مجرورة بالمعطف

وعلا (من عذاب يومئذ) و (هذا يوم لا ينطقون) فيمن قرأهما بالفتح وقول أبي قيس بن رفاعه
لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَلَّتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ

وقول النابغة * على حين عابت المشيب على العبي * *

قال الشارح : البناء يخالف الاعراب ويضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا شئ أحدث ذلك من العوامل فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات بخلاف الاعراب وإنما سمي بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً ولم يتغير تغير الاعراب سمي بناء مأخوذ من بناء الطين والآجر لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك ما ليس ببناء من نحو الخيمة ويبيت الشعر فاتها أشياء منقولة من مكان إلى مكان ، والقياس في الأسماء أن تكون معرفة كلها من قبل أنها سميت على مسميات وتلك المسميات قد يسند إليها فعل فتكون فاعلة وقد يقع بها فعل فتكون مفعولة وقد يضاف إليها غيرها على سبيل التعريف فاستحققت الاعراب للدلالة على هذه المعاني المختلفة وما بني منها فبالحمل على ما لا يمكن له من الحروف والأفعال لضرب من المناسبة فالمبني من الأسماء هو الخارج من التمكن إلى شبه الحروف أو الأفعال والمراد بالتمكن في الأسماء تعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه وأما ما لا يمكن له فلا يتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته فرجل وفرس متمكنان لتعاقب التنكير والتعريف عليهما نحو قولك رجل وفرس والرجل والفرس وأما زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام فتمكنان لأنهما قد يتنكران إذا ثنيا فيقال الزيدان والعمران إذا أريد تعريفهما وأما هذا ونحوه فإنه غير متمكن لأنك لا تقول الهذان وأما كم وكيف ونحوهما فانهما غير متمكنين لأنهما نكرتان لا تعرفان «والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة» تضمن معنى الحرف ومشابهة الحرف والوقوع موقع الفعل المبني فكل مبني من الأسماء فأنما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إلى ما ذكر فأين وكيف ونظائرها بنيا لتضمنها معنى الحرف والأسماء المضمرقة والموصولة ونظائرها مبنية لمضارعة الحرف والفرق بين ما تضمن معنى الحرف وما مضارعه أن مضارعة الحرف إنما هي مشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف والمراد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص على ما سيذكر في موضعه وتضمنه معنى الحرف أن ينوي مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتى كأنه موجود فيه وكأن الاسم وعاء لذلك الحرف ولذلك قيل تضمن معناه اذ كل شئ اشتمل على شئ فقد صار متضمناً له ألا ترى أن أين وكيف يفيدان الاستفهام كما يفيد الهزلة في قولك أي الدار زيد ونزال وتراك ونحوهما من أسماء الأفعال بنيا لأنهما وقعا موقع أنزل وترك فهذه أصول علل البناء بقوله «وسبب بنائه مناسبتة ما لا يمكن له بوجه قريب أو بعيد» يريد مناسبة الحرف أو فعل الأمر فإنه لا يمكن لها بوجه بخلاف الأسماء المبنية فإن لها تمكناً في الأصل وبعضها أقرب إلى المتمكنة من بعض فأقربها من المتمكنة ما كان مبنياً على حركة نحو يا زيد ويا حكم وأبعدها منها ما كان مبنياً على السكون إذا الأسماء المتمكنة متحركة متصرقة فأراد أنها في البناء محمولة على ما لا حظ له في التمكن بوجه قريب نحو الأسماء المبنية على حركة ولا بوجه بعيد نحو الأسماء المبنية على السكون وما هذا ذلك فمحمول عليها أو راجع إليها نحو «فجار وفساق» فانهما وإن لم يكونا واقعين

موقع الفعل فانهما مضارعان لما وقع وقعه وهو زال وتراك فبنيا كبنائه ونحو «النادى» في يازيد ووه مما هو مفرد فانه وان لم يكن مشابها للمعرف فهو واقع موقع أنت من حيث كان مخاطبا واسماء الخطاب مبنية ومستند كمرسوفى فلما «يومئذ» وحينئذ وساءت ذنوبه وجهان البناء والاعراب فلا عراب على الاصل والبناء لانه ظرف مبهم أضيف الى غير متمكن من الاسماء فاكتسب منه البناء لان المضاف يكتسب من المضاف اليه كثيرا من أحكامه وقد أجروا غيرا ومثلا بجرى الظرف في ذلك لابهامها نحو قوله تعالى (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فان مثلا مبنية لاضافتها الى غير متمكن وهو أمثل وجوها فاما قوله «لم يمنع الشرب منها غير أن نطقنا الخ» (١) فالبيت لابي قيس بن رفاعه وقيل لرجل من كنانة وللشاهد فيه أنه بني غيرا على الفتح لاضافتها الى غير متمكن وان كان في موضع رفع «فان قيل» فان والفعل في تأويل المصدر وكذلك أن المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ غير ومثل قد أضيفنا الى متمكن فلم وجب البناء «قيل» كون أن مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديرى والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به فعل وحرف فلما أضيفنا الى ما ذكرنا مع لزومها للاضافة بنيتا معها لان الاضافة بليها أن تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت ههنا عن بليها بني الاسم وسيوضح بأكثر من ذلك ، يقول لم يمنعنا من التعرّيج على الماء الا صوت حمامة ذكرتنا من نحب فهيجنا وحثنا على السير ، والاوقل الاعالى ومنه التوقل وهو الصمود فيه ، ونحو ذلك «قول النابتة»

على حين حاتبت المشيب على الصبي وقلت ألتا أصح والشيب وازع (١)

(١) هذا البيت من شواهد سيويه يرويه برفع غير ثم يقول «وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع فقال الخليل هذا كمنصب بعضهم يومئذ في كل موضع فكذلك غير ان نطقت اه . وهو يقول قبل انشاد البيت «والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا» اه والشاهد فيه بناء غير على الفتح لاضافتها الى غير متمكن وان كانت في موضع رفع وذلك من جهة أن حرف توصل بالفعل وانما تؤولت اسما مع ما بعدها من صلتها لانها دلت على المصدر وثابت متابه في المعنى فلما أضيفت غير اليها مع لزومها للاضافة بنيت معها ، واعرابها على الاصل جازم حسن ، ونظير بنائها بناء أسماء الزمان اذا أضيفت الى الجمل والافعال كقولك عجبت من يوم قام زيد ومن يوم زيد قائم . وذلك لان حق الاضافة أن تقع على الاسماء المفردة دون الافعال والجمل فلما خرجت ههنا عن أصلها بني الاسم . والاوقل هي الاعالى ومنه التوقل في الجبل وهو الصمود فيه ، والمعنى أنه لم يمنعنا من التعرّيج على الماء والاستقاء منه الا صوت حمامة ناحت فوق أعالي القصور فأذكرتنا بمن نحب فهيجنا وحثنا على السير والسرعة فيه لنصل الى أحبائنا

(٢) البيت للنابتة من قصيدة له يمدح فيها النعمان بن المنذر ويمتدح اليه مما سمي به مرة بن ربيع بن قريع بن عوف بن كعب ويهجو مرة بن ربيع هذا ، ومطلعها :

عفا ذو حسا من فرتنا فالقوارع جنبنا أريك فالسلاخ النوازع

فجئتم الاشرار غير رسمها مصاييف صرت بمعدنا ومرايح

وقبل البيت المستشهد به :

فكفكفت منى عبيرة فرددتها على النحر منها مستهل وداعم

وبسده : وقد حال هم دون ذلك شاغل مكان الشفاف يتتبعه الاصابع

وقوله ذو حسا هو مكان بيته في بلاد مرة ، وقوله فرتنا قيل هو اسم امرأة وقيل هو قصر ، والقوارع - باناء الموحدة - جمع فارعة وهي أعلى الجبل ومنه يقال انزل بفارعة الجبل واحذر أسفله ، وتطلق الفارعة أيضاً على المستقلة فهو ضد ، وقيل القوارع تلال مشرفات المسایل ، وأريك موضع ، والنلاغ جمع تلة وهي مجرى الماء من أعلى الوادي وهي أيضاً ما انميط من الوادي والاشراج مسايل الماء من الحرة الى السهل والمصاييف جمع مصيف من الصيف والمرايع جمع مريع من الربيع ، ويروى بدل { فكفكفت منى عبيرة } فقللت الخ والعبيرة هي الدعة والنحر الصدر والمستهل

الشاهد فيه اضافة حين الى الفعل الماضي وبنائه لذلك على الفتح والاعراب جائز على الاصل غير ان البناء ههنا أوجه منه في قوله غير ان نطقت لان الظرف ههنا مضاف الى فعل محض وفي قوله غير ان نطقت مضاف الى اسم متاؤل فكان الاعراب فيه أظهر ، وصف انه بكى على الديار زمن مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه والوازع الناهي وأوقع الفعل على المشيب اتساعا والمعنى عاتبت نفسها على الصبي لمكان شبيبي فاعرفه •

قال صاحب الكتاب { والبناء على السكون هو القياس والمدول عنه الى الحركة لاحد ثلاثة أسباب للهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء ولئلا يبتدأ ساكن لفظاً أو حكماً كالساكنين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير ولعروض البناء وذلك في نحو يا حكم ولا رجل في الدار ومن قبل ومن بعد وخمسة عشر • قال الشارح : القياس في كل مبني أن يكون ساكناً وما حرك من ذلك فاملة فإذا وجدت مبنيّاً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه لان ذلك مقتضى القياس فيه فان كان متحركاً فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات وانما كان القياس في كل مبني السكون لوجهين أحدهما ان البناء ضد الاعراب وأصل الاعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة فوجب أن يكون البناء الذي هو ضد السكون والوجه الثاني أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة الى السكون فلا يؤتى بها الا لضرورة تدعو الى ذلك ، • والاسباب الموجبة لتحريك المبني أحد ثلاثة أشياء • الفرار من التقاء الساكنين والبداية بالحرف الساكن لفظاً أو حكماً وأن يكون المبني له حلة تمكنه فاول نحو أين وهؤلاء وحيث أصل حركة التقاء الساكنين الكسرة وانما يعمل عنها لضرب من الاستحسان من قبل أنارأينا الكسرة لا تكون اعراباً الا باقتران التنوين بها أو ما يقوم مقامه وقد يكون الضمة والفتحة اعرابين من غير تنوين يصحبهما ولا شيء يقوم مقام التنوين نحو ما لا ينصرف والافعال المضارعة فاذا اضطررنا الى تحريك الساكن حركناه بحركة لا توهم فيه الاعراب وهي الكسرة • وأما تحريك الحرف لئلا يبتدأ ساكن • فنحو همزة الاستفهام وواو العطف وفائه والقياس في هذه الحروف أن تكون سواكن وانما الحركة فيها لاجل وقوعها أولاً وهذا حكم كل حرف في أول كل كلمة يبتدأ بها من اسم أو فعل أو حرف لا يكون الا متحركاً ، وقوله « لفظاً أو حكماً » فالمراد باللفظ ما ذكرناه من نحو واو العطف وألف الاستفهام وكاف التشبيه في نحو زيد كلاس فهذه الحروف وانظائرهما لا تكون أبداً الا مفتوحة لوقوعها أولاً لفظاً وأما كونها أولاً في الحكم فنحو كاف ضمير المفعول من نحو ضربك وأكرمك فهذه الكاف منفصلة في الحكم يبدأ بها في التقدير والمفعول فضلة غير لازم للفعل ولذلك لا تسكن له الفعل اذا اتصل بضميره كما سكنته لفاعل ، واعلم ان أصحابنا يقولون ان الابتداء

السائل المنصب والدامع الذي يرامق الدمة من الدين ، ويروى بدل { عاتبت المشيب } عاتبت الخ والمعاتبة هي المؤاخذه والمعاينة الرؤية والمشاهدة والوازع الذي يكف الانسان ويردعه ، والشقاق حبة القلب أو هو داء يكون تحت التراسيف في الشق الايمن تلبسه أصابع المتطيين . والشاهد في البيت اضافة حين الى الفعل وبنائها معه على التبع كأنه جمل حين وعاتبت اسماً واحداً واعرابها جائز على الاصل كما ذكرنا في البيت السابق ، وصف أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه

بالساكن لا يكون في كلام العرب وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوره ولا شبهة في الامكان ألا تری انه يجوز الابتداء بالساكن اذا كان مدغماً نحو ناقلم تخذتم في تناقلم واتخذتم ويؤيد ذلك وأنه من لغة العرب أنهم لم يخففوا الهمزة اذا وقعت أولاً بأي حركة فحركت نحو أحمد وإبراهيم ونحو قوله

« أن رأيت رجلاً أعشى » (١) لان في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً له من الساكن فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل على ان ذلك من لغة العرب وذلك من قبل ان المبتدئ بالنطق مستعجم مستريح فيعظم صوته والواقف تعب حسي يقف للاستراحة فيضعف صوته ، وأما « عروض البناء » فان المبنى من الاسماء يكون على ضربين ضرب له حالة يكون معرباً فيها وانما يعرض له البناء في بعض الاحوال نحو يازيد في النداء وما كان مثله فانه يكون في غير النداء معرباً وانما عرض البناء في النداء ومثله « لارجل » في النفي فان البناء عرض له في حال النفي وفي غير النفي يكون معرباً نحو هذا رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل وكذلك (لله الامر من قبل ومن بعد) ونحوهما من الغايات وكلاعداد المركبة من نحو « خمسة عشر » الى تسعة عشر فانه قبل التركيب كان معرباً وضرب آخر لم يكن له حالة تمكن البتة بل لا يكون قط الا مبنياً فجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة الآخر ولما كان السكون أقص من الحركة بنينا عليه ما لم يكن له حظ في التمكن وبنينا على حركة ما كان له حظ في التمكن ليكون له بذلك فضيلة على المبنى الآخر فاعرفه »

قال صاحب الكتاب وسكون البناء يسمى وقفا وحركاته ضماً وفتحاً وكسراً وأنا اسوق اليك عامة ما بنته العرب من الاسماء الامة عسى يشد منها أو قد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب وهي المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات وأسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف والمركبات والكنائيات »

(١) هذه قطعة من بيت للاعشى ميمون بن قيس وهو بنامه

أن رأيت رجلاً أعشى أضربه ريب المنون ودهر مفند خيل

وهو من قصيدته المعلقة التي مطلعها :

ودع هريرة ان الركب مرئجل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وقبل البيت المستشهد به :

صدت هريرة عنا ما تكلمنا جهلا بأمر خليل من تصل

وبعد قالت هريرة لما جئت زائرهما وبلى عليك وويلي منك يا رجل

وهريرة قينة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد أهداها الى قيس بن حسان بن ثعلبة فولدت له خليداً فذلك تكنيتها بأمر خليل وقيل ان الاعشى سئل عن هريرة فقال لا أعرفها وانما هو اسم ألقى في روعي ، والركب عند أكثر أهل اللغة لا يستعمل الا للايل وقال الاخفش أرى أن الركب قد يكون للغيل والايل وقوله وهل تطيق وداعاً معناه انك ستفرع وبأخذك الجزع ان ودعتها ، وقوله جبل من تصل هو استفهام وفيه معنى التعجب والمعنى جبل من تصل اذا لم تصلنا ونحن نودها وقوله أن رأيت هو في محل نصب والمعنى أمن ان رأيت رجلاً الخ ثم حذف من ، ولك أن تحقق الهمزة في ذلك أن تخفف الثانية وزعم بعض النحويين أنك اذا خلقتها جئت بها ساكنة وهذا خطأ لان النون ساكنة فلو سكنت الهمزة لالتقي ساكنان ومن ثم أنكروا المختصرى قراءة ورش في قوله تعالى { أأنتذرهم } حيث قلب الهمزة الثانية الفاء فذكر أن هذا لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين أحدهما أنه يستدعي أن يلتقي ساكنان ليس على الوجه المعتاد والثاني ان طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل لا بالقلب الفاء . يمكن قراءة ورش صحيحة النقل والقاء الساكنين على هذا الوجه اذا لم يكن جائزاً عند البصريين فانه جائز عند الكوفيين

قال الشارح : اعلم ان سيبويه وجماعة من البصريين قد « فصلوا بين ألقاب حركات الاعراب وسكونه وبين ألقاب حركات البناء وسكونه » وان كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً فجعلوا الفتح المطلق لقباً للمبني على الفتح والضم لقباً للمبني على الضم وكذلك الكسر والوقف وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل وكذلك الرفع والجر والجرم ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً لا بد من تقييد لثلاث يدخل في حيز المبنيات أرادوا بالمخالفة بين ألقابها لإبانة الفرق بينهما فإذا قال هذا الاسم مرفوع علم انه بعامل يجوز زواله وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله فكان في ذلك فائدة وإيجاز لان قولنا مرفوع يكفي عن أن يقال له مضموم ضمة تزول أو ضمة بعامل ، وربما خالف في ذلك بعض الكوفيين وسمى ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف والوجه الاول لما ذكرناه من القياس ووجه الحكمة ، وتخصر المبنيات في سبعة أبواب اسم كنى به عن اسم وهو المضممر نحو أنا وأنت وهو ونحوها واسم أشير به الى مسمى وفيه معنى فعل نحو هذا وهذا وهؤلاء واسم قام مقام حرف وهو الموصول نحو الذي والتي ونحوهما واسم سمي به فعل نحو صه ومه وشبههما والاصوات المحكية والظروف لم يتمكن واسم ركب مع اسم مثله وسترده عليك مفصلة ان شاء الله تعالى *

المضممرات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : هي على ضربين متصل ومنفصل فالمتصل ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة كقولك أخوك وضربك ومربك وهو على ضربين بارز ومستتر فالبارز ما لفظ به كالكاف في أخوك والمستتر ما نوى كالذي في زيد ضرب وضرب والمنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده كقولك هو وأنت ﴿ قال الشارح : لا فرق بين المضممر والمكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الاسماء المترادفة فعنهما واحد وان اختلفا من جهة اللفظ وأما البصريون فيقولون المضممرات نوع من المكنيات فكل مضممر مكنى وليس كل مكنى مضمراً فالكنية اقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً وقد يكون ذلك بالاسماء الظاهرة نحو فلان والفلان وكيت وكيت وكذا وكذا ففلان كناية عن أعلام الاناسي والفلان كناية عن أعلام البهائم وكيت وكيت كناية عن الحديث المدمج وكذا وكذا كناية عن العدد المبهم واذ كانت الكناية قد تكون بالاسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة كانت المضممرات نوعاً من الكنيات ، وانما أتى بالمضممرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازاً من الالباس فأما الإيجاز فظاهر لانك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكمله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم وأما الالباس فلأن الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فإذا قلت زيد فعل جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الاول وليس للاسماء الظاهرة أحوال تفرق بها اذا التبست وانما يزيل الالباس منها في كثير من أحوالها الصفات كقولك مرتت بزيد الطويل والرجل البزاز والمضممرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات والاحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاركة لهما وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم فأعرف المضممرات المتكلم لانه لا يوهمك غيره ثم المخاطب والمخاطب

ولو المتكلم في الحضور والمشاهدة وأضعفها تعريفاً كناية الغائب لأنه يكون كناية عن معرفة ونكرة حتي قال بعض النحويين كناية النكرة نكرة ، والمضمرات كلها مبغية وانما بنيت لوجهين أحدهما شبهها بالحروف ووجه الشبه أنها لا تستبد بأنفسها وتفتقر الى تقدم ظاهر ترجع اليه فصارت كالحروف التي لا تستبد بنفسها ولا تفيد معنى الا في غيرها فبنيت كبنائها والوجه الثاني أن المضمر كالجزء من الاسم المظهر اذ كان قولك زيد ضربته انما أثبت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالاً عليه الا انك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون في كل ما تريد أن تضميره مما تقدم ذكره فكان لذلك كجزء من الاسم وجزء الاسم لا يستحق الاعراب ^ب والمضمر على ضربين متصل ومنفصل فالمتصل ما كان متصلاً بعامله وانما قال « ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة » ولم يقل بعامل تحوراً من المضاف في نحو أخوك وشبيهك فانه على رأى جماعة من المحققين العامل فيه حرف الجر المقدر لأنفس الاسم المضاف فلذلك لم يقيد اتصاله بالعامل فيه « والمنفصل » ما لم يتصل بالعامل فيه وذلك بأن يكون معرى من عامل لفظي أو مقدماً على عامله أو مفصلاً بينه وبينه بحرف الاستثناء أو حرف عطف أو شيء يفصل بينهما فصلاً لازماً « فان قيل » ولم كانت المضمرات متصلة ومنفصلة وهلا كانت كلها متصلة أو منفصلة قيل القياس فيها أن تكون كلها متصلة لانها أوجز لفظاً وأبلغ في التبريد وانما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الاسماء التي تضمير فبعضها يكون مبتدأ نحو زيد قائم فاذا كئيت عنه قلت هو قائم أو أنت قائم ان كان مخاطباً لان الابتداء ليس له لفظ يتصل به التضمير فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلاً ، وبعضها يتقدم على عامله نحو زيدا ضربت فاذا كئيت عنه مع تقديمه لم يكن الا منفصلاً لتعذر الاثبات به متصلاً مع تقديمه فلذلك تقول اياه ضربت أو اياك قال الله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) أتى بالتضمير المنفصل لما كان المفعول مقدماً ، وقد يفصل بين المفعول وعامله فاذا كئيت عنه لا يكون ضميره الا مفصلاً نحو ما ضرب زيدا الا أنت وما ضربت الا اياك وعلمت زيدا اياه فلذلك كانت متصلة ومنفصلة والذي يؤيد عندك ذلك ان الاسم المجرور لما كان عامله لفظياً ولا يجوز تقديمه عليه ولا فصله عنه لم يكن له ضمير الا متصل ، والمتصل أوغل في شبه الحرف لعدم استبداده بنفسه وأهرف من المنفصل على ما ذكرنا والمنفصل جار مجرى الاسماء الظاهرة في استبداده بنفسه وعدم افتقاره الى ما يتصل به فاعرفه .

فصل قال صاحب الكتاب ^ب ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مذكور ومؤنث ومفرد ومثنى ومثناه ومجموعه ضمير متصل ومنفصل في أحوال الاعراب ما خلا حال الجر فانه لا منفصل لها تقول في مرفوع المتصل ضربت ضربنا وضربت الى ضربين وزيد ضرب/ الى ضربين وفي منصوبه ضربني وضربنا وضربك الى ضربين وضربه الى ضربين وفي مجروره غلامى غلامنا وغلامك الى غلامكن وغلامه الى غلامهن وتقول في مرفوع المنفصل أنا نحن وأنت الى أثنى وهو الى هن وفي منصوبه اياي ايانا واياك الى اياكن واياه الى اياهن .

قال الشارح : المضمرات ثلاثة أقسام متكلم ومخاطب وغائب وتختلف ألفاظها بحسب اختلاف محلها من الاعراب فضمير المرفوع غير ضمير المنصوب والمجرور « فان قيل » كيف يختلف صيغ المضمرات

والاسماء لا تختلف صيغها قيل لما كانت الاسماء المضمرة واقعة موقع الاسماء الظاهرة المعربة وليس فيها اعراب يدل على المعاني المختلفة فيها جعلوا تغير صيغها عوضاً من الاعراب اذ كانت مبنية ، ولكل واحد من المضمرات ضمير ان متصل ومنفصل ما خلا حال الجر فانه لا منفصل له فلا يكون الا متصلاً فتقول « في ضمير المرفوع المتصل » ضربت اذا كان المتكلم وحده بتاء مضمومة يستوي فيه المذكور والمؤنث لان الفصل بين المذكور والمؤنث انما يحتاج اليه لتلايتهم غير المقصود في موضع المقصود والمتكلم لا يشاركه غيره في لفظه وعبارته عن نفسه وغيره اذ لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلمي « فان قيل » ولم كانت هذه التاء متحركة وهلا كانت ساكنة ولم خصت حيث حركت بهذه الحركة التي هي الضم دون غيره فالجواب اما تحريكها فلأن التاء هنا اسم قد بلغ الغاية في القلة فلم يكن بد من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثان والذي يدل ان التاء اسم ههنا اذك تؤكد ما كما تؤكد الاسماء فتقول فعلت انا نفسي ولو كانت حرفاً كالتاء في فعلت اذا أريد المؤنث لم يجوز تأكيدها كما لم يجوز تأكيدها التانيث في نحو قائمة وقاعدة ، وانما خص بالضم دون غيره لأن من أحدهما ان المتكلم أول قبل غيره فأعطى أول الحركات وهي الضمة والامر الآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزلوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان هذا مخاطباً وذاك مخاطباً فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول ، فاذا ثبتت أو جمعت المتكلم كان ضميره نا ويستوي في علامته الاثنان والجماعة تقول ذهبنا وتحدثنا ومعك واحد وذهبنا وتحدثنا ومعك اثنان فصاعداً وانما استوي في الضمير لفظ الاثنين والجمع لان ثنية ضمير المتكلم وجمعه ليس هلي منهاج ثنية الاسماء الظاهرة وجمعه لان الثنية ضم شيء الى مثله كزيد وزيد ورجل ورجل تقول فيهما الزيدان والرجلان والجمع ضم شيء الى أكثر منه من لفظه كرجل ورجل ورجل وزيد وزيد ونحو ذلك فتقول اذا جمعت الزيدون ورجال وليس الامر في هذا المضمرة كذلك لان المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لها لكنه قد يشكك الانسان عن نفسه وحده ويتكلم عن نفسه وعن غيره فيجعل اللفظ المعبر به عن نفسه وعن غيره مخالفاً للفظ المعبر به عن نفسه وحده واستوي أن يكون المضموم اليه واحداً أو أكثر فلذلك تقول قمنا ضاحكين وقمنا ضاحكين « فان كان مخاطباً » فصلت بين لفظ مذكره ومؤنثه ومثناه ومجموعه فتقول في المذكور ضربت وفي المؤنث ضربت فتفتح التاء مع المذكور وتكسرهما مع المؤنث للفرق بينهما وخصوا المؤنث بالكسرة لان الكسرة من الياء والياء مما تؤنث بها في نحو فعلان وفي ذى ولما اختصت الضمة بالمتكلم لما ذكرناه والكسرة بالمؤنث المخاطب لم يبق الا الفتحة تخص بها المخاطب المذكور ، وانما احتسب الى الفصل بين المذكور والمؤنث والثنية والجمع في الخطاب لانه قد يكون بمضمرة المتكلم اثنان مذكر ومؤنث وهو مقبل عليهما فيخطب أحدهما فلا يعرف حتى يبينه بعلامة ولذلك من المعنى نبي وجمع خوفاً من انصراف الخطاب الى بعض الجماعة دون بعض فلذلك تقول اذا خاطبت مذكراً ضربت وفعلت وفي الثنية ضربتما وفعلتما وفي الجمع ضربتم وفعلتم وفي المؤنث ضربت

وفي التثنية ضربا وفي الجمع ضربين يستوي المذكر والمؤنث في التثنية ويترقان في الجمع وذلك لان التثنية ضرب واحد لا يختلف فلا تكون تثنية أكثر من تثنية فلما اتفق معناها اتفق لفظها ويختلف الجمع في لفظه كما يختلف معناه ، وأصل ضربهم في جمع المذكر ضربتموا بواو بعد الميم كما كانت التثنية بألف بعد الميم فالميم في الجمع لمجاوزه الواحد والواو للجمع كما كانت الميم في التثنية لمجاوزه الواحد والالف للتثنية وقد يحذف الواو من الجمع لأن اللبس اذا الواحد لا ميم فيه والتثنية يلزمها الميم والالف فلا يلبس بواحد ولا تثنية لان الواحد لا ميم فيه والتثنية يلزم فيها الالف واذا حذفت الواو سكنت الميم لانه أبلغ في التخفيف ومع ذلك فلحركة تبلى حرف الين لما لم يكن بد منها كانت من لوازمه وأعراضه كالصغير لحروف الصغير والتكوير المراء فكما اذا حذفت هذه الحروف زالت هذه الاعراض معها كذلك اذا حذف حرف الين زالت الحركة معه اذا كانت من لوازمه ، وقلت في جمع المؤنث ضربين بنشديد النون لتكون نونان بازاء الميم والواو في المذكرين وذلك أن ضمير المؤنث على حسب ضمير المذكر فان كانت علامة المذكر حرفا واحداً فعلمة المؤنث حرف واحد وان كانت علامة المذكر حرفين كانت علامة المؤنث حرفين فقلت المهندات ضربين بنون واحدة حيث قلت الزيدون قاموا وقلت ضربين بنونين حيث قالوا قمتموا وضربتموا ليكون الزيدتان بازاء الميم والواو في جمع المذكر وتقول في ضمير الفسائب المذكر زيد ضرب وفي التثنية الزيدان ضربا وفي الجمع الزيدون ضربوا فيكون ضمير الواحد بلا لفظ والتثنية والجمع بعلمة ولفظ فالالف في قاء علامة التثنية وضمير الفاعل والواو علامة الجمع وضمير الفاعل وانما كان الواحد بلا علامة والتثنية والجمع بعلمة من قبل أنه قد استقر وعلم أن الفعل لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من بان ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه فالفاعل معلوم لا محالة اذ لا يخلو منه فعل وقد يخلو من الاثنين والجماعة فلما كان الفاعل معلوما لاستحالة فعل بلا فاعل لم يحتاج له الى علامة تدل عليه ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتيج لها الى علامة ، وقد اختلف العلماء في هذه الالف والواو فذهب سيبويه الى أنهما قد تكونان تارة اسمين للمضمرين ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع فاذا قلت الزيدان قاما فالالف اسم وهي ضمير الزيدين واذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسم وهو ضمير الزيدين واذا قلت قاما الزيدان فالالف حرف مؤذن بأن الفعل لائنين وكذلك اذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم وعليه جاء قولهم أكاوني البراغيث في أحد الوجوه ومنه قول الشاعر

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يهزل (١)

(١) نسب بعضهم هذا البيت لامية بن أبي الصلت . وقال العيني « لم أقف على اسم قائله » اهـ والرواية عند بعض الناس كما رواها الشارح ويذكرون به :

وأهل الذي باع يلحونه كما لحى البائع الاول

وبعضهم يرويه :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم

واللوم واليهزل العتاب والاستشهاد فيه في قوله يلومونني حيث جاء بالواو الدالة على الجمع مع وجود الفاعل

وقول الآخر

أَلْقَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوَّلَى فَأَوَّلَى لَكَ ذَا وَاعِيَةٍ (١)

وذهب أبو عثمان اللذان وغيره من النحويين الى أن الالف في قاما والواو في قاموا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين والفاعل في النية كما أنك اذا قلت زيد قام فني قام ضمير في النية وليست له علامة ظاهرة فاذا نبي أو جمع فالضمير أيضا في النية غير أن له علامة ، والمذهب الاول لانك اذا قلت الزيدان قاما فالالف قد حلت محل أبوها اذا قلت الزيدان قام أبوها فلما حلت محل ما لا يكون الا اسما وجب أن يكون اسما ، وتقول في المؤنث هند ضربت فالفاعل في النية والتاء مؤذنة بأن الفعل لمؤنث والذي يدل أنها ليست اسما أشياء منها أنك تقول هند ضربت جاريتها فترفع الجارية بأنها فاعلة ولو كانت التاء اسما لم يجوز رفع الاسم الظاهر لان الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمرة والآخر ظاهر ومنها أنها لو كانت اسما لكنت اذا قلت قامت هند فقد قدمت المضمرة على المظهر وذلك لا يجوز ومنها أنك تقول في التثنية قامتا فتجمع بين التاء وضمير التثنية فيلزم من ذلك أن يكون الفعل خبراً عن ثلاثة من غير اشتراك فاذا لا فرق بين قولك قامت هند وهند قامت في كون التاء حرفاً ، فاذا تثبت قلت الهندان قامتا فيكون كلفظ المذكور لما ذكرناه من أن التثنية ضرب واحد ، فان جمعت المؤنث قلت الهندات فمن فتكون النون اسما ضميراً لهندات فان قدمت وقلت ضربن الهندات كانت حرفاً مؤذنة بأن الفعل لجماعة المؤنث كما قلنا في التاء اذا قلت قامت هند ومنه بيت الفرزدق

اسماً ظاهراً وذلك عند النعانة على وجهين يقوم يزعمون أن هذا كثير وأنه لا يلزم تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا أسند لواحد منهما وقال السهيلي «النية في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودها نحو ما جاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم « ووقعنا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » ونحو قوله « يخرجن المواتق وذوات الخدور » ونحو « يتساقون نيكاً ملائكة بالليل » اه وتوم يقولون هذه حروف دالة على حال الفاعل الذي يأتي بعدها من كونه مثنى أو مجموعاً ، وهذه لغة بعض العرب فليل هم وقيل هم أزد شنوءة ويمبر عنها بلغة أكلوب البراغيث . واشتراء النخيل مصدر مضاف لمفعوله ويروى « في اشترائي النخيل » بإضافته لفاعله وهو ياء المتكلم والنخيل بضم منه منصوب على المفعولية . وكلمهم مبتدأ وخبره قوله ألوم وهو اسم تفضيل من ليم مبنياً للمجهول وجلة بمنزلة خبر في الرواية الثانية

(١) الشاهد فيه في قوله النيتا عيناك حيث أن بضمير العينين في الفعل وهو مقدم على لغة من نبي الفعل وجمعه مقدما ليدل على أنه لاثنين أو جمع كما تلحقه علامة التأنيث دلالة على أنه مؤنث والشائع في كلام العرب افراد الفعل لان ما بعده من الاثنين والجمع يثنى عن تثنيته وجمعه وأما تأنيثه فمصر لا يد منه ولا يخفى عنه شيء وذلك لان الاسم المؤنث قد يقع لمذكر نلو حذف تاء التأنيث من فعل المؤنث لا تبس بفعل المذكور . قال سيبويه « واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني أخواك فحشوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة . . . وأما قوله عز وجل « وأسروا النجوى الذين ظلموا » فإنه يجيء على البديل أو كأنه قال انطلقوا فليل له من قتال ذو فلاق فقلوه وأسروا النجوى الذين ظلموا على هذا فيما زعم يونس وقال الخليل فعل هذا المثال تجري هذه الصفات وكذلك شاب وشيخ وكل اذا أردت شابن وشيخين وكهين تقول مررت برجل كهل أصحابه ومررت برجل شاب أبواه قال الخليل فان تثبت أو جمعت فان أحسنه ان تقول مررت برجل قرشيان أبواه ومررت برجل كهلون أصحابه تجعله اسماً بمنزلة قولك مررت برجل خنز صفته وقيل الخليل من قال اكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال مررت برجل حستين أبواه ومررت بقوم قرشيين آبائهم وكذلك أقول نحو اءور واهر اه

ولكن دِيَّافِيُّ أَبُوُّ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانٍ يَمْصِرْنَ السَّالِيطَ أَقَارِبَهُ (١)

فالنون في يَمْصِرْنَ حرف وليست اسماً فأمر النون كأمر الالف والواو في قاما أخواك وقاموا أخوتك « فان قلت » فهلا كان الاختيار قاما أخواك وقاموا أخوتك وقمن الهندات اذ كن حروفا مؤذنة بعدد الفاعلين كما كان الاختيار قامت هند قيل الفرق بينهما أن التأنيث معنى لازم لا يفارق الاسم والتثنية غير لازمة لانك قد تزيد عليها فتصير جمعا وقد تنقص منها فيبقى واحد فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته ولزوال معنى التثنية لم تلزم علامتها ووجه ثان أنهم لم يختاروا قاما أخواك ولا قاموا أخوتك لئلا يتوهم أنه خبر مقدم فيلتبس الفاعل بالمبتدأ فاعرفه ^{أما} « الضمير المنصوب المتصل » فهو بوائق ضمير المجرور في اللفظ ويشاركه في الصورة وأما استوت علامة ضمير المنصوب والمجرور لتواخيها في الاثنيان على معنى المفعول أعني أنهما يأتيان فضلة في الكلام ، وهو على ثلاثة أضرب متكلم ومخاطب ومخاطب فتقول في « ضمير المتكلم » ضربى فتكون العلامة الياء كما تكون في المجرور كذلك نحو غلامى وصاحبى الا أنك أتيت بنون قبل الياء ليقع الكسر عليها ويسلم الفعل من الكسر كأنهم حرسوا أو آخر الافعال من دخول الكسر عليها لتباعد الافعال من الجر والكسر لفظه لفظ الجر وذلك أن ياء المتكلم تكسر ما قبلها اذا كان مما يحرك ، والذي يدل على أن النون زيادة والضمير هو الاسم وحده أنه متى اتصل ضمير المتكلم المنصوب أو المجرور بالاسم كان ياء لا نون معها وكسرت الياء ما قبلها فأما المنصوب فنحو الضاربى والمكرمى فالياء منهما في موضع منصوب والذي يدل على ذلك أنك اذا أوقعت موقعه ظاهراً لم يكن الا منصوباً نحو الضارب زيداً والمكرم خالداً فأما المجرور فتعوه ممي وغلامى فعلمت بذلك أن النون فيضربى ليست من الضمير في شيء وإنما أتى بها لامر راجع الى الفعل وهو ما ذكرناه من حراسة الافعال من الكسر ومما يؤيد عندك زيادتها وأنها ليست من الاسم أنك قد تحذفها في نحو أتى وأنى قال الله تعالى (انى

(١) البيت للفرزدق من ابيات يهجو فيها عمرو بن عفرا الضبي ، منها :

ستعلم يا عمرو بن عفرا من الذى	يلام اذا ما الاصر عيت عواقبه
فلو كنت ضيأ صنعت ولو سرت	على قدمى حياته وعقاربته
وان امرأ يقتلنى لم أطأله	حرباً ولا تنهيه عنى أقاربه
كخطب يوماً أسود مضبة	أتاه بها في ظلمة الليل حاطبه

ووجه الاستشهاد بالبيت انه جاء على لغة اكلوني البراغيث فأقاربه ناعل يَمْصِرْنَ والنون علامة لكون الفاعل جمعا كناه التأنيث كما أسلفنا . قال ابن هشام في شرح شواهد سيبويه « إنما قال يَمْصِرْنَ لأنه شبههم بالنساء لانهم لا حاجة لهم والخدمة والتبذل في العرب إنما هو للنساء وأما الرجال فتعلمهم بالحروب . وقيل شبهه بيمير دياؤهم اقبل يصف أقارب البعير وأقاربه جال فلذلك جاء بالنون » اه قال ابن خالف « وفي رفع أقاربه اوجه احدها ان يكون مبتدأ وشخراً وجملة يَمْصِرْنَ خبره ، والثاني ان يكون بدلاً من النون في يَمْصِرْنَ ، والثالث ان يكون خبراً لمبتدأ مضمراً كأنه لا قيل بحوران يَمْصِرْنَ السليط فقيل من هم فقال هم أقاربه ، والرابع ان يكون مرفوعاً بحوران الواقع صفة لديافى ويكون قوله يَمْصِرْنَ في محل نصب حال من الاقارب » اه ملخصاً وانت خير بان هذه الوجوه كلها مبنية على ان النون في يَمْصِرْنَ ضمير فان اعتبرنا ما حرفاً كناه انما أتيت فان رفع الاقارب على المعالية لقوله يَمْصِرْنَ وهذا الذى يريد الشارح . ودِيافَى - بدلان مكسورة فياء مثناة تحتية وقاء - نسبة الى دِياف وهى قرية من قرى الشام تنسب اليها الال وكانوا اذا اراحوا التعريض يرحل انه فيطوى نسيبه اليها ، وحوران من مدن الشام والسليط الزيت عند عامة العرب وعند اهل اليمن دهن السمسم . وجاء بأن جملة من اهل القرى المستخدمين لاقامة عيشتهم وقناه مما عليه العرب من الاتجاج والحرب

معكم أسمع وأري) فأتى بنون الوقاية على الأصل وقال أنى أنا الله فحذف نون الوقاية ، والذي يدل على أن المحذوف منها نون الوقاية أنها قد حذفت فى أختيها قالوا لعلى وليتى قال الله تعالى (لعلى أطلع الى اله موسى) وقال الشاعر

كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِيَتْنِي أَصَالِحُهُ وَأَنْقِدُ بِهِضَ مَالِي (١)

فالمحذوف هنا نون الوقاية غير ذى شك فثبت أن المحذوف فى أنى وأنى نون الوقاية ، وقد اختلفوا فى علة حذف هذه النون فقال سيديويه إنما حذفت لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وهم يستثقلون التضعيف « فان قيل » فإذا كانوا إنما حذفوا نون الوقاية لثقل التضعيف واجتماع النونات فما بالهم حذفوها فى لعلى وليتى ولم يجتمع فى آخرها نونات قيل اما لعل فانها وان لم يكن فى آخرها نون فان فى آخرها لامة مضاعفة واللام قريبة من النون ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى (من لدنه) ولا يدغم فى النون غير اللام ، وأما ليت فلم يكن فى آخرها نون ولا ما يضارع النون ويقرب منها فيلزمها النون وقالوا ليتنى وقيل

(١) البيت لزيد الخيل وقوله :

تمنى مزيد زيدا فلاق	اخا ثقة اذا اختلف العوالى
تلاقينا فاكنا سواء	ولكن خر عن حال الخال
ولولا قوله يا زيد قدنى	لقد قامت نويرة بالمآلى
شعكت ثيابه لما التقينا	بمطررد المهزة كالخلال

وزيد الخيل هو زيد بن مهلهل بن زيد بن منب الطائى وقيل له زيد الخيل لحسة افراس كانت له وقد وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وفد طيب سنة تسع فاسلم وسماه الرسول زيد الخير ، ومزيد - بفتح الميم وسكون الزاى المعجمة وبمدها ياء متناة - رجل من بني اسد كان يتنى ان يلقى زيدا فلقيه فطنه زيد فهرب منه ، وجابر رجل من غطفان تمنى ان يلقى زيدا حتى صبحه زيد فقالت له امرأته كنت تمنى زيدا فمئذك ، فالتقيا فاختلفا طمعتين ثم طعن زيد فانقلب ظهرا لبطن وانكسر ظهره ، وقيل انما هو قيس بن جابر فسماه زيد جابرا باسم ابيه بدليل قوله فى كلمة اخرى

الا ابلغ الاقياس قيس بن نوفل وقيس بن اهبان وقيس بن جابر

ويروى فى مكانه حائن أى مالك من الحين الذى هو الهلاك والمراد به جابر ونويرة هى امرأة جابر وقوله أخاثة هو بالاضافة أى صاحب وثوق متأكد من شجاعته وصبره فى الحرب والعوالى جمع طالية وهى من الرمح ما يلى الموضع الذى يركب فيه السنان ويريد وقت اختلاف الرماح ومجيئها وذهابها للطمان وقوله كنية جابر هو فى موضع المفعول المطلق أى تمنى مزيد تمنيا كتمنى جابر وقوله وأنقد بهض مالى هو من اطلاق البهض على الكل كما فى قوله تعالى « يصيبكم بهض الذى يمدكم » وكما فى قول الاعشى

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

ويروى « وأتلف جل مالى » وجل التى معظمه والرواية بنصب أنقد والواو قبله هى واو المعية التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية محذوفة وقوله خر معناه سقط والحال الاول هو موضع الكبد من ظهر الفرس والحال الذى بعده الوقت الحاضر والمعنى أنه سقط عن ظهر الفرس بمجرد الطمعة وفى غاية السرعة والمآلى هى الخرق التى تكون مع النائمة تأخذ بها الدمع وذلك كناية عن قتله أى لولا أنه قل يكفى لكنت قد قتلته فتقوم نويرة زوجه عليه بالمآلى نائمة باكية وقوله بمطررد المهزة أراد به الرمح فانه اذا هز باليد يطرد والحلال بكسر الحاء للمود الذى يتخال به وأراد أن الرمح كان سنانة دقيقا والشاهد فيه قوله ليتنى حيث حذف نون الوقاية وهو ضرورة عند سيديويه قل وقد قال الشاعر حيث اضطر ليتنى كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضارى والمضمر منصوب اه وقال الاعلم « الشاهد فيه حذف النون من ضمير المنصوب فى ليتنى وكان الوجه ليتنى كما تقول ضربنى فشيء ليت فى الحذف ضرورة بان لعل اذا قلت أنى ولعلى اه .

في كلامهم لیتی وكان من قبيل الضرورة ومع ذلك فاما حروف أجريت مجرى الفعل في العمل وليست أفعالا فهي بحكم الشبه تلزمها نون الوقاية كالفعل ومن حيث هي حروف يجوز اسقاط النون منها لان الحروف في ذلك على ضربين تأتي بالنون والياء وبالياء وحدها وذلك نحو قولك مني وعني فهذه قد لزمتها النون على ما ترى وقالوا الى وبی من غير نون لان الحروف لا يكره فيها الكسر كما كره في الافعال مع انهم قد حذفوا هذه النون مع الفعل نفسه نحو قوله

تَرَاهُ كَالْتَّامِ يَمَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي (١)

واذا أجازوا حذفها مع الفعل كان مع الحرف أسوغ، فأما الفراء فانه احتج لسقوط النون في إن وكان ولعل بأنها بعدت عن الفعل اذ ليست على لفظه فضعف لزوم النون لها وليت على لفظ الفعل أقوى فيها اثبات النون ألا ترى ان أولها مفتوح وثانيها حرف علة ما كن وثالثها مفتوح فهو كقام وباع وهو قول حسن الا انه يلزمه أن يقل حذفها مع أن المفتوحة لانها على وزان الافعال المضاعفة نحو رد وشد ومد، فاذا ثبتت أو جئت قلت ضربنا فيستوى لفظ التثنية والجمع وقد تقدمت علة ذلك في ضمير الفاعل الا انك هنا لا تسكن آخر الفعل كما فعلت به حين اتصل به ضمير الفاعل نحو ضربنا وحدثنا فاذا سكنت آخر الفعل فالضمير فاعل واذا حركت فالضمير مفعول، وأما «المخاطب المنصوب» اذا كان مذكراً فضميره كاف مفتوحة نحو ضربتك والمؤنث كاف مكسورة نحو ضربتك قال الله تعالى في قصة زكرياه (ييسرك) وقال في قصة مريم (ييسرك) فتحوا الكاف مع المذكر وكسروا مع المؤنث

(١) البيت لمعرو بن معد يكرب الزبيدي من كلمة له يخاطب فيها امرأته وقوله

تقول حليتي لما قلتني	شرائع بين كدري وجون
فزينك في شريطك أم عمرو	وسابقة وذو النونين ذبي
فلو شمرن ثم عدون رهوا	بكل مدجج لعرفت لوني

وقوله حليتي هي الزوجة وقوله قلتني فهو فعل من القلى وهو البغض وقوله شرائع هو جمع شريع يضم التين المعجمة وفي آخره جيم وهو النوع من الشيء والضرب وشرائع خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام شعرك شرائع أي أنواع فبعضه كدري أي منسوب الى الكدرة وهي لون يشبه لون التراب وبعضه جون ينتج الجيم وهو من الاضداد يقال للاسود وللأبيض ولعل المراد هنا الأبيض وقوله في شريطك فالشريط العيبة التي يوضع فيها الثياب وزينة المرأة والمعنى أنك يأثم عمرو تزنيين بهذه العيبة ولا زين لك سواها وقوله وسابقة الخ فسابقة بالرفع وهي صفة غالبية للدرع حتى أنهم ليطلقونها عليها وذو النونين السيف والنون شفرته وزيني خبر عن قوله وسابقة وذو النونين وقوله فلو شمرن فالضمير عائذ على الخيل افهمها من المقام وروهم البندادي فزعم أن الضمير للنساء الغاليات ويرده قوله بكل مدجج والرهو نوع من السير والمدجج المقطع بالاسلح الكامل المدة يريد أنه انما يعرف في ساحة القتال عند تنازل الاقران وتنازع الإبطال والشاهد في قوله فليني حيث حذف نون الوقاية للضرورة وأبقى نون الضمير وزعم سيبويه أن المحذوف نون الرفع قال «واذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم ادخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك لتعلمن ذلك ولتذهبن لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استئقالا وتقول هل تعلمان ذاك محذوف نون الرفع لانك ضاعفت النون وهم يستئقلون التضعيف فحذفوها اذا كانت محذوف وهم في ذا الموضع أشد استئقالا للنونات وحذفوها فيما هو أشد من ذا بلقنا أن بعض القراء قرأ اتحاجوني وكان يقرأ فم تبشرون وهي قرامة أهل المدينة وذلك لانهم استئقلوا التضعيف ثم ذكر البيت «اه بحروقة» ج ٣ ص ١٥٤ وقال الاعلم «الشاهد في حذف النون في قوله فليني كراهة لاجتماع النونين وحذفت نون الضمير دون نون جماعة النسوة لانها زائدة لغير معنى اه وقول الاعلم وحذفت نون الضمير الخ كذلك هو في النسخة المطبوعة وهو كلام غير ظاهر فان نون الضمير هي نون النسوة يمينها ولعل الصواب هو ما نقله صاحب الخزائن عنه حيث قال وحذفت نون الياء دون جماعة النسوة اه

للمرق بينهما، وخص المؤنث بالكسرة لان الكسرة من اليباء والياء مما يؤنث به نحو قومي وتذهبين فهذه الكاف اسم وتفيد الخطاب والذي يدل على انها اسم أنها وقعت موقع ما لا يكون الا اسما وهو المفعول ألا ترى انك لو وضعت مكانها ظاهراً لكان منصوباً بحق المفعول فهو ضرب زيداً عربياً ، وقد تكون هذه الكاف مجرد الخطاب هرية من معني الاسمية نحو قولهم النجاءك فالكاف حرف لجرد الخطاب ولا يجوز أن يكون اسماً لانه لو كان اسماً لكان له موضع من الاءراب وليس له موضع من الاءراب لانه لو كان له موضع من الاءراب لم يخل اما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً لا يجوز أن يكون مرفوعاً لانه لا رافع هناك ولا يجوز أن يكون منصوباً لعدم الناصب أيضاً ولا يجوز أن يكون مخفوضاً لان ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف الا في باب الحسن الوجه وليس ذلك منه ، ومنه الكاف في ذلك وأولئك ونحوهما لعدم جواز الاضافة فيهما ، فاذا ثبتت قلت ضربتكم ويستوي فيه المذكور والمؤنث وقد تقدمت حلة ذلك ، وتقول في جمع المذكور ضربتكم وأصله ضربتكموا يواو وانما حذفت الواو تخفيفاً وأسكنت الميم لما ذكرناه ، وتقول في المؤنث ضربتكن فتفصل بين ضمير المذكور والمؤنث والتثنية والجمع لما ذكرناه في ضمير المرفوع ، وأما ضمير الغائب فانك تثنيه وتجمعه وتفرق بين مذكوره ومؤنثه كما فعلت مع المخاطب وهو ههنا أولى لانه ضمير ظاهر قد جري ذكره والظاهر يثنى ويجمع وينذكر ويؤنث فتقول في المذكور ضربته فالضمير الهاء الا انك تزيد معها حرفاً آخر وهو الواو وذلك لحلقه الهاء وكان القياس أن يكون حرفاً واحداً لان المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الایجاز والاختصار كما جيء بحروف المعاني نائبة عن غيرها من الافعال فما نائبة عن أنى والهمزة نائبة عن أستفهم والواو في العطف ونحوها من الفاء وثم نائبة عن أجمع وأعطف فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني فجعل ما كان منها متصلاً على حرف واحد كالتاء في قلت والكاف في ضربك وجعل بعض المتصل في النية كالضمير في أفعل ويفعل وتفعل وفي زيد قام ويقوم مبالغة في الایجاز عند أمن اللبس ببدلالة حروف المضارعة على المضمرين ألا ترى انك اذا قلت أفعل فالهمزة دلت على ان الفعل للمتكلم وحده والنون دلت على ان المتكلم معه غيره والتاء دلت على ان للفعل للمخاطب أو الغائبة وتقدم الظاهر في قولك زيد قام دل على ان الضمير له واحتمل أن يكون على حرف واحد لانه متصل بما قبله من حروف الكلمة ولو كان منفصلاً لكان على حرفين أو أكثر لانه لم يمكن افراد كلمة على حرف واحد والمنفصل منفرد عن غيره بمنزلة الاسماء الظاهرة وتقول في المؤنث ضربتها وفي التثنية ضربتهما الذكر والانثى فيه سواء وتقول في جمع المذكور ضربتهم والاصل ضربتهموا يواو بعد الميم وتحذف الواو وتسكن ما قبلها تخفيفاً وتقول في جمع المؤنث ضربتهن بنون مشددة ليكون نونان بازاء الميم والواو في المذكور ، وأما « ضمير المجرور » فهو في اللفظ والصورة كاللفظ المنصوب على ما تقدم نحو قولك اذا كنت عن نفسك وحدك مربى وغلامى فالضمير الياء كما كانت في المنصوب الا انك لا تأتي ههنا بنون الوقاية لانه اسم والاسم لا يسان عن الكسر وهذه الياء تفتح وتسكن فمن فتحها فلا تسمى اسم على حرف واحد فتوى بالحركة كالكاف في غلامك ومن أسكن فتحته

انه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها مع ارادة التخفيف فيها ، فاذا ثبتت قلت مر بنا و غلامنا يستوى في ذلك التثنية والجمع والمذكر والمؤنث استغناء بقريئة المشاهدة والظهور عن علامة تدل على كل واحد من هذه المعاني ، فاذا خاطبت قلت بك و غلامك في المذكر بكاف مفتوحة كما كان المنصوب كذلك وتقول في المؤنث بك و غلامك بكاف مكسورة كما فعلت في المنصوب كذلك وتقول في التثنية بكما و غلامكما مذكرا كان أو مؤنثا كما كان في المنصوب كذلك ، وتقول في الجمع بكم و غلامكم وفي جمع المؤنث بكن و غلامكن فتثني وتجمع وتؤنث والعلة فيه ما تقدم ، فأما « المضمر المنفصل » فاننا قد بينا انه الذي لا يلي العامل ولا يتصل به وذلك بأن يكون معرى من عامل لفظي كالمبتدأ والخبر في نحو قولك نحن ذاهبون وكيف أنت وأين هو أو يكون مقدما على عامله كقولك اياك أخاطب قال الله تعالى (اياك نعبد و اياك نستعين) أو مفصولا بينه وبينه بشئ كالاستثناء والعطف نحو ما قام الا أنت وما ضربت الا اياك ونحو ضربت زيدا و اياه ولا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع ولا يكون مخفوض الموضع لان المجرور لا يكون الا بعامل لفظي كحروف الجر والاضافة ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار ولا يفصل بينهما فصلا لازما وقولنا لازما احترازا مما قد يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فان ذلك لا يقع لازما لان الظرف ليس بلازم ذكره ، فأما « ضمير المرفوع » فيكون متكلما ومخاطبا وغائبا فالتكلم « أنا » اذا كان وحده فالألف والنون هو الاسم عند البصريين والالف الاخيرة أنى بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في أخره وإيمه واذا وصلت حذفها كما تحذف الهاء في الوصل ، وذهب الكوفيون الى انها بكاملها هو الاسم واحتجوا لذلك بقول الشاعر

أنا سيفُ العشيَةِ فاعرفوني حميدٌ قد تدرِيتُ السَّما (١)

وجه الشاهد أنه أثبت الالف في حال الوصل ومنه قراءة نافع أنا أحبي قالوا قائبانها في الوصل دليل على ما قلناه ولا حجة في ذلك لقلته ولان الاعم الاغلب سقوطها وبجاز البيت والقراءة على اجراء الوصل

(١) البيت لحيد بن حريث بن يحدل وهو شاعر اسلامي من بني كلب بن وبرة وينتهي نسبه الى قضاة ووجه الاستشهاد بالبيت أن الضمير هو أنا برمتها اذ لو لم يكن الاسم هكذا لاسقط الالف في حال الوصل واثبت الالف في الوصل لانه بنى تميم وهو عند غيرهم لا يكون الا في ضرورة الشعر قال ابن جني «أما الالف في أنا في الوقف فرائده ليست بأصل ولم يقض في ذلك فيها من جهة الاشتقاق هذا محال في الاسماء المضمره لانها مبنية كالحروف ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيها ويذهبها كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف ألا ترى أنك تقول في الوصل أنا زيد كما قال الله تعالى « انى أنا ربك » تكتب بألف بعد النون وليست الالف في اللفظ وإنما كتبت على الوقف فصار سقوط الالف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل وبينت الفتحة بالالف كما بينت بالهاء لان الهاء مجاورة الالف وقد قالوا في الوقف أنه قبينا الفتحة بالهاء كما بينوها بالالف وكتبتاها ساقطة في الوصل فاما قول الشاعر أنا سيف العشيَةِ الخ فانما أجراه في الوصل على حد ما كان عليه وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر اه وقوله حميد هو بالرفع في رواية الشارح على أنه بدل من قوله سيف العشيَةِ أو بيان له وهو في رواية غيره حميد بالانصب فهو بدل من الياء في قوله فاعرفوني أو هو منصوب على المدح ويروى حميد بالانصب كما يروى بفتح الهاء مكبرا وروى الجوهري بدله جيبا وقوله تدرِيت هو بمعنى علوت ومنه الذروة بكسر الدال أوضاعها وهو أعلى السنام

بجري الوقف وهو بالضرورة أشبه كقوله * مثل الحريق صادف القصباً (١) * وقد قالوا انه فوقفوا
بالهاء حكى عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيغ قليل له هلا فصدها وأطعمته دمها مشوياً فقال هذا
فصدي أنه وقال الشاعر

إِنْ كُنْتُ أُدْرِى فَعَلَى بَدَنَةٍ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيْطِ فِي مَنْ أَنَّهُ (٢)

ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف فيقول أن فعلت وهذا مما يؤيد مذهب البصريين وأن
الالف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا شبهة في زيادتها وهي الهاء وسقوطها في هذه اللغة ، وقد
حكى الفراء أن فعلت بقلب الالف الى موضع العين فان صحت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم فهو
عند للكوفيين مبنى على السكون وهي الالف وعند البصريين مبنى على الفتح ويحتمل أنهم إنما فتحوه
لئلا يشبه الأدوات ، وأما « نحن » فللمتكلم اذا كان معه غيره يستوي فيه المذكور والمؤنث والتثنية والجمع
فتقول نحن خارجان ونحن خارجون وإنما استوي فيه لفظ التثنية والجمع لما تقدم من أن التثنية والجمع
ههنا ليس على منهاج غيرها من الاسماء الظاهرة لانه لم يرد ضم متكلم الى متكلم كما كان التثنية ضم اسم
الى اسم وإنما المتكلم يتكلم عن نفسه وغيره ولم يكن المتكلم مما يلبس بغيره لادراكه بالحاسة فلم يحتاج الى
الفصل بين التثنية والجمع والتأنيث والتذكير ، وحركة النون لالتقاء الساكنين وخصت بالضم لوجوه
منها أن الصيغة للجمع والواو من علامات الجمع نحو قاموا والزيدون والضممة من جنس الواو فلما وجب
تحريكها حركت بأقرب الحركات الى معني الجمع وهذا قول أبي اسحق الزجاج ومنها قول أبي العباس
المبرد أنها شبهت بقبل وبعد في الغايات وذلك من حيث صلت لاثنتين فصاعداً كما صلت قبل وبعد
للشيء والشئين فما فوقهما فصارت لذلك غاية كقبل وبعد ومنها أن هذا الضمير مرفوع الموضع فحرك
بحركة المرفوع وهو قول أبي الحسن الاخفش الصغير وقال قطرب بنيت على الضم لان أصلها نحن
بضم العين ثم نقلت الضمة الى اللام التي هي النون وكان الذي دعاه الى هذه المقالة أنه رأى قد يقفون

(١) البيت لرؤية بن العجاج وقوله * لقد خشيت أن أرى جدباء * وقيل هو لريمة بن صبيح والجدب بالجيم وتشديد الباء
الموحدة هو تقيض الحصب والقصب أصله القصب بتخفيف الباء فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف هذا خالداً بالشديد ثم
أتى بحرف الاطلاق وهو الالف وكان من حقا ذلك أن يزول التشديد لكنه أبقى تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيهاً بالوقف
وهذا وجه تشبيه الشارح قول حميداً ناسيف المشيرة الخ بهذا البيت وستقف على ذلك مفصلاً في الكلام على الوقف ان شاء الله
(٢) البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها والبدنة هي ناقة أو بقرة أو بعير ذكر وقال بعض الأئمة البدنة هي الابل
خاصة وإنما الحقت البقرة بها بالسنة والتخليط في الامر الفساد فيه وقوله أني هو بفتح الهمزة وتشديد النون وروى الشارح
بدنه في وهو جار ومجرور متعلق بقوله التخليط وقوله من أنه هي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر أني السابقة واختلف
في أيها المبتدأ فقال سيويوه هو من وأنا خبره وقال غيره بعكس ذلك وجملة أني وخبرها في محل نصب سدت مسد مقعولي
أدري ومفعولاً أدري هما جملة من أنه في رواية الشارح وقوله من كثرة فهو جار ومجرور متعلق بفعل متنى محذوف يدل
عليه قوله أدري وتقدير الكلام ما أدري من كثرة التخليط وأن كنت أدري أني من أنه فعل بدنة والشاهد فيه قوله أنه حيث
أنى في الوقت بهاء السكت قال ابن جنى فاما قولهم في الوقف على أن فعلت أنا وأنه فالوجه أن تكون الهاء في أنه بدلا من
الالف في أنا لان الأكثر في الاستعمال إنما هو أنا بالالف والهاء قليلة جداً في بدل من الالف ويجوز أن تكون الالف
أيضاً في أنه الحقت لبيان الحركة كالحقت الالف ولا تكون بدلا منها بل قائمة بنفسها كالتى في قوله تعالى كتابيه وحسابيه
وماليه وماهيه اه

عليه بنقل الضمة الى الساكن قبله فيقولون نحن كما يقولون هذا بكر فادعي أن أصلها ذلك ثم أسكنها تخفيفاً كما يقولون في عضد عضد وكره الساكنين فنقل حركته الى الساكن قبله الثاني كما قالوا يرد ويفر ويعض لما أسكنوا اللادغام نقلوا حركته الى الساكن قبله وهذا لا يستقيم لان النقل من عوارض الوقف فلا يجعل أصلاً يبنى عليه حكم « وأما المخاطب » فانك تفصل بين مذكوره وموثنه وتثنيته وجمعه بالعلامات لان تعريفه دون تعريف المتكلم لانه قد يلبس بأن مخاطب واحداً ويكون بحضرة غيره فيتوهم انصراف الخطاب الى غير المقصود وليس كذلك المتكلم لانه اذا تكلم لا يشتبه به غيره فلذلك تقول « أنت » اذا خاطبت واحداً فالاسم منه الالف والنون عندنا وهي التي كانت المتكلم زيدت عليها التاء للخطاب وهي حرف معني مجرد من معني الاسمية اذ لو كان اسماً لكان له موضع من الاعراب ولو اعتقد له موضع من الاعراب لكان اما رفعاً أو نصباً أو جراً فلا يجوز أن يكون مرفوعاً أو منصوباً لانه لا رافع ولا ناصب ولا يجوز أن يكون مخفوضاً لانه مضمر والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة واذا بطل أن يكون له موضع من الاعراب بطل أن يكون اسماً فليست التاء في أنت كالتاء في ضربت كما أن الكاف في ذلك والنجماء ليست كالكاف في غلامك وصاحبك واذا ثبت انها حرف كان حقه السكون وانما حرك لاجل الساكن قبله وخص بالفتحة خلقتها كواو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ونحوهن من حروف المعاني ولتكون حركتها كالتاء في ضربت وقتات حيث كانا جميعاً للخطاب وان اختلف حالهما وقد ذهب الكوفيون الى أن التاء من نفس الكلمة والكلمة بكاملها اسم عملاً بالظاهر والصواب ما ذكرناه فان خاطبت المؤنث كسرتهما قلت « أنت » وذلك لان الفتح لما استبد به المذكر عدل الى الكسر لانه أخف من الغم ولان الكسرة من الياء وهي مما يؤنث بها على ما تقدم قبل فان خاطبت اثنين قلت « أنتم » فالميم لمجازة الواحد وكانت الميم أولى لشبهها بحروف المد وهي من مخرج الواو والواو تكون للجمع في قاموا والالف للدلالة على التثنية كما كانت كذلك في قاما فاذا الاسم منه الهمزة والنون وباقي الحروف زوائد لما ذكرناه وقيل ان الكلمة بكاملها الاسم من غير تفصيل وهو الصواب لان هذه الصيغة دالة على التثنية وليست تنفية صناعية لان حد المثنى ما تنكر معرفته والمضمر لا يتنكر بحال فكأن صيغته لذلك ويستوى فيه المذكر والمؤنث كما يستوي في الظاهر نحو الزيدان والعمران والمهندان لان العدد واحدة فان خاطبت جماعة قلت أنتم وان شئت قلت « أنتم » وثبوت الواو هو الاصل لان الواو تكون علامة ضمير الجمع في الفعل نحو قاموا ولانه في مقابلة جمع المؤنث نحو قولك ضربتن فكما أن علامة المؤنث حرفان فكذلك علامة الجمع حرفان ويؤكد ذلك عندك أن الواو تظهر بعد الميم مع الضمير في أعطيتكموه والضمائر ترد الاشياء الى أسوأها في أكثر الامر وحذف الواو تخفيف لثقلها عند أمن اللبس وزوال الاشكال لانه لا يلبس بالواحد لوجود الميم ولا يلبس بالتثنية لان المثنى يلزمه ثبوت الالف وقد تقدم نحو ذلك في المتصل والصواب ان الكلمة بكاملها اسم كما ذكرنا في التثنية وهي صيغة موضوعة للجمع فان خاطبت جماعة مؤنثات قلت أنتن بنون مشددة والكلمة بكاملها الاسم على ما قدمناه في التثنية والجمع المذكر ، فأما « ضمير الغائب » فانه يثنى ويجمع ويبين بعلامة المؤنث وهو أولى بذلك لما ذكرناه من أنه ضمير ظاهر قد جرى ذكره

والظاهر يثنى ويجمع ويؤنث فكذلك ما ناب منابه فإذا كتبت عن الواحد المذكور قلت «هو» قائم فهو مرفوع
الموضع لأنه مبتدأ والمبتدأ مرفوع ولأنك لو وضعت مكانه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحو زيد قائم والاسم
هو بكالته عند البصريين وقال الكوفيون الاسم الهاء وحدها والواو مزيدة واحتجوا لذلك بقول الشاعر
فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَلَّ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ (١)

فحذف الواو وحذفها يدل على زيادتها والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه
يجرى مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولأن المضمرة انما آتى به للايجاز والاختصار فلا يليق
به الزيادة ولا سيما الواو وتقلها ولا دليل في البيت لقلته فهو من قبيل الضرورة وبقيت على الفتح تقوية
بالثبوت ولم تضمنها إتباعا لضم الهاء لثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها وكانت الفتحة أخف الحركات
وربما جاء في الشعر سكونها وتضعيفها قال الشاعر

وإنَّ إِيَّاسِي شَهْدَةٌ يَشْتَفِي بِهَا وَهُوَ دَلِيٌّ مِنْ صَبَّةِ اللَّهِ عَلَقَمٌ (٢)

(١) البيت للمخلف بضم الميم وفتح الخاء وتشديد اللام مفتوحة الهلائي وقيل هو للمعجم بضم الميم الهائلة وفتح الجيم
واسمه مير بن عبد الله بن عبيدة وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية والبيت موجود في أشعارهما ولعل السبب
ما ذكره ابن الأعرابي من أن له صاحب تصنيف ليس في الأرض يدري إلا وهو بحفظهما ثم ذكر في مساقته هذا البيت ثم
قال وقد سلك المعجم السلوك طريقه الخلف الهلائي وأدرج معاني تطلعت في شعره وأعلم أن التلخيصين الواردتين في شعر الخلف
وشعر المعجم لأمتان ووقع في كتاب سيبويه لمن جمل رخوا الملاط نجيب وإنما هو لمن جمل رخوا الملاط ذلول وتبته النعانة
على التصريف وأول كلمة الخلف

وجدت لها وجد الذي ضل نضوه
بغنى ما بضى حق آل الليل دونه
آل صاحبيه بعد ما ضل سميته

وبعد أبيات البيت المستشهد به وبمده

على بأطواق عناق تزينه
فهل حيناً ثم راح ينضوه
ألا قد أرى أن لم تكن أم خالد
وإن ليس لي في سائر الناس رغبة
وما وجد النهدى وجدا وجدته
أهله جن بين فصول
وقد طلع من شمس النهار أثول
بملك يدي أن البقاء قليل
ولا منهم لي ما عداك خليل
عليها ولا العلى ذاك جميل

ومن قطعة المعجم

والشاهد في البيت أن الواو قد بحذف ذلك الخلف يدل على أنها زائدة وإن الضمير هو الهاء فقط وهذا مذهب
الكوفيين والبصريون يقولون ان حذف الواو هنا ضرورة وذلك لأن هو ضمير منفصل فنحذفه أن يجري مجرى الظاهر من
جبه أنه مستقل بنفسه فلا يقي على حرف واحد والاصل فينا هو قال سيبويه أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من
صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء إلى أن يقول وما يجوز في الشعر أكثر من أن ذكر لك ههنا لأن هذا موضع جمل
وسنبين ذلك فيما يستقبل أن شاء الله اه قال الأعلم «أراد (الشاعر) بينا هو فسكن الواو ضرورة ثم حذفها ضرورة فأدخل
ضرورة على ضرورة تشبيها للواو الأصلية بواو الصلة في نحو منه وعنه اه وقوله يشري أراد بيع ويشري يستعمل في الضدين
والرجل كل شيء يهد للرجل من وطء المتاع ومركب للبعير ونحوه والملاط بكسر الميم الجنب ورخوا الملاط سهله وأملسه
والذي في كلمة المعجم رسل الملاط طويل وقد شبه الشاعر حاله في هوى امرأة بحماة وحده بها بوجود هذا الرجل الذي
مثل بعيره وفاز به أصحابه فبانت هموم هذا الرجل شقي تذهب عنه حيناً فيسكن وترجع إليه حيناً فيعاوده الألم وبينما هو
يبيع وحل هذا الجمل الضال إذ سمع من يرفقه وينادى عليه ليرده على صاحبه

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها والشاهد فيه تشديد الواو في هو وهذه لفظة ههنا إحدى قبائل اليمن
وهي تشدد الواو في هو والياء في هي فأما الواو فتشاهد في البيت التي في الشرح وأما الياء فتشاهد في قول الشاعر

والاسكان تخفيف والتضعيف لكرامية وقوع الواو طرفا وقبلها ضمة ، وتقول في التثنية « هما »
والكلام عليها على نحو من الكلام على أنها الا ان أنما ليس فيه حذف وقيل ان أصل هما هو ما فحذفت
الواو قالوا لأنها لو بقيت لوجب ضمها لان هذه الميم يضم ما قبلها والضمة تستثقل على الواو المضموم
ما قبلها فحذفت الضمة للثقل ولما سكنت الواو تطرق اليها الحذف لضعفها وذلك لثلاث يتوهم أنهما كلمتان
منفصلتان أعني ما وهو وثبتت الالف في هما كما ثبتت في أنما ، وتقول في جمع المذكر « هموا » تزيد
مها وواو علامة للجمع كما زادوها لذلك في قاموا وأنتموا هذا هو الاصل أعني اثبات الواو وقد تحذف
الواو فرارا من ثقلها ولان اللبس مرتفع لانه لا يلبس بالواحد لان الواحد لاميم فيه والتثنية يلزمها الالف
بعد الميم ولما حذفت الواو أسكنت الميم لان في ابقاء الضمة ايذاناً بإرادة الواو المحذوفة اذ كانت من
أهراضها ، وتقول في الواحدة المؤنثة « هي » بفتح الياء كأنهم قووها بالحركة اذ كان الضمير المنفصل
عندهم يجري مجرى الظاهر وأقل ما يكون عليه الظاهر ثلاثة أحرف ولما كان هو وهي على حرفين قويا
بالحركة وكانت الفتحة أولى لظفتها ، وذهب الكوفيون الى ان الاسم الهاء وحدها كما ذكرنا في هو الذي
للمذكر واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله « ديار سمدى إذ هو من هواكا » (١) وليس في ذلك
حجة لان ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات هي بتخفيف الياء وفتحها لما ذكرناه من ارادة

والنفس ما أصرت بالعنف آية وهي ان أصرت باللفظ تأمر
والشهادة بضم الشين المعجمة المسمل والمعلم في الاصل الحنظل وهو نبات مركبه الطعم والمراد هنا شديد أو صعب
ليشقى تعلق الجار والمجرور به من قبل انهما لا يتصلان الا بالمشق او ما في معناه وهذا ظاهر ان شاء الله
(١) هذا مجزئ بيت وصدره هل تعرف الدار على تبراكا وتبركا بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة بعدهما راء فالف
فكاف ماء لبني العنبر او هي احدي بلاد بني عمير قال جرير
اذا جلست نساء بني عمير على تبركا اخبتن الترابا
وسمدى اسم امرأة والشاهد فيه قوله اذ فانه أراد اذ هي فحذف الياء ضرورة قال ابن الانباري « ذهب الكوفيون
الى ان الاسم من هو وهي الهاء وحدها وذهب البصريون الى ان الهاء والواو من هو والهاء والياء من هي هما الاسم بمجموعهما
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على ان الاسم هو الهاء ان الواو والياء محذوفان في التثنية نحو هما ولو كانت أصلا
لما حذفت والذي يدل عليه أنها محذوفان في الافراد وتبقى الهاء قال

لبيتاء بصرى رحله قال قائل	لمن جبل رخوا الملاط ذلول
وقال الآخر	بيتاه ودار صدق قد أقام بها
وقال الآخر	أداء سيم الحسف آلى بقسم
وقال الآخر	دار لسمدى اذ هو هواكا

فدل على ان الاسم هو الهاء وحدها وانما زادوا الواو والياء تكثيرا للاسم كرامية أن يبقى على حرف واحد وأما
البصريون فاحتجوا لان الواو والياء أصل بأنه ضمير منفصل والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد لانه لا بد
من الابتداء بحرف والوقوف على حرف فلو كان الاسم هو الهاء لكان يؤدي أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا
وهو محال وأما قولهم ان الواو والياء محذوفان في التثنية قلنا أن هما ليس تثنية وانما هي صيغة مرسلة للتثنية كأنها وأما ما
أشده من الايات فأنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر كقول الشاعر

فلاست بآتيه ولا أستطيعه ولاك أسقى ان كان ماؤك ذا غضل

أراد ولكن أسقى النون للضرورة « اه باختصار وفي كتاب الانصاف لابن الانباري الذي نقلنا عنه هذا الكلام
وهدية يحسن الرجوع اليها

تقوية الاسم وهي بتشديد الياء مبالغة في التقوية وتصير على أبنية الظاهر وهي بالاسكان تخفيفاً وهي أضعف لغاتها وينبغي أن يكون الحذف في قوله إذ من هوا كاهلي لغة من أسكن لضعفها إذ المفتوحة قد قويت بالحركة ، فإن دخلت على كل واحدة منهما وار المعطف أو قاؤه أو لام الابتداء كنت خيراً إن شئت أسكنت الهاء وإن شئت بقيت الحركة فن بقى الحركة فعلى الاصل ومن أسكن فلان الحرف الذي قبلها لما كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار بمنزلة جزء منه فشبّه بهي بكتف وهو بعضه فكما يقال في كتف وعضد كتف وعضد كذلك قالوا في فهي فهي وفي فهو فهو قال الله تعالى (فهو خير له عند ربه) وقال الله تعالى (خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل) وقال تعالى (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صهرتهم لهو خير للصابرين) ، ولا يفعلون ذلك مع ثم ونحوها مما هو على أكثر من حرف واحد الا هلى ندره نحو قوله (ثم ليقطع) قرئ بأسكان لللام وكسرها فلبكر على الاصل لما ذكرناه ومن أسكن شبه الميم من ثم مع ما بعدها بكتف فأسكن لذلك وهو قليل ، وتقول في التثنية « هما » المذكر واستوى المذكر والمؤنث ههنا كما استويا في الخطاب والمنصل نهم أنها فعلما ؛ وتقول في جمع المؤنث « هن » بتشديد النون ليكون حرفين فيقابل الميم والواو في جمع المذكر نحو هموا فملوا ، وأما « الضمير المنصوب المنفصل » فاثنا عشر لفظاً تقول « اياى » أكرمت إذا أخبرت هن نفسك وفي التثنية والجمع « ايانا » يستوى فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع لان حال المتكلم واضحة فلم يحتاج الى علامة فاصلة ، فان خاطبت مذكراً قلت « اياك » أكرمت بفتح الكاف كما تفتحها مع المتصل نحو أكرمتك ، وتقول في التثنية « اياكما » وفي الجمع « اياكموا » وإن شئت حذف الواو وسكنت الميم كما فعلت في المتصل نحو أكرمتكم ، وتقول المؤنث الخطاب « اياك » بكسر الكاف كما فعلت مع المتصل نحو أكرمتك ، والتثنية « اياكما » كالذكر والجمع « اياكن » شددت النون في المؤنث ليكون حرفين بازاء الميم والواو في المذكر ، وتقول في الذائب « اياه » لقيت وفي التثنية « اياهما » وفي الجمع « اياهموا » فإن شئت أقررت الواو وإن شئت حذفها وأسكنت الميم ، وتقول في المؤنث « اياها » وفي التثنية « اياهما » كالذكر وفي الجمع « اياهن » شددت النون لتكون بازاء الميم والواو على ما ذكرناه فاعرفه *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والحروف التي تتصل بأيا من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع اليه وكذلك التاء في أنت ونحوها في أخواته ولا محل لهذه الواحق من الاعراب انما هي علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب وما حكاه الخليل عن بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين فايها وايا الشواب مما لا يعمل عليه ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذا الضرب من المضمرات فيه اشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه وأسد الاقوال اذا أمعن النظر فيها ما ذهب اليه أبو الحسن الاخفش وهو أن ايا اسم مضموم وما بعده من الكاف في اياك والياء في اياى والهاء في اياه حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم لاحظ لها في الاعراب ، وانما قلنا ان ايا اسم مضموم ليس بظاهر لانه في جميع الاحوال منصوب الموضع وليس في الامماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يرتفع الا ما كان ظرفاً غير

مممكن نحو ذات مرة وبمعدات بين وذا صباح وما جري مجراهن وشيء من المصادر نحو سبهان ومعاذ
ولبيك وليس ايا واحداً منها فلما لزم النصب كلزوم أنت وأخرا نه الرفع دل على أنه مضمّر مثله فإياك في
المنصوب كأنك في المرفوع وما يدل أيضاً على أنه ليس بظاهر تغير ذاته في حال الرفع والجر وليس كذلك
الاسماء الظاهرة فان الاسماء الظاهرة يعتب هل آخرها حركات الاعراب وبمحكم لها بها في موضعها اذا
لم تظهر في لفظها من غير تغيرها أنفسها فلما خالف هذا الاسم بما ذكرناه الاسماء الظاهرة ووافق المضمرات
دل على أنه مضمّر وليس بظاهر واذا ثبت أنه اسم مضمّر كانت الكاف اللاحقة له حرفاً مجرداً من معنى
الاسمية للخطاب وانما قلنا ذلك لانه لو كان اسماً لكان له موضع من الاعراب ولو كان له موضع من
الاعراب لكان اما رفعاً واما نصباً واما جراً فلا يجوز أن يكون في موضع مرفوع لان الكاف ليست من
ضماير المرفوع ولا يجوز ان يكون منصوباً لانه لا ناصب له ألا ترى انك اذا قلت اياك أخاطب كانت اياهي
الاسم بما ذكرناه من الدليل واذا كانت الاسم كانت مفعولة لهذا الفعل واذا كان كذلك فبقي الكاف
بلا ناصب اذ هذا الفعل لا يتعدى الى أكثر من مفعول ولا يجوز أيضاً أن يكون مجروراً لان الجر في
كلامهم انما هو من وجهين اما بحرف جر واما باضافة اسم ولا حرف جر ههنا يكون مجروراً به ولا يجوز أن
يكون مخفوضاً باضافة ايا اليه لانه قد قامت الدلالة على انه اسم مضمّر والمضمّر لا يضاف لان الاضافة
للتخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً فلم تحتاج الى الاضافة واذا ثبت أنه ليس باسم كان حرفاً
بمعنى الخطاب مجرداً من مذهب الاسمية كالکاف في النجاءك بمعنى أنج فالکاف هنا حرف خطاب
لان الالف واللام والاضافة لا تجتمعان ومثله قولهم أنظرک زيدا فالکاف حرف خطاب لان الفعل قد تعدى
الى مفعوله فلم يتعد الى آخر ولان هذا الضرب من الفعل لا يتعدى الى ضمير المأمور لا تقول أضربک
ولا أقتلک اذا أمرته بضرب نفسه وقتله اياها وقالوا عنده رجل ليسک زيدا فالکاف هنا ليست اسماً لانک
قد نصبت زيدا بأنه خبر ليس ولو كانت الکاف اسماً لكانت منصوبة ولو كانت منصوبة لما نصبت اسماً
آخر واذا كانت الکاف قد وردت مرة اسماً دالا على الخطاب نحو رأيتک ومررت بک ومرة حرفاً دالا
على الخطاب مجرداً من معنى الاسمية كانت الکاف في اياک من القبيل الثاني لقيام الدليل عليه « فان قيل »
اذا زعمت ان الکاف في اياک حرف خطاب كماها في ذلك وما ذكرته من النظير فما تصنع بقولهم اياه
واياي ولا کاف هناك وانما هنا هاء وياه ولا نعلمهم جردوا الهاء والياء في نحو هذا من مذهب الاسمية كما
فعلوا ذلك في الکاف التي في ذلك وأولئك « قيل » قد ثبت ذلك في الکاف ولم نجد امراً سوغ ذلك في
الکاف وانکف عن الهاء والياء مع أنه قد جاء عنهم قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات وأنت
اذا قلت الزيدان قاما فالالف اسم وضمير الفاعل واذا قلت الزيدون قاموا فالواو اسم واذا قلت قاموا الزيدون
فهی حرف وكذلك النون في قولک الهندات قمن اسم وفي قولک قمن الهندات حرف واذا جاز
في هذه الاشياء أن تكون في حال دالة على معنى الاسمية ومعنى الحرفية ثم يخلم عنها معنى الاسمية في
حال أخرى جاز أن تكون الهاء في ضربه والياء في ضربی اسمين دالين على معنى الاسمية والحرفية
واذا قلت اياي وياه تجردتا من معنى الاسمية وخلصتا للدلالة الحرفية ، ويؤكد عندك كونها حرفاً غير

اسماء أنهم لم يسمع عنهم تأكيدها لم يقولوا اياك نفسك ولا اياكم كالكم ولا اياي نفسي ولا اياهم كاهم ولو كانت اسماء لساغ فيها ذلك وقد ذهب الخليل الى أن ايا في اياك اسم مضمير مضاف الى الكاف وحكى عن المازني مثله انه مضمير أضيف الى ما بعده واعتمد على ما حكاه عن العرب قال سيبويه حدثني من لا أنهم عن الخليل انه سمع اعرابيا يقول « اذا بلغ الرجل الستين فاياء وايا الشواب » قال وقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضاً بالاضافة يدل على أنها أسماء في محل خفض وحكي عن أبي عثمان أنه قال لو لا قولهم وايا الشواب لكانت الكاف للمخاطب وحكى سيبويه عن الخليل أن قائلها لو قال اياك نفسك لم أعنفه يريد لو أكدها بمؤكد لم يكن مخطئاً وهو قول فاسد لانه اذا سلم انه مضمير لم يكن سبيل الى اضافته لما ذكرناه من أن الغرض من الاضافة التخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً وما أضيف من المعارف نحو زيدكم وعمركم فعلي تأويل التنكير كأنه توم أن جماعة مسمين بهذين الاسمين فأضافهما ولولا ذلك لم تسخ اضافتها والمضمرات لا يتصور تنكيرها بحال فلا يمكن اضافتها وأما قولهم وايا الشواب فمحمول على الشذوذ وذلك أسهل من القول باضافة المضمير وأما قوله لو أن قائلها قال اياك نفسك لم أعنفه فليس ذلك برواية رواها عن العرب ولا محض اجازة بل هو قياس على ما رواه من قولهم وايا الشواب وأبو الحسن استقل هذه الحكاية ولم تذكر ولم يجز القياس عليها فلم يجز اياك وايا الباطل ولم يستحسن الجميع اضافة هذا الاسم الى الظاهر وذهب أبو اسحق الزجاج الى ان ايا اسم ظاهر يضاف الى سائر المضمرات نحو قولك اياك ضربت واياه حدثت ولو قلت ايا زيد حدثت كان قبيحاً لانه خص به المضمير قال والهاء في اياه مجراها كآتي في عصاه وهذا القول يفسد بما ذكرناه من الدلالة بأنه اسم مضمير ولو كان اسماً ظاهراً وألفه كالف عصى ومغزى وما أشبههما مما يحكم في حروف العلة منه بالنصب لثبتت الالف في ايا في حال الرفع والجر كما كانت في عصى كذلك وليس كذلك بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين فبان أن ايا ليس كعصى ومغزى لكنه نفسه في موضع نصب كما ان الكاف في رأيتك في موضع نصب وأنت وهو في موضع رفع وذهب بعضهم الى أن اياك بكمالها اسم حكي ذلك ابن كيسان وفيه ضعف من قبل أنه ليس في الاسماء الظاهرة والمضمرات ما يختلف آخره فيكون تارة كافاً وتارة ياء وتارة هاء نحو قولك اياك واياي واياه فيكون هذا مثله بل لما كانت الكاف مفتوحة مع خطاب المذكر مكسورة مع خطاب المؤنث فكذلك ايا الاسم والكاف بعدها حرف خطاب ولذلك تقول اياك واياكم كما تقول أنت وأنتما وأنتم وقال بعضهم الياء والكاف والهاء هي الاسماء وايا عماد لها وذلك لانها هي الضمائر في أكرمتي وأكرمتك وأكرمته فلما أريد ذلك فصلها عن العامل اما بالتقديم واما بتأخيرها عنه ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقتها فدعمت بايا وجمعات وصلة الى اللفظ بها فاياء عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمير كما أن كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمير في قولك كلاهما وهذا القول واه وذلك لان ايا اسم مضمير منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن وهو في أنها مضمرات منفصلة فكما ان أنا ونحن وأنت مخالف لفظ المرفوع المتصل نحو التاء في قمت والنون والالف في قمنا وهي الفاظ آخر غير الفاظ المضمير المتصل وليس شيء منها معموداً بل هو قائم بنفسه فكذلك ايا اسم مضمير منفصل ليس معموداً به غيره وكما أن التاء في أنت وان كان لفظها لفظ التاء في قمت ليست اياها معموداً بما قبلها وانما

الاسم ما قبلها وهي حرف معنى وافق لفظ الاسم كذلك ما قبل الكاف في اياك هو الاسم وهي حرف خطاب وأما تشبيههم ايا بكلا فليس بصحيح والفرق بينهما ظاهر وذلك أن كلا اسم ظاهر مفرد متصرف يدل على الاثنين كما أن كلا اسم مفرد ظاهر يدل على الجمع وكلا ليس بوصلة الى المضمير لانه قد اطردت اضافته الى الظاهر اطرادها الى المضمير نحو قوله تعالى (كلا الجنة آتت أكابها) ونحو قول الشاعر

* كلا يومى طوالة وصل أروي (١) * ولو كانت كلا وصلة الى المضمير لم تضاف الى غيره وقال سيديويه

ايا اسم لا ظاهر ولا مضمير بل هو مبهم كني به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وايعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى أبي الحسن الاخفش الا أنه أشكل عليه أمر ايا فقال في مبهمه بين الظاهر والمضمير وقد قامت الدلالة على أنه اسم مضمير بما فيه مقنع وشبهها بالتنوين وتاء التأنيث ويأى النسبة من حيث كانت حروفا دالة على أحوال في الاسم كما دلت الحروف الواقعة بعد ايا على أعداد المضميرين والحضور والغيبة والمتكلم فهمي مثلها من هذه الجهة وخلوها من معني الاسمية فأعرفه * ^{تدبر}

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ^{من} ولان المتصل أخصر لم يسوغوا تركه الى المنفصل الا عند تعذر الوصل فلا تقول ضرب أنت ولا هو ولا ضربت اياك الا ما شئت من قول حميد الارقط

* اليك حتى بلغت اياك * وقول بعض اللصوص

كأننا يومَ قرئى ^{نما} نقتل لينا

وتقول هو ضرب والكريم أنت وان الذاهبين نحن و * ما قطر الفارس الا أنا * وجاء عبد الله وأنت واياك أكرمت الا ما أنشده نعلب

وما بُبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار *

قال الشارح : قد تقدم القول ان الضمير ضميران متصل ومنفصل فما كان متصلا كان أقل حروفا من المنفصل فنه ما كان على حرف واحد كالتاء في قمت والكاف في ضربك طلباً للايجاز والاختصار حتي انهم جعلوا بعض المتصلة في النية كالضمير في أفعل ويفعل وتفعل وفي زيد قام وجاز أن يكون على حرف

(١) هذا صدر بيت لاشماخ بن ضرار الغطفاني وعجزه * ظنون آن مطرح الظنون * وهو مطلع كلمة له يمتدح بها عرابة بن أوس وبهـه :

وما أروي وان كرمت علينا	يادني من موقفة حرون
تطيف بها الرماة وتقبيهم	بأوعال معطفة القرون
وماء قد وردت لوصول أروي	عليه الطير كالورق اللجين
ذعرت به القطا ونفيت عنه	مقام الذئب كالرجل اللعين
ولست اذا الهموم تحضرتني	بأخضع في الحوادث مستكين
فل الهم عنك بذات لوث	غداقرة كقطرة القيون
اذا بلغتني وحملت رحلي	عرابة فاشرق بدم الوتين

والشاهد في البيت اضافة كلا الى غير الضمير وذلك يدل على أنها ليست وصلة للضمير لأنها لو كانت انما وضعت لتكون وصلة له لما جاز أن تضاف الى غيره أبداً

واحد لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة المتقدمة فأما المنفصل فلا يكون الا على حرفين أو أكثر لانه منفرد عن غيره بمنزلة الاسماء الظاهرة ولا يمكن افراد كلمة على حرف واحد واذا ثبت أن المتصل أقل حروفاً من المنفصل وأوجز كان النطق بالمتصل أخف فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل لانهم لا يعدلون الى الاقل عن الاخف والمعنى واحد الا لضرورة فلذلك « لاتقول ضرب أنت ولا هو » لانه يجوز أن يقع هنا المتصل فتقول ضربت وضرب فتكون التاء الفاعلة ولا حاجة الى أنت وكذلك يكون الفاعل مستتراً في ضرب ولا حاجة الى هو لان الاول أوجز وكذلك لا تقول ضرب زيد اياك وان كان فصل بينهما الفاعل الظاهر لان الفصل ليس بلازم اذ ليس تقدم الفاعل على المفعول حتماً لازماً لانه يجوز أن تقول ضربك زيد فتقدم المفعول من غير قبج، وأما « قول حميد الارقط اليك حتي بلغت اياك » (١) فانه وضع اياك موضع الكاف ضرورة والقياس بلغتك وكان أبو اسحق الزجاج يقول تقديره حتي بلغت اياك وهذا التقدير لا يخرج عن الضرورة سواء أراد به التأكيد أو البديل لان حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة والمراد سارت هذه الناقة حتي بلغتك ومثله « قول بعض اللصوص »

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَيْشٍ لِّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا (٢)

البيت لدى الاصبع العدواني وقوله

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا فَأَوْفَى الْجَمْعِ مَا كَانَا

(١) هذا عجز بيت وصدره « أتتكَ عَنَسٌ تَقَطُّعُ الْأَرَاكِ » والعنَس - يسكون النون - الناقة الشديدة ، وقوله تقطع الاراك انما أراد تقطع الارضين التي هي منابت الاراك فعبّر باسم الحال وأراد المل وهذا كثير في كلامهم والشاهد فيه ما ذكره الشارح من أنه وضع الضمير المنفصل وهو اياك موضع المتصل وهو الكاف ضرورة وكان ينبغي أن يقول حق بلغتك ، ومعنى قول الزجاج الذي نقله الشارح أن الضمير المنفصل المذكور في الكلام ليس قائماً مقام الضمير المتصل الذي كان من حق الكلام أن يشتمل عليه حق يلزم أن يكون ذلك شاذاً وانما المنفصل مؤكد للمتصل الا أنه حذف المؤكد لضرورة الشعر ، قال الاعلم « وهذا ليس بشيء لانه حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكداً لغير موجود فلم يخرج من الضرورة الا الى أقبح منها » اهـ

(٢) البيت منسوب في المتن لبعض اللصوص تبعاً لسيبويه في الكتاب ونسبه الشارح لدى الاصبع العدواني - بفتح العين المهملة - واسمه حريثان بن الحارث بن محرت ، وقيل ابن محرت بن الحارث ، وانما قيل له ذو الاصبع لان أفعى نهشت اصبعه فيست . وهو شاعر من شعراء الجاهلية وكان مفندوداً من الحكماء وقد عمر دهرأ طويلاً ، وبعد الايات التي رواها الشارح

يرى يرقل في برديسن من أبراد بجرانا اذا يشرح ضاناً مائة أثيمها ضانا والشاهد في البيت وضع الضمير المنفصل وهو ايانا موضع المتصل وهو نا وكان حق الكلام أن يقول نقتل أنفسنا لان الفعل لا يمتدى فاعله الى ضميره الا اذا كان من أعمال القلوب فلا تقول ضربتني ولا ضربتكَ - بفتح التاء في الثاني وضمتها في الأول - ولا زيد ضربه وأنت تقصد اعادة الضمير البارز الى زيد ولكن تقول ضربت نفسي وضربت نفسك وزيد ضرب نفسه وانما تجتنبوا تمدي الفعل الى ضمير فاعله كراهة أن يكون الفاعل مفعولاً في اللفظ فاستعملوا في موضع الضمير النفسي ونزلوها منزلة الاجنبي وانما استجازوا هذا المحذور في أعمال العلم والظن الداخلة على جملة أصلها المبتدأ والخبر فقالوا حسبته في الدار ولم يأت هذا في غير هذا الباب الا في قلمين قالوا عدمتني وفقدتني ، ولما لم يمكن الشاعر أن يقول نقتل أنفسنا أو نقتلنا وضع ايانا في موضع نا وحسن هذا قليلاً أن استعمال المتصل ههنا قبيح أيضاً وأبي الضمير المنفصل الذي جاء به أشبه بالاسم الظاهر الذي من حق الكلام أن يشتمل عليه من المتصل ومن ثم كان هذا أسهل مما قبله كما قال الشارح وذلك لان اتصال الكاف يلافت في البيت السابق حسن لا شيء فيه وهذا ظاهر ان شاء الله

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فِتْيٍ أَيْضَ حُسَّانًا

وبعد

الشاهد فيه وضع ايانا موضع الضمير المتصل الا انه أسهل مما قبله وذلك لانه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول قتلنا لانه يتعدى فعله الى ضميره المتصل فكان حقه أن يقول تقتل أنفسنا لان المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى نحو قولك ما أكرمت الا نفسك وما أكرمت الا اياك فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما موضع الآخر ، وقرئ بضم الاول موضع والمعنى أن قتلنا اياهم بمنزلة قتلنا أنفسنا لانا عشيرة واحدة ، قال « و تقول هو ضرب والكريم أنت الخ » يشير الي أن المضمرة اذا وقع في هذه المواقع لا يكون الا منفصلا ولا حظ المتصل فيها ، وجلة الامر أن المضمرات المنفصلة تكون مرفوعة الموضع ومنصوبة الموضع والمراد بالمنفصل الذي لا يلي العامل ولا يتصل به بأن يكون معرى من عامل لفظي أو مقدما على عامله اللفظي أو منصوبا بينه وبين عامله ، فأما المرفوع فخمسة مواضع المبتدأ وخبره وخبر ان وأخواتها وبعد حروف الاستثناء وحروف العطف فقولنا « هو ضرب » فهو مبتدأ وضرب جملة في موضع الخبر وقولنا « الكريم أنت » الكريم مبتدأ وأنت الخبر والمبتدأ وخبره العامل فيهما الابتداء وهو عامل معنوي فلا يمكن وصل معموله به فلذلك وجب أن يكون ضميرهما منفصل ومثل ذلك كيف أنت وأين هو فكيف وأين خبران مقدمان وأنت وهو مبتدآن فلذلك وجب أن يكون ضميرهما منفصلا أيضاً ، وقوله « ان الداهيين نحن » فنحن خبر ان ولا يكون ضميره الا منفصلا لانه لا يصح اتصاله بالعامل فيه لان مرفوع ان وأخواتها لا يتقدم على منصوبها ، وقوله « ما قطر الفارس الا أنا » (١) لما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء لم تكن الا منفصلة ، وقوله « جاء عبداً وأنت » أنت عطف على عبد الله فانفصل لانه وقع بعد حرف العطف فلم يلتصق بالعامل فيه ، وأما المنصوب المنفصل فيقع في خمسة مواضع أيضاً اذا تقدم على عامله نحو « اياك أكرمت » لانه لا يمكن اتصاله بالعامل مع تقدمه أو كان مفعولاً ثانياً أو ثالثاً نحو علمته اياه وأعلمت زيدا عمراً اياه أو كان اغراء المخاطب نحو اياك والطريق وقد تقدم شرح ذلك ، وربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل نحو ما أنشده أحمد بن يحيى « فا نبالي اذا ما كنت جارتنا الخ » (٢) فأتى بالكاف موضع اياك وهو ههنا أسهل من قوله « اليك حتى بلغت اياك » (٣) لان فيه عدولا الى الاخف الاوچز والا في معني العامل اذ كانت مقوية له كيف وقد ذهب بعضهم الى أنها هي العاملة وانما

(١) هذا عجز بيت لعمر بن مديكرب وصدره « قد علمت سلمى وجاراتها » والشاهد فيه اظهار أنا وانفصاله بعد الا حيث لم يقدر على الضمير المتصل بالقل ، وقوله قطر معناه صرعه على أحد جانبيه والقطر ومثله القتر الجانب (٢) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها مع كثرة الاستشهاد به ووجوده في أكثر كتب النحاة ، والشاهد فيه وقوع الضمير المتصل وهو الكاف في موضع المنفصل وهو أيا ضرورة . وقال صاحب التصريح « والقياس الا اياك لكنه اضطر لحذف ايا وأبقى الكاف أو وضع المتصل في موضع المنفصل » اه باختصار ونبسالى من المبالاة وهي الاكثرات ، وديار بمعنى أجذ وهو فاعل يجاورنا ، ومعنى البيت أنك اذا كنت جارتنا فلا نكثر بدم مجاورة أحد غيرك . وابن الانباري يجيز أن يقع المتصل بعد الا مطلقاً والمبرد يمنعه مطلقاً ويروى بدل الاك سواك (٣) تقدم الكلام على هذا الشاهد قريباً في أول هذا الفصل

أتى بالضمير المنصوب بعد الا هنا لانه استثناء مقدم والمراد أن لا يجاورنا ديار الا أنت أي أنت المطلوبة
فاذا خلصت فلا التفات الى غيرك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا اتقى ضميران في نحو قولهم الدرهم أعطيتكه والدرهم
أعطيتكه وه والدرهم زيد معطيكه وعجبت من ضربك جاز أن يتصلا كما ترى وأن ينفصل الثاني كقولك
أعطيتك اياه وكذلك البوقى وينبغي اذا اتصلا أن تقدم منهما ما للمتكلم على غيره وما المخاطب على
الغائب فتقول أعطائك وأعطانيه زيد والدرهم أعطاك زيد وقل الله تعالى (أنلزمكموها) ﴾

قال الشارح : المضميران اذا اتصلا بمائل فلا يخلو اتصلاهما اما أن يكون بفعل واما باسم فيه معنى
الفعل فان اتصلا بفعل فان كان أحد المضميرين فاعلا والآخر مفعولا لزم تقديم الفاعل على كل حال
من غير اعتبار الاقرب وذلك نحو ضربتك وضربتني وضربتني وضربك وضربه وانما
لزم تقديم الفاعل مع الفعل على غيره من المضميرات لانه كجزء منه اذ كان يغير بناءه حتى يختلط به
كأنه من صيغته كقولك ذهبت وذهبتا وذهبتن فتنسكن آخر الفعل وقد كان مفتوحا قبل
اتصاله به وربما اختلط به الضمير حتى يصير مقدراً في الفعل بغير علامة ظاهرة كقولك زيد قام وأنت
تقوم وأنا أقوم ونحن نقوم ولا يوجد ضمير مرفوع متصل بغير فعل ولذلك استحسنت علامة الاضمار
في الفعل ، فان كان المتصل به الضميران مصدراً نحو عجبت من ضربى اياك ومن ضربيك فلك في
الثاني وجهان أن تأتى بالمتصل نحو عجبت من ضربيك وأن تأتى بالمتصل نحو عجبت من ضربى اياك
والثاني هو الاجود المختار وانما كن المنفصل هنا هو المختار بخلاف الفعل لوجهين أحدهما ان ضربا اسم
ولا يستحكم فيه علامات الاضمار استحكامها في الافعال اذ كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به ولا
بما اتصل به وانما يتصل به علامة ضمير المجرور والذي يشاركه في ذلك الاسماء التي ليس فيها معنى فعل
نحو غلامى وغلامك وغلامه ولا يتصل بالضمير المضاف اليه الغلام ضمير آخر متصل فكان المصدر
الذى هو نظيره كذلك ، والوجه الثاني ان الضمير المضاف اليه المصدر مجرور حال محل التنوين ونحن
لنونا المصدر لما وليه ضمير متصل وانما يليه المنفصل فنقولك عجبت من ضرب اياك ومن ضرب اياه
ومن ضرب اياى ولذلك كان الاجود المختار أن تأتى بالمنفصل مع المصدر ، ويجوز أن تأتى بالمتصل معه
جوازاً حسناً وليس بالمختار وانما جاز اتصال المضميرين به من نحو عجبت من ضربيك وان كان القياس
يقتضى انفصال الثاني من حيث كان اسماً كغيره من الاسماء غير المشتقة نحو غلامك وصاحبك لشبهه
بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذاً منه ويعمل عمله فشبه ما اتصل بالمصدر بما اتصل بالفعل فقولك
عجبت من ضربى اياك هو الوجه والقياس وقولك عجبت من ضربيك جائز حسن على التشبيه بالفعل
نحو ضربتك فالياء في ضربيك بمنزلة التاء في ضربتك واذا اتصل الضميران بالمصدر فالاول هو الفاعل
والثاني هو المفعول على الترتيب الذي ذكره من « تقديم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب » من نحو
عجبت من ضربيك وضربه « ومن ضربك » على الترتيب الذى رتب به صاحب الكتاب ، فان كان
الفاعل المخاطب وأضفت المصدر اليه والمفعول به المتكلم لم يحسن الا المنفصل نحو عجبت من ضربك

اياءى وعجبت من ضرب به اياي ، « فان كان الضميران مفعولين » لزم اتصال ضمير المفعول الاول بالفعل لانه يليه ولا فرق في ذلك بين أن يكون قد اتصل بالفعل ضمير فاعل وأن لا يكون اتصل به لان ضمير الفاعل يصير كحرف من حروف الفعل فيتصل به ضمير المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما يتصل به خالياً من الضمير فتقول ضربتك وضربتني كما تقول ضربك وضرتني فاذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الاول بضمير مفعول ثان جاز اتصاله وانفصاله نحو « الدرهم أعطيتك وأعطيتك اياه » فاتصاله لقوة الفعل وانه الاصل في اتصال المنصوب ولما كان المتصل أحصر من المنفصل ومعناه كفى المنفصل اختاروه على المنفصل وأما جواز الاتيان بالمنفصل فلأن ضمير المفعول الثاني لا يلاقي ذات الفعل انما يلاقي ضمير المفعول الاول وليس كذلك ضمير المفعول الاول لانه يلاقي ذات الفعل حقيقة في نحو ضربك أو ما هو منزل منزلة ما هو حرف من حروف الفعل نحو ضربتك ألا ترى انه يلاقي الفاعل والفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل قال الله تعالى (أنزل مكموها) فقدم ضمير المخاطب على الغائب لانه أقرب الى المتكلم ؛ وقد اشترط صاحب الكتاب أنه اذا التقي ضميران متصلان بدى بالأقرب الى المتكلم من غير تفضيل والصواب ما ذكرته وهذا الترتيب رأى سيديوه وحكايته عن العرب والعلة في ذلك أن الاولى أن يبدأ الانسان بنفسه لانها أعرف وأهم عنده وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لانه أقرب الى المتكلم ؛ وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضمير الآخر على الأقرب قياساً وهو رأى أبي العباس محمد بن يزيد وكان يسوي بين الغائب والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير ويميز اعطاهوك واعطاهوني واعطاكنى ويستجيده ولم يرض سيديوه مقاتهم وقل هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فاعرفه *

قال صاحب الكتاب : واذا انفصل الثاني لم تراع هذا الترتيب فقلت اعطاه اياك واعطاك اياه وقد جاء في الغائبين اعطاهاه واعطاهوها ومنه قوله

وقد جعلت نفسي تعيبُ لضعفِ لضعفها ماها يقرعُ العظم ناهيا

وهو قليل والكثير اعطاهها اياه واعطاه اياها والاختيار في ضمير خبر كزواخوانها الانفصال كقوله * لئن كان اياه لقد حال بصدنا * وقوله

ليسَ إِيَّايَ وإِيَّايَ كَ ولا نُحْشِي رَقِيًّا

وهن بعض العرب عليه رجلا ليسني وقال * اذهب القوم الكرام ليسى * *

قال الشارح : « ومتى انفصل الضمير الثاني عن الاول لم يلزم فيه هذا الترتيب » بل يجوز لك أن تبدأ بأيهما شئت فتقول « أعطاه اياك » واعطاه اياهى « وأعطاك اياهى » فتكون مخيراً أيهما شئت قدمت وانما كان كذلك من قبل ان الضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه وعدم افتقاره الى غيره فكما ان الاسماء الظاهرة لا يراعى فيها الترتيب بل تقدم أيها شئت فكذلك الضمير المنفصل ، « فاذا كان الضميران غائبين » جاز لك الجمع بينهما متصلين فتقول « اعطاهوها واعطاهاه » وكنت مخيراً في أيهما بدأت به وذلك من قبل انهما كلاهما غائب وليس فيهما تقديم بعيد على قريب قال

سيبويه وهو عربي جيد وليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر في كلامهم أعطاه اياها وأعطاه اياه فتأتى
بضمير المفعول الثاني منفصلا وانما تل في كلامهم لانه ليس فيه تقديم الاقرب على الأبعد لتساويهما في
المرتبة ، فأما قول مناس بن لقيط الاسدي (١) * وقد جعلت نفسي الخ * قال شاهد فيه انه جمع بين
ضميرين بلفظ الغيبة الاول مجرور باضافة المصدر اليه والثاني في محل نصب بالمصدر والجيد الكثير
لضميرها اياها فيأتى به منفصلا واتصال الضميرين في البيت أقبح لأنهما اتصالا بالمصدر وهو اسم
ولم يستحكم في اتصال الضمير به استحكام الفعل ، يصف حاله مع بنى أخيه مدرك ومرة وهو من أبيات أولها

وَأَبَقْتُ لِي الْأَيَّامُ بِمَدْرِكَ مَدْرِكًا وَرُؤَّةَ الدُّنْيَا كَرِيهَةً عَيْنَاهَا

قَرَيْنَيْنِ كَالذَّيْبَيْنِ يَفْتَسِمَانِي وَشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذُنَابُهَا

الضم المضم والضمير الاول المثني يعود الى قرينين والضمير الثاني يعود الى النفس ، وقوله يقرع
العظم نابها يصف شدة المضم بحيث يصل نابه الى العظم ، فأما « ضمير خبر كان وأخواتها » ففيه
وجهان أحدهما الاتصال نحو قولك كانه وكانى قال أبو الاسود

(١) مناس بن لقيط هو من ولد مبد بن نضلة وكان رجلا كريما حليما شريفا وكان له اخوة ثلاثة اسم أحدهم أطيط
بصيغة التصغير وكان به باراً والآخران مدرك ومرة وكانا منازعين له فلما مات أطيط أظهر له العداوة فقال في شأنهما
وشأن أطيط : وَأَبَقْتُ لِي الْأَيَّامُ بِمَدْرِكَ مَدْرِكَ الْيَتِيمَيْنِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمَا الشَّارِحُ وَبَعْدَهُمَا :

وَأَن رَأَيْتُ غُرَّةَ أَغْرِيَا بِهَا	أَعَادَى وَالْأَعْدَاءُ كُلِّي كَلَامِي
إِذَا رَأَيْتُ قَدْ نَجَوْتُ تَلَمَّسَا	لِرَجُلِي مَفْوَاةَ هَيَامَا تَرَابِي
وَأَعْرَضْتُ أَسْبَقِيهِمَا ثُمَّ لَا أَرَى	حُلُومَهُمَا إِلَّا وَشِيكََا ذَهَابِي
لَمْلُ جَوَازِي اللَّهِ يَجُوزِينَ مِنْهَا	وَمَرُّ اللَّيَالِي صَرْفَهَا وَانْقِلَابَهَا
فِي شِمْتِ بِالرَّيْنِ مَرُّ نَخْطَا	إِلَيْهِ قَرَابَاتٍ شَدِيدَا حَجَابِي

وقد جعلت نفسي ، البيت وبعده :

ولا مثل يوم عند سعد بن نوفل وفرتاج اذ تولى على هضابها

وقوله والدنيا كرية عتابها يرويه أبو محمد الاعرابي والدنيا قليل عتابها ومعناه ان عتابها غير نافع فعاتبها من اجل
هذا لا يستكثر منه . وقوله قرينين كالذئبين فانهما شبههما بها لان الذئب اخبث السباع . وقوله وان رأيت غرة الخ
فهذه رواية أبي محمد وغيره يرويه : فان رأيت غرة أرشدا لها . وقوله كلبي هو جمع كلب كزمن وزمني والمفواة -
بضم الميم وفتح الفين المعجمة وتشديد الواو مفتوحة - هي الحفرة كالزنية ويقال من حفر مفواة وقع فيها . والهيام
- بفتح الهاء بضمها مثناة تحتية - الرمل الذي لا يتهامك أن يسيل من اليد لينة وضرب هذا مثلا لكثرة معرفتهما بالشر
والتحيل في جلب أنواع الضرر . وفرتاج - بفتح الفاء - موضع ، هكذا ضبطه البغدادي وفي القاموس ومعجم ياقوت
أنه بكسر الناء وقالا هو ماء لبني أسد وقال ياقوت وقيل هو موضع يبلاد طلي . وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد
بهذا البيت . قال سيبويه « اذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت أعطاهما وأعطاها هو جاز وهو عربي ولا عليك
بأيهما بدأت من قبل انهما كلاهما غائب وهذا ليس بالكثير في كلامهم والكثير أعطاه اياها » اهـ . ومعنى البيت المستشهد
به جعلت نفسي تطيب لان أضعفهما { أخويه } ضمة يقرع لها التاب العظم فعل هذا المصدر وهو الضغم مضاف الى
مفعوله وهو ضمير الاخرين والناقل محذوف هو ضمير المتكلم أى لضعفنى اياها والضمير الثانى البارز عائد على الضمة
فهو فى محل نصب مفعول مطلق وهذا ظاهر ان شاء الله . وقيل ضمير المثني عائد على الذئبين وضمير المفرد المؤنث عائد
على الضمة والمعنى لكثرة ما ابتليت من الحن قد طابت نفسي ان يمضى سيمان نابها يقرعان العظم وقرع التاب
العظم كناية عن الصوت وقيل غير هذا

فَإِنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا (١)

والثاني أن يأتي منفصلاً نحو كان زيد أياه وكان أياي قال الشاعر

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرِي فِيهِ عَرِيْباً (٢)

لَيْسَ لِيَأَيَّ وَلِيَأَيَّا كِ وَلَا نَحْشَى رَقِيْباً

وقال عمر بن أبي ربيعة (٣)

لَشَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدُنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وهذا هو الوجه الجيد لأن كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله عما دخلن عليه فالأسم الخبر عنه فان ضميره متصل لانه بمنزلة فاعل هذه الافعال ولا يكون الا اسما فصار مع الفعل كشيء واحد ولذلك تتغير بنية الفعل له ولما كان الخبر قد يكون جملة وظرفا غير متمكن وهذه الاشياء لا يجوز اضمارها ولا تكون الا منفصلة من الفعل اختير في الخبر الذي يمكن اضماره اذا أضمر أن يكون على منهاج ما لا يصح اضماره من الاخبار في الانفصال من الفعل ، ووجهه ثان أنا لو وصلنا ضمير الخبر بضمير الاسم نحو كنتك وكأنه وكأني فالفاعل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد وفعل الفاعل لا يتعدى الى نفسه متصلا ويتعدى الى نفسه منفصلا فلا يجوز ضربتي ولا ضربتك ويجوز إياي ضربت وإياك ضربت فأما وجه جواز كنته وكأني فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جمل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول ، فأما قولهم « عليه رجلا ليسني » فهو حكاية عن بعض العرب قال ذلك لرجل ذكر له انه يريد بسوء فوصل الضمير بنون

(١) البيت لابن الاسود الدؤلي واضع علم النحو ، وقوله :

دع الخمر يضر بها الفتوة فأننى رأيت أخاها مجزأ لمساكنا

والشاهد فيه وصله الضمير المنصوب بـ كان قال سيويه « وتقول كناهم كما تقول ضربناهم وتقول اذا لم تكنهم فن ذا يكونهم كما تقول اذا لم تضربهم فن ذا يضربهم » اه وانما اراد ان كان انصرفها تجرى مجرى الافعال الحقيقية في عملها فيحصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو ضربته وضربني وضربك ومعنى البيت ظاهر والمراد بأخى الخمر الزبيب أو نبيذه

(٢) نسب هذا البيت في كتاب سيويه الى عمر بن أبي ربيعة وقوم ينسبونه الى العرجي والشاهد فيه فصل الضمير الواقع خبراً ليس وهو الراجع من الاسمين النصل والوصل عند سيويه قال « ومثل ذلك كان أياه لان كانه قليلة لا تقول كأني وليسني فصارت إياهما بمنزلة في ضربني إياك . وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسني وكذلك كأني » اه وقد سبق تفسير هذا الشاهد قريبا

(٣) البيت له من قصيدة مطلتها :

أمن آل نعم أنت غاد فبكر غداة غد أم رائج فمجر

وقبل البيت المستشهد به :

بأية ما قالت غداة لقيتها بمدفع اكفان أهذا المشهر

تقى فانظري - أسماء - هل تعرفينه أهذا المفبري الذي كان يذكر

أهذا الذي اطريت ذكر أفلم أكن وعيشك أنساء الى يوم أقبر

فقلت نعم لا شك غير لونه مري الليل تحبى نصه والتهجر

وبعد البيت ، والشاهد فيه انفصال الضمير الواقع خبرا لكان على ما هو مختار سيويه والجيد عنده ومعنى الايات ظاهرة

الوقاية على ما ذكرنا من التشبيه بالأفعال الحقيقية ، فأما قول الشاعر

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي (١)

فوصله بغير نون تشبيهاً لها بالحرف لقلة تمكنها وعدم تصرفها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم فاللازم في أربعة أفعال أفعل وتفعّل للمخاطب وأفعل وتفعّل وغير اللازم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات ومعنى اللزوم فيه أن أسناد هذه الأفعال إليه خاصة لا تسند البتة إلى مظهر ولا إلى مضمّر بارز ونحو فعل ويفعل يسند إليه واليهما في قولك عمرو قام وقام غلامه وما قام إلا هو ومن غير اللازم ما يستكن في الصفة نحو قولك زيد ضارب لأنك تسنده إلى المظهر أيضاً في قولك زيد ضارب غلامه وإلى المضمّر البارز في قولك همد زيد ضاربه هي والمهندان الزيدان ضاربتهما هما ونحو ذلك مما أجريتها فيه على غير ما هي له ﴾

قال الشارح : لما كانت المضممرات انما جيء بها للإيجاز والاختصار قلت حروفها فجعل ما كان متصلاً منها على حرف واحد كالتاء في تمت والكاف في ضربك إلا أن يكون هاء فانه يردف بحرف لين خلفائه واحتمل أن يكون على حرف واحد لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة فأما المنفصل فيكون على أكثر من حرف واحد لانفصاله مما يعمل فيه واستقلاله بنفسه فهو جار لذلك مجرى الظاهر ، « وجعل بعض المضممرات مستتراً في الفعل » متوياً فيه غلوأ في الإيجاز وذلك عند ظهور المعنى وأمن الإلباس وذلك في أفعال مخصوصة فمن ذلك الفعل الماضي إذا أسند إلى واحد غائب نحو زيد قام وعمرو ضرب لا يظهر له علامة في اللفظ فان ثني وجمع ظهرت علامته نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا ، « فان قيل » ولم كان لا يظهر له علامة مع الواحد وتظهر مع التثنية والجمع « قيل » قد علم أن كل فعل لا بد له من فاعل

(١) البيت لرؤبة بن المعجاج ويروى { عهدي بقومي كعديد الطيس } ويروى { عهدي قومي الخ } ويروى { عهدي يقوم الخ } بالانكير والمراد قومه بتلليل الروايات التي تشتمل على الإضافة ، وفي هذا البيت شذوذ من وجهين الأول أنه جاء بنحبر ليس ضميراً متصلاً وقد علمت أن المختار والجيد انفصاله لأن الخبر من حيث ذاته منفصل بحسب الأصل فيه ، والوجه الثاني أنه استقط نون الوقاية من ليس ضرورة وكان من حقه أن يقول ليسني كما يقول ضربني وأكرمني لكنه عامل ليس معاملة الحروف فقال ليسني كما يقول علي وبني ولنا ، وقيل انما سهل ذلك مع الاضطراب - أن الفعل الجامد يشبه الاسماء فقال ليسني كما يقال غلامي وأخي ومن ثمة جاز أن زيداً ليسني يقوم كما جاز أن زيداً لقائم ولا يجوز أن تقول أن زيداً لقائم . وجاز أيضاً نحو وان ليس للانسان إلا ما سمي كما يجوز علمت أن زيد قائم - بالتخفيف - ولا يجوز علمت أن قام ولا أن يقوم ، وقيل بل لأن ليس بمعنى غير والنون لا تكون مع غير فكذلك ما هو بمعناها وقيل أن ليس الاستثناء ومن حق الضمير بدها الانفصال كالضمير الذي يقع بهد إلا لكنه اضطر إلى الجيء به متصلاً فترك النون مع الوصل مراعاة للفصل الذي كان من حق الكلام وذلك من جهة أنه لا نون مع الضمير المنفصل . وهذا كلام ظاهر أن شاء الله . واسم ليس ضمير يعود على اسم الفاعل المفهوم من ذهب والضمير البارز المتصل خبرها وتقدير الكلام ليس هو أي الذاهب أي . والطيس قيل هو العدد الكثير وقيل هو كل ما على وجه الأرض من الانام وقيل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والحوام وقيل هو الكثير من الرمل والماء وغيرهما وأراد به رؤبة هنا الرمل وقصد بقوله القوم الذي هو فاعل لذهب قومه وكان من حق الكلام أن يقول ذهبوا لكنه وضع الظاهر في موضع المضمّر ليتوصل إلى وصفهم بالكرم . وقوله ليسني استثناء لنفسه من القوم الكرام الذاهبين ، يفتخر بقومه ويتعسر على ذهابهم فيقول عهدي بقومي الكرام الكثيرين مثل كثرة الرمل حاصل إذ ذهبوا إلا إياي فاني بقيت بدهم خلفاً عنهم

اذ لا يحدث شيء من ذلك من تلقاء نفسه فقد علم فاعل لا محالة فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل لم يحتاج له الى علامة ، « فان قيل » ولم كان الفاعل الغائب اذا أسند الى الماضي لا يظهر له علامة ومع المتكلم والمخاطب يظهر له علامة نحو قمت وقمت قيل مع دلالة الفعل على فاعل وقد تقدم ظاهر يعود اليه ذلك المضمرة أغنى عن علامة له وليس كذلك مع المتكلم والمخاطب فانه لا يتقدم لهما ذكر فاحتيج الى علامة لها لذلك فاعرفه ، ومن ذلك « الصفات » كاسم الفاعل واسم المفعول نحو ضارب ومضروب ونحوهما من الصفات فانها اذا جرت صفة لواحد كان فيها مضمرة من الموصوف لهما فيها من معنى الفعلية الا انه لا يظهر له علامة في اللفظ لما ذكرناه نحو قولك هذا رجل ضارب ومضروب فان وصفت بها اثنين أو جماعة نذيت الصفة أو جمعتهما فنقول هذان رجلان ضاربان وغلامان مضروبان وقامت علامة التثنية والجمع مقام علامة المضمرة وان لم تكن اياها والذي يدل على ان التثنية ههنا قائمة مقام علامة الضمير وان لم تكن اياها انه اذا خلت الصفة من المضمرة لم تحسن تثنيتهما ولا جمعها وذلك اذا أسندت الى ظاهر نحو قولك هذا رجل ضارب غلامه لم تثنه ولم تجمعهما نحو قولك هذان رجلان ضارب غلامهما ومضروب أخوهما ، ومن ذلك الافعال المضارعة نحو أقوم وتقوم ويقوم وتستوي فيها ضمير المخاطب والمتكلم والغائب في الاستتار وعدم ظهور علامة لان تعريف الفعل وما في أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويفنى عن ذكر علامة له « وهذا الضمير المستتر على ضربين لازم وغير لازم » والمراد بقولنا لازم أن لا يسند الفعل الى غيره من الامماء الظاهرة والمضمرة ذوات للعلامة وذلك نحو أقوم اذا أخبرت عن نفسك وحدهما وتقوم اذا أخبرت عن نفسك وعن غيرك فانه لا يكون الفاعل فيهما الا مستتبكنا مستتراً وانما لم يسند الى ظاهر لان للظاهر موضع للغة والمتكلم حاضر فاستحال الجمع بينهما ولم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع لامتناع حقيقة التثنية والجمع منه اذ المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب واحد فيكون اللفظ لهما لكنه قد يتكلم عن نفسه وعن غيره فجعل اللفظ الذي يتكلم به عنه وعن غيره مخالف للفظ الذي له وحده واستوى أن يكون غيره المضموم اليه واحداً واثنين وجماعة وقد تقدم نحو ذلك ، فأما قول صاحب الكتاب « فاللازم في أربعة أفعال افعل » للامر فالفاعل فيه مستكن لا يمكن ابرازه « وتفعّل » للمخاطب « وأفعل » للمتكلم وحده « ونفعل » للمتكلم اذا كان معه غيره ومعنى اللزوم أن اسناد هذه الافعال اليه خاصة لا تسند الى مظهر ولا الى مضمرة بارز والمراد بالبارز أن يكون له علامة لفظية وذلك أن افعل في الامر لا يخلو ولا يظهر ضميره ويظهر في التثنية والجمع نحو افعلوا وافعلوا وكذلك تفعل اذا خاطبت واحداً لا يظهر له صورة وتظهر العلامة في التثنية والجمع نحو تفعلان وتفعلون فأما أفعل اذا أخبر عن نفسه وتفعّل اذا أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورة فدل البتة استغناء عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل نحو الهزمة في أفعل والنون في نفعل ، وما عدا ما ذكر من الافعال لا يلزم استتار الضمير فيه فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده اذا كان الخبر معرفة أو مضارعة في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر ﴾

المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وإفيد ضرباً من التوكيد ويسميه البصريون فصلاً والكوفيون عماداً وذلك في قولك زيد هو المنطلق وزيد هو أفضل من عمرو وقال الله تعالى (ان كان هذا هو الحق) وقال (كنت أنت الرقيب عليهم) وقال (ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) وقال (ان ترن أنا أقل منك مالا) ويدخل عليه لام الابتداء تقول ان كان زيد هو الظريف وان كنا لنحن الصالحين وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنياً عليه عن رؤية انه كان يقول أظن زيدا هو خير منك ويقرؤن (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون) و (أنا أقل)

قال الشارح : اعلم أن الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاث شرائط أحدها أن يكون من الضائير المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الاول في المعنى الثاني أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الافعال والحروف نحو ان وأخواتها وكان وأخواتها وظننت وأخواتها الثالث أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات « ويقال له فصل وعماد » فالفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الاول عما بعده وآذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل الا الخبر لا غير والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الاول وقواه بتحقيق الخبر بعده ، والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من ارادة الايدان بتمام الاسم وكأله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات ، وإنما « اشترط أن يكون من الضائير المنفصلة المرفوعة الموضع » لان فيه ضرباً من التأكيد والتأكيذ يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا واسكن أنت وزوجك الجنة ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمير هو الاول في المعنى لان التأكيد هو المؤكد في المعنى ولهذا المعنى يسميه سيدييه وصفاً كما يسمى التأكيد المحض ولو قالت على هذا كان زيد أنت خيراً منه أو ظننت زيدا أنت خيراً منه لم يجز لان الفصل ههنا ليس الاول فلا يكون فيه تأكيد

له ، فأما قول الشاعر

وكائن بالأباطح من صديقٍ براني لو أصبتُ هو المصابا (١)

(١) البيت من نصيدة لجريز بن الخطمي ومطلع هذه القصيدة :

سُتت من المواصلة العتابا وأمسى الشيب قد ورث الشباب
ومنها اذا سمر الحليفة نار حرب رأي الحجاج ألقبها شهابا
وهروى الاخفش البيت المستشهد به ههنا :

وكم لي في الاباطح من صديقٍ وآخر لا يحب لنا ايابا

وقوله العتابا هو بالنصب مفعول لقوله المواصلة ومعنى وراثته الشيب للشباب حلولة عله فان الوارث يحل محل الموروث وقوله سمر معناه أوقد وأشعل وبابه منع . وقوله اتقبا معناه أشدها اتقادا وأكثرها تاجباً . والشهاب - بوزان كتاب - الشعلة الساطعة من النار . والباطح جمع أبطح وهو المسيل الواسع فيه دقائق الحصى . وهذا البيت يستشهد به على أن ضمير الفصل ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب ، ويروى يراه لو أصبت هو المصابا وهو جار على ما تقرر عندهم من ضرورة كون ضمير الفصل موافقاً لما قبله في النية والتكلم والخطاب وذلك من جهة أن فيه نوعاً من التوكيد فتقول علمت زيدا هو المنطلق وعلمتك أنت للمنطلق وعلمتني أنا للكاتب والذي ذكره الشارح في توجيه البيت على روايته احد وجوه ثلاثة ذكر أبو علي الفارسي منها اثنين حاصل أحدهما ما ذكره الشارح وهو أن الضمير فصل بين المضاف المقدر وهو مصاب وبين الظاهر وهو قوله المصابا أي يرى مصابي هو المصابا وعلى هذا فالمصا

فانك لو حملته على ظاهره لم يجوز أن يكون هو فصلاً لأن هو ضمير غائب وفي ضمير متكلم فلا يصح أن يكون تأكيدياً له فإن حملته على حذف مضاف كأنه قال يري مصابي هو المصاباً جاز لأن الثاني هو الأول وإنما اشترط أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما دخل عليهما مما يقتضي الخبر وذلك من قبل أن الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر إذ الخبر نعت في المعنى وذلك نحو قولك زيد هو القائم لأن الذي بعده معرفة يمكن أن يكون نعماً لما قبله فلما جئت بهو فاصلة بين أنك أردت الخبر وأن الكلام قد تم به لفصلك بينهما إذ الفصل بين النعت والمنعوت قبيح « فإن قبل » إذا كان الغرض بالفصل إنما هو الفرق بين النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى (وكنا نحن الوارثين وإن ترن أنا أقل منك مالا وولداً) ولا لبس في ذلك لأن المضمرات لا توصف فالجواب أن هذا هو الأصل أن لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمرة مجراه وإن كانت المضمرات لا تنعت إذ كان أصله المبتدأ والخبر كما ذكرنا في يمد وتمد ولعد أصل الحذف في يمد لوقوع الواو بين ياء وكسرة وباقي أخواته محمولة عليه كذلك ههنا فلذلك تقول كان زيد هو القائم وكنت أنا القائم قال الله تعالى (فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم) وتقول ظننت زيدا هو القائم وحسبت زيدا هو الجالس قال الله تعالى (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق) وقال (إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً) من رؤية القلب ، واعلم أن قوله تعالى (كنت أنت الرقيب عليهم) و (كنا نحن الوارثين) * (وإن ترن أنا أقل منك مالا وولداً) يجوز أن يكون المضمرة فيه فصلاً ويجوز أن يكون تأكيدياً لأنه يمد مضمرة والمضمرة يؤكد بالمضمرة المرفوع إذ كأنه سواء كان الأول مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره ، واعلم أن الفصل لا يظهر له حكم في باب ان وأخواتها وباب المبتدأ والخبر لأن أخبارها مرفوعة فإذا قلت زيد هو القائم وإن زيدا هو القائم لم يعلم أن المضمرة فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ ويظهر مع الفعل لأن أخباره منصوبة نحو قولك كان زيد هو القائم وظننت زيدا هو القائم فلم أعلم أن هو فصل بنصب ما بعده ، وإنما وجب أن يكون بعد معرفة لأن فيه ضرباً من التأكيد ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعماً لما قبله ونعت المعرفة معرفة فلذلك « وجب أن يكون بين معرفتين » وقولنا « أو ما قرب المعرفة » إشارة إلى باب أفعل من كذا لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة وذلك لأنه مشابه للمعرفة

« صدر ميمى كقولهم جبر الله مصابك أي مصيبتك ومعنى الكلام على هذا أن صديقه لفرط مودته له وشديد محبته يرى مصابه دون سواء هو المصاب والوجه الثاني أن يكون الضمير تأكيدياً للضمير المستتر الذي هو قائل يراني والمعنى يراني هو المصاب أي أنه لما بيننا من الصداقة والالفة يراني المصاباً وليس كالمود الذي لا يعتبه شأني ولا بهتم بأمرى والمصاب على هذا اسم منقول من الرابع ، والوجه الثالث أن تجعل الضمير فصلاً للياء مع ما في ظاهر ذلك من الاختلاف بين معناها إذ أصل وضع الياء للمتكلم وهو للغائب ولكنه لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كان صديقه قد أصيب عبر عن صديقه بضمير نفسه لأنه نفسه في المعنى فكان الياء هنا ليست مستعملة في ضمير المتكلم حتى يلزم من ذلك الاختلاف المحذور ولكنها مستعملة في ضمير الغائب فاتفق معاً ضمير الفصل ، وهذا الوجه ذكره ابن جنيته في معنى اللبيب

من أجل أنه غير مضاف ويمتنع دخول الالف واللام عليه لأن الالف واللام تعاقب من فلا تجاء بها
فجري العلم نحو زيد وعمر وفي امتناعه من الالف واللام وليس بمضاف مع ان من تخصصه لانها
من صلته فطال الاسم بها فسمارت كاصلة للموصول وذلك نحو قولك كان زيد هو خيرا منك وحسبتي أنا
خيرا منك قال الله تعالى « (ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) » يقرأ
تحسبن في الآية بالتاء والياء فمن قرأ بالتاء فتقديره لا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله ثم حذف
المضاف « ومن قرأ » بالياء فالذين في موضع الفاعل والمفعول الاول محذوف والتقدير البخل هو خيرا
لهم وحسن اضماره لما في يبخلون من الدلالة عليه وصار كقولهم من كذب كان شرا له أي كان الكذب
شرا له ، ولو قلت على هذا ما ظننت أحدا هو خيرا منك لم يجوز لانه لم يأت بعد معرفة وكذلك لو قلت
ما ظننت زيدا هو قائما لم يجوز لان الذي بعده ليس معرفة ولا مقاربا للمعرفة ، ويجوز رفع ما بعده هذه
المضمرات « سواء كان قبلها معرفة أو بعدها أو لم تكن وذلك نحو قولك ما ظننت أحدا هو خيرا منك
فأحدا مفعول أول وقولك هو خيرا منك مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني وكذلك لو قلت ما ظننت
زيدا هو قائم كل ذلك جائز وكذلك تقول زيد هو القائم وان زيدا هو العالم وظننت محمدا هو الشاخص
وكنيت أنا الراكب وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيديويه « وعن رؤية انه كان يقول أظن
زيدا هو خيرا منك » بالرفع وحكي عيسى بن عمر أن ناسا كثيرا من العرب يقولون (وما ظنناهم ولكن
كانوا هم الظالمون) وقال قيس بن ذريح

نُبِّئْكَ عَلَى ابْنِي وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ (١)

جاء مرفوعا لان اللقافية مرفوعة والذي يفارق به المبتدأ الفصل ههنا أن الضمير اذا كان مبتدأ فانه
يغير اعراب ما بعده فيرفعه البتة بأنه خبر المبتدأ واذا كان فصلا لا يغير الاعراب عما كان عليه بل يبقى
على حاله كما لو لم يكن موجودا فتقول في المبتدأ كان زيد هو القائم ترفع للقائم بعد أن كان منصوبا

(١) قيس بن ذريح السكناني هو من بني ليث بن بكر ، وكان رضيع الحسن بن علي بن أبي طالب أرضعته أم قيس
وكان منزل قوم في ظاهر المدينة وكان هو وأبوه من حاضرة المدينة ، والبيت من كلمة له يقولها في محبوبته لبني بنت الحباب
الكعبية وكان قد تزوجها ثم طلقها وبده :

فان تكن الدنيا يلقي ثقلتي	على فللدنيا بطون وأظهر
لقد كان فيها للأمانة موضع	والكف مرتاد وللمين منظر
وللعائم العطشان ري بريقها	وللمرح الختال خر ومسكر
كأن لها أرجوحة بين أحبل	إذا ذكرتها منها على القلب تخطر

وقوله نبئني هو بضم التاء وتشديد الكاف ويروي : أتبكي على ابني وأنت تركتها وقوله وكنت عليها بالملأ فان الملا
مفتوح الاول مقصور يكتب بالالف ومعناه الاصل المتسع من الارض وقوله لقد كان فيها الضمير راجع الى لبني ، وقوله
والكف مرتاد فان مرتادا اسم مكان من الارتداد وهو الذهاب والجيء ويريد أن جسمها لنومته وبضاخته كان مكانا
صالحا لذهاب الكف وجيشه وقوله ذكره هو بضم الدال التذكر والشاهد فيه ان الضمير وهو أنت وقع مبتدأ ولهذا
فان ما بعده وهو أقدر ارتفع به على انه خبر له وكان يجوز أن يكون الضمير للفصل بين الضمير المتصل بكان والواقع
إسما لها وبين الظاهر وهو أقدر ويكون أقدر حينئذ خبرا لكان ولكن منع من هذا أن القصيدة مرفوعة القوافي وهو يستوجب
النصب اذ الفصل لا يؤثر في اعراب ما بعده بل يجعل في الاعراب جارا على ما يسبقه من العوامل

وتكون الجملة في موضع الخبر وكذلك تقول ظننت زيدا هو القائم ترفعه أيضا وتكون الجملة في موضع المفعول الثاني لظننت فأما إذا كان الفصل بين المبتدأ وخبره أو بين اسم ان وخبرها فإنه لا يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ لأن ما بعد المضمر فيه مرفوع في كلا الحالين لأن خبر المبتدأ مرفوع وخبر ان مرفوع وإنما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير فإذا جعلته مبتدأ كان اسما فله موضع من الاعراب وهو الرفع بأنه مبتدأ والمبتدأ يكون مرفوعا ويدل على ذلك أنك لو أوقعت موضعه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحو قولك كان زيد غلامه القائم وإذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسمية وابتزته إياه وأصرته إلى حيز الحروف وأغيبته كما تلغى الحروف نحو الغاء ما في قوله (فما رحمة من الله) فلا يكون له موضع من الاعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض وليس ذلك بأبعد من أعمال ما عمل ليس لشبهها بها والقياس أن لا تعمل (١) ونظير ذلك من الاسماء التي لا موضع لها من الاعراب الكاف في ذلك وأولئك ورويدك والنجباء ونحو ذلك وربما التبس الفصل بالتأكيذ والبدل في مواضع والذي يفصل بينهما أما الفرق بين الفصل والتأكيذ فإنه إذا كان التأكيذ ضميرا فلا يؤكد به الا مضمر نحو قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فإذا قلت كان زيد هو القائم لم يكن هو ههنا الا فصلا لوقوعه بعد ظاهر و لوقات كنت أنت القائم جاز أن يكون فصلا ههنا وتأكيذا ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت الضمير تأكيذا فهو بقى على اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما قبله وليس كذلك إذا كان فصلا على ما بينا ، وأما الفصل بينه وبين البدل فإن البدل تابع للبدل منه في اعرابه كالتأكيذ الا ان الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أثبت بضمير المنصوب فتقول ظننتك إياك خبرا من زيد وحسبته إياه خيرا من عمرو وإذا أكدت أو فصلت لا يكون الا بضمير المرفوع ، ومن الفرق بين الفصل والتأكيذ والبدل أن « لام التأكيذ تدخل على الفصل » ولا تدخل على التأكيذ والبدل فتقول في الفصل « ان كان زيد هو الماقل وان كنا نحن الصالحين » ولا يجوز ذلك في التأكيذ والبدل لان اللام تفصل بين التأكيذ والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاول في البيان ، وقد ذهب قوم الى أن هو ونحوها من المضمرات لا تكون فصلا وإنما هي في هذه المواضع وصف وتأكيذ

(١) وذلك من قبل أن القياس يقتضى أن يكون الحرف الذي لا يختص بقبيل بل يشترك في الدخول على الاسماء والافعال ألا يكون عاملا كما يقتضى في الحرف المختص بقبيل أن يعمل فيه العمل الذي يختص هذا القبيل به فن حق ما يختص بالاسم أن يعمل فيه الجر ومن حق ما يختص بالفعل أن يعمل فيه الجزم وأبو حيان يقيّد هذا الاصل الثاني الذي يقتضيه القياس ألا يزل الحرف المختص منزلة الجزء مما اختص به فإذا نزل منه منزلة الجزء ألقى ولم يعمل أصلا وذلك كالالف واللام فيما اختص بالاسم وكالسين أو سوف فيما اختص بالفعل فإن هذه الحروف لما نزلت من الكلام التي تدخل عليها منزلة الجزء بطل أن تعمل ، وقد خرج عن الاصلين أشياء منها ما ليس يختص وهو مع ذلك يعمل كما ولا ولات وان النافية فإنها لا تختص بقبيل بعينه وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر حملا على ليس لأنها أشبهتها في المعنى ومنها ما هو مختص بقبيل بعينه وهو ملغى وذلك كما قدمنا الالف واللام والسين وسوف لما ذكرنا من العلة ، ومنها ما يختص بقبيل بعينه وهو عامل غير العمل الذي يختص به هذا القبيل فما يختص بالاسم أن { بالتشديد } وأخواتها فإنها عملت النصب والرفع لما تضمنته من معنى الفعل ومما يختص بالفعل لن وأخواتها فإنها نصبت لأنها في معنى لا النافية التي تنصب الاسم كذا قالوا والطل النحوية ليست كالمل عند المناطقة ومن ثمة لا تطرد ولا تنعكس

وهي باقية على اسميتها وقد بينا فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر ولا يؤكد به الظاهر وبدخول لام التأكيد عليه فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحو قولك هو زيد منطلق أى الشأن والحديث زيد منطلق ومنه قوله تعالى (قل هو الله أحد) ويتصل بارزا في قولك ظننته زيد قائم وحسبته قام أخوك وأنه أمة الله ذاهبة وأنه من يأتنا نأته وفي التنزيل (وأنه لما قام عبد الله) ومستكنا في قولهم ليس خلق الله مثله وكان زيد ذاهب وكان أنت خير منه وقوله تعالى (كاد تزيع قلوب فريق منهم) ويجيء مؤنثا إذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله عز وجل (قلها لا تسمي الابصار) وقوله (أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى اسرائيل) وقال * على أنها تعفو الكلوم * *

قال الشارح : اعلم انهم اذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيره له ويوحدون الضمير لانهم يريدون الأمر والحديث لأن كل جملة شأن وحديث ولا يفعلون ذلك الا في مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك هو زيد قائم فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر انما هو « ضمير الشأن » والحديث وفسره ما بعده من الخبر وهو زيد قائم ولم تأت في هذه الجملة بمائد الى المبتدأ لانها هو في المعنى ولذلك كانت مفسرة له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لانه لم يتقدمه ما يعود اليه ، فأما قوله تعالى (قل هو الله أحد) فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين ان هو ضمير الشأن والحديث أضمر ولم يتقدمه مذكور وفسره ما بعده من الجملة وقال الفراء هو ضمير اسم الله تعالى وجاز ذلك وان لم يجز له ذكر لما في النفوس من ذكره وكان يميز كان قائماً زيد وكان قائماً الزيدان والزيدون فيكون قائماً خبراً لذلك الضمير وما بعده مرتفع به ، والبصريون لا يميزون أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً لان ذلك الضمير هو ضمير الجملة فينبغي أن يكون الخبر جملة كما تقول كان زيد أخاك فتجمل الاخ خبراً له اذ كان هو اياه غير ان الخبر اذا كن مفرداً كان معرباً وظهر الاعراب في لفظه واذا كان جملة كان الاعراب مقدر في موضعه دون لفظه ، ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو ان وأخواتها وظننت وأخواتها وكان وأخواتها وتعمل فيه هذه العوامل ، فإذا كان منصوباً برزت علامته متصلة نحو قولهم « ظننته زيد قائم وحسبته قام أخوك » فالهاء ضمير الشأن والحديث وهي في موضع المفعول الاول والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني وهي مفسرة لذلك المضمر وتقول انه زيد ذاهب فالهاء ضمير الامر وزيد ذاهب مبتدأ وخبر في موضع خبر الامر ، ومثله « انه أمة الله ذاهبة وأنه من يأتنا نأته » الهاء في ذلك كله ضمير الحديث وما بعده من الجملة تفسير له في موضع الخبر ولا يحتاج فيها الى عائد في الجملة لانها هي الضمير في المعنى ، ومثله قوله تعالى (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) ولا يجوز حذف هذه الهاء الا في الشعر لا يجوز في حال الاختيار ان زيد ذاهب على معنى انه زيد ذاهب وقد جاء في الشعر قال

إِنَّ مِنْ لَامٍ فِي بَنِي بَنْتٍ حَسًّا نِ أَلْمَةِ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ (١)
وَقَالَ إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظِلَاءَ (٢)

(١) البيت اللاحق من قصيدة له يمدح فيها قيساً أبا الاشعث بن قيس الكندي ، ورواية البيت هنا كما هي في كتاب سيبويه ، ويرويه قوم :

من يلعن على بني بنت حساً ن أله وأعصه في الخطوب
وعلى ذلك فلا شاهد في البيت ، ومطلع هذه القصيدة :
من ديار هضب كمضب القلب قاض ماء الشؤن فيض الغروب
أخلفتني بها قتيلة ميسا دى وكانت للوعد غير كذوب
وبعد البيت المستشهد به :

ان قيساً قيس الفحال أبا الاشعث * مث أمست أعداؤه لشعوب
كل عام يمدني بمجموم عند ترك العنان أو بنجيب
تلك خيلي منه وتلك ركابي هن صفر أولادها كالزيب

وقوله هضب الاول هو المطر ، ويقوت يروي المطلع * من ديار بالهضب مضب القلب *

وهي أظهر وأحسن قال « هضب القلب علم فيه شعاب كثيرة ، وقال الاصمعي هضب القلب بنجد والهضب جبال صغار والقلب في وسط هذا الموضع يقال له ذات الاصاد وهو من أسماؤها وعنده جري داحس والبراء ، وقال الماسري هضب القلب نصف ما بيننا وبين بني سليم حاجر فيما بيننا والقلب الذي ينسب اليه بئر لهم » اهـ . والشؤن جمع شأن وهو مجرى الدمع ، والغروب جمع غرب - بفتح فسكون - وهي الدلو العظيمة ، وقوله قتيلة هو اسم امرأة ، وحسان أحد تبابعة اليمن ، وشعوب بفتح الشين علم للمنية ، والسيوب جمع سيب بفتح فسكون وهو المطاء ، والجحوم بفتح الجيم الفرس الكثير الجري . وقوله عند ترك العنان هو متعلق بالجحوم أي انه يسرع في جريه عفواً وبلا قبض على عنائه ، والنجيب الجبل الكريم ، والركاب الابل ولا واحد له من لفظه وواحد من معناه راحلة ، وأراد بالصفير السود وأولادها فاعل الصفير . والشاهد في هذا البيت أن ضمير الشأن قد يحذف في الشعر وهو اسم أن ومن يمدحها للجزاء ولذلك جزم أله والتقدير انه من يلعن في تولى هؤلاء النور والنمويل عليهم في الخطوب أله وأعصى أمره في كل خطب يصيبني . قال سيبويه { ج ١ ص ٤٢٩ } « باب ما تكون فيه الاسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي وذلك قولك أن من يأتيني آتية وكان من يأتيني آتية وليس من يأتيني آتية وإنما أذهبت الجزاء من هنا لانك أعملت كل وان ، ولم يسف لك أن تدع كل وأشباهه مطلق لا عملها في شيء فلما أعملت ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه ألا ترى أنك لو جئت بأن ومق تريد أن أن وان متى كان محالاً فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون هنا بمن وما وأي فان شئت هذه الحروف بشيء جازيت من ذلك قولك انه من يأتينا فانه وقال عز وجل انه من يأتي ربه مجزماً فان له ، وكنت من يأتيني آتية وتقول كان من يأتيه يعطه وليس من يأتيه يحببه اذا اضمرت الاسم في كان أو في ليس لانه حينئذ بمنزلة لست وكنت فان لم تضر فالكلام على ما ذكرنا وقد جاء الشعر ان من يأتيني آتية . وقال الاعمش . ثم ذكر البيت « اهـ (٢) البيت للاختلاف الثاني ، والجاء ذكر جمع جؤذر يضم الجيم والذال بينهما معزة ساكنة وهو ولد البقر الوحشي واستعاره للملاح من النساء . والشاهد فيه حذف الهاء التي هي ضمير الشأن للضرورة وكان من حق الكلام أن يقول انه من يدخل الخ وإنما لم تجعل من اسمها لانها شرطية بدليل أنها جزمت الفعين وقد عرفت أن الشرط أن يكون في صدر الكلام بحيث لا يعمل فيه ما قبله فوجب أن تكون من مبتدأ ، ومثل هذا البيت قوله صلى الله عليه وسلم « ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » الاصل انه من أشد الناس الخ . وزعم الاخفش أن اسم ان هو قوله أشد وأن من زائدة قبله وهو مردود بان زيادة من إنما تكون في النفي لا في الايجاب ، ومثل البيت قول أمية بن أبي الصات ولكن من لا يلقى أسراً ينوبه يمدته ينزل به وهو أعزل

أراد ولكنه حذف الهاء مضطراً ومثله قول الراعي :

قلو أن حق اليوم منكم إقامة وان كالسرج قد مضى فتنسعا

أراد قلوا انه ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالاً وذلك من جهة أن حرف التوكيد لا يليه الاسم مظهراً أزه ضميراً

الماء مرادة والتقدير انه وذلك لان من ههنا شرط ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل الانظمية
فلذلك قلنا ان الماء مرادة وكذلك باقي أخواتها ؛ واذا كان مرفوعا متصلا استمكن في الفعل واستتر فيه
لان ضمير الفاعل اذا كان واحدا غائبا استمكن في الفعل نحو زيد قام فلذلك قالوا « ليس خلق الله مشبه »
ففي ليس ضمير منوى مستمكن لان ليس وخلق فعلا والفعل لا يعمل في الفعل فلا بد من اسم يرتفع به
فلذلك قيل فيه ضمير ، وتقول « كان زيد قائم وكان أنت خير منه » ففي كان ضمير الامر مستكنا فيها
والجملة بعده في موضع الخبر وهو تفسير لذلك المضمرة وكذلك باقي أخواتها قال الشاعر

اذا مُتَّ كان الناسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ (١)

أضمر في كان ضمير الشأن والحديث وأوقع الجملة بعده تفسيره ومنه قول الآخر

هي الشِّفَاءُ لِدَاءٍ لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وليس منها شفاء الداء مَبْذُولُ (٢)

جعل في ليس ضميرا لم يتقدمه ظاهر ثم فسره بالجملة من المبتدا والخبر الذي هو خبره ، فأما قوله
تعالى (من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم) فقد قرأ حمزة وحفص كاد يزيغ بالياء وقرأ الباقرن بالياء
وفي رفع قلوب وجهان أحدهما انها مرتفعة بتزيغ وفي كاد ضمير الامر لان كاد فعل وتزيغ فعل والفعل
لا يعمل في الفعل فلم يكن بد من مرتفع به. الثاني انها مرتفعة بكاد والخبر مقدم وهو تزيغ والاول أجود
لأنك جعلت ما يعمل فيه الاول يلى الآخر وهذا لا يحسن ، قال « وربما أثنا ذلك الضمير على ارادة
القصة » وأكثر ما يجيء اضممار القصة مع المؤنث واهمها مع المذكر جائز في القياس لان التذكير على
اضممار المذكر وهو الامر والحديث فحائز اضممار القصة والتأنيث لذلك ، وأما قوله تعالى (أو لم تكن لهم
آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل) فان ابن عامر وحده قرأ بالياء ورفع آية وقرأ سائر السبعة بالياء ولصب
آية فالنصب على خبر كان وأن يعلمه الاسم ومن قرأ بالياء والرفع فعلي اضممار القصة والتقدير أولم تكن
القصة أن يعلمه علماء بني اسرائيل آية كأنك قلت علم بني اسرائيل آية كما تقول لم تكن هند منطلقة
وأنت تريد لم تكن القصة وأن يعلمه مبتدأ وآية الخبر وقد تقدم عليه كقولهم تيمى أنا ومشنوء من

(١) البيت للمعجز الساولي وقد استشهد به على الاضممار في كان ولو لم يضمم لنصب الخبر فقال صنفين ومثله
قول حميد الارقط :

فاصبحوا والنوى على معرهم وليس كل النوى تلقى المساكين

فان الرواية بنصب كل . والدليل على الاضممار ايلاء المنصوب بغير ليس مع أن من شرط العامل أن لا يفصل بينه
وبين معموله بما لم يعمل فيه لان ما عمل فيه من سبه فلا يفصل بينه وبينه فاجنب . قال أبو سعيد السيرافي « لو لم يكن
في ليس ضمير الامر لارتفع كل بها وصار تلقى المساكين خبر كل واحتيج الى اضممار في تلقى فيضمير التقدير وليس كل
النوى تلقى المساكين وحذف الماء من الاخبار فيصح « اه ومثله قوله تعالى « كاد تزيغ قلوب فريق منهم » وجاز
هذا التقدير لان معناه كاد قلوب فريق منهم تزيغ وهذا ظاهر ان شاء الله

(٢) البيت لهشام أخى ذى الرمة واقول فيه كالذى قبله لانه أضمر في ليس وجعل الجملة تنسيرا للمضمرة في موضع
الخبر . وصف امرأة بحبها وهي تهجره فيقول ان وصلها شفاء شفاء لما أجده من داء حبها فلو بدله لشفته ،
وتقدير الاسم المضمرة في ليس وليس الامر الذي هو شفاء دائم مبدولا منها فاسم ليس الضمير المقدر وقوله شفاء الداء
مبدول جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها وقوله منها جار ومجرور متعلق بمبدول

يشأنك ولا يحسن أن يكون آية اسم تكن لأنها ذكره وأن يعلمه معرفة فاذا اجتمع معرفة وذكره فالاسم هو المعرفة والخبر النكرة فلذلك عدل المحققون عن هذا الظاهر الى انهم القصة ، وقد ذهب بعضهم الى ان آية اسم تكن وتأنيث الفعل لذلك وأن يعلمه الخبر قال لان الاسم والخبر شئ واحد مع انها قد خصت بقوله لهم وهذا ضعيف لا يكون مثله الا في الشعر وموضع الضرورة ويقوى الوجه الاول قراءة الجماعة ، فأما قول الشاعر

على أنها تمغو الكلوم وإنما نوكل بالاذنى وإن جل ما يمضي (١)

البيت من الحماسة لابن خراش الهذلي وهو من قطعة أولها

تحدثت لإلهي بعد عروّة إذ نبجا خراش وبعض الشر أهون من بعض

والشاهد فيه قوله على أنها على تأنيث القصة أي على ان القصة تمغو الكلوم ، الكلوم جمع كلم وهي

(١) البيت من كلمة لابن خراش الهذلي واسمه خرياد بن مرة مات زمن عمر بن الخطاب ، وكان أخوه عروة قد قتل بقوسى وهي بالفتح ثم السكون بلد بالسراة ونجا ابنه خراش فذلك حيث يقول
حدثت الهى ... البيت ، وبهذه :

فوالله لا أنسى قتيلا رزقته بجانب قوسى مامشيت على الارض

بلى أنها تمغو الكلوم ... البيت ، وبهذه :

ولم أدر من ألقى عليه رداه خلا انه قد سل عن ماجد محض

ولم يك مثاوج الفؤاد مهبجا أضاع الشباب في الريلة والخفض

ولكنه قد لوحته مخامص على أنه ذو مرة صادق النهض

كلهم يشبهون بطائر خفيف المشاس عظمه غير ذى نحض

يبادر قرب الليل فهو مهايد بحث الجناح بالتبسط والقبض

وقوله تمغو منناه تنمغي ويذهب أثرها وتبرأ ، والكلوم جمع كام وهو الجرح ، وقوله نوكل يروى بالنون ويروى بالياء المتناة . والمعنى أنا محزن على الاقرب فالاقرب وكل من مضى على رزقه زمن نسيناه ولو عظم خطبه وجفنا موته ، وقوله مثاوج الفؤاد هو كناية عن اليلد ، والمهبج اسم مفعول من الرباعى ويروى في مكانه مهبلا وهو الثقيل الجالى ، والريلة والخفض الدعة وان الميش ونومة البال ويروى الرباة وهي كثرة اللحم لا اللحم نفسه ، وقوله لوحته منناه غيرته ، والمخامص جمع مخمصة وهي خلاء البطن من الطعام جوعاً ، وقوله يشبهون هو يشين وباء مشددين والمشاس هو العظام اللينة ، والنحض اللحم المكتنز . والمهايد المهايد في العدو والسير ويقال أهيد وأهذب اذا اجتهد في الاسراع . والشاهد فيه تأنيث ضمير الشأن لانه أراد به القصة قال ابن عقيل في شرح التسهيل « واقراده لازم لان مفعله مضمون الجملة وهو مفرد وكذا تذكره والمنقول عن البصريين جواز التأنيث لارادة القصة وعن الكوفيين المنع ما لم يله مؤنث نحو انها جاريتك ذاهبتان وانما نساؤك ذاهبات أو مذكر شبه به مؤنث نحو انها قر جاريتك أو قل بعلامة تأنيث كقوله تعالى { فانها لا تسمى الابصار } فيرجع تأنيثه باعتبار القصة على تذكره باعتبار الشأن فيجوز في هذه المسائل اثلاث التأنيث لكن الراجع التأنيث لان فيه مشاكة تحسن اللفظ ولا يختلف المعنى بذلك اذ القصة والشان بمعنى واحد » اه وقال أبو سعيد السيرافى « اعلم ان كل جملة حديث وأمر وشأن والعرب تقدم قبل الجمل ضمير الامر والشان ثم تأتي بالجملة خبراً له لانها معناه كقولهم انه زيد ذاهب وقول الله تعالى { انه من يأت ربه مجرمًا } وانه لما قام عبداً لله فاهاء في هذه المواضع هي الاسم والجملة معده خبر ولا يجوز حذف هذه الهاء لا تقول ان زيد ذاهب على معنى انه زيد ذاهب وقد جاء في الشعر . وقد يجعل مكان هذا الضمير ضمير القصة كقولهم انها جاريتك منطلقة ومنه { فانها لا تسمى الابصار } اه . فانظر هل يريد أبو سعيد بما ذكر من الامثلة تخصيص العموم الذى في قوله وقد يجعل مكان هذا الضمير ضمير القصة فيوافق الكوفيين أم لا يريد ليعبى الكلام على تعميم البصريين . وهذا ظاهر ان شاء الله

الجراح تعفو أى تدرس من قولهم عفت الرياح المنزل أى درستته والمراد ان الكلوم والمصائب قد تنسى وانما توكل منها بما يقرب حدوثه وان كان ماضى منه جليلا فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والضمير فى قولهم ربه رجلا نكرة مبهم يرمى به من غير قصد الى مضمرة له ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم فى قولك عشرون درهما ونحوه فى الابهام والتفسير الضمير فى نعم رجلا ﴾

قال الشارح : هذا الضمير كالضمير المتقدم فى احتياجه الى ما يفسره الا ان ذلك الضمير يفسر بجمله والضمير فى رب يفسر بمفرد وانما دخلت رب على هذا المضمرة ورب مختصة بالنكرات من حيث كان ضميرا لم يتقدمه ذكر فكان مبهما مجهولا يحتاج الى ما يفسره ويبينه فأشبهه النكرات فساغ دخولها عليه لذلك « وصار كالعدد » اذا قلت عشرون أو ثلاثون مثلا فانه يفيد مقدارا معلوما من غير أن يدل على نوع المعداد فهو مبهم ولذلك فسر بالواحد ليدل على نوع المعداد « ونظير هذا المضمرة المضمرة فى نعم وبئس » فى أحد ضربى فاعلها فانه يكون مضمرا لم يتقدمه ذكر ثم يفسر بالواحد المنكور نحوهم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو وسند كر حكمهما فى موضعهما ان شاء الله تعالى *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى فالشائع الكثير أن يقال لولا أنت ولولا أنا وعسيت وعسيت قال الله تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقال (فهل عسيت) وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاى وعساك وعسانى قال يزيد بن أم الحكم

وكم موطن لولاى طيحت كما هوى بأجرانه من قلعة النيق منهوى

وقال * لولاك هذا العام لم أحجج * وقال * يا أبتاعلك أو عساكا * وقال

ولى نفس أقول لها إذا ما تبارعنى أعللى أو عسانى

قال الشارح : قد تقدم القول ان الاسم الواقع بعد لولا الظاهر يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريين فاذا كنى عنه فينبغى أن لا يختلف اعرابه لان العامل فى الحالين شىء واحد فكما أنه اذا كان ظاهرا يكون مرفوعا بالابتداء فكذلك اذا كنى عنه يكون فى محل رفع بالابتداء ويكون لفظه من الضمائر المرفوعة المنفصلة هذا هو القياس وعليه أكثر الاستعمال فعلى ذلك تقول « لولا أنت ولولا أنا ولولا أنتم » قال الله تعالى « (لولا أنتم لكنا مؤمنين) » وقال عامر بن الاكوع وهو يحدو برسول الله ﷺ

لا هم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا (١)

وأما الكسائي فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمرة معناه لو لم يكن فعلى هذا ينبغى اذا كنى عنه أن تقول لولا أنا ولولا أنت لان الفعل لم يظهر فيتصل به كناية فوجب أن يكون الضمير منفصلا

(١) سلمة هو ابن عمرو بن سنان بن الاكوع أحد صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وهو القائل يوم ذى قرد وهو ينتهين ماء على ايلتين من المدينة بيناه وبين خير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى اليه لما خرج فى طلب عينه حين أغار على لقاحه وعطافان وهو يرى : خذها وأنا ابن الاكوع واليوم يوم الرضع والشاهد فى البيت الذى ساقه الشارح قوله * لولا أنت حيث ولى لولا * الضمير المنفصل المرفوع على ما هو الاصل فى ايلائها وستعلم مما نذكره لك قريبا تفصيل القول فى هذا

وأما « عسى » فهو فعل من أفعال المقاربة وهو محمول في العمل على كان لاقتضائه اسماً وخبراً واسمها مشبه بالفاعل يرتفع ارتفاعه كما أن كان كذلك فإذا كني عن اسم عسى فينبغي أن يكون كالكناية عن اسم كان ضميراً متصلاً مرفوع الموضع وعليه الاستعمال نحو عسيت وعسيتا وعسينا وعسيتم قال الله تعالى « (فهل عسيتم) » قرىء بفتح السين وكسرهما وهما لغتان والفتح أشهر إلا أنه قد ورد عن العرب « لولاك ولولاي » قال النقي « * * * وموطن لولاي الخ (١) » * * * وقبله

عدوك يخشى صوتي إن أقيته وأنت عدوي ليس ذاك بمستوي

الشاهد فيه إتيانه بضمير الجرور بعد لولا وهي من حروف الابتداء ومعنى طلعت هلكت والاجرام جمع جرم وهو الجسد والنيق أعلى الجبل ومنه ساقط وهو شاذ لأن نون المطاوعة إنما تدخل فعلاً متعدياً نحو كسرتة فانكسر وحسرتة فانهسر وهو كما ترى لازم، ومنه قول الآخر

« * * * لولاك هذا العام لم أحجج (٢) » * * * البيت لعمر بن أبي ربيعة وصدره « أومت بكفيها من الهودج »

(١) نسب المصنف هذا البيت إليزيد بن أم الحكم ، وإنما هو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي النقي من نقيف ابن بكر بن هوازن ، وأم يزيد بكرة بنت الزبرقان بن بدر ، والبيت من قصيدة له يعاتب فيها أخاه هبدره ومنها :

تكاثرني كرهاً كأنك ناصح	وعينك تبدى أن صدرك لي دوى
اسانك لي حلو وغيبك علقم	وشرك مبسوط وخيرك منطوى
قلت كفافاً كان خيرك كله	وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى
تصافح من لاقيت لي ذا عداوة	صناحاً وغيبى بين عينيك مذوى
أراك إذا لم أهو أمراً هويته	واستلأ أهوى من الأسر بالهوى
أراك اجتويت الغير منى واجتوى	أذاك فكل يجتوى قرب يجتوى
وكم موطن لولاي البيت	وبسده :

ومنها :

إذا ما ابنتي الجدا بن عمك لم تمنع	وقلت ألا ياليت بنيانه خوي
كأنك إن نال ابن عمك منها	شجع أو عيبد أو أخو غفلة لوى

وقوله دوى هو من قولك دوى صدوه فهو ذو إذا ضغن وامتلأ حقداً ، وقوله أراك اجتويت معناه كرهت واجتوى الكاره ، والنيق أرفع موضع في الجبل وقلته أعلاه ، وقوله ألا ياليت بنيانه خوى هو من خوى البنيان فهو خو إذا أقوى وسقط ونهضم . والشاهد في البيت ورود الضمير المشترك بين النصب والجر بعد لولا . واعلم أن النحويين في هذا الموضوع ثلاثة مذاهب فذهب سيويه أنه يرى إيقاع الضمير المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه كقولك لولا أنت ولا يمنع من اجازة استعمال المتصل بعدها كقولك لولاك ولولاي ولولاه ويحكم بأن المتصل بعدها مجرور بها فيجمل لها مع المضمر حكماً يخالف حكمها مع المظهر ، ومذهب الاخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع فيحكم بأن موضعه رفع بالابتداء وإن كان يلفظ المضمر المنسوب أو الجرور فيجمل حكمها مع المضمر موافقاً لحكمها مع المظهر ومذهب المبرد أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع واحتج بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك وزعم أن في قصيدة يزيد التي ذكرنا لك « * * * شيئا شذوذاً في مواضع كثيرة وخروجاً عن الوجه والقياس ومن أجل ذلك فلا حاجة في الاستشهاد بشيء منها ، ولعلك لا تجهل أن وقوع حرف نادر أو حرفين في قصيدة كبيرة لا يمنع الاحتجاج بها فيما عدا الحرف أو الحرفين النادرين على أن هذا وقع في غير هذه القصيدة من الشواهد التي ساقها المؤلف هنا

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة وسده :

أنت إلى مكة أخرجتني حبا ولولا أنت لم أخرج

وزعم الخطيب التبريزي أن البيت للمرجي متوهاً أنه من كلته التي أولها :

عوجي علينا ربة الهودج أنك إن لا تقلى محرجي

وكان أبو العباس يشكر هذا الاستعمال ويقول انه خطأ والذي استغوام بيت الثقي وفي قصيدته اضطراب وانكار مثل هذا لا يحسن اذ الثقي من أعيان شعراء العرب وقد روى شعره الثقات فلا سبيل الى منع الاخذ به مع أنه قد جاء من غير جهة الثقي نحو بيت عمر وهو قوله * لولاك هذا العام لم أحجج * الكاف في لولاك مفتوحة والخطاب لعمر يشير الى أنها أومأت اليه وقالت ذلك ، ومنه قول الآخر

أَتَطْمَعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزُضْ لَأَحْسَابِنَا حَسَنَ (١)

وورد عنهم أيضاً عساك وعساني قال الشاعر * * * * * ولى نفس أقول لها الخ (٢) * البيت لعمران بن خطاب الخارجي والشاهد فيه اتصال ضمير النصب بعسى والقياس حسيت فتسأني بضمير الرفع كما أن الظاهر كذلك ودخول نون الوقاية في عساني دليل على أن الضمير في موضع نصب يقول اذا نازعتني نفسي في أمر الدنيا خالفتها وقلت لعل أتورط فيها فأكف عما تدعوني اليه ، وقيل المراد اذا نازعتني لأحملها على الاصلح لما ثم سوفتني قلت لما لعل أقبل هذا وأصبر على ما تدعوني اليه ، وقبل هذا البيت

وَمَنْ يَقْصِدُ لَأَهْلَ الْحَقِّ مِنْهُمْ نَائِي أَتَقِيهِ بِمَا اتَّقَانِي

يريد أن من يقصد الخوارج ويخالفها أدافعه وأحاربه وأتقيه ، ومن ذلك قول رؤبة * يا أبتاعك أو عساك (٣) * * * * * وقوله * تقول بتي تدأني أناكا * الشاهد فيه عساكا ووضع

وهو خطأ . والشاهد في البيت كالذي فيما قبله من وقوع الضمير المتصل المشترك بين محل النصب والجذر بعد لولا وهو يرد مذهب أبي العباس المبرد الذي زعم أن لولا لا يليها الا المنفصل المرفوع . ثم هذه الشواهد لا تدل مذهب سيبويه أو مذهب الاخفش اللذين سبق تقريرهما في الشاهد الذي قبل هذا

(١) لم أتف على قائل هذا البيت وهو مروي في كتاب الانصاف لابن الانباري هكذا :

أَتَطْمَعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ تَعْزُضْ لَأَحْسَابِنَا عَيْسَ

والشاهد فيه كالذي فيما قبله

(٢) البيت لعمران بن حطان - بحاء مكسورة فطاء مشددة بعدها الف ونون - السدوسي البصري أحد رموز الخوارج من القمعية الذين كانوا لا يرون الحرب وان كانوا يزعمونه لغيرهم وقوله البيت الذي ذكره الشارح من بعد وقوله على يذاك أن أحياه حقاً وأرماه بذاك كما رعان

والشاهد في قوله عسان فان سيبويه يستدل على أن ضمير النصب والجذر الذي يجيء بعد لولا في محل جر وليس في رفع كالمفصل المرفوع والمظهر بأن عسى كذلك من حقا أن يتصل بها ضمير الرفع وقد يتصل بها ضمير النصب فلا يكون مرفوعاً مستعاراً والدليل القاطع هذه النون فان نون الوقاية لا تتصل بالفعل الا قبل الضمير الواقع في محل نصب نحو ضربني وزعم الاخفش تبعاً ليونس ان عسى باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع كما قال في لولاك قال ابن هشام في معنى اللبيب * ويرده أمران أحدهما أن انابة ضمير عن ضمير انما يثبت في المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كأناء والثاني أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قول الشاعر :

فقلت عساها نار كآسٍ وعليها تشكي فأتني نحوها فاعودها اه

(٣) البيت لرؤبة كما ذكر الشارح وقوم يزعمون إنه لايه العجاج . وقد اشتهرت رواية البيت في كتب النحاة

كما رواه الشارح ، وانما الرواية

تقولوا يتي تدأني أناكا تأنيا علك أو عساكا

وقوله اني هو فعل ماض بمعنى حان وقرب والاني بكسر الهزة وبالفهر هو الوقت ومنه قوله تعالى { غير ناهرين اناء } ومعنى اني أناك حان وقت لرحلاتك في طاب الرزق وقوله علك هو لملك والحبر محذوف أي لملك تصيب رزناً واسماً . والشاهد في قوله عساكا والقول فيه كالقول في الذي قبله

ضمير النصب موضع ضمير الرفع والمعنى انه قدحان وقت رحيلك في طلب الرزق . وقوله عليك أي لعالك
ان سافرت أصبحت ملتصك *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب (واختلف في ذلك فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس
أن الكاف والياء بعد لولا في موضع الجر وان لولا مع المكى حالا ليس له مع المظهر كما أن لادن مع غدوة
حالا ليس له مع غيرها وهما بعد عسى في محل النصب بمنزلة عسى في قولك لعالك ولعللى ومذهب الاخفش
أنهما في الموضعين في محل الرفع وأن الرفع في لولا محمول على الجر وفي عسى على النصب كما حمل الجر
على الرفع في قولهم ما أنا كأنت والنصب على الجر في مواضع ﴾

قال الشارح . لما ورد عنهم لولاي ولولاك وعساك وعسائي وليست هذه الكنايات من ضمائر المرفوع
والموضع موضع رفع تشعب فيه آراء الجماعة « فذهب سيبويه الى أن موضع الضمير في لولاي ولولاك
خفص وحكاه عن الخليل ويونس (١) » واحتج بأن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمير مرفوع وأن
لولا في عملها الخفص مع المكى وان كانت لا تعله مع الظاهر بمنزلة عسى في عملها النصب مع المكى
نحو عساك وعسائي وان كان عملها مع الظاهر الرفع فلعسى ولولا مع المضمير حال تخالف الظاهر « كما أن
اللدن مع غدوة حالا ليست مع غيرها » ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها والمراد أنه غير مستنكر
أن يكون للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى وحاصله ابراز نظير ليقم الاستئناس به . ومن
ذلك لات من قوله تعالى (ولات حين مناص) فاتها تعمل في الاحيان عمل ليس ومع غيرها لا يكون لها
عمل « فان قيل » اذا جعلتم لولا خافضة وحروف الخفص جىء بها لاتصال الافعال الى الاسماء فلولاي
وصلة لما اذا فالجواب أن حروف الجر قد تقع زوائد في موضع ابتداء وذلك نحو قولهم بحسبك زيد والمراد
بحسبك زيد وقولهم هل من أحد عندك والمراد هل أحد عندك فموضع الحرفين رفع بالابتداء وان كانا
علما الخفص فكذلك لولا اذا عملت الجر صارت بمنزلة الياء في بحسبك زيد ومن في هل من أحد عندك

(١) قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨٨) « هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله اذا أظهر بعده
الاسم وذلك لولاك ولولاي اذا أضمرت الاسم فيه جر واذا أظهرت رفع ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقلت
لولا أنت كما قال سيبويه (لولا أتمم لكننا مؤمنين) ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا والدليل على ذلك أن الياء والكاف
لا تكونان علامة مضمير مرفوع قال الشاعر « وكم موطن لولاي طعت » البيت « وهذا قول الخليل ويونس وأما
قولهم عساك فالكاف منصوبة . قال الرازي « يأتينا عليك أو عساك » والدليل على أنها منصوبة أنك اذا عانيت نفسك كانت
علامتك في قال عمران بن حطان « ولي نفس أقول لها اذا ما » البيت « فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي ولكنهم
جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع فهذان الحرفان هما في الاضمار هذه الحال كما كان لادن مع غدوة ليست مع
غيرها وكما أن لات ان لم تعملها في الاحيان لم تعمل فيما سواها فهي بمنزلة ليس فاذا جاوزتها فليس لها عمل ولا
يستقيم أن تقول وافق الرفع الجر في لولاي كما وافق النصب الجر حين قلت منك وضريك لآنك اذا أضفت الى
نفسك اختللا وكان الجر مفارقا للنصب في غير الاسماء . ولا تقول وافق الرفع النصب في عسائي كما وافق النصب الجر
في ضريك ومنك لانها مختلفان اذا أضفت الى نفسك كما ذكرت لك . وزعم ناس أن الياء في لولاي وعسائي في موضع
رفع جعلوا لولاي موافقة للجر وفي موافقة للنصب كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف وهذا وجه رديء لما ذكرت
لك ولأنك لا ينبغي لك ان تكسر الباب وهو مطرد نجد له وجهاً وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد اذا لم يوجد غيره . وربما
وقع ذلك في كلامهم » اهـ

غير منهامة بشيء وموضعها رفع بالابتداء والخبر محذوف كما كان مع الرفع « وقال الاخفش » وهو قول الفراء « ان الكاف والياء في لولاك ولولاي في موضع رفع » واحتج بأن الظاهر الذي وقعت هذه الكنايات موضعه مرفوع قال وانما علامة الجر دخلت على الرفع ههنا كما دخلت علامة الرفع على الجر في قولهم « ما أنا كَأَنْتِ » وأنت من علامات المرفوع وهو ههنا في موضع مجرور وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وهما في لولاي ولولاك من علامات المرفوع ويؤيد ذلك أنك تجد المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب فتقول ضربتك ومررت بك ويستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض فتقول ضربنا ومررنا وقمنا فتكون النون والالف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع أنت وأنت في موضع الكاف ويفرق بين اهما بهما بالقرائن ودلالات الاحوال وقد رد سيبويه هذه المقالة فقال لو كان موضع الياء والكاف في لولاي ولولاك رفعاً وأن كناية الرفع وافقت الجر كما وافقه النصب اذا قلت « لك وضربك لفصل بينهما في المتكلم فكنت تقول في الرفع لولاني وفي الجر لولاي كما تقول في النصب ضربني وفي الجر معي فأعرفه » وأما « عساك وعساني » ففيه ثلاثة أقوال ، أحدها قول سيبويه وهو أن عسى بمنزلة لعل ينتصب بعدها الاسم والخبر محذوف مرفوع في التقدير كما أن عاك خبرها محذوف مرفوع في التقدير والكاف اسمها وهي منصوبة والذي يدل على أن الكاف في عساك منصوبة أنها ليست من ضمائر الرفع ويدخل عليها نون الوقاية في قول عمران

• « امل أو عساني (١) » • والنون والياء فيما آخره لعل لا تكون الا للنصب ، والثاني وهو قول الاخفش أن الكاف والنون والياء في موضع رفع وأن لفظ النصب استعير للرفع كما استعير له لفظ الجر في لولاي ولولاك ، والثالث قول أبي العباس المبرد وهو ان الكاف والنون والياء في موضع نصب بأنها خبر عسى وأن اسمها مضمرة فيها مرفوع وجعله كقولهم • عسى للغوير أيؤسا • (٢) الا أنه قدم الخبر لانها فعل ونحو الاسم للعلم به كما قالوا ليس إلا فأعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وتعمد ياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صوتا له من أخى الجر وتحمل عليه الاحرف الخمسة لشبهها به فيقال اني وكذلك الباقية كما قيل ضربني ويضربني ولتضعيف

(١) هذه قطعة من بيت سبق تريناً

(٢) هذا مثل قائله الزبده وكان لها سرب تلجأ اليه اذا حزبها أمر فلما لجأت اليه في قصة قصير المشهورة ارتابت واستشعرت فقالت عسى الغوير أيؤسا وفيه من الشذوذ أنها جمات خبر عسى اسمها والمستعمل أن يكون فلا مقترناً بأن لكنها أخرجه مخرج النزل والامثال كثيراً ما تخرج عن ادولها والنوير - بصيغة التصغير - موضع على الفراء وقال ابن الضبان الغوير تصغير الغار وأبؤس جمع بأس ، وقال أبو علي الوشائي كأنه قال عسى الغوير مهلكا . وقد استشهد به أبو العباس المبرد لجواز وقوع خبر عسى اسمها وهي سلم له ذلك صح أن يدعى ان الضمير الواقع بعد عسى في نحو عساك وعساني ليس مرفوعاً كما ذهب اليه الاخفش ولا منصوباً على النحو الذي ذهب اليه سيبويه وانما هو منصوب على انه خبر عسى واسمها ضمير مرفوع مستتر وقد علمت وجه الرد مما سقناه اليك عن أبي علي وقال الاعلم « وكان المبرد يزعم هذا { مذهب سيبويه } يزعم أن الضمير في موضع خبرها المنصوب على حد قولهم عسى الغوير أيؤسا ويجعل ضمير الرفع مستكناً فيها • ومذهب سيبويه اولى لا طراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال ولاني قولهم عسى الغوير أيؤسا لم يسمع الا في هذا وهو كالتل « اهـ

مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها في كل كلام وجاء في الشعر ليني لأنها منها قال زيد الخليل
كُنْيَةُ جَابِرٍ إِذَا قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي *

قال الشارح: اهتم ان ضمير المنصوب اذا كان للمتكلم واتصل بالفعل نحو ضربني وخاطبني وحدثني فالاسم انما هو الياء وحدها والنون زيادة ألا تراها منقودة في الجر من نحو غلامي وصاحبي والمنصوب والمجرور يستويان وانما « زادوا النون في المنصوب اذا اتصل بالفعل وقاية للفعل من أن تدخله كسرة لازمة » وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها الا مكسورا اذا كان حرفا صحيحا نحو غلامي وصاحبي والأفعال لا يدخلها جر والكسر أخو الجر لان معنهما واحد وهو المخرج فلما لم يدخل الأفعال جر آثروا ان لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معننه خوفا وحراسة من ان يتطرق اليها الجر فجاءوا بالنون مزيدة قبل الياء ليقيم الكسر عليها وتكون وقاية للفعل من الكسر وخصوا النون بذلك لقربها من حروف المد واللين ولذلك تجامعها في حروف الزيادة وتكون اعرابا في يفعلان وتفعلاون ويفعلون وتعملين كما تكون حروف المد واللين اعرابا في الائمة الستة المعتلة من نحو قولك أخوك وأبوك وأخواتهما وفي التثنية والجمع ولان هذه النون قد تكون علامة اضمار فكريها أن يأتوا بحرف غير النون فيخرج عن علامات الاضمار ، « فان قيل » فلم زدتموها فيما آخره ألف من الأفعال نحو أعطاني وكساني والكسر لا يكون في الألف « قيل » لما لزمّت النون والياء في جميع الأفعال الصحيحة لما ذكرناه صارت كأنها من جملة الضمير فلم تفارقها لذلك مع أن الحكم يدار على المظنة لا على نفس الحكمة والياء مظنته كسر ما قبلها والقي يدل على أن النون مزيدة لما ذكرناه أن هذا الضمير اذا اتصل باسم لم تأت فيه بنون الوقاية نحو الضارب والشاتمي فالياء ههنا في محل نصب كما تقول الضارب زيدا ولم تأت معه بنون الوقاية لانه اسم يدخله الجر فلما كان الجر مما يدخله لم يمتنع مما هو مقارب له « فان قيل » فهلا حُرست الأفعال من الكسر في مثل إضرب الرجل « قيل » الكسرة ههنا عارضة لا لتقاء الساكنين فلا يعتد بها موجودة ألا ترى انك لا تعيد المحذوف لا لتقاء الساكنين في مثل زفت المرأة وبغت الامة وان كان أحد الساكنين قد تحرك اذ الحركة عارضة لا لتقاء الساكنين ، « وقد أدخلوا هذه النون مع ان وأخواتها » فقالوا اني وأنى وكأني ولسكني ولعاني ولينني لأنها حروف أشبهت الأفعال وأجريت في العمل مجراها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل ، « وقد جاءت محذوفة » وأكثر ذلك في ان وأن ولسكن وكأن فقالوا اني وأنى ولسكني وكأني وانما ساغ حذف النون منها لانه قد كثر استعمالها في كلامهم واجتمعت في آخرها نونات وهم يستثقلون التضعيف ولم تكن أصلا في لحاق هذه النون لها وانما ذلك بالحمل على الأفعال فلاجتماع هذه الاسباب سوغوا حذفها ، وقد حذفوها من لعل فقالوا لعل لانه وان لم يكن آخره نونا فان اللام قريبة من النون ولذلك تدغم فيها في نحو قوله تعالى (من لدنه) فأجريت في جواز الحذف مجراها ، وأما ليت فلما لم يكن في آخرها نون ولا ما يشبه النون لزمها النون ولم يجز حذفها الا في ضرورة الشعر ، فأما قوله

* كُنْيَةُ جَابِرٍ إِذَا قَالَ لَيْتَنِي الخ * (١) البيت لزيد الخليل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب

(١) تقدم القول على هذا الشاهد أول باب الضمير بما فيه غنية عن إعادة شيء منه

الطائي وكان شاعراً مجيداً قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد طيء سنة تسع فأسلم وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير وقال ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا رأيتك دون ما وصف غيرك ، وقبله تمنى مزيد زيداً فلاقي أخاً ثقياً إذا اختلف العوالي

ومزيد رجل من بني أسد كان يتمني أن يلتقي زيد الخيل فلقبه زيد الخيل فطعن به فهرب منه وقوله كنية جابر يريد أن مزيداً تمنى أن يلقاه كما تمنى جابر وكلاهما لقي منه ما يكره ، والشاهد في البيت حذف النون من ليني ضرورة شبهها بأخواتها . بصف أن مزيداً تمنى لقاءه فكان تمنيه عليه كنية جابر *

قال صاحب الكتاب هو وقد فعلوا ذلك في من وعن ولدن وقط وقد إبقاء عليها من أن تزيل الكسرة سكونها وأما قوله * قدنى من نصر الخبيبين قدنى * فقال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي وعن بعض العرب منى وعن وهو شاذ ولم يفعلوه في على وإلى ولدي لأنهم الكسرة فيها *

قال الشارح : اعلم أن من وعن من الحروف المبنية على السكون ولدن وقط وقد بمعنى حسب اسماء مبنية أيضاً على السكون ومن الحروف والاماء ما هو متحرك بحركة بناء أو اهراب وياء المتكلم يكون ما قبلها متحركاً مكسوراً فكذا هو اتصال الياء بهذه الكلم فتكسر أو آخرها لها فتلتبس بما هو مبني على حركة أو بما هو معرب من الابهاء التي على حرفين من نحو يد وهن فجاءوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلم وإثارة لبقاء سكونها لئلا يقعوا في باب ليس فلذلك قالوا * منى وعني ولدنى وقطنى وقدنى * فكان لفظ المجرور هنا كلفظ المنصوب ، فاما قوله * قدنى من نصر الخبيبين قدنى * (١) البيت لابي بمحذلة وبعده

* ليس الامام بالشحيح الملحد * والشاهد فيه حذف النون من قدنى تشبيهاً لما بحسبي اذ كان معناهما واحداً وإثباتها هو المستعمل لانتها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فالزموها النون قبل الياء لئلا يغيرا آخرها عن السكون ، والمراد بابي خبيب عبيد الله بن الزبير وكان مكني بابن له اسمه خبيب وثناه لانه اراده ومعهما وغلّب أبا خبيب لشهرته كما قيل العمران ومن قال الخبيبين بلفظ الجمع فانه اراد عبيد الله

(١) هكذا نسب الشارح هذا البيت لابي محذلة ونسبه الا علم في شرح شواهد سيبويه الى ابي نخيلة وفي خزانة الادب للبغدادى . « وقيل قائل الشعر المذكور ابو بجلة قاله ابن يعيش في شرح المفصل » اه وقال ابو على القالى « وقال حميد الارقط في المحكد يعرض بابن الزبير .

ليس الامير بالشحيح الملحد * ولا بوبر بالحجاز مقرد

ان ير يوماً بافضاء يصطد * او ينحجر فالحجر شر محكد

اه وقال ابو عبيد البكري . « يقال اذا بلغتك قدنى اى حسبي وقد تزد فيه النون وقاية لا آخر الحرف قال حميد الارقط . قدنى من نصر الخبيبين قدنى

فنى بالاعتين وتانى قط بمعنى حسب وكفى .

تقول قط عبيد الله درهم وقطك درهم وقطنى درهم قال الراجز

امتلاء الخوض وقال قطنى * مهلا رويدا قدملا تبطنى

وقال الخليل رحمه الله قال اهل البصرة الصواب فيه الخفض على معنى حسب عبيد الله قط عبيد الله درهم وهي هنا مخففة لا تتقل فاما في الزمان والمد فلا تكون الامثلة اه وارجع الى تعليقنا على هذا البيت في اول الباب

وشيعته يصف رغبته عن عبد الله وأخيه إلى عبد الملك بن مروان ؛ وقد جاء من بعض العرب منى وعنى
بحذف نون الوقاية الشدة بعضهم

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي (١)

وهو قليل في الاستعمال وإن كان القياس لا يباه كل الأباء من حيث كانت حروفا والحروف قد يأتي
بالنون والياء نحو منى وعنى وقد أتى بالياء وحدها نحو بي ولى فلذلك حذفها من حذف حلالها هي غيرها من
الحروف فاما ما في آخره ألف من الحروف والاسماء غير المتمكنة نحو «على والى ولدا» فانهم لم يأتوا فيها
بالنون إذا أضافوها إلى ياء النفس وإن كانت أواخرها ساكنة كما أتوا بها مع من وعن وقط وقد حيث قالوا
منى وعنى وقطنى وقدنى من قوله «امتلا الخوض وقال قطنى» (٢) وذلك من قبل انهم انما أتوا بنون الوقاية
فى منى وعنى حراسة لسكونهما وشعاعا عليه أن يذهب لأن ياء النفس تكسر ما قبلها وهما ألف تنقلب مع
المضمر ياء والالف والياء لا تكسر ان لياء النفس ولا تزولان عن السكون معها أما الالف فلتنعذر تحريكها
واما الياء فالادغام يخصصها من التحريك فاستغنوا عن النون التي تكون وقاية للكسرة لذلك ،

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها حتى زعم بعض العلماء انه من وضع النحويين قال ابن هشام « إذا
جرت الياء بمن أو عن وجبت النون حفظا للسكون لانه الأصل فيما ينون وقد يترك في الضرورة قال
ابن السائل عنهم وعنى البيت وفي النفس من هذا البيت شيء لاننا لم نعرف له قائل ولا نظيرا لاجتماع الحذف
في الحرفين ولذلك نسبنا ابن الناطم إلى بعض النحويين ، لم ينسبه إلى العرب ، وفي النحوة لم يحىء الحذف الا في بيت لا يعرف
قائله . ووقع فيه قيس في موضع الضمير مرتين . وارتفاع الثاني بالابتداء لان لا تعمل الا في النكرات «اه» . وقوله قيس
هو في الموضوعين غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي لانه بمعنى القبيلة . وابو القبيلة قيس بن عيلان . وكان اسمه
الناس بن مضر بن تزار وهو اخو الياس وسمى بعيلان باسم عبد حصنه وقيل بل باسم فرس له وقيل بل كان متلافا
وكان يأتي اخاه فيناصفه ماله فلما كثر ذلك منه قال له * غلبت عليك العيلة فانت عيلان *

(٢) لم اقف على قائل هذا البيت وقد ذكره ابو عبيد البكري فيما نقلناه لك قريبا عنه باسم راجز . واعلم ان قط
يستعمل على ثلاثة اوجه وهي اسم على كل حال فالوجه الاول ان تكون ظرف زمان وهي حينئذ موضوعة لاستغراق
ما مضى منه ولا تقع الا بعد كلام منقضى . فقول العامة لا افعل هذا قط لحن لاستعمالهم اياها في الحال ؛ وقول بعض
الصحابة « قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكثر ما كنا قط » اي وجودنا فيما
« مضى » نادر ، وقط على هذا الوجه يفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته اي قططته فمضى ما فعلته
قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال ، والوجه الثاني ان تكون بمعنى حسب
وهي حينئذ مضافة لما بعدها كما ان حسب تضاف الى تاليها . والكوفيون يجوزون فيما بعدها النصب فيقولون قط
محمد درهم ويفسرون ذلك بمعنى كفى محمد درهم ، والبصريون لا يعرفون الا الاول ، وهي على هذا الوجه غير
مختصة بالنفى بل تأتي بعده وبعد الايجاب ؛ وتختص بمجيئها بعد الفاء كقول الحريري ؛ ومن له الحسن فقط

وهي في هذا الوجه ساكنة الطاء مفتوحة القاف ، والوجه الثالث ان تكون اسم فعل بمعنى يكفى ، فتقول
قطنى بنون الوقاية كما تقول يكفينى ويجوز في اتى بمعنى حسب ان تدخل عليها النون وقاية للبناء على السكون
كما دخلت لدن ومن وعن النون لذلك

اسماء الاشارة

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ذا للمذكر ولثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجرو ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات ومنه قوله تعالى (ان هذان اسحران) وتا وتى وته وذه بالوصل وبالسكون وذى للمؤنث ولثناه تان وتين ولم يشن من لغاته الا تا وحدها ولجمهما جميعاً أولاء بالقصر والمد مستويان في ذلك أولو العقل وغيرهم قال جرير

ذُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللّوى والعيشَ بعدَ أولئك الأيّامِ ﴿

قال الشارح : اهل أن هذا الضرب من الاسماء هو الباب الثاني من المبنيات وهي الاسماء التي يشار بها الى المسمى وفيها من أجل ذلك معنى الفعل ولذلك كانت عاملة في الاحوال وهي ضرب من المبهم وانما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الاشارة وذلك أن الاشارة معنى والموضوع لافادة المعاني انما هي الحروف فلما استفيد من هذه الالمام الاشارة علم ان للاشارة حرفاً تضمنته هذا الاسم وان لم ينطق به فبنى كما بنى من وكم ونحوهما ، وقال قوم انما بنى اسم الاشارة لشبهه بالمضمر وذلك لانك تشير به الى ما يحضر تلك مادام حاضراً فاذا غاب زال عنه ذلك الاسم والالمام موضوعة للزوم مسمياتها ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذي يسمى به اذا تقدم ظاهر ولم يكن اسماً له قبل ذلك فهو اسم للمسمى في حال دون حال فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك ، ويقال لهذه الالمام مبهمات لانها تشير بها الى كل ما يحضر تلك وقد يكون يحضر تلك أشياء فتلبس على المخاطب فلم يدرك الى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس ، ومعنى الاشارة الإيحاء الى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة فيتعرف بذلك فتعريف الاشارة أن تخصص للمخاطب شخصاً يعرفه بحاسة البصر وسائر المعارف هو أن تخصص شخصاً يعرفه المخاطب بقلبه فلذلك قال النحويون ان أسماء الاشارة تتعرف بشيئين بالعين وبالقلب ، « فذا » اشارة الى مذكر وهو ثلاثي ووزنه فعل ساكن العين محذوف اللام وألفه منقلبة عن ياء فهو من مضاعف الياء من باب حييت وهييت هذا مذهب البصريين قالوا أصله ذى على لفظ حي وهي ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف فبقى ذى ساكن الياء فقلبت ياءه ألفاً لثلاث يشبه الادوات نحو كي وأى ، « فان قيل » فن أين زعمتم أن ألفه منقلبة عن ياء وهلا كانت أصلاً لبعدها من التمكن وعدم اشتقاقها كما قلتم ذلك في ألف متي ولدى واذا ونحوها من الالمام غير المتمكنة فالجواب انهم قد قالوا في ذا فأمالوها حكاه سيبويه فدل انها من الياء ، وذهب قوم الى انها من الواو قالوا لان باب شويت ولويت أكثر من باب حييت وهييت والاول أقيس لحيء الامالة فيها « فان قيل » ولم حكتم عليها بأنها من ذوات الثلاثة وهلا كانت ثنائية كمن وكم قيل لان ذا اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الالمام الظاهرة نحو وصفه والوصف به وثنيته وتثنيته فلما غلب عليه شبه الاسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثي كالاسماء المتمكنة وقد جعله بعضهم من الالمام الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر فيكون كناية عنه « فان قيل » فهلا كان مما أضمر على شريطة التفسير ويكون ما بعده

من النعت بياناً له كما فسر المضمور بالظاهر في قولك أكرمني وأكرمك زيداً قيل لو كان كذلك لزم نفعه ولم يجوز أن لا تذكره ألا تراك تقول هذا زيد ورأيت هذا فلا تأتي له بصيغة انما تأتي بها اذا التبس للايضاح فلذلك كان القياس أن يكون ظاهراً ، وقد أشكل أمره على قوم فحملوه قسماً ثالثاً بين الاسماء الظاهرة والمضمرة لان له شبهة بالظاهرة وشبهة بالمضمرة فن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة ، وذهب الكوفيون الى ان الاسم انما هو الذال وحدها والالف مزيدة لتكثير الكلمة قالوا والدليل على ذلك قولهم في التثنية ذان وذين فحذفوا الالف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير وهذا فاسد لقولهم في التحقير ذيا فأعادوه الى أصله وهذا شأن التصغير واما ذهاب ألفه في التثنية فلم يكن لما ذكره من الاستغناء عنه بحرف التثنية انما حذفه لالتقاءه مع حرف التثنية فحذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه في رحيان لبعده من التمكن وعدم تصرفه « فان قيل » الزيادة في حال التصغير لا تدل على ان ذاك أصل فيها فانا لو سمينا بقدر أو هل ونحوهما مما هو دلي حرفين ثم صغرناه زدنا فيه ما لم يكن له فكذلك اسم الاشارة لما كان على حرفين وصغرناه زدنا فيه زيادة كمات له بناء التصغير قيل نحن اذا سمينا بقدر وأشباهه فانا لنقله من الحرف الى الاسم فإذا صغرناه فانما يصغره دلي انه اسم فوجب أن نجتنب له حرفاً يوجبه الاسمية واذا صغرنا ذا ونحوه من أسماء الاشارة فانما يصغره وهو على معناه من الاسمية الذي وضع له على انه لو ذهب ذاهب الى أن ذا ثنائي وليس له أصل في الثلاثية نحو من وك في المبهمة وأن ألفه أصل كالألف في لدا واذا لم أر به بأساً لهدم اشتقاقه وبعده عن التصرف والذي يؤيد ذلك انك لو سميت بهذا لقلت هذا ذاء فزيدها ألفاً أخرى ثم قلبها همزة لاجتماع لافين كما تقول لاء اذا سميت بلا ولو كان أصلها الثلاثية ولا مهاب لكنت تقول اذا سميت به هذا ذاي فتأتي بالياء الاصلية ولا قلبها لوقوعها بعد ألف أصلية كما تقول زاي ورأي ، فأما الامالة فانما ساغت فيه لان الالف قد تنقلب ياء في ذي ، فاذا ثنيته قلت « ذان » في الرفع وهذه الالف علامة الرفع وقد انحذفت ألف الاصل لالتقاء الساكنين دل على ذلك انقلابها في النصب والجر من نحو رأيت « ذين » ومررت بذين « وقد اختلف النحويون في هذه التثنية » فذهب قوم الى انها تثنية صناعية والنون عوض من الحركة والتنوين كما كانت في قولك الزيدان والعمران كذلك وان كان الواحد مبنياً لا حركة ولا تنوين فيه لانه بالتثنية فارق الحرف وعاد الى حكم التمكن فقد رفيه في التثنية الحركة والتنوين فصارت للنون عوضاً منهما ، وقال آخرون ان النون في هذان وهذين عوض من الالف الاصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين ، وذهب آخرون الى انها ليست تثنية صناعية وانما هي صيغة لتثنية كما صيغت اللذان والثنان للتثنية وليست النون عوضاً من الحركة والتنوين ولا عوضاً من الحرف المحذوف وذلك أن أسماء الاشارة لا تصح تثنية شيء منها من قبل ان التثنية انما تأتي في النكرات وأسماء الاشارة لا يصح تنكيرها بحال فلا يصح أن يثني شيء منها وهو الصواب ألا تری ان حال أسماء الاشارة بعد التثنية على حد ما كانت عليه قبل التثنية وذلك نحو قولك هذان الزيدان قائمين فتنصب قائمين على الحال بمعنى الفعل الذي

دل عليه الإشارة والتنبيه كما كنت تنصب في الواحد فهو هذا زيد قائما فتجد الحال واحدة قبل التثنية وبعدها فإذا طريق هاذان وهاتان غير طريق الزيدان والعمران ألا ترى أن تعريف زيد وعمره بالوضع والعلية فإذا تثبت واحدا منهما تنكر حتى صار كالأسماء الأجسام الشائعة فنقول هذان زيدان ظريفان ورأيت زيدين ظريفين فلو لم يكونا نكرتين لما صح وصفهما بالنكرة فإذا أردت بعد ذلك التعريف فبالالف واللام أو بالاضافة فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها وإذا امتنع تثنية الأسماء المشار بها لامتناع تكبيرها كان قولهم هاذان وهاتان وهاذين وهاتين صيغاً موضوعة للتثنية مخترفة لها وليست تغم هذا إلى هذا كما ضمنت زيدا إلى زيد حين قلت الزيدان إلا أنهم جاؤا بها على منهاج التثنية الحقيقية فقالوا هذان وهذين لتلا يختلف طريق التثنية ونظير لذلك الأسماء المضمره نحو قولك أنت وأنتا وهو وهما في أنها صيغ صيغت للتثنية وأسماء مخترفة لها وليست تثنية صناعية ، « فان قيل » فإذا كان هذان وهاتان صيغاً للتثنية كهما وأنتا في المضمرات فهلا قلوا في أنت أنتان وفي هو هوان كما قلوا في هذا وهاتا هذان وهاتان قيل أسماء الإشارة أشد شبيهاً بالمتكينة من المضمره ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة ويصفون بها فيقولون مررت بهذا الرجل ومررت بزيد هذا فلما قاربت أسماء الإشارة الأسماء المتكينة هذه المقاربة ودانتها هذه المدافاة صيغت في التثنية على منهاج تثنية الأسماء المتكينة ولذلك أمرت للتثنية وإن كان الواحد مبنياً كان ذلك لتلا يختلف طريقهما ولما بعدت المضمرات من المتكينة وتوغلت في شبه الحروف صافوا لها أسماءاً للتثنية على غير منهاج تثنية المتكينة تمييزاً لما قارب المتكينة على ما لم يقاربها وبعد عنها ، فأما قول صاحب الكتاب « ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات » فإن المراد بذلك أنه يكون في حال الرفع والنصب والجر بالالف فنقول جاءني ذان ورأيت ذان ومررت بذان وليس ذلك مما يختص بأسماء الإشارة بل يكون في جميع الأسماء المثناة نحو قولك جاءني الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وهي لغة لبني الحارث وبعطون من ربيعة (١) فن ذلك قوله

تَزَوَّدَ مِنَّا بَنُ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ (٢)

وقال الآخر فَأَطْرَقَ لِأَطْرَاقِ الشُّجَاعِ وَلَوْ بَرِي مَسَاغًا لِنَابَةِ الشُّجَاعِ لَصَمَمًا (٣)

(١) هذه لغة قد عزاها الرواة لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني المهجيم وبعطون من ربيعة وبكر بن وائل وزيد وختم وهذان وعذرة وخرج عليها قوله تعالى (ان هذان لساحران) وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « لا وتران في ليلة » وبني الحارث بن كعب قبيلة عظيمة من قبائل العرب من قحطان

(٢) استشهد به على أن من العرب من يلزم المثني الألف في الأحوال كلها ومحل الاستشهاد قوله أذناه فان من حق الكلام لو جرى على اللغة المشهورة أن يقولين أذنيه لاضافة الأذنين إلى الطرف قبله ، وقوله هابي التراب هو ما اختلط منها بالرماد وقوله عقيم معناه الذي لا يلد ، والمعنى أنه تزود منا طعنة بين أذنيه القتميتا لأحراك به ، ولم تنقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل مع ذكره في كثير من كتب النحاة ويروى « تزود منا بين أذناه ضربة »

(٣) محل الاستشهاد من هذا البيت قوله لنا بام حيث أجرام بالالف مع وجود حرف الجر وكان من حق الكلام أن يقول لنا به كذا في البيت الذي قبله قال ابن جني في كتابه سر الصناعة « من العرب من لا يخاف للبس ويجري الباب على أصل قياسه فيدع الألف ثابتاً في الأحوال فيقولون قام الزيدان وضربت الزيدان ومررت بالزيدان وهم بنو الحارث

وأنشدوا
 إِنَّ لِسْلَى عِنْدَنَا دِيواناً أَخْزَى فُلاناً وابْنَهُ فُلاناً
 أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَلِيانَا (١)

يريد العيينين ثم جاء بمنخرين على القياس وقال آخر
 طَارُوا عَلاَهُنَّ فَطَرَ عَلاَهَا واشْدُدْ بِمَتْنِي حَقْبِ حَقْوَاهَا (٢)
 إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغا في المَجْد خَايَتَاهَا

وهي لغة فاشية ، فأما « قوله تعالى (ان هذان لساحران) » فقد قرأ ابن كثير وحفص ان بالتخفيف
 وقرأ أبو عمرو ان هذين لساحران بتشديد النون والياء في هذين وقرأ الباقر بتشديد النون والالف
 فأما قراءة ابن كثير وحفص هي ان ان الحقة من الثقلة ودخلت اللام فرقا بينها وبين النافية وأبطل
 عماها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل وهو المختار في ان المكسورة اذا خففت وقل الكوفيون

وبطن من ربيعة وأنشدوا في ذلك * ترود منا بين اذناه طعنة * وقال آخر * فطرق اطراق الشجاع
 البيت ، وقال آخر اعرف منها الحيد والعينانا * ومنخرين اشبا ظليانا

يريد العيينين ، ثم انه جاء بمنخرين على اللغة الفاشية ، وروى عن قطرب * خب الفؤاد مائل اليدان *
 وقال آخر * ان اباهما وابا اباهما * البيت وعلى هذا توجه عندنا قراءة من قرأ (ان هذان لساحران) اه
 (١) الايات فيما ذكر ابو زيد في نوادره لرجل من ضبة ؟ وروايته عن الاصمعي هكذا

ان لسعدى عندنا ديوانا * يحزى فلانا وابنه فلانا
 كانت عجوزا عمرت زمانا * وهي ترى سيثها احسانا
 اعرف منها الحيد والعينانا * ومنخرين اشبا ظليانا

والشاهد في قوله والعينان حيث أتى به بالالف في محل النصب فانه معطوف على الانف الواقع مفعولا لقوله اعرف
 ولا شاهد في قوله ظليان فانه مفرد وهو اسم رجل هكذا قال ابو زيد وزعم قوم انه متنى ظلي جاء بالالف
 كما جاء العينان ولا مانع من هذا الا رواية الثبت الثقة وسلي اوسعدى اسم امرأة والديوان ؟ بكسر الدال اصله فارسي
 واستعملته العرب وجعلوا كل محصل من كلام اوشعر ديوانا وفاعل يحزى ضمير الديوان ، والمنخر بزنة مسجد ، خرق
 الانف واصله اسم مكان من التخير وهو الصوت من الانف

(٢) نسب بعض الناس هذه الايات لرجل من بني الحرث ولم يذكر اسمه منهم ابن السيد وقال قوم هي لأبي
 النجم ومنهم السيوطي وقال أبو الحسن الاخفش في شرح نوادر أبي زيد « قال أبو حاتم سألت أبا عبيدة عن هذه الايات
 فقال لي اقطع عليها هذا من صنعة المفضل » اه وفي هذه الايات اختلاف كثير في الرواية فيروي قوم شالوا علاها من الخ
 وترتيب الايات في رواية الصحاح هكذا :

أي قلوب راكب تراها فاشدد بمتنى حقب حقواها
 ناجية وناجيا أباهما طاروا علاها فطر علاها

والشاهد هنا في قوله حقواها حيث أتى به بالالف في محل النصب وقد سبق الاستشهاد لهذه الايات على أن
 من العرب من يقول اذا وصل الحروف والادوات بالضمائر لذلك وعلاك وألاك في لديك وعليك واليك فلا يقبلون الزهن
 ياء وهي لغة بني الحرث بن كعب وعندهم يقبلون كل ياء ساكنة مفتوح ما قبلها الفا والقاف يفتح القاف الناقصة الشابة
 وقوله طاروا علاها معناه تفرروا مسرعين أو ارتفعوا على أباهم والحقب بفتحين جبل يشد به الرجل الى بطن البعير مما يلي
 ذكره كى لا يجتذبه التصدير وحقواها هو متنى حقو يفتح فسكون وهو الحصر ومشد الازار

ان ههنا بمعنى النفي واللام بمعنى الا والتقدير ما هذان الا ساحران وهو حسن على أصلهم غير أن أصحابنا لا يثبتون بحسب اللام بمعنى الا وأما قراءة الجماعة ان هذان لساحران فأمثل الاقوال فيها ان تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثني بالالف على كل حال كأنهم أيدلوا من الياء ألفاً لا فتتاح ما قبلها وان كانت ساكنة كقولهم في يأس يأس وقال أبو اسحق الهاء مرادة والتقدير انه هذان لساحران واللام مزيدة فيه للتأكيد وحسن دخولها في الخبر حيث كانت الجملة مفسرة لذلك المضمير فكأنها في الحكم بعد ان تدخلت اللام مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها وقال قوم ان ههنا بمعنى نعم والمعنى نعم هذان لساحران واللام مزيدة للتأكيد وكان محلها أن تكون في الاسم الا أنهم أخروها الى الخبر لوجود لفظ ان وان كانت بمعنى نعم واذا كانوا قد أخروا لام التأكيد من الاسم الى الخبر نحو قوله

أُمُّ الْخَلِيسِ لَمْ يَجُوزْ شَهْرَ بَيْتٍ نَرَضَى مِنَ اللَّحْمِ بِمَظْمِ الرَّقَبَةِ (١)

على توهم ان لكثرة دخولها على المبتدأ فلأن يؤخروها مع وجود لفظها أجدر والى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ومحمد بن يزيد وأبو الحسن على بن سليمان الاخفش وقد جاءت إن بمعنى نعم كثيرا

قال الشاعر بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُو ح يَلْمُنَنِي وَالْوَمْهَةُ (٢)

وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أى نعم هو كذلك والهاء لبيان الحركة وقال الآخر

قَالُوا غَدَرْتُ فَقُلْتُ إِنَّ وَرَبَّمَا نَالَ الْعُلَى وَشَيْخَا الْغَلِيلِ الْغَادِرُ (٣)

(١) هذا البيت قيل أنه لرؤبة بن المعجاج وقيل هو لعنترة بن عروس مولى ثقيف يهجو به امرأة يزيد بن منبة الثقيفي والشاهد فيه دخول اللام في خبر المبتدأ على غير ما هو الاصل وقدر بعضهم مبتدأ وزعم أن اللام داخلة عليه لكنه لما حذف اتصلت بالخبر وأصل الكلام هو عجز وأبي ابن جني هذا التخريج وقال أن اللام للتوكيد وحذف المؤكد يثنى التوكيد فكأن في هذا التقدير جما بين النفي وضده وعند اللام داخلة على الخبر ضرورة وأم الخليس كنية امرأة والشعر به المجوز الكبيرة وأراد من وضاعها بمظم الرقبه بدل اللحم أنها خرقت فهي لا تميز بين الحسن والتبيح وذلك لان لحم الرقبه مرزول مستقذر عندهم

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات وهو أحد بني عامر بن لؤي بن غالب بن فهر وانما لقب بالرقيات لانه شبيب بثلاث نسوة اسمهن رقية وهو شاعر قريش في الاسلام ورواية البيت في الاغانى

بكرت على عوانلى	يلعننى وأومهنه
ان العوازل لمنى	وان أطيع أمورهنه
فيما أفيد من النفى	والله سوف يبينهنه
ولقد عصيت الناهيا	ت النائرات حيوبهنه

والشاهد في قوله فقلت أنه حيث أتى بأن في المكان الذي يقع فيه نعم فدل على أن معنى أن ههنا نعم والهاء على ذلك لاسكت مثلها في أكثر قوافي القصيدة وزعم أبو عبيدة أنها لا تقع بمعنى نعم أصلا وأن الهاء هنا هي ضمير منصوب بها وهو اسمها والخبر محذوف وتقدير الكلام فقلت انه كما ذكرتني أى علاني الشيب وقد كبرت وليس الذى ذهب اليه أبو عبيدة بالجيد فقد قيل ان ابن الزبير - بزنة امير - وقد على عبد الله بن الزبير فقال ان نأتق لمبت فقال أرحها فقال وأعطتها الطريق فقال اسقها فقال ما جئتك مستطبا انما جئتك مستعنا لن الله نائة جلتنى اليك فقال ان وراكبها - فلهه بمعنى نعم اذ لا يجوز حذف اسم الناصبة وخبرها

(٣) لم أقف على قائل هذا البيت والاستشهاد به في قوله فقلت ان قائما ههنا بمعنى نعم ولا نحتمل أن تكون هي التي تنصب الاسم وترقم الخبر لانك قد علمت أن الناصبة لا يجوز حذف اسمها وخبرها معاً

أى نعم « فاذا أشرت الى المؤنث » ففيه خمس لغات قالوا « ذى وذو وتا وتى وته » فأما ذى فهو تأنيث
 ذا ووزنه فعل كجئت والياء فيه أصل وليست للتأنيث انما هي عين الكلمة واللام محذوفة كما كانت في ذا
 كذلك والتأنيث مستفاد من الصيغة وصحت الياء لانكسار ما قبلها وأما ذه فهي ذى والهاء فيها بدل من
 الياء وليست للتأنيث أيضا « فان قيل » فلم قلت ان الهاء بدل من الياء في ذى وهلا كان الامر فيها بالعكس
 « قيل » انما قلنا ان الياء هي الاصل لقولهم في تصغير ذا ذيا وذى انما هو تأنيث ذا فكما أن الهاء ليس
 لها أصل في المذكور فكذلك هي في المؤنث لانها من لفظه « فان قيل » فهلا كانت الهاء للتأنيث على
 حدها في قائمة وقاعدة فلجواب انها لو كانت للتأنيث على حدها في قائمة وقاعدة لكانت زائدة وكان
 يؤدي الى أن يكون الاسم على حرف واحد وقد ينشأ ضعف مذهب الكوفيين في ذلك وأمر آخر
 أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك اضرب
 فاما قائمة وقاعدة فانما التأنيث بالتاء والهاء من تغير الوقف ألا تراك تجد هاء تاء في الوصل نحو طلعتان
 وهذه طلحة ياقى وقائمة يارجل فاذا وقفت كانت هاء والهاء في ذه ثابتة وصلا ووقفا والكلام انما هو
 في حقيقة وما يندرج عليه ألا ترى أننا نبذل من التنوين الفا في النصب وهو في الحقيقة تنوين على
 ما يندرج عليه الكلام ويؤيد ذلك أن قوما من العرب وهم طيء يقفون على هذا بالتاء فيقولون شجرت
 وحجفت فثبت بما ذكرناه أن الهاء في ذه ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من التأنيث وقوله « بالوصل
 وبالسكون » يريد أن هذه الهاء يجوز فيها وجهان أن تكسرهما وتصلها بحرف مد كما تفعل بهاء الاضمار والآخر
 أن تسكنها وصلا ووقفا فنحركها فلا تها هاء في اسم مبهم غير متمكن فشبهت بهاء الاضمار نحو مررت به
 ونظرت الى غلامه ومن سكنها فانه جري على القياس اذ كانت بدلا من حرف ساكن وهو الياء فيقول
 هذه أمة الله ونظرت الى هذه ياقى فاذا لقيا ساكن لم يكن بد من تحريكها بالكسر فتقول هذه المرأة قائمة
 وهذه الامة عاقلة ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون لما صار الى موضع يحتاج فيه الى حركة الهاء لئلا
 يجتمع ساكنان عاد الى لغة من يكسر ولم يجعلها في قوله هذه أمة الله لالتقاء الساكنين وذلك أقيس من
 اجتلاب حركة غريبة ويدل على ذلك أن من قال هم قاموا فأسكن الميم من هم متى احتاج الى حركتها
 رد اليها الضمة التي في لغة من يقول هم قاموا وعلى ذلك من قال مذ فأسكن الدال لزوال النون الساكنة
 من قبلها اذا احتاج الى حركة الدال ردها الى الضم فقال مذ اليوم وكذلك من أعمل ما النافية اذا عرض
 ما يبطل الاعمال من اعتراض الاستثناء أو تقديم الخبر صار الى لغة من لا يعمل والامر الآخر أن تكون
 الكسرة لالتقاء الساكنين وكذلك الضم في هم القوم لالتقاء الساكنين وانما يدل الى الضم للاتباع وكذلك
 الضم في مذ الليلة ويؤيد ما قلناه أن بعض ذلك قد جاء مكسورا قال الشاعر فيما أنشده قطرب

ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم هم القوم لما أخصبوا وتمولوا (١)

(١) البيت لعروة بن الورد المشهور بجرأة الصاليك . والرواية التي ذكرها الشارح ونسبها لقطرب تخالف

رواية الاغانى ورواية ابن السكيت في شرح ديوان عروة وروايتها :

ألا أن أصحاب الكنيف وجدتهم
 كما الناس لما أخصبوا وتمولوا

ولا شاهد في هذه الرواية كما هو ظاهر . وبعد البيت :

وأشد الكوفيون

فَهُمْ بِطَانَتُهُمْ وَهُمْ وَزُرَاؤُهُمْ وَهُمْ الْقُضَاةُ وَمِنْهُمْ الْحَكَّامُ (١)

وهي لغة لبعض بني سليم وحكي للأحياني منذ اليوم ومنذ الليلة والكسر لا محالة لالتقاء الساكنين فكذلك يكون الضم لالتقاء الساكنين وعدلوا عن الكسرة للاتباع على حد قوله تعالى (وقالت اخرج) وينصب وعذابان اركض واذا جاز الاتباع مع الفصل فيما ذكرناه فجوازه مع غير الفصل أولى ، فاذا ثبتت قلت «تان» في الرفع «وتين» في النصب والجر كما ذكرنا في المذكر وقال صاحب الكتاب «ولم يثن من لغاته الا تا وحدها» والذي أراه أن ذي وذو لا يصح تثنيتهما لانك لو فعلت لكنت تحذف الياء من ذي لسكونها والماء من ذه لانها بدل من الياء وكنت تقول ذان وذين فيلبس بالمذكر وأما تا وتي وته فلا

واني لمذموم الى ولاؤهم	بماواب اذ غمشى واذا تهلل
واذا ما يريح الحى حد ماء جونة	ينوس عليها رحلها ما يحلل
موقعة الصفقين حدباء شارف	تقيد أحياناً لديهم وترحل
عليها من الولدان ما قد رأيتم	وغمشى بجنيها أرامل عيـل
وقلت لها يا أم ييضاء فتية	طعامهم من القـدور المـجـل
مضين من النيب المسان ومسغن	من الماء نطوه بآخر من عل
فاني واياكم كذى الام أرهنت	له ماء عينيها تفدى وتحمل
فلما ترجت نفعه وشبابه	أنت دونها أخرى جديد تكـجـل
قبانت لحد المرفقين كليلهما	توحوح مما نابها وتولول
تغير من أسرين ليسا بغبطة	هو الشكل الا أنها قد تجمل

والكخيف هو الحظيرة من الشجر تحظر عليهم كما تحظر على الابل فتقيم من الريح والبرد ، وقوله كما الناس ما رائدة يريد وجبتهم كالناس وماوان واد فيه ماء بين النقرة والريضة ، وكانت منازلهم كما وان وهم هزلى من شدة الجهد ولا يطيقون المشى الا مع تحمل وقعب من شدة الضعف فأخرجهم منه وقام بأمرهم حتى اذا قروا واشتدوا وجدهم كغيرهم من الناس لا خير فيهم ولا يشتر الماروف عندهم . والعزماء المقطوعة الاخلاف ليذهب لبنها وتشتد قوتها . والجونة السوداء يقول ان الناس تروح عليهم ايهم وغنهم بالمشيات ونحن انما تروح علينا قدر سوداء يطبخ فيها كل عشة اللحم ، وينوس مناء يتحرك وأراد بالرحل الانانى وهي الحجارة التي توضع تحت القدر ، وقوله موقعة الصفقين يروى الصفقين وهما الجلفان والشارف الكبيرة وقوله يا أم ييضاء هو خطاب للتدر وقوله المسان يروى بدله السمان يقول كلا نفل الماء أمددناه بآخر من قوة، ثم ضرب له ولهم مثلاً امرأة كان لها ولد صغير فكانت ترضعه وتحمله حتى اذا تم شبابها وأدرك خبره تزوج فنقلت الزوجة الأم على الابن وأقبلت نهيء له وتطيب وترك أمه فلما رأت ما أصابها أقبلت توحوح مما نزل بها وليس لها غمض وانما كان هذا لانهم بعد ان احسن اليهم وهيا لهم الراحة وأطعمهم لاح له رجل قد خرج بمائة من الابل فأرأبها من حقوق قومها فقتله عروة وأخذ الابل وامراته وكانت من احسن الناس . فلما أراد ان يقسم بينهم الغنيمة ويجعل لنفسه نصيب احدهم والمرأة ابوا الا ان يجعل المرأة نصيباً فن شاء أخذها والشاهد في البيت على رواية الشارح وقطرب كمر الميم من هم للتخلص من التقاء الساكنين . وهذا يؤيد أن الميم لو ضمت قبل ساكن لاحتمل ان يكون الضم للتخلص من التقاء السكونين كما يحتمل ان يكون رجوعاً الى الحركة الاصلية عند بعض العرب

(١) وقع في هذا البيت الصور الثلاث جميعاً فبعض الميمات من هم ساكن وبعضها مضموم وبعضها مكسور قالساكن على الاصل والمكسور لا يتخلص من السكونين ليس الا على لغة هذيل والقسم يحتمل وجهين الاول أن يكون رجوعاً الى الحركة التي هي أصل عند بعض العرب والثاني أن يكون للتخلص من التقاء الساكنين . هذا ولم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل

مانع من تثنيتهما فاذا قلت تان جاز أن يكون على لغة من يقول تا فحذف الالف لالتقاء الساكنين وجاز أن يكون على لغة من يقول ني فحذف الياء وفتح لتاء المجاورة ألف التثنية ويجوز أن يكون على لغة من يقول ته فحذف الهاء لانها عوض من الياء في ني فأجراها مجري الياء في الحذف وفتح لتاء المجاورة ألف التثنية ، « فاذا أردت الجمع قلت أولا وأولاء » بالقصر والمد وهذا اللفظ يعبر به عن المذكر والمؤنث وهي صيغة من غير لفظ الواحد كالابل والخيول والقصر هو الاصل ونظيره قرى وبري ولم يلتق في آخره ساكنان فيكسر لالتقاءهما فبقى ساكنا على ما يقتضيه القياس في كل مبنى ومن مد فانه زاد ألفا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألان الألف المبذلة من اللام وألف المد فوجب حذف أحدهما أو تحريكه لالتقاء الساكنين فلم يحذف الحذف الا يزول المد وقد بنيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يحذف تحريك الاولى لان تحريكها يؤدي الى قلبها همزة ولو قلبت همزة لفارقت المد فوجب تحريك الثانية فانقلبته همزة لانها اقرب الحروف اليها وكان القياس أن تكون ساكنة على أصل البناء وانما كسرت لالتقاء الساكنين ، وهذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث لانها واقعة على جمع أو جماعة فكأنه قال أشير الى هذه الجماعة أو الى هذا الجمع والجمع والجماعة كل واحد منهما يقع على المذكر والمؤنث والحيوان والجماد فلذلك استوى فيه لفظ المذكر والمؤنث ووزنه فعال على وزن غراب ، فأما « قول جرير * ذم المنازل الخ * (١) » فالشاهد فيه استعمال أولئك فيما لا يعقل وهي الايام على حد ما يستعمل في العقلاء ألا ترى انه قال أولئك الايام كما يقولون أولئك القوم ومثله قول الآخر

(١) البيت من قصيدة لجرير بن عطية الخطمي يهجو فيها الفرزدق وقبيلة :

مرت الهموم فبتن غير نيام	وأخو الهموم يروم كل صرام
وهذا مطلع القصيدة وهذه البيت المستشهد به وهذه :	
ضربت معارفها الروامس بمدنا	وسجّال كل مجلجل سجّام
واقعد أراك وأنت جامعة الهوى	ناني بهدك خير دار مقام
واذا وقفت على المنازل بالهوى	فاضت دموعي غير ذات نظام
طرقتك صائفة القلوب وليس ذا	وقت الزبارة فارجمي بسلام
نجرى السواك على أغر كأنه	برد تحدر من متول غمام
لو كان عهدك كالذي حدثنا	لوصلت ذاك فكان غير رمام
اني أوصل من أردت وصاله	بحبال لا صلف ولا لوام
منا : خالق الفرزدق سواة في مالك	ولخلف ضبة كان شر غلام
مهلا فرزدق ان قومك فيهم	خور القلوب وخفة الاحلام
الظاعنون على العمى بجميعهم	والنازلون بشر دار مقام

واللوى بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً في الاصل منقطع الرمل وهو أيضاً موضع بيته قال ياقوت « وقد أكثر الشعراء من ذكره وخلطت بين ذلك اللوى والرمل فنز الفصل بينهما وهو واد من أودية بني سليم » اهـ . والارجح في ميم ذم الكسر وهو لغة أهل الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد والضم ضعيف ووجه ارادة الاتباع والمنازل جمع منزل أو منزلة وبعد أما حال من المنازل وأما ظرف والبيش عطف على المنازل والايام صفة لاسم الاشارة أو عطف بيان ويرد : والعيش بعد أولئك الاقوام ولا شاهد فيه حينئذ . ووجه الاستشهاد به الاشارة بأولئك الى الايام وهو جمع لغير الماقل ومثله قوله تعالى { ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا }

يا ما أميلج غزلاً نأشَدَنَّ لنا من هو ليأتى كُنَّ الضالِّ والسمُرِ (١)

فجاء بأولاء للضال والسمر كما جاء به جرير للإيام *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ويلحق حرف الخطاب بأواخرها فيقال ذاك وذاك بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى (فذاذك برهاتان من ربك) وذاذك وتاك وتيك وذاذك وتانك وتينك وأولاك وأولئك ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع قال الله تعالى (كذلك قال ربك) وقال (ذلكنما علمني ربي) وقال (ذلكن الله ربكم) وقال (فذاككن الذي لمقتني فيه)

قال الشارح : اعلم أن كاف الخطاب على ضربين أحدهما ما يفيد الخطاب والاسمية والآخر ما يفيد الخطاب مجرداً من معنى الاسمية فالاول نحو الكاف في أخيك وأبيك وعلامك ونحوها مما له موضع من الاعراب ألا ترى أن موضع هذه الكاف خفض بإضافة الاسم الاول اليه وكذلك إذا وضعت مكانه ظاهراً كان مخفوضاً نحو أخى زيد وأبى خالد وعلام عمرو والثاني نحو « الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة نحو ذاك وذاذك وذاذك وتاك وتانك وتينك وتيك وذاذك وأولئك » الكاف في جميع ذلك للخطاب مجرداً من معنى الاسمية والذي يدل على تجردها من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع من الاعراب إما رفع وإما نصب وإما خفض وذلك ممتنع هنا وقد تقدم بيان ذلك وشرحه في إياك من المضمرات ، ومما يدل على أن هذه حروف وليست أسماء لإثبات نون التثنية معها في ذاك وتانك ولو كانت أسماء لوجب حذف النون قبلها وجرها بإضافة كما تقول غلامك وصاحبك ، ونظير الكاف في ذلك ونحوه من أسماء الإشارة الكاف في النجاءك بمعنى أُنجِ الكاف فيه حرف خطاب إذ لو كانت اسماً لما جازت إضافة ما فيه الالف واللام إليها وكذلك قولهم أنظر ك زيدا الكاف حرف خطاب لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل وقولهم ليس ك زيدا زيدا هو الخبر والكاف حرف خطاب ومثله أرايتك زيدا ما يصنع الكاف هنا للخطاب وليست اسماً قال الله تعالى (أرايتك هذا الذي كومت على) فإذا قلت لك أو أليك فقد خاطبته باسمه كناية وإذا قلت ذاك أو ذلك فقد خاطبته بغير اسمه ولذلك لا يحسن أن يقال للمعظم من الناس هذا لك ولا أليك ويحسن أن يقال قد كان ذلك وهو كذلك ، وقوله « يتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث » فالمراد أنه يختلف حركات هذه الكاف ليكون ذلك أمانة على اختلاف أحوال المخاطب من التذكير والتأنيث وتلحقه علامات تدل على عدد المخاطبين ويوضح لك ذلك نعمت اسم الإشارة ونداء المخاطب فإذا سألت رجلاً عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا رجل بفتح الكاف لأنك تخاطب مذكراً قال الله تعالى (ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب) وإذا سألت امرأة عن رجل قلت

(١) اضطرب العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم هو من أبيات لكامل النقي وقال العيني هو من قصيدة للمرجي ونسبه جماعة للمجنون وقوم ينسبونه لذي الرمة وناس يذكرون أنه للحسين بن عبد الله . والضال السدر البري واحد ضالة والسمر بفتح فضم شجر الطلح وشدق بنونين أولاهما لام النمل والثانية ضمير جمع الاناث . مناه قوى وطلع قرناه والشاهد فيه قوله هو ليأتى كُنَّ الضالِّ والسمُرِ حيث أطلق مؤلداً على الغزلان وهي لا تمقل . ويستشهد به الكوفيون إلا الكسائي على أن صيغة التعجب اسم لا فعل وذلك من جهة أن أميلج وقع هنا مصغراً والتصغير من خصائص الاسماء ، ويستشهد بهذا البيت أيضاً على أن تصغير مؤلداً شاذ لأن التصغير ليس إلا في الاسماء المتمكنة أي المربة وهذا ظاهر إن شاء الله

كيف ذلك الرجل يا امرأة كسرت الكاف حيث خاطبت مؤنثاً قال الله تعالى (كذلك قال ربك هو على هين) وإذا سألت رجلا عن رجل قلت كيف ذلك الرجل يا رجلان ألحقت الكاف علامة التثنية حيث خاطبت رجلين قال الله تعالى (ذلكما مما علمني ربى) فان سألت رجلا عن رجلين قلت كيف ذاك لرجلان يا رجل ثنيت ذا حيث كنت تسأل عن رجلين وفتحت الكاف حيث كنت تخاطب واحداً وإذا سألت رجلا عن رجل قلت كيف أولئك الرجال يا رجال جمعت اسم الإشارة لان المسئول منه جمع وألحقت الكاف علامة الجمع اذ كنت تخاطب جماعة قال الله تعالى (ذلكم الله الذى لا اله الا هو) فان سألت رجلا عن جماعة مذكرين قلت كيف أولئك الرجال يا رجل فان سألت نساء عن نساء قلت كيف أولئكن النساء يا نساء قل الله تعالى (فذلكن الذى لمتننى فيه) ألحق علامة جمع المؤنث حيث كان الخطاب للنسوة وهن صواحبات يوسف وكيف ذلك الرجل يا نساء اذا سألت نساء عن رجل وعلى هذا فقس ما يأتيك من هذا هذه هى اللغة الفاشية التى يقتضيها القياس وعليها معظم الاستعمال ، وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهى افراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكور فتقول للرجل كيف ذلك الرجل يا امرأة بفتح الكاف كخطاب المذكور وكذا اذا خاطبت اثنين أو جماعة وفى التنزيل (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) وقياس اللغة الاولى وكذلك لان الخطاب لجماعة كما فى الآية الاخرى (كذلك قال الله من قبل) ومنه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم) الى قوله (ذلك بأنهم) ولم يقل ذلك والمخاطب جماعة *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام وفرق بين ذا وذاك وذلك قليل الاول للقريب والثانى للمتوسط والثالث للبعيد وعن المبرد أن ذاك مشددة تثنية ذلك ومثل ذلك فى المؤنث تلك وتلك وهذه قليلة ﴾

قال الشارح : قولهم « ذلك » الاسم فيه ذا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بعد المشار اليه وكسرت لالتقاء الساكنين ولم تفتح لئلا تلبس بلام الملك لو قلت ذاك ، فذا اشارة الى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد فكانت على بابها من افادة قرب المشار اليه لان حقيقة الاشارة الايماء الى حاضر فاذا أرادوا الاشارة الى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار اليه فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذاك واستفيد باجتماعهما زيادة فى التباعد لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى ، فأما تشديد النون فى ذان وهذان فعوض من حرف محذوف فأما فى ذان فعوض من ألف ذا « وهى فى ذانك عوض من لام ذاك قاله المبرد » فاذا قلت ذاك فى الواحد قلت فى التثنية ذانك واذا قلت ذاك قلت فى التثنية ذانك بالتشديد ويحتمل أن يكون التشديد عوضاً من ألف ذاك واذا كان عوضاً من حرف صار بمنزلة الميم المشددة فى آخر اللهم عوضاً من يا فشددت كتشديد الميم ، ويجوز أن يكون تشديد النون للفرق بين النون التى هى عوض من حرف وبين النون التى هى عوض من الحركة والتنوين جعلوا لما هو عوض من الحرف مزية فشددت ، « فان قيل « فلم عوضوا من الحرف الذاهب وحذفه عارض لالتقاء الساكنين قيل من قبل ان التثنية لا يسقط

منها شيء لا انتقاء الساكنين الا المبهم فلما خالف المتمكن وتقص منه حرف عوض من ذلك ، وبعضهم لا يجعل التشديد في ذان عوضا بل من قبيل الادغام وذلك أننا ثنينا ذا فصار ذان ثم دخلت اللام بعد النون للعني الذي أريد منها وهو بعد المشار اليه فصار ذائل فاجتمعت النون واللام وكل واحد منهما يجوز ادغامه في صاحبه فقلب الثاني الى لفظ الاول فصارت اللام نونا وادغمت فيها النون الاولى كما قالوا مذكر بالذال المعجمة وأصله مذكر ولا يكون ذلك في هذان لأن هاء التنبيه واللام لا يجتمعان لأن هاء التقريب واللام البعيد والبعد والقرب معنيان متدافعان ، وقوله « ومثل ذلك في المؤنث تلك وتلك » يريد أنه كما زادوا اللام مع المذكر لبعده المشار اليه فقالوا ذلك كذلك زادوها مع المؤنث فقالوا تلك وتلك فأما تلك فهي تى وانما حذفوا الياء لسكونها وسكون اللام بعدها ولم يكسروا اللام كما فعلوا في ذلك كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين لو قلوا تلك وقلوا فى تا تلك فلم يحذفوا الالف كما لم يحذفوها في ذلك وهي قليلة في الاستعمال والقياس لا ياباها ولم يقولوا اذيك كأنهم استغنوا عنه بنيك •

فصل في قول صاحب الكتاب في وتدخل ها التي للتنبيه على أوائها فيقال هذا وهذا وهذان وهاتتا وهاتى وهذى وهاتيك وهؤلاء وهؤلاء

قال الشارح : اعلم أن ها كلمة تنبيه وهي على حرفين كلا وما إذا أرادوا تعظيم الامر والمبالغة في ايضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والاشارة وقلوا « هذا وهذه وهاته وهاتتا وهاتى » قال الشاعر

ونبأ ثمانى إنما الموت بالقري فكيف وهاتى مضبة وكثيب (١)

وقال الآخر وليس أعيشنا هذا مهة وليس دارنا هاتتا بدار (٢)

فها للتنبيه وذا للاشارة والمراد تنبيه أيها المخاطب لمن أشير اليه وتسقط ألفه في الخط الأكثر استعمال وهي ثابتة لفظا وقد يكون معها خطاب فتقول « هاذك وهاتاك » فها تنبيه وذا وتا اشارة والكاف حرف خطاب ، وفي التثنية « هاذان وهاتان » وان جئت بانطاب قلت هاذانك وهاتانك فها تنبيه وذان اشارة الى اثنين والكاف حرف خطاب ، وقول في الجمع « هاؤلاء » وفيه ثلاث لغات أشهرها هاؤلاء بالمد وهاؤلا بالقصر وهاؤلا بمحذف ألف ها التي للتنبيه كأنه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة تخففوه بمحذف ألفه قال الشاعر

تجلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى أسفاً وغيظاً (٣)

(١) البيت لكعب الفتوى ، والهضبة الجبل ، كأنه حذر من وباء الامم - روى للقري نخرج الى البادية فرأى قبراً فلم أن الموت لا ينعي منه فقال هذا منكراً على من حذر من الائمة بالقري • واستشهد بهذا البيت لدخول ها التي للتنبيه على التلى هو اسم اشارة للمؤنث ، والبيت يروى في غير هذا الكتاب فكيف وهاتتا مضبة وقلوب (٢) البيت لعمران بن حطان ، والقول فيه كالتول في الذي قبله ، والماء الصفاء والركة وهو بالهاء الصحيحة غير المنقوطة وقد روى مهة بالتاء وهو تصحيف وتخريجه أن يكون مستعاراً من المهة وهي البلورة • ويرى : • وليس دارنا الدنيا بدار •

(٣) الشاهد في هذا البيت قوله هؤلاء بمحذف الف ها وقلب همزة أولاء واوياً • قال ابن حنبل « الاول هاؤلاء لحذفت الالف ثم شبه هؤل بمضد فسكن الوسط ثم أبدل الهمزة الساكنة واوياً وان كانت ساكنة بعد فتحة تنبيهاً على

وقال الأعشى
هَؤُلَاءِ نُمُّ هَؤُلَاءِ أَغْطَيْتِ نِيعَالًا مَحْذُوءَةً بِنِعَالِ (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب (و) من ذلك قولهم إذا أشاروا إلى القريب من الامكنة هُنَا وَهُنَا إلى البعيد هُنَا وَهُنَا وقد حكى فيه الكسر ونم وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه بهنا وهنا ويقال هنا لك كما يقال ذلك ﴿ قال الشارح : اعلم ان هذه الاسماء من أسماء الإشارة أيضاً فهي مشار بها كما يشار بهذا وهؤلاء الا ان هذه الاسماء لا يشار بها الا الى ما حضر من المكان وتلك يشار بها الى كل شئ وهي مبنية كبناء ذا وذه على السكون والعلة في بنائها كالعلة في بناء ذا وذه وهو تضمنها معني حرف الإشارة أو شبهها بالمضمرات على ما تقدم وفيها ثلاث لغات « هُنَا وَهُنَا وَهِنَا » فأصحها هنا بضم الهاء وأردوها هنا بالكسر وألف هنا لام ووزنه فعل كسر وفتح وفتح واما هنا بتضعيف العين فينبغي أن لا يكون من لفظ هنا بل من معناه وان واقفه في بعض حروفه كسبط وسبطر ودمث ودمثر وألفه زائدة ووزنه فعلا العين واللام من واد واحد كحب ودر وذلك لقلة ما جاء في الاسماء على وزن فَعْلٍ انما جاء في أسماء قليلة من المعارف نحو خضم وعثر ويحتمل أن تكون ألفه للإلحاق نحو أرطى فيمن قال أديم ماروط وعلقى ولم ينون للبناء ويحتمل أن تكون للتأنيث كسلمي ورضوى ، وأما من كسر الهاء فقال هنا فهي أردأ اللغات وأقلها وألفه زائدة أيضاً لانه قد ثبتت زيادتها في لغة من فتح الهاء فتكون زائدة في لغة من كسر لانها لا تكون أصلاً في لغة زائدة في لغة أخرى ويحتمل أن تكون ألفه للإلحاق بدرهم كعزى ويحتمل أن تكون للتأنيث كدفلى قال ذو الرمة في التشديد

هِنَا وَهِنَا وَهِنَ هُنَا لَمُنْ بِهَا ذَاتَ الشَّائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ (٢)

حركاتها الأصلية ومثله في المعتل قول بعضهم في يثس ييس بياء ساكنة بسد الياء وأسهل من ذلك أن يقال أبدل الهجزة من هَؤُلَاءِ واداً على غير قياس ثم استقلت الهمزة على الواو وحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين « اه وبعضهم يروي البيت هكذا

تجلد لا يقل هَؤُلَاءِ هَذَا بَكَ لِمَا بَكَ أَسْفًا عَلَيْكَ

وقوله تجلد معناه تعبر ولا تجزع وقوله يقل هو مجزوم بلا النافية ولم أقف على نسبة هذا البيت الى قائل

(١) هذا بيت من قصيدة الأعشى التي مطلعها :

ما بكاء الكبير بالاطلال وسؤالي وما ترد سؤالي

وقبل البيت المستشهد به :

رب حى سقيتهم جرع المو ت وحى سقيتهم بسجال

ولقد شنت الحروب فما عم رت منها اذ قلعت عن حبال

هَؤُلَاءِ نُمُّ هَؤُلَاءِ ... البيت ، وبهذه :

وأرى من عصاك أصبح محرو با وكعب الذى يطيمك عالى

ومثل الذى جمعت من الفنا رات أهل الهبات والآكال

والشاهد في قوله هَؤُلَاءِ حيث حذف الهجزة التي في آخره فأما الألف التي بسد ماء التنبيه فتحتمل أن تكون

محذوفة فيكون فيه شاهداً وتحتمل أن تكون باقية فلا يكون فيه الا الشاهد الذى ذكرناه أولاً ولم نجد في كلام

الرواة ما يفيد أن الرواية بإثبات الألف أو حذفها

(٢) البيت من قصيدة ذي الرمة التي مطلعها :

أعن ترسعت من خرقاء منزلة ماء العصابة من عينيك مسجوم

فأما قول الراجز

قد وردت من أمكنة من ها هنا ومن ههنا إن لم أروها فمه (١)

فانه أراد هنا فابدل من الالف هاء ، « ويجوز ادخال هاء التنبيه عليها » كما تدخله على ذا « فتقول هاهنا وهاهنا وهاهنا » قال الله تعالى (انا ههنا قاعدون) « ويدخل عليها كاف الخطاب فيقال هناك » فهنا اشارة الى مكان قريب وهناك اشارة الى مكان متباعد كما كان في ذلك كذلك فان أرادوا زيادة البعد جاؤا باللام فقالوا « هنالك » كما قالوا ذلك قال الله تعالى (هنالك المولايه لله الحق) وأما « ثم » فاشارة الى المكان البعيد جعلوا لفظه وصيغته تدل على بعد فلم يحتاجوا معه الى قرينة من كاف خطاب أو لام اذ نفس الصيغة تدل على ذلك فاذا قلت هناك دلت الكاف على مثل ما يدل عليه ثم بمجرد هاء وهي مبنية لتضمنها حرف الاشارة أو شبه المضمير على ما ذكرناه في ذلك وهنالك وكان أصلها أن تكون ساكنة وانما حركت لالتقاء الساكنين وهما الميان في آخرها وفتحت طلباً للخفة لاستثقال الكسرة مع التضعيف فاذا وقفت عليها ان شئت ألحقها هاء السكت فقلت « ثمه » وان شئت لم تأت بها وقلت ثم فاعرفه *

الموصلات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب (الذي للمذكر ومن العرب من يشدد ياءه والاندان لمثناة ومنهم من يشدد نونه والذين وفي بعض اللغات المذنون لجمعه والألى واللادون في الرفع واللاتين في الجر والنصب والتي لمؤنثه واللتان لمثناة واللاتي واللات واللاتي واللاء واللاي واللوأتى لجمعه)

قال الشارح : معنى الموصل أن لا يتم بنفسه ويفتقر الى كلام بعده تصله به ليتم اسماً فاذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الاسماء الثامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً اليه ومبتدأً وخبراً فتقول قام الذي عندك فوضع الذي رفع بانه فاعل وتقول ضربت الذي قام أبوه فوضعه نصب بانه مفعول وتقول جاءني غلام الذي في الدار فيكون موضع الذي خفضاً بإضافة الغلام اليه وتقول الذي في الدار زيد فيكون موضع الذي رفعاً بانه مبتدأ وتقول زيد الذي أبوه قائم فوضع الذي رفعاً بأنه خبر المبتدأ ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسماً الى جملة بعده توضحه وجب بناؤه لانه صار كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق

كانها بعد أحوال مضين لها بالاشيمين بجان فيه تسيم

أودى بها كل عراض ألت بها وجالل من عجاج الصيف مهجوم

وقوله أعن هو أن وبعض العرب يجعل الهزة عيناً ، وترسمت نظرت الى رسومها ، ومسجوم معناه مصبوب صباً ، والاشيمان جيلان من جبال الرمل بالدمناء واليسانى برد فيه تسيم أى خطوط ، والعراض السحاب الكثير البرق وقوله ألت معناه أقام ومهجوم أى هجم عليه ، والهيونوم ومثله الهيتم الكلام الذى لا يفهم ، وبجيشه بضمير المؤنث في قوله بها يؤخذ منه ان الالف في هنا للتأنيث

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها ويستشهد به على أن هنا الخفة يقال فيها ههنا في الوقف ويشترط في هنا التي يتار بها الى المكان أن تلازم الظرفية أو شبهها فلا يصح أن تكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو نحو ذلك ويجوز أن يجر ببعض حروف الجر كما في هذا البيت وكما تقول تعال الى هنا

الاعراب أو لانه أشبه الحرف من حيث أنه لا يفيد بنفسه ولا بد من كلام بعده. فعبار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه إنما معناه في غيره ولذلك يقول بعضهم أن الموصول وحده لا موضع له من الاعراب وإنما يكون له موضع من الاعراب إذا تم بصلته والصواب عندي أن الاعراب للاسم الأول الموصول ويجري الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف فكما لا يتوقف اعراب الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقف اعراب الموصول على تمامه بالصلة ويوضح ذلك لك أن المعرب من الموصولات يظهر الاعراب فيه نحو أى ألا تراك تقول جاءني أيهم أبوه قائم ورأيت أيهم أبوه قائم ومررت بأيهم أبوه قائم فكما أن الاعراب هنا ظاهر في أي كذلك ينبغي أن يكون في الذي وأخواتها إلا أن الفرق بين الصلة والصفة أن الجملة إذا كانت صفة كان لها موضع من الاعراب لأنها واقعة موقع المفرد إذ كانت للصفة تكون بالمفرد والصلة لا موضع لها من الاعراب لأنها لم تقع موقع المفرد لأن الصلة لا تكون مفردا، وأعلم أن الموصولات ضرب من المبهيات وإنما كانت مبهمة لقوهرها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها كوقوع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء، وجملة الأمر أن الموصولات تسمتو هي الذي والتي وثنتينهما وجمعهما ومن وما بمعنهما واللام بمعنى الذي وأي وذو في لغة طليء. وإذا كان معها ما والألي في معنى الذين فأما «الذي» فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم تقول جاءني زيد الذي قام أبوه ورأيت الثوب الذي تعرفه قال الله تعالى (أهذا الذي بعث الله رسولا) وقال تعالى (إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله) وفيها أربع لغات قالوا الذي بياء ساكنة وهو الأصل فيها واللذ بكسر الدال من غير ياء كأنهم حذفوا الياء تخفيفا إذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها فعلوا ذلك كما قالوا يا غلام يا صاحب بالكسرة اجتزاء بها عن الياء الثالث اللذ بسكون الدال ومجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة منها أسكنوا الدال لوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف كما قالوا * مثل الحريق صادف القصبا (١) * وهو من قبيل الضرورة وعند الكوفيين قياس لكثرتة؛ الرابع الذي بتشديد الياء للمبالغة في الصفة كما قالوا أحمرى وأصفرى وكما قال * والدهر بالانسان دواري (٢) * وليس منسوباً وأصل الذي لذكهم وشيخ فاللام فاء الكلمة والدال عينها والياء لامها هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون الأصل في الذي الدال وحدها وماعداها زائد فاصل الذي كاصل هذا وهذا عندهم أصله الدال وحدها فجوهرها واحد وإنما يترقان بحسب ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنيهما واحتجوا لذلك بأن قالوا رأينا للياء تسقط في التثنية نحو قولك اللذان

(١) سبق القول على هذا البيت وبمده * والتين والخلفاء فالتبا * وعزاه سيدييه في كتابه إلى رؤية وقيل أنه لربيعة

ابن صبيح وقبله

ان المر بي فوق المتوق دبا وهبت الريح بمور مبا

ترك ما أبقى الدبي سببا كأنه السيل إذا اسلحبا

والشاهد فيه أنه لما اضطر حرك ما كان ساكنا في الأصل وترك التضعيف على حاله في الوقف تشبيها للوصل بالوقف

في حكم التضعيف

(٢) لم أقف على نسبة هذا البيت والشاهد في قوله دواري حيث يتوهم أن هذه الياء هي ياء النسبة وليس كذلك بل

هي موضوعة مع الكلمة قال في القاموس «والدهر دوار به ودواري دائر» اهـ

واللذين وقالوا في احدى لغاتها اللذان بسكون الذال قال الشاعر * كَلَّا زَ تَزَيُّ زُبَيَّةٌ فَاصْطِيدَا (١) * وهو فاسد لانه لا يجوز أن يكون اسم في كلام العرب على حرف واحد الا أن يكون مضموما متصلا ولو كان الاصل اللذان وحدها لما جاز تصغيرها والتصغير مما يرد الاشياء الى أصولها ولا يدخل الا على اسم ثلاثي وقد قالوا في التصغير اللذيا فالياء الاولى للتصغير والالف كالمعوض من ضم أوله والموجود بعد ذلك ثلاثة أحرف اللام والذال والياء ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ الا بدليل اذ الاصل عدم الزيادة وأما احتجاجهم بحذف الياء في التثنية فهو قولهم اللذان قائما كان لالتقاء الساكنين كما قلنا في هذان ولم تثبت الياء وتحرك فيقال اللذان كما قالوا العميان لنقص تمكنها وخروجها الى شبه الحروف والحروف جامدة لا تصرف لها كتصرف المتمكنة واما حذف الياء واسكانها فلضرب من التخفيف كحذفهم لها في قوله تعالى (من يهد الله فهو المهتد) في قراءة كثير من القراء ومثله

كَنَوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ (٢)

وأما الالف واللام في الذي والى وتثنيتهما وجمعهما فذهب قوم الى أنها زائدة للتعريف على حدها في الرجل والغلام لأنها معارف والالف واللام معرفان فكان افادة التعريف بهما والذي عليه المحققون أنهما زائدتان والمراد بهما لفظ التعريف لامعناه والذي يدل أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران أحدهما أن الالف واللام

(١) نسبة المبرد في كامله الى راجز لم يسمه وذكر له صبرا هو

* قانت والاسم الذي قد كيدا * ورواه الحسن بن الحسين السكري لرجل من هذيل من رجز وهما كى بروايته

أريت ان جاءت به أملودا صرجلا ويلبس السبودا

ولا ترى مالا له معدودا أقائلون أعجلى الشهودا

فظلت في شر من اللذ كيدا كاللذ تزيى صائدا فصيدا

ونسب المبنى بعض هذا الرجز لرؤبة بن المعجاج وقال العليمي * وقال ابن دريد في أماليه أتى رجل من العرب أمة له فلما حبلت جعدها فأنشأت تقول * أرايت ان جاءت به أملودا * الخ اه والمعنى أخبرني ان جاءت بولد ناعم مخرج شعره لا يس برده وله مال لا يعد لكثرة أن نجده وتقول أنت ومن يشايك هذه المرأة أحفرى الشهود على أنه منك تأكيدها بذلك فظلمت في شر من الذي كدت وكنت كالذى اتخذت زينة يصيد بها الاسد فوقع بها فهلك وقد رواه النحاة أقائلون بنون التوكيد وزعموا أنه أكد الاسم اضطرابا اذ كانت نون التوكيد لا تتصل الا بفعل الاسر أو المضارع على تفصيل في الاخير يطلب من مظاهره من كتب النحو واللغة في الذي وهى محل الاستشهاد بهذا البيت هنا وقوله تزيى زينة معنى اتخذها أو حفرها والزينة واحدة الزنى بفهم الزاى فهما وهى مصيدة للاسد وللذاب أيضا وهى حفيرة يغطى رأسها ليقع فيها الصيد ولا تتخذ الا في قلة أو رابية أو هضبة

(٢) البيت لخفاف بن ندية السلمي وأراد كنواحي ريش لحذف الياء في الاضافة ضرورة تشبيها لهذه الحالة بحال الاقراء والتنوين وحال الوقف وقد وصف في البيت شفتى المرأة فتشبهما بنواحي ريش الحمامة في رقتهما ولطافتهما وحنونهما وأراد أن لثامها تقرب الى السرة فكأنها مسحت بالأنمد وعصف الأنمد ما سحق منه وهو من عصف الريح اذا هبت بشدة سحقت ما صرت عليه وكسرتة وهو مصدر وصف به المفعول كما قيل الخلق بمعنى الخلق والرواية الصحيحة مسحت بكسر التاء وعليها هذا التفسير الذي ذكرناه لك وروى مسحت بضم التاء ومعناه قباتها فسحت عصف الأنمد في لثامها وكانت العرب تفضل ذلك فكانت المرأة تفرز لثامها بالابرة ثم تمر عليها الأنمد والنور وهو دخان الشحم المحرق حتى يثبت باللثان فيشدد ويسمر ويتبين يياض الثئر أو يسكون المعنى باشرت من سمرتها مثل عصف الأنمد وانما خص الحمامة النجدية لان الحمام عند العرب كل مطوق كالقطا وغيره وانما قصد منها الى الحمام الورق المعروفة وهى تألف الجبال والجزر والنجد ما ارتفع من الارض ولا تألف السهول ولا الفياق كالقطا ونحوه ..

في الموصولات زيادة لازمة ولا م التعريف لا نعرفها جاءت لازمة بل يجوز اسقاطها نحو الرجل والغلام ورجل
وغلام ولم نجدهم قالوا لذلك قالوا غلام فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف
كما يزداد غيرها من الحروف ، والامر الثاني انا نجد كثيرا من الاسماء الموصولة معرفة من الالف واللام وهي
مع ذلك معرفة وهي من وما وأي نحو قولك ضربت من عندك وأخذت ما أعطيتني ولأكرم من أبيهم في الدار
فهذه الاشياء كلها معارف ولا الف ولا لام فيها كما كانتا في الذي والى وانما تعرفها بما بعدها من صلاتها واذا
ثبت أن الصلة معرفة لم يكن الالف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضاً لأن الاسم لا يتعرف
من جهتين مختلفتين واذا ثبت أن الالف واللام لا يفيدان هنا التعريف كان زيادتهما لضرب من اصلاح
اللفظ وذلك أن الذي وأخواته مما فيه لام انما دخل توحيلا الى وصف المعارف بالجملة وذلك أن الجملة
فكرات ألا ترى أنها تجري أوصافا على النكرات نحو قولك مررت برجل أبوه زيد ونظرت الى غلام قام
أخوه وصفة النكرة نكرة ولولا أن الجملة نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ما تعرف لا يستفاد فلما
كانت تجري أوصافا على النكرات لتنكرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسع أن
تقول مررت بزيد أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت أن الجملة نكرات والنكرة لا تكون
وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال لام التعريف على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة لا
تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعالية فجاؤا حينئذ بالذي متوصلين بها الى وصف المعارف بالجملة
فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في اللفظ والغرض الجملة كما جاؤا بأى متوصلين
بها الى نداء مافيه الالف واللام فقالوا يا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل وأى وصلة وكما جاؤا بذي التي
بمعنى صاحب متوصلين الى وصف الاسماء بالاجناس الا أن لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن
على لفظ أوصاف المعارف فزادوا في أولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه
فيتطابق اللفظ والمعنى « فاذا ثبت الذي قلت في الرفع اللذان وفي النصب والجر اللذين » واهل أن
جميع هذه الاسماء المبهمة نحو الذي والى واسماء الاشارة ونحوها مما لا يفارقه التعريف لا يصح تثنيته
فالتثنية فيه انما هي صيغة موضوعة للتثنية لان التثنية انما تكون في النكرات نحو قولك رجل ورجلان
وفرس وفرسان فأما زيد وعمرو وزيدان وعمران فانك لم تثنه الا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلمية
حتى صار شائعا كرجل وفرس وانما كان كذلك من قبل أن المعرفة لا يصح تثنيها لان حد المعرفة ما
خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته واذا ثبت فقد شورك في اسمه وخرج عن أن يكون معرفة واذا
ثبت أن المعرفة لا تصح تثنيها مع بقاء تعرفها فما لا يصح تنكيره لا تصح تثنيته ولما كانت هذه
الاسماء مما لا يصح اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيها تثنية حقيقية وانما هي صيغة موضوعة للدلالة على
التثنية الا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الاعراب لقربها من الاسماء المتمكنة ومما يؤيد أنها
وضعية حذف الياء في التثنية ولو كانت تثنية صناعية لثبت فيها الياء كما تثبت في عم وعميان ، ويجري
النون فيها مجراها في هذان وكانت مكسورة لانها جرت على منهاج التثنية الحقيقية تقول رجلان وفرسان
بكسر النون كذلك ههنا ومنهم من يقول دخلت النون في اللذان واللذان عوضاً من الياء المحذوفة كما

كانت في هذان كذلك ومنهم من لا يجعلها عوضاً من شيء لأنها صيغة موضوعية للتثنية على ما تقدم ومنهم من يشدد النون فيقول اللذان وقد قرأ ابن كثير (والذان يأتيانها منكم) بتشديد النون فمن خفف النون فقد جري على منهاج التثنية على حد نون رجلان وقرسان ومن شدها فانه جعل التشديد فرقاً بين ما يضاف من المثني وتسقط نونه للاضافة نحو غلاما زيد وصاحباً عمرو وبين ما لا يضاف نحو الذي والتي وسائر المبهمات ومنهم من يقول التشديد فرق بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين وبين النون الداخلة عوضاً من حرف ساقط من نفس الكلمة كأنهم جعلوا لما هو عوض من أصل الكلمة مزية على ما هو عوض من شيء زائد ليس من الكلمة، وتقول في الجمع «الذين» بالياء في الرفع والنصب والجور لا يختلف لانه مبني كالواحد ومنهم من يقول «الذون» في الرفع والذين في النصب والخفض يجعله كالتثنية اذ كان على منهاجها في الصحة والاول أكثر وأما «الألى» بمعنى الذين فهو جمع الذي من غير لفظه كرجل ونفر وامرأة ونسوة وهو بوزن الحطم والابد وأما «اللاء» فهو بمعنى الذي نحو جاءني اللاء فعل كذا أي الذي فعل فهو بوزن رجل مال اذا كثرت ماله وكبش صاف اذا كثرت صوفه ويوم راح اذا كثرت فيه الريح ويجمع اللاء جمع السلامة كما فعلوا ذلك بالذي فقالوا اللاؤن في الرفع واللاءين في النصب والجور، وأما «التي» فهي عبارة عن كل مؤنث من حيوان وغيره تقول جاءني المرأة التي تعرفها ورأيت الناقة التي عندك وعنيت بالشجرة التي حملها طيب والكلام فيها كما الكلام في الذي والالف واللام فيها زائدة كما كانت في الذي لاصلاح لفظها لوصف المعارف وهي ثلاثية الاسم اللام والتاء والياء لانه الموجود والذي عليه اللفظ وقال الكوفيون هي منقولة من تا في الاشارة وأصل تا عندهم التاء وحدها والكلام عليها كالكلام في الذي وفيها أربع لغات كلفات الذي يقولون «التي» باسمكان الياء «والآت» بالكسر «والآت» بالسكون «والتي» بالتشديد والكلام عليها كالكلام على الذي وقد تقدم ما فيه مقنع وتشى التي فتقول «اللتان» في الرفع واللتين في النصب والجور وهو معرب لان منهاج التثنية لا يختلف ولا تكون الا من لفظ الواحد وليس كذلك الجمع فانه يختلف فيكون جمع أكثر من جمع ولا تكون تثنية أكثر من تثنية ويكون الجمع من غير لفظ واحده كالنفر والنسوة والابل فلذلك حافظوا على التثنية وأجروها في الاعراب على منهاج واحد وتركوا الجمع على حاله من البناء كواحد ويقولون في جمع التي «اللاتي» على وزن القاضى «واللاتي واللاء» بنير ياء كما قالوا في الذي الألى فأتوا به على غير لفظ الواحد قال الله تعالى (واللاتي يثنى من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) وربما قالوا «اللواتي واللواء» بنير ياء كما قالوا اللواتي واللوات فاعرفه *

قال صاحب الكتاب (واللام بمعنى الذي في قولهم الضارب أباه زيد أي الذي ضرب أباه وما ومن في قولك عرفت ما عرفته ومن عرفته وأبهم في قولك اضرب أبهم في الدار وذو الطائفة الكائنة بمعنى الذي في نحو قول هارق * لأنتحين للمعظم ذو أنا عارقه * وذا في قولك ماذا صنعت بمعنى أي شيء الذي صنعته *

قال الشارح: قد ذكرنا عدة الاسماء الموصولة وقد تقدم الكلام على الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما

« فلما الالف واللام فتكون موصولة بمعنى الذي » في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول هذا الضارب زيداً والمراد الذي ضرب زيداً وهذا المضروب والمراد الذي ضرب أو يضرب وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلما لم يمكن ذلك لتنافيها في التعريف والتنكير توصلوا الى ذلك بالالف واللام وجعلوها بمعنى الذي بأن نورا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها الا انه لما كان من شأنها أن لا تدخل الا على اسم حولوا لفظ الفعل الى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل فاذا قلت الضارب فلان الالف واللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم ألا ترى انه لا يجوز أن تقول هذا ضارب زيداً أمس فتعمله فيما بعده بل تضيفه اليه ويجوز أن تقول هذا للضارب زيداً أمس فتعمله لانك تنوي بالضارب الذي ضرب ومتى لم تنو بالالف واللام الذي لم يحسن أن يعمل مادخلا عليه وصار كسائر الاسماء ويؤيد ما ذكرناه أن الشاعر قد يضطر فيدخل الالف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله الى اسم الفاعل وما أقله قل الشاعر

فَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ ذِي الشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّ (١)

(١) هذا البيت والذي بعده من مقطوعة عدتها سبعة أبيات لذي الخرق الطهوي يهجو بها أحد بني ثعلبة بناءً مثلثة فممن موهلة ووهم العيني فرحمه أحد بني تغلب بمثناة ففمن موهلة ابن يربوع وأول هذه الايات :

أَتَمَنِي كَلَامَ الثَّمَلِي ابْنِ دَيْسِقٍ فِي أَيِّ هَذَا وَيَلَهُ يَتَرَعُ

وبعد : يقول الخقي وأبشع النجم ناطقاً البيت

ويقع قوله فيستخرج اليربوع من نافقائه خامس الايات في هذه المقطوعة وابن ديسق كنية للثملي المهجوع والنافقائه ومثله النفقة بزنة همزة إحدى جحرة اليربوع يحكتها ويظهر غيرها فاذا أتى من جهة القاصماء وهي إحدى جحره ضرب النافقائه برأسه فانتقى ، وتقول نفق من باب نصر وسمع ونفق بالشديد وانتفق أي خرج من نافقائه واليربوع فأرة لجحرها أربعة أبواب وقال الأزهرى هي دويبة فوق الجزر الذكر والانتقى فيه سواء والجحور يرابع والياء زائدة لانه ليس في كلام العرب فملول بفتح الاء سوى ما ندر مثل صفوق قله كراع وقوله ذي الشيخة هكذا هو في الشرح ورواه البغدادي كالأرضى ومن جحره بالشيخة اليتقصم ورواه المرتضى في شرح القاموس ومن جحره ذو الشيخة الخ وقوله اليتقصم نص البغدادي على أن الرواية فيه وفي قوله اليجدع بالبناء للمجهول وظاهر عبارة أبي زيد في النوادر أن الرواية التي فيها الفعل المضارع هي بالبناء للفاعل في قوله اليتقصم وبالبناء للمجهول في اليجدع وقال بعد هذا « والرواية الجيدة المتقصم والجدع ولا يجوز ادخال الالف واللام على الافعال فإن أريد بها الذي كان أفسد في العربية » اه وعلى كل حال فإن الأصل في اشتقاق هذه الكلمة من القاصماء وهو جحر اليربوع بحفره ويدخله فاذا فزع ودخل فيه سد فيه لئلا يدخل عليه حية أو دابة وقيل هي باب جحره ينقبه بعد الدأماء في مواضع آخر وقيل فم جحره أول ما يبتدىء في حفره وقيل هو تراب يسد به باب الجحر وقوله اليجدع هو الذي قطعت أذناه وفي الصحاح قطعت أذنه والشاهد في البيتين جميعاً دخول أل على الفعل المضارع ضرورة وزعم ابن مالك أنه قليل لا ضرورة وقال الاخفش أراد الذي يجدع كما تقول هو يضربك اه وقال ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعر اه وزعم الصاغاني أن البيت الثاني يقول الخنا الخ غير موجود في شعر ذي الخرق وأنه قرأ شعره في أشعار بني طهية بنت عمير بن سعد ولكن القطعة رواها بتمامها الراوية الثقة الثبت ابو زيد سعيد بن اوس الانصاري في نوادره وقد سقنا لك مطلعها واعلمناك ان قوله يقول الخنا هو البيت الثاني وبعده

فَهَلَا تَمَنَّاها إِذِ الْحَرْبُ لَاتَحُ

فَيَأْتِيكَ حَيَادِمٌ وَمَعَهَا مَعَا

وبعد : فيستخرج اليربوع (البيت) وبعده

وَنَحْنُ اخْتَنَّا الْفَارِسَ الْخَيْرَ مِنْكُمْ فَظَلَّ رَاحِيَا ذُو الْفَقَارِ يَكْرَعُ

وقال الآخر يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً الى ربه صوت الحمار اليجدع

والمراد الذي يتقسم والذي يجده ، وقد « اختلف في هذه اللام » فذهب قوم الى انها حرف وليست امما وان نوى بها مذهب الاسمية ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها باعراب الذي ينير صلة ولو كانت امما لكان الاعراب لها وحكم على موضعها بالاعراب الذي يستحقه الذي وذهب قوم الى انها اسم واحتجوا لذلك بعود الضمير من الصفة بعدها اليها كما يعود الى الذي من صاتها والصواب الاول انها حرف اذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الاعراب ولا خلاف انه لا موضع لها من الاعراب ألا ترى انها لو كان لها موضع من الاعراب لكنت اذا قلت جاءني الضارب يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل فكان يؤدي الى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تنثية أو عطف الالف واللام واسم الفاعل واذا قلت ضربت الكاتب يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لان هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد واذا قلت مرتت بالضارب يكون لحرف الجر مجروران وذلك محال وأما قولهم انه يعود اليها الضمير من الصفة فلا تقول ان الضمير يعود الى نفس الالف واللام بل تقول انه يعود الى الموصوف المحذوف لانك اذا قلت مرتت بالضارب فتقديره مرتت بالرجل الضارب فالضمير يعود الى الرجل الموصوف المحذوف لانه في حكم المنطوق به وثارة تقول انه يعود الى مدلول الالف واللام وهو الذي فاعله ، وأما « من » فانها تكون بمعنى الذي وتحتاج من الصلة الى مثل ما احتاجت اليه الذي الا انها لا تكون الا لذوات من يعقل وهي اسم بدليل انها تكون فاعلة نحو قواك جاءني من قام فوضع من رفع بأنه فاعل ومفعولة نحو رأيت من عندك فيكون موضعها نصباً بأنه مفعول به كما تكون الاسماء كفلتك ولا بد لها من ضمير يعود اليها وذلك من خصائص الاسماء ويدخل عليها حروف الجر نحو قواك مرتت بمن عندك قال الله تعالى (يغفر لمن يشاء) وهي مبنية كما كانت الذي كذلك لان ما بعدها من الصلة من تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبنى لا يستحق الاعراب وذلك نحو قواك جاءني من عندك أي الذي عندك قال الله تعالى (وله من في السموات والارض ومن عنده) الا انها تفارق الذي في انها لا توصف كما توصف الذي ولا يوصف بها كما يوصف بالذي ألا تراك تقول جاءني زيد الذي قام وجاءني الذي قام الظريف فتصف الذي وتصف بها ولا تفعل ذلك في من لخروجها عن شبه الاسماء المتمكنة وشبهها بالضميرات بنقص لفظها ألا ترى انها على حرفين والاسماء الظاهرة لا تكون على أقل من ثلاثة أحرف فلما بعدت من الظاهر لم توصف ولم يوصف بها وليس كذلك الذي فانها على ثلاثة أحرف اذ أصلها لذ مثل عم وشج ، « فان قيل » اذا زعمت انها لا تقع الا على ذوات من يعقل فما تصنع بقوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع) والذي يمشى على بطنه والذي يمشى على أربع ليسوا من العقلاء لان الذي يمشى على بطنه من جنس الحيات والذي يمشى على أربع من جنس الالعام والتحليل فالجواب أنه لما خلط ما يعقل وما

ومن اخذنا قد علمت اسيركم يسارا فتعدي من يسار ويتقم

وقد رواها المرتضى في شرح القاموس مع بعض تغيير في الترتيب والالفاظ فارجم اليها ان شئت في مادة (ج د ع)

لا يعقل غلب جانب من يعقل وذلك انه قال فمنهم فجمع كناية من يعقل وما لا يعقل بلفظ ما يعقل فلما كان كناية الجمع الذي فيه ما يعقل وما لا يعقل مثل كناية الجمع الذي ليس فيه ما لا يعقل كان تفصيله كذلك ، ولما كان موضع غير ذلك تذكر فيها بعد ، وأما « ما » فتكون موصولة بمعنى الذي تحتاج من الصلة الى مثل ما تحتاج وهي مبنية لما ذكرناه في من من انها هي وما بعدها اسم واحد فكانت كبعض الاسم وهي تقع على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل قال الله تعالى (يصهر به ما في بطونهم والجلود) أى يذاب ما في بطونهم وجلودهم وقال (ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والارض شيئاً) فأوقع ما على ما كانوا يعبدون من الاصنام وقال تعالى (وما بكم من نعمة فمن الله) وقد ذهب بعضهم الى انها تقع لما يعقل بمعنى من واحتج بقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى) وقوله (والسماء وما بناها) وحكى أبو زيد من قول العرب سبحان ما سخر كن لنا فأجرى ما على القديم سبحانه وهذا ونحوه محمول عندنا على الصفة وقد ذكرنا انها تقع على صفات من يعقل فقوله ما طاب لكم من النساء بمعنى الطيب منهن وقوله والسماء وما بناها بمعنى الباني لها في أحد القولين والقول الآخر أن يكون بمعنى المصدر أى وبنائها وقولهم سبحان ما سخر كن لنا بمعنى المسخر ومهما جاء من ذلك فتأول على ما يرجعه الى ما أصلنا ولها مواضع تذكر أقسامها فيها فيما بعد ان شاء الله ، وأما « أي » فانها تكون موصولة ايضاً تحتاج الى كلام بعدها تم به اسمها كاحتياج الذي ومن وما اذا كانا بمعنى الذي ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في الذي فتقول لأضربن أيهم في الدار والمعنى الذي في الدار منهم فأى بمنزلة الذي الا انها تفيد تبعيض ما أضيفت اليه ولذلك لزمتها الاضافة ألا ترى انك اذا قلت لأضربن الذي في الدار لم يكن في اللفظ دلالة على انه واحد من جماعة كما تفيد أى ذلك ، وقد تفرد ومعناها الاضافة نحو قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) والمعنى أى الاسمين دعوت الله به فله الاسماء الحسنى ، ولا بد من عائد في الجملة التي هي صلة له ألا تراك تقول جاءني أيهم قام أبوه والعائد الهاء في أبوه وتقول لأضربن أيهم قام غلامه وأيهم هو أحسن فان حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه في الذي بني على الضم نحو قولك لأضربن أيهم أحسن قال الله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد هلي الرحمن هتياً) والمعنى أيهم هو أشد وانما بنيت لان القياس فيها أن تكون مبنية على حد نظيرها وهما من وما لانها اذا كانت استفهاماً فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام واذا كانت جزاء فقد تضمنت معنى حرف الجزاء وهو ان واذا كانت خبراً بمعنى الذي فهي كبعض الاسم على ما أصلنا وانما أعربت لنتمكنها بلزوم الاضافة لها حملاً لها على تقيضها ونظيرها وهو بعض وكل فلما حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه مع الذي دخلها نقص بآزالتها عن ترتيبها فمادت الى أصلها ومقتضى القياس فيها من البناء كما ان ما المجازية اذا قدم خبرها أو دخلها الاستثناء الناقض لمعنى الجعد ردت الى قياس نظيرها في الابتداء نحو هل وانما ونحوهما مما يكون بعده المبتدأ والخبر وانما بني على الضم على التشبيه بقبل وبعد ويا زيد لانه يكون معرباً في حال ومبنياً في حال كما تقول جئت من قبل ومن بعد ويا رجلاً ثم تقول جئت من قبل ومن بعد اذا أردت المعرفة ويا زيد ، هذا مذهب سيويه ، والكوفيون يخالفونه في هذا

الاصل وينصبون أيا اذا وقع عليها فعل سواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوه ولا فرق عندهم بين قولهم لأضربن أيهم هو أفضل وبين لأضربن أيهم أفضل ولا يضمون أيهم الا في موضع رفع فأما قوله تعالى (لنزعهن من كل شيعة أيهم أشد) فأنهم يقرءونها بالنصب حكاه هارون القاري عنهم وقرأ بها أيضا ، وتأولوا الضم على وجوه ، أحدها : انه معرب وانه رفع بأنه مبتدأ وأشد الخبر ويكون أي هنا استفهاما كأنه اكتفى بالجاء والمجرور في قوله (من كل شيعة) كما يقال لأقتلن من كل قبيل ولا تكن من كل طعام ثم ابتدأ (أيهم أشد على الرحمن عتياً) وهو رأي الكسائي والفراء وعلى هذا لا يكون للجملة التي هي أيهم أشد موضع من الاعراب ، والوجه الثاني : أن يكون أيهم أيضاً استفهاما على ما ذكرنا وهو رفع بأنه مبتدأ وما بعده الخبر والجملة في موضع المفعول لقوله لنزعهن والنزع بمعنى التبيين فهو قريب من العلم فلذلك جاز تعليقه عن العمل ، والوجه الثالث : أن يكون رفعاً على الحكاية والمعنى ثم لنزعهن من كل فريق تشايعوا الذي يقال فيه : (أيهم أشد على الرحمن عتياً) وهو رأي الخليل وشبهه بقول الأخطل * فأيت لا حرج ولا محروم * (١) وهذا باب الشعر وفي حال الاختيار عنه مندوحة ، ويونس يجعله من قبيل أشهد أنك لرسول الله في تعليق الفعل من العمل سواء كان من أفعال القلب أو لا يكون ويجوز لأضربن أيهم هو أفضل ويعاق الضرب وهذا ضعيف لان التعليق ضرب من الالغاء ولا يجوز أن يعاق من الأفعال عن العمل الا ما يجوز الغاؤه والذي يجوز الغاؤه أفعال القلب نحو ظننت وهلمت ، والكوفيون لا يرون لأضربن أيهم قائم بالضم ولا يقولونه الا منصوباً ويعضد ما قالوا ما حكاه البرمى قال من حين خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتي صرت الى مكة لم أسمع أحداً يقول اضرب أيهم أفضل ، أي كلهم ينصب وهذه الحكاية لا تمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه ويكون ماسمه لغة لبعض العرب وذلك ان سيديوه سمع ذلك وحكاه وبدل على ذلك قوله : « وسألت

(١) هذا مجزئ بيت الاخطل ومصدره * وتبدأيت من الفتاة بمزلة * والشامد فيه رفع حرج ومحروم وكان وجه الكلام نصيبها على الحال ووجه الرفع عند الخليل الجمل على الحكاية والمعنى فأيت كالذي يقال له لا حرج ولا محروم ولا يجوز رفعه حملاً على مبتدأ مضمراً كما لا يجوز أن تقول كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا هو قاعد لانه ليس موضع تبعية وقطع فلذلك حملة على الحكاية كما قاله بنى شاب قرناها : ويجوز الرفع على الابتداء وأضمار الخبر على معنى فأيت لا حرج ولا محروم في المكان الذي أيت فيه ثم حذف هذا العلم للسامع وانادى أن يكون في مكان مبدئه حرج أو محروم فهو نفسه غير حرج وغير محروم لانه في ذلك المكان فهو كناية عن ذلك قال سيديوه : « وأما قول الاخطل * ولقد أيت من الفتاة * (البيت) فزعم الخليل ان هذا ليس على اضمار أنا ولو جاز هذا على اضمار أنا لجاز كان عبد الله لامسام ولا صالح على اضمار هو ولكنه فيما زعم الخليل فأيت بمزلة الذي يقال له لا حرج ولا محروم ويقويه في ذلك قول الاخطل :

على حين أن كانت عقيل وشائظاً * وكانت كلاب خامري أم حاسر

فانما أراد كانت كلاب التي يقال لها خامري أم حاسر وقد زعم بعضهم أن رفعه على النبي كأنه قال فأيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا به وقول الخليل حكاية لما كان يشكلم به قبل ذلك فكأنه حكى ذلك اللغز كما قال

كذبتهم ويبت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب

أي بنى من يقال له ذلك والتفسير الآخر الذي على النبي كأنه أسهل وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالوصف فيصير كأنه قال عبد الله منطلق وتقول هذا زيد رجل منطلق على البدل كما قال جل ذكره (بالنامية ناصية كاذبة) فهذه أربعة أوجه في الرفع اه ومعنى بيت الاخطل أنه يبيت منها قريباً مكيناً ليس يمنع من مأرب ولا يتخرج من لذة ولا يحرم من ارادة

الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل - يعنى العرب - وقال القياس هو النصب وتأول الرفع على الحكاية وأنشد أبو عمرو إذا ما أتيت بنى مالكٍ فسلم على أيهم أفضل (١)

وهذا نص في محل النزاع ، ولأى وما ومن أقسام تذكر فيما بعد ان شاء الله ، وأما « ذو » فان طيناً تقول هذا ذو قال ذاك يريدون الذى قال ذاك وهى ذو التى بمعنى صاحب تعلقوها الى معنى الذى ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التى توصل بها الذى وبنوها لاحتياجها الى ما بعدها كما كانت الذى مبنية فقالوا هذا زيد ذو قام ورأيت زيدا ذو قام ومررت بزيد ذو قام أبوه فيكون فى حال الرفع والنصب والجر بالواو وهذه الواو عين الكلمة وليست علامة الرفع وتقول مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلين ذو قاما وبالرجال ذو قاموا فيستوى فيه التثنية والجمع والمؤنث قال الشاعر

فإن المساء ماء أبى وجى وبشرى ذو حفرت وذو طويت (٢)

(١) نسب اليقنى هذا البيت لفسان بن وعة والشاهد فيه رفع أى قال سيويى « وسألت الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل فقال القياس النصب كما تقول اضرب الذى أفضل لان أيا فى غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذى كما أن من فى غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذى وحدثنا هرون أن الكوفيين يقرءونها (تم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) وهى لفة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا أسهر على أيهم أفضل فأجراها هؤلاء مجرى الذى اذا قلت اضرب الذى أفضل لانك تنزل أى ومن منزلة الذى فى غير الجزاء والاستفهام . وزعم الخليل ان أيهم - بالضم - وقع فى اضرب أيهم أفضل على انه حكاية كأنه قال اضرب الذى يقال له أيهم أفضل وشبهه بقول الاخطل :

ولقد آيت من الفتاة { البيت } وأما يونس فيزعم انه بمنزلة قولك اشهد انك لرسول الله . واضرب معاينة ، وأرى قولهم اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر وبمنزلة الفتحة فى الآن حين قالوا من الآن الى غد ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء بجيشاً لم تحب أخواته عليه الا قليلا واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته الا ضميماً . وذلك انه لا يكاد عربى يقول الذى أفضل فاضرب واضرب الذى أفضل حق يقول هو ولا يقول هات ما أحسن حق يقول ما هو أحسن فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما استعمل خالفوا بأعرابها اذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته الا قليلا « اه وفى هذا مقنع وغناء

(٢) البيت من أبيات خمسة أوردها أبو تمام فى الحاسة لسان بن الفحل الطائى وهى :

وفالوا قد جنت فقلت كلا وربى ما جنت ولا انقضيت

ولكنى ظلمت فكنت أبكى من الظلم المبين أو بكيت

فان الماء ماء أبى ... البيت ، وهدى :

وقبلت رب خعم قد تمالوا على فسا همت ولا دعوت

ولكنى نصبت لهم جيبى وآلة فارس حق قرئت

وسنان بن الفحل هو أخو بنى أم الكهف من طيى . وكان قد اختتم بنو أم الكهف من جرم طيى وبنوهم ابن العشاء من فزارة فى ماء وهم مختلطون متجاورون فى ذلك يقول سنان هذه الايات وقوله ولكنى ظلمت الخ فانه يريد بيان ما أنكره منه وأخذوه عليه حين قالوا له قد جنت والعرب تعبر من يبكى وذلك لقسوة قلوبهم يقول انى لست يذهب العقل من جنون أو سكر كما تظنون ولكنى رجل اشتد على الظلم فكنت أبكى أو بكيت بالفعل لهول ما حل بى وقوله فان الماء الخ فان نوهذه موصولة وتقع مكان جميع الموصولات ولا يتغير لفظها ولو لا ذلك لقال انى أو ذات لان البئر مؤنثة وقوله قد تمالوا معناه اجتمعوا على وتمصبوا وقوله فسا همت أى فاجزعت وقوله ولا دعوت معناه ما ناديت أحداً ولا استعزخت ولكنى كنت أرد الخصام بهم الى الرماح طاعتم فقلبيهم وجمع الماء فى الحوض والشاهد فى البيت أن نوه اسم موصول يعنى انى لان البئر مؤنثة . وزعم ابن عصفور أن ذو خاصة بالذكر وأن المؤنث يختص بذات وادعى أن البئر فى البيت مذكرة على معنى التليب وأنت خير بان هذا تمحل لا معنى له مادام لفظ البئر موجودا فى الكلام

وصف البئر بذو وهي مؤنثة ؛ ومن أبيات الحماسة لمنظور بن سحيم

فإمّا كرامٌ مؤسرونٌ أتيتهمُ فحسبى من ذُو عَذَّتْهُمْ ما كَفَانِيَا (١)

أي من الذي عندهم ووصله بالظرف كما تصل الذي به في قولك جاءني الذي عندهم ، فلما قوله

لئن لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صنعتُمُ لا تُتَحَيَّنُ للعَظْمِ ذُو أنا عارِقَةُ (٢)

وقبله حلفتُ بهدي مشعرٍ بكراتهُ تحبُّ بصحراء الغبيطِ درادِقُهُ

فالبيت لعارق الطائي وعارق لقب غلب عليه لقب بذلك لقوله في آخر البيت ذو أنا عارقه واسمه قيس بن جروة بن سيف بن مالك بن عمرو بن أبان ويروي أن لم ينير ويروي لا تتحين العظم والشاهد فيه جعل ذو بمعنى الذي ووصلها بالمبتدأ والخبر وقوله لئن فيما بين القسم والمقسم عليه توطئة للقسم وجواب القسم لا تتحين للعظم يقول آليت ان لم تغير بعض صنيعك لأقصدن في مقابلته كسر العظم

(١) منظور بن سحيم أحد بني قيس وهو شاعر إسلامي مقل والبيت من قصيدة له يهجو فيها امرأته ومطلها :

ذهبت إلى الشيطان أخطب بنته فساوتها من شقوتي في حباليسا
فانقذني منها حماري وجيقي جزى الله خيرا جيقي وحماريا

وقبل البيت المستشهد به :

ولست بهاج في القرى أهل منزل على زادهم أكي وأكي البواكيا
فاما كرام مؤسرون (البيت) وبعده :

وأما كرام مسرون عذرتهم وأما لثام فادكرت حياثا
وعرضي أبقي ما دخرت ذخيرة ويطني أطويه كطبي رداثيا

ومعنى الايات ظاهر والبيت يستشهد به على أن ذو الموصولة تلازم الافراد والتذكير وأنها ملازمة للواو وزعم قوم أنها تعرب كما تعرب ذو التي بمعنى صاحب فهي بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا وروى البيت فحسبي من ذي عندهم ما كفا نياحا لمكان حرف الجر

(٢) عارق الطائي هو قيس بن جروة بن سيف بن وائلة بن عمرو أحد بني طي وهو شاعر جاهلي . وكان عمرو بن هند بن ماء السماء قد عاهد طييا ألا يمزقوه فاتفق أنه غزا إليهم فخرج مخفقا ومربطيا فقال له زرار بن عدس : أبيت اللعن أصاب من هذا الحى : فقال له ويلك أن لهم عقدا فقال وأن كان فانك لم تكتب العقد لهم كلهم فلم يزل به حتى أصاب نسوة وأذوادا ففى ذلك يقول قيس بن جروة :

ألا حى قبل البين من أنت عاشقة ومن أنت مشتاق إليه وشائفة
ومن لا تواتى داره غير فينة ومن أنت تبكى كل يوم بفارقه
يحب بصحراء الثوية نساقي كمدو رباع قد أخت نواحقه
إلى المنذر الخير بن هند تزوره وليس من الفوت الذى هو ساقه
فبان نساء غير ما قال قائل غنيمة سوء وسطهن مهساره
ولو نيل في عهد لنا لحم أرنب وفيما وهذا العهد أنت معالقه
أكل خميس أخطأ القسم صرته وصادف حيا دانيا هو ساقه
وكننا اناسا دائنين بغيطة تسيل بنا تلح الملا وإبارقه
فاقمت لا أحفل إلا بصهوة حرام عليك رملة وإبارقه

حلفت بهدي مشعر (البيتين)

والمواتة هي الموافقة والمساعدة والفينة الوقت والساعة والخب نوع من السير وصحراء الثوية مكان بمينة والرباع حمار الوحش واخنت أي سممت والنواحق عظام الساق والمهراق الثياب البيض وكانت العرب تكتب عليهم اليهود وما يريدون بقاءه والخميس الجيش

الذي صرت أعرقه أي أُنزع اللحم منه جعل شكواه كالعرق وجعل ما بعده ان لم يغير معاملته تأثيراً في العظم نفسه وهذا وعيد ، وذهب بعضهم الى انك تقول في المؤنث ذات قالت ذلك وفي التثنية والجمع ويكون مضموماً في كل حال ، وحكى انه يجوز أن تقول في جماعة المؤنث ذوات قلن وفي ذلك دلالة انه منقول من ذي التي بمعنى صاحب ، والفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طيء وبين ذو التي بمعنى صاحب من وجوه منها ان ذو في لغة طيء لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ان أضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان أضفتها الى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست ذو التي بمعنى الذي كذلك لانها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما ومنها ان التي في لغة طيء لا يجوز فيها ذا ولا ذي ولا تكون الا بالواو تقول مروت بالرجل ذو قال أي الذي قال ورأيت الرجل ذو قال وليس كذلك التي بمعنى صاحب فاعرفه ، فأما « ذا من قولك ماذا صنعت » فهي على وجهين : أحدهما أن تكون ما استفهاماً وهي اسم تام مرفوع الموضع بالابتداء وذا خبره وهي بمعنى الذي وما بعده من الفعل والفاعل صلته والعائد محذوف والتقدير صنعته ، والوجه الثاني : أن تجعل ما وذا جميعاً بمنزلة ما وحدها وتكون قد ركبت من كلمتين كلمة واحدة نحو أنما وحيثما ونحوهما من المركبة وتكون ما مع ذا في موضع نصب بصنعت ويكون جواب الاول مرفوعاً وجواب الثاني منصوباً لان الجواب بدل من السؤال قال الله تعالى (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) قرئ برفع العفو ونصبه فالرفع على أن يكون ذا بمعنى الذي والمعنى ما الذي ينفقونه قال الشاعر

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَالَالٌ وَبَاطِلٌ (١)

(١) البيت مطلع كفة لليد بن ربيعة العامري يرثى فيها الزهيمان بن المنذر ، وبمده .

أرى الناس لا يدرون ما قدر أمرهم * بلى كل ذي لب الى الله واسل
الا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل
وكل اناس سوف تدخل بينهم * ذوي هية تصغر منها الانامل
وكل امرئ يوماً سيعلم غيبه * اذا حصلت عند الاله الحاصل
اذا المرء اسرى ليلة خال انه * قضى عاملاً والمرء مادام عاملاً
فقول له ان كان يقسم امره * لما يعظك الدهر امك هابل
فتعلم ان لانت مدرك ما مضى * ولا انت مما تحذر النفس وائل
فان انت لم ينفعك علمك فتتسبب * لملك تهديك القرون الا وائل
وان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلتزعك العواذل

والنحْبُ النذر يقول الا تسالان امرأ اجتهدا في امر الدنيا متبعاً لشؤونها فساكنه اوجب على نفسه في ذلك نذراً فهو يجري وراء قضائه ويحاول نفاذه وهو من في ضلال وباطل ، والشاهد فيه مجيء ذا بمعنى الذي ويبدل على هذا انه رفع قوله نحْب وهو مردود على ما وراجع اليه فالرفع يدل على ان ذا في معنى الذي وما بعده من صلته فليس عاملاً فيا قبله فاقى موضع رفع بالابتداء فلذلك رفع ما بعده همزة الاستفهام وداعليها ؛ قال سيديويه « باب اجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي ؛ وليس يكون كالذي

والنصب على تركيب ما وذا وجملها معا كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدهما قال الله تعالى (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) فان قيل فهلا كانت ذافي قولك ماذا صنعت زائدة ملغاة قيل عنه جوابان ، أحدهما أنه لو كانت ذا زائدة لقلت في الجواب عم ذا تسأل بحذف الف ما كما تقول عم تسأل لان ما اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرف الجر حذفت الفها نحو قوله تعالى (عم يتساءلون) وفيه أنت من ذكرها فلما ثبتت الالف وقلت عما ذا تسأل دل على أنهما ركبا تركيب انما وصارت الالف حشوا ، والثاني لو كانت ملغاة لكان التقدير في ما ذا تصنع ما تصنع وتكون في موضع نصب فلما قال * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل * فأبدل المرفوع من ما دل أنها مرفوعة بالابتداء والخبر ذا والفعل صلة هلى ما ذكر *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع اليه وتسمى هذه الجملة صلة ويسمى سيويه الحشو وذلك قولك الذي أبوه منطلق زيد وجاءني من عهده عمرو واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام ويرجع الذكر منه اليه كما يرجع الى الذي﴾

قال الشارح : «الموصول ما لا يتم حتي تصله بكلام بعده تام» فيصير مع ذلك الكلام اسما تاما بازاء مسمى فاذا قلت جاءني الرجل الذي قام فالذي وما بعده في موضع صفة الرجل بمعنى القائم واذا قلت جاءني من قام فمن وما بعدها في موضع اسم معروف غير صفة فنزلة الذي ونحوه من الموصولات وحده منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناه الا بضم ما بعده اليه فصار لذلك من مقدماته ولذلك كان الموصول مبنيا فلو موصول وحده اسم ناقص أي ناقص الدلالة فاذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ وقوله «لا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه» أي تتبعه وكل شيء يتبع شيئا فقد ردفه وقوله «من الجمل التي تقع صفات» يريد من الجمل التي توضح وتبين وهي الجمل المتمكنة في باب الخبر وصليح فيها أن يقال فيه صدق أو كذب وجاز أن تقع صفة للنكرة فأما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به الذي وأخواتها لا يجوز جاءني الذي أزيد أبوه قائم وكذلك الامر والنهي لما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة اذ كانت لا تهتمل الصدق والكذب وجملة الامر أن الصلة بأربعة أشياء الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف

الامع من وما في الاستفهام فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف الاستفهام واجراؤهم اياه مع ما بمنزلة اسم واحد ، اما اجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك ماذا رايت فتقول متاع حسن وقال لييد ، الا تسالان (البيت) واما اجراؤهم اياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك ماذا رايت فتقول خيرا كأنك قلت ما رايت ومثل ذلك قولهم ماذا ترى فتقول خيرا وقال عز وجل (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) فلو كان ذا لغوا لما قالت العرب عماذا تسال ولقالوا عم ذا تسال كأنهم قالوا عم تسال ولكنهم جعلوا ما وذا اسما واحدا كما جعلوا ما وان حرفا واحدا حين قالوا انما ومثل ذلك كأنما وحيثما في الجزاء ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع البتة لكان الوجه في ماذا رايت اذا اجاب ان يقول خير ، وقد يجوز ان يقول الرجل ماذا رايت فيقول خير كأنه قال ما رايت خير ولم يجبه على رايت ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت فيقول صالح وفي من رايت فيقول زيد كأنه قال انا صالح ومن رايت زيد ، والنصب في هذا هو الوجه لانه الجواب على كلام المخاطب وهو اقرب الى ان تاخذه وقال عز وجل (ماذا أنزل ربكم قالوا اساطير الاولين) وقد يجوز ان تقول - اذا قلت من الذي رايت - زيدا لان ههنا معنى فعل فيجوز النصب ههنا كما جاز الرفع في الاول اه

ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها الى الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول اذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه فاذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله آذن بتعلقها به ، فمثال وصلك بالفعل قولك جاءني الذي قام فالذي الموصول وقام الصلة والعائد الفاعل وهو ضمير الموصول واستتر في الفعل لانه لو كان غيره لم يستتر نحو الذي قام غلامه زيد وسواء في الفعل الفعل اللازم والمتعدي والحقيقي وغير الحقيقي نحو كان وليس فمثال اللازم ما تقدم من قولنا جاءني الذي قام والذي قام غلامه ومثال المتعدي جاءني الذي ضرب زيدا والذي أعطى عمرا درهمها والذي ظن زيدا قائما والذي أعلم عمرا زيدا خير الناس ، فالذي هو الموصول وضرب زيدا هو الصلة والعائد الفاعل المستتر في ضرب وكذلك الباقي الصلة الفعل وما يتبعه من الفاعل والمفعولين ، ومثال وصلك بالفعل غير الحقيقي قولك جاءني الذي كان قائما والذي ليس قائما فكان واسمها وخبرها الصلة والعائد الاسم المستتر ولا فرق في ذلك بين أن تكون الجملة إيجابا أو سلبا فمثال الايجاب الذي قام زيد ومثله السلب الذي ما قام زيد وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر جاءني الذي أبوه قائم فالذي اسم موصول وأبوه قائم الصلة والعائد الهاء في أبوه ومثله جاءني الذي هو قائم فقولك هو قائم صلة وهو العائد الى الموصول ومثال وصلك بالشرط والجزاء قولك جاءني الذي ان تأته يأتلك عمرو فقولك ان تأته يأتلك عمرو صلة والعائد الهاء في تأته ؛ واعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة فلما دخل عليهما حرف الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين الى الاخرى كافتقار المبتدأ الى الخبر فالجملة الاولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر واذا كان كذلك فأنت بالخيار في الحاق العائد ان شئت أتيت به في الجملة الاولى نحو ما تقدم من قولك جاءني الذي ان تأته يأتلك عمرو فالعائد الهاء في تأته وان شئت أتيت به في الجملة الثانية نحو قولك جاءني الذي ان تكرم زيدا يشكرك فالعائد المضمير في يشكرك فان جئت بالضمير فيهما فأحسن شيء نحو قولك جاءني الذي ان تزره يحسن اليك فالعائد الاول الهاء المنصوبة في تزره والاخر الضمير المرفوع في يحسن اليك كما يكون في المبتدأ والخبر اذا كانا صلة كذلك ان شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحده نحو جاءني الذي أبوه قائم وان شئت أتيت به مع الخبر وحده نحو الذي أخوك غلامه زيد وان شئت أتيت به معهما نحو الذي أبوه أخوه زيد والذي عمه خاله عمرو وأما الصلة اذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا فنحو الذي عندك زيد والذي في الدار خالد واعلم أن الظرف اذا وقع صلة فانه يتعلق بفعل محذوف نحو استقرأ وحل ونحوه ولا يتعلق باسم فاعل لان الصلة لا تكون بمفرد انما تكون بجملة وأكثر النحويين يسمي هذه الجملة صلة وسيبويه يسميها حشوا فالصلة مصدر كالوصل من قولك وصلت الشيء وصلا وصلة والمراد أن الجملة وصل له فلما تسمية سيبويه لها حشوا فمن معنى الزيادة أي أنها ليست أصلا وانما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح بها معناه ومنه فلان من حشو بني فلان أي من اتباعهم وليس من صميمهم وقوله « واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل » قد تقدم القول ان الالف واللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصفوا بها النكرة فلم يمكنهم ذلك لتنافيها في التعريف والتنكير فجاءوا

بالالف واللام ونووهما بمعنى الذي ولم يمكن ادخالهما على لفظ الفعل لانهما من خصائص الاسماء فحولوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل فصارا اسماء في اللفظ وهو فعل في الحكم والتقدير وفيه ضمير يعود الى الف واللام اذا كانت في تأويل الذي والصواب أنه عائد الى مدلول الف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع في تقدير الجملة كسائر الصلوات *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليل عربياً يقول ما أنا بالذي قائل لك شيئاً وقرىء (تماماً على الذي أحسن) يحذف شطر الجملة وقد جاءت التي في قولهم بعد اللتيا والتي محذوفة الصلة بأسرها والمعنى بعد الخطوة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهمو أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه ﴾

قال الشارح : اعلم أنهم قد « حذفوا الرواجع من الصلة » وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً وليس حذفها دون اثباتها في الحسن وقد جاء الامر ان في كتاب الله تعالى نحو قوله (أهذا الذي بعث الله رسولا) والمراد بعثه وقال في موضع آخر (كالذي يتخبطه الشيطان من المس) فأتى بالعائد وهو الهاء وأما حذفوا العائد من الصلة لان الذي وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد وكذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد فكأنهم استطالوا الاسم وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد فكروا طوله كما كرهوا طول اشهباب واحيرار تخففوه بحذف الياء وقالوا اشهباب واحرار كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفا وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة اذ لم يكن سبيل الى حذف الموصول لانه هو الاسم ولا الى حذف الفعل لانه هو الصلة ولا الى حذف الفاعل لان الفعل لا يستغنى عنه فحذفوا الراجع ، ولا يحذف هذا الراجع الا بجمع ثلاث شرائط ، أحدها : أن يكون ضميرا منصوبا لا ضميرا مرفوعا ولا مجرورا لان المفعول كالفضلة في الكلام والمستغنى عنه ، وأن يكون الراجع متصلا لا منفصلا لكثرة حروف المنفصل ، وأن يكون على حذفه دليل وذلك أن يكون ضميرا واحدا لا بد للصلة منه فتقول الذي ضربت زيد فتحذف العائد الذي هو الهاء لان « الكلام والصلة » لا يتم الا بتقديره ولو قلت الذي ضربته في داره زيد لم يجوز حذف الهاء لان الصلة تتم بدونه فلا يكون في اللفظ ما يدل عليه ، وقد حذفوا العائد على الموصول اذا كان مبتدأ نحو قولك جاءني الذي ضارب زيدا والمراد الذي هو ضارب وحكى صاحب الكتاب عن الخليل « ما أنا بالذي قائل لك شيئاً » أي الذي هو قائل ومن ذلك قراءة بعضهم (مثلا ما بعوضة) برفع بعوضة كأنه جعل ما موصولة بمعنى الذي والمراد ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا الذي هو بعوضة ومثله قراءة بعضهم (تماماً على الذي أحسن) أي الذي هو أحسن ومثله قوله :

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْرِ الْأَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّاقِبُهَا (١)

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي من كلمة له كتبها الى النعمان بن المنذر يستعطفه ويعتذرا اليه ، ورواية الاغانى له ،

لم ار مثل الفتيان في غيب الا * يام ينسون ما عواقبها

يلسون اخوانهم ومصرعهم * وكيف تنافهم مخالبها

وبعده

أي ينسون الذي هو عواقبها وحذف الضمير من هذا ضعيف جداً لأن العائد هنا شطر الجملة وليس
فضلة كالماء في قولك الذي كأمته ، والذي سهله قليلا العلم بموضعه اذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد ، وقد
جاءت الصلة محذوفة بالكسبية ، وذلك شاذ في الاستعمال والقياس (١) أما قلته في الاستعمال فظاهر وأما
في القياس فلان الصلة هي الصفة في المعنى وانما جيء بالذي وصلة الى ذلك فلا يسوغ حذفها لان فيه
تفويت المقصود كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك يا أيها الرجل لانه هو المقصود بالنداء وأي
وصلة الى ذلك ، فن ذلك قولهم في المثل « بعد اللتيا والتي » بحذف الصلة من كل واحد منهما لان
الغرض ان هذه الخلطة لمظامها ونخامة أمرها ، وصوفة بصغير المذكور وعظيمه وقيل اللتيا والتي من أسماء
الداهية كأنها سميت بالموصول دون الصلة وأما قول الشاعر أنشده أبو عثمان

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحتاجين (٢)

ماذا ترجى النفوس من طلب الخ * ير وحب الحياة كاربها

تظن ان يصيبها عنت الد * هر وريب النون صائبها

وغير الايام - في رواية الشارح بزنة غنب - احداثها التي تتغير ، ومن رواء غبن - بفتحيتين وبالنون - فانما
هو من قولهم غبنه يغبنه - بوزان ضربه يضربه - غبنا - بفتح فسكون - وغبنا - بالتحريك - اذا خدعه ، بموجب
من حال الفتيان مع خداع البحر لهم وجريانه بالاحداث عليهم يحلون ذلك ويستقيمون لما يحيطهم به ، والمخالب جمع
مخالب - بزنة منير - واصلة ظفر السبع ماشيا او طائرا او هو خاص بما يصيد من الطير ثم استعير للايام على تشبيهها
بالسبع او الطائر كقولهم اظفار التية وقوله كاربها هو من قولهم كربه انعم فاكثر اذا اخذ بنفسه والعنت - بالتحريك -
المشقة او الهلاك ، والشاهد في البيت قوله (ماعواقبها) فان ماموصولة بمعنى الذي وقد حذف الضمير الذي هو مبتدا
جملة الصلة ، وعند الشارح ان هذا ضعيف جدا من جهة ان الضمير المحذوف بعض الجملة وانه انما هان امره لكون المخاطب
بمثل هذا الكلام يشعر من اول وهلة بالمحذوف لانه يعلم ان الصلة لا تكون الا جملة ، وهذا الذي لم يرتضه جملة غيره
مقيسا مع ردا فهم يرون ان العائد اذا كان مبتدا جاز حذفه بشرط الا يكون خبره جملة او شبه جملة فان كان الخبر
جملة نحو اضرب الذي هو اخوه غائب او شبه جملة نحو اضرب الذي هو عندك لم يحز حذف هذا المبتدا وذلك
لانك لو حذفته لم يبق في الكلام ما يدل عليه ولم يكن المخاطب منتظرا لشيء طالبا لمحذوف فهو يبحث عنه
ويقدره من قبل ان الكلام الذي يبقى بعد الحذف صالح لان بلى الموصول ويتم معناه ويكون صلة عنه
وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى ،

(١) اجاز كثير من النحاة ان تحذف الصلة ويبقى الموصول اذا دل عليها المقام او ارشدت اليها صلة اخرى ، فالاول

نحو قول الشاعر نحن الاولى فاجع هو * عك ثم وجههم الينا

فان تقدير هذا الكلام نحن الاولى عرفوا بالشجاعة وعهد فيهم الاقدام ، والثاني كقول الآخر

وعند الذي واللات عدنك احنة * عليك فلا يغرك كيد العوائد

وتقديره وعند الذي عادك واللات عدنك ويحتمل الامرين جميعا قول الشاعر

بعد اللتيا واللتيا والتي * اذا علتها انفس تردت

(٢) لم اعثر على نسبة هذا البيت الى قائل ، ويستشهد به لوقوع الذي موصوفة فانك لو حاولت في هذا البيت ان تجعل
الذي موصولة لما كان في الكلام جملة تصلح للصلة وقوله مثل الجديلين صفة للذي قال ابو حيان في شرح التسهيل .

فانه شبه الذي بمن وما حذف صلتها ووصفها كما يفعل بمن وما فأما على أصل الكوفيين فانهم يجعلون الذي هنا موصولة على بابها ويصلونها بمثل لانهم يجرونها مجري الظرف •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • والذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجل وحق الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ذلك • قال الشارح : قد تقدم القول ان « الذي انا أتى بها توصلا الى وصف المعارف بالجل » حين احتاجوا الى وصفها بالجل كما كانت التكرات كذلك « وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب » لان الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الاخبار عنه بعد ذلك والصلة تخالف الخبر لان الخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند المخاطب لان الغرض من الخبر افادة المخاطب شيئا من أحوال من يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا له شيئا فلذلك لا تقول جاءني الذي قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه لان جاء خبر وقام صلة وكذلك لا تقول أقبل الذي أبوه منطلق الا لمن عرف انطلاق أبيه وجهل اقباله فاعرف ذلك •

قال صاحب الكتاب • ولا استطالتم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا ألد بحذف الياء ثم اللد بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه فقالوا ألت وألت والضاربتة هند بمعنى التي ضربته هند وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه قال الفرزدق

أَبْنَى كُلِّبَ إِنَّ هَمِّيَ اللِّدَا قَنَلَا الْمُلُوكَ وَفَنَكَّ كَالْأَغْلَالَا

وقال • وان الذي حانت بفلج دماؤهم • وقال الله تعالى (وخضتم كالذي خاضوا) • قال الشارح : قد تقدم انهم استطالوا الاسم الموصول بصلته • ولا استطالتم اياه تجروا على تخفيفه من غير جهة واحدة • فتارة حذفوا الياء منها واجتزوا بالكسرة منها « وقالوا اللد » وتارة يحذفون الياء والكسرة معا لانه أبلغ في التخفيف فاذا غالوا في التخفيف « حذفوا الذي نفسها واقتصروا على الالف واللام » التي

وقد تقع الذي مصدرية او موصوفة بمعرفة او شبهها في امتناع لحق ال بالصفة واجاز الفراء في قوله تعالى (تماما على الذي احسن) ان تكون الذي مصدرية والتقدير تماما على احسانه اي احسان موسى عليه السلام واجاز ان تكون موصوفة باحسن على ان احسن افعل تفضيل واحسن على الاول فعل ماض لان العرب تقول امرر بالذي خير منك ولا تقول بالذي قائم لان خير منك كالمعرفة اذ لم تدخل فيه الالف واللام كذلك يقولون مررت بالذي مثلك اذ جعلوا صفة الذي بمعرفة او نكرة لا تدخله الالف واللام جعلوها للذي وانشد الكسائي

انا الزبيرى الذي مثل الجلم • ومثله ما انشد الاصمعي • حتى اذا كاناها اللذين (البيت) • وتناول البصريون مثل هذا بانه مما حذف فيه الصلة وابقى معمولها والتقدير فيما انشده الكسائي انا الزبيرى الذي صار مثل الجلم وفيما انشده الاصمعي حتى اذا كاناها اللذين عاد مثل الجديلين • اه ونقول اما تقدير البيت الذي انشده الاصمعي فحسن واما تقدير البيت الذي انشده الكسائي فغير مسلم لان مثل في البيت مرفوع على الوصف للذي وهو مرفوع وقد صير التقدير مثل منصوبا خبرا لصار الذي قدره واذا قدرته : انا الزبيرى الذي هو مثل الجلم لم يكن من باب حذف الصلة وصار مما حذف فيه العائد المرفوع بالابتداء . فتنبه والله يعصمك

في أولها وأقاموها مقام الذي ونووا ذلك فيها ولم يمكن ادخالها على نفس الجملة لأنها من خصائص الاسماء فحولوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللام وهم يريدون الذي وقد تقدم ذلك ، « وقد فعلوا في المؤنث مثل ذاك فقالوا آلات بكسر التاء وألّت بسكونها » كما كان في المذكر كذلك وقالوا « الضاربه هند » والمراد التي ضربته فحذفوا التي واجتزؤا بالالف واللام وحولوا لفظ الفعل الى اسم الفاعل مبالغة في التخفيف ، « وقد حذفوا النون أيضاً تخفيفاً من مثناه ومجموعه » فقالوا جاءني اللذان قاما والذي قاموا والمراد اللذان والذين فحذفوا النون تخفيفاً لطول الاسم بالصلة فأما قول الفرزدق

* أبني كليب ان عى اللذان الخ * (١) فان الشاهد فيه حذف النون من اللذان وقوله اللذان يفخر على جرير وهو من بني كليب بن يربوع بمن اشتهر من بني تغلب كمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند الملك وعاصم بن النعمان بن مالك بن عتاب أبي حنش بن حنش قاتل شرحبيل بن عمرو بن حجر يوم الكلاب الاول وغيرهما من سادات تغلب ، وقيل أراد بعمية هذيل بن هبيرة التغلبي الشاعر والهذيل ابن عمران الاصفر الذي كان أخاً لأمه ، وأما قول الآخر

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد (٢)

(١) نسب مؤلف الكتاب وشارحه هذا البيت للفرزدق وكذلك نسبه بعض التحويين ونسبه سيديويه والاعلم الى الاخطل غياث بن غوث التغلبي وهذا موافق لما ذكره صاحب الاغانى واراد بعمية عمرو بن كلثوم الذي قاتل عمرو بن هند مرة بن كلثوم الذي قاتل المنذر بن النعمان وأخاه وهما تغلبيان ومثل افتخار الاخطل بصنيع عمرو وأخيه مرة قول افنون بن صريم التغلبي ،

لعمر ك ما عمرو بن هند - وقد دما * لتخدم امي إمه - بموفق

فقام ابن كلثوم الى السيف مصلتا * فامسك من ندمانه بالحنق

وجلله عمرو على الراس ضربة * بذى شطب صافي الحديد رونق

وقال السكري في شرح ديوان الاخطل : احد عميه ابو حنش عاصم بن النعمان قاتل شرحبيل بن الحرث بن عمرو آ كل المرار يوم الكلاب الاول والاخر دوكس بن الفدوكس بن مالك بن جشم بن بكر بن حبيب (بالنصير) اه وبعد البيت المستشهد به ،

وأخوها السفاح ظما خيله * حتى وردن جبا الكلاب ثالا

واسم السفاح سلمة بن خالد بن كعب بن زهير من بني تميم بن اسامة بن بكر بن حبيب وانما سمي السفاح لانه لما دنا من الكلاب عمد الى مزاد اصحابه فشقه وسفح ماها وقال لا ماء لكم الا ماء القوم فقاتلوا عنه والافوتوا عطاشا والشاهد في البيت حذف النون من اللذين وقد اختلف في حذفها فقال البصريون انما تحذف تخفيفا لاستطالة الموصول بالصلة وقال الكوفيون حذف النون لغة كما ان اثباتها لغة ويجوزون الحذف طال الصلة ولم تطل وقال شراح التسهيل حذف النون من اللذين والاذن واللذان لغة بني الحرث بن كعب وبعض بني ربيعة وقد اضطرب ابن مالك فقال احيانا يجوز الحذف وحيانا يقول ان حذف النون من اللذان ضرورة ومثل هذا البيت قول الشاعر

ها التالو ولدت تميم • لقيت فخر لهم صميم

ونسب هذا البيت ايضا للاخطل وارادها المرأتان اللتان لو ولدتا تميم

(٢) الاشهب هو ابن ثور بن ابي حارثة بن عبد المدان وقيل ابن عبد المنذر بن جندل بن نهشل بن دارم بن عمرو بن تميم ورميلة بضم الراء وفتح الميم هي امه وكانت امة لخالد بن مالك الربيعي بن سلمى بن جندل فابتاعها ثور فولدت له اربعة نفر وهم رباب وحجاء والاشهب وسويط ، والاشهب شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام وبعد البيت المستشهد به .

فان البيت الاشهب بن رميلة - ويروي زميلة بازاي - والشاهد فيه حذف النون من الذين استخففاً على ما تقدم والذي يدل انه أراد الجمع قوله دماؤهم فعود الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدل انه أراد الجمع ومثله قوله تعالى (وخضتم كالذي خاضوا) والمراد الذين لقوله خاضوا ويجوز أن يكون الذي واحداً ويؤدي عن الجمع فان عاد الضمير بلفظ الواحد فنظراً الى اللفظ وان عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حد من ومثله قوله تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) وقال سبحانه (كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون) فعاد الضمير مرة بلفظ الواحد ومرة بلفظ الجمع حملاً على المعنى ، وهو يرى قوماً قتلوا بفليج وهو موضع معروف بين البصرة وضرية وهو مذكور معروف *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب (وبمحال الذي في باب الاخبار أوسع من محال اللام التي بمعناه حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعاً ولم يكن للام مدخل الا في الفعلية وذلك قولك اذا أخبرت عن زيد في قام زيد وزيد منطلق الذي قام زيد والذي هو منطلق زيد والقائم زيد ولا تقول ألهو منطلق زيد والاخبار عن كل اسم في جملة سائغ الا اذا منع مانع ﴾

قال الشارح : الاخبار ضرب من الابتداء والخبر تصدّر فيه بالذي أو بالالف واللام بمعناها وقد ذكرنا ان الذي اذا تم بصلته كان اسماً مفرداً كزيد وعمر ولا يفيد الا بضم جزء آخر اليه فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء فالمراد ألحق الكلام الذي أو الالف واللام واجملها في موضع مبتدأ وانزع ذلك الاسم من مكانه الذي كان فيه وضع موضعه ضميراً يقوم مقامه يكون راجعاً الى الذي أو الى الالف واللام واجمل ذلك الاسم خبراً ، مثال ذلك « اذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك قام زيد بالذي قلت الذي قام زيد » فيكون الذي مبتدأ وقام صلته وفيه ضمير قام مقام زيد في كونه الفاعل وهو ضمير راجع الى الذي وبه تم الكلام وهو في المعنى زيد لانه ضمير الذي والذي هو زيد ولذلك كان خبراً عنه لان الخبر اذا كان مفرداً هو المبتدأ في المعنى فان أخبرت عنه بالالف واللام قلت « القائم زيد » فالالف واللام قائم مقام الذي واسم الفاعل الذي هو قائم عوض عن قام وفي اسم الفاعل ضمير عائد الى الالف واللام والالف واللام هما زيد غير انك أعربت الالف واللام بتمامه بأعراب الذي

هم ساعد الدهر الذي يتقى به * وما خير كف لا ينوء بساعد

اسود شري لاقت اسود خفية * تساق على حرد دماء الاسود

وفليج اسم بلد وقيل لطريق تاخذ من طريق البصرة الى اليمامة طريق بطن فليج ، وقيل فليج واد بين البصرة وحى ضرية من منازل عدي بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ، والشاهد في البيت حذف النون من الذين استخففاً ويروي بعضهم البيت * وان التي مارت بفليج دماؤهم * ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، قال الاعلم « ويجوز ان يكون الذي واحداً يؤدي عن الجمع لانهما ويكون الضمير محمولا على المعنى فيجمع كما قال عز وجل (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) اهـ ومثل هذا البيت قول امية بن حريث بن الاسكر الكناني ،

قومي اللدو بمكاظ طيروا شررا * من راس قومك ضربا بالمصاقل

اراد قومي اللدون على لغة من نطق بالواو في حال الرفع

وحدها ، « فان أخبرت عن زيد من قولك زيد منطلق قلت الذي هو منطلق زيد » جعلت بدل زيد ضميره وهو مبتدأ كما كان زيد مبتدأ ومنطلق الخبر وهو منطلق صلة الذي وهو راجع الى الذي وزيد خبر الذي لان زيدا هو الذي في المعنى فلو أخذت تخبر عنه بالالف واللام لم يصح لانك تحتاج أن تنقله الى اسم الفاعل واسم الفاعل انما يكون من الفعل لا من الاسم ولذلك قال « ان مجال الذي في باب الآخبار أوسع من مجال الالف واللام لان الذي يكون مع الجملتين الاسمية والفعلية والالف واللام لا تكون الا مع جملة فعلية » فكل ما يخبر عنه بالالف واللام يصح أن يخبر عنه بالذي وليس كل ما يخبر عنه بالذي يجوز أن يخبر عنه بالالف واللام فكان الآخبار بالذي أعم ، وقوله « والآخبار عن كل اسم في جملة سائغ » يريد الجملة الخبرية التي يحسن في جوابها صدق وكذب لان هذه الجمل تقع صلوات وصفات كما تقع أخباراً والأسماء بحكم انها أسماء سميات على مسميات يجوز الآخبار عنها بأحوالها « الا اذا منع مانع » وسندكر الموانع فيما بعد *

قال صاحب الكتاب « وطريقة الآخبار أن تصدر الجملة بالموصول وتزحلف الاسم الى عجزها واضعاً مكانه ضميراً عائداً الى الموصول بيانه أنك تقول في الآخبار عن زيد في زيد منطلق الذي هو منطلق زيد وعن منطلق الذي زيد هو منطلق وعن خالد في قام غلام خالد الذي قام غلامه خالد أو القائم غلامه خالد وعن اسمك في ضربت زيدا الذي ضرب زيدا أنا أو الضارب زيدا أنا وعن الذباب في يطير الذباب فينضب زيد الذي يطير فينضب زيد الذباب أو الطائر فينضب زيد الذباب وعن زيد الذي يطير الذباب فينضب زيد أو الطائر الذباب فينضب زيد »

قال الشارح : قد ذكرنا ان « طريقة الآخبار أن تصدر الجملة بالموصول » الذي هو الذي والتي أو الالف واللام بمعناها وتنزع الاسم الذي تريد الآخبار عنه من الجملة وتضع موضعه ضميراً يعود الى الموصول يكونه في المعنى ثم تأتي بذلك الاسم الذي تخبر عنه آخرأ تجعله خبراً عن الموصول ، وانما قال النحويون أخبر عنه وهو في اللفظ خبر لانه في المعنى يحدث عنه اذ قد يكون خبر ولا يخبر عنه نحو الفعل فأرادوا التنبيه على انه خبر ومحدث عنه في المعنى « فاذا أخبرت عن زيد من قولك زيد منطلق فاذا تقول الذي هو منطلق زيد » نزعنا زيدا من الجملة وجعلت بدله ضميره وهو مبتدأ كما كان زيد مبتدأ ومنطلق خبره على ما كان والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي وهو راجع الى الذي والذي هو زيد ولذلك كان خبراً عنه لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الخبر عنه في المعنى ، « فان أخبرت عن منطلق من قولك زيد منطلق قلت الذي زيد هو منطلق » فتجعل الضمير موضع منطلق خبراً عن زيد كما كان زيد كذلك وجعلت الجملة صلة الذي ثم أتيت بمنطلق وجعلته خبراً عن الموصول الذي هو زيد ولا يصح الآخبار بالالف واللام هنا لان الالف واللام لا مدخل لهما في المبتدأ والخبر على ما بينا ، « فان أخبرت عن خالد في قولك قام غلام خالد قلت الذي قام غلامه خالد » جعلت الهاء موضع خالد وهي مضاف اليها الغلام كما كان خالد كذلك وجعلت خالدا خبراً عن الموصول الذي هو الهاء في المعنى ، فان أخبرت بالالف واللام قلت « القائم غلامه خالد » فالقائم مبتدأ وغلامه مرتفع ارتفاع

الفاعل كأنك قلت الذي قام غلامه لان الالف واللام في معنى الذى واسم الفاعل في معنى الفعل وجعلت خالدا الخبر كما كان في الذى كذلك ، وجعلت الامر ان الاضافة تنقسم قسمين أحدهما أن يدل المضاف اليه على شخص بعينه والآخر أن لا يدل على شخص بعينه فأما ما دل على شخص مفرد فنحو غلام زيد وصاحب عمرو وأما ما لا يدل على شخص مفرد فنحو سام أبرص وأبي الحصين فأما الثانى وهو ما لا يدل على شخص مفرد فلا يجوز الاخبار عنه لانه لا يتخصص بالاضافة وأما الاول وهو ما يدل على شخص مفرد فانه يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن المضاف اليه مفردا ولا يجوز الاخبار عنهما معا لان المضمر لا يدل على أكثر من واحد ، ولو قيل لك أخبر عن قام من قولك قام غلام خالد قلت هذا لا يجوز لان الفعل لا يضرر وقد بينا ان معنى الاخبار أن تنزع الاسم الخبر عنه من الكلام وتأتي موضعه بضميره ان كان مبتدأ كان ضميرا منفصلا وان كان مفعولا أو مضافا اليه كان المضمر متصلا ، « فان أخبرت عن اسمك في ضربت زيدا قلت في الاخبار بالذى : الذى ضرب زيدا أنا » فزعت ضمير المتكلم من الفعل ووضعت مكانه ضمير الغيبة لانه راجع الى الذى والذى موضوع للغيبة واستمر الضمير في الفعل لان الفعل اذا كان واحدا غائبا لم تظهر له علامة ثم جعلت ضمير المتكلم المنتزع خبرا فلما صار خبرا وجب أن يكون ضميرا مرفوعا منفصلا للمتكلم نحو أنا وأنا كان مرفوعا لانه خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يكون الا مرفوعا وأنا كان منفصلا لان خبر المبتدأ ليس عامله لفظا فيتصل به وكان ضمير متكلم على حد ما كان في ضربت وتقول في الاخبار بالالف واللام « الضارب زيدا أنا » فالضارب مبتدأ وفيه ضمير يعود الى الالف واللام وأنا الخبر ، « فان أخبرت عن المفعول الذى هو زيد بالذى قلت الذى ضربته زيد » فالذى مبتدأ وضربته صلته والهاء عائدة اليه وزيد خبر ويجوز حذف الهاء فتقول الذى ضربت زيد قال الله تعالى (أهذا الذى بعث الله رسولا) فان أخبرت بالالف واللام قلت « الضاربه أنا زيد » فالهاء في الضاربه ترجع الى ما دل عليه الالف واللام وهو الذى وأنا مرتفع بضارب وأظهرت المضمر الذى هو أنا لان ضاربا لك ، وقد جرى على الالف واللام الذى لزيد وقد جرى على غير من هو له واسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له برز ضميره ، وتقول « يطير الذباب فيغضب زيد » ان أخبرت عن الذباب قلت « الذى يطير فيغضب زيد الذباب » فيكون الذى في موضع رفع لانه مبتدأ ويطير صلته وفيه ضمير يعود الى الذى وهو الفاعل استكن فيه لكونه واحدا لغائب وضمير الفاعل اذا كان بهذه الصفة كان مستكنا في الفعل بلا علامة لفظية وقوله فيغضب زيد جملة معطوفة على يطير والمعطوف والمعطوف عليه داخل في الصلة والذباب خبر المبتدأ وقد كان قبل الاخبار فاعل يطير فلما أخبرت عنه وضعت مكانه ضميره وأخرته فجعلته خبرا فان أخبرت بالالف واللام قلت « الطائر فيغضب زيد الذباب » فيكون الطائر مبتدأ وفيه ذكر يعود الى مدلول الالف واللام وهو مرتفع به وقوله فيغضب زيد معطوف عليه لانه وان كان مفردا فهو في تأويل الجملة لان الطائر بمعنى الذى يطير فكأنك عطفت جملة على جملة في الحكم ومثله قوله تعالى (ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً) على معنى ان الذين تصدقوا وأقرضوا والذباب الخبر فهو الآن مرفوع لانه خبر المبتدأ وقبل

كان مرفوعاً بأنه فاعل ، فإن أخبرت عن زيد قلت « الذي يطير الذباب فيغضب زيد » فالذي مبتدأ ويطير الذباب صلة وقوله فيغضب معطوف عليه وفيه ذكر يعود الى المبتدأ والموصول وهو الذي وزيد الخبر والفاء ربطت الجملتين وجعلتهما كالجملة الواحدة لأنها أحدثت فيهما معنى الجزاء وصار بمعنى ان طار الذباب يغضب زيد ولما كان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة فاقترن كل واحدة من الجملتين الاخرى كفى عود الضمير الى الموصول من احدهما اذا كانتا صلة نحو قولك الذي أبوه قائم زيد ولو كان مكان الفاء الواو لم يصح الاخبار عن الذباب ولا عن زيد لان الواو لا تحدث في الكلام معنى الجزاء فتبقى احدى الجملتين اجنبية من الموصول ظاهراً من العائد وتقول في الاخبار بالالف واللام « الطائر الذباب فيغضب زيد » فالطائر مبتدأ والذباب رفع به وليس فيه ذكر لانه قد رفع ظاهراً ويغضب معطوف عليه وفيه ذكر يعود الى الموصول وبه تمت الصلة وزيد خبر المبتدأ •

قال صاحب الكتاب • وما امتنع فيه الاخبار ضمير الشأن لاستحقاقه أول الكلام والضمير في منطلق في « زيد منطلق » والهاء في « زيد ضربته » ومنه في « السمن منوان منه بدرهم » لأنها اذا عادت الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد والمصدر والحال في نحو ضربني زيداً قائماً لانك لو قلت الذي هو زيداً قائماً ضربني أعلمت الضمير ولو قلت الذي ضربني زيداً اياه قائم أضمرت الحال والاخبار انما يسوغ فيما يسوغ تعريفه •

قال الشارح : قد تقدم القول ان كل اسم من جملة تامة خبرية يجوز الاخبار عنه الا أن يمنع منه مانع • فمن المواضع التي يمتنع الاخبار عن الاسم فيها ضمير الشأن والحديث • لو قلت كان زيد قائم فأضمرت في كان ضمير الشأن والحديث لم يجوز الاخبار عن ذلك الضمير فلا يجوز الذي كان زيد قائم هو ولا الكائن زيد قائم هو لان ضمير الشأن والحديث لا يكون الا أولاً غير عائد على ظاهر وانما تفسره الجملة بعده وأنت اذا أخبرت عنه أخرجه عن هذه الصفة بأن يصير متأخراً يعود على ما قبله من الموصول غير مفسر بجملة وهذا غير ما وضع عليه ، ومن ذلك « الضمير في منطلق في قولك زيد منطلق » لا يجوز الاخبار عنه لو قلت الذي زيد منطلق هو لم يجوز لان الضمير في منطلق كان عائداً الى المبتدأ الذي هو زيد وأنت حين أخبرت عنه نزعته منه ذلك الضمير وجعلت فيه ضميراً يعود الى الموصول وأخبرت الضمير الذي كان مستكناً فيه الى موضع الخبر وجعلته منفصلاً فبقى المبتدأ الذي هو زيد بلا عائد اليه فإن أعدت الضمير الى زيد بقي الموصول بلا عائد فكانت المسئلة باطلة من هذا الوجه ، ومثله امتناع الاخبار عن الهاء في « زيد ضربته » لان هذه الهاء عائدة الى زيد ولو أخبرت عنه لنزعت هذا المضمر وجعلت مكانه ضميراً آخر يعود الى الموصول وأخبرت الضمير الذي في ضربته الى موضع الخبر على القاعدة المذكورة وكنت تجعله منفصلاً لتعذر الاتيان بالمتصل ولو فعلت ذلك لأخليت المبتدأ الذي هو زيد من عائد عليه ومثله « امتناع الاخبار عن الهاء في منه من قولك السمن منوان منه بدرهم » لانك لو أخبرت عنها لكنت قائلاً الذي السمن منوان منه بدرهم هو فتجعل الهاء في منه عائدة على الموصول ويبقى المبتدأ الذي هو السمن بلا عائد وذلك ممتنع ، ومن ذلك قولك

ضربى زيدا قائما « لا يجوز الاخبار عن المصدر هنا ولا عن الحال لانك ان أخبرت عن المصدر
 لزمك اضماره وكنت تقول الذى هو زيدا قائما ضربى فكنت تنصب زيدا قائما بهو لانها كناية عن
 المصدر الناصب والمصدر اذا أضر لا يعمل لو قلت مروى بزيد حسن وهو معروف قبيح لم يجوز لان
 المصدر انما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديره بأن والفعل وبعد الكناية تزول منه حروف الفعل
 ويمتنع تقديره بأن والفعل « وكذلك لو أخبرت عن الحال قلت الذى ضربى زيدا اياه قائم » لم يجوز
 لان الحال لا يكون الا نكرة وأنت اذا كنيت عنه عرفته وذلك لا يجوز في الحال فلو أخبرت عن
 المفعول وهو زيد لجاز وكنت تقول الذى ضربى اياه قائما أو ضربته قائما زيد فاعرفه •

﴿ ثم الجزء الثالث بحمد الله وحسن توفيقه ، ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الرابع ومطلعه ﴾

﴿ فصل وما اذا كانت اسما على أربعة أوجه ﴾

﴿ نسأل الله جلّت قدرته ، أن يوفقنا الى إكماله ، انه ولى الاجابة وهو لعم النصير ﴾

فهرست

﴿ الجزء الثالث من شرح المفصل لابن يعيش ﴾

صحيفة	صحيفة
٣٦ اضافة الاسماء الستة الى الياء	٢ شرط ما يضاف اليه كلا
٣٨ ذكر التوابع عند تعريفها	٤ ما يضاف اليه افضل التفضيل
٣٩ التاكيد وتقسيمه	٥ افضل التفضيل على ضربين
٤٠ فائدة التاكيد	٧ اضافة المفضل عليه الى ضمير المفضل
٤١ جريان التوليد اللفظي في جميع انواع الكلمة.	٨ الاضافة لادنى ملائمة
توكيد المظهر بمثله والمضمر بمثله وبالمظهر	٩ اضافة الشيء الى نفسه
وتفصيل القول في ذلك	١٠ اضافة الموصوف الى الصفة والصفة الى
٤٣ ايجاب توكيد المتصل المرفوع بمنفصل قبل	الموصوف
توكيده باحد اعلام التأكيدها في النفس	١٢ اضافة المسمى الى الاسم
والعين	١٣ اضافة الاسم الى المسمى
٤٤ ما يشترط للتوكيد بكل واجمع	١٥ اضافة اسماء الزمان الى الفعل
توكيد النكرة تاكيدها معنويا منعه البصريون	٨١ اضافة ما يشبه الزمان الى الفعل
٤٦ الترتيب بين الفاظ التوكيد	١٩ الفصل بين المتضامين
الصفة . تعريفها	٢٣ حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واعطائه
٤٧ محبي النعت للمدح والتعظيم او الذم والتحقير	اعرابه
٤٨ يجب ان يكون النعت مشتقا ومؤولا به	٢٥ تانيث المضاف اليه او تذكيره لحذف المضاف
٤٩ الوصف بالصادر	٢٦ حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على جره
٥٢ الوصف بالجملة	٢٨ حذف المضاف اليه
٥٤ الوصف بالسبب	٣١ حكم ما يضاف الى ياء المتكلم
ما يطابق النعت منعوته فيه	٣٤ اضافة التثني والمقصود وجمع المذكر والمنقوص
٥٦ بيان ما يوصف وما لا يوصف من انواع المعرفة	الى ياء المتكلم

صحيفة	صحيفة
١١٨ الضمير الذي يقع بعد عسى ولولا	٥٨ متى يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة
١٢٠ مذاهب النحاة في الضمير الرفع بعد لولا وعسى اذا لم يكن منه ضمائر الرفع	مقامه . وتفصيل ذلك
١٢٢ تلازم نون الوقاية قبل يا المتكلم اذا نصبه فعل	٦٣ البديل . تعريفه . انواعه
١٢٤ وتلازم اذا جرت الياء بمن او عن من الحروف	٦٦ منزلة البديل من البديل منه
او بلدان او قط او قد من الاسماء	٦٧ ان البديل ليس من تمة الاول
١٢٦ اسماء الاشارة . الفاظها	٦٨ المطابقة بين البديل والمبدل منه ليست شرطا
١٢٧ القول في الالف والنون والياء والنون في ذان وتان وذين وتين	٦٩ ابدال المظهر من المضمير وتفصيل القول فيه
١٢٨ مجيئها بالالف والنون في الاحوال الثلاثة عند بعض العرب	٧٨ عطف البيان . تعريفه
١٢٩ توجه قوله تعالى (ان هذان اسحران)	٧٢ الفرق بين عطف البيان والبديل وما يتفقان فيه
١٣٤ كاف الخطاب اللاحقة لاسماء الاشارة	٧٤ المصطف بالحرف . تعريفه
١٣٥ مراتب الاشارة	٧٤ ما يعطف ويعطف عليه وتفصيل القول في ذلك
١٣٦ هاء التثنية التي تدخل على اسم الاشارة	٧٩ المبني . سبب بنائه .
١٣٧ الفاظ الاشارة الى المكان	٧٢ البناء على السكون هو الاصل والبناء على الحركة
١٣٨ الموصولات : الفاظها	اسباب ثلاثة
١٤٤ الالف . واللام ؟ واي . وذ . ومن : وما الموصولات	٨٣ ألقاب البناء . حصر المبنيات
١٥٠ احتياج الموصول الى صلة وعائد	٨٤ المضمرات . انواعها
١٥٢ جواز حذف العائد وتفصيل الكلام في المواضع التي يجوز فيها حذفه	٨٥ تقسيمها بحسب الخطاب واخويه وبحسب مواقعها
١٥٤ الاصل في وضع الذي ان يتوصل به الى وصف المعارف بالجل حذف الياء من الذي والنون من مشاء وجهه	تعيين لفظ الضمير
١٥٦ الاخبار عن الذي واخواته والالف واللام	٩٨ بيان اللواحق التي تتصل بالضمير
١٥٩ ما يمنع الاخبار به	١٠١ لا يجوز ترك المتصل المنفصل
	١٠٤ اتصال ضميرين بعامل على وجوه
	١٠٥ اذا فصلت ثاني الضميرين لم يلزمك الترتيب بينهما
	١٠٨ المستر اما واجب الاستتار واما جائزه
	١٠٩ ضمير الفصل . شروطه
	١١٤ ضمير الشأن
	١١٨ الضمير في قولهم ربه رجلا

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جَامِعِ الْفَوَائِدِ مَوْفَّقِ الدِّينِ يَعِيشُ
ابن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة ٦٤٣ هـ جَرَّة
على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية



الجزء الرابع

عالم الكتب
بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما اذا كانت اسما على أربعة أوجه موصولة كما ذكر وموصوفة كقوله
رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنْ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ
ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى (فَنَعَمًا هِيَ) وقولهم في التعجب ما أحسن
زيدا ومضمنة معنى حرف الاستفهام والجزاء كقوله تعالى (وما تلك بيمينك) وقوله (وما تقدموا
لأنفسكم من خير نجدوه عند الله) ﴾

قال الشارح : لما ذكر الموصولات وذكر في جملتها ما أتبعها ذكر أقسامها « وهي على أربعة أضرب
أحدها أن تكون موصولة معرفة بمنزلة الذي « والآخر أن تكون منكورة غير موصولة والثالث أن
تكون استفهاما والرابع أن تكون جزاء فأما الأول منها وهو أن تكون بمعنى الذي وتوصل بما يوصل به
الذي فقد تقدم الكلام عليها « وأما الثاني (١) وهو أن تكون منكورة « فهي على ضربين أحدهما أن

(١) قال سيبويه ؛ وأما (هذا الذي عتيد) فرفعه على وجهين على شيء لدى عتيد ، وعلى هذا بعلى شيخ وقد ادخلوا
في قول من قال انها نكرة فقالوا اهل رأيتم شيئا يكون موصوفا لا يسكت عليه ، فقل لهم نعم ؛ يا ايها الرجل : الرجل وصف
اقوله يا ايها ولا يجوز ان يسكت على يا ايها فرب اسم لا يحسن عليه عند السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه
عندهم كانه به يتم الاسم لانهم انما جاءوا بيايها ليصلوا الى نداء الذي فيه الالف واللام فلذلك جيء به. وكذلك من وما
انما يذكران لحشوها ولو صفها لم يرد بها خلوين شيء فلزمه الوصف كالزعم الحشو وليس لها بغير حشو ولا وصف
معنى فن ثم كان الوصف والحشو واحدا. فالوصف كقولك مررت بمن صالح بالجر فصالح وصف وان اردت الحشو

تكون غير موصوفة والآخر أن تكون موصوفة فأما الموصوفة فكقوله تعالى (هذا مالمدي هتيد) عتيد
 خبر ثان أو صفة ثانية ويجوز أن تكون ما بمعنى الذي ولدى بعده الصلة وهو خبر عن هذا وعتيد خبر
 ثان على حد (هذا بعلى شيخ) والفصل بين الصفة والصلة ان الصلة لا تكون الا جملة والصفة قد
 تكون اسما مفردا فاذا وقعت الجملة صفة للنكرة فلانما تقع من حيث توصف النكرات بالجملة لا ان ذلك
 لازم بخلاف الصلة والفرق بين الجملة التي تكون صلة لما وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة
 التي تكون صفة لها ما موضع من الاعراب بحسب اعراب موصوفها والجملة التي تكون صلة لا موضع
 لها من الاعراب ، ومما جاءت فيه منكرة موصوفة قوله تعالى (مثلا ما بعوضة) أجاز بعضهم أن
 تكون ما نكرة وبعوضة وصف لها على أن تكون ما في موضع البدل من مثلا « فان قيل » كيف ساغ
 وصفها ببعوضة وهو نوع قليل لا يبعد ذلك ههنا لان ما اسم علم قربت في الابهام والعموم من ذا وحكم
 هذه الاسماء أن تبين بأسماء الانواع وقد تقدم علة ذلك وكذلك ما الثانية في قوله (فما فوقها) يجوز أن
 تكون نكرة ويكون فوقها صفة والتقدير ان الله لا يستعجب أن يضرب مثلا شيئا بعوضة فشينا فوقها ،
 فاما قول الشاعر * رب ما نكره الخ * فالبيت لأمية بن أبي الصلت والشاهد فيه كون ما نكرة وما بعدها
 صفة لها والذي يدل انها نكرة دخول رب عليها وهي بمعنى شيء والمائد من الصفة محذوف والمعنى
 رب شيء تكرهه النفوس من الامور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق كحل فقال المقيد والفرجة
 بالفتح في الامر وبالضم في الحائط ونحوه مما يري . وحكي أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء قال أخافنا الحجاج
 فهرب الي نحو اليمن وهربت معه فبينما نحن نسير وقد دخلنا الي أرض اليمن لحقنا أعرابي على بعير ينشد
 لا تضيّقن بالأمر فقد يَكشِف غمّاؤُها بغير احتيال
 ربّ ما تكرّه النفوس من الأمـــــر له فرجةٌ كحلّ العقال (١)

قلت مررت بمن صالح بالرفع فيصير صالح خبرا لشيء مضمّر كأنك قلت مررت بمن هو صالح والحشو لا يكون ابدا لمن
 وما الاوهام معرفة وذلك من قبل ان الحشو اذا صار فيهما اشبهتا الذي فكما ان الذي لا يكون الا معرفة لا يكون ما ومن اذا
 كان الذي بعدها حشوا - وهو الصلة - الا معرفة وتقول هذا من اعرف منطلق فتجعل اعرف صفة وتقول هذا من اعرف
 منطلقا تجعل اعرف صلة وقد يجوز منطلق على قولك هذا عبد الله منطلق » اهـ

(١) أمية بن أبي الصلت . هو أبو الصلت عبد الله بن أبي ربيعة بن عمرو بن عوف بن عقدة من ثقيف بن بكر بن هوازن
 وهو شاعر جاهلي مشهور من شعراء الطبقة الثانية وقيل من الطبقة الاولى والبيت المستشهد به من كلمة له يذكر فيها قصة
 ابراهيم الخليل مع ولده الذبيح وكان أمية قد قرأ الكتب السماوية ولبس السوح وتبسك وهذه هي

ولا ابراهيم الوفي بالنذ * واحتسابا وحامل الاجزال
 بكره لم يكن ليصبر عنه * او يراء في معشر اقتال
 ابني اني نذرتك لله * شحيطا فاصبر فدي لك حالي
 واشدد الصفد لا احيد عن الـ * سكين حيد الاسير ذي الاغلال
 وله مديّة تخايل في اللحم * حذام حنية كالملال
 بينما يخلع السراويل عنه * فكه ربه بكبش جلال

فقال أبو عمرو وما الخبر قال مات الحجاج قال أبو عمرو وكنت بقوله فرجة بفتح الفاء أشد فرحاً من قوله مات الحجاج « والضرب الآخر من ضرب النكرة هو أن تكون نكرة غير موصوفة » وذلك من نحو قوله تعالى (ان تبدوا الصدقات فذما هي) فإهنا نكرة غير موصوفة والذي يدل على ذلك أنها لو كانت موصوفة لكان بعدها صفة وليس بعدها ما يصلح أن يكون صفة لأن الصفة إنما تكون مفردة أو جملة وإذا كان الوصف مفرداً وجب أن يكون نكرة لا بهام الموصوف وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون صفة فثبت بما ذكرناه أنها غير موصوفة وأنها نكرة لعدم الصلة وإذا كانت نكرة فهي في موضع نصب كما لو كانت النكرة مفعولاً بها والتقدير (ان تبدوا الصدقات) فالصدقات نعم شيئاً أبدأوها أي نعم الشيء شيئاً فأبدأوها هو المخصوص بالمدح فحذف المضاف الذي هو الأبداء وأقيم المضاف إليه وهو ضمير

فخذن ذا فارس ابنك أنى للذى قد فعلتها غير قال
والد يتقى وآخر مولو * د فطاراً منه بسمع فعال
رب ما تكره النفوس (البيت)

وليس في هذه الرواية كما ترى ذلك البيت الذي زاده الشارح في حكاية القصة وبعض الرواة يثبت البيتين جميعاً ضمن أربعة أبيات لامية وهي
يا قليل العزاء في الأهوال * وكثير الهموم في الأوجال
صبر النفس عند كل ملم * أن في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقن بالأمور (البيتين)

وقد استشهد بالبيت على أن ما نكرة بتأويل شيء ولذلك دخلت عليها رب لأنها لا تدخل الأعلى نكرة وليس يجوز أن تكون هنا كافة من قبل أن في قوله تكره النفوس ضميراً محذوفاً لعلم المخاطب بموقعه عائداً على ما وقد علم أنه لا يضم إلا الاسم وكذلك الضمير في له فرجة عائداً عليها والمعنى رب شيء تكره النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق والشدة كحل عقال المقيد قال سيدي « وتقول أقل رجل يقول ذاك الأزيد لأنه صار في معنى ما أحد فيها الأزيد وتقول أقل رجل يقول ذاك الأزيد فليس يزيد بدلاً من الرجل في قل ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ومعناه كمناء وأقل رجل مبتداً مبنى عليه والمستثنى بدل منه لأنك تدخله في شيء يخرج منه من سواء وكذلك أقل من يقول ذلك وقل من يقول ذاك إذا جعلت من بمنزلة رجل حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة كما قال ربما تكره النفوس (البيت) فجعل ما نكرة اه وقال في موضع آخر ويقوى أيضاً أن من نكرة قول عمرو بن قميصة

يا رب من يبغيض أذوادنا * رحناء على بغضائه واغتدين
ورب لا يكون بعدها الانكرة وقال لامية بن أبي الصلت رب ما تكره النفوس من الأمر (البيت) وقال آخر
الارب من تغشاك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير أمين
وقال آخر الارب من قلبى له الله ناصح * ومن هو عندي في الظباء السوانح اه

وأبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة المشهورين وقد كان جليلاً القدر عظيم الهبة موفوراً الكرامة حتى كان لجلاله ووقاره لا يستل عن اسمه ومن ثمة اختلفوا في اسمه على وجوه كثيرة والذي يصححه السيوطي أن اسمه زبآن وكان إمام أهل البصرة في القراءة والنحو واللغة أخذ عن جماعة من التابعين وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد وروى عن أنس بن مالك وأبي صالح السمان وعطاء وقرأ عليه الأزد وعبد الله بن المبارك وخلق كثيرون وأخذ عنه الأدب أبو عبيدة الأصمعي وجماعة وكان أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر وكانت دفاتره تملأ بيته ثم تنسك فأحرقها وكان من أشرف العرب ووجوهها فندحه الفرزدق وتوفي سنة أربع وخمسين ومائة *
الصدقات

الصدقات مقامه للدلالة عليه وانما قلنا ذلك لان هي ضمير الصدقات غير ذي شك فلا يخلو اما أن يكون على تقدير حذف المضاف الذي هو الابداء أولا على تقديره فلو لم يكن المضاف مقدرا لكان المعنى فنعمة شيئا الصدقات وتكون الصدقات هي المدحوخة وليس المعنى على ذلك انما المدح واجمع الى ابداء الصدقات لا اليها نفسها واخفاءها وايتاءها الفقراء خير ، ومن ذلك « ما في التعجب نحو قولك ما أحسن زيدا » ومنه قوله تعالى (قتل الانسان ما أ كفره) فما ذكره غير موصوفة في موضع رفع بالابتداء وأ كفره الخبر ومعناه التعجب أي هو بمن يتعجب منه ومثله (فما أصبرهم على النار) أي هم ممن يقال فيهم ذلك وقيل ان ما استفهام وهو ابتداء وأ كفره الخبر أي شيء حملهم على الكفر مع ما يرون من الآيات الدالة على التوحيد ، وأما « القسم الثالث وهو كونها استفهاما » فهي فيه غير موصولة ولا موصوفة وهي سؤال عن ذوات غير الاناسي وعن صفات الاناسي نحو قوله تعالى (وما تلك يمينك يا موسى) وقوله تعالى (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) فما اسم ذكره في موضع رفع بالابتداء والتقدير أي شيء تلك يمينك ، وهي مبنية لتضمنها همزة الاستفهام وانما جئ بها لضرب من الاختصار وذلك أنك اذا قلت ما بيدك فكأنك قلت أعمى بيدك أم سيف أم خنجر ونحو ذلك مما يكون بيده وليس عليه اجابتك عما بيده اذا لم تأت على المتصود فجاءوا بما وهو اسم واقع على جميع ما لا يعقل مبهم فيه وضمينوه همزة الاستفهام فاقضى الجواب من أول وهلة فكان فيه من الايجاز ما ترى « وأما كونها جزاء » فنحو قولك ما تصنع أصنع مثله ونحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله) ونحو قوله تعالى (ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها) وحكمها في الجزاء في حصرها الاسماء ووقوعها عليها كحكمها في الاستفهام فاذا قل ما تأكل آكل فتقديره إن تأكل خبزاً أو ان تأكل لحماً أو غير ذلك مما يؤكل فما قلت مقام هذه الاشياء وأغنت عن تعدادها كما كانت في الاستفهام كذلك فأما موضعها من الاءراب فعلى حسب العامل كما أنها في الاستفهام كذلك إن كان الشرط فعلا غير متعد كان الموضع رفعاً بالابتداء نحو ما تقيم أقم وما أضرب كما أنها في الاستفهام كذلك وإن كان متعديا كانت منصوبة الموضع به وإن دخل عليها حرف جر أو أضيف اليها اسم كانت مجرورة الموضع به كما أنها في الاستفهام كذلك فأما انجزام الفعل بعدها وبعد غيرها من أسماء الجزاء فينبغي أن يكون بتقدير ان ولا يكون بالاسم لأننا لم نجد اسما عاملا في فعل وانما الافعال تعمل في الاسماء *

قال صاحب الكتاب وهو في وجوها مبهمه تقع على كل شيء تقول لشبح رفع لك من بعيد لا تشعر به ما ذاك فاذا شعرت أنه انسان قلت من هو وقد جاء سبحانه ما سخر كن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده *

قال الشارح : قد تقدم القول ان ما في وجوها الاربعة تقع على ذوات غير الاناسي وعلى صفات الاناسي فاذا قلت ما في الدار فجوابه ثوب أو فرس ونحو ذلك مما لا يعقل واذا قلت ما زيد فجوابه طويل أو أسود أو سمين فتقع على صفاته وقد تقام الصفة مقام الموصوف في الخبر نحو مررت بعاقل وكاتب فكذلك يجوز أن تقوم مقامه في الاستخبار فاذا قيل ما عندك قلت زيد أو عمرو ونحوهما من أشخاص

الاناسي وذلك على اقامة ما وهو استخبار عن الاوصاف مقام من في الاستخبار عن المعارف كما أقمت الكتاب مقام زيد وكما أقمته مقامه في الاستخبار كذلك يجوز أن تقيمه مقامه في الخبر وعليه قوله تعالى (الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) ومن ذلك ما حكى عن أبي زيد «سبحان ما سبىح الرعد بحمده وسبحان ما سخر كن لنا» فأما اذا قلت في جواب ما عندك رجل أو فرس فليس على اقامة الصفة مقام الموصوف لان ما يسأل بها عن الانواع والاشياء التي تدل على أكثر من واحد فمن حيث كان رجل وفرس نوعين يعان جماعة كثيرة جاز أن يقعا في جواب ما وليس ذلك باتساع كما كان وقوع زيد وعمرو في جوابها اتساعا، وقوله «تقول لشبح رفع لك من بعيد لا تشعر به ما ذاك» يريد أنك اذا رأيت شخصا من بعد ولا تتحقق أنه من العقلاء أو غيرهم عبرت عنه بما لانها تقع على الانواع فكان السؤال وقع عن نوع الشبح المرئي فاذا تحققت أنه انسان قلت من هو فتعبر عنه بمن اذ كانت مختصة بالعلاء وقد تقدم الكلام عليها •

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ويصيب ألفها القلب والحذف فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب قدمت المدينة ولاهها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل هلك رسول الله ﷺ﴾

قال الشارح : اعلم أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة وتشعبت مواضعها وأوقعوها على ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل وربما اتسعوا فيها وأوقعوها على ذواتهم على ما ذكرناه اجتروا على ألفها تارة بالقلب وتارة بالحذف «فأما القلب ففي الاستفهامية» وذلك قولهم «مه» والمراد ما الامر أو ما الخبر فقلبوها الالف هاء لانها من مخرجها وتجاووسها في الخفاء الا أنها أبين منها قال الراجز

قد وردت من أميكنة من هاهنا ومن ههنا إن لم أروها فمه (١)

فقول فمه أي فما أصنع أو فما قدرتي، ونحو ذلك «حديث أبي ذؤيب (٢) قدمت المدينة الخ» والمراد

(١) سبق القول على هذا الشاهد (ج ٣ ص ١٣٨)

(٢) أبو ذؤيب . هو خويلد بن خالد بن محرت بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحرث بن تميم بن سعد ابن هذيل ، شاعر فحل لا غميرة فيه ولا وهن ، عده ابن سلام في العاطفة الثالثة وقرنه بابن لبي قيس بن عبد الله نابغة بني جمدة . وبالضماخ بن ضرار احدي بني سعد بن ذبيان . وبلبيد بن ربيعة العامري . وكان حسان بن ثابت يقول . اشعر الناس حيا هذيل ، واشعر هذيل - غير مدافع - ابو ذؤيب . وابو ذؤيب جاهلي اسلامي وكان راوية ساعدة بن جؤية الهذلي . وكان له ابن يقال له مازن بن خويلد وهو احد شعراء هذيل . وعاش خويلد حتى خرج مع عبد الله بن الزبير في مغزى نحو المغرب فمات ولعبد الله يقول في تلك الغزاة

وصاحب صدق كسيد الضرا • ينهض في الحرب نهضا نجيجا

وشيك الفصول بعل القفو ل الا مشاجا به او مشيجا

وحديثه الذي رواه له الشارح رايته في الروض الانف للسبيل مع اختلاف طفيف في بعض الكلمات . وقوله يوم النخيل - هو بصيغة التصغير - اسم عين قرب المدينة على خمسة اميال والنخيل ايضا ناحية بالشام وليس مرادا والآطام الحصون واكثر ما يقال لحصون المدينة وقد يقال لغيرها

ما الخبر أو ما الامر فقلوبوا الالف هاء وحذفوا الخبر لدلالة الحال عليه ، وأبو ذؤيب هذا هو الشاعر
كان مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يره وكان جاهلياً اسلامياً واسمه خويلد بن خالد
ابن محرز وهذا الحديث رواه ابن يسار يرفعه الى أبي ذؤيب أنه قال بلغنا أن رسول الله ﷺ عليل
فاستشعرت حزناً فبت بأطول ليلة لا ينجاب ديجورها ولا يطلع نورها وظلمات أقاصي طولها حتى اذا كان
قريب السحر أغفيت فهتف بي هانف وهو يقول

خَطْبُ أَجَلٍ أَنَاخَ بِالْإِسْلَامِ بَيْنَ التُّخَيْلِ وَمَقْعَدِ الْإِطْلَامِ
قُبُضَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ فَمُيُونُنَا تُدْرِي الدُّمُوعُ عَلَيْهِ بِالتَّسْجَامِ

قال أبو ذؤيب فوئبت من نومي فرعاً فنظرت الى السماء فلم أر الا سعد الذابح فتفاءلت به ذبجاً يقع
في العـرب وعلمت أن النبي ﷺ قد قبض وهو ميت من علته فركبت ناقي وممرت فلما أصبحت
طلبت شيئاً أزجر به فمن لي شيهم يعني القنفذ وقد قبض على صل يعني الحية فهي تلتوي والشيهم بعضها
حتى أكلها فزجرت ذلك فقلت شيهم شيء مهم والتواء الصل التواء الناس على القائم بعد رسول الله ﷺ
ثم أولت أكل الشيهم غلبة القائم بعده على الأرض فخنثت ناقي حتى اذا كنت بالغسابة زجرت الطائر
فأخبرني بوفته ونعب غراب سائح فنطق بمثل ذلك فتعوذت بالله من شر ما عن لي في طريقه ووقدمت
المدينة ولهم ضجيج بالبكاء كضجيج الحبيج اذا أهلوا بالاحرام فقلت مه قالوا قبض رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم فجننت الى المسجد فوجدته خالياً فأتيت بيت رسول الله ﷺ فوجدت بابه مرتجاً
وقيل هو مسجبي وقد خلا به أهله فقلت أين الناس فقالوا في سقيفة بني ساعدة صاروا الى الانصار فجننت
الى السقيفة فوجدت أبا بكر وعمر وأبا عبيدة بن الجراح وسالماً وجماعة من قريش ورأيت الانصار فيهم
سعد بن هبادة وفيهم شعراؤهم حسان بن ثابت وكعب بن مالك وملاً منهم نأويت الى قريش وتكلمت
الانصار فأطالوا الخطاب وأكثروا الصواب وتكلم أبو بكر فله دره من رجل لا يطيل الكلام ويعلم
مواضع فصل الخصام والله لقد تكلم بكلام لا يسمعه سامع الا انتقاد له ومال اليه ثم تكلم عمر بعده
بدون كلامه ثم مد يده اليه وبايعه وبايعوه ورجع أبو بكر ورجعت معه قال أبو ذؤيب فشهدت الصلاة
على محمد ﷺ وشهدت دفنه ثم أنشد أبو ذؤيب يبيكي النبي ﷺ

لَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَسَلَانِهِمْ مَا بَيْنَ مَلْحُودٍ لَهُ وَمُضْرَحٍ
مَتَبَادِرِينَ لَشَرِّجَعٍ بِأَكْثَرِهِمْ نَصَّ الرِّقَابِ لِفَقْدِ أَرْوَعِ أَرْوَحِ
فَهُنَّاكَ صِرْتُ إِلَى الْهُمُومِ مَنْ يَبْتَ جَارَ الْهُمُومِ يَبْتَ غَيْرَ مُرَوِّحِ
كُسِفَتْ بِمَضْرَعِهِ النُّجُومُ وَبَدَرُهَا وَتَزَعَزَعَتْ أَطْلَامُ بَعْلَنِ الْأَبْطَحِ
وَتَزَعَزَعَتْ أَجْبَالُ يَثْرِبَ كُلِّهَا وَتُخَيِّلُهَا بِحُلُولِ خَطْبِ مُنَدَحِ
وَاقْدُ زَجَرَتْ الطَّيْرُ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِمُصَابِهِ وَزَجَرَتْ سَعْدُ الْأَذْيَحِ
وَزَجَرَتْ إِذْ لَعَبَ الْمَشْحَجُ سَائِحاً مُتَقَائِلًا فِيهِ بِفَالٍ أَقْبَحِ

ثم الصرف أبو ذؤيب الى باديته وتوفى أبو ذؤيب في خلافة عثمان بن عفان بطريق مكة ذاهباً اليها ودفنه ابن الزبير •

قال صاحب الكتاب ﴿ والجزائية وذلك عند الحاق ما الزيدة بآخرها كقوله تعالى (مهما تأتتا به من آية) ﴾

قال الشارح : وقد قلبوا ألفها هاء أيضا اذا كانت جزاء فقالوا « مهما » وأصلها عند الخليل ما وحروف الجزاء قد تزايد فيها ما كقولك متى ما تأتى آتاك وأين ما تكن أكن فزادوا ما على ما كما يزيدون ما على متى فصار ماما فاستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفين فأبدلوا من الالف الاولى هاء فقالوا مهما اذ الالف والهاء من مخرج واحد : وقال آخرون هي مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية والمعنى هندم اكفف عن كل شئ ما تفعل أفعل وقال غيرهم هي اسم مفرد معناه العموم قالوا لان الاصل هدم التركيب ويؤيد القول الاول عود الضمير الى مهما كما يعود الى ما « قال الله تعالى (مهما تأتتا به من آية) » ويؤيد الثاني قول الشاعر

أماوى مهن يستع في صديقه أقويل هذا الناس ماوى يندم (١)

فركب مه مع من كما ركبتهما مع ما فخرقه •

قال صاحب الكتاب ﴿ والحذف في الاستفهامية عند ادخال حروف الجر عليها وذلك قولك فيم وبم وعم ولم وحتام والام وهلام ﴾

قال الشارح : اهل أن « ألف ما اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرف جار فانها تحذف » لفظا وخطا

(١) استشهد بهذا البيت ليؤيد القول بان مهما مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية • ووجه الاستشهاد ان الشاعر لما ركب مه مع من فقال مهن دل على انهم يجيزون تركيب مه مع اداة الشرط • وقال بعضهم مهن من استفهام وأصلها من من فابدلت النون هاء • وهذا البيت اشبه بشعر حاتم الطائي واقد خمار لي هذا اول قراءتي اياه ففزعت الى ديوان حاتم البحث عنه فلم أجده ثم رايت البغدادي يقول « وهذا البيت شبيه بشعره (حاتم) لكفى لم اقف عليه منسوب اليه » اه و يروى المصراع الثاني « أقويل هذا الناس يصرم ويندم » قال البغدادي « رايت في قصيدة لذي الرمة هذا المعنى مع المصراع الثاني بعينه وهو قوله

ومن يك ذا وصل فيسمع بوصله • أقويل هذا الناس يصرم ويصرم

اه وماوى منادى مرخم وأصله ماوية وهو اسم امرأة • وأصل الماوية عندهم المرأة وكانها منسوبة الى النساء ومهن اسم شرط يجزم فعلين احدهما يستمع (و يروى في مكانه يسمعن يتنون التوكيد الخفيفة) والثاني يندم • وعلى الرواية التي نقلناها لك فالثاني من الفعلين قوله يصرم فاما يندم فمعطوف عليه • وقد كررنداء ماوية للتلذذ بذكر اسمها • وقال الرضى « اختلف فيهما فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فن حقا على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف لكون الالف زائدة ولوقيل انها للتانيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما لحقت بهما كما تلحق بسائر كلمات الشرط (متيما واما) ثم استكره تتابع المثليين فابدلت الالف هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذلا معنى لا لكف مع معنى الشرط الا على بعد » اه

نحو قولك « فيم وبم وهلام وعمّ ولم وحتام وإلام » وإنما حذفوها لأن الاستفهام له صدر الكلام ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر وذلك لتلا يخرج عن حكم الصدر وإنما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتزولها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم يحكم عليهما جميعاً بالنصب ولذلك يعطف عليهما بالنصب نحو قوله * فلسنا بالجبال ولا الحديداء * (١) وإذا دخل على ما الاستفهامية حرف جر بعد من الاستفهام حيث عمل فيه ما قبله وقرب من الخبرية لحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار فقالوا فيم وعمّ والأصل فيما وعمّا قال الله تعالى (فيم أنت من ذكراها) وقال (عمّ يتساءلون) وإنما خصوا الف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية لأن الخبرية تلزمها الصلة والصلة من تمام الموصول فكان ألفها وقعت حشواً غير متطرفة فتحصنت عن الحذف وربما أثبتوها في الشعر وهو قليل قال الشاعر

على ما قامَ يشتمني لثيمٌ كخزيرٍ تمرّغ في رَمادٍ (٢)

(١) هذا عجزيت لعقبة الاسدي وصدره : معاوى انا بشر فاسحج * وبعده
ادبروها بنى حرب عليكم * ولا ترموا بها الغرض البعيدا
هكذا يروى النحاة اليتيم قال الا علم « وقد رد سيويوه رواية البيت بالنصب لان البيت من قصيدة مجرورة معروفة وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله

ا كتم ارضنا فجزرتموها * فهل من قائم او من حصيد
وسيويوه رحمه الله غير متهم فيما نقله رواية عن العرب اه والشاهد فيه اجراء قوله الحديد بالنصب على موضع قوله بالجبال ولو اجراه على اللفظ لجره وانما جاز الاجراء على المعنى في هذا الموضع لان الباء قد دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يخرج اليها واسكن نصبا الا تراهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا فلا يتغير المعنى ويجرى هذا مجراه قبل ان تدخل الباء تقول ايضا ما على كحميد ولا شبيهاه وما عمر وكخالد ولا مفلحاً بالنصب في المعطوف وهو عربي جيد لانك تريد مني ما هو مثل فلان ولا مفلحاً فان اردت ان تقول ولا بمنزلة من يشبه جررت المعطوف نحو قولك ما انت كزيد ولا شبيهه فانك انما اردت ولا انت كشيء به وهذا ظاهر ان شاء الله

(٢) البيت من كلمة لحسان بن ثابت الانصاري رضى الله تعالى عنه بهجوفها بنى عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم واولها

فان تصلح فانك طابدى * وصلح العابدى الى فساد

وان تفسد فالفيت الا * بعيدا ما عملت من السداد

ففيهم تقول يشتمنى لثيم * كخزير تمرغ في رَماد

فاشهد ان امك من بقايا * وان اباك من شر العباد

فلن اتفك اهجو طابديا * طوال الدهر ما نادى المتنادى

وقد سارت قواف باقيات * تناشدها الرواة بكل واد

فبيع عابد وبنو ابيه * فان معادهم شر المعاد

وقد رواه الشارح على ما قام يشتمنى الخ وكذلك رواه ابن هشام في معنى اللبيب وعلى روايتهما يكون في البيت اثبات الف

ما الاستفهامية ضرورة والأصل حذفها وابقاء الفتحة لإعلاها كما قال الشاعر

فتلك ولالة السوء قد طال مكثهم * فحنام حتام العناء المطول

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن كما في أوجهها الا في وقوعها غير موصولة ولا موصوفة وهي تختص بأولى العلم ﴾

قال الشارح : اعلم أن « من » اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل والدليل على أنه اسم أنه يقع فاعلا ومفعولا ويدخل عليه حروف الجر ويعود عليه الضمير وهذه الاشياء من خصائص الاسماء فأما وقوعها فاعلة فهي غير الاستفهام والجزاء وذلك اذا كانت موصولة أو نكرة لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والفاعل لا يكون الا بعد فعل وأما المفعول فيكون في جميع ضروبها لان المفعول يجوز تقديمه على فعله نحو قولك من ضربت فمن في موضع نصب ، وأقسامها كاقسام ما في جميع مواضعها الا في وقوعها نكرة غير موصوفة على ما ذكرناه في ما في نحو (فتعجب مني) وفي التعجب نحو ما أحسن زيدا عند سيدي وأصحابه فان من لا تستعمل في ذلك ؛ ولها ثلاثة مواضع الاول أن تكون موصولة بمعنى الذي تحتاج الى جملة بعدها تتم بها اسما وقد تقدم شرحه الثاني أن تكون استفهاما نحو قولك من قام ومن عندك فمن في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبر والذي يدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعها اسما معربا مما يظهر فيه الاعراب لظهر فيه الرفع نحو قولك أي انسان عندك وأي رجل قام قال الله تعالى (من ذا الذي يشفع عنده الا بأذنه) وقال (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) وقال الشاعر

من رأيت المنون خللن أم من ذا عليه من أن يضم خفير (١)

وربما اتبعت الفتحة الالف في الحذف وذلك مخصوص بالشعر كقوله

يا أبا الاسود لم خلفتني * لهموم طارقات وذكر

فانه سكن الياء ضرورة ومثل البيت المستشهد به قول الآخر

انا قتلنا بقتلانا سراتكم * اهل اللواء فقيما يكثر القتل

فثبت الالف ضرورة وقد قرأ عكرمة وعيسى عما يتساءلون باثبات الالف وهذا كله نادر

(١) البيت لعدي بن زيد ورواه صاحب اللسان

من رأيت المنون عزيزين أم من ذا عليه من أن يضم خفير

قال « والمنون الموت لانه يمين كل شيء يضعفه وينقصه ويقطعه وقيل المنون الدهر وجهه عدي بن زيد جمعا وهو يذكر

و يؤثف فن انت حمل على النية ومن ذكر حمل على الموت » اه وقال ابو العباس « والمنون يحمل معناه على المنايا فيعبر بها

عن الجمع واشهد بيت عدي بن زيد * من رأيت المنون الخ * ثم قال اراد المنايا فلذلك جمع الفعل اه هذا وعدي هو ابن

زيد بن حماد بن زيد بن ايوب بن حروف بن عامر بن عصبية بن امرئ القيس بن زيد مناة والبيت من كلمة مطلقا

ارواح مودع ام بكور * لك فاعمد لاى حال تصوير * ويقول العداة اودى عدى

وعدى بسخط رب اسير * ايها الشامت المعير بالله * ر انت المبرا الموفور

ام لديك العهد الوثق من الايسام بل انت جاهل مغرور * من رأيت المنون (البيت) وبعده

اين كسرى كسرى الملوك انوش * وان ام اين قبله سابور

وبنو الاصفر السكرام ملوك ال * روم لم يبق منهم مذكور

والشاهد في البيت قوله من رأيت فان من للاستفهام ثم ان اعلمت رأيت في المنون نصبته به على المفعولية له ومن قبله في محل

نصب مفعول مقدم لقوله خللن وجملة خللن في محل نصب مفعول ثان لرأيت . وان الفيت رأيت وجعلتها غير عاملة كان من في

فمن هنا استفهام في موضع رفع اذا رفع المنون وألغى الفعل الذي هو رأيت فان أعملت الفعل نصبت المنون وكانت من في موضع نصب بخلدن وهي مبنية لتضمنها همزة الاستفهام وذلك انك اذا قلت من هذا فكأنك قلت أزيد هذا عمرو وهذا الاسماء لا تخصى كثرة فأتوا باسم يتضمن جميع ذلك وهو من فاستغني به عن تعداد الاسماء كلها علي ما تقدم في ما ، الموضع الثالث أن تقع للمجازاة وتختص أيضا بذوات من يعقل وهي مبنية أيضا لتضمنها حرف الجزاء وهو إن وذلك نحو قولك من يأتي آتاه ومن يكرمني أشكره كأنك قلت إن يكرمني زيد أو عمرو ونحوهما ممن يعقل أشكره قال الله تعالى (ومن يترك علي الله فهو حسبه) الرابع أن تكون نكرة موصوفة نحو قوله تعالى (كل من عليها فان) في أحد الوجهين أي كل شيء عليها هالك الا وجهه ومثله قول الشاعر

يَارُبُّ مَنْ يَغْضُ أذْوَادَنَا رُحْنٌ عَلَى بَغَضَائِهِ وَاعْتَدَيْنَ (١)
ومثله قول الآخر رُبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا صَدْرُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمِ (٢)

محل رفع مبتدأ والمنون مرفوع على انه مبتدأ ثان وقوله خلدن فعل وفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر عن الاول وهو من والرابط محذوف وتفيدير الكلام أي امرى بالمنون خلدنه وفي قوله خلدن دليل على ان المراد بالمنون الجمع لكن لفظه مفرد والعرب كثيرا ما تعبر باللفظ المفرد وهي تريد معنى الجمع (١) البيت لعمرو بن قيس بن دريح بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة وهو من قدماء شعراء الجاهلية ويقال انه اول من قال الشعر من نزار وهو اقدم من امرى القيس وقذفه امرؤ القيس في اخر عمره فاخرجهم معه الى قيصر فأتى في طريقه وسمته العرب عمرا الضائع لموت في غربة وفي غير ارب ولا مطلب والشاهد فيه محيى من نكرة موصوفة فاما كونها نكرة فانه يدل عليه ادخال رب عليها من قبيل ان رب لا تعمل الا نكرة واما وصفها فان جملة بغض في موضع الوصف لها ومعنى البيت نحن محسدون لشرفنا وعزتنا وكثره مالنا والحاسد لا ينال منا اكثر من اظهار البغضاء لنا لعزنا وامتناعنا وان كثيرا ممن بغضوننا لا نبالي بهم بل نروح ونفقد وفؤاده منطو على البغضاء

(٢) البيت لسويد بن ابى كاهل اليشكري وابو كاهل بن حارثة بن حسل بن مالك بن عبد سميد بن جشم بن ذبيان من قصيدة له مطلعها : بسطت رابعة الجبل لنا * فوصلنا الجبل منها ما اتسع
حرة تجلو شتيتا واضحا * كشعاع البرق في القيم سطع
صائلته بقضيب ناضر * من اراك طيب حتى نصنع
وقبل البيت المستشهد به كيف باستقرار حر شاحط * ببلاد ليس فيها متسع
رب من انضجت غيظا قلبه (البيت) وبعده :

ويراني كالشجا في حلقه * عسرا مخرجه ما ينزع
مزبد يخطر ما لم يرني * فاذا سمعته صوتي انقمع
قد كفاني الله ما في نفسه * ومتى ما يكف شيئا لا يضم
بش ما يجمع ان يعتاني * مطعم وخم وداء يدرع
لم يضرب غير ان يحسدني * فهو يز قومئ ما يز قوا الضوع
ويحيني اذا لاقيته * واذا يخلو له الحى رقع

ورابعة اسم امرأة واراد بالجبل المودة وقوله ما اتسع يريد ما امتدوا الشيت الثغر المفلج واراد بالقضيب المسوالك ومعنى نصنع

فن في ذلك كله نكرة لدخول رب عليها وما بعدها من الجملة صفة لها وقد وصفت بالمفرد نحو قوله
وكفَى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النبي مُحَمَّدٍ إِيَّانَا (١)
نقوله غيرنا مخفوض على انه نعمت لمن ، والكوفيون يزيدون في أقسامها قسمًا خامسًا يجعلونها زائدة
مؤكدًا كما تزداد ما وأشد الكسائي لمنكرة

ياشاة مَنْ قَنَصٍ لَمْ يَحَلَّتْ لَهُ حَرُمَتٌ عَلَى وَلِيِّهَا لَمْ تَحْرُمِ (٢)
قال أراد ياشاة قنص وأصحها بنا ينشدونه ياشاة ما قنص فإن صححت روايتهم حمل على انها موصوفة
وقنص المصفة فهو مصدر بمعنى قانص كما قالوا ماء غور أي غائر ورجل عدل أي عادل والمراد ياشاة
السان قانص ، وإنما قال « تختص بأولى العلم » ولم يقل بأولى العقل على عادة النحويين لانه رأها تطلق
على البارئ سبحانه في نحو قوله (قل من بيده ملكوت كل شيء) ونحو قوله (ألا يعلم من خلق)

خالص لونه وتخذ المساو لك من الاراك والبشام والاسمل والضرو وهو شجر حبة الخضراء والغنم وهو الزيتون وقوله
يخطر مالم يرنى فإن اصل الخطر في الناس تحريك اليدين في المشي وفي الابل اذا حاج الفحل ان يخطر بذنبه يهايج الفحول
على الضراب وانقمع دخل بعضه في بعض وقوله يزقوه معناه يصيح والضوع ذكر اليوم وجمعه ضيعان كسر د و صردان
والشاهد فيه دخول رب على من وهي لا تدخل الاعلى نكرة

(١) البيت لحسان بن ثابت الانصاري ويروى برفع غير فيحتمل الكلام ان تكون من نكرة موصوفة وان تكون موصولة
وعلى كل حال ففي الكلام ضمير محذوف وتقديره فكفى بنا شرفا على من هو غيرنا والجملة بعد من صفة لها ان جعلتها نكرة
وصلة ان قدرتها موصولة ويروى بجر غير وهي المرادة هنا فقير صفة لمن وزعم الكسائي ان من في هذا الكلام ونحوه
زائدة وان تقديره فكفى بنا شرفا على غيرنا وهو جار على اصل الكوفيين من جواز زيادة الاسماء هذا ونسبة البيت الى حسان
هو كما ذكره سيبويه والاعلم وابن هشام وقد قرأت ديوانه المطبوع بمصر فلم أجده وقيل هو لكعب بن مالك وقيل
لعبد الله بن رواحة

(٢) انشد هذا البيت حكاية لاستشهاد الكسائي به على زيادة من وتقدير الكلام عنده ياشاة قنص وقد علمت ان هذا
جرى على قاعدة الكوفيين الذين يجيزون زيادة الاسماء والبصريون لا يسمون بذلك وهم يروون البيت ياشاة ما قنص
وما يصح ان تزداد لانها تأتي حرفا والحروف لا باس بزيادتها للتوكيد والتقوية ولئن صححت رواية الكوفيين للبيت فان من ليست
زائدة كما زعم الكسائي ولكنها نكرة موصوفة بقره قنص وهو مصدر فيؤول باسم الفاعل وكان اصل الكلام ياشاة رجل
قانص هذا والبيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي التي مطلعها

هل فادر الشعر ام من متردم * ام هل عرفت الدار بعد توهم

وقبل البيت المستشهد به عهدى به شد النهار كأنما * خضب اللبان ورأسه بالعظم

بطل كان ثيابه في سرحة * يحذى نعال السبت ليس بتوام

ياشاة ما قنص (البيت) وبعده فبعثت جاريتي فقلت لها اذهبي * فتجسسى اخبارها لي واعلمي

قالت رايت من الاعادي غرة * والشاء ممكنة لمن هو مرثى

وكانما التفتت بحيد جدابة * رشا من الغزلان حر ارشم

وقوله شد النهار معناه اعلاه وامته والعظم نبت يختضب به والسرحة الشجرة الطويلة والشاء المرأة وهي من كتابات
العرب قال الله تعالى (ان هذا اخي له تسع وتسعون نسجة ولي نسجة واحدة) والجيد العنق والجداية من الغزلان ما تاتي
عليه خمسة اشهر او ستة والارشم الذي على انفه يياض

والباري سبحانه يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ولفظها مذكر والحمل عليه هو الكثير وقد تحمل على المعنى وقرئ قوله تعالى (ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا) بتذكير الاول وتأنيث الثاني وقال (ومنهم من يستمعون اليك) وقال الفرزدق * نكن مثل من ياذنب يصطحبان * قال الشارح : اعلم ان من لفظها واحد مذكر ومعناها معنى الجنس لاجتماعها * تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث * فاذا وقعت على شيء من ذلك ورددت اليها الضمير العائد من صاتها أو خبرها على لفظها نفسها كان مفردا مذكرا لانه ظاهر اللفظ سواء أردت واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين أو جماعة وان أعدت الضمير اليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى فأما ما أعيد اليه على اللفظ فنحو قوله تعالى (ومنهم من يستمع اليك) على حد قوله (ومنهم من ينظر اليك) وقوله (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) (ومن يؤمن بالله يومئذ) وعليه أكثر الاستعمال وأما ما أعيد اليه على معناه في الجمع فنحو قوله (ومنهم من يستمعون اليك) (ومن الشياطين من يعصون له ويعملون) واما ما أعيد بلفظ التثنية فنحو قول الفرزدق **تَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَازِئِبُ يَصْطَحِبَانِ (١)**

(١) البيت من كلمة للفرزدق يصف فيها الذئب وأولها * واطلس عسال (البيت) الذي ذكره الشارح وبعده

فلما أتى قلت ادن دونك اتنى * وأياك في زادي لمشتركان

فبت اقد الزاد بيني وبينه * على ضوء نار مرة ودخان

وقلت له لما تكشر ضاحكا * وقائم سيني من يدي بمكان

تتش فان عاهدتني (البيت) وبعده وانت امرؤ ياذنب والغدر كتمان * اخيين كانا ارضا بلبان

ولو غيرنا نبهت نلتمس القرى * رمالك بسهم او شبابة سنان

وفي هذا البيت المستشهد به عدة شواهد فمنها - وهو المراد هنا - اعادة ضمير المتنى على من في قوله يصطحبان حينما عني اثنين فلاحظ المعنى الذي قصد اليه من ولوعى اللفظ لقول من يصطحب ومثل ذلك قوله تعالى (ومنهم من يستمعون اليك) وقول العرب من كانت امك فقد قال يستمعون للمعنى الجمع والحق العرب تاء التانيث لما عتوا مؤنثا وزعم الخليل ان بعضهم قرأوا ومن تقنت منكن لله ورسوله فجعل صلة من كصلة التي حين عني مؤنثا وفيه شاهد آخر قول ابن هشام في المعنى ومما يحتمل الجواب (جواب القسم) وغيره قول الفرزدق تشش فان عاهدتني (البيت) فجملة التني (هي قرله لا تخونتي) اما جواب لعاهدتني كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقن * فسكان كمن اغرته بخلاف

فلا محل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فحملها النصب والمعنى شاهد الجوابية وقد يحتاج للحالية بقوله ايضا

الم ترني عاهدت ربي واتنى * لبين رتاج قائما ومقام

على حلقة لاشتتم الدهر مسلما * ولا خارجا من في زور كلام

وذلك انه عطف خارجا على محل جملة لاشتتم كانه قال حلقت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر اه وقوله اما جواب لعاهدتني اي فيكون عاهدتني بمعنى قاسمتني والمراد قاسمتني على عدم الحيانة في الصحبة ووجه الاستدلال بقول الشاعر ارى محرزا الخ على ان جملة لا تخونتي في بيت الفرزدق جواب للقسم ان قوله ليوافقن قد جاء فيه باللام واكد بالنون وذلك يكون في جواب القسم واذا كان هذا جوابا لعاهدته فليكن قوله لا تخونتي جوابا لعاهدتني

ويروى تعالى وقوله

وَأَطْلَسَ عَسَالٍ وَمَا كَانَ صَاحِبًا رَفَعْتُ لِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي

الشاهد فيه قوله يصطحبان ثني الضمير الراجع الى مَنْ من حيث انه أراد معنى التثنية لانه غنى نفسه والذئب وصف انه أوقد نارا وطرقه الذئب فدعاه الى العشاء وقد فرق بين الصلة والموصول بقوله ياذئب وساغ ذلك لان النداء موجود في الخطاب وان لم يذكره فان قدرت من نكرة ويصطحبان في موضع الصفة كان الفصل بينهما أسهل ، وأما المؤنث فتحقق قولهم فيها حكاه يونس « من كانت أمك » أنت كانت حيث كان فيها ضمير من وكان مؤنثا لانه هو الام في المعنى هذا اذا نصبت أمك فان رفعت الام كان اسم كان وكان التأنيث ظاهرا اذ كان الفعل مسندا الى مؤنث ظاهر وتكون من في موضع نصب خبر كان وعلى الوجه الاول تكون في موضع رفع بالابتداء ومن ذلك قراءة الزعفراني والجاحظ (ومن تمنت منكن الله ورسوله وتعمل صالحا) بالتاء فيهما حيث أراد واحدة من النساء جعل صلتها اذ غنى المؤنث كصلة التي وقرأ حمزة والكسائي يمنت ويعمل بالياء على التذكير حملا على اللفظ فيهما وقرأ الباقون من السبعة يمنت بالتذكير على اللفظ وتعمل بالتأنيث على المعنى ، وقال بعض الكوفيين اذا حمل على المعنى لم يجز أن يرد الى اللفظ واذا حمل على اللفظ جاز حمله على المعنى وهو ضعيف لانه لا فرق بينهما وقد جاء ذلك في التنزيل قال الله تعالى (ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها أبدا) فجمع حملا على المعنى ثم قال (قد أحسن الله له رزقا)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : واذا استفهم بها الواقف عن نكرة قابل حركته في لفظ الذاكر من حروف المد بما يجانسها يقول اذا قال جاءني رجل منو واذا قال رأيت رجلا منا واذا قال مررت برجل مني وفي التثنية منان ومنين وفي الجمع منون ومنين وفي المؤنث منه ومنتان ومنتين ومئات والنون والتاء ساكنتان

قال الشارح : اعلم ان الاستفهام هنا استثبات وهو ضرب من الحكاية والغرض به اعلام السامع أنه قد تقدم كلام هذا اعرابه خوفا من أن يكون عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم وكان القياس أن تعاد الكلمة جمعا بالالف واللام أو تضر لاتبها تصير معبودة لتقدم ذكرها قال الله تعالى (كما أرسلنا الي فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) الا انهم عدلوا عن ذلك لتلا يتوهم فيه انه معهود غير الاول فزادوا على من في الوقف زيادة تؤذن بأنه قد تقدم كلام هذا اعرابه وأن القصد اليه دون غيره وكانت تلك الزيادة من حروف المد واللين لاتبها تجانس الحركات « فقابلوا كل حركة في لفظ المذكور بما يجانسها من هذه الحروف » فان كان مرفوعا زدت في أداة الاستفهام واوا وان كان منصوبا زدت ألفا وان كان مجزورا زدت ياء « فاذا قال القائل هذا رجل قلت في جوابه منو واذا قال رأيت رجلا قلت في جوابه منا واذا قال مررت برجل قلت مني » وتنتهي وتجمع وتؤنث فتقول اذا قال هذان رجلان « منان » واذا قال رأيت رجلين أو مررت برجلين قلت « منين » واذا قال هؤلاء رجال قلت منون واذا قال رأيت رجالا أو مررت برجال قلت « منين » فان قال رأيت امرأة قلت « منه ومننت » كما يقال ابنة وبنت

واذا قال هاتان امرأتان قلت « منتان » وإذا قال رأيت امرأتين أو مررت بامرأتين قلت « متين »
 باسكان النون كأنه نى منت فقال منتان كما يقال بنتان وثنان وإذا قال فى الجمع رأيت نساء قلت
 منات باسكان التاء ، وأعلم انك اذا قلت فى الاستثبات منو أو منا أو منى فدن فى موضع رفع بالابتداء
 والخبر محذوف والتقدير من المذكور أو من المستفهم منه أو يكون خبرا والمحذوف هو المبتدأ وهذه
 الزيادات ليست اعرابا لما دخلت عليه وانما هى علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم وانما قلت ذلك
 لأمرين أحدهما أن من مبنية لتضمنها حرف الاستفهام وذلك مستمر فيها وإذا كان مستمرا فيها استمر
 البناء لاستمرار سببه والأمر الثانى ان هذه للعلامات لا تثبت الا فى الوقف والاعراب لا يثبت فى
 الوقف ، وقد اختلف العلماء فى كيفية دخول هذه الحروف فقال قوم انما دخلت الحركات التى هى الضمة
 والفتحة والكسرة من فى حال الوقف حكاية لاهراب الاسم المتقدم ولم تكن الحركة مما يوقف عليها
 فوصلوها بهذه الحروف لتبين ما تصدوه من الدلالة فوصلوا الضمة بالواو والفتحة بالالف والكسرة بالياء
 كوصلهم القافية المطلقة بهذه الحروف نحو قوله • سقيت الغيث أيتها الخيامو • (١) ونحو قوله
 • أقلى اللوم عاذل العتاب • (٢) ونحو • بين الدخول فحوملى • (٣) وقال المبرد أدخلوا هذه

(١) هذا عجز بيت جرير بن عطية الخطفى وصدره • متى كان الخيام بذى طلوح • وبعده

تكر من مآرفها ومالت • دطائما وقد بلى الثمام
 تغالى فوق اجرعك الخزامى • بنورواستهل بك الغمام
 مقام الحى مرله ثمان • الى عشرين قد بلى المقام
 اقول لصحبتى لما ارتحلنا • ودعم العين منهمر • حجام
 اتمضون الرسوم ولم تحيوا • كلامكم على اذن حرام
 اقيموا انما يوم كيوم • ولكن الرفيق له مقام

والشاهد لحوق الواو للخيام لبيان حركة الميم والدلالة على انها مضمومة

(٢) هذا صدر بيت جرير وعجزه • وقولى - ان اصبت - لقد اصابا •

والشاهد فيه لحاق الالف لبيان حركة الباء وهى الفتحة . وبعضهم يلحق التنوين فيقول :

أقلى اللوم عاذل العتابين • وقولى ان اصبت لقد اصابين

وليس هذا التنوين هو الخاص بالاسم والذى هو علامة على اسمية الكلمة كما هو ظاهر للحوقه الفعل فى اصابين والمقترن
 بالالف واللام فى العتابين . ويرويه قوم بضم التاء فى قوله اصبت على انها ضمير المتكلم والمعنى اذا انا اصبت فاعترفى لى
 بالاصابة وقولى لقد اصاب وبعضهم يرويه بكسر هاء على انها ضمير المخاطبة والمعنى اذا كنت تريد ان تكونى مصيبة فى
 حكمك فقولى عني لقد اصاب

(٣) هذه قطعة من بيت لامرى - القيس بن حجر الكندى وهو بتمامه .

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول فحوملى

وهذا مطلع معلقة وبعده . فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها • لما نسجتها من جنوب وشمال

تري بمر الآرام فى عرساتها • وقيعانها كانه حب فلفل

والشاهد فيه لحاق الياء لقوله فحوملى للدلالة على ان حركة اللام الكسرة

الحروف قبل الحركات ذلوا في منو قبل ضمة النون والالف في منا قبل الفتحة والياء في منى قبل الكسرة وانما حركوا النون وأصلها البناء على السكون لعلتين احدهما انك تقول في النصب منا فتفتح النون لان ما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا فلما وجب تحريكها في النصب حركوها في الرفع والجاء ليكون الجميع على منهاج واحد لا يخالف والعللة الثانية ان الواو والياء خفيتان فاذا جعلوا قبل كل واحد منهما الحركة التي هي منها ظهرا وتبينتا وأما منه فأنما فتحت النون لان هاء التأنيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحا وأما تحريكها في التثنية والجمع فمن قبل انهم أرادوا أن يكون الاستثبات في التثنية والجمع على منهاج التثنية والجمع الحقيقي فلما كان ما قبل حرف التثنية مفتوحا فتحو النون في حكايته ولما كان ما قبل الواو في الجمع مضموماً وما قبل الياء مكسورا اهتمدوا مثل ذلك في حكايته اذا استثبتوا فأما متان ومتين بسكون النون في حكاية تثنية المؤنث فكأنه ثنى منت بسكون النون كما تقول بنتان وأختان جعل التاء للالحاق بفلس وكعب كما كانت في بنت وأخت ملحقتين بعدل وبرد *

قال صاحب الكتاب **و** وأما الواصل فيقول في هذا كله من ياتني بغير علامة وقد ارتكب من قال *** أتوا ناري فقلت منون أنتم * شذوذ في إلحاق العلامة في الدرج وتحريك النون ***

قال الشارح : قد تقدم القول ان هذه العلامات انما تاتي في حال الوقف فقط فاذا وصلت عادت الى حالها من البناء على السكون ومقتضى القياس فيها فلذلك اذا قال في الوقف منو ومنا ومنى * يقول اذا وصل من ياتني * وكذلك اذا قال رأيت نساء فقال في الوقف منات واذا قال رأيت رجلا فقال منين واذا قال رأيت امرأة فقال منه أو منت فانه اذا وصل قال من ياتني باسكان النون وكذلك اذا قال رأيت رجلا وامرأة فبدأ بالمذكر قلت في السؤال من ومنه وان بدأ بالمؤنث قلت من ومنا لان العلامة انما تلحق الذي تقف عليه وهو الثاني والاول لا تلحقه علامة لانه موصول بالثاني هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وأما يونس فكان يميز منه ومنة ومنة في الوصل كما يكون مع الوقف ويقيسه على أي وزم انه سمع هريفاً يقول ضرب من مناً وعلى هذا ينبغي اذا ثنى أو جمع فقال منان أو منون أن لا يغيره ويشبهه وصلاً ووقفاً واستدل على ذلك بقول شعر بن الحارث الطائي الشاعر

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً (١)

(١) البيت كما رواه الشارح من كلمة رواها أبو زيد في نوادره (ص ١٢٣) منسوبة لشمير - بالشين المعجمة وبالتصغير وقال أبو الحسن الذي أحفظه شمير (بالمهله) ابن الحارث الضبي وهي

ونار قد حضت ببيدهدي * بدار لا أريد بها مقاما

سوى تحليل راحلة وعين * كالتها مخافة أن تناما

أتوا ناري فقلت منون قالوا * سراة الجن قلت عموا ظلاما

فقلت الى الطعام فقال منهم * زعيم نحسد الانس الطعاما

وقوله حضت أي اشملت واوقدت يقال في تصريفها حضت النار احضوها وقوله سوى تحليل راحلة فانه اراد سوى راحلة اقامت بها فيها بقدر تحلة اليمين وقال أبو الحسن «تحليل راحلته اقامتها وحلولها بقدر تحلة اليمين» وسراة هو بالضم فيأذ كرا بوحاً ثم يزد به من الرواة عماروا أبو زيد قوله

فقلتُ الى الطعَامِ فقال منهم زعيم نخسُدُ الأُنسَ الطعَاما

وبعضهم يرويه عموا صباحا والاكثر ظلاماً ويؤيده البيت الثاني وهو شاذ « وشذوذه من وجهين »
أحدهما انه أثبت الزيادة في الوصل وهي انما تكون في الوقف لا غير والثاني انه فتح النون وحققها السكون
وكان أبو اسحق يقول فيه ان الشاعر اعتقد الوقف على منون ثم ابتداء بما بعده ، وأما قياس من على
أي فليس بصحيح لان أيا معربة ومن مبنية وأما ما حكاه من قولهم ضرب من منا فهي حكاية نادرة
لا يؤخذ بها وقد استبعدها سيبيويه فقال لا يتكلم به العرب ووجهه من القياس انه جرد من من الدلالة
على الاستفهام حتي صارت اسما كسائر الاسماء يجوز اعرابها وتثنيها وجمعها كما جردوا أيا من الاستفهام
حين وصفوا بها فقالوا مررت برجل أي رجل أي كامل وقد فعلوا ذلك في مواضع فمن ذلك قول الشاعر

لقد فضلتكم بالا كل فينا * ولكن ذاك يعقبكم سقاما

امطعنا اللثام فان فيه * لا كاه النقاصة والسقاما

والوهن - ومثله الموهن - نحو من نصف الليل وذكر الاصمعي انه حين يدبر الليل وقوله اكلتها معناه احرسها واحفظها
لثلاث اقسام وقوله الانس يروى بفتحين وبكسر فسكون وهم البشر وقول الشارح وبعضهم يرويه عموا صباحا فهذا من
قصيدة اخرى لجذع بن سنان اولها

اتوا نارى فقلت منون انتم * فقالوا الجن قلت عموا صباحا

ترلت بشعب وادى الجن انا * رايت الليل قد نشر الجناحا

اتيتهم وللأقدار حتم * تلاقى المرء صباحا اورواحا

اتيتهم غريبا مستضيئا * راوا قتلى اذا فعلوا جناحا

اتوني سافرين فقلت اهلا * رايت وجوههم وسما صباحا

نحرت لهم وقات الاملوا * كانوا مما طهيت لكم صباحا

اتاني قاهر وبنو ابيه * وقد جن الدجى والليل لاحا

وكلا الشطرين اكدوبة من ا كاذيب العرب لم تقع قط والشاهد في البيت قوله منون على ان يونس يحيز الحكاية
بمن وصلا كما في البيت وهذا عند سيبيويه ردى لان هذه العلامة انما تقع في الوقف ولا تقع في الوصل فلما اضطر اجراء
في الوصل على حاله في الوقف وقال ابن كيسان وانما حكى كيف كان كلامه وقال سيبيويه « هذا باب من اذا كنت مستفهما
عن نكرة اعلم انك تنفى من اذا قلت رايت رجلين كما تنفى ايا وذلك قولك رايت رجلين فتقول منين كما تقول ايين واتاني
رجلان فتقول منان واتاني رجال فتقول منون واذا قال رايت رجلا قلت منين كما تقول ايين وان قال رايت امرأتين
قلت منتين كما قلت ايتين الا ان النون مجزومة فان قال رايت نساء قلت منات كما قلت ايات الا ان الواحد يخالف ايا في موضع
الجر والرفع وذلك قولك اتاني رجل فتقول منو وتقول مررت برجل فتقول منى فاقى في موضع الجر والرفع بمنزلة زيد
وعمر وذلك لان التنوين لا يلحق من في الصلة وهو يلحق ايا فصارت بمنزلة زيد وعمر واما من فلا ينون في الصلة فجاء في
الوقف مخالفا وزعم الخليل ان منتين ومنة ومنات ومنين ومنى كل هذا في الصلة مسكن النون وذلك انك تقول منو في الوقف ثم
تقول من يافى فيصير بمنزلة قولك من ذلك فتقول من اذا غنيت جميعا وانما فارق باب من باب اى ان ايا في الصلة ثبت فيه التنوين
نقول اى ذا واية ذه وحد ثنا يونس ان قوما يقولون ابدانا منى ومنو غنيت واحدا واحدا او اثنين او جميعا في الوقف
واما يونس فانه كان يقيس منة على اية فيقول منة ومنة ومنة (بالحرركات الثلاث) اذا قال يافى وكذلك ينبغي له ان يقول اذا اثر
الا يغيرها في الصلة وهذا بعيد وانما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعره لم يسمع بعده مثله قال اتوا نارى (البيت) اه

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكَى لَمْ يَفْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأُحِبَّةِ يَوْمَ الْيَتِيمِ مُشْكُومٌ (١)

فهذا اعتقد خلع الاستفهام من هل ولولا ذلك لم يجمع بين استفهامين وهى أم وهل وإنما حكمنا على خلع دليل الاستفهام من هل دون أم لأن هل قد استعمل غير استفهام نحو (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) أى قد أتى ونحو قوله (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) والمراد اللنى أى اجزاء الإحسان إلا الإحسان فكان اعتقاد نزع الاستفهام منها أسهل من اعتقاد نزعها من أم فلما قول الشاعر

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ رُثْمَانٌ أَنْفٌ إِذَا مَا ضُنُّ بِاللَّبَنِ (٢)

(١) البيت من قصيدة لعلقة بن عبدة بن النعمان بن ناشرة بن قيس بن عبيد بن ربيعة وهو علقمة الفحل واقب بالفحل لأنه خلف امرأ القيس بن حجر على زوجه بعد أن تحاكما إليها - وكانت اذ ذاك زوجا لأمريء القيس - فى كلمتين لهما في وصف الفرس فقضت على امرئ القيس لعلقة ومطلع هذه القصيدة

هل ما علمت وما استودعت مكتوم * أم حبلها اذ نأتك اليوم مصروم

* أم هل كبير بكى لم يفض عبرته * البيت وبعده

لم ادر بالبين حتى ازمعوا ظعنا * كل الجمال قيل الصبح مزموم

رد الاماء جمال الحى فاحتملوا * فكأها بالتزدييات * كوم

عقلا ورقما تغل الطير تتبعه * كأنه من دم الاجواف مدموم

يحملن اترجة نضخ العير بها * كان قطيا بها فى الانف مشنوم

كان فارة مسك فى مفارقها * للباسط المتعاطى وهو مزكوم

فالعين منى كان غرب تحط به * دماء حاركها بالقتب محزوم

قد عريت حقة حتى استطف لها * كير كحافة كير القين ملحوم

وهى قصيدة مستجادة يروى ان علقمة قدم بها على قرش فانشدهم اياها وكانوا الزعماء وكانت العرب تعرض شعرها عليهم فاقبلوا منه كان مقبولا وما ردوا منه كان مردودا فقالوا هذا سخط الدهر والشاهد فيه الجمع بين ام وهل فيلزم اما ادعاء التوكيد واما الغاء احدهما فتلقى هل وانما جاز الغاء هل ولم يحذف في قول افنون الا فى الغاء كيف للفرق بين هل وكيف فانا عهدنا فى هل انها تجى والغير الاستفهام كما فى قوله تعالى (هل أتى على الإنسان) فانها هنا بمعنى قد التحققت يدل على هذا اجتماع الاستفهام عليه تعالى ولم نهد فى كيف خلوها من معنى الاستفهام فلا سيلا الى الغائها وشى ما آخر من الفرق بين الكلمتين ذكره الشارح وهو ان كيف اذا الغيت لزم اعرابها لانها اسم بنى لشبهه بالحرف فى معنى فلو الغيت لزم اعرابها لا لتقاضى علة بنائها حينئذ بخلاف هل فانها حرف فى ملازمة للبناء على اية حال

(٢) البيت لافنون التغلبى وهو بضم الهمزة وقبله

أتى جزوا عامرا سوءا بفعلهم * أم كيف يجزوانى السوءى من الحسن

وقوله العلوق هو بفتح العين المهملة الناقصة التى علق قلبها بولدها وسبب ذلك انه ينحدر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه ففى تسكن اليه مرة وتنفر عنه اخرى وقوله رثمان هو بكسر الراء المهملة واسكان الهمزة مصدر رثمت الناقصة على ولدها اذا عطفت عليه واحبته واصله الى الانف اشارة الى ان هذا الحب والعطف مجرد شم بالانف والقلب خال وهذا البيت يجرى مجرى التل لى بعد بالجمل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده . ويروى برفع رثمان ونصبه وقد انشده السكسائي فى مجلس الرشيد والاصمعي حاضر فرفع رثمان فردده عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت

فانه ينبغي أن يعتد نزع دليل الاستفهام من أم وقصرها على العطف لا غير ألا ترى أنا لو نزعنا الاستفهام من كيف للزم اعرابها كما أعربت من في هذا الوجه فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿وإنهم من لا يزيد إذا وقف على الأحرف الثلاثة وحد أم نبي أم أنت أم جمع﴾ قال الشارح : قوم من العرب لا يحكون إلا الأعراب لا غير « فيقولون في الرفع منو وفي النصب منا وفي الجر مني سواء في ذلك الواحد والاثنتان والجمع والمذكر والمؤنث » حكى سيديويه عن يونس أن قوما من العرب يقولون ذلك وكان الذين يقولونه اكتفوا بما ضمنوه من علامات الأعراب ويجرون من على أصلها من كونها تصلح للواحد والاثنتين والجمع بلفظ الواحد المذكور فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿وَأما المعرفة فذهب أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أن يحكيه المستفهم كما نطق به فيقول لمن قال جاءني زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد وإذا كان غير علم رفع لا غير يقول لمن قال رأيت الرجل من الرجل ومذهب بني تميم أن يرفعوا في المعرفة البتة ﴾ قال الشارح : قد اختلفت العرب « في الاسم المعروف فذهب أهل الحجاز إلى حكاية لفظه » وهي أن يجري الاسم على أعراب الاسم المتقدم ذكره « فإذا قال الرجل لرجل جاءني زيد قلت في جوابه مستثبنا من زيد وإذا قال رأيت زيدا قلت من زيدا وإذا قال مررت بزيد قلت من زيد وإنما يفعلون ذلك في العلم خاصة » « وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال » ويقولون من زيد بالرفع لا غير سواء قالوا جاءني زيد أو رأيت زيدا أو مررت بزيد ، فأما أهل الحجاز فتحرزوا بالحكاية لما قد يعرض في العلم من التنكير بالمشاركة في الاسم فجاءوا بلفظه لئلا يتوهم المستنول أنه يسأل عن غير من ذكره من الأعلام ، وخصوصاً الأعلام بذلك لكثرة دورها وصحة استعمالها في الأخبارات والمعاملات ونحوها ولأن الحكاية ضرب من التغير إذا كان فيها عدول عن مقتضي عمل العامل والأعلام مخصوصة بالتغير ألا ترى أنهم قالوا رجاء بن حيوة وقالوا محبب ومكوزة وساغ فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء لأنها في أصلها مغيرة بنقلها إلى العلمية والتغير يؤنس بالتغير ووجه ثان أن الأعلام إنما سوغوا الحكاية فيها لما توهموه من تنكيرها ووجود التزام لها في الاسم فجاءوا بالحكاية لازالة توهم ذلك وهذا المعنى ليس موجوداً في غيرها من المعارف لأنه لا يصح اعتقاد التنكير فيها فيه الألف واللام مع وجودها ولا فيما هو مضاف مع وجود الإضافة وكذلك سائر المعارف ، وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف ويرى بابها وباب الأعلام واحداً وحكي سيديويه عن بعض العرب دعنا من نمرتان كأنه قال ما عنده نمرتان فحكي قوله وقال

ما أنت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجه أن الرفع على الإبدال من ما والنصب بقوله تعطى ومفعوله الأول محذوف والمعنى كيف ينفع بوترعطيه الناقة المتعلقة به رثمان أنف فاما جواز الجر فعلى البدل من الهاء وقوله به متعلق بتعطى على تضمينه معنى تسمع والأصل كيف ينفع بوترعطى العلق رثمان أنفله ويستشهد باليتين جميعاً حيث أدخل فيهما أم على كيف في البيت الأول . وفي الثاني الذي استشهد به الشارح فتكون أم لجره الإضراب والالزم دعوى التأكيد أو إخلاء كيف من معنى الاستفهام ويلزم على الثاني ما ذكره الشارح من أعراب كيف وذلك لأنها إنما بنيت لما تضمنته من معنى الاستفهام الذي هو معنى حر في فاذا زال عنها لزم أعرابها حينئذ وهذا بين أن شاء الله تعالى

سمعت عربياً يقول لرجل سأله أليس قرشياً فقال ليس بقرشياً حكاية لقوله فعلى هذا إذا قال رأيت أخا زيدا جاز أن يقول من أخا زيدا وليس ذلك بالمختار « والوجه الرفع في جميع المعارف ما خلا الاعلام » نحو قولك في جواب جاءني أخوزيد من أخوزيد ورأيت أخا زيدا من أخوزيد ومررت بأخي زيدا من أخوزيد وكذلك باقي المعارف « فان قيل » اذا كان الغرض من حكاية العلم ازالة توهم ان الاسم الثاني غير الاول فهلا زادوا على من زيادة تنبي عن حال الاسم المذكور فيعلم انه المراد دون غيره كما فعل بالنكرة حيث قالوا منو ومننا ومنى « قيل » كان القياس في النكرة الحكاية كالعلم لما ذكرناه غير ان اعادة لفظ النكرة لم تجز لانه يلزم فيها اذا أعيدت ادخال الالف واللام فيها لانها تصير معهودة نحو قولك جاءني رجل وفعل الرجل كذا واذا أدخل عليه الالف واللام لم تمكن اعادة لفظ الاول فلما لم تسغ الحكاية في النكرة عدلوا الى ما فعلوه من زيادة على لفظ من لتنبؤ مناب الحكاية وأما العلم المعرفة فلا يلزم فيه ما لزم في النكرة من الاتيان بالالف واللام لتعرفه فساغت فيه الحكاية ، « وأما بنو تميم » فلهم جروا في ذلك على القياس في غير هذا الباب اذ لا خلاف ان مستغفماً لو ابتدأ السؤال لقال من زيدا فمن مبتدأ وزيد الخبر أو زيدا مبتدأ ومن الخبر فكذلك اذا وقع السؤال جواباً لا فرق بينهما ولان الحكاية انما كانت في النكرة لتنبئ ان الاستغفام انما كان عن الاسم المتقدم لا عن غيره مما يشاركه في اسمه وليس هذا المعنى في المعرفة فكان منزلة بنو تميم منزلة من أتى بالكلام من غير تأكيد نحو قولك أتاني القوم ومنزلة أهل الحجاز منزلة من أتى بالتأكيد نحو قولك أتاني القوم كلهم لان التأكيد يزيل توهم اللبس كما تزيله الحكاية ، فان جئت مع من بواو عطف أو فاء نحو قولك فمن أو ومن لم يكن فيما بعده الا الرفع وبطلت الحكاية وذلك قولك اذا قال القائل رأيت زيدا ومن زيدا أو فمن زيدا وانما كان كذلك من قبل أنك لما أتيت بحرف العطف علم المسئول أنك تعطف على كلامه وتنحو نحوه فاستغنيت عن الحكاية فاعرفه *

قال صاحب الكتاب « واذا استغنم عن صفة التام قيل اذا قال جاءني زيدا المتى أي القرشي أم الثقيفي والمنباني والمنبوني »

قال الشارح : قد يحتاج الانسان الى معرفة نسب من يذكر له وان كان معروف العين عنده فاذا أراد ذلك أدخل الالف واللام على من من أولها وأتى بياء النسب من آخرها وأعربها بأعراب الاسم المسئول عنه « فاذا قال جاءني زيدا قال المتى » واذا قال رأيت زيدا قال المتى واذا قال مررت بزيدا قال المتى كأنه قال « آلتقي أم القرشي » واذا قال جاءني الزيدان قلت « المنبان » وفي النصب والجر المنبين فجئت بمن لان من يسأل بها عن الرجل المنسوب أو الموصوف وأما علامة النسب التي هي الياء فليعلم انه يسأل عنه منسوباً وأما الالف واللام فلانه انما يسأل عن صفة العبارة عنها بالالف واللام ولو صرحت مكان المتى بالثقيفي أو القرشي لكان أعرباً أعرب المتى على حسب الاسم المتقدم ، ويجوز رفعه البتة على اضمار مبتدأ تقديره أهو الثقيفي أو القرشي كما اذا قيل كيف أنت قلت صالح أي أنا صالح ، ولا يحسن أن يقع في جواب المتى غير النسب الى الأب نحو الثقيفي والقرشي ولا يحسن البصري أو المكي لان أكثر أغراض العرب في المسألة عن الانسان ، وحكي عن المبرد أنه سئل عن الرجل يقول رأيت

زيدا فأردت أن تسأله عن صفة فقال أقول المني كأي أقول الظرفي أو الماني فملي هذا يجوز في كل صفة والاول أكثر فملي هذا لو قيل رأيت لاحقا وأريد البعير وأردت أن تسأله عن صفة فالقياس أن تقول الماني أو المساوي لأن ما تختص بما لا يعقل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأي كمن في وجوها ، تقول مستفهما : أيهم حضر ، ومجازيا أيهم يأتي أكرمه ، وواصل اضرب أيهم أفضل ، وواصل يا أيها الرجل ، وهي عند سيديويه مبنية على الضم اذا وقعت صلته محذوفة الصدر كما وقعت في قوله تعالى (ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) وأنشد أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل (١)

فاذا كانت فالنصب كقولهم : عرفت أيهم هو في الدار ، وقد قرئ أيهم أشد ﴿ قال الشارح : قد تقدم القول على أي وأن معناها تبيين ما أضيفت اليه ولذلك لزمها الاضافة وأقسامها كأقسام من في وجوها وهي أربعة أقسام تكون استفهاما وجزاء وموصولة وموصوفة فاذا كانت استفهاما أو جزاء كانت تامة لا تحتاج الى صلة وتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة فرفعها بالابتداء لا غير ولصبتها بما بعدها من العوامل ولا يعمل فيها ما قبلها لان الاستفهام والجزاء لما صدر الكلام « فتعال الاستفهام أيهم حضر » وأيهم يأتي أي هنا اسم تام لا يقتصر الى صلة وهو رفع بالابتداء وما بعده الخبر قال الله تعالى (أيكم يأتي بعرشها) وتقول أيهم تضرب فأى نصب بما بعده قال الله تعالى (أي منقلب ينقلبون) فأى نصب ينفقون لا بما قبله ، « ومثالم اذا كانت جزاء أيهم يأتي أكرمه » وأيهم تكرم

(١) البيت اخسان بن وعله وهو شاعر مخضرم من بني مرة بن عباد وذكر بعضهم انه عمان بن وعله وقد روى بالنصب كما فرئت الآية به ويستشهد به على ان ايا تستعمل موصولة اذا اضيفت الى معرفة لفظا وحذف صدر صلتها والمحذوف هو المائد على أي وهو ضمير يقع مبتدا والتقدير أيهم هو افضل وهذا مذهب سيديويه وكان الزجاج يقول ما تبين لي ان سيديويه غلط الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت اه أي والاضافة من خصائص الاسماء والاصل فيها الاعراب فكان من حقها ان تكون معر بوزعم قوم منهم الخليل ويونس والكسائي والاختلاف ان ايا في الآية الاستفهام وانما مبتدأ خبره وله اشدهم اختلافوا في مفعول تنزع فقال الخليل هو محذوف لدلالة الكلام عليه واعتمادا على فهم السامع وتقديره لنزع عن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول وعلفت تنزع عن العمل فيها لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وقال الكسائي والاختلاف المفعول هو قوله كل شيعة ومن الجارة زائدة في تقدير الكلام قال ابن هشام ويرداقوا لهم ان التعليق مختص بافعال القلوب وانه لا يجوز لاضر بن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب وقول الشاعر ﴿ اذا ما لقيت بني مالك (البيت) يروى بضم اي وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حرف الجر ودخول الجار على معمول صلتته ولا يستأنف ما بعد الجار وزعم ثعلب ان ايا لا تكون موصولة اصلا وقال لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني اه ومحصل كلام ثعلب انه يزعم انها لو كانت تقع موصولة لجاز ان تقع مبتدا كما يقع الذي واخواته ولكن السماع عن العرب لم يرد بتعبير فيه ذلك فيلزم الايجوز وتوهم موصولة وذلك مردود بان عدم السماع انما ينتج على ما قرره ان الموصولة لا تقع مبتدا ولا ينتج ابدان في الموصولة من اصلها وهذا واضح ان شاء الله

أكرمه فأى نصب بما بعده من الفعل قال الله تعالى (أيا ماتدعوا فله الأسماء الحسنى) فأيا نصب بتدعو ا
وما زائدة « واذا كانت موصولة » احتاجت الي وصلها بكلام بعدها يتمها وتصير اسما به كاحتياج
الذى ومن وما اذا كانا بمعنى الذى ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها كما يعمل فى الذى وقد تقدم الكلام على
ذلك مستتهى فى الموصولات « وأما كونها موصوفة » فى النداء خاصة اذا أردت نداء ما فيه الألف
واللام فتجىء بها مجردة من معنى الاستفهام وتجعلها وصلة الى نداء ما فيه الألف واللام وذلك نحو قولك
يا أيها الرجل يا أيها السلام وهو كثير فى الكتاب العزيز نحو (يا أيها الذين آمنوا) و (يا أيها الناس)
ولزمها هاء التنبيه كالعوض من المضاف اليه فأى منادى مضموم كيازيد وها للتنبيه وما بعده صفة له
وقد تقدم ذلك فى النداء *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا استفهم بهاعن نكرة فى وصل قيل لمن يقول جاءنى رجل
أى بالرفع ولمن يقول رأيت رجلا أيا ولمن يقول مررت برجل أي وفى التثنية والجمع فى الاحوال الثلاث
أيان وأيون وأيين وأيين وفى المؤنث أية وأما فى الوقف فاسقاط التنوين وتسكين النون ﴾

قال الشارح : سبيل أى فى الاستنبات سبيل من وكان الاصل اذا قال القائل رأيت رجلا أن تقول
أى الرجل لان النكرة اذا أعيدت عرفت بالالف واللام لانها تصير معهودة بتقديم ذكرها فاقصر واعلى
أى وأعرابه باعراب الاسم المتقدم وحكوا اعرابه وتثنيته وجمعه ان كان مثني أو مجموعا ليعلموا بذلك
انه المقصود دون غيره « فاذا قال جاءنى رجل قلت أى واذا قال رأيت رجلا قلت أيا واذا قال مررت
برجل قلت أي » واذا قال جاءنى رجلان قلت « أيان » وفى النصب والجر « أيين » واذا قال رجال
قلت « أيون » وفى النصب والجر « أيين » واذا قال جاءني امرأة قلت « أية » واذا قال امرأتان أو
امراتين قلت « أيتان » أو « أيتين » وان قال جاءني لساء قلت « أيات » وكان ذلك أخصر وأوجز
من أن يأتوا بزيادة الألف واللام والجملة بأسرها مع حصول المقصود بدونها وربما وقع عند ظهور
الخبر بالالف واللام فى الخبر لبس بأن المذكور معهود غير الاول قال أبو العباس المبرد لو ذكرت الخبر
وأظهرته لم تكن أي الا مرفوعة نحو قولك أى من ذكرت أو أى هؤلاء ولم تحسن الحكاية لان الخبر
اذا ظهر علم أن المتقدم مبتدا فقبح مخالفة ما يقتضيه اعراب المبتدا ألا ترى انهم قد أجازوا الحكاية بمن
فى العلم فقالوا فى جواب من قال رأيت زيدا من زيدا لعدم ظهور الاعراب فى من ولم يفعلوا ذلك مع أى
لظهور الاعراب فيها فاستقبحوا مخالفة ما يقتضيه ظاهر اللفظ وكذلك ورد عنهم انهم أجمعون ذاهبون برفع
أجمعين على الموضع لما لم يظهر فى المكني الاعراب ولم يميزوا ان القوم أجمعون ذاهبون على الموضع لظهور
الاعراب فى القوم ، واعلم ان أيا لما كانت مخالفة لمن من جهة ان أيا معربة ومن مبنية كان ما يلحق أيا اعرابا
ينبت وصلا ويحذف وقفاً ويبدل فى الوقف من تنوينه فى النصب ألف ولما كانت من مبنية لم يكن ما يلحقها
اعراباً وانما هو علامات ودلالات على المستول عنه ولذلك كان بابه الوقف ويحذف فى الوصل فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ ومحل الرفع على الابتداء فى هذه الاحوال كلها وما فى لفظه من الرفع
والنصب والجر حكاية وكذلك قولك من زيد ومن زيدا ومن زيد من والاسم بعده فيه مرفوعا محل

مبتدأ وخبراً ويجوز إفراده على كل حال وأن يقال أياً لمن قال رأيت رجلين أو امرأتين أو رجلاً أو نساء ويقال في المعرفة إذا قال رأيت عبد الله أي عبد الله لا غير ﴿

قال الشارح : اعلم أنك إذا حكيت وقالت أياً في جواب رأيت رجلاً « فأياً في محل مرفوع بالابتداء » والخبر محذوف والتقدير أياً من ذكرت أو أياً المذكور ويجوز أن يكون خبر ابتداء والمحذوف هو المبتدأ والنصب في لفظه على حكاية أعراب الاسم المتقدم كما أنك إذا حكيت بمن عن العلم فقلت في جواب من قال رأيت زيدا « من زيدا يكون زيدا في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ » وإن كان منصوباً على الحكاية كذلك إذا قلت أياً كان في موضع مرفوع وإن كان منصوباً في اللفظ على الحكاية وكذلك الجر إذا قلت أي في جواب مررت برجل في موضع رفع بالابتداء وخفضه حكاية أعراب الاسم المتقدم وإذا قيل جاءني رجل قلت أي فوفعت فالرفع على الحكاية لأنك إنما تستفهم عما وضع المتكلم كلامه عليه وليس الرفع الذي يوجب الابتداء إنما هو في محل مبتدئ « ويجوز أن يقال أياً لمن قال رأيت رجلين أو امرأتين أو رجلاً أو نساء » فتفردها مع الاثنين والجماعة وتذكرها مع المؤنث لأن لفظ أي يجوز أن يقع الاثنين والجماعة على لفظ الواحد ويقع على المؤنث بلفظ الذكر كما كانت من كذلك « فإذا استثبت بأي عن معرفة » لم يكن بد من الاثنين بالخبر وبطلت الحكاية فإذا قال جاءني عبد الله قلت أي عبد الله « وإذا قال رأيت عبد الله قلت أي عبد الله » وإذا قال مررت بعبد الله قلت أي عبد الله بالرفع لا غير لم يكتفوا في المعرفة إلا بذكر الاسم والخبر ، وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حالهما في السؤال وذلك أن السؤال في النكرة إنما هو عن ذاتها وفي المعرفة إنما هو عن صفتها فإذا سألت عن منكور قائماً سألت عن شائع في الجنس ليخصه لك باللقب أو بغيره من المعارف وإذا سألت عن معرفة قائماً سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض فأردت أن يخصه لك بالنعت فإذا قال جاءني عبد الله قلت أي عبد الله فالجواب الطويل أو العالم ونحوهما من الصفات المميزة ممن له مثل اسمه فلما كان الجواب بالنعت لم يكن بد من ذكر المنعوت فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ لم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي إلا في قولهم ماذا وقد أثبتته الكوفيون وأنشدوا

عَدَسٌ مَا لَعَبَّاءَ عَلَيْكَ إِيمَارَةٌ أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

أي والذي تحمليه طليق وهذا شاذ عند البصريين وذكر سيبويه في ماذا صنعت وجهين أحدهما أن يكون المعنى أي شيء الذي صنعه وجوابه حسن بالرفع وأنشد للبيد

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَفَحَبُّ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ (١)

والثاني أن يكون ماذا كما هو بمنزلة اسم واحد كأنه قيل أي شيء صنعت وجوابه بالنصب وقرئ قوله تعالى (ماذا ينطقون قل العفو) بالرفع والنصب ﴿

(١) تقدم القول على هذا الشاهد بما يعني عن إعادة شيء منه (ج ٣ ص ١٤٩)

قال الشارح : قد تقدم القول في ذا من قولك « ما ذا صنعت » أنها تكون على وجهين أحدهما أن تكون بمعنى الذي وما بعده من الفعل والفاعل صلته وهو في موضع مرفوع لانه خبر المبتدا الذي هو ما والوجه الثاني أن يكون ما وذا جميعاً اسماً واحداً يستفهم به بمعنى ما وموضعه نصب بفعل بعده وقد مضى مشروحا ، « فاما البيت الذي أنشده وهو * ألا تسألان الخ * » البيت لليد والشاهد فيه رفع أنحب وضلال على البذل من ما فدل ذلك على أن ذا في موضع رفع بأنه خبر ما وهو بمعنى الذي وما بعده صلته والنحب النذر يقال سار فلان على نحب اذا سار فأجهد السير كأنه خاطر على شيء فجد في السير كأنه يعنف الانسان على جسده في أمر الدنيا وتعبه لها أي يفعل ذلك لنذر يقضيه أم اضلال وأمر باطل ، ولا يكون ذا ولا شيء من أسماء الإشارة موصولا عند البصريين الا فيما ذكرناه من ذا اذا كان معها ما وذهب الكوفيون الى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة وان لم يكن معها ما واحتجوا بأشياء منها قوله تعالى (وما تلك بيمينك يا موسى) ومن ذلك ما قاله ثعلب في قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) أن هؤلاء بمعنى الذين والمراد الذين يقتلون أنفسهم ومن ذلك قوله

* عدس ما لعباد الخ * (١) البيت ليزيد بن مفرغ والشاهد فيه قوله وهذا تحملين جبل هذا بمعنى الذي موصولا وتحملين صلته أي والذي تحملينه طليق يصف أمنه بخروجه عن ولاية عباد ويخاطب بقلته فقوله عدس زجر لليلة كأنه زجرها ثم قال ما لعباد عايك اماراة أمنت ويجوز أن يكون عدس اسما لليلة نفسها سميت بذلك لانه مما تزجر به كما قال * اذا حملت بزني على عدس * والصواب ما ذهب اليه أصحابنا وما تعلقوا به لاحجة فيه فأما قوله تعالى (وما تلك بيمينك يا موسى) فالجار والجرور في موضع الحال وما استفهام في موضع رفع بالابتداء وتلك الخبر كما يكون الجار والجرور صفة اذا وقع بعد نكرة نحو هذه عصا بيمينك وصفة النكرة تكون حالا للمعرفة وكذلك تحملين من قوله وهذا تحملين طليق فهذا مبتداً وطليق الخبر وتحملين في موضع الحال والتقدير هذا محمولا طليق وأما قوله (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) قائم مبتداً وهؤلاء الخبر وتقتلون أنفسكم في موضع الحال التقدير ثم أنتم هؤلاء قاتلين أنفسكم وذهب أبو العباس المبرد الى أن هؤلاء منادى والتقدير يا هؤلاء فهو في

(١) يزيد هو يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري وكان شاعرا محسنا غزلا والبيت من قصيدة له يقولها في شأنه مع عباد بن زياد بن أبي سفيان وكان قد حجه عند ذهابه الى خراسان واثر صحبته على صحبة سعيد بن عثمان بن عفان ثم حدثت بينهما جفوة فحبسه عباد واضربه وهو يهيجوه ثم داهنه حتى افرج عنه واخرجه من السجن فهرب حتى اتى البصرة ثم خرج منها الى الشام وجعل ينتقل في مدنها هاربا ويهجو ياد او لده واشعاره فيهم ترد بالبصرة وتنتشر وتبلغهم وعدس اسم لزجر البغل وقد ذكر الشارح انهم ربما جعلوه اسما للبغل وعليه فيكون منادى حذف منه ياء النداء وقد انشد المؤلف والشارح هذا البيت ليدكروا احتجاج الكوفيين به وانهم زعموا ان هذا اسم موصول وجملة تحملين لا محل لها من الاعراب صلته وقوله طليق خبر المبتدا وهو الاسم الموصول ، وان ذلك البصريون وذكروا انه لا يقع ذا اسما موصولا بمعنى الذي الا اذا سبقه من او ما الاستفهاميتان وذكروا هذا البيت تخريجا يوافق ما ذهبوا اليه فهذا عندهم اسم اشارة مبتدا وطليق خبره وجملة تحملين في محل نصب حال من الضمير المستتر في قوله طليق او حال من اسم الاشارة على ما جوزه سيدييه من محيى الحال من المبتدا

موضع اسم مضموم وأنتم مبتدأ والخبر تقتلون ولو كان تقدير هاؤلاء الذين كما ذهبوا اليه لكان تقتلون بلفظ الغيبة لان الذي اسم ظاهر موضوع للغيبة هذا هو الاكثر وربما جاء لا بلفظ الغيبة حملا على المعنى دون اللفظ نحو قوله

وأنا الذي قتلتُ بكرًا بالقنَّا وتركتُ مرةً غيرَ ذاتِ سنام (١)

وهو قليل من قبيل الشاذ فاعرفه *

أسماء الافعال والاصوات

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿هي على ضربين ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الاخبار والغلبة الاول وهو ينقسم الى متعدد المأدور وغير متعد له فالتعدى نحو قولك رويد زيداً أى أروده وأمهله ويقال يويد زيداً بمعنى رويد وهلم زيداً أى قربه وأحضره وهات الشئ أى أعطنيه قل الله تعالى (هاتوا برهانكم) وهاء زيداً أى خذه وحيثل الثريد أى إيته وبه زيداً أى دعه وترا كما ومناعها أى اتركها وامنعها وعليك زيداً أى الزمه وعلى زيداً أى أولنيه﴾

قال الشارح: اعلم ان معنى قول النحويين أسماء الافعال المراد به انها وضعت لتدل على صيغ الافعال كما تدل الاسماء على مسمياتها فقولنا بعد دال على ما تحته من المعنى وهو خلاف القرب وقولك هيات اسم للفظ بعد دال عليه وكذلك سائرهما ، والغرض منها الايجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الافعال التى هذه الالفاظ أسماء لما أولى بموضعها ، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ألا ترى انك تقول فى الامر للواحد صه يازيد وفى الاثنين صه يازيدان وفى الجماعة صه يازيدون وفى الواحدة صه ياهند وصه ياهندان وصه ياهندات ، ولو جئت بمسمى هذه اللفظة وهو اسكت واسكتا الاثنين واسكتوا للجماعة واسكتى للواحدة المخاطبة واسكتن للجماعة المؤنث فتركهم اظهار علامة التأنيث والثنية والجمع مع ان فى كل واحد من هذه الاسماء ضميراً للأمر والمتهمى بحكم مشابهة الفعل ونيابته عنه دليل على ما قلناه من قصد الايجاز والاختصار، وأما المبالغة فان قولنا: صه أبلغ فى المعنى من اسكت وكذلك البواقي ، واعلم ان هذه الاسماء وان كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده فى الفعل ، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة وليست هذه الاسماء كذلك بل هى مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده فى اسم الفاعل واسم المفعول والظرف والذي يدل على ان هذه الالفاظ أسماء مفردة اسناد الفعل اليها قال زهير

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت وقد استشهد به لاعادة الضمير على الذى بلفظ ضمير الحاضر لجرى ان الذى على حاضر وهو المتكلم وان كان لفظه من الفاظ الغيبة وبكر فى العرب قيلتان احدها بنو بكر بن عبد مناف بن كنانة والاخرى بكر بن وائل بن قاسط واذا نسب اليهما قيل بكرى فاما بنو بكر بن كلاب فالنسبة اليهم بكر اويون والقنا جمع القنات قال ابو منصور « القنات من الرماح ما كان اجوف كالقصب ولذلك قيل للكظائم التى تجرى تحت الارض قنوات واحدها قنات » اه

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٌ وَأُجِّ فِي الدُّعْرِ (١)

فلو كانت نزال بما فيها من الضمير جملة لما جاز اسناد دعيت اليها من حيث كانت الجملة لا يصح كون شيء منها فاعلا وانما لم يصح أن تكون الجملة فاعلا لان الفاعل يصح اضماره والجملة لا يصح اضمارها لان المضمير لا يكون الا معرفة والجملة مما لا يصح تعريفها من حيث كانت معاني الجملة مستفادة ولو كانت

(١) هذا بيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى الزنى مدح بها هرم بن سنان المرمي . وهم يختلفون في مطلعها والرواية الصحيحة عن المفضل ان مطلعها قوله

دع ذا وعد القول في هرم * خير البداة وسيد الحضر
تالله قد علمت سراة بني * فبيان عام الحبس والاصر
ان نعم معترك الجياح اذا * خب السفير وسابيء الخمر
ولنعم حشو الدرع (البيت) وبعده
ولنعم مأوى القوم قد علموا * ان عضهم جل من الامر
ولنعم كافي من كفيت ومن * تحمل له تحمل على ظهر
حامي الدمار على محافظة الـ * جلي امين مغيب الصدر
حبيب على المولى الضريك اذا * نابت عليه نواب الدهر
عظمت دسيعة وفضله * جز النواصي من بني نصر

وقوله خير البداة وسيد الحضر معناه انه خير اهل البدو وسيد اهل الحضر ، وواحد البداة باد وواحد الحضر حاضر ومثله صاحب وصاحب ورا كبور كعب . والسراة . جمع مرمى . والحبس والاصر والازل واحد وهو ان يحدق العدو بالقوم فيحبسوا اموالهم ولا يخرجوها للرعي خشية ان ينفار عليها والاصر ايضا الضيق وسوء الحال واراد بالمعترك موضع الاجتماع واصل استعماله انما يكون في الحرب فاستعاره هنا وقوله خب السفير معناه اشتد الزمان وتساقط ورق الشجر فسارت به الريح سيرا سريعا كالخب والسفير الورق تسفره الريح اي تطيره وتبر به وسابيء الخمر مشتريها ولا يستعمل الا في الخمر خاصة وقوله نعم حشو الدرع معناه لابس الدرع انت اذا اشتدت الحرب وتراحت الاقران فتداعوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف وكانوا اذا زوحموا فلم يمكنهم التعاضع تداعوا نزال فنزلوا عن الخيل وتقارعوا بالسيوف ومعنى لج في الدعر تتابع الناس في الفزع وهو من اللجاج في الشيء اي التماذي فيه وقوله حامي الدمار معناه انه يحمي ما يجب عليه ان يحميه من خرمه واصله من ذمرته اي اغضبته . والجلى النائبة الشديدة ويقال . الحلى جماعة العشرة ، وعلى في قوله حامي الدمار على محافظة هي بمعنى اللام اي انه يحمي دماره لمحافظة على عشيرته او على ما نابا من الامر لئلا ينسب الى التقصير وقوله امين مغيب الصدر معناه انه مؤتمن على ما يغيب في صدره ويضمه ، ويريد انه لا يضم الا الجليل ولا ينطوي الا على الوفاء والخير وحفظ السرفه ومأمون ، والحبيب الذي لا يزال يتعطف ويشفق والمولى ابن العم والضريرك الضرير اي من به ضر من مرض او فقر والدسيعة العطية ، والشاهد في البيت قوله دعيت نزال . حيث وقع نزال تالبا عن الفاعل وظاهر عبارة الشارح ان نزال وقع نائب فاعل وهو باق على معناه الذي هو انزال . لكن قال الاعلم . « الشاهد في قوله نزال وهو اسم لقوله انزل . وانما اخبر عنها على طريق الحكاية والا فالفعل وما كان اسما له لا ينبغي ان يخبر عنه » اه ومعنى هذا انه لم يبق على معناه الذي هو انزال بل قصد به اللفظ وقد علمت ان الكامة اذا قصد لفظها فهي اسم ومثل هذا البيت قول زيدا الخيل وقد علمت سلامة ان سبني * كربه كلما دعيت نزال

معرفة لم تكن مستفادة فلما تدافع الامران فيها وتنافيا لم يجتمعا ، والذي يدل ان هذه الالفاظ أسماء أمور الاول منها جواز كونها فاعلة ومفعولة فمن الفاعل ما ذكرناه من اسناد الفعل اليها في قوله : اذا دعيت نزال والفعل لا يسند الا الى اسم محض ، ومن المفعول قول الآخر

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكَنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ (١)

فان قيل فقد قال الشاعر

وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَبِيرِ

فجعل يسير فاعلا وهو فعل مضارع وقال جميل

جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا وَحَقٌّ لِمِثْلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ (٢)

فأسند حق الى يجزع وهو فعل قيل ان مراده ههنا معنى الفعلين والتقدير أن يسير وأن يجزع فالفعل

(١) البيت لربيع بن مكرم العنبي وهو شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام ثم عاش في الاسلام زمانا . وهو من كلمة له تعتبر من فاخر الشعر . وجيده . ومنها

ولقد جمعت المال من جمع امرئ * ورفعت نفسي عن لثيم المأك

ودخلت ابنة الملوك عليهم * ولشر قول المرء ما لم يفعل

ولرب ذي حنق على كائنا * تغلى عداوة صدره كالمرجل

ارحيته عنى فابصر قصده * وكوبته فوق الزواجر من عل

وقبل البيت المستشهد به قوله .

ولقد شهدت الخيل يوم طرادها * بسليم او ظفة القوائم هيكل

متأذف شنج النساء على الشوى * سباق اندية الجياد عميتل

لولا كفه لكاد اذا جرى * منه العزيم بدق فاس المسحل

واذا جرى منه الحميم رايته * يهوى بفارسه هوى الاجدل

واذا تعال بالسياط حيادها * اعطاك ثائبه ولم يتعلل

ودعوا نزال فكنت (البيت) وبعده

ويرى العدو لنادروا صعبة * عند النجوم منيعة المتأول

واذا الحاملة اثقلت حمالها * فملى سوائنا ثقل الحمل

ونحق في اموالنا خليفتنا * حقا ييؤ به وان لم يسال

والشاهد في البيت وقوع نزال مفعولا لدعوا وقد علم ان المفعول لا يكون جملة الا بعد القول وتكون

مؤولة بالمفرد ايضا

(٢) استشهد به لبيان ان ظاهره اسناد من الى يجزع ولا شك انه لو كان هذا الظاهر صحيحا لانتقضت دعواه

ان اسم الفعل غير جملة للاسناد اليه اذ الفعل جملة بلا شك مع فاعله وقد اسند اليه في هذا البيت فلا يكون الاسناد

دليلا على ان المسند اليه غير جملة ولكن هذا الظاهر غير مراد بل الفعل مسند الى المصدر الذي يدل عليه يجزع وليس

مسندا الى نفس يجزع وهذا المصدر منسبك منه بواسطة ان المحذوفة

فيهما مسند الى المصدر المنوي لا الى الفعل لان أن والفعل مصدر والمراد وما راغى الا سيره وحق لمثلي الجزع وقد اطرده حذف أن وارايتها نحو قوله

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد الآتات هل أنت مخليدي (١)

والمراد أن أحضر فلما حذف أن ارتفع الفعل وان كانت مرادة ومثله قوله

• فقالوا ما تشاء نقلت ألهو • (٢) والمراد أن ألهو أي اللهو ، والثاني حكاية بنائه اذا نقل الى العلمية وسمى به وفي آخره الراء فانه يجتمع القبيلان بنو تميم وأهل الحجاز على بنائه نحو قولك حضار وسفار فحاله بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه لانه اسم نقل فبقى على بنائه ولم يعرب ولو كان فعلا لوجب اذا نقل الى العلمية أن يعرب نحو كسب وتغلب واضرب • فان قيل • فإلا كان اعراب بني تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخره راء نحو نزال ودراك دليلا على انه فعل قيل لا يدل ذلك على كونه فعلا لانهم أجروا ذلك مجرى أين وكيف ولم اذا سمى به واجماعهم مع المجازيين على بناء ما كان آخره راء بعد التسمية به دلالة على انه اسم عندهم ، الثالث انه ينون فرقا بين المعرفة والنكرة وذلك اذا قلت صه كان معرفة واذا قلت صه كان نكرة والتعريف من خصائص الاسماء ويؤيد ما قلناه جودها وعدم تصرفها • فان قيل • هذه تعمل عمل الافعال وتفيد فائدة الافعال من الامر والنهي والزمان الخاص ألا تراك اذا

(١) البيت من معلقة طرفة بن العبد التي اولها

لحولة اطلال ببرقة ثم - مد • تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

وقبل البيت المستشهد به

رايت بني غبراء لا يشكروني • ولا اهل هناك الطراف الممدد

وبعده

فان كنت لا تسطيع دفع منيتي • فدعني ابادرها بما ملكت يدي

فلولا ثلاث هن من عيشة الفتى • وجدك لم احفل متى قام عودي

فمن سبق العاذلات بشربة • كميت متى ما تعل بالماء تزبد

وكري اذا نادى المضاف محبا • كسيد الغضى زهته المتورد

وتقصير يوم الدجن والدجن معجب • بهكئة تحت الطراف الممدد

والغبراء الارض ، وبني الغبراء ، الفقراء ويدخل فيهم الاضياف واهل مرفوع معطوف على الضمير الواقع فاعلا في قوله يشكروني وانما حسن العطف على الضمير المتصل المرفوع انه فصل بين المتعاطفين بالمفعول والطراف - بوزن الكتاب - قبة من ادم يتخذها اهل اليسار والاعنياء ولفظه لفظ الواحد ومعناه كمنى الجمع والممدد الذي قدمه بالاطناب وقوله الا اي هذا الزاجري فالزاجر الناهي ويروى الا ايها اللاحى وهو اللائم . وقوله احضر يروى بالرفع والنصب فمن رواه مرفوعا فهو على احد تقديرين (الاول) ان يكون قدره ان احضر فلما حذف ان رفع (الثاني) ان يكون في موضع الحال ويكون قوله وان اشهد معطوفا على المعنى . ورواية النصب على حذف ان وبقاء عملها وهذا عند البصريين خطأ لانه اضمر ما لا يتصرف واعمله فكانه اضمر بعض الاسم والشاهد في البيت ايقاعه الفعل في موقع لا يكون فيه الا الاسم من قبل ان المعنى على تقدير ان المصدرية التي تكون هي وما بعدها بمنزلة اسم

(٢) قدمنى هذا البيت مرارا والشاهد فيه كالذى فيما قبله وهو لعروة بن الورد العبسي

قلت هيئات فهمت البعد في زمان ماضٍ وهذه دلالة الفعل ، فـلا قلت انها أفعال وتكون من قبيل الالفاظ المترادفة فـهـو واسكت بمنزلة ذهب ومضى وقعد وجلس ، قيل قد تقدمت الدلالة على اسمية هذه الكلم بما فيه مقنع ، وأما إعمالها عمل الأفعال فللشبه الواقع بينها وبين الأفعال ، وأما دلالتها على ما تبدل عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص قائما استفيد من مدلولها لا منها نفسها فإذا قلت صـه دل ذلك على اسكت والأمر مفهوم منه أى من المسمى الذى هو اسكت وهيئات اسم ومسماه لفظ آخر وهو بعد فالزمان معلوم من المسمى لامن الاسم ، ولما كانت هذه الالفاظ أسماء للأفعال كالأعلام عليها كان فيها كثير من أحكام الأعلام وذلك ان فيها المرتجل والمقول والمشتق فالمرتجل نحو صـه ومـه والمقول كـهـليك واليك ودونك والمشتق كـزال وحذار وبداد ، « وهذه الأسماء هـى ضربين كما ذكر ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغلبة الأولى » وانما كان الغالب فيها الأمر لما ذكرناه من أن الغرض بها الإيجاز مع ضرب من المبالغة وذلك بابه الأمر لانه الموضع الذى يجتزأ فيه بالإشارة وقربته حال أو لفظ عن التصريح باللفظ الأمر ألا ترى انك تقول لمن أشال سوطا أو سدد سهما أو شهر سيفاً زيدا أو عمراً فتستغنى بشاهد الحال عن أن تقول أوجع أو ارم أو اضرب ويكفى من ذلك الإشارة وشاهد الحال وقامت مخاطبة وحضور الأمور مقام اللفظ بالأمر ، وإذا جاز حذف فعل الأمر من غير خلف لشاهد حال كان حذفه لقيام غيره مقامه أولى بالجواز وليس كذلك الغائب والخبر ، فلذلك قل استعمال هذه الكلم في الخبر وكثر في أمر الحاضر ، ووجه ثان ان الأمر لا يكون إلا بالفعل فلما قويت الدلالة على الفعل حسن حذفه وإقامة الاسم الماب عنه خلفاً منه ، ولما كانت هذه الأسماء عوضاً عن اللفظ بالفعل ونائبة عنه أعملت عمله ولما كانت الأفعال التى هى مسميات هذه الأسماء منها ما هو متعمد للفاعل متجاوز له الى غيره نحو خذ زيدا والزم عمراً ومنها ما هو لازم له لا يتجاوز الى مفعول نحو اسكت واكفف كانت هذه الأسماء كذلك على حسب مسمياتها منها ما هو متعمد للأمر ومنها ما هو لازم له لا يتجاوز الى غيره فمن المتعمدى قولهم « رويد زيدا أى أروده وأمهله » فهو اسم لهذا اللفظ وهو مشتق من مسماه الذى هو أرود وأصله المصدر الذى هو إرود وصغر بمحذف الزوائد تصغير الترخيم فقالوا رويد كما قالوا سويد فى أسود وزهير فى أزهر ، وقال الفراء رويد تصغير رود والرود المهمل يقال فلان يمشى على رود أى على مهل قال الشاعر * كأنها ثمل يمشى على رود * (١) وقالوا « تيد زيدا فى معنى رويد زيدا » فهو اسم لقولك أرود وأمهله وهو مبنى لوقوع موقع فعل الأمر وتضمنه معنى لام الأمر وكان الأصل أن يكون ساكن الآخر إلا انه التقى فى آخره ساكنان الياء والدال ففتحت الدال لالتقاء الساكنين لثقل الكسرة بعد الياء على حد صنيعهم فى رويد وأين وكيف ، وحكى البغداديون تيدك زيدا ويحتمل أن يكون الكاف اسما فى موضع خفض ويكون انتصابه على المصدر بمنزلة ضرب

(١) الشاهد فى قوله رود وهو المهمل ، ويكون رويد تصغيرا لهذا اللفظ ولاداعى لان يكون تصغيرا لإرود بعد حذف زوائده كما هو تصغير الترخيم عندهم لان فى ذلك كلفة لا حاجة اليها وذلك رأى الفراء والتمل الشارب الذى لعبت براسه الخمر *

زيد همرا ويجوز أن تكون لخطاب مجردة من معنى الاسمية بمنزلة رويدك زيدا ، والاقرب في هذه اللفظة أن تكون مأخوذة من التؤدة الغاء واو أبدل منها التاء ولزم البدل هل حد تيقور وتورا والعين همزة أبدلت ياء لضرب من التخفيف على غير قياس كما قالوا في قرأت قرير وفي بدأت بديت وفي توضأت توضيت ، ومن ذلك « هلم زيدا أي قربه وأحضره » وليس المراد انها دالة على ما يدل عليه قربه وأحضره وانما هم اسم لهذا اللفظ الذي هو قرب وأحضره وله موضع يذكر فيه ؛ ومن ذلك « هات الشيء أي أعطني » وهو اسم لأعطي وناولتي ونحوهما وهو مبنى لوقوعه موقع الامر وكسر لالتقاء الساكنين الالف والتاء وكأنه من لفظ هيت ومعناه وقال بعضهم هو من آتي يؤاتي والهاء فيه بدل من الهمزة ويمزى هذا القول الى الخليل واستدل على ذلك بتصريفه نحو قوله « لله ما يعطى وما يهاتى » (١) من المهااة ويلحقونه ضمير التثنية والجمع لقوة شبه الفعل قال الله تعالى (هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) وفي الحديث « هاتوا ربع عشور أموالكم » كما فعلوا ذلك في هلم حين قالوا هلموا هلموا وفي « هاء » حين قالوا هاؤما وهاؤم قال الله تعالى (هاؤم اقرؤا كتابيه) ومن ذلك قولهم « حيهل الثريد » جعلوا حي وهل بمنزلة شيء واحد وفتحوا هاء كخمسة عشر وسموا بهما الفعل فحيهل الثريد بمنزلة ايتوا الثريد ، وقالوا « بله زيدا والمراد دع زيدا » وقالوا « ترا كها ومناعها والمراد اتركها وامنعها » وقالوا « عليك زيدا أي الزمه وقالوا على زيدا أي أولنيه فهذه كلها أسماء لما ذكرناه من الدلالة وكلاهما متعدية ضمير المأمور الى المفعول كما كانت مسمياتها كذلك فاعرفه •

قال صاحب الكتاب « وغير المتعدي نحو قولك صه أي اسكت ومه أي اكفف وايه أي حدث وهيت وهل أي أسرع وهيتك وهيتك وهيا أي أسرع فيما أنت فيه قال • فقد دجا الليل فميا هيا • ونزال أي انزل وقدك وقطك أي اكفف وانه واليك أي تنح وسمع أبو الخطاب من يقال له اليك

(١) قال صاحب البسيط واماهات زيدا ففيه مذهبان الاول انه اسم للفعل مسماه اعط وكسر اخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والثاني - ويمزى الى الخليل - انه فعل والهاء في اوله بدل من همزة اتي ودليل فعليته انه يتصرف مثل تصرف ارم فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتي وهاتين وفي التنزيل (هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) اه اي ان اتصال الضمائر المختلفة بدليل على انه فعل من قبيل ان اسم الفعل ليس يتصرف تصرف الاسماء ولا تصرف الافعال فليس يأتي منه مضارع وامر كما يأتي من الفعل وليس يتصل بالضمائر كما يتصل الفعل بها وذلك لان اسم الفعل عندهم يشبه المثل فلا يتغير لفظه مع المتنى والجمع والمذكر او المؤنث فانت تقول صه للواحد والواحدة والاثنين والاثنين والجمع بلفظ واحد لا يتغير وقال ابن الخطيب « كلام النحاة يدل على ان هات هذا لا يستعمل الاعلى صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتي للماضي بمعنى عاطي وتصريفه مثل تصريفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتي من علامات الافعال قال • لله ما يعطى وما يهاتى • اي وما ياخذ اه ونقول ان كلام النحاة الذي يشير اليه ويقصد بكلامه نقضه انما هو في هات بمعنى ناول واعط وهذه الكلمة تدخل عليها الضمائر كما ذكرنا في كلام صاحب البسيط ولكنها لا تتصرف فلا يأتي منها المضارع والامر فاما هاتي التي ذكر انها بمعنى عاطي فليس كلام النحاة فيها وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى . وقد رجح ابن هشام ان هات فعل امر لدلائلها على الامرية وقبولها ياء المؤنثة المخاطبة وانكر على المؤلف دعواه هنا انها اسم فعل ولم اقف على نسبة البيت

فيقول الى كأنه قيل له تنح فقال أتنحى ودع أي ائتمشي يقال دعا لك ودعدا وأمين وأمين بمعنى استجب * قال الشارح : هذه الألفاظ كلها مما سمي به الفعل في حال الأمر وهي لازمة لا تتجاوز مأمورها لأنها نائبة عن أفعال لازمة غير متعدية وإذا كان الأصل الذي هو المسمى لازماً كان الاسم الذي هو فرع بالزوم وعدم التعدى أولى فمن ذلك « صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وإيه بمعنى حدث » فكلها أسماء لما تقدم بيانه وكلها لازمة لأنها اسم لفعل لازم وكلها مبنية لوقوعها موقع الفعل المبني وهو الأمر ، « فان قيل » فعل الأمر مختلف في بنائه وأعرابه على ما هو معلوم فما بال الإجماع وقع على بناء هذه الكلم قيل فعل الأمر مبني عند المحققين على انا تقول ان وقوع هذه الأسماء موضع ما أصله البناء وجريها مجراه في الدلالة سبب كاف في البناء ولا خلاف عند الجميع في ان أصل ما وقعت هذه الكلم موقعه البناء وهو الفعل على الإطلاق فكان مبنياً لهذه العلة ، « فسه ومه » مبنيان لما ذكرناه ولأنهما صوتان سمي بهما وحكي حالهما قبل التسمية وبعد التسمية وهما لازمان على حسب مساهما فسه نائب عن اسكت ومه نائب عن اكفف وهما مبنيان على الوقف وذلك هو الأصل في كل مبني وانما حرك منه ما حرك لعله ، وحال « إيه » كحال صه ومه في البناء وكان القياس أن تكون ساكنة الآخر كصه ومه الا انه التقى في آخرها ساكنان الياء والهاء فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتمل ثقل الكسرة بعد الياء اذ لو فتحت لالتبس بإيه التي للكف وهي نائبة عن زد أو حدث وذكرها مع اللازمة نظراً الى الاستعمال اذ لا يكادون يقولون إيه الحديث وان كان القياس لا ياباه بل يقتضيه لانه اسم نائب عن فعل متعد نحو حدث أو زد وكل واحد من هذين الفعلين متعد فوجب أن يكون كذلك لانه عبارة عنهما قال ذو الرمة

وقفنا وقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع (١)

(١) البيت من قصيدة لذى الرمة ومطلعها

خليلى عوجا عوجة ناقتيكما * على طلل بين القلات وشارع
به ملعب من معصفت نسجه * كنسج اليماني برده بالوشائع
وقفنا قلنا إيه عن أم سالم (البيت)

وقوله عوجا عوجة فانه يقال عجت البعير أعوجه اذا عطفت راسه والناه في عوجة للمرة وقوله ناقتيكما هو مفهول لعوجا والطلل ما بقي من اثار الراجلين في الديار والقلات بكسر اوله وفي آخره تاء مشتاة من فوق جمع قلت وهو كالنقرة تكون في الجبل يستنقع فيه الماء . وقال الازهرى « قلات الصمان نقر في رؤوس قناتها يملؤ هاء السماء في الشتاء ووردتها مرة وهي مفعمة فوجدت القلات منها يا خذمات راوية واقل واكثر وهي حفر خلقها الله تعالى في الصخور الصم وقد ذكرها ذو الرمة فقال

امن دمت بين القلات وشارع * تصايبت حتى ظلت العين تسفح

اه وشارع - هو بالشين المعجمة وزعم البغدادى انه بالمهلة وهو خطأ ، قال ياقوت . وهو جبل من جبال الدهناء ذكره ذو الرمة . وذكر البيت الذي نقلناه عن الازهرى اه والمعصفت الرياح الشديدة والوشائع : جمع وشيعة من قولهم وشت المرأة الغزل على يدها خالفته وتوشعت الغنم في الجبل أى اختلقت . وقوله إيه الرواية بلا تنوين وقال الأصمى . « اسماء في قوله إيه بلا تنوين » اه وقوله ما بال فان ما للاستفهام الاتكاري وبال الحال والشان والبلاقع جمع بلقع وهي التي ارتحل سكانها فهي خالية . وأم سالم هي كنية يكنى بها حبيته مية كثير في شعره قال.

ايا ظبية الوعاء بين جلال * وبين النقا أنت أم ام سالم

وكان الاصمعي يشكر على ذي الرمة هذا البيت ويزعم ان العرب لم تقل الا ايه بالتنوين وجميع النحويين صوبوا قول ذي الرمة وقسموا ايه الى قسمين معرفة ونكرة فاذا استزادوا منكورا قالوا ايه بالتنوين اذا استزادوا معرفة قالوا ايه من غير تنوين على حد صه وصه ، ومن ذلك « هيت » وهو اسم للفعل وفيه ضمير المخاطب كصه ومه ومساه أسرع يقال هيت اذا دعاء قل الشاعر

أبلغ أمير المؤمنين أخا العراق اذا أتينا
أن العراق وأهله سلم اليك فهيت هيتا (١)

يريد على بن أبي طالب وضوان الله عليه ، وهو لازم لا يعتمد الى مفعول كما أن مسماه كذلك وفيه ثلاث لغات هيت بالفتح وهيت بالضم وهيت بالكسر ، وأصله البناء على السكون كصه الا انه التقى في آخره ساكنان الياء والتاء فحركات التاء لالتقاء الساكنين فن فتح فطلباً للخفة لنقل الكسرة بعد الياء كما قالوا أين وكيف ومن ضم فانه شبهه بالغايات نحو قبل وبعد وذلك لان معنى هيت دعائي لك فهو في معنى الاضافة واستعماله من غير اضافة كقطعه عن الاضافة فينتي على الضم كبناء قبل وبعد ، ومن كسر فقال هيت وهي أقلها فكسر على أصل التقاء الساكنين ولم يبال الثقل لقلة استعمالها ونذرتها في الكلام فجاءوا بها على الأصل كجبر ، ولك من قواك هيت لك تبيين للمخاطب جى به بعد استغناء الكلام عنه كما كان كذلك في سقيا لك ألا ترى ان سقيا غير محتاج الي لك لان معناه سقك الله سقيا وانما جى بك تأكيدا وزيادة فهي في هيت لك كذلك ، وأما « هل » فهو من الاصوات المسمى بها أيضا ومعناها أسرع وتعال يقال هل وهل وهو مبني لانه صوت وقع موقع الفعل المبني وسكن على أصل البناء وتنوينه يدل على انه صوت كصه وايه قل الشاعر

فَظَنَّا أَنَّهُ غَالِبُهُ فَدَعَوْنَاهُ بِهَابٍ ثُمَّ هَلْ (٢)

وأصله زجر للفرس ثم سمي به الفعل قال الشاعر أشده أبو عبيدة

فَعَرَفْنَا رَهْزَةً تَأْخُذُهُ فَزَجَرْنَاهُ وَقَلْنَا هَلْ هَلْ (٣)

وقالوا « هيك » مضعف الياء والمراد أسرع والاسم هي والكاف حرف خطاب كالتي في رويدك

(١) الشاهد فيه قوله فهيت هيتا حيث اراد أسرع أسرع ، وقوله أخا العراق هو منادى حذف منه حرف النداء وقوله سلم - بالتحريك - هو الانقياد والاستسلام والطاعة و اراد انهم مطيعون منقادون راضخون لاوامره والمعنى . اذا جئت امير المؤمنين يا أخا العراق فقل له ان اهل العراق قد انقادوا لامرك وخضعوا لرايك فأسرع اليهم :

(٢) الشاهد فيه قوله هل ومعناه أسرع على ما ذكره الشارح وقد قال في القاموس : « وهلا وهال زجران للخيول اى اقربى » اه وقوله بهاب هو اسم لصوت ايضا قال صاحب القاموس . « اهاب بها زجرها وبالحيل دطها او زجرها بهاب او بهب » اه

(٣) الشاهد فيه قوله هل هل والقول فيه كالقول فيما قبله غير انه هنا كرر اللفظ ففتح الاول منهما وكانه ركبهما فصارا لفظا واحدا اوحى اللفظ الذي يقال في الزجر

زيداً وهو مبنى وحرك آخره لالتقاء الساكنين وفتح لثقل التضعيف ويخفف بحذف إحدى الياءين فيقال « هيك » كما قالوا في بَنَحْ : بَنَحْ فحذفوا إحدى اللامين وكما قالوا في أف أف فحذفوا إحدى الفاءين فإذا لم يلحقوا الكاف جاؤا بالالف للوقف فقالوا هيا كما جاؤا بها للوقف في أنا قال ابن ميادة

لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا * مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا * وَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا (١)

أى أسرع أسرعى يخاطب ناقته ولذلك كسر الباء من لتقربن وجلديا أى سريعاً يخنها على سرعة السير ومن ذلك قولهم « نزال » فى الأثر والمراد انزل فهو لازم غير متعمد على حد لزوم مسماه وهو انزل وسيوضح أمره في موضعه بعد، ومن ذلك « قدك وقطك » وهما اسمان ومسماهما اكتف واثته فهما لازمان على حسب ما سميا به من الأفعال وهما مبنيان لوقوعهما موقع الفعل المبني وجريهما مجراه فى الدلالة وسكن آخرهما على حد التسكين فى صبه ومه لانه الأصل فى البناء ولم يلتق فى آخرهما ساكنان فتجب الحركة لاجتماعهما والكاف فيهما ليست اسما وانما هى حرف خطاب على حدها فى النجاءك (٢) ورويدك وقد مخففة وأصلها قد مثقلة فحذفت إحدى الدالين تخفيفاً على حد قولهم بنح خفيفة فى بنح مثقلة لانه مأخوذ من قدوت الشيء اذا قطعت طولا وكذلك قطك مخففة من « قط » مأخوذة من قطعت أى قطعت عرضا كان الا كتفاء قطع عما سواه فاعرفه ، ومن ذلك « اليك » بمعنى تنح قل الاعشى

فَاذْهَبِي مَا إِلَيْكَ أَدْرَا كُنِّي الْجِلْمُ عَدَانِي مِنْ هَيْجِكُمْ أَشْمَالُ (٣)

وأشد نعلب اذهب اليك فإنى من بنى أسيء أهل القباب وأهل الخيل والنّادي (٤)

كانه قال اذهب تنح فالكاف فى محل خفض بحرف الجر والتسمية وقعت بلجار والمجرور ولذلك حكى

(١) ابن ميادة . هو الرماح بن ابرد بن ثوبان المرمى ، ويكنى ابشر حبيب ، وميادته وهى ام ولد بربرية وقيل هى صقلية وكان الرماح يزعم انها فارسية وقد ذكر ذلك فى شعره ، وهو شاعر مقدم من شعراء الدولتين وجعله ابن ابن سلام فى الطبقة السابعة وقرنه به عمرو بن لجا والمجيب العقيلي والمجبر السلولى ، وقال ابن الاعرابى عنه . كان عريضا للشعر طالبا لمهاجاة الشعراء ومساباة الناس ، والقرب . الاقتراب من ورود الماء . ويقال ليلة القرب لالتى يورد الماء فى صبيحتها بعد سير اليه وطلب ، والجلدى - بحيم مضمومة فلام ساكنة فذال معجمة مكسورة - من وصف القرب ومعناه السريع الشديد ، وربما جاز ان يكون اسم ناقته جلدية فرخم . والضمير فى قوله فيهن عائدة على الابل ودل عليه سياق الكلام وذكر الناقة فاضمر وان لم يجر لها ذكر يرجع الضمير اليه . وانما ذكر الفصيل لان ناقته من جملة الابل التى يسوقها الى الماء سوقا حثيثا . فيقول لا اعذر ك ما دام فى صواحبك فصيل يطبق السير ، وهيا هيا كلمة استحثاث وامروهى مكسورة الهاء فى اكثر الروايات وتروى بفتحها . وقد قدم فيهن على قوله فصيل وجعل الجار والمجرور لغوا مع التقديم واخبر بقوله حيا وساغ ذلك لانك لو حذفت لانقلب المعنى الى معنى آخر وهو الابد فلما لم تتم الفائدة الا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر فى الفائدة : واستشهد المؤلف والشارح بالبيت للدلالة على ان هيا وردت بمعنى الامر (٢) كذا بالاصل ولعل الالف واللام لا عمل لهما

(٣) الشاهد فيه محبى اليك بمعنى تنحى وكأنه قال اذهبي تنحى فقد ادركنى الحلم واراد بالحلم العقل وانه قد عاوده فليس يحتاج الى قربها الذى كان يحرس عليه وقوله عدانى معناه جاوز بنى وقوله اشغال هو فاعله

(٤) الشاهد فى هذا البيت كالدنى فيما قبله وهو محبى اليك بمعنى تنح

لفظها وجريا في التسمية بحرى الاصوات المسمى بها من نحو صه ومه « وحكى أبو الخطاب انه سمع من يقال له اليك فيقول الى كانه قيل له تنح فقال أنتحى » لم يأت ذلك الا في هذا الحرف وحده فلا يقال دوني ولا على وذلك من قبل أن باب هذا الامر فاذا قلت اليك فقال الى فقد جعل الى بمعنى أنتحى وهذا خبر ليس بأمر وقد تقدم أن باب هذه الاسماء انما (١) الامر المخاطب لان أمر المخاطب يكتفى معه بشاهد الحال على ما سبق ، ومن قولهم « دع ومعناه انتعش » يقال ذلك للعائر أو لمن أصابته حادثة قال الشاعر
لَحَى اللَّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَائِرٍ وَلَا لَابْنٍ عِمَّ نَالَهُ الدَّهْرُ دَعَدَهَا (٢)

وهو صوت سمي به يقال دعدعت بالعر اذا دهوتها وهو مبنى على السكون وهلة بنائه كلمة صه ومه ، فأما قولهم دعا لك ودعدعا فهو مصدر معرب كقولهم سقياء لك ، ومن ذلك قولهم في الدعاء « آمين » ومعناه استعجب فهو اسم لهذا الفعل وفيه لفتان آمين بالتصريح على زنة فعيل وآمين بالمد على زنة فاعيل قال الشاعر
يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا (٣)

فجاء بها ممدودة وقال الآخر في المقصورة

تَبَاعَدَ عَنِّي فَطَحَلْ إِذْ رَأَيْتُهُ آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا (٤)

والاصل القصر والمد اشباع فتحة الهمزة ومنه قول الهذلي

بَيْنَا تَعْنَقُ الكُفَاةَ وَرَوْحِهِ يَوْمًا أُنَبِّحُ لَهُ جَرِي سَلَفُ (٥)

(١) كذا بالاصل ولعل العبارة هكذا (وقد تقدم ان باب هذه الاسماء انما هو الامر) الخ
(٢) قل المرتضى . « ودع دع - امر بالنعيق بالغنم يقال ذلك للراعى وعن ابن الاعرابي يقال . ددع بهادعدة . وداع داع - بالبناء على الكسر - زجرها وقيل لصغارها خاصة او دعاء لها . وقد ددع بها . وقال ابن دريد وان شئت قلت داع داع - بالتثنية - وزاد غيره وان شئت بنيت الآخر بالسكون » اهـ وقال بعد ذلك بكلام . « ودع وددع مبنيين على السكون - كلمة كانت تقال للعائر في الجاهلية يدعى بهاله في معنى قم فانتعش واسلم . كما يقال له . اما . كما في الصحاح وانشد : لَحَى اللَّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَائِرٍ (البيت) قال الازهرى . ارام جعل لما . ودع دعا . دعاء له بالانتماش وجعله في البيت اسما كالكلبة واعربه . وتقول ددع بالعائر اى قلها له . وهى الدعدة . وقال ابو سعيد . معناه دع العائر واتركه ومنه قول رؤبة . وان هوى العائر قلنا دعدعا * لهو طالنا بتنعيش لما
قال ابن الاعرابي . معناه اذا وقع منا واقع نعشاء ولم ندعه ان يملك . وقال غيره . ددعا معناه ان تقول له رفعك الله وهو لا يستقيم في مشيه » اهـ

(٣) استشهد به على ان الف آمين جاءت ممدودة

(٤) الشاهد فيه قصر الالف وفتح حل اسم رجل . والمعنى ان هذا الرجل حينما وقع نظرى عليه تباعد عنى ونأى بجانبه فانادى الله ان يستجيب لى دطالى بان يزيد البعد بينى وبينه .

(٥) البيت انشده الصاغاني لابي ذؤيب الهذلي . والشاهد فيه قوله بينا حيث ابيع فتحة النون من بين فصارت الفا وهى بعينها بين لالفظ آخر . وقوله تعنقه هو في رواية المرتضى عن الصاغاني تعانقه وهو مصدر مضاف الى فاعله والكفاة جمع كفى مفعوله . وروعه معطوف على تعنقه . وقوله سلف - بزنة جعفر - الجرىء الشجاع الواسع الصدر . وقيل هو من الرجال الصبور . وقال السكري في شرح بيت ابى ذؤيب . السلف السليط الناجى الحديد الذكى .

والمراد بين أوقات تعنقه قالوا في بين بينا ، وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر وفتحت لالتقاء الساكنين على حد رويد وأين وكيف ، فاما قول أبي العباس في آمين : بمنزلة عاصين ، فانه انما يريد به أن الميم خفيفة كصاد عاصين لا أنه جمع ، وقال أبو الحسن آمين اسم من أسماء الله تعالى والوجه الاول اذ لو كان كذلك لم يكن مبنياً ويؤيد ذلك قوله تعالى (قد أجيبك دعوة كما) كما جاء في الخبر أن موسى كان يدعو وأخاه كان يؤمن والاسم الواحد لا يقال له دعاء *

قال صاحب الكتاب وأسماء الاخبار نحو هيات ذاك أي بعد وشتان زيد وعمرو أي اقترقا وتباينا وسرعان ذا اهالة أي سرع ووشكان ذا خروجا أي وشك وأف بمعنى أنضجر وأوه بمعنى أنوجع * قال الشارح : قد ذكرنا أن باب أسماء الأفعال الاغلب فيها الامر لان الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصار ، والاختصار يقتضي حذفاً والحذف يكون مع قوة العلم بالحذف وهذا حكم مختص بالامر لما ذكرناه لان الامر يستغنى فيه في كثير من الامر عن ذكر ألفاظ أفعاله بشواهد الأفعال ، والخبر ليس كالامر في ذلك فلذلك قل في الخبر الا انه لما كان الحذف أيضاً قد يقع في بعض الاخبار لدلالة الحال على المراد ووضوح الامر فيه وكونه محذوفاً كمنطوق به لوجود الدليل عليه استعمال في الخبر بعض ذلك فجاءت فيه كما جاءت في الامر الا انها قليلة بالاضافة الى ما جاء في الامر وبابه السماع دون القياس فمن ذلك قولهم « هيات » وهو اسم لبعد وانما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة فاذا قال هيات زيد فكانه قال بعد جدا أو بعد كل البعد ولعله يخرج في كثير من الامر الى أن يؤنس منه وهو مبنى لوقوعه موقع الفعل المبني وهو بعد ويقع الاسم بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله لانها جارية بحرى الفعل فاقترضت فاعلاً كاقترضائه الفعل قال جرير

فَهَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيَّاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ فُؤَاصِلُهُ (١)

العقيق واد بالمدينة وقال أيضاً

(١) البيت لجرير بن عطية كما ذكر الشارح . وزعم قوم انه للمجنون . وليس بشيء . وقبله ولم انس يوماً بالعقيق تخايلت به ضحاء وطابت بالعشى اصائله رزقنا به الصيد العزيز ولم تكن * كمن نبه محرومة وحبائله وقوله هيات قال ابو علي . « هيات اسم للبعد معرفة فلذلك لم ينصرف . ومن نونها نكرها كما ينكر الاعلام الواقعة على الاشخاص وفيه ، لغات ثلاثة بتثنية التاء مع الهاء اوله وثلاثة بالتثنية كذلك مع الهاء اوله والسابعة ايهاء » اه والعقيق في الاصل كل مسيل ماء شقه السيل في الارض فانه ووسعه . وسمى به اما كن كثيرة في بلاد العرب منها موضع بالمدينة وفيه عيون ونخل وهو منتزه اهل المدينة وزعم الشارح ان هذا هو المراد في بيت جرير وقد انتقط في هذا الزعم فليست المدينة من مساكن جرير . وقال السكري في قول جرير

اذا ما جعلت السبي بيني وبينها * وحررة ليلي والعقيق اليمانيا

العقيق وادلني كلاب نسبه الى اليمن لان ارض هوازن في نجد مما يلي اليمن وارض غطفان في نجد مما يلي الشام . والشاهد في البيت محبى هيات بمعنى بعد ورفع العقيق بعده على الفاعلية وكذلك خل في الشطر الثاني

هيهات منزلنا بنعم سوية كانت مباركة من الأيام (١)

فالعقيق ومنزلنا مرتفعان بأنهما فاعل هيهات فاما قوله تعالى (هيهات هيهات لما توعدون) فقول اللام زائدة وما الفاعلة والتقدير هيهات هيهات ما توعدون وقيل الفاعل محذوف والتقدير بعد الصدق لما توعدون فاللام على بابها لانه لم تألف زيادة اللام في نحو هذا وانما تزداد لتمكين معنى الاضافة نحو قوله

يا يابوس للحرب التي وضعت أرايحاً فاستراحوا (٢)

وقوله * يابوس للحرب ضراراً لأقوام * (٣) وقد استبعد بعضهم القول بحذف الفاعل وزعم أنه مضر فيه والتقدير هيهات هيهات بكم واخراجكم لتقدم ذكر الاخراج ، ومما سمي به الفعل في حال الخبر « شتان » ومما افترق وتباعده وهو مبنى على الفتح وربما كسروا نونه والفتح المشهور وانما بنى لوقوعه موقع الفعل المبني وهو الماضي نحو افترق وبعد وقال الزجاج انما بنى لانه هلي زنة فعلاً فهو مخالف لخواته اذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة فبنى لذلك وهذا ضعيف لانه قد جاء عنهم لواء لينا قال الشاعر

تُطيلين ليأني وأنت مكيئة وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا (٤)

وتحريكه لانتقاء الساكنين وهما النون والالف قبلها وانما فتح ابتاعاً للفتحة قبله وقيل انما فتح لان الفتحة حركة مسماة وهو الفعل الماضي ، وزعم أبو حاتم أن شتان كسبحان وهو وهم لان شتان مبنى وسبحان معرب لكنه لا ينصرف للتعريف والالف والنون ولذلك لما نكر في قوله

سبحانه ثم سبحاناً فعوذ به وقبلنا سبّح الجودي والجمد (٥)

(٦) استشهد به على ان هيهات بمعنى بعد وهي تطلب اسما بعدها يرتفع على انه فاعل كما يطلب الفعل

(٧) البيت منسوب في امالي ابي علي لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسي جد طرفة بن العبد وبعده

انا واخوتنا غدا * كشمود حجر يوم طاحوا بالشرقية لانفر * ولانباح ولن نباحوا

من صد عن نير انها * فانا ابن قيس لابرأح

والشاهد في قوله يابوس للحرب حيث انضم اللام بين المضاف والمضاف اليه توكيداً للاضافة

(٣) هذا عجزيت للنابغة الذبياني وصدوره . قالت بنو عامر خالوا بني اسد . والشاهد فيه كالذي فيما قبله ، وقد مضى قولنا

على هذا البيت (ج ٣ ص ٦٨)

(٤) الشاهد في هذا البيت قوله ليأني حيث جاء مصدراً على زنة فعلاً - يفتح فسكون - ومثله في قول

رؤبة وأنشده سيديوه .

قد كنت دأيت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا * يحسن بيع الاصل والقيانا

وقال في الفاموس « ولوى امره عني ليا ويا ناطواه » اه والمراد هنا المطل وعدم تادية الحق والتقاضى المطالبة

للولصول الى حقه ويقتصد ما تطله به من الوصال

(٥) البيت لامية ابن ابي الصلت . والشاهد فيه تنوين سبحان وتنكيره ضرورة . والمعروف فيه ان يضاف الى ما بعده

او يجعل مفرداً معرفة كافي قول الاعشى

اقول لما جاءني فخره * سبحان من عاقمة الفاخر

ووجه تنوينه وتنكيره انه شبهه بقوله لم برأه وتنزيها لانه في معناها وقوله الجودي والجد هما جبلان

انصرف ونون ولفظه مأخوذ من الشت وهو التفرق والتباعد يقال شت الشمل يشت اذا تفرق
وقيل ان شت الذي شتان مصدره فعل مضموم العين وانما حذفت الغنة للدغام قال الله تعالى (ان سمعكم
لشتي) ولا بد له من فاعل فيقال « شتان زيد وعمرو » قال الشاعر

شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم (١)

ويقال شتان ما زيد وعمرو والمراد شتان زيد وعمرو وما زائدة قال الاعشى

شتان ما يومى على كورها ويوم حيان اخي جابر (٢)

وربما قالوا شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقي

لشتان ما بين اليزيديين في الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم (٣)

(١) البيت للقيط بن زرارة بن عدس بن تميم ويكنى ابانثشل وهو اخو حاجب بن زرارة صاحب القوس التي يقال
لها قوس حاجب وينشد الشطر الثاني من البيت * والمشرب الدائم في الظل الدوم * ويراد على هذه الرواية بالدوم
الدائم فهو مصدر اقيم مقام اسم الفاعل وعلى رواية الشارح الدوم شجر المقل وهي رواية ابى عبيدة وقد انكرها الاصمعي
لان الدوم لا يثبت في بلاد الشاعر وزعم الخوارزمي ان انكار الاصمعي لرواية ابى عبيدة لان الدوم لا ظل له وليس بشيء
ويروى قبل البيت يا قوم قد حرقتموني باللوم * ولم اقاتل عامرا قبل اليوم
والعناق - بكسر العين - المعانقة والمعنى افترق الذي انا فيه من التعب والمشقة فليس بشبه المعانقة والراحة والنوم والماء
العذب في ظل هذا الشجر او تحت الظلال الدائمة

(٢) البيت من قصيدة للاعشى ميمون وحيان وجابر هما ابنا عميرة من بني حنيفة وكان حيان نديما للاعشى والكور
- بضم الكاف - الرجل والضمير المتصل به يعود على الناقة والمعنى ان يوميه لا يستويان بل بينهما افتراق وتخالف فيومه
وهو راكب على كور ناقته يوم سفر وتعب ومشاق ويومه وهو ينادم حيان ويتساقيان الخ يوم هو وطرب والاستشهاد
بهذا البيت على ان شتان بمعنى افترق وما زائدة وانكر الاصمعي ان يقال شتان ما بينهما ورد ابن الانباري بان ذلك قد
ورد في اشعار كثيرة من شعر من يحتاج بقوله فقد قال ابو الاسود الدؤلي

وشتان ما بيني وبينك اتى * على كل حال استقيم وتظلم

وشتان ما بيني وبين ابن خالد * امية في الرزق الذي يتقسم

وشتان ما بيني وبين دطها * اذا صرصر العصفور في الرطب الثمد

(٣) البيت لربيعة بن ثابت الرقي من كلة له يمدح بها يزيد بن حاتم المهلبى ويهجو يزيد بن اسيد السلمي وكان يزيد بن حاتم
قد عزل عن مصر - فيما قيل - وولى في مكانه يزيد بن اسيد ومطلع هذه الكلمة ،

بكي اهل مصر بالدموع السواجم * غداة غدا منها الاغر بن حاتم

وقيل البيت المستشهد به .

حلفت يمينا غير ذى مشوبة * يمين امرى آلى بها غير آثم

لشتان ما بين (البيت) وبعده .

يزيد سليم سالم المال والفتى * اخو الازد للاموال غير مسالم

فهم الفتى الازدى اتلاف ماله * وهم الفتى القيسى جمع الدراهم

فلا يحسب التمتام اتي هجوته * ولكنى فضلت اهل المكارم

وقالوا آه بـمـدة بعد الهمزة وكسر الهاء وربما شددوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء فقالوا أوه من كذا
وربما كسروا الهاء مع التشديد أنشد أحمد بن يحيى قال : أشدني امرأة من بني قريظ
أوه من ذكرى حصينة ودونه نقماً هائل جمعة الثرى وصفيح (١)
وقالوا فيه أوه بالمد وتشديد الواو وفتحها سا كنة الهاء وكل ذلك من التأوه ومنه قوله
إذا ما قمت أرحلها بليل تأوه آهة الرجل الحزين (٢)

ومن ذلك قوله تعالى (ان ابراهيم لاواه حلیم) فالهمزة فاء والواو عين والهاء لام فمن قال أوه فانه
كسر الهاء لسكون الواو قبلها ، ومن قال آه فانه قلب الواو ألفاً لفتحها قبلها كما قالوا في الدو : داوى ومن
قال أوه بتشديد الواو وسكون الهاء فانه ضمف العين للمبالغة وكسرها لالتقاء الساكنين وسكن الهاء
لتحرك ما قبلها ، ومن قل أوه فكسر الهاء مع كسر الواو وتشديدها فقد كان القياس أن تسكن الهاء
التي هي لام لان ما قبلها متحرك الا انه حرك الآخر اتباعاً لكسر الواو وقد فعلوا نحواً من ذلك ببعض
المعرب نحو أخوك وأبوك وامرؤ وابنه ، ومن قال آوه بالمد فيحتمل أن يكون أشبع فتحة الهمزة فصارت
ألفاً كما قالوا آمين في آمين وفتحوا الواو اتباعاً لفتحها قبلها وقد قالوا أوت في معنى أوه وجاءوا فيها بلفظ
قريبة من لغات أوه وينبغي أن لا تكون من لفظها بل من معناها لان أوه صحيح اللام فهو من باب حوض
وفوز وأوت الهمزة فاء والعين واللام واو فهو من باب الهوة والقوة فهي كلم تقاربت ألفاظها واتحدت مما فيها •
﴿ فصل ﴾ قال صاحب المكناب في رويد أربعة أوجه هو في أحدها مبني وهو اذا كان اسماً للفعل
ومن بعض العرب والله لو أردت الدرام لأعطيتك رويد ما الشعر •

قال الشارح : « رويد » أربعة مواضع (أحدها) أن يكون اسماً للفعل نحو ما تقدم ومساهه أرود وأمهل
وهو متعد الى مفعول واحد نحو رويد زيدا على حسب تعدى مساهه نحو قولك أرود زيدا وأمهل وفيه
ضمير منوى وهو ضمير المخاطب : ان كن المخاطب واحداً كان الضمير واحداً ، وان كان اثنين
فالضمير اثنان ، وأن كان الخطاب جماعة فالضمير لجماعة ، الا انه لا يظهر لذلك صورة انظر لا في ثنية
ولا جمع بخلاف الفعل فان الضمير تظهر صورته في الثنية والجمع لان الفعل هو الاصل في العمل وهذه
الاسماء فروع ونائبة عنه فلذلك انحطت عن درجته قل الشاعر

(١) القبيلة التي بالظاء المعجمة انما هي قريظة قال في القاموس ، « وقريظة كجهينة قبيلة من يهود خيبر » اه وهناك
بطان من بني كلاب يسمى قريظا بوزن زبير وهو بالظاء المهملة والشاهد في البيت مجيء اوه مشددة الواو مكسورة الهاء
وحصين اسم رجل والنقام الرمل القطعة تنقاد محدودية والثنية تقوان وثقيان والجمع انقاء ونقى - بضم فكسر -
واصله نقوى كفصون فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت احدها بالسكون قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء ثم كسرت
القاف لتناسب الياء . وتراب جمد اى ند والصفيح السماء ووجه كل شئ عريض ، تتو جمع مما يشابهها من ذكره مع ما بينهما
من المواضع الواسعة والمسافات الطويلة وفي البيت الحرم وهو حذف حرف من اول البيت ولو قالت

* فاه من ذكرى حصينا * الخ لاسم لها البيت

(٢) اتى بهذا البيت ليستدل على ان التأوه اصل لاه بجميع لغاتها واذا ثبت له هذا فقد ظهرت اصول الكلمة فيمكن ان
يتبين الذي حدث لها في كل لغة

رُوِيَ عَلِيًّا جَدًّا مَا تُدِي أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مَتَمِّينٌ (١)

فنصب عليا برويد كانه قال أرود عليا أي أمهم وعلى قبيلة وجد قطع نسبتهم بنا وكني بالثدي عن القرابة لان الرضاع سبب القرابة فاما قولهم « والله لو أردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر » فالمراد أرود الشعر وما زائدة كانه قال لو أردت الدراهم لاعطيتك فدع الشعر لاحاجة بك اليه وقد تدخله كاف الخطاب فيقال رويدك زيدا جاؤا بها لتبين من يعني بالخطاب لئلا يلتبس عن لا تعنيه كما جاؤا بها في هلم لك وسقيا لك الا أن الكاف في لك في محل خفض بما قبله من الخافض والكاف في رويدك لا محل لها من الاعراب وإن كان طريقهما في البيان واحداً فإن كان الخطاب مذكراً فتحتها وإن كان مؤنثاً كسرتها وتثنيها وتجمعها إذا أردت تثنية أو جمعاً فتقول رويدك يازيد ورويدك ياهند ورويدك يازيدان ورويدكم يازيدون ، وقد اختفوا في هذه الكاف فذهب قوم الى أنها اسم موضعه من الاعراب رفع وقال آخرون موضعها نصب وذهب سيديويه الى أنها حرف مجرد من معني الاسمية للخطاب كالکاف في ذلك وأولئك والنجماء والصحيح مذهب سيديويه فيها لأنها لو كانت في موضع رفع بأنها فادل لم يجوز حذفها وأنت تد تقول رويد زيدا فتجذفها وتعمل في رويد ضميراً مرفوعاً في النية يجوز أن يؤكد وأن يعطف عليه بحسب ما يجوز في ضمائر الفاعلين نحو قولك رويدكم أنتم وزيد ورويدكم أجمعون كما تقول قم أنت وعبد الله وقوموا أجمعون فلما ساغ فيها ذلك دل على أن الكاف ليست فاعلة ، ولا تكون أيضاً في موضع نصب لان رويد اسم أرود وأرود انما يتعدى الى مفعول واحد فلو كانت الكاف في محل نصب لكنت اذا قلت رويدك زيدا مدياً له الى مفعولين أحدهما ضمير وهو الكاف والآخر ظاهر وهو زيد ولو جاز ذلك لجاز رويد زيدا خالفاً ولا نعلم أحداً قاله ولو كانت منصوبة أيضاً لجاز أن تقول رويدك نفسك اذا أردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورة لجاز أن تقول رويدك نفسك على انه تأكيد ولا يسمع مثل ذلك *

(١) البيت للهذلي . والشاهد فيه نصب على برويد لان رويدا بدل من قولك ارود . ومعناه امهل . ورواية سيديويه والاعلم . ولكن بعضهم متممين : بالثني المعجمة . وصف قطيعة كانت بينهم وبين كنانة ووحشة اشتد امرها على ما كان بينهم من القرابة والاخوة . وعلى حى من كنانة بن خزيمة بن مدركة والشاعر من هذيل بن مدركة فيقول . امهلهم حتى يؤوبوا البناء بودهم ويرجعوا عما هم عليه من قطيعتهم وبغضهم . فقطيعتهم لنا على غير اصل وبغضهم ايانا شيء . لاحقيقة له . وجد قطع وهو بالبناء للمجهول وما حرف زائد . وقوله ثدي امهم هونائب الفاعل . وذلك كناية عن انقطاع الصلة والقرابة . والمتماين المتكاذب والذي ليست له حقيقة . ماخوذ من المين وهو الكذب . وقال سيديويه . « تقول رويد زيدا وانما تريد ارود زيدا : وسمعت من العرب من يقول . والله لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر . يريد ارود الشعر كقول القائل لو اردت الدراهم لاعطيتك فدع الشعر . فقد تبين لك ان رويد في موضع الفعل او يكون رويد ايضا صفة كقولك ساروا سيرا رويدا . ويقولون ايضا ساروا رويدا فيحذفون السير . ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئا . رويدا : انما تريد علاجا رويدا فهذا على وجه الحال الا ان يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير الحال » اهـ وقال ابو سعيد السيرافي في قوله . وسمعت من العرب الخ . « قال ابو العباس هذا رجل مدح رجلا فقال الممدوح للمدح هذا القول وقديقال ان سائلا سال آخر ان ينشد شعرا وكان انشاده عليه سهلا فقال . لو اردت الدراهم التي اعطاؤها صعب لاعطيتك فدع الشعر الذي هو سهل » اهـ

قال صاحب الكتاب ﴿ وهو فيما عداه معرب وذلك أن يقع صفة كقولك ساروا سيرا رويدا وضعه
وضعا رويدا وقولك لرجل يعالج شيئا رويدا أي علاجا رويدا وحالا كقولك ساروا رويدا ومصدرا في
معني ارواد مضافا كقولك رويد زيد وسمع بعض العرب رويد نفسه جملة مصدرا كضرب الرقاب ﴾
قال الشارح : الموضع الثاني من مواضع رويد « أن تكون صفة نحو قولك ساروا سيرا رويدا »
وتكون معربة مصدرا وصف به على حد قولهم رجل عدل وماء غور ويكون أصله اروادا إلا أنه صغر
بم حذف زوائده كما قالوا في أسود سويد وفي أزهر زهير ويجوز أن يكون تصغير مرود أو مرود فحذفوا الزوائد،
الموضع الثالث « أن يكون حالا ويكون معربا أيضا نحو قولهم ساروا رويدا » أي مرودين إذا ذكرت
المصدر كان صفة له وإذا لم تذكره كان حالا لضعف حذف الموصوف واقامة للصفة مقامه ويجوز أن يكون
المراد ساروا سيرا رويدا ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو ضعيف، والموضع الرابع أن « يكون
مصدرا بمعنى أرواد » ويكون معربا فتقول رويدا زيدا بمعنى أرود زيدا اروادا فحذف للفعل وأقيم المصدر
مقامه كما قالوا سقيا ورهيا والمراد سقاك الله ورعاك الله ، وقد يضاف إلى المفعول فيقال رويد زيد كما
قال « فضرب الرقاب » فهو باق على مصدريته غير مسمى به ولا منير عن جهته قال الشاعر

رُويْدًا بنى شَيْبَانَ بَعْضَ وَعَيْدِكُمْ تُلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانٍ (١)

ويروى رويد بنى شيبان من غير تنوين ويحتمل أن يكون مصدرا مضافا إلى ما بعده ويؤيده رواية
من نون ويجوز أن يكون أرواد اسم للفعل ويكون بنى شيبان منصوبا به كقوله رويد هليا *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم محذوفة من ها الفها هند
أصحابنا وهند الكوفيين من هل مع أم محذوفة همزتها والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع
والتذكير والتأنيث وبنو تميم يقولون هلموا هلموا هلمن وهي على وجهين متعدية كهات وغير متعدية
بمعني تعال وأقبل قال الله تعالى (قل هلم شهداءكم) وقال (هلم اليها) وحكى الأصمعي أن الرجل يقال له
هلم فيقول لا أهلم ﴾

قال الشارح : قد تقدم أن هلم اسم من أسماء الافعال وأسماء ايت وتعال وهو مبنى لوقوعه موقع
الفعل المبني وأصله أن يكون ساكنا على أصل البناء وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين وهما الميمان في آخره
وفتح تخفيفا لثقل التضعيف وهو مركب قال الخليل أصله هالم فها للتنبيه ولم من قولهم لم الله شعته أي

(١) البيت لوداك بن ثميل المازني وبعدة :

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى * إذا ما عترت في المازق المتداني

والشاهد فيه نصب بعض بقوله رويدا لكونه مصدرا ناب عن الفعل الذي هو اوردوا وقصد معنى اتركوا وقوله
بنى شيبان هوندا جى به بين العامل ومعموله . وقد علمت أن باب النداء يفتقر فيه ما ليس يفتقر في غيره . وقوله
تلاقوا هو فعل مضارع مجزوم في جواب الامر . وغدا نصب على الظرف . وقوله على سفوان هو جار ومجرور متعلق
بقوله تلاقوا . وسفوان - بفتح السين المهملة والفاء - ماء على قدر مرحلة من باب المريد بالبصرة . وسفوان أيضا
واد من ناحية بدر .

جمه كانه أراد لم نفسك الينا أى اقرب وانما حذفت الف ها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ولان اللام بعدها وان كانت متحركة في حكم الساكن ألا ترى ان الاصل وأقوى اللفتين وهى الحجازية لك تقول ها الم فلما كانت اللام في حكم الساكن حذفت لها الف ها كما تحذف لالتقاء الساكنين وجعلنا أسما واحداً ، وقال الفراء « أصله هل أم » أى اقصد تخففت الهمزة بأن أقيت حركتها على اللام وحذفت فصارت هلم وقد أنكر بعضهم ذلك وقال أنه ضعيف من جهة المعنى اذ كانت هل للاستفهام ولا مدخل للاستفهام ههنا والقول أن هل التى ركبت مع أم ليست التى للاستفهام وانما هى التى للزجر والحث من قوله

* ولقد تسمع قولى حى هل * (١) وفيها مذهبان «أحدهما وهو مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث» نحو هلم يارجل وهلم يارجلان وهلم يارجل وهلم يا امرأة وهلم يا امرأتان وهلم يا نسوة يستوي في اللفظ الواحد والجمع كما كان كذلك في صه ومه ونحوهما وهو القياس وبه ورد التنزيل قال الله تعالى (والقائلين لاخوانهم هلم اليها) أفرد والمخاطبون جماعة وعليه قوله * يا أيها الناس ألا هلمه * وإنما كان هذا هو القياس لانه قد قامت الدلالة على أنه اسم وليس القياس في الاسماء أن تنصل بها علامة الضمير المرفوع انما ذلك للافعال والذي يدل على خروجه عندهم من حكم الافعال مخالفتهم مجراه في لغتهم لان لغتهم أن يقولوا للواحد المم باظهار التضييف نحو اردد واشدد فلما ركبوه مع غيره وسموا به خرج عن حكم الفعل فلم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع ، «والمذهب الثانى وهو مذهب بنى تميم» اعتبار الفعل وهو لم وتغليب جانبه فيثنون ويجمعون نحو قولهم هلم يارجل وهلم يارجلان وهلموا يارجال وهلمي يا امرأة وهلمن يا نسوة تفتح الهاء وتسكن اللام وتضم الميم الاولى وتسكن الثانية وتفتح النون مخففة هذا مذهب البصريين وأكثركوفيين وانما كان كذلك لان لام الكلمة تسكن عند اتصال هذه النون بها اذ كانت ضمير مرفوع كما تقول ضربن وخرجن واذا سكن ما قبلها بطل الادغام وصار بمنزلة اشدد واردد ، وزعم الفراء ان الصواب أن يقال هلمن بفتح الهاء وضم اللام وفتح الميم وتشديد ها وفتح النون أيضا مشددة قال والذي أوجب ذلك أن هذه النون التى هى ضمير الجماعة لا توجد الا وقبلها ما كن فزادوا نونا ثانية قبلها ليقع السكون عليها وتسام فتحة الميم فى هلم فتكون وقاية لها من السكون كما قالوا مني وعني فزادوا نونا ثانية لتسام نون من وعن من الكسر اذ كانت ياء المتكلم أبدا تكسر ما قبلها وحكي أيضا عن بعضهم هلمين يا نسوة يجعل الزائد للوقاية ياء وهذا شاذ ، واعلم أن بنى تميم وان كانوا يجرونها مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وافادتها فائدة الفعل فهى عندهم أيضا اسم للفعل وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم والذي يدل على ذلك أن بنى تميم يختلفون فى آخر الامر من المضاعف فمنهم من يتبع فيقول رد بالضم وفر بالكسر وعض بالفتح ومنهم من يكسر على كل حال فيقول رد وفر وعض ومنهم من يفتح على كل حال ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من هلم

(١) هذا عجز بيت للسيد بن ربيعة وصدوه * يتمارى فى الذى قلت له * وسمياتى للشارح ذكره ثانيا بعد قليل ونشرحه هناك فانظره من (٤) *

ليس أحد يكسرها ولا يضمها فدل ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسماً للفعل نحو دونك ورويدك وعندك ، وهي تكون على وجهين متعدية وغير متعدية فالمتعدية نحو قولهم هلم زيدا بمعنى قربه وأحضره فتكون كهات قال الله تعالى (هلم شهداءكم) وغير المتعدية قولك هلم يا زيد بمعنى ايت واقرب قال الله تعالى (هلم الينا) فعدهاء بحرف الجر فيكون مجراه بحري الأفعال التي تستعمل لازمة ومتعدية نحو جمع ورجعته وشحافوه وشحافاه ونحوهما « وحكى الأصمعي » هلم الى كذا فيقال « لأهلم » اليه وهلم كذا فيقال لأهله بفتح الالف والماء وضم اللام والميم والاصل في ذلك لا ألم كما تقول لا أرد كانه يردده الى أصله قبل التركيب وهو شاذ *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ها ﴾ بمعنى خذ وتلحق الكاف فيقال هاك فتصرف مع المخاطب في أحواله وتوضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاء وتصرف تصريفها ويجمع بينهما فيقال هاءك باقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف ومنهم من يقول هاء كرام ويصرفه تصريفه ومنهم من يقول ها بوزن هب ويصرفه تصريفه ﴿

قال الشارح : اعلم ان « ها » من الأصوات المسمى بها الفعل في الامر ومسماه خذ وتناول ونحوهما ومنهم من يجعله ثنائياً مثل صه ومه « وتلحقه كاف الخطاب فيقال هاك » يارجل وهاك يارجلان وهاكم يارجلان وهاك يا امرأة وهاك يا امرأتان كالمذكرين وهاكن يانسوة فلاسم ها وفيه ضمير بحسب المخاطبين ان كان واحداً ففيه ضمير واحد وان كان اثنين ففيه ضمير اثنين وان كان جماعة ففيه ضمير جماعة الا انه لا يظهر ذلك الضمير والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الأعراب وتختلف بحسب اختلاف المخاطبين في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فتفتحها اذا كان المخاطب مذكراً وتكسرها اذا كان مؤنثاً وتثنيها وتجمعها اذا كان المخاطب مثنى أو مجموعاً « ومنهم من يقول هاء » بهمزة بعد الالف يجعله ثلاثياً كخاف وهاب ويفتح الهمزة مع المذكر ويكسرها مع المؤنث فيقول هاء يارجل وها يا امرأة ويكون فيه ضمير مستتر فان ثنى أو جمع ظهر ذلك الضمير فتقول في تثنية المذكر وجمعه هاؤما وهاؤم قال الله تعالى (هاؤم اقرؤا كتابيه) وفي جماعة المؤنث هاؤن يا نسوة وهذه أجود لغاتها وبها ورد الكتاب العزيز واعلم أن الباب والقياس في هذه الاسماء أن لا يلحقها ضمير تثنية ولا جمع لان هذه الاسماء انما سميت بها الأفعال لضرب من الاختصار ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماءها موجودة هنا غير معوض عنها ووجه الاختصار بحيثها للواحد والواحدة فما فوقهما على صورة واحدة تقول هاء يارجل وها يا امرأة وكذلك التثنية والجمع وعلى هذه اللغة أكثر الاستعمال وانما لما نابت عن الأفعال وقامت مقامها قويت الدلالة على معناها فصارت كالمرادفة لها فظهر الضمير في بعض الأحوال ليؤذن بقوة الشبه بهذه الأفعال التي هي في معناها وليعلم أيضا بظهوره أن في باب صه ومه ضميراً كما قالوا المقوود والخوكة وأعيكت المرأة و * صدت فأطولت الصدود * (١) ليكون ذلك منبهة وأما على أن الأصل ذلك

(١) هذه قطعة من بيت لعمر بن أبي ربيعة وهو بتمامه

صدت فأطولت الصدود وقلماء * وصال على طول الصدود يدوم

ولما ظهر الضمير ظهر على صورة غريبة ليدل ذلك على أن الموضع ليس من مواضع ظهور الضمير وإنما كانت غريبة لأنها ليست على حد فعل وفعلا وافعلا وإنما ذلك ها وهاء وهاؤوا فأما هاؤم فغريب من نادر العربية لأن الميم إنما توجد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر نحو قمتم وقمتا وضربتم وضربتما وهذا مما يؤكد كون هذه الالفاظ أسماء وليست أفعالا وذلك أنه لما اتصل الضمير بما اتصل به منها اتصل على غير حد اتصاله بالفعل وإنما جاء على نحو أنتم فدل ذلك على أنها أسماء لا أفعال على أن بعضهم قد قال ها يارجل وهاء وهاؤوا على حد اضربا واضربوا حكى ذلك أبو عمر الجرمي وأبو بكر ابن السراج قال أبو عمر وذلك قليل « ومنهم من يقول هاء يارجل على وزن هاط ورام » يجعل أصله هاءى بالياء فشاله من الفعل فاعل كقاتل وسقطت الياء الأمر ومثله هات وتقول اللاتين هائيا وللجمع المذكر هاؤوا والمرأة هائي بياء والثنية هائيا كالمذكرين وتقول في جماعة المؤنث هائين قال الشاعر

فَقَلْتُ لَهَا هَائِي فَقَالَتْ بِرَاحَةٍ تَرَى زَعْفَرَانًا فِي أَمِيرَتِهَا وَرَدًا (١)

فأما قول على رضي الله عنه « أظلم هاء السيف غير ذميم » فإنه يحتمل أن يكون من اللغة الأولى ويحتمل أن يكون من هذه اللغة وحذف الياء لسكون اللام بعدها « فان قيل » فهلا حكمت عليه بأنه فعل لاتصال الضمير به على حد اتصاله بالفعل كما قلتم في ليس أنها فعل مع هدم دلالاتها على الزمان الماضي لاتصال الضمير بها على حد اتصاله بالأفعال قيل الجواب أنه قد قامت الدلالة بما سبق أنه اسم ومن قال هاء أو هاؤوا فلقوة شبهه بالفعل ووقوه موقعة أجراه بخراه في اتصال الضمير به وعامله معاملة مقابله وهو هات وهائيا وهاؤوا وهاتين كما شبه ليس بما من قال ليس الطيب إلا المسك فعاملها معاملة ما في إبطال عملها عند دخول حرف الاستثناء على خبرها ومما يدل أنه ليس فعلا أنك تقول في أمر الواحد هاء ولو كان فعلا لقيل ها كخف فلما لم يقل دل على أنه اسم وليس فعلا على أن منهم من يقول ها يارجل على زنة خف بهزة سا كنة وهاء أو هائي يا امرأة وهاؤوا وهان مثل خفن فهاؤلاء يجعلونه فعلا ويؤيد ذلك ما حكاه الكسائي من قول الرجل إذا قيل له هاء بمن أهاء واهاء كما تقول ممن أخاف وقياس هذا المذهب أن يكون على فعل يفعل كعلم يعلم كخلت اخال ولذلك جاز كسر الهزة من أوله فقالوا أهاء كما قلوا اخال « ومنهم من يقول ها » بهزة سا كنة وهاء وهاؤوا كما تقول طأ وطأ وطأوا وهاءى يا امرأة كما تقول طائي وهان كما تقول طأن وقياس هذه اللغة أن تجعلها من باب وهب يهب مما قاؤه واو وسقطت الواو على حد سقوطها في وهب يهب ، وقوله « وتلحق الكاف فيقال هاك » يعنى للخطاب « فتصرف مع المخاطب في أحواله » يعنى ان كان المخاطب مذكراً فتحت وان كان مؤنثاً كسرت وان كان مثنى ثنيت

والشاهد فيه اجراءه اطوات على الأصل ضرورة وإنما كان قياس ان يقول اطأت كما تقول اقمت واعنت واهبت ولكنه شبهه بما استعمل في الكلام على أصله نحو استخوذ واعيات المرأة واخيلت السماء ، واراد الشارح تشبيه اسم الفعل اذا ظهر معه الضمير بهذا الشاهد ونحوه من جهة ان في كل رجوعا الى ما هو الأصل . ومعنى البيت : ان العاشق الوصول اذا ادعى هجرانه يشفق فطابت نفسه بالمقاطعة والصرم

(١) استشهد به لاتصال هاء الممدودة بياء المؤنثة المخاطبة وام اقف على هذا البيت منسوباً الى قائل

وان كان مجموعاً جمعت على ما تقدم ، وقوله « وتوضع الهمزة موضع الكاف » يعنى انهم يخاطبون بها فيفتحونها مع المذكر ويكسرونها مع المؤنث كما يفعلون بالكاف ولا يريد انها زائدة للخطاب كالكاف انما الهمزة لام والكلمة بها ثلاثية فهاء بالفتحة وهمزة بعدها من غير لفظها بالفتحة وحدها وان كانا بمعنى واحد على حد أولو ولا ال وسبسط وسبطر ، وقوله « ويجمع بينهما » يريد بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقول أرايتك زيدا ما صنع والجمع بينهما يؤيد أن الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ حيهل مركب من حى وهل مبني على الفتح ويقال حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف ذكر هذه اللغات سيبويه وزاد غيره حيهل وحيهلا ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول أن « حيهل » اسم من أسماء الافعال وهو مركب من حى وهل وهما صوتان معنهما الحث والاستعجال فجمع بينهما وسمى بهما للمبالغة فكان الوجه أن لا ينصرف كما كان حضرموت وبعليك كذلك الا أنه ههنا وقع موقع فعل الامر فبني كصه ومه وفيه لغات قالوا « حيهل » بفتحهما شيهوه بخمسة عشر وبابه وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر أي ادع عمر انه من أهل هذه الصفة وقالوا « حيهلا » فنونوه للتنكير كما قالوا في صه صه وفي ايه ايه وقالوا « حيهلا » بالفتحة من غير تنوين وأصلها أن تلحق في الوقف على حد الحاق الهاء في كتابيه وحسابيه الوقف ونظير الالف هنا الالف في أنا من قولك أنا اذا وقفت عليها من قولك أن فعلت واثباتها في الوصل لغة رديئة وبابه الشعر نحو قوله

فَكَيْفَ أَنَا وَأَنْتِ حَالِي الْقَوَافِي بَعْدَ الْمَشْيِبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا (١)

وحكى غير سيبويه « حيهل » بسكون اللام على أصل البناء كصه ومه لانه لا يلحق في آخره ساكنان فبقى على أصله من البناء قال ليبيد

يَتَمَارَى فِي الَّذِي قَلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَلْ (٢)

وقالوا « حيهل » بسكون الهاء وفتح اللام « وحيهلا » بسكون الهاء مع الالف وانما أسكنوا الهاء لانها لما ركبت وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماع المتحركات فسكنوا الهاء كما سكنوا الشين في احدى عشرة ونظائره لاجتماع المتحركات *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد جاء معدي بنفسه وبالباء وبعلى وبالى وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وقال

(١) الشاهد في قوله انا حيث اثبت الالف في الوصل ضرورة هي انما تثبت في الوقف وتحذف في الوصل . وقد مضى القول في هذا الموضوع في باب الضمير . ومعنى البيت : ان من العار الشديد الذي لا احتمله ان انسب لنفسى شعرا لم اقله بعد ان وخطى الشيب *

(٢) ليبيد بن ربيعة العامري . والشاهد في البيت محبى حيهل سا كنة اللام . وقوله يتمارى معناه يشك ويجادل والمعنى انه لا يزال يجادلني فيما اقله له ويشك فيه مع انه يسمع مني طلب السرعة والامر بالمبادرة . يصفه بالتلكؤ وعدم الامتثال *

بِحَيْهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقَاذِفُ
وقال الآخر وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ *

قال الشارح : اعلم أن هذه الاسماء لما كانت أسماء لالفاظ الافعال وواقعة موقعها ومؤذنة معناها قويت دلالتها عليها فكان حكمها في اللزوم والتعدي كحكمها فتكون لازمة اذا كانت أسماء لفعل لازم غير متناول مفعولا نحو صه ومه فهذان اسمان لازمان لانهما وقعا موقع فعل هو كذلك فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدي الا بواسطة حرف جر ، وتكون متعدية وذلك اذا كانت أسماء لفعل متعد نحو رويدك زيدا أي أمهله وعليك بكرا بمعنى الزمه وخذه من فوقك ودونك بكرا أي تناوله من تحتك * ومنها ما يستعمل تارة لازما متعديا * كرويد وهلم ونظير الاسم من هذه الاسماء ما يستعمل تارة لازما لا يتعدي الا بواسطة حرف الجر وتارة متعديا بنفسه في الافعال الصريحة ما جاء على صيغة واحدة نحو وزنت زيدا ووزنت له وكتبت وكات له قال الله تعالى (واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) وحيل أيضا مما يستعمل لازما ومتعديا بنفسه وذلك على اختلاف تقدير الفعل المسمى فاذا قلت حيل الثريد فعناه أحضره وقربه فلما كانا (١) الفعلان متعديين كان الاسم الواقع موقعهما كذلك وتقول حيل بفلان بمعنى ايت به فتصل الاسم بالباء كما كان الفعل المنوب عنه كذلك وتقول حي على الصلاة أي أقبلوا عليها وقالوا حي على الصبوح وربما قالوا حي الى كذا بمعنى سارعوا اليه وبادروا فأما ما أنشده من قوله * بحيهلا يزجون الخ * (٢) فشهد على أن معناها الاستحثاث والمجلة والبيت للناطقة الجمعدى أدخل حرف الجر على حيهلا وتركه على لفظه اذ كان مبنيا والباء متعلقة بيزجون يقول امجلتهم يزجون المطايا بحيهلا على أنها متقدمة في السير متقاذفة فيه أي مترامية وجعل التقاذف للسير

(١) كذا بالاصل

(٢) نسب سيبويه هذا البيت الى الناطقة الجمعدى وهو حسان بن قيس بن عبد الله من جمعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر ويكنى ابالي . وكان قد قال الشعر في الجاهلية ثم اجيل دهر اثم نبغ بعد ذلك في الشعر في الاسلام . وتبع سيبويه على ذلك شرح كتابه وجماعة آخرون منهم الشارح . وقال قوم انما هو لمزاحم العقيلي . وهو مزاحم بن عمرو بن الحرث من عقيل بن كعب ابن ربيعة بن عامر بن صعصعة وهو بدوي شاعر فصيح اسلامي صاحب قصيد ورجز وكان معاصرا لجرير والفرزدق وكان جرير يصفه ويقرظه ويقدمه . ويروون مع هذا البيت لمزاحم قوله :

ووجدى بها وجد المضل بعيره * بمكة لم تعطف عليه العواطف

راى من رفيقه الجفاء وفاته * بنشدتها المستعجلات الحوائف

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافي منى انا عارف

وقوله يزجون - بالزاي المعجمة - أي يسوقون والمطية الدابة وسميت بذلك لانها تمطو في سيرها أي تمتد . وقوله امام المطايا انما كان ذلك لانه اذا سبقت الاولى تبعها ما بعدها بخلاف سبق الاواخر . وقوله سيرها التقاذف هي جملة من مبتدأ وخبر في محل جر صفة لمطية . وزعم قوم ان قوله سيرها فاعل للظرف وهو امام لاعتماده على الموصوف والمتقاذف صفة لسيرها . وقال جماعة : سيرها مبتدأ والتقاذف صفة له والظرف قبله متعلق بمحذوف خبر والجملة صفة لمطية . وقوله بحيهلا في اول البيت متعلق بقوله يزجون . والشاهد في هذا البيت عند الشارح ان حيهلا تدل على الاستحثاث والمجلة . واستشهد به سيبويه لتركة حيهلا على لفظه محكيامن غير ان يجعل للعامل تأثيرا عليه . وقال الاعلم . « امجلتهم يزجون المطايا بقولهم حيهل ومعناها الامر بالمجلة » اه

توسماً لانه يكون فيه ، وأما قوله * وهيج الحى الخ * (١) فهو من أبيات الكتاب والشاهد فيه اعراب حيهله ورفع جملته وان كان مركباً من شيئين اسماً واحداً للصوت ولم يرد به الدعاء أى كثير فيه هذا الصوت الذى معناه الدعاء ، ومثله في جملة اسماً واحداً قول الآخر * هيهاه وحيهله * وصف جيشاً سمع به وخيف منه فانتقل عن الحى لاجله وبودر بالانتقال قبل لحاقه *

قال صاحب الكتاب * ويستعمل حى وحده بمعنى أقبل ومنه قول المؤذن حى على الصلوة وهلا وحده قال * ألا أبأغا ليلى وقولا لها هلا *

قال الشارح: قد تقدم أن كل واحد من حى وهل صوت معناه الحث والاستعجال فهو مستقل بهذه الفائدة وانما جمع بينهما مبالغة في افادة هذا المعنى فإذا أردت المبالغة جمعت بينهما وإذا أردت أصل الدعاء من غير مبالغة فيه * جئت بكل واحد منهما منفرداً * فن ذلك قول ابن أحرر

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ مَا بَالُ رَفِيقَتِهِ حَتَّى الْحُمُولِ فَإِنَّ الرَّكْبَ قَدْ ذَهَبَا (٢)

ومن ذلك * قول المؤذن حى على الفلاح * انما هو دعاء الى الصلاة والى الفلاح وربما اکتفوا بهل وحدها قل النابتة الجعدى

* ألا حيبا ليلى وقولا لها هلا * (٣) أى تعالى وأقبل واستعمل حى وحدها أكثر من استعمال هل وحدها * (فصل) قال صاحب الكتاب * بله على ضربين اسم فعل ومصدر بمعنى الترك ويضاف فيقال بله زيد كأنه قيل ترك زيد وأنشد أبو عبيد قوله * بله الا كف كأنها لم تخلق * منصوبا ومجرورا وقد روى

(١) قل سيديو به بعد ان ذكر البيت * «وانشدناه هكذا اعرابى من افصح الناس وزعم انه شعرايه» اه وقال قوم انه لرجل من بني بكر بن كلاب ولم يسموه . وقال آخرون هو لرجل من بجيلة ولم يسموه ايضا وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد به . وهيج معناه فرق ، وفاعله ضمير يعود على الجيش ، والحى بمعنى القبيلة فمفعوله . وقوله من دار فان دارا معرفة لا تدخلها الالف واللام وهي اسم لو ادقرب من حجر . وظل فعل تام معناه استمر وقوله يوم هو فاعله وقوله كثير صفة ليوم وقوله تناديه فاعل لكثير وقوله حيهله معطوف عليه

(٢) ان احمر هو عمرو بن احمر الباعلى والشاهد في البيت مجىء حى منفردة عن هلا قال سيديويه . « واما حيهل اتى الامر فمن شيئين يدل على ذلك حى على الصلاة وزعم ابو الخطاب انه سمع من يقول حى هل الصلاة » اه

(٣) البيت للنابتة الجعدى من كلمة حياها ليلى الاخيلية وبعده:

ذرى عنك تهجاء الرجال واقبلى * الى اذلى يملأ استك فيشلا
بريدينة بل البراذين ثفرها * وقد شربت في اول الصيف ايللا
وقدا كالت بقلا وخيما نباته * وقد نكحت شر الاخيلا اخيلا
وكيف اهاجى شاعرا ربحه استه * خضيب البنان لا يزال مكحلا

والشاهد في البيت مجىء هلا اسم فعل بمعنى اسرعى . والمشهور انه اسم لزجر الدابة لتذهب فتكون من اسماء الصوت قال صاحب الصحاح . «هلا زجر للخيل أى توسع وتنعى قال . واى جواد لا يقال له هلا . وللناقة ايضا قال . حتى حدونها هلا . وهلا (اى هيد وهلا) زجران للناقة . وقد تسكن بها الاناث عند دنوا الفحل منها قال * الاحييا ليلى وقولا لها هلا * اه فانظر هذا مع ما هنا

أبو زيد فيه القلب اذا كان مصدرا وهو قولهم بهل زيد *
قال الشارح : اعلم أن به تكون على ضربين : أحدهما أن تكون اسما من أسماء الافعال كصه ومه
والآخر أن تكون مصدرا مضافا الى ما بعده كما كانت رويد زيد كذلك ، فاذا كانت اسما للفعل كانت بمعنى
دع وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل وهو دع وحركت لالتقاء الساكنين وهما اللام والهاء وفتح اتباعا
للفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها كما قالوا منذ فاتبعوا الدال ضمة الميم ولم يعتدوا بالنون حاجزا
ومثله قوله * لم يله ابوان * (١) فتح الدال اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام ، وان كان مصدرا
كان معربا غير مبني مضافا الى ما بعده فنقول * به زيد كما تقول ترك زيد * من نحو قوله تعالى (فغرب
الرقاب) فن قال به قال زيد اجعله بمنزلة دع وسمى به الفعل ومن قال به زيد فاضاف جعله مصدرا ولا يجوز
أن يضاف ويكون مع الاضافة اسم الفعل لان هذه الاسماء التي سمي بها الفعل عند ضم لا تضاف كما لا تضاف وتسمياتها
من الافعال فلا تضاف كما لا تضاف الافعال ، فاما ما أشد من قوله

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ (٢)

(١) هذه قطعة من بيت انشده سييويه ونسبه لرجل من ازد السراة . وهو بتمامه :

الارب مولود وليس له اب وذى ولد لم يله ابوان

والشاهد في قوله . لم يله . بسكون اللام وفتح الدال . فانه اراد لم يله . بكسر اللام وسكون الدال . فسكن
المكسور تخفيفا فالنقى هذا الساكن بالدال الساكنة للجازم فاجتمع ساكنان فحرك الدال بحركة اقرب المتحركات
منه وهي الفتحة لان الياء مفتوحة ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين ، و اراد بالمولود الذى لا اب له
عيسى عليه السلام . وبذى الولد الذى لم يله ابوان آدم عليه السلام . قال ابو سعيد السيرافي . « وفي فتحهم ثلاثة
أوجه احدها الحمل على اقرب المتحركات منه والساكن غير حاجز حصين . والثاني انهم حملوه على الاخف وهي الفتحة
والثالث انهم في التسكين انما هربوا من الكسرة فكروا التحريك بما هربوا منه » اهـ بتصرف *

(٢) البيت لكعب بن مالك الخزرجي احد اصحاب رسول الله ﷺ المديون . وهو بدرى عقبي . وابوه مالك
ابن كعب شاعر وله في حروب الاوس والخزرج . التي كانت بينهما قبل الاسلام - آثاره . ولكعب بن مالك اصل اصيل
وفرع طويل في الشعر . ابنه عبد الرحمن شاعر وابن ابنه بشير بن عبد الرحمن شاعر وكثير من ولد ولده شعراء
وكلمهم عبيد مدم . والبيت المستشهد به من كلمة له يقولها في غزوة الخندق في اولها .

من مره ضرب يرعيل بعضه * بعضا كعمعة الالباء المحرق

فليات ماسدة تسن سيوفها بين المزاويين جزع الخندق

وقبل البيت المستشهد به .

فصل السيوف اذا قصرن بخطونا * قدما ونلحقها اذا لم تلحق

فترى الجماجم ضاحياها ماتها * بلة الا كف كانها لم تخلق

نلقى الاكف بفحمة مألومة بهتني الجوع كقصدراس المشرق

وقوله يرعيل بعضه هو في رواية ابن هشام في السيرة يجمع بعضه ، والعممة صوت النار فيما عظم وكثف من القصباء
ونحوها . والالباء هو القصب واحده اباءة والهمزة الاخيرة فيها بدل من ياء قاله ابن جني لانه عنده من الالباءة وكان
القصب ياتي على من اراده بمضغ او نحوه . والماسدة الارض الكثيرة الاسد ويمكن ان تكون ماسدة جمعا لاسد

فإن أبا عبيدة أنشده لكعب بن مالك ويروى بخفض الالكف ونصبها فمن خفض جعله مصدرا بمنزلة ضرب الرقاب ومن نصب جعله اسما للفعل بمعنى دع والذي يدل على أنه اسم فعل قول ابن هرمة

يَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحِدَادُ بِهِ مَشَى الْجَوَادِ قَبْلَةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا (١)

فهذا لا يكون إلا اسم فعل لنصبه ما بعده فاما قول الآخر

حَمَّالٌ أُنْقَالَ أَهْلِ الْوُدِّ آوِنَةٌ أَعْطِيهِمُ الْجَهْدَ مِنِّي بَلَّةٌ مَا أَسْعُ (٢)

فيمجوز أن تكون ما في موضع نصب ويكون في بله ضمير مرفوع ويدل على ذلك قوله * بله الجلة النجبا * ويمجوز أن يكون موضعه جرا على من أنشد بله الالكف يجعله مصدرا . وذهب أبو الحسن الاخفش الى أن بله حرف جر بمنزلة حاشي وعدا * وقد حكى أبو زيد فيها بهل قلب اللام الى موضع العين * وحكى عنهم أن فلانا لا يطيق أن يحمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة يقول لا يطيق أن يحمل الفهر فكيف يطبق حمل الصخرة وبعض العرب يقول من بهل أن يحمل الصخرة فقلب وهذه الحكاية من دخول من عليه والاضافة في قوله بله الالكف والقلب في قولهم بهل يدل على أنه مصدر لان اسم الفعل لا يضاف ولا يدخل عليه هوامل الاسماء لانه في معنى الفعل ولذلك قال أبو الحسن أن دونك في الاغراء لا ينتصب على حد انتصابه قبل التسمية والنيابة عن الفعل فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فعال على أربعة اضرب التي في معنى الامر كنزال وتراك وبراك ودراك واظار وبداد أى ليأخذ كل منكم قرنه ويقال أيضا جاءت الخيل بداد أى متبعدة ونماء فلانا ودباب للضبع أى دُبِّي وخراج لعبة الصبيان أى أخرجوا وهى قياس عند سيبويه في جميع الافعال الثلاثية وقد قلت في الرباعية كقرقار في قوله * قالت له ربح الصبا قرقار * وقال * يدعو وليدهم بها عرعار * ﴾

كشيخة ومعالجة . وقوله بله الالكف قال السهيلي . * خفض الالكف هو الوجه وقد روى بالنصب لانه مفعول اى دع الالكف فهذا كما تقول رويدزيد ورويد زيد بالتكوين مع النصب . وبله كلمة بمعنى دع وهى من المصادر المضافة الى ما بعدها وهى عندي من لفظ البله والتباله وهو من الغفلة لان من غفل عن الشيء تركه ولم يسأل عنه وكذلك بله الالكف اى لا تسال عن الالكف اذا كانت الجاهم ضاحية اى مقطعة وفي الحديث يقول الله تعالى « اعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا اذن سمعت بله ما اطلعهم عليه » اه وقوله مخمة ملحومة اى كتيبة مجموعة .

(١) ابن هرمة هو ابراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة من بني الحرث بن قهر بن مالك بن النضر والشاهد في البيت قوله قبله الجلة بنصب الجلة والذي يدل على نصبه اتباعه بالوصف المنسوب ولا يستقيم لك ان تقول ان الجلة مجرور كما كان الالكف في قول كعب بن مالك بله الالكف مجرورا وانه قطع هذا الوصف ونصبه بفعل مضمر . فانك تجد لنصب وجها وقد علمت انه اذا تيسر لك وجه عربى مستقيم في الكلمة لم يكن عدوك عنه حسنا : وما دام الجلة منصوبا ببله فان بله يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذى هو دع او اترك هو الذى يقتضى نصب ما بعده .

(٢) الشاهد في قوله بله ما اسع فان ما يحتمل وجبين الاول ان يكون في محل الجر فيكون بله مصدرا مضافا الى ما كما كانت الالكف في قول الشاعر بله الالكف فيمن روى بجره مجرورا باضافة بله اليه . والوجه الثانى ان يكون ما في محل نصب فيكون بله اسم فعل امر بمعنى دع او اترك ويكون مشتق على ضمير الفاعل وما مفعوله ويكون نصب ما كنصب الجلة في قول ابن هرمة قبله الجلة وكنصب الالكف في رواية من روى بله الالكف .

قال الشارح : اعلم أن « صيغة فعال » مما اختص به المؤنث ولا يكون الا معرفة معدولا عن جهته « وهو على أربعة أضرب فالاول أن يكون اسما للفعل في حال الامر « مبنيا على الكسر وذلك قولك نزال وتراك ونحوهما وانما بنى لما ذكرناه من وقوعه موقع فعل الامر وهذا تقريب والحق في ذلك ان هلة بنائه انما هي لتضمنه معنى لام الامر ألا ترى ان نزال بمعنى انزل وكذلك منه بمعنى اسكت وأصل اسكت وانزل لتسكت ولتنزل كما أن أصل قم لتقم وأصل اقم لتقم يدل على ذلك أنه قد جاء على الأصل في قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) فلما تضمنت هذه الاسماء معنى لام الامر شابهت الحروف فبنيت كما بنيت كيف وكما لما تضمن كل واحد منهما معنى حرف الاستفهام والاسماء المسمى بها الفعل في الخبر نحو شتان وهيهات محمولة في ذلك على الاسماء المسمى بها في الامر وحققا أن تكون مسكنة الآخر كصه وهه الا أنه التقى في آخرها ساكنان الالف الزائدة ولام الكلمة فوجب تحريك اللام لالتقاء الساكنين وكان الكسر أولى لوجهين أحدهما أن نزال وبابه مؤنث والكسر من علم التأنيث نحو قمت وضربك فحرك بأشكال الحركات به والوجه الآخر أنه كسر على حد ما يوجب التقاء الساكنين وانما أتى بهذه الاسماء لما ذكرناه من ارادة الایجاز والمبالغة في المعنى فنزال أبلغ في المعنى من انزل وتراك أبلغ من اترك وانما غير لفظ الفعل الواقعة هذه الاسماء موقعه ليكون ذلك أدل على الفعل وأبلغ في افادة معناه « فنزال » بمعنى المنازلة ولذلك كان مؤنثا في قوله وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (١)

وهو اسم لنازل وأصله انه كان اذا التقى خصمان نزلا عن ظهور خيلهما وتقاتلا ثم اتسع فيه حتى تيل لكل متعاريين متنازلان وان كانا راكبين ، وقالوا « تراك » بمعنى اترك قل الشاعر

تَرَاكِهَا مِنْ لِبْلِ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى الْخَيْلَ لَدَى أَوْرَاكِهَا (٢)

وقالوا « براك » بمعنى ابرك يقال في الحرب براك براك أى ابركوا واثبتوا والبراكاء الثبات في الحرب والجد فيه قال بشر ولا ينجي من الفمّرات إلا بَرَاكَةُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارُ (٣)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى والشاهد في قوله دعيت نزال فانه لما كان نزال اسما مؤنثا جاء بناء التأنيث في فعله . وقد سبق القول على هذا البيت

(٢) البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه ولا نسبه الا علم والشاهد فيه وضع تراك في موضع اترك وهو اسم لفعل الامر وجب له البناء على الكسر فهو مبنى لنيابته عن الفعل المبني وكان حقه ان يكون مبنيا على السكون لكنه كسر للتخلص من التقاء الساكنين . قال سيويه « هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه باسماء لم تؤثر في الفعل الحادوث وموضعها من الكلام الامر والنهي فتها ما يتعدى المامور الى مامور به ومنها ما لا يتعدى المامور ومنها ما يتعدى المنهى الى منهى عنه ومنها ما لا يتعدى المنهى اماما يتعدى فقوله رويدا فاقامها اسم ارود زيدا ومنها لم يزد انما تريد هات زيدا ومنها قول العرب حييل الثريد . وزعم ابو الخطاب ان بعض العرب يقول حييل الصلاة فهذا اسم اثتوا الثريدوا اتوا الصلاة ، ومنه قوله « تراكها من ابل تراكها » اه قال السيرافي « يعني ان هذه الاسماء التي ذكرها في هذا الباب لا تقع الا في الامر والنهي لا يجوز ان تقول اعجبني مناع زيدا ولا هذا رويدا كما تقول اعجبني منك زيدا » اه

(٣) الشاهد في قوله براكاء وهو — فيما ذكر الشارح — الثبات في الحرب والجد فيه ، وقال ابن ولاد في المقصور والممدود « والبركاء معظم القتال ممدود ، قال بشر . ولا ينجى (البيت) و يروي بروكاه » اه

وقالوا « دراك » بمعنى أدرك والادراك اللحق يقال مشيت حتى أدركت والمداركة المتابعة ، ويقال « بداد بداد » في الحرب « أي ليأخذ كل رجل قرنه » والبداد البراز يقال لو كان البداد لما أطاقوه أي لو بارزناهم رجلا رجلا ويقال تباد القوم إذا أخذ كل واحد قرنه فأما قولهم « جاءت الخيل بداد أي متبددة » فليس من هذا الباب وسيدكر في موضعه ، وقالوا « نعاء الرجل » بمعنى انه قال الكمية
نَعَاءُ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ وَلَسَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّهَائِمِ وَالْأَصْلِ (١)

وكانت العرب إذا مات منها ميت لمخطر وقدر وكب راكب وجمل يسير في الناس ويقول نعاء فلانا أي انه أي أظهر خبر وفاته ، وقالوا « دباب للضبع والمراد دبي » قيل لها ذلك لقلة عدوها كلها تدب يقال ناقة دبوب أي لا تكاد تمشي لكثرة لحمها ، وقالوا « خراج خراج » أي أخرجوا إلى الخريج والخريج لعبة للصبيان قال الهذلي

أَرَقْتُ لَهُ ذَاتَ الْعِشَاءِ كَأَنَّهُ نَخَارِيقُ يُدْعَى تَحْتَهُنَّ خَرِيجُ (٢)
وقالوا « مناع زيدا » أي امنعه قال الشاعر

مَنَاعِهَا مِنْ لَيْلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (٣)
« ولم يأت هذا البناء من الرباعي الا قليلا قالوا قرقار » بمعنى قرق قال الراجز
قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ وَاخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ (٤)

(١) استشهد به لوقوع نعاء اسم فعل بمعنى انع ، ومثله قول جرير .

نَعَاءُ ابَايَ إِلَى لِسْكَلِ طَمْرَةٍ * وَجَرْدَاءُ مِثْلَ الْقَوْسِ سَمَحَ حَجْوَلُهَا

وقول الآخر . اقام ابن ايلي للسماحة والندى * وايدى شمال باردات الانامل

فالحد في جميع هذا افعل ولكنه معدول عن حده وحرك آخره لانه لا يكون بمد الا لف سا كن وكانت الحركة الكسر بخصوصه لان الكسر مما يؤنث به تقول انك ذاهبة وانت ذاهبة وتقول هاتي فتاتي بالكاف والتاء مكسورين حين تريد مؤنثا وانما الكسرة من الياء

(٢) الشاهد في هذا البيت قوله خريج . قال في القاموس . « والخريج كقتيل لعبة يقال لها خراج خراج كقطاع » اهـ والخاريق جمع مخراق كفتاح وهو المنديل يلف ليضرب به ورما اطلق على السيف . وقد يشبه كل منهما بالآخر قال .

كَانَ سَيُوفُنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بَايَدِي لِأَعْيُنَا

وقال الراجز : انا ابن توءمى مخراقي * اظن كل ساعد وساق ارادومى سيقى

(٣) البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه ولا نسبه الا علم والشاهد فيه قوله مناعها فقد وضعه موضع انعها وهو اسم لفعل الامر وجب له البناء على الكسر لوقوعه موقع الفعل المبني وللتخلص من التقاء الساكنين ولان الكسر قديدل به على التانيث كما قلنا في دارك ونعاء . وهذا ظاهر ان شاء الله

(٤) هذا البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه ولا نسب الا علم : والشاهد فيه قوله قرقار وهو اسم لقوله قرق كان نزال اسم لقولك . انزل وحق هذا المعدول ان يكون في باب التثنية خاصة وقرقر فعل رباعى فسمى باسمه معدول عن الرباعى على طريق الشذوذ والخروج عن النظائر قال سيويه . « واما ما جاء معدولا عن حده من بنات الاربعة فقوله * قالت له ربيع الصبا قرقار * فانما يريد بذلك قالت له قرقار بالعدل لسحاب وكذلك عرار وهو بمنزلة قرقار وهي لعبة من عرعت ونظيرها

أى قالت قور بالرد كأنها أمرت السحاب بذلك أى ألقته وهيبت رعدده وهو مأخوذ من قور
البعير اذا صفا صوته ورجم وبعير قور القار المدير اذا كان صافى الصوت فى هديره ، وقالوا عرعار من
العررة وهي لعبة للصبيان قال النابغة

مُسَكَّنْفَى جَنْبَى عَكَاظَ كَلَيْمًا يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بِهَا عَرَّارِ (١)

وذلك أن الصبي كان اذا لم يجد من يلاعبه رفع صوته فقال عرعار أى هلموا الى العررة فاذا سمعوا اخرجوا
اليه ولعبوا معه تلك اللعبة هذا مذهب سيبويه فى ذلك كله ، وقد خولف فى حمل قورار وعرعار على
العدل لخروجهما عن الثلاثى الذى هو الباب وجعل احكاية للصوت المردد دون أن يكونا معدولين وهو القياس
لان بناء فعال انما يجي من الثلاثى وهذا العدل انما جاء فيه فاما الرباعى نحو قورار وعرعار فهو فعال
وليس بفعال ، واعلم أن هذه الاسماء كلها أسماء لما تقدم من الدلالة لان هذا البناء ليس من أمثلة الأفعال
وهو فى الاسماء كثير وهي مؤنثة بدليل قوله * اذا دعيت نزال ولج فى الذعر * فتأنيث الفعل حين
أسند اليه دليل على انه مؤنث وهي معرفة لان قولك نزال معناه انزل وهذا لفظ معروف غير منكور ، واعلم
أن للنحويين خلافا فى هذا القسم المعدول عن لفظ فعل الامر المأخوذ من لفظه فمنهم من طرده فى كل
فعل ثلاثى لكثرة ماورد منه عنهم واستمر وهو رأى سيبويه ومنهم من يقف عند ما جاء عن العرب منه
فلا يقول قوام فى معنى قم ولا قعاد فى معنى اقم وهو القياس لان فعال اسم وضعت العرب موضع افعال
وليس لاحد أن يتدع اسماء لم يتكلم به العرب وأما الرباعى فلا كلام انه لا يقاس عليه ، والفصل بين الثلاثى
والرباعى عند سيبويه أن الثلاثى قد كثر فى كلامهم جدا ولا يسمع من الرباعى الا فى الحرفين الذين ذكرناهما
فلما كثر ذلك فى كلامهم جعله أصلا وقاس عليه ولما قل فى الرباعى وقف عند المسموع منه ولم يتجاوز *.

من الثلاثة خراج أى اخرجوا وهي لعبة ايضا اه وقال السيرافى « قال ابو العباس المبرد غلط سيبويه فى هذا وليس
فى بنات الاربعة من الفعل عدل وانما قورار وعرطار حكاية للصوت كما يقال غاق غاق ، وقال لا يجوز ان يقع عدل فى ذوات
الاربعة لان العدل انما وقع فى الثلاثى لانه يقال فيه فاعلت اذا كان من كل فعل مثل فعل الآخر ويقع فيه تكثير الفعل
كقولك ضربت وقتلت بالتضعيف - وقال الزجاج باب فعال فى الامرير ادبه التوكيد والدليل على ذلك ان اكثر مايجي
منه مبنى مكرر كقوله - حذار من ارماحنا حذار وذلك عند شدة الحاجة الى هذا الفعل والاقوى عندي ان قول
سيبويه اصح لان حكاية الصوت اذا حكوا وكروا لا يخالف الاول الثانى الست ترى قولهم غاق غاق حينما ارادوا ان
يحكوا الصوت ويكرروه لم يزيدوا فى الثانى المكرر عما كان فى الاول المقصود تكريره ثم انه قد يشقون الفعل من الصوت
المكرر فيقولون مثلا غقق اذا قال غاق غاق اه باختصار وايضاح وقال الاعلم « وصف سحابة هبت له ريح الصبا
والقحته وهيبت رعدده فكانها قالت له قور بالرد أى صوت والقرقرة صوت الفحل من الابل ونظير قورار مما عدل
عن الرباعى عرعار وهو اسم لعبة للصبيان العرب وهي معدولة عن قولهم عرعر ومعناه اجتمعوا للعب كما ان خراج اسم لعبة
لهم معدول عن قول بعضهم لبعض اخرج وقد خولف سيبويه فى حمل قورار وعرعار على العدل لخروجهما عن الثلاثى
الذى هو الباب المطرد وجعل احكاية للصوت المردد دون ان يكونا معدولين عن شىء اه

(١) الشاهد فى قوله عرعار فانه اسم لعرار أى اجتمع للعب وهو رباعى والاصل فى باب العدل ان يكون عن الثلاثى
والقول فى هذا البيت كالقول فيما قبله

قال صاحب الكتاب ﴿ والى في معنى المصدر المعرفة كفجار للفجرة ويسار للبصرة وجماد للجمود وجماد للمعدة ويقولون للظباء اذاوردت الماء فلاعباب واذا لم ترد فلا أباب وركب فلان هجاء أى الباطل ويقال دعني كفاف أي تكف عني وأكف عنك ونزات بوار على الكفار ونزلت بلاء على أهل الكتاب ﴾

قال الشارح : الضرب الثاني من ضروب فعال أن تكون اسما لمصدر علماً عليه « كفجار » وبداد ولا تبنى الا أن يجتمع فيها ما يجتمع في نزال وبابه من التعريف والتأنيث والعدل فهي محمولة عليه في البناء لانها على لفظه ومشابهة له من الجهات المذكورة وهذا مذهب سيبويه وزعم أبو العباس المبرد أن الذي أوجب بناء هذه الاسماء انها لو كانت مؤنثة معرفة غير معدولة لكان حكمها منع الصرف فلما عدلت زادها العدل ثقلاً فلم يبق بعد منع الصرف الا البناء وهو رأى ابن كيسان وكان أبو اسحق ينكر هذا القول ويستضعفه ويقول الاسم اذا اجتمع فيه علتان امتنع من الصرف ولا يزيده اجتماع العلل على منع الصرف فيكون اجتماع العلل المانع من الصرف وأدنى ذلك علتان والذي يدل على ذلك أن صحراء لا ينصرف واذا سمي به زاد علة ولم يخرج ذلك الى البناء وكذلك حمراء غير مصروف وفيه الوصف مع التأنيث المستقل بمنع الصرف ومن ذلك فرعون لو سميت به امرأة لم يزد ذلك على منع الصرف وقالوا أذربيجان اسم هذا المكان فانه قد اجتمع فيه التعريف وزيادة الالف والنون والعجمة والتأنيث والتركيب ولم يزد على منع صرفه ، فمن ذلك « فجار » قل النابغة

إنا اقتسمنا خطيننا بيننا فحملت برة واحتملت فجار (١)

(١) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يهدد بها زرعة بن عمرو الكلابي . وكان زرعة لقي النابغة بعكاظ وأشار عليه ان يشير على قومه ان يغدروا بني اسد وينقضوا حلفهم فاني عليه النابغة وقد جعل خطته التي التزمها برة ، وخطه زرعة التي دعاه اليها من الغدر ونقض الحلف فاجرة ، وبلغ النابغة ان زرعة هجاء وتوعده فقال النابغة :

نبثت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدي الى غرائب الاشعار
خلفت يازرعة ابن عمرو اتى * مما يشق على المدو ضرارى
اعلمت يوم عكظ حين لقيتني * تحت الغبار فما خططت غباري

انا اقتسمنا (البيت) وبعده :

فلتاتينك قصائد وليدفعن * الف اليك قوادم الا كوار
رهط ابن كوز محقوب ادراعهم * فيهم ورهط ربيعة بن حذار

وقوله غرائب الاشعار يريد ان الشعر من قبله غريب لانه ليس من اهله والضرار - بزنة كتاب - الدنو في المشي يقول انا قوي عز يز فالمدو يخشى مجاورتي ويكرهها . وقوله فما خططت غباري اي ماشقته وهو كناية عن انه لم يدين منه ولم يتعلق به ولا ادرك شأوه . والا كوار جمع كور - بالضم - وهو الرجل وقادمته العودان اللذان يجلس الراكب بينهما يقول والله لا غيرن عليك بقصائد الهجو ورجال الحرب وابن كوز وربيعة بن حذار - بضم الحاء او كسرهما - رجلان من بني اسد وقوله محقوب ادراعهم معناه انهم يجمعونها خلفهم في مكان الحقيبة وهي خرج صغير يربطه الراكب خلفه ، والاستشهاد في قوله فجار وهو عنده وعند سيبويه اسم للفجرة - بفتح فسكون - معدول عن مؤنث كانه عدل عن الفجرة بعد ان سمي بها الفجور كما سمي البر برة ولو عدل برة اقال برار كما قال فجار : وعند الرضي ان فجار مصدر

قالوا يريد الفجرة جملة علماء عليه فاذا قيل فجار دل على لفظ الفجرة والحدث الذي هو الفسوق مستفاد من المسمى لا من الاسم وقد ذهب من ينسب الى التحقيق من النحويين الى أن الامثل أن تكون فجار معدولة عن فجرة علماء لانه قرنها بعدلها برة فكما أن برة هلم لا محالة فكذلك ما عدل عنه فجار فهو في التقدير فجرة فلو عدل عن برة هذا لكان قياسه برار ومن ذلك بداد يقال جاء القوم بداد قال عوف بن الخرع

وذكرت من ابن المخلوق شربة والخيل تعدو في الصعيد بداد (١)

أي بداد بمعنى متبددة فهو مصدر في معنى اسم الفاعل كقولهم عدل بمعنى عادل وغور بمعنى غائر والتحقيق فيه انه اسم لمصدر مؤنث معرفة كأنه البدة وأن كان لا يتكلم به كأنه أصل مرفوض ومثله قول حسان كنا ثمانية وكانوا جحفاً تجبأ فشلوا بالرماح بداد (٢)

معرفة مؤنث قال سيدي « واما ما جاء اسماً للمصدر فكقول النابغة . فحملت برة واحتملت فجار . وقال الشاعر * فقلت امكث حتى يسار * (البيت) فهي معدولة عن الفجرة والميسرة فاجرى هذا الباب مجرى ما عدل عن حده من المذكر وقديجي . هذا المعدول اسماً للفعل واسماً للوصف المنادى المؤنث » اهـ بایضاح *

(١) البيت لعوف بن عطية بن الخرع - بخاء معجمة مفتوحة فراء مهملة مكسورة فعين مهملة - من كلمة له يرد فيها على لقيط بن زراراة وقبله

هلا كررت على ابن امك معبد * والعامري بقوده بصفاد

اراد بالكر الرجوع في حومة الحرب لاستخلاص اخيه معبد . والصفاد - بكسر الصاد - جمع صفد - بفتحين - وهو القيد . والمخلوق - بتشديد اللام مفتوحة - سمة ابل بن زراراة . وقيل هي ابل موسومة بالخلق . قال الاعلم « يقول هذا اللقيط بن زراراة التميمي وكان قد انهزم في حرب اسر فيها اخوه معبد بن زراراة فميره ونسب اليه الحرس على الطعام والشراب وان ذلك حمله على الانهزام واراد بالخلق قطع ابل . وسمي بمثل الخلق من وسم النار » اهـ والشاهد في قوله بداد وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث كأنه سمي بالتبدد بدة ثم عدلها الى بداد . وزعم الرضي ان بداد وصف مؤنث معدول عن متبددة اي متفرقة فهو حال وذلك يخالف ما عليه سيدي ونسب سيدي والاعلم هذا الشاهد للنابغة الجعدي

(٢) البيت من كلمة لحسان بن ثابت الانصاري واولها

هل سر اولاد اللقيطة اتسا * سلم غداة فوارس المقداد
كنا ثمانية وكانوا جحفاً * لجيا فشلوا بالرماح بداد
والله لولا ما اصاب نسورها * يجنوب ساحة امس بالتقداد
اقتى دوابرها ولاح متونها * يوم تقاد به ويوم طراد
للقينسكم يحملن كل مدجج * حامى الحقيقة ما جدا الاجداد
كنا من الرسل الذين يلونكم * اذ تقذفون عنان كل جواد
كلا ورب الراقصات الى منى * والجائبين مخارم الاطواد
حق نبيل الخيل في عرصاتكم * وتثوب بالمسكات والاولاد
زهوا بكل مقاص وطمرة * في كل معترك عطفن وواد
كانوا بدار لاعمين فبدلوا * ايام ذى قرد وجوه عباد

والشاهد فيه كذا في ما قبله

أى متبددين ، « فان قيل » بداد معرفة فيما زعمتم وهى هنا حال والحال لا تكون الانكارة فالجواب
يجوز أن يجيء الحال معرفة اذا كان مصدرا نحو فعلته جهلك وطاقتك وأرسلها العراك من قوله

فأرسلها العراك ولم يذُها ولم يشق على نغص الدخال (١)

وقالوا « يسار بمعنى الميسرة » يقال أنظرنى حتى يسار أى الى الميسرة قال

فقلت أمكننى حتى يسار لعلنا نخرج مما قالت أعماماً وقابله (٢)

أى أمكننى الى ميسرة فهو علم على هذا اللفظ ، وقالوا « جماد بمعنى الجود » يقال للبخیل جماد له
أى لازال جامداً الحال وقالوا « حماد » بمعنى المحمدة قال المتلمس

جماد لها جماد ولا تقولى لها أبداً اذا ذكرت حماد (٣)

أى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمداً وشكراً ، وقالوا عباب بمعنى العبّ ويقال لآعباب أى لآعب

(١) البيت للبيد بن ربيعة والشاهد فيه نغص العراك وهو مصدر في موضع الحال وقد علم ان الحال لا يكون معرفة
وجاز هذا لانه مصدر والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة فكانه اظهر فعله ونصبه به ووضع الفعل موضع الحال وكان
اصل الكلام فأرسلها تغرك ، الاعتراك ولو كان في مكان هذا المصدر اسم فاعل لم يحز ذلك فيه نحو فأرسلها المعتركة .
قال سيبويه ، « كانه قال اعترا كؤليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الالف واللام كما انه ليس كل مصدر في باب الحمد
لله والعجب لك - أى بالنصب - يدخله الالف واللام . وانما شبه بهذا حيث كان مصدرا وكان غير الاسم الاول » اه
وقد وصف الشاعر ابلا اوردها الماس مزدحمه والعراك الازدحام ولم يشفق على ما ينقص شربه منها والدخال ان يدخل
القوى بين ضعيفين او العكس

(٢) البيت من شواهد سيبويه ولم يذكر نسبه ولا ذكرها الا علم والشاهد في قوله يسار وهو اسم ليسر معدول عن
الميسرة ، والميسرة واليسر الغنى ، يقول عرضت عليها التربص والمكث حتى اوسر فاستطيع الحج فقالت اطاعا وقابله
أى اتربص هذا العام والعام القابل والقابل بمعنى المقبل وهو جار على قبل ويقال قبل واقبل ودبر وادبر

(٣) البيت من كلمة للمتلمس وهو شاعر جاهلي مقل ذكره الجحفي في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية واول هذه الكلمة

صبان بعد سلوته فؤادى * وسمح للقرينة بانقياد

كأنى شارب يوم استبدوا * وحث بهم وراء اليد حادى

عقارا عتقت في الدن حتى * كان حبابها حديق الجراد * جمادها * (البيت)

واعلم علم حق غير ظن * وتقوى الله من خير العتاد

لحفظ المال خير من ضياع * وضرب في البلاد بغير زاد

واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبقى الكثير مع الفساد

ومنها

والشاهد في قوله جماد وجماد وهما اسمان لاجمود والحمد معدولين عن اسمين مؤنثين سميا بهما كالجدة والجددة ويقال
للبخيل جمادله أى لازال جامداً الحال والضمير في لها يعود على القرينة أى اجد الله خيرها . قال الاعلم « وصف امرأة
بالجمود والبخل وجعلها مستحقة للذم غير مستوحية للحمد وطوال الدهر وطوله سواء » اه وقال البغدادي « وقد
اخطأ الاعلم في تفسير البيت وسبب هذا الخطا انه لم يطلع على البيت الاول وكذلك لم يصب ابن السيد في قوله فيما كتبه على
كامل البرد . دعا على عاذلته بان يقل خيرها » اه بتصرف وايضاح

والعب شرب الماء من غير مص وفي الحديث الكباد من العب والكباد جمع الكبد « ويقولون للظباء اذا وردت الماء لا هباب أي لاعب واذا لم ترد لأباب » وقالوا « ركب فلان هجاج » أي رأسه فكأنه اسم للهجاج قال الشاعر * وقد ركبوا علي لومي هجاج * (١) أي الهجة أي هاجين على رؤوسهم لا يلتون « ويقال دعني كفاف أي تكف عني وأكف عنك » فهو اسم بمعنى الكفة ، ويقال « نزلت عليهم بوار » حكاه الاحمر جملة معدولا عن المصدر وبناء على الكسر لما ذكرناه والبورار الهلاك ومنه قوله تعالى (وكنتم قوما بورا) أي هلكي ، « وقالوا نزلت بلاء على أهل الكتاب » مكسورة كفجار وبداد حكاه الاحمر عن العرب وهو اسم المصدر والمراد البلية والبلاء الاختبار بالخير والشر يقال أبلاه الله بلاء حسنا قال زهير جَزَى اللهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ وَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُو (٢)

أي خير الصنيع الذي يختبر به عباده فأعرفه *

قال صاحب الكتاب * والمعدولة عن الصفة كقولهم في النداء يافساق ويا خباث ويا لكاع ويا رطاب ويا دفار

(١) لم اعثر على نسبة هذا البيت ولا على سابق له اولا حق ، ومحل الاستشهاد قوله هجاج وهو اسم للهجة والقول فيه كالتقول في الشواهد التي قبله ، قال في القاموس « وركب هجاج كقطام ويفتح آخره ركب رأسه » اهـ (٢) البيت لزهير بن ابي سلمى المزني ، من كملته يمدح بهارم بن سنان بن ابي حارثة المري ، ومطامها

صحا القلب عن سلمى وقد كان لا يسلمو * واقفر من سلمى التعانيق فالثقل

وقد كنت من ليلي سنين ثمانيا * على صير امر ما يمر وما يحلو

وقبل البيت المستشهد به هم خير حي من معد علمتم * لهم نائل في قومهم ولهم فضل

فرحت بما خبرت عن سيدكم * وكانا امر اين كل امرهما يعلو

* راي الله بالاحسان * (البيت) وبمده .

تداركتما الاحلاف قد ثل عرشها * وذبيان قد زلت باقدامها النعل

وقوله صحا القلب الخ معناه انه قد افاق قلبه عن حب سلمى بعد ما عنه وقد كاد لا يفيق لشدة التباس حبها به ، والتعانيق والثقل موضعان ، فاما التعانيق فموضع في شق العالية ، واما الثقل فبازائه ، ويروى في مكانه (اشجل) بالجيم في مكان القاف وقوله على صير امر معناه على طرف الامر ومتناه وما يصير اليه ، ويقال انام حاجتي على صير اي على طرف منها واشراف من قضائها ، ويريد انهم لم تكن لتصر مه فيياس من نوالها ويترك محبتها ولم تكن لتواصله فيهن عليه امرها ويشفي قلبه منها وقوله لهم نائل في قومهم معناه انهم يصلون الرحم ويعطفون على ذوي قرابتهم ، وقوله ولهم فضل معناه انهم يتفضلون على غير قومهم ولهم نوافل لا تجب عليهم ويريد انهم يعطون في الواجب وفي غير الواجب ، وقوله فرحت بما خبرت ير يدما كان من امر الحمة التي حملها الحرث بن عوف وهرم بن سنان المريان لاصلاح ذات الدين فيما حدث بين عيس وذبيان ، وقوله جزي الله بالاحسان هكذا وقع في رواية الشارح ، وفي رواية الا علم في شرح ديوان زهير . راي الله بالاحسان الخ والمعنى ان الله تعالى قدر اي فعلها حسنا فالباء في قوله بالاحسان بمعنى مع وما في قوله ما فعلاكم مصدرية . وقوله وابلاهما هو في رواية الا علم فابلاهما بالفاء والمعنى صنع الله لها خير الصنيع الذي يبتلى به عباده وانما قال خير البلاء لان الله تعالى يبلى بالخير والشر فهو يقول ابلاهما الله خير ما يبلو به عباده ، ومعناه الدعاء لهما . والاحلاف هم غطفان وطى واسد ومعنى ثل عرشها اي اصابها ما كسر ها وهدم عجزها ، وقوله زلت باقدامها النعل هو مثل ضرب يريدها انهم وقعوا في حيرة وضلال وجاروا عن القصد والصواب

وياخضاف وياحباق ويا خزاق *

قال الشارح : هذا الضرب هو الثالث من ضروب فعال « وهو أن تكون صفة » غالبية نحو قولك يافساق ويا غدار ويا خباث ونحو ذلك مما ذكره وأصلها فاعلة نحو فاسقة وغادرة وخبيثة وإنما عدل الى فعال لضرب من المبالغة في الفسق والغدر والخبث كما عدلوا عن راحم الى رحمن للمبالغة وكما عدلوا عن لثيم الى ملائمان وعن لا كم الى ملكمان حيث أرادوا المبالغة في العفة ، ولا يستعمل في غير النداء غالبا وإنما اخص به النداء لانه يصير معرفة بالقصد كتعريف رجل في قولك يارجل فاجتمع فيه التعريف الحاصل بالنداء والتأنيث اذ كان معدولا عن مؤنث والعدل مع لفظ فعال فناسب لفظ نزال ومعناه فبني كبنائه والدليل على تعريفه قولهم يافسق الخبيث ويا فساق الخبيثة فوصفهم إياه بالمعرفة دليل على تعريفه ، وربما جاء في غير النداء ضرورة في الشعر ولذلك قلنا غالبا قال الخطيئة

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاع (١)

« ففساق » معدول عن فاسقة والفاسق الفاجر وأصله الخروج عن الامر يقال فسقت الرطبة اذا خرجت عن قشرتها ومنه قوله تعالى (ففسق عن أمر ربه) أى خرج عن ذلك قال ابن الاعرابي لم يسمع في شيء من كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق ، وأما « خباث » فمعدول عن خبيثة والتأنيث ضد الطيب يقال خبت فهو خبيث أى خب ردى وأخبثه غيره علمه الخبث ، « ولكاع » معدول عن لكاء يقال رجل لكع أى لثيم وامرأة لكاء وقد لكم لكاعة فهو ألكم ولكع معدول عنه ولذلك لا ينصرف ولكاع معدول عن لكاء ، وقالوا « رطاب » للامة وهى صفة ذم والمراد يارطبة الفرج وذلك مما تعاب به المرأة ، وقالوا يا « دفار » والمراد يادفرة فعدلوا عن دفرة الى دفار للمبالغة في الصفة والدفر الثن والدنيا أم دفار كنوها بذلك ذما لها ويقال دفر لك أى تننا ، وقالوا للامة أيضا « ياخضاف » فهو صفة ذم والخصف الحبق أشد الاصمى

(١) الخطيئة هو جرول بن مالك العبسى ويكنى ابامليكة وهو من فحول الشعراء ومقدمهم وفصحائهم متصرف في جميع فنون الشعر من المدح والمجاء والفخر والنسيب وهو مجيد في ذلك اجمع وكان ذا شعر وسفه وهو مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام فاسلم ثم ارتد وقال في ذلك

اطعنار رسول الله اذ كان يبتنا * فيالعباد الله ما لابي بكر

ايورثها بكرا اذامات بعده * وتلك لعمر الله قاصمة الظهر

والبيت الذى استشهد به الشارح مشهور النسبة الى الخطيئة وهو كثير الذكر في كتب النحو ولكنه غير موجود فيها شرحه ابو الحسن السكرى من شعر الخطيئة مما رواه ابن حبيب عن ابن الاعرابي وابى عمرو الشيباني والذين يروون البيت يقولون انه يهجو به امراته ويستشهدون به لوقوع لكاع - وهى صفة لثم المؤنث - خبرا عن قوله قعيدته والاصل في هذه الزنة اذا كانت بهذا المعنى ان تكون مناداة وهى مختصة بالنداء لا تتجاوز الى غيره وقوم من النحاة يوجهون البيت على الاصل فيزعمون ان خبر المبتدا هو قول محذوف ولكاع منادى حذف منه حرف النداء وكان اصل الكلام قعيدته مقول لها يالكاع وعلى هذا فلا ضرورة فيه

إِنَّا وَجَدْنَا خَلْفًا بِشْسَ أَخْلَفَ عَبْدًا إِذَا مَا نَاءَ بِالْحِمْلِ خَضَفَ (١)

كانهم أرادوا يا خاضفة أي يا ضارطة ، ومثله قولهم « يا حباقي » والمراد يا حابطة فعدل الى فعال للمبالغة والحبق الضرط ، وقالوا « يا حزاق » أي يا حازقة وهو من صفات الذم من . مني البخل وقيل هو بالخاء المعجمة من الخزق وهو القدر كأنه قل يا ذارقة *

قال صاحب الكتاب ﴿ وفي غير النداء نحو حلاق وجباذ. العنية وصرام للحرب وكلاح وجداع وأزام للسنة وحناذ وبراح للشمس وسباط للحمى وطار للسكان المرتفع يقال هوي من طار وابنا طار ثنيتان ووقع في بنات طبار وطار أي في دواء ورماء الله بنت طمار وسببته سبة تكون لزام أي لازمة ويقولون للرجل يطلم عليهم يكرهون طلعتة حداد حدية وكرار خرزة يؤخذون بها أزواجهن يقن يا مصره مصرية ويا كزار كرية ان أدبر فرديه وان أقبل فسريه وفي مثل فشاش فشيه من استه الى فيه وقطاط في قوله

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ (٢)

أي كانت تلك الفعلة لى كافية وقاطة لثاري أي قاطمة له ولا تبلى فلانا عندي بلال أي بالة ويقال

(١) لم اجد من نسب هذا البيت ، ورواية الزمخشري في اساس البلاغة كذا ، وانشد الرياشي .

انا وجدنا خلفا بشس الخلف • انلق عنا بابيه ثم حلف

لا يدنل البواب الامن عرف • عبدا اذا ما ناء بالحمل خضف

والشاهد فيه قوله خضف بمعنى حبق وضرط •

(٢) البيت لعمر بن معد يكرب من كلة له يقولها في بني مازن وهم قوم من الازد وكانوا قد قتلوا اخاه فاخذ الدية منهم فغيرته اخته كبشة بذلك فغزاهم وأثنى فيهم وهذه الايات .

تمنت مازن جهلا خلأطى • فذاقت مازن طعم الخلاط

اطلت فراطكم عامما فعاما • ودين المذحجي الى فراط

اطلت فراطكم حتى اذا ما • قتلتم سرايكم كانت قطاط

غدرتم غدرة وغدرت اخرى • فما ان يبتنا ابدا يعاط

بطعن كالخريق اذا التقينا • وضرب المصرفية في القطاط

والخلاط - بكسر الخاء المعجمة - مصدر خالطه . وقوله دين هو بفتح الدال المهملة والمذحجي نسبة الى مذحج

وهي قبيلة كبيرة من قبائل اليمن تفرعت منها قبائل كثيرة ومنها زبيد قبيلة عمرو . وقوله يعاط هو بفتح الياء المثناة

وبعدها عين مهملة - كلة يراد بها الاغراء بالحرب ومعناها احملا . وقوله القطاط هو بضم القين المعجمة - اول

الصبح . وقوله اطلت فراطهم فان الفراط - بكسر الفاء - معناه الامهال اي اطلت امهالهم والتأني لهم والاصطباء

عليهم ورواه الشارح بالاضافة الى ضمير النسبة والذي في نوادر القالي هو ما ذكرناه من اضافته الى ضمير الخطاب .

والشاهد في البيت قوله كانت قطاط فان قطاط وصف مؤنث بمعنى قاطة اي كافية وقول المؤلف اي كانت تلك الفعلة

الخ هو اشارة الى ان اسم كان ضمير الفعلة المفهومة من قول الشاعر • قتلتم سرايهم • الخ وقطاط مبنية على

الكسر في محل نصب خبر كان .

للداهية صمى صام وكوته وقاع وهي سمة على الجاعرتين وقيل في طول الرأس من مقدمه الى مؤخره قال
وكنْتُ اذا مُنيتُ بخصمٍ سوءٍ دافْتُ له فأكويهِ وقاعٍ»

قال الشارح : هذه الالفاظ وان كان أصلها الصفة الا أنها خرجت مخرج الأعلام نحو حدام وقطام
فلذلك كانت معارف والعلة في بنائها كالعلة في بناء حدام وقطام فمن ذاك « حلاق وجباذ المنية »
قيل لها حلاق لأنها تخلق كل حي من خلق الشعر قال الشاعر

لَحِقَتْ حَلَّاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرْبَ الرِّقَابِ وَلَا يُهْمُ الْمَقْنَمُ (١)

« وجباذ » من جبدت الشيء كأنها تجبذهم وليس جبذ مقلوبا من جذب وان كان في معناه وانما
هما لغتان يقال جذب وجبذ ألا ترى أن تصرفهما بالماضى والمستقبل والمصدر واسم الفاعل والمفعول
تصرف واحدا نحو جبذ يجبذ جبذاً فهو جاذب ومحبوذ كقولك جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومحبذب
وان تساويا في التصرف لم يكن جعل أحدهما أصلا والآخر مقلوبا منه بأولى من العكس وانما قيل لها
ذلك لجبذها الأرواح ، ومن ذلك قولهم « ضرام للعرب » علم لها وهو من أضرمت النار أى أجبذتها
يقال منه ضرمت النار وأضرمت وضرم الشيء بالكسر اشتد حره والحرب تشبه بالنار ، وقالوا « كلاح
وجداع وأزام للسنة » وكلاح من قولهم كلع الرجل كلوحا وكلأحا اذا كشر عن أنيابه عبوسا وتوصف
السنة المجذبة بالكلوح فيقال سنة كالحة وربما وصفوها بالمصدر مبالغة كما قالوا رجل عدل ورضى قال لبيد

كان غِيَاثَ الرُّمْلِ الْمُتَّاحِ وَعِصْمَةً فِي الزَّمَنِ الْكُلَّاحِ (٢)

وكلاح اسم للسنة المجذبة الشديدة معدول عن كالحة ، « وجداع » اسم للسنة المجذبة أيضا التي تجدد
بالمال أي فذهب به قال الشاعر

(١) البيت من شواهد سيديويه ولم ينسبه ولا ينسبه الا علم والشاهد في قوله حلاق وهو اسم للمنية معدول عن الحالقة
وسميت بذلك لأنها تخلق وتستاصل وقوله على كسائهم أى على ادبارهم واحدها كسى ، ونصب ضرب الرقاب لانه
وضعه موضع الفعل . ومثل هذا البيت قول مهمل ،

ما راجى بالعيش بعد ندامى * قد اراهم سقا وبكاس حلاق

قال سيديويه . « فهذا كله معدول عن وجهه واصله فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل لانه معدول عن اصله كما عدل
نظار وحذار واشباههما عن حدهن وكلهن مؤنث فجعلوا بابهن واحدا . فان قلت ما بال فسق ونحوه لا يكون جزما
كما كان هذا مكسورا فانما ذلك لانه لم ينع في موضع الفعل فيصير بمنزلة صهومة ونحوها فيشبه هنا به في ذلك الوضع .
وانما كسروا فعال ههنا لانهم شبهوها به في الفعل » اهـ

(٢) الشاهد في قوله الكلاح وهو مصدر قولهم كلع كلوحا وكلأحا وقد وصف به الزمن كما قالوا رجل عدل ورضى
وهو اما على الاتساع والمبالغة واما على تقدير انه ذو عدل وذو رضى وذو كلاح . وعبارة القاموس « وكلاح كغراب
وقطام السنة المجذبة » اهـ وفي الأساس . « ومن المجاز دهر كالع واصابته كلاح سنة شديدة » اهـ والمرمل الذي
افتقر وفنى زاده . والمتاح الطالب لنوالك والراجى لعطائك واصله من متح اذا نزع الداء من البشر .
والعصمة الملجأ والمستعان .

لَقَدْ آتَتْ أَغْدُرُ فِي جَدَاعٍ وَإِنْ مَنِيَتْ أُمَاتِ الرَّبَاعِ (١)

وقالوا « أزام » السنة الشديدة يقال نزلت بهم أزام وأزوم أي سنة شديدة من اللازمة وهي الشدة والقطع يقال أصابتهم سنة أزمتمهم أزما أي طحنهم ، وقالوا للشمس « حناذ » من الحنذ وهو شدة الحر واحراقه يقال منه حنذته الشمس أي أحرقتة ويجوز أن يكون من قوله تعالى (فما لبث أن جاء بعجل حنيذ) أي مشوى كأنها تشوي بحر ها ، وقالوا « براح » وهو من أسماء الشمس أيضا قال الشاعر

هذا مقام قد تمى رباح ذبب حتى دلكت براح (٢)

وهو مأخوذ من برح إذا زال ولذلك قيل لأفرب ليلة مضت البارحة قيل لها ذلك لزوالها ويجوز أن يكون قيل لها ذلك لشدة حرها من البوارح وهي الرياح الحارة ومنه رحاء الحى وهي شدة حرها ، وقالوا « سباط للحمى » قال • كأنهم تملهم سباط • (٣) وهو مأخوذ من أسبط الرجل أي امتد وانسط من الضرب إذا المحموم يتمدد ويتملى ويتألم تألم المضروب « وطمارا » من أسماء المكان المرتفع قال الأصمعي يقال المصب عليه من طمار أي من عال قال الشاعر

وإن كنت لا تدبرين بالموت فانظري إلى هانيء في السوق وابن حقييل

إلى بطل قد عقر السيف وجهه وآخر يهوي من طمار قتيل (٤)

قال الكسائي يقال من طمار ومن طمار بكسر الراء وفتحها فن كسر بناء على الكسر ومن فتح أعربه

(١) البيت لابي حنبل الطائي . واسمه جارية بن مر . اخي بني ثعل وبعدة .

لان القدر بالاقوام عار • وان المرء يجزا بالكراع

والشاهد في قوله جداع وهي - كسحاب وقطام - وعلى الاخرة اقتصر قوم منهم الجوهري في صحاحه وهي السنة الشديدة التي تجدد بالمسال وتذهب به . وفي اللسان انها التي تذهب بكل شئ كانتا تجدعه اي تقطعه . وفي الاساس « واجهفت بهم جداع وهي السنة لانها تجدد النبات وتذل الناس وهو مجاز » اهـ وقوله امات انما اراد امهات فجمعه على لفظ المفرد وهوام والكراع - بزنة غراب - من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس وهو مستدق الساق العارى عن اللحم . وقيل الكراع من الانسان مادون الركبة الى الكعب ومن الدواب مادون الكعب وقال ابن بري « وهو من ذوات الحافر مادون الرسغ وقد يستعمل الكراع ايضا في الابل » اهـ

(٢) استشهد بهذا البيت لحيى . براح اسما للشمس قال في الاساس « ودلكت براح غابت الشمس » اهـ وذبب

معناه جد في السير واسرع حتى لم يترك ذبابة منه . ورباح اسم رجل

(٣) هذا عجز بيت للمتغزل الهذلي وصدره . اجزت بفتية يبيض كرام : وسباط - كقطام - من اسماء الحمى . قال

السكري . « وانما سميت بسباط لانها اذا اخذت الانسان امتد واسترخى » اهـ

(٤) قال ياقوت : « طمار - بوزن حذام وقطام - معدول عن طامر من طمر اذا وثب طاليا ، وطمار المكان المرتفع

يقال انصب عليه من طمار - مثل قطام - عن الاصمعي . وينشد . فان كنت لا تدبرين • (البيتين) وكان عبيد الله بن زياد قد

امر بالقاء مسلم بن عقيل بن ابي طالب من سطح عال قبل مقتل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ، قال ابن السكيت

من طمار او طمار بالفتح او الكسر جملة مما لا ينصرف ايضا هذا هو المشهور . وقال نصر . طمار قصر بالكوفة فجعله

علما . وطمار جبل وقيل طمار اسم سور دمشق ولعله نقله . وابنا طمار ثيتان وقيل جبلان معروفان » اهـ

ولم يصرفه كما فعلوا في حذام وقطام وهو مأخوذ من الطمور وهو شبه الوثوب نحو السماء قال الشاعر
 وإذا فَبَذْتُ لَهُ الحَصَاةَ رَأَيْتَهُ يَنْزُو لَوْعَتَهَا طُمُورَ الأَخْيَلِ (١)

وطامر بن طامر البرغوث قيل له ذلك لو ثوبه « وابنا طمار ثنيتان » معروفتان « ووقع في بنات طمار
 وطبار أى في دواه » وأظن الباء بدلا من الميم لغلبة استعمال الميم ويقولون « رماه الله بينت طمار » أى
 بداهية « وقالوا سببته سبة تكون لزام أى لازمة » جاؤا بها على فعال كقطام وقياسه أن يكون صفة
 شاملة إلا أن السبة اختصت بهذا البناء حتى صار كالعالم لما حكى ذلك الكسائي « ويقولون للرجل يطلع
 عليهم يكرهون طلعتة حداد حديه » وهو من الحد وهو المنع ومنه قيل للبواب حداد لمنعه الداخل فحداد
 معدول عن حادة أى مائة وهو منادى محذوف أداة النداء وينبغي أن يكون موضعه مع فساق ولكاع
 وقولهم حديه أى أمنيه وهى كالرقية والتأنيث كأنه يخاطب جنية أو تابعة ، وكذلك قولهم « كرار » هى
 خوزة تؤخذ بها نساء العرب أزواجهن أى يسحرن تقول الساحرة « يا هصرة اهصريه » أى ارجعيه
 وأصله الميل « ويا كرار كرية » وهو معدول عن كارة وهو من الكر وهو الرجوع يستعمل لازما ومتعديا
 كما كان رجع كذلك « إن أدبر فرديه وإن أقبل فسريه » ، وقالوا « فى مثل فشاش فشيه من استه الى فيه »
 فشاش مبنى على الكسر والمراد فاشة عدل الى فشاش المبالغة والمراد بفشاش الداهية أى يا داهية استخرجي
 ما عنده كما تنفش الرياح من الوطب ورديه عما فى نفسه من قولهم انفش الرجل من الامر اذا قتر وكسل
 وقالوا « قطاط » وهو معدول عن قاطة أى كافية يقال قطاط بمعنى حسبي من قولهم قطك درهم أى
 حسبك وكافيك مأخوذ من القط وهو القطع كان الكفاية قطعت عن الاستمرار فلما قوله

• أطأت فراطهم الخ • (١) فالبيت لعمر بن معد يكرب ، وقالوا « بلال بمعنى بالة يقال لا تبلك
 عندى بلال أى بالة » قالت ليلي الاخيلية

فلا وأبيك يا ابنَ أبي عَقِيلٍ تَبْلُكَ بعدها فينا بلال (٣)

فلو آسيتُهُ خَلَاكَ ذِمٌّ وفارقتك ابنُ عمِّك غيرَ قال

ابن أبي عقيل كان مع توبة حين قتل وفر عنه فهى تعنه على ذلك وكان ابن عمه أى لا يصيبك بعدها

(١) الشاهد فيه قوله طمور الاخيل بمعنى ارتفاعه ووثوبه وتحليقه في الهواء . وهو منصوب على انه مفعول مطلق
 مؤكدا لقوله ينزو أى يرتفع ويعلو مأخوذ من قولهم نزا الفارس على فرسه أى ارتفع ووثب . والاخيل طائر
 مشوم او هو الصرد .

(٢) تكلمنا على هذا البيت عند ذكره في المتن فانظره هناك .

(٣) ليلي هى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب بن معاوية وهو الاخيل بن عبادة بن عقيل . وهى من النساء
 المتقدمات في الشعر من شعراء الاسلام وهى صاحبة توبة بن الحير - بالتصغير مشدد الياء - وكان توبة قد خطبها الى
 ابيها فابى عليه وزوجها في بنى الادلع . والبيتان المذكوران تقولهما فيه بعدة تله في حديث طويل تجده في الاغانى
 ومهذب الاغانى (ج ٤ - ص ٢٣٢) والاستشهاد في قوله بلال وهى صفة بمعنى بالة وبنائها على الكسر في محل رفع فاعل
 لقوله تبلك . وهذا ظاهر ان شاء الله .

فينا ندى ولا خير وهو من البلل وهو الرطوبة وقالوا « صمام للداهية » أى صامة ويقال داهية صماء أى شديدة يقال « صمى صمام » أى ادهى ياداهية وزيدى ، وقالوا « كويته وقاع وهى سمة » قال أبو عبيدة هي الدائرة « على الجاعرتين » وقال غيره هي دائرة واحدة يكوى بها جلد البعير أين كان لا تخص موضعاً قال عوف بن الاحوص * وكنت اذا منيت الخ * (١) وهو مأخوذ من الوقية وهى نقرة فى متن حجرة يستنقم فيها الماء *

قال صاحب الكتاب * والمعدولة عن فاعلة فى الاعلام كحذام وقطام وغلاب وبهان لذسوة وسجاح المتنبئة وكساب وخطاف لكلبتين وقثام وجعار وفشاح للضبع وخصاف وسكاب لفرسين وعرار لبقرة يقال بأت عرار بكحل وظفار للبلد الذى ينسب اليه الجزع ومنها قولهم من دخل ظفار حمر وملاع ومناع لمضبتين ووبار وشراف لارضين ولصاف لجبل *

قال الشارح : هذا القسم الرابع من أقسام فعال وهو ضرب من المرتجل لانه لم يكن قبل العلمية بازاء حقيقة معدولا ثم نقل الى العلمية والفرق بين هذا القسم والذى قبله ان هذا القسم مقطوع النظر فيه عن معنى الوصفية والذى قبله الوصفية فيه مرادة فمن ذلك « حذام » اسم من أسماء النساء معدول عن حاذمة علماً وهو مأخوذ من الحذم وهو القطع يقال حذمت الشئ حذماً أى قطعتة وسيف حذيم أى قاطع وبه سمى حذيمة بن يربوع بن غيظ بن مرة ، ومن ذلك « قطام » اسم امرأة معدول عن قاطمة وهو مأخوذ من القطم وهو العض وقطم الشئ بمقدم الفم ولذلك قيل للصقر قطامى ومنه لقب الشاعر قطامى بضم القاف وفتحها ، وكذلك « غلاب » من أسماء النساء كقطام مأخوذ من غلبه يغلبه غلباً وغلباً وغاية قال الله تعالى (وهم من بعد غلبهم سيفلون) ، وبهان اسم امرأة قال الشاعر

ألا قالت بهان ولم تائقى كبرت ولا يليق بك النعيم

وهو مأخوذ من قولهم امرأة بهانة أى ضحاكة طيبة الارج وبهانة فعلانة الالف والنون فيها زائدة كخهانة وندمانه « وسجاح » اسم امرأة من بنى يربوع تنبأت فى زمن مسيلة وهو مأخوذ من قولهم وجه أسجح أى حسن مستقيم الصورة قال الشاعر * كمرأة الغريبة أسجح * (٢) ومنه قولهم ملكت فأسجح أى أحسن فسجاح معدول عن ساجحة علماً وساجحة منقول من الصفة وهى المحسنة ، ومن الاعلام على فعال قولهم « كساب وخطاف لكلبتين » فكساب معدول عن كاسبة منقول من الصفة يقال كسبت مالا واكتسبته بمعنى واحد وكسبت الرجل مالا فكسبه جاء مطاوعه على فعل والكسب طلب الرزق والكواسب

(١) هكذا نسب الشارح هذا البيت الى عوف بن الاحوص وفى اللسان « ونسبه الازهرى لقيس بن زهير » اه لكن بيت قيس بن زهير الذى ذهب له ذهن الازهرى هو .

وكنت اذا بليت بخصم سوء * دلفت له بداهية ناءد

والشاهد فى البيت الذى معنا قوله وقاع حيث استعملها علماً على تلك الكية المخصوصة

(٢) هذه قطعة من بيت لذي الرمة وهو بتمامه .

لها اذن جسر وذفرى اسيلة * وخذ كمرأة الغريبة اسجح

والخذ الاسجح المستوى الصورة

الجوارح وخطاف معدول عن خاطفة كأنها تخطف الصيد أي تستلبه ، « ومن أسماء الضبيع قشام وجمار وفشاح » قشام اسم الاتي من الضباع والذكر قشم وقشم معدول عن قائم منقول من الصفة بمعنى المعطى من قشم له من المال اذا أعطاه دفعة من المال جيدة كما كن عمر معدولا عن عامر وقشام معدول عن قائمة كما كان حذام معدولا عن حاذمة وقيل انما قيل لها قشام لتلطخها بجعرها وهو نجوها يقال للامة قشام كما يقال لها دغار وقالوا لها أيضا جمار لكثرة جعرها وقالوا لها أيضا « فشاح » وهو من قولهم فشح فبال أي فرج ما بين رجله وهو كالتفحج كأنها اعظم بطنها تفشح ، وقالوا « حصاف » وهو اسم فرس وهو من قولهم فرس محصف وناقة محصاف أي سريعة وربما قالوه بالخاء المعجمة « وعرار » بالعين والراء المهملتين اسم بقرة ومن أمثالهم « بأت عرار بكحل » كانتا بقرتين انتطحتا فساتنا معاً فبأت هذه بهذه يضرب لكل تساويين قال ابن علقمة الفزاري

بأت عرار بكحل والرفاق مآ فلا تمنؤا أماني الأباطيل

يقال بأت الرجل بصاحبه اذا قتل به ويقال بؤ به أي كن ممن يقتل به وكحل يصرف ولا يصرف فمن لم يصرفه فلانه علم مؤنث لانه اسم بقرة ومن صرفه فلخفته كدعد ويجوز أن يكون اشتقاق عرار من العرة وهو السلاح يقال عر إذا سلح كأنه قيل لها ذلك لسلحها كما قيل للضيع جمار لكثرة جعرها ، « وظفار اسم بلد » بالين يقال جزع ظفاري منسوب اليها وعود ظفاري الذي يتبخر به ومن امثالهم « من دخل ظفار حمر » أي تكلم بكلام حمر يضرب لمن يتلبس بقوم فيصير على خاتمهم واشتقاق ظفار من مظفر وهو المظلم من الارض ذو النبات ويقال ظفر النبات يظفر اذا طلع ، « وملاع » اسم هضبة والهضبة الجبل المنبسط على وجه الارض ومن أمثالهم أودت بهم عقاب ملاع أي أهلكتهم بكؤودها وهو من المليم والملاع وهما المفازة لانبات فيها ، وكذلك « مناع » اسم هضبة أيضا شاقة وهو مأخوذ من قولهم مكان منيع وقد منع اذا امتنع على من يريد وقالوا « وبار » وهو علم لارض كانت لعماد ويزعمون انها بلد الجن ويحتمل اشتقاقها أمرين أحدهما أن تكون سميت بذلك لكثرة الوبار بها وهو جمع وبرة وهي دويبة تشبه بالسنور بلا ذنب أو لانها تنبت نبات أوبر وهي ضرب من الكمأة ، وقالوا شراف وهو اسم لارض من قولهم جبل مشرف أي عال ، وقالوا لصف وهي أرض من منازل بني تميم قال الشاعر

قد كنت أحسبكم أسود خفية فاذا لصف تبيض فيها الحمر (١)

(١) البيت لابي المهوش الاسدي من كلمة هجا بها نهشل بن حري - بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء والياء - وبعدة .

فترفعوا هج الرئال فانما * تجنى الهجيم عليكم والغنير
عصت تميم جلالا يرايهم * يوم الوقيطوطا وقتها حضجر
وكفاهم من امهم ذوبنة * عبل المشافر ذوقليل اسعر
واذا تسرك من تميم خلة * فلما يسوءك من تميم اكثر
يانهشل ابن ابي ضمير انما * من مثل سلاح ابيك ما تستقطر
اذ كان حري سقيط وليدة * بظراء ير كض كاذنيها العهر

الحر ضرب من الطير كالمصفور ويجوز أن يكون اشتقاق لصف من الصف وهو شيء ينبت في أصل
الكبر أشبه الخيار وقيل هو ضرب من التمر

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والبناء في الممدولة لغة أهل الحجاز وبنو تميم يعربونها ويمنعونها
الصرف إلا ما كان آخره راء كقولهم حضار لأحد المحلفين وجمار فاتهم يوافقون فيه الحجازيين إلا القليل
منهم كقوله

ومرّ دهرٌ على وبار فهلكَتْ جَهْرَةٌ وبارٌ

بالرفع ﴿

قال الشارح : اعلم أن هذا الضرب من الممدولة فيها مذهبان أحدهما « مذهب أهل الحجاز »
فاتهم يجعلونها كالفصول المتقدمة فينبونها ويكسرونها حملا عليها لجهتها إياها في التأنيث والعدل والتعريف
كما كان كذلك فيما قبل وقال أبو العباس إنما بنيت لأنها قبل العدل غير مصروفة نحو حاذمة وقاطمة فإذا
هدلت زادها للعدل نقلا وليس وراء من الصرف إلا البناء وقدم تقدم ذلك والكلام عليه قال الشاعر

إذا قالت حذام فصدّقوها فإن القول ما قالت حذام (١)

وقال الآخر أثاركة تدلّها قطام وضنا بالتّحجّة والكلام (٢)

ولصاف اسم ماء في موضعين مكة والبصرة لبنى يربوع من تميم. والحر - بضم الحاء وتشديد الميم مفتوحة - ضرب
من الطير كالمصفور وأحدته حمرة وقوله هج الرئال فان الرئال جمع رال - بفتح فسكون - وهو فرخ النعام
وهججه سيره اذ معنى في ارتعاشه وهو منصوب بنزع الخافض وتقدير الكلام ترفعوا عن هجج الرئال يتهمكم بهم
ويسخر منهم. والحجيم - بزنة التصغير - والعنبر - بزنة جعفر - وان وهما ابنا عمر بن تميم ويوم الوقيط يوم من أيامهم
للهازم على بنى مالك بن حنظلة وكان في أيام فتنة عثمان بن عفان وحضر - بزنة جعفر - لقب العنبر. وقوله وكفاهم من
امهم ذوبنة فان امهم هي ام خارجة ويضرب بها المثل فيقال اسرع من نكاح ام خارجة وذلك انه كان ياتئها الخاطب فيقول
خطب فتقول نكح وكان امرها يبدها اذا تزوجت ان شاءت اقامت وان شاءت ذهبت وقد تزوجت نيفا واربعين زوجا
وأخروهم عمرو بن تميم وهو المراد بقوله ذوبنة - بفتح الباء وتشديد النون مفتوحة - والبنة رائحة بعر الطباء . والاسمر
القليل اللحم الظاهر العصب وتستعطر معناه تدبخر واصله من القطر - بزنة قفل - وهو العود الذي يتبخربه . والكاذنان
مانتا من اللحم في أعلى الفخذ ور كضهما تحريكهما والعهر جمع طهر . يرمي امهم بالفجور والعهر والشاهد في قوله
لصاف فانه علم شخص للموضوع المذكور ويرويه قوم تبيض فيه الحر ويستدلون به على جواز اعادة الضمير على
ما كان كحذام من الاعلام الشخصية اذا قصد به مذكر

(١) البيت للنجيم بن صعب . وقيل بل ديسم بن ظالم الاعصري والاستشهاد فيه بقوله حذام فانه
فاعل في الموضعين ومن حقه لو لم يكن مبنيّا ان يكون مرفوعا غير انه بناء على الكسر تشبيها له بنزال وهو
مذهب أهل الحجاز

(٢) قطام علم امرأة . وهو محل الشاهد فانه فاعل ولو اعربه لرفع والقول فيه كالقول فيما قبله . هذا
والبيت مطلع كلة للتأبغة الديباني يمدح بها عمرو بن هند . وكان قد غزا الشام بعد مقتل ابيه المنذر . وبعد
البيت المستعبد به .

فبناهما على الكسر « وأما بنو تميم فاتهم يجرونها مجرى مالا ينصرف » من المؤنث نحو زينب وعائشة فيقولون هذه حذام وقطام ورأيت حذام وقطام ومررت بحذام وقطام « الا ما كان آخره راء فان أكثرهم يوافق أهل الحجاز » فيكسرون الراء وذلك من قبل أن الراء لها حظ في الامالة ليس لغيرها من الحروف فيكسرونها على كل حال من جهة الامالة التي تكون فيها فيكون الكسر من جهة واحدة وذلك نحو « حضار » اسم كوكب بالتقرب من سهيل يقال حضار والوزن محلفان وهما نجمان يطلعان قبل سهيل فيحلف أنهما سهيل للشبه « وجمار » اسم للضبع ووبار موضع ، ومنهم من لا يفرق بين ما آخره راء وغيره فلا يصرفه كحذام وقطام وقال الشاعر • ومر دهر الخ • (١) هكذا جاء مرفوعا وهو من قصيدة قوافيها مرفوعة وهو للاعشى وهو من بني قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هيهات بفتح التاء لغة أهل الحجاز وبكسر هاء الفسة أسد وتميم ومن العرب من يضمها وقرىء بهن جميعا وقد تنون على اللغات الثلاث وقال

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مُضَيَّنَ مِنَ الصَّبِيِّ فِهَيْهَاتِ هَيْهَاتِ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا

وقد روي قوله • هيهات من مصباحها هيهات • بضم الاول وكسر الثاني ﴿

قال الشارح : قد ذكرنا « هيهات » وأنه مبنى لوقوعه موقع الفعل المبني أو بالحل على صه ومه ونحوهما مما يؤمر به وحقه السكون على أصل البناء والحركة فيه لالتقاء الساكنين الالف والتاء فنهى من فتح التاء اتباعا لما قبلها من الفتح اذ كانت الالف غير حصينة لضرب من الخفة كما فتحوها في الآن وشتان

فلو كانت غداة البين ضمنت • وقد رفعوا الخدر على الحيام
صفحت بنظرة فرايت منها • تحيت الخدر واضعة القرام
ترائب يستضيء الحلى منها • كجمر النار بذر بالظلام
كان الشذر والياقوت منها • على جيساء فاترة البغام
خلت بغزالها ودنا عليها • اراك الجزع أسفل من سنام
تسف بريره وتروء فيه • الى دبر النهار من البشام
كان مشعشعا من خمر بصرى • نمته البخت مشدود البشام
نمين قلالة من بيت راس • الى لقمان في سوق مقام
اذا قضت خواتمه علاه • يلبش القمحان من المدام
على انيابها بغريض مزن • تقبله الجبابة من الغمام

(١) البيت لاعشى قيس وقبله :

الم تروا ارما وطادا • اودى بها الليل والنهار

والشاهد فيه اعراب وبارور رفعها فان القوافي مرفوعة كما رأيت او المطردة فيما كان آخره الراء ان يبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم جميعا لان كسرة الراء توجب امالة الالف وانما رفع لان الشاعر اذا اضطر اجري ما كان في آخره الراء على قياس غيره ممازته فعال ويعرب في لغة بني تميم ، ووبار اسم امه قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت اخبارها كهلاك عاد ومودوز عم قوم من النحاة ان مثل هذا الوزن يجب بناؤه على الكسر وذكروا ان قوله وبار المرفوعة في آخر البيت ليست هي وبار المكسورة في اثنا عشر واثنائي فعل ماض مسند الى واو الجماعة والضمة دليل ذلك والواو حرف وكانه قال هل كوا وباروا ويرده قول الرواة *

وهي لغة أهل الحجاز وهو اسم واحد عندهم رباعي من مضاعف الهاء والياء ووزنه فمالة وأصله هيبية فهو من باب الزلزلة والقلقلة ونظيره من المعتل الزوزاة والقوقاة والشوشاة والزوزاة مصدر زوزيت به وهو شبه الطرد والقوقاة كالضوضاة ومنه قوقت الدجاجة اذا صوتت والشوشاة الناقة السريعة والأصل الزوزوة والقوقوة والشوشوة فقلبت الواو فيهن ياء لوقوعها رابعة ثم قلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فالالف هنا بدل من ياء هي بدل من واو وهيئات أصلها هيبية فقلبت ياؤه الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت هيئات وتاؤه للتأنيث لحقه علم التأنيث وان كان مبنيًا كما لحق كية وذية فعلى هذا تبدل من تائه هاء في الوقف كما تبدلها في أرطاة وسعلاة، « ومنهم من كسر التاء » فقال هيئات « وهي لغة تميم وأسد » ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون اسماً واحداً كحالها في لغة من فتح وانما كسر على أصل التقاء الساكنين لخفة الالف قبلها كما كسروا نون التثنية بمعد الالف في قولك الزيدان والعمران ويحتمل أن يكون جمع هيئات المفتوحة الجمع المصحح والتاء فيه تاء جمع التأنيث فالكسرة فيها كالفتحة في الواحد ويكون الوقف بالتاء على حد الوقف على التاء في مسلمات واللام التي هي الالف في هيئات محذوفة لالتقاءها مع الف الجمع وانما حذفت ولم تقلب كما قلبت في حبيليات لعدم تمكنها جعلوا للمتمكن مزية على غير المتمكن فحذفوها على حد حذف الياء في اللذان واللثان ولو جاءت غير محذوفة لقلت هيئات كشوشيات وقوقيات في جمع شوشاة وقوقاة لكنه جاء مخالفاً لجمع المتمكنة فالالف في هيئات في من فتح لام الفعل المبدلة من الياء بمنزلة اللام الثانية في الزلزلة والقلقلة والالف فيمن كسر زائدة وهي التي تصحب تاء الجمع في مثل الهندات والحبيليات، « ومنهم من يضم التاء » فيقول هيئات ويحتمل الضم فيها أمرين أحدهما أن يكون اعراباً وقد أخلصها اسماً معرباً فيه معنى البعد ولم يجعلها اسماً للفعل فيبنيه ويكون مبتدأ وما بعده الخبر والامر الثاني أن تكون مبنية على الضم لان الضم أيضاً قد يكون لالتقاء الساكنين نحو أف ومنذ ونحن وقد قالوا في زجر الابل جوت بالفتح وجوت بالكسر وجوت بالضم « وقد تنون هيئات في لغاتها الثلاث » فيقال هيئات وهيئات وهيئات فن لم ينون أراد المعرفة أي البعد ومن نون أراد النكرة أي بعبء، وقوله « وقد قرئ بهن جميعاً » يريد اللغات الثلاث فالفتح هي القراءة العامة المشهورة وقد رويت منونة عن الاعرج والكسر من غير تنوين قراءة أبي جعفر الثقفي والكسر مع التنوين قراءة عيسى بن عمر والضم مع التنوين قراءة أبي حيوة ولا أعلمها قرئت بالضم من غير تنوين وقيل قرأ بها قعنب فلما قوله

• تذكرت أياها الخ • (١) فشهد على الكسر مع التنوين فنون الثانية ولم ينون الاولى والمعنى يتأسف على أيام الصبي ويستبعد رجوعها وأما قول الآخر

يُصْبِحْنَ بِالْقَفْرِ أَتَاوِيَاتٍ - هيئاتُ مِنْ مُصْبِحِهَا هيئاتُ

هيئات حَجَرٌ مِنْ صُنَيْبَاتٍ (٢)

(١) البيت للاخوص على ما ذكره صاحب اللسان والشاهد فيه مجيء هيئات منو ناو غير متون والمعنى تذكرت مامر من الشباب وتمنيت رجوعه وكيف يرجوع مامر وانقضى *

(٢) الايات لحيد الارقط من كلمة يصف فيها بالاقطعت بلادا حتى صارت في القفار، واتاويات معناه غريبات، وحجر هي

فالرواية بضم الاول وكسر الثاني يصف ابلا قطعت بلادا حتى صارت في القفار *
قال صاحب الكتاب ﴿ ومنهم من يحذفها ومنهم من يسكنها ومنهم من يجعلها نونا وقد تبدل هاؤها
همزة ومنهم من يقول أيهاك وأنهان وأيها وقالوا ان المفتوحة مفردة وتأوها للتأنيث مثلها في غرفة
وظلمة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفتا عن ياء لان أصلها هيمية من المضاعف كزلزلة وأما
المكسورة فجمع المفتوحة وأصلها هيهاه فحذف اللام والوقف عليها بالتاء كسلمات ﴾

قال الشارح : من العرب « من يحذف التاء من هيهاه » فيقول هيها لان التاء زائدة لتأنيث اللفظة
كظلمة وغرفة وليست لتأنيث المعنى كقائمة وقاعدة فلذلك حذفها وجعل تسمية الفعل بدونها لانه أخف والتذكير
هو الاصل ، ومنهم « من يسكن التاء » ويقول هيهاه هيهاه وقد قرأ بها عيسى الهمداني وهي رواية عن أبي
عمرو ووجه ذلك اعتقاد الوقف لانه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين فيكون الوقف كالساد مسددا الحركة
والامثل أن يكون ذلك فيما فيه ضمير نحو قوله (هيهاه هيهاه لما تواعدون) اذ كان فيه ضمير الاخراج
لتقدم ذكره واذا كان فيه ضمير استقل به فساغ الوقف عليه والوجه أن يكون ذلك هلي لغة من كسر
التاء واعتقد فيه الجمعية ولذلك وقفوا عليها بالتاء اذ لو كان مفردا لكانت هاء كهاء حلقة وسدانة وللزم
ابدالها في الوقف هاء فكنت تقول هيهاه فبقاء التاء في الوقف عليها دليل على ما قلناه وقد قيل إن
الوقف عليها بالتاء اجراء لحال الوقف مجري الوصل كتقول من سلم عليه وعليك السلام والرحمت ونحو قوله
﴿ بل يجوز بيهاه كظهر الحجفت ﴾ (١) والاول أشبه اذ النائي بابه الضرورة والشعر ، « ومنهم من
يجعلها نونا فيقول هيهان » والاقيس في ذلك أنهم لما اعتزموا التذكير بحذف التاء منها بالغوا في ذلك
بأن زادوا الالف والنون اللتين تكونان للتذكير في الصفات نحو عطشان وسكران وانحذفت الالف
الاصلية لسكونها وسكون الالف الزائدة بعدها كما حذفت مع الف الجمع في هيهاه على لغة من كسر
فيكون هيهاه مذكراً وهيهاه مؤنثا ويجوز أن يكون هيهاه فعلان ثلاثي فيكون من معنى هيهاه لا
من لفظه كسبط وسبطر ولا يقال النون بدل من التاء لانا لا نعلمها أبدلت من التاء في موضع فيكون هذا
مثله ، فأما من كسر نون هيهان فيكون تشنية وقد حكى ثعلب التشنية فيها والمراد بالتشنية معنى التكرير أي
هيهاه هيهاه كما كان تقدير حسانيك ودوليك نحننا بعد نحنن ومداولة بعد مداولة ويحتمل أن يكون
تشنية أيضاً هلي لغة من فتح النون على حد قوله

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا طَبَيَانَا (٢)

ومن العرب من يبدل هاء همزة فيقول « أيهاه » قال جرير

أَيُّهَا تَمَنَّرْنَا بِنَعْفٍ سَوِيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْإِيَّامِ (٣)

اليمامة : وصنبيعات موضع ، والمعنى انهم خرجن من صنبيعات ليلافلهن اصبحن كن قد جاوزن مسافة بعيدة ووصلن الى حجر
وما اشد البعد بين المكنين والشاهد فيه مجي هيهاه مبنيا على الضم والكسر *

(١) الشاهد فيه الوقف على هاء التأنيث بالتاء

(٢) قدم القول على هذا الشاهد (ج ٣ ص ١٢٩) فارجع اليه

(٣) وهذا البيت قدمضى قولنا فيه بما لا يحتاج الى الاطادة فارجع اليه

والهمزة قد تبدل من الهاء قالوا ماء وشاء والاصل موه وشوه وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة إبدال الهاء من الهمزة ألا تراهم قالوا هن فعلت فعات والمراد ان وقالوا هنرت الثوب في أنزته وقالوا هرجت الدابة والمراد أرحتها فعوضوا الهمزة من الهاء لكثرة دخول الهاء عليها وقالوا «أيهاك» فأبدلوا من الهاء الهمزة ولما حذفوا التاء من هيات لما ذكرنا من ارادة تذكير لفظها أدخلوا كاف الخطاب فقالوا أيهاك على حذفها في ذاك والنجاءك ويجوز أن تكون الكاف امها في محل خفض بالاضافة وتخلص هياها اسماً مغرباً بمعنى البعد ويؤنس بذلك قراءة من قرأ هيات بالرفع والتنوين في احد الوجهين ، ومما يؤنس باستعمالهم في هذا اللفظ امها مغرباً قول روية * هيات من منخرق هياها * فهو كقولهم بعد بعده وجن جنونه للمبالغة فيها فلهذا كثر الهمزة فيه بدل من الياء لانه رباعي على ما تقدم ، وقالوا «أيهان وأيها» كما قالوا أيهان وهيها وقوله «ان المفتوحة مفردة» قد تقدم الكلام عليه الى آخر الفصل *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿المعنى في شتان تباين الشيتين في بعض المعاني والاحوال والذي عليه الفصحاء شتان زيد وعمرو وشتان ما زيد وعمرو قال

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمَ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ
 شَتَّانَ هَذَا وَالْعِناقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ
 واما نحوه قوله لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَخَرُ ابْنِ حَاتِمٍ

فقد أباه الاصمعي ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس *

قال الشارح : قد تقدم الكلام على «شتان» بما فيه مقنع ونحن الآن نتكلم على الايات ، اعلم أن شتان معناها تباين واقتراق وذلك لا يكون من واحد لان الفرقة انما تحصل من اثنين فصاعداً والمراد المفارقة في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم ونحوها لان الاقتراق بالذوات حاصل اذ كل شيئين فأحدهما غير الآخر لا محالة وانما لما كان قد يحصل ثم اشتباه في بعض الاحوال والمعاني وجب أن يكون الاقتراق فيها أيضاً فلذلك تقول «شتان زيد وعمرو» ولو قلت شتان زيد وسكت لم يجز لما ذكرناه من أن الاقتراق لا يكون من واحد ، وأما البيت الثاني الذي أنشده وهو * شتان هذا والعناق والنوم الخ * (١) فالشاهد فيه رفع الاسمين بعده ارتفاع الفاعل وهذه اللغة الفصيحة ويروى في ظل الدوم على الاضافة فمن روى والظل الدوم فملى الصفة والمعنى الظل الدائم ومن أضاف أراد بالدوم شجر المقل لا الصفة ، وأما البيت الاول وهو * شتان ما يومى الخ * (٢) فالبيت للأعشى والشاهد فيه ما يومى ويوم حيان فما

(١) البيت للقيط بن زرارعة وقد تكلمنا على هذا البيت فيما مضى اول الباب بما فيه مقنع فارجع اليه

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدته التي يقول فيها:

علقم ما انت الى طمر به الناقض الاوتار والواتر

يقولها في علقمة بن علاثة العامري ، وكان الأعشى قد استجار به فقال له اجيرك من الاسود والاحمر ، قال ومن الموت قال لا ، فاتى طمر بن الطويل العامري فقال له مثل مقال علقمة ، فقال الأعشى ومن الموت ، قال نعم ، قال . وكيف ، قال ان مت في جوارى ودينك فقال علقمة حين بلغه جواب طمر ، وعلمت ان مراده ذلك لكان على ، وكان ذلك ابان منافرة عامر

زائدة والمراد شتان يومي ويوم حيان فهو كالأول إلا أن فيه زيادة ما وحيان رجل من بني حنيفة كان ينادم الأعشى وله أخ يقال له جابر كان ملكا يحسن اليه فهو يفرق بين ركوبه على كور الناقة تدور وبين تلك الأيام وهو قريب من معني البيت الأول ، وأما البيت الثالث وهو * لشتان ما بين اليزيديين الخ * (١) فهو لربيعة الرقي وهو مولد لا يؤخذ بشعره واليزيدان يزيد بن حاتم المهلبى وهو الممدوح ويزيد بن أسيد السلمى وكان المنصور قد عقد ليزيد بن أسيد على ديار مصر وعقد ليزيد بن حاتم على إفريقية فسارا معا وكان يزيد بن حاتم يمون الكتبتين فقال ربيعة ذلك ، وكان الأصمعى ينكره ووجه إنكاره أن شتان يقتضي اسمين وما ههنا أن جعلتها موصولة كان ما بعدها اسما واحداً بمنزلة شتان زيد وذلك لا يجوز ولذلك قالوا الوكيل شتان زيد أو عمرو من غير ذكر اثنين لم يجوز لأن أول واحد الشيتين وإن جعلتها صلة لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلاً وقال قوم لا يبعد جواز ذلك لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعدا وفارق كل واحد منهما صاحبه فأعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ أف يفتح ويضم ويكسر وينون في أحواله وتلحق به التاء منوناً فيقال أفة ﴾

وعلمة المشهورة وكانت العرب تنهأ أن تنفر أحدهما إلى الآخر للمكانة التي لكليهما ؟ ثم إن الأعشى ركب ناقته ونفر طاربا قوله . علم ما انت الخ ومن هذه القصيدة قوله .

حكمتوه ففضى بينكم * ابلج مثل القمر الزاهر
لا يأخذ الرشوة في حكمه * ولا يبالي غبن الخاسر

فهذه علمة دمه وجمل له على كل طريق رصد ، ثم أمكنه الله منه ففعا عنه والقي عليه حلة وحمله على ناقة واحسن عطاءه فجمل بعد ذلك بمدحه وبالشاهد في قوله ما يومي ويوم حيان فإن ما زائدة وقوله يومي فاعل لشتان وقوله ويوم حيان معطوف عليه فانت ترى أن الفاعل مع المعطوف عليه متعدد وهذا هو الأصل في استعمال شتان وقد سبق لنا كلام مثل هذا فأرجع إليه *

(١) البيت لربيعة الرقي كما ذكر الشارح ؟ وهو أبو أسامة ربيعة بن ثابت من موالى سليم وكان ينزل الرقة وبها مولده ومنشؤه فاشخصه المهدي إليه فمدحه بعدة قصائد وثابه عليها ثوابا كبيرا وهذا البيت من كلة له يمدح بها يزيد بن حاتم المهلبى ويهجو يزيد بن أسيد أحد بني بهثة بن سليم وقد سأل رجل ربيعة ما حملك على أن هجوت رجلا من قومك وفضلت عليه رجلا من الأزد ؟ فقال املقت فلم يبق لي الإدارى فرهنتها على خمسمائة درهم ورحت اليه إلى أرمينية فاعلمته بمكانى ومدحته وأقت عنده حولاً فوهب لي خمسمائة درهم فتحملت وصرت بها إلى منزلى فلم يبق معى كبير شىء فنزلت في دار بكرام فقلت لو أقت يزيد بن حاتم . ثم قلت هذا ابن عمى فعل بي هذا الفعل فكيف بغيره ، ثم حملت نفسى على أن آتبه . فاعلم بمكانى فتركنى أشهراً حتى ضجرت ثم كتبت بيتاً في رقعة والقيته في دهليزه وهو . ارانى - ولا تكفران لله - راجعاً بنحى حنين من يزيد بن حاتم فوقعت الرقعة في يد حاجبه فأوصلها اليه فبعث خلقى فلما دخلت عليه قال : هيه انشدنى ما قلت فتمنعت ، فقال : والله لتنشدنى فأنشدته ؟ فقال : والله لا ترجع كذلك ثم قال أنزعوا خفيه افتزعوا فخشاها دنائير وأمر لي بغلمان وجوار وكساء ، ألا ترى لي أن امدح هذا وأهجو ذاك ؟ قلت بلى والله ، وقد قيل لابی زيد النحوى إن الأصمعى قال لا يقال شتان ما بينهما وإنما يقال شتان ماهما . فقال . كذب الأصمعى ؟ يقال . شتان ماهما وشتان ما بينهما وأنشدت ربيعة لشتان ما بين اليزيديين الخ وقد سبق نحو من هذا

قال الشارح : قد تقدم القول أن « أف » مبنية ومعناها أنضجر ونحوه وحققها السكون على أصل البناء والحركة فيه لا لتقاء الساكنين وهما الفاءان وفيها لغات عدة قالوا أف مفتوحة غير منونة وأفا مفتوحة منونة وأف مضمومة من غير تنوين وأف مضمومة منونة وأف بالكسر من غير تنوين وأف بالكسر مع التنوين وتخفف فيقال أف ساكنة الفاء وتقال أف فيقال أف وهي التي تخلصها العامة ياء فتقول أف ، فاما الفتح فيها فلكراهية الكسر فيها مع ثقل التضعيف فعدلوا الى الفتح اذ كان أخف الحركات ومن ضم أتبع الفاء ضمة الهمزة كما قالوا منذ وشد ومد ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ولم يبال الثقل ومن لم ينون أراد التعريف أى التضجر المعروف ومن نون أراد النكرة أى تضجر أو من أعال أدخل فيه الف التانيث وبناء على فعلى وجاز دخول الف التانيث مع البناء كما جاءت تأؤه معه في ذية وكية وقد قالوا هنا في المكان فأدخلوا فيه علم التانيث مع البناء فعلى هذا لا يكون من لفظ هنا لان هنا من لفظ معتل اللام فهو من باب هدى وضحي وهنا صحيح اللام من المضاعف فهو من باب حب ودرو لا يبعد أن يكون من لفظه ويكون وزنه فعلا كنبس فتكون النون الاولى زائدة والالف أصلا ، وأما أف الخفيفة فاتهم استقلوا التضعيف فحذفوا الحدي الفاءين تخفيفا فصارت أف ساكنة لانها انما كانت متحركة للساكنين وقد زال المقتضى للحركة وهو ذهاب أحد الساكنين ، ومنهم من قال أف بفتح الفاء مع تخفيفها وقد قرأ بها ابن عباس ووجه ذلك أنهم أبقوا الحركة مع التخفيف أمانة على أنها قد كانت مثقلة مفتوحة كما قالوا رب خففوها وأبقوا الفتحة فيها دلالة على أصلها كما قالوا لا أكلمك حيري دهر فأسكن الياء في موضع النصب في غير الشعر لانه أراد التضعيف في حيري دهر فكما أنه لو أدخل الياء الاولى في الثانية لم تكن الا ساكنة فكذلك اذا حذفت الثانية تخفيفا أقرت الاولى على سكونها لتكون أمانة وتنبها على ارادة الادغام اذ مع الادغام لا تكون الاولى الا ساكنة كذلك وهنا وقد ذكرنا طرفا من ذلك في شرح الملوكي ، وأما « أفة بناء التانيث » فلا أعرفها وان كانت قد وردت فما أقلها وان كان القياس لا ياباها كل الباء لانه اذا جاز أن يدخلها الف التانيث فيقال أف جاز أن يدخلها تأؤه لافرق بينهما فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وهذه الاسماء على ثلاثة أضرب ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك ايه وايه وصه وصه ومه ومه وغاق وغاق وأف وأف ومالا يستعمل الامعرفة نحو بله وآمين وما التزم فيه التنكير كايها في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب يقال واها له ما أطيبه ومنه فداء لك فلان بالكسر والتنوين أى ليقدر لك قال • مهلا فداء لك الاقوام كلهم •

قال الشارح : قد تقدم أن هذه الاسماء تكون نكرة ومعرفة فاذا أريد بها النكرة نونت وكان التنوين دليل التنكير واذا أريد بها المعرفة واعتقد ذلك فيها سقط التنوين منها وكان سقوطه علم المعرفة وذلك نحو صه وصه وايه وايه هذا مقتضى القياس فيها الا أنها من جهة الاستعمال « على ثلاثة أضرب . منها ما يستعمل معرفة ونكرة » ومنها ما لم يستعمل الا معرفة . ومنها ما لم يستعمل الا نكرة . فالاول نحو قولك ايه وايه وصه وصه ومه ومه وغاق وغاق وأف وأف « فاه » من غير تنوين معرفة ومعناه الاستزادة قال ذو الرمة

وَقَفْنَا وَقَلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِ (١)

لما أراد المعرفة لم يأت فيه بالتثوين وكان الاصمعي بخطيء ذا الرمة في هذا البيت ويذهب أن العرب لا تقول إلا إياه بالتثوين وجميع البصريين صوبوا ذا الرمة وقسموا إياه إلى معرفة ونكرة فالمعرفة إياه بلا تنوين والنكرة إياه منونا وقالوا خفي هذا الموضع على من عابه والقول فيه أن الاصمعي أنكره من جهة الاستعمال والنحويون أجازوه قياسا ولا خلاف بينهم في قلة استعماله ، ومن ذلك « صه » من غير تنوين معرفة وصه منونا نكرة ، ومثله مه ومه فه في المعرفة ومعناه الكف ومه في النكرة ومعناه كفا ، وكذلك إذا قلت في حكاية صوت الغراب « غاق وغاق » إذا نوت كان نكرة ومعناه بعدا بعدا أو فراقا فراقا لأن صوت الغراب يؤذن بالفراق والبعد عندهم ولذلك سموه غراب البين وكأنهم فهموا ذلك من لفظه إذا كان الغراب من الغربية والاعتراب وإذا أريد به المعرفة ترك منه التثوين نحو غاق غاق ، ومن ذلك « أف وأف » وقد تقدم الكلام فيه ، فالتثوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنما يفرق بين المعرفة والنكرة ولا يكون في معرفة البتة ولا يكون إلا تابعا لحركات البناء وليس كتثوين زيد وعمر الذي يكون بعد حركات الأعراب في المعرفة والنكرة ، وأما « الثاني » وهو ما لا يستعمل إلا معرفة « فنحو » بله « بمعنى دع » وآمين « بمعنى استجب » لم يسمع في واحد منها التثوين وقد تقدم ذكرهما ، وأما « الضرب الثالث » وهو ما لا يستعمل إلا نكرة منونا « فنحو » إياها « في الكف فانها لم ترد إلا منونة نكرة وفتحت للفرق بينهما وبين إياه التي بمعنى الاستزادة يقال إياه أي زد من حديثك أو عملك وإياها إذا استكففته عن ذلك قال حاتم إياه فداء لكم أمي وما ولدت حاموا على مجدكم واكفوا من أتكلا (٢)

(١) قد افضنا في القول - أول الباب - على هذا البيت فارجع إليه والشاهد فيه هنا مجيء إياه بلا تنوين

(٢) البيت لحاتم الطائي من قصيدة له أولها .

مهلا نوارا قلى اللوم والعدلا * ولا تقولى لشيء فات ما فعلا

ولا تقولى لمال كنت مهلكه * مهلا وان كنت اعطى البحر والجبال

يرى البخيل سبيل المال واحدة * ان الجواد يرى في ماله سبلا

ان البخيل اذا مامات يتبعه * سوء الثناء ويحوى الوارث الابل

وقبل البيت المستشهد به قوله .

ابلق بنى ثعل غنى مغفلة * جهد الرسالة لا يحكا ولا بطلا

اغزوا بنى ثعل فالغزو حفظكم * عدوا الروابي ولا تبكوا لمن ثكلا

وبها فداؤكم أمي وما ولدت (البيت) وبعده .

اذ غاب من غاب عنهم من عشيرتنا * وابدت الحرب نابا كالحا عصلا

الله يعلم انى ذو محافظة * مالم يحقى خيلى يبتنى بدلا

وقد روينا هذه القصيدة من رواية ابن الكلابي وانت ترى البيت الذي استشهد به الشارح في روايته على

غير ما رواه الشارح والشاهد في البيت على ما هنا مجيء إياه مفتوحا من غير تنوين وعليه فان في البيت حذف الرابع

الساكن من مستفعلن فتصير مفتعلن

وقال أبو بكر بن السري يقال ايه في الكف وايبها بالتعريف والتفكير قال ومن ينون اذا فتح فكثير
والقليل من يفتح ولا ينون ، ومن ذلك « وياها بمعنى الاغراء » بالشئ والاستحثاث عليه قال الكميت

وجاءت حَوَادِثُ في مِثْلِهَا يُقَالُ لِمَنْ لِي وَبِهَا قُلُ (١)

وقال الآخر وهو إِذَا قِيلَ لَهُ وَبِهَا كُلْ فَإِنَّهُ مُوْاشِكٌ مُسْتَعْجِلٌ

وهو إِذَا قِيلَ لَهُ وَبِهَا قُلْ فَإِنَّهُ أَخْرَبَ بِهِ أَنْ يَنْكِلَ (٢)

يريد يا فلان وهو صوت سمى به الفعل ومسماه أسرع وعجل ، وهو مبني لذلك وفتح لثقل الكسر
بعد الياء ولم يأت عنهم الامنكورا ، وقالوا « واهاله ما أطيبه للتعجب » من طيب الشئ وحسنه وهو
اسم لا تعجب ، قال أبو النجم :

واهاً لِرَيِّئِي ثُمَّ واهاً واهاً يالَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وفاها

يَشْمَنِ فُرْضِي بِهِ أَبَاهَا (٣)

وهو من الاسماء التي لم تستعمل الا منكورة منونة والعلة في بنائه وفتحه كالعلة في وياها ، ومن ذلك
قولهم « فداء لك فلان » بالكسر والتنوين أشد أبو زيد

لِهَا فِدَاءُ لَكَ يَا فَضَالَهُ أَجْرُهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ (٤)

(١) الشاهد في هذا البيت قوله « وياها » فان سياق الكلام يفيد انها بمعنى طلب الاسراع والاستحثاث على الشئ . يقول
اننى انتدب لجسام الامور وعظائنها ولقد حدثت حوادث هامة وعرضت امور يقال فيها لثلى اسرع ولا تبطل . وقوله
فل هو من الفاظ النداء والمراد يارجل

(٢) لم اجد من نسب هذين البيتين الى قائل . والشاهد فيهما جميعا قوله « وياها » فان معناها ظاهر في الاستحثاث وطلب
الاسراع . والمعنى ان هذا الرجل اذا استحثته احد على الاكل كان سريعاً ما وافقاً متعجلاً الى الاجابة ولكنه اذا استحثت على عمل
ونودي اسرع يا فلان فانه حقيق بالنكول وعدم الموافقة . وذلك ظاهر ان شاء الله

(٣) نسب الشارح هذه الايات الى ابي النجم المعجلى ونسبها قوم الى رؤبة بن العجاج ويروى بعدها .

اَنْتَ اَبَاهَا وَاَبَا اَبَاهَا * قَدْبَلْغَا فِي الْمَجْدَايَتَا

ومعاني الايات . ووجه الاستشهاد فيها ظاهر

(٤) البيت في نوادر ابي زيد (ص ١٣) منسوب الى راجز لم يسمه ورواية النوادر : وياها لك يا فضاله * الخ قال ابو حاتم .
« ولا تهاله . فتح اللام لانه اراد نون التوكيد الخفيفة فخذفها وابقى الكلمة على ما كانت عليه مع النون ومثله .

من اى يومى من الموت افر * ايوم لم يقدر ام يوم قدر

فتح راء يقدر يريد النون الخفيفة فخذفها وابقى ما قبلها مفتوحاً . انشدناه ابو عبيدة والاصمى : فان قيل . ايدخل
النون ههنا . فقد قال الراجز .

يحسبه الجاهل مالم يعلم * شيخا على كرسيه معهما

بالنون الخفيفة وهي تدخل في كل مجزوم : قال ابو حاتم : انشدنى الاخفش بيتاً مصنوعاً بالطرفة .

اضرب عنك الهموم طارقها * ضربك بالسوط قونس الفرس

وقال . اراد النون الخفيفة . وياها كلمة اغراء . واجره كسر الراء لالتقاء الساكنين ولو فتح كان اجود » اه بايضاح

فهو مبنى على الكسر وإنما بني لوقوعه موقع ما أصله البناء وهو فعل الأمر لأنهم يريدون به الدعاء والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر وما جاء منه بلفظ الخبر نحو رحمه الله وصله الله فتوسع ومبالغة على معنى حصول ذلك واستقراره والمراد ليفدك وهو في البناء كنز الهمزة ومنازع وكسر لالتقاء الساكنين على أصل ما يقتضيه التقاء الساكنين والتنوين فيه للتكبر على نحوه في إيه ولم يسمع عنهم إلا منونا وذلك لأنه ليس له متعلق يحتمل التعريف كالنظائر فيما ذكرنا فيجري مجرى ما وقع موقعه من الفعل ؛ ويروى فداء لك بالرفع وفدى لك بالقصر أما وجه الرفع فعلى أنه خبر مقدم على المبتدأ وهو فلان وأما القصر فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون في موضع رفع كما قالوا فداء لك فرفعوا ويجوز أن يكون في موضع بناء إلا أنه ثبتت الالف وإن كان في موضع سكون لأن الالف الواقعة قبل الممدود لا تقع قبل المقصور لكنه ثبتت فيه الالف كما ثبتت في مقي وليست الالف في فدى لك على هذا كالتى في علام من قوله * فهى تنوش الحوض نوشا من علا * لأن هذه في موضع حركة وهى ضمة وتلك في موضع سكون فأما قوله مهلاً فداء لك الأقوام كلهم وما أئمر من مال ومن ولد (١)

(١) البيت للناطقة الدنيا فى من قصيدة مدح بها النعمان وتبرأ مراماه به الوشاة عنده ومطلما .

ياد أرمية بالعلياء فالسند * أقوت وطال عليها سائف الآمد

وقبل البيت المستشهد به .

فلا لعمر الذى قد زرتك حججا * وماهريق على الانصاب من جسد
والمؤمن المائذات الطير يمسحها * ركبنا ككة بين الغيل والسند
ما ان اتيت بشيء انت تكرهه * اذا فلا رفعت سوطى الى يدى
اذا فعاقبنى ربي معاقبة * قرت بها عين من ياتيك بالحسد
هذا لابرا من قول قذفت به طارت نوافذه حرا على كبدى

مهلا فداء لك الأقوام كلهم (البيت) وبعده

لا تقذفتى برىكن لا كفاه له * ولو تائفك الاعداء بالرقد

وقدمر تفسير بعض هذه الايات والشاهد فى البيت قوله فداء لك . واعلم ان من الرواة قوم يروونه بالجر منونا ومنهم من يرويه مرفوعا . قال صاحب الصحاح . « الفداء اذا كسر اوله يمد ويقصر واذا فتح فهو مقصور يقال قم فدى لك ابى ومن العرب من يكسر فداء بالتنوين اذا جاور لام الجر خاصة فيقولون فداء لك لأنه نكرة يريدون معنى الدماء اه وقال ابن ولاد . « ومما يمد ويقصر ومعناه واحد الفدى . يمد ويقصر واوله مكسور ومن قصره كتبه بالياء . قال الشاعر .

اقول لها وهن ينهزن فروتى * فدى لك عى ان زلجت وخالى

زلجت مررت وقال آخر فى مده .

مهلا فداء لك يا فضاله * اجره الرمح ولا تناله

وحكى الفراء انه سمع بعض العرب يفتح اوله ويقصره ولم يجر مع الفتح غير القصر سمعهم يقولون قم فدى بى اه وقال ابو على . « بنى فداء على الكسر لانه قد تضمن معنى الحرف وهو لام الأمر لان التقدير ليفدك الأقوام كلهم فلما كان بمعناه بنى وإنما بنى على الكسر لانه وقع الأمر والأمر اذا حرك تحرك الى الكسر ونونوه لانه نكرة اه وقال

قابليت للناذرة والاقوام رفع لانه فاعل فداء لانه في معنى ليفدك الاقوام ويروي بالرفع على الابتداء والخبير وبالنصب على المصدر ذكره النحاس فاعرفه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن أسماء الفعل دونك زيدا أي خذ وعندك عمرا وحذرك بكرا وحذارك ومكانك وبعدك اذا قلت تأخر أو حذرت شيئا خلفه وفرطك وأمالك اذا حذرت من بين يديه شيئا أو أمرته أن يتقدم وراك أي أنظر الى خلفك اذا بصرت شيئا﴾

قال الشارح : قد ضموا الافعال باسماء مضافة ظروف أمكنة وغيرها وقد قصره بعضهم على السماع ولا يستعمل الا ما ورد عن العرب من ذلك ولا يقيسه وقد أجاز الكسائي الاغراء بجميع حروف الصفات ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر لاجراء حروف الجر مجرى الظروف والمذهب الاول وعليه الاكثر وذلك لقلة ما جاء منه عنهم فمن ذلك قالوا «دونك زيدا أي خذ» من تحت «وعندك عمرا» أي الزمه من قرب وقالوا «مكانك» بمعنى اثبت قال الله تعالى (مكانكم أتم وشركاءكم) فأكد الضمير في مكانكم حيث عطف عليه الشركاء فهو كقولك اثبتوا أتم وشركاؤكم ، وقالوا «بعدك ووراءك اذا قلت له تأخر وحذرت شيئا» من خلفه ، ودلوا «فرطك وأمالك اذا حذرت من بين يديه شيئا» فهذه كلها ظروف أنييت عن فعل الامر فهي في مذهب الفعل لذلك والذي يدل على ذلك قوله

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي (١)

فجوابه بلجزم دليل على أنه في مذهب الامر كانه قال اثبتى تحمدي أو تستريحي ، ومن ذلك ما جكاه للفراء من قول بعض العرب مكانكني لما وضعه موضع انظرني ألقته النون المزيدة لسلامة الفعل من الكسر نحو خذني وانظرني وهذه مبالغة في اجراء هذه الظروف مجرى الفعل ولكون هذه الظروف في مذهب الفعل

قوم . يحتمل فداء الرفع على انه خبر لاقوام والكسر على ما ذكرنا والنصب على انه مصدر لفعله وهو ليفدك الاقوام ويرفع الاقوام مع كسر فداء بالفاعل ايضا لانه امر لهم بالفداء ويكون الاقوام فاعلا لفداء في حالة النصب كما انه فاعله في حال الكسر . ولى في بعض هذا القول تردد

(١) البيت لابن الاطنابة وقد رواه ابو علي القتالي في اماليه (ج ٢ ص ٢٥٨) مع ابيات اخر وهاهي بروايته.

ابت لي عقي واني بلائي به واخذني الحمد بالثن الربيع
واعطائي على الاعداء مالي * وضربي هامة البطل المشيع
وقولي كلما جشأت وجاشت به رويدك تحمدي أو تستريحي
لادفع عن مآثر صالحات * واحي بعد عن عرض مهيج

وانت ترى رواية ابني على البيت تخالف رواية الشارح وقوله واعطائي على الاعداء مالي . هكذا هو في رواية ابني على والذي في اكثر كتب الاداب . واقدامي على المسكروه نفسي . وقوله المشيع هو المبادر المنكش ويقال بطل مشيع اي حامل ، وقال الاصمعي . شايحت في لغة تميم وقيس حذرت وفي لغة هذيل جددت في الامر . والشاهد في البيت قوله ، مكانك تحمدي فانه لما جاء بالمضارع مجزوما وهو انما يجزم اذا تقدمه جازم حرف او اسم او تقدمه امر فيجزم في جوابه على ما هو معروف ولما لم يتقدمه حرف او اسم جازم علم ان هذا الذي قبله دال على معنى الامر حتى يكون مجزوما في جوابه كما تقول . اتق الله تبلغ غرضك وكافي قول النبي ﷺ . «اسلم تسلم» الحديث وهذا ظاهر ان شاء الله

ونائية هه لم تكن معموله لغيرها ولا الحركة فيها بحركة اعراب وانما هي حركة بناء محكية جائية بعد النقل على ما كانت عليه قبله الا انها لما لم تكن بعامل كانت بناء ويجوز أن لا تكون حكاية وانما هي بناء لانه لما سمي به في حال اضافته صار كالاسم الواحد وصار الاول كالصدر للثاني ففتح الاول كفتح حفر موت وليست الفتحة فيه الفتحة التي كانت له في حال اعرابه ، واما الكاف في هندك ودونك ونحوهما من الظروف المسمى بها الافعال فانها اسماء مخفوضة الموضع لانها قبل التسمية بها كانت اسماء مخفوضة لا محالة والتسمية وقعت بها فكانت باقية على اسميتها اذ التسمية لا تحيلها الا ترى أن نحو تأبط شرا لما وقعت التسمية بالجملة حكيت وكان الاسم الثاني منصوبا كحاله قبل التسمية ، وذكر ابن بابشاذ ان الكاف في هذه الاسماء حرف خطاب على حدها في رويدك وذلك والنجاءك واحتج بأنها اسماء أفعال واسماء الافعال في مذهب الفعل فلا تضاف هذا معني كلامه والمذهب الاول لان التسمية في دونك وهندك ونحوهما وقعت بالمضاف والمضاف اليه كما وقعت بالجملة في نحو تأبط شرا وبرق نحره والتسمية في رويدك وقعت بالاسم الاول وحده بدليل انه يقع بعده الظاهر فنقول رويد زيدا وليس كذلك هذه الظروف ، « فأما حذرك وحذارك » فلا أراه من هذا الباب وانما هو من مصادر مضافة الى ما بعدها فهي من باب عمرك الله وقعدك الله وانما أوردها ههنا لان فيها تحذيرا كالتحذير في وراك وأمامك ونحوها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاصوات قول المتندم والمتعجب وي يقول وي ما أغفله ويقال وي له ومنه قوله تعالى (ويكأنه لا يفلح الكافرون) وضربه فما قال حس ولا بس ومض أن يتمطق بشفتيه عند رد المحتاج قال * سأتها الوصل فقالت مض * وفي أمثالهم ان في مض لمطما وبخ عند الاعجاب وأخ عند التكره قال العجاج * وصار وصل الغافيات أخا * وري كخا وهلا زجر للغيل وعدس لبفل وبه سى وهيد بفتح الهاء وكسرها للابل وهاد مثله ويقال أتايم فما قالوا له هيد مالك اذا لم يسأله عن حاله وجبر ودع مثله ومنه الا دم فلا دم وحب وحاي وعاي مثله وسم حث للابل وجوت دعاؤها الى الشرب وأنشد قوله

دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارْعَوَيْنَ لَصَوْتَهُ كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءُ الصَّوَادِيَا

بالفتح محكيا مع الالف واللام وجى مثله وحل زجر للناقة وحب من قولم للجل حب لا مشيت وهديع تسكين لصغار الابل ودوه دعا للربيع ونخ مشددة ومخففة صوت عند اناخة البعير وهينخ وايخ مثله وهس وهيج وفاع زجر للغنم وبس دعا لها وهج وهيجا خس للكلب قال

سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا هَجٍ فَتَبَرَّقَمَتْ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرَّقَمَتْ ضَبَّارَا

وهيج يصوت به الحادي وحج وعه وهيز زجر للضأن وثى دعا للتيس عند السفاد ودج صياح بالدجاج وسأ وتشؤ دعا للحمار الى الشرب وفي مثل اذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له سأوجاه زجر للسمع وقوس دعا للكلب وطبخ حكاية صوت الضاحك وهيط صوت الفتيان اذا تصابحا في اللعب وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب وماء حكاية بغام الطيبة وغاق حكاية صوت الغراب وطاق حكاية صوت الضرب وطق حكاية صوت وقع الحجارة بعضها ببعض وقب حكاية وقع السيف ﴿

قال الشارح: إنما قال « ومن الاصوات » لان أسماء الافعال والاصوات متواخية لانها مزجور بها كما أن الاصوات كذلك ، واعلم أن الاصوات كلها مبنية محكية لان الصوت ليس فيه معنى فجرى مجرى بعض حروف الاسم وبعض حروف الاسم مبنى ، فمن ذلك قولهم (وى) فى حال الندم والاعجاب بالشئ وهو اسم سمي به الفعل فى حال الخبر كانه اسم أعجب أو أتندم وهو مبنى لانه صوت سمي به ولم يلتق فى آخره سا كنان فيجب لذلك التحريك فبقى على سكونه وقال « وى ليمه » والمراد لامه فحذفوا الهمزة تخفيفاً كما قالوا أيش والمراد أى شئ فحذفوا تخفيفاً ، فأما « قوله تعالى (ويكأنه لا يفلح الكافرون) » فذهب الخليل وسيبويه الى أن وى منفصلة معناها أعجب ثم ابتداء كانه لا يفلح الكافرون وكأن ههنا لا يراد به التشبيه بل القطع واليقين وعليه يدت الكتاب

وى كأن من يكن له أشب يحسب ومن يفتقر يعيش عيشاً شراً (١)

لم يرد ههنا التشبيه بل اليقين وبما لا يكون فيه كأن الاعارية من معنى التشبيه قوله

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل القرشى وقيل لنبيه بن الحجاج وقوله:

سالتنى الطلاق ان راتانى * قل مالى قد جثتاني بنكر

فلعلنى ان يكتر المال عندي * ويعرى من المغارم ظهري

وترى ابدالنا واواق * ومناصيف من خوادم عشر

ونجر الاذيال فى نعمة زو * ل تقولان ضع عصاك لدهر

وى كان من يكن له أشب (البيت) وبهذه

ويحجب سر النجى ولكل من اخا المال محضر كل سر

والشاهد فيه قوله. وى كان على انها كلمة مركبة عند الخليل وسيبويه من وى للتشبيه وكان الخفيفة من المثقلة ومعناها القطع واليقين للتشبيه. قال سيبويه. « وسالت الخليل عن قوله ويكأنه لا يفلح وعن قوله ويكأن الله فزعم انها مفصلة من كان والمعنى على ان القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم اوتنبهوا فقبل لهم اما يشبه ان يكون ذا عندكم كذا والله اعلم. واما المفسرون فقالوا الم تر ان الله وقال الفرشى. وذكر البيت اه

قال الاعلم. الشاهد فى قوله « ويكأن » وهى عند الخليل وسيبويه مركبة من وى ومعناها التشبيه مع كان التى للتشبيه ومعناها الم ترى وعلى ذلك تناولها المفسرون وزعم بعض النحويين ان قولهم ويكأن بمعنى (ويملك اعلم ان) فحذفت اللام من ويملك كما قال عنزة . * وبك انترا اقدم * حذف اعلم لم المخاطب مع كثرة الاستعمال وهذا القول مردود لما يقع فيه من كثرة التفسير اه وقال ابو سعيد السيرافى . « فى ويكأن ثلاثة افعال احدها قول الخليل تسكرون وى كلمة تقدم بقولها المتندم بقولها المتندم غير معنى كان التحقيق. الثانى قول الفراء تكون ويكأن وصولة بالكاف وان منفصلة ومعناها عنده تقرير كقولك اما ترى . والنول الثالث يذهب الى ان ويكأن بمعنى ويملك وجعل ان مفتوحة بفعل مضمرة كانه قال ويملك اعلم ان الله اه وقال الفراء . « ويكأن فى كلام العرب تقرير كقول الرجل اما ترى الى صنع الله وقال الشاعر . وى كان من يكن (البيت) واخبرنى شيخ من اهل البصرة قال . سمعت اعرابية تقول لزوجها « ابنك ويملك » فقال. ويكأنه وراء البيت معناه اما تربته وراء البيت. وقد يذهب بعض النحويين الى انها كلمتان يريد (ويكأن) اراد ويملك فحذف اللام وجعل ان مفتوحة بفعل مضمرة كانه قال ويملك اعلم انه وراء البيت فاضمر اعلم . ولم نجد العرب تعمل الظن والعلم باضمار مضمرة فى ان وذلك انه يعطل اذا كان بين الكلمتين او فى آخر الكلمة فلما اضمره جرى مجرى

كَأَنِّي حِينَ أَمْسَى لَا تُكَلِّمُنِي مَتِّمٌ يَشْتَمِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً (١)

أى أنا حين أَمْسَى هذه حالى ، وذهب أبو الحسن الى أنه ويك مفعولة من أنه ، وكان يعقوب يقف على ويك ثم يبتدىء (أنه لا يفتح الكافرون) كانه اراد بذلك الإيلام بان الكاف من جملة وى وليست التي في صدر كان انما هي وى على ما ذكرنا أضيف اليها الكاف للاختطاب على حدها في ذلك وأولئك ويؤيد ذلك قول عنتره

وَلَقَدْ شَنَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سَعْتَهَا قَوْلُ الْقَوَارِسِ وَيَكْ عَنْتَرٍ أَقْدِمَ (٢)

فجاء بها متصلة بالكاف من غير أن فهي حرف خطاب وليست اسماً مخفوضاً كالتى في غلامك وصاحبك لان وى اذا كانت اسماً للفعل فهي في مذهب الفعل فلا تضاف لذلك وأن وما بعدها في موضع نصب باسم الفعل الذى هو وى ولذلك فتحت أن والتقدير أعجب لانه لا يفتح الكافون فلما سقط الجار وصل

الترك الا ترى انه لا يجوز في الابتداء ان تقول يا هذا انك قائم ولا يا هذا ان قمت تريد علمت او اعلم او ظننت او اظن واما حذف اللام من ويك حتى تصير ويك فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام قال عنتره * ولقد شنى نفسى ته البيت . وقد قال اخرون ان معنى (وى كان) ان وى منفصلة من كان كقولك لرجل وى اما ترى ما بين يديك فقال وى ثم استأنف كان - يعنى كان الله يبسط الرزق لمن يشاء - وهي تهجب وكان في مذهب الظن والعلم . فهذا وجه مستقيم ولم تكتبها العرب منفصلة ولو كانت على هذا لكتبوها منفصلة . وقد يجوز ان تكون كثر بها الكلام فوصات بما ليست منه هـ اهـ

(١) قال ابو الفتح . وفى مكانه ثلاثة اقوال منهم من جعلها كلمة واحدة فلم يقف على وى ومنهم من يقف على وى ويعقوب يقف على ويك وهو مذهب ابى الحسن والوجه عندنا قول الخليل وسيبويه وهو ان وى اسم سمي به الفعل على قياس مذهبهما فكانه اسم اعجب ثم ابتداء فقال كانه لا يفتح الكافرون فكان هنا اخبار عار من معنى التشبيه ومعناه ان الله يبسط الرزق ووى منفصلة من كان وعليه قول الشاعر * وى كان من يكن له نشب * البيت . ومما جاءت فيه كان عارية من معنى التشبيه قوله .

كَأَنِّي حِينَ أَمْسَى لَا تُكَلِّمُنِي مَتِّمٌ يَشْتَمِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً

أى أنا حين أَمْسَى متيم من حالى كذا وكذا اهـ قال البغدادي : « اما قول ابى الفتح ان وى عند سيبويه والخليل بمعنى اعجب فمردود وكذا قوله ان كان عندها عارية عن التشبيه واما نظيره في الخلو التشبيه بقوله . كَأَنِّي حِينَ أَمْسَى (البيت) فهو مذهب الزجاج فيما اذا كان خبر كان مشتقاً لانكون للتشبيه لئلا يتحد المشبه والمشبه به واجيب بان الخبر في مثله محذوف اى كاتى رجل متيم فهي على الاصل التشبيه هـ اهـ مع بعض تغيير

(٢) البيت من معلقة عنتره بن معاوية بن شداد العبسى . وقد علمت ما فيه مما ذكرنا لك في البيتين السابقين ، وقال الزهرى في شرح المعاني . « وقوله ويك قال بعض الحووين معناه ويحك وقال بعضهم معناه ويك وكلا القولين خطأ لانه كان يجب عن هذا ان يقرأ ويك انه كما يقال ويك انه ويحك انه . على انه قد احتج لصاحب هذا القول بان المعنى ويك اعلم انه لا يفتح الكافرون وهذا خطأ ايضا من جهات احداها حذف اللام من ويك وحذف اعلم لان مثل هذا لا يحذف لانه لا يعرف معناه وايضا فان المعنى لا يصح لانه لا يدري من خاطبوا . وروى عن بعض اهل التفسير ان المعنى ويك الم تر واما ترى والاحسن في هذا ما روى سيبويه عن الخليل هـ اهـ وقد ذكرنا لاشعس سيبويه وروايته عن الخليل ، فتفطن والله يصمك

الفعل فنصب وذهب الكسائي الى أن الاصل ويالك فحذفت اللام تخفيفاً وهو بعيد وليس عليه دليل وقد ذهب بعضهم الى أن ويكانه بكماله اسم واحد والمراد شدة الاتصال وأنه لا ينفصل به من بعض فاعرفه ، ومن ذلك « حس وبس » فحس اسم سمي به الفعل في حال الخبر ومعناه أتألم وأتوجع وهو مبني لانه صوت وقع موقع الفعل وكسر لالتقاء الساكنين وبس بمعنى حسب فهو اسم اكتف واقطع يقال « ضربه فمأق حس ولا بس » أى لم يتوجع ولا استكف وفي الحديث فأصاب قدمه قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال حس كانه تألم ، ومن ذلك « مض » بكسر الميم والضاد وهو حكاية صوت الشفتين عند التملق « يقال ذلك عند رد ذى الحاجة وهو اسم بمعنى اعذر والمراد به الرد مع اطماع وفى المثل « ان فى مض لمطمأ (١) أى لمطمأ » وقال الراجز * سألتها الوصل فقالت مض * (٢) وهى مبنية على الحكاية وكسرت لالتقاء الساكنين وهما الضادان ، ومن ذلك « يخ » وهى كلمة تقال عند تعظيم الشيء وتخفيفه وأصلها التشديد والكسر قال الشاعر * فى حسب يخ وعز أقعسا * (٣) أى فى حسب مقول فيه ذلك وهو اسم لعظم ونغم فهو مبني لذلك وفيه لغات قالوا يخ يخ بالتضعيف والكسر من غير تنوين فالبناء لانه صوت محكى أو لوقوعه موقع الفعل والكسر لالتقاء الساكنين وهما الخاءان وقالوا يخ يخ بالتضعيف مع التنوين كأنهم أرادوا النكرة وقالوا يخ يخ مخففة كأنهم استثقلوا التضعيف فحذفوا إحدى الخاءين ثم سبكونا الأخرى لانه لم يلتق فيه ساكنان قال الأصبغى

يُنْ الأَشَجَّ وبين قَيْسٍ بِإِذْخٍ يَخْ يَخْ لَوَالِدِهِ وَلِلْوَلُودِ (٤)

وقالوا يخ يخ بالتنوين للتنكير قال الشاعر

(١) هذا المثل كما هو فى الصحاح . وقال المرتضى « وجد بخط ابى سهل لمقنعا . وفى اللسان . واصل ذلك ان يسأل الرجل الرجل الحاجة فيعوج شفتيه فكانه يطعمه فيها . وقال الفراء . مض كقول القائل يقولها باضراسه فيقال وما علمك اهلاك من الكلام الامض ومض وبعضهم يقول الامضابوقوع الفعل عليها : ويقال ايضا ميضا كما يقال بضابويضا وقال ابن دريد . تقول العرب اذا اقر الرجل بحق عليه ، مض . أى قد اقررت . كلمة تقال عند الاقرار وقال ابو زيد . اذا سال الرجل الرجل حاجة فقال المستول مض فكانه قد ضمن قضاءها فيقول ان فى مض لمطمأ » اه

(٢) هكذا ورد هذا البيت فى شرح القاموس مادة (مضض) وبعده * وحركت لى راسها بالنفض * ورواه عن الليث ولم ينسبه ثم رواه فى مادة (نغض)

سالت لى وصل فقالت مضى * وحركت لى راسها بالنفض

والمض - بالكسر - ان يقول الانسان بشفته او بطرف لسانه تشبه لا . والنفض - بفتح وسكون - كل حركة فى ارتجاف . ويقال للرجل اذا حدث بشيء فحرك راسه إنكارا له ، قد انفض راسه .

(٣) الشاهد فى هذا البيت محبى يخ مشددة الخاء مكسورة بغير تنوين - وستعلم مما نذكره لك قريبا ما فى قول اشارح ان اصلها التشديد والكسر . هذا ولم اجد من نسب هذا البيت الى قائل

(٤) الشاهد فيه محبى يخ ساكنة الخاء ومعنى البيت ظاهر

رَوَافِدَةُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخَّ لَكَ بَخٌّ لِبَحْرٍ خِضَمٌ (١)

فجمع بين اللغتين وحكى ابن السكيت به به في معني بَخَّ وبَغَّ وينبغي أن تكونا لغتين لأن الماء لا تبدل من الخاء ، وقالوا « أَخْ عند التكره للشيء » وهو صوت سمي به الفعل ومساه أكره وانكره قال المعجاج

وَانْتَنَتِ الرَّجُلُ فَصَارَتْ فَخًا وَصَارَ وَصْلُ الْفَانِيَاتِ أَخًا (١)

ويروى كخأعربها هنا لأنه أراد اللفظة ولم يرد مسماها ، وقالوا هلا وهو زجر للخيل والابل وهو اسم للفعل ومساه توسعى او تنحى ونحوها قال « وأى جواد لا يقال له هلا » (٣) وقد تسكن بها الاناث عند دنو الفحل منها وهو صوت محكى مبنى لوقوعه موقع الفعل وهو مسكن الآخر على ما يقتضيه البناء وقالوا عدس وهو زجر للبغل قال ابن منرغ

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أُمِنَتْ وَهَذَا تَحْمَايَنَ طَلِيقُ (٤)

وقد سموا البغل نفسه عدس قال

إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّذِي يَبْنِ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ

فَلَا أَبَالِي مِنْ غَزَا وَمِنْ جَلَسٍ (٥)

(١) لم اجد من نسب هذا البيت الى قائل . والشاهد فيه مجيء بَخَّ على اللغتين وهما تخفيف الخاء مع الكسر والتنوين وتشديدها كذلك . وقال في الصحاح « بَخَّ كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء ويكرر للمبالغة فيقال بَخَّ بَخَّ فان وصلت خفضت ونونت وربما شددت كالاسم وقد جمعها الشاعر فقال يصف بيتا * روافدا كرم الرافدات * (البيت) اه وقال يوسف بن الحسن السيرافي . « بَخَّ كلمة تقال عند وصف الشيء بالرفعة والتناهي في الامور الجليلة وهي مبنية على السكون لانه من اسماء الأفعال والفعل الذي هي في موضعه فعل تعجب في قولك افعل به في موضع اعظم به واكرم به كما كان صه في موضع اسكت وهو في نية تعريف وهذه الأفعال التي للتعريف اذا نوى بها التعريف لم تنون وان نوى بها التشكيك نونت فن قال بَخَّ ونون اراد به النكرة فادخل التنوين وهو حرف ساكن على الخاء وهي ساكنة فاجتمع سا كنان فكسر الاول منهما وهو الخاء » اه

(٢) هكذا نسب الشارح تبع المؤلف الكتاب هذا البيت الى المعجاج وهو من ابيات رواها كثير من العلماء غفلا بلانسية الى قائل ويقول بعضهم قال اعرابي . وقال قوم هي لامرأة تقولها لزوجها وكان قد كبر . وهي

لاخير في الشيخ اذا ما اجلخا * وسال غرب عينه ولحا

وكان اكلا قاعدا وشخا * تحت رواق البيت يغشى الدخا

وانتنت الرجل (البيتين) ومعنى اجلخ سقط ولم يتحرك وقيل معناه اعوج . ولحشال او التصقت عينه . والدخ - بضم الدال وفتحها - الدخان ومعنى يغشى الدخ انه يكثر التردد على النساء عند التنوير يقول اطعمننى . واخ بفتح الهمزة كلمة تقال عند التناوه كذا قال ابن دريد ثم قال « واحسبها محدثة » وقال الصاغاني . « يقال للصبي اذا نهى عن فعل شيء قد راخ - بكسر الهمزة - بمنزلة قول العجم كخ كانه زجر . وقد تفتح همزته » اه وقال غيره « كخ زجر للصبي وردع له وتقال عند التقذر للشيء وتكسر الكاف وتفتح وتسكن الخاء وتكسر بتنوين وغير تنوين وقيل هي اعجمية عربت » اه

(٣) سبق القول على مثل هذا البيت (ج ٤ ص ٤٧)

(٤) سبق القول على هذا البيت (ج ٤ ص ٢٤)

(٥) الشاهد في قوله « على عدس » حيث استعمله اسم الفرس

وهو صوت محكي ولم ياتق في آخره ما يوجب تحريكه فبقى على سكونه ، ودلوا « هيد وهيد » بفتح الهاء وكسرها وهو زجر للابل قال الشاعر

بانت ثبادى شعشات ذبلاً فهى تسى زمزماً وعيلاً
حتى حدوناها بهيد وهلاً حتى يرى أسفلها صار علاً (١)

زمزم وعيطل اسمان لناقة واحدة « ويقال أتاها ما قالوا له هيد أي ما سأله عن حاله » وهو مبنى لما ذكرناه من أنه صوت سمي به الفعل وكان حقه أن يكون مسكن الآخر إلا أنه التقي في آخره ساكنان الياء والدال ففتحت الدال لالتقاء الساكنين لتقل الكسرة بعد الياء ، « وهاد مثله » يقال هيد وهاد ويقال ماله هيد ولا هاد أي لا يقال له ذلك أي لا يمنع من مرأه ولا يزجر عنه لقوته قال ابن هرمة حتى استقامت له الأفاق طائفة فها يقال له هيد ولا هاد (٢)

الا أن هيد مفتوحة لتقل الكسرة بعد الياء وهاد مكسورة على القياس ، وقالوا « جه » وهو صوت يزجر به السبع ليكف وينتهي يقال منه جهجهت بالسبع اذا قلت له ذلك كما يقال بنجبت اذا قلت له نج و يقال تجهجه عني أي طاول وعنته ، ومثله في الزجر قولوا « ده » مثل هب ومنه « ان لاده فلاده » ساكنة الهاء وهو رواية ابن الاعرابي والمشهور رواية المفضل ان لاده فلاده ومعناه افعل فهو صوت سمي به الفعل

(١) نسب جماعة هذه الايات الى القتال السلابى قال البغدادي . « ولم توجد في ديوانه ، ونسبها ابو محمد الاعرابي الى غيلان بن حريث الربي » اه وقال الخطيب التبريزي في تهذيب اصلاح المنطق « وهيد - بزنة الضرب - وهيد - بزنة العلم - زجر للابل وانشد .

بات يبارى شعشات ذبلاً * فهى تسى زمزماً وعيلاً * وقد حدوناها بهيد وهلاً
في بات ضمير يعود الى شئ ، وشعشات طوال من النوق ياربها في السير والمباراة ان تفعل كما يفعل والذبل اللاتى ذبلت من السير . وزمزم وعيطل اسمان لناقة واحدة اه وقال الصفدى « هلا في هذا الرجز غلط لان هيد زجر للابل وهلا زجر للخيول والذي يقرن بهيد انما هو حلا » اه قلت وقد رواه البغدادي عن ابى محمد الاعرابي . « ليس بثانها بهيد وحلا »
(٢) نسب الشارح هذا البيت الى ابن هرمة وكذلك نسب الجوهري في محاحه لكن البيت الذي في شعر ابن هرمة ليس على الوجه الذي ذكرناه واول كلمة ابن هرمة .

اربع علينا قايلا ايها الحادى * قل الثواء اذا ترعت اوتادى

وبيته هكذا

انى اذا الجار لم تحفظ محارمه * ولم يقل دونه هيد ولا هاد

لا اخذل الجار بل احى مبادئه * وليس جارى كمش بين اعراد

والشاهد في البيت عند الشارح فتح هيد وكسر هاد وقال ابن بري « وصواب انشاده بالكسر في هيد وهاد لانها مبنيان » وقال الصفدى « فاليك الذي اورد الجوهري تغير اكثر الفاظه مع تغير القافية لان هيد وهاد مبنيان على الكسر وهما بمعنى الزجر عن الشيء وفعله » اه ونقول اما تغير اكثر الفاظه فنعم واما تغير القافية فلا وجود له فيما قصد الشارح هناليه فانك قد علمت ان قوافي القصيدة مكسورة وكذلك هو عند الشارح فتفطن والله يعصمك

في الامر ومنه قول رؤبة * وقول ان لا ده فلا ده (١) والمعنى ان لا يكن منك فعل لهذا الامر فلا يكون بعد الآن فكانه نفي مدلول مسماء والتنوين فيه للتكثير على نحو صه ومه وهو كلمة فارسية وأصله أن الموتور كان يلتقي واثره فلا يتعرض له فيقال له ذلك يضرب لكل من لا يقدم على الامر وقد حان حينه ، وقالوا « حوب » وهو صوت يزجر به الابل يقال حوبت بالابل اذا قلت لها حوب وهو مبنى لانه صوت محكي والحركة فيه لالتقاء الساكنين وفيه ثلاث لغات قالوا حوب بالفتح وحوب بالضم وحوب بالكسر وتثنون في جميع لغاتها فيقال حوبا وحوب وحوب وقالوا فيه حاب فمن فتح طلب الخفة ومن ضم فاتباع الواو قبلها أجروا الواو مجري الضمة فاتبعوها الضم كما اتبعوا الضمة فقالوا مدوشد ومن قال حوب فكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ومن لم ينون أراد المعرفة ومن نون أراد النكرة واعلم بأن اختلاف هذه اللغات وبجيتها منونة وغير منونة مما يدل انها اصوات وليست أفعالا اذ ليس لها عصمة الافعال ، ومن ذلك قولهم عاي في الزجر وحاي كلمة زجر للابل وغيرها من المواشي ، وقالوا سمع وهو زجر للمعز يقال لها سمع سم قال الفراء يقال سمسمت بالمعز اذا زجرتها قال ابن دريد وقد يزجر البعير فيقال له سمع وهو صوت أيضا مبنى محكي وسكن آخره لانه لم يلتق في آخره ما يوجب الحركة كصه ومه ، وقالوا « جوت » وهو دعاء للابل لتشرب ويقال جوت جوت وهو من الاصوات المحكية وفتح للخفة فأما قول الشاعر الشده

(١) هذا مثل وأصله ليس لرؤبة غير انه وقع في كلمة له قاله نحويون ينسبونه اليه من اجل ذلك. فاما أصله فذكر هشام السكابي في قصة طويلة ان هذا من قول كاهن سافر اليه عبد المطلب وحرب بن امية وقد خبا له راس جرادة في خرز مزادة وجعلوه في قلادة كلب. فقال خباتم لي شيئا طار فسطع فتصوب فوق في الارض منه بقع فقالوا لاده اي بينه. قال هو شي طار فاستطار وذنب جراره وساق كالنشارة ورأس كالسيف فقالوا لاده فقال لاده فلاده. هو راس جرادة في خرز مزادة. في عنق سوار ذى القلادة قالوا صدقت. واما كلمة رؤبة فاولها .

لله در الغانيات المدهمة سبعن واسترجعن من تالمى

وقبل البيت المستشهد به .

فاليوم قد نهني نهني * واول حلم ليس بالمسفة

وقول الاده فلاده به وحقة ليست بقول التره

وصف شبابه وما كان فيه من مغازلة الغواني ومواصلته الاماني الى ان قال فاليوم قد زجرني عما كنت فيه اربعة اشياء الاول التنه وهو مطاوع نهنته عن كذا اي كفته وزجرته ويريدانه قد زجره زواجر العقل. والثاني اول حلم والاول كالعود وزنا ومعنى ويريد رجوع عقل لا ينسب الى السفه. والثالث عذل القائلين ان لم تنب الان مع هذه الدواعي الى التوبة فلا تنوب ابدا. والرابع خلة حقة والتره اسم مفرد بمعنى الباطل . وقد اضطرب كلام العلماء في ضبط ده وبيان معناها اضطرابا كبيرا نجتزى ملك منه بقول الزمخشري فيما نقله صاحب اللباب عنه . قال ذكر جابر الله ان ده زجر للابل مثل هيد وهاد وذكر في امثاله ان ده بفتح الدال وكسر ها فارسية معناها الضرب قد استعملها العرب في كلامهم واصله ان الموتور يلقي واثره فلا يتعرض له فيقال له الاده فلاده اي انك انت لم تضربه الان فانك لا تضربه ابدا وتقديره ان لم يكن ده فلا يكون ده اي ان لم يوجد ضرب الساعة فلا يوجد ضرب ابدا ثم اتسعا فيه فضر به مثلا في كل شيء لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه اه

الكسائي • دعاهن ردفي الخ * (١) فشهد على صحة الاستعمال وقال بالجوت فأدخل عليه الألف واللام وأبقاء على حاله من الحكاية والبناء لان الحاق الألف واللام الاسماء المبنية لا يوجب لها الاعراب ألا تزي الى قولهم الآن والذي والتي ونحوها كيف دخلت عليها اللام ولم توجب لها اعرابا فكذلك دخول الألف واللام في الجوت زائدة على حد زيادتها فيما ذكرنا ولا يوجب ذلك اعرابا لانها لم تلحق هذا القبيل لان مجراه مجرى الفعل ألا ترى أنها لا تدخل في مثل غاق وصه ونحوهما ومثل الجوت في دخول الألف واللام عليه قوله • تداعين باسم الشيب في مثل * (٢) فقوله شيب حكاية صوت جذبها الماء ورشفها له عند الشرب فأدخل عليه اللام وحكاية ومثله قول الآخر • يدعوثنى بالماء ماء أسودا * (٣)

(١) البيت لعوييف القوافي، وهو عوييف بن معاوية بن عقبة بن بني حذيفة بن بدر من فزارة ثم من غطفان بن سعد بن قيس عيلان. وأنه قيل له عوييف القوافي لبيت قاله وهو.

ساكذب من قد كان يزعم اني * اذا قلت قولاً لا أجيد القوافي

وقد وقع المصراع الاول من هذا البيت صدر بيت من قصيدة لمصر بن ربيعي وهو بتمامه.

دعاهن ردفي فارعوين بصوته * وقلن لحادين هل انت ناظره

والشاهد في البيت قوله بالجوت حيث ادخل اداة التعريف على اسم الصوت وقد ذكر المؤلف انه مفتوح. وقال ثعلب «يقال للبعير جوت جوت اذا دعوته الى الماء واذا ادخلوا عليها الألف واللام تركوها على حالها» وكان ابو عمرو يكرر التاء ويقول «اذا دخلت عليه الألف واللام ذهبت منه الحكاية» وجوز ابن الناطم في شرح الالفية الوجهين الجر على الاعراب والفتح على الحكاية، وقال صاحب العباب «يقال الابل جوت جوت - بفتح الجيم والتاء المثناة - اذا دعيت الى الماء» وحكى الفراء جوت جوت - بفتح الاول وكسر الآخر وضمة ايضاً - فالجيم مفتوحة لا غير والتاء ورد فيها الحركات الثلاث قال صاحب القاموس «جوت جوت مثناة الاخره بنية دعاء للابل الى الماء وقد جوتها وجايتها وزجر لها والاسم الجوات كغراب» اه والضمير البارز في دعاهن للقوافي وفاعل دعاهو قوله ردفي واراد بردفة تابعه من الجن فان القوافي اذا تراحمت عليه يقولون ان له شيطاناً يوسوس له بنو قوله فارعوين يعني ان القوافي اطمنه واتلن عليه واصل الارعواء النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه. وقوله كارعته هو من قولهم هذه شر برة راع بها فؤادي أي بردوقيل هو من راعه بمعنى اعجبه والظماء جمع ظمآن وظمآنه من ظمى - بزنة فرح - أي عطش : والصوادي جمع صادية من الصدى - وبابه رضى - وهو العطش

(٢) البيت لذى الرمة. ووجه الاستشهاد به دخول الألف واللام في قوله الشيب وهو حكاية صوت جذب الماء. قال الشلوبين. «ردهذا بعض المتأخرين وقال لو كان الكلام على اقحام لفظ اسم اقال باسم شيب والشاعر انما قال باسم الشيب بالالف واللام ولفظهما غير موجود في صوت الابل فانما اراد تداعين بصوت يشبه في اللفظ اسم الشيب اعني جمع اشيب» اه ولا يخفاك ان وجود الألف واللام لا يمنع من ان اللفظ حكاية فانها انما زيدت في الحكاية لاني المحكي على ان من علماء اللغة من قال «الشيب حكاية اصوات مشافر الابل عند الشرب» فذكره بالالف واللام وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في باب الاضافة (ج ٣ ص ١٤) لا قحام لفظ اسم فارجع الى تعليقاتنا عليه هناك

(٣) الشاهد في هذا البيت دخول الألف واللام في قوله الماء وهو حكاية لصوت بquam الغلية ومثله قول ذى الرمة،

لا ينش الطرق الاما نخونه • داع يناديه باسم الماء مبغوم

ومما جاء بدون االف واللام قول الشاعر • ونادى بهاما اذا ثارتورة

وقد مر استشهد الشارح بهذا البيت (ج ٣ ص ١٤)

فمما حكاية صوت بغام الظباء وأدخل عليه اللام وهو قليل قياسا واستعمالا ، ومثله جىء وهو صوت محكى ساكن الآخر لانه لم يعرض فيه ما يوجب الحركة يقال ذلك للابل عند الشرب ويقال جأجأت بالابل جأجة اذا قلت لها جىء جىء والاسم الجىء مثل الجميع قال

وما كان على الجىء ولا الهىء امتداحيكا (١)

فالجىء الدعاء للشرب والهىء الدعاء للعلف يقال هأهأت بها اذا دعوتها للعلف ، ومن الاصوات « حل » وهو زجر للناقة وهو مبنى على السكون لانه لم يلتق في آخره ساكنان فبقى على سكونه يقال منه حلحلت بالناقة اذا قلت لها حل حل ويدخله تنوين التنكير فيقال حل قال رؤية * وطول زجر بحل وعاج * (٢) وقالوا « حب » بالخاء غير المعجمة وهو صوت يزجر به الجمل عند البروك يقولون « حب لا مشيت » والاحباب في الابل كالخران في الخيل قال الشاعر * ضرب البعير السوء اذا حبا * (٣) وهو مبنى على السكون لانه لم يوجد في آخره ما يوجب الحركة ، وقالوا هدى بكسر الهاء وفتح الدال وهو صوت تسكن به صغار الابل اذا تفرقت وهو ساكن الآخر على أصل البناء ، وقالوا « دوه » وهو دعاء للربع والربع الفصيل ينتج في الربع وهو أول النتاج يقال مال الربع ولا هبع والهبع ما ينتج في آخر النتاج ، وقالوا « نخ » مشددة وهو صوت يقال « عند افاخة البعير » وفتح آخره لالتقاء الساكنين وهما اخطاءان وخص بالفتح لثقل التضعيف واتباعا لفتح النون وقد يخفف بحذف احدى اخطاءين فاذا حذفت احدى اخطاءين يسكن آخره لان الموجب للحركة قد زال وهو اجتماع الساكنين ويقال منه نخنخت الناقة فنخنخت أي أبركتها فبركت

(١) قال المرتضى . « وقال الاموى جاجبا لابل اذا دعاها للشرب بجىء جىء وجاجها كذلك وجاجبا لظمار حكاة ثعلب والاسم منه الجىء مثال الجميع والاصل جىء . - بهمزتين - فليئت الهمزة الاولى وانشد الاموى لما اذا الهراء .

وما كان على الهىء * ولا الجىء امتداحيكا

ولسكنى على الحب * وطيب النفس آتيكا

وفي اللسان جىء جىء امر للابل بورود الماء وهي على الخوض وجؤ جؤ امر لها بورود الماء وهي بعيدة عنه وقيل جأ بالفتح - زجر مثل شا ذ كره ابو منصور وقد يستعمل ايضا جىء جىء للدعاء الى الطعام والشراب اه ومعاذ الهراء الذي نسب اليه البيهقي هو ابو مسلم وقيل ابو علي معاذ بن مسلم الهراء الرؤاسى من قدماء الحويين ورجال الطبقة الاولى من نخاة الكوفة وواضع علم الصرف ولد ايام عبد الملك بن مروان وتوفي سنة سبع وثمانين ومائة وقيل سنة تسعين ومائة .

(٢) الشاهد في قوله بحل حيث نونه تنوين التنكير واعربه بالكسرة لكان حرف الجر

(٣) رواه المرتضى . ضرب بعير السوء اذا حبا . ونسبه لابي محمد الفقعسى وذ كرقيله ، حلت عليه بالقفيل ضربا ثم قال . « القفيل السوط . » وتقول احب البعير اذا برك فلم يثر وقيل الاحباب في البعير كالخران في الخيل وهو ان يبرك وقال ابو عبيدة في قوله تعالى . (انى احببت حب الخير عن ذ كر ربى) معناه لصقت بالارض لحب الخيل حتى فاتتني الصلاة اه ويقال احب البعير احبا اذا اصابه كسر او مرض فلم يبرح مكانه حتى يبرأ او يموت وقال ابو الهيثم . « الاحباب ان يشرف البعير على الموت من شدة المرض فيبرك ولا يقدر ان ينبعث » اه

قال المعجاج * ولوا نحننا جمعهم تنخنخوا * (١) وقالوا « هيخ وانيخ مثله » يقال لاناخة البعير ، وقالوا « هس » وهو صوت يزجر به الراعي الغنم وهو مفتوح الآخر انتقل التضعيف ويقال راع هسهاس وهساهاس اذا رعاها ليله كله كأنه قيل له ذلك زجره اياها بهس ، وقالوا « فاع » والمشهور فع فعلى ذلك تكون الالف اشباعاً عن فتحة الفاء يقال ففعم بالغنم اذا قال لها فع فع ومنه راع ففعا ف ، وقالوا « بس » وهو صوت يدعى به الغنم قال أبو زيد أبست بالغنم اذا أشايتها الى الماء وقال أبو عبيد يقال بست الابل وأبستها لغتان اذا قلت لها بس بس ومصدره الابساس وهو صوت للراعي يسكن به الناقة عند الحلب ، وقالوا « هيج في خس » الكلب « وزجره ساكن الآخر مخفف على أصل البناء كصه ومه وهو زجر للغنم وربما قالوا فيه هجا بألف فلما قوله وهو الحرث بن الخزرج * سمرت قلات لما هج الخ * (٢) فشهد على الاستعمال ونون هج لانه أراد النكرة يهجو امرأة ويصفها بالقباحة وانما حين سمرت زجرها زجر الكلاب وحين تبرقت أشبهت الكلاب وضبار اسم كلب وقالوا هيج وهو صوت يصوت به الحادي ويزجر به ابله « وحج » وهو صوت « يزجر به الضان » ومثله « هوعيز » ودلوا « ثيء » وهو « دعاء للنيس عند السفاد » وهو ساكن الآخر لانه لم يوجد فيه ما يوجب تحريكه ، وقالوا دج بفتح الاول واسكان الثانى وهو صوت يدعى به اللجاج يقال دجدجت بالدجاجة اذا قلت لها دج تدعوها ، ودلوا ساً بالسين غير المعجمة « وتشؤ » بالشين المعجمة وهو صوت يدعى به الحمار الى الشرب قال الاحمر سأمأت بالحمار اذا دعوته الى الشرب وقلت له سأمأ بالسين غير المعجمة ودل أبو زيد شأشأت بالحمار دعوته وقلت له تشؤ تشؤ وقال رجل من بني الحمران تشأ تشأ بضم التاء وفتح الشين يقال شأشأت ، « وفي المثل اذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له ساً » وفي رواية قُرب الحمار من الردهة ولا تقل له ساً والردهة ثقرة في صخرة الجبل يستنقع فيها ماء السماء وامراد قرب الحمار من الماء فهو يشرب ولا حاجة الى أن تدعوه الى الشرب بهذا اللفظ ، وقالوا « جاء » مكسوراً لا آخر لالتقاء الساكنين وهو صوت يزجر به البعير دون الناقة هكذا نقله الجوهري وربما قالوا جاء بالتثوين وأنشد

(١) انشده شاهداً على ان نخنخ معناه ابرك البعير . قال صاحب القاموس . « النخ قولك للبعير اخ اخ ليبرك » اه وهذا يدل على ان اسم الصوت هو اخ وان كان كلام الشارح ليس فيه التصريح بما يغايره . وقال المجديضاه . « ونخنخ الابل ابركها فتخنخت » اه

(٢) البيت للحرث بن الخزرج الحفاجي ، وبعده

وتزينت لتروغنى بجمالها * فكانما كسى الحمار خمارا

مخرجت اعشرفى قوادم جيتى * لولا الحياء اطرتها احضارا

وقد ذكر الشارح وجه الاستعهاد بالبيت . وقوله سمرت معناه القت البرقع عن وجهها وكشفته . وقوله هج هو اسم صوت يزجر به الكلب ويقال للاسد والنشب هج . بالتسكين . وقوله ضبارا هو اسم كلب . والمعنى انها حين سمرت اللثام عن وجهها وتبين ملامحها حشبنها كلباً لدعامتها وقبح شكلها فزجرها بما يزجر به الكلب وانصرف ذهنه الى الكلب . يصفها بالدعامه وقبح الهيئة وقوله فكانما كسى الحمار خمارا فالخمار - بزنة كتاب - ومثله الخمر - بزنة طمر - النصف وكل ما شتر شيئاً فهو خماره والمعنى انها حاولت ان تنسبه بالجميلات فسترت وجهها توهمنى ان لها بهاء فلم تكن احسن حالا من الاول فقد شبهتلى بحمار لبس الخمار

اذا قلتَ جاءَ لَجٌّ حتَّى ترُدَّهُ قُرى أدَمَ أطرافُها في السَّلاسلِ

وصاحب الكتاب قل هو زجر للسبع ، وقالوا « قوس » وهو صوت يدعى به الكلب وهو ساكن الآخر وان اجتمع فيه ساكنان كانه موقوف عليه فان وصل بكلام يوجب تحريكه ضم للاتباع ، وقالوا « طيخ » بكسر الطاء وهو « حكاية صوت الضاحك » وقالوا « عيط » ساكن الطاء وهو حكاية صوت الصبيان « اذا تصابحوا » يقال عطمط القوم اذا تصابحوا والمصدر العططة ولا أراه من لفظ عيط انما الفعل منه عيطوا ويجوز أن يكون الاصل في عيط عط مثل جىء ونىء والياء حدثت عن اشباع كسرة العين كما قالوا في صه صاه فأشبعوا فتحة الصاد فصارت ألفاً فعلى هذا تكون العططة ؛ « وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب » قال ذو الرمة

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مَتَلَمٍّ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ (١)

وشيب مكسور الباء للساكن قبله ، وقالوا « ماء » مكسور الهمزة لسكون الالف قبلها وهو « حكاية صوت بغام الغبية » وقد تقدم ؛ وقالوا « غاق » وهو حكاية صوت الغراب « وهو مكسور الآخر لسكون الالف قبل آخره وقد يتون فيقال غاق قال القلاخ

مُعَاوِدَ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ يَغْضِبُ إِنْ قَالَ الْغَرَابُ غَاقَ (٢)

أَبَدَ كُنَّ اللَّهُ مِنْ نِيَاقِ

وقالوا « طاق حكاية صوت الضرب » وهو مكسور للساكن قبله « وطق حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض » يقال طقطقت الحجارة اذا جاء صوتها طق طق والقطقة صوت وقع حوافر الخيل على الصلاب مثل الدفقة وهو ساكن الآخر لانه لم يوجد في آخره ما يوجب الحركة ، وقالوا « قب » ساكن الباء أيضاً وهو حكاية صوت وقع السيف على الضريبة •

الظروف

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منها الغايات وهي قبل وبعد وفوق وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون ومن على وأبدأ بهذا أول وقد جاء ما ليس بظرف غاية فهو حسب ولا غير وايس غير والذي هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات فلما اقتطعت عنهن ما يضمن اليه وسكت عليهن صرن حدوداً ينتهى عندها فلذلك سمين غايات ﴾

قال الشارح : انما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لان غاية كل شيء ما ينتهى به ذلك الشيء وهذه الظروف اذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف اليه لان به يتم الكلام وهو نهايته فاذا قطعت عن

(١) سبق قريباً في (ص ٨٢) من هذا الجزء . وسبق ايضا في (ج ٣ ص ١٤) فارجع اليه في الموضعين

(٢) انشده شاهدا على ان غاق اسم لصوت الغراب واقول وقد يطلق الغاق على الغراب نفسه قال صاحب القاموس

« الغاق طائر مائي كالغافق والغراب وغاق بالكسر - حكاية صوته فان فكرت نون » اهـ والاملاق الفقر

الاضافة وأريد معنى الاضافة صارت هي غايات ذلك الكلام فلذلك من المعنى قيل لها غايات وهي مبنية على الضم أما بناؤها فلان هذه الظروف حقها أن تكون مضافة لانها من الاسماء الاضافية التي لا يتحقق معناها الا بالاضافة ألا ترى أن قبلاً إنما هو بالاضافة الى شيء بعده وبعداً إنما هو بالاضافة الى ما قبله فلذلك كان حقها الاضافة نحو جئت قبل يوم الجمعة وبعد يوم خروجك فلما حذف ما أضيفت اليه مع ارادته واكتفى بمعرفة المخاطب عن ذكره وفهم منها بعد الحذف ما كان مفهوماً منها قبل الحذف صارت بمنزلة بعض الاسم لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد وبعض الاسم مبني لا يستحق الاعراب وأما كونها على حركة فلان لها أصلاً في التمكن ألا ترى أنها تكون معرفة اذا كانت مضافة نحو قولك جئت قبلك ومن قبلك وبعذك ومن بعذك أو نكرة في نحو جئت قبلاً وبعداً وإنما تكون مبنية اذا قطعت عن الاضافة فلما كان لها هذا القدم في التمكن وجب بناؤها على حركة تمييزاً لها على ما بنى ولا أصل له في التمكن من نحو من وكم وليس تحريكهما لالتقاء الساكنين كما يظن بعضهم ألا ترى أن من جملة الغايات أول ومن حل وآخرهما متحرك ولم يلق فيه ساكنان، وأما الضم فيها خاصة فلان الضمة حركة لم تكن لها في حال اعرابها وتمكنها ألا ترى أنها في حال اعرابها تكون منصوبة ومجرورة نحو قولك جئت قبلك وبعذك وجئت من قبلك ومن بعذك فلما بنيت ووجب لها الحركة ضموها لئلا يتوهم أنها معرفة اذ الضمة غريبة منها وقيل حركت بأقوى الحركات وهي الضمة لتكون كالعوض من حذف ما أضيف اليه وقيل بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو يا زيد ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد منى نكر أو أضيف أعرب نحو قوله * أداراً بحزوى هجت للعين هجرة * (١) وقوله تعالى (يا حسرة على العباد) واذا أفرد معرفة بنى

(١) هذا صدر بيت لندي الرمة ومجزؤه * فناء الهوى يرفض او يترقرق به وبعده

كستعبري في رسم دار كانها * بوء ماء تنضوها الجماهير تهرق

وقفنا فسلمنا فكادت بمسرف * لعرقان صوتي دمنة الدار تنطق

وحزوى - بضم اوله وتسكين ثانيه مقصور - اسم موضع من رمال الدهناء وقوله هجت معناه أثرت وحركت والعبرة - بفتح العين - الدعة واراد بقاء الهوى الدموع وإنما اضاف الى الهوى وهو العشق لانه سبب تذراف الدموع وقوله يرفض معناه يسيل بعضه في اثر بعض وقوله يترقرق معناه يبقى في العين متحيراً يعجز ويذهب ، يستشهد بهذا البيت في باب النداء لنصب المنادى المنكوره وقد نصب داراً وان كان يعني بها معرفة معينة لانه منادى منكور في اللفظ لاتصاله بالمجرور بعده ووقوع المجرور في موضع الصفة له و كانه قال ادارا مستقرة بحزوى فجري لفظه على التنكير وان كان مقصودا بالنداء معرفة في التحصيل ونظيره مما ينتصب وهو معرفة لان ما بعده من صلته فصارع المضاف قولهم يا خبراً من زيد وكذلك ما نقل الى النداء موصوفاً بما توصف به النكرة جرى عليه لفظ المنادى المنكور وان كلف في المعنى معرفة قال سيديوه وقاما قول الطرماح

يادار اقوت بعد اصرامها * طاماً وما يعينك من طامها

فانما ترك التنوين فيه لانه لم يجعل اقوت من صفة الدار ولكنه قال يادار ثم اقبل بعد يحدث عن شأنها فكأنه لما قال يادار اقبل على انسان فقال اقوت وتغيرت وكأنه لما ناداها قال اقوت يا فلان وإنما اردت بهذا ان تعلم ان اقوت ليس بصيغة اه وصف ذوالرمة انه نظر الى دار بعينها وكان يهدفها من يحب فهاج شوقه وحزنه

وقد كان له حالة تمكن وكذلك قبل وبعد اذا نكر وأضيف أعرب واذا أفرد معرفة بنى فلذلك قالوا جئت قبل وبعد ومن قبل ومن بعد قل الله تعالى (الله الامر من قبل ومن بعد) والمراد من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء وكذلك بقية الظروف قال الشاعر * ولم يكن * لقاءك الا من وراء وراء * (١) وقال * أرمض من تحت وأضحى من عل * (٢) وحكم * اول وحسب وليس غير * حكم قبل وبعد قال الشاعر لعمرك ما أدري وإنى لأرجل * على أيننا تقودو المنية أول * (٣)

فاعرفه *

(١) هذا بعض بيت لم أجدهم نسبه الى قائل مع كثرة استشهاد النحاة به وهو بنماه
اذا انا لم اومن عليك ولم يكن * لقاءك الا من وراء وراء
واعلم انهم قد قسموا هذه الظروف الى اربعة اقسام (الاول) ما ذكر فيه المضاف اليه نحو قبل زيد وبعد فها ينصب على الظرفية ويجوز جره بمن خاصة (الثاني) ما حذف منه المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فها يعرب كالاول الا انه يمتنع تنوينه من قبل انك تنوى مضافا اليه (الثالث) ما حذف منه المضاف اليه ونوى معناه لافظه فها يبنى على الضم (الرابع) ما حذف منه المضاف اليه ولم ينو لافظه ولا معناه فها ينون وتنوينه للتمكين . قال الفراء في تفسير قوله تعالى (الله الامر من قبل ومن بعد) . القراءة بالرفع من غير تنوين لانهما في المعنى يراد بهما الاضافة الى شيء لا محالة فلما اديا عن معنى ما اضيفتا اليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان ليكون الرفع دليلا على ما سقط مما اضيفتهما اليه وكذلك ما اشبههما كقول الشاعر * ان تات من تحت اجنهما من عل * ومثله قول الشاعر * اذا انا لم اومن عليك * (البيت) ترفع اذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي اضيفته اليه فان نويت ان تظهره او اظهرته قلت لله الامر من بعد ومن قبل - بالجر - كالك اظهرت المخفوض الذي اسندت اليه قبل وبعد وسمع الكسائي بعض بني اسديق رؤا لله الامر من قبل ومن بعد - بخفض قبل ورفع بعد - على مانوى وانشدني هو

اكبدها حتى اعرس بعدما * يكون سحيرا او بعيدا فاجما

اراد بعد السحر فاضمره ولم يرد ضمير الاضافة فرفع فقال بعيدا اه

(٢) هذا عجز بيت وصدره * يا رب يوم لي لا اخلله * وقوله ارمض هو بفتح الهمزة بنى للفاعل ومعناه يهينني حر الرمضاء وقوله اضحى معناه ابرز للشمس واحبر لحرها وقوله من عل فالحاء فيه للسكت وهو مبني على الضم وهم ابن مالك والجوهري فحسبا الهاء ضميرا اضيف اليه عل وذلك خطأ اذ لو كان الامر كما توهم لما بنى عل . واعلم انهم التزموا في عل امرين احدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف ومتى اريد به المعرفة بنى على الضم تشبيها له بالمايات . رالم
اجدهم نسب البيت الى قائل

(٣) البيت لمن بن اوس بن نصر بن زياد . وهو شاعر مجيد محسن مزين الكلام حسن الديباجة فخيم المعاني . من مخضرمي الجاهلية والاسلام ادرك الاسلام فاسلم وله مدائح في اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقد عاش حتى ادرك زمن الفتنة بين عبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم : وكان له صديق يحبه ويؤثره وكان معن قد تزوج اخته ثم طلقها فآلى صديقه الا يكلمه ابدا فشق ذلك عليه وانشا يستعطفه ويستلين قلبه فمن ذلك قوله

* لعمرك ما أدري * (البيت) وبعد .

وانى اخوك الدائم المهدم اخن * ان ابزاك خصم او نيا بك منزل

احارب من حاربت من ذى عداوة * واحبس مالى ان غرمت فاعقل

وان سؤتى يوما صفتحت الى غد * ليعقب يوما منك آخر مقبل

قال صاحب الكتاب ﴿ وانما يبين اذا نوى فيهن المضاف اليه فان لم ينو فلا عراب كقوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

وقد قرىء الله الامر من قبل ومن بعد وابدأ به أولاً ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول أن المضاف اليه من تمام المضاف اذ كان معرقاً له فهو بمنزلة اللام من الرجل
والغلام فاذا حذف المضاف اليه مع ارادته كان ما بقي كـ بعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق الاعراب وأما
اذا حذف ولم ينو ثبوته ولا التعريف به كان المضاف تاماً فيعرب كسائر النكرات نحو فرس وغلام فتقول
جئت « قبلاً وبعداً » ومن قبل ومن بعد وأما قول الشاعر * فساغ لي الشراب الخ * (٣) فشهد على
اعراب قبل حيث حذف منها المضاف اليه ولم ينو والمشهور فيه الرواية * بالماء الفرات * ورواه الثعالب عن
عن أبي عمرو * بالماء الحميم * وهو المحفوظ « وقرىء الله الامر من قبل ومن بعد » بالجر والتنوين على ارادة النكرة
وقطع النظر عن المضاف اليه وقرأ الجحدري وهو العقبى من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين على ارادة
المضاف اليه وتقدير وجوده ، ومثله في ارادة النكرة « قولهم ابدأ بذلك أولاً » أي مقدماً ولم يتعرض
للتقدم على ماذا فصارت نكرة يفهم منه مفرداً غير ما يفهم منه مضافاً ألا ترى أنك اذا أضفته تفهم منه التقدم
على شيء بعينه واذا لم تصفه فهمت منه التقدم مطلقاً وقيل معنى التنكير فيه أنه اذا أضيف الى نكرة كان
نكرة واذا حذف المضاف اليه بقي على تنكيره فكان معرباً لذلك *

قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال جئته من هل وفي معناه من عال ومن معال ومن هلاً ويقال جئته من

كانك تشفى منك داء مسأتى * وسخطى وما في ريتى ماتعجل
وانى على اشياء منك ترينى * قديماً لدو صفح على ذاك مجمل
ستقطع في الدنيا اذا ما قطعتى * يمينك فانظر اى كف تبدل
وفي الناس ان رئت جبالك واصل * وفي الارض عن دار القلى متحول
اذا انت لم تصف اخاك وجدته * على طرف الهجر ان كان يعقل
ويركب حد السيف من ان تضيمه * اذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل
وكنت اذا ما صاحب رام ظنتى * وبدل سوءا بالذى كنت افعل
قلبت له ظهر الحجن فلم ادم * على ذاك الا ريشا انحول
اذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تكده * اليه بوجه آخر الدهر تقبل

والشاهد في البيت بناء اول على الضم لشابهته قبل وبعد قال القراء « رفعت اول لانه غاية الاترى انها مسندة الى شئ هي
اوله كما تعرف ان قبل لا يكون الا قبل شئ » وان بعد كذلك ولو اطلقتهما بالعربية فنونت وفيهما معنى الاضافة تخففت في
الخفض ونونت في النصب والرفع لكان صواباً : قد سمع ذلك من العرب وجاء في اشعارها اه

(٣) قال العيني « اقول قائله هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر وكان له ثار فادركه اه لكن نسبه
ابو عبيدة ليزيد بن الصمق من ابيات يذكر فيها اقامته من الربيع بن زياد العبسى واخذ ثاره منهم وكان قد اغار من قبل ذلك
عليهم واستاق نعمهم والذي نسبه العيني وابو عبيدة هو البيت الذي عجزه . بالماء الحميم . وهو غير ما ذكره المؤلف لكنه
المحفوظ كما قال الشارح . وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بالبيت

علو وعلو وفي معنى حسب بجل قال * ردوا علينا شيخنا ثم بجل * (١) *
 قال الشارح : اهلهم يقولون « جتته من عل » ومعناه من فوق وفيه لغات قالوا جتته من عل منقوص
 كعم وشج قال امرؤ القيس * كجلمود صخر حطه السيل من عل * (٢) وقالوا من عال كقاض وقاز
 قال الشاعر * قباء من تحت وريا من عل * (٣) وبروي * نظاماً من تحت وتروي من عال * وقالوا
 في معناه « من عال » قال ذوالرمة * ونفضان الرجل من مال * وقالوا « من علا » مقصوراً كعصا ورحي قال
 فحى تنوش الحوض نوשא من علا - نوשא به تقطع أجواز الفلا (٤)
 وقالوا من عل بضم اللام قال الشاعر
 ولقد سددت عليك كل نذية وأنت فوق بنى كليب من عل (٥)

(١) هذا من رجز يقوله رجل ممن حضر يوم الجمل وقبيله ، نحن بى ضبة اسحاب الجمل وقوله شيخنا معناه
 جملنا وقوله بجل هو بمعنى حسب

(٢) هذا عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الـ كندى و صدره . مكر مفر مقبل مدبر معا *
 وبعده
 كيت يزل اللبد عن حال متته * كما زات الصفواء بالمتزل

على الذبل جياش كان اهتراه * اذا جاش فيه حميه على مرجل
 مسح اذاما السابحات على الوفي * اثرن الغيار بالكديد المركل
 درير كخذروف الوليد امره * تنابع كفيه بخيط موصل
 له ايطلا ظبي وساقا نعامة بهوار خاسر حان وتقریب تنفل

والشاهد فيه استعمال عل محذوف اللام كشج وعم ودليل ذلك كسر ها اذ لم يلتفت الى لامها المحذوفة لضم آخرها
 (٣) لم انف على نسبة هذا البيت ولم اجده سابقا ولا حقا . وقوله قباء هو من القب وهو ورقة الخصر وضمر البطن وقوله
 وريا من عال معناه ان ظهرها عارض من بطنها وهذا مما يمتدح في الخيل وفي معناه الرواية الثانية وقد انشد مشاهدا على انه يقال
 في عل طال وفي قوله كقاض وقاز اشارة الى ان الالف التي بعد العين زائدة وان لام الكلمة محذوفة وستعلم فيما نذكر لك
 قريبا اشياء تقرب لك هذا الكلام ان شاء الله

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها . والشاهد فيه مجيء علا مقصورا كاللقى والعسا . قال
 ابن جني . « الالف في علا منقلبة عن الواو لانه من علوت والكلمة في موضع مبنى على الضم نحو قبل وبعد
 لانه يريد نوשא من اعلاه فلما اقتطع المضاف من المضاف اليه وجب بناء الكلمة على الضم نحو قبل وبعد فلما
 وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت الفا وهذا مذهب حسن » اه وقال ابو علي . « يجوز ان يكون
 علا مبليا معرفة ويجوز ان يكون معربا نكرة فان كان مبليا كانت الالف منقلبة عن الواو لتحركها بالضم وان
 كان معربا كانت منقلبة عن الواو لتحركها بالجر فان قيل لا يكون الامبليا لانه معرفة لتقدم الحوض والمعنى من علا
 الحوض . قبل . قد قال الله تعالى (لله الامر من قبل ومن بعد) فهما نكرتان وان كان ذكر الغلبة قد تقدم وكان معلوما ان معنى
 الكلام من قبل الغلبة ومن بعدها « اه وقوله تنوش معناه تتناول والاجواز جمع جوز . بضم الجيم . وهو الوسط . وصف
 ابلاوردت الماء في فلاة من الارض فعافته وتناولته من اعلاه ولم تمن في شربه . وقال ابن السيده « لا اعلم هذا الرجز لمن هو
 يصف ناقة شربت الماء من الحوض وقدي يمكن ان يصف ابلا ويريد بقوله به تقطع اجواز الفلا انهم كانوا اذا حاولوا سفرا
 سقوا الابل الماء على نحو ما يقدرونه من بعد المسافة وقربها » وقال ابن بري « هذا الرجز لقيلان بن حريث الربيعي » اه
 (٥) الشاهد فيه استعمال عل مضموما اللام وهذا لم يلاحظ اللام المحذوفة

وقالوا من علو ومن علو ومن علو بالضم والفتح والكسر قال أعشى باهلة
إني أتدنى لساناً لأمر بها من علو لا هجب منها ولا سخر (١)

يروى بالضم والفتح والكسر وهذه اللغات وان اختلفت ألفاظها فلراد بها معنى واحد وهو فوق
وفوق من الأسماء التي لا تنفك من الإضافة لانه إنما يكون فوقاً بالنسبة الى ما يضاف اليه كما كانت قبل
وبعد كذلك فوجب أن يكون عل وسائر لغاتها مضافة الى ما بعدها فإذا أضيف الى معرفة وقطع عن
الإضافة وكان المضاف اليه مراداً منوياً كان معرفة وبنى لما ذكرناه من تنزله منزلة بعض الاسم اذ كان إنما
ينم تعريفه بما بعده مما أضيف اليه وان قطع النظر عن المضاف اليه كان معرباً منكوراً وكذلك لو
أضيفته الى نكرة وقطعته عنه كان معرباً أيضاً لانه منكور كما كان فعناه مع قطع الإضافة كعناه مضافاً فإذا
قلت جنت من عل بالخلف جملته منكوراً كأنك قلت جنت من فوق ويحتمل أن تكون الكسرة اغراباً
وهو محذوف اللام ويحتمل أن تكون الكسرة فيه بناء وكسرة الاعراب محذوفة لثقلها على الياء التي هي
لام مبدلة من الواو والياء حذفن لسكون التثوين بعدها على حد قاض وإذا قلت «من عل» بالضم فهو معرفة
محذوف اللام والضم فيه كقبل وبعد وإذا قلت «علو وعلو وعلو» فقد تمت الاسم ولم تحذف منه شيئاً فمن
قال علو وعلو بالكسر أو بالفتح فكانه توهم الحركة فيه لالتقاء الساكنين فالكسر على أصل التقاء الساكنين
والفتح طلباً للخفة واتباعاً لفتح العين اذ كانت اللام ساكنة فهي حاجز غير حصين وكذلك من قال فيه
«علا» وجعله مقصوراً فهو أيضاً تام غير منتقص منه وألنه منقلبة عن الواو فان نوي فيه المضاف اليه وجعله
معرفة كانت الالف في تقدير ضمة ومن جعله نكرة كانت الالف في تقدير كسرة كما تكون هماً كذلك
وكذلك «عال ومعال» فهو تام اذا كان نكرة كان مجروراً ونون واذا كان معرفة حذف منه التثوين وكان بالياء
وكانت الضمة فيه، نوية هذا هو القياس فاما «بجل» فهي اسم من أسماء الافعال معناها اكتف واقطع وهي
مبنية على السكون لوقوعها موقع الفعل المبني وسكنت على مقتضى القياس في كل مبني وقد يدخلون عليها
الكاف فيقولون بجلك كما يقولون قطك وقدك الا أنهم يقولون في اضافته الى النفس بجلى (٢) ولا
يكادون يقولون بجلي كما يقولون قطي وانما ذكرت هنا لانها في معنى حسب فاعرفه *

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وشبهه حيث بالغيات من حيث ملازمتها الإضافة ويقال حيث
وحوث بالفتح والضم فيهما وحكي الكسائي حيث بالكسر ولا يضاف الى غير الجملة الا ما روى من قوله
* أما ترى حيث سهيل طالماً * أي مكان سهيل وقد روى ابن الأعرابي بيتاً معجزه

(١) البيت لأعشى باهلة من كلمة له رثي بها اخاه المنتشر بن وهب الباهلي وقد انشده شاهد اعلى انه روى علو مثلث الواو
قال صاحب الصحاح «وعلو بتشليث الواو» والمعنى انه اتاني خير من اعلى نجد وقال ابو عبيدة اراد «العالية» وقال ثعلب «أي
من اعلى البلاد» وانما انت الضمير العائد على اللسان في قوله بها لانه عن الرسالة. وذلك انه كان قد اتاه خبر قتل اخيه المنتشر.
والسخر مفتحتين. وبضميتين الاستهزاء يقول. لا عجب من هذه الرسالة وان كانت عظيمة لان مصائب الدنيا كثيرة
ولاسخر بالموت. وقيل معناه. لا اقول ذلك سخرية

(٢) ومن ذلك قول لبيد: بجلى الآن من العيش بجلى

• حيث لي العمائم • ويتصل به ما فيصير للجازاة •

قال الشارح: في «حيث» أربع لغات قالوا حيث بالضم وحيث بالفتح وحيث وحيث وهي مبنية في جميع لغاتها والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست وهي خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت وعلى كل مكان فابهمت حيث ووقعت عليها جميعاً فضاهت بابهامها في الامكنة اذ المبينة في الازمنة الماضية كلها فكما كانت اذ مضافة الى جملة توضيحها اوضحت حيث بالجملة التي توضح بها اذ من ابتداء وخبر وفعل وفاعل وحين افتقرت الى الجملة بعدها أشبهت الذي ونحوها من الموصولات في ابهامها في نفسها وافتقارها الى جملة بعدها توضيحها فبنيت كبناء الموصولات، ووجه ثان انه ليس شيء من ظروف الامكنة يضاف الى جملة إلا حيث فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها عن بابها ووجب أن يكون بناؤها على السكون لان المبنى على حركة ما كان له أصل في التمكن وحالة يكون معرباً فيها نحو يا زيد وبابه في النداء وقبل وبعد ونحوها من الغايات فاما حيث فلما لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الاخرالا أنه التقى في آخرها ساكنان وهما الياء والياء فمنهم من فتح طلباً للرخفة لتقل الكسرة بعد الياء كآين وكيف ومنهم من شبهها بالغايات فضمها كقبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن حق حيث من جهة أنها ظرف أن تضاف الى المفرد كغيرها من ظروف الامكنة نحو أمامك وقدامك ونحوهما فلما أضيف الى الجملة صارت أضافتها كلاً اضافة فأشبهت قبل وبعد في قطعها عن الاضافة الا أن الحركة في حيث لالتقاء الساكنين وفي قبل وبعد للبناء، وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في حيث فيقول من حيث لا يعلمون فكسرها مع اضافتها الى الجملة ووجه هذه اللغة أنهم أجروا حيث وان كانت مكاناً مجرى ظروف الزمان في اضافتها الى الجمل واذا أضيفت الى الجملة كان فيها وجهان الاهراب والبناء فنحو قوله

على حين عاتبت المشيب على الصبي وقلت ألتأ أصح والشيب وازع (١)

(١) البيت من قصيدة للناطقة الديباني مطلعها.

عفا ذو حسام فرتنا فالقوارع * فجنبنا اريك فالتلاع الدوافع

وقبل البيت المستشهد به

فكفكت منى عبرة فرددتها • على النحر منها مستهل وداعم

على حين عاتبت (البيت) وبعد •

وقد حال هم دون ذلك شاغل • مكان الشغاف بتبقيع الاصابع

وذو حسام بضم الحاء وبالفتحسر - وادبارض اشربة من ديار عبس وغطفان، وهو ولد في بلاد بني مرة وهو المراد هنا. وروى عفا حسام، وفرتنا بفتح اوله وسكون ثانيه وتامشنة من فوق ونون مفتوحة مقصور - قيل هو اسم امرأة وقيل هو مكان. والقوارع جمع قارعة وهي العالية والمستفلة من الاضداد وتقول فرعت اذا صعدت وفرعت اذا نزلت. قال الازهرى: «والقوارع تلال مشرفات المسایل» والمعبر - بفتح العين - الدفعة وكفكفها ردها وحجزها وانما فعل ذلك خوف الفضيحة فانه يبكي على دار الحبيب الدارسة وقوله على النحر متعلق بقوله كفكفت ويجوز ان يتعلق بقوله فرددتها والنحر موضع القلادة من الصدر والدمعة تجري على الخد ثم تسيل منه على النحر. ويروى فاسيل منى عبرة فرددتها. وفاعل اسيل على هذه الرواية ضمير مستتر يعود على قوله ذو حسام. والسبيل السائل المنصب والداعم القاطر وعلى في قوله

ويروي على حين بالكسر فنفتح بناء ومن كسر أعربه ، ويجوز أن يكون من قال حيث بناء أيضا إلا أنه كسر على أصل التقاء الساكنين ولم يبال الثقل كما قالوا جبر وويب فكسروا وإن كان قبل الآخر ياء ومن العرب من يضيف حيث إلى المفرد ويجزه أنشد ابن الأعرابي

وَنَطَعْتُهُمْ حَيْثُ الْحُبِّي بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيَضِي الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَامُ (١)

فهذا بناء وأضافه إلى المفرد كما قال (من لدن حكيم عليم) فأضاف لدن مع كونه مبنيا ولم يمنعه ذلك من الإضافة ، ولا يجازى بحيث كما جوزى بأخواتها من نحو أين وأني من حيث كانت مضافة إلى الجملة بعدها والإضافة موضحة مخصصة والجزاء يقتضي الإبهام فيتنافى معني الإضافة والجزاء فلم يجمع بينهما فإذا أريد ذلك أتى بها بما يقطعها عن الإضافة ويصير الفعل بعدها مجزوما بعد أن كان مجرورا للموضع ، ولا يصير بدخول ما عليها حرفا كما صارت إذ همد سيدويه حرفا بدخول ما عليها وذلك لقوة حيث وكثرة مواضعها وتشعب لغاتها على ما سيوضح في موضعه من هذا الكتاب ، وقد يستعمل حيث بمعنى الزمان نحو قوله

لَأَقْتِي عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَابِقَهُ قَدَمُهُ (٢)

فأعرفه •

على حين بمعنى في وهي مجرورها متعاقبان بقوله كفكت: وعاتبه على كذا أي لأمه مع تسخطه والصبا - بكسر الصاد والقصر - ميل النفس إلى الهوى. والصحو الأفاقة وزوال السكر ونحوه والوازع - بالزاي المعجمة - الزاجر والرادع والكف - والشاهد في البيت قوله على حين فإنه يجوز أعراب حين بالجر لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة ويجوز بناؤها على الفتح لا كتساها البناء من إضافتها إلى المبنى وهو جملة عاتبت والمضاف - فيما علمت - يكتسب من المضاف إليه البناء . قال الأعلام . « الشاهد فيه إضافة حين إلى الفعل وبنائها معه على الفتح لأن الإضافة إلى غير متمكن وأعرابها على الأصل جائز حسن » اهـ

(١) هذا البيت لم يعرف له قائل غير أنه ورد في شعر كثير عزة مثله وهو دليل على ما قصد إليه الشاح وهو قوله.

وهاجرة - يا عز - يلطف حرها * لربكاتها من حيث لى العمائم

نصبت لها وجهي وعزة تنقي به بجلبابها والستر افصح العمائم

والشاهد فيهما إضافة حيث إلى المفرد مع بنائها . وأكثر النحاة على أن إضافة حيث إلى المفرد نادرة والتكسائي يجعل ذلك مقبولا وأند من إضافتها إلى المفرد إضافة الجملة والجملة محذوفة كما في قول أبي حية النمرى .

إذا ريدة من حيث ما نفحت له * آتاه برياها خليل يواصله

أراد إذا نفحت له ريدة من حيث هبت ولا يجوز أن تكون حيث مضافة إلى قوله نفحت له المذكورة في الكلام وذلك من قبل أن نفحت له مفسر للفعل الذي يتطلبه قوله إذا فلو أضيفت حيث إليه لزم بطلان التفسير لأن المضاف إليه لا يعلم فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وهذا ظاهر إن شاء الله

(٢) البيت لطرفة بن العبد وقبلة

الهيئة لأفؤاد له * والثبوت ثبته فهمه

والهيئة ومثله المبهوت والمبهوت هو الجبان الخلوغ الفؤاد خوفه وبقائه . وقوله الثبوت ثبته فهمه معناه أن من كان ثابت القلب ففهمه يثبت عقله وهذا مثل ضربه لشدة الحرب وقوله للقي عقل يعيش به يريد أن من كان عاقلا ذا بصيرة وتدبير متصرف في الأمور استطاع أن يعيش حيثما نقلته قدمه وذهبت به . والشاهد في البيت محي حيث بمعنى الحين أي ظرف زمان ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها منذ وهي اذا كانت اسما على معنيين أحدهما أول المدة كقولك ما رأيته منذ يوم الجمعة أي أول المدة التي انتهت فيها الرؤية ومبدؤها ذلك اليوم والثاني جميع المدة كقولك ما رأيته منذ يومان أي مدة انقضاء الرؤية اليومان جميعاً ومنذ محذوفة منها وقالوا هي لذلك أدخل في الاسمية واذا لقيها ساكن بعدها ضمت رداً الى أصلها ، ﴿

قال الشارح : اهل أن « مذ ومنذ » يختصان بالزمان فلا يدخلان الا على زمان فعملهما من الزمان محل من من المكان فن لا ابتداء الغاية في المكان ولا يستعمل في غيره تقول ما سرت من بغداد أي ما ابتدأت السير من هذا المكان ومنذ ومنذ لهذا المعنى في الزمان ولا يستعملان في غيره ، وذهب الكوفيون الى أن من يصلح للزمان والمكان ومنذ ومنذ لا يصاحبان الا للزمان وتعلقوا بقوله تعالى (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق) وأول يوم من الزمان وقد دخلت من على الزمان ومنه قول زهير

لَمَنِ الدِّيارُ بِقَنْتَةِ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ (١)

وحجيج معناه سنون وقد دخل عليها من ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون المراد بقوله من أول يوم من تأسيس أول يوم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقول زهير من حجج أي من مر حجج فدخل من انما هو على الحدث لا على الزمان ، قل سيويه ومنذ تكون ابتداء غاية الايام والاحيان كما

وهذا هو ما ذهب اليه الاخفش وخالفه في ذلك جمهرة النحاة وقالوا لا شاهد له في هذا البيت لجواز ارادة المكان على ما هو الاصل في حيث ويدل لهم ان معنى البيت على الظرفية المكانية فان المراد اين مشى هدا علقه لاحين مشى كما رايت في توضيحنا للمعنى . فتدبر والله يرشدك .

(١) نسبة البيت الى زهير ليست مبنية على ما هو الثابت عند الرواة الثقات فقد ذكروا ان مطلع كلمة زهير قوله .

دع ذا وعد القول في هرم * خير البداة وسيد الحضر

ولكن حمادا الراوية مثلين يدي امير المؤمنين المهدي في داره بعيسا باذ فقال له اني رايت زهير بن ابى سلمى اقتتح قصيدته بان قال دع ذا الخ ولم يتقدم له قبل ذلك قول فما الذي امر نفسه بتركه . فقال ليس هكذا قال زهير يا امير المؤمنين قال فكيف قال فانشده .

لَمَنِ الدِّيارُ بِقَنْتَةِ الحِجرِ * أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

قفرا بمن دفع النجاشات من * صفوى اولات الضال والسدر

دع ذا وعد القول في هرم (البيت) ثم اقره في كلام بطول بنا الخوض فيه — انه قائلها فاسر بنية امره وكشفه ، وقد رأيت مما سقناه ان الرواية في البيت الذي انشده الشارح فيها مذلا من

ولا شاهد فيما انشدها من زعم ان من يصلح للزمان وقد رد الشارح احتجاجهم بالبيت على تسليم ان روايته بمن ، هذا واعلم ان حمادا ممن لا يحتج بشعره ولا وثوق بما يرويه . قال المفضل الضبي . « قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما افسده فلا يصلح ابدا . فقل له ، وكيف ذلك . انخطى في روايته ام يلحن . قال . ليته كان كذلك فان اهل العلم يردون من اخطا الى الصواب . لا ولكن رجل عالم باغات العرب واشعارها ومذاهب الشعر ! ومعاينهم فلا يزال يقول الشعر يشبهه مذهب رجل ويدخله في شعره ويحمل ذلك عنه في الافاق فتختلط اشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها الا عند عالم ناقد ، واين ذلك » اه

كانت من لا يدخل واحد منهما على الآخر يعني أن مذ لا تدخل على من ومن لا تدخل عليها ، ومن مخففة من منذ بحذف عينها كما كانت له مخففة من لدن بحذف لامها والذي يدل على ذلك أنك لو سميت بمذ وصغرتها قلت منيد فتعيد المحذوف ، والعرب تستعملها اسمين وحرفين والاعراب على منذ أن تكون حرفاً ويجوز أن تكون اسماً والاعراب على مذ أن تكون اسماً للمحذف الذي لحقها والحذف بابه الاسماء من نحو يد ودم والافعال من نحو خذ وكل وأما الحروف فليس الأصل فيها الحذف إلا أن تكون مضاعفة فتخفف نحو ان ولكن ورب وانما قل الحذف في الحروف لأن الحذف ضرب من التصرف والحروف لا تصرف لها لجهودها وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل وجزء الشيء لا تصرف له شيء آخر وهو أن الحروف إنما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار وهو النيابة عن الأفعال لتفيد فائدتها مع إيجاز اللفظ ألا ترى أن همزة الاستفهام نائبة عن استفهم وواو العطف نائبة عن عطفت وكذلك سائر الحروف وإذا كانت الحروف إنما جيء بها للإيجاز والاختصار فلو ذهبت تحذف منها شيئاً لكان اختصار المختصر وهو أجهل فلذلك كان الغالب على منذ الحرفية والغالب على مذ الاسمية فإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مخفوضاً وكانت بمعنى الزمان الحاضر نحو قولك ما رأيته مذ الساعة أي في هذه الساعة الحاضرة وكذلك منذ الشهر ومنذ العام كله بمعنى الحاضر فنذ أوصلت معنى الفعل إلى ما بعدها من الزمان ومثله مذ كم سرت فنذ أوصلت معنى سرت إلى كم كما كانت الباء كذلك في قولك بمن تمر ، وتقول ما رأيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه جملة اليوم أول غايته فجزيت في بابها كما جرت من إذا قلت من مكان كذا وتقول ما رأيته مذ يومين جملة ما غاية ابتدائها ، « وإذا كانت اسماً فلها معنيان » أحدهما أن تكون بمعنى الأمد فتنظم أول الوقت إلى آخره والآخر أن تكون بمعنى أول الوقت مثال الوجه الأول قولك « ما رأيته مذ يومان » ومنذ ليلتان والمعنى أمد ذلك يومان وليلتان والنكرة مما يختص بهذا الضرب لأن الغرض عدة المدة التي انقطعت فيها الرؤية وذلك أنها وقعت جواباً عن كم مدة انقطاع الرؤية أو مذ كم يوماً لم تره فوجب أن يكون الجواب عدداً لأن كم عدد والجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال ولا يلزم تخصيص الوقت وتعيينه فإن أتيت بمعرفة تشتمل على عدد جاز ولم يمتنع نحو قولك لم أره مذ المحرم ومذ الشتاء لاشتغالهما على مدة معدودة كأنك قلت لم أره مذ ثلاثون يوماً ومذ ثلاثة أشهر لأن تعريفه لم يخرج من أفق العدد فقد وفيت بجواب كم وزيادة ، « وأما الوجه الآخر » فيذكر فيه ابتداء الوقف على جهة التعريف كقولك « ما رأيته مذ يوم الجمعة » والمعنى ابتداء ذلك يوم الجمعة وأول ذلك يوم الجمعة وهذا الوجه الثاني لا يجوز فيه إلا التوقيت والإشارة إلى وقت بعينه وذلك أن جميع ذلك جواب كلام كانه لما قال لم أرك قال كم مدة ذلك وما أول ذلك فجواب الأول العدد وما له مقدار معلوم من الزمان على ما ذكر وجواب الثاني وهو ما أول ذلك وما ابتداء ذلك أن تذكر له أوقاتها معلومة نحو يوم كذا ومنه كذا والمراد ما وأيته مذ ذلك الوقت إلى وقتي هذا إلا أنك تركت ذكر منتهى الغاية للعلم به إذ لو كان وقعت رؤيته بعد ولم تكن الرؤية انقطعت من الوقت الذي ذكره لكان الاخبار غير صحيح ، وأعلم أنك إذا رفعت ما بعد مذ الكلام مبتدأ وخبر فنذ ابتداء وما بعده الخبر لأن مذ واقعة موقع الأمد كأنك قلت أمد ذلك يومان أو أول أمد يوم الجمعة فكما يكون الأمد مبتدأ

فكذلك ما وقع موقعه وقال بعضهم يومان هو المبتدأ ومنذ الخبر وتقدير ظرف المكان كأنه قال
 بيني وبينه يومان والاول أظهر قال كلام اذا رفعت ما بعد منذ جملتان واذا خفضت وقلت منذ يومين
 قال كلام جملة واحدة وذهب الفراء الى أن منذ مركبة من من وذو فخذفوا الواو تخفيفاً وما بعدها من
 صلة الذال وقال غيره هي مركبة من من واذا فخذفت الهمزة تخفيفاً وغيرت بضم أولها وحركت الذال
 لسكونها وسكون النون قبلها وضمت اتباعاً لضمة الميم وهذه دعاوى لا دليل عليها والاصل عدم التركيب
 وقد ذهب بعض أصحابنا الى أن منذ ومنذ اسمان على كل حال فاذا رفعت ما بعدهما فعلى الابتداء والخبر
 على ما سبق واذا خفضت ما بعدهما فعلى تقدير اسمين مضافين وان كانا مبنيين كقولك (من لدن حكيم
 عليم) أضفت لدن الى حكيم وان كان مبنيّاً ومثله في خفض ما بعده ورقمه كم تقول كم رجل جاء في فيكون
 بمنزلة عدد مضاف وتقول كم دراهمك فيكون في موضع مبتدأ وما بعده الخبر وهو قول منين الا أن الجواب
 عنه ان منذ ومنذ لا ابتداء الغاية في الزمان فهي نظيرة من في المكان فكما أن من حرف فكذلك ما هو في معناه
 « فان قيل » فلم بنيت منذ ومنذ قبل أما اذا كانت حرفاً فلا كلام في بنائها اذ الحروف كلها مبنية واذا كانت اسماً
 فهي مبنية أيضاً لأنها اسم في معنى الحرف فكان مبنيّاً كمن وما اذا كانا استفهاماً أو جزاء وحققهما السكون لان
 أصل البناء على السكون وانما حركت منذ لكون النون قبلها ساكنة وضمت اتباعاً لضم الميم اذ النون خفية
 لأنها غنة في الخيشوم ساكنة فكانت حاجزاً غير حصين ولو بنوها على الكسر بمقتضى الالتقاء الساكنين
 لخرجوا من ضم الى كسر وذلك قليل في كلامهم ومثله في الاتباع قولهم منين فمنهم من يضم التاء اتباعاً
 لضمة الميم ومنهم من يقول منين بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء اذ النون خلفائها وكونها غنة في الخيشوم
 حاجز غير حصين وأما منذ فساكنة لأنه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة فان لقيها ساكن بعدها ضمت
 لالتقاء الساكنين نحو منذ اليوم ومنذ الليلة ومنهم من يكسرها فيقول منذ اليوم ومنذ الليلة فمن ضم فانه اتبع
 الضم لضم واذا كانوا اتبعوا في منذ مع الحاجز فان يتبعوه مع عدم الحاجز أولى ويجوز أن يكون لما وجب
 التحريك لالتقاء الساكنين حركوه بالحركة التي كانت له كما قالوا رب فحركوها في حال التخفيف بالحركة
 التي كانت لها قبل التخفيف فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها اذ لما مضى من الدهر واذا لما يستقبل منه وهما مضافتان
 أبداً الا أن اذ تضاف الى كلتا الجملتين وأختها لا تضاف الا الى الفعلية تقول جئت اذ زيد قائم واذا قام
 زيد واذا يقوم زيد واذا زيد يقوم وقد استقبلوا اذ زيد قام وتقول اذا قام زيد واذا يقوم زيد قال الله تعالى
 (والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلّى) ونحو قوله * اذا الرجال بالرجال التفت * ارتفاع الاسم فيه بمضمر
 يفسره الظاهر ﴾

قال الشارح : اذ واذا ظرفان من ظروف الازمنة فاذا ظرف لما مضى منها واذا لما يستقبل وهما مبنيان
 على السكون والذي أوجب لهما البناء شبههما بالوصلات وتنزل كل واحد منهما منزلة بعض الاسم فاما
 اذ فانها تقع على الازمنة الماضية كلها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض فاحتاجت لذلك الى ما
 يوضحها ويكشف عن معناها وايضاها يكون بجملة بعدها فصارت بمنزلة بعض الاسم وضارعت الذي

والاسماء الناقصة المحتاجة الى الصلات لان الاسماء موضوعة للدلالة على المسميات والتمييز بين بعضها وبعض فاذا وجد منها ما يتوقف معناه على ما بعده حل مع ما بعده من تمامه محل الاسم الواحد وصار هو بنفسه بمنزلة بعض الاسم وبعض الاسم مبنى لان بعض الاسم لا يوصع لدة على المعنى وبنيته على السكون على أصل البناء على ما تقدم « فاذا توضح بالابتداء والخبر والفعل والفاعل » فمثال المبتدأ والخبر قولك « جئتك اذ زيد قائم » ومثال الفعل والفاعل قولك « جئتك اذ قام زيد واذا يقوم زيد » واذا كان الفعل مضارعاً حسن تقديمه وتأخيرته نحو جئتك اذ يقوم زيد واذا يقوم زيد واذا كان ماضياً لم يحسن تأخيرته لا يكادون يقولون اذ زيد قام وذلك لان اذ ظرف زمان ماض فاذا كان معك فعل ماض استحبوا ايلاءه اياه لنشاكل معناه ، وما بعد اذ في موضع خفض باضافة اذ اليه اذ كانت زماناً والزمان يضاف الى الجمل نحو جئتك زمان زيد أمير وزمن قام زيد وزمن يقوم زيد « وأما اذا » فهي اسم من اسماء الزمان أيضاً ومنها المستقبل وهي مبنية لابهامها في المستقبل واقتارها الى جملة بعدها توضحها ومبينها كما كانت الموصولات كذلك على ما ذكرنا في اذ مضافاً ذلك الى ما فيها من معنى الشرط فبنيته كبناء أدوات الشرط وسكن آخرها لانه لم يلتق فيه ساكنان ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها الا الفعل نحو آتيك اذا أحمر البسر واذا يقوم زيد فلما قول الله تعالى (والليل اذا يغشي والنهار اذا تجلّى) فشهد على جواز وقوع كل واحد من المضارع والماضي بعدها فاذا وقع الاسم بعدها مرفوعاً فعلى تقدير فعل قبله لانه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء والشرط والجزاء مختصان بالافعال وذلك نحو قوله وهو جحد بن ضبيعة جاهل * اذا الرجال بالرجال التفت * (١) وبعده « أخذج في الحرب أم أئمت * وىروى * اذا الكفاة بالكفاة التفت * و * اذا العوالى بالعوالى التفت * وأخذج الولد يولد ناقصاً وان تمت أيام حملته كأنه قال اذا التفت الرجال بالرجال التفت ، ومثله قوله

اذا ابنُ أبى موسى بلالاً بلغته فقام بفأيس بين وصليكَ جازرُ (٢)

والمراد اذا بلغ ابن أبى موسى بلال بلغته وعليه قوله تعالى (اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت)

(١) انشده شاهداً على محبته اذا وبعدها اسم مرفوع وهو في تقدير فعل عند البصريين والكوفيين يجوزون وقوع المبتدأ بعدها وهو مردود بما استقف عليه . والكفاة جمع كى وهو الفارس التام السلاح وهو الشجاع اولابس السلاح . والعوالى جمع عالية وهي اعلى القناة او راسه او النصف الذى يلى السنان وتقول اخذجت الناقة اذا جاءت بولها ناقص ولو كانت ايامه تامة فهي مخدج . والولد مخدج - بزنة اسم المفعول - وخديج ايضاً

(٢) البيت لذي الرمة يمدح بلال بن أبى موسى . والوصلات . متى وصل - بفتح الواو وضمتها - وهو كل عظيم يلتقيان وقد انشده شاهداً على ان الاسم اذا ولى اذ افه وفي تقدير فعل عامل فيه يحى ، في تقديره الكلام بعدها من قبل ان اذا لا يليها الا فعل مذكور او قد قدر . هذا وقد قدر الشارح الفعل مبنيًا للمجهول فكان الرواية عنده برفع ابن . وفي غير هذا الكتاب الرواية بنصبه . وقد يكون في رواية النصب دليل للبصريين على ان الاسم المرفوع بعد اذا ليس مبتدأ كما زعم الكوفيون بل هو على تقدير الفعل . وذلك لان رواية النصب بتقدير فعل البتة وتقدير الكلام . اذا بلغت ابن أبى موسى بلغته فاذا روى بالرفع فان الاوفق - ليمثل الروايتان - تقدير الفعل وقوله بلالاً هو بدل من ابن أبى موسى قبله

كـلـه باضمـار فـعل يفسـره الظاهر ، وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ وانما بعد ما لانها ليست شرطاً في الحقيقة *
 قال صاحب الكتاب ﴿ وفي اذا معنى المجازاة دون اذا اذا كفت كقول العباس بن مرداس
 إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
 وقد تقمان للمفاجأة كقولك بينا زيد قائم اذ رأى همرا وبينما نحن بمكان كذا اذا فلان قد طلع علينا
 وخرجت فاذا زيد بالباب قال

وكنـتُ أري زيدا كما قيل سيـداً اذا اِنَّه هبـدُ القفا والهازم

وكان الاصمعي لا يستصحح الا طرحها في جواب بينا وبينما وأنشد

بينـا نحنُ نرقبُه اَنا مـعلق وقضـة وزناد راحـ

وأمثاله وبجواب الشرط اذا كما يجاب بالفاء قال الله تعالى (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم ينقلون)
 قال الشارح : انما كان « في اذا معنى المجازاة » لان جوابها يقع عند الوقت الواقع كما تقع المجازاة عند
 وقوع الشرط ومثله قولك الذي يأمني فله درهم فيه معنى المجازاة لانه بالتيان يستحق الدرهم ولا يجازى
 بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقيتها وتعيين زمانها فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً نحو قوله
 تُعْني اذا شَدَّها للرحل جانحة حتى اذا ما استوى في خرزها ثيبُ (١)

ولا يجزم بها الا في الشعر نحو قوله

اذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا الى أهوائنا فنضارب (٢)

(١) البيت الذي الرمة. والشاهد فيه رفع ما بعد اذا على ما يجب لها لانها تخص وقتا بعينه وحرف الشرط يقتضي الابهام في
 الاوقات وغيرها. وذلك من قبل ان الفعل في اذا بمنزلة في اذا. اذا قلت اذكر اذ تقول. فاذا فيما تستقبل بزيادة اذ فيما مضى
 وبين هذا ان اذ تقي موقتا معلوما لا ترى انك لو قلت اذك اذا احمر البسر كان حسنا ولو قلت اذك ان احمر البسر كان
 قبيحا فان مبهما ابدا وكذلك حروف الجزاء واذا توصل بالفعل بالفعل في اذا بمنزلة في حين كانك قلت الحين الذي تاتيني
 فيه آتيك فيه ولذلك لم يجزوا ابدا. وصف ذو الرمة ناقمة مؤدبة تسكن اذا رحلت فاذا استوى عليها الراكب سارت بسرعة.
 والجانحة المائلة في شق. والخرز للرحل كالركاب للسرير.

(٢) البيت من قصيدة بائنة بجرورة لقيس بن الخطيم ومطلعها .

اتعرف رسما كاطراد المذاهب * لعمرة وحشا غير موقف راكب

ديار التي كادت ونحن على منى * تحمل بنا لولا نجاه الركائب

وقبل البيت المستشهد به .

اذا ما فررتا كان اسوافرانا * صدود الحدود وازورار المناكب

صدود الحدود والقنات مشاجر * ولا تبرح الاقدام عند التضارب

اذا قصرت اسيافنا (البيت) وبعده

اجالدم يوم الحديقة حاسرا * كان يدي بالسيف مخراق لاعب

وقد انشده شاهدا على ان اذا جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر بدليل جزم تضارب بالمعطف على موضع جملة « كان

فجزم ما عطف على الجواب دليل على جزم الجواب ، « وليست اذ كذلك » لتبيين وقتها وكونه ماضياً والشرط انما يكون بالمستقبل فلذلك ساغ أن يليها الاسم والفعل « فاذا دخلت عليها ما كفتها عن الاضافة » نحو قوله وهو العباس بن مرداس * اذ ما أتيت على الرسول فقل له * الخ (١) الشاهد فيه مجازاته باذ ما ودل على ذلك اتيانه بالفاء جواباً لاتها صارت بدخول ما عليها وكفتها لها عن الاضافة الموضحة للكاشفة عن معناها مبهمة بنزلة متى فجازت المجازاة بها كما يجازى بمتى والفرق بين متى واذا أن متى للزمان المطلق واذا للزمان المعين الا أن اذ تصير بتركيب ما معها حرفاً من حروف الجزاء عند سيبويه ونخرج عن حيز الاسماء وسيوضح ذلك في موضعه من الجزاء « وقد تكون اذا المفاجأة » فتكون فيه اهما للمكان وظرفاً من ظروفه فتقول خرجت فاذا زيد قائم وخرجت فاذا زيد قائماً وخرجت فاذا زيد فاذا قلت خرجت فاذا زيد قائم كان زيد المبتدأ وقائم الخبر واذا ظرف مكان عمل فيه الخبر كما تقول في الدار زيد قائم والمراد بمضرتي زيد قائم أي فلجأتني عند خروجي واذا قلت فاذا زيد قائماً جعلت اذا الخبر لانه ظرف مكان وظرف المكان تقع اخباراً من الجثث وقائماً حال من المضمر في الظرف والظرف وضميره عملاً في الحال كما تقول في الدار زيد قائماً ومن قل خرجت فاذا زيد فزيد مبتدأ واذا الخبر ، فأما قوله أشده سيبويه * وكنت أرى زيدا * الخ فأورده شاهداً على كون اذا خبراً وذلك اذا فتحت أن على تأويل المصدر المبتدأ والاخبار عنه باذا والتقدير فاذا العبودية كأنه شاهد نفس المعنى الذي هو الخدمة والعمل فلما اذا كسرت ان فانه على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد اذا لان ان تقدر الجمل أي فاذا هو عبيد كأنه شاهد الشخص نفسه من غير صفة العمل يهبو هذا الرجل بانه كان يظن فيه النجدة فاذا هو دليل

وضلعها خطأ فالى اعياننا الواقعة جواباً لاولولان جملة الجواب في موضع الجزم لما عطف عليه نضارب مجزوماً وما اما كسرة الباء فهي للروى. هذا واعلم انه روى. خطانا الى اعدائنا للتقارب. وروى ايضاً فنضارب بالرفع. على ان فيه اقواء وهو اختلاف حركة الروى ولا شاهد على هاتين الروايتين كما انه ورد في شعر آخر بالرفع فتنبه والله به صمك (١) البيت من كلمة للعباس بن مرداس بن ابي عامر بن حارثة شهد مع النبي ﷺ الفتح وحنينا وكان من اشجع الناس : وقيله وهو المطلع .

يايها الرجل القى تهوى به * وجناء بجمرة المناسم عرس
ياخير من ركب المطى ومن مشى به فوق التراب اذا تعدل النفس
وبعد .
انا وفينا بالذي عاهدتنا به والحيل تقدر بالحكمة وتضرس
اذ سال من ابنا بهته كلها * جمع تظل به المحارم ترجس
حتى صبحنا اهل مكة فيلقا * شهاب يقدمها الهمام الاشوس
من كل اغلب من سليم فوقه به بيضاء محكمة الدخال وقونس
يروى القناة اذا تجاسر في الوغى * وتخاله اسدا اذا ما يعبس
يعفى الكتيبة معلما وبكفه * غضب يقده ولين مدعس
وعلى حنين قد وفي من جمعنا * الف امد به الرسول عرندس
كانوا امام المؤمنين دريثة * والشمس يومئذ عليهم اشمس
نمضى وبحرسنا الاله بحفظه * والله ليس بضائع من يحرس

القفا واللاهزم (١) واللاهزم جمع لهزمة بكسر اللام وهما لهزتان أي هظمان فالتثان في أصل اللحيين لان الخضوع يكون بالاعناق والرؤوس وإذا هاهنا يجوز أن تكون ظرف مكان متعلقة بالخبر ويجوز أن تكون حرفا دالا على المفاجأة فلا تتعلق بشيء وقد تقدم نحو ذلك في أول الكتاب « وقد تغنى إذا إذا كانت للمفاجأة عن الغناء في جواب الشرط » تقول ان تاتي فأنا مكرم لك وان شئت اذا أنا مكرم لك وذلك لتقارب معنيهما لان المفاجأة والتعقيب متقاربان قال الله تعالى (وان تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) أي فهم يقنطون ، فأما قولهم « بيننا زيد قائم اذ رأى عمرا وبينما نحن في مكان كذا اذ طلع فلان علينا » فقال بعضهم هي للمفاجأة كما كانت اذا كذلك وقال بعضهم هي زائدة والمعنى بينما زيد قائم رأي عمرا « وكان الاصمعي لا يري الا طرح اذ من جواب بينا وبينما » ويستضعف الاتيان بها وذلك من قبل أن بينا هي بين والالف اشباع عن فتحة النون وهي متعلقة بالجواب فاذا أتيت باذ وأضفتها الي الجواب لم يحسن أعماله فيما تقدم عليه والذي أجاز له لاجل أنه ظرف والظروف يتسع فيها وأحسن أجوالها أن تكون زائدة فلا تكون مضافة فلا يقيح تقديم ما كان في حيز الجواب فأما قوله * بينا نحن نرقبه * الخ (٢) فشاهد على استعمالها بغير اذ وهو الافصح والمراد بقوله بينا نحن بين أوقات نحن نرقبه لانه قد أضيف الى الجملة وانما يضاف الى الجملة أسماء الزمان دون غيرها فلذلك قلنا أن المراد بين أوقات نحن نرقبه ومثله قوله

يَدِنَا تَعْنَقُهُ الْكِمَاءُ وَرَوْغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِي سَلَفُهُ (٣)

والمراد بين أوقات تعنقه الكماء *

(١) البيت من شواهد الكتاب التي لم يعرف قائلها ويجوز في ان من قوله « اذا انه الخ » فتح الهمة وكسرها فلنكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد اذ والتقدير اذ هو عبد القفا والفتح على تاويل المصدر المبتدأ والاخبار عنه باذا . ولهذا جابه المؤلف . والتقدير فاذا العبودية وان شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير فاذا العبودية شأنه ومعنى قوله عبد القفا واللاهزم انك اذا نظرت الى قفاه ولهازمه تبين عبوديته ولؤمه لان القفا هو موضع الصفع واللاهزم موضع اللبكر وهي بضيمة في اصل الخنك الاسفل

(٢) لم اجدا احدا ممن استشهد به البيت نسبة الى قائله والشاهد فيه استعمال بينا بغير اذ وهو الافصح فان اذ لو اتى بها واضيفت الى الجواب لم يحسن أعمالها فيما قبلها وانما اجاز ذلك من اجازة من قبل ان اذ ظرف والظروف - كما يقولون - يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها . واصل بينا بين فاشبع الفتحة فحدث بعدها الف

(٣) البيت لابي ذؤيب الهذلي من قصيدة له يرثي فيها بنيته ومطلعها .

امن النون وريبه تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع

وقيل البيت المستشهد به .

والدهر لا يبقى على حدثانه * مستشعر حلق الحديد مقنع

حميت عليه اللرع حتى وجهه * من حرها يوم الكرية اسفع

تعدو به خوصاء يفصم جريها * حلق الرحالة فهي رخصتمزع

قصر الصبوح لها فشرح لها * بالنى فهي تتوجع فيها الاصبع

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومنها لدى والذي يفصل بينها وبين هند أنك تقول هندی كذا لما كان في ملكك حضرك أو غاب عنك ولدى كذا لما لا يتجاوز حضرك وفيها ثمانى لغات لدى ولدن ولدن ولد بجندف نونها ولدن ولدن بالكسر لالتقاء الساكنين ولدن ولد بجندف نونها وحكمها أن يجربها على الاضافة كقوله تعالى (من لدن حكيم عليم) وقد نصبت العرب بها غدوة خاصة قال
لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى الْآنَ بِحُفَّهَا بَقِيَّةٌ مَقْصُومٍ مِنَ الْغَالِ قَالِصٌ

تشبيها لنونها بالتنوين لما رأوها تنزع عنها وثبت ﴿

قال الشارح : اهل أن لدى ظرف من ظروف الامكنة بمعنى هند وهو مبنى على السكون والذي أوجب بناءه فرط ابهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست فليس في ظروف الامكنة أبهم من لدى وعند ولذلك لزمّت الظرفية فلم تتمكن تمسك غيرها من الظروف فخرت لذلك بحرى الحرف في ابهامه وكان القياس بناء عند أيضا لانها في معنى لدن ولدى وانما أهرت عند لانهم توسعوا فيها فأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وان كان أصلها الحاضر فقالوا هندی مال وان لم يكن حاضرا يريد انه في ملكي وقالوا هندی علم ولا يعمون به الحضرة ولدى لا يتجاوزون به حضرة الشيء . فلماذا القدر من التصرف أهرىوا عند وان كان حكمها البناء كلدن ولدى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى (من لدن حكيم عليم) وقال (من لدنه) وقال (من لدنا) وقال (وألفيا سيدنا) (الباب) وقال (ولدينا) (زيد) وليست لدى من لفظ لدن وان كانت من معناها لان لدى معتل اللام ولدن صحيح اللام وقالوا فيها «لدن» بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون كأنهم استقلوا ضمة الدال فسكنوا تخفيفا كما قالوا في عضد عضد ولما سكنت الدال والنون ساكنة كسروا النون لالتقاء الساكنين فقالوا لدن وقالوا «لدن» بضم اللام مع سكون الدال وكسر النون وذلك انهم لما

متعلق انساؤها عن قاني . كالقسط صاو غيره لا يرضع
تاني بدرتها اذا ما استكرهت . الا الحميم فانه يتبضع
بيننا تعنقه الكماة (البيت) وبعده .

يعطوبه ينش المشاس كانه . صدع سليم رجعه لا يظلم

والشاهد في البيت مجيء بينا بدون اذ وهو الراجح عند اكثر النحويين وذ كرسيويه خاصة ان اذ تقع بعد بينا وبينما للمفاجأة تقول بينا وبينما نحن نسير اذ طلع علينا محمد والاصمعي وكثير من النحاة ينكر هذا ويقولون لا حاجة بالكلام الى اذ الست ترى انك تقول حين زيد جالس حضر على وبينما بمنزلة حين وقد استعملها العرب في اشعارهم بلا اذ كما ترى في قول ابى ذؤيب والشاهد الذي قبله . ويستشهد بسيويه بقول الشاعر :

بينما نحن بالسائب ضحى . اذ اتى راكب على جملة

هذا ورواية النحويين ايت ابى ذؤيب برفع تعنقه على انه مبتدأ خبره مضمرة كانه قول يتا تعنقه الا بطل حاصل معهودا تبع له يومارجل جرى . وذلك لانهم يشترطون في الازمنة أن تصاف الى الجمل لتشرح امرها وتوضحها واجاز قوم اضافتها الى المصدر ورووا هذا البيت بجر تعنقه وزعم قوم ان بينا في قول الشاعر .

بينما كذاك رايتي متلفعا . بالبرد فوق جلاله سراج

مضافة الى الكاف التي هي اسم

أرادوا التخفيف ثقلوا الضمة من الدال الى اللام ليكون ذلك أمانة على الحركة المحذوفة وكسروا النون لالتقاء الساكنين فأما من قال **لن فن** **لن** بضم الدال وإنما سكنوا الدال استنقالا للضمة فيها كما قالوا **عضد** وسبع فلما سكنت الدال وكانت النون بعدها ساكنة فتحت الدال لالتقاء الساكنين وشبهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي **اضربن زيدا** ولا **تضربن عمرا** ، وقد حذفوا النون من **لن** تخفيفاً فقالوا من **لد** الصلاة ولد الحائط وليس حذف النون لالتقاء الساكنين لأنهم قد حذفوها ولا ساكن بعدها أشد سيئويه * من **لد** شولا قالى إلتائها * (١) فمنهم من قال **«لد»** بضم الدال وبقاء الضمة بعد الحذف ليكون دليلاً على المحذوف وأنه منتقص من غيره وليس بأصل على حباله ومنهم من قال **«لد»** فحذف النون بعد ثقل الضمة الى اللام ومنهم من قال **«لد»** بفتح اللام وسكون الدال كأنه حذف الضمة تخفيفاً على ما ذكرنا ثم حذف النون وأبقى الدال على سكونها ، واعلم أن **«حكم لن أن ينخفض ما بعدها بالاضافة كسائر الظروف»** نحو أمام وقدام ووراء وفوق وتحت ولأن نونها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من عند كما قال عز وجل (من **لن** حكيم هليم) غير أن من العرب من ينصب بها قال الشاعر

* **لن غدوة حتى الاذ الخ** * (٢) وقال ذو الرمة

(١) استشهد سيئويه بهذا البيت ولم ينسبه ولا نسبه الا علم . والشاهد فيه عند الشارح حذف النون من **لن** من غير أن يكون أول الكلمة التالية لها حرفاً ساكناً فيظن أن حذف النون لأجل التخلص من التقاء الساكنين . ولأن كلمة **يجر** ما بعدها إذا كان زماناً أو مكاناً فإذا لم يكن ما بعدها أحد هذين انصب . قال سيئويه بعد أن ذكر هذا البيت . «نصب لأنه أراد زماناً والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها الجر كقولك من لد صلاة العصر الى وقت كذا وكقولك من لد الحائط الى مكان كذا فلما أراد الزمان حمل الشول على شئ يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول ولم يحسن الا إذا كان لم يحسن ابتداء الاسماء بعدان حتى اضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الاسماء فكذلك هذا كأنك قلت . من لدان كانت شولا قالى إلتائها . وقد جره قوم على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر أى جعلوا الشول بمنزلة المصدر كأنه قال شالت شولا فاضافوا لد الى الشول وجعلوه بمنزلة الحين كما تقول لد مقدم الحاج فقدم مصدر قد جعلوه بمنزلة الحين وإنما يريد حين كذا وكذا وإن لم يكن في قوة المصادر لأنها لا تصرف تصرفها» اه قال الا علم : «الشاهد نصب شول على اضمار كان لوقوعها في مثل هذا كثير والتقدير عنده من لدان كانت شولا وهي التي ارتفعت البانها للخم إلى إلتائها أى إلى أن صارت متلية يتلوها اولادها بعد الوضع ويجوز جر الشول على تقديرين . أحدهما أن يريد الزمان فكان قال من لد زمان شولها ويكون الشول مصدراً على هذا التقدير ثم يحذف الزمان ويقام الشول مقامه . والتقدير الثانى من لدكون شولها ووقوعها في إلتائها فتحذف الـكون وتقيم الشول مقامه ولد محذوفة من لدن لكثرة الاستعمال اه وقال أبو سعيد السيرافى «لداً إنما تضاف الى ما بعده من زمان متصل به أو مكان إذا اقترنت به الى . كقولك جلست من لد صلاة العصر الى وقت المغرب فلما كان الشول جمع الناقاة الشائل لم تصاح أن تكون زماناً فاضمر ما يصلح أن يقدر زماناً فكانه قال من لد أن كانت شولا والـسكون مصدراً والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة كقولك جئتكم مقدم الحاج وخلافة المقتدر وصلاة العصر على معنى اوقات هذه الاشياء» اه باختصار

(٢) استشهد بهذا البيت كثير من النحاة ولم ينسبه أحد منهم الى قائل ، وقد استشهد به الشارح من أجل أنه نصب غدوة بلدن وقد علمت مما كتبه اه على الشاهد الذى قبل هذا ما فيه المقنع والكفاية

لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَحَثَّ الْقَيْطَيْنِ الشَّحْشَحَانُ الْمُكَكَّفُ (١)

يعني الحادي والقطين جمع قاطن ، وانما نصبوا بها ههنا لانهم شبهوا نون لدن بالتنوين في ضارب فنصبوا غدوة تشبيها بالمميز في نحو عندي راقود خلا وجبة صوفا والمفعول في نحو هذا ضارب زيدا وقاتل بكرا ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون يقال لدن ولدن بضم الدال وفتحها على ما سبق فلما اختلفت الحركات قبل النون وكانوا يحذفون النون فيقولون لد غدوة شابهت الحركات قبلها باختلافها حركات الاعراب « وشابهت النون التنوين بكونها تحذف تارة وثبتت أخرى » كما يكون التنوين كذلك فنصبوا بها غدوة كما نصبوا بضارب ، وقد شبه بعضهم غدوة بالفاعل فرفعها فقال لدن غدوة كما تقول قام زيد ومنهم من يجري على القياس فيخفض بها فيقول لدن غدوة ولا ينصب غير غدوة مع لدن وذلك لكثرة استعمالها فغيروها عن الجر فلا تقول قياسا على لدن غدوة لدن بكرة لانه لم يكن في كلامهم كثرة لدن غدوة ، واعلم ان غدوة قد وقعت بعد لدن مصروفة البتة فقالوا لدن غدوة وغدوة وقعت في كلامهم معرفة وغداة نكرة ألا ترى انك تقول بالغداة والعشي ولا تقول بالغدوة والعشي الا في قراءة ابن عامر والوجه في ذلك كثرة استعمالها وكثرة الاستعمال أثر في التغيير ألا ترى أنهم قالوا أيش والمراد أى شيء وقالوا ويله وقالوا لا أدري فغيروا هذه الاشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال وصرف الاسم حكم عليه بالخفة وهدل به عن شبه الفعل هذا مع ما في صرفه من ازالة لبس وذلك أنك لو منعتة الصرف قلت لدن غدوة ربما اشكل على السامع وظن أنه مخفوض والفتحة علامة الخفض فصرفوها ليؤمن هذا اللبس فيه وحلوا الخفض والرفع على النصب في الصرف ليجيء الامر فيه على ما يجزى واحد في التخفيف كما حلوا أهد ولعد وتمد على بعد في حذف الواو ويحتمل وجها آخر وهو أن النصب انما هو على التشبيه بالتمييز على ما تقدم والتمييز لا يكون الا نكرة فتووا في غدوة التنكير حلالها على أختها وهي غداة وقد اعتقد فيها التنكير من قرأ بالغدوة والعشي ومن ذلك قول طرفة

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدُوَّةٌ خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دَدٍ (٢)

ولما كان النصب هو الغالب عليها حملوا الرفع والجر عليه فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها الآن وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت

(١) الشاهد في قوله لدن غدوة حيث نصب غدوة بلدن والقول فيه كالقول في البيت الذي قبله
(٢) هذا هو البيت الثالث من معلقة طرفة بن العبد. والحُدُوج جمع حُدَج وهو مركب من كـ بـ مر كـ ب النساء ويقال حُدَج إذا ركب الحُدَج. والمالكية منسوبة الى مالك بن سعد بن ضبيعة . والحلايا جمع خلية وهي السفينة العظيمة . والنواصف جمع نصف وهي الرحبة الواسعة تكون في الوادي . « وهنما موضع قال ابو عبيدة لا يقال للسفينة خلية حتى يكون معها زورق كانه شبهها بالخلية من الابل . وقيل هي السفينة التي تسير من غير ان يسيرها الملاح . فان قيل كيف يجوز ان يكون بالنواصف السفين وانما النواصف رحاب تكون في الاودية . فالجواب عن هذا ان في البيت تقديم وتأخير والتقدير كان حُدُوج المالكية غدوة بالنواصف من « خلايا سفين : والباء في قوله بالنواصف في موضع الحال اي كان حُدُوج المالكية وهي بالنواصف . وقوله من « جار ومجرور متعلقان بمحذوف واقع موقع الوصف للنواصف او حال منه

في أول أحوالها بالالف واللام وهي علة بنائها ومتى وأين وهما يتضمنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط تقول متى كان ذلك ومتى تأتني أكرمك وأين كنت وأين تجلس وأجلس ويتصل بهما ما المزيدة فتزيدهما إبهاما والفصل بين متى وإذا أن متى لوقت المبهم وإذا للمعين وأيان بمعنى متى إذا استفهم بها ولما في قولك لما جئت جئت بمعنى حين *

قال الشارح : الآن ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ماضى وما هو آت وهو مبني على الفتح وفي علة بنائه اشكل فذهب قوم الى أنه بنى لانه وقع في أول أحواله معرفة بالالف واللام وحكم الاسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس ثم يدخل عليها ما يعرفها من اضافة والف ولام فلما خالفت أخواتها من الاسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها وازمت موضعا واحدا بنيت لذلك لان لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف وذلك ان الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها غير زائلة عنها وهذا رأي أبي العباس المبرد واليه أشار صاحب الكتاب ، وقال الفراء أصله آن من آن الشيء يبين اذا أتى وقته يقال آن لك أن تفعل كذا وأنى لك قال الشاعر

تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ يَوْمِ أَنَّى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ (١)

وآن فعل ماض فلما أدخل عليه الالف واللام ترك هلى ما كان عليه من الفتح كما جاء في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم (نهى عن قيل وقال) وقيل وقال فعلان ماضيان فأدخل الخافض عليهما وتركهما على ما كانا عليه وله قول آخر أن أصله أو ان فخذفوا الواو وصار آن كما قالوا ارياح وراح وكلا القولين فاسد أما الاول فلانه لو كان أصله آن لا يقتدر الى فاعل مع أن الافعال المحكية يدخل عليها العوامل ولا تؤثر فيها نحو تأبط شرا وبرق نحره ولا يدخل عليها الالف واللام فلما الثاني فخالصه راجع الى المعنى وليس بعلة للبناء ، وذهب أبو اسحق الى أن الآن انما تعريفه بالاشارة وأنه انما بنى لما كانت فيه الالف

(١) البيت لعمر بن حسان اخى بنى الحارث بن همام من كلمة له ذكر فيها ملوك من آل النذر والاكاسرة على طريق الاعتبار ، وقبله ،

الا يا ام قيس لا تلومى * وابقى . انما ذا الناس همام
اجدك هل رايت ابا قيس * اطال حياته النعم الركام
وكسرى إذ تقسمه بنوه * باسياف كما اقتسم اللحام

تمخضت المنون له يوم (البيت) يكف عاذلته عن لومه على اتفاق ماله ويقول ان المصير الموت فواجه ذلك الى على تفرقة وهام اى موتى : يقال فلان هامة اليوم او غداى يموت فى اليوم او فى غد . وقيس تصغير قابوس تصغير الترخيم وابوقابوس هو النعمان بن المنذر . والركام الكثير يقول لو كان المال يخلد انسانا لابقى ابا قابوس كثرة نعمه ويريد بكسرى ابرويز قتله ابنه شيرويه وتمخضت من الخوض وهو الطلق والماخض الحامل وجعل المنون حاملا على التشبيه وجعل اليوم الذى كانت فيه منيته ولدا للعنية وكل حامل تنتهى الى وقت تضع فيه حملها فكذلك المتية منتظرة كالتظار وضع الحامل والمنون واحد وجمع فهايدل على انه واحد هذا البيت المستشهد به ومما يدل على انه جميع قول عدى بن زيد .

من رايت المنون عزيز ام من * ذاعليه من ان يضام خفير

وانى وآن بمعنى حان

واللام لغير عهد متقدم لانك تقول الآن فعلت ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر وهذا فاسد أما قوله
أن تعريفه بالإشارة فإن أسماء الإشارة لا تدخلها لام نحو هذا وتلك وأما قوله انه بنى لان الالف واللام
فيه لغير عهد متقدم ففاسد أيضا لانا نجد الالف واللام في كثير من الاسماء على غير عهد مع كون الاسماء
معربة وتلك الاسماء قولك يا ايها الرجل ونظرت الى هذا الغلام، وقد ذهب جماعة ممن ينتمى الى التحقيق
والحذق بهذه الصناعة الى أنه مبنى لتضمنه لام التعريف وتلك اللام غير اللام الظاهرة فيه على حد بنائه
في أمس وتلك اللام المقدرة هي المعرفة وذلك لانه معرفة وتعريفه لا يخلو اما أن يكون بما فيه من اللام
الظاهرة كما يظن بعضهم أو انه من قبيل سائر المعارف فلا جائز أن يكون تعريفه بما فيه من اللام
لانا استقرينا جميع ما فيه لام التعريف فاذا اسقاط لامه جائز نحو الرجل ورجل والغلام وغلام ولم يقولوا
افعل آن ذلك كما قالوا الآن فدل ذلك على أن اللام فيه ليست لتعريف واذا لم تكن لتعريف كانت زائدة
على حد زائدتها في الذي والتي ألا ترى أن تعريف الذي والتي بالصلة لا بما فيه من اللام يدل على ذلك
أن من وما معارف وليس فيهما لام فعلت بذلك أن التعريف بالصلة لا باللام واذا ثبت أنها زائدة لم
تكن المعرفة وليس بمضمرة لان المضمرات محصورة وليس الآن منها وليس أيضا بعلم لان العلم يقع على
كل شيء بعينه والآن يقع على كل وقت حاضر لا يخص بعض ذلك دون بعض وليس من أسماء الإشارة
لما ذكرناه من دخول اللام عليه واللام لا تدخل على أسماء الإشارة وليس بمضاف لانا لا نشاهد مضافا
اليه واذا ثبت انه معرفة وليس من أنواع المعارف الاربعة تعين أن يكون معرفة باللام المقدرة فيه كما قلنا
في أمس لتعذر أن يكون التعريف بهذه اللام الظاهرة فيه ، والذي أراه أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة
وأما لزومها فعلى حسب ارادة معنى التعريف فيها بخلاف الرجل والغلام فانه لم تلزمهما اللام لانهما يستعملان
معرفة ونكرة فاذا أريد النكرة لم يأتوا باللام واذا أرادوا المعرفة ألحقوهما اللام وكذلك نظائرهما وأما الآن
فلما أريد به المعرفة البتة لزمت أداته وأما علة بنائه فلا بهامه ووقوعه على كل حاضر من الازمنة فاذا
انقضى لم يصلح له ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي فاعرفه ، وأما متى فسؤال عن زمان
مبهم يتضمن جميع الازمنة فاذا قيل متى الخروج فتقول اليوم أو الساعة أو غداً والمراد بها الاختصار
وذلك أنك لو سألت انساناً عن زمن خروجه لكان القياس آليوم تخرج أم غدا أم الساعة والازمنة أكثر
من ان يحاط بها فاذا قلت متى أغني عن ذكر ذلك كله وهي مبنية على السكون لانها وقعت موقع حرف
الاستفهام وهو الالف وأصل الاستفهام بحروف المعاني وبنيت على السكون على أصل البناء ولم يلتق في
آخرها ساكنان فيجب التحريك لذلك ، وأما أين فظرف من ظروف الامكنة وهو مبنى لتضمنه همزة
الاستفهام والغرض به أيضا الإيجاز والاختصار وذلك أن سائلا لو سأل عن مستقر زيد فقال أي
الدار زيد أي المسجد زيد ولم يكن في واحد منهما فيجب المسؤول بلا ويكون صادقا وليس عليه أن يجيب
عن مكانه الذي هو فيه لانه لم يسأل الا عن هذين المكانين فقط والامكنة غير منحصرة فلو ذهب يعدد
مكانا مكانا لقصر عن احتياجها وطال الامر عليه فجاءوا باین مشتق على جميع الامكنة وضمينوه معنى
الاستفهام فاقضى الجواب من أول مرة ووجب أن تبنى على السكون لوقوعها موقع همزة الاستفهام الا انه

التقى في آخره ساكنان فحركت النون لاجتماعهما وفتحت طلباً للحنة واستثقالا للكسرة بعد الياء فآثروا تخفيفها لكثرة دورها وسعة استعمالها ، وفيهما معنى المجازاة لابهامهما ووقوعهما على كل اسم يقع بعده حرف الجزاء ألا ترى أنك إذا قلت متى تقيم أقيم كان معناه ان تقيم يوم الجمعة أقيم فيه ان تقيم يوم السبت أقيم فيه وكذلك إذا قلت أين يبيتك آته معناه أين يبيتك ان أعرفه آته وابن تكن أكن معناه ان تكن في المسجد أكن فيه ان تكن في السوق أكن فيه فلما كانت متى وأين يشتلان على كل اسم من أسماء الزمان والمكان ويقع الجواب عنهما معرفة ونكرة ولم يكونا مضافين الى ما بهما كاذ وإذا جازت المجازاة بهما قال الشاعر

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العيامة تعرفوني (١)

وقال أين تصرف بها العداة نجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي (٢)

وقد تدخل ما أين ومتى للجزاء زائدة مؤكدة نحو متى ما تقيم أقيم وأيضا تجلس أجلس معك قال الشاعر

متى ما ير الناس الغنى وجارؤه فقير يقولوا عاجز وجليله (٣)

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، ويقال هو ابن جلا أي انه منكشف مشهور الامر . ومثله ابن اجلى قال العجاج .

لاقوا به العجاج والاصحارا * به ابن اجلى وافق الاسفارا

قوله الاصمعي ثم قال . « ولم اسمع بابن اجلى الا في بيت العجاج » اه وقوله لاقوا به أي بذلك المكان . وقوله الاصحارا أي وجدوه مصحرا ووجدوا به ابن اجلى كما تقول لقيت به الاسد أي كافي لقيت بلقائي اياه الاسد . وقوله وافق الاسفارا أي واضحا مثل الصبح . والشاهد في البيت - هنا - قوله متى أضع العيامة تعرفوني حيث جزم بمتى فعملين اولهما اضح وجزمه على السكون وانما تحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين وثانيهما تعرفوني وجزمه بحذف النون

(٢) البيت لابن همام السلولي . والاستشهاد بالمجازاته بان وجزمه ما بعدها لان معناها ان تضرب بنا العداة في موضع من الارض نصرف العيس نحوها اللقاء . والعيس البيض من الابل ، وكانوا يرحلون على الابل فاذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد انهم يلقون العدو على العيس

(٣) البيت لرجل من بني قريع . وبعده :

وليس الغنى والفقر من حيلة الفقى * وليكن احاط قسمت وجدود

إذا المرء اعيتته المروءة ناشئا * فمطلبها كهلا عليه شديد

وكائن راينا من غنى مذمم * وصعلوك قوم مات وهو حميد

وان امرا يمسى ويصبح سالما * من الناس الاما حتى لسعيد

وهذه رواية ابى تمام ونسبته . وبعض هذه الايات ينسب لعبد الرحمن بن حسان . والاستشهاد بالبيت لمجازاته بمتى ما وليست ما هذه كافة ولكنها زائدة للتأكيد وقد جعلت مع متى كلمة واحدة . والجليد الصبور على المسكاره الحال للاعباء والمعنى لقد بلغ من جهل الناس انهم اذا راوا الغنى وجاروه الفقير يقولون هذا انما جاءه الغنى وحالقه اليسار لجلادته واصطباره وهذا من عجزه وتقاعده اياه الفقر . وهذا افتراء بل الغنى والفقر امران ليس حصولهما بالتدبير والعلاج ولكنها حظوظ قسمها الله تعالى بين عباده في هذه الحياة الدنيا . وقوله احاط هو جمع احط الذي هو جمع حفظ . وقوله ناشئا هو نصب على الحال ويقال فقى ناشئ أي شاب فقى ولا توصف به الجارية . والمعنى : اذا ضعف الانسان عن نيل المروءة وهو شاب في ميعة

وقد الله تعالى (أينما تكونوا يدرككم الموت) وقال (فأينما تولوا فثم وجه الله) فإذا دخلت عليهما مازادتهما
 ابهاماً وازدادت المجازاة بهما حسناً ، « فان قيل » ولم جوزي متى ولم يجاز باذا وما الفصل بينهما قيل قد
 تقدم ان اذا الزمان المعين وهو الآتي ومتى لزمان مبهم فذلك جوزي متى ولم يجاز باذا ألا تري الى قوله
 (اذا الشمس كورت واذا السماء انشقت) لو وضع مكان اذا أن قيل ان الشمس كورت وان السماء انشقت لم
 يحسن لانك تجعل ما هو متيقن الوجود مشكوكا فيه ، وأما أيا ن فظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى
 والفرق بينها وبين متى أن متى لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيا ن في الزمان ووجه آخر من الفرق أن
 متى يستعمل في كل زمان وأيا ن لا يستعمل الا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه نحو قوله تعالى (أيا ن مرساها)
 أي متى مرساها وقال تعالى (يسأل أيا ن يوم القيامة) وبني لتضمنه همزة الاستفهام وحرك آخره لالتقاء
 الساكنين رفتح على طريق الاتباع لما قبله اذ الالف من جنس الفتحة أو اتباعاً للفتحة قبله اذ الالف
 حاجز غير حصين كما فعلوا في شتان كذلك ، وأما لما فظرف زمان اذا وقع بعده الماضي نحو قولك جئت
 لما جئت ومعناه معني حين وهو الزمان المبهم وهو مبني لابهامه واحتياجه الى جملة بعده كبناء اذا واذا
 وهو مركب من لم النافية وما فحصل فيها بالتركيب معني لم يكن لها وهو الظرفية وخرجت بذلك الى حيز
 الاسماء فاستحالت بالتركيب من الحرفية الى الاسمية كما استحالت اذ بدخول ما عليها من الاسمية الى الحرفية
 وتغير معناها بالتركيب من الماضي الى المستقبل ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وأمس وهي متضمنة معني لام التعريف مبنية على الكسر عند الحجازيين
 وبنو تميم يعمونها العرف فيقولون ذهب أمس بما فيه ومارأيت مذ أمس قال
 لَقَدْ رَأَيْتُ حَجَبًا مَذَّ أَمْسًا هَجَازِيًّا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا ﴾

قال الشارح : اهل ان أمس ظرف من ظروف الزمان أيضاً وهو عبارة عن اليوم الذي قبل يومك
 الذي أنت فيه ويقع لكل يوم من أيام الجمعة والعرب فيه خلاف « فأهل الحجاز يبنونه على الكسر » فيقولون
 فعلت ذاك أمس « ومعني أمس بما فيه » واحتج أبو العباس وأبو بكر بن السراج بأنه مبهم ووقع في أول
 أحواله معرفة معرفته قبل نكرة فجرى مجرى الآن والصواب انه انما بني لتضمنه لام المعرفة وبها صار معرفة
 والاسم اذا تضمن معني الحرف بني وكان حقه تسكين الآخر على ما يقتضيه البناء وانما التقى في آخره
 ساكنان وهما السين والميم قبلها فكسرت السين لالتقاء الساكنين ، « فان قيل » فلم حذفت اللام من
 أمس وضمن معناها والزمت الآن وهما سواء في التعريف والظرفية قيل لان أمس يقع على اليوم المتقدم
 ليومك من أوله الى آخره فأمره واضح فاستغنى بوضوحه عن علامة التعريف وليس كذلك الآن لانه الحد
 الفاصل بين الزمانين وهو من اللفظ ما يدرك فلم يستغن لذلك عن علامة تكون فيه « فان قيل » ولم

السن وطرامة الشباب فان مطلبها في حال الكهولة والهرم بعيد الحصول شاق التناول : وقوله كائن معناه كثير والصعلوك
 الفقير . والمعنى ليس الشرف بالفقير والفقر فكم من غنى رايته مذموم واستحققواكم من فقير مدحه الناس عند موته
 وذكر واه ايادى وما أثر وما في قوله الاماجنى مصدرية والمعنى ان الذى تسلم احواله في عساء ومصبوحه بين الناس لصاحب
 سعادة ما لم يحزن جنابة

وجب تعريف أمس ولم يجب تعريف غد وهما سواء فأمس اسم لليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه وغد اسم لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه فالجواب أن أمس قد حضر وشوهد فحصلت معرفته بالمشاهدة فأغني ذلك عن علامة وليس كذلك غد فأقاموا المشاهدة في أمس مقام أداة التعريف ولم يكن في غد مثل ذلك ما يقوم مقام علامة التعريف فهو نكرة حتى تدخل عليه العلامة المعركة ، « وأما بنو تميم فيعربونه » ويجعلونه معدولا عن اللام فاجتمع فيه التعريف والمعدل فيمنع من الصرف لذلك فيقولون « مضى أمس بما فيه » بالرفع من غير تنوين وفعلته أمس بالنصب قال الراجز أنشده سيديويه

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُنْذُ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا (١)

يَا كُلَّنْ مَا فِي رَحْلَيْنِ نَهْسَا لَا تَرْكُ اللَّهُ لَهُنَّ ضَرْسَا

الشاهد فيه أنه خفض بمذ واعتقد فيها الحرفية والفتحة علامة الخفض ، والفرق بين المعدول عن الحرف والمتضمن له أنك إذا عدلت عن الحرف جاز لك اظهاره واستعماله وإذا ضمنته أياه لم يجوز اظهاره ألا ترى أنه لا يجوز اظهار همزة الاستفهام مع أين وكيف ونظائرهما ، وقد حكي بمضهم أن من العرب من يعتقد فيه التنكير ويعربه ويصرفه ويجري الاسماء المتمكنة فيقول مضى أمس بما فيه على التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس فأعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وقط وعوض وهما لزمانى المضى والاستقبال على سبيل الاستغراق تقول مارأيت قط ولا أفعله عوض ولا يستعملان الا فى موضع النفي قال

وضيئى لبان ندى أم تقاسما بأستحم داج عوض لا تفرق

وقد حكي قط بضم القاف وقط خفيفة الطاء وعوض مضمومة ﴿

(١) هذه الابيات رواها ابو زيد من سماعه من العرب (ص ٥٧) ولم يزد على ما ذكره الشارح غير انه روى عجائزا مثل الافاعي . خمسا * يا كلن ما في رحلهم همسا

ويزيد بعضهم بعد ذلك * ولالعين الدهر الاتعاسات

وقال ابو زيد . « قوله امسا ذهب بها الى لغة بنى تميم . يقولون ذهب امس بما فيه . فلم يصرفه . والخمس ان تاكل الشئ موانت تخفيه . وجعل مذمن حروف الجر ولم يصرف امس ففتح آخره وهو في موضع الجر ، والرفع الوجه في امس . وفي القراءن (فلا تسمع الا همسا) قالوا الحسن الحنفى » اه وفي كلام ابى زيد هذا ما يرد ما ذهب اليه الرضى من توهم مؤلف الكتاب واليك قول الاعلم لتكون على بصيرة ويقين قال . « الشاهد فيه اعراب امس ومنعها من الانصراف لانها اسم لليوم الماضى قبل يومك معدول عن الالف واللام ونظير جرها بعد مذمنها رفعها في موضع الرفع اذا قلوا ذهب امس بما فيه ومارأيت مذامس وهي لغة لبعض بنى تميم فلما رفعت بعد مذمن لان مذير تقع ما بعدها اذا كان منقطعا ماضيا - جاز للشاعر ان يخفضه بعدها على لغة من جربها فيما مضى وانقطع لان مذ هذه الخافضة لامس هي الرافعة له في لغة من يرفع » اه وقد نقل ابو حيان عن الكسائى ان بعض بنى تميم يمنعون صرف امس رفعا ونصبا وجرا . وبحسبك هؤلاء جميعا ولولا ارادة الاختصار لبينا لك من وجوه عدة بيانا لا تحصى . بمدد ابداء كيف انسا الرضى في توهم المؤلف ومن تبع فاكشف بهذا القدر والله يعصمك

قال الشارح : اعلم ان « قط » بمعنى الزمان الماضي يقال ما فعلته قط ولا يقال لا أفعله قط وهي مبنية على الضم لانها ظرف وأصل الظروف أن تكون مضافة فلما قطعت عن الاضافة بنيت على الضم كقبل وبعد قال الكسائي كان قطع على زنة فعل كمضد فلما سكن الحرف الاول للادغام حرك الآخر بحركته والذي أراه انه فعل كقبل وبعد لان الحركة زيادة ولا يحكم بها الا بدليل ولان أكثر ظروف الزمان كذلك نحو يوم وشهر ودهر ومنهم من يقول « قط بضم القاف والطاء » يتبع الضم الضم مثل مد وشد ومنهم من يخفف فيحذف احدي الطاءين تخفيفاً ويبقى الحركة بحالها دلالة وتنبهاً على أصلها كما قالوا رب حين خففوها أبقوا الفتحة دلالة على المحذوف ومنهم من يتبع الضم الضم في المحذف أيضاً فيقول « قط » وهو قليل ، وأما « عوض » فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان كما ان قط الماضي وأكثر استعماله في القسم تقول عوض لا أفارقك أي لا أفارقك أبداً كما تقول قط ما فارقتك وعوض مبنية لقطعها عن الاضافة وفيها لفتان الفتح والضم فمن فتح فطلباً للحنة ومن ضم فتشديهاً بقبل وبعد كما قالوا حوث وحث قال الاعشى * رضيحي لبان الخ * (١) الشاهد فيه قوله عوض لا تفرق أي

(١) البيت للاعشى ميمون من كلمة مدح بها الملق. والمخلق لقب واسمه عبد المزي بن حنتم بن شداد احد بني عامر بن صعصعة. وكان مملقاً وله بنات لم يخطبن احد فقره وحاجته فقالت له امراته يوماً يا ابا كلاب ما يمنعك من التعرض لهذا الشاعر تريد الاعشى فمأرايت احد امدحه الارفمه ولا يحجا احد الا وضعه وهو رجل فوه مجدود الشعر وانت رجل - كما علمت - خامل الذكرو بنات. فان سبقت الناس اليه فدعوته الى الضيافة رجوت لك حسن العاقبة قال ويحك ما عندنا الا ناقة نميش بها قالت ان الله يخليها عليك. قال لا بد له من شراب. قالت ان عندي لذخيرة لي ولعملي اجمعها فتلقه قبل ان تسبق اليه. ففعل وخرج الى الاعشى فوجد ابنه يقود ناقة فاخذ زمامها فقال الاعشى من هذا الذي غلبنا على خطام ناقة. قيل المخلق. قال شريف كريم وقال لا بنه خله يقتادها. فاقتادها الى منزله فنحله ناقة وكشف له عن سنامها وكبدها ووجد امراته قد خبزت خبزاً واخرجت نجي سمن وجاءت بوطب لبن فلما اكل الاعشى واحبابه وكان في عصابة قيسية قدم اليه الشراب واشتوى له من كبدة الناقة واطعمه من اطايها فلما اخذه الشراب ساله عن حاله وعياله فعرّف البؤس في كلامه واحاطت به بناته بمسحنه فقال ماهذه الجوارى حولى قال بنات اخيك وهن ثمان ... ووافى المخلق عكاظ فاذا هو يسرحه قد اجتمع الناس عليها واذا الاعشى يقول .

ارقت وما هذا السهاد المأثور * وما بي من سقم وما بي معشوق
ولكن اراني لا ازال بحادث * اخادي بمالم يس عندى واطرق
حتى اتى على آخرها . ونادى . يا معاشر العرب هل فيكم مذكار زوج بنيه بينات هذا الشريف الكريم فلم تمس واحدة منهن الا في عصمة رجل افضل من ايها . وقبل البيت المستشهد به

لمرى لقد لاحت عيون كثيرة * الى ضوء نار في يفاع تحرق

تشب لمقرورين بصطليانها * وبات على النار الندى والمخلق

رضيحي لبان (البيت) وبعده .

ترى الجود يجرى ظاهر افوق وجهه * كما زان متن الهندواني رونق

يداء يدا صدق فكف ميده * وكف اذا ما ضن بالمال تنفق

واكثر ما يستعمل عوض مع القسم بحيث يكون من متعلقات جواب القسم . وهو كذلك في هذا البيت فانه متعلق

لا تتفرق أبداً يريد انهما تحالفا في بطن أمهما ودل عليه قوله بأسم داج والأسم الاسود ويقال الدم تغمس فيه اليد عند التحالف ويقال بالرحم ، فان أضفته أعربتة تقول لا أفعله عوض العائدين أي دهر الداهرين فيكون معرباً وانتصابه على الظرف لا على حده في عوض لا تتفرق وعرض من لفظ العوض ومعناه وذلك أن الدهر لا يمضي منه جزء الا ويخلفه جزء آخر فصار الثاني كالعوض من الاول *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد أي على أي حال هو وفي معناها أي قال الله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) وقال الكمي

* أنى ومن أين أبك الطرب * الا انهم يجازون بأنى دون كيف قال لبيد

* فأصبحت أنى تأتها تلبس بها * وحكى قطرب عن بعض العرب أنظر الى كيف يصنع *

قال الشارح : « كيف سؤال عن حال » وتضمنت همزة الاستفهام فاذا قلت كيف زيد فكانت قلت أصحيح زيد أم سقيم أأكل زيد أم شارب الى غير ذلك من أحواله والاحوال أكثر من أن يحاط بها فجاؤا بكيف امما مبهما يتضمن جميع الاحوال فاذا قلت كيف زيد أغنى عن ذكر ذلك كله ، وقوم يجرون كيف مجرى الظروف ويقدرونها بحرف الجر فاذا قلت كيف أنت فتقديره على أي حال والصحيح انها اسم صريح غير ظرف وان كان قد يؤدي معناها معنى على أي حال والذي يدل على ذلك انك تبدل منها الاسم فتقول كيف أنت أصحيح أم سقيم ويقع الجواب بالاسم فتقول في جواب من قال كيف أنت صحيح أو سقيم ونحوهما من أحواله ولو كانت ظرفاً لوقع البديل منها والجواب عنها بالظرف ألا ترى ان أين لما كانت ظرفاً لم يجب عنها الا بظرف نحو أين أنت فيقال في المسجد أو في السوق ولو قال في جواب من قال كيف أنت على حال كذا لم يمتنع وكان الجواب معنوياً لا على اللفظ ولو قال على أي حال زيد فقيل على حال شدة أو حال رخاء لكان الجواب على اللفظ ولو قال صالح أو سقيم لم يمتنع نظراً الى المعنى ، ومما يؤيد كون كيف امما لا ظرفاً انها لو كانت ظرفاً أو في تقدير الظرف لم يمتنع دخول حروف الجر عليها كما لم يمتنع دخولها على أين ومتى وهي مبنية لما ذكرناه من وقوعها موقع ألف الاستفهام وتضمنها معناه وبنيته على السكون فالتقى في آخرها ساكنان وهما الياء والفاء فحركوا الفاء بالفتح استئثالا للكسرة بعد الياء والعرب يجيزون الخفة فيما يكثر استعماله « فان قيل » ومن أين زعمتم ان كيف اسم وهلا قلتم انها حرف لامتناع خواص الاسماء والأفعال منها قيل انما قلنا ذلك لانها لا تخلو إما أن تكون امما أو فعلاً أو حرفاً فلا تكون حرفاً لانها تفيد مع الاسم الواحد ويكون كلاماً نحو كيف أنت والحرف لا يفيد مع الاسم الا في باب النداء وليس هذا بنداء ولا تكون فعلاً لانها تفيد مع الفعل نحو كيف أصبحت والفعل

بقوله تتفرق الذي هو جواب القسم . فان زعمت ان لا النافية مع جواب القسم لها الصدر وان ذلك يمنع من ان يعمل ما بعدها فيما قبلها والظرف في معنى المفعول فلا يجوز ان يتعلق بجواب القسم لكان هذا الحرف . قلنا قد قال ابن هشام في معنى اللبيب . « واما قوله تعالى . (ويقول الانسان انذا مامت لسوف اخرج حياً) فان اذا ظرف لا خرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعه في الظروف . ومنه قوله . عوض لا تتفرق أي لا تتفرق ابداً ولا النافية لها الصدر في جواب القسم » اهـ

لا يفيد مع الفعل ولا يكون منهما كلام وأيضا فانه على زنة فعل يسكون العين وليس في الالفه ال ما هو على هذه الزنة « فان قيل » فاذا كان اسما على ما ذكرتم فلم امتنع منه حروف الجر ولم تدخل عليه كما دخلت على أين اذا قلت من أين والى أين فالجواب ان أين لما كانت سؤالا عن الامكنة ونائبة عن اللفظ بها وكانت الامكنة المنوب عنها مما تدخلها حروف الجر فتقول من السوق ومن الجامع والى السوق والى الجامع جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامها وأما كيف فانهما هي سؤال عن الاحوال والاحوال لا تدخل عليها حروف الجر ألا تراك لا تقول أمن صحيح ولا أمن سقيم فكذلك سائر الاحوال فلم تدخل على كيف كما لم تدخل على ما ناب عنه « وقد حكى قطرب أنظر الى كيف يصنع » وقالوا على كيف تبسيع الاحمرين وذلك شاذ شبهوها بأين ، وفي كيف لغتان قالوا كيف وكى قال الشاعر
 أورا هيان لبُعْرانٍ لنا مُردت كى لا يُحسَن من بُعْراننا أنرا (١)

قالوا كى هنا بمعنى كيف استفهام وقال قوم أراد كيف وانما حذف الفاء تخفيفا كما قالوا سو أفعل والمراد سوف ، ولا يجازى بكيف كما جوزى بأين لضعفها ونقصها عن تصرف أخواتها بكونها اسما ولا يخبر عنها فلا يقال كيف فى الدار كما يقال من فى الدار وما عندك على الابتداء والخبر ولا يعود اليها ضمير فلا يقال كيف ضربته والماء تعود الى كيف ولا يكون جوابها الا نكرة وجواب أخواتها يكون معرفة ونكرة فاذا قلت كيف زيد فيقال صالح أو سقيم ولا يقال الصالح فلما نقص تصرفه عن تصرف اخواته ولم تكن ثم ضرورة تدعو الى المجازاة به لانه يقوم مقامه على أى حال تكن أكن ، وأما « أنى » فظرف مكان يستفهم بها كأين قال الله تعالى (أنى لك هذا) أى من أين لك هذا ويجازون بها يقولون أنى قم أقم قال لبيد

فأصبحت أنى تأنى تشتجر بها كلا مركبها تحت رجلك شاجر (٢)

وقال بعضهم انها تؤدى معنى كيف نحو قوله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى كيف شئتم والمجازاة بها دليل على استعمال أين وهى مبنية لتضمنها همزة الاستفهام وسكن آخرها على قياس البناء ، فأما « قول الكيت »

(١) انشده شاهدا على انه يقال كى فى كيف ومحل الشاهد قوله كى لا يحسان ووجهه انه لو كانت كى هذه هى المصدرية لانتصب الفعل بعدها فجاءه بالنون التى للرفع دليل انها ليست هى ومثل هذا البيت ما انشده ابن هشام فى المقي .

كى تمنحون الى سلم وما شرت * قتلكم ولظى الهيجاء تضطرم

قال . « ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سو » اهـ

(٢) الشامد فيه جزم تأنى لان معناها معنى أين ومتى وكلاهما للجزاء : وتلبس جزم على انه جوابها ، وصف داهية شنيعة وقضية معضلة من اتاها ورام ركوبها التلبس بها . واستعار لها مركبين . وانما اراد ناحيتها اللتين ترام منهما . وقوله شاجر هو من قولك شجرت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وشجرت بين القوم أى اختلفت وتفرقت . أى من ركبها شجرت بين رجليه فهوت به

أَتَى وَمِنْ أَتَى آتَى الطَّرَبُ مِنْ حَيْثُ لَا صَبُوءٌ وَلَا رَيْبُ (١)

الشاهد فيه استعمال أتي بمعنى كيف ألا ترى انه لا يحسن أن تكون بمعنى أين لان بعدها من أين فتكون تكراراً ويجوز أن تكون بمعنى من أين وكررت على سبيل التوكيد وحسن التكرار لاختلاف اللفظين فاعرفه *

المركبات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي على ضربين ضرب يقتضى تركيبه أن يبنى الاسمان معاً وضرب لا يقتضى تركيبه الا بناء الاول منها فمن الضرب الاول نحو العشرة مع ما نيف عليها وقولهم

(١) البيت مطلع قصيدة للكاتب بن زيد الاسدي. وهي احدى قصائده الهاشميات. سوبعده.

لا من طلاب. المحجبات اذا * التي دون المعاصر الحجب
ولا حول غدت ولا دمن * مرها بعد حقبه حقب
ولم تجنى الظوار في المنزل * قفر بروكا ومالها ركب
جرد جلاد معطفات على * اوراق لارجمة ولا جلب
ولا مخاض ولا عشار مطا * فيل ولا قرح ولا سلب
انحن ادما فصرن دما وما * غيرهن الهناء والجرب
كانت مطايا المضهفات من * جوع دواء العيال ان سغبوا
ولا شجيج اقام في دمنة * منزل لاناك ولا عزب
اشعث ذولة تحطاه * دهر غنيا وماله نشب
قلده كالوشاح جال على * كاعب من منهجاته العناب

وقوله اتي هي بمعنى كيف ولهذا المجاز بها ومنها قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام (اني يكون لي ولد وكانت امراتي عاقرا) وقوله آتاك. معناه اناك. والطرب خفة تلحق الانسان من سرور او حزن. والصبوة جهالة الفتوة. والريب صروف الدهر. والطلاب. بكسر اوله. الطالب بحق. والمعاصر كساجد. جمع معصر بزنة محسن. وهي المرأة التي بلغت شبابها وادركت والحجب جمع حجاب وهو الستر. والحوال جمع حمل. بالفتح والكسر وهي الابل التي عليها هوداج النساء. والدمن آ نار الديار. والحقب. بالكسر. السنة وجمعها حقب. بزنة عنب. والظوار جمع ظئروهي العاطفة على ولد غيرها. والجرد التي لا وبر عليها. والجلاد بزنة كتاب. من الجلد. بفتحين. وهي الصلابة والمتانة والقوة. والاورق. ما كان لونه لون الرماد وقوله لارجمة فان العرب كانوا اذا ولدت ابلهم يبيدون الذكور من اولادها ويشترون بها اناثا. والمخاض الحوامل من النوق والعشار جمع عشراء وهي من النوق التي مضى لحملها عشرة اشهر او ثمانية او هي كلفساء من النساء. والمطافيل ذوات الاطفال واقرح. كركع. جمع قارح وهي التي استبان حملها. والسلب بالضم. جمع سالب وهي التي تلتق ولدها الغير تمام او التي مات ولدها. والادم جمع ادماء وهي من الابل التي فيها لون مشرب سوادا او بياضا او هو البياض الخالص. والدهم جمع دهما ويقال ذلك للناقة اذا اشتدت ورقتها حتى ذهب بياضها. والهناء بزنة كتاب. القطران والمضمنات القدور التي يطبخ فيها. وسغبوا معناه جاعوا. والشجيج الوتد والتشعث التفرق والاشعث الوتد سمي به لتشعث راسه بالدق وهذا مجاز. واللمة الشعر. والنشب المال الاصيل من الناطق والصامت وجال معناه اضطرب والضمير المستتر فيه يعود على الوشاح والكاعب المرأة التي تتأ نديها. والمنهجات الخلقان. وانهج الثوب اخلقه

وقموا في حيص بيص ولقيته كفة وكفة وصحرة بحرة وهو جاري بيت بيت ووقع بين بين وآتيك صباح مساء ويوم يوم وتفرقوا شجر ينر وشذر مندر وخذع مذع وتركوا البلاد حيث بيت وحات باث ومنه الخاز باز والضرب الثاني نحو قولهم افعل هذا بادي بدي وذهبوا أيدي سبا ونحو معديكوب وبعلبك وقالى قلا ﴿

قال الشارح : لما كانت المبنيات منقسمة الى مفرد ومركب وتقدم الكلام على المفرد منها اذ كان المفرد أصلاً للمركب وجب أن ينتقل الى الكلام على الاسماء المركبة « والمركب من الاسماء ضربان ضرب يجب فيه البناء لكلا الاسمين » نحو أحد عشر وخمسة عشر ونحوهما وحيص بيص ونحوهما مما ذكره في هذا الفصل « وضرب آخر يبنى فيه الاسم الاول دون الثاني » وهو قلى قلا وحضرموت ونحوهما وسيدكر الفصل بينهما بعد ان شاء الله تعالى ﴿

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ والذي يفصل بين الضربين ان ما تضمن ثانيه معنى حرف بنى شطراه لوجود علتي البناء فيهما مما أما الاول فلانه تنزل منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما الثاني فلانه تضمن معنى الحرف وما خلا ثانيه من التضمن أعرب ونى صدره ﴿

قال الشارح : اعلم أن التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فأما التركيب من جهة اللفظ فقط فهو الضرب الاول من التركيبين اللذين ذكرهما وهو في الاعداد نحو أحد عشر وبابه ولقيته كفة وكفة وحيص بيص ونحوهما فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً وذلك لان « الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف » ألا ترى ان الاصل في أحد عشر أحد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها ألا ترى ان المراد أحد وعشرة فعشرة هدة معلومة أضيفت الى العدد الاول فكل من مجموعهما مقدار معلوم فهما ايمان كل واحد منهما منفرد بشئ من المعنى فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبني لذلك وبني الاسم الاول لانه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها « فهما علتان » وكذلك باقى هذا الضرب من نحو كفة وكفة وخاز باز وسيوضح ذلك ان شاء الله تعالى ، وأما « الضرب الثاني » وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى نحو حضرموت وقاليقلا ومعديكوب ونحوهما من الاعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضاً حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشئ من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبني الاسم الاول لانه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب لانه كالصوت وأعرب للثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على ارادته لان العلم انما هو وضع لفظ بإزاء معنى من غير افادة معنى من اللفظ وقد ذكر صاحب الكتاب بادي بدا وأيادي سببا من هذا الضرب وليس منه وانما هو من الضرب الاول لانهما ليسا علمين وسيوضح أمرهما ان شاء الله تعالى ﴿

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ والاصل في العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الاول فيقال ثلاثة وعشرة فمزج الاسمان وصيرا واحداً وبني لوجود العلتين ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول ان من الاسماء المركبة « العدد من أحد عشر الى تسعة عشر » من

نحو ثلاثة عشر وخمسة عشر ونحو ذلك جعلت النيف والعشرة امما واحداً وبنيتهما على الفتح والذي أوجب بناءهما ان التقدير فيهما خمسة وعشرة فحذفت الواو وركبوا أحد الاسمين مع الآخر وجملوهما كالاسم الواحد الدال على مسمي واحد ليجرى مجرى سائر الاعداد المفردة نحو خمسة وستة لانه أخصر ، وربما احتاجوا الى ذلك في بعض الاستعمال وذلك أنك لو قلت أعطيت بهذه السلعة خمسة وعشرة جاز أن يتوهم المخاطب انهما صفتان أعطى بها مرة خمسة ومرة عشرة فاذا ركبت زال هذا الاحتمال وارتفع اللبس وتحقق المخاطب انك أعطيت بها هذا المقدار من العدد ، ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين والثلاثين فما فوقهما من العقود كالستين والسبعين لان مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة واعرابها كاعرابه والتركيب لا يتطرق على المثنيات والمجموعات انما باب ذلك المفردات فلذلك لم تتركب هذه العقود مع النيف عليها كما ركبت العشرة مع ما انضم اليها مما هو دونها من الاعداد مع انه قل ما يتباين حكم مثنى في التقويم حتي يعطى تارة درهماً وتارة عشرين درهماً وما زاد على العشرين من العقود كالثلاثين والاربعين فالتباين أخش واللبس أبعد وبنى على حركة لان له أصلاً في التمكن فعوض من تمكنه بأن بنى على حركة تمييزاً له على ما بنى ولا أصل له في التمكن نحو من وكم وفتح طلباً للخنفة اذ ليس الغرض في تحريكه الا تمييزه على ما بنى على السكون وبالفتحة لصل الى هذا الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل منها •

قال صاحب الكتاب ﴿ ومن العرب من يسكن العين فيقول أحد عشر احتراماً من توالى المتحركات في كلمة ﴾

قال الشارح : من العرب من يقول « أحد عشر » ثلاثة عشر فيسكن العين وذلك أنهم لما ركبوا الاسمين امما واحداً توالى في أحد عشر متحركات وفي ثلاثة عشر وخمسة عشر خمس متحركات ولا يتوالى في كلمة أكثر من ثلاث حركات الا أن يكون مخففاً من غيره فيجتمع فيه أربع متحركات نحو علبط وهديب وأصلهما علابط وهدايد فحذفت الالف تخفيفاً فلا يجتمع في كلمة أكثر من أربع متحركات فلما اجتمع في أحد عشر ست متحركات وفي خمسة عشر خمس متحركات أسكنوا الحرف الذي بتحريكه يكون الخروج عن منهاج الاءاء وطريقها ، ومن فعل ذلك من العرب فانه لا يفعل في اثني عشر لتلا يجمع بين ما كنين وليس في كلامهم جمع بين ما كنين الا أن يكون الاول حرف مد ولين والثاني مدغماً نحو دابة وشابة مع ان الاءاء في النصب والالف في الرفع ما كنان فلم يتوال فيها من المتحركات ما توالى في أحد عشر ونحوه وأيضاً فان الاسكان في أحد عشر ونحوه انما كان لتوالى المتحركات في كلمة واحدة لاجل التركيب وجملها كلمة واحدة وأما اثني عشر فنير مركبة فلم يكونا كلمة واحدة فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وحرف التعريف والاضافة لا يخلان بالبناء تقول الأحد عشر والحادي عشر الى التسعة عشر والتاسع عشر وهذه أحد عشرك وتسعة عشرك وكان يرى الاخفش في الرفع اذا اضافه وقد استرذله سيبويه وان سمى رجل بخمسة عشر كان فيه الرفع والابقاء على الفتح ﴾

قال الشارح : اذا أردت تعريف هذا العدد أدخلت عليه الالف واللام أو الاضافة وتركته على بناءه

لان الالف واللام والاضافة لا تخرجانه عن لفظه وتركيبه فكان باقياً على بنائه فلذلك تقول مع الالف واللام أخذت « الخمسة عشر » درهما وكذلك « الى التسعة عشر والحادي عشر والخامس عشر » بفتح الآخر منهما « الى التاسع عشر » وتقول في الضافة « خمسة عشر وشرك وخامس عشر » فلا يختلف حكم البناء في الضافة لما ذكرناه من العلة « وكان الاخفش يرى اعرابها اذا أضفتها » وهي عدد فتقول هذه الدراهم خمسة عشر قال سيبويه وهي لغة وديثة وكان يحتج بأن خمسة عشر في تقدير تنوين ولذلك عمل في ميمزه فتى أضفته الى مالكة لم يصلح تقدير التنوين لمعاينة التنوين الضافة فصار بمنزلة اسم لا ينصرف فاذا أضيف الصرف وأعرب وهذا الاعتلال فاسد لان تقدير التنوين فيه لم يكن سبب بنائه حتى يعرب عند زواله انما البناء لتضمنه حرف العطف وذلك باق بعد الضافة كما كان قبلها ثم ما ذكره من تنقض بدخول الالف واللام فانه لا يعرب لذلك كما أعرب بالاضافة ولا فرق بينهما في معاينة التنوين « فان سمي رجل بخمسة عشر » ونحوه من المركبات ففيه وجهان أحدهما أن تمر به فتضم الراء في الرفع وتفتحها في النصب والجر ونجريه مجرى اسم لا ينصرف نحو بعلبك ومعديكوب لزوال معنى العطف وعلى هذا اذا أضفت صرفته ودخله الجر نحو جاءني خمسة عشر وشرك ورأيت خمسة عشر وشرك ومررت بخمسة عشر والشاوي أن تبنيه بعد التسمية لان التركيب والبناء وقع قبل التسمية فلما سميت بهما حكيت حالهما قبل التسمية *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وكذلك الاصل وقعوا في حيص ويص أي في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين ولقيته كفة وكفة أي ذوى كفتين كفة من اللاقى وكفة من الملقى لان كل واحد منهما في وهلة التلاقي كاف لصاحبه أن يتجاوزه ﴾

قال الشارح : العرب تقول « وقع الناس في حيص ويص » اذا وقعوا في فتنة واختلاط من أمرهم لا يخرج لهم منه وهما ايمان ركبا امما واحداً وبنيا بناء خمسة عشر والذي أوجب بناءهما تقدير الواو فيهما وذلك ان الاصل وقعوا في حيص ويص ثم حذفت الواو ايجازاً وتخفيفاً والمعنى على العطف فتضمن معنى حرف العطف فبني لذلك كما فعلوا في خمسة عشر وبابه وحيص مأخوذ من حاص يحيص اذا فر يقال ما عنه يحيص أي مهرب ويص مأخوذ من قولهم باص ييوس أي فات وسبق لانه اذا وقع الاختلاط والفتنة فمنهم هارب ومنهم فائت ولذلك فسرها « بفتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين » فالحيص التأخر والمهرب والبوص التقدم والسبق ، وكان ينبغي أن يقال حيص بوص غير انهم أتبعوا الثاني الاول قال الشاعر * عينا حوراء من العين الخير * (١) والكلام الحور لانها جمع حوراء

(١) البيت لمنظورين مرثدا لاسدي وقبله.

هل تعرف الدار باعلى ذى القور * قد درست غير رماد مكفور

مكتب اللون مروح مملور * ازمان عينا سرور المسرور

عينا حوراء (البيت)

قال الفراء . انما قيل الخير لمكان العين كما قالوا انى لا تبه بالغدايا والعشايا والغداة لا تجمع غدايا وانما جاز لما

صعبت العشايا ورواية غيره * عينا حوراء من العين الحور *

كحمرء وحر ليزدوجا ولا يمتلنا ومثله العشايا والندايا ولو انفردت الغداة لم تجمع علي غدايا وفي مثل
أخذه ما قدم وما حدث بضم الدال من حدث ولو انفردت لم تكن الا مفتوحة نحو حدث الامر وهو
كثير، وفي حيص بيص لغات قالوا حيص بيص بالفتح فيهما وهو الكثير المشهور وأنشد الاصمعي
لأمية بن أبي عائذ الهذلي

قد كنت خراجاً ولوجاً صيرفاً لم تلتحيصني حيص بيص لحاص (١)

وقالوا حيص بيص بكسر الآخر منهما قال الشاعر

صارت عليه الأرض حيص بيص حتى يلف عيصه بعيصي

وربما كسروا الاول منهما في اللغتين فقالوا حيص بيص وحيص بيص وعلى هذا تكون الواو
في بيص قد انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها على حد انقلابها في ميزان وميعاد وقد ينونونها
فيقولون حيص بيص وحيصاً بيصاً حكى ذلك أبو عمرو ومن فتحهما فقد طالب الخفة كما قلنا في خمسة
عشر ومن كسر فلالتقاء الساكنين ويجوز أن تجمله صوتاً كأنه حكاية ما يقع في الاختلاط والفتنة وعلى

والقور جمع قارة وهو جبل صغير اى باعلى المكان ذى القور. ودرست ذهبت معالمها الارمادا مكفورا وهو الذى
سفت الريح التراب فغطاه، ومكتب اللون يريد انه يضرب الى السواد كما يكون وجه الكتيب. ومروح اى اصابته الريح
والمطور الذى اصابه المطر وعيناء امرأة واضاف ا زمان الى الجملة. يقول هل تعرف الدار فى الزمان الذى كانت فيه عيناء تسر
من رآها وعيناء مبتدا وسرور خبره. وقوله عيناء حوراء من العين اى البقر شبهها ببقرة الوحش، والحير جمع حوراء
كسرت حاؤه وقلبت واوه ياء. والجيد أن يكون حير لغة فى حور وليس كما ذكروه من انهم انما قالوا الحير. كان العين. لانه
قد جاء وحده فى كلامهم. قال

الى السلف الماضى وآخر واقف * الى رب حير حسان جاذره

(١) أمية هو ابن ابي عائذ العمرى احد بنى عمرو بن الحارث بن تميم بن سمد بن هذيل، وهو شاعر اسلامى من
شعراء الدولة الاموية وكان احدهم داحى بنى مروان وله فى عبد الملك وعبد العزيز ابنى مروان قصائد مشهورة وقد
استشهد الشارح بالبيت لحيص بيص مفتوح الآخر فى الكلمتين جميعا. واعلم ان فيها لغات كثيرة. الاولى
حيص بيص - بفتح اولهما وآخرهما: والثانية حيص بيص بكسر اولهما وفتح آخرهما - والثالثة حيص بيص - بكسر
اولهما وآخرهما - والرابعة حيص بيص - بفتح اولهما وكسر آخرهما - وصادها فى كل هذه اللغات غير منونة
والخامسة حيص بيص بفتح اولهما وكسر آخرهما - والسادسة حيص بيص - بكسر اولهما وآخرهما - والصاد فى
هاتين منونة. والسابعة حاص باص بكسر الصاد بلاتوين - وتقول وقعوا فى حيص بيص اى اختلاط لا يحصى عنه
وتقول قد جعلت الارض على فلان حيص بيص وكذا حيصا بيصا اى ضيقها عليه حتى لا يتصرف فيها - والبيص بفتح
اوله وربما كسروه - الشدة والضيق ولخاص فعال من التحص فى كذا اذا نشب فيه بنيت على الكسر لانها صفة غالبية
كحلاق اسم للمنية. وموضع لحاص رفع لانها فاعلة تلتحيصنى. وحيص بيص فى موضع الحال. وهما اسمان جملا اسمها
واحدا كقولك هو جارى بيت بيت ولو كان فى موضع حيص بيص اسم معرب لتبين فيه النصب كانه قال لم تلتحيصنى شديدة
لحاص. ومثل لحاص فى انها فاعلة حلاق فى قوله * لحقت حلاق بهم على اكسائهم * والا كساء جمع كسء وهو
المؤخر. والصيرف المتصرف فى الامور

هذا لا يكون مشتقا من شيء فتكسره كما تكسر الاصوات نحو غاق غاق اذا قدرته تقدير المعرفة وتنونه اذا نويت النكرة، وقالوا لقيته « كفة كفة » اذا فلجأته وهما ايمان وكبا اما واحدا وبنيا على الفتح بناء خمسة عشر والاصل كفة وكفة أى كفة منه وكفة منى ويجوز أن يكون الاصل كفة على كفة أو كفة عن كفة وذلك ان المتلاقيين اذا تلاقيا فقد كف كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته الى غيره في وقت التقائهما فكفة كفة مصدران في موضع الصفة ومحلهما نصب على الحال كأنك قلت لقيته متكافين مثل قولك لقيته قائمين تريد حالا منك وحالا منه نحو قول الشاعر

منى ما تلقني فردين ترجف روائف أليتيك وتستطارا (١)

قال صاحب الكتاب « وصحرة وبحرة أى ذوى صحرة وبحرة أى انكشاف واتساع لامتدة بيننا ويقال أخبرته بالخير صحرة بحرة ويقولون صحرة بحرة فحرة فلا يبنون لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء

(١) البيت لعنترة بن شداد العبسي ، وكان عمارة بن زياد يحسد عنترة ويقول لقومه انكم اكرهتم ذكره والله لوددت اني لقيته خاليا حق اعلمكم انه عبيد . فبلغ ذلك عنترة فذلك حيث يقول .

احولى تنفض استك مذروها * لتقتلى فما اناذا عمارا
منى ما تلقني فردين ترجف * (البيت) ويعده
وسيفي صارم قبضت عليه * اشاجع لا ترى فيه الانتشارا
وسيفي كالعقيقة وهو كمي * سلاحى لا اقل ولا فطارا
وكالورق الخفاف وذات غرب * ترى فيها عن الشرع ازوارا
ومطر دالكعوب احص صدق * تخال سناناه بالليل نارا
ستعلم اينا للموت ادنى * اذا دانيت بى الاسل الحرارا
وللعريان في لقح ثمان * تهدنهن صرا او غراوا
اقام على خبيستهن حتى * لقعن وتنج الاخر العشارا
وقطن على لصف وهن غلب * ترن متونهن باليلاظوارا
ومنجوب له منهن صرع * يميل اذا عدلت به الشوارا
اقل عليك ضرامن قريح * اذا احبابه دفروهم سارا

والمذروان فرط الاليتين وقيل هما الجانبان من كل شيء وقوله تنفض استك مذروها كناية عن التهديد والوعيد وقوله منى ما تلقني فان ما زائدة وقوله فردين معناه انا مفرد وانت مفرد ليس معى معين يعينى عليك وليس معك معين يعينك على . والروائف جمع رائفة وهى طرف الالية الذى يلى الارض اذا كان الانسان واقفا والاشاجع عصب ظاهر الكف واحدها شجع وقيل هى عروق ظاهر الكف وقوله لا ترى فيها انتشارا يريدانه سليم العصب شديد الخلق والانتشار الانتفاخ ، والعقيقة القطعة من البرق ويريدان حسامه صاف براق . والكمع بكسر فسكون - الضجيع يريد انه لا يفارقه والافل الذى فيه قلول والقطار - كغراب - المشقق . واتصاب اقل على الحال من المضمر في الكاف فان في الكاف ضمير انا تداعى الموصوف والعامل في الحال ما في الكاف من معنى التشبيه وتقدير الكلام حسام يشبهه العقيقة غير منفصل ولا منفطر وقوله وكالورق الخفاف يعنى سهامها وجمل نصالها بمنزلة الورق في خفتها واراد بعض سلاحى سهام كالورق والخفاف جمع خفيف وهو ضد الثقيل وقوله وذات غرب يعنى قوسا وغربها حدها وهو بفتح الغين المعجمة

وهو جارى بيت الى بيت أو بيت لبيت أي هو جارى ملاصقا ووقع بين هذا وبين هذا قال عبيد
 * وبعض القوم يسقط بين بيتا *

قال الشارح : يقال لقيته « صحرة بحرة » أي ليس بيني وبينه سائر وهما مركبان والتقدير صحرة وبحرة
 فحذفت الواو وتضمن الكلام معناها فبنى لذلك وفتح للغة وموضعهما حال والتقدير لقيته بارزا
 واشتقاقهما من الصحراء والبحر وصحرة وبحرة مصدران أي ذوى صحرة وبحرة أي ذوى انكشاف
 واتساع ويقولون لقيته « صحرة بحرة نجرة » فيعربونها وينصبونها منونة لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء اما
 واحداً ونجرة من نجر الشهر وهو أوله أي لقيته مكشوقاً نهارة ، وقالوا « هو جارى بيت بيت » يريدون
 القرب والتلاصق وهو مركب أيضا مبنى على الفتح كخمسة عشر والاصل بيتا لبيت أو بيتا فبيتا أو
 بيتا الى بيت فحذف الحرف وتضمن معناه فبنى لذلك وهما في موضع الحال كأنك قلت هو جارى ملاصقا
 والعامل في الحال ما في جارى من معنى الفعل ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل لو قلت بيت بيت هو
 جارى لم يجز لان العامل ليس فعلا ولا اسم فاعل ويجوز التقديم في كفة كفة فتقول كفة كفة لقينه لان
 العامل فعل ولو قلت جاورني أو مجاورى بيت بيت جاز التقديم حيثنذ فتقول بيت بيت هو مجاورى
 فتقدمه لان العامل اسم فاعل واسم الفاعل يجوز تقديم منصوبه عليه ولو قلت بيت بيت جاورني لكان
 بالجواز أجدر اذ كان فعلا فاعرفه ، وقالوا وقع هذا الامر « بين بين » فينبوهما اما واحدا لان الاصل
 بين هذا وبين هذا فلما سقطت الواو تخفيفا والنية نية العطف بنى لتضمنه معنى الحرف وهو
 في موضع الحال أيضا اذ المراد يقولهم وقع بين بين أي وسطا ، فأما قول عبيد بن الابرس
 نحى حقيقتنا وبمض القوم يسقط بين بيتنا (١)

(١) البيت لعبيد بن الابرس احد بنى ثعلبة بن دودان بن اسد ، من كلمة قالها لامرئ القيس بن حجر السكندی - وقد
 ابى صلح بنى اسد بعد ان قتلوا اياه - واولها .

ياذا الخوفنا بقة * لايه اذلالا وحينا
 ازعمت انك قد قتل * سراتنا كذبا ومينا
 هلا على حجر بن ام * قطام تبكى لاعلينا
 انا اذا عض التقا * فبراس صعدتنا لوينا
 نحى حقيقتنا (البيت) وبعده

هلا سالت جوح كند * عيوم ولوا اين ايننا
 ايام نضرب هامهم * بيواتر حتى انحنينا
 وجوع غسان الملوك * اتينهم وقد انطوينا
 لحقا اباطلهم قد * طالجن اسفارا واينا
 نحن الالى فاجمع جو * عك ثم وجههم الينا
 واعلم بان جيانا * اين لا يقضين ديننا
 ولقد انحنى ماحي * ت ولا مبيح لما حينا

فهو شاهد على صحة الاستعمال والحقيقة ما يجب على الرجل أن يحميه يقال رجل حامى الحقيقة أى
شهم لا يضام له حريم *

قال صاحب الكتاب ﴿ وآتية صباحا ومساء ويوما ويوما أى كل صباح ومساء وكل يوم وتفرقوا
شغرا وبغرا أى منتشرين فى البلاد هائجين من اشتغرت عليه ضيعته اذا فشت وانتشرت وبغرا النجم
هائج بالمطر قال العجاج * بغرة نجم هاج ليلا فانكدر * وشندرا مندرا من التشدر وهو التفرق
والتبذير والميم فى مذر بدل ن الباء وخا وما ومذعا أى منقطعين منتشرين من الخذع وهو القطع ومن
قولهم فلان مذاع أى كذاب يفشى الاسرار وينشرها وحيثا ويثا من قولهم فلان يستحيث ويستبيث
أى يستبحث ويستثير ﴾

قال الشارح : يقال آتية « صباح مساء ويوم يوم » والكلام فيه كالكلام فيما قبله وذلك أنه بنى
لتضمنه معنى الحرف وهو الواو كأنك قلت صباحا ومساء ويوما ويوما فلما حذفت الواو بنيا لذلك وليس
المراد صباحا بعينه أو يوما بعينه ولو أضفت قلت صباح مساء لجاز كأنك نسبت به الى المساء أى صباحا
مقترنا بمساء وجاز اضافته اليه لتصاحبهما وكذلك الاضافة جائزة فى جميع ما تقدم من نحو بيت بيت
وبين وبين وكفة كفة ينسب أحدهما الى الآخر لاتفاقهما فى وقوع الفعل منهما ، فان دخل على جميع ذلك
جرف جر لم يكن الا مضافا مخفوضا وبطل البناء نحو آتيك فى كل صباح ومساء لانه بدخول حرف
الجر خرج عن باب الظروف وتمكن فى الاسمية فلم يبين لان هذه الاسماء انما تبنى اذا كانت حالا أو ظرفا
لانه حال تنقص تمكنها فلم تقدر فيها الواو ، وقالوا « تفرقوا شغرا بغرا » أى فى كل وجه لا اجتماع معه
وهما اسمان ركب أحدهما مع الآخر فصارا اسما واحدا وبنيا لما تضمناه من معنى الواو وكان الاصل فيه
شغرا وبغرا فحذفت الواو لما ذكرناه من ارادة الإيجاز والتخفيف وتضمننا معناها والمعنى بالتضمن ارادة
معنى الحرف مع حذفه فبنى لذلك بناء خمسة عشر وشغرا مأخوذ من قولهم اشتغرت فى البلاد اذا أبعد فيها
أو من شغرا الكلب اذا رفع احدي رجله ليبول فيأعدها من الاخرى وبغرا من بغرا النجم أى سقط
وهاج بالمطر قال العجاج * بغرة نجم هاج ليلا فانكدر * (١) أو من البغرا وهو العطش يأخذ الابل

هذا . ولو قدرت عليك رماح قومى ما انتهينا

حتى تنوشك نوشة به عاداتهن اذا انتويننا

نفلى السباء بكل ما * ثقة شمول ما صحونا

والشاهد فى قوله يبين بينا حيث استعمالهما فى مكان لا يستعمل فيه الا الاسم المفرد فدل ذلك على انه بناهما اسما
واحدا أى وسطا

(١) الشاهد فيه قوله بغرة . وهو من قولهم بغرا النجم بغورا اذا سقط ، وقولهم تفرقوا شغرا بغرا . بفتح اولهما وآخرهما وقد
يكسر اولهما . معناه ذهبوا فى كل وجه . وربما كان شغرا مأخوذا من قولهم اشتغرت فى الفلاة اذا أبعد او من قولهم
شغرت الارض اذا لم يبق بها احد يحميها ويضبطها ولم تمتنع من غارة احد خلوها او من قولهم اشغرت الرفقة اذا انفردت
عن السابلة . ووجه الاخذ ظاهر فتفطن والله يرشدك

فلا تروي وربما ماتت به قال الفرزدق

فقلت ماهو إلا الشام تركبه كأنما الموت في أجناده البغر (١)

فجعل مع شفر في التفرق الذي لا اجتماع معه كما يكون في العطش كذلك ، ومثله « شذر مذر » كاه من معني التفرق الذي لا اجتماع معه وهو مركب أيضا مبنى لتضمنه معني الحرف ويحتمل أن يكون مأخوذا من الشذر وهو الذهب يلقط من المعدن من غير قوب الحجارة فهو متفرق فيه متبدد أو من الشذر وهو صغار اللؤلؤ كأنه لصغره متفرق لا يجمع بالنظم ومذر من مذوت البيضة اذا فسدت وأبعدت أو من البذر وهو الزرع لان فيه تفريق الحب ومنه التبذير وهو تفريق المال اسرافا فتكون الميم على هذا بدلا من الباء ويؤيد ذلك قولهم فيه شذر بذر بالباء على الاصل ، وقالوا في معناه خذع مذع وهو مركب مبنى لتضمنه حرف العطف والمراد خذعا ومذعا فركبا والعطف مراد في النية وهو مأخوذ من الخذع وهو القطع يقال لحم مخذع أي مقطوع ومذع من قولهم مذع السر اذا أفشاه ولم يكتمه كأنه تفريق له ، وقالوا « تركوا البلاد حيث يث وحاث باث » وحوث بوث اذا تفرقوا وربما نونوا تشبيها لها بالاصوات المنكورة وقالوا حيثما ينثا وذلك اذا تفرقوا وتبددوا وهو من استحاث الشيء اذا ضاع في التراب ومثله استباث وهو البحث عن الشيء بعد ضياعه قال الشاعر

لحق بني شغارة أن يقولوا اصخر الغي ماذا تستبيث (٢)

أي تطلب

(١) البيت من قصيدة للفرزدق مدح بها عمر بن عبد العزيز بن مروان ومطلعها

زارت سكيئة اطلاقا ناخ بهم * شفاعة التوم للعينين والسمير

وقبل البيت المستشهد به ،

تقول لما راتني وهي طيبة * على الفراش ومنها الدل والحفر

كانني طالب قوما بجائحة * كضربة الفتك لا تبقى ولا تذر

اصدرهمومك لا يقتلك واردها فكل وارده يوما لها صدر

لما تفرق بي هي جمعت له بد صريمة لم يكن في عزمها خور

فقلت ماهو الا الشام (البيت) وبعده .

اوان تزور تيمما في منازلها * بمرور وهي مخوف دونها القرد

او تعطف العيس صبرا في ازمتها * الى ابن ليل اذا ابزوز بك السفر

فمجنها قبل الاخيار منزلة * والطبي كل ما التائم به الازو

قربت مخلقة الخاذ اسمها * وهن من نعم ابني داغر سرر

مثل النعائم يزجينا تنقلها * الى ابن ليل بنا التهجير والبكر

وتقول بئر البعير - وبابه فرح ومنع - بغرافهو بغروب غير اذا شرب ولم يروقا خذنه داء من الشرب والجمع بغاري

بفتح اوله وقد يضم اه

(٢) الشاهد في قوله : تستبيث ومعناه تبحث وتطلب ؛ ومثله اباث وابثات ، وقدره الشارح قولهم . ترك بنو

فلان البلاد حيث يث . وهم يريدون انهم تركوها متفرقين فحملوا حيث يث بمنزلة اسم واحد واصله كلمتان : الى اصليين

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفي خاز باز سبع لغات وله خمسة معان فاللغات خاز باز وخاز باز وخاز باز وخاز باز وخاز باز وخاز باز كقاصماء وخزباز كقرطاس ﴾

قال الشارح : قد ورد « في الخاز باز » اللغات التي ذكرها وهي « سبع لغات » قالوا خاز باز بكسر الاول والثاني وخاز باز بكسر الاول وضم الثاني وخاز باز بفتحهما معا وخاز باز بفتح الاول وضم الثاني وخاز باز باضافة الاول الى الثاني وخاز باء مثل قاصماء وناققاء وخزباز كقرطاس وكرياس والكرياس الكنيف في أعلى السطح وهو معرب قين قال « خاز باز » فانه جعلها اسمين غير مركبين وأجراها بحرى الاصوات نحو غاق غاق وكسر كل واحد لالتقاء الساكنين ومن قال « خاز باز » فانه ركبها اسما واحدا وبنى الاول لانه صار كالجزء من الثاني بمنزلة الصدر له وسكنه على أصل البناء الا انه التقى في آخره ساكنان فكسر لالتقاء الساكنين وأحرب الثاني تشبيها بمديكرب في لغة من يعرب فيقول هذا مديكرب ورأيت مديكرب ومررت بمديكرب الا انه لم يلتق في آخر مديكرب ساكنان فبقي على سكونه ومن قال « خاز باز » ففتحهما فانه ركبهما اسما واحدا وبناهما على الفتح تشبيها بخمسة عشر ومن قال « خاز باز » فانه ركبهما اسما واحدا وشبهه بمحضرموت في لغة من احرب وقال هذا محضرموت فأحربه كاهربه وفتح الاول لانه ينزل الثاني من الاول منزلة تاء التانيث وفتح ما قبل الثاني كما يفتح ما قبل تاء التانيث ومن قال « خاز باز » فانه أضاف الاول الى الثاني كما قالوا بملك ومديكرب فيمن أضاف وجعل كرب مذكرا وطريق اضافة هذه الاسماء طريق اضافة الاسم الى اللقب نحو قيس قبة وسعيد كرز ومن قال « خاز باء » فانه بناء على فاعلاء وجعل همزته للتانيث مثلى قاصماء وناققاء ومن قال « خزباز » فانه بنى منهما اسما واحدا على مثال قرطاس وكرياس فهو معرب بوجوه الاعراب كلها منصرف

قال صاحب الكتاب ﴿ والمعاني . ضرب من العشب قال • والخاز باز السنم المجودا • وذباب يكون في العشب قال • وجن الخاز باز بهجنونا • وصوت الذباب وداء في الهازم قال • يا خاز باز أرحل الهازما • والسنور ﴾

قال الشارح : للخاز باز معان خمسة على ما ذكر حكها أبو سعيد وهو « ضرب من العشب » أنشد ابن الأعرابي

رَهَيْتُهَا أَكْرَمَ هَوْدٍ هُوْدَا الصَّلِّ وَالصَّفْصِلَ وَالْيَعْقُضِيْدَا

الاول ان يكون اصل حيث من قولهم استباح الفى اذا ضاغ . والثاني ان يكون اصل يث من قولهم استباح الفى اذا تفقده وطلبه وبحث عنه . واقول . ويجوز ان يكون قولهم يث ماخوذا من قولهم ابتاع متاعه اذا بدده كما يجوز ان يكون ماخوذا من استباح متاعه اذا استخرج به وان يكون قولهم حيث ماخوذا من قولهم احاط الارض واستباحها اذا اثارها وطلب ما فيها او من قولهم احاط الفى واستباحه اذا حركه وفرقه هذا وقد ذكر الشارح بعض اللغات في هاتين الكلمتين وبقي من لغاتهما حيث يث - بكسر اولها وفتح آخرها بلا تنوين - وحوثا بوثا - بفتح اولها وآخرها متونين -

وَالْخَازِرِ بَازِ السِّنِّمِ الْمَجُودَا بِحَيْثُ يَدْعُو حَامِرٌ مَسْعُودَا (١)

حامر ومسعود را عيان والصل والصفصل نبت واليعضيد بقلة والسِّنم المرتفع وهو الذى خرجت سنبلة كانه يدعوه للفرح بالخصب « وذباب أزرق يكون فى العشب » قال ابن أحر

تَفَقَّا فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِى وَجُنَّ الْخَازِرِ بَازِ بِهِ جُنُونَا (٢)

فيحتمل أن يريد بالخازر باز العشب ويحتمل أن يريد به الذباب فإنه يقال جن النبت اذا خرج زهره قال

تَبَرَّجَتِ الْأَرْضُ مَعْشَرَةً وَجُنَّ عَلَى وَجْهِهَا كُلُّ نَبْتٍ

ويقال أيضاً جنّ الذباب اذا طار وهاج قال الاصمى الخازر باز « حكاية صوت الذباب » ومما به وقوله تفقأ أى تشقق بمائه وقوله فوقه أى فوق الهجل وهو المطنن من الارض أو فوق العشب. والقلع جمع قلعة وهى القطعة العظيمة من السحاب والسوارى جمع سارية وهى السحابة تأتى ليلاً، وقال الخازر باز فأدخل عليه الالف واللام وتركه على بنائه كما تقول الخمسة عشر فتدخل عليه الالف واللام وهو على بنائه،

(١) لم ينسب احدهذه الايات الى قائل . وقد لفق الشارح فيها بيتين وهذه رواية ابن الاعرابى .

ارعتها اطيب عود عودا * الصل والصفصل واليعضيدا

والخازر باز الناعم الرغيدا * والصلتان السِّنم المجودا

بحيث يدعو حامر مسعودا

وهذه كلها اسماء نباتات . والسِّنم - بفتح فكسر - العالى . والمجود الذى اصابه الجود - بفتح الجيم - وهو المطر القوي وعامر ومسعود را عيان . وانما قال بحيث يدعو الخ . يريد ان النبت قد كثر والتف وطال حتى لقد وارى احد الراعين عن الآخر فليس يدري مكانه ولا يعرفه لانه لا يراه فهو يدعوه ليتبين موضعه وروى بدل قوله اطيب عود . اكرم عود الخ والضمير المنصوب فى قوله ارعتها يهود على الابل وهو مفعول اول وقوله اطيب او اكرم مفعول ثان (٢) البيت لابن احر وقبله :

يظلل يحفن بققفيه * ويلحفن هفافا ثخينا

بهجل من قسا ذفر الخزامى * تهادى الجرياء به الحينا

وهو يصف فى هذه الايات نعما والضمير البارز المنصوب فى قوله يحفن يرجع الى اليفضات والقفقان - بقافين بينهما فاء وبعد الثانية فاء اخرى - الجناحان واحدهما قفقف - بزنة جعفر . والجناح الهفاف أى الخفيف الطيران وجمله ثخينا تراكب الريش عليه والمعنى انه يلبس بيضه جناحيه ويجعلهما للبيض كاللحاف واراد بخفة الجناح انه لو كان ثقيلا لكسر البيض . والهجل - بفتح فسكون - المطنن من الارض والروض احسن ما يكون فى مطمئن لان السيول تجتمع فيها فتخصبها . وقسا - بفتح القاف - موضع . وذفر - بفتح فكسر - هو وصف من الدفر - بفتح حين - وهو كل ريح ذكية . وهو صفة لهجل . والخزامى - بضم الخاء - نبات طيب الرائحة . والجرياء - بكسر الجيم - ريع الشمال وقوله تفقا هو مضارع حذفته منه احدى التاءين ومعناه تشق . والقلع - بفتح حين - جمع قلعة وهى القطعة العظيمة من السحاب . والسوارى جمع سارية وهى السحابة التى تأتى ليلاً . والخازر باز ذكر المؤلف والشارح انه ذباب أزرق من ذباب العشب وجنونه مزجه وطيرانه . وقيل الخازر باز فى هذا البيت النبات وذكر ذلك الشارح ايضا وجنونه طوله وسمرته *

« ويكون بمعنى داء » في الاعناق والهازم قال الشاعر أنشده الاخفش
 مثل الكلاب تهر عنده بيوتها ودرمت لهازمها من الخبز باز (١)

وقال الراجز وهو العدوى

يا خاز باز أرسِل الهازما لاني أخاف أن تكون لآزما (٢)

والهازم جمع لهزمة والهمزتان عطفان ناتان تحت الأذن ، وحكي أبو سعيد « انه السنور » وهو آخرهما
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ افعل هذا بادي وبدي وبدا أصله بادي وبدي وبدا بدي ﴾
 تخفف بطرح الهمزة والاسكان وانتصابه على الحال ومعناه مبتدئا به قبل كل شيء وقد يستعمل مهموزاً
 وفي حديث زيد بن ثابت لما بادي بده فاني أحمد الله ﴿

قال الشارح : العرب تقول « افعل هذا بادي بدا » ياء خالصة وألف خالصة والمعنى أول كل شيء
 فبادي بدهاء اممازركباً وبنياً على تقدير واو المعطف وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ولذلك كان حالاً وأصله
 بادي بدهاء « هل زنة نعال مهموزا لانه من الابتداء تخففت الهمزة من بادي بدهاء بدهاء ياء خالصة
 لانكسار ما قبلها على حد قلبها في يير وييار وأصلهما الهمزة ولما صارت ياء أسكنت على حد اسكانها في
 قايقلا ومعد يكر ب ، وأما بدا فاصله بدهاء تخففوه بأن قصروه بحذف الفه فبقى بدا تخففت الهمزة بقلبها
 الفاً لا فتاح ما قبلها على حد قلبها في قوله • فارعي فزارة لاهناك المرتع • وأصله لاهناك المرتع ونحو
 قوله • سالت هذيل رسول الله فاحشة • وأصله سالت مهموزاً ، وقيل كان أصله بدهاء على زنة فعال
 تخففت الهمزة تخفيفاً كحذفوها من سا يسو وجايحي وأصله جاء يجي وساء يسوء والى هذا أشار صاحب
 الكتاب بقوله « تخفف بطرح الهمزة والاسكان » يريد بطرح الهمزة من بدهاء والاسكان في بادي وقالوا
 بادي بد بالاضافة من غير بناء وأصله بدي على زنة فعيل فقصر بحذف الياء ثم أبدلت الهمزة ياء لانكسار
 ما قبلها على حد قلبها في بادي أو حذف الهمزة حذفاً لكثرة الاستعمال كما حذف في بدا فوزن بدا من
 بادي بدا هل القول الاول فعَل وعلى القول الثاني فعا محذوف اللام ، وفيه لغات أخرى ثلوا بادي بدهاء

(١) هذا البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه ولا نسبته الا علم ، قال سيويه . « ومن العرب من يقول الخبز باز يجعله
 بمنزلة سربال وقال الشاعر . مثل الكلاب (البيت) اه . وقال الا علم . « الشاهد في قوله من الخبز باز وبنائه على الكسر لانه
 متضمن لمعنى الكناية عن الداء وعن الصوت ووجب له البناء في النكرة لتضمنه المعنى فلما عرف بالالف واللام بقي على بنائه
 لان تمكن النكرة اوكد من تمكن المعرفة لانها اول فلما بنيت في التنكير بقيت على بنائها في التعريف كخمس عشرة عشر . والخبز باز
 هناء يصيب الكلاب في حلقها . والخبز باز ايضاً باب يقع في الرياض . ويقال هو صوية . وهو ايضاً اسم للنبت . وفيه لغات
 وله احكام . والهازم جمع لهزمة وهي مصتة في اصل الحنك اه وفي رواية سيويه والاعلم . تهر عند درايها . والدراب جمع
 درب وهو - بفتح فسكون - باب السكة الواسع او الباب الكبير وانه شبه قوم بالكلاب النابجة الدربة . والاستشهاد به هنا
 لبيان معنى الكلمة القوي وقد رايت في كلام الا علم ما يغنيك *

(٢) الشاهد في قوله : يا خاز باز ارسِل الهازما والقول فيه كالقول في البيت الذي قبله . ومعنى ارسِل . اطلق واترك
 وكأنه جعله قيداً يمسك الهازم فهو يناديه بان يفكها ويطلقها

على زنة فعل بالهمزة في الثاني دون الاول وبأدى بدىء على زنة فعيل على الاصل وبأدى بدء على زنة فعل بالهمزة فيهما « وعليه حديث زيد بن ثابت أما بأدى بدء » وقال بعضهم معنى بأدى بدا ظاهرا مأخوذ من بدا يبدو اذا ظهر والوجه هو الاول لجيشه مهوزا في حديث زيد أما بأدى بدء ونحو بأدى بدء *
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « يقال ذهبوا أيدي سبا وأيادي سبا أي مثل أيدي سبا بن يشجب في تفرقهم وتبديدهم في البلاد حين أرسل عليهم سيل العرم والأيدي كناية عن الابناء والأمة لانهم في النقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي »

قال الشارح : يقال « ذهبوا أيدي سبا » وفيه لغتان أيدي سبا « وأيادي سبا » فأیدی جمع يد وهو جمع قلة وأصله أيدي على زنة أفعل نحو كعب وأكعب وانما كسروا العين منه لثلاث ثقل الياء منه واوا لانضام ما قبلها فيصير آخر الاسم واوا قبلها ضمة وذلك معدوم في الاسماء المتمكنة ومثله قوله
 لَيْتَ هَذَا بِرٌّ مُدِلٌّ عَذْبٌ رِيحِيَّةٌ بِالرَّفَقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ (١)

فأبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصار أجر كما ترى من قبيل المنقوص ، وأيادي جمع الجمع قالوا أيد وأياد ، وفيه لغتان احدهما أن تركبهما اسما واحدا وتبينهما لتضمن حرف العطف كما فعل بخمسة عشر وبابه الثانية أن تضيف الاول الى الثاني كما تقدم في بيت يبت وصباح مساء من جواز التركيب والبناء والاضافة ، وموضعها النصب على الحال والمراد ذهبوا متفرقين ومتبديدين ونحوهما « فان قيل فكيف جاز أن يكون حالا وهو معرفة لان سبا اسم رجل معرفة (قيل) اما اذا ركبتهما فقد زال بالتركيب معنى العلمية وصار اسما واحدا فسبا حينئذ كعضى الاسم وهونكرة ، وأما اذا أضفت ففيه وجهان أحدهما انه معرفة وقع موقع الحال وليس بالحال على الحقيقة وانما هو معمول الحال والمراد ذهبوا مشبهين بأيادي سبا ثم حذفت الحال وأقيم معمولها مقامها على حد أرساها العراك أي معتركة العراك ورجع عوده على بدئه أي عائدا هودده والوجه الثاني أن تجعل سبا في موضع منكور واذا كان كذلك فلا يمتنع كونه حالا وطريق تنكيره أن تريد مثل سبا فتكون الاضافة في الحقيقة الى مثل ومثل نكرة وان أضيف الى معرفة كما قالوا قضية ولا أبا حسن لها والمراد ولا مثل أبي حسن ولولا ذلك لم يجوز أن تعمل فيه لا لأن لا يختص عملها بالنكرات ومثله * لا هيثم الليلة للمظي * والمراد لا مثل هيثم ، وسبا أصله الهمز وانما ترك الهمزة تخفيفا لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع ثقل الهمزة كما قالوا منساة وهومن نسأت فصار من قبيل المقصور فاذا اعتقد فيه التركيب والبناء كانت الالف في تقدير مفتوح نحو فتحة كفة وكفة ويدت يبت اذا ركبت وبنيت واذا أضفت كان في موضع مخفوض ، وأصل هذا المثل ان سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان لما أنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد فقبل اكل جماعة تفرقت ذهبوا أيدي سبا « والمراد

(١) محل الاستشهاد بهذا البيت قوله اجر وهو جمع جرو - مثلث الجيم - وهو ولد الاسد والكلب ووزانه فلس وافلس وكتب واكاب والعين في كلهن مضمومة لانهم في المعتل اللام جعلوا هذه الضمة كسرة لثلاث يكون اخر الكلمة واوا قبلها ضمة وهذا غير موجود في كلامهم ثم حذفوا اللام كما حذفوها في قاض وغازورام ونحوها

بالأيدي البناء والاسرة « لانفس الجارحة لان التفرق بهم وقع واستعير اسم الأيدي لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الأيدي فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ في معد يكر ب لنتان احدهما التركيب ومنع الصرف والثانية الاضافة فاذا اضيف جاز في المضاف اليه الصرف وتركه تقول هذا معد يكر ب ومعد ي ك ر ب ومعد ي ك ر ب وكذلك قال فلا وحضرموت وبعلبك ونظائرها ﴾

قل الشارح : اعلم أن في « معد يكر ب » لغات يقال هذا معد يكر ب بالرفع وهذا معد ي ك ر ب بالخفض والتنوين وهذا معد ي ك ر ب بالفتح من غير تنوين فمن قال هذا معد يكر ب فانه ركبهما وجعلهما اسما واحدا وأعرب الثاني الا أنه منعه الصرف لاجتماع التعريف والتركيب وهما لغتان من موانع الصرف وبني الاول لانه منزل منزلة الجزء من الكلمة فهو كصدر الكلمة من عجزها ، وكان القياس فتح الياء من معد ي ك ر ب على حد نظائرها من الصحيح نحو حضرموت وبعلبك لانهم تركوا الفتح وأسكنوه فقالوا هذا معد ي ك ر ب ورأيت معد ي ك ر ب ومررت بمعد ي ك ر ب وكذلك جميع ما جاء من ذلك بالياء من نحو قالقلا وأيادي سبا ونماني عشرة والعلة في اسمائها أمران أحدهما انها لما ركبا وصارا كلمة واحدة ووقعت الياء حشوا أشبهت ما هو من نفس الكلمة نحو ياء درديس وعيطوس فأسكنت على حد سكونهما والوجه الثاني أن الاسمين اذا جعلتا اسما واحدا وكان آخر الاول منهما صحيحا بنى على الفتح والفتح أخف الحركات والياء المكسور ما قبلها أنقل من الحروف الصحيحة فوجب أن تعلى أخف مما أعطى الحرف الصحيح ولا أخف من الفتحة الا السكون « فان قيل » ولم أعرب معد ي ك ر ب ونظائره من نحو حضرموت وبعلبك مع أنه مركب وهلا بنى على حد خمسة عشر وبيت بيت فيمن ركب (قيل) التركيب ههنا ليس كالتركيب في خمسة عشر وذلك أن معد ي ك ر ب وحضرموت وشبههما من المركبات مشبهة بما فيه هاء التأنيث من نحو طلحة وحمزة فأعرب كاعرابه لان اتصال الاسم الثاني بالاسم الاول كاتصال هاء التأنيث من جهة أنه زيادة فيه بهاء تامة من غير أن يكون له معنى ينفرد به ولو كان للتاني معنى ينفرد به لكان خمسة عشر في البناء ألا ترى أن العشرة عدة معلومة كما ان الخمسة كذلك فلما اجتمعا انتهيا الى مقدار آخر من العدد ليس لكل واحد منهما كما لو جمعتهما بحرف المعطف فعني المعطف بمعد التركيب مراد والتركيب انما كان من جهة اللفظ لا غير وليس كذلك معد ي ك ر ب لان ك ر ب لا ينفرد بمعنى من الجملة فصار كناء طلحة وحمزة و هما من الاسماء المفردة مما في آخره تاء التأنيث « واللغة الثانية أن تقول هذا معد ي ك ر ب » فتضيف معد ي الى ك ر ب وتجعل ك ر ب اسما مذكرا وتصرفه لذلك وتنونه « فان قيل » فاذا كان مضافا فهلا فتحت ياءه في النصب قلت رأيت معد ي ك ر ب كما تقول رأيت قاضي واسط (فلجواب) انها لما أسكنت في حال التركيب نحو هذا معد ي ك ر ب وهو موضع يفتح فيه الصحيح نحو حضرموت أسكنت في حال الاعراب للزوم السكون لها في حال البناء ووجه ثان انهم أسكنوا الياء في حال وهو حال الاضافة ليكون دليلا على أن لها حالا تسكن فيه وهو حال التركيب كما فتحو الراد في أرضون ليكون ذلك دليلا على أن لها حالا تفتح فيه وهو الجمع المؤنث نحو أرضات ، ومن قال « هذا معد ي ك ر ب » ففتح على كل حال

فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون معدى مضافا الى كرب وتيجل كرب علما مؤثرا فتمنعه الصرف فيكون الاسمان معربين علي هذا والامر الثاني أن يكونا مركبين مبنيين على حد خمسة عشر كانه ركبهما وبناهما قبل التسمية على ارادة الواو ثم سمي بهما بعد التركيب وحكي حالهما في البناء قبل التسمية ، وفي معدي كرب شذوذان أحدهما اسكان الياء في موضع الفتح والآخر قولهم معدى والقياس معدا بالفتح لان المفعول من المفعول اللام سواء كان من الواو أو من الياء فيباه الفتح نحو المفزى والمرعى وسواء في ذلك الحدث والزمان والمكان فلما جاء معدى مكسورا كان خارجا عن مقتضى القياس واشتقاق معدى من عداه يعدوه اذا تجاوزته وكرب من الكرب وهو الغم وتفسير معدى كرب عداه الكرب فاعرفه •

الكنايات

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهي كم وكذا وكيت وذيت فكم وكذا كنايةتان عن العدد على سبيل الابهام وكيت وذيت كنايةتان عن الحديث والخبر كما كنى بفلان وهن عن الاعلام والاجناس تقول كم مالك وكم رجل عندي وله كذا وكذا درهما وكان من القصة كيت وكيت وذيت وذيت ﴾

قال الشارح : الكناية التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه لضرب من الاستحسان نحو قوله تعالى (كانوا يأكلان الطعام) كنى به عن قضاء الحاجة اذ كان أكل الطعام سبباً لذلك ومثله قوله تعالى في جواب قول قوم هود صلوات الله عليه هود (انا لترك في سفاهة وانا لنظنك من الكاذبين قال يا قوم ليس بي سفاهة ولكنى رسول من رب العالمين) فكنى عن تكذيبهم وأحسن ومن ذلك الكنايات في الطلاق وهو التعبير عنه بألفاظ غير ظاهرة فيه وهو مأخوذ من كنى عن الشيء اذا هبرت عنه بغير الذي له ومنه الكنية لانها تورية عن الاسم ، والغرض هنا الكنى المبنية فمن ذلك « كم » وهى كناية عن العدد المبهم تقع على القليل منه والكثير والوسط ولها موضعان الاستفهام والخبر وأصلها الاستفهام والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه وليس الاصل في الاخبار الابهام ولذلك كان في الخبرية شئ من أحكام الاستفهام وهو أن لها صدر الكلام كالاتفهامية وتفسر بالنكور ويجوز تفسيرها بالواحد كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ليبدل على انها مخرجة عنه الى الخبر وانما أخرجت الى الخبر للحاجة الى المبالغة في تكثير العدد ، وهى فى كلا الموضعين اسم مبنى على السكون والذي يدل على كونها امما أمور منها دخول حرف الجر عليها تقول بكم مررت وعلى كم نزلت والى كم تصنع كذا وتضاف اليها فتقول صاحب كم أنت وكم رجل عندك ويخبر عنها نحوكم غلاما عندك ويبدل منها الاسم نحوكم دينارا لك أعشرون أم ثلاثون ويعود اليها الضمير نحوكم رجلا جاءك وان شئت جاءوك وتكون مفعولة نحوكم رجلا ضربت وهذا كله يدل على كونها اسما ، وأما الذي أوجب بناءها فانها اذا كانت استفهاما فقد تضمنت معنى الحرف ووقعت موقعة فاذا قلت كم غلاما لك أو كم مالك فعناء أعشرون غلاما لك أم ثلاثون ونحوهما من الاعداد لانه يسأل بها عن جميع الاعداد فأغنت كم عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد واذا كانت خبرا فهمى مبنية أيضا لانها بلفظ الاستفهامية وتقع فى الخبر موقع رب ورب حرف فضاوعتها

كم في الخبر فبنيت كبنائها والمراد بمضارعتها لها أن رب لتقليل الجنس وكم في الخبر لتكثيره وكل جنس فيه قليل وكثير فالكثير مركب من القليل والقليل بعض الكثير فهما شريكان لذلك وبنيت على الوقف لان أصل البناء على الوقف ، وأما « كذا » فهي كناية عن عدد مبهم بمنزلة كم يقال لي عليه كذا وكذا درهما إذا أراد ابهام العدد كني عنه بكذا كما يكونون عن الاعلام بفلان والاصل ذا والكاف زائدة وليست على بابها من التشبيه لانه لا معنى للتشبيه ههنا انما المعنى لي عليه عددا فلم يكن هنا تشبيه فالكاف اذا زائدة الا انها زيادة لازمة وذا في موضع مجرور بها ويدل على ان الكاف في كذا جارة وذا في موضع مجرور بها قوله تعالى (فكأى من قرية) فالكاف في كأى هي الكاف في كذا فظهور الجر في أى حين زيد عليها الكاف دليل على ان ذا مجرور بها الا انه لا تبين فيها الاعراب حيث كانت مبنية واذا كانت زائدة لاتفيد معنى التشبيه لم تكن متعلقة بفعل ولا معنى فعل كما كانت الباء في ليس زيد بقاءم غير متعلقة بشئ حيث كانت زائدة والذي يدل على ان الكاف في كذا وكذا زائدة ممزوجة بذا امتزاج الكلمة الواحدة انك لا تصف ذا ولا تؤكد ما ولا تؤثثها فلا تقول كذا كذا لانه جرى مجرى حبذا في امتزاجها كلمة واحدة وهي هذا قلوا ان كذا وكذا مالك فجملوهما في موضع مخبر عنه كما قالوا حبذا زيد فجعلوه في موضع مبتدأ محدث عنه ، وأما « كيت وكيت » فكنايتان عن الحديث المدمج كنى بها عن الحديث كما كنى بفلان عن الاعلام وبهن عن الاجناس وهي مبنية وفيها لغات تأتي بعد *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكم علي وجهين استفهامية وخبرية فالاستفهامية تنصب بميزها مفردا كميز أحد عشر تقول كم رجلا عندك كما تقول أحد عشر رجلا والخبرية تجره مفردا أو مجموعا كميز الثلاثة والمائة تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول ثلاثة أثواب ومائة ثوب ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان لكم موضعين الاستفهام والخبر « فاذا كانت استفهاما » كانت بمنزلة عدد منون أوفيه نون نحو أحد عشر وعشرين وثلاثين فاذا قلت كم مالك فقد سألت عن عدد لان كم سؤال عن عدد فان فسرت ذلك العدد جئت بواحد منكور فتنصبه على التمييز فتقول كم درهما لك وكم غلاما عندك كما تقول أحشرون درهما لك فتعمل كم في الدرهم كما تعمل العشرين لان العشرين عدد منون فكذلك كم عدد منون فكل ما يحسن ان تعمل فيه العشرين تعمل فيه كم واذا قبح للعشرين ان يعمل فيه قبح ذلك في كم لان مجراها واحد ، وانما قدرها بأحد عشر ولاتنوين فيه من قبل انه في حكم المنون اذ كان المراد منه العطف وانما حذف منه التنوين للبناء كما يحذف فيما لا ينصرف نحو قولك هؤلاء حجاج بيت الله فت نصب بيت الله بحجاج مع حذف التنوين لان التنوين لم يكن حذف منه لمعاينة الاضافة وانما حذف لعله منع الصرف ومشابهة الفعل فكذلك أحد عشر أصله التنوين وانما أوجب سقوطه البناء ومشابهة الحرف وحكم كم حكم العشرين والاحد عشر في ان أصلها الحركة والتنوين وانما سقطا لمكان البناء فكذلك نصب ما بعدكم بتقدير التنوين كما ينصب ما بعد أحد عشر بتقدير التنوين ، « وأما الخبرية » فانها تبين بالواحد والجمع وتضاف الى الممدود وذلك نحوكم رجل عندك وكم غلمان لك لانها بمنزلة اسم منصرف في الكلام منون يجر ما بعده اذا سقط التنوين وذلك نحو مائتا درهم

فأنجر الدرهم لما سقط التنوين ودخل فيها قبله لان المضاف اليه داخل في المضاف وانما كان كذلك من قبل ان كم واقعة على العدد والعدد منه ما ينصب بميزه نحو قولك هندي خمسة عشر ثوبا وعشرون عمامة ومنه ما يضاف الى ميزه وذلك على ضربين منه ما يضاف الى الجمع نحو ثلاثة أثواب الى العشرة ومنه ما يضاف الى الواحد نحو مائة درهم وألف دينار فميزت كم بجميع أنواع ما ميز به العدد وهذا مع ارادة الفرق بين موضعيهما اذ كان لفظهما واحدا ولما معنيان فكم ومنه وحق من جهة اللفظ على هيئة واحدة وتعمل عملين « فان قلت » ولم خصت الخبرية بالخفض والاستفهامية بالنصب (فالجواب) ان التي في الخبر تضارع رب وهي حرف خفض تخفضوا بكم في الخبر حملا على رب ولما وجب للخبرية خفض بمضارعها رب وجب للآخرى النصب لان العدد يعمل أما خفضا وأما نصبا ويؤيد ذلك ان الاستفهام يقتضي الفعل والفعل عمله النصب والقياس في كم ان تبين بالواحد من حيث كانت للتكثير والكثير من العدد يبين بالواحد نحو مائة ثوب وألف دينار فاهرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقع في وجهيها مبتدأة ومفعولة ومضافا اليها تقول كم درهما عندك وكم غلام لك على تقدير أى عدد من الدراهم حاصل عندك وكثير من الغلمان كأن لك وتقول كم منهم شاهد على فلان وكم غلاما لك ذاهب تجعل لك صفة للغلام وذاها خبرا لكم وتقول في المفعولية كم رجلا رأيت وكم غلام ملكت و بكم رجل مررت وعلى كم جنعا بنى بيتك وفي الاضافة رزق كم رجلا وكم رجل أطلقت ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان كم اسم بدليل دخول حرف الخفض عليها والاخبار عنها الا انها مبنية لما ذكرناه من أمرها فلا يظهر فيها اعراب انما يحكم على محلها بالرفع والنصب والخفض « فاذا كانت مرفوعة الموضع فالابتداء لاخير ولا تكون فاعلة لان الفاعل لا يكون الا بعد فعل وكم لا تكون الا أولا في اللفظ فاذا كان الفعل لما فانما يرتفع ضمير هابه وهي مرفوعة بالابتداء فتال كونها مبتدأة قولك في الاستفهام « كم درهما عندك » فكم في موضع رفع مبتدأة ودرهما منصوب بكم لانها في تقدير عدد منون وفيه نون وعندك الخبر والمعنى أى عدد من الدراهم كائن عندك أو حاصل ونحو ذلك وتقول كم رجلا جاءك فتكون كم أيضا في موضع مرفوع بالابتداء وجاءك الخبر وفيه ضمير يرجع الى المبتدأ وتقول في الخبر « كم غلام لك » فكم في موضع رفع بالابتداء وغلام مخفوض باضافة كم اليه ولك الخبر والمعنى كثير من الغلمان لك لان كم في الخبر للتكثير هذا تفسير المعنى وأما تقدير الاعراب فكأنك قلت مائة غلام لك ونحوه من العدد الكثير نحو مائة وألف وغيرهما من الذي قد حذف تنوينه للاضافة وقالوا كم رجل أفضل منك حكاه بونس عن أبي عمرو عن العرب جعل أفضل خبرا وتقول « كم منهم شاهد على فلان » فتكون كم في موضع رفع بالابتداء وشاهد الخبر وعلى متعلقة بشاهد والمميز محذوف وتقول في الخبر « كم غلام لك ذاهب » فكم في موضع مبتدأ أيضا وذاهب الخبر ولك في موضع الصفة لغلام ويتعلق بمحذوف تقديره استقر لك أو مستقر لك « واذا كانت منصوبة » فلي ثلاثة أضرب مفعول به ومفعول فيه ومصدر فتال المفعول به قولك « كم رجلا رأيت » فكم في موضع منصوب برأيت وهي استفهام هنا

ولذلك نصبت مميزها وتقديم المفعول هنا لازم لان كم استفهام والاستفهام له صدر الكلام والتقدير
 أخصرين رجلاً رأيت ونحوه وتقول في الخبر « كم غلام ملك » فكم في موضع نصب بملك وقد علمنا
 تقدم من كون كم لها صدر الكلام أيضاً في الخبر على حدها في الاستفهام وحملها على رب المضارعة أيها
 على ما تقدم وأما المفعول فيه فتقول كم يوماً عبد الله ما كثر فعبد الله مبتدأ وما كثر الخبر فكم هنا زمان
 وهي في موضع نصب مفعول فيه ومثل ذلك كم شهراً صممت فكم في موضع منصوب بصمت وتقول كم
 فرسخاً سرت وكم ميلاً قطعت فكم هنا مكان ومثال المصدر كم ضربة ضربت وكم وقفة وقفت فتكون
 كم في موضع مصدر منصوب بما بعده من الفعل والمراد عدد المرات فكم يسأل بها عن كل مقدار فلذلك
 جاز أن يسأل بها عن الزمان والمكان وعن المصادر وعن الأسماء فمن أي شيء سئل بها عنه صارت من
 ذلك الجنس ويوضح أمرها مميزها « وأما إذا كانت مجرورة » فإن ذلك يكون بحرف جر أو بإضافة
 اسم مثله إليه فمثال حرف الجر بكم رجلاً مررت فكم في موضع مخفوض بالباء والجار والمجرور في موضع
 نصب بمررت ورجلاً منصوب بكم لأنها استفهام فإن أردت الخبر خفضت رجلاً وقلت « بكم رجلاً مررت »
 والفرق بينهما أنه في الاستفهام يسأل عن عدد من مريم من الرجال وفي الثاني يخبر أنه مر بكثير من
 الرجال فالمسألة الأولى تقتضي جواباً والثانية لا تقتضي جواباً وتقول « على كم جذعاً بنى بيتك » فكم
 أيضاً مخفوض على وعلى وما بعده في موضع نصب بما بعده من الفعل وهو فعل بنى للمفعول وجذعاً منصوب
 بكم وقد حكى الخليل أن من العرب من يخفض جذعاً ويقول على كم جذعاً بنى بيتك مبنياً والوجه النصب لأنه
 ليس موضع تكثير وإنما هو سؤال واستفهام عن عدة الجذوع والذين خفضوا فأنما خفضوا بأضمار من
 وحسن حذفها هنا لأن على في أول الكلام صارت عوضاً منها كما حسن حذف حرف القسم في قولهم لاها
 الله لأفعل وآله لتفعلن حيث جعلوا هاء التنبيه وألف الاستفهام عوضاً من واو القسم كذلك هنا ، وتقول
 في الإضافة « رزق كم رجلاً أطلقت » فرزق منصوب بانه مفعول أطلقت وهو مضاف إلى كم والتقدير
 أرزق عشرين رجلاً أطلقت ونحوه من العدد مما فيه نون أو ثنتين مقدر نحو خمسة عشر وبابه وبإضافته
 إلى كم جرى إليه الاستفهام فصار مستفهماً عنه ألا تراك تقول من عندك ويكون الجواب زيد أو عمرو
 أو هند ونحو ذلك مما يقتل ولو قلت غلام من عندك لم يكن الجواب الاغلام زيد أو غلام عمرو فقلت ان
 السؤال إنما وقع عن المضاف لا المضاف إليه وتقول إذا كانت خبراً « رزق كم رجلاً أطلقت » بخفض رجل
 فيكون التكثير للرزق دون العدد فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقد يحذف المميز تقول كم مالك أي كم درهماً أو ديناراً مالك
 وكم غلامك أي كم نفساً غلامك وكم درهمك أي كم داتناً درهمك وكم عبد الله ما كثر أي كم يوماً أو
 شهراً وكذلك كم سرت وكم جاءك فلان أي كم فرسخاً وكم مرة أو كم فرسخ وكم مرة •

قال الشارح : « يجوز حذف المفسر مع كم » كما كان لك أن تحذفه في العدد من نحو عشرين ونظائره
 وتكتفي بدليل عليه إما بتقديم ذكره أو دليل حال وذلك نحو « كم مالك والمراد كم درهماً أو ديناراً
 مالك » ولا يجوز في مالك إلا الرفع على الابتداء وكم الخبر أو كم المبتدأ ومالك الخبر وجاز حذف المميز

للمعلم بمكانه ووضوح أمره ، ولا يحسن حذف المميز مع كم إلا إذا كانت استفهاما ولا يحسن مع الخبرية لأن الخبرية مضافة وحذف المضاف إليه وتبقى المضاف قبيح ، ومثله « كم غلمانك » والمعنى كم غلاماً غلمانك أو نفساً ونحوهما من التقديرات وتقول « كم درهماك » والمراد كم داتماً أو قيراطاً فالسؤال « وقع عن أجزاء درهم » واحد له ولو نصب فقال كم درهماك لكان سائلاً عن عدد دراهمه وتقول « كم عبد الله ما كثر » فعبد الله مبتدأ وما كثر الخبر وكم ظرف زمان منتصب بما كثر والمميز محذوف والتقدير كم يوماً أو شهراً عبد الله ما كثر فالمسئلة عن مقدار مكثه من الزمان ولذلك قدر بالزمان وكذلك تقول « كم سرت » ولا تذكر مفسراً فيحتمل أن تريد ما ساره من المسافة فيكون ظرف مكان كأنك قلت كم فرسخاً سرت أو كم ميلاً ونحو ذلك وإذا أردت ما ساره من الأيام فهو ظرف من الزمان وتقديره كم يوماً سرت أو ساعة فتكون كم في موضع نصب بالفعل وكذلك « كم جاءك فلان » والمراد كم مرة جاءك وقد قدر صاحب الكتاب المفسر المحذوف بالنصب والخفض فالنصب على الاستفهام والخفض على الخبر وقد تقدم أن تقديره منصوباً أحسن إذ حذف المضاف إليه قبيح فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومميز الاستفهامية مفرد لا غير وقولهم كم لك غلمانا المميز فيه محذوف والغلمان منصوبة على الحال بما في الظروف من معنى الفعل والمعنى كم نفساً لك غلمانا ﴾

قال الشارح : قد تقدم أن « كم الاستفهامية تفسر بالواحد المنكور » نحو رجل وغلام ودرهم ودينار ونحوها من الأنواع وذلك لأنها في الاستفهام مقدرة بعدد منون أو فيه نون نحو خمسة عشر وعشرين وثلاثين ونحو ذلك من الأعداد المنونة وتفسير هذه الأعداد إنما يكون بالواحد المنكور نحو عندي خمسة عشر غلاماً وعشرون عمامة فكذلك ما كان في معناها فلذلك فسرت كم في حال الاستفهام بالواحد ، فأما الخبرية فإنه يجوز تفسيرها بالمفرد والجمع نحو كم رجل عندك وكم عمامة لك وكم رجال عندك وكم غلمان لك لأنها في تقدير عدد مضاف والعدد المضاف منه ما يضاف إلى جمع فهو ثلاثة أثواب وعشرة غلمان ومنه ما يضاف إلى واحد فهو مائة دينار وألف درهم وكانت كم تشمل التوحيين فأضيفت إليهما : وقال أبو علي أصلها أن تضاف إلى واحد وإنما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض لأن الأصل في مائة درهم مائة من الدراهم فحذفوا من تخفيفها واكتفوا عن الجمع بالواحد كما قالوا ثلاث مائة والأصل ثلاث مئتين ، فأما قولهم « كم لك غلمانا » فكم في موضع مبتدأ ولك الخبر والمميز محذوف والتقدير كم نفساً لك غلمانا أي في خدمتهم أو كم ولداً لك غلمانا أي شباباً والعامل في الحال الجار والمجرور النائب عن استقر ونحوه والصاحب المضمرة فيه ولو قلت كم غلمانا لك لم يجز البتة لأنك إن جعلته تفسيراً امتنع لكونه جمعا وإن جعلته حالاً امتنع لتقدمه على العامل المعنوي وهو لك وكان بمنزلة زيد قائماً فيها لتقدم الحال على العامل المعنوي •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وإذا فصل بين الخبرية ومميزها نصب تقول كم في الدار رجلاً قال • كم نالني منهم فضلاً على عدم • وقال

تَوَّمُ سَيْنَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْتَوِيًا غَارُهَا

وقد جاء الجر في الشعر مع الفصل قال

كم في بني سَعْدِ بن بكرٍ سَيِّدٍ ضخم الدَّسِيمَةِ ماجدٍ نَفَّاعٍ *

قال الشارح : اعلم ان كم يجوز « الفصل بينها وبين مميزها » بالظرف وحروف الجر جوازا حسنا من غير قبج نحو كم لك غلاما وكم عندك جارية ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الاعداد نحو عشرين وثلاثين ونحوها من الاعداد المنوثة والفصل بينهما أن كم كانت مستحقة للتمكن في الاصل بحكم الاسمية ثم منعت مما أوجب البناء لها فصار الفصل واستحسن جوازه كالعوض مما منعت من التمكن مع كثرة استعمالها في كلامهم « فان قيل » فبلا كان الفصل بين خمسة عشر ومميزها الى تسعة عشر حسنا أيضا لانها منعت التمكن بعد استحقاقه (قيل) قد جعلنا كثرة الاستعمال أحد وصفي العلة ولم يوجد في خمسة عشر وبابه « فان قيل » فلم قبج الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن قبضت خمسة عشر لك درهما ورأيت عشرين في المسجد رجلا قيل انما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها لانها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقو قوته مع انه قد جاء ذلك في الشعر قال الشاعر

على أنني بهمة ما قد مضي ثلاثون للهجر حولا كميلا (١)

وأشده سيويو لهبد بني الحساس

فأشهد عند الله أن قد رأيتها وعشرون منها أصبعا من ورائيا (٢)

واعلم ان كم الاستفهامية لا يكون مميزها الا واحدا منصوبا وكم الخبرية تفسر بالواحد والجمع وتضاف الى مفسرها وبعض العرب ينصب بكم في الخبر كما ينصب في الاستفهام وهم بنو نعيم كأنهم يقدرون فيها التنوين وينصبون ومعناها منوثة وغير منوثة سواء وهو عربي جيد والخفض أكثر فاذا فصل بين كم ومميزها في الخبر عدلوا الى لغة الذين يحملونها بمنزلة عدد منون وينصبون بها لانه قبج أن يفصل بين المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه من تمام المضاف فصارا كالكلمة الواحدة والمنصوب

(١) البيت من شواهد الكتاب . ولم ينسبه سيويو ولا الاعلم ، وبعده :

يذكرنيك حنين العجول * ونوح الحمامة تدعو هديلا

والاستشهاد به لفصله بين الثلاثين والحول بالجر وضرورة . وقد جعل سيويو هذا البيت تقوية لما يجوز في كم من الفصل عوضا لما منعت من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير لتضمنها معنى الاستفهام والتصدير بذلك والثلاثون ونحوها من العدد لا تمنع من التقديم والتأخير لانها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير فعملت في المميز متصلا بها على ما يجب في التمييز والمعنى يقول لم انس عهدك على بعد فكما حنت عجول - وهي الفاقدة ولها الواله من الابل وغيرها - اوناخت حمامة رقت نفسي فذكرتك . قال الاعلم « والهديل هنا صوت الحمامة ونصبه على المصدر والعامل فيه تدعولانه بمنزلة تهديل ويجوز ان يكون الهديل الفرخ الذي تزعم الاعراب ان جارحاصاده في سفينة نوح فالحمام تبكي عليه كما قال طرفة

كداعي هديل لا يجاب ولا يمل به فالهديل هنا الفرخ لان الحمام تدعوه نائحة عليه فلا يجيبها ولا تمل دعاه » اهـ

(٢) زعم الشارح ان البيت مما انشده سيويو . وقد بحث طويلا في كتابه فلم اعثر عليه . ولعل هذا ناشئ عن اختلاف النسخ . ووجه الاستشهاد به الفصل بين اسم العدد وهو قوله عشرين ومميزه وهو قوله اصعبا بالجار والجرور وهو قوله منها والقول فيه كالقول في الشاهد الذي قبله *

يجوز أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه ألا تراك تقول هذا ضارب اليوم زيدا ولا تقول هذا ضارب اليوم زيد إلا في ضرورة فأما قول القطامي

كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ إذا كاد من الاقتار أحتمل (١)

فالشاهد فيه أنه لما فصل بين كم ومميزها وهو فضل عدل إلى لغة من ينصب لقبه الفصل بين الجار والمجرور ولا سيما بعير الجار والمجرور وكم ههنا خبرية لانه مدح بتكثير الافضال عليه عند عدمه لشدة الزمان وبلوغ الفقر على حال لا يمكنه الارتحال للانتجاع وطلب الرزق وأحتمل من التحمل وهو الرحيل ويروى اجتمل بالجيم والمعنى أجمع العظام وأخرج ودكها وأعمل به مأخوذ من الجميل وهو الودك ومن رواه كذلك قال إذا أزال ، ومثل هذا الفصل والنصب قول زهير • تؤم سناتنا الخ • (٢) الشاهد فيه نصب محدوداً حيث فصل بينه وبين كم بالظرف والجار والمجرور وعدل إلى لغة من ينصب يصف ناقته فيقول تؤم سناتنا وهو المدحوح على بعد المسافة والغار الغائر من الأرض المطمئن وجعله محدوداً لما

(١) قال سيويه . « إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء . استغنى عليه السكوت ولم يستغن . فاحمله على لغة الذين يحملونها بمنزلة اسم منون لانه قبيح ان يفصل بين الجار والمجرور لان المجرور داخل في الجار فصارتا كلهما كلمة واحدة . والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه تقول هذا ضارب بك زيدا ولا تقول هذا ضارب بك زيد » اهـ والبيت المستشهد به للقطامي كاذ كره الشارح والشاهد فيه نصب ما بعدكم على التمييز من اجل الفصل بينهما . ومعنى البيت . يقول انعموا على وافضلوا عند عدمي لشدة الزمان وشمول الجذب . وقوله اذا لا كاد من الاقتار احتمل معناه حين يبلغ مني الجهد وسوء الحال الى ان لا اقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً وفقراً . والرواية في احتمل بالحاء المهملة وعليها هذا التفسير . ويروى اجتمل بالجيم الموحدة . اي اجمع العظام لاخرج ودكها واطعمل به . والجميل الودك وهو السم ، هذا البيت . كاذ كرتنا - من كلمة للقطامي مطلعها

انا محيوك فاسلم ايها الطلل • وان بليت وان طالت بك الطيل

وقبل البيت المستشهد به

اما قريش فلن تلقاهم ابدا • الا وهم خير من يحني وينتمل
الا وهم جيل الله الذي قصرت • عنه الجبال فما ساوى به جيل
قومهم ثبتوا الاسلام وامتعوا • وهط الرسول الذي ما بعده رسل
من صالحوه راى فى عيشه سعة • ولا يرى من ارادوا ضره يثل
كم نالني منهم فضلاً على عدم • (البيت) وبعده
وكم من الدهر ما قد ثبتوا قدمي • اذا ليزال مع الاعداء ينتضل
فما هم صالحوا من ينتقى عنتي • ولا هم كدروا الخير الذي فعلوا
هم الملوك وابناء الملوك لهم • والاخذون به والساسة الاول

(٢) البيت زهير من كلمة يمدح بها سنان المري . وهو عمالم يرويه الاصمعي وابو عمرو والفضل ، وليس في شرح الاعلم لديوان زهير . والشاهد فيه فصل كم من المجرور بها ونصبه على التمييز لقبه الفصل بين الجار والمجرور وعلى ما علمت . والمعنى يصف ناقته فيقول تؤم سناتنا هذا المدحوح على بعد المسافة بينها وبينه ، والغار هنا الغائر من الأرض المطمئن ، وجعله محدوداً لما يتصل به من الاكام ومنون الأرض . وقيل في الغائر غار كما قيل في الشائك شاك وفي السائر سار

يتصل به من الآكام وموتون الارض ، وربما جروا بها مع الفصل على حد قوله
كأن أصوات من إيمان بنا أو آخر الميس أصوات الفراريج (١)

وذلك في الشعر نحو قول الشاعر

كم يجود مقرف نال العلي وكريم بخلة قد وضعت (٢)

بروي مقرف بالجـ ويجوز فيه النصب والرفع فـالجـ بإضافة كم مع الفصل والنصب على التمييز والرفع على الابتداء وكم الخبر وحسن الابتداء به وهو نكرة لوصفه بقوله نال العلي أو يكون كم مبتدأ ومقرف الخبر ، وأما قول الفرزدق * كم في بني سعد بن بكر الخ * (٣) فالشاهد فيه خفض سيد بكم مع الفصل ضرورة والدسيسة العلية وهو من دسع البعير بجرته إذا دفعها ويقال هي الجفنة والمراد أنه واسع المعروف والماجد الشريف *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ويرجع الضمير اليه على اللفظ والمعنى تقول كم رجل رأيته ورأيتهم وكم امرأة لقيتها ولقيتهن قال الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً) »
قال الشارح : اعلم ان كم اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة يعبر به عن كل معدود كثيراً كان أو قليلاً وسواء في ذلك المذكر والمؤنث قد صار لها معنى ولفظ وجرت في ذلك مجرى كل وأى ومن وما في ان كل واحد منها له لفظ ومعنى فلفظه مذكر مفرد وفي المعنى يقع على المؤنث والتثنية والجمع « فاذا عاد الضمير الى كم من جملة بعدها جاز أن يعود نظراً الى اللفظ وجاز أن يعود حملاً على المعنى » فنقول كم رجل جاءك فتفرد الضمير وتذكره حملاً على اللفظ ولو قلت جاءك بلفظ التثنية أو جاءوك بلفظ الجمع لجاز أن ترد الضمير تارة الى اللفظ وتارة الى المعنى وكذلك في المؤنث تقول كم امرأة جاءك على اللفظ وجاءتك وجاءتك وجئتك على المعنى « قال الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً) »

(١) البيت لدى الرمة . والشاهد فيه إضافة الأصوات الى أو آخر الميس مع فصله بالجـ وضرورة ، والتقدير ، كان أصوات أو آخر الميس من شدة سير الأبل بنا واضطراب رحلها عليها أصوات الفراريج . والميس . شجر يعمل منه الرحال . ويقال هو النشم . والإيغال . شدة السير

(٢) البيت من شواهد سيويه . ولم ينسبه ولا نسبه إلا علم ونسبه في الأغاني في جملة أبيات لانس بن زعيم . وقال سيويه « يجوز الجر والرفع والنصب » اهـ فالرفع على ان يجعل كم ظرفاً ويكون لتكثير المراتب وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير . كم مرة مقرف نال العلي . والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كم في الجر . وأما الجر فعلى انه أجاز الفصل بين كم وما عملت فيه بالجـ وضرورة وموضع كم في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير كثير من المقرفين نال العلي بجود والمقرف النذل اللئيم الأب . والمعنى يقول قد يرتفع اللئيم بجوده ويتضع الكريم الأب الرفيع المنزلة بخله

(٣) البيت هنا كما هو رواية سيويه . وروي * كم في بني بكر بن عمرو سيد * والشاهد فيه خفض سيد بكم ضرورة ولورفع أو نصب لجاز كلنى ذكرناه في البيت السابق . والدسيسة . العلية وهو من دسع البعير بجرته إذا دفع بها . ويقال هي الجفنة . والماجد . الشريف . والمعنى انه واسع المعروف كريم المحند شريف الأصل . هذا البيت قد وقع غفلاً في كتاب سيويه ولم يعزه أحد الشعراء الى قائل وزعم العيني انه لفرزدق

« شيئاً » فجمع الضمير نظراً الى المعنى ولو حمل على اللفظ لقال شفاعته ، وأما تمثيله « بكم رجل رأيته » فهو على لفظ كم ورأيته على المعنى لان المراد التكثير وقوله « وكم امرأة لقينها » فالضمير عائدة فيه على المعنى ولو أراد اللفظ لقال لقينته لان كم مذكر اللفظ ولقينتهن على المعنى أيضاً لانه واقع على مؤنث في معنى الجمع ، ومنه قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها) فأنث الضمير على المعنى أيضاً لان كم مفسرة بالقرية ولو جاء على اللفظ لقال أهلكناه ولا يكون الضمير في أهلكناها عائداً الى القرية لان خبر المبتدأ اذا كان جملة فالضمير منها انما يعود الى المبتدأ نفسه لا الى تفسيره ثم قال (أوهم قائلون) لان المراد بالقرية أهلها فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول كم غيره لك وكم مثله لك وكم خيراً منه لك وكم غيره مثله لك تجعل مثله صفة لغيره فتنصبه نصبه ﴾

قال الشارح : تقول « كم غيره لك وكم مثله لك » كل ذلك جائز فتكون كم في موضع مبتدأ ولك الخبر وغيره ومثله ينتصبان بكم لانهما نكرتان وان كانا مضافين وقد مضى تفسيرهما وكذلك يجوز أن يفسرهما العدد من نحو عشرين وثلاثين فيما حكاه سيدييه عن يونس وتقول « كم خيراً منه لك » لان خيراً نكرة وان قاربت المعرفة وتقول « كم غيره مثله لك » فتنصب غيراً بكم وتنصب مثله لانه صفة لغير فينصب انتصابه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد ينشد بيت الفرزدق

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي (١)

على ثلاثة أوجه النصب على الاستفهام والجر على الخبر والرفع على معنى كم مرة حلبت على عمارتك ﴿ قال الشارح : « هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه » رفع وانصب وجر « فالرفع » على انه مبتدأ وحسن الابتداء به حيث وصف بالجار والمجرور وهو لك وقوله « قد حلبت على عشاري » في موضع الخبر وتكون كم واقعة على الحلبات فتكون مصدراً والتقدير كم مرة أو حلبت عمة لك قد حلبت على

(١) البيت للفرزدق يهجو جريراً . وبعده .

شغارة تقذ الفصيل برجلها * فطارة لقوادم الابرار

والرواية في البيت المستشهد به بالوجه الثلاثة في قوله عمة . وقد ذكر الشارح بيانها فنجتري بما ذكره . وهي في البيت الذي بعده ورويناه بنصب شغارة وفطارة كأنه جعلها شتاهو كأنه حين ذكر الحلب صار من مخاطب عنده عالماً بذلك ولو ابتداء و اجراء على الاول كان ذلك جائزاً عربياً . وصف ان لساء جرير راعيات له يحلبن عليه عشاره وهي النوق التي آتى عليها من حملها عشرة اشهر ثم يبقى عليها الاسم بعد النتاج وواحدتها عشرة . والشغارة . التي ترفع رجلها ضاربة للفصيل لتمنعه من الرضاع عند الحلب . ويقال . شغرا الكاب اذا رفع رجله ليول . والوقمذاشد الضرب والموقوذة التي نهكت ضرباً حتى اشرفت على الهلاك . والفطارة التي تحلب الفطر . وهو القبض على الخلف باطراف الاصابع لصغره . والصف ان يقبض عليه بالكف لمظمه ، والابرار التي نتجت اول بطن واحدتها بكر . وقوادمها اخلافاً وهي اربعة . قادمان وآخران فسميها كلها قوادم اتساعاً ومجازاً . وانما وصفها بهذا الضرب من الحلب لانه اصعب

عشارى ويجوز أن تكون كم واقعة على الظرف فيكون التقدير كم يوما أو شهراً ونحوهما من الازمنة
 « ومن نصب » فعلى لغة من يجعل كم فى معنى عدد منون ونصب بها فى الخبر وهم كثير منهم الفرزدق
 لان هذا ليس موضع استفهام مع انه لا يبعد الاستفهام على سبيل التقرير فتكون كم مبتدأ فى موضع
 مرفوع وقوله قد حلت على عشارى فى موضع الخبر وتكون كم واقعة على العمات « ومن جر » فعلى انه
 خبر بمعنى رب وأجودها الجر لانه خبر والأظهر فى الخبر الجر والمراد الاخبار بكثرة العمات المتهنات
 بالخدمة وبعده النصب لانه خبر أيضا فى معنى عمات ، واذا رفعت لم تكن الا واحدة لان التمييز يكون
 بواحد فى معنى جمع واذا رفعت فليست تريد التمييز ألا ترى انه اذا قيل كم درهم لك كان المعنى كم دانقا
 هذا الدرهم الذى سئلت عنه فالدرهم واحد لانه خبر وليس بتمييز وصاحب الكتاب فسر فى حال
 الرفع بالجمع وفيه نظر والصواب ما ذكرته لك ، وهذا البيت يهجو به جريرا ويصف ان نساءه راعيات
 له يحلن عليه عشاره وهى النوق التى أتى عليها من حين أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ثم لا يزال ذلك
 اسمها حتى تضع فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • والخبرية مضافة الى مميزها عاملة فيه عمل كل مضاف فى المضاف
 اليه فاذا وقعت بعدها من وذلك كثير فى استعمالهم منه قوله تعالى (وكم من قرية . وكم من ملك)
 كانت منونة فى التقدير كقولك كثير من القرى ومن الملائكة وهى عند بعضهم منونة أبدا والمجرور
 بعدها باضمار من •

قال الشارح : قد تقدم القول ان كم فى الخبر فى تأويل اسم منصرف فى الكلام يجر ما بعده اذا أسقط
 التنوين منه نحو مائة درهم ومائتى دينار • وتدخل من على مميزها كثيرا نحو قوله تعالى (وكم من قرية وكم
 من ملك) لان الاضافة فيها مقدرة بمن على حد باب ساج وجبة صوف فاذا قلت كم قرية وكم ملك
 « فكأنك قلت كثير من القرى وكثير من الملائكة » فاذا أظهرت من كان العمل لها دون كم ،
 والكوفيون يخفضون ما بعد كم على كل حال بمن فان أظهرتها فهي الخافضة وان لم تظهرها فهي مرادة مقدرة
 كما تحذف رب وتقدر ولذلك حسن الفصل بين كم والمخفوض بعدها « وتكون كم عندهم فى تقدير اسم
 منون على كل حال » وهو ضعيف لان المجرور داخل فيما قبله فهما فى موضع اسم واحد ولا يحسن حذف
 بعض الاسم فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وفى معنى كم الخبرية كائين وهى مركبة من كاف التشبيه وأى
 والاكثر أن تستعمل مع من قال الله عز وجل وكأين من قرية أهلكناها وفيها خمس لغات كائين وكاء
 بوزن كاعوكي بوزن كيغ وكأى بوزن كى وكأ بوزن كم •

قال الشارح : اعلم ان « كائين » اسم معناه معنى كم فى الخبر يكثر به عدة ما يضاف اليه نحو قوله

وكأ ترى من صامت لك معجب زباده أو تقصه في التكم (١)

ونحو قوله وكأ بالأ بطيح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا (٢)

وهي مركبة أصلها أي زيد عليها كاف التشبيه وجعل كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد ولذلك نظائر من العربية وغيرها ولكونها صاروا كلمة واحدة لم تتعلق الكاف بشئ قبلها من فعل ولا معنى فعل كالاتعلق في كأن وكذا بشئ مع كونها عاملة فيها دخلت عليه لان حرف الجر لا يعلق عن العمل ألا ترى ان من في قولك ماجاءني من أحد زائدة لاتتعلق بشئ وهي مع ذلك عاملة وكذلك الباء في قولك ليس زيد بقاتم عاملة مع كونها زائدة غير متعلقة بفعل قبلها وكذلك الكاف في كأي زائدة غير متعلقة بشئ وهي مع ذلك عاملة وهي تنصب ما بعدها فتقول كأي رجلا رأيت فتكون كأي في موضع منصوب برأيت نصب المفعول به كما انك اذا قلت رأيت كذا وكذا رجلا كان كذا في موضع نصب برأيت وتقول كأي أتاني رجلا فتكون كأي في موضع مبتدأ وأتاني الخبر كما تكون كم كذلك وانما نصبوا بها للزوم التنوين لها والتنوين مانع من الاضافة فعُدل الى النصب لانها للتكثير

(١) نسب قوم هذا البيت لزهير بن أبي سلمى في جملة اربعة ابيات يضيفونها الى معلقته ، ويعدده .

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده * فلم يبق الا صورة اللحم والدم

وان سفاه الشيخ لاحلم بعده * وان الفتى بعد السفاهة يحلم

سألنا فاعطيتم وعدنا فمستم * ومن اكثر التسأل يوما سيحرم

ولست هذه الابيات في رواية الا علم ولا الخطيب والاستشهاد به لورود كائن بمعنى كم الخبرية ، واعلم ان كائن توافق كم في امور وتخالفا في امور اخرى ، فتوافقها في خمسة امور : الابهام ، والافتقار الى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير بل ان كائن اشد من كم في باب الصدارة وذلك ان كم يعمل فيها الجار قبلها وكائن لا تقع مجرورة ، والخامس افادتها للتكثير تارة وهو الغالب على كائن نحو (وكائن من نبي قاتل معريون كثير) والاستفهام تارة اخرى وهو نادرا في كائن حتى لم يثبت له الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدلوا عليه بقول ابى ابن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما (كائن تقر اسورة الاحزاب آية ؟) فقال (ثلاثا وسبعين) وتخالف كائن كم في خمسة امور ايضا . احدها ان كائن مركبة من كاف التشبيه واى المتونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لم يدخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وليس قول من زعم ان كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب - شيئا يعتديه . الثاني ان ميم كأي مجرور بمن غالبا حتى لقد زعم ابن عصفور ان ذلك امر لازم لها وهو مردود بما رواه سيديويه ويونس بن حبيب انهما سمعا من يقول كأي رجلا رأيت وكأي قد أتاني رجلا . الا ان اكثر العرب لا يقولون ذلك . الثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد علمت ذلك . الرابع انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اللذين اجازا فيها ذلك بناء على تجوزها وقوعها استفهامية نحو بكأي تبيع هذا الثوب . الخامس ان خبر كأي لا يقع مفردا بل هو جملة دائما فلا تقول كم رجل قائم وانما تقول كما قال الله تعالى (وكائن من نبي قاتل معه) الاية وكما قال الشاعر .

اطرد الياس بالرجا فكأي * المساحم يسره بعد عسر

(٢) البيت لجريز بن عطية . وقد سبق شرحه فارجع اليه (ج ٣ ص ١١٠) والاستشهاد به هنا لما تقدم في

البيت السابق

بمنزلة كم في الخبر تنقض مبرزها عند آخريه وانخفض منها ممتنع قال سيبويه لان الجرور بمنزلة التنوين فلذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد كذا وكذا درهما وأكثر العرب لا يتكلمون بها الا مع من نحو قوله تعالى «وكأين من قرية أهلكناها» وانما ألزموها من توكيدا فصارت بمنزلة تمام الاسم ومثله زيادة ما في لاسيا زيد وانما اختاروا ذلك لتوهم لبس ربما وقع وذلك انك اذا قلت كأني رجلا أهلكك جاز ان يكون رجلا منصوبا بكأني فيكون واحدا في معنى جمع ويجوز ان يكون منصوبا بالفعل بعده ويكون كأني ظرفا كانه قال كأني مرة فيكون رجلا واحدا لفظا ومعنى كانه قال أهلكك رجلا مرارا قال سيبويه انما ألزموها من لانها توكيد فجعلت كأني شئ يتم به الكلام قال ورب تأكيد لازم حتى يصير كانه من الكلمة وهذا هو المعنى الاول وذلك ان التأكيد انما يؤتى به لازالة لبس أو قطع مجاز فلما كان الموضع موضع لبس لزم التأكيد «وفيها خمس لغات» على ما ذكر «قالوا كأني وكاءوكي وكأني وكأ» حكى ذلك أحمد بن يحيى ثعلب فن قال «كأني» فهي أي دخلت عليها الكاف وركبتا كلمة واحدة على ما تقدم ومن قال «كاء» فهي كأني أيضا تصرفوا فيها لكثرة استعمالهم اياها فقدموا الياء المشددة وأخوت الهمزة كما فعلوا ذلك في ثسي وأشياء وجاء في قول الخليل فصار كيء فأشبهه هيئنا وليننا فحذفوا الياء الثانية تخفيفا فصار كيء كما قالوا مين ولين ثم قلبوا الياء ألفا لافتح ما قبلها كما فعلوا في طائي والاصل طيئى وكما قالوا حاري في النسب الى الخيرة وقالوا آبة وهو فعلة ما كن العين في قول غير الخليل ولذلك نظائر فصار كاء وكان أبو العباس المبرد يذهب الى ان الكاف لما لحقت أول أي وجعلت معها اسما واحدا بنوا منها اسما على زنة قاعل فعملوا الكاف فاء وبعدها ألف فاعل وجعلوا الهمزة التي كانت فاء في موضع العين وحذفوا الياء الثانية من أي والياء الباقية في موضع اللام ودخل عليها التنوين الذي كان في أي فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصارت كاء ولزمت النون عوضا من الياء المحذوفة وكان يونس يزعم ان كائن فاعل من كان يكون فعل القولين الآخرين يكون الوقف عليها بالنون وعلى القول الاول تقف بالهمزة والسكون وتحذف التنوين، وأما «كي» ياء مشددة وهمزة بعدها فانه لما أصاره القلب والتغيير الى كي وقف عند ذلك ولم تحذف احدي اليامين وانما أخر الهمزة وقسم الياء فصار كسيد وجيد تحف بكثرة النطق، وأما «كي» بوزن كيم «فلانة حكاهما أبو العباس وذلك أنه لما أصاره القلب والتخفيف بحذف احدي اليامين الى كي بوزن بيت لم تقلب الياء ألفا لسكونها «وأما كأني بوزن كمي» بهمزة ساكنة وياء مكسورة خفيفة فحكاهما أبو الحسن بن كيسان فانه لما أدخل الكاف على أي وركبها كلمة واحدة وصار اللفظ كأني خفف بحذف احدي اليامين وأسكن الهمزة كانه بنى من المجموع اسما على زنة فعل مثل فلس وكعب، وأما «كأني بوزن كم» فحكاهما أيضا أبو الحسن بن كيسان وذلك انهم بنوا منه اسما على زنة فعل بكسر العين وفتح الفاء كم وشج، فهذا ما بلغنا من لغاتها وأصل هذه اللغات وأفصحها كأني ياء مشددة والوقف عليها بنين تنوين وبعدها في الفصاحة والكثرة كاء بوزن كاع وهي أكثر في أشعار العرب من الاولى ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وكسيت وذيت مخففتان من كية وذية وكثير من العرب

يستعملونها على الاصل ولا تستعملان الا مكررتين وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت *

قال الشارح : قد تقدم ان هذه الاسماء كنايةات عن الحديث فتقول كان من الامر * كيت وكيت وذيت وذيت * وفي كيت وذيت ثلاث لغات الفتح والكسر والضم وأصله ان يكون ساكن الآخر على أصل البناء ثم بكه لالتقاء الساكنين فن فتح فطلبنا الخفة لنقل الكسرة بعد الياء كما قالوا أين وكيف ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ومن ضم فتشبيها بقبيل وبعد ، * وأصلهما كية وذية وقد نطقت بذلك العرب * فقالت كان من الامر كية وذية ثم انهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في ثنتين وليست التاء في كيت وذيت للتأنيث يدل على ذلك سكون ما قبلها وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة فالصيغة في كيت وذيت وسيلة التاء في كية وذية كما كانت التاء في ابنة وثلثين وسيلة الصيغة في بنت وثلثين ، فأما كية وذية فليس فيهما مع الهاء الا الفتح لان الهاء بمنزلة اسم ضم الى اسم نحو خمسة عشر وشعر وبخر فكما ان الاسم الاول من الاسمين مفتوح لاجالة فكذلك هاء التأنيث * فان قيل * فلم قضيت على تاء كيت وذيت بأنها بدل من ياء وهلا قلت انها بدل من واو كما كانت كذلك في بنت وأخت قيل لو قضينا على تاء كيت وذيت بأنها من الواو لصرنا الى مثال لا نظير له في كلامهم لانه ليس في كلام العرب لفظة عينها ياء ولا ما واو ألا ترى ان سيبويه قضى على واو حيوان بأنها مبدلة من الياء قال لانه ليس في كلامهم مثل حيوت ، وقوله * ولا يستعمل كيت وذيت الا مكررتين * فانه يريد انهما لا يستعملان مفردين وانما تكررها فتقول كيت وكيت وذيت وذيت ليكون ذلك أدل على الحديث ولا يتوهم انهما كناية عن لفظين مفردين فاعرفه •

ومن أصناف الاسم للمثنى

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب وهو ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتكون الاولى علماً لضم واحد الى واحد والاخرى عوضاً عما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد * قال الشارح : اعلم ان التثنية ضم اسم الى اسم مثله واشتقاقها من ثني يثني اذا عطف يقال ثني العود اذا عطفه عليه فكان الثاني معطوف وأصلها العطف فاذا قلت قام الزيدان فأصله زيد وزيد لكنهم اذا اتفق اللفظان حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية فصار في اللفظ اسماً واحداً وان كانا في الحكم والتقدير اسمين وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر ، فاذا ثنوا الاسم المرفوع زادوا في آخره ألفاً ونوناً واذا ثنوا الاسم المجرور أو المنصوب زادوا في آخره ياء مفتوحاً ما قبلها ونوناً مكسورة فيكون لفظ المجرور كلفظ المنصوب فالزائد الاول وهو الالف أو الياء يكون عوضاً من الاسم المحذوف ودالاً على التثنية ولذلك كان حرف الاعراب فالاصل في قولك الزيدان زيد وزيد والذي يدل على ذلك ان الشاعر اذا اضطر عاود الاصل نحو قوله

كَأَنَّ بَيْنَ فَكْهًا وَالفَكِّ فَارَءَ مِسْكٍ ذِيحَتْ فِي مَسْكٍ (١)

أراد بين فكها فلما لم يتزن له رجع الى العطف وهو كثير في الشعر ويؤيد ذلك انك لا تأتي به في الاسماء المختلفة نحو جاءني زيد وعمر ولكون أحد اللفظين لا يدل على الآخر وقد قالوا أيضا العمران والمراد أبو بكر وعمر وقالوا القمران والمراد الشمس والقمر وذلك لاتضاح الامر فيهما وعدم الاشكال، وانما كانت هذه الحروف هي الزائدة دون غيرها لخلقها وذلك أن أخف الحروف حروف المد واللين وهي الواو والالف والياء وقد كان القياس أن يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجاء بالياء وكذلك الجمع الذي على حد التثنية لتعذر الحركات فيها لان حكم العلامات أن تكون بالحركات اذ كانت أقل وأخف فلما كانت الحركات متعذرة لاستيعاب الواحد لها عدلوا الى أشبهها من الحروف غير انهم أرادوا الفصل بين اعراب التثنية والجمع ولم يكن الفصل بينهما بنفس الحروف لانها سواكن ففصلوا بينهما بالحركات التي قبل هذه الحروف فكان ينبغي على ما قدمناه ان تكون تثنية المرفوع بواو مفتوح ما قبلها نحو قولك زيدون ومسلمون وتثنية المجرور بالياء نحو زيدين ومسلمين وتثنية المنصوب بالالف نحو زيدان ومسلمان ويكون رفع الجمع بواو مضموم ما قبلها نحو قولك الزيدون والمسلمون وجمع المجرور بياء مكسور ما قبلها كقولك زيدين ومسلمين وجمع المنصوب بالالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً كقولك زيدان ومسلمان ولو فعلوا ذلك لوقع الفرق بين التثنية والجمع في المرفوع والمجرور لان ما قبل الواو والياء في التثنية مفتوح وفي الجمع على غير ذلك الا انه كان يلتبس تثنية المنصوب بجمعه فأسقطوا الالف من علامة النصب وجعلت علامة الرفع في التثنية فبقي النصب بلا علامة فألحق بالجاء وكان الحاقه بالجاء أولى لأمور منها ان الجاء أقوى من الرفع لان الجاء مختص بالاسماء ولا يكون في غيرها فكان الحاقه به أولى: الثاني ان

(١) هذا الرجز نسبته ابن بري لمتطور بن مرثد الاسدي وذ كرقيله :

يا حبذا جارية من عك * تعقد المرط على مدك

مثل كتيب الرمل غير رك

وعك - بفتح العين المهملة - ابو قبيلة من الازد في قحطان . والمرط - بالكسر - كساء من صوف او خز يؤتز به وتلغ به المرأة ، واراد بالمدك - بكسر الميم - العجز ، والرك - بكسر الراء المهملة - المهزول والمكان الذي لم ينزل به المطر الا قليلا ، ورواه بعض الناس بالزاي المعجمة وهو خطأ وتصحيف ، والشاهد فيه قوله بين فكها والفك فان اصل المتى العطف بالواو فلذلك يرجع اليه الشاعر في الضرورة كما هنا والقياس ان يقول بين فكها والفك فان اصل المتى استعمالان اصلهما التثنية والجمع بالعطف فقولك جاء الرجلان ومررت بالزيدين اصله جاء الرجل والرجل ومررت بزيد وزيد فحذفوا العاطف والمعطوف واقاموا حرف التثنية مقامهما اختصارا ، وصح ذلك لاتفاق الذايتين في التسمية بلفظ واحد . فان اختلف لفظ الاسمين رجعوا الى التكرير بالعاطف كقولك جاء الرجل والفرس . اذ كان ما فعلوه من الحذف في المتقين يستحيل في المختلفين . ولما التزموا في تثنية المتقين ما ذكرنا من الحذف كان التزامهم في الجمع مما لا بد منه ولا مندوحة عنه لان حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعدا الى ما لا يدركه الحصر . وبذلك على صحة ما ذكرته انهم ربما رجعوا الى الاصل في تثنية المتقين وما فوق ذلك من العدد فاستعملوا التكرير بالعاطف اما للضرورة واما للتخيم فالضرورة كقول القائل :
كان بين فكها والفك هه اذ ان يقول بين فكها فكاهه تصحيح الوزن والقافية الى استعمال العطف» اهـ

النصب أخو الجر وانما كان أخاه لانه يواقه في كناية الاضمار نحو ضربتك وغلامك قالكاف في ضربتك في موضع نصب وهي في غلامك في موضع خفض فلما اتفقا في الكناية حمل أحدهما على الآخر الثالث انهما شر يكان في وصول الفعل اليهما على سبيل الفضلة غير ان وقوعه على المنصوب بلا واسطة وعلى المجرور بواسطة حرف الجر ألا ترى انه لا فرق في المعنى بين قولنا نصحت زيدا ونصحت لزيد فلما استويا في المعنى سوى بينهما في اللفظ « فان قيل » فهلا استعملت الالف في نصب التثنية والجمع في أحدهما وأسقطوها من الآخر اذ اللبس انما وقع باستعمالها فيهما فالجواب ان التثنية وهذا الضرب من الجمع لما كانا على مناهج واحد في سلامة لفظ الواحد وزيادة ما تدل على التثنية والجمع ووجب اسقاط الالف من أحدهما أسقطوها من الآخر ليتفقا ولا يختلفا ونظير ذلك يعد ويزن والاصل يوعد ويوزن فخذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم أتبعوا باقي المضارع في الحذف اذ كان طريقها في المضارعة واحدا « فان قيل » ولم أزالوا الواو من علامة رفع التثنية وجعلوا مكانها الالف مع حصول الفرق بين التثنية والجمع بفتح ما قبل الواو في التثنية وضم ما قبلها في الجمع قيل كرهوا ان يستعملوا حرفين من حروف المدويطر حوا الثالث وقد كانت الحركات المأخوذة منهن مستعملات في الواحد واستعملوا الالف في التثنية دون الجمع لوجهين أحدهما ان ما قبل الياء في التثنية مفتوح مشا كل للالف والوجه الثاني ان التثنية أكثر من الجمع ألا ترى ان كل ما يجوز جمعه هذا الجمع يجوز تثنيته وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أن يجمع جمع السلامة فجعلت الالف فيما يكثّر استعماله تخفيفا لانهم يعتنون بتخفيف ما يكثّر على ألسنتهم ولذلك نفاثر كثيرة وانما استعملوه في المرفوع دون المجرور لان الجر لازم في الاسم لا يكون الا فيه وليس كذلك الرفع فانه يكون فيه وفي الفعل فكان تغيير ما ليس بلارم أولى ووجه آخر ان الواو أقل من الياء فلما وجب ابدال احدهما بالالف كانت الواو أولى لثقلها مع انهم كرهوا ان يقولوا الزيدون لانه يشبه لفظ ما جمع من المقصور جمع السلامة نحو المصطفون والمعلون ، واعلم ان الالف والياء حرفا اعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر هذا مذهب سيديويه وهو قول أبي اسحق وابن كيسان وأبي بكر ابن السراج واحتجوا بأن حكم الاعراب ان يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها للدلالة على اختلاف أحوالها من الفاعلية والمفعولية ونحوهما نحو قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فيختلف حال الاسم بحسب اختلاف الاعراب وذات الاسم واحدة لا تختلف فلما كان الواحد دالا على مفرد وزيادة حرفي التثنية دالا على اثنين كان حرف التثنية من تمام الاسم ومن جملة صيغة الكلمة وصار كالماء في قائمة والالف في حبل لان الالف والماء زيدا لمعنى التأنيث كما زيد حرف التثنية لمعنى التثنية وصارا حرفي اعراب كذلك في التثنية ، وقال أبو الحسن ليست هذه الحروف حروف اعراب ولا اعرابا لكنها دليل الاعراب فاذا رأيت الالف علمت ان الاسم مرفوع واذا رأيت الياء علمت ان الاسم مجرور أو منصوب واليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد واحتج بأنها لو كانت حروف اعراب لما عرفت بها رفعا من نصب ولا جر كما انك اذا سمعت دال زيد لم تدل على رفع ولا نصب ولا جر فلما دلت على الاعراب علم انها ليست حروف اعراب وهذا الاعتلال ليس بلازم لانه يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة وفيه الاعراب ألا ترى أنا لا نختلف ان الافعال المعتلة

الآخر نحو يغزو ويرى ويخشى جزمها بسقوط هذه الحروف منها وذلك كقولك لم يقض ولم يغز ولم يخش فإذا كان الاعراب قد يكون بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون بانياته ومن ذلك قولك أبوك وأخوك وأباك وأخاك وأبيك وأخيك قالوا قد أفادت الرفع والالف قد أفادت النصب والياء قد أفادت الجر وهن حروف الاعراب بلا خلاف عندنا « قان قيل » فهلا دل انقلاب ألف التثنية الى الياء في حال الجر والى الواو في حال الرفع انها ليست حروف اعراب قيل انقلابها لا يخرجها عن كونها حروف اعراب بعد أن قام الدليل على ذلك ألا ترى انا لا نختلف في أن ألف كلا حرف الاعراب منها وأنت مع ذلك تقلبها ياء في النصب والجر نحو قولك جاءني الزيدان كلاهما ورأيتهما كليهما ومررت بهما كليهما ومن ذلك الاسماء المعتلة نحو أخوك وأبوك وأخواتهما فاتها تكون في الرفع واواً وفي النصب ألفاً وفي الجر ياء ومع ذلك لا نختلف في أنها حروف اعراب على ما سبق وأما قوله انها ليست باعراب فهو صحيح وهو مذهب سيبويه وقيل مذهب سيبويه ان الالف والياء في التثنية اعراب فالالف بمنزلة الضمة والياء بمنزلة الكسرة والفتحة والاول المشهور من مذهبه ؛ وقال أبو عمر الجرمي الالف حرف اعراب كما قال سيبويه وانقلابها هو الاعراب ولا يكاد ينفك من ضعف وذلك انه يجعل الاهراب في الجر والنصب معنى لا لفظاً لان الانقلاب معنى واللفظ هو المقلوب فيجعل اعرابه في الرفع لفظاً لا معنى يخالف بين جهات الاعراب في اسم واحد وذلك معدوم النفي ؛ وكان الزيايدي والفراء يذهبان الى ان الالف في التثنية اعراب وكذلك الياء وقد تقدم القول بأن الاعراب اذا أزيل لم يختل معنى الكلمة وأنت متى أسقطت الالف أو الياء اختل معنى التثنية فلم بذلك انهما ليستا باعراب ؛ ويدل على ان الالف في التثنية ليست اعراباً قولهم مذروان ألا ترى ان الالف لو كانت اعراباً لوجب أن تنقلب في مذروان ياء لانها رابعة وقد وقعت طرفاً كما قلبت في أغزيت وأدعيت ووجود هذه الالف في اسم العدد من نحو اثنان دليل على انها ليست اعراباً لان أسماء العدد كلها مبنية نحو ثلاثة أربعة خمسة لانها كالأصوات موقوفة الآخر ، وأما « الزيادة الثانية وهي النون فهي عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد » وذلك ان الاسم بحكم الاسمية والتمكن تلزمه حركة وتنوين فالحركة دليل كونه فاعلاً أو مفعولاً ونحوهما من المعاني والتنوين دليل كونه منصرفاً متمكناً وأنت اذا ثبتته بضم غيره اليه امتنع من الحركة والتنوين ولم تزل التثنية ما كان له بحق الاسمية والتمكن فعوض النون من الحركة والتنوين « فان قيل » فأنت تقول الرجلان والزيدان فتثبت النون مع الالف واللام والتنوين لا يثبت مع الالف واللام فلم قلت ان النون عوض من الحركة والنون جميعاً فالجواب ان النون دخلت قبل دخول الالف واللام عوضاً من الحركة والتنوين ثم دخلت الالف واللام للتعريف لان التثنية لا تصح مع بقاء تعريفه ألا ترى انك لو رمت تثنية الرجل مع بقاء ما فيه من التعريف لرمت محالاً لان الرجل معين مقصود اليه فاذا تثنيته زال التعيين وصار من أمة كل واحد له مثل اسمه وهذان معنيان متساويان فصح انك لما أردت تثنيته نزعته عنه الالف واللام حتى صار نكرة ودخلت النون عوضاً من الحركة والتنوين ثم دخلت الالف واللام حينئذ للتعريف ولم يزيل النون كما أزالا التنوين

لان التنوين ساكن زائل في الوقف والنون متحركة ثابتة في الوقف فلم يقويا على حذفها ، وانما كان المعروض نوناً من قبل أنه كان ينبغي أن يكون أحد حروف المد واللين لما تقدم من خفتها ولو فعلوا ذلك لزمهم قلبها أو حذفها لاجتماعها مع ألف التثنية أو يائها فلما كان يؤدي الى تغيير أحدها عبدوا الى أقرب الحروف شبهها بها وهي النون فزيدت وكانت ساكنة وقبلها الالف أو الياء ساكنة فكسرت لالتقاء الساكنين « فان قيل » ولم حركت النون لالتقاء الساكنين وهلا حذفت الالف لذلك فالجواب انه كان القياس حذف الالف لالتقاء الساكنين لان حرف المد اذا لقيه ساكن بعده فانه يحذف لالتقاء الساكنين لان حركة ما قبله تدل عليه وذلك نحو لم يخف ولم يهب ولم يقل ولم يبع والاصل يخاف ويهاب ويقول ويبيع وانما لما سكن حروف الاعراب للجازم التقى في آخر الفعل ساكنان حرف الاعراب وما قبله من حروف المد فحذف حرف المد لالتقاء الساكنين وانما امتنع حذف حرف التثنية لسكون النون بعده من قبل انه جرى به الدلالة على معنى التثنية فلو حذفته لذهبت دلالة وكان يكون نقضا للغرض كما لو ادغم نحو مهدد وقردد فلذلك حركت النون ولم تحذف الالف لهذا المسامح « فان قيل » ولم خصت بالكسر دون غيرها من الحركات قيل لوجهين أحدهما ان الاصل في حركة التقاء الساكنين الكسر فكسرت نون التثنية على أصل التقاء الساكنين والوجه الثاني انهم أرادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع ولما كان ما قبل نون التثنية ألفا وما قبل نون الجمع واو أو الالف أخف من الواو كسروها مع الالف وفتحوها مع الواو لتكون الكسرة التي هي ثقيلة مع الالف التي هي خفيفة والفتحة التي هي خفيفة مع الواو التي هي ثقيلة فيعتدل الامر « فان قيل » فأنت تقول في الجر والنصب مررت بالزيدين وضربت الزيدين وقبلها ياء فهلا عدلت الى الفتحة لاجل الياء كما فعلت في أين وكيف قيل الياء في التثنية ليست بلازمة على حد لزومها في أين وكيف ألا تراك تقول في الرفع الذي هو الاصل رجلا ن وفارسا فلا تلزم النون الياء كما تلزم الياء النون والفاء في أين وكيف فلم يعدم لزوم الياء في التثنية وكون الرفع هو الاصل أجروا الباب على حكم الاصل الذي هو الالف وانما الياء بدل مع تنكب اختلاف حال نون التثنية على ان من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجر والنصب ويجرى الياء وان كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة في نحو أين وكيف فيقول مررت بالزيدين وضربت الزيدين حكى ذلك البغداديون والشدوا لحيد بن نور

على أخوذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ فَتَغِيبُ (١)

(١) البيت لحيد بن نور بن عبدالله الهلالي من هلال بن عامر بن صعصعة . وهو أحد الشعراء المجيدين أدرك الجاهلية وأدرك زمان عمر بن الخطاب وقال الشعر في أيامه . وكان لا يدانيه شاعر في وصف القطاة . والبيت من كلمة يصف فيها القطاة وأول الوصف .

إذا وجهت وجهها ابانت مدلة * كذات الهوى بالمشفرين لعوب
كما انقبضت كدراء تسقى فراخها * بشمطة رفقها والياء شعوب
غدت لم تصعد في السماء ودونها * إذا ما علت أهوية ولهوب

وأشد قطرب لامرأة من فقمس

يارب خال لك من عرينه حج على قلبص جوينه
فسوته لا تنقضي شهرينه شهرى ربيع وجماديينه (١)

قرينة سبع ات تواترن مرة * ضربن فصفت ارؤس وجنوب
جاءت وما جاء القطا ثم قلصت * بمفحصها والواردات قنوب
وجاءت ومسقاها الذى وردت به * الى الصدر مسرور العظام كتيب
تبادرا طفالاً مساكين دونها * بلالا تخطاه العيون رغب
وصفن لنا مزنا بارض تنوفة * فما هي الا نهلة وتؤوب
على احوذين استقلت عشية * (البيت)

وقد انشده الشارح عن البغداديين شاهد الورود نون المثني مفتوحة. وليس ذلك ضرورة لان الكسر يصح معه الوزن كالفتح لكن القياس كسرهما وهذه لغة بنى اسد نقلها عنهم القراء. وقوله على احوذين متعلق باستقلت والضمير فيه يرجع الى القطاة التي سبق ذكرها وقوله فما هي الخ معناه فما شاهدتها اللاحقة اي وقت قصير وتغيب القطاة بعد هذه الملاحظة وقوله كما انقبضت معناه انقبضت وهو جار على مصدر محذوف وتقدير الكلام تنقض انقبضا كانه ضا ضا كدراء وشمظه - برنة المرة وبالظاء المعجمة - موضع : والرفة - بكسر الراء - اقصر الورد واسرعه . والاهوية الوهدة العميقة . واللوب جمع لوب وهو - بكسر اللام - مهواة ما بين كل جبلين . وتواترت القطا جاءت بعضها خلف بعض ولم يجئن مصطفات ، وصف الطائر جناحيه في السماء بسطهما ولم يحركهما . وقلصت معناه انضمت . وقوله كتيب هو من قولهم كتب السقاء يكتبه اذا خرزه بسيرين والتسوفة - ومثله التسوفية - المفازة او الارض الواسعة البعيدة الاطراف القلابة لاء بها ولا انيس وان كانت معشبة . والاحوذيان مثني احوذى - بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء - واصله الخفيف في المشي او الراعى المتشمر للراية الضابط لسا ولي . واراد هنا جناحي القطاة . يصفها بالخفة

(١) لم يزد احد ممن استشهد بهذه الايات على نسبتها لامرأة من فقمس ، وقولها عرينه هي - بضم العين المهملة وفتح الراء بعدها ياء مشتاة تحتية فنون قبيلة بالين ، وقليص مصغر قلو ص وهي النافقة الشابة . وجوينه مصغر جون - بفتح النون وهو من الخيل ومن الابل - الادهم الشديد السواد ، والفسوة - بفتح الفاء - ريح يخرج بغير صوت يسمع ، والكلام على تقدير مضاف اي ذن فسوته لا ينقضي . وشهرين منصوب على الظرف وطامله تنقضي وهو مثني شهر . وفتح النون على ما سبق والهاء بعد النون للسكت اتي بها لبيان الفتحة فانها قديين بها حركة نون الاثنين مفتوحة ومكسورة ويبين بها حركة نون الجمع ايضا . وقولها شهرى ربيع هو بدل من شهرين . وقولها وجماديينه معطوف على شهرى لاعلى ربيع لوجهين . احدهما انه لا يقال شهر جمادى فان لفظ شهر لا يضاف الا لما في اوله راء كشهر ربيع وشهر رجب وشهر رمضان وذلك مشهور ذائع . والثاني انه لو قدر المعطف على ربيع لفسد المعنى وذلك لان المبدل منه شهر ان فكيف يكون البديل اربعة اشهر كما يقتضيه هذا التقدير ؟ والاستشهاد بالبيتين على ان نون المثني قد تفتح كما في شهرينه وجماديينه . واعلم ان تحريك النون بالفتح يحتمل غير وجه . منها ان حركتها لما كانت لا لتقاء السا كين وكان التخلص من التقاءهما قديلا تزم ضربا واحدا اذا كان اتصالهما في كلمتين فاما اذا كانا في كلمة واحدة فان التخلص منهما لا يكون على ضرب واحد فان تراهم قد قالوا رد - بضم الدال او فتحها او كسرهما - لما كان السا كنانا في كلمة واحدة وكذلك قالوا اعوض - بضم الصاد او فتحها او كسرهما - لهذه العلة فارادوا ان يكون المثني كذلك لوجود العلة فيه فكسروا نونه تارة وفتحوها اخرى . والوجه الثاني انهم ارادوا ان يجعلوا النون في

وقد فتحها بعضهم في موضع الرفع أنشد أبو زيد في نواذره

أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيِّدَ وَالْمَيِّنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا (١)

وقد حكى عن بعضهم انه ضم النون في التثنية نحو الزيدان والعمران وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرها عليهما ، وهذا معني قوله « لتكون الاولى علما لضم اسم واحد الى اسم واحد » يعنى الالف في الرفع والياء في الجر والنصب جعلوها دليلا على التثنية وعوضاً عن الاسم المحذوف « والاخرى عوضاً عما منع من الحركة والتنوين » يعنى النون على ما ذكرناه .

قال صاحب الكتاب * ومن شأنه اذا لم يكن مثني منقوص أن تبقى صيغة المفرد فيه محفوفة ولا تسقط تاء التأنيث الا في كلمتين خصيان وأليان قال * كان خصيه من التدليل * وقال * يرنج ألياء ارنجاج الوطب * *

قال الشارح : ومن شرط المثني ان تسلم صيغة واحدة في التثنية ولا تغير عما كانت عليه في حال الافراد وذلك من قبل ان لفظ الاسم المثني دال على المحذوف فلو غير بز يادة فيه أوتقص منه لم يبق دالا على ما حذف وشئ آخر ان المثني في معنى العطف فكما انك في حال العطف لا تغير المعطوف عليه كذلك في التثنية التي هي في معناه ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث فان كان في المؤنث علامة تأنيث فانها تثبت ولا تحذف كما حذفت في الجمع نحو مسلمات وصالحات بل تأتي بها فتقول قائمتان وقاعدتان فتثبت التاء لما ذكرته ولان التاء علم التأنيث فلو حذفت لالتبس بالمذكر وليس كذلك الجمع في مثل مسلمات وقائمات لان التاء الثانية تغني عنها في الدلالة ، « ولم تحذف التاء في التثنية الا في موضعين » شذا عن القياس « قالوا خصيان وأليان » والقياس خصيتان وأليتان لان الواحدة خصية وألية قالت امرأة من العرب

لَسْتُ أَبَالِي أَنْ أَكُونَ مُحَمَّةً إِذَا رَأَيْتُ خُصِيَّةً مَعَلَّةً (٢)

المثني حرف الاعراب كما فعلوا ذلك في الجمع الذي على حد المثنى حين قالوا مضت سنون - بالواو مع النون - ومضت سنين بالياء مع النون - والوجه الثالث انهم ارادوا ان يعاملوا المثنى معاملة العلم الذي وضع وفي آخره الالف والنون . الست ترى النحويين قد اجازوا في رجل يسمى بتثنية ان يجعلوا النون حرف الاعراب فيقولون هذا زيدان وعمران - بالرفع على النون فيهما - وقد يكونون ارادوا تشبيه التثنية بالجمع فكما فتحوا النون في الجمع بعد الياء كذلك فتحوا ما بعد الياء في التثنية (١) قال أبو زيد ، « وانشدني الفضل لرجل من ضبة هلك منذ ا كثر من مائة سنة .

اَنْ لَسَعْدَى عِنْدَنَا دِيَوَانَا * يَخْزِي فَلَانَا وَابْنَهُ فَلَانَا

كَانَتْ عَجُوزًا عَمَرَتْ زَمَانَا * وَهِيَ تَرَى سَيْثَهَا احْسَانَا

اعْرِفْ مِنْهَا الْجَيِّدَ * (البيت)

ظبيان اسم رجل اراد منخري ظبيان فحذف كما قال تعالى (واستل القرية) يريد اهل القرية اه وقد تكلمنا على هذا الشاهد كلاما وافيا (ج ٣ ص ١٢٩) فارجع اليه ان شئت

(٢) يقال ، احقت المرأة اذا ولدت ولدا احمق ومعنى البيت . ان هذه المرأة كانت تلاعب ابنا لها صغيرا وترقصه وهي تنظر في اثناء ذلك الى خصيته فتفرح بكونه ذكرا فقالت لست ابالي اذا ولدت الذكور ان يكون اولادى حتى وان اكون انا

وربما قالوا خصية بالكسر كأنهم ثنوا خصيا بغير تاء جاؤا في المثنى على ما لم يستعمل كما جاؤا بشئ من الجموع على غير واحد فهو حاجة وحوائج وشبه ومشابه وذكر ومذا كبر ويجوز أن يكون بنوا خصيتان وألبتان على التثنية كما بنوا مذروان ثم أسقطوا التاء حينئذ لتلا بصير علم التأنيث حشوا من كل وجه وليس كقائمتان لأن التثنية في تقدير الانفصال قال أبو عمرو الخصيتان البيضتان والخصيتان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان، فأما قول الراجز أنشده سيبويه

كَأَنَّ خُصْيِيَّهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (١)

فشاهد على حذف التاء في التثنية وذلك على قول من لا يفرق وفيه شذوذان أحدهما حذف التاء من خصية في التثنية هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال والآخر قوله ثنتا حنظل والقياس أن يقول حنظلتان والتدليل الاضطراب وخص ظرف العجوز لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره مما تصنع به النساء للرجال وإنما تدخر فيه ما تمنى به من الحنظل ونحوه، فأما ألية فلم يسمع فيها إلا الفتح وفي التثنية ألبان

عمدة أي الدال على ذلك كله فرادى من البنات وكرامية لمن . وقد أنشده شاهد على أن المفرد خصية . بالتاء . وإذا كانوا قد ثنوا على خصيين بلاتاء فقد حذفوا هذه التاء في التثنية شذوذاً وخروجاً عن القياس في التثنية . لكن المؤلف قد سها في ذلك كما سها ابن العميت في إصلاح النطق والذي رجحه الكثير من علماء اللغة أنه يقال خصية بتاء التأنيث ويقال خصى بلاتاء فإذا قالوا خصيان فهو مثنى ما ليس فيه تاء . وإذا قالوا خصيتان فهو مثنى ذي التاء . والذي يدل على أنهم قالوا خصى بلاتاء قول الفرزدق .

أتاني على القساء طدل وطبة * بنحى لثيم واست عبد تعادله

وقول الراجز يا باني أنت ويا فوق اليب * يا باني خصيك من خصى وزب

وقوم من أهل اللغة يفرقون بين الخصية والخصى فيزعمون أن الخصية هي البيضة وأن الخصى الجلد التي فيها البيضة .

(١) اضطرب العلماء في نسبة هذا الرجز . فقيل له لحطام المجاشعي . وقيل لجندل . وقيل لدكين . وقيل لشماء الهذلي . وينشدون قبله .

تقول يارب ويارب هل * هل أنت من هذا مخل اسبلى

أما بتطبيق والا فاقتل * أوام في وجعائه بدمل

كأن خصيه من التدلل * (البيت)

شبه خصيه - في استرخاء صفتها - حين شاخ واسترخت جلدة استه بطرف عجوز فيه حنظلتان . وخص المجوز لأنها لا تستعمل الطيب ولا تتزين للرجال فيكون في طرفها ما تتزين به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية . وظرف المجوز مزودها الذي تخزن فيه مناعها ، والحنظل نبات معروف ويقال له العلقم . وقيل هو هنا الثوم . ويروى كأن خصيه من التهدل * والتهدل استرخاء جلدة الخصية . والاستفهام بهذا البيت لأنهم حذفوا التاء من مثنى خصية شذوذاً . ولا تغفل عما ذكرناه لك في الشاهد الذي قبل هذا

وأشد * يرتج ألباء ارتجاج الوطب (١) والقياس ألباء فحذف التاء لما ذكرناه وحذف النون للاضافة والوطب النحى وارتجاجه اضطرابه اذا كان مملواً ، وقوله « اذالم يكن مثنى منقوص » يريد الآن يكون الاسم المثنى منتهكاً منه في حال الافراد نحو أخ وأب فانك تغيره برده الى أصله من ظهور ما حذف منه نحو أخوان وأبوان فاعرفه *

قال صاحب الكتاب * وتسقط نونه بالاضافة كقولك غلاماً زيد « وثوبى عمرو وألفه بملاقة ساكن كقولك التقت حاقنا البطان »

قال المشرح : « وتسقط نون التثنية للاضافة نحو جاءنى غلاماً زيد ورأيت ثوبى عمرو » والاصل غلامان وثوبين وذلك ان النون عوض من الحركة والتنوين والتنوين لا يثبت مع الاضافة فكذلك ما هو بدل منه ، « فان قيل » النون عوض من الحركة والتنوين جميعاً الى ما قررتم والحركة تثبت مع الاضافة نحو قولك جاءنى غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد فلم حذفتم النون في الاضافة مع ثبوت أحد بدليها وهو الحركة فالجواب انه لما تثبت النون مع الالف واللام في نحو الرجلان والغلامان مع ان أحد بدليها وهو التنوين لا يثبت معها حذف مع الاضافة مع ان أحد بدليها وهو الحركة لا يحذف كأن ذلك لضرب من التبادل والتقاص ، « فان قيل » فهلا ثبتت مع الاضافة وحذفت مع الالف واللام قيل المضاف اليه محل محل التنوين آخر ومحل الالف واللام أولا فكان حذف النون مع الاضافة أولى لوجود ما يقوم مقامه ويحل محله ووجه ثان وهو ان المضاف والمضاف اليه كاسم واحد والنون والتنوين يفصلان الكلمة عما بعدهما والالف واللام تفصل الكلمة أيضاً لانها يمنعان اضافة ما يدخلان عليه كفصل النون والتنوين فكان زيادة النون مع الالف واللام فيه تأكيد لمعناها ومع الاضافة نقص لغرض بالاضافة ومع ذلك لو حذفوها مع الالف واللام ربما وقعوا في لبس لانهم قد ياحقون الواحد المنصوب الف الاطلاق في القوافي وفي أواخر الآى نحو قوله تعالى « فأضلونا السبيلا وتظنون بالله الظنونا » ونحو قول الشاعر

* أقل الامم عاذل والعتابا * فلو أسقطوا النون في حال دخول الالف واللام لم يعلم أو احد هو أم مثنى ، وقد ذهب بعضهم الى ان للنون في التثنية أحوالا ثلاثة حالا تكون فيه عوضاً عن الحركة والتنوين وحالا

(١) لم يعلم قائل هذا الرجز مع كثرة الاستشهاد به ، ويذكرون قبله .

كانما عطية بن كعب * ظعينة واقفة في ركب

يرتج ألباء (البيت) *

والظعينة المرأة . والركب اصحاب الابل . والارتجاج الاضطراب ، والوطب سقاء اللبن . وصفه بان كفه عظيم رخو يرتج لمظلمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن وارتجاجه اضطرابه . وقيد الظعينة بانها واقفة في ركب لانها حينذاك تتبعخر وتعظم عجيزتها ترى حسناتها وتطلع الناس على جمالها والاستشهاد بهذا البيت على انه قيل اليان في مثنى الية ضرورة والقياس اليان ، قال ابو حاتم « ربما حذف العرب هاء التانيث من الية في الاتين فقالوا اليان واليان » اه لكن قال ابو العباس « يقال خصية وخصى فمن قال خصية قال خصيتان ومن قال خصى قال خصيان ، ومثله الية والى فمن قال الية قال إيتان ومن قال الى قال إيان » اه

تكون فيه عوضاً من الحركة وحدها وحالا تكون فيه عوضاً من التنوين وحده أما كونها عوضاً من الحركة والتنوين ففي كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافاً ولا معرفاً بالالف واللام نحو رجلان وغلaman ألا ترى انك اذا أفردت الواحد على هذا الحد وجدت فيه الحركة والتنوين جميعاً نحو رجل وغلان فالنون عوض عما يجب في ألف رجلان التي هي حرف الاعراب بمنزلة لام رجل فأما الحال التي تكون فيها نون التثنية عوضاً من الحركة وحدها فم لام التعريف نحو الرجلان والغلaman ألا ترى انك لو أفردت هذا الاسم لم تجد فيه الا الحركة وحدها نحو قولك الرجل والغلان والحال التي تكون فيها النون عوضاً من التنوين وحده فهو اذا كان مضافاً نحو غلاماً زيد وفرساً خالد ألا تراك تحذفها كما تحذف التنوين للاضافة والصحيح المذهب الاول وقد تقدمت الدلالة على صحته « واعلم انه قد تحذف أيضاً ألف التثنية » وذلك اذا اقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى كقولك جاءني غلاماً ابنك « والتقت حلقا البطان » حذفت النون للاضافة والألف لسكونها وسكون ما بعدها وهو الباء في ابنك واللام في البطان لان الهمزة زائلة في الوصل « فان قلت » فأنت قد منعت من حذفها لسكون نون التثنية بعدها فما بالك حذفتها ههنا وما الفرق بين الموضعين فالجواب ان الفرق بينهما ان نون التثنية لازمة للمثنى بمنزلة حرف من حروف الكلمة وليس كذلك اذا كان من كلمتين لانه ليس بلازم أن يضاف الى ما فيه ألف ولام أو همزة وصل ألا تراك تقول هذان غلاماً زيد وصاحباً عمرو فكان الساكن اذا كان من كلمة أخرى أمراً عارضاً والعارض لا اعتداد به ألا تراك لاتعيد المحذوف في رمت المرأة ولم يقم الرجل وان كانت التاء والميم قد تحركتا اذ الحركة فيهما ليس أمراً لازماً ولذلك قال « وتحذف ألفه - يريد ألف المثنى - بملاقة ساكن » يعني من كلمتين على ما ذكرنا فافهمه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ولا يخلو المقوص من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك فان كانت ثالثة وعرف لها أصل في الواو أو الياء ردت اليه في التثنية كقولك قفوان وعصوان وفتيان ورحيان وان جهل أصلها نظر فان أميلت قلبت ياء كقولك متيان وبليان في مسميين بمعنى وبلى والا قلبت واواً كقولك لدوان وإلوان في مسميين بلدي والى »

قال الشارح : اعلم انك « اذا ثبت المقصور » وهو كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو رحي وعصا فلا يخلو إما أن يكون ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة « فان كان ثلاثياً نظرت فان كانت ألفه منقلبة عن ياء رددتها في التثنية الى الياء » كقولك في رحي « رحيان » وفي قتي « قتيان » قال الله تعالى (ودخل معه السجن فتيان) ، « فان قيل » فمن أين علمتم أن ألف رحي وقتي من الياء قيل لقولهم فيه رحيت بالرحى اذا طحنت بها ولقولهم في جمع قتي فتيان وقتية فظهور الياء فيما ذكرنا دليل على انها من الياء ، « فان قيل » ففي رحي اثنان يقال رحيت بالرحى ورحوت بالياء والواو فلم قلتم رحيان لا غير قيل الحكم في التثنية على الغالب الاكثر والاكثر رحيت بالياء قال الشاعر

كَأَنَّا غُدُوَّةٌ وَبَنَى أَيْدِنَا بِجَنْبِ عُنَيْزَةِ رَحِيَا مُدِيرِ (١)

« فان كانت الالف منقلبة عن واو وددتها في التثنية الى الواو » نحو قذا وعصا ورجا واحد أرجاء البئر وانما قالوا في قفا « قفوان » لقولك قفوت الرجل اذا تبعته من خلفه وفي عصا « عصوان » لقولك عصوته بالعصا اذا ضربته بالعصا وقول في رجا رجوان قال الشاعر

فَلَا يُرْمَى بِإِ الرِّجَوَانِ إِنِّي أَقَلُّ الْقَوْمِ مَنْ يَغْنَى مَكَانِي (٢)

« فان قيل » ولم قلبت الالف الى الواو والياء وهما حذف لالتقاء الساكنين على حذف الحذف في اقامة واصابة فالجواب انه انما وجب تحريكهما لالتقاء الساكنين ولم تحذف لاننا ادخلنا الالف للتثنية اجتمعت مع الالف التي هي لام الكلمة ولم يمكن حذف أحدهما خوفاً من لبس فلما بطل حذف أحدهما لم يبق له كراهة وجب التحريك ولم يمكن تحريك الالف لانها مدة لا تكون الا ساكنة وقد علم ان الاسم اذا كان على ثلاثة أحرف والثالث ألف أن الالف منقلبة عن ياء أو واو فردت في التثنية الى ما هي منقلبة عنه وكان ذلك أولي من اجتناب حرف أجني ألا ترى انك لو ثبتت مثل رحي وعصا وحبل فكان يلزم إذا أضفت حذف النون قلت عصا زيد ورجا عمرو وحبل القوم فيلبس الواحد بالتثنية ولا يعلم أحداً يريد أم اثنين ، « فان جهل أمرها نظرت » فان كان سمع فيها الامالة قلبت في التثنية ياء فعلى هذا « لوسميت ببلى ومتى » ثم ثبتهما فانك قلب ألفهما ياء في التثنية لانه قد سمع فيهما الامالة أما ببلى فانها وان كانت حرفاً فانها على أبنية الاسماء من ذوات الثلاثة وتكفي في الجواب فصارت كأنها دلت دلالة الاسماء فأسميت لذلك وأما متى فأسميت لقوة الاسمية فعلى هذا تقول متيان وبليان في تثنية من اسمه متى وبلى « ولوسميت ببلى ولدى واذا » قلبت ألفهن واوا لان أمرها مجهول ولم يسمع فيهن الامالة وليس شيء من الاسماء أصله الياء وتمتنع

(١) هذا البيت لمهلل بن ربيعة اخي كليب ويروى

غداة كأننا وبني أيدنا * بجانب عنيزة رحيامدير

فدى لبني شقيقة يوم جاءوا * كاسد الغاب لجت في زئير

كان رماحهم اشطان بثر * بعيد بين جاليها جرور

غداة كأننا (البيت) *

وقبله

وعنيزة من اودية اليمامة قرب سواج . وقرى عنيزة بالبحرين . وقوله رحيامدير هو متى الرحي التي يطحن بها وهي مقصورة والفهام منقلبة عن يامو من ثمة تكتب بالياء ويقال في مشاهير حيان . وكذلك رحي الحرب والرحى واحد الارحاء . وهي الاضراس . والرحى اسم لنجفة عظيمة من الارض . ويروى في مكان قوله ورحيامدير * ركنائير * ولا شاهد فيه حينئذ . ويروى * بجانب سوية رحيامدير * وسوية هضبة طويلة دقيقة لا يعرف بنجد اطول منها في السماء وقد كانت بكر بن وائل وتغلب اقتتلوا عندها واستداروا بها

(٢) استشهد به المحيى الرجوان بالواو في متى رجاء وذلك لان هذه الالف التي في المفرد اصلها الواو . والرجاء واحد الارعاء وهي الجوانب قال الله تعالى (والملك على ارجائها) ويكتب الرجا بالالف لان اصله الواو . فاما الرجاء بمعنى الامل فمدود وكذلك الرجاء بمعنى الخوف . ومنه قول الله تعالى (مالكم لا ترجون لله وقارا)

منه الامالة هذا أصل مستمر عند البصريين لا يختلفون فيه ، وذهب الكوفيون الى ان ما كان من الثلاثي مفتوح الاول كان على العبرة التي ذكرناها وما كان مكسور الاول أو مضموم قلبوه الى الياء وان كان من الواو وكتبوه بالياء نحو الضحى والرشى والحبي والحق مع البصريين لا قياس والسماع أما القياس فقد ذكر وأما السماع فباحكاه أبو الخطاب انه سمع في تشنية كبا وهو العود الذي يتبخر به كبوان وحكي الكسائي منهم انه سمع في حمى حموان وفي رضا رضوان وهذا نص في محل النزاع فاعرفه *

قال صاحب الكتاب ﴿ وان كانت فوق الثالثة لم تقاب إلا ياء كقولهم أعشيان وملهيان وحيليان وحباريان وأما مذروان فلأن التشنية فيه لازمة كالتأنيث في شقاوة ﴾

قال الشارح : « فان كان المقصور فوق الثلاثة قلبت ألفه في التشنية ياء على كل حال » وذلك من قبل ان المقصور اذا زاد على الثلاثة لم تكن ألفه منقلبة إلا عن ياء أو مشبهة بالمنقلب عنها سواء كان أصلها الياء أولا أصل لها فمثال الاول أعشى وملهى ونحوهما من قولك مغزى ومعلى فهذه الالفاظ أصابها الواو لان أعشى من عشا يعشو من قوله

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره . تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ (١)

(١) البيت للحطيمية من قصيدة له مطامها

آثرت ادلاجى على ليل حرة * هضم الحشا حسنة المتجرد
اذا النوم الهاها عن الزاد خلتها * بعيد الكرى باتت على طن مجسد
اذا ارتفعت فوق الفراش تخالها * تخاف انبتات الخصر ما لم تشدد
وتضحى غضيض الطرف دونى كأنما * تضمن عينيها قذى غير مفسد
اذا شئت بعد النوم القيت ساعدا * على كفل ريان لم يتخذ

وقبل البيت المستشهد به .

فما زالت الموجاء تجرى صفورها * اليك ابن شماس تروح وتفتدى
تزور امرا يؤتى على الحمد ماله * ومن يؤت اثمان المحامد يحمده
يرى البخل لا يبقى على المرء ماله * ويعلم ان البخل غير محله
كسوب ومتلاف اذا ما سألته * تهلل واهتز اهتزاز المهند
متى تأتته *

وبعد

وذاك امرؤان يسطك اليوم نائلا * بكفيه لا يمنعك من نائل الند
وانت امرؤ من ترم تهدم صفاته * ويرمى فلا يهدم صفاتك مرتد
سواء عليه . اى حين انته * افي يوم نحس كان او يوم اسعد
هو الواهب الكوم الصفايا لجاره * يروح بها العبدان في عازب ند

والادلاج - بزنة الاكرام - سرى السيل اجمع والادلاج - بزنة الاصطبار - السير في آخر الليل . يقول آثرت ادلاجى وسيرى على هذه الراء الحرة الكريمة ان اعانها وقوله اذا النوم الهاها عن الزاد معناها انها اذا لم تعش فباتت خبيصة البطن وقد شبه عكثها وانطاوا بطنها بطي ثوب مجسد وهو المصبوغ بالزعفران . وقوله اذا ارتفعت الخ فالارتفاق الاتكاء والمعنى انها اذا اتكات على فراشها خافت انقطاع وسطها العظام عجيزتها . وقوله وتضحى غضيض الطرف الخ معناها انها من

وملهى من الله ومغزى من الغزو ومعطى من عطا يعطون إنما لمسا وقعت الواو رابعة قلبت ياء وهذه قاعدة من قواعد التصريف ان الواو اذا وقعت رابعة طرفاً فانها تقلب ياء نحو ادعيت وأغزيت فعلوا ذلك حملاً له على المضارع في يغزى ويدعى فأصل هذا القلب في الفعل والاسم محمول عليه فالأصل في أعشى أعشوفى ملهى ملهو وفي مغزى مغزو وفي مدعى مدعو فحول الى أعشى وملهى ومغزى ومدعى ثم صارت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فهذه الالف منقلبة عن ياء والياء بدل من الواو ، وأما المنقلبة عن الياء أصلاً فنحو المرمى والمجرى تقول مرميان ومجريان وهو من رميت وجريت ، وأما المشبه بالمنقلب فنحو ألف « حبل وحبارى » وأرطى وقبعثرى فالالف في حبل للتأنيث وليست منقلبة عن شئ لكنها في حكم المنقلب عن الياء اذ الواو لاتقع طرفاً رابعة ولذلك تكتب ياء وتسوغ فيها الامالة ولو صرفت لكان بالياء نحو حبلت وحبريت والالف في أرطى واللاحق بجعفر وألف قبعثرى زائدة لتكثير الكلمة وحكمها في شبه المنقلبة عن الياء حكم ألف التأنيث فلذلك قلبت في التثنية ياء نقلت حبلان وأرطيان وقبعثران وهذا مذهب البصريين فيما جاوز الثلاثة من المقصور قلت حروفه أو كثرت ، وأما الكوفيون فيحكون عن العرب انه اذا تعدى المقصور الاربعة وكثرت حروفه حذفوا ألفه في التثنية ولم يفرق أصحابنا بين القليل والكثير ، فأما « مذروان » وهما أطراف الأليتين وهما أيضاً الموضعان اللذان يقع فيهما الوتر من القوس قال عنتره

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتَكَّ مِذْرَوَيْهَا لَتَقْتَلَنِي فَمَا أَنَا ذَا عُمَارَا (١)

فقد كان ينبغي أن يقال مذريها بالياء على قياس تثنية المقصور الزائد على الثلاثة من نحو ملهى ومغزى غير ان التثنية على ضربين أحدهما أن يلحق الاسم فيها حرف التثنية ويكون في تقدير الانفصال والآخر أن تصاغ على التثنية ولا يقدر فيها انفصال الواحد كما قدر في الوجه الاول ولكن بنى على التثنية فالاول كقولك رجل ورجلان وعصا وعصوان وجميع ما تقدم والثاني كقولهم مذروان وعقلته بثنائين فهذا بنى على التثنية كما بنى نحو الشقاوة والعظاية والاداة على التأنيث من غير تقدير دخول التاء على المذكور فلولا ذلك لانتقلت الواو والياء همزة كما تنقلب في رداءين فلا مفرد لكل واحد من مذروين وثنائين كما انه لا مذكر للاداة والشقاوة ونحوهما فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وما آخره همزة لا تخلو همزته من أن تسبقها ألف أو لا فالتى سبقتها ألف على أربعة أضرب أصلية كقراء ووضاء ومنقلبة عن حرف أصل كرداء وكساء وزائدة في حكم الأصلية كعلياء وحرباء ومنقلبة عن ألف تأنيث كحمرء وصحراء فهذه الأخيرة تقلب واواً لا غير

حياتها كان بعينها اذا نظرت قدى يمنعها النظر ولم يبلغ ان يفسد عينها والعوجاء الناقاة وضفورها اتساعها والعبدان - بكسر العين وسكون الباء - جمع عبد - ومثله عبيد وعبد - بزنة ركع - ومعبد ومعبداء كشيوخه ومشيوخه وقوله تمشون من عشا اذا اتى ناراً يرجو عندها خيراً اوهاى - وهو بالعين المهملة من باب نصر - والكوم جمع كوما وهو الناقة العظيمة السنام

(١) قدمضى قولنا على هذا البيت في اثناء تعليقاتنا (ص ١١٩) من هذا الجزء

كقولك حمراوان وصحراوان والباب في البواقي أن لا يقلبن وقد أجزى القلب أيضا والتي لا ألف قبلها فبابها التصحيح كرشاء وحذاء *

قال الشارح : اعلم ان « ما آخره همزة » من الاسماء على ضربين ممدود وغير ممدود فالممدود كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة نحو كساء ورداء ونحوهما من نحو سقاء وغطاء وشقاء : وغير الممدود كل اسم كان في آخره همزة لا ألف قبلها نحو خطأ ورشأ ونحوهما من نحو حدة وقارئ ومنشئ فلمهموز أعم من الممدود إذ كل ممدود مهموز لان في آخره همزة وليس كل مهموز ممدودا « والهمزة في آخر الممدود على أربعة أضرب » تكون أصلا وبديلا من أصل وزائدة في حكم الأصل وزائدة للتأنيث « فالأصل نحو قراء ووضاء والذي يدل على انها أصل ثبوتها في تصرفها من الفعل نحو قرأت وتوضأت فتجدها ثابتة في تصارييف الفعل ، وأما كونها بدلا من أصل فنحو كساء ورداء « فهذه الهمزة ليست أصلا ولا زائدة وإنما هي بدل من حرف أصلي كقولك فلان حسن الكسوة والردية فالواو في الكسوة والياء في الردية هي الهمزة في كساء ورداء مقلوبة عنهما ، وأما « كونها زائدة للالحاق فنحو علباء وحرباء » الهمزة فيه للالحاق بسرداح وحلاق والحق من أمرها انها بدل من ياء مزيدة للالحاق كأن الأصل علباي وحرбай ثم وقعت الياء طرقا بعد الالف زائدة فقلبت ألفا ثم قلبت الالف همزة ومثله العمل في كساء ورداء والذي يدل ان الأصل ما ذكرنا من أمر هذه الهمزة انهم لما أشوا هذا الضرب أظهروا الحرف المنقلب وذلك نحو درحاية ودعكاية وإنما قال انها في حكم الأصل لانها للالحاق فالهمزة بإزاء الحاء في سرداح والقاف في حلاق ، وأما « كونها زائدة للتأنيث فنحو حمراء وصخراء » فالهمزة فيهما زائدة للتأنيث والحق فيها انها بدل من ألف التأنيث في حبل وسكرى وإنما قلبت همزة لاجتماعها مع ألف الممدود قبلها وسيوضح أمرها في موضعه من هذا الكتاب فاذا ثبت الممدود فان كانت همزته للتأنيث نحو حمراء وصخراء قلبتها واوا أبدا فنحو قولك هاتان « حمراوان وصحراوان » ورأيت حمراوين وصحراوين ومررت بحمراوين وبصحراوين وإنما قلبوها هنا ولم يقروها على لفظها حملا لها على الجمع المؤنث السالم والنسب من نحو صحراوات وخنفساوات وصحراوى وحمراوى لاجتماعهن في سلامة الواحد وزيادة الزائدين في الآخر منهن للمعنى وإنما قلبت في النسب لتلا يصير علم التأنيث حشوا مع انك لو نسبت اليه مؤنثا لاجتمع في الكلمة علامتا تأنيث نحو حمراوية وصحراوية وذلك لا يجوز وأبدلوا منها في الجمع واوا لتلا يجمعوا في اسم بين علامتى تأنيث « فان قيل » ولم كان البدل واوا ولم يكن ياء فالجواب ان الذي دعاهم الى القلب في صحراوات وصحراوى الفرار من علامتى تأنيث وكانت الياء مما يؤنث بها في مثل اذهبى وانطلقى فعدلوا عنها الى الواو لانها لا تكون للتأنيث وقيل اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصورة « فان كانت همزته زائدة للالحاق نحو علباء وحرباء » ففيه وجهان أجودهما اقرار الهمزة بحالها نحو علباءان وحرباءان لان الهمزة فيه ليست للتأنيث والثاني أن تبدلها واوا كما فعلت بهمزة التأنيث فتقول علباوان وحرباوان لانها وان لم تكن للتأنيث لكنها شابهت حمراء ولبها بالزيادة فحملت عليها وهذا شبه لفظي لا فاعلا لا شك ان حمراء ولبها لم تقلب لكونها زائدة ، وان كان « مشي نحو كساء ورداء » فالوجه

وبالباب اقرار الهمزة نحو قولك كساءان ورداءان ورأيت كساءين ورداءين ومررت بكساءين ورداءين ويجوز قلبها واوا فتقول جاءني كساوان ورداوان ورأيت كساوين ورداوين حملا لها على همزة علباء وحرباء من حيث كانت الهمزة في كساء ورداء بدلا من حرف ليس للتأنيث ثم انهم تجاوزوا هذا الى أن قالوا قراوان ووضاوان فشيئوا همزة قراء ووضاء بهمزة كساء ورداء من حيث كانت لا ما غير زائدة كما ان همزة كساء ورداء غير زائدة فإذا القلب في حمراوان هو الاصل ، قال أبو عمرو وكل العرب تقول حمراوان وربما قالوا حمراءان فلم يقلبوها تشبيهاً بهمزة علباء من حيث هما زائدان حكى ذلك محمد بن يزيد عن أبي عثمان والقلب في علباء أقوى منه في كساء والقلب في كساء أقوى منه في قراء ووضاء والداعي لهم الى هذه الالحاقات والحمل حاجتهم الى التوسع في اللغة ، وحكى الكسائي عن العرب كسايان وردايان بالياء فصار فيه ثلاث لغات وأجاز ذلك أجمع في باب حمراء فقال حمراوان بالواو وحمراءان بالهمزة وحمرايان بالياء ، وأجاز الكوفيون فيما طال من الممدود حذف الحرفين الآخرين فقالوا قاصمان وناقان في قاصماء وناقاء ، « فان ثنيت نحو رشأ وقرأ » ونحوها مما هو مهموز غير ممدود فليس الا وجه واحد وهو اقرار الهمزة نحو رشأان وقرأان لان الهمزة فيه أصلية لم يوجد فيها ما وجد في الممدود فاعرفه •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمحدوف المعجز يرد الى الاصل ولا يرد فيقال أخوان وأبوان ويدان ودمان وقد جاء يديان ودميان قال • يديان بيضاوان عند محلم • وقال
فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذِيحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ •

قال الشارح: اعلم ان « المحدوف المعجز » وهو الساقط اللام على ضربين ضرب يرد اليه الحرف الساقط في التثنية وضرب لا يرد اليه فتى كانت اللام الساقطة ترجع في الاضافة فانها ترد اليه في التثنية لا يكون الا كذلك واذا لم يرجع الحرف الساقط في الاضافة لم يرجع في التثنية فمثال الاول أخ وأب تقول في تثنيتهما هذان « أخوان وأبوان » ورأيت أخوين وأبوين ومررت بأخوين وأبوين لانك تقول في الاضافة هذا أبوك وأخوك ورأيت أباك وأخاك ومررت بأبيك وأخيك فترى اللام قد رجعت في الاضافة فكذلك رددتها في التثنية وذلك لانا رأينا التثنية قد ترد الذاهب الذي لا يعود في الاضافة كقولك في يديديان وفي دم دميان وأنت تقول في الاضافة يدك ودمك فلا ترد الذاهب فلما قويت التثنية على رد ما لم ترده الاضافة صارت أقوى من الاضافة في باب الرد فاذا ردت الاضافة الحرف الذاهب كانت التثنية أولى بذلك وأجدر ، ومثال الثاني يد ودم فانك تقول في التثنية « يدان ودمان فلا ترد الذاهب » لانك لا ترده في الاضافة فاما قول الشاعر
يَدَيَانِ بِيضَاوَانِ هِنْدٌ مُحَلَّمٌ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتَضَهَّدا (١)

(١) كثر الاحتجاج بهذا البيت في كتب اللغة والنحو . ومع هذا فلم ينسبه احد الى قائل ولا ذكر له سابقا ولا لاحقا . وقد اختلفوا في رواية الفاظه . فروى ابن الشجري • قد تمنعانك ان تذلت وتقرأ • ورواه الجوهري
يديان بيضاوان عند محرق • قد تمنعانك منهما ان تهضما
والحلم — بكسر اللام يقال انه من ملوك اليمن . ومن روى عند محرق فانما عني عمرو بن هند ملك الحيرة وكان يلقب بالمحرق

ويروى محرق والشاهد فيه قوله يديان برد الساقط ومثله قول الآخر * فلوانا على حجر الخ (١)
 وحمله أصحابنا على القلة والشذوذ وجعلوه من قبيل الضرورة والذي أراه أن بعض العرب يقول في اليد
 يدي في الأحوال كلها يجمعه مقصورا كرحى وفى من ذلك قول الراجز
 يارب سار بات ماتوسدا إلا ذراع العنسي أو كفت اليد (٢)

لأنه حرق مائة من بني تميم أو غنى الحرث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة . وإنما قيل له ذلك لأنه أول من حرق العرب في
 ديارهم . وهم يدعون آل محرق . والشاهد في البيت عند الشارح قوله يديان حيث رد اللام في تثنية يد شذوذاً وجعلها كثنية
 رحي وفى . وقال ابن الشجري «ويدا صلا يدي لظهور الياء في تثنيها ولقولهم يديت اليه يدا أى أسديت اليه نعمة
 قال الشاعر يديت على ابن حسحاس بن بدر * بأسفل ذى الجزاة يد الكريم

فيجوز أن تكون اليد التي هي النعمة مأخوذة من التي هي العجاجة لأن النعمة تسدى باليد ويجوز أن تكون العجاجة
 مأخوذة من النعمة لأن اليد نعمة من نعم الله على العبد . ويدل على سكون عينها جمعها على إبدال قياس فعل في جمع القلة
 أفعل كالكب والكب والبحر وانسرفي جمع نسر وبحر وكعب وكلب وفتح الدال في التثنية كافي قوله يد يديان يديا وان
 (البيت) لا يدل على فتحها في الواحد اهـ

(١) اضطربوا في نسبة هذا البيت : فزعم ابن دريد أنه لعلي بن بدال - بفتح الباء الموحدة وتشديد الدال المهملة -
 ابن سليم . وزعم قوم أنه للفرزدق . ونسبه آخرون للاختل . وعزاه جماعة منهم الشارح إلى مرداس بن عمرو ونسبه
 ابن هشام والعيني تبعاً لصاحب الحماسة البصرية إلى المنقب العبدى ويذكرون بعده البيتين اللذين ذكرهما الشارح
 وبيتين آخرين وهما

فأما أن تكون اخى بصديق * فأعرف منك غنى من سميني

والا فاطرحنى واتخذنى * عدوا اتقيك وتتقيني

وقوله ، على حجر يرويه بعضهم بتقديم الحاء المهملة على الجيم الموحدة . وآخرون بحجم مضمومة فاء ساكنة
 وهو الشق في الأرض . وقوله جرى الدميان بالخبر اليقين معناه أن دمها تمازولا تحتلط وهذا إشارة إلى ما تعارفه
 العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين البتة . وقيل معناه أنالو ذبحنا على حجر لعلم أينا الشجاع . وذلك لأنهم يزعمون
 أن الشجاع يجري دمه والجبان يجمد ولا يسير . وقوله * على طول التجاور بعد حين يرويه بعضهم

على حال التكاثر منذ حين ي والتكاثر المباشرة من الكثر وهو التسم ، والشاهد في البيت - عند المؤلف -
 رجوع المحذوف من الدم عند تثنيته حتى يقال دميان ضرورة . وقد اختلفوا في اللام المحذوفة من دم فزعم الجوهري
 أنها واو وعنده أن في هذا البيت شذوذ آخر . وزعم قوم منهم ابن السراج أنها ياء . وعند الشارح أن دميان ليس
 مثق دم المتقوس المحذوف اللام فتلزم الضرورة التي ذكرها المؤلف وإنما هو تثنية دما مقصورا ثنى ورحى فلا
 ضرورة حينئذ

(٢) لم أقف على نسبة هذا الرجز ولا على كلام سابق عليه ألاحق له . وقد استشهد به الشارح على أن من العرب
 من يجمع اليد مضمومة كرحى وعصا فلذلك يقولون في تثنيها يديان كما قالوا رحيان وعصوان . وهو كلام سبقه إليه
 الجوهري حيث قال . «بعض العرب يقول لليد يدا مثل رحا . قال الراجز * يارب ساربات ماتوسدا * (البيت) وتثنيها
 على هذه اللفظة يديان مثل رحيان قال الشاعر يد يديان يديا وان * (البيت) اهـ وقال ابن الأنباري . «أنشد القراء

يارب ساربات * (البيت) أى كان ذراع الناقة له بمنزلة الوسادة . وموضع اليد خفض بإضافة الكف إليها وثبتت
 الألف فيها وهي مخفوضة لأنها شبهت بالرحى والفتى وعلى هذا قالت جماعة من العرب قام أباك وجلس أخاك فشبهوها
 بصاك ورحاك . هذا مذهب أصحابنا وقال غيرهم موضع اليد نصب بكف وكف فعل ماض من قولك قد كف فلان
 الأذى عنه اهـ

وتثنيها على هذه اللغة يديان مثل رحيان ، وكذلك دم يقال منقوصا ومتصورا وعليه قول الشاعر

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُّ مَنَا وَلَكِنْ عَلَى أَدَامِنَا يَقَطُرُ الدَّمَا (١)

فلذلك قال « جرى الدميان » كما تقول فتيان ورحيان « وحلم » ملك من ملوك اليمن وقوله جرى الدميان بالجر اليقين يصف ما بينهما من العداوة والبغضاء حتي انهما لودبحا علي حجر واحد لما امتزج دماؤهما والبيت لمرداس بن عمرو وقيل للاخطل وقيله

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا رَبَّاحٍ عَلَى طُولِ التَّجَاوُرِ بَعْدَ حِينٍ
لَا بُغْضَهُ وَيُبْغِضُنِي وَأَيْضًا يَرَانِي دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِي

وأما « هن » فمن قال فيه هنك ولم يرد الذهاب في الاضافة قال في تثنيته هنان وهنين ومن قال هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك قال في التثنية هنوان وهنوين فرد الساقط فاعرفه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقد يشي الجعم على تأويل الجماعتين والفرقتين أنشد أبو زيد

* لنا ابلان فيهما ما علمتم * وفي الحديث مثل المناق كالشاة المائرة بين الغنمين وأنشد أبو عبيد

لَأَصْبَحَ الْحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَائِنِ

وقالوا لقاحان سوداوان وقال أبو النجم * بين رماحي مالك ونهشل *

قال الشارح : القياس يأبى « تثنية الجعم » وذلك ان الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة والتثنية تدل على القلة فهما معنيان متدافعان ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الافراد قالوا ابلان وخنمان وجمالان ذهبوا بذلك الى التقطيع الواحد وضمو اليه مثله فثنوه أنشد أبو زيد

(١) البيت - فيما رواه أبو تمام والاعلم - للحسين - بزنة التصغير - بن الحمام - بزنة الغراب - المرى - وقد روي قبله .

تاخرت استبقى الحياة فلم اجد * لنفسى حياة مثل ان اتقدما

فلنسنا على الاعقاب تدمى كلومنا * (البيت) وبعبده

نقلق هاما من رجال اعزة * علينا وهم كانوا اعق واظلمنا

وقد روى الفضل الضبي في المفضليات قصيدة الحسين بن الحمام التي مطلعها في روايته

جزى الله افتاء العشيرة كلها * بدارة موضوع عقوقا ومائما

بنى عمنا الادنين منهم ورهطنا * فزارة اذ رامت من الامر معظما

موالى موالىنا الولادة منهم * ومولى اليمين حابسا متقسما

ولم يذكر البيت المستشهد به فيها . وكانت بنو سعد بن ذبيان قد احلبت على بني سهم مع بني صرمة واحلبت معهم محارب ابن خصيفة فساروا اليهم ورئيسهم حميضة بن حرمة الصرمي ونكصت عن الحسين بن الحمام قبيلتان وهما عدوان بن وائلة بن سهم وعبد غنم بن وائلة بن سهم فلم يكن معه الابن وائلة بن سهم والحرقة فسار اليهم ولقيهم الحسين ومن معه بدارة موضوع فظفر بهم وهزمهم وقتل منهم فاكثر . . . ومعاني الايات والاستشهاد ظاهر

هُمَا اِبْلَانٍ فِيهِمَا مَا هَلَنْتُمْ فَعَنْ اَيِّهَا مَاشَيْتُمْ فَتَنَكَّبُوا (١)

وقالوا « لقاحان سوداوان » حكاه سيبويه وانما لقاح جمع لقحة ، وقالوا جمالا ان يريدون قطيعين منها قال الشاعر * لا أصبح الحي الخ (٢) فالتثنية تدل على اقترانها قطيعين ولو قال لقاح أو جمال لفهم

(١) هذا البيت - على ما رواه الشارح وهو المشهور في كتب النحو - بيت مفرد لم يذكر احدا سابقا له ولا لاحقا ولم ينسبه الا الصاغاني حيث نسبته لشعبة بن قيس وهو شاعر اسلم في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم غير انه لم يره ورواية ابى زيد * فمن اية ماشتتم فتنكبوا * وقد وقع صدر هذا البيت في شعر لعوف بن عطية الخرج وعجزه * فادوها ان شتتم ان نسلا * وبعده

وان شتتم القحتم وتجتتم * وان شتتم عينا بعين كما هما
وان كان عقلا فاعقلوا لاختكم * بنات الخاض والبكار المقاحا
جزيت بنى الاعشى مكان لبونهم * كرام الخاض واللحاح الروالما

والشاهد في البيت قوله ابلان حيث تني اسم الجمع على تاويل فرقتين وجماعتين . قيل الا بل لا واحد لها من لفظها وهي مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين فالتانيث لها لازم . وجمع الابل ابال واذا صغرت الحقت الهاء فقلت ابيلة كما تقول غنيمة واذا ارادوا ابلان فانما يريدون قطيعين من الابل اه وقوله فمن ايها - فيما رواه الشارح - الضمير المؤنث راجع الى قوله ابلان بتاويل الفرقة او القطعة . ورواية ابى زيد فمن اية بالثاء والتنوين اصلها ايتهم فلما حذف المضاف اليه نون . ويروى فمن ايها - بضمير المتنى وبتخفيف اى - وهي اوضح الروايات . وقوله فتنكبوا فانه يقال اتكب الرجل كنانته او قوسه اذا القاه على منكبيه : ويقال تنكبا لرجل هذا الامر اذا تجنبه ، والذي في البيت من المعنى التانى والمعنى لنا قطيعان من الابل فيهما ما علمتم من قرى الاضياف وتحمل التزامات فخذوا عن ايها ماشتتم وادتم فلها مباحة لكم غير ممنوعة منكم

(٢) البيت لعمر بن العداء الكلابي . وكان معاوية ابن ابى سفيان قد استعمل ابن اخيه عمرو بن عتبة بن ابى سفيان على صدقات كلب فاعتدى عليهم ففى ذلك يقول عمرو بن العداء .

سمى عقالا فلم يترك لنا سبدا * فكيف لو قد سعى عمرو عقالين
لاصبح الحي اوبادا (البيت) *

وقوله سعى في الموضوعين هو من قولهم سعى الرجل على الصدقة اذا عمل في اخذها من اربابها ، وقوله عقالا وعقالين هما منصوبان على الظرف واراد مدة عقال ومدة عقالين والعتال صدقة عام قال الاصمعي بعث فلان على عقال ابى فلان اذا بعث على صدقاتهم وقوله فلم يترك لنا سبدا فالسبد - بفتحيتين - الشعر والوبر ، وقوله فكيف الخ هو ظرف يقع مع عامله المحذوف في محل المرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف اى فكيف حالنا وهذه الجملة دليل جواب لو والمعنى . انه تولى علينا سنة في اخذ الزكاة منا لمظلمنا ونهب اموالنا حتى لم يترك لنا شيئا فلوانه تولى علينا سنتين على اى حال كنا نكون . وقوله لاصبح الحي اوبادا . فان اللام واقعة في جواب قسم مقدر . والحي . القبيلة والاباد جمع وبد - بفتحيتين - وهي شدة العيش وسوء الحال . وهو مصدر يوصف به فيستوى الواحد والجمع وقد جمعه على قوم النعمت الصحيح كما يقال عدل وعدول . وقيل الاباد جمع وبد - بفتح فكسر كفتح واخذوا - وهو السى الحال ، والهيجا الحرب . وثنى الجمال لانه جاءها صنفين صنفانترحلهم يحملون عليها اثقالهم وصنفانحرهم يركبونه اذا جنبوا خيلهم ويؤيد ذلك ان ابا الفرج قد روى * يوم الترحل والهيجا جمالين * ووقع في رواية ابى الفرج * لاصبح الحي اوقاصا * والاوقاص جمع وقص بفتحيتين وفتح فسكون - وهو ما بين الفريضتين من نصب الزكاة مما لا شئ فيه والكلام حينئذ على تقدير مضاف وكان

منه الكثيرة الا انه لا يدل على انها متحركة قطيعين وهو في اعلان أسهل لانه جنس فهو مفرد وليس بتكسير
كجمل وجمال ، ومن ذلك قول أبي النجم

تَبَعَّتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحٍ مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ (١)

أعلم بالتثنية افتراق رماح هؤلاء من رماح هؤلاء ، فأما قوله عليه السلام « مثل المنافق كالشاة العائرة
بين الغنمين » فانه شبه المنافق وهو الذي يظهر انه من قوم وليس منهم بالشاة العائرة وهي المترددة بين
الغنمين أي بين القطيعين لا تعلم من أي القطيعين هي يقال سهم عائر وحجر عائر اذا لم يعلم من أين
هو ولا من رماه *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجمل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين كقولك ما أحسن
رؤسهما وفي التنزيل (فاقطعوا أيديهما) وفي قراءة عبدالله (أيمانها) وفيه (فقد صنعت قلوبكما) وقال
﴿ ظهر اهما مثل ظهور الترسين ﴾ فاستعمل هذا والاصل معا ولم يقلوا في المنفصلين أفراسهما ولا غلامهما
وقد جاء وضما راحلها ﴿

قال الشارح : اهل ان كل مافي الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر
والبطن والقلب فانك اذا ضمنت اليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها الجمع وهو الاكثر نحو قولك
« ما أحسن رؤسهما قال الله تعالى (ان تنوبا الى الله فقد صنعت قلوبكما) وانما عبروا بالجمع والمراد التثنية
من حيث ان التثنية جمع في الحقيقة ولانه مما لا يلبس ولا يشكل لانه قد علم ان الواحد لا يكون له الرأس
واحد أو قلب واحد فأرادوا الفصل بين النوعين فشبهوا هذا النوع بقولهم نحن فعلنا وان كانا اثنين في
التعبير عنهما بلفظ الجمع ، وكان القراء يقول انما خص هذا النوع بالجمع نظرا الى المعنى لان كل مافي الجسد
منه شيء واحد فانه يقوم مقام شيئين فاذا ضم الى ذلك مثله فقد صار في الحكم أربعة والأربعة جمع وهذا
من أصول الكوفيين الحسنة ويؤيد ذلك ان مافي الجسد منه شيء واحد ففيه الدية كاملة كاللسان والرأس
وأما مافيه شيئان فان فيه نصف الدية ، والوجه الثاني التثنية على الاصل وظاهر اللفظ نحو قولك ما أحسن
رأسيهما وأسلم قلوبيهما قال الشاعر

بِمَا فِي فَوَادَيْنَا مِنَ الْهَمِّ وَالْهَوَى فَيَبْرَأُ مِنْهُمَا ضُفُؤَادِ الْمَشَعْفُ (٢)

اصل الكلام لاصح مال الحى اوقاصا وهذا كناية عن افتقارهم وانه لا يوجد عندهم شيء وقد ذكر الشارح وجه
الاستشهاد باليت

(١) البيت من ارجوزة ابى النجم التي اولها ﴿ الحمد لله الوهوب المجزل ﴾ وقوله ﴿ بين رماحي مالك ونهشل ﴾ فانما
يريد مالك بن ضبيعة ونهشل قبيلة من ربيعة وسبب ذكرها ان دماء كانت بين دارم وبنى نهشل وحروبيا في بلادهم فتحامى
جميعهم الرعى فيما بين فلج والصمان مخافة ان يعرفوا بشيء حتى عفى كلؤه وطال فذكر ان بنى عجل قومه جاءوا لغزوها
الى ذلك الموضع فرعته ولم تخف من هذين الحيين . ففخر به ابو النجم .

(٢) هذا البيت للفرزدق من قصيدة مطلعها .

عزفت باغشاش وما كدت تعزف * وانكرت من حدراء ما كنت تعرف

فأما قول خطام المجاشعي

ومهمتين قدّنين مرتّنين ظهراهما مثل ظهور الترسنين (١)
جيتّهما بالنّعت لا بالنّتين

فان الشاهد فيه تثنية الظاهر على الاصل والكثير الجمع لما ذكرناه مع كراهية اجتماع التثنيتين في اسم واحد لان المضاف اليه من تمام المضاف بصف مفازة قطعها والمهمة القفر والقذف بالفتح البعيد والمرت الارض التي لا تنبت كانها فلاتان لانبت فيهما ولا وشخص يستدل فشبههما بالترسين وجمع بين اللغتين بقوله ظهراهما مثل ظهور الترسنين وقوله جيتّهما بالنّعت أى خرقتهما بالسير أى بأن نعتالى مرة واحدة ، والوجه الثالث الافراد نحو قولك ما أحسن رأسهما وضربت ظهر الزيد بن قال الشاعر

ولج بك الهجران حتى كأنما * ترى الموت في البيت الذي كنت تالف
لحاجة صرم ليس بالوصل أنما * اخو الوصل من يدنو ومن يتلطف
ادابته حذرا من رقدة الضحى * دعت وعليها درع خز ومترف
باخضر من نيمان ثم جلت به * عذاب الثنايا طيبا حين يرشف
وقبل البيت المستشهد به .

دعوت الذي سوى السموات ايده * ولقاني من وريدى والطف
ليشغل عنها بعلمها بزمانة * قدلمه عنها وعنى فتسفف
بما في فؤادينا من الهم والهوى * (البيت) وبعده
فاوسل في عينه ماء علاها * وقد علموا اني اطب واعرف
فداويته عامين وهي قريبة * اراها وتدنولي مرارا فارشفي
سلافة جفن خالطتها تريكة * على شفيتها والذي المسوف

والاستشهاد في البيت بقوله فؤادينا حيث جاء بالمضاف مثني على الاصل والمستعمل المطرد فيما كان من هذا النحو ان يخرج مشاء الى لفظ الجمع كما قال الله عز وجل (فقد صغت قلوبكما) وقوله منهاض اصله الذي انكسر بعد الجبر وهو اشد الكسر ولا يكاد يندمل والمشف الذي شغفه الحب اى وصل الى شفافه وشفاف القلب وشغافه بالعين المهمة وبالعين المعجمة . حبه وبهما قرىء قوله تعالى (قد شغفها حبا) وروى بعضهم المشعب . وبعضهم يروى . المذهب . قال الاعلم « وهذه الرواية اصح لان البيت من قصيدة فائية مشهورة » اه وتقول وقد روينا لك كثيرا من ابيات القصيدة لتعلم علم هذا وقد كان في نسخة الاصل عند الشارح (المشعب) فاصلحناه الى ما ترى

(١) هذا البيت قد استشهد به سيدييه مرتين فنسبه في احدهما (ج ١ ص ٢٤٩) الى خطام المجاشعي كما نسبه الشارح هنا . ونسبه في المرة الثانية (ج ٢ ص ٢٠٣) الى هيمان بن تحافة . وقال البغدادي « والصحيح ان هذا الرجز لخطام المجاشعي وهو شاعر اسلامي لاهميان ابن قحافة » اه والرواية .

جيتّهما بالنّعت لا بالنّتين * على مطار القلب سامى العينين

والراء في قوله ومهمتين واوردب والمهمة القفر والخوف والقذف . بفتح القاف وسكون الدال . وبعدها فاه - البعيد من الارض وقيل هو المكان المرتفع الصلب والمرت - بفتح الميم وسكون الراء بعدهما ثاء مشناة - الارض

* كانه وجه تركيبين قد غضبنا * (١) وذلك لوضوح المعنى اذ كل واحد له شئ واحد من هذا النوع فلا يشكل فأتى بلفظ الافراد اذ كان أخف ، فان كان مما في الجسد منه أكثر من واحد نحو اليد والرجل فانك اذا ضممته الى مثله لم يكن فيه الا التثنية فهو ما أبسط يديهما وأخف رجلهما لا يجوز غير ذلك فأما قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) قائما جمع لان المراد الايمان وقد جاء في قراءة هبده الله بن مسعود (فاقطعوا أيماهما) ، وكذلك « المنفصل من نحو غلام وثوب » اذا ضممت منه واحدا الى واحد لم يكن فيه الا التثنية فهو غلاميهما وثوبيهما اذا كان لكل واحد غلام وثوب ولا يجوز الجمع في مثل هذا لانه مما يشكل ويلبس اذ قد يجوز أن يكون لكل واحد غلمان وآتواب وقد حكى بعضهم « وضعا رحلهما » كأنهم شبهوا المنفصل بالمتصل وهو قليل فاعرفه *

التي لاماء فيها ولا نبات - والظاهر ما ارتفع من الارض . قال الاعلام « وصف فلاين لا ثبت فيهما ولا شخص يستدل به فشبههما بالترسين » اه يصف نفسه بالخذق والمهارة والعرب تفتخر بمعرفة الطرق وتعتبر الجاهل بها . والشاهد في هذا تثنية الظهريين في قوله ظهرهما على ما هو الاصل والاكثر في كلام العرب اخراج مثل هذا الى الجمع لانه يستكره اجتماع تثنييتين في اسم واحد لان المضاف اليه من تمام المضاف مع ما في التثنية من معنى الجمع ، ولقد جاء على ما هو الاصل قوله ظهور الترسين في جمع المضاف

(١) هذا صدر بيت للفرزدق من كلمة مجافيا جريرا وعجزه * مستهدف لطعان غير منه حجر * وقبل البيت

ماتامرون عباد الله اسالكم * بشاعر حواه درجان مختمر
لئن طلبتم به شاوى لقد علمت * انى على العقب خراج من القتر
ولا يحامى على الانساب متفلق * مقنع حين يلقى فاطر النظر
هدرت لما تالفتى بحوتها * وخشخشت لي حفيف الريح في العشر
ثم اتقتى بجهنم لاسلاح له * كمنخر الثور معكوسا من البقر
معلنكس الكين مجلوم مشافره * ذى ساعدين يسمى دائرة القمر
كانه وجه تركيبين (البيت) وبعده *
كأن رمانة في جوفه انفلقت * يكاد يوقد نارا ليلة القدر

* بعون الله وتيسيره قد تم الجزء الرابع من شرح المفصل ، ويليه ان شاء الله *

* الجزء الخامس ، ومطلعه قول المؤلف : « ومن أصناف الاسم المجموع » *

* لسأل الله جلّت قدرته أن يوفقنا الى اكمله انه نعم العون *

فهرست

الجزء الرابع من شرح المفصل لابن يعيش

صحيفة	صحيفة
٢٣ ذا الموصولة ، موضعها ، اختلاف العلماء في ذلك	٢ معاني ما الاسمية
٢٥ أسماء الأفعال والأصوات ، معناها ، أقسامها بعض ألفاظها	٥ الأصل في ما أن تقع على ذوات غير أولى العلم أو صفات أولى العلم
٣٠ الذي لا يتمدى من أسماء الأفعال	٦ قلب ألف ما أو حذفها
٣٥ بعض أسماء الأفعال الدالة على الخبر في رويد أربعة أوجه	٨ أصل مهما ما الشرطية زيدت عليها ما ، واختلاف العلماء في ذلك
٤١ علم واختلاف العلماء في تركيبها	٨ المواضع التي تحذف فيها ألف ما الاستفهامية
٤٣ ها اسم فعل بمعنى خذ	١٠ المعاني التي تجيء لها من الاسمية
٤٥ حيل وما فيها من اللغات يستعمل حيل لازما بنفسه وبالحرف ومتعديا	١٣ تقع من الاسمية على الواحد والكثير
٤٧ يستعمل حي وحده وهل وحده ومعنى كل منهما أقبل	١٤ الحكاية عن النكرة بمن في الوقف
٤٧ بله على ضربين : اسم فعل أو مصدر	١٦ الحكاية عن النكرة بمن في الوصل
٤٩ صيغة فعال كنزال وبداد وخراج على أربعة أضرب	١٩ حكاية المعرفة بمن
	٢٠ الاستفهام بمن عن صفة العلم
	٢١ المعاني التي ترد لها أي
	٢٢ الحكاية عن النكرة بأي وقفا ووصلا
	٢٢ موقع أي من الأعراب في الحكاية بها

صحيفة

- ٤٩ النوع الاول اسم الفعل
٥٣ النوع الثاني اسم المصدر علم عليه
٥٦ النوع الثالث أن تكون صفة غالبية معدولة
٦٢ النوع الرابع المعدولة في الأعلام
٦٤ أهل الحجاز يبنون نحو حذام وبنو تميم يربونها
ويعنعونها الصرف
٦٥ اللغات في هيات
٦٨ شتان والاختلاف في نحو شتان ما بين البريديين
٦٩ أف وما فيها من اللغات
٧٠ أسماء الأفعال على ثلاثة أضرب مرفه أو
نكرة أو صالح للوجهين
٧٤ قد استعملوا بعض ظروف الأمكنة وغيرها
أسماء أفعال
٧٥ بعض أسماء الأصوات : وي ، حس بس ؛
مض ، بخ ، إخ ، هلا ، عدس ، هيد ،
جه ، د ، حوب ، حاي ، طاي ، سم ،
جوت ، جوى ، حل ، حب ، هدى ، دوه
نخ ، هينخ ، أيج ، هس ، هج ، فاع ، بس
ونحو ذلك
٨٥ الظروف . الغايات
٨٨ متى تبني الغايات
٨٨ عل وما فيها من اللغات
٩٠ حيث وما فيها من اللغات
٩٣ مذومند
٩٥ إذ وإذا
٩٧ بيان ما في إذا من معنى المجازاة
٩٩ يينا وينينا
١٠٠ لدى وما فيها من اللغات
١٠٢ الآن ومتى وأين

صحيفة

- ١٠٦ أمس
١٠٧ قط وعوض
١٠٩ كيف وأنى
١١١ المركبات - أقسامها
١١٢ الفرق بين المركب الذى يبنى طرفا والمركب
الذى يبنى أول طرفيه
١١٢ الأصل في العدد الزائد عن العشرة أن
يعطف الثاني على الأول
١١٣ من العرب من يسكن عين العشرة
١١٣ حرف التعريف والاضافة لا يخلان ببناء
العدد
الأصل في قولهم . « وفموا في حيص
يحص »
١١٧ لقيته صحرة بحرة
هو جارى ييت ييت
وقم بين بين
١١٨ أقيته صباح مساء ، ويوم يوم
تفرقوا شذر بفر
١١٩ تفرقوا شذر منذر
تركوا البلاد حيث ييت
١٢٠ خازياز : معانيه ، ما فيه من اللغات
١٢٢ اقل هذا بادي بدء
١٢٣ ذهبوا أيدي سبأ
١٢٤ معديكرب
١٢٥ السكنايات - كم ، وكذا ، وكيت ،
وذيت
١٢٦ كم على وجهين . استفهامية وخبرية
١٢٧ مواقع كم بنوعيهما من الأعراب
١٢٨ يجوز حذف مفسر كم للدليل

صحيفة	صحيفة
١٤٥ تحذف نون المثني للاضافة	١٢٩ يميز كم الاستفهامية مفرد منكور
١٤٦ ألف المنقوص ثالثة أو زائدة على الثلاثة	يجوز الفصل بين كم ومميزها بالظرف وحروف
وحكم الثالثة	الجر
١٤٨ حكم الألف الزائدة على الثلاثة	١٣٢ الضمير المائد على كم تجوز فيه مراعاة اللفظ
١٤٩ المهموز في التثنية	والمعنى-
١٥١ اللام المحذوفة من المفرد ترد في التثنية	١٣٤ كم الخبرية تضاف الى مميزها وتعمل فيه
١٥٣ مبحث هنا اذا أضيفت	عمل كل مضاف
١٥٤ (فصل) الجمع قد يشق على تأويل الجماعتين	كأين وما فيه من اللغات
والفرقتين	١٣٦ كيت وذيت وما فيها من اللغات
١٥٥ (فصل) قد يجعل الاثنان على لفظ الجمع	١٣٧ ومن أضاف الاسم المثني
اذا كانا متصلين ومثال ذلك	١٤٣ كنية تثنية المنقوص وشرط زيادة الألف
١٥٧ خاتمة الجزء الرابع والحمد لله	والنون أن يكون المفرد صحيحا

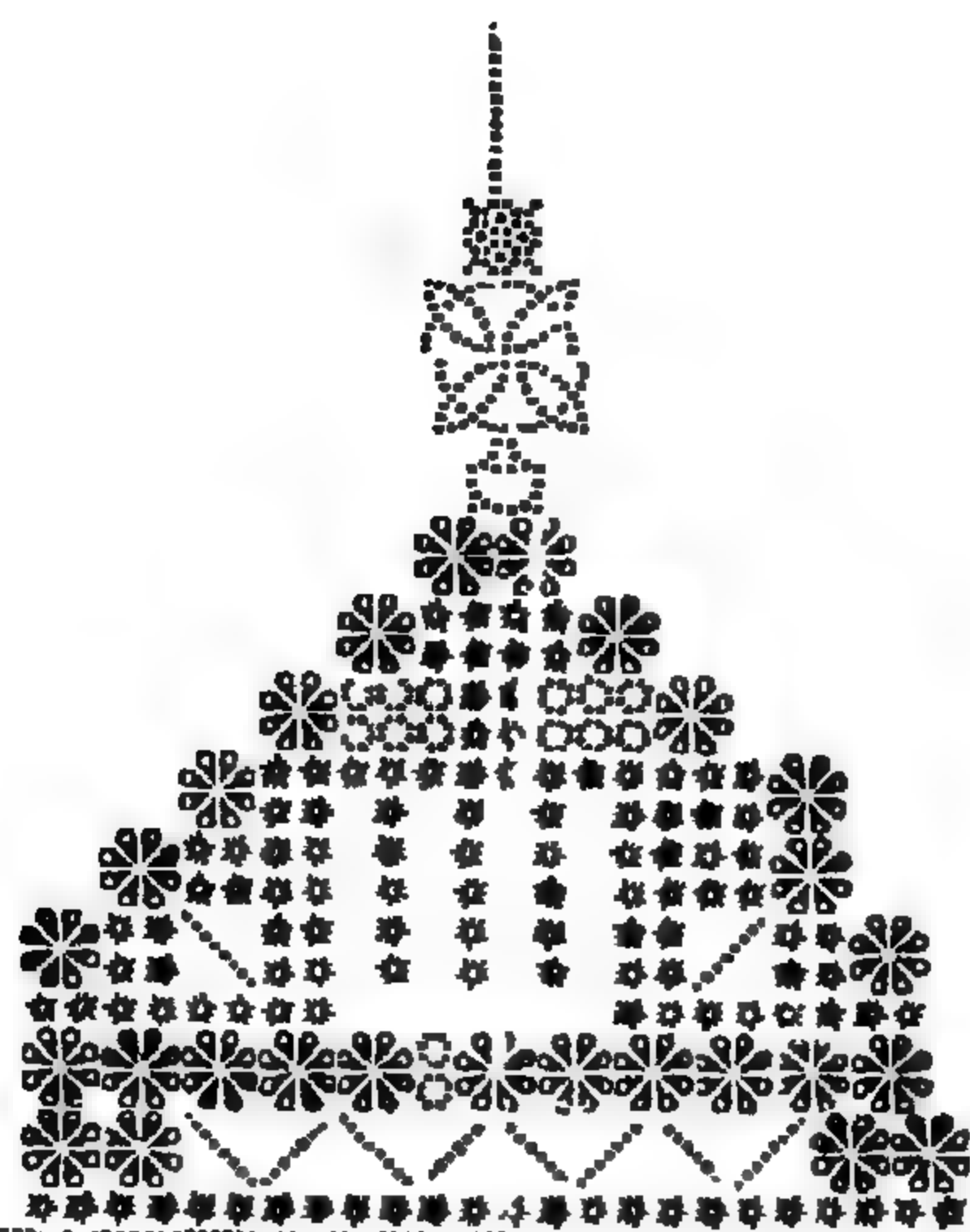
شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جَامِعِ الْفَوَائِدِ مَوْفَّقِ الدِّينِ يَعِيشُ
ابن عَلِيٍّ بنِ يَعِيشٍ النَّحْوِيُّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٣ هَجْرِيَّةً
عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَاكْمَلِ تَحِيَّةٍ



الجزء الخامس

عالم الكتب
بيروت



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومن أصناف الاسم المجموع

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وهو على ضربين ماصح فيه واحده وما كسر فيه فالاول ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة أو ألف وتاء فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيد بن الامام من نحو ثوبون وقلون وأرضون واحرون واوزون والذي بالالف والتاء لامؤنث في أسمائه وصفاته كالمندبات والثمرات والمسلمات﴾

قال الشارح : اعلم ان الجمع ضم شيء الى أكثر منه فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم وإنما يفرقان في المقدار والكمية والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار كما كان في التثنية كذلك اذ كان التعبير باسم واحد أخف من الاثنيان بأسماء متعددة وربما تعذر انحصاء جميع آحاد ذلك الجمع وعطف أحدها على الآخر ، « وهو على ضربين جمع تصحيح وجمع تكسير » فجمع الصيغة ما سلم فيه واحده من التثنية وإنما تأتي بلفظه البتة من غير تغيير ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع كما فعل في التثنية ويقال له جمع سالم لسلامة لفظ واحده من التغيير ويقال جمع على حد التثنية لسلامة صدره كما كان المثني كذلك وربما قالوا جمع على هجاءين لانه يكون مرة بالواو والنون ومرة بالياء والنون ، وإنما جعل التثنية أصلا في السلامة لان المثني لا يكون الا سالما والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم ألا ترى انه ليس كل الأسماء يجمع جمع السلامة فانه لا يقال في مسجد مسجودون ولا في حجر حجرون وإنما المجموع منها جمع السلامة أسماء مخصوصة وليست

التثنية كذلك إذ لا تكون السلامة مصححاً فيها لفظ الواحد نحو قولك في مسجد مسجدان وفي حجر حجران ،
والجموع جمع السلامة على ضربين «مذكر ومؤنث» فلذلك يكون آخره في الرفع بالواو والنون نحو الزيدون
والمسلمون وفي الجر بالياء المكسور ما قبلها والنون نحو الزيدون والمسلمين والنصب محمول على الجر كما
كان كذلك في التثنية وإنما اشترط في الياء أن يكون ما قبلها مكسوراً نحرزاً من ياء التثنية فإن التثنية في
الجر والنصب بالياء ويكون ما قبل ياءها مفتوحاً ولم يشترط في الواو أن يكون ما قبلها مضموماً لأن من
الجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحاً وهو المقصور نحو المصطفون والمعلون وقد تقدمت العلة في جعل
رفع الاثنين بالالف ورفع الجمع بالواو في فصل التثنية بما أغنى عن إعادته ، وهذه الواو حرف الاعراب
كما كانت الالف في التثنية كذلك وهي علامة الرفع والجمع والقلة فانه لا يجمع على هذا الجمع إلا ما كان من
الثلاثة إلى العشرة فهو من أبنية القلة فإن أطلق بأزاء الكثير فتجاوز الحقيقة ما ذكرناه وإنما كان كذلك
لأن هذا الضرب من الجمع على مناهج التثنية فكان مثله في القلة ، وليس كل الأسماء يجمع هذا الجمع
إنما يجمع منها بالواو والنون ما كان مذكراً علماً لمن يعقل أو لصفات من يعقل وذلك نحو الزيدون
والمسلمون فلو قلت في هند هندون لم يجوز لانه وإن كان علماً يعقل فليس مذكراً ولو قلت في حجر حجران
أو صخر صخرون لم يجوز لانه ليس بعلم عاقل فلو سميت رجلاً بحجر أو صخر جاز جمعه بالواو والنون لانه
بالسمية قد جمع الأوصاف الثلاثة ، وإنما قال « لمن يعلم » ولم يقل لمن يعقل لأن هذا الجمع قد وقع على
القديم سبحانه نحو قوله (والأرض فرشناها فنعم الماهدون) وقوله (أم نحن الخالقون) وقوله (أم نحن
الزارعون) وهو كثير فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم لأن الباري يوصف بالعلم ولا يوصف
بالعقل وإنما قال لمن يعلم ولم يقل لأولى العلم لأن الباري سبحانه عالم لذاته لا يعلم عنده فخرى في العبارة
على قاعدة مذهبه ، « فان قيل » ولم كان الجمع بالزيادة ولم يكن بالنقصان قيل لما كان الجمع تكثير الواحد
وجب تكثير حروف الواحد للدلالة على الجمع لتكون الزيادة كالعوض من الأسماء الساقطة هذا هو
القياس إلا أن توجد علة تقتضي الحذف والتخفيف ؛ « فان قيل » ولم فرق بين جمع من يعقل وما
لا يعقل قيل القياس يقتضي التفرقة بين جمع من يعقل وبين جمع مالا يعقل وبين كل مختلفين في لفظ أو
معنى هذا هو الأصل إلا أن يدخل شيء في غير باب لضرب من المشاكاة ، « فان قيل » ولم اختص
هذا الجمع بأعلام من يعقل وصفاتهم ، قيل لما كانت الحاجة ماسة إلى الأعلام للاخبار عن كل شخص لمن
يعقل بما له أو عليه من تباع ومعاملة وغيرها كانوا بثباتها معنيين وتصحيح ألفاظها لفرط اهتمامهم بها
فجعلوا لجمعها لفظاً يحفظ صيغتها من التغيير والنكسر وأما صفاتهم فلما جارية مجرى الأفعال فزادوا
عليها بعد تمامها على الجمع كما يفعل ذلك بالفعل في نحو يقومون ويضربون فكما جعلوا أفعالهم بالواو والنون
كذلك جعلوا صفاتهم لأن الصفة تجري مجرى الفعل ، وأما النون فكالمعوض من الحركة والتنوين اللذين
كانا في الواحد على ما بيناه في فصل التثنية وتحريرها لالتقاء الساكنين وهما اللنون وما قبلها من حروف
اللين وخص الجمع بالفتح ليفرق بين نون الجمع ونون التثنية وقد تقدم ذلك ، فقد جاءت أسماء مجموعة
جمع السلامة وهي مؤنثة وليست واقعة على من يعقل وهي « ثبة وقلة وأرض وحررة وإوزة » وذلك من

حيث كانت أسماء معتلة منتقضا منها وأكثرها محذوفة اللام فجعل جمعها بالواو والنون كالعوض من القاهب منها « فثبة » بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم وأصله ثبوة والذي يدل على ذلك قولهم ثبتت الشئ إذا جمعته قال ليبد

تُثَبِّى ثَنَاءً مِنْ كَرِيمٍ وَقَوْلِهِ أَلَا أَنْتُمْ عَلَى حُسْنِ الثَّجِيبَةِ وَاشْرَبِ (١)

فثبتت يدل على ان اللام حرف علة وأن الثناء فاء والباء عين ولا يدل انه من واو أو ياء لان الواو اذا وقعت رابعة طرفا لا تثبت ألا تراهم قالوا عديت وخليت وهو من العدو والخلوة لكن لما كان الاكثر فيها حذفت لامه من الواو نحو أخ وأب وغد وهن قضي عليه انه من الواو ، والاكثر في جمعها ثبات على قياس جمع الاسماء المؤنثة قال الله تعالى (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا) فثبات كقولك جماعات في تفرقة قال

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ ثَبَاتٌ عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَكِتَابُهَا (٢)

(١) الشاهد فيه - عنده - قوله تثبي ومعناه تجمع . ومنه اخذت - فيمارى - التبة بمعنى الجماعة . وقال في القاموس « التثبية الجمع » اه وقد ذكر المحمد الفيروزبادي ثبة الحوض في باب الواو والياء فيدل ظاهر ذلك على انها عنده محذوفة اللام ايضا فقول ابى الحسن ان التبة بمعنى الجماعة ما خوذ من ثبة الحوض ، بنى وسطا واصله من ثاب يشوب فهو عذوف العين لا اللام فيه كلام . ولكن قال المرتضى في شرحه في مادة (ثوب) والتبة ما اجتمع اليه الماء في الوادي او في الغائط حذفت عينه . وانما سميت ثبة لان الماء يشوب اليها والهاء عوض من الواو والذاهبة من عين الفعل كما عوضوا من قولهم اقام اقامة كذا في امان العرب ولم يذكر المؤلف ثبة هنا بل ذكره في محل اللام وقد عابوا عليه في ذلك وذكره الجوهري هنا ولكن اجاد السخاوي في سفر السعادة حيث قال التبة الجماعة في تفرق وهي محذوفة اللام لانها من ثبتت اي جمعت يوزنها على حذفه والتبة ايضا وسط الحوض وهو من ثاب يشوب لان الهاء يشوب اليها اي يرجع وهي محذوفة العين يوزنها فله اه وقله شيخنا واسر ح من هذا قول ابن الكرم رحمه الله . التبة الجماعة من الناس ويجمع على ثبي وقد اختلف اهل اللغة في اصله فقال بعضهم هي من ثاب اي عادور جمع وكانت اصلها ثوبة فلما ضمت التاء حذفت الواو وتغير هائوية ومن هذا اخذ ثبة الحوض وهو وسطه الذي يشوب اليه بقية الماء وقوله عز وجل (فانفروا ثبات او انفروا جميعا) قال الفرار معناه فانفروا عسبا اذا دعيت الى السرايا او دعيت لتنفروا جميعا وروى ان محمد بن سلام سأل يونس عن قوله عز وجل (فانفروا ثبات او انفروا جميعا) قال ثبة وثبات اي فرقة وفرق وقال زهير

وقد اغدو على ثبة كرام * نشاوى واجدين لما نشاء

قال ابو منصور ثبات جماعات في تفرقة وكل فرقة ثبة وهذا من ثاب وقال آخرون التبة من الاسماء الناقصة وهو في الاصل ثبة فالساقط لام الفعل في هذا القول واما في القول الاول فالساقط عين الفعل اه فاذا عرفت ذلك علمت ان عدم تعرض المؤلف لثبة بمعنى وسط الحوض في ثاب غفلة وقصوره اه كلام المرتضى . فاحفظه والله يعصمك

(٢) نسب صاحب الصحاح هذا البيت الى ابى ذؤيب الهذلي . وانظر (ص ٨) من هذا الجزء . ورواية البيت في كثير من كتب النحو فلما جلاها بالايام تحيزت * ثباتا عليها ذلها واكتئابها

ويستشهدون به على انه قديم . عن العرب نصب جمع الاوث السالم بالفتحة امام مطلقا واما اذا كان اللفظ محذوف اللام ولم ترد اليه في الجمع كما حكى الكسائي سميت لغاتهم بفتح التاء كما حكى ابن سيده . رايت بناتك بفتح التاء ايضا . والايام - كغراب وكتاب - الدخان . وقوله ثبات هي بضم التاء الجماعات المتفرقة ونصبه على الحالية بالكسرة فيمارى الشارح وبالفحة فيها

وقد ذهب أبو الحسن إلى أنه ثبته الحوض وهي وسطه من ثاب الماء إليها وأن الكلمة محذوفة العين والصواب أن يكون المحذوف فيه اللام ويكون من ثبتت وذلك أن مجتمعا الماء وسطه هذا مع كثرة ما حذف لامه من الأسماء وقلة المحذوف العين ألا ترى أنه لم يأت مما حذف عينه إلا في كلمتين قالوا سه في است وقالوا مذ في منذ ، وأما « قلة » فأصله قلة لقولهم قوت بالقلة وجره قلات وقولن لما ذكرناه وله نظائر من كلامهم قالوا برة وبيرون وسنة وسنون ومائة ومثون كل ذلك إنما جمع بالواو والنون عوضاً عما حذف لامه وربما كسروا أوله فقالوا ثبون وقولن وسنون كأنهم أرادوا أن يدخله ضرب من التكسير ليعلم أنه ليس مصححاً من كل وجه إنما ذلك لامر عرض فيه ، ويؤكد عندك أنهم جمعوه بالواو والنون لضرب من التعميد أنهم إذا جمعوه بالتاء ردوا ما حذف منه وقالوا سنوت وإذا حذفوا قالوا سنون وهذا ظاهر ، وأما « أرض وأرضون » فانه وإن لم يكن منتقياً منه شيء فيكون جمعه بالواو والنون عوضاً منه فإن أرضاً اسم مؤنث والقياس في كل اسم مؤنث أن يدخله علم التأنيث للفرق بينه وبين المذكر نحو قائم وقائمة وظريف وظريقة ورجل ورجلة وأما ما تركت منه العلامة فلاخضة والاشقة بدلالة باقي الكلام عليه قبله أو بعده وأرض مؤنثة فكان فيها هاء مرادة وكان التقدير أرضة فلما حذفت الهاء التي كان القياس يوجبها ويستحقها علم الفرق عوضاً منها بالواو والنون فقالوا أرضون وفتحوا الواو في الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التغير استيحاشاً من أن يوفوه لفظ التصحيح البتة وليعلموا أيضاً أن أرضاً مما سبيله لو جمع بالتاء أن ينتج راؤه فيقال أرضات لأن فعلة إذا كان اسماً وجمع بالالف والتاء فإن عينه تحرك في الجمع بالفتح أبداً نحو قولهم في جنة جنات وفي قصعة قصعات فرقا بين الاسم والصفة ، وأما « حرة » فهي أرض ذات حجارة سود كالحرقرة يقال حرة وأحرة والجمع حرون وأحرون قال الشاعر

لَا خَسَّ إِلَّا جَنْدَلُ الْآخَرَيْنِ وَالْخَمْسَ قَدْ أَجْشَمَكَ الْأَمْرَيْنِ (١)

وأصله أحرة على زنة أفعلة فكروها اجتماع مثلين متحركين فنقلت حركة الأول إلى ما قبله وهي الحاء ثم أدغم أحدهما في الآخر ، ومثله إوزة وإوزون قال الشاعر

تَلَقَى الْإِوزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارِئِهَا فَوْخَى وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّنُّ مَنُشُور

والعمل فيهما واحد لما دخل هذا الضرب من التغير والادغام فيجروه بجمعه على لفظ يحفظ صيغة واحدة ولا يدخله تغير آخر بسبب الجمع ، وقالوا حرة وحرون فجمعوه أيضاً بالواو والنون حملا على أحرين لأنه من لفظه ومعناه قال الشاعر * فاحوت تقدة ذات الحرين * مع أن فيه من الادغام

رواء غيره . والضمير المؤنث في قوله جلاها وقوله تحيزت يعود على النحل وأراد أن يبين حالها حين يؤخذ عسلها . والمعنى أن المشتار . وهو الذي يأخذ العسل . حين طرد النحل بالدخان خرجت من الخلايا باجماعات متفرقة وانحازت كل جماعة منها في ناحية . والاكتئاب الذل فهو عطف تفسير

(١) الشاهد فيه قوله « الآخرين » وهي جمع أحرة كاوزين جمع أوزة وستأتي في البيت الذي بعده

مثل ما في الآخرين فاعرفه « وأما المؤنث فجمعه السالم بالالف والتاء » نحو الهندات والمسلمات وكذلك ما ألحق بالمؤنث مما لا يعقل من نحو جبال راسيات وجمال قاضيات فهذا الضرب من الجمع اذا زدت في آخره الالف والتاء كالجمع المذكور السالم في سلامة واحده ، وقد اختلفوا في هذه الالف والتاء فقال بعض المتقدمين التاء للجمع والتأنيث ودخلت الالف فارقة بين الجمع والواحد ، وقال قوم التاء للتأنيث والالف للجمع ، والذي عليه الاكثر ان الالف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل ، والذي يدل على ذلك أمران (أحدهما) اسقاط التاء الاولى التي كانت في الواحد في قولك مسلمات فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدالاتها على الجمع لم تسقط التاء الاولى لئلا يجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث (والامر الثاني) انك لو أسقطت أحدهما لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث ؛ « فان قيل » ولم كانت الزيادة حرفين وهلا كانت حرفاً واحداً قيل انما زادوا حرفين لان جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكور السالم فكما ان المزيد في جمع المذكور السالم حرفان كذلك كان مثله في جمع المؤنث وكان الزائد الاول حرف مد واين كما كان في التثنية والجمع وانما اختيرت الالف دون الواو والياء لخلفتها وتقل الجمع والتأنيث واختيرت التاء معها لوجهين (أحدهما) انها تشبه الواو ولذلك أبدت منها في مواضع كثيرة نحو تكأة ونخمة والواو أخت الالف (والوجه الثاني) انها تدل على التأنيث فركبت مع الالف ليدل على الجمع والتأنيث ، وهذه التاء هي حرف الاعراب في هذا الجمع لانها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع فكانت كالواو والياء في الجمع المذكور السالم فالتاء والضمة عليها بمنزلة الواو في الزيدون والتاء والكسرة بمنزلة الياء في الزيدين •

قال صاحب الكتاب (١) والثاني يعلم من يعلم وغيرهم في أساميهم وصفاتهم كرجال وأفراس وجمال وخراف وجياد •

قال الشارح : قوله « الثاني » يريد الثاني من ضربي الجمع وهو جمع التذكير « وهو يعلم من يعقل ومالا يعقل » نحو رجال وأفراس والمذكر والمؤنث نحو هنود وزبود وانما قيل له مكسر لتغير بنيته عما كان عليها واحده فكأنك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناء ثانيا فهو مشبه بتكسير الابنية لتغير بنيتها عن حال الصحة وهذا التغيير يكون تارة بزيادة وتارة بنقص وتارة بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف فأما التغيير بالزيادة فنحو رجل ورجال وفرس وأفراس ومثال التغيير بالنقص ازار وأزر وخار وخزر وأما تغيير البناء فهو راجع الى تغيير الحركات نحو أسد وأسود ووثن ووثن ؛ والاصل في ذلك الجمع بالزيادة لما ذكرناه نحو فلس وأفلس وفلوس وكب وأكب وكاب فأما ازار وأزر وخنزر وخنر وأسود ووثن ووثن فمنتقص منه ومقصود من فعول وأصله أزور وأسود لكنهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف ؛ واعلم ان اعراب هذا الضرب يكون باختلاف الحركات نحو هذه دور وقصور ورأيت دوراً وقصوراً ومررت بدور وقصور بخلاف جمع الصحة ، وانما كان اعرابه بالحركات لانه أشبه المفرد لان الصيغة تستأنف له كما تستأنف للمفرد وليس كذلك جمع السلامة فان الصيغة فيه هي صيغة المفرد وانما زيد عليه زيادة تدل على الجمع ويؤكد شبه التكسير بالمفرد انهم قد يصفون المفرد

بجمع التكسير نحو قولهم برمة أعشار وثوب أسبال وقدر أ كسار ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة فاعرفه ، *
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحكم الزياتين في مسلمون نظير حكمهما في مسلمان الاولى علم ضم
 الاثنتين فصاعدا الى الواحد والثانية عوض من الشيتين وتسقط عند الاضافة ﴾

قال الشارح : « حكم الزياتين في الجمع السالم » وهما الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب
 « حكم الزياتين في التثنية » فكما كانت الالف في التثنية عوضاً من ضم اسم الى اسم وهو معنى الدلالة
 على التثنية والثاني وهو النون عوضاً من الحركة والتنوين على ما قررناه فكذلك الواو في الجمع السالم
 والياء « عوض من ضم الاسمين فصاعدا الى الاسم المذكور » وهو معنى الجمع ، وفي هذه الواوست علامات
 الجمع والتذكير لان هذا الضرب من الجمع انما هو للمذكورين ممن يعقل والسلامة والقلّة وعلامة الرفع
 وحرف الاعراب وكذلك الياء هذا مذهب سيبويه وقد تقدم ذكر اختلاف فيه ، « وأما النون فعوض
 من الحركة والتنوين » الذين كانا في الواحد على حد ما ذكرناه في التثنية ، قال « وتسقطان في الاضافة » يعني
 نون التثنية ونون الجمع نحو قولك جاءني مسلمو زيد ورأيت مسلمي زيد ومررت بمسلمي زيد كما تقول
 جاءني غلاما زيد ورأيت غلامي زيد ومررت بغلامي زيد وانما حذفت هذه النون في الاضافة لانها عوض
 من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد والتنوين يحذف مع الاضافة فحذفت النون ههنا كحذفه ، « فان
 قيل » فاذا كانت النون عوضاً من الحركة والتنوين جميعا فما بالها تحذف مع الاضافة مع ثبوت أحد
 بدلها وهو الحركة قيل لما ثبتت مع الالف واللام مع حذف أحد بدلها وهو التنوين حذفت مع الاضافة
 مع ثبوت أحد بدلها وهو الحركة ليعتدلا ، « فان قيل » فهلا عكس الامر فيهما فالجواب ان الاضافة
 تقتضي الاتصال لان المضاف اليه داخل في المضاف من تمامه والنون تفصل الاسم مما بعده فكان اثبات
 النون مع الاضافة تقضا للغرض بالاضافة والالف واللام يفصلان الاسم مما بعده لانهما ينعمان الاضافة على
 حد منع النون فكان في ثبوت النون مع الالف واللام تقريراً للمعنى وتأكيده من غير تدافع ووجه ثان
 ان الالف قد تلحق الواحد المنصوب مع الالف واللام في القوافي ورؤس الآي كقوله تعالى (فأضلونا السبيلا
 وتظنون بالله الظنونا) ونحو قول الشاعر • أتلى الاوم عاذل والمتابا • (١) فلو أسقط النون مع الالف
 واللام في التثنية لالتبست بالواحد فيما ذكرناه فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أجرى المؤنث على المذكور في التسوية بين لفظي الجر والنصب فقيل رأيت
 المسلمات ومررت بالمسلّمات كقيل رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين ﴾

قال الشارح : قد ذكرنا ان اعراب هذا الجمع بالحركات على القياس وليس الامر فيه كالتثنية والجمع
 اللذين اعرابهما بالحروف واذا كان اعرابه بالحركات فرمعه بالضم نحو هذه مسلمات وفي الجر مررت بمسلّمات
 والنصب محمول على الجر فيكون في موضع النصب مكسورا وانما حمل النصب فيه على الجر لوجهين
 (أحدهما) ان جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكور السالم فكما حمل منصوب جمع المذكور على مجروره في مثل

مررت بالزیدین ورأیت الزیدین كذلك حمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في مثل مررت بالمسلمات ورأيت المسلمات ليسكون الفرع على منهاج الاصل ولا يخالفه (والوجه الثاني) ان جمع المؤنث السالم يوافق جمع المذكر السالم في أشياء ويخالفه في أشياء فأما الموافقة ففي سلامة الواحد وزيادة الزيادتين لعلامة الجمع وكون الزائد الاول حرف مد وأما المخالفة ففي جهة ان الزائد الثاني وهو التاء حرف الاعراب يجرى عليها حركات الاعراب وليس كذلك الجمع المذكر فان النون لا يدخلها اعراب ومنها ان الزيادة الاولى التي هي الالف لا تتغير كما تتغير الزيادة الاولى في جمع المذكر نحو الزيدون والزيدون فتكون في الرفع واوا وفي الجر والنصب ياء وتثبت الزيادة الثانية وهي التاء في الجمع المؤنث السالم ولا تحذف في الاضافة نحو مسلماتك وتحذف النون من جمع المذكر في الاضافة اذا قلت مسلوكة ومسلوكة زيد فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما على الآخر لان الشئ يقاس على الشئ اذا كانا مشتبهين في معنى ما وان كانا مختلفين في أشياء آخر فبالمشابهة حمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأن جعل الرفع علامة مفردة وللجر والنصب علامة واحدة اشتركا فيها فقبل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا وأجازها البغداديون وأنشدوا لأبي ذؤيب

قَلَّمَا اجْتَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَبَّرَتْ ثَبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَأَنْكِسَارُهَا (١)

وحكوا أيضا سمعت لغاتهم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون لغات وثبات واحدا فأصل ثبة ثبوة وأصل لغة لغوة مثل نقرة وثرة وان كان استعمالها يحذف اللام الا انهم تمسوها كقولهم حلاة وحلى ومهاة ومهى وقال أبو الخطاب واحد الطال طلاة فكذلك لغاتهم تكون على فعلة وحكى أحمد بن يحيى سم وسم ومهاة فرد اللام وان كان الاستعمال يحذفها فلغات مثل مهاة ومثله في الحذف والاعتمام قولهم غد وغدو في قوله

لَا تَقْلُوهَا وَأَذْلُوهَا دَلُوهَا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوهَا

ويكون أجرى التاء في المفرد مجراها في الجمع فرد اللام مع المفرد كاترد مع الجمع في قولهم أخوات ؛ فان قالوا اضافته الى الجمع تدل انه جمع قيل لا تدل اضافته الى الجمع على انه جمع لاحتمال ان يكون من قبيل قوله

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيسٌ (٢)

فأما قوله تعالى (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) فيحتمل ان يكون من قبيل البيت ا كتنى بلفظ الافراد عن الجمع لعدم الالباس ويجوز ان يكون السمع مصدرا والمراد مواضع سمعهم ومثله قول الشاعر

(١) انظر (ص ٤ - ٥) من هذا الجزء

(٢) البيت من شواهد سيويه ولم ينسبه ولا نسب الا علم . وقال البغدادى انه من الشواهد التي لا يعرف قائلها . والشاهد فيه انه وضع البطن في موضع البطون لانه اسم جلس ينوب واحده عن جميعه فافرده ضرورة لذلك . وصف شدة الزمان وكله فيقول كوا في بعض بطنكم ولا تملؤوها حتى تتأدوا ذلك وتنوعا عن كثرة الاكل وتنعوا باليسير فان الزمان ذو خصصة وجذب

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنَا قَتَلْنَا (١)

فانه أفرد الطرف اذ كان مصدرا كالسمع ، « فان قيل » فقد قالوا استأصل الله عرقاتهم أى شأقتهم بفتح التاء هكذا جاء في كتاب العين عن الخليل وهذا الاسم ليس منتقضا منه فيقال ثم قيل يحتمل ان يكون عرقاتهم واحدا والالف فيه للإلحاق بذرهم فالله كألف مزة وسعلاة فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويتقسم الى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة العشرة فما دونها وأمثله أفعال أفعلة فعلة كأفلس وأثواب وأجرة وغلة ومنه ما جمع بالواو والنون والالف والتاء وما عدا ذلك جموع كثرة ﴾

قال الشارح : كان القياس ان يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع فلما تعذر ذلك اذ كانت الاعداد غير متناهية الكثرة اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير فجعلوا القليل أبنية تغاير أبنية الكثير لينميز أحدهما من الآخر والمراد بالقليل الثلاثة فساووها الى العشرة وما فوق العشرة فكثير ، « وأبنية القلة » أربعة أمثلة من التكسير وهي « أفعل » مثل أفلس

(١) اليب لجري بن عطية بن الخطمي من كلمة له مطلقا

بان الخليلط ولو طوعت ما بانا * وقطعوا من حبال الوصل اقرانا
حي النازل اذ لا يبتغي بدلا * بالدار دارا ولا الجيران جيرانا
قد كنت في اثر الاظمان ذا طلب * مروعا من حذار اليين عزانا
تارب مكتئب لو قد نعت له * باك وآخر مسرور بمنعانا
لو تعلمين الذي تلقى اويت لنا * اوتسمعين الى ذى العرش شكوانا
كصاحب الموج اذ مالت سفينته * يدعو الى الله اسرارا واعلانا

وقبل البيت المستشهد به *

ما حدث الدهر مما تعلمين لكم * للجل صرما ولا للعهد نسيانا
ابدل الليل لا تسرى كواكب * ام طال حتى حسبت النجم حيرانا
يارب طائفة بالنور لو شهدت * عزت عليها بدير اللج شكوانا
ان العيون التي في طرفها جور * (البيت) وبعده
يصر عن ذا اللب حتى لا حراك به * وهن اضعف خلق الله انسانا
يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباحدة منكم وحرمانا
اريت الموت حتى لا حياة به * قد كن دنك قبل اليوم اديانا
طار الفؤاد مع الخود التي طرقت * في النوم طيبة الاعطاف مبدانا
متلوجة الريق بعد النوم واضعة * عن ذى مثنى تجمج المسك والباننا
تستاف بالعنبر الهندي قاطعة * هم الضجيج فلا دنياك دنيانا

وهي قصيدة مستجادة والبيت المستشهد به مما يمدح به علماء البيان ويذكرونه في نواذر الشعر وبديع الكلام حتى يقولون ان جريرا - من اجله - اشعر الشعراء ، والشاهد فيه هنا قوله « في طرفها » حيث افرد الطرف والمراد به جمع لكنه لما كان اصل وضعه للجنس وهو صالح للقليل والكثير والمفرد والمتعدد ساغ ذلك وسهل

وأكعب « وأفعال » مثل أجمال وأفراس « وأفعلة » مثل أرغفة وأجربة « وفعلة » مثل غلة وصبية ، ومن ذلك جمع السلامة بالواو والنون نحو الزيدون والمسلمون والالف والتاء فهذان البناء ان أيضا من أبنية القلة لانهما على منهاج التثنية والتثنية قليل فكانا مثله ويدل على ان هذه الأبنية للقلة أمران (أحدهما) انك تصورها على لفظها فتقول في تصغير أفلس وفي أجمال أجمال وفي أجربة أجربة وفي غلة غلجمة ولو كانت للكثير لرددتها الى الواحد ثم تجمعها بالواو والنون ان كانت لمن يعقل وبالالف والتاء ان كان لغيره نحو قولك في رجال رجيلون وفي غلمان غليمون وفي جمال جميلات وفي دراهم دريهمات (والثاني) انك تفسر به العدد القليل فتقول ثلاثة أفلس وأربعة أجمال وخمسة أرغفة وثلاثة صبية وكذلك الجمع بالواو والنون والالف والتاء تقول ثلاثة بنين وثلاث شجرات فتميزك بهذه الجموع العدد القليل دليل على ما قلناه ولذلك عابوا علي حسان قوله

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَهْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا (١)

(١) البيت لحسان بن ثابت الانصاري شاعر النبي ﷺ . من كلمة له مطلعها

الم تسال الربيع الجديد التكلما * بمدفع اشداخ فبرقة اظلمها
ابي رسم دار الحى ان يشكلما * وهل ينطق المعروف من كان ابكيا
بقاع تقيم الجزع من يطن يلبن * تحمل منه اهله فتتهدما
ديار لشماء الفؤاد وتربها * ليالى تحمل المراض فتتعلما
واذ هي حوراء المدامع ترتقى * بمدفع الوادى اراك منظما

وقبل البيت المستشهد به.

وانا لنقرى الضيف اذ جاء طارقا * من الشحم ما امسى صحبحا مسلما
السنارد الكباش عن طية الهوى * وتقلب مران الوشيح عظميا
وكائن ترى من سيد ذى مهابة * ابور ابونا وابن اخت ومحرمنا
لنا الجفنت الغر (البيت) وبعده *

ابي فعلنا المعروف ان تنطق الحنا * وقائلنا بالعرف الا تكلما
ابي جاهنا عند الملوك ودفعنا * وملء جفان الشير حتى تهزما
فكل معد قد جزينا بصنعه * فبؤسى بيؤساها وبالنعم انما

ولبيت المستشهد به قصة يتبين منها العيب الذي عابه الشعراء على حسان و اشار اليه الشارح ونحن نرويهالك لتكون على بصيرة . . كان النابغة الذبياني يضرب له قبة من ادم حمراء فيجلس لشعراء العرب بمكاظ على كرسى فيفضل من يرى تفضيله . . فاتاه حسان بن ثابت والاعشى ابوعبيرة فالتداه ففضل الاعشى فغضب حسان وقال . والله لانا اشعر منك ومن ابيك . فقال النابغة . يا ابن اخي ، لا تحسن ان تقول

فانك كالليل الذى هو مذكر كى * وان خلت ان المتأخر عنك واسع

وجاءته الخنساء فانشدته فقال . لولا ان ابابصير انشدني قبلك لفضلتك على شعراء هذا الموسم . فبدر الغضب من حسان فقال النابغة للخنساء انشديه فانشدته فقال . ما رايت امرأة اشعر منك ! قالت . ولا اخلا . فقال حسان . انا والله اشعر منك حيث اقول . لنا الجفنت الغر (البيت) : فقالت الخنساء : ضعفت افتخارك وانزوتته .

قالوا البيت مدح وقد كان ينبغي ان يقول لنا الجفان البيض لان الغرة يياض يسير وكان حقه ان يستعمل
السيوف موضع الاسياف ، وهذا وان كان الظاهر ما ذكره الا ان العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل
في موضع الكثير من ذلك قوله تعالى (وهم في الغرفات آمنون) وقال (ان المسلمين والمسلمات) ولا يعد الكريم
سبحانه بأن في الجنة غرفات يسيرة وكذلك ليس المراد بقوله ان المسلمين والمسلمات العشرة فما دونها
وانما الاخبار عن هذا الجنس قليلة وكثيره وذلك ان الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها
عن بعض ألا تري انهم قالوا رسن وأرسان وقلم وأقلام واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة وقالوا رجل
ورجال وسبع وسباع ولم يأتوا لها ببناء قلة ، وأقيس ذلك أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة لان القليل
داخل في الكثير ، واعلم ان هذا الفصل بين أبنية القليل والكثير انما وقع في الثلاثي لخطئه لفظه وكثرة
دوره اذ الكلمة اذا كثرت كثر التصرف فيها ألا تري انهم قد بلغوا بينات الثلاثة في الزيادة سبعة
أحرف نحو اشهباب فزيد على الثلاثة أربعة أحرف فلم يزد على الاربعة أكثر من ثلاثة أحرف نحو احر نجام
ولم يزد على الخمسة أكثر من حرف واحد نحو عضر فوط فثبت بما ذكرناه كثرة تصرفهم في الثلاثي
وقلة تصرفهم في الرباعي والخماسي فلذلك كان لكل مثال من أمثلة الثلاثي أمثلة كثيرة في الكثرة والقلة
ولم يكن للرباعي الامثال واحد القليل والكثير فيه سواء وهو فعال نحو خياجر وبرائن ولم يكن للخماسي
مثال في التفسير لاختطاطه عن درجة الرباعي في التصرف وكان محمولا على الرباعي في جمعه نحو فوازد
وسفارج كجمافر فهو بناء واحد للكثير والقليل بخلاف الثلاثي الذي له أبنية كثيرة ، واعلم ان أبنية القلة
أقرب الى الواحد من أبنية الكثرة ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد ومن ذلك جواز تصغيره
على لفظه خلافا للجمع الكثير ومنها جواز وصف المفرد بها نحو ثوب أسمال وبرمة أ كسار ومنها جواز هود
الضمير اليها بلفظ الافراد نحو قوله تعالى (وان لكم في الامام لعبرة لستم بمأفون) ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وقد يجعل اعراب ما يجمع بالواو والنون في النون وأكثر ما يجيء
ذلك في الشعر ويلزم الياء اذ ذاك قالوا أتت عليه سنين وقال

وقال سحيم : دَعَانِي مِنْ تَجْدٍ فَإِنْ سَيْنِيهِ لَعِينٌ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبُنَا مُرْدًا
وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنْشَى وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

قال الشارح : اعلم ان « من العرب من يجعل اعراب ما يجمع بالواو والنون في النون » وذلك انما يكون
فيما يجمع بالواو والنون عوضاً من نقص لفظه نحو قولك سنون وقلون وثبون والشيخ قد أطلق ههنا والحق

فقلت « لنا الجففات » والجففات مادون العشر فقلت العدد ولو قلت الجفان لكان أكثر ، وقلت « الغر » والغرة الياض
في الجبهة ولو قلت البيض لكان أكثر اتساعا . وقلت « يلعن » واللعن شيء يأتي بعد شيء ولو قلت يشرق لكان أكثر
لان الاشراق ادوم من اللعان ، وقلت « بالضحى » ولو قلت بالدجى لكان أكثر لان الضيف بالليل أكثر طروقا .
وقلت « اسياقنا » ولو قلت سيوفنا لكان أكثر . وقلت « يقطرن » فدلت على قلة القتل ولو قلت يحزبن لكان أكثر
لانصباب الدم . فقام حسان منكسر منقطعا . . . هكذا عم الرواة ولنا كلام يطول ذكره فتنبه . .

ما ذكره « ويلزم فيه الياء » فتقول هذه سنين ورأيت سنينا ومررت بسنين وانما جاز اعراب النون في هذا الضرب من الجمع لان النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب فجعلوها كلام الكلمة وانما ألزموه الياء ليصير نظير غسلين ونحوه من الاسماء المفردة وغسلين فعلمين من الفسالة وأجاز أبو العباس المبرد التزام الواو فيكون مثل زيتون، تأما قوله * « دعاني من نجد فأن سنينه * الخ » (١) وقوله

لحى الله نجداً كيف يترك ذا الغنى فقيراً وحرّ القوم تحسبُه عبداً

البيت للصمة بن عبد الله القشيري والشاهد فيه انه جمع بين النونين والاضافة في قوله سنينه والقياس فيه سنه لكنه جعل النون حرف الاعراب وألزمه الياء ليكون كغسلين ومثله قوله فيما أشده أبو زيد

سنيني كلها لاقيت حرباً أعدت مع الصلادمة الذكور (٢)

وقال الآخر ولقد ولدت بينين صديق سادة ولأنت بعد الله كنت السيد (٣)

(١) البيت من قصيدة للصمة بن عبد الله القشيري. وكان من حديثه انه خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر وبخل عليه ابوه بالجمال فتروجت ابنة عمه من غيره فغضب لذلك من عمه وابيه وخرج الى طبرستان فاقام هناك مدة حياته ومات فيها ولاجل هذا فانه احياناً يحسن في شعره الى نجد وتارة يذمه. هذا البيت الذي ذكره الشارح على انه قبل البيت الذي استشهد به المؤلف. مروي بعده لاقبله. وبعدها

على ان نجدا قد كساني حلة * اذا مارأني جاهل ظنني عبدا

سوادوا اخلاقا من الصوف بعدما * اراني بنجد ناعما لابسا بردا

على انه قد كلف للعين قرة * والبيض والفتيان منزله حمدا

سقى الله نجدا من ربيع وصيف * وجود وتسكاب سقى مزنه نجدا

وقد اطلق جارا لله في اعراب جمع المذكر على النون وقيد الشارح بان يكون قد لحقه نقص وقيد المحقق الرضى بما جمع على خلاف القياس. وهذه النون لا تحذف للاضافة كما ترى في بيت الشاهد وتعاقب عليها الحركات الثلاث. وقال أبو علي « اعلم ان هذه النون اذا جعلت حرف الاعراب صارت ثابتة في الكلمة فلم تحذف في الاضافة كما لا تحذف نون فرسن ورعشن ونحوه وان كانت زائدة ويكون حرف اللين قبلها الياء ولا يكون الواو لان الواو تدل على اعراب بعينه فلم يحز ثباتها من حيث لم يحز ثبات اعرابها في الكلمة فاما من اجاز ثبات الواو في هذا الضرب من الجمع وزعم ان ذلك يجوز فيه قياسا على قولهم زيتون فقوله يبعد من جهة القياس مع اننا لانعلم جاء في شيء عنهم وذلك ان هذه الواو لم تكن قط اعرابا كما في مسلمون. وعلى ما ذهب اليه الناس جاء التثنية في عليين اه

(٢) لم اجد من نسب هذا الشاهد في قوله « سنيني » حيث جعل اعرابه على النون ولم يحذفها مع الاضافة لياء المتكلم. والقول فيه كالقول في الذي قبله. والصلادمة جمع صلام - بزقة زبرج - وهو الاسد ومثله الصلادم - بضم اوله

(٣) الشاهد في قوله « بينين صديق » حيث جعل الاعراب على النون. فان زعمت ان الكلمة في محل النصب والنصب يكون بالياء وتوهمت ان الياء هنا علامة النصب قلنا لو كان ما زعمت صحيحا لحذف النون لان الكلمة مضافة والنون التي تكون بعد علامة الاعراب لا تبقى مع الاضافة. ولم اقف على نسبة البيت

فأما قول سعيد بن وهيل * « وماذا يدري * الخ » (١) فذهب قوم الى ان النون في الاربعين حرف الاعراب والكسرة فيه علامة الجر ويكون من قبيل ما جمع بالواو والنون عوضاً من المحذوف كسنون وقلون وذلك ان ثلاثين ونحوه من قولك أربعين ليس بجمع ثلاث وأربع على الحقيقة اذ لو كان ثلاثون جمع ثلاث لوجب أن يستعمل في تسعة لان الواحد من تثليثها ثلاثة وفي اثني عشر لان الواحد من تثليثها أربعة وفي خمسة عشر لان الواحد من تثليثها خمسة الى أن تتجاوز به الثلاثين من الاعداد التي الواحد من تثليثها فوق العشرة وكذلك الاربعين ونحوها من الخمسين الى تسعين واذا ثبت ان ثلاثين ليس بجمع ثلاث وأربعين ليس بجمع أربع علم انه اعتقد فيه انه واحد مقدر اوان لم يجر به استعمال فكان أربعين جمع أربع وأربع جماعة فكأنه قد كان ينبغي ان يكون فيه الهاء فعوض بالواو والنون وصار الامر فيه كحال أرض وأرضين ونحو من ذلك قولهم في اسم البلد قنسرون وفلسطين كأنهم جعلوا كل ناحية من قنسرين وفلسطين قنسر وفلسط والناحية والجهة مؤنثتان فكان القياس في واحده لولم يلق به قنصرة وفلسطة فعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، والحق فيه ان النون في قوله

* وقد تجاوزت حد الاربعين * ليست حرف اعراب ولا الكسرة فيه علامة جرائم هي حركة التقاء الساكنين وهما الياء والنون وكسرت على أصل التقاء الساكنين لان حركة التقاء الساكنين لم تأت على منهاج واحد بل تأتي تارة كسرة وهو الاصل وتارة ضمة نحو شد ومد وتارة فتحة نحو شد فيمن فتح وأين وكيف فلما اضطر الشاعر الى الكسر لثلاث مختلف حركة حرف الروي كسر لان الأبيات مجرورة القوافي مطلقة ومما يدل ان الكسرة في نون الاربعين ليست جراً انما هي كسرة التقاء الساكنين قول ذي الاصبع

إِنِّي أَبِيَّ أَبِيَّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِيَّ أَبِيَّ مِنْ أَبِيَّيْنِ (٢)

(٤) البيت لسعيد بن وهيل وبعبده

اخو خمسين مجتمع اشدى * ونجذني مداورة الشئون

والشاهد في قوله « حد الاربعين » وفيه ما تقدم قبله من انه معرب بالحركة على النون . قال المبرد « وقد خفف هذه النون لانه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها وجعل هذا الجمع كسائر الجمع نحو افلس ومساعد وكلاب فان اعراب هذا كاعراب الواحد وانما جاز ذلك لان الجمع يكون على ابدية شتى وانما تلحق منه منهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بناءه والا فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد والتثنية ليست كذلك لانها ضرب واحد لا يكون اثنان اكثر من اثنين عددا كما يكون الجمع اكثر من الجمع اهـ

(١) البيت لذي الاصبع المدواني وهو حرثان بن الحرث بن محرت من كلفة له يعتب فيها على ابن عمه عمرو . واوها

يا من لقلب شديد البث محزون * امسى تذكر ريا ام هرون

امسى تذكرها من بعد ما شحطت * والدهر ذو غلظة حيناً وذو لين

فان يكن حبها امسى لنا شجنا * واصبح الواي منها لا يواتيني

فقد غنيا وشمل الدار يجمعنا * اطيع ريا وريا لاتعاصيني

وقبل البيت المستشهد به

فأيون جمع أبي مثل ظريف وظريفون فكما لا يشك في كسرة نون أيمن أنها الالتقاء الساكنين لانه جمع صحيح مثل مسلمين وصالحين فكذلك ينبغي ان تكون كسرة النون في الاربعين ، ومثله قول الآخر * مثل الخلائف من بعد النبيين (١) * فهذا جمع بني على الصحة وانما كسرت نون الجمع ضرورة وأجريت في الكسر بحري نون التثنية واعتمدوا في الفصل بين التثنية والجمع بحركة ما قبل الياء في الجر والنصب وأما في الرفع فالفصل بينهما ظاهر لان رفع الاثنين بالالف ورفع الجميع بالواو فاعرفه *

فصل في صاحب الكتاب * وللتثلاثي المجرد اذا كسر عشرة أمثلة أفعال فعال فعول فعلان أفعل فعلان فعلة فعل فعلة فاعمال أعما تقول أفرأخ وأحمال وأركان وأجمال وأعجاز وأعناق وأنفاذ وأعقاب وأرطاب وآبال ثم فعال تقول زناد وقداح وخفاف وجمال ورباع وسباع ثم فعول وفعلان وهما متساويان تقول فلوس وعروق وجروح وأسود وتمور ورتلان وصنوان وعيدان وخربان وصردان ثم أفعل تقول أفلس وأرجل وأزمن وأضلع ثم فعلان وفعلة وهما متساويان تقول بطنان وذؤبان وحملان وغردة وقرودة وقرطة ثم فعل تقول سقف وفلك ثم فعلة وفعل تقول بجيرة ونمر وقد جاء حجلي في جمع جعل قال * حجلي تدرج في الشربة وقع *

قال الشارح : انما بدأ بمحصر ألفاظ الجمع ولم يذكر أبنية الثلاثي التي هي في الأحاد التي تكسر عليها الجموع لان الباب باب الجمع فجاء بالتفصيل على وفق الترجمة ونحن نجمع بينهما لان الفائدة مرتبطة بهما ، فالاسماء الثلاثية المجردة من الزيادة لها عشرة أمثلة فعل بفتح الاول وسكون الثاني مثل فلس وكعب وفعل بفتح الاول والثاني نحو فرس وجمل وفعل بفتح الاول وكسر الثاني نحو كتف ونخذ وفعل بفتح الاول وضم الثاني نحو عضد ويقظ وفعل بكسر الاول وسكون الثاني نحو جبر وعدل وفعل بكسر الاول وفتح الثاني نحو هنب ولطم وفعل بكسر الاول والثاني نحو ابل وأطل وفعل بضم الاول وسكون الثاني

ياعمر والاندع شتمى ومنقصى * اضربك حيث تقول الهامة اسقوني

عنى اليك فما امى براعية * قرعى الخاض ولا راى بمنعون

انى ابي ابي (البيت) ويمده *

لا يخرج القسر منى غير مايسة * ولا لين لمن لا يتنى لنى

عف ندود اذا ما خفت من بلد * هونا فلست بوقاف على الهون

كل امرى صائر يوما لشيمته * وان تخلق اخلاقا الى حين

والشاهد في البيت قوله «من ايمن» وقد زعم الشارح ان كسرة النون للتخلص من التقاء الساكنين وهذا بناء على ما التزمه من ان جعل الاعراب على النون خاص بما انتقص من مفردة لكن هذا يخالف لما ذكرنا لك عن النحاة فالكسرة عندهم هي كسرة الاعراب كما في سنين واخواته فتفهم والله يتولاك

(١) هذا عجز بيت للفرزدق وصدره * ما سدحى ولا ميت مسدها * وهذا البيت من كلمة رثي فيها محمد بن يوسف التقى اخا الحجاج ومحمد بن الحجاج بن يوسف وكان نسيهما قد ورد على الحجاج في يوم واحد وقبل البيت

انى لباك على ابني يوسف جزا * ومثل فقدما للدين يبيكى

والشاهد قوله «بعد النبيين» والقول فيه كالقول في البيت الذي قبله.

نحو قفل وبرد وفعل بضم الاول وفتح الثاني نحو صرد ونفر وفعل بضم الاول والثاني نحو عنق وطنب ،
فأما « فعل » فالقياس في تكسيره ان يجيء في القلة على أفعل نحو كلب وأكب وكعب وأكعب وقالوا
في المضاعف صك وأصك وضب وأضب وأما الكثير فبأبه أن يجيء على فعال وفعل نحو قولك كلب
وكلاب وفلس وفلوس وربما تعاقبا على الاسم الواحد قالوا فرخ وفراخ وفروخ وكعب وكعاب وكعوب
قال الشاعر

وَكُنْتُ إِذَا غَزَتْ قَنَاةٌ قَوْمَ كَسَرَتْ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا (١)

وبقي الأمثلة تجتمع في القلة على أفعال نحو أفراس وأكتاف وأعضاء وأجيال وأهناج وأطال وأبراد
وأعناق وجمعها الكثير فعال وفعل نحو جمل وجمال وبرد وبرود ما خلا فعلا فان بأبه ان يجمع على فعالان
نحو صرد وصردان وجرذ وجرذان يستوي فيه القليل والكثير وأصله الكثرة والقلة داخلة عليه ويفرق
بينهما بقرينة ، « فان قيل » ولم يختص جمع القلة بأفعل وأفعال فلجواب انه لما كان بين جمع القلة والواحد
من المشابهة ما تقدم ذكره من كون صيغته مستأنفة له ويجرى عليه كثير من أحكام المفرد من نحو هود
الضمير مفردا اليه كقوله تعالى (وان لكم في الأنعام لعبرة لسقيمكم مما في بطونه) وجواز تصغيره على لفظه
ووصف المفرد به من نحو برمة أ كسار وثوب أسبال اختاروا هذين البنائين لانهما لا يكاد يوجد لهما نظير
في الاتحاد ليعلم انهما للجمع ولا يقع فيهما التباس بالواحد ، « فان قيل » ولم يختص أفعل بفعل سا كن
العين مفتوح الفاء قيل لحقته وكثرة استعماله اختاروا له أخف اللفظين وأقلهما حروفا لان بنية الجمع على
حسب واحد فاذا كان الواحد خفيفا قليلا الحروف قلت حروف جمعه وحركاته اللاحقة لتكثيره
واذا ثقل الواحد وكثرت حروفه كثر ما يلحق جمعه لما ذكرناه من ان الجمع يكون بزيادة على الواحد ،
« فان قيل » ولم يختص فعل مضوم الفاء مفتوح العين بفعالان نحو نفر ونفران وجرذ وجرذان قيل لوجهين
(أحدهما) ان هذا البناء لما اختص بضرب من المسميات وهو الحيوان ولزمه فلم يفارقه الى غيره ولم يكن غيره
من الاسماء كذلك فانها لا تلزم مسمى خصوه بهذا الجمع كما خصوا بفعل ما كان به آفة من نحو قتل ومرضى
ولا يجمع عليه الا ما أصابته بلية نحو جريح وجرحى وزمين وزمني (والوجه الآخر) ان يكون منتقضا من
فعال وفعال يجمع في الكثرة على فعالان نحو غراب وغربان وعقاب وعقبان ومما يؤيد ذلك ان فعلا لا يكاد
الامير من غيره نحو عمر وزفر هدلا من عامر وزافر وفسق وخبث والمراد فاسق وخبيث قلنا كان قد تغير
عن فاعل وفعليل كان تغييره عن فعال أولى لانه ليس بين البناءين الا طرح الالف فهو أقرب اليه ، واهم
ان الاسم الثلاثي لكثرتة وسعة استعماله كثرت أبنية تكثيره وكثر اختلافها حتى لا يكاد يخلو بناء منها
من الشذوذ ، والقياس ما تقدم ذكره ، والمراد بقولنا انه القياس أنه لو ورد اسم ولم يعرف كيف جمعه لكان
القياس ان يجمع على المنهاج المذكور فعلى هذا لو سميت بالصدر من نحو ضرب وقتل لكان القياس

(١) البيت لزياد الأعجم وقد استشهد به الشارح هنا لقوله كعوب في جمع كعب ويستشهد به النحاة لنصب تستقيم
بان المضمر بعداو على معنى الان تستقيم ومعنى غمرت لينت وهذا مثل والمعنى اذا اشتد على جانب قوم رمت تلينهم
حتى يستقيموا

في جمعه ان تقول في القلة أضرب وأقتل قياسا على أفلس وأكعب وفي الكثير ضروب أو ضربا وقتول أو قتال قياسا على فلوس وكباب ولا بد من ذكر ما شذ من ذلك ليعلم حتى لو اضطر شاعر أو ساجع الى مثله لم يكن مخطئا لانه استند الى أصل من استعمالهم: فمن الشاذ تكسيرهم فعلا في القلة على أفعال والقياس أفعال على ما تقدم قالوا رآد وأرآد والرآد أصل الاحيين وقالوا زند وأزند والزند العود الذي يقدح به النار وهو الأعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الآتى فاذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان وقالوا فرخ وأفراخ وأنف وآناف جمعوا هذه الاءاء على أفعال حملا لما على ما هي في معناه وذلك ان رآدا في معنى ذقن وزند في معنى عود وفرخ في معنى طير أو ولد وأنف في معنى عضو فكما قالوا أذقان وأعواد وأطيار وأعضاء فكذلك قالوا أرآد وأفراخ وأزند وآناف لانها في معناها فأعطوها حكمها وقيل انما قالوا أرآد لان الهمزة مقاربة للالف ومن مخرجها فعاملوها بمعاملتها في الجمع فكما قالوا باب وأبواب وناب وأنياب كذلك قالوا رآد وأرآد والنون في زند وأنف سا كنة فهي غنة فجرت لغنتها مجرى المتحركة والراء في فرخ حرف مكرر فجري تكريره مجرى الحركة فيه فلذلك قالوا أفراخ ور بما توارد البناء آن على الاسم الواحد منها قالوا أزند وأزند قال الشاعر

وَجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا (١)

وقالوا أفرخ وأفراخ قال الراجز

لَوْلَا هُبَاشَاتُ مِنَ التَّهْبِيشِ لِصَيِّتَةِ كَأَفْرُخِ الْعَشُوشِ (٢)

وقال الشاعر

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ رُغْبِ الْخَوَاصِلِ لَانَاءٍ وَلَا شَجَرٍ (٣)

(١) الشاهد فيه قوله «ازنادها» حيث جمع زندا عليه وقياسه المطرد في باب ازند كفلس وافلس ولكنهم قد يشبهون بابا بباب فكما شبهوا باب فعل المفتوح البين بباب فعل السا كنها فقالوا في جمع جبل اجبل قال اعرابي اني لا كني باجبال عن اجلبا * وباسم اودية حبا لواديا وقياسه المطرد في باب اجبال كما في بيت هذا الاعرابي ايضا - فهم كذلك قد شبهوا فعلا السا كن البين بباب فعل المفتوحها *

(٢) الشاهد فيه قوله «كأفرخ» حيث اتى به جمع الفرخ وهو الاصل في هذا الباب وهو لرؤبة بن العجاج (٣) البيت للبحطية من كلمة يعتذر فيها الى امير المؤمنين ابى حفص عمر بن الخطاب وكان قد حبسه لمجاءه الزبرقان ابن بدر * وبعده

القيت كاسيهم في قعر مظلمة * فافقر عليك سلام الله يا عمر
انت الامام الذي من به صاحبه * اتى اليه مقاليد النهي البشر
ما آثروك بها اذ قدموك لها * لكن لانفسهم كانت بها الاثر

كفي بالا فراخ عن اولاده الضمفاء * وذومر مخ - بالتحريك - اسم واد بالبحازة ويروى «بذي طلح» بفتح الطاء واللام - وقيل هو موضع دون الطائف * وقوله زغب الخواصل يروى في مكانه «حرا الخواصل» والزغب جمع ازغب والزغب بالتحريك اول ما يمدو من ريش الفرخ * وعنى بكاسيهم نفسهم والاثر - بكسر الهمزة وفتح التاء - الخيرة

قالبت الاول على القياس والثاني على الشاذ ، وقالوا أنف وآنف وآنف قال الأعشى
إِذَا رَوَّحَ الرَّاعِي اللَّقَاحَ مُعْزِيًّا وَأَمْسَتْ عَلَى آثَافِهَا غُبْرَاتُهَا (١)

فاما الراد فلم يسمع فيه الأَرَادَ ، وقد جاء الكثير على فعلان بضم الفاء قالوا ظهر وظهران وبطن
وبطنان وطمب وطمبان والشعب مسيل الوادي وقالوا جحش وجحشان وعبد وعبدان فكسروه على
فعلان بكسر الفاء وربما كسروه على فعولة وفعالة فيأتون فيه بناء التأنيث لتحقيق تأنيث الجمع فقالوا
الفعالة والبعولة والعمومة وقد جاء أيضا على فعلة قالوا جبء وجبأة وقم وقمة لضربين من الكثرة وقالوا
قمب وقمة وقد جاء أيضا على فعيل قالوا عبيد وعبيد وكتب وكليب قال الشاعر

وَالْعَيْسُ يَنْغُضُنْ بِكَيْرَانِهَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُنُ الْكَلِيبُ (٢)

وذلك كله قليل شاذ لا يقاس عليه وبعضه أشد من بعض قال كليب والعبيد أقل من قعة وقعة
وقعة وقعة أقل من فعلان وفعلان وسيبويه كان يذهب الى ان الكليب ونحوه اسم للجمع كالجامل
والباقر وكذلك قعة وقعة وليس بجمع مكسر فعلى هذا لو صغر لصغر على لفظه ولم يرد الى الواحد
وذهب الاخفش الى ان ذلك كله تكسير وان قل استعماله وقال قوم فعلة وبابه مقصور من فعالة فالاصل
في قعة قعاعة كحجارة قاعرة ، فاما « فعل » بفتح الفاء والميم فالقياس ان يأتي في القلة على أفعال
كجمل وأجمال وفي الكثير فعال وفعل نحو جبال وجمال وأسود وذكر وفعل في هذا الباب أكثر
من فعول وقد جاء على غير المتهاج المذكور قالوا في القليل زمن وأزمن قال ذو الرمة

أَمَزَلْتَنِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَّاجِمِ (٣)

والا يثار وكان اجمع اثره كسدره وسدر والشاهد فيه قوله افراخ حيث جمع الفرخ عليه . وكان قياسه افرخ كفلس
وافلس قال المبرد ولكنهم شبهوا باب فعل - بسكون الميم - بباب فعل - بفتحها - فعملوا هذا كما عملوا في باب فعل -
بافتح - حين شبهوه بباب فعل - بالسكون - فقالوا الزمن واحبل في جمع زمن وجبل وقد ذكرنا هذا في البيت الذي
قبله مع شواهد.

(١) الاستشهاد بقوله « آثافها » حيث جمع الآنف عليه والمعر في بابه آنف كالفلس والكلب . وصف شدة الزمان
وكلب الشتاء والبرد ومعنى روح ردها الى مراحلها مبادرة لليل لشدة البرد واللقاح جمع لقحة من الابل وهي ذات اللبن
والمعزب المبعدها في المرعى لعدم الكلال وقوله « وامست على آثافها عبراتها » اي انحدرت . وسمي لشدة البرد على انوفها
ويروى « على آفاقها عبراتها » والمراد آفاق السماء واضمرها ثقة بفهم السامع . والبيت ينسب لذى الرمة وللأعشى

(٢) الشاهد فيه قوله « الكليب » حيث جمع الكلب عليه شذوذا وهذا جمع نادر حتى قال سيبويه انه اسم للجمع ، وذكر
ابن خالويه انه لم يجز فاعيل جمعا لفعل الا قليلا . كلب وكليب . وضأن وضئين . ومعز ومعيز . وعبد وعبيد . وقد جمعوا عبدا
على اعبد وعبدان وعباد ومعبودا .

(٣) البيت مطلع كلة لذى الرمة وبعده .

وهل يرجع التسليم اويكشف المسمى * ثلاث الاثافي والرسوم البلاقم
ويريد بمنزلتها حيث كانت تقيم في الشتاء والصيف . والشاهد فيه قوله « الا زمن » في جمع الزمن وقياس الباب المطرد
ازمان كما قال رؤبة ،

ازمان لا ادري وان سالت * ما فرق بين جمعة وسبت .

وحكى سيويه جبل وأجبل وقالوا في المعتل عصا وأعص كأدل وأحق وذلك من حيث كان الزمن
دهرا والجبل تلا فحملوه على معناه ، وفي الجملة ان الاسماء الثلاثية لما اشتركت في عدة واحدة وأصل
واحد جاز ان يشبه بعضها ببعض فيدخل كل واحد منها على الآخر وازوم فعل مفتوح العين لا فاعل
وبناؤه عليه أ. أكثر من لزوم فعل سا كن العين لا فاعل وذلك خلفه فعل وكثرته توسعوا فيه أكثر من
توسعهم في فعل ولذلك كان الشاذ في جمع فعل أقل من الشاذ في جمع فعل وقد كسروه في الكثير على فعلان
قالوا حمل وحلان وسلق وسلقان والسلق المكنان المطمئن وقالوا برق وبرقان وورل وورلان كسروه على
فعلان بكسر الفاء والبرق الحمل والورل دويبة تشبه الضب وقالوا أسد وأسد ووثن ووثن وقد قرأ عطاه
ابن أبي رباح (ان يدعون من دونه الا اثنا) والمراد وثنا فسكنت العين على حد رسل وكتب وقلبت الواو
همزة لانضمامها على حد قلبها في أقت وأجوه وقد أنكر بعضهم ان يكون لفظ الجمع أقل من لفظ الواحد
فتأوله على ان يكون مخففاً من أسد مضموم العين وأسد مقصور من أسود فلما أزار وأزر فهو أيضاً مقصور
من أزور ومثله قول الشاعر

(* فيها عبا ئيل أسود ونمر *) (١)

وقد يدخلون الماء على فعول وفعال هنا كما أدخلوها عليهما في تكسير فعل فيقولون ذكورة وأسودة
وذكارة وجمالة وحجارة وقالوا حجار أيضاً وهو أقيس وحجارة أكثر قال الشاعر

كانه من حجار الغيل لبسها مضارب الماء لون الطحلب اللزب (٢)

الغيل الماء الجاري واللزب اللازم ، فاما ما كان منه مضاعفاً فانه يلزم بناء أدنى العدد ولا يجاوزه قلوا
لبب وألباب ومدد وأمداد وفنن وأفنان اجتزوا في المضاعف ببناء القلة عن بناء الكثرة كما قالوا أرسان
وأقلام فاقصروا على أفعال ولم يجاوزوه ، وأما « فعل » بفتح الفاء وكسر العين فانه يكسر على أفعال
قالوا كبك وأكبأ ونفذ وأنفذ ونمر وأنمار ولا يكادون يتجاوزونها الى بناء الكثرة وذلك من قبل ان
فعلا أقل من فعل بكثير كما ان فعلا أقل من فعل والبناء اذا أكثر توسعوا في جمعه ألا ترى ان فعلا سا كن
العين لما كان أكثر من فعل جاؤا المضاعف ببناء قلة وبناء كثرة نحو قولهم صك وأصك وصكأك وصكوك
ولم يجيء في مثل مدد وفنن مداد وفنان ولا ممدود وفنون وفعل أقل من فعل فنقص تصرفه عنه بأن لزم
بناء القلة ولم يتجاوزوه وقد قالوا النور والوهول ولم يكتر فيه كثرته في فعل وانما ذلك على التشبيه بالأسود ،
فاما « فعل » بفتح الاول وضم الثاني فهو ككفعل يأتي على أفعال قالوا عجز وأعجاز وعضد وأعضاد
ولم يتجاوزوه الى غيره كالم يتجاوز فعل لان فعلا مضموم العين أقل من فعل مكسور العين واذا لم يجاوزوا

(١) سقط البيت المستشهد به من نسخة الشرح المطبوعة في أوروبا ومن النسخة الخطية المحفوظة في دار الكتب تحت
رقم ٣٨١ نحو ، وفي نسخة أخرى . قال « فيها عبا ئيل أسود ونمر » ونشر ح هذا الشاهد في باب الابدال ان شاء الله
(٢) الشاهد فيه قوله « حجار » جمعا لحجر والمستعمل حجارة بالهاء لتأنيث الجماعة ، شبه حوافر الفرس في صلابتها
واملاسها بحجارة الماء الطحلبة وهو مثل قول امرئ القيس .

وتعدو على صم صلاب كانها * حجارة غيل وارسات بطحلب

فعلا أدنى العمد لقلته كان ذلك في فعل أولى لانه أقل وقد قالوا رجل ورجال وسبع وسباع جاؤا به على فعال على التشبيه بفعل وقد قالوا ثلاثة رجلة كأنهم استغنوا بها عن رجال وليس رجلة بتكسير رجل وإنما هو اسم للجمع ، وأما « فعل » بكسر الاول وسكون الثاني فانه يكسر في القلة على أفعال وفي الكثير على فعول وفعال وفعول فيه أكثر قالوا حمل وأحمال وحمل وعمل وأعمال وعدول وبئر وأبار وبئر وذئب وذئاب ويجتزون بأفعال عن فعول وفعال قالوا خمس وأخماس والخمس من أظماء الابل وشبر وأشبار وستر وأسنان وطمر وأطمار استغنوا بأفعال هنا كما استغنوا بأفعال فيما تقدم نحو رسن وأرسان وقدم وأقدام عن بناء الكثرة وكما استغنوا بأفعال في كف وأكف ولم يتجاوزوه وقد جاؤا به على فعلة قالوا قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل وله الضب جماعه للقليل قالوا ثلاثة قردة كأنهم استغنوا بقردة عن أفراد وقد كسروه على فعالان بضم الفاء قالوا ذئب وذئبان وصرم وصريمان وعلى فعالان بكسر الفاء قالوا رند ورندان والرند الترب وشقد وشقدان وهو فرخ العطاء والحرباء وقالوا صنو ومنوان وقنو وقنوان وقد يضمن فيقال صنوان وقنوان وكثر في كلامهم فهو في الكثرة عديل فلس وكب فلذلك توسعوا في أبنية تكسيه وقد يجيء في القلة على أفعال وذلك قليل يسمع ولا يقاس عليه قالوا ذئب وأذوب وقطم وأقطم والقطم لصل هر يفض يصير لاسمهم وقالوا قدر وأقدر وأنكر الجرمي أقدر وقالوا جرو وأجرو ورجل وأرجل ولم يتجاوزوا أرجلا إلى غيره من جموع الكثرة كما لم يتجاوزوا أكفا ، فاما « فعل » بكسر الفاء وفتح العين فانه في القلة على أفعال نحو عنب وأعنان وضلع وأضلاع ومعا وأمعاء وأرم وآرام والارم العلم في الطريق وفي الكثير فعول قالوا ضلوع وأروم ولم يقولوا عنوب ولا معى اجتزوا عنه بمثال القلة كما اكتفوا بأرسان عن رسون وقد قالوا في القلة أضلع شبهوه بأرمن أولانه عظم قالوا أضلع كما قالوا أعظم ، فاما « فعل » بكسر الفاء والعين فتكسيه في القلة على أفعال قالوا ابل وآبال وأطل وأطال والاطل الخاصرة ولم يتجاوزوه إلى غيره بل اكتفوا بهذا المثال عن مثال الكثرة لقلته في كلامهم ولم يتوسعوا فيه ، وأما « فعل » بضم الفاء وسكون العين نحو قفل وبرد فبانه ان يجيء في القلة على أفعال نحو أقفال وأبراد ويجمع في الكثرة على فعول وفعال وفعول أكثر فيه قالوا برد وبرود وأبراد وبرج وبروج وأبراج وجند وجنود وأجناد وأما مجيئه على فعال قالوا جمد وأجماد وجماد والجمد الارض المرتفعة وقرط وقراط وأقراط وفعال في المضاهف أكثر قالوا قف وقفاف لما ارتفع من الارض وقالوا خف وخفاف وأخفاف في القلة وخص وأخصاص وخصاص وعش وعشاش وأعشاش وقالوا عشوش أيضا قال رؤبة • لصبية كأفرخ العشوش • (١) وقالوا في المعتل مدى وأمداء ولم يتجاوزوه لقلته وقد كسروه أيضا على فعلة قالوا حجر وأحجار وحجرة وقلب وأقلاب وقلبة وقالوا خرج وخرجة ولم يقولوا أخرج وقالوا ركن وأركان وجزء وأجزاء ولم يتجاوزوه كالم يتجاوزوا خرجة وقد كسروا حرفاً منه على فعل كما كسروا عليه فعل بنتح العين قالوا الفلك للواحد والجمع قال الله تعالى (في الفلك المشحون) وقال تعالى (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فجعله جمعا كأنهم

حملوا فعلا على فعل لان فعلا يكون جمعا لفعل نحو أسد وأسد وفعل وفعل قد يشتركان في أفعال نحو صاب وأصلا ب وأسد وأساد فشورك بينهما في هذا الضرب من الجمع فالفلان اذا أريد به الواحد بمنزلة قفل واذا أريد به الجمع فهو بمنزلة أسد وكثر توسعهم في هذا البناء لكثرة في كلامهم فهو في الكثرة قريب من كثرة فلس وكعب ، وأما « فعل » بضم الفاء وفتح العين نحو صرد وصردان وجرذ وجرذان فقد تقدم ذكره وقد شذ منه ربيع وأرباع والربع من الأبل ما نتج في الربيع ورطب وأرطاب وانما قالوا ذلك لان الربع جمل فجمعوه جمعه والرطب ثمر فكسروه تكسيه مع انه ليس بواحد وانما هو جمع رطوبة ، وأما « فعل » بضم الفاء والعين نحو عنق وطنب وأذن فهو قليل كفعل نحو ضلع قالوا فيه عنق وأعناق وأذن وآذان فلم يجاوزوه الى غيره لقلته كالم يجاوزوا ابلا وآبلا وبابه فاعرفه ، فجميع أبنية جموع الثلاثي عشرة على ما ذكرنا منها خمسة أبنية مقيسة مطردة وهي أفعل وأفعال وفعول وفعال وفعالان فلما أفعل وأفعال فبناءان للقليل وأما فعول وفعال فأخوان وهما للكثير وفعولة وفعالة مؤنثهما يجريان مجراهما وليس أفعل وأفعال أخوين لان ما يجيء فيه فعول يجيء فيه فعال بعينه وليس كذلك أفعل وأفعال وباقي الأمثلة شاذة من جهة الاستعمال وبعضها أكثر من بعض ، وقوله « فأفعال أعما » يريد أعما استعمالا لانه ورد في الأبنية العشرة وهو شاذ في بناءين منها وذلك قولهم أفرأخ وأرآد وأرباع وأرطاب مطرد في الباقي « ثم فعال » أكثر من بقية الأبنية لانه يرد في ستة أمثلة في فعل مفتوح الاول ساكن الثاني نحو كباش وزناد وفي فعل بكسر الفاء نحو قدح وقдах وفعل بضم الفاء نحو خف وخفاف وفي فعل بفتح الاول والثاني نحو جمل وجمال وفي فعل بضم الاول وفتح الثاني نحو ربع ورباع وفي فعل بضم الثاني نحو سبع وسباع « ثم فعول » بعد فعال في الكثرة ترد في خمسة أمثلة قالوا فلوس في جمع فلس وعروق في جمع عرق وجروح في جمع جرح فهذه ثلاثة أمثلة ساكنة العين متحركة الفاء بالحركات الثلاث وقالوا أسود ونور في جمع أسد ونمر ، « وفعالان » مقارب في الكثرة لفعول قالوا رتلان وصنوان وعيدان وخربان وصردان في جمع رأل وصنوو وعود وخرب وصرد ، ثم « أفعل » في الكثرة بعد فعالان وورد في أربع أمثلة قالوا أفلس وأرجل وأزمن وأضلع في جمع فلس ورجل وزمن وضلع ، « وفعالان » مضموم الفاء « وفعلة » بكسر الفاء وفتح العين وهما متساويان في الكثرة قالوا بطنان وذؤبان وحملان في جمع بطن وذئب وحمل وقالوا عودة وقردة وقرطة في جمع عود وهو البعير الهرم وقرط وهو الحلقة في الأذن ، وباقي الأمثلة متقاربة في القلة والكثرة فأما « حجلي في جمع حجل » فهو قليل لم يأت منه في الثلاثي الا هذا المثال ولذلك لم يذكره صاحب الكتاب مع أمثلة الجموع قال الاصمعي هو لغة في الحجل والصحيح انه جمع ونظيره ظربي في جمع ظربان على زنة قظران وهو دويبة منقنة والذي يدل ان حجلي وظربي جمعان تأنيثهما يقال هي الحجلي والظربي وهو الحجل حكى ذلك أبو زيد ولو كان لغة في الحجل كما قال الاصمعي لكان مذكرا مثله وقال أبو الحسن حجلي يكون واحدا ويكون جمعا كالفلان والمجان فعلى هذا يكون بناء ثالثا فأما البيت الذي أنشده وهو

إِزْحَمَ أَصْيَبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَهُمْ حِجْلَى تَدْرَجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعُ (١)

فهو لعبد الله بن الحجاج والشاهد فيه استعمال حجلي جمعا وأصيبتي تصغير أصبية وهو جمع صبي كزغيف وأرغفة وحقره على لفظه ولم يردده إلى الواحد لأنه بناء قلة، شبه صبيته لضعفهم عن الكسب بحجل يتدرج من أما كنه ولا يطير لعجزه عن الطيران والشربة موضع وهو بناء غريب ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما لحقته من ذلك تاء التأنيث فأمثلة تكسيره فعال فعول أفعل فعل فعل فعل نحو قصاع ولقاح وبرام ورقاب وبدور وحجوز وأنعم وأينق وبدرولقح وتير ومعدونوب وبرق وتخم وبدن ﴾

قال الشارح : اعلم أن « ما لحقته التاء من الثلاثي » ستة أبذية فعلة بفتح الأول وسكون الثاني وفعلة بفتح الأول والثاني وفعلة بفتح الأول وكسر الثاني وفعلة بضم الأول وسكون الثاني وفعلة بكسر الأول وسكون الثاني وفعلة بضم الأول وفتح الثاني فأما الأول وهو « فعلة » فجمعه لا دنى العدد بالالف والتاء نحو قصعة وقصعات وجفنة وجفنتات وصحفة وصحفات وإذا أردت الكثير كسرتة على فعال وذلك قصعة وقصاع وجفنة وجفان وصحفة وصحفان هذا هو الباب وقد يجيء على فعول قالوا بدرة وبدور ومائة ومؤون والمائة أسفل البطن أدخلوا فعولا على فعال لأنهما أختان كما دخلت عليها في جمع فعل نحو فلس وفلوس إلا أن فعولا في جمع فعلة قليل وفي جمع فعل كثير وذلك لأن فعلا أخف من فعلة وأكثر استعمالا فكانت أكثر تصرفا وإنما اختص فعلة بفعال لأنه أخف البناءين والمعتل والمضاعف في ذلك كالصحيح قالوا في المعتل العين ضيعة وضيعات وضياح وعيبة وعيبات وعياب وقالوا روضة وروضات وزياض قال الله تعالى (في روضات الجنات) وقالوا في المعتل اللام ظبية وظبيات وظباء وركوة وركوات وركاء وقشوة وقشوات وقشاء وربما كسروه على فعل قالوا نوبة ونوب وجونة وجون ومثله قرية وقرى وليس ذلك بقياس مطرد إنما هو محمول على غيره حملوه على فعلة حيث قالوا غرف وظلم كما حملوا فعلا ساكن العين على فعل فجمهوه على فعلا ن قالوا حش وحشان وعبد وعبدان وصرد وصردان ونغر ونغران وقد يجيء على فعل بكسر الفاء وفتح العين قالوا خيمة وخيم وهضبة وهضب وجفنة وجفن وليس ذلك أيضا بقياس إنما هو مقصور من فعال نحو هضاب وجفان والمضاعف منه كالصحيح قالوا سلة وسلات وسلال وجرة وجرات وجرار وربة وربات ورباب وقد يستغنون بجمع القلة فلا يجاوزونه قال سيديويه وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثرة ، وأما الثاني وهو « فعلة » بالتحريك فانه يجمع في القلة بالتاء وفي الكثرة على فعال قالوا رقة ورقبات

(١) البيت لعبد الله بن الحجاج الثعلبي من كمله يخاطب بها عبد الملك بن مروان ويمتدح إليه من محبته لعبد الله بن الزبير وكان قد خرج معه ، وبعده

اذنو لترحمني وتقبل توبتي * واراك تدفعني فابن المدفع

قبل انما انشدها عبد الملك وبلغ هذا البيت قال له عبد الملك : الى النار والشاهد فيه قوله حجلي جمعا الحجلة وهو طائر معروف وتحدثوا ان الشيخ ابا علي الفارسي قال للعتبي يوما : كم لنا من الجوع على وزن فعلى ؟ فقال العتبي في الحال . حجلي وظربي . قال ابو علي . فطالمت كتب اللغة ثلاث ليال على ان اجدهما ثالثا فلم اجد

ورقاب ورحبة ورحبات ورحاب والرحبة ساحة المسجد وغيره بتحريك الحاء وحكى أبو زيد رحبة بالسكون والمعتل كذلك قالوا ناقة ونياق والقليل ناقات وربما كسروه على فعل قالوا ناقة ونوق وقارة وقور والقارة الأكمة قال الراجز

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ بِأَعْلَى ذِي الْقُورِ قَدْ دَرَسْتَ غَيْرَ مَا دِمَكْمُورُ (١)

ومثله من الصحيح خشبة وخشب وبدنة وبدن قال الله تعالى (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله) وقال (كأنهم خشب مسندة) قري بالاسكان والضم وليس ذلك بالأصل إنما فعل مخفف من فعل مقصور من فعول وقد كسرت أيضا على فعل قالوا إقامة وقيم وتارة وتير قال الراجز * يقوم تارات ويمشى تيرا * (٢) وفعل هنا مقصور من فعال ويؤيد ذلك عندك قلب الواو ياء في قيم كما قلب في سوط وسيياط وحوض وحياض اذ لو كان أصلا لصحت الواو فيه كما صحت في زوج وزوجة، وعود وعودة وأما المعتل اللام فنحو قناة وقناة وحصاة فأكثر ما يجيء جمعه كجمع الاجناس أو جمع السلامة بالالف والتاء فأما الاول فنحو قناة وقناة وقطا وأما الثاني وهو جمع السلامة فنحو قنات وقطوات وحصيات وقد جاءت على فعال قالوا أضاة وأضاء قال الشاعر

عُلَيْنَ بِكَدِّيُونَ وَأَبْطَنَ كُرَّةٌ فَهِنَّ إِضَاءَ صَافِيَاتُ الْغَلَائِلِ (٣)

وقالوا أمة وإماء ويجيء أيضا على فعول كما جاء الصحيح قالوا صفاة وصفي فصفي فعول وأصله صفوى وإنما قلبوا الواو ياء لوقوعها ساكنة مع الياء قال الشاعر

كَأَنَّ مَتْنِيَّ مِنَ النَّفْيِ مِنْ طُولِ إِشْرَافٍ عَلَى الطَّوِيِّ
مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصَّنِيِّ (٤)

وقالوا دواة ودوى وهو فعول أيضا فعمل به ما تقدم ذكره وما جاء من المضاعف فتحكه حكم الصحيح لكنه عزيز ، وأما الثالث وهو « فعلة » فإنه يجمع في القلة بالالف والتاء قالوا ركة وركبات وظلمة وظلمات قال الله تعالى (من وراء الحبرات) وقال (ظلمات بعضها فوق بعض) ويجمع في الكثير على فعل قالوا ركب وظلم وغرف هذا هو الباب كما كان فعال نحو جفان وقصاع هو الباب في فعلة وفعلات كجفئات وقصعات

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي وقد شرحناه مستوفي فارجم اليه (ج ٤ ص ١١٤)

(٢) لم أجده من نسب هذا البيت والشاهد فيه قوله « تير » جمعا لتارة والقياس تيار بالالف لان تارة فعله في الأصل كرحبة وجمع رحبة رحاب الا ان المعتل من فعال قد تحذف الف كما قالوا اضيعة وضيع طلبا للاخفة لثقله بالاعتلال ومعنى يقوم يثبت قائما غير ماش

(٣) الشاهد فيه قوله « أضاء » بكسر الهمزة جمعا لأضاه بفتحها وهو جمع نادر وقياس بابه ان يجمع كجمع السلامة لمؤنث او كجمع الاجناس

(٤) الشاهد فيه قوله « الصني » بضم الصاد وكسر الفاء ويعد هيايا مشددة جمعا لصفاء وأصله صفوى على زنة فعول فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء ثم قلبت الضمة كسرة لتناسب هذه الياء

أشد تمكننا من غرفات وظلمات وذلك لأمرين (أحدهما) أن فعلة كجفنة وقصعة أكثر من فعلة بالضم
وأخف لفظا فكان التوسع فيه أكثر (والثاني) كراهية الضمتين إذا قلت ركبات وقد يجيء على فعال
في المضاعف قالوا جبة وجباب وقبة وقباب وهو كثير وقالوا في غير المضاعف برمة وبرام وقررة وتقار
وبرقة وبراق شبهوه بقصعة وقصاع وقالوا فيما اعتلت عينه دولة ودولات ودول وقالوا في المعتل اللام خطوة
وخطوات وخطى وعروة وعرواب وعري والمعتل بالياء في الكثير كذلك قالوا كلية وكلى ومدينة ومدي
ولا يكادون يجمعونه بالتاء كأنهم كرهوا جمعه بالتاء لما يلزم من ضم العين فيقال كليات فتقع الياء بعد
ضمة فيثقل النطق بها فاحترزوا ببناء الكثرة عنه وقالوا ثلاث غرف وركب فأضافوا عدد القليل إلى بناء
الكثرة كما قالوا ثلاثة قردة وثلاثة جروح فأضافوه إلى بناء الكثرة والمضاعف مثله قالوا سررة وممرات
وسرر ومدة ومدرات ومدد وجدة وجدات وجدد، وأما الرابع وهو « فعلة » فإنه يجمع في القلة بالالف
والتاء نحو سدرات وكسرات وفي الكثير يكسر على فعل قالوا سدر وكسر وقد يقولون ثلاث كسر وثلاث
فقر فيوقعونه على القليل كما قالوا ثلاث غرف فأوقعوه على القليل وثلاث كسر أقوى من ثلاث غرف لأن
جمع فعلة مضموم الفاء بالالف والتاء أكثر من جمع فعلة بكسر الفاء بهما فغرفات أكثر من كسرات
وذلك من قبل أن التقاء الكسريين في كلمة واحدة أقل من التقاء الضمتين ولذلك قل باب ابل وأطل
وكثر باب طنب وجنب والمعتل اللام بهذه المنزلة قالوا الحية ولحى وفريه وفري ورشوة ورشى ولا يكادون
يجمعونه بالالف والتاء لأنه كان يلزم كسر ثانيه فيقال رشوات وإذا كرهوا اجتماع الكسريين في الصحيح
كانوا له في المعتل أكره وقالوا في المعتل العين قيمة وقبات وديعة وديمات وقيم وديم جمعوه في القلة بالالف
والتاء لأنه لا يجتمع فيه كسرتان كما اجتمعتا في المعتل اللام وقالوا في المضاعف قدة وقدرات وعدة وعدات
وعدد، وربما كسروا فعلة على أفعل قالوا نعمة وأنعم وشدة وأشد وذلك قليل ليس بالأصل والذي عليه
المحققون أن أنما جمع نعم على القياس والنعم المصدر وأشد جمع شد كقصد وأقد قال أبو عبيدة معمر بن
المنثري أشد جمع لا واحده، انطامس وهو « فعلة » بفتح الأول وكسر الثاني نحو نعمة ومعدة فتكسیره
في الكثير فعل بكسر الفاء وفتح العين نحو تقم ومعد وليس ذلك بقياس والذي سوغ لهم ذلك أنهم
يقولون نعمة ومعدة يسكون الثاني فيصير ككسرة وخرقة فيكسر تكسيره وفي القلة بالالف والتاء نحو
تقمت ومعدات ولا يغير، السادس ما كان على « فعلة » بضم الفاء وفتح العين وذلك نحو نخمة وتهمة
فتكسیره في الكثرة على تخم وتهم بضم الأول وفتح الثاني أجروا هذا القليل من الأسماء في الجمع مجرى
فعلة كظلمة وغرفة كما أجروا فعلة بفتح الفاء والعين مجرى فعلة ساكن العين فقالوا رقاب كما قالوا جفان وليس
تخم وتهم كرطب لأن رطبا ونحوه جنس فهو بمنزلة تمر وبر فهو اسم واحد يقع للجنس ألا ترى أنه يذكر
فيقال هو الرطب كما يقال هو التمر، والتخم ونحوه مؤنث نحو قولك هي التخم ولو صغرت رطبا لصغرت على
لفظه فقلت رطيب ولو كان تكسيرا لكانت تقول رطيات فلو صغرت تخما فقلت تخيمات فترده إلى الواحد
ثم تجمعه بالالف والتاء لأنه جمع مكسر، فجميع أبنية جمع هذه الأسماء ستة على ما ذكر فأعها « فعال »

لانه يكون في أربعة منها وذلك انه يكون في فعلة نحو جفنة وجفان وفعلة كقفحة ولفاح واللقحة الناقة تحلب
وفي فعلة بالضم كبرمة وبرام والبرمة القدر وفي فعلة كرقبة ووقاب وفعال في فعلة وفعلة بسكون العين ونحريكها
قياس مطرد وهو فيما عدا ما شاذ « وفعل » في فعلة وفعلة بضم الفاء أصل وما عداه فهو شاذ « وفعل » في فعلة
يكسر الفاء أصل وغيره فيها شاذ وأما فعلة كمعدة فقد ذكر أمرها فأعرفه،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأمثلة صفاته كأمثلة أمثاته وبعضها أعم من بعض وذلك قولك
أشياخ وأجلاف وأحرار وأبطال وأجناب وأيقاظ وأنكاد وأعبد وأجلف وصعاب وحسان ووجاع وقد
جاء وجاعى ونحوه حباطى وحذارى وضيغان واخوان ووخدان وذكران وكهول ورطلة وشيخة وورد
وسحل ونصف وخشن وقالوا سمعاه في جمع سمح ﴾

قال الشارح : اعلم ان « تكسير الصفة » ضميم والقياس جمعها بالواو والنون وانما ضعف تكسيروها
لأنها تجري مجرى الفعل وذلك أنك اذا قلت زيد ضارب فمعناه يضرب أو ضرب اذا أردت الماضي واذا
قلت مضروب فمعناه يضرب أو ضرب ولان الصفة في افتقارها الى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره الى
الفاعل والصفة مشتقة من المصدر كما ان الفعل كذلك فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة جرت مجراه
فكان للقياس ان لا يجمع كما ان الافعال لا يجمع فأما جمع السلامة فانه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل
اذا قلت يقومون ويضربون فأشبه قولك قائمون يقومون وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير
في الفعل لانه يكون على سلامة الفعل فكل ما كان أقرب الى الفعل كان من جمع التفسير أبعد وكان الباب
فيه ان يجمع جمع السلامة لما ذكرناه من ان ضاربون ومضروبون يشبه يضربون ويضربون من حيث
سلامة الواحد في كل واحد منهما وان الواو والجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك ، وقد تكسر الصفة
على ضعف لظلة الاسمى واذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقل دخول التفسير فيها
واذا قل استعمال الصفة مع الموصوف وكثرت اقامتها مقامه غلبت الاسمى عليها وقوى التفسير فيها ، وتكسر
الصفة على حد تكسير الأسم وقوله « وأمثلة صفاته كأمثلة أمثاته » يريد ان أبنية تكسير للصفة كأبنية
تكسير الاسم والضمير في قوله وأمثلة صفاته كأمثلة أمثاته يعود الى الاسم الثلاثي والمراد ان تكسير للصفة
اذا كانت ثلاثية كتكسير الاسم اذا كان ثلاثياً ، وأبنية الثلاثي من الصفات سبعة أبنية فعل بفتح الاول
وسكون الثاني وفعل بكسر الاول وسكون الثاني وفعل بضم الاول وسكون الثاني وفعل بفتحها وفعل بفتح
الاول وكسر الثاني وفعل بفتح الاول وضم الثاني وفعل بضمها فما كان من الاول وهو « فعل » فتكسره
على فعال قالوا صعب وصعاب وفسل وفسال وخدل وخدال والفسل الرذل والخلدل الممتلئ هذا هو الغالب
المطرد وربما جاء على فعول قالوا كهل وكهول دخلت فعول على فعال هنا على حد دخولها عليها في الأسماء
نحو كعب وكعاب وكعوب الا انها في الاسم أقدم منها في التفسير فكان التوسع فيه أكثر وقد جاء على
فعل أيضا قالوا رجل كثر التحية وقوم كثر وقالوا رجل نط للكوسج وقوم نط وثوب سحل وثياب سحل
وهو الأبيض وقالوا فرس ورد وخيل ورد وهو قليل وربما قالوا كثاث ونطاط ووراد على القياس وقالوا سمح

وسمحاء فجاءوا به على معناه لانه في معنى اسم الفاعل فجاء على عالم وعلماء وصالح وصلحاء وما أقرب به من المذاكير والملاح كانه جاء على غير المستعمل ولا يكسر القليل على أفعل فلا يقال في صعب أصعب ولا في فسل أفسل كما قالوا في الاسم أكب وأفلس وذلك ان الغرض من المجيء بأبنية القلة ان تضاف أسماء أدنى العدد اليها من نحو ثلاثة أثواب وخمسة أكب وأنت لاتضيف الى الصفة لان الغرض بيان نوع المحدود ولا يحصل ذلك بالاضافة الى الصفة الا ترى انك اذا قلت ثلاثة طوال مثلاً لم يدل على نوع دون نوع لان الطول يشترك فيه أنواع كثيرة فلما كان كذلك لم يحتج الى أمثلة القلة في الصفات فاذا احتج الى ذلك جمعه جمع السلامة يقع للقليل فاستغنوا به وقد كسروا بعض الصفات فكسروا الأسماء فجاءوا بها على أفعل قالوا عبد وأعبد وعبيد كما قالوا كلب وأكب وكليب وقالوا شيخ وأشيخ كما قالوا بيت وأبيات وقالوا علاج وعلاج كما قالوا أجداع في جندع وقالوا شيخان وضيغان على حد رأل ورئلان وقالوا شيخة كما قالوا زوجة وعودة في الاسم وقالوا وغد ووجدان بالضم على زنة فملان كما قالوا ظهر وظهران وقالوا وغدان بكسر الفاء كما قالوا جمحش وجمحشان وعبدان فجاءت أمثله على تسعة أبنية منها بناء واحد مطرد وهو فعال والبواقي شاذة تسمع ولا يقاس عليها وبعضها أكثر من بعض وذلك لانهم أجروها بحرى الأسماء ألا ترى انهم لا يكادون يستعملونها مع موصوفاتها فلا يقولون رجل عبد ولا رجل شيخ ولو سميت رجلاً بصفة لكان حكمها حكم الأسماء ، وأما الثاني وهو « فعل » فانه يكسر على أفعال فهو جلف وأجلاف والجلف الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم وقالوا نضو وأنضاء وهو المهزول وحكى أبو زيد خلو بالكسر وأخلاء جعلوا أفعالاً هنا بدلاً من فعمل وفعال ولذلك لا يجيء معهما فلا يقال أجلاف وجلوف ولا جلاف وقال بعضهم أجلاف كما قالوا أذؤب أجروه بحرى الأسماء وقالوا رجل صنع وقوم صنعون لم يجاوزوا ذلك والصنع الحاذق وليس شيء من هذه الصفات يتمتع بن الجمع بالواو والنون ، وأما الثالث وهو « فعل » بضم الفاء وسكون العين فهو مثل فعل المكسور الفاء في القلة قالوا رجل حلوا وقوم حلون وقالوا مر وأمرار وحر وأحرار كما قالوا جلف وأجلاف لان فعلاً وفعلًا قد يشتركان في أفعال وقالوا رجل جد لذي الحظ ورجال جدون لم يجاوزوا فيه الواو والنون كما قالوا صنعون ولم يجاوزوه والتوسع في فعل أقل من التوسع في فعل لانه أقل في الصفة كما كان أقل منه في الأسماء ، وأما الرابع وهو « فعل » فقد كسروه على فعال فقالوا حسن وحسان وسبط وسباط وهو الشعر المسترسل غير الجعد وقالوا قطط وقطاط للشعر اذا كان شديد الجمودة حملوه على الاسم في نحو جبل وجبال وجمل وجمال اتفق فعل وفعل في الصفة كما اتفقا في كلاب وجبال وربما كسروه على أفعال لانه مما يكسر عليه في الاسم نحو أجبال وأجمال واستغنوا به عن فعال وذلك قولك بطل وأبطال وعزب وأعزاب وقالوا خلق وأخلق وسمل وأسسال قال ليبيد

نَهْدِي أَوَائِلَهُنَّ كُلُّ طَيْرَةٍ جَرْدَاهُ مِثْلُ هِرَاوَةِ الْأَعْزَابِ (١)

(١) الشاهد فيه قوله « أعزاب » في جمع عزب - بفتحين - قال سيدي « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فانك اذا كسرت لادني العدد بنيت على افعال وذلك قولك جبل واجمال وجبل واجبال واسدوا اسادفاذا جاوزوا به ادنى العدد

ولا يمتنع منه ما كان مذكرا يعقل من الواو والنون نحو حسنون وعزبون ومن الالف والتاء للمؤنث كقولهم حسنة وحسنات وسبغة وسبطات وبطلة وبطلات وربما كسروه على فعال قالوا حسن وحسان وسبط وسباط وقالوا اصنع وصنعون المحاذق الصنعة وقالوا رجل الشعر ورجلون لمن رجل شعره ولم يكسروهما استغني عن تكسيرهما بجمع السلاطة وذلك لقوة الجمع السالم في الصفة ، وأما الخاء وهو « فعل » بفتح الاول وكسر الثاني فانه يكسر على أفعال قالوا نكد وأنكد وحملوه على نظيره من الاسماء وهو كبك وأكباد والصفات قد تحمل على الاسماء في التكسير لانها أشد تمكنا في التكسير من الصفات ففتي احتجبت الى صفة ولم تعلم مذهب العرب في تكسيرها فانك تكسرها تكسير الاسم الذي هو على بنائها لانها أسماء وإن كانت صفات وذلك في الشعر فاماني الكلام فالجمع بالواو والنون والالف والتاء لاغير إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها فلا يعدل عنه وذلوا وجمع وقوم وجاع كانهم حملوه على حسن وخسان وسبط وسباط فوافق فعل فعلا في الصفة كما وافقه في الاسم حيث قالوا جملا وأجمال كما قالوا كثفا وأكتاف وقالوا أسدا وأسود كما قالوا نمر ونور فلما اتفقا في الاسم اتفقا في الصفة وقالوا وجمع ووجعي جاءوا به على فعلى كما قالوا هلكي وزمني لانها بلايا وآفات فأجروها مجرى قتلى وجرحى وسيوضح ذلك في موضعه وقالوا أيضا وجاعي وهو أيضا بناء لما يكون آفة وبأية الا ان فعلى فيه أكثر وحكى أبو عمر الجرمي فرح وأفراح ويقال فراح قل الشاعر

وُجوهُ الناس ما عُمِرَتْ بِيضٌ طَلِيقَاتٌ وَأَنْفُسُهُمْ فِرَاحٌ (١)

وبالباب فيه ان يجمع بالواو والنون نحو فرحون وفرعون ووجلون قال الله تعالى (كل حزب بما لديهم فرحون) وقال (انا منكم وجيلون) ، السادس وهو « فعل » بفتح الاول وضم الثاني وحكمه حكم فعل لان فعلا وفعلا

فانه يحكى على فعال وفعول فاما الفعال فنحو جمال وجمال واما الفعول فنحو اسود وذكور والفعال في هذا أكثر ، وقد يحكى اذا جاوزوا به ادنى العدد على فعالان - بضم فسكون - وفعالان - بكسر فسكون - فاما فعالان - بالكسر - فنحو خربان وبرقان وورلان واما فعالان فنحو حملان وسائقان ، فاذا لم يجاوزوا ادنى العدد قلت سلق واسلاق وحل واحمال وورل واورال وبرق وابراق وخرب واخراب وربما جاء فعال يستغني به ان يكسر الاسم على البناء الذي هو لاكثر العدد فيعنى به ما عني بذلك البناء من العدد وذلك نحو رسن وارسان وفتب وافتاب اه

(١) الشاهد فيه قوله « فراح » حيث جمع عليه فرحا ، وانما قياس الباب ان يجمع بالواو والنون كما قال تعالى (كل حزب بما لديهم فرحون) وقال سيديويه « وما كان على ثلاثة احرف وكان فعلا فانما كسره من ابنية ادنى العدد على افعال وذلك نحو كتفوا وكثاف وكبدوا وكباد وفخذوا وفخاذ ونمروا ونماروا فلما يجاوزون به لان هذا البناء نحو كتف اقل من فعل - بفتحيتين - بكثير كما ان فعلا - بفتحيتين - اقل من فعل - بفتح فسكون - الا ترى ان ما لم منه بناء الاقل اكثر فلم يفعل به ما فعل بفعل اذ لم يكن كثيرا مثله كالم يحكى في مضاعف فعل - بفتحيتين - ما جاء في مضاعف فعل - بفتح فسكون - لقلته ولم يحكى في بنات الواو والياء من فعل - بفتح فكسر - جميع ما جاء في بنات الواو والياء من فعل - بفتحيتين - لقلتها وهي على ذلك اكثر من المضاعف وذلك ان فعلا - بفتحيتين - اكثر من فعل - بفتح فكسر - وقد قالوا النور والوعول شبهوها بالاسود وهذا التحقيل فلما جاز لهم ان يثبتوا في الاكثر على افعال كانوا له في الاقل الزم اه

تد كثر في الكلمة الواحدة نحو حذرو حذرو ويقظ ويقظ وفطن وفطن لتقارب الحركتين تعاقبنا على الكلمة الواحدة وقد كسروا بعض ذلك على أفعال قالوا يقظ وأيقاظ قال الشاعر

لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى تزججها من حالك واكنحها (١)

فاما يقظان فتكسيره على أيقاظ والباب فيه جمع السلامة كما تقدم ، السابع وهو « فعل » بضم الاول والثاني وهو قليل في الصفات قالوا رجل جنب أى ذو جنابة وفيه لغتان قوم من العرب يجمعونه فيقولون أجنب وأجنبان حكاه الاخفش وقوم يفرّدونه في جميع الاحوال فيقولون رجل جنب ورجلان جنب ورجال جنب قال الله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) جعلوه مصدرا فلذلك وحدوه ، فقد صارت أبنية جمع الصفات سبعة أبنية فأعمها أفعال لانها ترد على جميع أبنية الصفات وهي فعل كشيع وأشيخ وفعل كجلف وأجلاف وفعل كحر وأحوار وفعل كبطل وأبطال وفعل كيظ وأيقاظ وفعل كنكد وأنكد وفعل كجنب وأجنب ثم فعال لانه يقع على ثلاثة أبنية منها فعل نحو صعب وصعب وفعل نحو حسن وخسان وفعل نحو جمع ووجاع وباقي الأبنية متساوية ،

قال صاحب الكتاب ﴿ والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعلاء الذكور غير ممتنع كقولك صعبون وصنعون وحسنون وجنبون وحذرون وندسون ﴾

قال الشارح : « لا يمتنع شيء من هذه الصفات من الجمع بالواو والنون اذا كان مذكرا من يعقل » بل هو القياس فيها لما ذكرناه من انها جارية مجري الافعال في جريها صفة على ما قبلها كما تكون الافعال كذلك وواو ضاربون تشبه واوالضمير في يضربون لانها مثما في مجيئها بعد سلامة ما قبلها وانها للجمع فجاز أن تجمع هذا الجمع فتقول صعبون كما تقول يصعبون قال الشاعر

قالت سليمة لأحب الجعدين ولا السباط أنهم مناتين (٢)

(١) الشاهد فيه قوله أيقاظ في جمع يقظ - بفتح فضم - وقد قال سيويه « واماما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فهو كفعل - بكسر ففتح - وفعل - بفتح فكسر - وهو اقل في الكلام منهما وذلك قولك عجز وأعجاز وعضدوا عضدا وقد بني على فعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - قالوا رجل ورجال وسبع وسباع جاءوا به على فعال كما جاءوا بالضلع على فعول ، وفعال وفعل اختان وجعلوا امثله على بناء لم يكسر عليه واحده وذلك قولهم ثلاثة رجله - بفتح فسكون - واستغنوا بها عن ارجال *

(٢) هذا البيت من شواهد الكتاب ولم ينسبه سيويه ثم لم ينسبه الا علم والشاهد فيه قوله الجعدين حيث جمع جمدا جمع سلامة وان لم يكن اما علما لانه من صفات من يعقل وما كان كذلك لم يمتنع من الواو والنون كما لا يمتنع منهما الاسم العلم والجمد مما بني على فعل من الصفات - بفتح فسكون - ومؤنثه فعلة جمدة بالهاء ولا يقال اجمد وجمداء ، ونظيره فرس ورد - بفتح الواو وسكون الراء المهملة - واثاء وردة ، وله نظائر . قال سيويه « واعلم انه ليس شيء من هذا اذا كان للاثنين يمتنع من ان يجمعه بالواو والنون وذلك قولك صعبون وخدلون وجميع هذا اذا لحقه الهاء للتانيث كسر على فعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وذلك عيلة وعبال وكشة وكماش وجمدة وجماداه وقد لحق الراجز في البيت المستشهد به الياء في قوله « مناتين » ضرورة وتشبيها بما جمع على غير واحد نحو هذا كير *

وقالوا رجل صنع وقوم صنعون للحاذق الصنعة وقالوا رجل حسن وقوم حسنون ورجل جنب وقوم جنبون وحذرو وحذرون والحذر الكثير الحذر يقال رجل حذر وحذر بالضم والكسر اذا كان مستيقظا متحرزا وقالوا رجل قدس وقوم قدسون يقال ندس وندس بالضم والكسر أى فهم ،
﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب **﴿** وأما جمع المؤنث منها بالالف والتاء فلم يجىء فيه غيره وذلك نحو عبلات وحلوات وحذرات ويقظات إلا مثال فعلة فانهم كسروه على فعال كجماد وكماش وعبال وقالوا عالج في جمع علجة ، **﴿**

قال الشارح : قد تقدم الكلام ان الباب في الصفة جمع السلامة وان التكسير فيها على خلاف الاصل فاذا بعد التكسير في المذكر كان في المؤنث أبعد لان التأنيث يزيده شبهة بالفعل ولذلك كان من الاسباب المانعة للعرف فاذا الوجه في جمع ما كان مؤنثا بالتاء من الاسماء الثلاثية نحو عيلة وحلوة وعلجة وحذرة ويقظة أن يجمع بالالف والتاء فيقال « عبلات وحلوات » وعلجات » وحذرات ويقظات ولم يسمع التكسير في شيء منها الا في مثال واحد وهو فعلة » فانهم كسروه على فعال قالوا عيلة « وعبال » وكشة « وكماش » يقال رجل كش وامرأة كشة بمعنى الماضي السريع كأنهم لكثرة فعلة تصرفوا فيها على نحو من تصرفهم في فعل واستوى فعل وفعلة في فعال اذا كانا صفتين كما استويا في الاسم من نحو كاب وكلاب وجمرة وجمار ولم يتجاوزوا فعلا في فعلة لان التكسير لا يتمكن في الصفة تمكنه في الاسم ، « وقالوا عالج » وعلجة وهو قليل جاءوا به على نحو من تكسير الاسماء نحو خرقة وخرق وكسرة وكسرقاعره ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب **﴿** والمؤنث الساكن الحشو لا يخلو من ان يكون اسما أو صفة فاذا كان اسما فحركت عينه في الجمع اذا صحت بالفتح في المفتوح الفاء كجمرات وبه وبالكسر في المكسورها كسدرات وبه وبالضم في المضمومة كعزقات وقد تسكن في الضرورة في الاول وفي السعة في الباقيين في لغة تميم ، **﴿**
قال الشارح : اعلم أن ما كان من هذه الاسماء « الثلاثية المؤنثة بوزن فعلة » كقصعة وجفنة فانك تفتح المعين منه في الجمع أبدا اذا كان اسما نحو « جفنت وقصعات » كأنهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة فيفتحون عين الاسم ويقولون تمرات ويسكنون الصفة فيقولون جارية خدلة وجوار خدلات وحالة سهلة وحالات سهلات وانما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لخفة الاسم ونقل الصفة لان الصفة جارية مجرى الفعل والفعل أثقل من الاسم لانه يقتضى فاعلا فصار كالركب منهما فلذلك كان أثقل من الاسم « ولا يجوز اسكانه الا في ضرورة الشعر » نحو قول ذي الرمة

أنت ذِكْرٌ هَوْدَنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفُضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ (١)

(١) البيت من قصيدة طويلة لذي الرمة كلها غزل ونسيب وقبله اذا قلت ودع وصل خرقاء واجتنب **﴿** زيارتها تخلق حبال الوسائل وخرقاء لقب محبوبته ، وقوله تخلق هو - بضم تاء المضارعة - مضارع اخلفت الثوب اذا ابلته وهو مجزوم في جواب احدا الامر من السابقين : ودع واجتنب ، والحبال جمع حبل بمعنى السبب ويستعار لكل شيء يتوصل به الى امر من الامور ، والوسائل جمع وسيلة ويراد بها القرية والمنزلة ، وقوله في البيت المستشهد به . « أنت ذكر » يروى « ابت » وهو

وقال الآخر : * أوتستريح النفس من زفراتها * (١) وقيل انها لغة ، « فان كان مضموم الفاء » كظلمة وغرفة فانك تحرك العين بالضم نحو ظلمات « وغرفات » وركبات وانما ضموها تشبيها بفعلها وفعلات من قولهم جفنة وجفنات ومنهم من يفتح فيقول ظلمات وركبات وقد روي

فلما رأونا بادياً رُكباتنا على موطنٍ لا تَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزَلِ (٢)

مفتوحاً والكثير الضم فالضم الاتباع والفتح للغة وقال بعض النحويين ان ركبات بالفتح جمع ركب وركب جمع ركة ولو كان كما قالوا لما جاز ثلاث ركبات لان هذا الضرب من العدد لا يضاف الا الى ابنية القلة

- على الروايتين - جواب اذا في البيت الذي روينا وابيت من الاباء واتت من الاثيان والاولى احسن واجمل معنى . والذكر - بكسر الهمزة وفتح الكاف - جمع ذكر - بكسر الهمزة وضمها وانكر بعضهم الكسر في ذكر القلب - وهو اسم لذكرته بقلبي اولساني والمراد الاول هنا . وقوله « ورفضات » هو بالرفع عطاف على قوله ذكر . ورفضات الهوى تفرقه وتفتحه في المعامل واصله من قولهم رفضت الابل ترفض - من باب ضرب - اذا تفرقت وتبددت في المرعى والشاهد في البيت قوله « ورفضات » فقد كان يستحق ان تفتح الفاء منه فسكنها للضرورة لان رفضات جمع رفضة وقد علم ان فعلة - بفتح الفاء وسكون العين - اذا كان اسما لصفة كصعبة يجب فتحها اذا جمعت بالالف والتاء ورفضة هنا اسم لانه مصدر محض ليس فيه من معنى الوصفية شيء ولو كان مؤولا بالوصف كرجل عدل لكان للتسكين وجه ومثله قول لبيد العامري .

رحلن لشقة ونصبن نصبا * لوغرات الهواجر والسموم

فقد سكن العين من قوله وغرات كما سكن ذوالرمة فاءالرفضات

(١) الشاهد فيه قوله « زفراتها » حيث سكن الفاء ولم يحركها بحركة الزاي . والفول فيه كالقول في الذي قبله (٢) البيت من شواهد الكائنات ولم ينسبه سيديويه وكذا لم ينسبه الا علم والشاهد فيه قوله « ركبانا » حيث حرك ثانيه بالفتح استمقالا لتوالي الضمتين . وقد زعم بعض النحاة ان ليس ركبانا جمعا لركبة وانما هو جمع ركب - بضم ففتح - وزعم ان الشاعر جمع اولاً ركبة على ركب جمع تكسير ثم جمع ركب على ركبات جمع السلامة فهو جمع الجمع كما قالوا بيوتات وطراقات . واني ذلك سيديويه وقوله اصح وايس . . . قال سيديويه « واماما كان على فعلة - بضم فسكون - فانك اذا كسرتة على بناء ادنى العدد الحقت التاء وحركت العين بضمه وذلك قولك ركة وركبات وغرفة وغرفات وجفنة وجفرات فاذا تجاوزت بناء ادنى العدد كسرتة على فعل - بضم ففتح - وذلك قولك ركب وغرف وجفر . وربما كسروه على فعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وذلك قولك نفرة ونقار وبرمة وبرام وجفنة وجفار وبرقة وبراق ومن العرب من يفتح العين اذا جمع بالتاء فيقول ركبات وغرفات . . . وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا خطوة وخطوات وخطى وعروة وعروات وعري ومن العرب من بدع العين من الضمة في فعلة فيقول عروات وخطوات - بتسكين العين - وامابات الياء اذا كسرت على بناء الا كثر فهي بمنزلة بنات الواو وذلك قولك كلية وكلى ومدي ومدي وزبي وزبي كرهوا ان يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة فتحسب هذه الياء بعد ضمة فلما ثقل ذلك عليهم تركوه واجتزأوا ببناء الا كثر ومن خفف قال كليات ومديات - بسكون العين - وقد يقولون ثلاث غرف وركب - بضم ففتح - كما قالوا ثلاثة قردة وثلاثة حبيبة وثلاثة جروح واشباه ذلك وهذا في فعلة - مضموم الفاء - كناء الا كثر في فعلة - مفتوح الفاء - الا ان التاء في فعلة - المفتوح - اشد تمكنا لان فعلة اكثر ولكراهة ضمتين - في المضموم - والمضاعف بمنزلة ركة تقول صرات وسرر وجدة وجدد وجدات ولا يحركون العين لانها كانت مدغمة وانفعال كثير في المضاعف نحو جلال وقياب وجباب اه

أوما كان في معناها وركبات على هذا كثير لانه جمع جمع والاسكان في ظلمات جائز فيقال ظلمات وغرفات وهو تخفيف لثقل الضمة كما قالوا في رسل رسل واذا كانوا يستثقلون الضمة الواحدة في مثل عضد فيسكنون فهم للضمتين أشد استئثالا ولا يحركون منه ما كان مضاعفا من نحو جدات وسرات لانهم ادغموا في الواحد لاجتماع المثليين فلم يبطلوا ذلك في الجمع ولم يهضم منه مندوحة الى جمع آخر وهو المكسر نحو جدد وسرر، وما كان منه مكسور الفاء من نحو كسرة وسدرة فانك تكسر عينه في الجمع نحو كسرات «وسدرات» وهو أقل من غرفات وظلمات لان اجتماع الكسرتين في أول الكلمة أقل من اجتماع الضمتين ولذلك قل نحو ابل وأطل وكثر نحو جنب وطنب ومنهم من يفتح العين كما يفتح في نحو ظلمة ويقول كسرات وسدرات كما يقول ظلمات فالكسر للاتباع والفتح للتخفيف ومنهم من يحذف الكسرة تخفيفاً فيقول كسرات وسدرات كما يقول في ابل ابل وفي كتف كتف،

قال صاحب الكتاب ﴿ فاذا اعتلت فالاسكان كبيضات وجوزات وديمات ودولات الا في لغة هنديل قال قائلهم ﴾ أخو بيضات رائح متأوب ﴿ ﴾

قال الشارح : والمراد « اذا اعتلت العين من الاسم المؤنث فما كان منه بوزن فعلة كجوزة وعيبة فانك تسكن حرف العلة منه فتقول «جوزات» وعبيات قال الله تعالى (ثلاث عورات لكم) وقال (في روضات الجنات) ولا يحركون فيقولوا جوزات وبيضات كما يقولون جنات وتمرات كأنهم كرهوا حركة حرف العلة وقبلة مفتوح فيقلب ألفاً فيقال جازات وباضات فيلتبس فعلة ساكنة العين بفعلة مفتوحة العين نحودارة ودارات وقامة وقامات ومنهم من يقول جوزات وبيضات فيفتح ولا يقلب لان الفتحة عارضة كالم يقلب الواو من (وأن لو استقاموا، واشتروا الضلالة) وهي لغة لهنديل قال الشاعر

أخو بيضات رائح متأوب رقيق بمسح المنكيين سبوح (١)

(١) البيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم نثر له على نسبة الى قائل ولا وجدنا احداً ذكر له سابقاً ولا لاحقاً . وقد وصف الشاعر به ظليهما - والظليم ذكر النعام - وقوله «أخو بيضات» قائماً جملة أخا بيضات ليدل على زيادة سرعته في السير لانه موصوف بالسرعة واذا قصد بيضاته يكون اسرع . والرائح الذي يسير ليلاً . والمتأوب الذي يسير نهاراً . وقيل الرائح ما خرد من الروح وهو الرجوع . والسبوح من السبح وهو شدة الجري والمراد بقوله «رقيق بمسح المنكيين» انه عالم بتحرره كما في السير وقيل معناه انه يتحرك يمينا وشمالا وذلك من عادة الطير . والمنكيان متى منكب وهو مجتمع ما بين المضد والكتف . وشبه بهذا الظليم ناقته - اوجله - فيقول ناقتي في سرعة سيرها ظليم له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل الى بيضاته . . والشاهد فيه قوله بيضات . وقد جاء به استدلالاً على ان هنديلا تفتح عين فعلة - بفتح فسكون - في الجمع بالالف والتاء صرح ابن جني في الخصائص بان فتح حرف العلة في بيضات وجوزات لغة هنديل فليس من قبيل الضرورة ومن اجل هذا ان ابن عصفور لم يذكر ذلك في ضرائر الشعر . لكن قال ابن جني في كتابه المحتسب «امتنعوا من تحريك العين في فعله اذا كانت حرف علة كجوزات وبيضات ولو حرك لوجب ان يعتذر من صحة العين مع حر كتبها وانفتاح ما قبلها بان يقال . لو اعتلت لوجب القلب فيصير جازات وباضات فيلتبس ذلك بما عينه في الواحد الف منقلبة نحو قارة وقارات وجارة وجارات واذا جاز اسكان العين الصحيحة نحو تمرات وشفرات صار المعتل اولى بالصحة وربما جاء المعتل بفتح العين كما قال الهذلي . أخو بيضات (البيت) وعذره في ذلك ان هذه الحركة اذا ما وجبت في الجمع وقد سبق العلم بكونها في الواحد ساكنة فصارت الحركة في الجمع عارضة فلم نحفل بها . . ثم اورد على هذا الكلام استدعائاً وتضعيفاً لا يرى حاجة الى ذكره اه

وذلك قليل والاول عليه الكثير وحكم المضموم الفاء والمكسورة في اسكان عينه كحكم المفتوح نحو «ديمات ودولات» حملوه في الاسكان علي بيضات وعورات فأما المعتل اللام من نحو غدوة وقرية فانك تحرك وتجرى فيه علي قياس الصحيح نحو غدوات وقريات لتحصن حرف العلة عن القلب بوقوع الف الجمع بعده اذ لو قابته لزمتك حذف أحدهما لاجتماع الالفين وكان يلتبس بالواحد مما هو علي فعلة بتحريك العين من نحو قناة وفتاة فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وتسكن في الصفة لا غير وانما حركوا في جمع لجبة وربعة لانهما كانتهما في الاصل اسمان وصف بهما كما قالوا امرأة كلبة وليلة غم ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان ما كان بورن فعلة صفة وجمعه بالالف والتاء لم تحرك وسطه بل تسكنه فرقابين الصفة والاسم نحو هبلات وخدلات فاما قولهم لجبة ولجبات بالتحريك ففيه وجهان (أحدهما) ان من العرب من يقول شاة لجبة بفتح الجيم بوزن اكمة وهي التي ولي لبنها وقل واجمعوا في الجمع علي هذه اللغة (والوجه الثاني) ان لجبة في الاصل اسم وصف به فروهي اصله بان حرك في الجمع وكذلك ربعة اسم في الاصل يدل علي ذلك ثبوت تاء التانيث فيه مع المذكر كثبوتها مع المؤنث فنقول رجل ربعة كما تقول امرأة ربعة فهو اسم يقع علي المذكر والمؤنث وصف به كما يقال رجال خمسة ، وخمسة اسم وصف به المذكر وهم قدي يصفون بالاسماء علي تخيل معنى الوصفية فيها نحو قولك ليلة غم اي مظلمة وامرأة كلبة علي معنى دنية ولو كان ربعة صفة في الاصل لفصل به بين المذكر والمؤنث بحذف التاء كما تقول رجل عالم وامرأة عالمة ، وقالوا العبلات بالفتح لقوم من قريش سمو بذلك لان امهم كان اسمها عبللة والصفة اذا سمي بها خرجت عن حكم الصفة وجمعت جمع الاسماء ولذلك قالوا الاحاوص فاعرفه ؛

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء قالوا أرضات واهلات في جمع ارض وأهل قال فهم اهلات حول قيس بن عاصم * وقالوا عرسات وعيرات في جمع عرس وعير ﴾ قال الكميث هَيْرَاتُ الْفِعَالِ وَالسُّودَدِ الْإِمْدُ لَيْتَهُمْ مَخْطُوطَةُ الْأَعْفَامِ

«قال الشارح» «حكم المؤنث الذي لا تاء فيه في فتح ثانيه اذا جمع بالالف والتاء حكم ما فيه التاء» فتقول في امرأة اسمها دعداو وعددعدات ووعدات كما تقول نمرات وجففات لما جمعت ما لا تاء فيه بالالف والتاء كجمع ما فيه تاء صار حكمه كحكمه في انفتاح ثانيه ومن ذلك ارض هي مؤنثة ولذلك تظهر التاء في تخفيفها فتقول اريضة فاذا جمعتها بالتاء فتحت الراء منها نقلت ارضات كما قلت دعدات ووعدات ، واما اهلات فهو جمع اهلة بالتاء وليس بجمع اهل كما ظنه صاحب الكتاب الا تري ان اهلا مذكر يجمع بالواو والنون نحو اهلون. قال الشاعر وهو الشنفرى

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدٌ هَمَلَسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جِيَالُ (١)

(١) البيت لشمس بن مالك الأزدي الملقب بالشنفرى من قصيدته الموسومة بلامية العرب . ومطلها

اقيموا بني امي صدور مطيكم * فاني الى قوم سواكم لا ميل
فقد حمت الحاجات والليل مقمر * وشدت لطيات مطايا وارحل

لانهم لما وصفوا به اجروه مجرى الصفات في دخول تاء التانيث لافرق فقالوا رجل اهل وامرأ اذ اهله
كما يقولون ضارب وضاربة قال الشاعر

وأهْلَةٌ وَدَيَّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهْمُ وَأَلْبَسْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي (١)

ولما قالوا في المذكور اهل واهلون وفي المؤنث اهله واهلات اشبه فعلة في الصفات فجمعوه بالالف

وفي الارض من اهل الكريمة على الاذى * وفيها لمن خاف القلي متمزل
لعمرك ما في الارض ضيق على امرئ * سرى راغبا وراهما وهو يعقل
ولي دونكم اهلون (البيت) وبعده *
هم الاهل لا مستودع السر ذائع * لديهم ولا الجاني بما جر يحذل
وكل ابي باسل غير اني * اذا عرضت اولى الطرائد ايسل
وان مدت الايدي الى الزاد لما كن * باعجلهم اذا اجشع القوم اعجل
وما ذاك الا بسطة عن تفضل * عليهم وكان الافضل المتفضل
واني كفاني فقد من ليس جازيا * بحسنى ولا في قربه متعل
ثلاثة اصحاب فؤاد مشيع * وايض اصليت وصفراء عيطل

وقوله «حمت» هو ماض مبني للمجهول ومعناه دنت وقربت ، والطيات جمع طية — بكسر الطاء فيهما — والعلية
الحاجة والنية التي ينويها اللسان . والمتأى ومثله المتأى الموضع البعيد . والقلي البغض ، والمتزل الموضع الذي يعتزل
فيه . والسيد الذئب وربما سمي به الاسد والاثني سيدة والجمع سيدان والمجلس الذئب القرى على السير السريع .
والارقط المراد به النمر . واصله الذي يشتمل على سواد يشوبه نقط بياض . والزهلول الاملس . والعرفاء الضبع الطويلة
العرف . وحيال اسم للضبع معرفة بدون الالف واللام وهي صفة في الاصل ثم غلبت فخرجت مخرج الاسماء . والابي
الذي يمتنع من الضيم ، والباسل البطل الشجاع ، والطرائد جمع طريدة وهي ما طردت من صيد وغيره والمراد هنا الفرسان
والجشع اشد الحرص وفعله جشع — بكسر الشين — والمتعل الشيء الذي يتعل به والتعل التلهي بالشيء . وقوله ثلاثة
اصحاب هو فاعل كفى وياء التكلم فمفعول اول وقوله فقد انخ مفعوله الثاني . والمشيع الشجاع المقدام كانه في شبيعة وانصار
والاصليت المصقول وقيل المجرد من غمده وعن به سيفا . والصفراء اسم للقوس والعيطل الطويلة العنق . . وقد انشده
استدلالا على ان اهلا وان كان غير علم لمذكر عاقل ولاصفه له لكنه جمع هذا الجمع لتثنيته هذه الوحوش الثلاثة منزلة
الاهل الحقيقي .

(١) البيت لابي الطمجان القيني ويروى .

واهلة ود قد تبريت ودم * وابليتهم في الجهد بذلي ونائلي

وقوله «تبريت ودم» معناه تعرضت له وبذلت في ذلك طاقتي . والدمى . رب اهل ود قد تعرضت لان يعلموا اني
اودهم وبذلت لهم مالي في السر واليسر ولم اخل عليهم بشيء يصف نفسه بالوفاء لهم والبذل . . وقد انشده شاهدا على ان
اهلا الوصف يؤنث بالتاء . وقد زعم الخليل فيها حكاه عنه سيويه ان ذلك غير موجود وهذا البيت يرد قوله . قال
سيويه «قلت للخليل هلا قالوا ارضون — بسكون الراء — كما قالوا اهلون ؟ قال انها لما كانت تدخلها التاء ارادوا ان
يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء واهل مذكر لا تدخله التاء ولا تغيره الواو والنون كما لا تغير غيره من المذكور
نحو صعب» اه وقد زعم بعضهم ان اهلا لا يجيء صفة بمعنى مستحق وهو مردود بقوله تعالى (هو اهل التقوى واهل
النفرة) وبسماح الازهرى من الاعراب «تستاهل يا ابا حازم ما اوليت»

والتاء واسكنوا الثاني منه فقالوا أهلات كما فعلوا ذلك بسائر الصفات من نحو صعبات وعبلات ومن العرب من يقول أهلات فيفتح الثاني كما فتحوه في ارضات لانه اسم مثله وان اشبه الصفة قال الخليل السعدي

فهم أهلاتٌ حولَ قيسِ بنِ عاصمٍ إذا أذبلجوا بالليل يدعون كوثراً (١)

فاما عرسات فهو جمع عرس وعرس جمع عروس والعروس صفة تقع للذكر والانثى، واما عيرات فهو جمع عير وهي الابل تحمل الطعام والميرة وسيبويه ذكره عيرات مفتوح الفاء ثم فتح الثاني في الجمع على لغة هذيل نحو اخو ييضات وحكى ذلك عن العرب ولا أعرف العير مؤنثا الا ان يكون جمع اعيرة بالتاء فانه يقال للذكر من الجر عير وللانثى عيرة فاما قول الكمي

عيراتُ الفَعَالِ والحَسْبُ العِيسِدُ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ

(٣) البيت للخبيل السعدي وقوله

الم تعلمي يام عمرة اتقي * تخاطاني ريب الزمان لا كبرا
واشهد من عوف حلولا كثيرة * يحجون سب الزبرقان المزغفرا
فهم أهلات حول قيس (البيت) *

وقوله «الم تعلمي» معناه انه كره ان يعيش ويعمر حتى يرى الزبرقان من الجلالة والعظمة بحيث يحج بنو سعد عصايته . وقوله «تخطاني» معناه تخاطاني وفاتني . وريب الزمان حوادثه . وكبر - من باب فرح - يكون في السن وعوف هو عوف ابن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . والحلول القوم النزول والشب - بكسر السين - العمامة وكانت سادات العرب تصبغ العمام بالزعفران وقوله «وهم أهلات» معناه انهم اقارب حول قيس بن عاصم يعني انه سيدهم وهم قد احاطوا به . واداج القوم ادلاجا - من باب اكرم - ساروا الليل كله فان ساروا من آخر الليل قيل ادلجوا ادلاجا - بتشديد الدال - والكوثر الجواد الكثير العطاء وقيل ان كوثرا كان شعارا لهم عند نداء بعضهم بعضا في الليل . وقيس ابن عاصم هو قيس بن عاصم بن سنان بن خالد بن منقر - بكسر اليم - ابن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد ابن زيد مناة بن تميم

(٤) البيت من قصيدة للكمي بن زيد الاسدي وقد ذكر الشارح مطلعها وبعدها المطلع

طارقات ولا ادكار غوان * واضحات الحدود كالآرام
بل هو اى الذى اجن وابدى * لبسنى هاشم فروع الانام
للقربين من ندى والبعيد * ن من الجور في عرى الاحكام

وقبل البيت المستشهد به

وهم الاوفون بالناس في الرا * فقهوا الاحموت في الاحلام
بسطوا ايدى النوال وكفوا * ايدى البنى عنهم والعرام
اخذوا القصد فاستقاموا عليه * حين مالت زوامل الانام
عيرات الفعالم والحسب العود * (البيت) وبعده
اميرة الصادق الحديث ابي القا * سم فرع القدامس القدام
خير حى وميت من بنى آ * دم طرا مامومهم والامام
كان ميتا جنازة خير ميت * غيته مقابر الاقوام

ويروي والحسب العود وهذا البيت من قصيدة يمدح بها اهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين اولها

مَنْ لَقَلْبٍ مُتِيْمٍ مُسْتَهَامٍ غَيْرِ مَا صَبَوَةٍ وَلَا أَحْلَامٍ

والفعال بفتح الفاء الكرم والسودد السيادة والعد بالكسر الشيء الكثير وماله مادة لا تنقطع والحسب كرم الرجل والعود القديم وقوله محطوطة الأحكام أي تركب الابل بأحكامها أي بأحماها فيهم بالحسب والرشد والافعال الحسنة ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وامتنعوا فيما اعتلت عينه من أفعل وقد شد نحو أقوس وأثوب وأعين وأنيب وامتنعوا في الواو دون الياء من فعول كما امتنعوا في الياء دون الواو من فعال وقد شد نحو فوج وسوق﴾

قال الشارح : قد تقدم ان فعلا يجمع في القلة على أفعل نحو أكلب وأفلس وفي الكثير على فعال وفعول نحو كلاب وفلوس فأما المعتل العين من نحو سوط وحوض وشيخ ويبت فانه اذا أريد به أدنى العدد جمع على أفعال نحو ثوب وأثوب وسوط وأسواط ويبت وأبيات وشيخ وأشياخ «عدلوا في المعتل عن أفعل» كراهية الضمة في الواو والياء لوقالوا أسوط وأبيت اذ الضمة على الواو والياء مستثناة وان سكن ما قبلها وكان صمدودحة فصاروا الى بناء آخر وهو أفعال «وقد شدت للفاظ» فجاءت على القياس المرفوض قالوا «أقوس وأثوب وأعين وأنيب» جاءوا بها على أفعل منبهة على انه الأصل قال الازرق العنبري :
طَرَنَ انْقِطَاعَةَ اَوْتَارٍ مُحْضَرَمَةٍ فِي اقْوُسٍ نَازَعَتَهَا اَيْمُنٌ شُمْلًا (١)

وكذلك المعتل العين بالالف يجمع على أفعال من نحو باب وأبواب وثاب وأنياب وذلك من قبل ان الالف منه منقلبة عن ياء أو واو متحركتين في الاصل ولذلك اعتلنا واذا كانت الالف أصلها الحركة كانت في الحكم من باب فرس وقلم وباب ذلك أفعال نحو أفراس وأقلام لأفعل ، وكان بعضهم يفرق بين المذكر والمؤنث فيجمع منه ما كان مذكرا على أفعال كباب وأبواب ويجمع ما كان مؤنثا على أفعل كدار وأدور ونار وأنور وليس ذلك بمطرد عند سيبويه ولا قايما بدليل قولهم ناب وأنياب واذا تجاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على فعال نحو سوط وسياط وحوض وحياض كأنهم كرهوا فعولا لاجل الضمة على حرف

(١) الشاهد فيه قوله «أقوس» في جمع قوس . واستشهد به سيبويه لقوله «شملا» في جمع شمال قياسا على جدار وجدر لان البناء واحد والمستعمل في جمع قوس اقواس وفي جمع شمال اشمل في القليل لان الشمال مؤنثة . وشمال في الكثير كما قال ابو النجم : يأتي لها من ايمن واشمل : هذا وقد روى سيبويه والاعلم بيت الشاهد .

طَرَنَ انْقِطَاعَةَ اَوْتَارٍ مُحْضَرَمَةٍ فِي اقْوُسٍ نَازَعَتَهَا اَيْمُنٌ شُمْلًا

قال الاعلم «وصف طيرا ترن مرة فشب صوت طيراتها بسرعة بصوت اوتار انقطعت عند الجذب والنزع عن القوس ووقع التشبيه على الانقطاع لانه سبب الصوت المشبه به وانما الانقطاع لتحديد المرة الواحدة منه . . والمخضربة الشديدة القتل . والاقوس جمع قوس . وقوله «نازعها ايمن شملا» اي جذبت هذه الى ناحية وهذه الى ناحية اخرى لان جاذب الوتر يخالف يمينه شماله في جذبه وتنازعها فيه» اه

العلة مع واو الجمع فأما قلب الواو ياء فسيذكر في موضعه من التصريف ان شاء الله ، « وقد شد نحو فوج وسوق » لما ذكرناه من ارادة التنبيه على ان ذلك هو الباب ، فلما بنات الياء فانها تجمع على فعول نحو بيت وبيت وشيوخ وشيوخ وغلب فعول في بنات الياء لثلاث تلبس بينات الواو اذ الواو في فعال تصير الى الياء وكانت الضمة مع الياء أخف منها مع الواو ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ويقال في أفعل ويفعل من المعتل اللام أدل وأيد ودلي ودمي وقالوا نحو وثقو والقلب أكثر وقد يكسر الصدر فيقال دلي واحي وقولهم قسي كأنه جمع قسوف في التقدير »

قال الشارح : أما « ما كان معتل اللام » من نحو دلو وحقو وجرو فانه يجمع في أدنى العدد على القياس فيقال أدل وأحق وأجر والاصل أدلو وأحقو فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمة وليس من الاسماء المتمكنة ما هو بهذه الصفة فكرهوا المصير الى بناء لا نظير له فأبدلوا من الضمة كسرة ثم قلبوا الواو ياء لتطرفها ووقوع الكسرة قبلها فصار من قبيل المنقوص كقاض وغاز قال الشاعر

ليثٌ هزبرٌ مُدِلٌّ عند خيسته بالرقمتين له أجر وأعراس (١)

ومثله قلنسوة وقلنس وقمحودة وقمحد لما حذفت التاء للفرق بين الجمع والواحد صارت الواو طرفاً وقبلها ضمة فعمل فيها ما تقدم ، وجمع في الكثير على فعال وفعول قالوا « دلي ودمي » ودماء والاصل دموي ودلو وفعولوه الى دلي ودمي ومثله عصي في جمع عصا والعلة في تحويله الى ذلك اجتماع أمرين (أحدهما) كون الكلمة جمعاً والجمع أثقل من الواحد (والثاني) ان الواو الاولى مدة زائدة لم يعتد بها فاصلة فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة وصار في التقدير عصو ودلو فقلبت الواو ياء على حد قلبها في أدل وأحق ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التي قبلها للجمع وهي سا كنة فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الثانية على حد طويته طياً ولويته لياً ومنهم من يتبع ذلك ضمة الفاء فيكسرها ليكون العمل من وجه واحد فيقول دلي وعصي ومنهم من يبقيا على حالهما مضمومة ويقول دلي وعصي ، فأما « دمي » فاللام ياء من غير قلب فاجتمعت مع الواو قبلها سا كنة فقلبت ياء وأدغمت كما فعل بعصي ودلي ولو كان مثل عصو ودلو اسماً واحداً لاجمعاً لم يجب فيه القلب لخفته الأثر كقول مغزو ومدعو وعثو ، وعثو مصدر عتا يعتو هذا هو الوجه المختار ويجوز القلب في الواحد فيقال مغزي ومدهي قال الشاعر

(١) الشاهد فيه قوله اجر في جمع جرو واصله اجر وككلب واكلب وفلس وافلس قالوا متحركة بحركة الاعراب وقبلها ضمة ولا نظير لهذه الحال في الاسماء المتمكنة فقلبوا الواو لتطرفها ياء ثم قلبوا الضمة كسرة لتناسب الياء ثم حذفوا هذه الياء كما يحذفونها في غاز وقاض ورام ونحوها والهزبر - بزنة سبجل وقطر : ومثله الهزبر بزنة درهم والهزابر بزنة علابط - الاسد ، والحيسة - بكسر الحاء ومثله الخيس كذلك موضع الاسد وجمعهما اخياس وخيس - بكسر ففتح والاعراس جمع عرس - بزنة كتف - وهو السبع واراد به الجرو واراد جمع عرس - بفتح فسكون او ضم فسكون - وهو الفصيل الصغير ويراد به ولد السبع هنا . والرقمان موضع . وقد تقدم استشهد الشارح بهذا البيت لمثل ما استشهد به هنا في (ص ١٢٣ ج ٤)

وقد علمت عرسي مليكة أننى أنا الليث معدياً عليه وعادياً (١)

أشده أبو عثمان معدوا بالواو على الأصل ورواه غيره معدياً ، فلما الجمع من نحو حتى وعصى فلا يجوز فيه إلا القلب وقد شذت الفاظ من هذا الجمع فجاءت على الأصل غير مقلوبة كأنهم صححوها منبهة على أن أصلها ذلك قال الشاعر

أليس من البلاء وجيب قلبي وايضاعي الهوم مع النجوم (٢)

أراد جمع نجو من السحاب وحكي سيويه عن بعض العرب أنه قال إنكم لتنظرون في نحو كثيرة يريد جمع نحو أى جهات وقالوا بهو وبهو في المصدر وبهى أيضاً وحكى ابن الأعرابي أب وأبو وأخ وأخو وأشد القناني

أبى الذم أخلاق الكسائي وانتهى به المجد أخلاق الأبو السوابق (٣)

وأما قسى فقلوب من قوس ووزنه فلوع مقلوب من فعمل كأنه في التقدير جمع قسو ثم قلبت الواو فيه ياء كدلو ودلى فعرنه

﴿فصل﴾ قل صاحب الكتاب ﴿وذواته من المحذوف المعجز يجمع بالواو والنون مغيراً أوله كسنون وقلون وغير كسبون وقلون وبالالف والناء مردوداً إلى الأصل كسنوات وعضوات وغير مردود ككثبات وهنات وعلى أفضل كام وهو نظير آ كم﴾

«قل للشارح» قد تقدم القول أن أقل الأسماء أصولاً ما كان على ثلاثة أحرف فلما كان منها على

(١) البيت لعبد بنوت بن قاص الحارثي من قصيدة رواها المفضل الضبي في المفضليات وقد وقعت روايته عن جابر الله الزعشمري

لقد علمت عرسي مليكة أننى أنا الليث مغزياً عليه وغازياً

وروى ابن هشام أن أنا الليث معدياً على وعادياً ، والشاهد فيه قوله «معدياً» أو «مغزياً» وأصله معدو وبواو مشددة وهذا القلب شاذ لأن اسم المفعول الذي عين ماضيه مفتوحة يجب فيه التصحيح نحو مغزو ومعدو والاعلال شاذ كما في بيت الشاهد ، وإنما قلب الواو من مفعول ياء إذا كانت عين ماضيه مكسورة - واء - كان الفعل متعدياً أم لازماً نحو مرضيه فهو مرضى وقوى - د على زيد فهو مقوى عليه ، والأصل في مرضى ومقوى مرضو ومقووبواوين بعد العين أولهما واو مفعول وثانيهما لام الكامة فقلب لهما ياء - حلال - الاسم على الفعل فإنه إذا كان واجب الاعلال إذا الحرف الذي قبل الآخر مكسور فصار مرضوياً ومقووباً فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت أحدهما بالساكن فقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا . . وكما شذ معدى ومغزى فقد شذ مرضوياً والتصحيح وابن مالك يجعل هذا مرجوحاً لاشاناً . وعرس الرجل زوجه ومليكة - بصيغة التصغير - اسمها

(٢) الشاهد فيه قوله «النجوم» حيث جاء به جمعاً لنجوم وهو السحاب الذي هراق ماء . والأصل أن لام مفعول - بضم الفاء - إذا كانت في مفردة واوا وجب قلبها ياء في الجمع لثلاثاً يجتمع واوان في جمع وهم يستقلون ذلك والتصحيح شاذ وقد وردت الفاظ حكاهما أئمة النحو واللغة فتؤخذ ولا يقاس عليها من ذلك ما حكاه أبو حاتم عن أبي زيد بهو في جمع بهو وما حكاه سيويه وابن الأعرابي وذ كره الشارح . . والبيت المستشهد به لم أقف على نسبه

(٣) البيت للقناني يمدح الكسائي والشاهد فيه قوله «أبو» بضم أوله وثانيه وتشديد الواو جمعاً للاب والقول فيه كالقول في البيت الذي قبله .

حرفين وفيه تاء التانيث نحو قلة وثبة وبرة وكرة وسنة ومئة فانها اسماء منتقصة منها محذوفة الالامات فاصل
 قلة قلو فحذفت الواو تخفيفا والقلة اسم لعبة وهو أن يؤخذ عودان صغير وكبير بوضع الصغير على الارض
 ويضرب بالكبير وهو من الواو لقولهم قلوب بالقلة اذا لعب بها ، «والثبة» الجماعة من قوله تعالى (فانفروا
 ثبات او انفروا جميعا) واصل ثبة ثبوة كظلمة وغرفة وقد بينت امره في اول هذا الفصل وهو من قولهم
 ثبتت أي جمعت فهذا يدل ان اللام حرف علة ولا يدل انه من الواو والياء لان الواو اذا وقعت رابعة
 تقلب ياء نحو اعطيت وارضيت وهو من عطا يعطو والرضوان وأما قلنا انها من الواو لان أكثر ما حذف
 لامه من الواو نحو أخ وأب ، وأما البرة فاصلها بروة واللام محذوفة والبرة حلة تجعل في أنف البعير لينقاد
 وهي معتلة اللام لقولهم في جمعها برى وينبغي ان يكون المحذوف واوا حملا على الاكثر ؛ وكرة كذلك
 لقولهم كروت بالكرة ، «وسنة» من الواو لقولهم سنوات ومن قال سافهته كان المحذوف منه الهاء والهاء
 مشبهة بحرف العلة فحذفت كحذفه ؛ «وأما مئة» فاصلها مئية بالياء لقولهم أمأيت الدراهم اذا كلتها مائة
 وقالوا في معنى مائة ماى وهذا قاطع على انه من الياء ، فاذا اريد جمع شيء من ذلك كان بالالف والتاء نحو قلات
 وثبات وبرأت وكرات ومثبات هذا هو الوجه في جمعها لانها اسماء مؤنثة بالتاء فكان حكمها في الجمع
 حكم قصبة وجفنة ولم يكسروها لانها اسماء قد حذفت لاماتها لضرب من التخفيف وصارت تاء التانيث
 كالعوض من المحذوف ولم يكسروها على بناء يرد المحذوف فيكون تقضا للغرض وتراجعا ما اهتزموه فيها
 فلذلك وجب جمعها بالالف والتاء وقد يجمعون ذلك بالواو والنون فيقولون قلون وبرون وثبون وسنون
 ومثون ونحو ذلك كما يجمعون المذكر ممن يعمل من نحو المسلمين والصالحين كأنهم جعلوا جمعه بالواو والنون
 عوضا مما منعه من جمع التكسير ومنهم من يكسر أول هذه الاسماء فيقولون قلون وثبون وسنون وأما فعلوا
 ذلك للايدان بانه خارج عن قياس نظائره لانه ليس في الاسماء المؤنثة غير المنتقصة منها ما يجمع بالواو والنون
 وقد قال بعضهم في مثون ان الكسرة في الجمع غير الكسرة في الواحد كما ان الضمة في قولهم يامنص في لغة من قال
 باحار بالضم غير التي كانت في منصور ، وقال ابو عمر الجرمي ان الجمع بالالف والتاء للقليل وبالواو والنون للكثير
 فيقولون هذه ثبات قليلة وثبون كثيرة ولا أرى لذلك أصلا وكان الذي حملاه على ذلك انهم اذا صغروه لم
 يكن الا بالالف والتاء نحو سنيات وقلبات وثبيات وأما ذلك لانه اذا صغير يرد اليه المحذوف فيصير كالتمام
 فيجمع بالالف والتاء كما يجمع التام ، وقد يجمعون من ذلك بالالف والتاء ما لا يجمعونه بالواو والنون قالوا ظبيات
 وسيات ولم يقولوا ظبيون ولا سيون كأنهم استغنوا عنه بالالف والتاء وفي ذلك دليل على ان الجمع بالالف والتاء
 هو الاصل في هذه الاسماء لانك تجمع بالالف والتاء كل ما تجمع منه بالواو والنون ولست تجمع بالواو
 والنون كل ما تجمع بالالف والتاء منها ، والوجه الاترد المحذوف في الجمع في نحو قلات وثبات لما ذكرناه
 من أرادة التخفيف فيها وتعويض التاء عن المحذوف ولذلك استغنوا عن تكسيرها وقد ردوا المحذوف في
 شيء منها تنبيها على الاصل وانس بذلك ان تاء التانيث التي هي عوض قد انحذفت قالوا سنة وسنوات
 وقالوا هنة وهنوات وهنات قال الشاعر:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتِ شَانِهَا مُتَابِعُ (١)

وقالوا عضمة وعضاء وعضوات قال الشاعر

هَذَا طَرِيقُ يَأْزِمُ الْمَازِمَا وَعِضْوَاتُ تَقْطَعُ الْهَازِمَا (٢)

وقد كسر واشيا منها تكسير التام قالوا امة وفي القليل آم وفي الكثير إماء فامة فعلة بفتح الهمزة وجمعت في القلة على افعال كما قالوا أكمة وأكم وأصل آم آمو فأبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما فعلوا في ادل واجر وقالوا في الكثير إماء كما قالوا إكام ولم يقولوا آمون فيجمعه بالواو والنون كما قالوا سنون لانهم قد كسروه والجمع بالواو والنون انما هو عوض من التكسير ولم يجمعه بالالف والتاء فيقولوا أموات كما قالوا سنوات لانهم استغنوا عن ذلك بآم اذ كان جمع قلة مثله فاهرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجمع الو باهى اما كان او صفة مجردا من تاء التانيث او غير مجرد على مثال واحد وهو فعال كقولك ثعلاب وسلاهب ودراهم وهجارم ويرانن وجراشع وقماطر وسباطر وضفادع وخضارم ﴾

« قال الشارح » قد تقدم القول ان الر باهى لثقله بكثرة حروفه لم يتصرفوا فيه تصرفهم في الشلا في
« فلم يضعوا له في التفسير الا مثالا واحدا » كالوا به جميع أبنية الر باهى القليل والكثير « وهو فعالل »
او ما كان على طريقته مما ثالث حروفه الف و بعدها حرفان وذلك نحو ثعالب و ثعالب و برثن و برائن
و جرشم و جراشم و قمر و قمر و سبطر و سبطر و ضفدع و ضفدع و خضرم و خضرم و البرثن من
السباع و الطير كالاصابع من الانسان و الخال و كالظفر و الجرشع من الابل العظيم و القمطر و عاء تصان فيه
الكتب و منه قول الشاعر

ليس بعلم ما يعي القمطر ما العلم إلا ما وعاه الصدر (٣)

والسبطر كالبيسط وهو الممتد والضعفدع معروفة من دواب الماء وهو ضعفدع بكسر الضاد والذال كزبرج وقد تفتح الدال وهو قليل والخضرم من اوصاف البحر يقال بحر خضرم اى كثير الماء ورجل

(٦) البيت من شواهد الكتاب ولم ينسبه سيديويه ولا نسبته الا علم .. والشاهد فيه قوله «هنوات» في جمع هنه فان مجيئه في الجمع بالواو يدل على انها من ذوات الاشتغال . ولهذا فان النسبة اليها عند من يرد المحذوف ان يقول هنوى ومن جعل المحذوف هاء ردها في النسب . والهنوات الافعال القبيحة . اى انه قد جفانى وقطعتنى بعد تتابع اساءتى ، ويروى متتابع بالياء وهو بمعنى متتابع .

(٢) البيت من شواهد الكتاب ايضا ولم ينسبه سيوييه ولا الاعلم والشاهد فيه قوله عضوات في جمع عضه فان اتيانه بالواو دليل ان الكلمة من ذوات الاعتلال ولا مهاو او .. ومن اجل ذلك فان النسبة اليها عضوى . وبعضهم يجعل المحذوف منها هاء فيقول في النسبة عضهى وفي الجمع عضاء ، والعضه من شجر الطلح وهي ذوات شوك . . يقول من سار في هذا الطريق بين ما خف به من العضاء تاذى بسيره فيه ومعنى يازم بعض . يقال ازم يازم - من بابى ضرب وفرح - اذا عض . واللاهزم جمع لهزمة وهي مضغة في اصل الخنك

(۳) استشهد به علی ان القمطر - بكسر ففتح فسكون - هو وعاء تصان فيه الكتب . . ومعنی الهیت ظاهر

خضرم كثير العطفية فهذا وزنه فمال لان حروفه كلها أصول وقالوا مسجد ومسجد فهذا وزنه مفاعل وقالوا في الملحق به جدول وجداول وهذا وزنه فماول والبناء في هذا كاه على طريقة واحدة وانما اختاروا هذا البناء لخفته وذلك انه لما كثرت حروف الرباعي فطال ثقل ووجب طلب الخفة له ولما ذكرناه من ثقله كان الرباعي في الكلام أقل من الثلاثي ولزم جمعه طريقة واحدة ولم يزد في مثال تكسيره الا زيادة واحدة هربا من الثقل واختاروا أخف حروف الالين وهي الالف وفتحوا أوله لخفة الفتحة وكسروا ما بعد الالف حملا على التصغير لان الالف في التكسير وسيلة ياء التصغير فكما كسروا ما بعد ياء التصغير كسروا ما بعد الالف في التكسير والذي يدل ان الفتحة في ثعالب وجعافر غير الفتحة في ثعلب وجعفر فتحتها في سباطر وبرائن مع ان الاول في سبطر وبرئن ليس مفتوحاً ولم يجيؤا في الرباعي ببناء قلة وانما بناء أدنى عدده وأقصاه بناء واحد وهو فعال فتقول ثلاثة قاطر فتستعمل في القليل وهو للكثير لانك لاتصل الى الجمع بالالف والبناء لانه مذكور ولا يمكن الاتيان ببناء أدنى العدد الا بحذف حرف من نفس الاسم ألا ترى انك لو أخذت تكسر نحو ضفدع على أفعل وأفعال لوجب ان تقول أضفد وأضفاد فلما كان يؤدي بناء القلة الى حذف شيء من الاسم وكان عنه مندوحة رفض واذا اجتزى ببناء الكثرة عن بناء القلة حيث لاحذف نحو شسوع كان هنا أولى ولا فرق في ذلك بين الاسم والصفة ألا تراهم يقولون في ثعلب وجعفر ثعالب وجعافر وكذلك تقول في سلب وصقعب سلاهب وصقاعب والسلمب الطويل وكذلك الصقعب وكما قالوا ضفدع وضفادع وزبرج وزبارج قالوا خضرم وخضارم وصمزد وصمارد والصدرد الناقة القليلة الالين وكذلك الباقي لا فرق فيه بين الاسم والصفة وذلك انهم اذا استقلوا الاسم وراموا تخفيفه فلان يخففوا الصفة لتقلها بتضمنها ضمير الموصوف كان ذلك أولى وكذلك ما فيه تاء التأنيث حكه في التكسير حكم مالاتاء فيه نحو زردمة وزرادم وجمجمة وجماجم ومكرمة ومكارم تجمعه جمع مالاتاء فيه لان التاء زائدة تسقط في التكسير ألا أنك اذا أردت أدنى العدد جمعته بالالف والبناء نحو زردمات وجمجمات ومكرمات لمكان تاء التأنيث فاعرفه قل صاحب الكتاب ﴿وأما الخامس فلا يكسر الاعلى استكراه ولا يتجاوز به ان كسر هذا المثال بعد حذف خامسه كقولهم في فرزدق فرازد وفي جحمرش جحامر﴾

قال الشارح : اعلم انه لا يجوز « جمع الاسم الخامس » لافراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه وبعده عن المثال المعتدل وهو الثلاثي وتكسيره يزيده ثقلا بزيادة الف الجمع فكروا تكسيره لذلك فاذا أريد تكسيره حذفوا منه حرفاً وردوه الى الاربعة وذلك الحرف الآخر وانما حذفوا الآخر لوجهين (أحدهما) ان الجمع يسلم حتى ينتهي اليه فلا يكون له موضع (الثاني) ان الحرف الآخر هو الذي أنقل للكلمة فلولا الخامس ما كان ثقيلاً فلذلك تنكبوا تكسير بنات الخمسة لكرهيتهم أن يحذفوا من الاصول شيئاً وذلك قولك في سفرجل سفارج وفي شمر دل شمارد وكذلك جميع الخامس تحذف اللام وتبنيه على مثال من أمثلة الرباعي نحو جعفر وزبرج ونحوهما ثم تجمعه جمعه وقالوا في فرزدق فرازق والجيد فرازد وانما حذفوا الدال لانها من مخرج التاء والتاء من حروف الزيادة فلما كان كذلك وقربت من الطرف حذفوها ومن قال ذلك لم يقل في جحمرش جحامش لتباعد الميم من الطرف ،

ببناء القلة فلم يجاوزوه نحو زمان وأزمنة ومكان وأمكنة وقد كسروه على فعول قالوا عناق وعنوق ، وأما الثاني وهو «فعال» بكسر الفاء فحكمه في جمع الكثرة كحكم فعال لأنه ليس بينهما في البناء لافتح الاول وكسره . ولذلك استويا في بناء جمع الكثرة كما استويا في القليل فتول في القليل حار وأحمره وخار وأخمره كما كان كذلك في فعال وقالوا في الكثير حر وخر وأزرو وقالوا وشمال لليد وشمال كسروه على فعائل كأنهم جعلوه من ذوات الاربعة بزيادة الالف التي فيه فصار كقطر وقاطر فأما قول أبي النجم

• يأتي لها من أيمن وأشمل • (١)

وقول الأزرق العنبري • نازعتها أيمن شمالا • (٢) فانهما قد ا حذف الالف فصار ثلاثياً ثم جمعا على أفعل وفعل نحو أكلب وأسد ومثله لسان وألسن ، وأما «فعال» مضموم الفاء نحو غراب وغلّام وخراج فانه يكسر لأدنى العدد على أفعله على حد تكسير فعال وفعال لأنه ليس بينهما الا ضم الفاء وذلك قولك غراب وأغربة وخراج وأخرجة ولم يقولوا أغلّمة كأنهم استغنوا عنه بغلّة لان غلّة على زنة فعلة وهو من أبنية أدنى العدد ورسمارد في التصغير الى الباب يهولون أغلّمة وقالوا في الكثير فعائلان نحو غراب وغربان وغلّام وغلّمان وقيل انما قالوا في الكثير فعائلان لان ألفه مدة زائدة فلما حذفت صار كأنه غريب وغلّم على مثال صرد وجرد فكما قالوا صردان وجردان كذلك قالوا غريبان وغلّمان ، وأما «فعليل» فانه يكسر في أدنى العدد على أفعله كفعال وفعال لانهم أخوات في الزنة والحركات والسكون وذلك قولك جريب وأجربة وكثيب وأكثبة ورغيف وأرغفة وربما كسروه في القلة على فعلة نحو صبي وصبية كما قالوا غلّة وعلى أفعال نحو يمين وأيمان

(١) البيت لأبي النجم والشاهد فيه قوله أيمن وأشمل في جمع يمين وشمال . . قال سيديويه «واما ما كان مؤنثا فانهم اذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفعل وذلك قولك عناق واعنق وقالوا في الجميع عنوق وكسروها على فعول كما كسروها على أفعل بنوه على ما هو بمنزلة أفعل كأنهم ارادوا ان يفصلوا بين المذكر والمؤنث كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه اذ كان مؤنثا بمنزلة الهاء في قصمة ورحبة وكرهوا ان يجمعوه جمع قصمة لان زيادته ليست كالهاء فكسروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة حيث شبه بما فيه الهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء لانها من نفس الحرف وليست علامة تانيث لحقت الاسم بعد ما بنى . ونظير عنوق قول بعض العرب في السماء سمي وقال ابو نخيلة • كنهو ركان اعقاب السمي • وقالوا اسمية فجاءوا به على الاصل وامان انت اللسان فهو يقول السن ومن ذكر قال السنة وقالوا فراع واذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء وان عنوا الاكثر كما فعل ذلك بالا كف والارجل . وقالوا شمال واشمل وقد كسرت على الزيادة التي فيها فقالوا اشمال كما قالوا في الرسالة رسائل اذ كانت مؤنثة مثلها وقالوا شامل فجاءوا بها على مثال جدر قال الأزرق العنبري • طرن انقطاعه • (البيت) وقالوا اعقاب واعقب وقالوا غريبان وقالوا اكرع واكرع واتان وآتن كما قالوا اشمل وقالوا يمين وأيمن لانها مؤنثة وقال ابو النجم • يأتي لها من أيمن • (البيت) وقالوا ايمان فكسروها على أفعال كما كسروها على أفعل اذ كانا عدده ثلاثة احرف • اه

(٢) هذه قطعة من بيت للأزرق العنبري وهو بتمامه

طرن انقطاعه اوتار محظربة • في اقوس نازعتها أيمن شمالا

وقد استشهد به الشارح فيما سبق لقوله «اقوس» وشرحناه هناك . والشاهد فيه هنا قوله «أيمن شمالا» في جمع شمال ويمين . والقياس في جمع شمال : في القلة اشمل وفي الكثرة شمائل . وقد ذكرنا هذا فارجع الى شرحنا على البيت (ص ٣٤) من هذا الجزء •

كأنهم حذفوا الزائد وكسروا ذوات الثلاثة فإذا جاوزت أدنى العدد فانه يجيء على فعل كاخواته وعلى فعلان نحو قواك قضيب وقضيب وقضبان ورغيف ورغف ورغفان وكثيب وكثب وكثبان هذا بابا به وعليه قياس ما جهل أمره وما عدا ذلك فشاذا يسمع ولا يقاس عليه وقالوا نصيب وأنصباء وخيس وأخمساء فجمعوه على أفعلاء كأنهم شبهوه بالصفة حيث قالوا شقي وأشقياء وتقي وأتقياء ولا أنهم يجمعون عليه ما كان معتلا أو مضاعفا جاؤا بهذا البناء في الكثير على مناج بناء القلة ألا تري انه لا فرق بينهما الا ابدال هم التانيث وهو التاء بغيره وقد كسروه على فعلان بكسر الفاء وهو قليل أيضا قالوا ظليم وظلمان وقضيب وقضبان ويقال قضبان أيضا وقالوا فصيل وفصلان وعريض وعرضان كأنهم شبهوه بفعل وكسروه تكسيره نحو غراب وغربان والعريض التيس كأنهم جاؤا به على حذف الزائد وقالوا أفيل وآفال وأفائل فمن قال أقال جمعه على حذف الزيادة وجعله ثلاثيا ومن قال أفائل جمعه على الزيادة كما قالوا شمائل وقالوا أديم وأديم وأفوق وأفق وهما اسمان للجمع وليس بتكسير الواحد، وأما «فعل» فمجره في التكسير مجري فعيل وذلك لاستوائهما في العدد والحركات والسكون ليس بينهما فرق الا ان زيادة فعول الواو وزيادة فعيل الياء والياء أخت الواو فإذا أردت أدنى العدد بنيته على أفعلة كما كان فعيل كذلك فتقول عمود وأعمدة وخروف وأخرقة وقعود وأقعدة وتقول في الكثير عمد وعمد وقدم في جمع قدوم كسروه على حد قليب وقلب وكثيب وكثب وقد قالوا خرفان وقعدان وعقدان في جمع عتود شبهوه بغراب وغربان وغلان وغلان والباب الاول خالفت فعول فعلا هنا كما خالفتها فعال وقالوا ذنوب للدلو وذنائب كسروه بالزيادة كما قالوا أفائل وقد جاؤا به في القلة على أفعال نحو فلو وأفعلاء كسروه على حذف الزيادة، واعلم ان كل ما جاء من ذلك على فعل فيجوز تسكينه تخفيفا نحو قولك في كتب كتب وفي رسل رسل وهي لغة بني تميم قالوا كل ما أصله الحركة يجوز تسكينه تخفيفا وحكى عن أبي الحسن ان كل فعل في الكلام فتثقله جائز الا ما كان صفة نحو حمر أو معتل العين نحو سوق فالاول يجوز في الكلام وحال السعة والثاني لا يجوز الا في الشعر، « فقد صار أمثلة تكسيره أحد عشر مثالا » من ذلك « أفعلة » وهي القياس فيه لأدنى العدد يشترك فيه الابنية الخمسة فعال نحو زمان وأزمنة وفعال كحمار وأحمره وفعال كغراب وأغربة وفعيل كرخيف وأرغفة وفعول كعمود وأعمدة، ومن ذلك « فعل » يضم الفاء والعين وهو القياس في الكثير وقد جاء في الامثلة الخمسة من ذلك فعال قالوا قذال وقذل وهو مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس وفعال نحو حمار وحمر وفعال نحو قراد وقرود القراد صغار الحلم ويجمع على قردان أيضا وفعيل نحو كثيب وكثب وهي تلال الرمل وفعول نحو زبور وزبر وهو الكتاب وهو فعول بمعنى مزبور أي مكتوب فيه، ومنه « فعالان » وقد جاء أيضا في الامثلة الخمسة قالوا غزال وغزلان وصوار وصيران والصوار القطيع من البقر وهو أيضا وعاء المسك قال الشاعر

إذا لاح الصَّوَّارُ ذَكَرْتُ لَيْلَى وَأَذْكُرُّهَا إِذَا نَفَّحَ الصَّوَّارُ (١)

(١) استشهد به على ان الصوار - بكسر الصاد وتخفيف الواو - يطلق على القطيع من البقر كما يطلق على وعاء المسك ولاح معناه ظهر وبدأ والصوار الاول معناه القطيع من البقر ونفح معناه هب وبابه منع والصوار الثاني معناه المسك واصله كما عرفت - الوعاء لكنه اطلق عليه من باب اطلاق اسم المحل على الحال كاطلاق النادى في قوله تعالى (فليدع ناديه) او هو على تقدير المضاف *

فجمع بينهما وفعال غراب وغربان وفعل ظليم وظلمان وفعل قعود وقعدان ، ومن ذلك «نعائل» جاء في بنائين فعيل وفعل قالوا في فعيل أفيل وأفائل وهي صغار الابل وقالوا في فعول ذنوب وذنائب والذنوب الدلو المملوءة ، ومن ذلك « فعلان » وهو في بناءين فعال نحو زقاق وزقان وفعل نحو قضيب وقضبان ، ومن ذلك « فعلة » وهو منها في بناءين أيضا فعال قالوا غلام وغملة وفعل نحو صبي وصبية وهي من أبنية أدني العدد ، ومن ذلك « أفعال » وهو في بناءين فعيل وفعل قالوا ليد يمين وأيمان وفلوا وأقلاء والفلوا المهر سمي بذلك لأنه يقتل عن أمه أي يقطع ، ومن ذلك « فعال » لم يأت إلا في مثال واحد وهو فعيل قالوا تفصيل وفصال ، ومنه « فعول » وهو أيضا في مثال واحد وهو فعال قالوا عناق وهنوق وهي الأنثى من ولد المعز ، ومن ذلك « أفعلاء » جاء في بناء واحد أيضا وهو فعيل قالوا نصيب وأنصباء ، ومن ذلك « أفعال » ولا يجمع على أفعال إلا ما كان مؤنثا سواء كان على فعال أو فعال أو فعال قالوا عناق وأعنق وعقاب وأعقب وذراع وأذرع فأما اسان والسن فان فيه لغتين التأنيث والتذكير فن أنث قال السن ومن ذكر قال السنة كأنهم فرقوا بين جمع المذكور من هذا البناء والمؤنث كما فصلوا بين جمع نحو قصعة وكعب فجمعوه على خلاف جمع المذكور لان المذكور يجمع في القلة على أفعلة وهذا يجمع على أفعال وشبهوه بالعدد يكون في المذكور بالهاء نحو ثلاثة وأربعة وفي المؤنث بغيرها نحو ثلاث وأربع ولم يجمعوه جمع مافيه تاء التأنيث نحو قصعة وجفنة وان كان على عدته لان زيادته ليست كتاء التأنيث لان زيادته مدة زائدة كالاشباع فاعتقدوا سقوطها فصار على ثلاثة أحرف فجمع على أفعال كما يجمع الثلاثة عليه نحو كعب وأكعب وفلس وأفلس ولذلك قالوا في الكثير عنق لان فعولا وأفعال يترادفان على الثلاثي نحو فلس وأفلس وفلوس وربما قالوا عنق قصرنا فعولا كما قالوا أسد في أسود وربما خفف أيضا فقالوا عنق كما قالوا أسد وقد قالوا مكان وأمكن فجمعوه جمع المؤنث والمكان مذكر جاء ذلك شاذا ومجازه انه على فعال والمكان أرض والأرض مؤنثة فجمع جمع ما هو مؤنث والمشهور أمكنة على القياس فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب « ولم يجي فعل في المضاعف ولا المعتل اللام وقد شذ نحو ذب في جمع ذباب » قال الشارح : يريد ان « المضاعف » يجمع في القلة على أفعلة نحو كنان وأكنة والكنان ما يكثر أي يستترك من مطر أو حر أو برد وعنان وأعنة وخالل وأخلة والخلال العود يتخلل به وما يتخلل به الثوب أيضا واقتصر على بناء القلة وان عنوا الكثير استغنوا بأكنة وأعنة عن ان يقولوا كنان وعن فيكرروا النون من غير ادغام كأنهم استعملوا ذلك وكان عنه مندوحة وهو الاجتزاء ببناء القلة واذا كانوا قد اجتزوا ببناء القلة حيث لا ضرورة نحو زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ورسن وأرسان كان مع الضرورة أولى ، « فان قيل » فهلا أدغموه وقالوا كن وعن قيل لو فعلوا ذلك لم ينفك من ثقل التضعيف فاما قولهم « ذب في جمع ذباب » فهو شاذ فانه يقال ذبابة للواحد وذباب للجنس على حد بطة وبط وحمامة وحمام ويجمع الذباب في القلة على أذبة والكسير ذبان على حد غراب وأغربة وغربان قال النابغة • ضرابة بالمشعر الأذبة • « فاما المعتل فان كان معتل العين » بالياء كان حكمه حكم الصحيح يقال عيان وأعينة في العدد القليل وفي الكثير عين بضم الياء لان الضمة على الياء لا تنقل ثقلها على الواو ومن قال في رسل رسل تخفف قال هنا عين بكسر

العين كما قالوا دجاجة بيوض ودجاج بيض وبيض وإنما كسروا الفاء لتصبح الياء ولا تنقلب واو السكونها وانضمام ما قبلها على حد قلبها في موصل وموقن فان كان من ذوات الواو من نحو خوان ورواق كسر في القلة على أفعلته تكسيره في الصحيح نحو أروقة وأخوة وتقول في الكثير خون وروق تأتي به على لغة بني تميم بالاسكان كأنهم استنقلوا الضمة على الواو فحذفوها وكان الاصل خون وروق فان اضطر الشاعر رد الاصل قال عدى * وفي الأ كف اللامعات سور * وما كان من ذلك معتل اللام * من نحو كساء ورداء وغطاء وسما فأنك تكسره في القلة على أفعلته نحو أكسية وأردية وأعطية ولا تجارزه الى بناء الكثرة وذلك من قبل ان الهمزات التي في أواخر هذه الاسماء أصلها الواو لانه من غطا يغطو والكسوة فلو بنيت له للكثير على حده فدن وقذل لقلت كسو وغطو وسمو فكانت الواو تقع طرفاً وقبلها ضمة وذلك معدوم في الاسماء المتمكنة وكان يلزم قلب الواو ياء والضمة كسرة على حده صنيعة في أدل وأجز فلما كان يؤدي الى هذا التغيير وكان عنه مندوحة تجنبوه واجتزؤا بيناء القلة ، فأمراداء فلامه ياء لقولهم حسن الردية ولا يكسر على فعل لانه يلزم وقوع الياء طرفاً وقبلها ضمة فكان يلزم قلبها واواً لضعفها بتطرفها ووقوع الضمة قبلها فكان يصير حالها كحال ملامه واو ، فأما سماء فاذا أريد به المطر كسر في أدنى العدد هي اسمية وفي الكثير سمي قال العجاج * تلفه الأرواح والسي * وهو فعول فعل به ما فعل بمعنى ودلى فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب * ولما لحقته من ذلك تاء التأنيث مثالان فعائل فعل وذلك نحو صحائف ورسائل وحائم وذوائب وحائل وسفن *

قال الشارح : اعلم ان ما كان من الاسماء مؤنثا بالتاء على أربعة أحرف ثالثة حرف مدواين * على زنة فعالة كحمامة ودجاجة أوفعالة كرسالة وحمامة أوفعالة كذوابة وذباية أوفعيلة كصحيفة وسفينة أوفعولة كحمولة وركوبة فان بابها أن يكسر على فعائل نحو حائم ودجاج ورسائل وحائم وذوائب وذبايب وصحائف وسفائن وحائل وركائب وإنما كان الباب فيما لحقته التاء من هذه الأبنية أن يجمع على فعائل لانهم أرادوا الفصل بين جمع المذكر والمؤنث من هذه الأبنية كما فصلوا بين جمع قصعة وفلس ورحبة وقلم فنزلوا الزائد الذي هو حرف المد فيها منزلة الاصل فجمعوها على الزيادة التي فيها ولم يقدروا حذفها فصارت كالاربعة من نحو جخذب وبرثن فكما قالوا جخادب وبرائن قالوا هنا حائم ورسائل لانه على طريقة فعالل اذ كان في العدة والحركات مثله وان اختلفا في الوزن فوزن جخادب وبرائن فعالل ووزن حائم ورسائل فعائل لان الثالث منها مدة زائدة فقبولت في المثال بمثلها والثالث من جخذب أصل فقبول في المثال باللام ؛ فاذا أردت العدد القليل جمعته بالالف والتاء نحو حمامات ورسالات وذوابات وصحيفات وحمولات وربما قالوا ثلاث صحائف ورسائل فاستعملوا هذا البناء في القليل كما قالوا ثلاثة نجما ورجادب الا ان استعمال نحو جخادب في القليل عن ضرورة اذ لا يمكن جمعها بالالف والتاء وفي صحائف وبابه استحسان وتشبيه بجخادب ، * فان قيل * ولم قلبت حرف المد همزة في الجمع قيل لما جمع على الزيادة وقعت الف حماسة ورسالة وذوابة بعد الف التكسير والف التكسير تكسر ما بعدها من نحو جعفر وزبارج وبرائن والالف مدة زائدة لاحظ لها في الحركة فقلبت الى أقرب الحروف اليها بما يمكن تحريكه وهو الهمزة فقالوا حائم ورسائل وذوائب

لامتناع الحركة فيها « فان قيل » فانكم همزتم الالف في حاتم وذوائب لامتناع الحركة فيها فما بالك همزتموها في صحائف وحائل مع امكان الحركة في الياء والواو قيل لما كانت الياء في صحيفة والواو في جملة مدتين زائدتين لاحظ لهما في الحركة حملوهما في الهمزة على الالف في حمالة ورسالة وذؤابة اذ كانت مثلها في الزيادة والمد لا تري انك لا تهمز نحو ياء ميمشة بل تتركها ياء علي حالها في الجمع نحو قولك معاش لكون الياء فيها أصلاً متحركة في الاصل وهمزها ردياً ووجهه وبجازه التشبيه بصحيفة وكتيبة وليس مثلها ، وربما قالوا « سفن » وصحف فكسروه على فعل وشبهوه بقلب وقلب كأنهم لم يعتدوا بالهاء وجمعوا سفيناً وصحيفاً على سفن وصحف كما قالوا جفرة وجنار فقدروا الهاء ساقطة وجمعوه جمع مالاها فيه حتى كأنهم جمعوا جفرا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب (ولصفاته تسعة أمثلة فعلاء فعل فلان فعلاء أفعال أفلاء أفعلة فعول وذلك نحو كرماء وجبناء وشجعاء وودعاء ونذر وصبر وصنع وكثر وكرام وجياد وهبان وثنيان وشجعان وخمسيان وشجعان وأشرف وأعداء وأنبياء وأشحة وظروف ويجمع جمع التصحيح نحو كريمون وكريعات) قال الشارح : الهاء في قوله « ولصفاته » تعود الي ما من قوله وما كانت زيادته ثلاثة مداه هو على أربعة أحرف لان ذلك يكون أسماء وصفات فأضاف الصفة اليه إضافة البعض الى الكل كما يقال نصل السيف وحب الحصيد فان الباب ان يكسر على « فعلاء وفمال » فعلاء فهو فقيه وفقهاء وبخيل وبخلاء وكريم وكرماء وانما جمعوا فعلاء اذا كان صفة على فعلاء للفرق بينه وبين فعيل الذي هو اسم وجعلوا الف التانيث في آخره بازاء تاء التانيث في جمع المذكور نحو أرغفة وأجربة وانما أتوا بعلم التانيث في الجمع ليكون كاللوض من الزائد المنحرف في الجمع ، وأما « فمال » فنحو كريم وكرام وظريف وظراف ولثيم ولثام وذلك على حذف الزائد فصار ثلاثياً فجمعوه جمع الثلاثي من الصفات نحو صعب وصعاب وعبل وعبال وقالوا في المضاعف شديد وشداد وحديد وحداد وقالوا أشداء وألباء وأشحاء جعلوه نظير فعلاء كأنهم كرهوا ان يقولوا شدداء ولبياء وشححاء فيكروا حرفين بلفظ واحد من غير ادغام وحين استنقلوا ذلك عدلوا الى بناء جمع الاسم من نحو جريب وأجربة وكثيب وأكثبة الا انهم غيروا علم التانيث لئلا يكون مثله من كل وجه وقد قالوا أشحة وأعزة وأذلة فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير قال الله تعالى (وجعلوا أعزة أهلها أذلة) وقالوا شقي وأشقياء وغني وأغنياء وصفى وأصفياء جعلوا أفعلاء فيما اعتلت لامه نظير فعلاء في التصحيح وذلك انهم كرهوا ان يقولوا شقياء وغنياء فتم الياء مفتوحة وقبلها فتحة وذلك مما يوجب قلبها الفاً فعدلوا عنه الى أفعلاء ، « وأما ما كان معتل العين » من نحو طويل وقويم فانه يكسر على فعال من نحو طوال وقوام وطيال وقيام وهو قليل قال الشاعر :

تبين لي أنَّ القماعة ذلةٌ وأنَّ أعزَّاء الرجال طيَالُها (٧)

(١) لم اعثر على نسبة هذا البيت . . والشاهد فيه قوله « طيَالُها » في جمع طويل بابدال الواو منه ياء . قال ابن هشام وهو شاذ قياساً واستعمالاً اهـ اما القياس فلانه يقتضي ان تسلم الواو في الجمع اذا كانت متحركة في المفرد . واما الاستعمال فلانهم لم يعرفوا غير هذا البيت ورواه قوم به وان اعزاء الرجال طوالها على ما يستوجب القياس . وقال في شرح البكافية

والكثير طواها ولم يقولوا فيه فعلاء ولا أفعلاء استغفروا عنهما بفعال لانه أخف وقد شذمته قولهم بنى
وبنوا وكان حقه ان يقال بنىاء لانه من ذوات الياء وحكى الفراء سرى ومروا ولم يجمع على هذا الا هذان
الحرفان ، وقد كسروه على « فعل » قالوا نذير ونذر شبهوه بالاسم نحو كتيب وكتب قال تعالى (فكيف كان
عذابى ونذر) وقالوا جديد وجدد وسديس وسدس والسديس التى أتت عليها السنة السادسة يقال شاة
سديس وناقاة سديس والجمع سدس قال الشاعر :

فَطَافَ كَمَا طَافَ الْمُصَدِّقُ وَسَطَهَا يُخَيَّرُ مِنْهَا فِي الْبَوَازِلِ وَالسُّدُوسِ (١)

وقالوا صديق وصدق وفصيح وفصح قال الشاعر :

خُرْسٌ تُلَاقِي كُلَّ مَكْرُمَةٍ فَصُحٌّ يَقُولُ نَعَمْ وَبِالْفَعْلِ (٢)

وقالوا لذيد ولذخفوا على حد رسل ورسل قال الشاعر :

لُذٌّ بِأَطْرَافِ الْحَدِيثِ إِذَا حُبَّ الْقِرَايِ وَتُنُوزِ عَ الْفَجَرِ (٣)

وقالوا في المعتل ثنى وثن والاصل ثنى بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لثلاث ثناب الياء واوا كما فعلوا

« واما الطوال جمع طويل فيمكن ان يجعل من باب جواد وحياد كانه جمع طائل من طاله اذا فاقه في الطول » اه وقال
جماعة « كون طيال من باب جواد وحياد لا يجدى نقم لان الواو في المفرد ليست معلقة ولا بيبة بالملة ولو اقتصر على قوله
كانه جمع طائل لا يجدى لان الواو فيه قلبت حمزة فقلبت في الجمع لان الابدال يانس بالابدال . وقد يؤخذ من ذلك ان الشرط
اعلال العين في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها الفا او بقلبها همزة ثم رايت ابن الحاجب في الشافية وشرا حذروا ان
الشرط اعلاها في المفرد ومثله ذلك بجيد وحياد وقالوا جيد اصله جيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وحصل الادغام اه والقائمة - بفتح اوله وبالمد - قصر القائمة

(١) الشاهد فيه قوله « والسدس » في جمع سديس ، والسديس ومثله السدس - بالتحريك - السن في الابل
قبل البازل اى قبل ان يصل تسع سنين والبوازل جمع بازل والبازل ومثله البزول - بفتح الباء - الناقاة والجل في تاسع
سنه وليس بعده سن تسمى والجمع بوازل - كما عرفت - وبزل - بزنة ركم - وبزل - بزنة كتب واعلم ان سدسافي
البيت المستشهد به مضموم الفاء سا كن العين وليس تسكينها للتخفيف بل هو جمع لسديس كسدس بضمة تين ، والمصدق
الذى ياخذ الصدقات وهو يطوف بين الابل ليختار من بوازلها وسدسها ما يوافق الفريضة

(٢) الشاهد فيه قوله « فصح » . بضم تين في جمع فصيح . وقد قال سيديويه « وقد كسروا منه شيئا على فعل شبهوه
بالاسماء لان البناء واحد . وهو نذير ونذر جديد وجدد وسديس وسدس ومثل ذلك من بنات الياء ثنى وثن ومثل ذلك
شجيمان شبهوه بحجران ومثله تى وثنيان وقالوا اخصى وخصيان شبهوه بظلمان كما قالوا اخلقان وجذعان شبهوه بحملان
اذ كان البناء واحدا وقد كسروا منه شيئا على افعال كما كسروا عليه فاعلا نحو شاهد وصاحب قد دخل هذا على بنات الثلاثة
كما دخل هذا لان المدة والزنة والزيادة واحدة وذلك قولهم يتيم وايتام وشريف وائراف وزعم ابو الخطاب انهم يقولون
اييل وآبال . وعدوا اعداء شبه هذا لان فعلا يشبهه فعول في كل شيء . الا ان الزيادة في فعول واو وقالوا صديق وصدق
واصدقاء كما قالوا جديد وجدد ونذير ونذر ومثله فصيح حيث استعمل كأنه عمل الاسماء اه

(٣) الشاهد في قوله « لذ » في جمع لذيد . . والفجر - بفتح الفاء والجيم - العطاء والكرم والجود والمعروف والمال
مدح قوما بأن لهم حديثا لذيدا وكلاما عذبا

في أدل وأجر ومن خفف قال ثنى بآثبات الباء وقالوا ثنيان كسروه على « فعلان » شبهوه بجريب وجربان ومثله شجيع وشجيمان وقالوا خصى وخصيان كسروه على « فعلان » بكسر الفاء شبهوه بظلم وظلمان وقالوا يتيم وأيتام وشريف وأشرف جاؤا به على أفعال شبهوا فعيلا بفاعل حيث قالوا شاهد وأشهاد وصاحب وأصحاب لانه أربعة على عدته والزيادة فيه حرف ساكن لين مثله ؛ وقالوا أبيل وآبال والأبيل القس وكان عيسى عليه السلام يقال له أبيل الأيلين كما يقال قس القسوس قال الشاعر .

وما سَبَّحَ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ يَبْعَةٍ أَيْلَ الْأَيْلِينَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ (١)

وقالوا ظريف وظروف جاؤا به على حذف الزائد كأنه جمع ظرف وان لم يستعمل على نحو فاس وفلوس وظرف في معنى ظريف كما قالوا عدل في معنى عادل وقال أبو عمر هو جمع ظريف على غير قياس ونظيره زند وأزناد وزمان وأزمان قال ويدل على ذلك أنك لو صغرت ظرفاً لقلت ظريفون ولا يمتنع ما كان من ذلك لمن يعقل مذكراً من الواو والنون نحو قولك ظريفون وليبيون وحكيمون وما كان مؤنثاً بالالف والثاء نحو لبيبة وليبيات وظريفة وظريفات ، « وفعال » بمنزلة فاعل لانهما أختان تقول رجل طويل وطوال وبعيد وبعاد وقالوا شجاع وخفيف وخفاف وتدخل في مؤنث فعال الهاء كما تدخل في مؤنث فاعل تقول امرأة طويلة وطوالة وخفيفة وخفافة فلما اتفقا في المعنى اتفقا في الجمع وقالوا شجاع وشجساء كما قالوا قبيح وقبيها وقالوا طوال وطوال كما قالوا كرام ولثام ؛ وأما « فعول » فيجىء على ثلاثة أبنية فعل وفعائل وفعلاء فالاول قالوا صبور وصبر وغدور وغدور هذا هو الباب المذكور والمؤنث فيه سواء وانما استويا في هذا المثال لانه لا علامة للتأنيث فيه ظاهرة تقول رجل صبور وامرأة صبور ورجل غدير وامرأة غدير فلما استويا المذكور والمؤنث في الواحد استويا في الجمع والثاني فعائل ويختص بالمؤنث قالوا عجوز وعجائز شبهوه بفعيلة لانه مؤنث مثله وقالوا عجز قال الشاعر :

جاءت بها هُجُزٌ مُقَابِلَةٌ مَاهُنٌ مِنْ جَرَمٍ وَلَا مُحَكَلٍ (٢)

(١) انشده شاهدا على ان عيسى بن مريم عليه السلام يقال له ايل الايلين كما يقال له قس القسوس والكلمتان بمعنى واحد وقال في القاموس « وكامير . العساو والحزبن بالسريانية ورئيس النصارى والراهب او صاحب الناقوس كالايلى بفتح الهمزة والياء الموحدة بينهما ياء ساكنة - والايلى - بفتح الهمزة وضم الباء - والهيلى - بزقة - والايلى بضم الباء والايلى والايلى والايلى والجمع آبال وابل بالضم » اه وقوله المسيح بدن من قوله ايل الايلين او بيان له (٢) الشاهد فيه قوله « عجز » بضمين في جمع عجوز وهو فاعل لقوله جاءت . قال سيوييه « واماما كان فعولاً فانه يكسر على فعل - بضم الفاء والعين - عنيت جميع المؤنث او جميع المذكور وذلك قولك صبور وصبر وغدور وغدور . واماما كان منه وصفا للمؤنث فانهم قد يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلة لانه مؤنث مثله وذلك عجوز وعجائز وقالوا عجز كما قالوا صبر . وجدود وجدائد . وصعود وصعائد وقالوا للواله عجول وعجل كما قالوا عجوز وعجوز وسلوب وسلايب كما قالوا عجائز وكما كسروا الاسماء وذلك قدوم وقدائم وقدم وقلوص وقللص وقلص وقد يستغنى ببعض هذا عن بعض وذلك قولك صعد ولا يقال صعد ويقال عجل ولا يقال عجائل وليس شيء من هذا وان عنيت به الادميين يجمع بالواو والنون كما ان مؤنثه لا يجمع بالياء لانه ليس فيه علامة للتأنيث لانه مذكر الاصل . . . وقالوا رجل ودود ورجل

وقالوا لا والله جول وعجل وقالوا جود وجداً وصعود وصعائد وسلوب وسلائب والجدود التي قل لبنها والصعود التي عطف على ولد غيرها والسلوب التي سلبت ولدها بموت أو ذبح أو غير ذلك جاؤا بها على فمائل لأنها مؤنثة فكان علامة التأنيث فيها مقدرة فصار كصحيحة وصحائح شبهوا فعملوا في الصفة بالاسم فجمعوه جمعاً فكما قالوا قدوم وقدم وقدايم وقلوص وقلاص وقلائص كذلك قالوا عجوز وعجز وعجائز وقد يستغنون بأحدهما عن الآخر قالوا عجائل ولم يقولوا عجل وقالوا صمائد ولم يقولوا صعد وقد قالوا في المذكر جزور وجزائر وبابه المؤنث كأنه لما كان غير من يقل جمع المؤنث لأن غير العقلاء يجري في الجمع مجرى المؤنث فأما ذنوب وأذنبه ففيه لغتان التذكير والتأنيث فن ذكر قال أذنبه ومن أنث قال ذنائب ويحكي أنه لما قال علقمة

وفي كل حي قد خبعت بئمة فحق لشايس من فداك ذنوب (١)

فقال بل أذنبه وأطلق أخاه شاساً وأحسن إليه ، ولا يجمعون من ذلك بالواو والنون وإن كان لمن يعقل لأن مؤنثه لا يجمع بالالف والتاء وإنما لم يجمع المؤنث بالالف والتاء لأنها لا تستعمل في المؤنث بعلامة التأنيث لأنها لم تجر على العقل فلما طرحت الهاء في الواحد مع أن التأنيث يوجبها كرهوا أن يأتوا بجمع يوجب ما كرهوا فيكون تقضاً لفرسهم فعدلوا عن السلامة إلى التكسير وأجروا المذكر مجراً وقد حكوا

وداء شبهوه بفعل لأنه مثله في الزيادة والرتبة ولم يتقوا التضعيف لأن هذا اللفظ في كلامهم نحو خششاء وقالوا عدو وعدوة شبهوه بصديق وصديقة كما وافقه حيث قالوا للجميع عدو وصديق فاحرى مجرى ضده وقد أجرى شيء من فعل مستويا في المذكر والمؤنث شبه فعل وذلك قولك جديدي وسديس وكتيبة خصيف وريح خريق وقالوا مديبة هدام — بضم الهاء ومديبة جراز جعلوا فعلاً لا بمنزلة احتها فعمل اه

(١) البيت للمقمة بن عبدة الفحل من قصيدة له مدح بها الحرب الوهاب سيد بني غسان وملك الشام ومطاعها

طحا بك قلب في الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلف لي وقد شط وليها * وطدت عواد بيننا وخطوب
منعمة ما استطاع حديثها * على بابها من ان ترار رقيب
إذا قاب عنها البعل لم تفش سره * وترضى إياب البعل حين يؤوب
فلا تعد لي بيني وبين منمر * سقتك روايا المزن حين تصوب
سقاك يمان ذو حبي وعارض * تروح به جنح العشي جنوب

وقبل البيت المستشهد به

فلم تنج الاشطبة بلجامها * والا طمر كالتقاء نجيب
والا كي ذو حفاظ كأنه * بما ابتل من حد الظباء خضيب
وانت الذي آتاه في عدوه * من البؤس والنعمى لمن ندوب
وفي كل حي (البيت) وبعده *
وما مثله في الناس الا قبيله * مساو ولا دان لذاك قريب
فلا تحرمني ناثلاً عن جنابة * فاني امرؤ وسط القباب غريب

عدوة فأدخلوا تاء التانيث على فعول وهو قليل والكثير عدو وإن عنيت المؤنث وإنما أدخلوا فيه تاء التانيث تشبيهاً له بصديق وصديقة لأنه مثله في الصفة والعدة والزيادة وهم كثير ما يحملون الشيء على تقيضه وكل واحد منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد قال الله تعالى (فاتهم عدو لي إلا رب العالمين) وقال (إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبيناً) وكذلك صديق قال الراجز • دعها فما الحوى من صديقتها • وكما شبه فعول بفعل فالحق به تاء التانيث كذلك شبهوا فعولاً بفعل فأسقطوا منه تاء التانيث فقالوا شاة سديس إذا أتت عليها السنة السادسة وقالوا ريح خريق أى باردة شديدة المهبوب: قال الشاعر

كأن هبوبها خفقان ريج خريق بين أعلام طوال (٢)

وكتيبة خفيف فأما قولهم ركوبة وحلوبة فالتانيث فيه للمبالغة والتكثير كنسابة ومن قال عدوة لم يتمتع عنده جمعه بالالف والتاء ومذكور بالواو والنون: الثالث فعلاء وهو قليل قالوا ودود وودداه شبهوه بفعل إذا كان مثله في العدة والواو اخت الياء ولذلك يتفقان في الردف وفيه شذوذ من وجهين أحدهما أن فعولاً لا يجمع على فعلاء إنما بابه فعيل ككريم وكرماء فهو في فعول شاذ . الثاني أنه إنما جاء هذا البناء في الجمع على التشبيه بفعل فلا يكون هذا البناء في المضاعف من فعيل فلا يقال شديد وشدداء وجليل وجللاء فهو في فعول المشبه به أشد امتناعاً فكان فيه شاذاً وإنما سوغ ذلك خروجه عن بابه وشذوذه فأجرى عليه بما ليس له وقد شبهه سيويو به بخششاء في الواحد يريد أنهم احتملوا التضخيف ودداء كما احتملوه في خششاء والخششاء العظيم التانيث خلف الأذن وهما خششاوان وربما أدغم فعمل خشاء ونظيره قوباء بالسكون وهما حرفان نادران ، فأما « فعال » بفتح الفاء فهو كفعول يجمع على فعل وفعل في المعتل وقد جاء فيه أيضاً فعلاء فكان له ثلاثة أبنية في الجمع فالاول فعل قالوا امرأة صناع وصنع وجماد وجمد كما قالوا صبور وصبر والصناع المرأة الحاذقة ويقال جماد أي بخيلة وسنة جماد أي مجدبة الثاني قالوا في المعتل نوار ونور وجواد وجود وهوان وهون وأصله التثقيل وإنما سكنوه تخفيفاً لثقل الضمة على حرف اللام وإنما كان الباب في فعال أن يكسر على فعل لأنه نظير فعول من جهة الصفة والعدة وأنه يتمتع من كل واحد منهما تاء للتانيث فلا يقال امرأة صناعة كما لا يقال امرأة صبورة ويقال امرأة نوار أي عفيفة نافرة عن القبيح وأصل النوار النفار والجواد الرجل الكريم مأخوذ من الجود وهو المطر الغزير والعوان النصف يقال امرأة عوان وبقرة هوان أي نصف في سنه الثالث قالوا جبان وجبناء قال سيويو به شبهوه بفعل قالوا فقيه وفقهاء وبخيل وبخلاء لأنه مثله في الصفة والزنة والزيادة يريد أن تقيها وظريفاً ونحوهما من الصفات كما أن جباناً صفة وأن الزائد في البناءين حرف مد ولين وإن زنتهما واحدة من جهة سكونه وحكي عن سيويو به رجل جبان وامرأة جبانة وجبناء في الجمع فعلى هذا لا يتمتع جمعه بالواو والنون فيمن يعقل وبالالف والتاء في المؤنث ، وأما « فعال » بكسر الفاء فله في التكسير ثلاثة أبنية فعل فعال فمائل وهو كفعال بفتح الفاء لا تدخل تاء

(١) الشاهد فيه قوله « خريق » في صفة ريج . قال صاحب القاموس « والخريق » الريح الباردة الشديدة الهبابة كالخروق — بفتح الحاء — واللينة السهلة ضدوا الراجمة المستمرة السير والطويلة المهبوب « اه » وقد علمت مما جاء في كلام سيويو به الذي نقلناه لك قبل هذا ما يكفيك عن بيان شيء فتدبر والله يتولاه

التأنيث في مؤنثه (فالاول) وهو فعل قالوا فيه ناقة دلات أى مريمة ونوق دلت وناقة كناز ونوق كنز أى مجتمعة اللحم (الثاني) وهو فعال قالوا ناقة هجان وهى الكريمة الخالصة ونوق هجان وقالوا شمال وهى الخليفة والجمع شمائل على ارادة الزائد وأما فعل فعلى تقدير حذف الزائد (الثالث) فعال قال الخليل الهجان يكون واحدا ويكون جمعا تقول هذا هجان وهؤلاء هجان وذلك ان هجانا فعال وفعال يجري مجرى فاعل لاستوائهما فى العدة والزيادة فمن حيث جمعوا فاعلا على فعال نحو ظريف وظراف وشرىف وشراف كذلك كسروا عليه فعلا وقالوا فى الشمال التى هى الخليفة تكون واحدا وجمعا قال الشاعر

* وما لومي أخى من شماليا * (١) يريد من شمائل وقالوا درع دلاص وهو البراق ودروع دلاص

(١) هذه قطعة من بيت لعبد يغوث وهو بتمامه .

الم تعلم ان الملامة نفعها * قليل وما لومي أخى من شماليا
ويجوز ان يكون الشمال واحدا وان يكون جمعا كدلاص وهجان فان كان واحدا فجمعه شمائل. وينسب هذا البيت
لجرير وقال ابن برى البيت لعبد يغوث بن وقاص الحرثي . ومثل هذا البيت قول صخر بن عمرو بن الشريد أخى الخنساء
أبى الشتم انى قد اصابوا كرىمى * وان ليس اهداء الخنى من شماليا
وقول ليبيد هم قومي وقد انكرن منى * شمائل بدلوها من شماليا
(قلت) والبيت المستشهد به هو كما قال ابن برى من قصيدة رواها المفضل الضبي في مفضلياته لعبد يغوث بن وقاص
الحارثي وكان قد اسر يوم الكلاب - بضم الكاف - وهو يوم من ايام العرب واسرته تيم الرباب . واول هذه القصيدة
الا لا تلوماني كفى اللوم مايا * فما لك في اللوم خير ولا ليا
الم تعلم ان الملامة نفعها (البيت) * وبعده
فيارا كبا اما عرضت قبلن * ندا ماى من نجران الا تلاقيا
ابا ككب والايهمين كليهما * وقبى باعلى حضر موت اليمانيا
جزى الله قومي بالكلاب ملامة * صريحهم والاخرين المواليا
ولوشئت نجتنى من الخيل نهدة * ترى خلفها الحو الجياد تواليا
ولكننى احى فمار ايكم * وكان الرماح يختطفن الحاميا
اقول وقد شدوا لساني بنسعة * امعشر تيم اطلقوا من لسانيا
امعشر تيم قد ملكتكم فاسجحوا * فان اخاكم لم يكن من بوائيا
فان تقتلوني تقتلوا بى سيدا * وان تطلقوني تحربوني بماليا
احقا عباد الله ان لست سامعا * نشيد الرماة المعزيين المتاليا

وقوله «صريحهم» معناه خالصهم ومحضهم . والوالى ههنا الحلفاء ويروى به لحا الله خيلا بالكلاب دعوتها به وقوله
«ولوشئت نجتنى من الخيل نهدة» يروى فى مكانه به ولوشئت نجتنى كيت رجيلة به والنهدة المرتفعة الخلق وكل ما ارتفع
يقال له نهدة . والحو من الخيل التى تضرب الى الخصرة والحواة الخصرة قال الاصمعي . انما خص الحو لانه يقال انها اصبر
الخيل واخفها عظاما اذا عرقت لكثرة الجرى . ورجيلة شديدة قال الحرث بن حنزة :

انى سريت وكنت غير رجيلة * والقوم قد قطعوا امتان السجسج

والندار ما يجب على الرجل حفظه . وقوله «اقول وقد شدوا لساني الح» هذا كناية فان اللسان لا يشد بنسعة و اراد

فدلاص اذا كان جمعا تكسير دلاص الذي هو واحد ، « فان قيل » فهلا كان هجان ودلاص في مذهب المصدر من نحو جنب ولا يكون تكسيرا قيل في ذلك مذهبان منهم من يقول هذا هجان وهذا هجانان وهؤلاء هجانن وكذلك دلاص فعلى هذا يكون تكسيرا اذ لو كان مصدرا لم يش كذا كان في جنب كذلك والذي يدل على ذلك قولهم جواد وجياد فجمعوا فعلا على فعال وفعال مجراهما واحد ليس بينهما فرق الا فتح الفاء وكسرها فكما لا يشك في ان جيادا تكسير كذلك هجان ومنهم من يقول هذا هجان وهذا هجان وهؤلاء هجان وكذلك دلاص فهو لا يجمعونه مصدرا ويحدونه في كل الاحوال كما كانت جنب كذلك فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب « واما فعيل بمعنى مفعول فبابه ان يكسر على فعلى كجرحي وقتلى وقد شذ قتلاء وأسراء ولا يجمع جمع التصحيح فلا يقال جريجون ولا جريجات »

قال الشارح : اعلم « ان فعلا اذا كان بمعنى مفعول » فانه يجري مجرى فعول فلا تدخله الهاء في المؤنث ويكون لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء كما كان كذلك في فعول وبابه ان يكسر على فعلى كما ذكر نحو جريج وجرحي وقتلى ولديغ ولدغى فأما اختصاصه بفعل فلانه لا يجمع على ذلك الا ما كان من الآفات والمكاره التي تصيب الحى وهولها كاره غير مرید فلما اختص المفرد بمعنى واحد لا يشركه فيه غيره اختصوا جمعه ببناء خاص لا يشركه فيه غيره وهو فعلى فان وجد في غيره فله شاركتة وشبهه به على ما سئذ كر ، « وقد شذ نحو قتلاء وأسراء » كأنهم شبهوه بظريف وظرفاء وشريف وشرفاء والباب فعلى لان قتيلا بمعنى مفعول وأسيرا بمعنى مأسور ولا يجمع شيء من ذلك اذا كان مذكرا بالواو والنون كالم يجمع مؤنثه بالالف والتاء فلا يقال قتيلون ولا جريجات لانهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فمكروا ان يفصلوا بينهما في الجمع فباتوا في الجمع كما كرهوا في الواحد فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب « ولما مؤنثها ثلاثة أمثلة ومال فعائل فعلاء وذلك نحو صباح وصباح وعجائز وخلفاء »

قال الشارح : قوله « ولما مؤنثها » يعنى مؤنث هذه الصيغة يريد ما كان على بناء فعيل اذالم يكن بمعنى مفعول وله في الجمع ثلاثة أبنية « فعال فعائل فعلاء » فالاول قالوا صبيحة وصباح وظرفة وظراف والصبيحة الجميلة يقال امرأة صبيحة اذا كانت ذات صباحة وهى الجمال ومثله ظرفة وظراف جمعوه على فعال بالزيادة كالمذكور ولم يفصلوا بينهما في الجمع كأنهم اكتفوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع والثاني « فعائل » قالوا صبيحة وصباح وصحيحة وصحائح وطيبية وطيبات جمعوه جمع الاسماء نحو صحيحة وصحائف وسفينة وسفائن فهذا البناء في المؤنث نظير أفعلاء وفعلاء في الصفات للمذكر فأفعلاء نحو صفى وأصفياء

افعلوا معنى خيرا لينطلق لسانى بشكركم . والنسعة سيور من جلد تكون على هيئة الحبل . وقوله « اسبحوا » مغناه سهلوا ويمروا في امرى ويقال خذ اسبح وطريق اسبح اذا كان سهلا يقول لم اقتل صاحبكم ويقال بؤيا فلان بفلان اى اذهب به يقال للمقتول بمن قتل وقيل البواء السوامى لم يكن اخوكم نظيرا لى فاكون له بواء . وقوله « المعزبين المتاليبا » فالمعزب المنتحى بابه والمتالى التى تتج بعضها وبقي بعض وقيل التى تلاها اولادها

وشقى وأشقياء وفلاء نحو كريم وكرماء وشهيد وشهداء وقد يستغنون بفعال عن فعائل قالوا سمينة وسمان وصغيرة وصغار وكبيرة وكبار ولم يقولوا سمان ولا صغار ولا كبار في السن انما جاز ذلك في الذنوب الثالث « فعلاء » قالوا فقيرة وقراء وسفهاء جمع جمع المذكر ولم يسمع من ذلك الا هذان الحرفان وقد قالوا فيه سفائه كما قالوا صحائف فأما خليفة فقد قالوا فيه خلائف وخلفاء قال الله تعالى (خلائف في الارض) وقال (جعلكم خلفاء) فمن قال خلائف فعلى الاصل المذكور جمعه على حذف صبيحة وصباح و من قال خلفاء كان كقراء وسفهاء وهو ههنا أسهل لان الخليفة لا يكون الا مذكرا فجمع على المعنى دون اللفظ ويحتمل ان يكون خلائف جمع خليف فانه يقال خليف وخليفة قال الشاعر

لَنْ مِنْ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي رَهَبٍ بِمَوْجُودٍ (١)

فجاء خلفاء على خليف كفقهاء وظرفاء ،

قال صاحب الكتاب وهو ما كان على فاعل اسما فله اذا جمع ثلاثة أمثلة فواعل فعلان فعلان نحو كواهل وحجران وجنّان ،

قال الشارح : اعلم ان ما كان من الاسماء على فاعل أو فاعل غير نعت فله في التفسير ثلاثة ابدية فالباب فيه أن يكسر على « فواعل » نحو كاهل وكواهل وحائط وحوائط ونائل ونوائل وطابق وطوايق وذلك لانه ليس بعت فريد أن تفصل بينه وبين مؤنثه وانما هو اسم رباعي بالزيادة فجمع على الزيادة فكان حكمه في الجمع حكم بنات الاربعة وشبهه بما فيه زيادة الالحاق نحو جوهر وصيرف لانه مثله في العدة وكون الزائد ثانيا من حروف المد فكما يقال جواهر وصيارف كذلك قيل حوائط وحواجز وانما قلبوا الف فاعل في هذا الجمع واوا لأن الف التفسير تقع بعدها والجمع بينهما متندر لسكونهما فلم يكن بد من حذف أحدهما أو قلبه فلم يسغ الحذف لانه يخل بالدلالة على الجمع فتعين القلب وقلبوها واوا ولم يقلبوها ياء لامور (منها) أنهم حملوها في القلب على التصغير فكما قالوا حويط وحويجز قالوا في التفسير حوائط وحواجز لان التصغير والتكبير من واد واحد فجاز أن يحمل كل واحد من التصغير والتكبير على أخيه ألا ترى أنهم كما حملوا التكبير على التصغير هنا كذلك حملوا التصغير على التكبير فقالوا أسود من غير ادغام كما قالوا أسود (الثاني) أنهم أرادوا الفرق بين الف فاعل ويا فاعل نحو صيرف ألا تراك لو قلت في صارف صيارف لجاز أن يتوهم انه جمع صيرف فعلى الى الواو لذلك الامر (الثالث) أن الالف لما زيدت للجمع وأريد قلبها

(١) انشده شاهد اعلى انه قد ورد عنهم « خليف » بلقاء فيكون كظريف وفقه وعليم ويكون قولهم خلفاء جمعا لخليف المجرد عن التاء كعلماء وفقهاء وظرفاء وهذا اولى من ان يكون خلفاء جمعا لخليفة على تقدير انتزاع التاء لان معناه مذكروا المذكور يكون مجردا عن التاء في اصله . وانما احدها الى هذا ان الاصل فيما كان على فاعل وفيه التاء كخليفة ان يجمع على فعائل فيقال خلائف كما قال الله تعالى (خلائف في الارض) وكما قال الفرزدق ،

* الا الخلائف من بعد النبيين * ولكنهم قالوا خلفاء كما قالوا خلائف وحينئذ فهو على احدهذين الوجهين قال العلامة الرضى « وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء نحو نسوة فقراء وسفهاء . قالوا . وانما جاء خلفاء في جمع خليفة لانه وان كان فيه التاء الا انه لمذكروا بمعنى المجرد ككريم وكرماء فانهم جمعوا وخليف على خلفاء وقد جاء خليف ايضا فيجوز ان يكون الخلفاء جمعه الا انه اشتهر بالجمع دون مفردة » اهـ

قلبوها واوا تشبيها لها واو الجمع نحو قاموا والزيدون ولا فرق في ذات بين المعرفة والنكرة فالك تقول في المعرفة خالد وخوالد وقاسم وقواسم كما تقول كامل وكواهل ولا نتمتع المعرفة من الواو والنون نحو قولك خالدون وقاسمون، وقد جاء في فاعل « فواعيل » نحو طابق وطوايق ودائق ودوائيق وخاتم وخواتيم كلهم جمعه على ما لم يستعمل نحو طابق وطوايق ودائق ودوائيق وخاتم وخواتيم وليس ذلك بقياس مطرد على أن بعضهم قال خاتم وأشدوا * أخذت خاتمي بغير حق * (١) فعلى هذا يكون خواتيم قياسا قال الفراء لم يجرى في فاعل فواعيل الا في شئ من كلام المولدين قالوا باطل وبواطيل شبهوه بطابق وطوايق الثاني فعلان بضم الفاء قالوا حاجر وحجران وصال وسلان وحائر وحوران وقالوا فيه حيران كسروه على فعلان كما قالوا جنان ومثله غيطان وحيطان جمع غائط وحائط وذلك انهم شبهوه بفعيل فجمعوه جمعه كما قالوا جريب وجربان ورغيف ورغفان كذلك قالوا هاهنا جنان وحيران وفعلان بالضم في هذا أكثر من فعلان لانه محمول على فعيل والباب في فعيل فعلان نحو جريب وجربان وكثيب وكثبان وفعلان فيه قليل نحو ظليم وظلسان وقضيب وقضبان واذا قل في الأصل كان فيما حمل عليه أقل فن كسره على فواعل جمعه جمع الاربعة فنزل الزائد فيه منزلة الاصل ومن كسره على فعلان وفعلان فعلى حذف الزائد وجمعه جمع بنات الثلاثة نحو حملان وورلان، وقالوا واد وأودية جمعه في القلة على أفعلة كما قالوا أرغفة ولم يأت الا في هذا الحرف المعتل نادرا كلهم كرهوا فيه فواعل لثلاث تنقلب الواو همزة فيقال أواد والأصل وواد فيجتمع في أول الكلمة واوان فتتقلب الاولى همزة كما قلبوها في أواق والحاجر مكان مستدير بمسك الماء من شفة الوادي وهو فاعل من الحجر وهو المنع والسال مسيل ضيق في الوادي والحائر كالبلستان وتسميه العامة الحير والفائظ المكان المنخفض وكفى به عن قضاء الحاجة لان من أراد قضاء الحاجة أتى الفائظ ليتسّر عن الاعين وهو من الواو لقولهم تغوط اذا أتى الفائظ وانما قلّبوا الواو ياء في الغيطان لسكونها والكسار ما قبلها كما فعلوا في ميزان ومثله حيطان هو من الواو لانه من حاط يحوط

قال صاحب الكتاب * ولوئته مثال واحد فواعل نحو كوائب وقد نزلوا الف التأنيث منزلة تائه فقالوا في فاعلاء فواعل نحو نوافق وقواصع ودوام وسواب *

قال الشارح : « المؤنث في هذا البناء » على ضربين مؤنث بعلامة هي تاء كجاعة وكاتبة ومؤنث

(١) استشهد به على انه قد جاء عنهم خاتم فيكون خواتيم في قولهم « الامور بخواتيمها » فيمارواه جار الله في اساس البلاغة جمعا لهذه الكلمة . وقال صاحب القاموس : « والخاتم - بفتح التاء - حلى للاصبع كالحاتم - بكسرهما - والخاتم والخيتام والخيتام - بفتح الخاء وبكسرهما - والخاتيم والجمع خواتم وخواتيم » اه وقال الفيومي . « والخاتم بفتح التاء وكسرهما والكسر اشهر حلقة ذات فص من غيرها فان لم يكن لها فص فتحة - بقاء وتاء مشاة من فوق وخاء معجمة وزان قصبة » اه وقال المحقق الرضى . « قياس فاعل بفتح العين وكسرهما في الاسم فواعل قياسا لا ينكسر وقد جاء فواعل باشباع الكسرة كطوايق ودوائيق وخواتيم وليس بمطرد وقيل خواتيم جمع خاتم قال * اخذت خاتمي بغير حق * خواتيم على هذا قياس . قال الفراء . قد جاء في كلام المولدين بواطيل في جمع باطل » اه

بعلامة هي الف ممدودة نحو نافقاء وقاصعاء ققياس ما كان من الاول أن يجمع علي فواعل لانك في التكسير تحذف التاء اذ كانت منفصلة عن الاسم على حد حذفها في قصعة وقصاع وجفنة وجفان ثم تجمع جمع المذكور فتقلب الفه واواً نحو جواعرو وكواكب ولم يخافوا التباسه بالمذكر لان التأنيث هنا ليس للفرق ، وما كان « من الثاني وهو المؤنث بالالف الممدودة » فانه أيضا يجمع علي فواعل قالوا نافقا ووافق وقاصعا وقواصم شبهوا ما فيه الف التأنيث بما فيه تاء التأنيث فناققاء وقاصعاء بمنزلة نافقة وقاصعة فحذفوها في التكسير كما يحذفون التاء ومثله قولهم خنفساء وخنافس كأنهم جمعوا خنفسة والجامعة حلقة الدبر وهي أيضا طرف الفخذ موضع الرقبة من الحمار وهما الجامعرتان « والكائبة » من الفرس أعلى الحارك « والنافقا » والقاصعاء والداماء « من جحرة اليربوع » وسواب « جمع صايباء وهو النتاج ومنه الحديث « تسعة أعشار البركة في التجارة وهشر في السابياء »

قال صاحب الكتاب « وللصفة تسعة فعل فعال فعل فعل فعلا فلان فعال فعول نحو شهد وجهال وفسقة وقضاة وتختص بالمعتل اللام وبزل وشعراء وصحبان ونجار وقمود وقد شذ نحو فوارس »
قال الشارح : قد تقدم القول أن التكسير في الصفات ليس بقياس لشبهها بالافعال والباب أن تجمع بالواو والنون لان الفعل يتصل به هذه العلامات نحو يضربون فاذا الباب في « فاعل اذا كان صفة » نحو كاتب وضارب أن يجمع بالواو والنون نحو قولك ضاربون وكاتبون لانه صفة وموثنه بالها نحر ضاربة وكاتبة فكان يجمع مذكرا بالواو والنون كما كان جمع موثنه بالالف والتاء نحو ضاربات وكاتبات ، وقد يكسر بحكم الاسمية فاذا كسر المذكر منه كان على « فعل » قالوا شاهد وشهد لشاهد المصير وبازل وبزل وقارح وقرح ومثله في المعتل صائم وصوم ونائم ونوم ويجوز صميم ونميم وقالوا فيما اعتلت لامة غاز وغزى وعاف وعفى بمعنى الدارس وعلى « فعال » قالوا شاهد وجهال وركاب وذلك كثير ، وقد يكسر على « فعلة » قالوا فاسق وفسقة وبار وبررة وكافر وكفرة وقالوا فيما اعتلت عينه خائن وخونة وحائك وحوكة والقياس خانة وحاقة وانما خرج على الاصل وربما قالوا حانة وحاقة كما قالوا باعة ونظيره من المعتل اللام غاز وغزاة وقاض وقضاة جاؤا به على فعلة وهو بناء اختص به المعتل لا يكون مثله في الصحيح وزعم بعض الكوفيين أن أصل قضاة قضى مثل شهد وقرح فحذفوا احدي العينين وأبدلوا منها الهاء ولا دليل على ذلك وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب الى أن ذلك ليس يتكسر لفاعل على الصحة انما هي أساء للجمع فهو باب كعمود وحمد وأفيق وأفق ، وقد كسروه على فعل قالوا بازل وبزل وشارف وشرف للمسنة من الابل وقالوا عائد وعوذ وهي القرية النتاج وحائل وحول وعائط وعيط بمعنى الحائل وأصل عوذ وحول وعوذ فأسكنت الواو استنقالا للضمه عليها وأصل عيط عيط فسكنوا الياء استنقالا وكسروا العين لتصح الياء وذلك كما قالوا بيض في جمع أبيض وأصله بيض كآحمر وحر وانما كسروا الياء لتصح الياء وذلك أنهم شبهوا فاعل بفعول فجمعوه على حذف الزيادة لانه مثله في الزيادة والمدة فكما قالوا غفور وغفر وصبور وصبر كذلك قالوا بازل وبزل وشارف وشرف فحذف الالف من فاعل هنا كحذف الواو من فعول ، ويجيء على « فعلاء » قالوا شاعر وشعراء وجهلاء وعالم وعلماء وصالح وصلحاء وعاقل وعقلاء شبهوه بفعيل الذي هو بمنزلة

فاعل نحو كريم وكرماء وحكيم وحكام لأنه إنما يقال ذلك لمن قد استكمل الكرم والحكمة وكذلك شاعر لا يقال إلا لمن قد صارت صناعته وكذلك جاهل فلما استويا في العدة وتقاربا في المعنى حمل عليه كما حمل بازل وبزل على صبور وصبر وليس فعل وفعلاء فيه بمطرد فيقاس عليه لقلته إنما يسمع ما قالوه ولا يتجاوز قال سيديويه وليس فعل ولا فعلا بالقياس المتمكن في هذا الباب ، وأما « فعلان » فقالوا راع ورعيان وشاب وشبان وصاحب وصحبان شبهوه بالاسم حيث قالوا فالتق وفلقان وحاجر وحجران وليس بالكثير ويكثر على فعال قالوا فاجر وثجار وصاحب وصحاب ونائم ونيام وراع ورعاء قال الله تعالى (حتى يصدر الرعاء) وقالوا كافر وكفار قال الشاعر

وَشُقُّ الْبَحْرِ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَى وَغُرَّتِ الْغَرَاهِنُ الْكِفَارُ (١)

وذلك أنهم أجروا فاعلا مجرى فمیل حيث قالوا راع ورعيان وفالتق وفلقان كما قالوا جريب وجربان وقد أجازوا في فمیل الذي هو اسم فعلا كقولهم اقل وفصال في جمع أفيل وفصيل فأجازوا ذلك في فاعل لأن فمیلا يجمع عليه بكريم وكرام وطويل وطوال ، ويكسر أيضا على فعول قالوا قاهد وقعود وجالس وجلوس وشاهد وشهود قال الشاعر

وَبَايْتُ لَيْلَى فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلَى مُدَوِّلٌ مَقَانِعُ (٢)

كانهم جاؤا به على المصدر نحو جلس جالوسا وقعد قعودا قال سيديويه وليس بالكثير وقالوا هالك وهلكي شبهوه بفعيل بمعنى مفعول نحو جريح وجرحى وقتيل وقتلى اذ كانت بلية ومصيبة فأما غائب وغيب وخادم وخدم فأسماء للجمع وليست جموعا وقوله « وقد شذ نحو فوارس » يريد أنهم لم يجمعوا فاعلا صفة على فواعل وإن كان هو الأصل لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه فسكرها التباس البنائين اذ لو قالوا ضارب وكواب لم يعلم أجمع فاعل هو أم جمع فاعلة وقد قالوا فارس وفوارس قال الشاعر

فَدَتْ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ بِيَمِينِي فَوَارِسَ صَدَقَتْ فِيهِمْ ظُنُونِي (٣)

فَوَارِسَ لَا يَمْلِكُونَ الْمَنِيَا إِذَا دَارَتْ رَحَى الْحَرْبِ الزَّبُونِ

(١) الشاهد فيه قوله « الكفار » بكسر الكاف وتخفيف الفاء في جمع كافر كنيام وصيام وقيام وجياع: وقال صاحب القاموس: « وكافر جاحد لأنعم الله تعالى والجمع كفار بالضم وكفرة محركة وكفار ككتاب » اهـ

(٢) البيت للبعيث الهاشمي وقد انشده شاهدا على أنه قد جاء شهود في جمع شاهد وقد افضنا في شرح هذا البيت فيما مضى فانظره (ج ٣ ص ٥١)

(٣) البيتان لابي الغول الطهوي أحد بني طهية بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة وهي أم قبيلة من العرب. وبعد البيتين اللذين رواهما الشارح .

ولا يجوزون من حسن بسى * ولا يجوزون من غلظ بلين
ولا تبلى بساتهم وان هم * صلوا بالحرب حيناً بعد حين
هم منعوا حتى الوقى بضرب * يؤلف بين اشتات المتنون

وقالوا هالك في الهوالك قال

فَأَيْقَنْتُ أَتَى نَائِرُ ابْنِ مُسَكِّمٍ غَدَا تَنْذِي أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ (١)

وذلك قليل شاذ ومجازه أمران أحدهما أن فارسا قد جرى مجرى الاسماء لكثرة استعماله مفردا غير موصوف والآخر أن فارسا لا يكاد يستعمل الا للرجال ولم يكن في الاصل الا لهم فلما لم يكن للمؤنث فيه حظ لم يخافوا التباسا واما هوالك فانه جرى مثلا في كلامهم والامثال تجري على لفظ واحد فلذلك جاء على أصله فان اضطر الشاعر اليه جازله أن يجمعه على فواعل لانه الاصل قال الفرزدق

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ وَأَيْتَهُمْ خَضَعَ الرَّقَابَ نَوَا كَيْسَ الْأَبْصَارِ (٢)

فنكب عنهم درأ الاعادي * وداووا بالجنون من الجنون

ولا يرعون اكناف الهوينى * اذا حلوا ولا ارض الهدون

وقوله «رحى الحرب الزبون» فان اصل الزبون الناقة التي تدفع حالبها وشبه الحرب بها لانها تدفع الرجال لشدة هولها والوقى - بزنة حمزى - اسم ماء لبنى مازن . وقوله فكأب معناه نحى وحول واصل الدرء الدفع ثم اريد به الخلاف لان المتخالفين يتدافعان والا كناف جمع كنف وهو الناحية والهوينى تصغير الهوينى التي هي اثى الاهون والمراد بها الدعوى والخفص والهدون السكون ويريدانهم من العزة والجاه بحيث لا يرعون الاراضى التي تليحها المسالمة وتمهدا المهادنة وانما يقتحمون الاراضى التي يعلمون ان اهلها اعداؤهم وانهم يترقبونهم ثقة منه بانفسهم واعتدادا بشجاعتهم . ومحل الشاهد قوله فوارس في البيتين

(١) انشده شاهد اعلى انه قد جاء عنهم قولهم فلان هالك في الهوالك فجمعوا هالكا على هوالك

(٢) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن ابي صفرة وخص من بينهم ابنه يزيد ، واول المديح

فلامدحن بنى المهلب مدحة * غراء ظاهرة على الاشعار

مثل النجوم امامها قمر لها * يجلو لدجى ويضيء ليل السارى

ورثوا الطعان عن المهلب والقرى * وخلاتقا كتدفق الانهار

اما البنون فانهم لم يورثوا * كثرانه لبنيه يوم غفار

وقبل البيت المستشهد به

اما يزيد فانه تانى له * نفس موطنه على المقدار

ورادة شعب المنية بالقنا * فتدر كل معاند نعار

ملك عليهم هابة الملك التقي * قمر التمام به وشمس نهار

واذا الرجال راوا يزيد رايتهم * (البيت) وبعده

ما زال مذعقت يداه ازاره * وسما فادرك خمسة الاشبار

يدنى خوافق من خوافق للتقى * فى كل معشيط الغبار مثار

ويروى البيت المستشهد به *

واذا الرجال راوا يزيد رايتهم * خضع الرقاب نواكسى الابصار

يجمع نواكس جمع المذكر السالم ويستشهد به النحاة على هذه الرواية . على ان جمع التكسير الموضوع للكثرة قد يجمع جمع السلامة ولا يخرج ذلك عن افادته الكثرة ولهم في هذا الموضوع كلام طويل وابحاث مستفيضة نعرض عنها رغبة فى

والأصل من هذه الأبنية فعل وفعل وكأن فعلا مخفف من فعال لان كل ما يجوز فيه فعل يجوز فيه فعال
وماعدا هذين البنين فمجموع على غير بابه ،
قال صاحب الكتاب * ولؤنته مثالا ن فواعل وفعل نحو ضوارب ونوم ويستوي في ذلك ما فيه التاء
ومالاتاء فيه كحائض وحاسر ، *

قال الشارح : اعلم ان هذه الصفة لما كانت جارية على الفعل يوصف بها المذكر والمؤنث وتدخل
التاء على المؤنث للفرق بينهما « كسروا ما كان من ذلك مؤنثا على فواعل » نحو امرأة ضاربة ونساء
ضوارب وجارية جالسة ونساء جوالس وكرهوا ان يجمعوا عليه المذكر وان كان أصلا لئلا يلتبس البناء ان
ولم يخافوا التباسه بالاسم لان الفرق بينهما ظاهر اذ كان الصفة مأخوذة من الفعل « وسواء في ذلك
ما فيه تاء ومالاتاء فيه نحو حائض وحواض » وطامث وطوامث وحاسر وحواسر لان التاء مرادة فيه
ويجوز ذلك المجزى ما كان صفة لما لا يعقل تجمعه على فواعل وان كان مذكرا فهو جمل بازل وجمال
بوازل وجبل شاهق وجبال شواحق وحصان صاهل وخيل صواهل لان ما لا يعقل يجزى مجزى المؤنث
وكذلك اذا صغرت الجمع وكان لما لا يعقل نحو قولك في تحمير قلوب نليسات وفي تحمير كلاب كليات ،
« وقد كسروه أيضا على فعل » كالمذكر واعتمدوا في الفرق على القرينة قالوا حيض وحسر وقالوا نائمة ونوم
وزائرة وزور وذلك ان التاء لما لم تكن من بناء الاسم انما هي متصلة صار كانه نائم وزائر فجمع جمع
مالاتاء فيه من المذكر فاهرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وللام مما في آخره الف تأنيث رابعة مقصورة أو ممدودة مثالا ن
فعالي فعال نحو صحرارى وإنات ، *

قال الشارح : لما كانت الف التأنيث تقع لازمة غير منفصلة من الكلمة كما كانت التاء منفصلة لان
الكلمة بنيت عليها فلما كان الامر فيها على ما ذكر نزلوها منزلة ما هو من نفس الكلمة « فاذا كانت رابعة »

الوجازة . والشاهد فيه هنا قوله « نواكس » حيث جمع عليه فاعلا لانه لما اضطر اليه رجع به الى الاصل قال البرد ، « وفي هذا
البيت شئ يستعطفه النحويون وهو انهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتا على فواعل لئلا يلتبس بالمؤنث لاية قولون ضارب
وضوارب لانهم قالوا ضاربة وضوارب ولم يأت هذا الا في حرفين احدهما فارس لان هذا مما لا يستعمل في النساء فامنوا
الالتباس ويقولون في المثل هو هالك في الهوا لك فاجروا على اسله لكثرة الاستعمال لانه مثل فلما احتاج الفرزدق
لضرورة الشعر اجراء على اسله فقال نواكسى الابصار ولا يكون مثل هذا ابدا الا ضرورة » اه وقوله ولم يأت هذا
الا في حرفين فقد استدرك عليه العلماء تسعة الفاظ وهى : حارس وحوارس وحاجب وحواجب وقولهم في المثل مع
الخواطى سهم صائب فى جمع خاطى ، وقولهم انا وحواج بيت الله ودواجه جمالحاج وداج والدواج الاعوان والمكارون
ورافدورافد وقال * اذا قل فى الحى الجميع الروافد * وغائب وغوايب : وشاهد وشواهد وشاهدا وشاهدا قول عتبة
ابن الحرث لجزء بن سعد *

احسن عن ديار بنى ابيكم * ومثل فى غوايبكم قليل
وقول جزء له : نعم وفى شواهدنا فجمع عتبة غائبا على غوايب وجمع جزء شاهدا على شواهد وللنحاة توجيهات
عديدة لهذه الالفاظ لاتطيل عليك بذكرها *

كان الاسم بها كالرباعي فجمع جمعه فقالوا علق وعلاقي وذفرى وذقاري وقالوا في الصفة حبلى وحبالى وسكرى وسكاري فحبالى وذقارى بمنزلة جنخادب ودراهم وليست الالف في حبالى كالالف في حبلى لان الالف في حبلى للتأنيث والالف في حبالى منقلبة عن ياء لانه جمع على منهاج جعافر وما بعد الالف في جعافر لا يكون الامكسورا فلما انكسر ما قبل الياء في حبالى انقلبت ياء فصارت في التقدير حبالى فأبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا لان الالف أخف في اللفظ ولم يشكّل لانه ليس لك فمائل يلتبس به ولم يفعلوا ذلك بقاض لثلا يلتبس بفاعل فهو خاتم وتابل فامتناع الصرف في حبالي وذقارى لم يكن كامتناحه في حبلى وذفرى وانما كان كامتناحه في مساجد وجعافر والذي يدل ان الالف في حبالى ليست كالالف في حبلى انك لو سميت رجلا بحبالي ثم صغرت لم تصغره على حد تصغير حبارى ألا ترى انك لو صغرت حبارى لكان لك فيه وجهان أحدهما ان تحذف الالف الاولى وتثبت الف التأنيث فتقول حبيرى والوجه الثانى ان تحذف الف التأنيث للطول ولا تحذف الاولى وتقلبها ياء فتقول حبير وأنت لو صغرت حبالي اسم رجل لحذفت الالف الاولى وقلبت الثانية ياء على حد الاصلية والملحقة نحو قولك في ملهى مليه وفي أرطى أرطى ، وكذلك « ما فى آخره الف التأنيث نحو صحراء » وعذراء فانك تقول في تكسيره صحارى وعذارى وان شئت صحار وعذار وكان الاصل صحاري وعذارى مشدد الياء وان شئت ان تقوله قلته قال الشاعر أنشده أبو العباس للوليد بن يزيد

لَقَدْ أَهْدُوْهُ عَلَى أَشْقَرٍ يَجْتَابُ الصَّحَارِيَّ (١)

وقال آخر

اِذَا جَاءَتْ حَوَالِيَّ تَرَامَتْ وَمَدَّتْهُ الْبَطَاحِي الرُّغَابُ (٢)

(١) الشاهد فيه قوله الصحارى - بتشديد الياء - فى جمع صحراء قال ابن منظور . « والجمع الصحارى والصحارى - أى بفتح اراء او كسرهما مع التخفيف فيهما - ولا يجمع على صحر - بضم ففتح - لانه ليس بنعت قال ابن سيده . الجمع صحراوات وصحار ولا يكسر على فعل لانه وان كان صفة فقد غلب عليه الاسم : قال الجوهري الجمع الصحارى - بكسر اراء - . والصحراوات قال . وكذلك جمع كل فعلاء اذا لم يكن مؤنثا فعمل مثل عذراء وورقاء اسم رجل واصل الصحارى صحارى بالتشديد وقد جاء فى الشعر لانك اذا جمعت صحراء ادخلت بين الحاء والراء الفاء كسرت الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع فى كل موضع نحو مساجد وجعافر فتقلب الالف الاولى التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها وتقلب الالف الثانية التى للتأنيث ايضا فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا من الثانية الفاء فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الالف من الحذف عند التثوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتأنيث وبين الياء المنقلبة من الالف التى ليست للتأنيث نحو مرمى ومغزى اذا قالوا مرمى ومغازى وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى . ولكن يحذف الثانية فيقول الصحارى بكسر الراء وهذه صحار كما يقول جوار « اه وفى هذا ما ينفعك ان شاء الله »

(٢) لم اجد من نسب هذا البيت الى قائل والشاهد فيه قوله البطاحى بتشديد الياء فى جمع بطحاء . والقول فيه كالتقول فى السابق ، والرغاب منها الواسعة من قولهم واد رغيب أى ضخم واسع كثير الاخذللاء واد زهيد قليل الاخذل وقد رغب رغبا بضم فسكون ورغبا بضمين .

يريد جمع بطحاء وحكى الأصمى صلافي في جمع صلفاء وهي الأرض العسيلة وخباري في جمع خبراء « فان قيل » ومن أين جاء التشديد في مثل هذا قيل صحراء ونحوه من قولك عذراء وخبراء على خمسة أحرف والالف اذا وقعت رابعة فيما هذا عدته لم تحذف في التكسير والتصغير وانما تحذف اذا لم نجد من الحذف بدا واذا ثبتت لزمتك أن قلبها ياء لانكسار الراء في صحاري قبلها كما تنقلب الف قرطاس وحقاق ياء لانكسار ما قبلها اذا قلت قرطاس وحقاق وكذلك تنقلب الالف الاولى من صحراء وعذراء ياء فتصير الهمزة الفاء لانها انما كانت قلبت همزة لوقوع الف المد قبلها فاذا زالت الالف بقلبها ياء عادت الهمزة الى ما كانت عليه وهو الف فقلبوا الالف ياء لسكون الياء قبلها والالف لا يكون ما قبلها سا كنا وادغموا الياء المتقلبة عن ألف المد في الياء المتقلبة عن الف التانيث فصار صحاري وصلافي فمنهم من قاله ومنهم من حذف الياء الاولى تخفيفاً فصار صحار وصلاف فتقوم أبوه على حاله وقوم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء الفاء لانها أخف ولا يشكل بغيره وليكون آخر الجمع بالالف كما كان الواحد كذلك فهذا المثال الاول وهو « فعالي » ، وأما المثال الثاني وهو « فعال » فقد قالوا ذفار في جمع ذفري وقالوا في الصفة اناث وقالوا في الممدود نفساء ونفاس وذلك انهم شبهوا التي التانيث بتائه فحذفوهما في التكسير كما تحذف التاء فيه فأثني واناث ويطحاء ويطاح بمنزلة جفرة وجفار وقصعة وقصاع ونفساء ونفاس بمنزلة ربيعة ووباع والجفرة من الفرس وسطه وكما قالوا في قاصعاء وفاقعاء قواصع ونوافق فزلوا التي التانيث فيه بمنزلة التاء في ضاربة وضوارب وقائمة وقوائم كذلك نزلوهما منزلتهما في الحذف هذا لانهما سواء في التانيث وان كان أحدهما بالتاء والآخر بالالف ، وصاحب الكتاب ضمن هذا الفصل أحكام جهيم الاسم ومثل يائى واناث وهو صفة وعنده انه لا فرق بينهما في هذا الجمع فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب « ولا صفة أربعة أمثلة فعال فعل فعل فعالي نحو عطاش ويطاح وعشار وجر والصغر وحرامى ويقال ذفريات وحيليات والصغريات وصحراوات اذا أريد أدنى العدد ولا يقال حراوات وأما قوله عليه السلام « ليس في الخضراوات صديقة » فلجريه بجري الاسم ، »

قال الشارح : قد تقدم القول ان ما كان من الاسماء على أربعة أحرف آخره الف التانيث مقصورة كانت أو ممدودة فانه يكسر على « فعالي وفعال » ويشترك فيهما الاسم والصفة تقول في الاسم صحراء وصحاري وذفري وذفاري « وتقول في الصفة » أثى واناث وعطشى وعطاش من قولك رجل عطشان وامرأة عطشى وقالوا بطحاء ويطاح فهذا أصله الصفة يقال مكان أبطح ويرية بطحاء لما اتسع منها فلذلك مثلنا به في الصفات ومثلنا به في الاسم لانه جار مجري الاسم لافك تقول أبطح ويطحاء ولا يكاد يذكر موصوفاً وكذلك تقول في الجمع بطحاوات فتجعله بالالف والتاء كما تقول صحراوات وقالوا الأباطح كأفكل وأفاكل ولم يقولوا بطح وان كان هو الأصل وقالوا حرامى وهو جمع حرمى وهو صفة تقول شاة حرمى اذا اشتهت الفعل وشياه حرامى وكذلك كل ذات خلاف ، « وتختص الصفة بينا بين آخرين في التكسير وهما « نعل ونعل » فأما فعل فهو جمع فعلاء صفة اذا كانت مؤنثة أفضل نحو حراء وجر وصغراء وصفر جمعوه على فعل جمع مالا زائد فيه شبهوه بفعل حيث قالوا صبور وصبر وعجول وعجل لانه من الثلاثة كما انه

من الثلاثة ويستوي فيه المذكر والمؤنث تقول حمراء وحمراء وأحمر وحمراء وصفراء وصفراء وأصفر وأصفر وصفروانما اشتركا في الجمع لانهما لما منعوا الاشتراك الذي في ضارب وضاربة عوضا الاشتراك في الجمع فقل حمراء وصفراء ولان المذكر والمؤنث يستويان في تأنيث الجمع نحو هي الرجال وهي النساء ولا يجوز تحريك وسط هذا الاني الشعر نحو قول طرفة * جردوا منها ورادا وشقر * (١) وذلك للفرق بين أفعل صفة وبين ما يجمع عليه من الاسماء نحو رسل وكتب فان هذا مضموم العين ويجوز اسكانه والاول ساكن لا يجوز ضممه الا ضرورة يشبهونه بالاسم ، ويكسر على « فعلان » نحو سودان وبيضان وشمطان وذلك انهم لما جمعوه على فعلي نحو جمع مالا زائد فيه نحو سود وحمراء جمعوه أيضا على فعلان نحو وغد ووغدان ، ولا يجمع المؤنث من هذا بالالف والتاء ولا مذكروا بالواو والتون لانه ليس بجار على الفعل وذلك ان الصفات على ضربين أحدهما ما كان جاريا على الفعل كضارب وضاربة وغير جار كاحمر ونحوه فما كان من الاول فانه يجمع بجمع السلامة فنقول في المذكر قاتمون وضاربون وفي المؤنث قاتمات وضاربات وذلك انه لما جرى على الفعل شبه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع لان الفعل يسلم ويتغير بما يتصل به فقولاك ضاربون بمنزلة يضربون وضاربات بمنزلة يضربن وما كان من الثاني وهو غير الجاري فلا يجمع بجمع السلامة الا من ضرورة نحو قوله

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلَّائِلَ أَحْمَرِينَ وَأَسْوَدِينَا (٢)

(١) هذا عجزيت لطرفة بن العبد وصدده * ايها الفتيان في مجلسنا * وهذا البيت من كلمة مستجادة اولها .
اصحوت اليوم ام شافتك هر * ومن الحب جنون مستعر
لا يكن حبك داء قاتلا * ليس هذا منك ماوى بحر
كيف ارجو حبها من بعد ما * علق القاب بنصب مستعر
وقبل البيت المستشهد به .

ولقد تعلم بكر اتنا * فاضلو الراى وفي الروع وقر
يكشفون الضر عن ذي ضرهم * ويبرون على الآبي البر
فضل احلامهم عن جارهم * رحي الاذرع بالخير امر
دلف في غارة مسفوحة * ولدى البأس حماة مانفر
نمك الحبل على مكروها * حين لا يمسكها الا الصبر
حين نادى الحى لما فزعوا * ودعا الداعى وقد لج الذعر

ايها الفتيان في مجلسنا (البيت) وبعده

اعوجيات طولا شربا * ودخل الجنة فيها والضر
من يعايب ذكور وقع * وهضبات اذا ابتل العذر

(٢) البيت من قصيدة لحكيم الاعور بن عياش الكلابي وهو احد شعراء الشام هجاها مضر ورمى فيها امرأة الكميت ابن زيد باهل الحبس وكان حكيم هذا ولما به جاء مضر وكانت شعراء مضر تهجوه وتحييه والكميت يقول لهم . « هو والله اشعر منكم » قالوا . فاجب الرجل اقال . ان خالد بن عبد الله القسري محسن الى فلا قدرا ان ارد عليه ، قالوا . فاسمع

وكان ابن كيسان يقول لأري به بأسا والمذهب الاول لما ذكرناه ولذلك لا يجمع فعلى فعلان جمع السلامة فان سميت بشئ من ذلك جاز ان تجمعه جمع السلامة لانه اسم وقد جاء في الحديث « ليس في الخضراوات صدقة » لانه يريد البقوليات وكذلك لو سميت رجلا بأسود جاز ان تجمعه بالواو والنون فتقول أسودون وكذلك لو صغرت هذا الجمع لجمعه بالواو والنون والالف والتاء فتقول في سود وأنت تريد المذكر أسودين وسويداوات اذا أردت المؤنث ، وأما « فعل » فهو جمع النعلى تأنيث الافعل وذلك ان أفعل اذ كان لا يتم لعلنا الابن كقولك أفضل من زيد وأصغر من خالد فانه يجمع منه ما كان للأدمنين مذكرا بالواو والنون كما قال تعالى (قالوا أنؤمن لك وانبعك الارذلون) وقال (بالاخسر ين أعمالا) ومؤنثه بالالف والتاء نحو السكبرى والكبرى والصغرى والصغريات وذلك من قبل انه لما لم ينكر ولم يكن الابلالاف واللام المعرفة أو من المخصصة قصص عن مجرى الصفات وجري مجرى الاسماء لان الصفات بابها التنكير من حيث كانت جارية مجرى الفعل ولما جرت مجرى الاسماء لم تمتنع من جمع السلامة اذا كانت للأدمنين ولذلك تنكسر تكسير الاسماء فتقول في المذكر منه الاكبر والاصغر كما تقول الأجادل والافاكل قال الله تعالى (أ كابر مجرميها) وتقول في المؤنث الكبرى والكبرى والصغرى والصغرى قال الله تعالى (انها لاحدى الكبرى) نزلوا الف التأنيث فيه منزلة التاء التي تلحق للتأنيث فالكبرى والكبرى بمنزلة الظلمة والظلم والغرفة والغرف ، « وقوله ويقال ذفريات وحبليات والصغريات وصحراوات اذا أريد أدنى العدد ولا يقال صحراوات » يريد ان كل ما في آخره الف التأنيث المقصورة أو الممدودة فانه يجوز جمعه بالالف والتاء وذلك لان الاسم اذا كان في آخره الف التأنيث يجري مجرى ما فيه تاء التأنيث لاتفاقهما في الزيادة وإفادة معنى التأنيث فكما يجمع ما فيه التاء اذا أردت أدنى العدد نحو ضاربة وضاربات كذلك يجمع ما فيه

بأذنك ما يقول في بنات عمك وبنات خالك من الهجاء فأنشدوه في ذلك فحمى لعشيرته فقال المذمبة التي بعرض فيها باخذ الفرس والحبشة وغيرهما نساء اليمن حيث يقول .

لنا قر السماء وكل نجم * تشير اليه ايدي المهتدينا

وما ضربت بنات بني تزار * هوائج من فحول الاعجمينا

وما حملوا الحمير على عتاق * مطهمة فيلقوا منغلينا

وبلغ خالد القسري خبر هذه القصيدة فقال والله لا قتله ، ثم اشترى ثلاثين جارية في نهاية الحسن فرواهن قصائد الكميت الهاشميات ودسهن مع نخاس الى هشام بن عبد الملك فاشتراهن فأنشدنه يوما الهاشميات فكتب الى خالد - وكان عامله على العراق - ان ابعث الى برأس الكميت فاحذره خالد وحبسه فوجه الكميت الى امراته فحضرت اليه فلبس نياها وتركها في موضعه فذلك حيث يعيره حكيم الاعور . والشاهد في البيت قوله « اسودين واحمرين » حيث جمع اسود واحمر جمع المذكر السالم وذلك شاذ فان كل صفة لا تلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء ولهذا لم يجمع على هذا الجمع افضل فعلاء ولا فعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرين وسكرانين واستدل بهذا البيت وهو عند غيره شاذ . وقوله « بنات » هو فاعل وجدت « وحلائل » مفعوله وهو جمع حليل وهو الزوج ويقال للزوجة حليلة وسميا بذلك لان كل واحد منهما يحل من الآخر محلا لا يحله سواء او لان كلا منهما يحل لغيره ، وتزار - بكسر النون - ابن معد بن عدنان .

الف التانيث من نحو ذفري وذفريات وحبلى وحبليات والصغرى والصغريات وصحراء وصحراوات ما خلا باب صحراء وصغراء فإنه لا يجمع بالالف والتاء وكذلك فعلى مؤنث فعلان فإنه لا يجمع بالالف والتاء ولا مذكره بالواو والنون وقد تقدمت علة ذلك ،

قال صاحب الكتاب وإذا كانت الالف خامسة جمع بالتاء كقولاك حباريات وسمانيات ، قال الشارح : « إذا كانت الف التانيث خامسة » في اسم لم يكسروه بل يقتصرون فيه على جمع السلامة نحو قولاك حبارى « حباريات » وسمانى « سمانيات » وان عنت الكثير وذلك انك لو كسرتة وهو على خمسة أحرف لم يمكن ذلك ولم يكن بد من حذف إحدى الإلفين فان حذفت الف التانيث قلت حبار وسمان وذلك لما حذفت الف التانيث بقى حبار وسمان ثم جئت بالالف التكسير قبل الف الافراد فوجب قلبها همزة لانها وقعت موقع ما لا يكون الامكسورا لانها وقعت موقع الفاء من جعفر والدال من جعذاب والالف لا يمكن تحريكها فقلت همزة لانها قريبة من الالف ويمكن تحريكها فصار حبار ، وان حذفت الالف الاولى بقى الاسم حبري وسمنى واذا كسرتة قلت حباري وسمانى كما قالوا حبلى وحبالى وما كان على فعلاء أو فعالة وأخواتها فإنه يكسر على ذلك فعلاء نحو صحراء وصحارى وعذراء وعذارى وفعالة نحو رسالة ورسائل وأخواتها فعالة وفعالة وفعالة سحابة وسحاب وفعالة ذؤابة وذوائب وفعيلة سفينة وسفائن فكروا تكسير ذلك لئلا يصيروا الى هذه الأبنية ففصلوا بينهما بأن عدلوا عن تكسيرها الى جمع السلامة ، « فان قيل » قالت تقول في دلنظى وسرندى ونحوهما دلنظ وسرناد ودلاظ وسراد ولا تنبالي الالتباس قيل الالف في دلنظى وسرندى ليست للتانيث وانما هى للإلحاق وما كان للإلحاق فهو جار مجرى الأصل فلذلك كسر كما يكسر سفرجل ونحوه بالحذف ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا فاعل اذا كان اسما مثال واحد أفاعل نحو أجادل ولاصة ثلاثة أمثلة فاعل فعلان أفاعل نحو حمر وحمران والاصغر وانما يجمع بأفاعل أفعال الذى مؤنثه فعلى ويجمع أيضا بالواو والنون قل الله تعالى (بالاخسرين أعمالا) وأما قوله

أَتَانِي وَعِيدُ الْخَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا بَدَّةَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَارِصَا

فينظور فيه الى جانبي الوصفية والاسمية ، ﴿

قال الشارح : « أفعال » يكون اسما ويكون صفة « فاذا كان اسما فجمعه على أفاعل » نحو أفعال وأفاكل وهى الرعدة وأيدع وأبداع وهو ضرب من الصمغ أحمر وأرلب وأرانب وأجدل وأجادل وهو الصقر وانما يجمع على ذلك لانه فى الرعدة كالاربعة فجمع جمعه فأفاكل كجعافر الهمزة فيه كالجيم وان كانت الهمزة زائدة فى الوزن والجيم أصل فصار كالملاحق بالاربعة من نحو قسور وغيلم وان لم يكن ملاحقا على الحقيقة لكنه على وزنه فكل ما كان فى أوله همزة زائدة من الاسماء الثلاثية فان تكسيره على الأفاعل وان اختلفت حركاته نحو أئمد وأئمد وأئلم وأئلم وأصبع وأصابع لا يختلف بناء جمعه وان اختلفت حركات الواحد كما كان الرباعى كذلك نحو زبارج وجعافر وبرائن ودراهم وقساطر وجعذاب ، وأما « الصفة فلها ثلاثة أبنية فاعل » نحو أحمر وحمر وأصفر وصفر وكل أفعال مؤنثه فعلاء فهذا جمعه ولا يجوز

ضمه الافي الشعر ويجمع على « فعلان » نحو حمران وبيضان وسودان قال الشاعر
وَمِعْزَى هَدِيًّا يَعْلُو قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانَا (١)

ولا يجمع بالواو والنون الا عن ضرورة وقد تقدم شرح ذلك بمافية كفاية وأما «أفعل» فيكون جمعا
لأفعل صفة أيضا وذلك ان أفعل قد يكون صفة فيلزمها من ويراد بها التفضيل كقولك زيد أفضل من
عمرو وخالد أكرم منك فاذا أدخلت عليه الالف واللام أسقطت منه من كقولك مررت بالأفضل والا كرم
ولا يستعمل مع حذف من إلا بالالف واللام أو بالاضافة نحو الأفضل وفضلاهم واذا كان معه من فانه يكون
بلفظ واحد لا يؤنث ولا يشي ولا يجمع فتقول زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل
من العمريين والزيدون أفضل من الخالدين وذلك لانه في معنى الفعل اذ المراد يزيد فضله عليه والفعل لا يشي
ولا يجمع ولا يؤنث واذا كان معه الالف واللام جرى مجرى الاسم فيؤنث نحو الفضلى والطولى ويشي
نحو الاكرمان والافضلان ويجمع جمع السلامة نحو قولك الافضلون والا كرمون ويكسر تكسير الاسماء
نحو الاكابر والاصاغر وقد تقدم الكلام عليه مشروحا قبل ، فاذا سمي بصفة رجل نحو أحمد وأسد
صار اسما جامدا وجمع جمع الاسماء نحو أحامد وأساعد ويجمع أيضا جمع السلامة نحو قولك أحمدون
وأسدون وأحمدين وأسعين لانه بالتسمية زال معنى الوصف عنه ولم يبق يفيد من المعنى ما كان يفيد قبل
التسمية ألا ترى انك تسمى بالاسم الشيء وضده وتسمى حسنا من ليس بالحسن واذا زال عنه معنى الوصف
جمع جمع الاسماء الجامدة نحو أرانب وأفائل ، فأما قول الشاعر • أتاني وعيد الحوص الخ • (٢)

(١) هذا البيت انشده سيديويه ولم ينسبه كالم ينسبه احد من تكلم عليه، والمعزى قال سيديويه. «سالت يونس عن معزى
فيمن نون» اهـ وذلك يدل على ان من العرب قوم لا ينونونه. وقال ابن الاعراب ، معزى يصرف اذا شبهت بفعل وهي
فعل ولا تصرف اذا جعلت على فعل وقال سيديويه . «معزى منون مصروف لان الالف للالحاق لا للتانيث وهو ملحق
بدرهم على فعل لان الالف الملحقه تجرى مجرى ما هو من نفس الكلم يدل لذلك قولهم معزى في تصنيها فقد كسروا
ما بعد ياء التصغير كما قالوا دريهم ولو كانت للتانيث لم يقلبوا الالف ياء كما لم يقلبوها في حبل واخرى » اهـ وقال الفراء
المعزى مؤنثة وبعضهم ذكرها . وقوله قران الارض فالقران - بكسر القاف - جمع قرن - بفتح فسكون - وهو اعلى
الجبل وسودان صفة لمعزى .

(٢) البيت من قصيدة لاعشى قيس نفر فيها طامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر على ابن عمه علقمة بن علاثة بن عوف بن
الاحوص والشاهد فيه قوله «الحوص والاحوص» حيث جمع عليهما احوص . قد علم انه لا يجمع على فعل - بضم فسكون -
الا فاعل صفة وشرطه ان يكون مؤنثه على فملاء . ولا يجمع على افاعل الا فاعل اسما او فاعل التفضيل . وعلى هذا فيكون
الشاعر قد لحظ في الاحوص الجهتين . الاسمية والوصفية فمن جهة الاسمية جمعه على احوص ومن جهة الوصفية جمعه على
حوص واراد بالاحوص والحوص اولاد الاحوص بن جعفر وهم . عوف بن الاحوص وعمرو بن الاحوص وشريح بن
الاحوص . واسم الاحوص ربيعة وانما قيل له ذلك لحوص كان في عينه . والحوص - بمهملتين - ضيق في مؤخر العين
ويقال بل هو الضيق في احدى العينين . وعبد عمرو قيل هو عبد عمرو بن شريح بن الاحوص وقيل بل هو عبد عمرو بن
الاحوص ، وجواب لو محذوف اي لو نهيتهم لكان خيرا لهم ويجوز ان تكون لوللتعني على سبيل التهكم فلا جواب لها

فانه ملح معني الوصفية فيه فجعله على حوص كاحمر وحمر كأنه جعله بمنزلة من به حوص والحوص ضيق
احدى العينين وعلى ذلك أدخلوا الالف واللام على الحارث والعباس لكان معنى الوصفية ثم قال الاحوص
تغليباً لجانب العلمية كما يغلب العلمية من يقول حارث وعباس فجعله جمع الاسماء نحو أفكل وأفاكل وأرنب
وأرنب والبيت للأعشى ويعنى عبد عمرو بن شريح بن الاحوص وكان علقمة بن علاثة بن عوف بن
الاحوص نافر عامر بن الطفيل فهجا الأعشى وصدق عامراً فأوعده بالقتل فقال أتانى وعيد
الحوص فأعرفه ،

﴿ فعل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد جمع فعلان اسما على فعالين نحو شياطين وكذلك فعلان
وفعلان نحو سلاطين وسراحين وقد جاء سراح وصفه على فعال وفعالى نحو غضاب وسكاري وتقول بعض
العرب كسالى وسكاري وعجالي وغيارى بالضم ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان « ما كان من الاسماء على وزن فعلان فانه يكسر على فعالين » ولا فرق بين
المفتوح الاول والمضموم والمكسور وذلك نحو شيطان وشياطين وسلطان وسلاطين وسرحان وسراحين
وذلك لانها أسماء ثلاثية ألحقت بينات الاربعة فوجب ان تجمع جمع ما ألحقت به لان حكم الملحق حكم
ما ألحق به لانه مثله في الحكم ألا ترى انك تقول في جمع قسور وصيرف قساور وصيارف فتجمله جمع
جهمر وجعافر وسلهب وسلاهيب اذ كان ملحقا به كذلك شيطان من الثلاثية ألحق بالاربعة لانه من شاط
يشيط اذا بطل وهلك قل الأعشى

قد تَخَضَّبُ الْعَيْرُ مِنْ مَكْنُونٍ فَأَلِيهِ وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا الْبَطْلُ (١)

ووقعت الالف فيه رابعة وهو موضع يثبت فيه حرف المد ولا يحدف وان كانت خماسية نحو قنديل
وقناديل وجرووق وجراميق وشلال وشماليل لانها تقاب ياء اذ لم تكن لانكسار ما قبلها ، « وساطان »

وانما وجه الخطاب اليه لانه كان رئيسهم حينئذ وانما قال الأعشى هذا الكلام لان علقمة بن علاثة كان قد اوعده بالقتل
ويدل عليه قوله بعد هذا بايات .

فان تعدنى اعدك بمنلها * وسوف ازيد الباقيات القوارصا
والقوارص الكلمات المؤذية يريد انى ازيدك على الاعداء قصائد الهجاء التى اقولها فيك ،
(١) البيت آخر معلقة الأعشى ميمون وقبله

قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا * او تنزلون فانا معشر نزل

يقول ان طاردتم بالرماح فتلك طادتنا وان نزلتم تجالدون بالسيوف نزلنا والعير - بالفتح الحمار اهليا كان او وحشيا
وقد غلب على الوحشى والاشئ عيرة والفائل عرق يجرى من الجوف الى الفخذ ومكنون الفائل الدم وقال ابو عمرو
المكذون خربة فى الفخذ والفائل لحم الخربة والخربة ومثلها الخراية دائرة فى الفخذ لا عظم عليها وقال ابو عبيدة الفائل
عرق فى الفخذ ليس حواله عظم واذا كان فى الساق قيل له النساء ويشيطيك وعلية الشاهد وقيل معناه يرتفع واصله فى كل
شئ الظهور ورواية الشارح من مكنون فائه هى الرواية التى يتم عليها المعنى ويستقيم وهى رواية الاصمى وقدروى
ابو عمرو قد نطعن العير فى مكنون فائه * ومع ان لها معنى صحيحا فقد خبطاء الرواة وروى التبريزى
قد تَخَضَّبُ الْعَيْرُ مِنْ مَكْنُونٍ فَأَلِيهِ * وهى رواية لا يستقيم عليها المعنى

ثلاثي لانه من السلاطة وهو القمر ملحق بقرطاط وفسطاط قال سيبويه وهو قليل ولا نعلمه جاء وضعا وهو
 فعلان « وسرحان » من الثلاثة أيضا كقولهم في تكسيره سراح الحق بالاربعة من نحو عسكال وشمراخ
 وهو كثير نحو حذفار وهو واحد الحذافير من قوله صلى الله عليه وسلم فكأنما خبرت له الدنيا بحذافيرها ، « وأما الصفة
 فانها تجمع على فعال » وذلك اذا كان مؤنثه فعلي نحو عجلان وعجال وعطشان وعطاش وغرثان وغراث
 وكذلك مؤنثه جمعه على حذف الزائد من آخره لافرق بينه وبين الاسم فكأنه بعد حذف الزائد عجل
 وعطش فجعم على فعال كما قالوا خدل وخدال وصعب وصعب كما حذفوا الف أنى فقالوا آناث والـ ربي
 فقالوا رباب للشارة القريبة العهد بالنتاج قال سيبويه وافق فعلا وفعيلة وفعالة وفعالا يعنى كما قدروا حذف
 الزائد في هذه الكلم وجمعوها جمع مالا زيادة فيه نحو كريم وكرام وظريفة وظراف وجواد وجياد كذلك
 فعلوا بعطشان وبابه ، « وقد كسروه أيضا على فعالى قالوا سكران وسكارى » وحيران وحيارى وخزيان
 وخزايان والاول أكثر والمؤنث كذلك قالوا سكرى وسكارى وخزى وخزايان وشبهوا الالف والنون بالنى
 التانيث لانهما زائدتان معا والاول منهما حرف مد ويؤنث كل واحد منهما على لفظ مذكوره فكما قالوا
 صحراء وصحاري وعذراء وعذارى كذلك قالوا سكران وسكارى وعطشان وعطاشى ، وقد ضم بعضهم
 الاول من هذا الجمع فقالوا « سكارى وعجالى وغيارى » في جمع غيران كله مضموم وهذا الضم في جمع
 فعلان خاصة ليعلم انه جمع فعلان وليس بجمع فعلاء ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفعل يكسر على أفعال وفعال وأفعلاء نحو أموات وجياد وأيئاء
 ويقال هينون ويئعات ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان « فيعلا » من الأبنية المختصة بالمعتل لا يكون مثله في الصحيح كما قالوا غزاة
 ورماة فجمعوا فاعلا منه على فعلة ولا يكون مثله في الصحيح ، وقد ذهب بعض الكوفيين الى ان أصله
 فعيل ثم قلبت الى فيعل والقلب على خلاف الاصل ولا دليل عليه فاذا أريد جمعه فالباب فيه والكثير
 ان يجمع جمع السلامة لانه صفة تدخل مؤنثه التاء للفرق من نحو ميت وميته ويبيع ويعة وهو جار مجرى
 فاعل لانه على عدته وموضع الزيادة فيهما واحد فكما كان الباب في فاعل جمع السلامة من نحو قولك ضارب
 وضاربون وضاربة وضاربات كذلك كان الاكثر في فيعل جمع السلامة من نحو قولك ميت وميتون وهين
 وهينون وميته وميتات وهينة وهينات وفي الحديث المؤمنون هينون لينون ، فاذا أريد تكسيره حمل على
 غيره مما هو على عدته فمن ذلك قولهم « ميت وأموات » شبهوه بفاعل فكما قالوا شاهد وأشهاد كذلك قالوا
 ميت وأموات جاؤا به على حذف الزوائد كانه بقى موت فقالوا أموات مثل سوط وأسواط وحوض وأحواض
 والمؤنث كالذكر لا فصل بينهما قالوا ميتة وأموات كما قالوا في المذكر ميت وأموات وذلك انك في التكسير
 تحذف التاء فيصير ميتا فتجمله على أموات ومثله قالوا حى وأحياء وحية وأحياء ولضو وأنضاء ونضوة
 وأنضاء وذلك كثير وقالوا للمك قيل وأقوال وربما قالوا أقيال بالياء وذلك من قبل ان القيل أصله قيل وهو
 فيعل من القول قيل له ذلك لنفاذ قوله فمن قال أقوال جمعه على الاصل كيت وأموات ومن قال أقيال
 جمعه على لفظه والوجه الاول قالوا كيس وأكياس والمراد كيس على زنة فيعل يدل على ذلك جمعهم اياه

بالواو والنون كثيرا واو كان فعلا لكان الباب في جمعه التكسير نحو صعب وصعاب ، وقد كسروه أيضا على « فعال » قالوا جيد وجياد وشبهوه بفاعل وقالوا ميت وأموات وجيد وأجود كذلك قالوا أجياد كما قالوا قائم وقيام وفائم ونيام وكذلك قالوا سيد وسادة كما قالوا قائد وقادة وحائك وحاكه ، وقد كسروه أيضا على « فعلاء » فقالوا هين وأهوناء وحكى الجرمي جيد وأجوداء حملوه على فاعيل نحو نبي وأنبياء وصفي وأصفياء وقد احتج الفراء بهذا الجمع على أن أصله فاعيل قال لأن فاعلا يجمع على ذلك ولا دليل في ذلك لأنهم قد يجمعون الشيء على غير بابه ألا تراهم قالوا شاعر وشعراء وجاهل وجهلاء وانما فعلاء بابه فاعيل نحو كرماء وأوماء فكذلك ههنا فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفعال وفعال وفاعيل ومفعول ومفعل ومفعل يستغني فيها بالتصحيح عن التكسير فيقال شرابون وحسانون وفسيقون ومضروبون ومكرمون ومكرمون ﴾ ، قال الشارح : اعلم أن هذه الصفات لا تكاد تكسر كأنه استغني عن تكسيرها بجمع السلامة « ففعال » للمبالغة فأجروه مجري مفعل لأنهما للمبالغة ومفعل يجري على فعل نحو كسر فهو مكسر وقطع فهو مقطع وتدخله تاء التانيث نحو مكسرة ومقطعة وفعال كذلك تقول شراب وشرابة فلذلك تجمعه جمع السلامة كما تجمع مفعلا فتقول شرابون وشرابات وقاتلون وقاتلات كما تقول مقتل ومقتلون ومقتلة ومقتلات لم يفعل به ما فعل بمفعول من التكسير وإن كانا جميعا للمبالغة كأنهم أرادوا الفصل بينهما ، وأما « فعال » نحو حسان وكرام وقرء ووضاء فحكم فعال يكون المذكور بالواو والنون والمؤنث بالالف والتاء نحو حسانون وكرامون وحسانات وكرامات لأنه مثله في المبالغة وتدخل مؤنثه التاء قال الشماخ

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا قَقُولُهَا بِأَخْلَبِيَّةٍ هُطْلًا حُسْنًا الْجِيدِ (١)

(١) البيت من قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفاني هجافيا الربيع بن علباء السلمي وقبله وهو المطلع

طال الثواء على رسم يميؤود • اودى وكل خليل مرة مودى

دار الفتاة التي (البيت) وبعده

كانها وابن أيام تربيته • من قررة العين مجتبا ديابود

تدنى الحمامة منها وهي لاهية • من يافع الكرم قنوان العناقيد

هل تبلغني ديار الحلى ذعلبة • قوداء في نجب أمثالها قود

يهوين أزفلة شتى وهن معا • بفتية كالشواوى ادلجوا غيد

والثواء الإقامة ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالأرض ويؤود بياء مفتوحة فيمساكنة وادلغطفان وقوله

« اودى » روى ياقوت في مكانه « حيناً » وروى بدل خليل « جديد » ومودى فاعل من اودى ومعناه هلك

وقوله « دار الفتاة » يجوز فيه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وتقديره كلام هو - أي يميؤود - دار الفتاة، والنصب

بتقدير فعل أي اذكر دار الفتاة، والجر على البدل من رسم، والمطل - بضمين - التي لاحت على عليها إذا كان هذا عادة لها فهي

معطال، والحسانة - بزنة رمانة - مثل حسناء وحسنة وقوله ابن أيام يريد بها ابنها وتربيته لصغره ويروى « تترتره » أي تحركه

ليمشي معها وقوله « مجتبا ديابود » أي انهما يلبيان ديابود وهو ثوب ينسج على نيرين وهو فارسي معرب والحمامة المראה

والذعلبة - بكسر فسكون - الناقة السريعة السير والقوداء الطويلة العنق والظهر، ونجب - بضمين - جمع نجيب

فكان في حكم الجارى على الفعل لذلك كما كان فعال ، وممثل ذلك « فاعل » نحو فسيق وشريب وسكير فانه يجمع مذكرة بالواو والنون ومؤنثه بالالف والتاء لانه مثل فعال في المبالغة وتدخل مؤنثه تاء التأنيث فكان كالجارى على الفعل فلذلك كان حكمه حكم جمع السلامة ، وكذلك « مفعول » من نحو مضروب ومقتول بمنزلة فعال لانه في حكم الجارى على الفعل وتدخله تاء التأنيث من نحو مضروبة فلذلك كان الباب فيه جمع السلامة من نحو مضروبون ومنصورون قال الله تعالى (انهم لهم المنصورون) وقال (ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا) ، وكذلك ماجرى على الفعل من نحو « مفعول ومفعول » من نحو مكسر ومكسر فمكسر اسم فاعل جار على يكسر مما سمي فاعله ومكسر اسم مفعول جار على يفعل بناء مالم يسم فاعله وتدخل المؤنث منه تاء التأنيث فلذلك كان جمع مذكرة بالواو والنون ومؤنثه بالالف والتاء فاعرفه ، قال صاحب الكتاب وقد قيل عواوير وملاعير ومشائم وميامين ومياسير ومناطير ومناكير ومطافل ومشادن ،

قال الشارح : قد شذ من ذلك أشياء فجاءت مكسرة وذلك يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك قولهم عوار « وعواوير » للجناب أجروه بحرى الاءاء لانهم لا يقولون للمرأة عوارة لان الشجاعة والجن من أوصاف الرجال لحضورهم الحرب وكثرة لقاءهم الاعداء قال الأعشى

غَيْرَ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرَ فِي الْهَيْبَةِ — جَا وَلَا عُزْلَ وَلَا أَكْفَالَ (١)

وهو القوى من الابل وفود جمع قوداء ، وازفة نصب على الحال ومعناه جهات والغيد جمع اغيد وهو من مالت عنقه ولانت اعطافه وهو من وصف فتية

(١) البيت من قصيدة الأعشى ميمون التي اولها . مابكاه الكبير بالاطلال * وسؤالى وما ترد سؤالى

وقبل البيت المستشهد به وارى من عصاك اصبح محرو * باوكعب الذى يطيعك على

وبمثل الذى جمعت من العدة * تنفى حكومة الجهال

جندك التالذ الطريف من الغا * رات اهل الهبات والآكال

غير ميل ولا عواوير (البيت) وبعده

للعدى عندك البوار ومن وا * ليت لم يعر عقده باغتيا

لن يزالوا كذلك ثم لازل * ت لهم خالدا خلود الجبال

فلئن لاح فى المفارق شيب * بالبكر وانكرت الفوالى

فلقد كنت فى الشباب ابارى * حين اعدومع الطامح ظلالى

ابفض الحائن الكذوب وادنى * وصل حبل العمى مثل الوصال

والطارف ما كسبته من المال والتيد ما ورثته عن اسلافك ، والآكال — بوزن الافلاس — جمع اكل وهو الحظ ، وميل جمع اميل وهو الذى لاسلاح معه والعواوير جمع عوار وهو الجبان وفيه الشاهد والمزل جمع اعزل وهو الذى لاسلاح معه والا كفال الذين لا يثبتون على الخيل ، والفوالى جمع فالية وهى التى تقلى الراس ، وابارى معناه اعارض ، والطامح النشاط ، والعمى مثل الذى يطيل ثيابه فى مشيته ، والوصال كثير المواصلة ويقال : العمى مثل الفرس الجواد والعمى مثل الاسد .

فهذا شاذ في فعال ، وقالوا « ملاعين » كسروا ملعونا كأنهم شبهوه بالاسم مما هو على خمسة أحرف ورابعه حرف مدولين من نحو بهلول وبهاليل ومغرود ومنار يد وهو ضرب من الكفاة ، ومثله « مشثوم » و« مشائيم » قال الشاعر

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاصِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (١)

وقالوا ميمون وميامين ومكسور ومكاسير ومسلوخة ومساليخ كله على التشبيه بالاسم وهذا شاذ في مفعول وقالوا مفطر « ومفاطير » ومنكر « ومناكير » وموسر « ومياسير » ومطفل « ومطافل » ومشدن « ومشادن » فهذه الاسماء مكسرة فما كان جاريا على الفعل بمعنى الفاعل فمفطر من أفطر يفطر فهو مفطر وقالوا في الجمع مفاطير ومنكر فاعل من أنكر فهو منكر والجمع مناكير وموسر من اليسر والواو فيه منقلبة عن الياء لسكونها وانضمام ما قبلها ولذلك عادت الى الياء في الجمع نحو مياسير لتحر كها وزوال الغنة قبلها والياء فيها مطالة على حدها في خاتم وخوائيم وقالوا مطفل « ومطافل » ومشدن « ومشادن » وربما قالوا مطافيل ومشادين على غير القياس والمطفل الام معها طفل والمشدن الظبية التي قد شدن خشفها أي قوى واستغنى عن أمه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل ثلاثي فيه زيادة للاتحاق بالرباعي كجدول وكوكب وعشير أولغير الاتحاق وليست بمدة كأجدل وتنضب ومدعس فجمعه على مثال جمع الرباعي تقول جداول وأجادل وتنضب ومدعس ﴾

قال الشارح : « اذا ألحق بناء ببناء » صار حكم الفرع الملحق بحكم الاصل الملحق به فالثلاثي اذا زيد فيه ما يلحقه بالاربعة صار حكمه حكم الاربعة فجمعه كجمعه ففتح أوله وتزيد فيه ألفا ثلاثة وتسكس ما بعدهما كما تفعل بجمافر وز بارج فتقول في « جدول » جداول وفي « كوكب » كواكب لان جدولاً وكوكبا الواو فيهما زائدة لانها لا تكون أصلا مع ثلاثة أحرف أصول فهما ملحقان بجمعر « وعشير » ثلاثي والياء فيه زائدة لما ذكرناه فهو ملحق بديرهم وهجرع فكما تقول جمافر وديراهم فكذلك تقول جداول وكواكب وعشاير لانه قد صار في الحكم رباعيا ، « فان كانت الزيادة فيه لغير الاتحاق ولم تكن مدة كأجدل وتنضب ومدعس » فأجدل ثلاثي والهمزة في أوله زائدة لان الهمزة لا تكون في أول بنات الثلاثة الزائدة فالبناء وان كان على زنة جعفر فليس المراد من الهمزة الاتحاق انما ذلك شيء حصل بحكم الاتفاق من غير ان يكون مقصودا اليه الا ان الزيادة لما لم تكن من حروف المد واللين جرى مجرى الملحق لان الملحق تكثير كما ان هذه الحروف كذلك وليست حروف المد كذلك لانها تجري مجرى الحركات

(١) البيت للفرزدق وقيل للاحوص الرياحي والشاهد فيه - عند الشارح هنا - قوله « مشائيم » في جمع مشثوم ويستشهد به النحويون على انه يجوز العطف على خبر ليس المنصوب بالجر على توهم دخول الباء فحمل الاستشهاد عندهم قوله « ولانائب » في رواية الجرور واه سيديويه في موضع من كتابه . ولاناعبا الايبين غرابها . ورواه في موضعين آخرين ثارواه الشارح بالجر . وقد نسب في موضعين من المواضع الثلاثة الى الاحوص الرياحي وانظره (ج ١ ص ٨٣ - ١٥٤) ونسبه في الموضع الثالث الى الفرزدق وانظره (ج ١ ص ٤١٨) من كتاب سيديويه .

المشبعة عما قبلها فلا تعدد مكثرة لغيرها فلذلك تجمعها جمع الملتحق فتقول في أجديل وهو العنبر «أجادل»
فتفتح أوله وتزيده ألفاً ثالثة وتكسر ما به -دها كما تفعل في الرباعي والملحق به لانه قد صار على عدته ،
وتقول « تنضب وتناضب » . والتنضب شجر يتخذ منه السهام وهو من الثلاثة والثاء في أوله زائدة لانه
ليس في الاسماء مثل جعفر بضم الفاء ولانه من الشيء الناضب وهو البعيد كأنه قيل له ذلك لعظمه كاقيل
لنظيره شوحط وهو من شحط ، وقالوا « مدعس ومداعس » والمدعس الرمح الأصم والميم فيه زائدة
لانها لا تكون في أول بنات الثلاثة الازائدة وكأنه من المدعس وهو الطعن لان الرمح آلة الطعن ،

قال صاحب الكتاب « وتلحق بآخره الثاء اذا كان أعجمياً أو منسوباً كجواربة وأشاعة »
قال الشارح : « اذا كان الاسم رباعياً أعجمياً أو منسوباً » فانه يجمع على ما تقدم من جمع الرباعي الا انك
تلحق جمعه الهاء في الاكثر قالوا موزج وموازجة وجورب « وجواربة » وكلاهما فارسي معرب ودخلت الهاء
لنا كيد تأنيث الجمع لانه مكسر على حد دخوله في حجر وحجارة وذكر وذكاره وللإيدان بالعجمة فيها
ومثله كيلجة وكيالجة لمكيال وطيلسان وطيلاسة ونظير ذلك من العربي صيقل وصياقلة وصيرف وصيارفة
وملاك وملائكة وربما حذفوا الثاء تشبيهاً بالعربي قالوا جوارب وكيالج كأنهم شبهوه بصوامع وكواكب
وقالوا المناذرة والمسامعة والسيابجة والمهالبة والاحامرة والازارقة فواحد المناذرة مندرج منسوب الى المنذر
ابن ماء السماء وواحد المسامعة مسمى منسوب الى مسمع وأما السيابجة فجمع والواحد سيبيجي فارسي
معرب وهم قوم من السند بالبصرة كانوا جلاوزة وحراس السجن ومثله البرابرة الواحد بربرى والمهالبة
منسوب الى المهلب بن أبي صفرة الواحد مهلبى والاحامرة والازارقة الواحد منهما أحمرى وأزرقى ؛
والهاء في هذا الجمع تحتل أمرين (أحدهما) ان تكون لتأنيث الجمع لانه مكسر (والآخر) ان تكون بدلا
من ياء النسب كما أبدلوا الياء من المحذوف في سفاريج ونحوه وذلك انهم حذفوا ياء النسب ثم جمعوا
منذرا على مناذر لانه رباعي وأدخلوا الهاء عوضاً من المحذوف وكذلك مسمع وسيبيج فأما مهلب فاللام فيه
مضاعفة فحذفوا احد اللامين فبقى مهلب رباعي فجمعوه جمع الرباعي وكذلك أحمر وأزرق فجمعوهما
جمع الاسماء لمالم يريدوا فيها الصفة فاعرفه .

قال صاحب الكتاب « والرباعي اذا لحقه حرف لين رابع جمع على فعاليل كقناديل وسراييج وكذلك
ما كان من الثلاثي ملحقاً به كقراويج وقراطيط وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة كصاييج
وأناعيم ويرايعم وكلايب »

قال الشارح : « اذا وقع حرف المد رباعياً مع أربعة أحرف أصول » نحو سرداح وهي الناقة الكثيرة اللحم
وقنديل وجرموق وهو ما يلبس فوق الخلف فان تكسيرا على « فعاليل » نحو « سراييج » وقناديل
وجراميق فلا تحذف حرف المد بل تنقلبه الى الياء ان لم يكن اسكونه وانكسار ما قبله ولا تحذفه لانه موضع
يثبت فيه حرف المد ألا ترى انك تقول في تكسير سفرجل سفاريج وفي فرزدق فرازيدوا اذا كنت تزيد
حرف المد هنا بعد ان لم يكن ولا تقدر في بناء التكسير فلان تقرأ اذا كان معك أولى اذ لا تحذف شيئاً وانت
تجد من الحذف بدا ، « وأما ما ألحق من الثلاثي بينات الاربعة » فان جمعه كذلك أيضاً نحو قرواح

«وقراويح» وقرطاط « وقراطيط » كما كان جمع جدول وعشير كجمع جعفر ودرهم والقرواح الناقة الطويلة
القوائم قيل لأعرابي ما القرواح قال التي كانها تمشي على أرماح قالوا الواو والالف فيه زائدتان كأنه من قرح
الفرس والقرطاط البرذعة وأصله قرط وإحدى الطائين زائدة للاخلاق بينات الاربعة ثم زيد فيها الف
رابعة فصارت بمنزلة أربعة أحرف أصلية زيد فيها الف رابعة نحو سرداح وحدبار وهي الناقة المهزولة فلذلك
تجمعه كالاصل فأما قول الشاعر

أدينُ وما ديتني عليكِ بِمُغْرَمٍ ولكن على الشُّنمِ الجِلَادِ القَرَاوِحِ (١)

وأما قال القرواح على حد قوله الآخر * وكحل العينين بالعوار * (٢) كأنه حذف الياء تخفيفاً
وصحة الواو تدل على ذلك ، « وكذلك ما كان فيه زيادة غير مودة » فيصير بها أربعة وإن لم تكن الاخلاق
نحو مصباح وأنعام ويربوع وكلوب فانه يجمع على مثل جمع الملحق نحو « مصاييح وأناعم وبراييم
وكلاليب » لانه على عدته ولا اعتبار باختلاف حر كاته فصباح مفعال من الصبح والميم زائدة في أوله
وليست من حروف المد واللين والالف زائدة وهي من حروف المد واللين وأنعام جمع نعم جمع قلة وهذا
البناء قد يجمع إذا أريد الكثرة نحو أناعم وأقويل والربوع دويبة تشبه الجرذ مكحل يرى تأكله
العرب والياء في أوله زائدة والواو أيضاً زائدة وهي رابعة وكلوب فمول إحدى اللامين زائدة كأنه من

(١) الاستعهاد فيه بقوله «قراوح» في جمع قرواح - بكسر القاف - وهي الناقة الطويلة القوائم . ويطلق القرواح
ايضاً على النخلة الطويلة النساء والجل الذي يعاف الشرب مع الكبار فإذا جاء الصغار شرب معها والبارز الذي لا يستره
من السماء شيء . وقياس جمع هذا اللفظ ان يكون قراويح بياء بعد الواو وهذه الياء منقلبة عن الالف التي كانت في المفرد
وذلك من قبيل ان زائد الاسم الرباعي والخامس يجب حذفه الا ان يكون لينا رابها قبل الآخر فيثبت ثم ان كان الزائد
ياء نحو فتدليل صحت في الجمع فتقول فتناديل وان كان الفا او واو أو قلبت ما ياءين لوقوعهما في الجمع بعد الكسرة التي يلزم
ان تكون بعد الف فعالل وشبهه نحو عصفور وسرداح - بكسر السين وسكون الراء ودال مهملة ، وهي المكان اللين وهي
ايضاً الناقة الكثيرة اللحم - فتقول في جمعها عصافير وسراديح الا انهم قد يضطرون الى ترك هذه الياء ومن الناس من
يجوز تركها في سعة الكلام ويحمل عليها قوله تعالى (ما ان مفاتحه لتنوء) كما قد يأتون بالياء في الخالي من اللين قال .
* نبي الدرام تنقاد العياريف *

(٢) قال العيني . «اقول قائله هو جندل بن المتى الطهوني وهو من الرجز السادس وأوله هو قوله .

غرك ان تقاربت ابا عري * وان رايت الدهر ذا الدوائر

حتى عظامي واره ناغري * وكحل العينين بالعوار

ويروى * ذكاحا عيني بالعوار * ثم قال . وكحل العينين بالعوار اي جعل فيهما ما يقوم مقام الكحل لهما وهذا على
المجاز والاتساع والعوار جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وقيل هو كالقذى والعين يجده
الانسان في عينه » اه وقوله العوار بضم العين وتخفيف الواو لم نجد من ضبطه مثل هذا الضبط والذي في القاموس .
« والعائر كل ما اعل العين والرمد والقذى كالعوار - بضم العين وتشديد الواو - وبشر في الجفن الاسفل » اه وقد جاء
في شعر الخنساء بتشديد الواو قالت .

قذى بعينك ام بالعين عوار * ام اقترت ادخلت من اهلها الدار

فانظر من اين جاء هذا الضبط . والشاهد في البيت قوله «بالعوار» والقول فيه كالذي في البيت السابق .

الكلب وهو مسبار معوج يطلق عليه المسافر أداته والكلوب الكلاب فهو المنشال فاعرفه ،
 ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه واحده بالتاء وذلك نحو
 تمر وتمره وحنظل وحنظلة وبطيخ وبطيخة وسفرجل وسفرجلة وانما يكثر هذا في الاشياء المخلوقة دون
 المصنوعة ونحو سفين وسفينة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة ليس بقياس وعكس تمر وتمره كما وكهم
 وجبأة وجبء ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذا الضرب من « الاسماء التي يميز فيها الواحد بالتاء » من نحو شعيرة وشعير
 « وتمره وتمر » انما هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد وليس بتكسير على الحقيقة وان
 استفيد منه الكثرة لان استفادة الكثرة ليست من اللفظ انما هي من مدلوله اذ كان دالا على الجنس والجنس
 يفيد الكثرة والكوفيون يزعمون انه جمع كسر عليه الواحد ويؤيد ما ذكرناه امران (أحدهما) انه لو كان
 جمعا لكان بينه وبين واحده فرق إما بالحروف وإما بالحركات فلما أتى الواحد على صورته لم يفرق بينها
 بحركة ولا غير هادل على ما ذكرناه وأما التاء فبمنزلة اسم ضم الى اسم فلا يدل سقوطها على التكسير (الامر
 الثاني) انه يوصف بالواحد المذكور من نحو قوله تعالى (أعجاز نخل منقعر) وأنت لا تقول مررت برجال قائم فدل
 ذلك على ما قلناه ؛ « فان قيل » فقد قل (أعجاز نخل خاوية) فأنت وقال (والنخل باسقات) والحال كالوصف
 وقال سبحانه (السحاب الثقال) فوصفه بالجمع فهل يدل ذلك على انه جمع لان المفرد المذكور لا يوصف بالجمع
 قيل ان ذلك جاء على المعنى لان معنى الجنس العموم والكثرة والحل على المعنى كثير ويدل على ذلك
 اجماعهم على تصغيره على لفظه نحو تيمر وشعير ولو كان مكسرا لود في التصغير الى الواحد وجمع بالالف
 والتاء من نحو تيمرات وشعيرات فلما لم يرد هنا الى الواحد دل على ما قلناه ؛ « ولا يكون في الغالب الا فيما
 كان مخلوقا لله تعالى » غير مصنوع نحو تمره وتمر وطلحة وطلح وبر وذلك لانه جنس بخلافه الله جملة
 فالجملة فيه مقدمة على الواحد وليس كالمصنوعات التي الواحد فيها مقدم على الجملة فاذا أريد تمييز الواحد
 ميز حينئذ بالتاء من نحو تمره وطلحة ونظير ذلك المصدر من نحو الضرب والا كل فانه جنس للأفعال دال
 على الكثرة فاذا أدخلوا الهاء وقالوا ضربة وأكلة صار محدودا ودل على المرة الواحدة كذلك ههنا ، فلما
 قولهم « سفينة وسفين ولبنة ولبن وقلنسوة وقلنس » فم شبه بما تقدم من المخلوقات والقياس فيما كان من ذلك
 التكسير نحو قصعة وقصاع وجفنة وجفان وربما شبهوا المخلوقات بالمصنوعات فكسروها وقالوا طلحة وطلح
 وسخلة وسخال وصخرة وصخور ، فأما « الكمأة والجبأة » وهو ضرب من الكمأة أيضا فمكس هذا الجمع
 وهو نادر الجمع لان الكثير ان يكون فيه التاء للواحد نحو تمره وطلحة وما سقطت منه للجمع نحو تمر وطلح
 وهذا اذا كان فيه التاء كان للجمع واذا كان عاريا منها فهو للواحد ووجه ان التاء قد تلحق الجمع لتأكيد
 تأنيث الجمع من نحو حجارة وذكره فتدرجوا في ذلك الى ان جعلوها للجمع البتة وربما كسر على القياس
 فقالوا جبأة على حد تقع وقعة وقالوا أكو ككلب وأكلب قال ﴿ ولقد جنيتك أكوأ وعسا قلا ﴾ (١)
 فكسر على أكو فاعرفه

(١) هذا صدر بيت وعجزه ﴿ ولقد جنيتك عن نبات الاوبر ﴾ والكم نبات ينفض الارض فيخرج كما يخرج القطر . وقيل
 هو شحم الارض والعرب تسميه جذرى الارض وقال الطيبي هو شئ ما يبيض من شحم نبات من الارض يقال له شحم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجيء الجمع مبنياً على غير واحد المستعمل وذلك نحو أراهط وأباطيل وأحاديث وأعار يض وأقطيع وأهال وليال وحبر وأمكن ﴾ قال الشارح : اعلم انهم « قد كسروا شيتان الاسماء لاهل الواحد المستعمل » بل تحملوا لفظا آخر مرادفاله فكسروه على « لم يستعمل فمن ذلك رهط » وأراهط « قال الشاعر
يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَّاحُوا (١)

الارض قال في القاموس . « والجمع كؤ وكاء » اي كافلس وتمرة . وقال ابن سيده . هذا قول اهل اللغة . وقال ابو عمرو لا نظير له غير راجل ورجله . وقيل ان كاء اسم جمع وليست بجمع كم لان فعلة ليس مما يكسر عليه قاله سيديويه وحكي ثعلب كاء كفناة وفيه تسامح . وقيل الكاء لا واحد والكم للجميع وقيل الكاء لا واحد والجمع معا حكي ذلك عن ابي زيد وقال ابو حنيفة كاء واحدة وكاءتان وكاءت وحكي شعر عن ابن الاعرابي قال . يجمع كم على كؤ وجمع الجمع كاءة وفي الصحاح تقول هذا كم وهذا نكآن وهؤلاء كؤ ثلاثة فاذا كثرت قلت كاءة وقيل الكاءة هي التي الى الغبرة والسواد والجبابة الى الحمرة وفي الحديث « الكاءة من المن وماؤها شفاء للعين » قيل انه من المن حقيقة وقيل مما من الله على عباده بانعامه وقال النووي شبهت بها في حصوله بلا كلفة ولا علاج ولا زرع بذر . والعسافل ومثله العسافل الكاءة ايضا والواحد كجففر وعصفور وبنات او برضرب من الكاءة مزغبة بلون التراب .

(١) البيت مطلع كلمة لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة بن العبد الشاعر وبعده .

والحرب لا يبقى لجا	حما التخيل والمراح
الا الفتى الصبار في الـ	جدات والفرس الوقاح
والثرة الحصداء والـ	بيض المكل والرماح
وتساقط الاوشاخ والـ	نبات اذ جهد الفصاح
والكر بعد الفراذ	كره التقدم والنطاح
كشفت لهم عن ساقها	وبدامن الشر الصراح
فالهم يعضات الحدو	و هناك لا النعم المراح
بئس الخلائف بعدنا	اولاد يشكر واللقاح
من صد عن نيرانها	فأنا ابن قيس لابرّاح
صبرا بن قيس لها	حقى تريحو او تراحو
ان الموائل خوفها	يعتاقه الاجل المتاح
هيئات حال الموت دو	ن الفوت وانتضى السلاح
كيف الحياة اذا خلت	منا الظواهر والبطاح
ابن الاعزة والاسـ	عند ذلك والسباح

وقوله « يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ » فان هذه اللام لنا كيدا لاضافة وقدمضى مثل ذلك (ج ٣ ص ٩٨) فانظر هناك وقوله « وضعت اراهط » فان الarahط قد اختلف فيه النحويون فزعم قوم منهم انه جمع ارهط الذي هو جمع رهط وهو النفر من ثلاثة الى عشرة وزعم اكثر النحويين ان اراهط جمع رهط على خلاف القياس . ويروى بنصب اراهط وعليها ففاعل وضعت ضمير الحرب ويروى برفعه وعليها فهو الفاعل والمفعول محذوف اي وضعتها اراهط . والجاحم الملتهب والتخيل

وليس القياس في رهط ان يجمع على أراشط لان هذا البناء من جموع الرباعي وما كان على عدته نحو جعفر وجعفر وجدول وجدول وأرنب وأرنب، ورهط ثلاثي فلا يجمع عليه فكأنهم حين قالوا أراشط جمعوا أراطاً في معنى رهط وان لم يستعمل وليس أراط يجمع رهط اذ لو كان كذلك لم يكن شاذاً ويدل على ذلك ان الشاعر قد جاء به لما احتاج اليه قال

وفاضح مُتَضَحٍّ في أَرْطِيةٍ من أَرْقَمِ الوَادِي وَلَا مِنْ بَعْطِيةٍ (١)

ومن ذلك قالوا باطل « وأباطيل » وليس قياس جمع فاعل على ذلك وانما قياس ذلك بواطل مثل كاهل وكواهل وجائز وجوائز فكأنهم جمعوا أباطيلاً وأباطالاً في معنى باطل وإن لم يستعمل ؛ ومن ذلك « أحاديث وأعاريض » في جمع حديث وعروض والحديث الخبر وهو جنس يقع على القليل والكثير وقد جمعوه على أحاديث والعروض ميزان الشعر وهي مؤنثة لا تجمع لانها كالجنس يقع على القليل والكثير والعروض أيضاً اسم لآخر جزء في النصف الاول من البيت و يجمع على أعاريض على غير قياس كأنهم جمعوا أعريضا في معنى عروض ولم يستعمل والقياس حدائث وعرائض على حد قلوص وقلائص وسفينة وسفائن الا انهم قالوا أحاديث وكأنهم جمعوا أحدوثه في معنى الحديث وان لم يستعمل قال الفراء وهو جمع أحدوثه واستعمل في الحديث والفرق بين الحديث والأحدوث ان الحديث اللفظ والأحدوثه المعنى المتحدث به فكذلك أعاريض مثله ؛ وقالوا قطيعاً لطائفة من البقر والغنم والجمع « أقاطيع » على غير قياس جاؤا به على ما لم يستعمل وهو إقطيع والقياس قطائع لكنه لم يستعمل ؛ وقالوا أهل « وأهل » على غير قياس كأنهم جمعوا أهلاة ولم يستعمل ولو جمع على القياس ل قيل إهال على زنة فعال ككعب وكباب وقد جاء في الشعر أهال مثل فرخ وأفراخ وأنشد الأخفش * وبلدة ما الانس من آهالها * ومثله ليلة وليال جاء على غير واحد لان ليلة ثلاثي وليال جمع رباعي كانه جمع ليلة وربما قاله الشاعر :

* في كل ما يوم وكل ليلة * وقالوا في التصغير ليلية فصغروه على ليلة كما جاء عليه في الجمع ، وقد

الخيلاء . والمراح النشاط . والنجدات الشدائد . والوقاح الشديد الخافر . والنثرة الدرع الواسعة . والحصداء المحكمة النسيج الضيقة الخلق . والمكالم المسمر بالمسامير . والاشواط الاخلاط . والذنبات الاتباع والمسقاء . والفضاح مصدر فضحه اذا كشف مساويه وكشفت عن ساقها كناية عن اشتداد امرها واستفحالته : ويضات الحدور كناية عن النساء والخلائف جمع خليفة وهو من تخلفه على امك او عشيرتك حال غيبتك . واللقاح - بفتح اللام - بنوحيفة وهو - بكسر اللام - الابل بلا ابن . ومعنى الباقي ظاهر .

(١) الاستشهاد في هذا البيت لقوله « ارهطه » وقد زعم الشارح ان الارهط كالرهط وانه مفرد وليس جمع رهط وزعم ايضا ان الارهط غير مستعمل وان هذا البيت ضرورة . وهذا غير ما ذهب اليه جمع من النحاة فقد ذكرنا ان الارهط مستعمل واستدلوا بهذا البيت بقول رؤبة . وهو الدليل نقرافي ارهطه . وقد قال ابن الحاجب « ونحو اراشط واباطيل واحاديث واعاريض واهال وليال وحير وامكن على غير الواحد منها » انتهى وقال الرضي في شرحه : « اقول اعلم ان هذه جموع انما ومعنى ولها آحاد من لفظها الاتها جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي ان ينبى عليه الجموع فارهط جمع رهط وكان ينبغي ان يكون جمع ارهط قيل وجاء ارهط قال . وقاضح مفتضح في ارهطه فهو اذا قياس اه والبعط - بضمين بينهما سكون - ومثله بعطوط - بزنة عصفور - سرقة الوادي ووسطه

جمعوا ما كان على أربعة أحرف جمع الثلاثي كما جمعوا الثلاثي جمع الرباعي فقالوا حمار « وحير » كأنهم قدروا حمارا على حمر ثم جمعوه على فعيل مثل كلب وكليب وعبد وعبيد ومثله قولهم في صاحب أصحاب وفي طائر أطيار كأنهم قدروه صحبا وطيرا ثم كسروه على أفعال ، وقالوا مكان وهو فعال يدل على ذلك قولهم أمكنة وكسروه على « أمكن » كانه جمع مكن بحذف الالف لانا لانعلم فعلا أو فعلا أو فعلا يجمع على أفعال الا اذا كان مؤنثا نحو عقاب وأعقب فاعرفه ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ويجمع الجمع فيقال في كل أفعال أفاعيل نحو أ كالب وأساور وأناعم وقالوا جمائل وجماليات ورجلات وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات وطرقات ومعنات وعودات ودورات ومصارين وحشاشين »

قال الشارح : اعلم ان « جمع الجمع » ليس بقياس فلا يجمع كل جمع وانما يؤقف عند ما جمعه من ذلك ولا يتجاوز الى غيره وذلك لان الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة وذلك يحصل بلفظ الجمع فلم يكن بنا حاجة الى جمع ثان قال سيبويه : اعلم انه ليس كل جمع يجمع كما انه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والحلوم وقال أبو عمر الجرمي : لو قلنا في أفلس أفالس وفي أ كلب أ كالب وفي أدل أدال لم يجوز ، فاذا جمع الجمع شاذ ، وأما قول صاحب الكتاب « فيقال في كل أفعال أفاعيل وفي كل أفعال أفاعيل » فتسمع في العبارة والصواب ما ذكرناه ، وانما يجمعون الجمع اذا أرادوا المبالغة في التكثير والايذان بالضررب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد وقد جاء ذلك في جمع القلة وفي جمع الكثرة وهو في جمع القلة أسهل لدلالته على القلة فاذا أريد الكثير جمعوه تائيا فلما بحيث في جمع القلة أفعال وأفعلة وأفعال فن ذلك قولهم أيد وأياد وأوطب وأواطب فاليد التي هي الجارحة تجمع على أيد قال الله تعالى (فاقطعوا أيديهم) وقال (لهم أيد يبطشون بها) وقال (أولى الأيدي والابصار) جمعوا بديا على أفعال وهو من أمثلة أقل العدد لما كان واحدا فعلا والدال التي هي عين الفعل وان كانت مكسورة فأصلها الضم كما أنها في كلب وأكلب وكعب وأكعب كذلك وانما عدلوا الى الكسر لتصح الياء اذ لو بقيت الضمة قبل الياء لا تقلبت واوا وكنت تصير الى بناء ليس مثله في الاسماء ويجمع الايدي على أياد قال الرازي * قطن سخام بأيادي عزل * قال الجرمي : سمعت أبا عبيدة يقول سمعت أبا عمرو يقول اذا أرادوا المعروف قالوا له عندي أياد واذا أرادوا جمع اليد قالوا أيد فذكرت ذلك لأبي الخطاب قال ألم يسمع أبو عمرو قول عدي

ساءها ما تأملت في أيادي سنا وأصنافنا الى الأعناق (١)

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي وقد رواه الشارح كما ترى شاهد على ان الايدي تكون جمعاً لليد التي هي الجارحة كما تكون في المعروف والنعمة. هذا ورواية البيت كما ترى في الشرح من تفسيرات النحاة والرواة . والرواية الصحيحة هكذا .

ساء ما بنا تبين في الأيدي واشناقها الى الأعناق

والاشناق جمع شناق وهو في الأصل زمام البعير و اراد منه هنا الغل والقيد . والبيت من كلمة لعدي يقولها وهو في حبس النعمان وأولها .

ليس شيء على المتون بياق * غير وجه المسيح الحلاق ان نكن آمين فاجانا شر * مصيب ذا الواد والاشفاق

وأنشد أبو زيد

فأما واحد فكفأك مثلى فمن ليد تطاوحها الأيادي (١)

قال أبو زيد جمع اليد على الأيادي ، وقالوا أوطب في جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصة وقالوا أواطب فجمعوا الجمع قال الراجز * تحلب منهاسنة الاواطب * (٢) فأما تمثيله بأكالب فكأنه قاله وما أظنه ورد ولذلك قال الجرمي لو قلت أكالب لم يجز على أن الجوهرى قد حكى أكالب في جمع أكلب ، فأما أفعلة فنحو قولهم سقاء وأسقية وأساق والسقاء القرية إلا أن القرية للماء والسقاء اللبن وللماء والنحى للسمن والوطب اللبن فهذه الاسماء من أبنية القلة فلما أرادوا التكثير جمعوه وشبهوا أفعلا بأفعل نحو أرنب فجمعوه جمعه لأنه على أربعة أحرف مثله واختلاف الحركات لا أثر لها في جمع الرباعي ألا ترى أنك تقول في جمع جعفر جعفر وفي زبرج زبارج وفي برثن برائن فتجمع الرباعي كله على منهاج واحد وإن اختلفت أبنيته كذلك ههنا قالوا أواطب وأياد كما قالوا أرانب وأفاكل فإن اختلفا في الحركة وقد قالوا سوار للواحد من أسورة المرأة وأسورة لادنى العدد وقد جمعوا أسورة فقالوا أساور وفي الكتاب العزيز (يحلون فيها من أساور من ذهب) وقد يدخلون عليه البناء لتأنيث الجمع فيقولون أساوره على حد قولهم حجارة وذكره قال الله تعالى (فلولا ألقى عليه أساوره من ذهب) شبهوا أفعلة بأفعلة نحو أرملة فجمعوه جمعهم فقالوا أساور كما قالوا أرامل وقال أبو عمرو بن العلاء قد يكون أساور جمع لسوار فعلى هذا لا يكون من جمع الجمع ويكون أصله أساور وحذفت الياء تخفيفاً على حذفها في العوار ، فأما أفعال فنحو قولهم أنعام في جمع نعم والنعم المال الراعية واستعمله في الأبل أكثر وهو لفظ مفرد دل على الجمع لا واحد له من لفظه ويجمع في القلة على أنعام فإذا جمعوا هذا الجمع للتكثير قالوا أناعيم فأناعيم على هذا جمع الجمع فلو قال له عندي أناعيم فأقل ما يلزم به

فبرى صدرى من الظلم للرب * ب وحث بمقداميثاق ولقد ساءنى زيارة ذى قر * بى حبيب لودنا مشتاق ساء ما بناتين في الأيدي (البيت) وبعده

فاذهبي يا اميم غير بعيد * لا يأتى السناق من فى الوثاق

واذهبي يا اميم ان يشأ الله * بنفس من ازم هذا الحناق اوتكن وجهه فتلك سبيل ال * ناس لا تمنع الختوف الرواقى (١) نسب أبو زيد هذا البيت في نوادره (ص ٥٦) الى رجل من عبد شمس جاهلى وذكر ان اسمه نقيع - بالنون والفاء على زنة التصغير - وقال ابو حاتم ان اسمه نقيع - بالنون المفتوحة والقاف - ورواية ابى زيد للبيت هكذا .

اما واحدا فكفأك مثلى * فمن ليد تطاوحها الايادي

وقال . «تطاوحها الايادي اى ترامى بها والايادي جمع يد وطاح الشيء مذهب . اى اكفلك واحدا فاما اذا كثرت الايادي فلا طاقة لى بها ؛ ونصب واحدا على كفأك كما تقول اما درهما فاعطاك زيد وليس نصبه على فعل مضمرك كما ضمروا في قوله

الارحلا جزاء الله خيرا * يدل على محصلة تبيت

قال ابو سعيد السكري ، المحصلة التى تحصل تراب المعدن اه

(٢) الشاهد فيه قوله «الاواطب» وقال في القاموس : «الوطب - اى بفتح فسكون - سقاء اللبن وهو جلد الجذع فما فوقه والجمع اوطب ووطاب واطاب وجمع الجمع اواطب ، والرجل الجافى والثدى العظيم ، والوطباء العظيمة الثديى اه

سبعة وعشرين من ذلك النوع لان النعم جمع من جهة المعنى وأقل ما ينطلق عليه اسم الجمع ثلاثة فاذا جمعت وقلت ألعم فان أقل تضعيفها ثلاث مرات فتصير تسعة فاذا جمعت أنعاما وكان المراد بأقلها تسعة كان أقل تضعيفها ثلاث مرات فتصير سبعة وعشرين وعلى هذا لوقلت سمعت أقاويل لكان أقل ذلك سبعة وعشرين قولاً وأفعال ههنا محمول في الجمع على أفعال نحو اكرام واحسان كما كان أفعل محمولا على أفعل نحو أرتب وأفعلة محمولا على أفعلة نحو أرملة ؛ وقالوا أعطيات وأسقيات فجمعوها جمع السلامة حيث كسروها وشبهوها بأنملة وأنملات ، وأما بناء الكثرة فقد قالوا فيه جال وجمائل حملوه على شمال وشمائل لانه مثله في الزنة كأنهم أرادوا اختلاف ضروبها ولم يقصدوا بذلك التكثير لان بناء الاصل يفيد الكثرة قال ذو الرمة :

وقربين بالرزق الجمائل بعدما تقوب عن غربان أوراكها الخطار (١)

وقالوا جمالات قال الله تعالى (كأنه جمالات صفر) وقد كسر جمع السلامة في التكسير قالوا رجالات وكلايات ويونات لأنها جمع وعكسرة مؤنثة فجمعوها بالالف والهاء كما يجمع المؤنث وقالوا سمرات وجزرات وطرقات جمعوا سمارا وجزورا على نحو وجزور وطريقا على طرق ثم جمعوها بالالف والهاء لما ذكرناه من تأنيث التكسير ، وأما معنات فمثل طرقات الواحد معين وهو الماء الجاري وجمعه معن مثل طريق وطرق ثم جمعوا الجمع بالالف والهاء لانه مؤنث مكسر فقالوا معنات وقالوا عوذات والواحد عائذ للناقة القرية العهد بالنجاح قال الراعي

لها بحقيل فالنميرة منزل تري الوحش عوذات به ومثاليا (٢)

والجمع عوذ أصله عوذ بالضم وإنما اتفقوا على لغة من أسكن لتقل الضمة على الواو ثم جمعوا عوذاً على

(١) انشده شاهدا على ان الجمال - بكسر الجيم - جمع جمل فديجمع على جمائل ، وقوله « تقوب » معناه تقشر ، والغربان - بكسر الغين - جمع غراب وهو طرف الورك الأسفل مما يلي أعلى الفخذ أو عظم رقيق أسفل من الفراشة والخطر - بفتح فسكون ما يتلبد على أورك الأبل من أوالها وأبعارها ويجوز كسر أوله ، والرزق - بكسر الراء وسكون الزاي - مكان . وقال ياقوت « ذكره ابن الفرات في تاريخ البصرة للساجي وقال : مدينة الرزق إحدى مسالح المعجم بالبصرة قبل ان يخطها المسلمون » اه وانظر ما فيه

(٢) البيت للراعي كما ذكره الشارح ، وحقيل - بفتح الحاء وبالقاف المثناة بعدها ياء فلام - واد في ديار بني عكل بين جبال من الحلة وفيه يقول الراعي ايضا

جمعوا قوى مما يضم رحلهم * شتى التجار ترى بين وصولا * فسقوا صواذى يسعون عشية
للماه في أجوافهن صليلا * حتى اذا برد السحال لهاها * وجعلن خلف عروضهن ثميلا
وافضن بعد كلومهن بحرة * من ذى الأبارق اذرعن حقلا

والنميرة - بزنة التصغير - من مياه عمرو بن كلاب ذكره ياقوت وانشديت الراعي المستشهد به كما انشده الشارح .
والعوذات النياق الحديثة العهد بالنجاح . والمتالى أصلها النياق تفطم اولادها فتلونها والولدتلو - بكسر فسكون -
وجمعها اتلاء ويقال كذلك لولد الحمار وبالهاء الاثني والشاهد في البيت قوله « عوذات » في جمع عوذ الذي هو جمع عائذ
وقديين الشارح ذلك يانا حسنا

هو ذات وكذلك دار جمعوها على دور على حد أحد وأسد ثم جمعوا بالالف والتاء فقالوا دورات
فأما مصارين فهو جمع الجمع أيضا والواحد مصير وجمعه الكثير مصران مثل كذيب وكشبان وجمعوا
مصرانا على مصارين كما قالوا قرطان وقرطابن فأما حشاشين فالواحد حش وهو البستان والجمع حشان مثل
ضيف وضيفان ثم جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا حشاشين كما قالوا مصران ومصارين

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ويقع الاسم على الجميع لم يكسر عليه واحده وذلك نحو ركب
وسفر وأدم وعمد وحلق وخديم وجمال وياقوت وسراة وفرهة وضأن وغزى وتؤام ورخال﴾

قال الشارح. اعلم ان هذا الضرب من الاسماء وان دل على الكثرة فليس يجمع كسر عليه الواحد على
حد رجل ورجال وانما هو اسم مفرد واقع على الجمع بمنزلة قوم ونفر الا أن قوما ونفرا من غير لفظ الواحد
لان الواحد منها رجل وليس من لفظ قوم ونفر في شيء فأما ركب وركب ومسافر وسفر وجميع هذا الباب
من لفظ المفرد ومن تركيبه الا انه لم يكسر عليه الواحد بل هو اسم موضوع بازاء الجمع وذهب أبو الحسن
الى انه تكدير فاذا صغر على مذهبه رد الى الواحد وصغر عليه ثم تلحقه الواو والنون ان كان مذكرا والالف
والتاء ان كان مؤنثا فتقول في تصغير ركب رويكبون وفي سفر مسيفرون ورويكبات ومسيفرات اذا كان
مؤنثا والمذهب الاول لامور (منها) ان المسموع في تصغير ركب ركب قال الشاعر الشده أبو زيد

وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضْعُون رَحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَفَاسٍ بِأَسْوَدِ (١)

والشده أبو عثمان عن الاصمعي لحيحة بن الجلاح

بَنِيْمُهُ بِمُصْبِيَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشِي رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا هَادِيَا (٢)

وهذا نص في محل النزاع اذ لو كان جمعا مكسرا لرد الى الواحد فأما قول أبي الحسن رويكبون فهو شيء
يقوله على مقتضى قياس مذهبه والمسموع غيره (الثاني) ان الجمع المكسر مؤنث وهذه الاسماء مذكورة تقول
هو الركب وهذا السفر وهو الجامل والباقر والادم والعمد ونحو ذلك ولو كان مكسرا لقلت هي وهذه (الثالث)
ان فعلا لا يكون جمعا مكسرا لفاعل ونحوه لان الجمع المكسر حقه ان يزيد على لفظ الواحد وهذا أخف
من بناء الواحد فلا يكون جمعا مكسرا « فان قلت » فأنتم تقولون ازار وأزر وجدار وجدر وهو عندهم
تكسير وهو نقص من لفظ الواحد قيل فعل هنا منتقص من فعول والاصل أزور وجدور وانما خفف
بحدف الواو منه (الرابع) ان هذه الأبنية لو كانت جمعا صناعيا لا طرد ذلك فيما كان مثله وأنت لا تقول

(١) انشده شاهدا على انه يقال في تصغير ركب ركب فذلك يدل على ان ركب مفرد وليس جمعا لراكب كما زعم
أبو الحسن لانه لو كان كما زعم لقال في التصغير رويكبون ان كان مذكرا ورويكبات ان كان مؤنث
ولك ان تقول ان مجيء ركب موصوفا بالجمع في البيت وفي قول الآخر * سيايكم ركب مبغضون * دليل على ان ركب
تصغير ركب فهو اما جمع او اسم جمع وليس بمفرد كما زعمتم :: وقد اختار المرتضى تبعا لابن بري انه اسم جمع قال « وقد يجوز
ان يكون الركب هو الحيش من راكبي الابل والحيل جميعا قال * سيايكم ركب مبغضون * يريد عمال الزكاة تصغير ركب
والركب اسم من اسماء الجمع كسفر ورهط وقيل هو جمع ركب كصاحب وصاحب قال « ولو كان كذلك لقال في تصغيره
رويكبون كما يقال صويحبون » اهـ وللعلماء في بيان معنى الركب كلام يطول بنا ذكره فازجع اليه في مظاته
(٢) انشده شاهدا على ما تقدم في البيت قبله من انه يقال في تصغير ركب ركب والقول فيه مثل القول في البيت السابق

في جالس جلس ولا في كاتب كتب فثبت بما ذكرناه انه اسم مفرد دال على الجمع وليس بجمع على الحقيقة ؛ فمن ذلك قولهم راكب « وركب » فالراكب يقال لراكب البعير خاصة فاذا كان على ذي حافر فرس أو حمار قيل فارس وقيل لا يقال لراكب الحمار فارس وانما يقال له حمار والركب أصحاب الابل في السفر خاصة من العشرة فما فوقها ، وأما « السفر » فالجماعة المسافرون والواحد سافر مثل صاحب وصاحب يقال سفرت أسفرا سفورا اذا خرجت الى السفر فأناسا سفر وقد كثرت السافرة أي المسافرون ، ومنه « أديم وأدم وعمود وعمد » فأما الادم فالجلد المدبوغ والعمود عمود البيت فالادم بالفتح والعمد امما جنس وليس بتكسير يدل على ذلك ما تقدم من تصغيره على لفظه وتذكيره وعدم اطراده فتقول هو الادم والعمد وأديم وعميد ولم يقولوا أديم ولا عميد ، ومن ذلك قولهم « خلق وخدم » وهما جنس وليس بتكسير لما ذكرناه فالخلق جنس والواحد حلقة بالتحريك وهي حلقة الباب والاذن وقد أنكر بعضهم التحريك وقال انما يقال حلقة بالاسكان لا غير حكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء حلقة بالتحريك والجمع خلق قال تعال كليم يجيزه هلي ضعفه وحكى ابن السكيت عن أبي عمرو الشيباني قال ليس في الكلام حلقة بالتحريك الا في قولهم هؤلاء قوم حاقلة للدين يحملون الشعر فن قال حلقة وحلق كان مثل ثمرة وتمر فهو جنس وكذلك خدمة « وخدم » للخلخال وأصله السير يشد في رسع البعير ليعلق فيه سريحة النمل ؛ ومن ذلك « الجامل والباقر » فالجامل القطيع من الابل مع وعائها وأربابها قال الشاعر

• لنا جامل ما يهدأ الليل سامره • (١) والباقر جماعة البقر وقد قرئ (ان الباقر تشابه علينا) الواحد

(١) هذا عجز بيت للحطيئة وصدره • وان تك ذاشاء كثير فانهم • والبيت من قصيدة له مدح بها شماسا وفيها

يذكر الزبرقان بن بدر ومطلعها

عفام سحلان من سليمان فحامره • تمشي به ظلمانه وجا آذره • بمستاسد القران حو نباته
فنواره ميل الى الشمس زاهره • كان يهودا نشرته فيه بزها • برودا ورقها فانتك البيع تاجرهم
خلا النوى بالعباء لم ينفه البلى • اذا لم تؤوبه الجنوب تبا كره
وات رائحاجونا فقامت غريرة • بمسحاتها قبل الظلام تبادره
فما فرغت حتى اتى المساء دونها • وسدت نواحيه ورفع دابره
فهل كنت الا نائبا اذ دعوتى • منادى عبيدان المحلا باقره

وقيل البيت المستشهد به •

اتحصر قوما ان يهودوا بمالهم • فهلا قتل الهرمزان تحاصره • فلا المال ان جادوا به انت مانع
ولا العز من بنيانهم انت طاقره • ولا هادم بنيان من شرفت له • قريع بن عوف حلفه واكابرهم
الم اك مسكينا الى الله مسلما • على راسه ان يظلم الناس زاجرهم • فان تك ذاعز حديث فانهم
ذوو جامل (البيت) وبعده

وان تك ذا قرم ازب فانهم • يلاقى لهم قرم هجان اباعره
هم سورة في المجد لو ترتدى بها • براطيل جواب نبت ومناقره
قروا جارك اليمان لما تركته • وقلص عن برد الشراب مشافره
سناما ومحضا انبت اللحم فاكنست • عظام امرى ما كان يشيع طائره

منهما جمل وبقرة ؛ وأما « السراة » فواحدة سرى والسرو السخاء في المروءة وأصله سرورة مثل فسقة وكفرة وليس بتكسير سرى لان فعلا لا يكسر على فعلة ولائك تقول سرورات فتجمعه بالتاء ولم تقل فسقات فدل انه ليس مثله ولو كان جمعا مكسرا لقل مرة بالضم لان باب جمع ما كان معتلا فعلة نحو غزاة ورماة وباب ما كان صحيحا فعلة نحو فسقة وكفرة ، ومثله فاره « وفرهة » يقال همار فاره اذا كان حادا في المشي حذقا فيه وحمير فرهة مثل صاحب وصحبة وهو اسم مفرد واقع على الجمع لعدم اطراده وجواز تصغيره على لفظه ؛ وكذلك « الضأن » يقال للواحد ضائن وضأن بالفتح كما عز ومعر وقد يسكن الثاني فيقال ضأن ومعر فيكون على هذا ضائن وضأن كراكب وركب ، وقالوا « غزي » والواحد غاز قال امرؤ القيس سریت بهم حتى تكيل غزاتهم وحتى الجياد ما يقدن بأوسان (٢)

ثم لاجونى بعد فقر وفاة * كلاحم العظم الكسير جبار

وقد استشهد العلامة الشارح بالبيت على ان الجامل القطيع من الابل مع رطاتها . وهو ليس بجمع بل هو اسم للجمع بدليل عود الضمير عليه مفردا ؛ وقال ابو علي في البغداديات . « فان قال قائل فهلا جاز تكسيره - اى اسم الجمع - كما جاز تخميره فيما حكاه سيبويه من قولهم رجل ورجيل . قيل له لا ينبغي ان يجوز ذلك لان هذا الاسم على بناء الآحاد والمزاد به الكثرة فلو كسر كما سمر لكان في ذلك اجراؤه بجري الآحاد وإزالته عما وضع له من الدلالة على الكثرة اذ كان يكون في ذلك مساواته له من جهة البناء والتكسير والتحقيق والحديث عنه كالحديث عن الآحاد نحو ما انشد ابو الحسن * لهم جامل لا يهد الليل سامرة . وهذا كل جهاته او مات فيجب اذا صفر ان لا يكسر فيكون بترك تكسيره منفصلا مما يراد به من الاحاد دون الكثرة اه . ومثل الجامل في هذا الباقرو وهو جماعة البقر كما قال الشارح العلامة وقد ورد ايضا في شعر الحطيئة في هذه الكلمة مما انشدناه لك او لا فلا تغفل والله يراك

(١) هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس مطلعها

قفنا نيك من ذكرى حبيب وعرفان * وربع خلت آياته منذ ازمان

وقبل البيت المستشهد به

وخرق كجوف المير فقر مضلة * قطعت بسام سامم الوجه حسان

يدافع اركان المطايا بركته * كما مال غصن ناعم بين اغصان

ومجر كملان الانعم بالسف * ديار المدو ذى زهاء واركان

سریت بهم (البيت) وبعده

وحق ترى الجون القى كان باديا * عليه عواف من نسور وعقبان

ورواية البيت في الشرح غير ملتزمة مع ما جرى به البيت له ولعل الشارح يريد ان يرويه . سریت بهم حتى تكيل غزيتهم

وفي البيت روايات كثيرة فرواية الديوان المطبوع في لوندرة سنة ١٨٧٠م هكذا

مطوت بهم حتى تكيل غزاتهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان

ورواية سيبويه في باب ما يكون العمل فيه من اثنين (ج ١ ص ١٤٧)

سریت بهم حتى تكيل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان

واستشهد به لجمل حتى الثانية غير عاملة ولقد خولها مكررة بعد حتى الناصبة لانها غيرها : ومعنى البيت انه يسرى بالصحابة غازيا حتى تكيل المطى وياخذها التعب والاعياء وتقطع الحيل ويصيدها الجهد فلا تحتاج الى قود . وقوله وخرق كجوف المير الخ فالخرق - بفتح فسكون - الارض الواسعة تتخرق فيها الرياح ومثلها الخرقاء والجمع خروق والمير - بفتح

ومثله عازب وعزيب وقاطن وقطين وحكمه حكم تاجر وتجر وصاحب وصحب في عدم اطراده وتذكيره نحو هو الغزى وتصغيره على لفظه فالعازب الذي لا يروح عن الحى من الابل والجمع عزيب مثل غاز وغزى وعكسه في المعنى قاطن وقطين يقال قطن بالمكان اذا توطنه فهو قاطن وجمعه قطين مثل عازب وعزيب وغاز وغزى ، وقالوا «تؤام» في جمع توهم على زنة فوعل مثل جوهر والقياس توائم مثل قشعم وقشاعم وقد جاء أيضا على القياس ، ونحوه قالوا «رخال» ورخال بضم الراء وكسرهما في جمع رخل وهي الأنثى من ولد الضأن والقياس أرخال ككبد وأكباد ،

﴿فصل﴾ قل صاحب الكتاب ~~هو~~ ويقع الاسم الذى فيه علامة التأنيث على الواحد والجميع بلفظ واحد نحو حنوة وبهمى وطرفاء وحلفاء ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذه الاسماء أسماء نبات فهي أجناس يخلقها الله ذمعة واحدة كالشجر والنخل فيمكن مقتضى الدليل ان يميز الواحد من الجنس بزيادة التاء كما فعل في نحو شجرة وشجر ونخلة ونخل فلم يسم ذلك في هذه الاسماء لان في آخرها علامة التأنيث فذكرها دلي حاليها وفصلوا الواحد بالصفة فقالوا اذا أرادوا الكثير «حنوة» واذا أرادوا الواحد قالوا حنوة واحدة وكذلك «بهمى وطرفاء وحلفاء» تقول عندى بهمى كثيرة وبهمى واحدة وعندى طرفاء كثيرة وطرفاء واحدة وحلفاء كثيرة وحلفاء واحدة ولم يميزان تقول فى الواحدة بهمة ولا طرفاة كما قلت ذلك فى شجرة ونخلة من قبل انك لا تجمع بين هلامتى تأنيث فى كلمة واحدة يدل على ذلك ان الف أرطى وعلقى لما كانت للحاق ولم تكن للتأنيث جاز ان تقول فى الواحد حلفاة وأرطاة كما قلت فى شجرة ونخلة ؛ «فالحنوة» بالفتح نبت طيب الرائحة قال الشاعر

وكان أنماط المدينة حولها من نور حنوتها ومن جرجارها (٢)

«والبهمى» نبت يشبه رأسه سنبل الزرع وليس اياه «والطرفاء» شجر مر «والحلفاء» نبت فى الماء لا واحد لطرفاء وحلفاء قال سيديو به الطرفاء واحد وجمع يريد ان هذا اللفظ يستعمل للواحد والجمع فاذا أريد به الواحد ميز بالصفة على ما ذكرنا وقد ذكر بعضهم ان واحد طرفاء طرفة بفتح الراء وكذلك واحد القصباء قصبية وأما الحلفاء فقال الأصمعى الواحد حلقة بالكسر وقال أبو زيد والفراء حلقة بالفتح كطرفة وقصبية ؛

فسكون - الحمار وغلب على الوحشى وجمع اعيار وعيار وغيور ، والتشبيه بجوفه كناية عن الخلاء وانه ليس بها انيس : ومضلة اسم فاعل من اضله أى ان من سار فيها لا يهتدى الى قصده لانها تضله : او اسم مكان من الضلال : وقطعت أى سلكت وسرت والمفعول محذوف أى قطعتها واراد بسام سام الوجه فرسه والمجر - بفتح فسكون - الجيش العظيم والكثير من كل شئ والانيع - بصفة التصغير مكان بعينه والعوافى جمع عاف واصله الذى يطلب المعروف واستعمله هنا فيما يقع على قتلى الاعداء من النسور والعقبان يا كلن لحومهم

(٢) الشاهد فيه قوله «حنوتها» وأنماط المدينة جمع نمط - بفتحتين - واراد به ظاهر طرقها والنور - بفتح فسكون - ومثله النورة والنوار - بزنة رمان - الزهر او هو خاص بالابيض منه فالما الاصفر فزهرو جمعه أنوار ونور الشجر تنويرا اخر ج نوره والحنوة نبات سهل او هو آذريون البر والريحانة - والجرجار - يحيم مفتوحة فراء ساكنة فحيم بعدها الف فراء - نبت

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ويحمل الشيء على غيره في المعنى فيجتمع جمعه نحو قولهم مرضى وهلكي وموتى وجري وحقى حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى ونحوها مما هو فاعيل بمعنى مفعول وكذلك أيامي ويتامي محمولان على وجاعى وحباطي﴾

قال الشارح : اعلم ان «الشيء يحمل على الشيء» لمناسبة بينهما أمان جهة اللفظ وأمان جهة المعنى وقد تقدم من ذلك كثير في التفسير وهذه الاسماء حملت على غيرها لتقاربها في المعنى وذلك ان هذا البناء من الجمع انما يجمع عليه فاعيل اذا كان في معنى مفعول وذلك بان فعله مما لم يسم فاعله من نحو قاتل وجريح ألا ترى ان تقديره قتل فهو قاتل وجرح فهو جريح ولا يجمع من ذلك على فعلى الا ما كان من الآفات والمكاره التي يصاب بها الحي وهو غير مرید لما نحو لدغ وعقر فتقول في تكسيره قتلى وجرحى ولدغى وعقرى ولا يقال في حميد حمدي لانه ليس بألفه فأما «مرضى وهلكى وموتى وجري وزمنى» فليس الباب فيها ان يجمع على فعلى لان افعالها لما سمي فاعله نحو مرض وهلك ومات وجرب وزمن ولا تبنى لما لم يسم فاعله فلا يقال مرض ولا هلك لانها غير متمدية فبايها ان يجمع جمع السلامة نحو مريضون وجربون وزمنون لانها جارية على افعالها وتدخلها التانيث لافرق فيقال مرضت هند فهى مريضة وزمنت فهى زمنة فالقياس مريضون يجمع بالواو والنون لان مؤنثه يجمع بالالف والتاء نحو مريضات وزمنات فأما جمعهم اياه على فعلى فليس بالاصل وانما هو بالحمل على جريح وجرحى وقتيل وقتلى لمشاركتها فاعلا في معنى مفعول في المكره قال الخليل انما قالوا مرضى وهلكى ونحوهما لان هذه الاشياء أمور أدخلوا فيها وهم لما كانوا فصار بمنزلة المفعول به نحو جريح وجرحى وعقرى فهى فاعلة في اللفظ ومفعولة في المعنى وحمل فاعل ههنا على المفعول اذ كان في معناه كاحملوا مفعولا على فاعل اذا كان في معناه نحو قولهم امرأة حميدة فأدخلوا فيها التاء وان كانت بمعنى مفعول لان الحمد شيء يطلب ويرغب فيه فصارت بمنزلة الفاعل والذي يدل ان باب مرضى وهلكى ونحوهما محمول على جرحى وعقرى قولك زمنون وجربون ولو كان أصلا كجرحى لم يجمع جمع السلامة كما ان جريحا وبابه لا يجمع جمع السلامة لانه يستوى فيه لفظ المذكر والمؤنث فيقال رجل جريح وامرأة جريح فلا يقال جريحون كما لا يقال جريحات والحمل على المعنى هو الكثير وقد جاء شيء من ذلك محمولا على اللفظ قالوا امراض كما قالوا ظريف وخراف لانه فاعل مثله قال جرير

* وفي المراض لنا شجو وتمذيب * (١) وقالوا هالك وهلاك وهالكون كما قالوا شاهد وشهاد وشاهدون وقالوا جرب وجراب جعلوه بمنزلة حسن وحسان لان فعلا وفعلا يتقاربان ألا تراهم قالوا بطل وأبطال كما قالوا نكدوا نكاد وقالوا أيضا جرب على القياس من قوله

(١) انشده شاهد اعلى انه قد قيل في جمع مريض مراض وقال المرتضى «قلت ويجوز ان يكون هذا جمع مراض كصاحب صحاب» اه وتقول قد جاء مراض بمعنى مريض وقال صاحب القاموس «مرض كفرح مرضا ومرضنا بسكون الراء او فتحها فهو مرض - ككتف - ومريض ومرض» اه وانشد ابن بري لسلامة بن عباد الجمدي شاهد اعلى مراض.

يريننا ذا اليسر القوارض * ليس بمهزول ولا مراض

وقال اللحياني عد فلانا فانه مريض ولانا كل هذا الطعام فانك مراض

ما إن رأيتُ ولا سمعتُ به كالיום هانيء أيتق جُرب (١)

ومثل مرضى وهلكى قولهم أحق « وحقى » وأنوك ونوكى والآنوك الاحق جعلوا ما أصيبوا به فى عقلم بمنزلة ما أصيبوا به فى أبدانهم ولايجي ذلك فى كل ما كان مثله ألا ترى أنك لا تقول فى بخيل بخلى ولا فى سقيم سقمي ، وقالوا « يتامي وأيامي » شبهوها بوجاعي وحباطي لانهما مصائب ابتلوا بها كالأوجاع لعدم القيم بأمورها وانما قالوا ان وجاعي وحباطي هما الاصل و يتامي وأيامي محمولان عليهما لان باب فعالي أن يكون جمعا لفعلان ويكون الالف والنون بمنزلة التانيث فواحد وجاعي وجمع وواحد حباطي حببط وفعل وفعلان يشتركان كثيرا كقولهم عطش وعطشان وعجل وعجلان وليس الواحد من يتامي وأيامي يتم وأيم فيكون مثله فلذلك حملة عليه ولم يجعله أصلا وذلك بعضهم الاصل فى أيامي فأقيم فقلبوا الياء الى موضع اللام ثم فعلوا به ما فعلوا بدارى والاول أقيس فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قل صاحب الكتاب ﴿ والمحذوف يرد عند التكسير وذلك قولهم فى جمع شفة واست وشاة ويد شفاء وأستاه وشيأ وأيد ويدي ﴾

قال الشارح : ادلم ان ما حذف منه حرف وقي على حرفين على ضربين (أحدهما) ما تابعه تاء التانيث فتكون كالموضع من المحذوف وذلك نحو سنة وقلة وشفة وشاة (والثاني) ما لا تاء فيه كدم ويد فما كان من الاول فالباب فيه أن يجمع بالالف والتاء نحو سنوات وفلات لما كان التاء فى آخره وقد يجمع بالواو والنون نحو سنون وقلون وقد تقدم ذلك وشرحه فى الجمع الصحيح وربما كسروا منها شيئا فحينئذ يرد فيه المحذوف كما يرد فى التصغير فن ذلك « شفة وشفاء وشاة وشيأ » ولم يجمعوا ذلك بالواو والنون حيث كسروه وردوا ما حذف منه ولم يجمعوه أيضا بالالف والتاء اذا أرادوا أدنى العدد كأنهم استغنوا بشفاء وشيأ عن أدنى العدد وان كانت من أبنية الكثرة كما استغنوا بجروح عن أجراح وقد تقدم مثل ذلك ووزن شفة وشاة فى الاصل فلة كجفنة وتهمة ولذلك جمعت على شفاء وشيأ كما قالوا جفان وقصاع والاصل شففة اللام هاء والهاء شبهة بحرف العلة لخفائها وضعفها بتطرفها وهم كثيرا ما يحذفون حروف العلة اذا وقعت طرفا وبعدها تاء التانيث نحو ثبة وبرة وقلة كأن تاء التانيث قامت مقام المحذوف فحذفت الهاء هنا كحذفها فى أخ ويد يدل على ذلك ظهورها فى التصغير من نحو شففة وفى التكسير نحو شفاء وقالوا فى الفل شافمت

(١) البيت لدريد بن الصمة وكان قد مر بتماضر (الخنساء) بنت عمرو بن الشريد السلمية وهي تهنا بعيرا لها وقد تبدلت حتى فرغت منه ثم اغتسلت وهو يراها وهي لا تشعر به فاعجبت فانصرفت الى رحله وانشأ يقول

حيوا تماضر واربعوا صبحي * وقفوا فان وقوفكم حسبي
اخناس قد هام الفؤاد بكم * واصابه تبل من الحب

ما ان رايت ولا سمعت به (البيت) وبعده

متبدلا تبدو محاسنه * يضع الهناء مواضع النقب
متحسرا نضج الهناء به * نضج العير بريطة المطب
فسليم عنى خناس اذا * عض الجميع الخطب ما خطبي

مشافهة ويقال الرجل العظيم الشفتين شفاهى وذهب السيرافى الى أنها شففت وشوهة بتحريك العين وتكسیرهما على فعال نحو شفاه وشياه على حد رقبة ورقاب والوجه ما ذكرناه لان باب قصبة وجفنة أكثر من باب قصبة وطرقه والعمل انما هو على الاكثر لاعلى الاقل مع أن الاصل عدم الحركة فلا يحكم بها الا بثبت وزعم قوم انه من الواو وأصله شفوة كسلوة وشقوة لانه يقال في الجمع شفوات ورجل أشفى اذا كان لا تنضم شفاته كالاورق والصحيح الاول وما روه من شفوات ان صح فهو من معنى الشفة لا من لفظها أو يكون كهضة وسنة في انه يكون له أصلان الهاء والواو وأما شاة فالأصل فيها شوهة أيضا بسكون العين ولاهما هاء بدليل قولهم في التصغير شوية وفي الجمع شياه فظهور الهاء دليل على ما قلناه فحذفت اللام على حد حذفها في شفة ولما انحذفت الهاء بقي الاسم شوة فافتحت الواو المجاورة تاء التأنيث لان تاء التأنيث تفتح ما قبلها نحو جاء طلحة ورأى حمزة فقلت الواو الفالتهركما وانفتح ما قبلها فصارت شاة فاذا أريد تكسیرها على أصل بنائها قبل الحذف وذلك على تقدير التمام فواجب له في حال التمام من الجمع عومل به ومن ذلك است واستاء ويد وأيد ويدي ودم ودماء فاما است فأصله سته بالتحريك ولاهما هاء فحذفت اللام وأسكنت الفاء لتدخل الهمزة عوضا من المحذوف فصار استا والذي يدل أن اللام هاء قولهم رجل أسته بين السته اذا كان كبير المعجز والستهم والستاهى مثله وظهور الهاء فيما ذكرنا دليل على أن اللام هاء وربما حذفوا العين وأبقوا اللام التي هي هاء فقالوا رجل سه قال الشاعر

شَأْنُكَ قَعِينٌ قَعِينٌ هَيْئُهَا وَسَمِيئُهَا وَأَنْتَ أَسْتُهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ (١)

وفي الحديث «العين وكاء السُّه» والاول أكثر لان الحذف في اللامات أكثر منه فيما هو عين ويدل على أن الاصل سته بفتح العين قولهم في جمعه لادنى السد استاء ولو كان فعلا كفلس وكعب لقل في جمعه أسته كما قالوا أفلس وأكعب ولا تكون الفاء مضمومة أو مكسورة لان الفتح قد ظهرت في سته وهذا نص وأما يد فقد تقدم الكلام عليها وأنها يدي بسكون العين من غير خلاف وانما قلنا ذلك لان الحركة زيادة ولا سبيل الى الحكم بالزيادة حتى تقوم الدلالة عليها وليس في قوله

يَدَيَانِ يَمْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَعْنَمَانِكَ أَنْ تَضَامَ وَتُضْمَدَا (٢)

دليل على حركة العين لان اللام لما حذف وصارت العين حرف الاعراب وتماقت عليها حركات الاعراب ثم ردت اللام لم تسكن العين التي كانت متحركة اذ لو سكنت لصار الود كالورد وهذا الاسم من باب سلس وقلق فاؤه ولاهما ياء وهو نادر ليس في الاسماء مثله والذي يدل أن لامه ياء قولهم يديت اليه يدا اذا أوليته معروفا قال الشاعر

(١) انشده شاهد اعلى انهم ربما حذفوا عين الاست وهي التاء وابقوا لامها وهي الهاء فقالوا السهوان كان هذا قليلا والاكثر ان يحذفوا اللام التي هي الهاء ويبقوا العين ويحبوا الب الوصل فيقولوا است ، وقال صاحب القاموس . «السته - بفتح فسكون او بفتحيتين - الامت والجمع استاه . والسه - بفتح اوله وبضم ثانيه - مخففة المعجز او حلاقة الدبر» انتهى وقول الشاعر «شأنك» معناه سبقتك وفاتتك وقعين - بزنة التصغير - بطن من اسد . ونصر اراد بنى نصر وهم بطن ايضا .

(٢) قدمضى قولنا في هذا البيت (ج ٤ ص ١٥١) وشرحناه شرحا وافيا هناك فارجع اليه

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسَّاسٍ بِنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجِذَاءِ يَدَ الْكَرِيمِ (١)

وسميت النعمة يدا لان الاعطاء انما يكون باليد فسميت بها كما سموا الحلف يمينا لانهم كانوا يتعاطون أيمانهم عند الحلف ولكن اليد فعلا جمعت في القلة على أفضل نحو أيد كما قالوا أدل وأجر وقالوا يدي من قوله * فان له عندي يديا وأنا * (٢) وهذا الجمع أيضا مما يدل على أن اليد فعل لان هذا الجمع انما يكون لما هو على زنة فعل ساكن الدين نحو عبيد وعبيد وكلب وكليب فاعرفه فأما « دم » فأصله دمي لقوله * جرى الدميان بالخير اليقين * (٣) ومن قال الدموان جعله من الواو والاول أكثر وذهب أبو الحسن وأبو العباس المبرد إلى أن أصله دمي بالتحريك فهو فعل كجبل وأن جمعه جاء مخالفا للنظائر قال والذي يدل على ذلك أن الشاعر لما اضطر عاد إلى الأصل ألا تری الي قوله

فلسنا على الأعتاب تَدَمِي كَلُومُنَا وَلِيَكُنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدِّمَاءُ (٤)

وقال الآخر

غَفَلْتُ نَمْ أَنْتَ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا (٥)

قالا ولا يلزم على هذا قوله * يديان بيضاوان عند علم * لاحتمال أن يكون هي لغة من قصر وقال

(١) ورد هذا البيت في أثناء تعليلاتنا في (ج ٤ ص ١٥٢) وشرحنا هناك ما يتعلق به فانظره .

(٢) الشاهد في البيت قوله يدي - بضم الياء وكسر الدال بعدها ياء مشددة - وأصله يدوي فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء وكسرت الدال لمناسبة الياء وقد نقلنا لك عن ابن السجري (ج ٤ ص ١٥٢) ما تعلم منه علم قول الشارح « وهذا الجمع مما يدل على أن اليد فعل الخ »

(٣) شرحنا هذا البيت شرحا وافيا في (ج ٤ ص ١٥٢) فلاحاجة بنا إلى إعادة القول عليه فانظره هناك

(٤) سبق هذا البيت في (ج ٤ ص ١٥٣) وشرحناه هناك

(٥) هذا ثاني بيتين رووها ولم ينسبوها والذي قبله

كأطوم فقدت برغزها * اعقبها الغبس منه عدما

والاطوم - بفتح الهمزة وضم الطاء - البقرة الوحشية والبرغز - بضم الباء والغين المعجمة بينهما راء مهملة ساكنة وآخره زاي - ولد البقرة ؟ والغبس جمع اغبس وهو الذئب أو الكلب . وقد انشد الشارح البيت شاهدا على أن المبرد استبدل به لان الدم أصله فعل بتحريك العين ولا مية ياء محذوفة بدليل أن الشاعر لما اضطر اخرج به على أصله وجاء به على الوضع الاول فقوله ودما معطوف على قوله عظام والكسرة مقدرة على الالف لانه اسم مقصور وأصله دمي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء الدليل على أن اللام ياء قولهم في الثانية دميان وفي الفعل دميته . هذا حاصل ما ادعاه أبو العباس المبرد وانت خبير بانه انما يتم بعد تسليم أن فتح الميم قبل حذف اللام وهذا محل بحث فان الفتحة عند سيديويه حادثة بعد حذف اللام وذلك أن الحركة عنده اذا حدثت لحذف حرف ثم رد المحذوف ثبتت الحركة التي كانت قد جرت على الساكن قبل دخولها عليه بحالها ويشهد له قولهم يديان فانهم اجمعوا على أن العين في يد ساكنة من غير خلاف وقد نراه قالوا يديان فحر كوها عند الدلالة قد جرت بحركة قبل رد اللام . ثم يحتمل أن دما مصدر دمي يدمي دما كفرح كفرح فرح ح هذا الاحتمال ابن جني وعنده أن ذلك هو الوجه . وكان الأصمعي يقول . انما الرواية بكسر الدال ثم قصر الممدود أي فاصله دماء - بزنة كتاب - وكل هذا يراد به المبرد فتدبر والله يعصمك

هذه يدي ورأيت يدي ومررت بيدي كرحى وقفنا والوجه الاول لما ذكرناه ولانك تجمعهم في الكثرة على دماء ودمى على حد ظبي وظباء وظبي ودلو ودلاء ودلى وأما قولهما ان جمعه جاء مخالفا فالاصل عدم مخالفة القياس وسلوك محبته ومهما أمكن العمل به فلا يعدل عنه وأما قوله • ولكن على أقدامنا يقطر الدما • فعلى لغة من قصر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالالف والتاء نحو قولهم السراقات وجمال سبهكلات وسبهطرات ولم يقولوا جوالقات حين قالوا جواليق وقد قالوا بوانات مع قولهم بون • قال الشارح : اعلم ان هذه الاسماء لما لم يدخلها التكسير وكانت قد تصير الى تأنيث الجمع تخيلوا فيها التأنيث فجمعوها بالالف والتاء على حد ما فيه تاء التأنيث فقالوا « سرادقات » والواحد سرادق وهو البيت من القطن وقالوا جمال سبهكلات والواحد سبهكل مثل قمطر وهو البعير الضخم وقالوا سبهطرات والواحد سبهطر أى ممتد طويل وقالوا جوالق ولم يقولوا جوالقات فيجمعوه بالالف والتاء حيث كسروه وقالوا « جواليق » والجوالق وعاء من صوف وغيره • وقالوا بوانات مع قولهم بون • والواحد بوان بكسر الباء وهو عمود من أعمدة الخيم فجمعوه بالالف والتاء مع أنهم قد كسروه وذلك قليل وما كان من هذا الجمع فسيبيله ان يحفظ ولا يقاس عليه ،

ومن أصناف الاسم المعرفة والنكرة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • فالمعرفة ما دل على شيء بعينه وهو خمسة أضرب العلم الخاص والمضمر والمبهم وهو شيتان أسماء الاشارة والموصولات والداخل عليه حرف التعريف والمضاف الي أحد هؤلاء اضافة حقيقية • قال الشارح : اعلم ان « المعرفة » في الاصل مصدر عرفت معرفة وعرفانا وهو من المصادر التي وقعت موقع الاسماء فلما دل بالمعرفة الشيء المعروف كالمراد بنسج الين انه منسوج الين وكقوله تعالى (هذا خلق الله) أى مخلوقه وكذلك النكرة بمعنى المنكور والمراد بالمعرفة ما خص واحدا من الجنس لا يتناول غيره وذلك متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم اذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا كقول القائل لمن يخاطبه في دارى رجل ولى بستان وهو يعرف الرجل والبستان وقد لا يعرفه المتكلم أيضا نحو قولك أنا في طلب غلام اشترىه ودار أكثر بها ولا يكون قصده الى شيء بعينه ، واعلم أن النكرة هى الاصل والتعريف حادث لان الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه كقولك رجل فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه فتقول الرجل فيكون مقصورا على واحد بعينه فالنكرة سابقة لانها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته وضعه الواضع للفصل بين الاجناس فلا تجب معرفة الا وأصلها النكرة الا اسم الله تعالى لانه لا شريك له سبحانه وتعالى فالتعريف ثان أتى به للحاجة الى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس اذ لو حدث عن النكرة لما علم المخاطب عن من الحديث ويزيد ما ذكرناه

عندك وضوحاً ان الانسان حين يولد فيطلق عليه حينئذ اسم رجل أو امرأة ثم يميز باللقب والاسم ، والمعارف خمسة على ما ذكر (فنها) العلم الخاص بنحوزيد وعبد الله فهو معرفة لانه موضوع بازاء واحد بعينه لا يشتر كفيه غيره وقد تقدم الكلام في الاعلام في أول الكتاب وقوله الخاص تحوز من الاسماء العامة نحو رجل و فرس ونحوها من أسماء الاجناس فان الاسماء كلها اعلام على مسمياتها الا أن منها ما سماه عام وهو اسم الجنس ومنها ما سماه خاص بنحوزيد وعبد الله ونحوها فاسم الجنس مساه عام والعلم مساه خاص (ومنها) المضمرة وهو ضرب من الكناية فكل مضمرة كناية وليس كل كناية مضمرة وانما صارت المضمرة معارف لانك لا تضم الاسم الا وقد علم السامع على من يعود فلا تقول ضربته ولا مرت به حتى يعرفه ويدري من هو ، ومن ذلك « الاسماء المبهمة » وهي ضربان أسماء الاشارة والموصولات (فأما) أسماء الاشارة فنحو ذا وذو وذا ورتان وأولاء ومعنى الاشارة الالباء الى حاضر فان كان قريباً نبت عليه بها نحو هذا وهاتان وان كان بعيداً ألحقته كاف الخطاب في آخره نحو ذاك للفرق بينهما ومعنى التعريف فيه أن يختص واحداً ليعرفه المخاطب بحاسة البصر وغيره من المعارف يختص واحداً ليعرفه بالقلب ومن الفرق بين المضمرة والمبهم ان المضمرة في الغائب يبين بما قبله وهو المظهر الذي يعود عليه المضمرة نحو قولك زيد مرت به والمبهم الذي هو اسم الاشارة يفسر بما بعده وهو اسم الجنس كقولك هذا الرجل والثوب ونحوه وقد مضى الكلام على أسماء الاشارة بما فيه مقنع والمعنى بالابهام وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما ولا تختص مسمى دون مسمى هذا معنى الابهام فيها لأن المراد به التنكير ألا ترى أن هذه الاسماء معارف لما ذكرناه فيها ، والقسم الثاني من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذي والى ومن وما وتقدم الكلام عليها وكلام معارف بصلاحتها في بيانها بما بعدها أيضاً الا أن أسماء الاشارة تبين باسم الجنس والموصولات تبين بالجمل بعدها والذي يدل انها معارف انه يتمتع دخول علامة النكرة عليها وهي رب وتوصف بالمعارف نحو قولك جاءني الذي عندك العاقل وتقع أيضاً وصفاً للمعارف نحو جاءني الرجل الذي عندك وكلها مبهمة لانها لا تختص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الاشارة كذلك ، وأما الداخل عليه الالف واللام فنحو الرجل واللام اذا أردت واحداً بعينه معهوداً بينك وبين المخاطب كقول القائل لقيت رجلاً فيقول المخاطب وما فعل الرجل أي المهود بيني وبينك في الذكر أو تكون معه في حديث رجل ثم يأتي ذلك الرجل فتقول واني الرجل أي الذي كنا في حديثه وذكره واني فلا بد في تعريف العهد من ثلاثة المذكور والمنكلم والمخاطب وتكون اللام لتعريف الجنس كقولك الدينار خير من الدرهم والرجل خير من المرأة ولا تعني بقولك الدينار والرجل شخصاً مخصوصاً تفضله وانما تريد الجنس اجمع ويكشف عن ذلك قوله تعالى (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) فالانسان هنا عام يراد به جميع آدميين بدليل استثناء الجمع منه لانه انما يستثنى الاقل من الاكثر ومحال استثناء الاكثر من الاقل وللالف واللام أقسام تذكر في موضعها من الكتاب ان شاء الله تعالى ومن الفرق بين تعريف العهد وتعريف الجنس ان العهد لا بد فيه من تقديم مذكور ولذلك يحسن ان يقع موقعه المضمرة فتقول جاءني رجل وفعل الرجل وان شئت قلت وفعل على اضماره لتقديم ذكره وكذلك قوله تعالى (فان مع العسر يسيراً ان مع العسر يسيراً) لو كان كلاماً جازاً ان يقال معه وليس كذلك الجنس فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب «وأعرفها المضمر ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل عليه حرف التعريف وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان المعارف وان اشتركت في أصل التعريف فهي تختلف في ذلك » فبعضها أعرف » فكلاما كان الاسم أخص كان أعرف وقد انقسموا في القول بأعرف المعارف بحسب انقسام المعارف فقال قوم أعرف المعارف المضمر ثم الاسم العلم ثم المبهم ثم ما فيه الالف واللام واحتجوا بأن المضمر لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود اليه ولذلك لا يوصف ولا يوصف به وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة وذهب آخرون الى ان الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالالف واللام وهو مذهب الكوفيين واليه ذهب أبو سعيد السيرافي واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها قالوا والمضمر يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئا بعينه وقد يكون المذكور قبله نكرة فيكون نكرة أيضا على حسب ما يرجع اليه ولذلك تدخل عليه رب من قولهم ربه رجلا وذهب قوم الى ان المبهم أعرف المعارف ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام وهو رأي أبي بكر ابن السراج واحتج بان اسم الإشارة يتعرف بشيئين بالعين والقلب وغيره يتعرف بالقلب لا غير وهو ضعيف لان التعريف أمر راجع الى المخاطب دون المتكلم وما ذكره يرجع الى معرفة المتكلم وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم والمذهب الاول وعليه الاكثر وهو مذهب سيدييه لما ذكرناه وأما قولهم انه قد يعود الى نكرة فيكون نكرة فنقول لا نسلم انه يكون نكرة لان العلم قطعاً من غي بالضمير وأما دخول رب عليه في ربه فهو شاذ مع انه يفسر بما بعده فصار بمنزلة النكرة المتقدمة ، والأسماء الاعلام أعرف من أسماء الإشارة لان الاعلام توصف ولا يوصف بها وذلك دليل على ضعف التعريف فيها ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها والصفة لا تكون أخص من الموصوف وجواز الوصف بالاسم ووصفه مؤذن بوهن تعريفه وضعفه ألا ترى انك اذا قلت زيد الطويل فالطويل اعم من زيد وحده لان الطويل كثير وزيد أخص من الطويل وأسماء الإشارة أعرف مما فيه الالف واللام لما ذكرناه فالالف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات ولذلك قد نعتت بالنكرة كقولك اني لامر بالرجل غيرك فينفني وبالرجل مثلك فيعطيني لانك لا تقصد رجلاً بعينه ومن ذاك قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) جعل غيرا نعتا للذين وهي في مذهب الالف واللام التي لم يقصد بها شيء بعينه ويدل على ذلك أن من المعرف بالالف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الالف واللام ومالا لام فيه نحو شربت ماء والماء وأكلت خبزاً والخبز ولذلك امتنع ان ينعت ما فيه الالف واللام بالمبهم ، وأما « المضاف فيعتبر أمره بما يضاف اليه » فحكم المضاف حكم المضاف اليه فإذا ما أضيف الى المضمر أعرف مما أضيف الى العلم وما أضيف الى العلم أعرف مما أضيف الى المبهم وما أضيف الى المبهم أعرف مما أضيف الى المضمرة العلم بما أضيف الى المضمر فلا تقول مررت بزيد أخيك على الوصف ويجوز على البديل ولا تصف المبهم بما أضيف الى مضمر أو علم فلا تقول مررت بهذا أخيك أو صاحب عمرو على النعت ولا تصف ما فيه الالف واللام بما أضيف اليه غيره مما لا لام

فيه ، واعلم ان المضمرات وان كانت أعرف المعارف الا انها تتفاوت أيضا في التعريف فبعضها أعرف من بعض « فأعرفها وأخصها ضمير المتكلم » نحو أنا والتاء في فعلات والياء في غلامى وضربى لانه لا يشارك المتكلم أحد فيدخل معه فيكون ثم ليس « ثم المخاطب » وانما قلنا ان المخاطب منحط في التعريف عن المتكلم لانه قد يكون بحضرته اثنان أو أكثر فلا يعلم أيهم بمخاطب « ثم الغائب » وانما انحط ضمير الغائب عنهما لانه قد يكون كناية عن معرفة وعن نكرة حتى قال بعض النحويين ان كناية النكرة نكرة ولذلك أجازوا رب رجل وأخيه فهذا ترتيبها في التعريف فأعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ والنكرة ماشاع في أمته كقولك جاءني رجل وركبت فرسا ﴾ قال الشارح : قد تقدم ان النكرة أصل للمعرفة ومتقدمة عليها وهي كل اسم يتناول مسيين فصاعدا على سبيل البدل فهو نكرة وذلك نحو رجل وفرس ألا ترى ان رجلا يصلح لكل ذكر من بني آدم وفرس يصلح لكل ذي أربع صهال وعلامتها ان تحسن فيها رب واللام نحو رب رجل والرجل ، وبعض النكرات أنكر من بعض فما كان أكثر عموما كان أوغل في التشكيك فعلى هذا شيء أنكر من جنس لان كل جسم شيء وليس كل شيء جسما وجسم أنكر من حيوان لان كل حيوان جسم وليس كل جسم حيوانا وحيوان أنكر من إنسان وإنسان أنكر من رجل وامرأة فأعرف ذلك ،

ومن أصناف الاسم المذكور والمؤنث

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمذكر ما خلا من العلامات الثلاث التاء والالف والياء في نحو غرفة وأرض وحبل وحراء وهندي والمؤنث ما وجدت فيه احدها ﴾ قال الشارح : التذكير والتأنيث معنيان من المعاني فلم يكن بد من دليل عليهما ولما كان المذكر أصلا والمؤنث فرعا عليه لم يحتج المذكر الى علامة لانه يفهم عند الاطلاق اذ كان الاصل ولما كان التأنيث ثانيا لم يكن بد من علامة تدل عليه والدليل على ان المذكر أصل أمران (أحدهما) بحيثهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث وهوشي (الثاني) ان المؤنث ينتقل الى علامة ولو كان أصلا لم ينتقل الى علامة كالنكرة لما كانت أصلا لم تنتقل الى علامة والمعرفة لما كانت فرعا انتقلت الى العلامة ولذلك اذا انضم الى التأنيث العلمية لم ينصرف نحو زينب وطلحة واذا انضم الى النكرة انصرف نحو جفنة وقصة فاذا قد صار المذكر عبارة عن ما خلا من علامات التأنيث والمؤنث ما كانت فيه علامة من العلامات المذكورة ، « وعلامات التأنيث ثلاثة التاء والالف والياء » والكلام أسماء وأفعال وحروف والذي يؤنث منها الاسماء دون الافعال والحروف وذلك من قبل ان الاسماء تدل على مسميات تكون مذكورة ومؤنثة فتدخل عليها علامة التأنيث اشارة على ذلك ولا يكون ذلك في الافعال ولا الحروف أما الافعال فلانها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث الى فاعلها أو مفعولها من نحو ضرب زيد وضرب عمرو فدلالتهما على الحدث ليست من جهة اللفظ وانما هي التزام فلما لم تكن في الحقيقة بازاء مسميات لم يدخلها التأنيث وأمر آخر ان مدلولها الحدث وهي مشتقة منه والحدث جنس والجنس مذكر ولذلك قال سيبويه لو سميت امرأة بنعم وبئس لانصرفا لان الافعال

مذكرة فاما لحاق العلامة بها من نحو قامت هند وقعدت سعاد فلأن تأنيث الفاعل لالتأنيثها في نفسها وهذا أحد ما يدل ان الفاعل كجزء من الفعل وذلك ان الاصل اذا أريد تأنيث كلمة ان يلحق علم التأنيث تلك الكلمة فاما لحاق العلامة بكلمة والمراد غيرها فلا يدل ذلك على ان الفعل والفاعل كجزء واحد وأما الحروف فلانها لا تدل على معنى تحتها وانما تجيء امنى في الاسم والفعل فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل وجزء الشيء لا يؤنث وقد جاء منها ثلاثة أحرف وهي لاوثم ورب على التشبيه بالفعل اذ كانت تكون هامة، « وعلامات التأنيث ثلاثة على ما ذكره التاء والالف والياء » وقد أضاف غيره الكسرة في نحو فعلت يا امرأة فصارت العلامات أربعة فاما التاء فتكون علامة لتأنيث تلحق الفعل والمراد تأنيث الفاعل على ما ذكرنا في نحو قامت هند وقعدت جل وهذه التاء اذا لحقت الافعال كانت ثابتة لا تتقلب في الوقف نحو قامت هند وهند قامت واذا لحقت الاسم نحو قائمة وقاعدة أبدل منها الهاء في الوقف فتقول هذه قائمه وقاعده وفي هذه التاء مذهبين ان التاء الاصل والهاء بدل منها (والثاني) وهو مذهب الكوفيين ان الهاء هي الاصل والحق الاول والقياس على ذلك ان الوصل مما يجري فيه الاشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير ألا ترى ان من قال في الوقف هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضممة والكسرة الى الكاف فانه اذا وصل عاد الى الاصل من اسكان الكاف وكذلك من قال في الوقف هذا خالد فضاعف فانه اذا وصل لا يفعل ذلك بل يخفف الدال على ان من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول هذا طلحت وعليك السلام والرحمت وقال

• بل جوز تيهاء كظهر الحجة • (١) وأنشد قطرب

الله نجاتك بكفى مسلت من بعدما وبعدما وبعدمت (٢)

صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

وقد أجروها في الوصل على حد مجراها في الوقف من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد ثلاثة أربعة وعلى هذا قالوا في الوصل سبباً وكل سبباً وهو قليل من قبيل الضرورة فلما كان الوصل مما يجري فيه الاشياء على أصولها وكان الوقف مما يتغير فيه الاشياء عن أصولها في غالب الامر ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء

(١) انشده شاهداً على ان بعض العرب لا يبدل ما آخره تاء التأنيث هاء في الوقف ولو كان ما قبل التاء مفتوحاً لم أقف على نسبة هذا البيت ولا على سابق له ولا على عليه وقوله جوز هو مصدر جاز الأرض اذا سار فيها أو فاتها واليهاء - بفتح فسكون - ومثله المتية بزنة سفينة - وقد تضمن الميموزنة مرحلة ومعدة - الأرض التي يضل سالكها - والحجفة - بفتح حات - الترس من جلد بلا خشب ولا عقب وجمعه بلا تاء

(٢) وقع الاستشهاد بهذه الايات في كثير من كتب النحو في باب الوقف لمسائل متعددة وقال المصنف لم أقف على نسبتها ولا على تكلمتها وفي شرح التوضيح نسبتها الى أبي النجم المعجل والاستشهاد به في قوله « مسلت » والغلصمت « وامت » في البيت الذي قبله ويستشهد بها جماعة من النحاة لابدال الف ما هاء في قوله « امت » للضرورة وهذا من اقبح الضرورات قال شارح التوضيح « والمراد بقوله « بعدمت » بعدما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجار بردي . وعمل ابن جني ابدال الهاء تاء بانه شبيهها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء . والغلصمة رأس الحلقوم انتهى »

وفي الوقف هاء نحو ضاربه وقائمة علمنا ان الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل وان التاء هي الاصل ،
وأما « الالف » فقد تكون للتأنيث وذلك نحو الالف في جبل وسكرى وغضبي وجهادي وحباري فهذه
كلاهما وما يجري مجراها للتأنيث يدل على ذلك انك لا تنونها في النكرة قال الفرزدق

وأشلاء لحم من حباري يصيدها لنا قانص من بعض ما يتخطف (١)

والفرق بين تأنيث التاء في قائمة وقاعدة والتأنيث بالالف فيما ذكرنا أن التاء تدخل في غالب الامر
كالمفصلة مما دخلت عليه لانها تدخل على اسم تام القائمة لاحداث معنى آخر وهو التأنيث فكأنت كأنهم
ضم الى اسم آخر نحو حضرموت و بعلبك ويدل على ذلك أمور (منها) انك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما
قبل الاسم الثاني من الاسمين فتقول قائمة وطلحة كما تقول حضرموت فتفتح ما قبل الآخر (ومنها) انك اذا
صغرت ما في آخره تاء للتأنيث فانك تصغر المصدر ثم تأتي بالتاء نحو طلحة وطليحة وتمررة وتمريرة كما تصغر
المصدر من الاسمين الموكبين ثم تأتي بالآخر نحو حضرموت وما يدل على انفصالها وأن الكلمة لم تكن عليها
انك تحذفها في التكسير فتقول في تكسير جفنة جفان وفي قصبة قصاع وليست الالف كذلك بل تثبت في
التكسير فتقول في حبل حبال وفي سكرى سكارى لان الكلمة بنيت عليها بناء سائر حروفها كما تقول في
جمع جعفر وفي زبرج زبارج ، « فان قيل » فما بالكم تقولون في تكسير قرقر ووجهي قراقر ووجهي قراقر
يحذف الالف قيل لم يحذفوا الالف هنا على حد حذف التاء في جفان وقصاع وانما حذفوها لوقوعها خامسة
كما يحذفون الخامس الاصل في سفرجل وسفارج وفرزدق وفرازد ، « فان قيل » المزة أيضا في هراء وخضراء

(١) هذا البيت للفرزدق من قصيدته التي مطلعها .

عزفت باغشاس وما كدت تعزف • وانكرت من حدراء ما كنت تعرف

وقدمت بعض هذه القصيدة في اثناء تعليقاتنا (ج ٤ ص ١٥٥ - ١٥٦) وقبل البيت المستشهد به هنا

فيا ليتنا كنا بغيرين لا نرى • على منهل الانشل ونقذف

كلانا به عريخاف قرافه • على الناس مطلى المشاعر اخشف

بارض خلاء وحدنا وثيابنا • من الربط والديباج درع وملحف

ولا زاد الا فضلتان سلافة • وايض من ماء الغمامة قرقف

واشلاء لحم من حباري (البيت) وبعده

لنا ما تمنينا من العيش مادعا • هديلا حمات بنهما هتف

والاشلاء جمع شلو - بكسر الشين وسكون اللام - وهو المضو وكل مبلوخا كل منه ومثله الشلاء ، والحباري
- بضم الحاء - طائر قال المجد الفيروزبادي « للذكر والانشى والواحد والجمع والفاء للتأنيث وغلط الجوهرى اذ لو لم
تكن له لانصرفت والجمع حباريات » انتهى والقانص ومثله القنص والقنص الصائد وقوله يتخطف معناه يصيد بالخاطوف
وهو شبه المنجل يشد بحباله الصيد فيختطف به الظبي ونحوه . و اراد هنا يصيد مطلقا . والعري - بضم العين او فتحها
- ومثلها العرة - بالضم - الجرب . وقيل هو بالفتح الجرب وبالضم قروح في اعناق الفصلا ن وداء يتمعد منه وبر
الابل والقراف - بكسر القاف ومثله المقارفة - الخالطة والمعاشرة . والمشاعر مشافر البعير ومرافقه والاختشف السرب
السير وفعله من باى ضرب ونصر . والقرقف - كجعفر وكصفور - الحرير عد عنها صاحبها

وصحراء وعذراء تفيد التأنيث فيما بالكم لم تذكروها مع علامات التأنيث قيل الهمزة في الحقيقة ليست علماً للتأنيث والماهي بدل من الالف في مثل حبل وسكرى وانما وقعت بعد الف قبلها زائدة للمد فالتقى ألفان زائدتان الاولى الزائدة للمد والثانية للتأنيث فلم يكن بد من حذف احدهما أو تحريكها فلم يحذف في واحدة منهما أما الاولى فلو حذفت لذهب المد وقد بنيت الكلمة ممدودة وأما الثانية فلو حذفت لزال علم التأنيث وهو أفحش من الاول فلما امتنع حذف أحدهما ولم يحذف أحدهما لسكونهما تعين تحريك أحدهما فلم يمكن تحريك الاولى لأنها لو حركت لفارقت المد والكلمة مبنية على المد فوجب تحريك الثانية ولما حركت انقلبت همزة قليل صحراء وصحراء فثبت بما ذكرنا أن الهمزة بدل من الف التأنيث، «فان قيل» ولم قلت ان الهمزة بدل من الف التأنيث وهلا قلت انها أصل في التأنيث كالتاء والالف قيل عنه جوابان (أحدهما) أنا لم نرم أنثوا بالهمزة في غير هذا الموضع وانما يؤثنون بالتاء والالف في نحو حمزة وحبل فكان حمل الهمزة في صحراء وبابه على أنها بدل من الف التأنيث أولى وقد تقدم نحو من ذلك (الثاني) أنا قد رأيناهم لما جمعوا شيئاً مما في آخره همزة التأنيث أبدلوا في الجمع ياء وام يحققوها وذلك قولهم في جمع صحراء وخبراء صحاري وخباري ولو كانت أصلاً غير منقلبة ل جاءت ظاهرة نحو قولهم في قراء قراري وفي كوكب دري دراري فظهرت الهمزة ههنا حيث كانت أصلاً لانه من قرأت ودرأت فأما قول بعض النحويين ألغى التأنيث فتقريب ونجوز والحق ما ذكرناه وذلك أنهما لما اصطحبتا وبنيت الكلمة عليهما أطلقوا على الف المد الف التأنيث فقالوا ألفا التأنيث وأما الياء فقد تكون علامة للتأنيث في نحو اضربي وتضربين ونحوهما فان الياء فيهما عند سيديويه ضير الفاعل وتفيد التأنيث كما أن الواو في اضربوا ويضربون ضير الفاعل وتفيد التذكير وهي عند الاخفش وكثير من النحويين حرف دال على التأنيث بمنزلة التاء في قامت والفاعل ضمير مستكن كما كان كذلك مع المذكر في اضرب فأما الياء في «هذي» فليست علامة للتأنيث كما ظن وانما هي عين الكلمة والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث لان الاسم عندهم الذال وحدها والالف من ذا مزيدة وكذلك الياء مزيدة للتأنيث فالمؤنث ما وجد فيه احدي هذه العلامات،

قال صاحب الكتاب ﴿ والتأنيث على ضربين حقيقي كتأنيث المرأة أو الناقة ونحوها مما بلاؤه ذكر في الحيوان وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنمل ونحوها مما يتعلق بالوضع والاصطلاح والحقيقي أقوى ولذلك امتنع في حال السعة جاء هند وجاز طلع الشمس وان كان المختار طلعت فان وقع فصل استجيز نحو قولهم حضر القاضي امرأة وقول جرير * لقد ولد الاخيطل أم سوء * وليس بالواسع وقدرده المبرد واستحسن نحو قوله تعالى (فن جاء موهظة) (ولو كان بهم خصاصة) ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان « المؤنث على ضربين » كما ذكر « حقيقي وغير حقيقي » فالمؤنث الحقيقي التأنيث والمذكر الحقيقي التذكير معلومان لانهما محسوسان وذلك ما كان للمذكر منه فرج خلاف فرج الانثى كالرجل والمرأة وان شئت ان تقول « ما كان بلاؤه ذكر في الحيوان » نحو امرأة ورجل وناقة وجمال وأتان وغير ورخل وحمل وذلك يكون خلقة الله تعالى وغير الحقيقي أمر راجع الى اللفظ بان تقرر به علامة

التانيث من غير ان يكون تحت معنى نحو البشري والذكري وصحراء وعذراء وخرقة وظلمة وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضع فالشري والذكري مؤنثان بان دخل هليهما الف التانيث المقصورة وصحراء وعذراء ونحوهما مؤنثان بالالف الممدودة وخرقة وظلمة مؤنثان بالناء وامل وقدر ونحوهما من مثل شمس وفرس وهند وجل علامة التانيث فيها مقدرة يدل على ذلك ظهورها في التصغير نحو اعملة وقديرة ، « واعلم ان التانيث الحقيقي أقوى من التانيث اللفظي » لان المؤنث الحقيقي يكون تانيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثا وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير ان يدل على معنى مؤنث تحتة فكان التانيث المعنوي أقوى لما ذكرناه ويلزم فعله علامة التانيث في نحو قامت المرأة وذهبت الجارية فتلحق الناء الفعل للأيذان بان فاعله مؤنث كما تلحقه علامة التثنية والجمع في نحو قاما أخواك وقاموا أخوتك للأيذان بعدد الفاعلين ، « فان قيل » الاختيار قام أخواك وقام أخوتك فما بالك توجب الحاق العلامة في المؤنث نحو قامت هند فالجواب ان الفرق بينهما ان التانيث معنى لازم لا يصبح التثنية منه الى غيره وليس كذلك التثنية والجمع فانهما غير لازمين اذ الاثنان قد يفارق أحدهما الآخر فيصير واحدا ويؤيدان فيصيران جمعا وكذلك الجمع قد ينقص فيصير تثنية وليس التانيث كذلك فلزوم معنى التانيث لزمت علامته ولم يزد لزم معنى التثنية والجمع لم يلزم علامتهما ، « فان فصل بينهما فاصل » من مفعول أو ظرف أوجار ومحرور جاز سقوط علم التانيث نحو قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » لما فصل بالظرف والمفعول حسن ترك العلامة لان الفاصل سد مسد علم التانيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التانيث ، فاما قول جرير

أقد وَاَدَّ الْأَخِي طَلَّ أُمُّ سَوْءٍ على بابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامُ (١)

(١) البيت من كلمة لجرير بن عطية بن الخطمي مطلقا .

مق كان الخيام بذى طلوح * سقيت الفيث ابتها الخيام

وقدم بعض هذه القصيدة (ج ٤ ص ١٥) فانظره وقبل البيت المستشهد به

وتغلب لا يصاهرهم كريم * ولا اخوال من ولدوا كرام

اذا اجتمعوا على منكر بفلس * فنصو عند ذلك والتعام

على است التولية حين تجنى * صليهم وفي حرها جذام

يسمون القليس ولا يسمى * لهم عبد المليك ولا هشام

فما عوفيت يوم تحض قيسا * فنيص الحى وانتص السوام

لقد ولدا لا خيطل ام سوء (البيت) وبمده

ونسوته الحباث مولعات * بقس لا ينيم ولا ينام

اذا ما القس نادى من يوما * على الخزيروا تكشف القدم

بدان شواهم بخصيتيه * وهن الى جهافلهم قرام

كفيتك لا تقلدني رهان * وفي الارساغ والقصب انخراط

والاستشهاد فيه في قوله وادحيث ترك فيه التاء مع انه مسند الى مؤنث حقيقي التانيث وهو قوله ام سوء وساغ ذلك للمفصل بين المسند والمسنود اليه كما في الذي حكاه سيبويه من قولهم حضر القاضي اليوم امرأة

الشاهد فيه اسقاط علم التانيث من الفعل مع كون تانيث الفاعل حقيقة لوجود الفصل بالفعل ؛ يهجو به بذلك ؛ والصلب جمع صليب وأصله صلب مثل كتيب وكشب وإنما الاسكان لغرب من الانخفيف والشام جمع شامة يعلمه انه عارف بذلك المكان منها ومثله قول الآخر

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّةً مِنْكُمْ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَفْرُورٌ (١)

لم يقل غرة لمكان الفصل ولوقاله لكان أحسن وفي الكتاب العزيز (فجاءته أحدهما تمشي على استحياء) ، وقد رد أبو العباس اسقاط العلامة مع المؤنث الخنثى « ومنع منه وان كان بينهما فصل واحتج بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء قال للشاعر

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَالِكٍ أَحَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ (١)

فمنه هنا اسم رجل وقال الآخر

يَا جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ إِنَّ أَكْ دَحْدَاحًا فَأَنْتَ أَقْصَرُ (١)

وجعفر هنا اسم امرأة والسمع بخلاف ما ذهب إليه فهو تعليل في مقابلة النقص ، فأما إذا سمي بمذكر كما مرأة تسمى بزيد أو قاسم لزم الحاق العلامة بسواء في ذلك الفصل وهو يدبره نحو قات زيد وأقيبات اليوم قاسم ولا يجوز حذف التاء منه لئلا يلبس بالذكر لان الفاعل لادلالة فيه على التانيث اذ لا علامة متبقية للتانيث ولا هو غالب في المؤنث نحو زينب وسعاد ، « فان كان المؤنث غير حقيقي « بأن يكون من غير حيوان نحو النمل والقدر والدار والسوق ونحو ذلك فانك اذا أسندت الفعل الى شيء من ذلك كنت مخبراً في الحاق العلامة وتركها وان لاصق نحو انقطع النمل وانقطعت النمل وانكسرت القدر وانكسر القدر وعمرت

(١) البيت من شواهد الكتاب ولم ينسبه الا علم ولا راي من نسبه والاستشهاد به في قوله غرة حيث ذكر الفعل المسند الى المؤنث وهو قوله واحدة والتقدير امرأة واحدة هكذا قدره سيديويه والجمهور والمرأة مؤنث حقيقي وترك التاء من فعله للفصل بالفعل وهو هاء الغائب وبالجار والمجرور وهو ممكن وقال المبرد بالتقدير خصلة واحدة فلا دليل حينئذ في البيت لان التانيث مجازي والتقدير الاول اظهر واحسن لانه الذي ينساق اليه الذهن ويؤيد صحة الفصل بالفعل يجوز ترك التانيث من الفعل حكاية سيديويه قولهم حضر القاضي اليوم امرأة

(٢) انشده شاهداً على ان المبرد منع ان تترك علامة التانيث من المسند الى مؤنث حقيقي التانيث حتى ولو فصل بين المسند والمسند اليه باي فاصل وان هذا المنع مستند الى ان تجويزه يوقع الالتباس وذلك من قبل ان الاسماء المسند اليها ليس فيها اختصاص حتى يتبين السامع مدلولاتها وذلك لان الاسم العلم وهو اقوى انواع الاسماء دلالة على مسماه قد يكون مشتركاً بلفظ واحد بين المذكر والمؤنث كهند في هذا البيت وجعفر في البيت الذي بعده فلو تركنا التاء والمراد به مؤنث لا وهم انه يراد به المذكر ولدفع هذا الابهام حيث لا قرينة يجب ان توجد التاء حيث كان مؤنثاً وترك حيث كان مذكراً *

(٣) انشده شاهداً على ان جعفر اسم اطلق على امرأة بدليل تاء الخطابية المكسورة في قوله «فانت اقصر» والدحداح القصير قال المجد الفيروزبادي «والدحداح وبهاء والدحدح والدحداح - بالضم - والدحيدجة والدودح القصير» اه والقول فيه كالقول في البيت الذي قبله

الدار وهو الدار لان التانيث لما لم يكن حقيقياً ضعف ولم يمين بالدلالة عليه مع ان المذكور هو الاصل فجاز الرجوع اليه واثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقي قال الله تعالى (فمن جاءه موعظة من ربه، ولو كان بهم خصاصة) وأخذ الذين ظلموا الصبيحة) واثبات التاء أحسن قال الله تعالى (قد جاءكم موعظة من ربكم،)

قال صاحب الكتاب ﴿ هذا اذا كان الفعل مسنداً الى ظاهر الاسم فاذا أسند الى ضميره فالحاق العلامة وقوله * ولا أرض أبقل أبقالها * متاول، ﴾

قال الشارح: هذا حكم الفعل اذا أسند الى ظاهر مؤنث فان أسند الى مضمير مؤنث نحو الدار انهدمت وموعظة جاءت لم يكن بد من الحاق التاء وذلك لان الراجع ينبغي ان يكون على حسب ما يرجع اليه لئلا يتوهم ان الفعل مسند الى شيء من ضميره فينتظر ذلك الفاعل فلذلك لزم الحاق العلامة لقطع هذا التوهم كما اضطروا الى علامة الفاعل اذا أسند الى ضمير تشبيه أو جمع نحو لزيدان قاما ولزيدون قاموا للايدان بأن الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فينتظر، ومواء في ذلك الحقيقي وغير الحقيقي، فأما قوله

فلا مِرَّةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها ولا أرض أبقل أبقالها (١)

فان البيت لعامر بن جوين الطائي والشاهد فيه حذف علامة التانيث مع اسناد الفعل الى ضمير المؤنث وذلك قليل قبيح ومجازه على تأويل ان الارض مكان فكانه قال ولا مكان أبقل أبقالها والمكان

(١) البيت لعامر بن جوين بن عبد رضاء بن قران بن ثعلبة بن عمرو بن ثعلبة بن حيان، وهو جرم بن عمرو بن النوث ابن طي. وكان عامراً أحد الخلفاء الفتاك وكان قومه قد تبرأوا منه ومن جزائره. وهذا البيت من كلمة وصف بها ارضاً خصبة بكثرة ما تزل بها من الغيث وقبله.

وجارية من بنات الملو لك قعقت بالرمح خلخالها

ككرفثة الغيث ذات الصبي ر ترمي السحاب ويرمي لها

تواعدتها بعد من التجو م كلفاء تكثر تهطلها

فلامزنة (البيت) ووقع بعض هذه الايات في شعر الخنساء من كلمة لها ترثي فيها اخاها صخرًا .. والمزنة بضم الميم وسكون الزاي - السحابة البيضاء ويقال المزنة الطرة وقوله ودقت هو من ودق المطر يدق اذا قطر ويسمى المطر ودقا ايضاً قال تعالى (فترى الودق يخرج من خلاله) وقوله «أبقل» يقال أبقلت الارض اذا خرج بقلها والاستشهاد به في قوله «أبقل» حيث ذكر الفعل مع اسناده الى الارض وهي مؤنثة قال العيني «قال ابن الناطم فيه - اي في هذا البيت - وذلك للضرورة وفيه نظر لانه كان يمكنه ان يقول ولا ارض أبقلت أبقالها بدرج همزة أبقالها فيستقيم الوزن فاذا كان كذلك دل ذلك على انه ليس للضرورة وانما كان لاجل ان تانيث الارض ليس بحقيقي - وانشد الجوهري هذا البيت ثم قال. ولم يقل أبقلت لان تانيث الارض ليس بحقيقي ويؤيد ما ذكرنا ان النحاس قال. وقد انشد هذا البيت

* ولا ارض أبقلت أبقالها * على تخفيف همزة وانث الارض على ما يجب ومن ذكرها قال ليست فيها علامة التانيث وقال الارض والمهاد واحد. وعن ابن كيسان ان ذلك جائز في النثر وان البيت ليس بضرورة لتمكن قائله من ان يقول أبقلت بشرط ان ينقل كسرة همزة الى التاء ثم تحذف همزة كاذ كرنا واحاب السيرافي بانه يجوز ان يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف همزة وحينئذ لا يمكنه ما ذكره اه

مذكر والمزنة القطعة من السحاب والودق المطر والابل يقال انبات البقل يقال ابل المكان فهو ابل والقياس
مبقل وكل نبات اخضرت به الارض فهو بقل ونحو ذلك قول الاعشى

فأَمَّا تَرَبُّنِي وَلِي لَمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (١)

ولم يقل أودت لان الحوادث بمعنى الحداثان والحدثان مذكر والذي سوغ ذلك أمران كون تأنيثه
غير حقيقي والآخر أن فيه رداً الى الاصل وهو التذكير ولو قال إن ذنب قام لم يميز لان تأنيث هذا حقيقي ،
وأقبح من ذلك قول رويشد

يَا أَيُّهَا الرَّأَكِبُ الْمَرْجِي مَطِيئَةُ سَائِلِ بَنِي أَصْدِرٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ (٢)

(١) البيت للاعشى ميمون بن قيس من قصيدة له يمدح بها رطل قيس بن معد يكرب الكندي وزيد بن عبد المطلب
ابن الزيان الحارثي ومطلما

الم ته نفسك عما بها بل عاها بعض اطرابها
لجارتنا اذ رات لمتي تقول لك الويل انى بها
بما قد ترى كجناح الفدا ف ترنو الكعاب لاعجابها

فاما تربنى ولي لمة (البيت) وبعده

فان تهدي لامرئ لمة فان الحوادث تنى بها
ومثلك ساعيت في ررب اذا اهتمت بعض اترابها
تنازعنى اذ خلت بردها مفضلة غير جلبابها

وقوله «عما بها» أى عما بنفسك من الصبابة . والاطراب جمع طرب والضمير المتصل به عائداً على النفس . وقوله «لك
الويل الخ» يروى فى مكانه * لك الخير ما قلت اودى بها * أى اصابك الخير يريد أى شئ قلت انه اودى باللمة
أى صبرها الى الصلح . والغداف - بضم الغين - الغراب . وترنو تنظروا وتديم النظر . والكعاب - بفتح الكاف -
الجارية حين يبدو ثديها للنهود . واللمة - بكسر اللام وتشديد الميم - ما يلهم بالنكس من شعر الرأس فلذا زادت
فهى الجملة . والحوادث جمع حادثة ويقال انه اراد الحدثان . واودى بها اهلكها وساعيت دأبت . والربرب القطيع من
بقر الوحش . واعتمت ابطات . والاطراب جمع ترب - بكسر التاء وسكون الراء - وهو اللدة والسنين والمسايى
للسنا . والجلباب مثل المقنعة يكون على الخمار . والاشهاد به فى قوله «اودى بها» حيث لم يقل اودت بها لان تأنيث
الحوادث مجازى لانها جمع والجمع هو اسم الجمع واسم الجنس كالماتانيث مجازى لانهم فى معنى الجماعة والجماعة تانيثها مجازى
ولاجل هذا جاز التانيث فى قوله تعالى (كذبت قبلهم قوم نوح) والتذكير ايضا فى قوله جل ذكروه (وكذب به قومك)
وقوله (وقال نسوة) وتقول قام الرجال واورقت الشجر واورق الشجر . قال العيني . «فان قلت ماله لم يقل اودت
بها لان الوزن لا يتغير . قلت لان القافية مؤسسة والتأسيس هو الالف الواقع قبل حروف الروى بحرف متحرك
كالف عالم » اه

(٢) استشهد به لقوله «ما هذه الصوت» فانه اتى باسم الاشارة الذى وضع ليشار به الى المؤنث وهو هذه وانشار
به الى المذكر الذى هو الصوت وكان من حقه ان يقول ما هذا الصوت او ما هذه الصبيحة فارتكب باقبح الضرورات وهى
تأنيث المذكر فان زعمت ان فى البيت تذكير المؤنث لان اسم الاشارة وقع اولاً فهو الذى يستدعى ان يحىء له بمشار اليه
مؤنث قلت لما كان الصوت واقفاً فى قافية البيت صار كانه المتعين لها اذ لا يصح ان يقع فى موقعه الصبيحة او الاستغاة او
نحوها فلما كان ذلك وكان حشو البيت يقع فيه كل شئ كان قوله هذه هو محل التفسير

فانه أنث الصوت وهو مذكر لانه مصدر كالفرب والقتل كانه أراد الصبيحة والاستغاثه وهذا من أقبح الضرورة أهني تأنيث المذكر لان المذكر هو الاصل ونظيره

إذا بعضُ السنينَ تعرقتنا كفى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيم (١)

لانه أنث البعض وهو مذكر وهو أصل مما قبله لان بعض السنين سنة وليس كذلك الصوت فاعرفه قال صاحب الكتاب (٢) والتاء تثبت في اللفظ وتقدر ولا تخلو من ان تقدر في اسم ثلاثي كمين وأذن أوفى رباهي كعناق وعقرب ففي الثلاثي يظهر أمرها بشينين بالاسناد وبالتصغير وفي الرباعي بالاسناد ، قال الشارح : اعلم ان « المؤنث على ضربين مؤنث بعلامة ومؤنث بغير علامة » والاصل في كل مؤنث ان تلحقه علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة وامرئ وامرأة وذلك لازالة الاشتراك بين المؤنث والمذكر وأما ما لعلامة فيه للتأنيث فنحو هند وعناق وقدر وشمس ونحو ذلك فان « التاء فيه مقدرة » مرادة وانما حذفت من اللفظ الاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنث ، والمؤنث هل ضربين ثلاثي ورباعي « فالثلاثي يعلم تقدير التاء فيه بشينين بالتصغير وبالاسناد » وأما للتصغير فنحو قواك في قدر قديرة وفي شمس شمسية وفي هند هندية فيرد الى الاصل في التصغير فتلحقه العلامة لتبني تعريفه على أصله كما تقول في باب بويب وفي ناب نيب وأما الاسناد فمكقواك طلعت للشمس وانكسرت القدر وحاصل هذا السماع ، « فأما اذا كان الاسم رباعيا » نحو عقرب وعناق وسعاد وزينب فان التاء لا تظهر في مصغره نحو قواك عقيرب وعنيق وسعيد وزينب وانما فعلوا ذلك ولم يلحقوها الهاء كما ألحقوها الثلاثي وذلك انهم شبهوا بآء عقرب وقاف عناق ودال سعاد وان كن لامات أصولا بهاء للتأنيث في طلحة وحمزة اذ كانت هذه الاسماء مؤنثا وكانت الباء والقاف والدال متجاوزة لثلاثة التي هي أول الاصول كمتجاوز الهاء في طلحة وحمزة الثلاثة فكما ان هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء أخرى كذلك متعوا الباء من عقرب ونحوها ان يقولوا عقيربة كما امتنعوا ان يقولوا في حمزة حميرزة فيدخلوا تأنيثا على تأنيث واذا لم تظهر التاء في مصغره لما ذكرناه علم تأنيثه بالاسناد نحو لسمت للعقرب ورضعت للعناق وأقبلت سعاد وقد يعلم للتأنيث بالصفة من نحو هذه عقرب مؤذية وعناق رضية وسعاد الحسنة وقد يعلم أيضا بتأنيث الخبر من نحو العقرب مؤذية والعناق رضية وسعاد حسنة فاعرفه ،

(فصل) قال صاحب الكتاب (٣) ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة وهو الكثير الشائع والفرق بينهما في الاسم كأمراة وشيخة وانسانة وعلامة ورجلة وحمارة وأسدة وبرذونة وهو قليل والفرق بين اسم الجنس والواحد منه كثرة وشعيرة وضربة وقتلة والمبالغة في الوصف كعلامة ونسابة وراوية وفروقة وملولة ولتا كيد التأنيث كناقعة ونعجة ولتا كيد معني الجمع كحجارة وذكاره وصقورة وخوولة وصياقلة وقشاعة وللدلالة على النسب كالمهالبة والاشاعة وللدلالة على التعريب

(١) الاستغناء به في قوله « تعرقتنا » حيث جاء بقاء التأنيث في الفعل المسند الى المذكر وهو بعض وفيه ما في البيت السابق من القبح لكنه يسهل هنا لان هذا المذكر في معنى المؤنث لان بعض السنين سنة مثلا

كموازجة وجواربة وللمؤنث كغرازنة وجماجمة ويجمع هذه الالوجه انها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث (١)
 قل الشارح : هذا الفصل يشتمل على أقسام ثلث التأنيث وذكر مظاهرها وهي تأتي في الكلام على عشرة
 أنواع « الاول وهو أهمها ان تكون فرقا بين المذكر والمؤنث في الصفات فهو ضارب وضاربة » ومضروب
 ومضروبة ومفطر ومفطرة فجميع ما ذكرناه صفة وهو مأخوذ من الفعل وما لم تذكره من الصفات فهذا
 حكمه ، « الثاني للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس فهو امرى وامرأة ومرد ومراة » قال الله تعالى (ان
 امرؤ هلك) وقال (امرأة العزيز تراود فتاها) وقالوا شيخ « وشيخة » قال الشاعر

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم تربي قبل أسيرا يمانيا (١)

وقالوا غلام « وغلامة » قل أوض المجيب يصف فرسا

بسلمية ضربى أبوها تهن بها الغلامة والغلام (٢)

وقالوا رجل « ورجلة » قال الشاعر

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي من كلمة له يقولها حين وقع في أسر تميم وقدمضى بمضها (ج ٥ ص ٥٠)

وبعد البيت المستشهد به

وظل لساء الحى حولى ركدا	يرaudن منى ما تريد نسائيا
وقد علمت عرسى مليكة اتى	اذا الليث معدوا على وعاديا
وقد كنت نحر الجزور ومعمل الـ	معلى وامضى حيث لاحت ماضيا
وانحر للشرب الكرام مطبق	واصدع بين القينتين ردائيا
وكنت اذا ما الحيل شمسها القنا	لبيقا تبصر يف القناة بنانيا
وعادية سوم الجراد وزعتها	بكفى وقد انحوا على المواليا
كأنى لم اركب جوادا ولم اقل	نخلى كرى نفسى عن رجاليا

ولم اسب الزق الزق الزوى ولم اقل لايسار صدق اعظم وامر قاريا

وقوله « عبشمية » نسبة الى عبد شمس . وقوله « وقد علمت عرسى مليكة الخ » قد سبق شرح هذا البيت (ج ٥ ص ٣٦) والشرب جمع شارب كصاحب وصاحب : واصدع اشق ، والقينة الامة غنية كانت او غير مغنية . وسوم الجراد انتشاره في طلب المرعى . وقوله « وزعتها » معناه كفتها ، وانحوا الرماح امالوها وقصدوا بها جهة . والعادة القوم يعدون اى يسيرون عدوا . والسباء اشتراء الحر . واليسار الذين يضربون القداح . والاستشهاد به في قوله « شيخة » حيث جاء بهامشتملة على ثاء التأنيث وهي للفرق بين جنس المذكر والمؤنث

(٢) انشده شاهدا على انه يقال غلامه بزيادة التاء على غلام للفرق بين جنسى المذكر والمؤنث والسلمية - بالسسين المفتوحة واللام الساكنة والهاء المفتوحة وبما قيل بالصاد بدل السين - ومثله السلب - بزنة جعفر - وهو من الحيل ما عظم وطال وطالت عظامه وقال المرتضى « وفرس سلب كالسلمية للذكر وفرس سلب ماضى ومنه قول الاعرابى في صفة الفرس : واذا عدا سلب ، واذا قيد اجلب ، واذا اتعب اتلاب ، وعبارة الجوهرى . والسلب من الحيل الطويل على وجه الارض وربما جاء بالصاد اه والصريحى اراد به الكريم النسب والحيل عندهم لها انساب وربما كان قوله صريحى نسبة الى صريح وهو فرس لعبد يغوث بن حرب وآخر لبني نهشل وآخر للعجم

مَزَقُوا جَيْبَ فَنَتَاهُمْ لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ (١)

وكانت عائشة رضى الله عنها رجلة الرأى حكاه أبو زيد وقالوا حمار والأتان « حمار » واشتقاقه من الحرة لان الغالب على حمر الوحش الحرة وقالوا أسد واللبؤة « أسدة » حكاه أبو زيد وقالوا برذون للدابة قال الكسائي الاثني « برذونة » وأنشد

أَرَيْتَ إِذَا جَالَتْ بِكَ الْخَلِيلُ جَوْلَةً وَأَنْتَ عَلَى رِذْوَنَةٍ غَيْرِ طَائِلِ (٣)

وذلك قليل لان الاثني لها اسم تنفرد به ومن ذلك دخولها في العدد من نحو ثلاثة وأربعة للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس الا انه على نقيض تلك الطريقة لما ذكرناه في باب العدد ، الثالث « ان تأتي للفرق بين الجنس والواحد نحو ثمرة وتمر وشعيرة وشعير » وقد تقدم القول ان بابه يكون في المخلوقات دون المصنوعات ومن ذلك « ضربة » وضرب « وقتلة » وقتل لان الضرب جنس يعم القليل والكثير وضربة للمرة الواحدة ومن ذلك بطة وبط وحمامة وحمام وذكر أبو بكر بن السراج هذا القسم مفردا لانه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع وهو داخل في هذا الباب من هذه الجهة وينفصل منه لانه في الحيوان لا يراد به الفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس كمرء ومراة ، « الرابع ان تدخل للمبالغة في الصفة » مثل « علامة ونسابة » للكثير العلم والعالم بالانساب وقالوا « راوية » للكثير الرواية يقال رجل راوية الشعر ومن ذلك بعير راوية وبغل راوية أي يكثر الاستقاء عليه ومنه « فروقة » يقال رجل فروقة للكثير الفرق وهو الخوف وفي المثل (رب عجلة تهب ريثا ورب فروقة يدهى ليثا) وقالوا « ملولة » في معنى الملول وهو الكثير الملل ، « الخامس ان تأتي لتأكيد التأنيث » وهو قليل نحو « ناقة ونعجة » وذلك ان الناقة مؤنثة من جهة المعنى لانها في مقابلة جمل وكذلك نعجة في مقابلة كبش فهو بمنزلة عناق وأتان فلم يكن محتاجا الى علم التأنيث وصار دخول العلم على سبيل التأكيد لانه كان حاصله قبل دخوله ، « السادس ان تكون لتأكيد تأنيث الجمع » لان التأكيد يحدث في الاسم تأنيثا ولذلك يؤنث فعله نحو (قالت الاعراب) فدخلت لتأكيد كيد « نحو حجارة وذاكرة وصقورة وخوولة » وعمومة « وصياقلة وقشاعة » ، « السابع ان تدخل في معنى النسب مثل المبالغة والاشاعة » والمسامحة الاصل مهلبى وأشعبي ومسعى فلما لم يأتوا بياء للنسب أتوا بالتاء عوضاً منها فافادت النسب كما كانت تفيد البياء في مهلبى ونحوه ، « الثامن ان تدخل للاهيجية للدلالة على التعريب نحو جوارية وموازجة » لان الجورب أعجمي والموازجة جمع موزج وهو كالجورب وهو معرب وأصله بالفارسية موزه ، « التاسع إلحاقها للموض في الجمع » الذي على زنة مفاهيل نحو « فرازة وجمعاجمة » في جمع فرزان وجمعاج وقياسه فرازين وجمعاجيح فلما حذفوا الياء وليست مما يحذف عوضوا التاء منها ، « العاشر » إلحاقها في مثل طلحة وحجرة وهو في الحقيقة من باب ثمرة وتمر : الطلح شجر وحجرة

(٣) استشهد به على انه اقدجاه عنهم رجلة بالتاء للفرق بين جنس المذكر والمؤنث قال في القاموس : « وهي رجلة وترجلت صارت كالرجل » اهـ

(٤) انشده شاهدا على انه يقال برذونة بالتاء للدلالة على ان الجنس مؤنث . قال في القاموس . « البرذون - كجرد حل - الدابة وهي بهاء والجمع بزاذين والبرذن صاحبه » اهـ

بقلة ثم سمي بها قال أسكناني رسول الله ﷺ ببقلة كنت أجتنيها وكان يكنى أباحزة فإذا أتى من هذا شيء نظر إلى أصله قبل النقل والتسمية ليعلم من أي الأقسام هو ، قال « ويجمع هذه الأنواع أنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث » يريدان الأصل في إلحاق التاء للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي وإلحاقها في ماعدا ذلك جهة الشبه والتفريع على هذا الأصل فمن ذلك إلحاقها للفرق بين الواحد والجمع فلان الجمع لما كان اسماً للجنس كان أصلاً من هذا الوجه ثم احتيج إلى أفراد الواحد من الجنس فمما كان فرعا على ذلك الأصل فلحقته العلامة بهذه العلة فجميع ما لحقته التاء فهو تفريع على أصل تأنيث كتفريع المؤنث على المذكر فأعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والكثير فيها ان نجىء منفصلة وقل أن يبنى عليها الكلمة ومن ذلك عباية وعظاية وهلاوة وشقاوة ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان تاء التأنيث في حكم المنفصلة لأنها تدخل على اسم تام فتحدث فيه التأنيث نحو قائم وقائمة وامرئ وامرأة فهي لذلك بمنزلة اسم ضم إلى اسم هذا هو الكثير فيها والغالب عليها وقد دللنا على ذلك فيما تقدم « وقد أتى لازمة » كالآلاف كان الكلمة بنيت على التأنيث ولم يكن لها حظ في التذكير فهي كحرف من حروف الاسم صيغ عليه فأما « عباية وعظاية » وصلاية فإنه قد ورد فيها الأمران تصحيح الياء وقلبها همزة فاما التصحيح فيها فإنه لما بنيت الكلمة على التأنيث وتنزلت التاء فيها منزلة ما هو من نفس الكلمة قويت الياء بعدها عن الطرف ووقعها حشوا فصحت ولم تهـمز ومثل ذلك قمحودة وترقوة وعرقوة فلولاً بناء الكلمة على التأنيث لوجب قلب الواو فيها ياء لوقوساً طرفاً في الحكم والضم ما قبلها وأما من أهل الياء وهمز فإنه بنى الواحد على الجمع فلما كانوا يقولون في الجمع عطاء وعباء وصلاء فيلزمهم اعلال الياء لوقوعها طرفاً فإذا أرادوا أفراد الواحد من الجنس أدخلوا عليه تاء التأنيث كما فعلوا في تمر وتمرة وقدروها منفصلة فثبتت الهمزة لذلك بعد دخول التاء كما كانت ثابتة قبل دخولها وأما نهاية وغباوة « وشقاوة » وسقاية فاقصروا فيها على التصحيح لأنها كالم بنيت على التأنيث ولم يقصروها منفصلة ألا ترى أنهم لم يقولوا في الجمع نهاء ولا غباء ولا شقاء فيلزم الاعلال كاللزم في عباء وعطاء وصار نظير قولهم عقلته بثنايين في ان الكلمة مبنية على التثنية ولذلك لم يهمزوا كما همزوا في كساء ورداء ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم جمالة في جمع جمال بمعنى جماعة جمالة وكذلك بغالة وجمارة وشاربة ووادة وسالبة ومن ذلك البصرية والكوفية والروانية والزيرية ومنه الحلوبة والفتوبة والركوبة قال الله تعالى (فنهاركوبهم) وقرئ : ركوبتهم ، وأما حلوبة للواحد وحلوب للجمع فيكثره ونمر ، ﴾

قال الشارح : أعلم ان هذه الصفات فيها ضرب من النسب وان لم يكن فيها ياء النسب فقالوا صاحب الجمال « جمال » ولصاحب البغال « بغال » ولصاحب الحمر « حمار » وهو الذي يعمل عليها ويباشرها وان لم يكن مالكا وذلك كثير فيما كان صنعة تكثر معالجتها نحو صراف وهواج للذي يكثير الصرف وبيع العاج لان فعلا للتكثير وصاحب الصنعة ملازم لصنعتة مداوم عليها فجعل له البناء الدال على التكثير كالبراز والعطار ، فإذا أرادوا الجمع ألحقوها التاء فقالوا « جمالة وبغالة وحمار » فأنشأوا لفظه على ارادة

الجماعة لان الجماعة مؤنثة فكأنهم قالوا جماعة جمالة وبغالة وحماره ومثله « شاربة وواردة وسابلة » فالشاربة الجماعة على ضفة النهر ولهم مأوى والواردة والسابلة أبناء السبيل والتأنيث على ارادة الجماعة الشاربة والواردة والسابلة ، وكذلك المنسوب قديوث على ارادة الجماعة « كالبصرية والكوفية والمروانية » في المنسوب الى مروان بن الحكم « والزيرية » في المنسوب الى الزبير ومثله « الحلوبة والقتوبة والركوبة » فان الباب فيما كان على فعول ان لا يؤتى فيه بعلامة تأنيث لانه ليس بجار على الفعل ويستوى فيه الذكر والانثى فيقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل غدير وامرأة غدير الا انهم قالوا رجل ملولة وهو الكثير الملل وهو السائمة وامرأة ملولة وقالوا رجل فروقة وامرأة فروقة على معنى المبالغة كما قالوا نسابة وعلامة وقالوا حمولة وقتوبة وركوبة يريدون انها مما يحمل عليها وتقتب وتركب فهي متخذة لذلك وان لم يقع بها الفعل فهي كالذبيحة والضحية في انها معدة لذلك وقال أبو الحسن انما قالوا حمولة حيث أرادوا التكثير كما قالوا انسابة وراوية ودخلها معنى الجمع على ارادة الجماعة فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وللبصريين في نحو حائض وطامث وطاق مذهبان فعند الخليل انه على معنى النسب كلابن وتامر كأنه قيل ذات حيض وذات طمث وعند سيبويه انه متأول بالسان أو شئ حائض كقولهم غلام ربة ويفعة على تأويل نفس وسلعة وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث تقول حائضة وطارقة الآن وغدا ومذهب الكوفيين يبطله جرى الضامر على الناقبة والجميل والعاشق على المرأة والرجل ، »

قال الشارح : اعلم انهم قالوا « امرأة طالق وحائض وطامث » وقاعد الآية من الحيض وطامث في وصف الريح من قوله تعالى (جاءتها ريح عاصف) فلم يأتوا فيه بالتاء وان كان وصفاً للمؤنث وذلك لانه لم يجر على الفعل وانما يلزم الفرق ما كان جارياً على الفعل لان الفعل لا بد من تأنيثه اذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقى نحو هند ذهبت وموعظة جاءت فاذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكور والمؤنث كما كان كذلك في الفعل واذا لم يكن جارياً على الفعل كان بمنزلة المنسوب فحائض بمعنى حائض أى ذات حيض على حد قولهم رجل دارع أى درعى بمعنى صاحب درع ألا ترى انك لا تقول دَرِعَ فتجريه على فعل انما قولك دارع أى ذو دروع وطاق أى ذات طلاق أى ان الطلاق ثابت فيها ومثله قولهم مرضع أى ذات رضاع ومنه قوله تعالى (السماء منفطر به) أى ذات انفطار وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت اذ لو أريد ذلك لاتوا بالتاء وقالوا حائضة غدا وطارقة غدا لانه شئ لم يثبت وانما هو إخبار على طريق الفعل كأنك قلت تحيض غدا وتطلق غدا ومنه قوله تعالى (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقال تعالى (ولسليمان الريح عاصفة) وقول الشاعر

رَأَيْتُ جُنُونََ الْعَامِ وَالْعَامُ قَبْلَهُ كَحَائِضَةٍ يَزْنِي بِهَا غَيْرُ طَاهِرٍ (١)

(١) الاستشهاد به في قوله « حائضة » حيث جاء بتاء التأنيث مع ان هذا اللفظ لا يكون وصفاً للمذكر البتة فدل على انه هنا إخبار على طريق الفعل وقد علمت ان الفعل يلزم تأنيثه اذا كان جارياً على مؤنث حقيقى التأنيث ويذكر اذا كان جارياً على مذكر

وذلك كله يجري على الفعل على تقدير حاضت وطلقت هذا مذهب الخليل « وسيبويه يتأول على انه صفة شئ أو انسان » والشئ مذكر فكأنهم قالوا شئ حائض لان الشئ عام يقع على المذكر والمؤنث واحتج الخليل بانه قد جاء فيما لا يختص بالمؤنث نحو حمل بازل وناقاة بازل ووجدناهم قد وصفوا بأشياء لا فعل لها نحو دارع ونابل ولاوجه له الا النسب فحملوا عليه حائضا وطلقا ونحوهما وكان المعنى ساعد عليه وأما سيبويه فاحتج بانه لما ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كان الحمل على المعنى مهيأ مبدأ نحو قوله

قامت بُكَيْهِ على قَبْرِ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامرُ (١)

تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

ولم يقل ذات غربة كانه حمله على انسان ذي غربة لان المرأة انسان فيكون ذلك قالوا حائض على معنى شئ حائض لان المرأة شئ وانسان ، واعلم ان حائضا وطاهرا ونحوهما اذا سقط منها التاء على التأويل المذكور فانه مذكر وليس ذلك من قبيل المؤنث المعنوي من نحو نمل وسوق ودار اللاتي التاء مرادة فيها والذي يدل على ذلك ان اللوسميناء رجلا بحائض أو طاهر لعرفنا ولو كان مؤنثا لم ينصرف كالوسميناء بسفاد وزينب وذلك نص من سيبويه ويدل على تذكره أيضا ان التاء قد تدخل على الحد الذي وصفناه وانما وصف المؤنث بالمذكر على التأويل على حد وصف المذكر بالمؤنث كقولهم رجل ربيعة ونكحة واعدة وهزأة ، « وذهب الكوفيون » الى ان سقوط التاء من هذه الاشياء لانها معان مخصوص بها المؤنث فاستغني عن علامة التانيث اذ العلامة انما يوتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل فلما اذا لم يكن هناك اشتراك فلا حاجة الى علامة ورأيت ابن السكيت قد علل بذلك في اصلاحه وهو يفسد من وجوه (أحدها) ان ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث بل قد جاء أيضا فيما يشترك فيه الذكر والأنثى قالوا حمل بازل وناقاة بازل وحمل ضامر وناقاة ضامر قال الأعشى

مهدي بها في الحي قد سُرِبَتْ هيفاء مثل المهرَةِ الضامرِ (٢)

(٢) الشاهد فيه قوله « ذا غربة » مع انه على لسان امرأة تخاطب رجلا وقد أطلق على مذكر وهو بمعنى صاحب و نه من حقه لو اجراء على مقتضى اللفظ ان يقول « ذات غربة » اي امرأة ذات غربة لكنه اجراء على المعنى فذهب الى انسان ذي غربة لان المرأة يصدق عليها انها انسان او شئ وهذا ظاهر ان شاء الله

(١) الاستشهاد به في قوله « الضامر » حيث جاء بلاتاء مع انه وصف للمهرة المؤنثة . وقد انشده في صدد الرد على الكوفيين حيث قالوا ان مجرد الصفات من تاء التانيث لانها خاصة بالمؤنث فتى اطلقت تين منها ما علم ما تجري عليه وانه مؤنث سواء كانت فيه التاء ام لم تكن ورده الشارح بان محل صحة هذا الكلام اذا تم لهم انهم انما تكرر التاء في الصفات التي تختص بالمؤنث ولا تطلق على المذكر لكن هذا غير مسلم كما ورد عنهم ذكر التاء مع الصفة التي تختص بالمؤنث كما في حائضة ونحوه قد ورد عنهم ايراد الصفة التي تشترك بين المذكر والمؤنث بلاتاء ومنه قولهم ناقاة ضامر وحمل ضامر كما في قول الأعشى الذي استشهد به الشارح وعلى هذا فلا يصلح قول الكوفيين ولا تتم لهم دعواهم ان حذف التاء هو لاختصاص الصفة بالمؤنث ، فلم يبق الا ما ذهب اليه الشارح تبعاً لسيبويه من ان التانيث والتذكير للتأويل بالذكر او المؤنث فيحذفون ما فيه التاء على مذكر فقد اولوه بما هو مؤنث وحيث يطلقون المجرد منها على ما هو مؤنث فهم يريدون به المذكر وهذا واضح ان شاء الله . . وقوله - سربلت - بالينساء المجهول - مناء البست .

فاسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد مذهبوا اليه وان كان أكثر الخذف انما وقع فيما يختص بالموث (الثاني) انه ينتقض مذهبوا اليه بقولهم مرضمة باثبات التاء فيما يختص بالموث (الثالث) ان التاء ملحق مع فعل الموث نحو حاضت المرأة وطلعت الجارية ولو كان اختصاصه بالموث يكفي فارقام يفرق الحال بين الصفة والفعل فاهرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويستوى المذكور والمؤنث في فعول ومفعال ومفعيل وفعل بمعنى مفعول ماجرى على الاسم تقول هذه المرأة قتيل بنى فلان ومررت بقتيلهم وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى (ان رحمة الله قريب من المحسنين) وتلوا ملحمة جديد ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الامثلة « من الصفات يستوى في سقوط التاء منها المذكور والمؤنث » فيقال رجل صبور وشكور وامرأة صبور وشكور وكذلك قالوا امرأة معطار لتي تكثر من استعمال الطيب ومذكرا لتي عادت ان تلد الذكور ومثلاث لتي عادت ان تلد الاثلاث وقالوا منطبق للبليغ ومعطير بمعنى المطار وقالوا امرأة جريح وقتيل فهذه الاسماء اذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء واذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس نحو رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بنى فلان فهذا معنى قوله « ماجرى على الاسم » أى ما تقدمها موصوف ؛ فأما « فعول ومفعال ومفعيل » فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للبالغة ولم تجر على الفعل فجرت مجرى المنسوب نحو دارع ونابل فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك وقد شذ نحو معزابة اذا كان يعزب بابه في المرعى فيبعدها عن الناس لعزته وقدرته ومثله مطرابة للكثير الطرب ومجذامة للسريع في قطع المودة ، وأما « فاعل بمعنى مفعول » فنحو كف خضيب وعين كحيل فانه أيضا يستوي في حذف التاء منه المذكور والمؤنث وذلك لانه معدول عن جهته اذ المعنى كف مخضوبة بالخناء وعين مكحولة بالكحل فلما عدلوا عن مفعول الى فاعل لم يثبتوا التاء ليفرقوا بينه وبين مالم يكن بمعنى مفعول من نحو كريمة وجيلة وقد شبهوا فاعلا الذى بمعنى فاعل بالتي بمعنى مفعول فأسقطوا منها التاء « فمن ذلك قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين » وهو بمعنى مقرب شهبوه بقتيل ونحوه وقيل انما أسقطت منه التاء لان الرحمة والرحم واحد فحملوا الخبر على المعنى ويؤيده قوله تعالى (هذا رحمة من ربى) فأما قولهم « ملحمة جديد » فقال الكوفيون هي فاعل بمعنى مفعول أى مجذومة وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها وقال البصريون هي بمعنى فاعلة أى جدت يقال جد الشيء يجد اذا صار جديدا وهو ضد الخلق فسقوط الهاء عندهم شاذ مشبه بالمفعول ومن ذلك ربح خريق أى شديدة الهبوب كأنها تخرق الارض قال الشاعر

كَأَنَّ هُبُوبَهَا خَفَقَانُ رِيحٍ خَرِيقٍ بَيْنَ أَهْلَامٍ طَوَالِ (١)

السربال والهيفاء الضامرة البطن الرقيقة الخاصرة وتقولون امرأة هيفاء وفرس هيفاء والمهرة انثى المهر وهو ولد الفرس او اول ما ينتج منه والجمع امهار ومهار وهم يشبهون النساء بالامهار . قال * وما عهد الامهرة عربية * والضمير وصف من الضمور وهو لطافة الجسم ونحافته وفعله من بابى نصر وكرم وقال المجد * وجمل ضمير كناية وبالفتح الرجل الهضم البطن اللطيف الجسم وهى بهاء والفرس الدقيق الحاجبين اه

(١) قدم الكلام على هذا البيت (ج ٥ ص ٤٩) فانظره هناك والاعلام الجبال ومفرده علم بزنة جبل *

ومنه شاة سديس أى بلغت السنة السادسة ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتأنث الجمع ليس بحقيقى ولذلك انسم فيما أسند اليه الحاق العلامة وتركها تقول فعل الرجال والمسلمات والايام وفعلت ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الجمع يكسب الاسم تانيثاً لانه يصير فى معنى الجماعة وذلك التأنث ليس بحقيقى لانه تأنث الاسم لاتأث المعنى فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما فلذلك « اذا أسند اليه فعل جاز فى فعله التذكير والتأنث » فالتأنث لما ذكرناه من ارادة الجماعة والتذكير على ارادة الجمع ولا اعتبار بتأنث واحد أو تذكيره ألا تراك تقول قامت الرجال وقام النساء فتؤنث فعل الرجال مع ان الواحد منه مذكر وهو رجل وتذكر فعل النساء مع ان الواحد امرأة قال الله تعالى (قالت الاعراب ، وقال نسوة) ولا فرق بين العقلاء وغيرهم فالرجال والايام فى ذلك سواء لان التأنث للاسم لا للمسمى والكوفيون يزعمون ان التذكير للكثرة والتأنث للقلة وبؤيد عندك ان تأنث الجمع ليس بحقيقى انك لو سميت رجلاً كلاباً أو كلاباً أو فلوساً أو عنوقاً لصرفته ولو كان تأنثه حقيقياً لكان حكمه حكم عقرب اذا سمى به وسعاد فى الصرف ، والجمع على ضربين مكسر وصحيح واعلم ان الجموع تختلف فى ذلك فما كان من الجمع مكسراً فانت مخير فى تذكيره فعله وتأنثه فنقوم الرجال وقامت الرجال من غير ترجيح لان لفظ الواحد قد زال بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع فان قدرته بالجمع ذكرته وان قدرته بالجماعة أنثته قال الشاعر

* أخذ العذارى عقدها فنظمه * (١) وقال الراجز

إذا الرجالُ ولدتْ أولادُها واضطربتْ من كبرِ أعضادُها (٢)

وجعلتْ أوصابُها نعمادُها فبني زروعٌ قد دأى حصادُها

(١) الاستشهاد به فى قوله « اخذ حيث جاء بالفعل مذكراً وفاعله العذارى لانه جمع تكسير وهو يجوز فى فعله التذكير والتأنث تقول قامت الرجال وقام الرجال وتقول قام النساء وذلك لانه يحتمل تاويلين (الاول) ان تؤوله بالجمع فتذكر فعله (الثانى) ان تؤوله بالجماعة فتؤنثه ، وكان من حق كل جمع ان يجوز فيه الوجهان لتأى التاويلين المتقدمين فيه غير ان سلامة نظم الواحد فى جمى التصحيح اوجبت التذكير فى جمع المذكر لان الواحد كالمذكور حينئذ وعند الاسناد الى الواحد يجب مراعاة تذكيره وتأنثه ، واوجبت التأنث فى جمع المؤنث لهذه العلة ايضا ، وخالف فيها الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ووافقهم فى جمع المؤنث ابو على الفارسى واحتجوا بقوله تعالى « آمنت بالذى آمنت به بنو اسرائيل » وقول الشاعر

فبني بناتى شجوهن وزوجتى * والضاعنون الى ثم تصدعوا

واحيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد لانه تغير شكله وحذفت لامه وربما احيب بان البيت ضرورة وبان الآية جاءت على القاعدة لان الفصل بين الفعل وفاعله يميز فيه الامرين كما سلفنا اليك فى اول الباب (٢) الاستشهاد بهذه الايات فى عدة مواضع الاول قوله « ولدت » والثانى قوله « واضطربت » والثالث قوله « وجعلت » فانه انت هذه الافعال الثلاثة لانها مسندة الى فاعلين كلها جمع تكسروها اولادها جمع ولدوا وعضادها جمع عضدوا ووصابها جمع وصب والقول فيه كالقول فى الشاهد الذى قبله

وما كان منه مجموعاً جمع السلامة فما كان منه مؤنث نحو المسلمات والمهندات كان الوجه تأنيث الفعل وان كان الجمع للمذكرين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه نحو قام الزيدون وانما كان الوجه فيما كان مؤنثاً تأنيث الفعل لرجحان التأنيث فيه على التذكير وذلك أن التأنيث فيه من وجهين من جهة أن الواحد مؤنث وهو باق على صيغته وهو مع ذلك مقدر بالجماعة والتذكير من جهة واحدة وهو تقديره بالجمع وجمع المذكر بالمكس التذكير فيه من جهتين من جهة أن الواحد باق وهو مذكر والثاني أنه مقدر بالجمع وهو مذكر والتأنيث من جهة واحدة وهو تقديره بالجماعة فرجع على التأنيث وقد ذكر بعضهم الاول وهو قليل قرأ حمزة والكسائي وابن عامر قبل أن ينفذ كلمات ربي بالياء وقال الشاعر

وقام إلى الماذلات يلمنني يقلن ألا تنفك نرحل نرحلاً (١)

وقد أنث بعضهم الثاني وهو من قبيل الضرورة قال الشاعر

قالت بنو عامر خالوا بني اسد يابوس للحرب ضراً لا قوام (٢)

فأعرفه ،

قال صاحب الكتاب * وأما ضيره فتقول في الاسناد اليه الرجال فعلت وفعلوا والمسلمات فعلت وفعلن وكذلك الايلم قال *

واذا للعداري بالدخان قمننت واستعجلت نصيب القُدور فملت

قال الشارح : قوله « وأما ضيره » يريد ضمير الجمع « فاذا أسند فعل الي ضمير الجمع فلا يخلو الجمع من أن يكون مكسراً أو غير مكسر فان كان مكسراً وكان المذكر ممن يعقل نحو الرجال والعلماء كان لك

(١) الاستشهاد في قوله « قام إلى الماذلات » حيث جاء بالفعل مذكراً مع كونه مسنداً إلى جمع المؤنث السالم وهو قوله الماذلات (واقول) يمكن أن يحجب عنه بما ذكرنا في قوله تعالى (آمنت بالذي آمنت بنو اسرائيل) من ان الفصل بين الفعل والفاعل يبيح الامرين التذكير والتأنيث وقد اجاب العلامة الرضى عن قول عارق الطائي

سحلفت بهدى مشعر بكراته يحب بصحراء الفيض درادقه

لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم لا تبحين للعظم ذوانا عارقه

بأنه انما ذكر المسند وهو قوله مشعر مع انه مسند الى المؤنث وهو قوله بكراته لان تأنيث البكرات مجازى وقد علمت ان المؤنث المجازى في التأنيث يجوز فيما اسند اليه التذكير والتأنيث فهذا جواب ثان عن مثل ما نحن فيه ولا يخطر بذهنك انه قصد البكرات ونحوه مما لا فرج له فانه اراد ان جمع المؤنث على هذا النحو

(٢) قدم شرح هذا البيت (ج ٣ ص ٩٨ و ج ٤ ص ٣٩) فانظره هناك والاستشهاد به هنا في قوله « قالت بنو » حيث انس الفعل المسند الى جمع المذكر السالم وكان من حقه ان ياتي به مذكراً غير انه لما كان بنو قد جمع جمع المذكر السالم على غير المألوف في هذا الجمع فان المعروف فيه ان تسلم بنية المفرد لكن بنو قد حذفت لام مفردة في الجمع فاشبه في ذلك جمع التكسير - جاز فيه تأنيث فعله حملاً على جمع التكسير ومثل هذا البيت قول قريظ بن انيف وهو احد شعراء بلعبر وانشده ابو تمام في الحماسة .

لو كنت من مازن لم تستبح ابلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

فجاز تأنيث الفعل المسند اليه كما يجوز في الابناء الذي هو جمع مكسر

فيه وجهان (أحدهما) أن تلحقه تاء التانيث نحو الرجال قامت فتؤنثه وتفرد له لأنه يرجع إلى تقدير الجماعة وهي حقيقة واحدة مؤنثة (ويجوز) أن يرجع إلى اللفظ وهو جمع مذكر عاقل فتظهر علامة ضميره بالواو نحو الرجال قاموا لأن الواو للمذكرين ممن يعقل فأما قوله

شَرِبْتُ بِهَا وَالَّذِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوُّبُوا (١)

فانه كان ينبغي أن يقول دنت على تقدير علامة الجماعة أودنون لأنه جمع لما لا يعقل إلا أنه أجراها مجرى من يعقل إذ كان دورها يجري على تقدير لا يختلف وصار كقصد العاقل لشيء يعلمه فلذلك جمعها بالواو والنون فقال بنو نعش ولم يقل بنات نعش فإذا عاد الضمير بالواو على حد جمعه إياه ومثله قوله تعالى (قالت نائلة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) لما أخبر هنهن بالخطاب الذي يختص بمن يعقل جمعها بالواو المختصة بمن يعقل ؛ وإن كان المكسر غير أولى للعقل نحو الأيام والحر فلك فيه وجهان (أحدهما) أن تلحق الفعل التاء فتقول الأيام فعلت على تقدير جماعة الأيام (وإن) شئت قلت فعلن لأن الأيام مما لا يعقل لجمعه وضمير جمعه كالمؤنث وإن كان مذكرا فهو ثيابك مزقن وجمالك أقبلن قال الشاعر

وإن نسكن الأيام فرقن بيننا فقد بان محمود أخى يوم ودعا (٢)

والذي يؤيد عندك أن ما لا يعقل يجري عندهم مجرى المؤنث أنك إذا صغرت نحو جمال ودراهم فأنك ترده إلى الواحد ثم تجمعه بالالف والتاء كالمؤنث فتقول في تصغير جمال ودراهم جميلات ودريهمات والمؤنث السالم نحو الهندات تقول « الهندات قامت » على معنى الجماعة وقن على اللفظ وكذلك مكسره نحو الهنود قامت وقن إن شئت فأما قول الشاعر * وإذا العذارى الخ * (٣) البيت لسلي بن ربيعة الضبي والشاهد

(١) البيت للناطقة الجعدى والشاهد فيه تذكيره الفعل المسند إلى بنات نعش لاخباره عنها بالنور والتصوب كما يخبر عن الآدميين قال سيديويه : « وأما كل في ذلك يسبحون ورايتهم إلى ساجدين ويلها النمل ادخلوا مساكنكم فزعم - أي الخليل - أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود وصار النمل بتلك المنزلة حيث حدثت عنه كما تحدث عن الأناسي وكذلك في ذلك يسبحون لأنها جعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول مطر نابوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور قال الناطقة الجعدى شربت بها والديك يدعو (البيت) فجاء هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تؤمر وتطيع وتفهم الكلام وتعبد بمنزلة الآدميين » اه وقد وصف الناطقة خرا باكرها بالشرب عند صياح الديك وتصوب بنات نعش ودنوها من الأفق للغروب والباء في قوله « بها » زائدة مؤكدة وكثيرا ما تزيد العرب في مثل هذا كما قال عنترة

شربت بماء الدحرضين فأصبحت * زوراء تنفر عن حياض الديلم

(٢) الاستشهاد به في قوله « فرقن » حيث أعاد ضمير جماعة الاناث على الأيام مع أنها جمع يوم واليوم مذكر وإنما كان هذا من قبل أن الأيام لا تعقل وحق جمع ما لا يعقل وضمير جمعه أن يكون ضمير مؤنثا

(٣) العذارى جمع عذراء وهي الفتاة البكر . وتقنعت معناه لبست المقنعة : وقوله « ملت » هو من قولهم ملات الخبز واللحم - من باب ردوا متلته كذلك - إذا جعلته على الملة وهي الرماد الحار وذلك الخبز وهذا اللحم مليل ومملول والشاهد في البيت قوله « تقنعت : واستعجلت وملت » حيث أعاد الضمير مفردا مؤنثا على جماعة الاناث وهي العذارى . يمدح هؤلاء الناس بأنهم يكرمون الضيف فيقول انهم لفرط اكرامهم ضيوفهم تباشروا بكار من خدمة الضيف ما يباشروا الآباء

فيه قوله تقنعت وملت حيث كان عائدا الى العذارى والعذارى جمع عذراء وهي البكر يصف اكرام أهله الضيوف وانه افراط اكرامهم مباشر الصبيات الابكار ما يباشره الآباء ، وأما الجمع المذكور السالم فمضمرة بالواو نحو « الزيدون قاموا » لا غير ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وعن أبي عثمان العرب تقول الاجذاع انكسرن لادني العدد والجدوع انكسرت ويقال لخمس خلون وخمس عشرة خلت وما ذاك بضربة لازب ﴾ ،

قال الشارح : اعلم أن هذا الشيء قد استعملته العرب استحسانا للفرق بين القليل والكثير فيقولون الاجذاع انكسرن والجدوع انكسرت فيؤنثون الكثير بالتاء والقليل بالنون ومنه قولهم في التاريخ « لخمس خلون » وأربع بقين « ولخمس عشرة خلت » ولثلاث عشرة بقيت ، وقد قيل في تعليل ذلك أقوال (أقربها) ما ذهب اليه الجرجاني وهو أن التأنيث فيها لمعني الجماعة والكثرة أذهب في معنى الجمعية من القلة والتاء حرف مختص بالتأنيث فجعلت علامة فيها كان أذهب في معنى الجمعية والنون فيها هو أقل حظا في الجمعية لان النون لا ترد للتأنيث خصوصا وانما ترد على ذوات صفتها التأنيث ، والذي عندي في ذلك أن بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد من ذلك جواز تصغيرها على الفاظها من نحو أجيال وأثياب ومنها جواز وصف المفرد به من نحو برمة أكسار وثوب أسبال ومنها هود الضمير اليه مفردا من قوله تعالى (وان لكم في الانعام لبرة نسقيكم مما في بطونه) فلما غلبت على القلة أحكام المفرد عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع لتلايتهم فيها الافراد ، وقوله « وما ذاك بضربة لازب » يريد بأمر ثابت يلزمك أن تأتي به بل أنت مخير ان أتيت به فحسن وان لم تأت به فعربي جيد وهو من قولهم لزب الشيء يلزب لزوبا اذا ثبت ولازب أفصح من لازم ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث قال الله تعالى (كأنهم أعجاز نخل خاوية) وقال (منقعه) مؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع وقال يونس فاذا أرادوا ذلك قالوا هذه شاة ذكر وحامة ذكر ﴾ ،

قال الشارح : قد تقدم أن هذا الضرب من الجمع مما يكون واحده على بنائه من لفظه وتلحقه تاء التأنيث لبيان الواحد من الجمع فانه يقع الاسم فيه للجنس كما يقع للواحد فاذا وصفته جاز في الصفة التذكير على اللفظ لانه جنس مع الافراد والتأنيث على تأويل معنى الجماعة وذلك نحو قوله تعالى (أعجاز نخل خاوية ، ومنقعه) ويجوز جمع الصفة مكسرا ومصححا نحو قوله تعالى (السحاب الثقال) وقال تعالى (والنخل باسقات) ويقع على الحيوان كما يقع على غيره من نحو حمام وبطة وبطة وشاة وشاة ، ولا يفصل بين مذكره ومؤنثه بالتاء ، لانك لو قلت للمؤنث حمام وللمذكر حمام لالتبس بالجمع فتجنبوه لذلك واكتفوا بالصيغة فاذا أرادوا الذكر قالوا حمامة ذكر وشاة ذكر وكذلك اذا أرادوا الانثى قالوا حمامة أنثى وشاة أنثى حكى ذلك يونس فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والأبنية التي تلحقها الف التأنيث المقصورة على ضربين مختصة بها ومشاركة فن المختصة فعل وهي نجى - على ضربين اسما وصفة فالاسم على ضربين غير مصدر كالبهيمى

والحمي والرؤيا وحزوى ومصدر كالشري والرجعي والصفة نحو حبل وخشي وربى ، قال الشارح : لما فرغ من الكلام على الموث بالبناء انتقل الى « الكلام على الموث بالالف » والف التانيث على ضربين مقصورة وممدودة ومعنى قولنا مقصورة أن تكون مفردة ليس معها الف أخرى فتد انما هي الف واحدة ما كنة في الوصل والوقف فلا يدخلها شيء من الاعراب لارفع ولا نصب ولا جر كانتا قصرت عن الاعراب كله ، من القصر وهو الحبس ، والالف تزداد آخرها على ثلاثة اضرب (أحدها) أن تكون للتانيث (والثاني) أن تكون ملحقة (والثالث) أن تكون لغير تانيث ولا الحاق بل لتكسير الكلمة وتوفير لفظها والفرق بين الف التانيث وغيرها أن الف التانيث لا تنون نكرة نحو حبل ودنيا ويمتنع ادخال علم التانيث عليها فلا يقال حبلة ولا دنياة لثلا يجمع بين علامتي تانيث والضمربان الآخران يدخلهما التنوين ولا يمتنعان من علم التانيث من نحو أرطى ومعزى فأرطى ملحق بجمعف وسلب ومعزى ملحق بدرهم وهجرع والذي يدل على ذلك أنك تنونه فتقول أرطى ومعزى وتدخلهما تاء التانيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أرطاة وأما الثالث فهو الحاقها لغير تانيث ولا الحاق نحو قبعثرى وكثرى فهذه الالف ليست للتانيث لانها منونة ولا للحاق لانه ليس لنا أصل سدامى فيلحق قبعثرى به فكان زائدا لتكثير الكلمة ، « وأما الالف التي للتانيث فهي على ضربين » الف مفردة والالف تلحق قبلها الف المد فتقلب الآخرة منهما همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فاما الالف المفردة فاذا لحقت الاسم لم تفل من أن تلحق بناء مختصا بالتانيث أو بناء مشتركا للتانيث وغيره « فن المختص ما كان على فعلى » بضم الاول وسكون الثانى نحو دنيا وحبل فهذا البناء لا يكون الا موثنا والمراد بقولنا لا يكون الا موثنا أن الفه لا تكون للحاق ولا لغيره لانه ليس فى الكلام مثل جمعف بضم الفاء فيكون هذا ملحقا به وزيادتها لتكثير قليلة لا يصار اليه ما وجد عنه مندوحة مع ان غالب الامر فى الزيادة لغير الحاق أن تكون فيما زاد على الاصول على حدها فى قبعثرى وكثرى هذا رأى سيبويه وأصحابه فاما على قياس مذهب أبى الحسن فيجوز ان يكون للحاق بجمعف وقد أجاز السيرافى الحاق بجمعف وان لم يكن من الاصول لان حروفه كلها أصول ذكر ذلك فى باب الجمع فيما كان ملحقا بالاربعة وقد حكى سيبويه على سبيل الشذوذ بهمة وقياس ذلك عند سيبويه أن تكون الالف فيه لتكثير لتعذر أن تكون للتانيث اذ علم التانيث لا يدخل على مثله ، وهذا البناء يجرى على ثلاثة اضرب اسما ليس بمصدر ومصدرا وصفة فالاول نحو « البهمى » وهو نبت « والحمي والرؤيا » لما يراه فى منامه الانسان من الاحلام « وحزوى » موضع بالدهناء من بلاد تميم ومنه طغيا اسم للصغير من بقر الوحش حكاه الاصمعى بضم الاول وحكاه ثعلب بفتح « والثانى وهو المصدر » كالرجعى بمعنى الرجوع « والبشرى » بمعنى البشارة ومن ذلك الزلفى بمعنى الزلاف وهي القرية والمنزلة من قوله تعالى (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقر بكم عندنا زلفى) أى إزلافا ومن ذلك الشورى بمعنى المشورة والسواى بمعنى المساءة والحسنى بمعنى الحسن والغنى بمعنى الغنم « والثالث وهو الصفة نحو حبل » للحامل « وخشي » لمن أشكل أمره بان يكون له ما للرجال والنساء جميعا مأخوذ من التخنش وهو الانعطاف والتكسر « وربى » وهى الشاة التى وضعت حديثا وجمعها رباب ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها فعلى وهي على ضربين اسم كاجلى ودقري وبردي وصفة كجمزى وبشكى ومرطى ﴾

قال الشارح : يريد من المختص بالمؤث « فعلى » بفتح الفاء والعين لان الفه لا تكون للاطلاق لانه ليس في الرباعي مثل جعفر بفتح الفاء والعين فكانت للتأنيث لما ذكرنا فن ذلك « أجلى ودقري وبردي » وهي أسماء مواضع وقالوا في الصفة « جزى وبشكى ومرطى » فالجزى من السرعة يقال هو يعدو والجمزى أى هذا الضرب من العدو وقالوا حمار جزى أى سريع قال الشاعر

كأنى ورحلى إذا دھتها على جزمى جازي بالرمال (١)

وذلك كما يقال رجل عدل وماء غور « والبشكى » مثله يقال عدا البشكى وناقبة بشكى أى سريعة وكذلك « المرطى » ضرب من العدو سريع قال الاصمعي هو فوق التقرب ودون الاهذاب ، قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها فعلى كشعبي وأربى ﴾

قال الشارح : كذلك هذا البناء يختص بالتأنيث لامتناع ان يكون للاطلاق اذ ليس في الاصول ما هو على هذا المثال « فشعبي » مكان « وأربى » من أسماء الداهية ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ومن المشتركة فعلى فالتى الفها للتأنيث أربعة أضرب لسم عين كسلي ورضوى وعوى واسم معنى كالذقوى والرعى والنجوى واللومى ووصف مفرد كالظماي والمطشى والسكري وجمع كالجرحي والأسرى ﴾

قال الشارح : المراد « بالمشترك » ان يكون البناء مما يشترك فيه المذكر والمؤنث وذلك بان يكون الاسم الذي في آخره الف زائدة على وزن الاصول نحو « فعلى » فانه يكون على مثال جعفر فيجوز ان يكون الفه للاطلاق ويجوز ان يكون للتأنيث فيحتاج حينئذ الى نظر واستدلال فان كان مما يسوغ ادخال تاء التأنيث عليه لم تكن الالف في آخره للتأنيث وكذلك ان سمع فيها التنوين فليست للتأنيث لان الف التأنيث لا يدخلها تنوين لانها تمنع الصرف ولا يدخل عليها علم التأنيث اذ علم التأنيث لا يدخل على مثله وان امتنعت من ذينك فهي للتأنيث ، « واذا كانت للتأنيث فلها أربعة مواضع أحدها ان يكون اسم عين » وهو ما كان شخصاً موطئاً نحو « سلمى » وهو اسم رجل وسلمى أحد جبلى طيء وكان العلم منقول منه ومن ذلك « رضوى » وهو اسم جبل بالمدينة « وعوى » من منازل القمر وهي خمسة أنجم يقال لها ورك الاسد « الثانى ان يكون اسم معنى » وهو ما كان مصدراً « كالذعوى » بمعنى الادعاء والرعى أيضاً مصدر بمعنى الارعواء يقال ارعوى عن القبيح اذ ارجع عنه وهو حسن الرعو والرعو ومن ذلك « النجوى » بمعنى المناجاة وهي المسارة ومنه قوله تعالى (واذهب نجوى) ولذلك وحدهم جماعة ، لكونه مصدراً جعلوا نفس النجوى مبالغة كما يقال رجل عدل وقوم رضى وكذلك « اللومى » بمعنى اللوم أنشد أبو زيد

(١) أنشده شاهد اعلى انه قد جاء عنهم جمزى بفتححات وصفة بمعنى السريع وقال المجد الفيروزبادى « جز الانسان باليمير يجمز جمزا وجمزى وهو عدو ودون الحضر وفوق العنق » ثم قال « وحار جبار وثاب وجمزى سريع » اه ومنه تعلم انه جاء جمزى وصفة ومصدر افتدبروا الله يلهيك

أما تنفك تركبني بلومي بهجت بها كما يرسج الفصيل (١)

أى تعلوني باللوم الا انه أنت فقال بها لان الالف للتأنيث « الثالث ان يكون صفة وهي على ضربين تكون مفرداً وتكون جمعاً » فالفرد يكون مؤنث فعلان وهو نظير أفعل فعلاء نحو أحر وحراء في ان مؤنثه على غير بناء مذكور « والجمع » ان يكون جمع فعيل بمعنى مفعول مما هو آفة وداء نحو جرح « وجرحى » وأسير « وأسرى » وكليم وكلمى وقد تقدم الكلام عليه في الجمع ؛

قال صاحب الكتاب « والى الفها للالحاق نحو أرطى وعلقى لقولهم أرطاة وعلقاة »

قال الشارح : قد تقدم القول ان هذا البناء يكون مذكراً ويكون مؤنثاً فاذا امتنعت الفه من التنوين ودخول التاء عليها دل ذلك على انها للتأنيث واذا سمع فيها التنوين وساغ دخول التاء عليها نحو « أرطى وعلقى وأرطاة وعلقاة » فان تنوينه يدل على انصرافه ولو كان الالف فيه للتأنيث لكان غير مصروف كحبل وسكرى واذا لم تكن للتأنيث كانت للالحاق وذلك لانه على ابلية الاصول ؛ والالحاق معنى مقصود ويفيد فائدة ما هو مزيد للتكثير ولم يرد به الالحاق لان كل الحاق تكثير وليس كل تكثير الحاقا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب « ومنها فعلى فالى الفها للتأنيث ضربان اسم عين مفرد كالشيزى والدغلى وذفري فيمن لم يصرف وجمع كالحجلى والظربى في جمع الحجل والظربان ومصدر كالدكرى والى الالحاق ضربان اسم كعزى وذفري فيمن صرف وصفة كقولهم رجل كعصى وهو الذى يأكل وحده وعزى عن ثعلب وسيبويه لم يشبهه صفة الامع التاء نحو عزهاة »

قال الشارح : قوله « ومنها » يريد ومن المشتركة « فعلى » بكسر الفاء وسكون العين فهذا البناء يكون أيضاً مؤنثاً ومذكر الملوثة ما كانت الفه للتأنيث واعتباره بامتناع الصرف وامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه وذلك على أربعة أضرب اسم عين ومصدر وصفة وجمع فالاول وهو العين نحو « الشيزى » وهو خشب اسود يتخذ منه القصاع « والدغلى » وهو نبت وفيه لغتان الصرف وتركه فمن صرفه جعل الفه للالحاق بدرهم ومن لم يصرفه جعله مؤنثاً وكذلك « ذفري » وهو من القفا ما وراء الاذن وهو أول ما يعرق من البعير يقال ذفري أسيلة وفيه أيضاً لغتان الصرف وتركه « وأما الثانى وهو المصدر » فقالوا ذكرته « ذكرى » بمعنى الذكر قال الله تعالى (ان فى ذلك لذكرى) وقال (تبصرة وذكرى لكل عبد منيب) فامتناع تنوينه مع انه نكرة دليل على ان الفه للتأنيث « الثالث وهو الصفة زهم سيبويه ان فعلى لم يرد صفة الا وفيه تاء التأنيث » نحو قولهم رجل « عزهاة » وهو الذى لا يطرب للهو تكبرا وسعلاة وهى أخبث الغول وحكى أحمد بن يحيى ثعلب عزهى بغير تاء وقالوا « رجل يعهى » للذى يأكل وحده وسيبويه منع ان يكون فعلى صفة اذا كانت الفه للتأنيث فاما ما ذكره فان الفه للالحاق بدليل دخول التاء عليه « وأما الرابع وهو ما كان جمعاً » من هذا البناء فلم يات الا فى حرفين قالوا « حبلجى » فى جمع حبل « وظربى » فى

(١) انشده شاهدا على انه قد جاء عنهم لومى مصدرا بمعنى اللوم . وقال فى القاموس : « اللوم واللوماء واللومى

جمع ظربان وقد تقدم الكلام عليهما في الجمع وقالوا « الدفلى » يقع للواحد والجمع وهو بالجنس أشبه منه بالجمع ،

قال صاحب الكتاب ﴿ والابنية التي تلحقها ممدودة فعلاء وهي على ضربين اسم وصفة فالاسم على ثلاثة أضرب اسم عين مفرد كالصحراء والبيداء وجمع كالتصباء والطرفاء والحلفاء والأشياء ومصدر كالسراء والضراء والنعماء والباساء ﴾

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على أبنية الالف المقصورة انتقل الى الكلام على « أبنية الممدودة » وقد تقدم بيان معنى المقصورة والممدودة فمن أبنية الممدودة « فعلاء » بفتح الفاء منها « وهي على ضربين اسم وصفة فالاسم على ثلاثة أضرب مفرد » واقع على عين « كالصحراء والبيداء » فالصحراء البرية وقيل لها ذلك لاتساعها وعدم الحائل فيها ومنه لقية صحرة بحرة أى من غير حائل والبيداء المفازة مأخوذ من باد يبيد اذا هلك لانها موحشة مهلكة وقيل لها مفازة على طريق التناؤل بالسلامة كما قيل للمعوج أحنف والحنف الاستقامة وقيل المفازة مأخوذ من قولهم فوز اذا هلك فيكون اذا كالبيداء والاول أمثل لاحتمال ان يكون فوز مأخوذاً من المفازة كانه ركب مفازة فهلك وقالوا الجرباء للسماء كأنهم جعلوا الكواكب كالجرب لها فعلى هذا أصلها الصفة وانما غلبت فصارت اسماً بالقلبة وقالوا الجباء من قولهم الجباء الغفير أى جماعتهم لم يتخلف منهم أحد فهو اسم وليس بمصدر ، « وأما الجمع فنحو التصباء والطرفاء والحلفاء والأشياء » وهذه الاسماء مفردة واقعة على الجمع فلفظها لفظ الافراد ومعناها الجمع هذا مذهب سيبويه وحكى أبو عثمان عن الأصمعي انه قال واحد الطرفاء طرفة وواحد القصصاء قصبة وواحد الحلفاء حلقة فهذا وحده مكسور العين وليس الخلاف في تكسيرها وعدم تكسيرها إنما موضع الخلاف ان هذه الاسماء هل هى بمنزلة القوم والابل لا واحد لها من لفظها أو هى بمنزلة الجامل والباقر في ان لها واحداً من لفظها وهو جمل وبقرة وأما « أشياء » فان أصلها شياء على زنة فعلاء كتصباء وطرفاء الا انهم كرهوا تقارب الهمزتين فحولوا الاولى الى موضع الفاء فقالوا أشياء على زنة لفعلاء والاصل فعلاء والذي يدل على انه مفرد تكسيرهم اياه على أشاوى وفيه خلاف قد ذكرته في شرح الملوكي وقد استقصيت الكلام فيه هناك ، « وأما المصدر فنحو السراء والضراء » بمعنى المسرة والمضرة « والنعماء » بمعنى النعمة قال الله تعالى (ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته) والصواب انها أسماء للمصادر وليست أنفسها فالسراء الرخاء والضراء الشدة والنعماء النعمة فهى أسماء لهذه المعاني فاذا قلنا انها مصادر كانت عبارة عن نفس الفعل الذى هو المعنى واذا كانت أسماء لها كانت عبارة عن المحصل لهذه المعاني ،

قال صاحب الكتاب ﴿ والصفة على ضربين ما هو تأنيث أفعل وما ليس كذلك فالاول نحو سوداء وبيضاء والثانى نحو امرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء والعرب العرباء ﴾

قال الشارح : هذه الاسماء كلها صفات لانها جارية على الموصوفين نحو هذه « امرأة حسناء » ورأيت امرأة حسناء ومورت بامرأة حسناء وكذلك البقية والغالب على هذا البناء ان يكون « مؤنث أفعل » وبابه الالوان والعيوب الثابتة بأصل الخلقة « نحواً بيض وبيضاء وأسود وسوداء » وأزرق وزرقاء وقالوا فى العيوب

أعني وعمياء وأعرج وعرجاء وأعمور وعوراء وقد جاء لغير أفعل قالوا امرأة حسناء أي جميلة ولم يقولوا رجل أحسن حتى يقرنوه بمن فيقولوا رجل أحسن من غيره وقالوا « ديمة هطلاء » أي دائمة الهطل ولا يكادون يقولون مطر أهطل وقالوا « حلة شوكة » للجديدة هكذا قال أبو عبيدة كانتا تشوك لجديتها لأن الجديدين يوصف بالخشونة وقالوا « العرب العرباء » أي الخالصة كما يقال العاربة وقالوا امرأة عجزاء للكبيرة المعجز وإذا أرادوا المذكر قالوا رجل إلى ولم يقولوا أعجز وقالوا داهية دهياء كأنهم رفضوا أفعل في هذه الصفات لقلة وصف المذكر بها ، فهذا البناء أعني فعلاء المفتوح الاول على اختلاف ضروبه لا تكون الهمزة في آخره الا للتأنيث فلا ينصرف لذلك وهي بدل من الف التأنيث بخلاف المضموم أوله والمكسور نحو قوباء وعلباء وذلك لانه ليس في الكلام فعلاء بفتح الفاء فيكون هذا ملحقا به الا فيما كان مضاعفاً نحو الزوال والقلقال وحكي الفراء ناقة بها خزعال أي ظلع وروى ثعلب تهقار للحجر الصلب وزاد أبو مالك قسطال للغبار فان صحت الرواية حمل على ان المراد خزعل وقهر وقسطل والالف إشباع عن الفتحة قبلها على حد • تنقاد الصياريف • (١)

قال صاحب الكتاب • ونحور حضاء ونفساء وسبراء وسابياء وكبرياء وهاشوراء وبركاء وبروكاء وعقرباء وخنفساء وأصدقاء وكرماء وزمكاء •

قال الشارح : وقد جاءت الف التأنيث في أبنية مختلفة غير فعلاء فمن ذلك « الرخصاء » وهو عرق الحمي مأخوذ من رخص الثوب اذا غسله كأن عرق الحمي يغسل المحموم وهو بضم الفاء وفتح العين وهمزته للتأنيث وليست لللاحاق لانه ليس في الكلام مثل فعلاء فيكون ملحقاً به ومثله العرواء وهي قرة الحمي ومسها أول ما تأخذ مأخوذ من عرا يعرفون وقالوا « نفساء » للمرأة حين تضع حملها ومن ذلك « سبراء » بكسر الاول وفتح الثاني وهو من البرود فيه خطوط كالسيور وقيل هو الذهب قال النابغة صفراء كالسبراء اكمل خلقها كالفضن في غلوائه المتأود (٢)

(١) هذه قطعة من بيت الفرزدق وهو بتمامه

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة تنفي الدنانير تنقاد الصياريف

ويستشهد به لزيادة الياء في الصياريف ضرورة تشبها لها بما جمع في الكلام على غير واحد نحو ذكر ومذا كبر وسمج ومساميج قال سيوييه • دور بما مدوا نحو مساجد ومناير فيقولون مساجيد ومناير شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام كما قال الفرزدق • تنفي يداها الحصى (البيت) • اه يصف ناقة بسرعة السير في الهواجر فيقول • ان يديها الشدة وقمها في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بهضاً ويسمع له صليل كصليل الدنانير اذا انتقدتها الصير فنفي رديتها عن جيدها وخص الهاجرة لتعذر السير فيها

(٢) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر وكان النابغة في بعض دخلاته على

النعمان قد فاجأته المتجردة فسقط نصفها عنها ففعلت وجهها بمصميتها ومطلع هذه القصيدة

امن آل مية رائج او مقتدى محجلان ذا زاد وغير مزود

اقد الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحلتنا وكان قد

وقبل البيت المستشهد به

وقالوا « ساياء » للمشيمة التي تخرج مع الولد وإذا كثر نسل الغنم فهي الساياء وهو مأخوذ من سبيت الخمر إذا حملتها من بلد إلى بلد لخروجها من مكان إلى مكان ويجوز أن يكون من أسابي الدم وهو طرائقه لأن المشيمة لا تنفك من دم « والكبرياء » مصدر كالكبر بمعنى العظمة « وعاشوراء » اليوم العاشر من المحرم خاصة وهو فاعولاء من العشرة « وبركاه » معناه الثبات في الحرب وهو من البروك يقال براك براك وكذلك « بروكاه » « والعقرباء » الاثنى من المقارب « والخنفساء » من حشرات الارض معروفة يقال خنفس وخنفساء « وأصدقاه وكرماء » من الجموع التي وقعت الف التأنيث في آخرها كما وقعت المقصورة في آخر حبالي وسكاري وهو كثير في فعل نحو شقي وأشقياء وقي وأتقياء ومثل كريم وكرماء وحنيف وحنفاء وقالوا شاهد وشهداء وصالح وصالحاء وشاعر وشعراء ، وأما زمكاه فهو ذنب الطائر والقصر فيها الفاشي ،

نظرت بمقلة شادن متربب احوى احم المقلتين مقلد
والنظم في سلك يزين نحرها ذهب توقد كالشهاب الموقد
صفراء كالسيرا (البيت) وبعده

والبطن ذوعكن لطيف طيب والنحر تنفجه بشدى مقعد
مخطوطة المتنين غير مفاضة ربا الروادف بضة المتجرد

وقوله « امن آلمية الخ » قال الاصمعي . يقول انت رائح او مغتد اى اتروح اليوم ام تغتدى غدا والرواح العشى يقال . رحنا وتروحنا اذا سرتنا عشيا والرواح من لدن زوال الشمس الى الليل يقول اتمضى في حال عجلتك زودت ام لم تزود واراد بالزاد ما كان من نظرة ينظرها الى مية محبوبته وقيل الزاد ما كان من تسليم ورد تحية . وقوله « نظرت بمقلة شادن الخ » المقلة الشحمة التي تجمع البياض والسواد ، والشادن من اولاد الطباء الذين قد شدن اى ترعرع يقال منه شدن الصبي والخشف اذا ترعرع والاحوى مأخوذ من الحوة وهي حمرة تضرب الى السواد قال الخليل من جعل الحوة السوداء فهو من الطباء الذين يحفوه بخطتان سوداوان ، واراد بالاحم شديد سواد المقلة ، والمقلد الذي قد قلدا الحلى وزين به . وصف الطي انه قريب وانه قد زين بالحلى ليكون ابلغ لحسن المشبه ، وقد تزين النساء الطباء المتربة كما قال .

رشا توأصين القيان به حتى عقدن باذنه شنف

وقوله « والنظم في سلك يزين الخ » يروى تزين بالتاء الفوقية . والنظم ما نظم من الحلى في سلك . والسلك الخيط . والنحر الصدر . والشهاب شعلة نار ساطعة . لما قال نحرها يزينه نظم في سلك لم يرد انه من صنوف الحلى فنه بان قال هو ذهب . فان شئت جعلته خبر مبتدا مضمر وان شئت جعلته بدلا . وانت توقد لانه فعل للذهب والذهب مؤنثة . وقوله « صفراء كالسيرا » فالسيرا ثوب من حرير فيه خطوط . وغلواء الغصن طوله وارتفاعه والمتاود المتثنى من النعومة واللين قال القتيبي ، صفراء من كثرة الطيب كما قال الاعشى

بيضاء ضحوتها وصف راء العشية كالفرار

اراد ايضا تطيب بالعشى وقوله كالسيرا اراد ان رقتها ولينها كالسيرا وقوله كالغصن اراد انها في نعومتها وتثنيها كالغصن . وقوله « والبطن ذوعكن الخ » يروى بدل قوله والنحر تنفجه « والاتب تنفجه » والمتاود ثوب تلبسه قال الوزير ابو بكر البطليوسى : وهو البق بالمعنى لان التدى ينفج الثوب اى يرفع ويغظمه . وقوله « مخطوطة المتنين الخ » فان مخطوطة بالحاء المهملة و يروى مخطوطة بالحاء المعجمة . قال القتيبي . مخطوطة المتنين معناه ان متنيها ام لسان مكتزان والمفاضة المتفتحة الواسعة البطن المملئة باللحم والشحم . وقوله « ربا الروادف » اى كثيرة لحم الارادف . والبضة الرخصة الرطبة .

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما فعلاء وفعلاء كلباء وحرباء وسيساء وحواء ومزاء وقوباء فأنهم اللاحق ﴾ قال المشرح : أما ما كان على « فعلاء وفعلاء » بكسر الاول وضمه وسكون الثاني منه فانه مصروف منون لان همزته ليست للتأنيث بخلاف الهمزة في نحو صحراء وبيداء فالكسور الاول نحو « علباء وحرباء وسيساء » والعلباء عصب العنق يقال منه علب البعير وناقة معلبة اذا داء جالبا عنقها « والحرباء » دويبة أكبر من المظاة تستقبل الشمس وتدور معها حيث دارت وتتلون ألوانا بجر الشمس قيل هو ذكر أم حبين « والسيساء » الظهر قال أبو عمرو السيساء من الفرس الحارك ومن الجمار الظهر ومنه القيقاء والزيزاء للارض الغليظة فهذا كله ملحق بسر داح ولذلك انصرف كما ان سرداحاً انصرف والهمزة فيه بدل من ياء والاصل علباي وحرباي وسيساي فوقعت الياء طرفاً بعد الف زائدة فقلبت الفائم قلبت الالف همزة كما قلنا في كساء ورداء بخلاف همزة فعلاء ونحو صحراء وحرباء فان الهمزة فيه بدل من الف التأنيث « فان قيل » ما الدليل على ان الاصل علباي وحرباي بالياء دون ان يكون علباوا وحرباوا او فالحواب ان العرب لما أنثت هذا الضرب وأظهرت هذا الحرف المنقلب لم تظهر الاياه وذلك نحو در حاية للضخم القصير ودعكاية فظهور الياء في المؤنث بالياء دلالة على ان الهمزة في حرباء وعلباء منقلبة عن ياء لاءن واو ، وكذلك المضموم الاول نحو « الحواء والمزاء والقوباء » كله مصروف لانه ملحق بقرطاس وقرطاط فالحواء ثبت يشبه لونه لون الذئب الواحدة حواء « والمزاء » من أسماء الخمر يقال مزاء للذئذ الطعم وهو من أسمائها وليس بصفة « والقوباء » داء معروف يتقشر فاذا نقل عليه يبرأ وفيه لنتان قوباء بفتح العين وقوباء بالاسكان فن فتح العين كان من باب الرخصاء والعرواء لا ينصرف لانه ليس في الابنية فعلا ل بضم الفاء وفتح العين فيباحق به فكانت همزته للتأنيث فلم ينصرف لذلك ومن أسكن وقال قوباء كان ملحقاً بقرطاس فهو منصرف لذلك ومثله الخشاء وهو العظم الثاني وراء الاذن قال ابن السكيت ليس في الكلام فعلاء بضم الفاء وسكون العين الا حرفان الخشاء والقوباء فاهرنه ،

ومن أصناف الاسم المصغر

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الاسم المتمكن اذا صغر ضم صدره وفتح ثانيه وألحق ياء ساكنة ثالثة ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة فمبيل وفمبيل كفيليس ودويهم ودفينير ﴾ قال المشرح : اعلم أن التصغير والتحقير واحد وهو خلاف التكبير والتعظيم وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه فهو حلية وصفة للاسم لانك تريد بقولك رجيل رجلاً صغيراً وانما اختصرت بحذف الصفة وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى كما جعل تكبير الاسم علامة تنوب عن تحليته بالكثرة والذي يدل على أن التصغير أصله الصفة أن حكم الصفة قائم ألا ترى أن من أعمل اسم الفاعل فقال هذا ضارب زيد لم يستحسن إعماله اذا صغر فلا يقول هذا ضوئرب زيداً كما لم يستحسن إعماله اذا وصفه ولذلك لا يصغر من الاعلام الا ما يجوز وصفه مما يتوهم فيه الشبهة ولذلك قال أصحابنا انه ليس الباب أن يصغر الاعلام ، وله ثلاثة معان (أحدها) تصغير ما يجوز أن يتوهم انه عظيم كقولك رجيل

وجميل (الثاني) تقليل ما يجوز أن يتوهم أنه كثير كقولنا دريهمات ودينيرات (الثالث) تقريب ما يجوز أن يتوهم أنه بعيد كقولهم بعيد العصر وقبيل الفجر والسقف فوقنا لا يخلو معناه من هذه الاقسام الثلاثة وأضاف الكوفيون قسماً رابعاً يسمونه تصغير التعظيم كقول الشاعر

. وكل أناس سوف تدخل بينهم دويبية تصغر منها الأنامل (١)

فقال دويبية والمراد تعظيم الداهية اذ لاداهية أعظم من الموت وقال الآخر
فوق جُبيل شامق الرأس لم تكن لبنة حتى تكمل وتعملاً (٢)
فقال جبيل ثم قال شامق الرأس وهو العالي فدل على أنه أراد تفخيم شأنه وقالوا يا بني ويا أخي ويدبرون

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لليدبرين ربيعة يرثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة ومطلعها :

الاتسالة المرء ماذا يحاول * انحب فيقضي ام ضلال وباطل

وقبل البيت المستشهد به

أرى الناس لا يدرون ما قدر امرهم * بلى كل ذي اب الى الله واصل

الاكل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم - لاحالة - زائل

وكل اناس سوف (البيت) وبعده

وكل امرئ يوما سيعلم سعيه * اذا كشفت عند الإله الحصائل

والواصل الطالب الذي يطلب وهو من قولك: انت وسيتلى الى فلان. والواصل ايضا الراغب. والمعنى، أرى الناس لا يعرفون ما هم فيه من خطر الدنيا ومرتعة زوالها فالعاقل اللبيب من يتوسل الى الله بالطاعة والعمل الصالح، وقوله «الاكل شيء الخ» فان العلماء كلاما ضافيا في نقض عموم قوله «وكل نعيم الخ» والاعتذار لليدعنه ونحن نعرض عن اطالة الكلام فيه. والباطل المراد به هنا الزائل والذاهب والمالك الفاني. والحصائل الحسنات والسيئات التي بقيت عند الله تعالى وهو بالحاء والصاد المهملتين، وقد استشهد الشارح بالبيت على ان الكوفيين ذهبوا الى ان التصغير في قوله «دويبية» للتعظيم، وبيان هذا ان الشاعر اراد بها الموت ولاداهية اعظم منها فاما كونه اراد بها الموت فذلك وسفها بقوله «تصغر منها الانامل» والانامل هنا الاظفار وهي انما تصغر بالموت. قال الطوسي في شرح ديوان لبيد: «اذا مات الرجل او قتل اصفرت انامله واسودت اظافره» وقد رد البصريون ان التصغير يأتي للتعظيم وجرى على مذهبهم المحقق الرضي فقال «قيل بجى» التصغير للتعظيم يكون من باب الكناية يكفى بالصغر عن بلوغ الغاية لان الشيء اذا جاوز حده جازى ضده ورد بان تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها اذ المراد بها الموت اى يحثهم ما يحتقرونه مع انه عظيم في نفسه تصغر منه الانامل» اهـ ويروى بدل قوله دويبية «خويخية» بخاءين معجمتين: والخويخية ايضا الداهية

(٢) انشده شاهد على ما سبق في البيت الذي قبله ويروى «سامق الراس» بدل قوله «شامق الراس» وقد ذكر الشارح وجه استدلال الكوفيين بهذا البيت وهو مردود. وقد ذكر الجاربردى وجهين لرده في بيت لبيد السابق، احدهما ان التصغير فيه لتقليل المدة والثاني بان المراد ان اصغر الاشياء قديفسد الامور العظام فحذف النفوس قديكون بالامر الصغير الذي لا يؤبه به. وقال القالى في شرح الباب: هذا على العكس كتسمية اللديغ سليما ونظائره اطلاقا لاسم الضد على الضد اهـ وهذه من سنن العرب في كلامهم فكما قالوا في اللديغ «السليم لا ينام ولا ينيم» تفاؤلا به بالسلامة وكما سمو الصحراء مفازة وانما هي مهلكة ومضلة تفاؤلا لاسالكها بالنجاة والفوز فكذلك اطلقوا على الامر العظيم هذه الصيغة الموضوعة للدلالة على الحقير اليسير الخطيب تهاونا بشأنه واستصغارا لخطره

المبالغة وهذا ليس من أصول البصريين وجميع ما ذكره راجع الى معنى التحقير فأما قولهم دوبيهة فالمراد أن أصغر الاشياء قد يفسد الاصول العظام فحذف النفوس قد يكون بصغير الامر الذي لا يؤبه له وأما قوله فويق جبيل فالمراد أنه صغير العرض دقيق الرأس شاق المصعد لطوله وعلوه وأما بني وأخي فالمراد تقريب المنزلة ولطفها لانه قد يصل بلطافة ما بينهما الى ما يصل اليه العظيم ، « فإذا صغرت الاسم المتمكن ضمنت أوله وفتحت ثانيه وزدت عليه ياء ثلاثة ساكنة » ونكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة وانما قلنا المتمكن تحرزا عما ليس بمتمكن من الاسماء نحو أسماء الإشارة مثل ذا وتا والموصول نحو الذي والتي فانك اذا صغرت هذه الاسماء لانضم أولها بل تبقيا على حالها في المكبر وسيوضح أمرها اذا انتهينا اليها ، « فان قيل » ولم كان اذا صغروا الاسم يضم أوله قيل لانا اذا صغرنا الاسم فلا بد من تغييره بعلامة تدل على المصغر وكان الضم أولى لان الفتحة للجمع في نحو مساجد وضوارب فلم يبق الا الكسر والضم فاخترنا الضم لان الياء علامة للتصغير وما بعدها مكسور فيما زاد على الثلاثة فكسروا كسر الاول لثقل اجتماع كسرتين مع الياء وكانت عنه مندوحة الى الضمة وقال بعضهم انما ضموا الاول من المصغر تشبيها بفعل مالم يسم فاعله فكما ضموا أول ضرب كذلك ضموا الاول من المصغر في نحو حجير والجامع بينهما ما أن المكبر يكون على أبنية مختلفة وهو الاصل ولم يفتقر الكلام معه الى علامة تدل على التكبير لان العلامات انما يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصله وأما التصغير فيفتقر الى علامة لانه حادث لثباته عن الصفة على ما قدمنا وكذلك فعل مالم يسم فاعله من حيث إن مسمى فاعله على الاصل ولا يفتقر الى علامة تدل عليه وهو على أبنية مختلفة نحو ضرب وعلم وظرف فاذا لم يسم فاعله ألزمه بناء واحدا وضموا أوله ليدل التغيير على المعنى الحادث فيه فقالوا ضرب وعلم وظرف في هذا المكان فالمكبر كالفعل المسمى فاعله والمصغر كالفعل الذي لم يسم فاعله والمعتمد أن الغرض صيغة تخلص للتصغير من غير مشاركة ولم يوجد سوى هذه الصيغة ، « فان قيل » فلم كان التصغير بزيادة حرف وهذا كان بنقص حرف اذا فرض تغيير صيغة المكبر عن حاله وكما يحصل التغيير بالزيادة كذلك يحصل بالنقص مع أن النقص يناسب معنى التصغير اذ كان التصغير نقصا قيل عنه جوابان (أحدهما) أن التصغير لما كان صفة وحلية للمصغر بالصغر والصفة انما هي لفظ زائد على الموصوف جعل التصغير الذي هو خلاف عنه بزيادة ولم يجعل بنقص ليناسب حال الصفة (والثاني) أنهم لما أرادوا الدلالة على معنى التصغير والايذان بذلك جعلوا العلامة بزيادة لفظ لان قوة اللفظ توزن بقوة المعنى ، ووجه ثالث أن أكثر الاسماء الثلاثية فلو كان التصغير بنقص لخرج الاسم عن منهاج الاسماء ونقص عن البناء المعتدل ، « فان قيل » ولم كان المزيداء دون غيرها من الحروف فالجواب أن الدليل كان يقتضى أن يكون المزيد أحد حروف المد واللين خلفتها وكثرة زيادتها في الكلم فمكبروا عن الالف لان التكبير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم ولانه قد لا يخلص البناء للتصغير لانه يصير على فعال كغراب فعدلوا الى الياء لانها أخف من الواو ، « وله ثلاثة أبنية فعيل وفعيل وفعيل » والمراد بها الوزن لا المثال نفسه لانه قد يكون المثال أفعيل نحو أحميد وفعيل نحو مكبرم وفعيلين نحو سريحين فأما « فعيل » فهو تصغير ما كان على ثلاثة أحرف من أي بناء كان كقواك في فلس فليس وفي قلم قليم

وكذلك بقية أبنية الثلاثي وأما « فعيمل » فهو تصغير ما كان على أربعة أحرف من أى بناء كان كقولك في جعفر جعيفر وفي زبرج زبيرج وكذلك سائر أبنية الرباعي وسواء في ذلك الأصول وما فيه زيادة فكما تقول جعيفر وسبيطر كذلك تقول في جهور جهير وفي صيرف صيرف وفي غلام غليم وفي عبوز عبير وأما « فعيمل » فهو على وجهين أحدهما أن يكون تصغير ما كان من الاسماء على خمسة أحرف والرابع منها واو أو الف أو ياء فالواو نحو صندوق وصنيديق والالف نحو شمال وشميليل والياء نحو قنديل وقنيديل لا يختلف بناء المصغر وإن اختلفت أبنية المكبر والثاني أن تصغر خماسيا وليس رابعة شيئا من حروف المد فيحتاج إلى أن تحذف منها حرفا ليرجع إلى الأربعة ثم تصغره تصغير ما كان على أربعة أحرف ثم تعوض من المحذوف ياء رابعة نحو قواك في سفر جسل سفيرج وإن شئت سفيرج فتعوض الياء من اللام المحذوفة وكذلك نظائره من نحو فرزدق وفريزد وفريزد إن شئت هذا نص سيديويه في أصل الباب أن المصغر على ثلاثة أمثلة ، وقيل للخليل لم تثبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فصار فلس مثالا لكل اسم ثلاثة أحرف ودرهم مثالا لكل اسم على أربعة أحرف ودينار مثالا لكل اسم على خمسة أحرف رابعة حرف علة ؛

قال صاحب الكتاب ﴿ وما خالفهن فلهة وذلك ثلاثة أشياء تحقر أفعال كأجيمال ومافى آخره الف تأنث كحبيلي وحميراء أو ألف ونون مضارعتان كسكيران ، ﴾

قال الشارح : قد جاءت هذه الأمثلة الثلاثة الأخرى في التصغير وهو مخالفة للأمثلة المذكورة وهي أفيمال تحقير أفعال نحو قولك في تحقير أجمال « أجيمال » وفي تحقير أنعام أنيما وسائر ما يجمع على أفعال وأنما لم يذكر سيديويه هذا البناء لأنه جمع والتصغير ليس قعيديا في الجمع وذلك من قبل أن المراد من الجمع الدلالة على الكثرة والتصغير تقليل فكان بينهما تناف فلذلك لم يذكره إذ كان الدليل ياباه والذي حسنه ههنا أنه من أبنية القلة قال السيرافي ولو أضاف مثالا رابعا لكان يشتمل على التصغير كله وهو أفيمال نحو أجمال ، وأما حبيلي وحميراء وسكيران فصدورها من الأبنية المتقدمة والزيادة في آخرها كتاء التأنث فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيه لسقوط خامسه فان صغر قيل في فرزدق فريزد وفي جعيرش جعير ، ﴾

قال الشارح : اعلم أن التصغير انما هو للثلاثي والرباعي من الاسماء فأما الثلاثي فهو أقدم في التصغير من الرباعي لأنه أعدل الأبنية وأخفها ولذلك كثرت أبنيته وكان له في التكسير بنا أن بناء قلة وبناء كثرة فكان أقبل للتغيير وأهل الزيادة وأما الرباعي فهو متوسط بين الثلاثي والخماسي وأثقل من الثلاثي ولذلك قل التصغير فيه فلم يكن له في التكسير إلا بناء واحد وهو للكثير والقليل ، وأما « الخماسي » فشقيلا جدا لكثرة حروفه فلم يزد تقلا بزيادة ياء التصغير وتغيير بضم أوله وكسر ما بعده يائه وذلك مما يزيده تقلا فإذا أريد تصغيره حذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة ثم يصغر بمثال الرباعي وهو فعيمل نحو سفيرج كما كسر على مثال الرباعي وهو فعائل نحو سفارج كجما فر قد ذلك كرهوا تصغيره وتكسيه لما يلزمه

من حذف خامسه وقيل أصل الحذف في التكسير وحمل التصغير عليه في الحذف وذلك أنه ثقل عليهم إذا جمعوا أن يأتوا بالحروف كلها مع كثرتها وثقل الجمع وأنه جمع لا ينصرف فحذفوا منه حرفاً تخفيفاً وحمل التصغير عليه لأنهم آمن واد واحد وإنما حذفوا الخامس لأن الثقل به حصل ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها واعلم أنك إذا حذف حرفاً مما زاد على الأربعة في التصغير أو التكسير فانك تقدر بناءه على بناء من أبنية الرباعي ثم تصغره تصغير ذوات الأربعة من نحو جعفر وزبرج وسائر أمثلة الرباعي فإذا قلت « في فرزدق فريزد » فكانك صغرت فرزداً نحو جعفر أو فرزداً نحو زبرج وكذلك « جحيرش » تقول فيه جحير »

قال صاحب الكتاب ﴿ ومنهم من قال فريزق وجحيرش بحذف الميم لأنها من الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء والاول الوجه قال سيبويه لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع قائماً حذف الذي ارتدع عنده وقال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل متحركاً والتصغير والتكسير من واد واحد ﴾

قال الشارح : اعلم أن من العرب من يقول في تصغير خديرق وفرزدق خديرق وفريزق فيحذف النون من خديرق لأنها وان لم تكن زائدة في خديرق فهي من حروف الزيادة وهي مجاورة للطرف وهم كثيراً ما يهملون الجارحكم مجاوره ألا ترى أنهم قالوا صميم وقيم في صوم وقوم فذهبوا الواو باء على حد قلبها في صميم ودلي ونظائر ذلك كثيرة فلما كانت النون من حروف الزيادة ولها حكم الطرف وكانت القاف حرفاً قوياً بعيداً من حروف الزيادة حذفوها كما يحذفون ما هو زائد في بنات الخمسة نحو قولك في مغتسل مغيسل وفي مقتدر مقيدر وحذفوا الدال من فرزدق لأنه مجاور للطرف وبشابه التاء التي هي من حروف الزيادة فحذفوه كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة ، فأما قول صاحب الكتاب « في جحيرش جحيرش » بحذف الميم فليس بصحيح وأظنه سهواً لأن الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له فلم يحسن إلا حذف الشين نحو جحيرش لغوات أحد وصفى العلة ولأن الميم في جحيرش ثالثة والثالث في التصغير يؤثر به ضرورة والدال في فرزدق رابع وكذلك النون في خديرق وقد يكون في المصغر ما ليس له رابع كالثلاثي فلما كان الحرف الرابع قد يوجد وقد لا يوجد شبه بالحروف الزوائد إذا كان من جنسها فن قال فريزد بحذف القاف وهو القياس قال خديرون ومن قال فريزق قال خديرق وذلك شاذ قليل فلذلك قال صاحب الكتاب « والوجه الاول قال سيبويه لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع » إشارة إلى أن الثقل إنما حصل بالخامس فهو الذي أوجب الحذف لأن الحرفين اللذين في الصدر مضياً على القياس المطرد في تصغير الثلاثي والرباعي والحرف الذي بعد الياء موجود في الثلاثي والرباعي والحرف الرابع موجود في الرباعي والخامس وهو الذي لا نظير له فيما تقدم من التصغير فكان أولى بالحذف وذكر سيبويه عن بعض النحويين سفيرجل وسفارجل قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل متحركاً يعني بتعريك الجيم وفي الجمع سفارجل فهذا يأتي به على الأصل ولا يبالى النقل وقال الخليل لو كنت محقراً لهذه الاسماء ولا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لسكنت الحرف الذي قبل الآخر فقلت

سفير جل بتسكين الجيم حتي يصير بوزن دينير لان قبل الآخر الياء ساكنة حتى تصير الجيم مثل الياء الساكنة ، وقوله « والتصغير والتكبير من واد واحد » يريد أن العمل فيهما واحد وذلك أنك تغير الاول منهما الا أن تغير اول المكسر بالفتح وتغير أول المصغر بالضم فإذا قلت مساجد فليست الفتحة في الميم هي الفتحة في ميم مسجد يدلك على ذلك أنك تقول برثن وبرائن وزبرج وزبارج فكما لا تشك أن الاول من برائن وزبارج فتح لاجل الجمع فكذلك في مساجد وتزيد فيهما حرفا من حروف المد ثالثا لأن المزيد في التكسير ألف وفي التصغير ياء وتكسر ما بعد الياء في المصغر كما تكسر ما بعد الألف في المكسر فلما كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا قيل انهما من واد واحد فاهرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل اسم على حرفين فان التحقير يرده الى أصله حتى يصير الى مثال فعيل وهو على ثلاثة أضرب ما حذف فاؤه أو عينه أو لامه تقول في عدة وشية وكل وخند اسمين وعيدة ووشية وأكيل وأخيد وفي مذ وسل اسمين وسه منيد وسريل وسنية وفي دم وشقة وحروفل وفم دمي وشفية وحريح وفلين وفوية ﴾

قال الشارح : اعلم انه لا يجوز ان يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف لان أدنى أبنية التصغير فعيل وذلك لا يكون الا من بنات الثلاثة لان ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة وأدنى ما يقع بعدها حرف يكون حرف الأعراب نحو رجيل وجميل ولوصير ما هو على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثة طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الأعراب وهي لا تكون الا ساكنة لانها رسالة الالف للتكبير في رجال وجمال وجهافر ومساجد وكان يؤدي ذلك الى قلب ياء التصغير الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها أو حذفها اذا وقع بعدها التنوين وكل ذلك محذور لما يلزم فيه من نقص الغرض باجتلاب ياء التصغير ، « فان كان الاسم المتمكن على حرفين » وذلك انما يكون بحذف حرف منه اذ أقل ما يكون عليه الاسماء المتمكنة ثلاثة أحرف « وذلك على ثلاثة أضرب أحدها ما ذهب فاؤه الثاني ما ذهب عينه الثالث ما ذهب لامه « فالباب فيما كان من ذلك أن « يرد الاسم في التصغير الى أصله » حتي يصير الى مثال فعيل وكان رده الى أصله أولى من اجتلاب حرف غريب « فالاول نحو عدة وزنة وشية « ففاء هذه الاسماء واو محذوفة والاصل وعدة ووزنة ووشية يدل على ذلك الوعد والوزن والوشى فاذا صغرتها قلت وعيدة ووزينة ووشية وان شئت همزت قلت أعيدة وأزينة وأشية لان الواو اذا انضمت ضما لازما ساغ همزها نحو وقت وأقت وكذلك لو سميت رجلا بمخذ وكل قلت أخيد وأكيل لان الفاء همزة محذوفة يدل على ذلك الأخذ والاكل ، « والثاني ما حذف عينه » نحو مذوسه لغة في الاست وذلك أن فيه ثلاث لغات است وسه وست فمن قال است حذف اللام وعوض منه همزة الوصل كما فعل في ابن ومن قال سه حذف العين ومن قال ست حذف اللام فاذا سميت رجلا بمذ ثم صغرته قلت « منيد » لان أصله منذ ومنذ مخفف فاذا صغرته رددته في التصغير الى أصله وحاله التي كانت له وكذلك لو صغرت سها قلت « سنية » لان أصله سته بفتح التاء يدل على ذلك قولهم في التكسير أستاذ ولو سميت رجلا بسل من اسال على تخفيف الهمزة لقلت « سويل » فترد الهمزة لان عينه همزة محذوفة ومنهم من يجعله معتل العين بالواو ويقول سال يسال مثل خاف

يخاف ومنه قراءة من قرأ سأل سائل بغير همزة في الفعل ويدل انه من الواو قولهم ساولته وسلته فهو مسؤل مثل خفته فهو مخوف وقياس ذلك ان تقول في تصغيره سويل فتزد الواو ويكون رد الساقط للتسمية لا للتصغير لان من قاعدة مذهب سيديوه انه اذا سمي رجلا بنحو قم وخف وبع رد اليه ماذهب منه قبل التسمية قبل التصغير فيقول في المسمى بقم هذا قوم وفي خف هذا خاف وفي بع هذا بيع لان العين انما كانت حذفت لسكون اللام للامر فاذا سمي به أعرب وتحركت اللام بحركات الاعراب فعاد ما كان حذفاً لالتقاء الساكنين وليس كذلك اذا سمي بسل من سأل يسأل مهموزا لان الهمزة انما حذفت تخفيفاً فلم تعد في التسمية ، « الثالث ما حذفت لامه وذلك نحو دم وشفة وحروف » فاذا صغرت شيثامن ذلك رددت المحذوف فتقول في دم « دمي » وفي يد يديته لان أصلها دمي ويدي وتقول في شفة « شفية » لان أصله شفة بالهاء يدل على ذلك قولهم في التكسير شفاه وفي الفعل شافيت « فان قيل » أتم انما رددتم المحذوف ضرورة تكميل بناء التصغير وهو فعيل وتاء التأنيث يتم بها الاسم ويصير على ثلاثة أحرف فهلا اجزئاً بالتاء مكلمة ولم يرد المحذوف فالجواب ان تاء التأنيث لا يعتد بها لانها تعد منفصلة بمنزلة اسم ضم الى اسم فكما انك تصغر المصدر من « الاسمين » فتقول حضير موت ولا تغير الثاني فكذلك يقع التصغير على ما قبل تاء التأنيث ، وقالوا في تصغير حر « حريح » لان أصله حرح لانه من باب سلس وقلق تخففوه بحذف لامه والذي يدل على ذلك قولهم في التكسير أحراح وتقول في تصغير فل من قول أبي النجم

« في لجة أمسك فلانا عن فل * « فلين » لان الذاهب منه نون اذا أصله فلان وانما خفف فلما صغروه أعادوا اللام التي هي النون ولم يعمدوا الالف لانها زائدة والغرض يحصل برد اللام وحدها وتقول في تصغير فم « فويه » لان أصله فوه بدليل قولهم في التكسير أفواه وانما حذفوا الهاء لشبهها بحروف المد كما تحذف في شفة وأبدلوا من الواو ميما فلما صغروه أعادوه الى أصله وأما سنة فمن قال سنوات قال في تصغيره سنية وأما من قال سانهته قال في التصغير سنية وهكذا تفعل في كل منتقص منه من الثلاثي فتقول في تصغير المسمى بأن الخففة من الثقيلة أنين وفي المسمى ببيخ ببيخ لان أصله التشديد يدل على ذلك قول العجاج

« في حسب ببح وعز أقسا * (١) وتقول في المسمى برب من قوله

« رب هيضل نجب لفتت بهيضل * (٢) ريب لان أصله رب مشددة ، فان صغر ما هو على حرفين مما لا أصل له أو ما لا يعرف أصله نحو من وم وان التي للجزاء وان التي تلغى مع ما من قوله

(١) تقدم هذا البيت وما يتعلق به (ج ٤ ص ٧٨) فارجع اليه هناك والشاهد فيه هنا تشديد ببيخ فتكون الخففة منها (٢) الهيضل - بفتحين بينهما سكون - الناقة الغزيرة والضخمة الطويلة. ويطلق على الجماعة المسلحة واصوات الناس والمرأة النصف. ومثله في ذلك كله الهيضلة. والنجب - بفتح فسكون - السخى الكريم وهذا يوافق ان يكون المراد بالهيضل المرأة النصف او جماعة الناس مع شيء في الثاني. ولفتت معناه جمعت بينهما مع التوفيق. والمعنى رب امرأة كريمة قد جمعتها مع امرأة اخرى عندى ولم ادع للشقاق بينهما بحال او نحو ذلك يصف نفسه بالكماسة وحسن السياسة والشاهد في البيت قوله « رب » بتخفيف الباء للضرورة والمراد ان مثل هذه الضرورة لا يعول عليها بحيث ينظر الى حال الكلمة بعد ان حدثت فيها هذه الضرورة وانما المعول عليها كانت عليه قبل ذلك اذ لا بد من تكميل الاسم ثلاثة احرف

فما إن طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَتَا يَنَا وَدَوَلَةُ آخَرِنَا (١)

فجميع ذلك اذا سعى به ثم صغر يتم بالياء فيقال مني وكى وأنى لان أكثر المحذوفات من الياء والواو نحو أب وأخ ويد والواو ترجع في التصغير الى الياء لاجتماعها مع ياء التصغير نحو أبى وأخى وبني فلما كانت تؤول الى الياء جعلوا الزائد ياء من أول أمره كما قال

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا (٢)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المحقر لم يرد الى أصله كقولهم في ميت وهار وناس مييت وهوير ونويس ولورد لقييل مييت وهو يتر وأنيس﴾ قال الشارح : اعلم ان الاسم اذا حذف منه شيء وبقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير وهو ثلاثة أحرف لم يرد المحذوف لان الحذف لم يكن عن علة نزول في التصغير انما كان الحذف لضرب من التخفيف في المكبر وهو أحوج اليه في المصغر لزيادة حروفه فلذلك تقول « في ميت » مخفف من ميت « مييت » يياء واحدة بعدها ياء التصغير ولم ترد المحذوف لان النرض من رد المحذوف من نجو أب وأخ فحصل بناء التصغير وهو فعيل وذلك حاصل من ميت فلم يحتج الى رد المحذوف ولورد لقييل مييت بثلاث ياء آت وكذلك تقول « في هار » من قوله تعالى (على شفا جرف هار) « هوير » فلترد المحذوف اذا حاجة الى ذلك لحصول بناء التصغير لان الباقي بعد الحذف ثلاثة أحرف وأصل هار هائر مخذفت

(١) البيت لفروة بن مسيك والشاهد في زيادة ان بعدما للتوكيد وهي كاف لما عن العمل كما كتبت ما ان عن العمل والطب العلة والسبب اي لم يكن سبب قتلنا الحين وانما كان ماجرى به القدر من حضور النية وانتقال الحال عنا وقبل البيت المستشهد به :

فان تغلب فغلابون قدما * وان تغلب فغير مغلبينا

وما ان طَبْنَا (البيت) وبعده

كَبَاكَ الدَّهْرُ دَوْلَهُ سَجَال * تَكَرَّصْرُوفُهُ حِينَا فَحِينَا
فِينَا مَانَسْرُ بِهِ وَنَرْضَى * وَلَوْلَيْسَتْ غَضَارَتُهُ سَنِينَا
اِذَا انْقَلَبَتْ بِهِ كِرَاتٍ دَهْر * فَالْقَيْتِ الْاُولَى غِبْطًا وَطَحِينَا
فَن يَغْبِطُ بِرَيْبِ الدَّهْرِ مِنْهُمْ * يَجِدُ رَيْبَ الزَّمَانِ لَهُ خَوْنَا
فَلَوْ خَلَدَ الْمُلُوكُ اِذَا خَلَدْنَا * وَلَوْ بَقِيَ الْكِرَامُ اِذَا بَقِينَا
فَاقْنِي ذَلِكُمْ سُرُورَاتٍ قَوْمِي * كَمَا اقْنِي الْقُرُونِ الْاُولَيْنَا

(٢) يريد انه حين علم ان الامر الذي يقدم عليه سيكون من نتائج كيت وكيت وان هذا سيقرب عليه لا محالة بادر الى هذه الاخرة فجعلها في اول عمله . وكذلك الاسم الناقص عن الثلاثة لا بد من اتمامه ثلاثة لانه قد علم انه لا يصغر مادونها . واطمأنه اما ان يكون بحرف صحيح او بحرف معتل ولا سبيل الى الاول لانه ليس احد الحروف الصحيحة باولى من الاخر وايضا فلان الكلمات الباقية على حرفين انما يكون قد حذف منها حرف معتل فتستأنس هذه بتمامك ولو اننا كلنا الثلاثة بالواو لاجتمعت مع ياء التصغير وهي ساكنة ولا بد لياء التصغير من ان تكون ثالثة فيلزم ان تسبق هذه الواو وحدها فيجب قلب الواو ياء فكلما يحدث هذا كله بادرنا الى اكمل الثلاثة بالياء . . فحذف هذا البيت مثلاً

العين تخفيفاً وتقول « في تصغير ناس نويس » ولوردت المحذوف لقلت أنيس لان أصله أناس فحذفت الفاء منه وهي الهمزة وصارت الف فعال كالعوض من المحذوف ويدل ان أصله أناس قول الشاعر

إِنَّ الْمَنِيَا يَطْلَعْنَ عَلَى الْأُنَاسِ الْآمِنِينَ

هذه قاعدة مذهب سيبويه فعلى ذلك لو سمي رجلاً يضيع ويدع ثم صغر لقال يضيع ويدع ولا يرد المحذوف الذي هو الواو لان الباقي بعد الحذف يبنى بيناء التصغير فلم يحتج الى رده ، وزعم يونس ان ناساً يقولون « هو يثر » وذكر يونس أيضاً ان أباعمر بن العلاء كان يقول في تصغير مر وهو اسم الفاعل من أرى يرى مريء مثل مريع وكان أبو العباس وهو قول أبي عثمان المازني يرى الرد ويقول يويضع وهو يثر قال سيبويه من قال هو يثر فأنما صغرها ثرا لا هاراً كما قالوا ويحل كأنهم صغروا راجلاً في معنى رجل وان لم يستعمل وكما قالوا أيدنون جاؤا بالتصغير على ما لم يستعمل كأنهم بنوا صيغة الجمع على أفعال ثم صغروه وجمعوه بالواو والنون ألا ترى انه لو كان تصغير الجمع مستعملاً لم يخل إيمان يكون تصغير أبناء أو تصغير بنين فلا يكون تصغير أبناء اذ لو كان كذلك لقل أبناء كما يقال أجيال ولو كان تصغير بنين لقل بنيون كذلك تصغر الواحد ثم تجمعه بالواو والنون وفي بطلان ذلك دليل على ما ذكر قال ويلزم من قال يويضع وهو يثر فرد ان يقول في ميت مييت وفي ناس أنيس وفي خير منك وشر منك أخير منك وأشير منك لان أصلهما أخير منك وأشر منك وقد اتفقوا في ذلك على مييت ونويس من غير رد وكذلك قالوا خيسير منك وشرير منك من غير رد ولا فرق بينهما ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في اسم وابن سمي وبني فترد اللام الذاهبة وتستغنى بنحر يك الفاء عن الهمزة وفي أخت وبنت وهنت أخت وبنية وهنية فترد اللام وتؤنث وتذهب بالتاء اللاحقة ﴾ قال الشارح : اعلم ان كل اسم كان في أوله همزة وصل فان همزته تسقط في التصغير سواء كان الاسم تاماً أو ناقصاً فمثال التام قواك في انطلاق واقتدار تطليق وقتيدير ومثال الناقص قولك « في ابن بني وفي اسم سمي » وفي است ستيه حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بنحر يك ما بعدها لانها إنما دخلت توصلاً الى النطق بالساكن وما بعد الاول في التصغير يكون أبداً محركاً فلم يحتج الى الهمزة ولما حذفت الهمزة رد المحذوف لان الباقي لا يبنى بيناء التصغير اذ كانا حرفين ، وأما نحو « بنت وأخت وهنت » فان هذه الكلم وان استفيد منها التأنيث فليست التاء فيها بعلامة تأنيث وإنما قلنا ذلك لسكون ما قبلها وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً ما لم يكن الفاً وأيضاً فان تاء التأنيث اذا اتصلت بالاسم يبدل منها في الوقف هاء نحو شجرة وثمره وتاء في الوصل والوقف هذا مذهب سيبويه فيها وقد نص على ذلك في باب مالا ينصرف فقال لوسميت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة يعني بنتاً وأختاً ولو كانت للتأنيث لما انصرفتا كالم ينصرف نحو طلحة وحمزة فثبت بما ذكرناه ان التاء ليست للتأنيث إنما هي مبدلة من اللام التي هي واو ألا ترى أن الاصل فيها أخوة وبنوة وهنوة ووزنها فعل بفتح الفاء والعين فنقلوها الى فعل وفعل وفعل وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن قتل وعدل وفلس « فان قيل » اذ اعتمدت ان التاء ليست علامة تأنيث وأن بنتاً ليست من ابن بمنزلة صعبة من صعب فما علم التأنيث فيها فالجواب ان الصيغة

فيها علم التأنيث والمراد بالصيغة نقاها من فعل الى فعل وفعل وفعل وابدال التاء من الواو فان هذا عمل اختص بالمؤنث الا ان التاء ههنا وان لم تكن علامة تأنيث فهي جارية مجراها اذ كان هذا اللاحق مختصا بالمؤنث لذلك لم يعتمد بها في بناء التصغير فاذا صغرتها أعدت اللام المحذوفة معها كإعيدها مع التاء التي هي علامة التأنيث من نحو ثنية وبرية في تصغير ثبة وبرة وألحقت التاء التي هي علامة التأنيث للايذان بالتأنيث لان الصيغة الدالة على التأنيث في أخت وبنت قد زالت بالتصغير وكانت التاء أولى بالسلامة هنا دون غيرها من علامات التأنيث لشبهها بها من حيث كانت تاء في الوصل ، ومن ذلك ثنتان التاء فيه بدل من اللام التي هي ياء من ثنيت وهي ملحقة له بمجلس وعدل والتاء في اثنتان للتأنيث كما كانت في بنت لللاحق وفي ابنة للتأنيث ومن ذلك التاء في كيت وذيت التاء فيهما بدل من اللام التي هي ياء في كية وذية وقد تقدم الكلام عليهما في فصل الكنايات فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿والبديل غير اللازم يرد الى أصله كما يرد في التفسير تقول في ميزان موزين وفي متعدد ومتسر مويعد وميسر وفي قيل وباب وناب قويل وبويب ونويدب وأما البديل اللازم فلا يرد الى أصله تقول في قائل قويل وفي نعمة نعيمه وكذلك تاء تراث وهمزة أدد وتقول في هيد عييد لقولك أهياذ ،﴾

قال الشارح : اعلم ان «البديل على ضربين لازم وغير لازم» والمراد باللازم ما كان الابدال فيه لضرب من التخفيف لالامة أوجبت ذلك له وغير اللازم ما كان البديل فيه لامة أوجبت ذلك فيه إما بحركة أوجبت قلب ما بعدها وإما بحرف على حالة نوجب قلب حرف بعده فاذا حقرت أوجعت نزول الامة الموجبة أما بزوال الحركة أو بزوال الحالة من ذلك الحرف فيرد الى أصله ، «فن غير اللازم ميزان وميماد وميقات» والأصل موزان وموهاد وموقات فقلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاذا صغرت أوجعت بحركة الواو فعادت الى أصلها لزوال سبب القلب وذلك فهو قولك في التصغير «موزين» وفي التفسير موازين ومن العرب من لا يردها الى الواو في الجمع وأنشدوا

حِمَى لَا يَحِلُّ الْقَهْرُ إِلَّا بِأَذْنِنا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمِيَاثِ (١)

وهو جمع ميثاق وأصله من وثقت ، ومن ذلك قولهم في تصغير «قيل قويل» لانه من الواو كأنهم بنوا

(١) البيت لعياض بن أم درة الطائي وهو شاعر جاهلي. وقال أبو سعيد . حفطى - في اسم الشاعر - عياض بن درة «وقد روى أبو زيد هذا البيت في نوادره ويثاقبله وهو .

وكنا اذا الدين الغلبى برالننا اذا ما حللناه مصاب البوارق

غير انه روى في البيت المستشهد به «ولانسال الاقوام عهد الموائق» وعلى روايته فلا شاهد فيه وقد علمت غير مرة ان ابا زيد كان لا يلتفت الى روايات النحويين التي تأتي على ما يخالف اصلا ثابتا وقاعدة مقررة. والدين الطاعة . والغلبى - بضم الغين واللام وتشديد الباء مفتوحة - المغالبة. ويرى لنا معناه عرض لنا يبرى بريا ومثله أنبرى ينبرى أنبراء قال أبو الحسن ورواه الفراء - أخبرنا بذلك عنه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - ولانسال الاقوام عهد الميثاق «وهذا شاذ والرواية الاولى اجود واشهر»

من القول اما على فعل مثل عدل ومنه قوله عليه السلام نهى عن قيل وقال ولذلك لوصفيت رجلا بقيل
فعل ما لم يسم فاعله لكان هذا حكمه في التصغير فتقول قويل ، وكذلك لو صغرت ريمالقات رويحة لان
أصلها روح وانما قلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاذا صغرتها تحركت وزالت الكسرة من قبلها
فبطلت العلة وكذلك تقول في الجمع أرواح قال الشاعر • اذا هبت ارواح الشتاء الزعازع • ويحكى عن
عمارة انه قال ربح وأرياح ويحكى ان أبا حاتم السجستاني أنكر عليه ذلك فقال أما ترى في المصحف (وتصريف
الرياح) كانه قاسه ففعل ، وكذلك لو صغرت نحو موقن وموضر لقلت ميقن وميسر فتعيده الى الياء لان
أصله الياء لانه من اليقين واليسر وانما قلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وبالتصغير زال السكون فعادت
الى الاصل ، ومن ذلك « متعد ومتسر ومتزن » اذا صغرتها قلت « مويعد وميسر وموزن » فعدت الى
الاصل لان متعدا من الوعد ومتزنا من الوزن ومتسرا من اليسر وانما قلبت الفاء تاء منها الوقوع تاء
الافتعال بعدها فاذا صغرتها حذفت لكون الاسم بها خمسة أحرف واذا حذفت التاء عادت الواو والياء الى
أصلهما لان القلب انما كان لاجل التاء هذا مذهب أبي اسحق الزجاج وأما سيبويه فلا يرى ردها الى
أصلها ويقول متيعد ومتيزن ومتيسر وذلك لان قاعدة مذهبه انه اذا وجب البديل في موضع الفاء واليمين
لعلة ثم زالت العلة بالتصغير لم يغير البديل كأن التصغير قام مقام العلة فتعدي بمنزلة مفتعل فاذا صغرت حذفت
تاء الافتعال وبقيت التاء الاولى على حالها والاولى أقيس ، فأما « باب وناب » ونحوهما مما هو على ثلاثة
أحرف وثانيه الف فانه ان كانت الالف فيه منقلبة عن واوردت الواو نحو قولك في باب بويب وفي مال
مويل وفي غار غوير وفي المثل: عسى ان يكون الغوير أبؤسا : وما كان من الياء فانك تردّها الى الياء نحو
قولك في ناب نيب وفي رجل اسمه غاب وصار غيب وصيبر وذلك لانك تضم أول المصغر أبدا اذا كان
اسما متمكنا والالف لا تثبت مع انضمام ما قبلها لانها مدة لا تكون حركة ما قبلها الا من جنسها فان لم يعرف
له أصل في الواو والياء قلبت الى الواو لان ذوات الواو في هذا الباب أكثر من ذوات الياء فلذلك تقول
في سار سوير تريد السائر فتحذف الهمزة وسواء في ذلك كان من سار يسير أو من قولك سائر الناس
لان الهمزة التي هي عين أو بدل من عين محذوفة للتخفيف فبقى سار على وزن قال فقلبتا واوا كالو لم تحذف
العين في نحو سوير وذويب وكذلك تقول في رجل خاف خويف سواء في ذلك كان أصله خائفا ثم خفف
أو خوفا مثل رجل مال وكبش صاف فاعرفه ، « وأما البديل اللازم » فنحو الهمزة في قائل وبائع فاذا صغر
شيء من ذلك قلت « قويل » وبويش بالهمز لم يخالف في ذلك أحد من أصحابنا إلا أبو عمر الجرمي فانه كان
يقول قويل وبويش من غير همز قال لان الهمز في قائل وبائع انما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد الف زائدة
وكانت مجاورة للطرف فهمزوها على حد الهمز في عطاء وكساء وأنت اذا صغرت زالت الالف فعادت الهمزة
الى أصلها من الواو والياء على حد عودها في متعد ومتزن وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوة الهمزة هنا
بشبهتها في التفسير نحو قوائم وبوائم وكل العرب تهمز الجمع فلذلك كانت الهمزة في قائل وبائع لازمة وان
كانت حدثت عن علة ومن ذلك التاء في نخمة وتككة « وراث » البديل فيه لازم يثبت في التصغير والتكسير
لان أصله الواو فتخمة أصله وخمة لانه من الوخامة وتككة أصله وككة لانه من نوكات وتراث أصله وراث

لانه من ورثت لانه لم يكن لعله انما كان لضرب من التخفيف والتخفيف كما كان مطلوباً في المكبر كذلك هو مطلوب في المصغر بل هو في المصغر أجدر لان التصغير يزيده تقلاً بالزيادة فيه فلذلك تقول تخيمة وتكيلة وتريث وذلك باجماع من أصحابنا ، وأما « أدد » وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان ابن سبأ فقد جاء مصروفاً كأنهم جعلوه من باب تقب ولم يجعلوه معدولاً وهمزته بدل من واو وأصله ودد من الود وانما قلبوا واوه همزة لانضمامها على حد وقت وأقت والتصغير على البدل أديداً لانها مضمومة أيضاً في التصغير فالعلة الموجبة للقلب في المكبر موجودة في المصغر ، وأما « عيد وأعياد » فانه وان كان البدل فيه لعله اذا أصله الواو لانه من العود وانما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان القياس ان تعود الى الواو في التصغير لتحركها على حد هودها في موزين ومويعيد وانما لزم البدل لقولهم في التكسير أعياد كأنهم كرهوا أعواداً لئلا يلتبس بجمع عود فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والواو اذا وقعت ثالثة وسطاً كواو أسود وجدول فأجود الوجهين أسيد وجديل ومنهم من يظهر فيقول أسيد وجدول ﴾

قال الشارح : « الواو اذا وقعت حشواً » فلا تخلو من ان تكون ثالية أو ثالثة فاذا كانت ثالية نحو جوزة ولوزة فانها لا تغير في التصغير لانها تحرك بالفتح في التحقير وتقع الياء ساكنة بعدها فتقول جويزة ولويزة « فان كانت ثالثة وسطاً » فلا تخلو من ان تكون ساكنة أو متحركة فان كانت ساكنة نحو واو عجوز وعمود فانها تقلب ياء في التصغير أبداً وتقدم فيها ياء التصغير لانه لا بد من وقوع ياء التصغير ثالثة قبلها وهي ساكنة فيجمع الواو والياء والاول منهما ساكن فقلب الواو ياء كما قلبت في ميت وسيد وقيم والاصل ميوت وسيود وقيوم وان كانت متحركة عيناً كانت أو زائدة للالحاق مثال العين نحو أسود وأهور ومثال الملحق جدول وقصور فانت اذا حقرت ذلك « فلك فيه وجهان » أحدهما القلب والادغام وهو الكثير الجيد نحو قولك « أسيد » وأعير « وجديل » وقسير والاصل أسيد وأعيور وجدول وقسيور فعمل فيه ما تقدم ذكره من قلب الواو وادغام ياء التصغير فيها على حد العمل في ميت وسيد « الثاني الاظهار فتقول أسيد » وأعيور وجدول وقسيور وعلة هذا الوجه انهم حملوا التصغير هنا على التكسير فكما قالوا أسارد وجداول باظهار الواو كذلك قالوا أسيد وجدول لان التصغير والتكسير من واد واحد وانما كان الوجه الاول هو المختار لان الحمل على التكسير ضعيف لا يطرد ألا ترى انهم قالوا مقاول ومقاوم في مقام ومقال فأظهروا الواو في الجمع ومع هذا فهم يقولون في التصغير مقيم ومقيل فأدغموا ولم يعتمدوا بظهورها في التكسير وقيل انما قالوا أسيد وجدول حيث قويت بالحركة في الواحد ألا ترى انهم قالوا ثياب فقلبوا الواو ياء في التكسير حيث سكنت في الواحد ولم يقلبوها في طوال حيث كانت متحركة في الواحد من نحو طويل فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل واو وقعت لاما صحت أو أعلت فانها تنقلب ياء كقولك عربية ورضياً وعشياً وعصية في عروة ورضوى وعشواء وعصا ﴾

قال الشارح : « متى وقعت الواو لاما قلبتها ياء في التصغير لا غير » فتقول في تصغير عروة وعغدة « عربية »

وغدية وتقول في تحوير رضوى اسم جبل « رضيا » والاصل عريوة وغديوة ورضيوي فقلبت الواو ياء لوقوع ياء التصغير سا كنة قبلها وتقول في تحوير عشواء « عشيا » وانما وجب في اللام القلب لا غير وجاز في العين اقرار الواو على الصفة التي ذكرناها وذلك لضيف اللام بتطرفها وقوة العين بتوسطها ولذلك كثر الحذف في اللام من نحو أخ وأب وقل في نحو مذومته ويؤبد ذلك انه متى اجتمع ياءان أو واوان أو ياء وواو ووجد في كل واحدة منهما ما يوجب القلب ولم يجز اعلالهما معا اعتلت اللام دون العين نحو حوى يحوى وحى يحيا وهوى ونوى قال « وكل واو وقعت لا ما صحت أو اعتلت فانه انقلاب ياء » وذلك قولك في تصغير عروة ورضوى عربة ورضيا وفي تصغير عسا وقذا « معية » وقفي والاصل عصية وقفيو فلما اجتمعت الواو والياء والاول منهما سا كن قلبوا كما فعلوا بميت وجيد ولم يجزوا التصحيح كما جوزوه في أسود وأعيور لان العين أقوى من اللام والقلب في المعتلة أقوى فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الاخيرة وصار المصغر على مثال فعيل كقولك في عطاء واداة وغاوبة ومعاوية وأحوى عطى وأدية وغوية ومعية وأحى غير منصرف وكان عيسى بن عمر يصرفه وكان أبو عمرو يقول أحى ومن قال أسود قال أحيو ، ﴾ قال الشارح : اعلم انه متى آل التصغير بالاسم الى أن يجتمع في آخره ثلاث ياءات فانك تحذف الياء الاخيرة لثقل الجمع بين الياءات وخصوا الاخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة طرق التغير الى اللام على ما رصفنا وذلك قولك « في تصغير عطاء عطى » على زنة فعيل وذلك انك لما صغرته وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الالف فانقلبت الالف ياء لان ياء التصغير لا تكون الا سا كنة والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا وأدغمت في الياء المنقلبة عن الالف ولما انقلبت الالف ياء عادت الهمزة الى أصلها وهو الواو لانه من عطا يعطو وذلك انها كانت انقلب هزمة لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة فلما صارت ياء عادت الى أصلها وهو الواو ثم قلبت ياء للكسرة قبلها لان ياء التصغير لا يكون ما بعدها الا مكسورا فاجتمع حينئذ ثلاث ياءات ياء التصغير وهي الاولى والياء المبذلة من الالف المدغم فيها والياء المبذلة من الواو التي كانت همزة في المكبر فحذفت اللام لما ذكرناه وصار تصغيره كتحغير بنات الثلاثة نحو قولك في قفا قفي وفي رحي رحية ومثله « أداة » لما صغرته زدت قبل الالف ياء التصغير فانقلبت ياء ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها على حد قلبها في غازية ومجنية وأما « غاوية » فهو فاعلة من الغي فاذا صغر قلبت الفه واوا لانضمام الغاء منه ووقعت ياء التصغير ثالثة بعدها الواو التي هي عين الكلمة متحركة فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الاولى واجتمعت مع الياء الاخيرة التي هي لام فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الاخيرة على ما تقدم وقيل « غوية » على منهاج فعيلة ووزنها في الحقيقة فويمة واللام محذوفة وأما « معاوية » فانك اذا صغرته حذفت الفه لانه على خمسة أحرف وفيها زيادتان الميم والالف وكانت الميم مزيدة لمعني والالف لغير معنى فحذفت الالف كما يفعل في مغتلم ومنطلق اذا صغرتهما فانك تحذف التاء والنون دون الميم واذا حذفت الالف وقعت ياء التصغير ثالثة فتجتمع مع الواو التي هي عين الكلمة ومن قال أسود ولم يقلب قال معيوية من غير قلب ولا حذف شيء لانه لم يجتمع ثلاث ياءات ومن قال أسيد قال « معية » لانه لما قلبت الواو

ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وكانت الياء التي هي لام بعدها اجتمع ثلاث ياءات فحذفت اللام وبقي معية على زنة مفيدة قال الشاعر

وفلا يامعية من أبيه لمن أو في بعير أو يعقد (١)

ومن ذلك «أحوى» وهو أفعل من الحوة وهي سمة الشفة يقال رجل أحوى وامرأة حواء وهو من باب الهوة والقوة هينه ولامه واو وانما وقعت الواو رابعة فانقلب ياء على خد انقلابها في أغزيت وأدعيت ثم قلبت الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرت قلت «أحي» غير مصروف هذا مذهب سيديويه وذلك أنك زدت ياء التصغير ثالثة فاجتمعت مع الواو التي هي هين فانقلب ياء على ما قدمناه وكان بعدها الياء المبدلة من لام الكلمة فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة ولم يعتد بالنقص لان ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به وقاسه سيديويه على أصم فانه لا ينصرف وان كان نقص عن بنية أفعل ألا ترى ان الاصل أصم فلما أريد الادغام نقلوا حركة العين الى الفاء ففارق بناء أفعل ومع ذلك فهو لا ينصرف «وكان عيسى بن عمر يصرفه» ويقول أحي ياقى كأنه اعتبر نفسه وخروجه عن زنة أفعل وفرق أبو العباس المبرد بين المسئلتين فقال أحي قد ذهبت لامه وتغيرت بنيته فصار الى زنة أفيح وأصم لم يذهب منه شيء وانما نقلت حركة ميمه الى الصاد فهي موجودة في الكلمة غير محذوفة منها وهذا القول ضعيف بدليل أننا لو سمينا بيعد ويضم رجلا فانه يمتنع من الصرف وان كان محذوفا منه كذلك ههنا «وكان أبو عمرو بن العلاء يقول هو أحي» كأنه يجعله منقوصا ورد سيديويه قوله بقولنا عطى ولم يجعله منقوصا وان كان في آخره ياء

(١) الشاهد فيه قوله «معية» بميم مضمومة وعين مهملة مفتوحة وياء مشددة في تصغير معاوية . حذف الالف الثالثة وقلب الواو ياء لاجتماعها مع الواو في كلمة سبق احداها وهي ياء التصغير بالسكون . قال سيديويه . وهذا باب تحوير كل اسم كانت عينه واوا وكانت العين ثانية او ثالثة اماما كانت العين فيه ثانية فواو لا تتغير في التحقير لانها متحركة فلا تبدل ياء لكي لا ياء التصغير بعدها . وذلك قولك في لوزة لوزة وفي جوزة جوزة وفي قوله قويلة . واما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو فان واوه تبدل ياء في التحقير وهو الوجه الجيد لان الياء الساكنة تبدل الواو اتى تكون بعدها يا . فمن ذلك ميت وسيد وقيام وقيوم وانما الاصل ميوت وسيود وقيوام وقيروم وذلك قولك في اسود اسيد وفي اعور اعير وفي مرود مريد وفي احوى احي وفي مهوى مهي وفي اريوية ارية وفي مريوية مرية . واعلم ان من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا وهو ابعد الوجهين يدعها على حالها قبل ان تحقر . واعلم ان من قال اسود فانه لا يقول في مقام ومقال مقيوم ومقيول لانها لو ظهرت كان الوجه ان لا تترك فاذا لم تظهر لم تظهر في التحقير وكان ابعدها اذ كان الوجه في التحقير اذا كانت ظاهرة ان تغير ولو جاز ذلك لجاز في سيد سيود واشباهه واعلم ان اشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادة فيجوز فيها ما جاز في اسود وذلك نحو جدول وقصور تقول جديول وقسيور كما قلت اسود واريوية وذلك لان هذه الواو حية وانما الحقت الثلاثة بالاربعة . الا ترى أنك اذا كسرت هذا التحول لجمع ثبت الواو كما ثبتت في اسود حين قالوا اسود وفي مرود حين قالوا مرود وكذلك جدول وقساور قال الفرزدق .

الى هادرات صعب الرأس قساور للقصور الاصيد

ثم قال . واما معاوية فانه يجوز فيها ما جاز في اسود لان الواو من نفس الحرف واصلها التحريك وهي تثبت في الجمع الا ترى أنك تقول معاوية اه

قبلها مكسور بل حذفنا الاخيرة لاجتماع الياءات فأما من قال أسود فإنه يقول هنا أحيو « لاغير يجعله منقوصا ولا يحذف الياء لانه لم يجتمع في آخره ثلاث ياءات ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتاء التانيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقصورة فالظاهرة ثابتة أبدا والمقصورة تثبت في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريب ، ﴾

قال الشارح : علامة التانيث علامتان التاء والالف قالتا اذا كانت ظاهرة في الاسم تثبت في تحقيره قلت حروفه أم كثرت لأنها بمنزلة اسم ضم الى اسم نحو حضرموت ألا تري انها تدخل على المذكور فلا تغير بناءه ويكون ما قبلها مفتوحا واذا كان ذلك كذلك فالباب فيها ان تصغر الاسم من أى باب كان ثم تأتي بها كما تفعل بالركب وذلك قولك في تمر تمريرة وفي حمدة حميدة وفي قرقرة قرقرة وفي سفرجلة مسفرجة « وأما التاء المقصورة فهي تظهر في تحقير كل اسم مؤنث ثلاثي وذلك قولك في قدم قديمة وفي يديدي وفي هند هنييدة وإنما لحقت التاء في تحقير المؤنث اذا كان على ثلاثة أحرف لا مريم (أحدهما) ان أصل التانيث ان يكون بعلامة (والاخر) خفة الثلاثي فلما اجتمع هذان الامران وكان التصغير قد يرد الاشياء الى أصولها فأظهروا العلامة المقصورة لذلك ، « وقد شذت أسماء » فجاءت مصغرة على حد مجيئها مكبرة من غير علامة وذلك ستة أسماء منها ثلاثة أسماء قد ذكرها سيبويه وهي الناب للمسننة من الابل والحرب والغرس فاذا حقرتها قلت نيب وحريب وفريس فأما الناب من الابل فأنما قالوا نيب لان الناب من الاسنان مذكر وإنما قيل للمسننة من الابل ناب لطول نابها فكانهم جعلوها الناب من الاسنان وأما الحرب فمصدر وصف به كقولهم رجل عدل وكان الاصل مقاتلة حرب أي حاربة للمال والنفس ثم حذف الموصوف وقيل حرب كما قيل عدل وأما الغرس فاسم مذكر يقع على المذكر والانثى كالانسان والبشر في وقوعه على الرجل والمرأة فصغر على أصله فلو أريد الانثى لم يقل الافريسة فأما الثلاثة الأخر فحكاهما أبو عمر الجرمي وهي درع الحديد كأنهم لحظوا فيها معنى التذكير فصغرت من غير علامة تانيث فالدرع قميص والقوس عود والعرس عريس ووقت والعرب مؤنثة كأنهم ذهبوا الى البادية فلذلك قالوا العرب العاربة وصغروه من غير الحاق تاء فقالوا « هريب » قال أبو الهندي

وَمَكْنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعَرِيبِ وَلَا تَشْبِيهِ نُؤُسُ الْعَجَمِ (١)

كأنهم عنرا الجبل من الناس ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ولا تثبت في الرباعي الا ما شذ من نحو قديديمة ووريثة ، ﴾

(١) الشاهد فيه قوله «عريب» في تصغير العرب، ومن حق الاسم الثلاثي المؤنث بلاتاء عند تصغيره ان تراد له تاء التانيث للدلالة على المراد منه والدليل على ان العرب مؤنث في المعنى انهم يقولون عرب بائدة وعاربة ومستعربة فيصفونه بالمؤنث الذي لا يكون جاريا الا على مؤنث لفظا او معنى . فقولهم عريب خارج عن هذا الاصل والذي يسهل ان يصح ان يراد المعنى المذكور هو الجبل من الناس وقوله «مكن الضباب» فالممكن بفتح فسكون وزنة كتف ايضا - بيض الضبة وقد اراد به هنا البيض مجردا . والضباب جمع ضب وهو حيوان تاكله العرب ويعير به بنو تميم قال الشاعر ،
اذا ما تيمى اناك مفاخرا فقل عد عن ذاك كيف اكلت للضب

قال الشارح : « فأما الاسم الرباعي » فإن تاء التانيث لا تظهر في مصغره إذا لم تكن ظاهرة في مكبره لانها أثقل والحرف الرابع ينزل عندهم منزلة علم التانيث لطول الاسم به ألا ترى انه صار عدة عنيق بغير هاء كمدة قديمة ورجيلة بالهاء ، وقد شد ايمان من الرباعي قالوا « قديدية ووريثة » تصغير قدام ووراء قال الشاعر * يوم قديدية الحوزاء مسموم * (١) وقال الآخر

قُدَيْدِيَّةٌ التَّجْرِبِ وَالْجِلْمِ أَتَنِي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (٢)

وذلك لان سائر الظروف مذكورة والباب فيها على التذكير فلم تظهر علامة التانيث في التصغير لم يكن على تانيث واحد منهما دليل ، فان كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير بحذف حرف منه حتى يصير على لفظ الثلاثي وجب رد التاء كقولك في تصغير سماء سمية لان الاصل سموي بثلاث ياءات فحذفت واحدة منها كما قالوا في تصغير عطاء عطى بحذف ياء فلما صار ثلاثي الحروف زادوا التاء كما زادوها في قديمة ولذلك لو صغرت سعاد وزينب تصغير الترخيم اقلت سميذة وزينية فأعرفه ،

قال صاحب الكتاب * وأما الالف فهي اذا كانت مقصورة رابعة ثبتت نحو حبيلي وسقطت خامسة فصاعدا كقولك جحيجب وقرقر وحويل في جحجي وقرقري وحولاي ، *

قال الشارح : « انا ثبت الف التانيث في حبيلي » وبشيري لان الكلمة بها على أربعة أحرف وأنت لا تحذف في التصغير من الاربعة شيئا لانهم تخرج بها عن بناء التصغير وهو فعيل وصار كججندب وججندب الا انهم فتحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير وكان القياس كسره على حد انكساره في ججيفر لان الف للتانيث تفتح ما قبلها كما ان التاء كذلك فحبيلي بمنزلة حبيلة فلو كسروا ما قبل الالف انقلبت ياء والـف التانيث لا تكون منقلبة لان انقلابها يذهب دلالتها على التانيث اذ التانيث مستفاد من لفظ الالف فان كانت الالف لغير التانيث انقلبت ياء لانك تكسر ما قبلها كما تكسر في الرباعي كقولك في مريم وفي أرطى أريط فالالف في مريم لام الكلمة وهي منقلبة عن ياء رميت والالف في أرطى زائدة لللاحق والذي يدل على زيادتها قولهم أديم ماروط أي قد دبغ بالارطى وهو شجر معروف ودليل كونها لغير

(١) الشاهد فيه قوله « قديدية في تصغير قدام وهو ظرف مكان كامم والحوزاء سبالهاء المهمة الحرب التي تحوز القوم. قال سيديويه : « هذا باب تحقير المؤنث ، اعلم ان كل مؤنث كان على ثلاثة احرف فتحقيره بالهاء وذلك قولك في قدم قديمة وفي يديدية وزعم الخليل انهم انما ادخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر قلت ، فبال عناق ، قاله استقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء فصارت فعيلة في العدد والزنة فاستقلوا الهاء. وكذلك جميع ما كان على اربعة احرف فصاعدا قلت ، فبال سماء قالوا سمية . قال : من قبل انها تحذف في التحقير فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة احرف فلما خفت صارت بمنزلة دلو كانتك حقرت شيئا على ثلاثة احرف فان حقرت امرأة اسمها سقاء قلت سقبي ولم تدخلها الهاء لان الاسم قد تم . وماله عن الذين يقولون في حباري حبرة فقال ، لما كانت فيه علامة التانيث ثابتة ارادوا الا يفرقها ذلك في التحقير وصاروا كأنهم حقروا حبارة واما الذين تركوا الهاء فقالوا خذفنا الياء والبقية على اربعة احرف فكانا حقرا حبار ومن قال في حباري حبرة قال في لغزي اغييزه وفي جميع ما كانت فيه الالف خامسة فصاعدا اذا كانت الف التانيث اه

(٢) الشاهد فيه قوله « قديدية » والقول فيه كقولك في البيت الذي قبله

التأنيث قولهم أرطى بالتنوين والـف التأنيث لا يدخلها تنوين وقولهم في الواحد أرطاة ولو كانت للتأنيث لم تدخلها تاء التأنيث لان التأنيث لا يدخل على تأنيث ومثله معزى ومعزى للتنوين ودخول التاء في الواحدة نحو معزاة فأما علي وذفرى وتثري فمن نونها فالالف عندهم للحاق لا للتأنيث لان الف التأنيث لانتون فذلك تقول في تحقيره علي وذفير وتثير ومنهم من لا ينون ويجعلها للتأنيث فهي ثابتة في التصغير كألف حبل فتقول علي وذفيري وتثيري ؛ وقول الشيخ « اذا كانت مقصورة رابعة » فان فيه زيادة قيد لا حاجة به اليه لانها اذا كانت رابعة لا تكون الا مقصورة لان الف التأنيث في حراء ونحوها قبلها الف أخرى للمد ولذلك كانت ممدودة فهي في الحقيقة خامسة ، « وأما اذا وقعت الالف المقصورة خامسة » فانك تحذفها في التصغير أبدا سواء كانت للتأنيث أو لغير تأنيث وذلك اذا كان قبلها أربعة أحرف أصول مثال ما كانت الف للتأنيث قولك « قريقر وجحيجب » في تصغير قرقري وهو اسم موضع وجحيبي اسم رجل والذي يدل ان الالف فيهما للتأنيث امتناعهما من الصرف وعدم دخول التنوين عليهما ومثال ما كان لغير التأنيث قولهم حبيرك وصليخند في تصغير حبركي وهو ضرب من القراد وقد استعير للتصغير وتصغير صليخندي وهو الجمل القوي فهذا الضرب الف زائدة للحاق بسفرجل وشردل يدل على ذلك قولهم للواحدة حبركة والناقاة صليخداة ، وأما « حولايا » وهو اسم رجل فتقول في تصغيره حويلي لانك تحذف الالف الأخيرة اذا كانت الف تأنيث مقصورة فيبقى حولاي على خمسة أحرف والرابع منها الف فلا تسقط بل قلب ياء لانكسار اللام بعد ياء التصغير وتدغم فيما بعدها فيصير حويلي والذي وقع في نسخ الكتاب « حويل » كأنه حذف الالف وما قبلها فبقى حولاي ثم قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فقال حويل منقوصا والصواب ما ذكرناه متقدما وانما حذفوا الالف اذ وقعت خامسة فصاعدا في هذا الباب لان بناء التصغير قد انتهى دونها والالف زائدة فلم تكن لتكون بأقوى من الحرف الاصل نحو لام سفرجل وما أشبهها من الاصول واذا وجب حذف الاصل الاقوى فيما ذكرنا كان حذف الزائد أولى لضعفه ، « فان قيل » فهلا حذفتم الالف الممدودة في مثل خنفساء لانهاء بناء التصغير دونها والافما الفرق بينهما قيل الالف الممدودة مشبهة ببناء التأنيث فصارت لها مزية وصارت مع الاول كاسم ضم الى اسم ولذلك تسقطان في التكسير فيقال خنفساء وخنافس كأنك قلت خنفسة وخنافس ومثلها ياء النسبة والالف والنون الزائدتان كقولنا زعفران في زعفران وسليبي وسليبي والمقصورة ليست كذلك لانها حرف ميت لا يكون الذي يلزمها غدت لانها لا تشبه الاسم الذي يضم الى الاسم بل هي متصلة بما قبلها فنزلت منزلة الجزء منه بدليل ثبوتها في التكسير نحو قولك حبل وحبال وسكري وسكاري ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكل زائدة كانت مدة في موضع ياء فعييل وجب تقريرها وأبدا لها ياء أن لم تكنها وذلك نحو مصيبيح وكريديس وقنيديل في مصباح وكردوس وقنيديل ، ﴾

قال الشارح : اذا كان الاسم على خمسة أحرف وفيه زيادة حرف من حروف الموالين وكانت الزائدة رابعة فان تلك الزيادة تثبت في التصغير على حد ثبوتها في التكسير لا تحذف من الاسم شيئا بل ان كانت الزيادة ياء أقررتها على حالها وان كانت الف أو واو قلبتها الى الياء لانكسار ما قبلها وسكونها في نفسها

وذلك « في قنديل قنيديل وفي مصباح مصيبيح وفي كردوس كريديس » والكردوس القطعة من الخليل وهذا معني قوله « وابدالها ياء ان لم تكنها » أي ان لم تكن المدة ياء فالت قلبها ياء وانما ثبتت المدة الزائدة اذا وقعت رابعة لانه موزع يكثر فيه زيادة الياء عوضا نحو قولك في سفرجل سفير يج وفي فرزدق فريزيد واذا كنت تزيدها بعد ان لم تكن فاذا وجدتها كانت أحق بالثبات ،

قال صاحب الكتاب « وان كانت في اسم ثلاثي زائدتان وليست إحداهما إياها أقيمت أذهبهما في الفائدة وحذفت آخرها فتقول في منطلق ومغتلوم ومضارب ومقدم ومهوم ومجر مطيلق ومغيل ومضيرب ومقيدم ومهيم ومخير وان تساوتا كنت مخيرا فتقول في قلنسوة وحبنتى قلينسة أو قليسية وحبينط أو حبيط ، »

قل الشارح : قوله « اذا اجتمع في اسم ثلاثي زائدتان وليست أحداهما إياها » يريد ولم تكن اخدي الزائدتين المدة التي تقع رابعة فان تلك لا تحذف فان كانت اخدي الزائدتين ألزم للاسم وأذهب في الفائدة أبقيتها وحذفت الأخرى وذلك قولك « في منطلق مطيلق وفي مغتلم مغيلم » فالميم والنون في منطلق زائدتان لانه من أطلقته وكذلك الميم والتاء في مغتلم لانه من التلم فلما صغرتهما أقيمت الميم فيهما وحذفت الزائدة الأخرى وهى النون أو التاء وانما كان إقرار الميم أولى لامر ين (أحدهما) ان الميم ألزم في الزيادة ألا ترى ان النون والتاء لا تزدان في الاسم الامع الميم وقد تزداد الميم وحدها في نحو مكرم ومحسن فكانت ألزم من هذه الجهة (الامر الثاني) أن الميم زيدت لمعنى محصل والنون والتاء ليستا كذلك فكان حذف الميم يذهب دلالتها ألا ترى ان الميم زيدت في الاسم للدلالة على اسم الفاعل والنون في منطلق والتاء في مغتلم انما جرى بهما بحكم جريانها على الفعل ألا ترى ان النون والتاء كانتا موجودتين في المطلق واغتنم ولم تكن الميم موجودة في الفعل فلما اضطررنا الى حذف احدي الزائدتين لتلا يخرج عن بنية التصغير كان حذف ماله قدم واسخه في الزيادة وأقامها فائدة أولى بالحذف وكذلك ما كان نحوها من ذوات الثلاثة وفيه زائدتان وذلك نحو مضارب ومقدم ومهوم ومجر حذفت من « مضارب » الالف حتي رجع الى الاربعة ثم صغر تصغير الاربعة « ومقدم » المحذوف منه اخدي الدالين وأما « مهوم » فاحدي الواوين زائدة فحذفت ثم زيد عليها ياء التصغير فصارت مهيوم فقلبت الواو ياء اجتماعها مع ياء التصغير وأدغمت فيها ياء التصغير وأما « مجر » فالميم الاولى واحدي الرايين زائدة لانه من الجر فحذفت الراء الزائدة فبقى مجر على أربعة أحرف مثل جججج قليل فيه محير كما تقول جججج هذا اذا ترجحت اخدي الزائدتين على الأخرى ، « فأما اذا تساوتا » في اللزوم والفائدة « كنت مخيرا » أيهما شئت حذفت فتقول في « تحقير قلنسوة قليسية » بحذف النون وان شئت « قلينسة » بأثبت النون وحذف الواو وذلك ان الواو والنون زائدتان فيه أما الواو فلانها لا تكون أصلا في الثلاثة فصاعداً وأما النون فزائدة أيضا لانها لا تكون ثلاثة ساكنة الا زائدة كنون شربث وعصصر ومجراهما في الزيادة واحدهما كذلك كنت مخيرا في حذف أيهما شئت ، وتقول « في تحقير حبنتى » وهو القصير « حبيط » وان شئت « حبينط » وذلك ان النون والالف زائدتان للحاق بسفرجل فهما سيان لامزية لاحداهما على الأخرى والذي يدل على زيادتهما ان النون

قد اطردت زيادتها اذا وقعت ثلاثة سا كنة نحو شر نبت وعصنجر وسجنجل وأما الالف فلانها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا الزائدة وسمي فيها التنوين فلا تكون للتأنيث وكان الالحاق معنى مقصودا فحلت عليه فاذا صغرت فان شئت حذفت النون وأبقيت الالف الا انك تقلب الالف ياء لا لكسار الطاء قبلها فقلت هذا حبيط ومررت بحبيط ورأيت حبيطيا وان شئت حذفت الالف فقلت حبيط يا هذا وحذف الالف أحب الى لتطرفها ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وان كن ثلاثا والفضل لاحداهن حذفت أختاها فتقول في مقعنس مقيس وأما الرباعي فتحذف منه كل زائدة ما خلا المدة الموصوفة تقول في عنكبوت هيكب وفي مقشعر قشيعر وفي احرنجم حريجيم ، ﴾

قال الشارح : قوله « وان كن ثلاثا » أى ان كان في الاسم الثلاثى ثلاث زيادات واحداهن فضل ومزية على أختيها أبقيت ذات المزية وحذفت أختيها « نحو مقعنس اذا صغرت قلت مقيس » حذفت النون واحدى السينين وأبقيت الميم لانها تدل على الفاعل كما أبقيتها فى مغيم ومطيلق تصغير مغتم ومنطلق هذا مذهب سيديويه وكان أبو العباس المبرد يقول قعيس لان مقعنسا ملحق بمحرنجم وأنت تقول فى محرنجم حريجيم فكذلك فى مقعنس لان حكم الزائد فيه حكم الاصل والمذهب الاول هو المختار لان المحذوف فى مقيس مع النون السين وهى زائد والمحذوف فى محرنجم الميم الاولى وحدها لان الثانية أصل فلم تحذف ، « وأما الرباعي » فاذا كان فيه زائد حذفته فى التحقير وتبقى الاصول فيقع التحقير عليها فتقول فى سراق سريدى بحذف الالف لانها زائدة وتقول فى جحنفل جحيفل بحذف النون لانها زائدة وتقول فى مدحرج دحرج بحذف الميم لانه ليس هناك زائدة سواء وكذلك تقول « فى عنكبوت عنيكب » بحذف الواو والياء لانها زائدان كقولك فى معناه عنكب وتقول « فى مقشعر قشيعر » لان الميم واحدى الرايين زائدة أما الميم فلانها ليست موجودة فى اقشعر واحدى الرايين لان الفعل لا يكون على أكثر من أربعة أحرف وكذلك تقول فى تحقير محرنجم حريجيم لان الميم زائدة وكذلك تقول فى تصغير « احرنجم حريجيم » فتصير حاله فى حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم وتخلد فى الفرق الى القرائن ، وقوله « ما خلا المدة الموصوفة » يريد ان المدة اذا وقعت زائدة رابعة فانها تثبت ولا تحذف على ما تقدم الا انك تقول فى سراح سريدى وفى جرموق جريمى وفى قنديل قنيدىل لانه لا يخرج بهذه الزيادة عن بناء ذميل فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز التعويض وتركه فيما يحذف من هذه الزوائد والتعويض ان يكون على مثال فعمل فيصار بزيادة الياء الى فعييل وذلك قولك فى مغيلم مغيليم وفى مقيدم مقيديم وفى عنيكب عنيكب وكذلك البواقي فان كان المثال فى نفسه على فعييل لم يكن التعويض ، ﴾

قال الشارح : أنت مخير فى « التعويض » وتركه فيما حذف منه شئ سواء كان المحذوف أصلا أو زائدا نحو قولك فى سفرجل سفيرج وان شئت سفيريج وفى مغتم مغيلم وان شئت « مغيلم » وفى مقيدم « مقيدم » وفى عنكب عنيكب وان شئت « عنيكب » فالتعويض خير لما لحقه من

الايهان بالحذف مع الوفاء بيناء المصغر وعدم الخروج عنه وترك التعويض جائز لان الحذف انما كان لضرب من التخفيف وفي التعويض تقض لهذا العرض هذا اذا لم يكن المثال على فعييل فانت تعوض من المحذوف فيصير على مثاله « فأما اذا كان » المثال بعد الحذف على مثال فعييل « فلا سبيل الى التعويض لانه يخرج عن أبنية التصغير وذلك قولك في تحقير عيطموس وهي من النساء التامة الخلق وكذلك من الابل عطيميس وفي عيسجور وهي من النوق الصلبة عسيمجير وذلك لان الواو والياء فيهما زائدان والاسم بهما على ستة أحرف فلو حذفت الواو لزمك حذف الياء أيضا لانه يبقى على خمسة أحرف وليس الرابع حرف مد فحذف الاول وهو الياء اذ لا يلزم حذف الواو لانه يصير كجرموق وجريميق واذا صار بعد الحذف على مثال فعييل لم يكن الى التعويض سبيل لانه يخرج به عن أبنية التصغير فاعرفه.

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وجمع القلة يحقر على بناءه كقولك في أكاب وأجربة وأجمال ووليدة أكيلب وأجربة وأجمال ووليدة ﴾

قال الشارح : المراد « بتحقير الجمع » تقليل عدده والجمع جمان جمع تصحيح وجمع تكسير فما كان من الجمع صحيحا بالواو والنون نحو الزيد بن والممر بن أو بالالف والتاء نحو الهندات والمسلمات فان تحقير هذا وما كان نحوه على لفظه تقول هؤلاء الزيدون ورأيت الزبيدين وهؤلاء المسلمات ورأيت المسلمات وذلك لانا لو صغرنا جمعا من جموع الكثرة لرددناه الى الواحد ثم نجعله جمع السلامة فلان يبقى ما كان مجموعا جمع السلامة على لفظه في التحقير أولى وأخرى ، وأما ما كان جمعا مكسرا فهو على ضربين جمع قلة وجمع كثرة « وأبنية القلة » أربعة أفعال وأفعلة وأفعال وفعله فاذا صغرت شيئا من ذلك صغرته على لفظه فتقول في أكاب وأكيب « أكيلب » وأكيب وفي أجربة وأقفزة « أجربة » وأقفزة وفي أجمال وأعدال « أجمال » وأعيدال وفي ولدة وغللة « وليدة » وغليلة ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما جمع الكثرة فله مذهبان (أحدهما) ان يرد الى واحد فيصغر عليه ثم يجمع على ما يستوجب من الواو والنون أو الالف والتاء (أو) الى بناء جمع قلة ان رجده له وذلك قولك في فتیان فتیون أو فتية وفي أذلاء ذليول أو أذيلة وفي غلمان غليمون أو غليلة وفي دور دورات أو أدير وتقول في شعراء شويرون وفي شسوع شسيحات ﴾

قال الشارح : أما ما كان « من أبنية جمع الكثرة » وهو ما عدا ما ذكر « فلك في تحقيره مذهبان » أنت مخبر فيهما « أحدهما ان ترده الى واحد » ثم تصغره وتجمعه بالواو والنون ان كان منكرا يعقل وبالف والتاء ان كان مؤنثا أو غير عاقل وذلك قولك في تحقير رجال رجيلون « وفي شعراء شويرون » تردهما الى رجل وشاعر ثم تصغره على رجيل وشويعر ثم تلحقه الواو والنون لانه منكرا ممن يعقل ولو صغرت نحو جفان وقصاع ودراهم ودنانير لقلت جفينات وقصيمات ودريهمات ودنينيرات لانه رددتها الى الواحد وواحد جفان وقصاع جفنة وقصمة مؤنثتان وجمع المؤنث بالالف والتاء وواحد الدراهم والدنانير درهم ودینار فصغرتهما على دريهم ودنينير ثم تلحقهما الالف والتاء لانهما لا يعقلان وغير العاقل في حكم المؤنث (والثاني) ان تنظر « فان كان له في التكسير بناء قلة رددته اليه » فتقول في تصغير فتیان « فتية » رددته الى فتية

ثم صغرت له لانه بناء قلة وان شئت قلت « فتيون » فترده الى الواحد وتصغره ثم تجمعه بالواو والنون وتقول « في اذلاء اذيلة » رددته الى اذلة لانه بناء قلة من قوله تعالى (ولنخرجهم منها اذلة وهم صاغرون) وان شئت « ذليلون » ترده الى الواحد وهو ذليل وتصغره ثم تجمعه بالواو والنون لانه مذكر يعقل ومثله لوصرت نحو كلاب وفلوس لجاز ان تقول كاليبات واكياب وفليسات وافيلس لانه بناء كثرة وبناء قلة فان شئت اتيت ببناء القلة وان شئت رددته الى الواحد وتصغره عليه ثم تجمعه بالالف والتاء لانه لا يعقل ولو صغرت نحو جرحى وحمقى وهلكى لقلت جريحون واحيمقون وهو يلكون ان اردت المذكور وجريحات وحمقوات وهو يلسكات ان اردت المؤنث لان هذا الجمع يصلح للمذكر والمؤنث وانما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لانه بناء يدل على الكثرة والتصغير انما هو تقليل العدد فلم يحز الجمع بينهما التضاد مدلولهما وتناقض الحال فيهما اذ كنت مقلا بلفظ التصغير مكثرا بلفظ الجمع ؛

قال صاحب الكتاب « وحكم أسماء الجموع حكم الاحاد تقول قويم ورهيط ونفير وأبيلة وغنمة » قال الشارح : قد تقدم القول ان هذه الاسماء « أسماء الجمع » وليست بجموع كسر عليها الواحد فيجوز حكمها على حكم الاحاد فلذلك تصغر على لفظها فتقول في قويم « قويم » وفي رهط « رهيط » كما تقول في فلس فليس وتقول في نفر نفير كما تقول في جل جميل وتقول في ابل « أبيلة » وفي غنم « غنيمة » تلحقها تاء التأنيث لانها مؤنثة كما تقول في قدم قديمة ولو جمعت قوما ورهطا فقلت أقوام وأراهط لقلت في التحقير أقيام فتصغره على لفظه لانه بناء قلة وتقديره أقيام فتقلب الواو ياء لوقوع ياء التصغير قبلها فيصير أقيام ياء مشددة وتقول في أراهط رهيطون ترده الى واحد ثم تجمعه بالواو والنون وحكى ابن السراج فيه أراهطا فعلى هذا يجوز تصغيره عليه فتقول أريهط فأعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « ومن المضمرات ما جاء على غير واحد كأيديان ورويعل وآتيك مغيربان الشمس وعشيانا وعشيشية ومنه قولهم أغيلة وأصيبية في صبية وغلة »

قال الشارح : هذه الفاظ قد شذت عن القياس « وجاءت على غير بناء المكبر » فهي في التصغير كاللامح والمذاكير في التكسير فمن ذلك « أيديان » تصغير الانسان زادوا في المصغر ياء لم تكن في مكبره كأنهم صغروا انسيانا والسيان غير معروف ومن ذلك قولهم « رويجل » في تصغير رجل وقياسه رجيل كأنهم صغروا راجلا في معنى رجل وان لم يظهر به استعمال كما قالوا رجل في معنى راجل قال الشاعر

أما أقاتل عن ديني على فرسي أو هكتا رجلا إلا بأصحاب

فكأنهم صغروا لفظا ويريدون آخر والماني فهما واحد وقالوا « آتيك مغيربان وعشيانا وعشيشية فأرادوا بمغيربان تصغير المغرب وليس ذلك بقياس والقياس مغيرب وانما جاؤا به كأنهم أرادوا مغربان وأما عشيان وعشيشية فهو تصغير عشية على غير قياس فمشيان كأنه تصغير عشيان مثل سعدان فزبدت ياء التصغير الثالثة وبمدها الياء التي هي لام فأدغمت فيها فصارت ياء مشددة وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فصار عشيشية وقالوا أغيلة وأصيبية في تصغير غلة وصبية كأنهم صغروا أغيلة وأصيبة وذلك ان غلاما فعال مثل غراب وصبي

فعل مثل قفيز وباب فعال وفعل ان يجمع في القلة على أفعلة مثل أغربة وأقزة فكانهم لما أرادوا التصغير صغروه على أصل الباب اذ التصغير مما يرد الاشياء الى أصولها قال الشاعر

ارحم أصيبيتي الذين كأنهم حجلي تدرج في الشربة وقم (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب وقد يحقر الشيء لدنوه من الشيء وليس مثله كقواك هو أصغر منك انما أردت ان تقلل الذي بينهما وهو دوين ذلك وفوق هذا ومنه أسيد أي لم يبلغ السواد وتقول العرب أخذت منه مثيل هاتيا ومثيل هاذيا ،

قال الشارح: قد تقدم القول ان التصغير تقليل وتحقير وقوله «لدنوه من الشيء» أي لقربه مما أضيف اليه وانما أخبرت انها يفتقران بشئ يسير أي منحط عنه وجلة الامر ان المصغر على ثلاثة أضرب (تصغير مبهم) كقواك زيد وعبر ونحوهما من الاعلام أخبرت بمقارنة المسمى من غير افادة ما أوجب المقارنة له (وتصغير موضح) وذلك في الصفات كقواك عويل وزويهد تريد ان علمه وزهده قليل ومثله عطيطير وبزيز في تصغير عطار وبزاز تريد ضعف صنعتهما في العطر والبز وكذلك ما كان نحوهما من الصفات مثل أحيمر وأسيود تريدانه قد قارب الحمرة والسواد وليس بالكامل التام فيه (الثالث) هو ما اشتمل عليه هذا الفصل وهو تصغير الشيء لدنوه من الشيء وقربه مما أضيف اليه على ما ذكرنا وذلك نحو قواك «هو أصغر منك» وذلك انك لو قلت هو أصغر منك احتمل ان يكون التفاوت بينهما يسيرا وان يكون كثيرا فأوضحت بالتصغير انه قليل وانه يكاد يكون مثله في الصغر ، وكذلك الامكنة نحو الجهات الست كقواك هو فوق زيد وتحت خالد ودون بكر فيحتمل ان يكون بكثير وان يكون بقليل فاذا قلت فوق زيد ونحيته ودوينه فلا يجوز ان يكون الا بقليل وكذلك لو قال آتيك قبل طلوع الشمس فجاءه في الليل لم يكن مخالفا ولو قال قبيل طلوع الشمس لزم ان يكون بعد طلوع الفجر ونحوه مما قارب طلوع الشمس فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب وتصغير الفعل ليس بقياس وقولهم ما أميلحه قال الخليل انما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت زيد مليح شبهوه بالشيء الذي تالظ به وأنت تعني شيئا آخر نحو قواك

(١) تقدم شرح هذا البيت في باب المجموع (ص ٢١) من هذا الجزء والشاهد فيه هنا قوله «أصيبيتي» في تصغير صبية وهو جمع صبي وقال سيويبه «هذا باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام ومن ذلك قولهم في صبية أصيبية وفي غلعة أغيلة كأنهم حقروا غلعة واصيبية . وذلك ان أفعلة يجمع به فعال وفعل فلما حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفعال وفعل ، فاذا سميت به امرأة او رجلا حقرتة على القياس . ومن العرب من يحقره على القياس فيقول صبية وغليلة وقال الراجز .

صبية على الدخان ومكا ما ان عدا اصغرم ان زكا

وهذا البيت الذي استشهد به سيويبه لرؤية بن العجاج والشاهد فيه تصغير صبية على صبية الاول بكسر الصاد والثاني بضمها على لفظها قال الاعلم . «والاكثر في كلامهم اصيبية يردونه الى افعلة لا طراد في جمع فعل اذا ارادوا اقل العدد» والرمك جمع ارمك والرمكة لون كالون الرماد ومعنى عدا جاوز . والزمك الديب يقال زمك زمكا اذا دب . وضحة مارواه سيويبه ما ان عدا كبيرهم ان زكا *

بنو فلان يطؤم الطريق وصيد عليه يومان ؛ ﴿

قال الشارح : انما كان القياس يأبى « تصغير الفعل » لان الغرض من التصغير وصف الاسم بالصغر والمراد المسمي والاسماء علامات على المسميات فصعرت ألفاظها لتكون دليلا على صغر المسميات والافعال ليست كذلك انما هي اخبارات وليست بسمات كالاسماء فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصفها معنى والذي يؤيد عندك بعد الفعل من التصغير ان اسم الفاعل اذا كان للحال أو الاستقبال نحو قولك هذا ضارب زيدا فاذا صغرته بطل عمله فلا تقول هذا ضو يرب زيدا لبعده بالتصغير عن الافعال وغلبة الاسمية عليه واذا كان كذلك فتصغير فعل التعجب من قوله

يا ما أميلح غزلا نأ شدن لنا من هو ليأ يكن الضال والسر (١)

(١) روى ابن هشام في شرح الشواهد هذا البيت في جملة آيات ولم ينسبها . وقال العباسي في معاهد التنصيص انه من آيات لبعض الاعراب وقال الباخري هو احد ثلاثة آيات لبدوي اسمه كاهل الثقفي . وزعم العيني انه من قصيدة للمرجي ونسبه الصاغاني الى الحسين بن عبد الرحمن العريق . والآيات التي رواها ابن هشام هي .

حوراء لو نظرت يوما الى حجر لا ثرت سقما في ذلك الحجر
يزداد نور يد خديها اذا لحظت كما يزيد نبات الارض بالمطر
فلورد وجنتها وحر ريقها وضوء بهجتها اضوا من القمر
يا من راى الحرفى غير الكرو ومن منكم راى نبت ورد في سوى الشجر
كادت ترف عليها الطير من طرب لما تقنت بتفريد على وتر
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلي من البصر

والاستشهاد في البيت لقوله « يا ما أميلح » حيث صغر التعجب واستدل الكوفيون بهذا البيت ونحوه على ان صيغة التعجب اسم لا فعل كما ذهب اليه البصريون لان التصغير لا يجري على الافعال : وقد تمسك البصريون بفعليته وذكروا اجوبة كثيرة عن هذا البيت منها ما ذكره الشارح ومنها ما قاله الشاطبي « وعمل ذلك سيويه بانهم ارادوا تصغير الموصوف بالملاحة كانك قلت مليح لكنهم عدلوا عن ذلك وهم يسنون الاول ومن عادتهم ان يلفظوا بالعنى وهم يريدون شيئا آخر » اه وقال ابن الانباري في كتابه الانصاف . ومن جملة ادلتهم انهم استدلوا على اسميته بانه جاء مصغرا والجواب على هذا من ثلاثة اوجه (احدها) ان التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الاسماء فانه على اختلاف ضروبه - من التحقير والتقليل والتقريب والتعزن والتعطف والتمدح - يتناول الاسم لفظا ومعنى والتصغير اللاحق فعل التعجب انما يتناوله لفظا لا معنى من حيث كان متوجها الى المصدر وانما رفضوا ذكر المصدر هنا لان الفعل اذا ازيل عن التصرف لا يؤكذب ذكر المصدر لانه خرج عن مذهب الافعال فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظا ووجهوا التصغير الى المصدر وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لان الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره لانه يدل عليه بلفظه ولهذا يعود الضمير الى المصدر بذكر فعله وان لم يخرج له ذكر (الوجه الثاني) انه انما دخله التصغير حملا على باب افعال التفضيل لاشتراك اللفظين في التفضيل والمباغة (والثالث) انه انما دخله التصغير لانه الزم طريقة واحدة فاشبه بذلك الاسماء فدخله بعض احكامها وحمل الشيء على الشيء في بعض احكامه لا يخرج به عن اصله الا ترى ان اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الاعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا اه باختصار ويهض تصرف في العبارة

شاذ خارج عن القياس وذلك انهم أرادوا تصغير فاعل فعل التعجب وهو ضمير يرجع الى ما فلم يجز تصغير الضمير لانه مستتر لا صورة له مع ان المضمرات كلها لا تصغر كما لا توصف اشبهها بالحروف ولم يمكنهم تصغير ما يرجع اليه الضمير وهو ما لكونه مبني على حرفين ولم يسمع المدول عنه الى ما هو في معناه لثلا يبطل معنى التعجب ولم يصغروا مفعول الفعل لان الفعل له في الحقيقة ألا ترى انك اذا قلت ما أملك زيدا كأنك قلت ملح زيد جدا لأنك لو صغرتة ربما توهم ان صغره لم يكن من جهة الملاحظة انما هو من جهة أخرى فمضد ذلك صغروا لفظ الفاعل والمراد الفاعل فتوالت ما أميلح زيدا « كأنك قلت ملح زيد » وشبهه الخليل وسيبويه بقولهم بنو فلان يطؤهم الطريق وصيد عليه يومان والمراد يطؤهم أهل الطريق الذين يبرون عليه فحذف أهلا وأقام الطريق مقامه ومعنى يطؤهم الطريق أى يبيتهم على الطريق فمن جاز فيه رأيهم وتقل عليهم وقوله صيد عليه يومان معناه صيد عليه الصيد يومين فحذف الصيد وأقيم اليومان مقامه وانما يفعلون ذلك فيما لا يلبس فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاسماء ما جري في الكلام مصغرا وترك تكبيره لانه عندهم مستصغر وذلك نحو جميل وكفيت وكيت وقالوا جملان وكمتان وكمت فجاؤا بالجمع على المكبر كأنها جمع جمل وكمت وأكمت ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الاسماء « أسماء نطقوا بها مصغرة لانها عندهم مستصغرة » فكتفوا بالفظ المصغر عن المكبر فمن ذلك قولهم « جميل » وهو طائر صغير شبيه بالمصغور « وكيت » وهو البلبل وقيل شبيه بالبلبل وليس اياه « وقد كسروهما على لفظ المكبر فقالوا جملان وكمتان » كأنهم قدروا المكبر على فعل نحو جمل وكمت كصرد ونفرتهم قالوا جملان وكمتان كصردان ونفرتان وذلك ان المصغر لا يكسر على بناء الكثرة كما ان ما كسر على بناء الكثرة لا يصغر لما ذكرناه من ان بناء التكسير يدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فينهما تنافوا اذا كسر انما يكون التكسير للمكبر وان لم يلفظ به ، وأما « كيت » فهو لفظ يقع على المذكر والمؤنث وقد ورد مصغرا لا يكاد ينطق بمكبره وهو تصغير الترخيم بحذف الزوائد كما قالوا في أشقر شقير وفي أسود سويد والكمة لون يقصر عن سواد الادهم ويزيد على حمرة الاشقر وهو بين الحمرة والسواد قل سيبويه سألت الخليل عن كيت فقال انما صغر لانه بين السواد والحمرة كأنه لم يخلص له واحد منهما فهو قريب من كل واحد منهما فصغر ليدل على ذلك المعنى فهو كدوين زيد وقد جمعه على كمت في المذكر والمؤنث كما قالوا شقرو وسود في المذكر والمؤنث جاؤا بالتكسير على المكبر كأنهم جمعوا أكمت وكمتاء كما قالوا جملان وكمتان فجاؤا به على المكبر ، وقالوا لما يجيء في آخر الخيل سُكَيْتٌ وسُكَيْتٌ فأما سُكَيْتٌ فهو فعيل كجميز وعليق وأما سكيت فهو تصغير على الترخيم فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والاسماء المركبة يحقر المصدر منها فيقال بعيلبك وحضير موت وخيسة عشر ﴾

قال الشارح : « اذا صغرت اسما مركبا من اسمين » جملا اسما واحدا فالطريق فيه ان تصغر المصدر ثم تتبعه الثاني كما تفعل قبل التصغير من التركيب وذلك لان المعاملة مع الاول والثاني كالتمة له فحذف الثاني

من الاول محل المضاف اليه من المضاف فكما انك اذا حقرت مضافا من نحو عبد زيد وطلحة عمرو اما تحقر الاول دون الثاني من نحو عبيد زيد وطلحة عمرو وكذلك تقول هذا « جيا بك وحضير موت » ومعيد يكره لان المضاف والمضاف اليه والمركبين بمنزلة اسم واحد طويل كعنتر يس فكما تقول عنتر يس كذلك تقول حضير موت فيحل موت من حضر محل ريس من عنتر يس من حيث كان تماما ومثله خمسة عشر لانه مركب مثله فتقول هذا « خمسة عشر » فتصغر الاول وتنبه الثاني سواء في ذلك أردت العدد أو سميت به وتقول في اثنا عشر واثنتا عشرة ثلثا عشر وثلثينا عشرة لان محل عشر من اثني عشر محل النون من اثنين وقد مضى بيان ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتصغير الترقيم أن تحذف كل شيء زيد في بنات الثلاثة والاربعة حتى يصير الاسم على حروفه الاصول ثم تصغره كقولك في حارث حريث وفي أسود سويد وفي خفيدد خفيد وفي مقعنس قعيس وفي قرطاس قرطس ﴾

قال الشارح . معنى « تصغير الترقيم » ان تحذف زوائد الاسم في التحقير بحيث لا يبقى الا الاصول ثلاثيا كان الاسم أو رباعيا كأنهم آثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده لما يحدث في الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير فتقول في تحقير محمد حميد لان الميم الاولى زائدة واحدى الميمين الثانية فتحذفهما فتقول في تحقير أحمد حميد أيضا بحذف همزة لا غير لانها الزائدة وتقول في تحقير محمود حميد بحذف الميم والواو لانهما زائدتان ولا تبالى الالباس ثقة بالقرائن فعلى هذا « تقول في حارث حريث » حذفت الالف لانها زائدة وبقيت الاحرف الاصول التي هي الحاء والراء والياء فصغر عليها وتقول « في أسود سويد » بحذف همزة لانها هي الزائدة ولا فرق بين ان تكون الزيادة للاتحاق أو لغير الاتحاق وقالوا « في خفيدد خفيد » حذفوا الياء واحدى الدالين لانهما زائدتان للاتحاق بسفرجل والخفيد داخل في من الظلمان وقالوا في « مقعنس قعيس » بحذف الميم والنون واحدى السينين لانها زوائد للاتحاق بمحرنيهم ، وبنات الاربعة في ذلك بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير على مثال فاعمل فتقول في مدحرج دحريج وفي محرنجيم حريجم وفي جمهور جهير ولا فرق في بنات الاربعة بين تصغير الترقيم وغيره الا ان ياء العوض لا تدخل تصغير الترقيم وتدخل غيره فتقول دحريج وجهير ولا تقوله اذا كان مرخما ، وقال الفراء في هذا التصغير ان العرب انما تفعل ذلك في الاسماء الاعلام كما كان الترقيم في النداء كذلك فعلى هذا لو صغرنا حارثا أو أسود علمين قلنا حريث وسويد في الترقيم ولو صغرناهما قبل النقل والتسمية لم نقل الاحويرث وأسيّد ولم يفرق أصحابنا بين هذين وذكر في بعض الامثال (عرف حقيق جهله) يريد تصغير أحق قاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن الاسماء ما لا يصغر كالضمائر وأين ومتى وحيث وهند ومع وغير وحسب ومن وما وأمس وغد وأول من أمس والبارحة وأيام الاسبوع والاسم الذي بمنزلة الفعل لا تقول هو ضويرب زيدا ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان « من الاسماء ما لا يجوز تصغيره » كما لا يجوز وصفه فمن ذلك المضمرات نحو أنا

وأنت وهو فلا تقول في أنا أنى وفي نحن نحنين وذلك لا مور (أحدها) ان المضمرات تجري بحرفي بحرفي الحروف في عدم قيامها بأنفسها وافتقارها الى غيرها فلا تحقر الحروف (الثاني) ان أكثر الضمائر على حرف أو حرفين وذلك مما لا يحقر لنقصه عن أبدية التحقير (الثالث) ان المضمرات ليست أسماء لشيء ثابت تخصه ولا تقع على غيره والشيء انما يكون حقيرا صغيرا بالاضافة الى ماله ذلك الاسم وهو أكبر منه « فان قيل » فقد حقروا المبهمات وهي مبنيات تجري بحرفي الحروف وفيها ما هو على حرفين قيل المبهم يشبه الظاهر من حيث انه يوصف ويوصف به ويتبدأ به الكلام كقولك هذا زيد وليس فيه شيء يتصل بالفعل ولا يجوز فصله كالكاف في ضربك والتاء في قمت فالمبهم كالظاهر لقيامه بنفسه ولما ذكرناه « ولا يحقر أين ولا متى » لبعدهما من التمكن وتنزلهما منزلة الحروف من جهة تضمنهما معنى الاستفهام ولا تصغر « حيث » لعدم تمكنها وافتقارها الى موضح ومثلها في الأزمنة اذواذا « فان قيل » فان الذي والى يفتقران الى موضح افتقار حيث ومع ذلك فانهما يصغران نحو اللذا واللتيا قيل الذي والى أقرب الى التمكن ألا ترى انهما يكونان فاعلين ومفعولين ويتبدأ بهما ويوصف بهما فافتقر الحال بينهما ، ومن ذلك « عند » فانها لا تصغر لعدم تمكنها ولان الغرض من تصغير الظرف التقريب كتمحيث وفويق وعند في غاية القرب فلما دل لفظها على ما تبدل عليه الظروف مصغرة لم يحتج الى التصغير فيها ، وأما « مع » فلا تصغر أيضا لبعدها من التمكن وكونها على حرفين وقد اعتقد فيها الحرفية من أسكنها في قوله

• فريشي منكم وهو اى معكم • (١) ومن ذلك « غير وسوى » لا يصغران بخلاف مثل فانك تصغره فتقول هذا مثيل هذا ولا تقول غيره وذلك من قبل ان المماثلة قد تختلف بأن تقل وتكثر ألا ترى انك تقول هذا أكثر مماثلة وهذا أقل مماثلة من هذا وليست المنايزة كذلك لان غيرا اسم لكل من لم يكن المضاف اليه وليس في كونه غيره معنى يكون أنقص من معنى فيصغر الناقص كما كان في المماثلة كذلك وأما سوى فالعلة واحدة ، ومن ذلك « حسب » لا يصغر لانه في معنى الفعل فاذا قلت حسبك درهمان

(١) هذا صدر بيت للراعى وعجزه « وان كانت زيارتكم لماما به قال سيديوه » وسالت الخليل عن معكم ومع لاي شيء نصبتا فقال لانها استعملت غير مضافة اسما كجميع ووقعت نكرة وذلك قولك جاء معا وذهبا معا وقد ذهب معه ومن معه صارت ظرفا فجعلوها بمنزلة امام وقدام قل الشاعر فجعلها كهل حين اضطره وربيشي منكم (البيت) اه والشاهد فيه تسكين مع تشبيهها بما يبنى من حروف المعاني على السكون نحو بل وهل لانها في الاصل غير متمكنة وانما اعربت في اكثر كلامهم لوقوعها مفردة في قولهم جاء واماوا انطلقوا اما فوقت موقع جمع فاعربت لذلك .. يقول انامكم وهو اى معكم وموقوف عليكم وان لم تكن الزيارة بيني وبينكم الا في الفلتات : والامام - بكسر الهمزة - الشيء اليسير وهو ايضا الزيارة في النوم واصله من الم المنزل اذا نزل به ثم رحل ، وقال العيني ، هذا البيت لجرير بن الخطاف وهو من قصيدة ميمية مدح بها هشام بن عبد الملك من الوافر واولها .

الاحى المنازل والحياما	وسكنا	طال فيها ما اقاما
احييا وما بى غير انى	اريد لاحدث العهد القداما	
منازل قد دخلت من سائتها	عفت	الا الدعائم والثماما
محتها الريح والامطار حق	حسبت رسومها في الارض شاما	

فمنه ليكن ذلك درهمان فكما لا يصغر الفعل كذلك لا يصغر ما هو في مثله ، وأما « ماومن » فلا يصغر ان لانهما غير متمكنين وعلى حرفين وهما بمنزلة الحرف في الاستفهام والجزاء والخبر ، وأما « أمس وغد » فلا يحقران لانهما لما كانا يتعلقان باليوم الذي أنت فيه صارا بمنزلة المضمرات لاحتياجهما الى حضور اليوم كان التصغير يحتاج الى ظاهر يتقدمه وكذلك « أول من أمس » حكمه حكم أمس ومثله « البارحة » وأما « أيام الاسبوع » نحو الثلاثاء والاربعاء لا يحقر شيء منها وكذلك أسماء الشهور نحو المحرم وصفر لانها اعلام على هذه الايام فلم تتمكن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الاعلام لان العلم انما وضع على شيء لا شريك له وهذه الاسماء وضعت على الشهور والاسبوع ليعلم انه الشهر الاول من السنة واليوم الاول أو الثاني من الاسبوع وذلك لا يختلف فيصغر بعضها عن بعض وذهب الكوفيون وأبو عثمان المازني وأبو عمر الجرمي الى جواز تصغير ذلك ، وأما ضارب اذا كان للحال والاستقبال وهو في نية التتوين فانه لا يحقر أيضا لانا اذا نونا ونصبنا ما بعده فهو في مذهب الفعل وليس التصغير مما يلحق الافعال الا في التعجب فلذلك لا يجوز هذا ضوئرب زيدا غدا » فأما اذا كان لماضي نحو هذا ضارب زيد أمس فليس في مذهب الفعل ويجراه مجرى غلام زيد فكما تقول هذا غلام زيد فكذلك يجوز هذا ضوئرب زيد أمس ،

قال صاحب الكتاب ❦ والاسماء المبهمة خولف بتحقيقها تحقير ماسواها بأن تركت أوائلها غير مضمومة وألحقت بأواخرها ألفات فقالوا في ذا وماذا وتيا وفي أولا وأولاء أليا وألياء وفي الذي والتي اللذان واللتيا وفي الذين واللاتي اللذين واللتيات ، ❦

قال الشارح : اعلم ان القياس « في الاسماء المبهمة » ان لا تصغر من حيث كانت مبنية على حرفين كمن وما الا انها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تشي وتجمع وتوصف ويوصف بها والتصغير وصف في المعنى فدخلها التصغير كادخلها الوصف ولما كانت مخالفة للاسماء المتمكنة « خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكنة » بأن غيروها على غير منهاج تغيير تصغير الاسماء المتمكنة وصار ذلك دلالة على حقارة المشار اليه كما كان تغيير الاسماء المتمكنة بضم أوائلها وبنائها على فعيل وفاعيل دلالة على صغر المسمى « فاذا أردت تصغير المبهمة تركت أوله على حاله » وزدت فيه ياء التصغير على حد زيادتها في المتمكنة لانها علامة فلا يعرى المصغر منها اذ لو عرى منها فلا يكون على تصغيره دليل « وألحقت في آخره الفاء » كالموضع من ضم أوله تدل على ما كانت تدل عليه الضمة « فتقول في ذا ذيا وفي تيا تيا » « فان قيل » فما بال ياء التصغير زيدت هنا ثانية وسبيلها ان تزداد ثالثة قيل انما ألحقت ثالثة ولكنت حذف ياء لاجتماع الياء آت وذلك ان الاصل ذا وتا على حرفين كما ترى فلما صغروها احتاجوا الى حرف ثالث فأتوا بياء أخرى لتمام بناء التصغير ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة فانقلبت الالف ياء لتحركها بوقوع ياء التصغير بعدها وزادوا الالف آخر عوضاً من ضمة الفاء فصار ذيا فاجتمع ثلاث ياء آت وذلك مستثقل فحذفوا احدى الياءات فلم يكن سبيل الى حذف ياء التصغير لانها علامة ولا الى حذف الياء التي بعد ياء التصغير لانه بعدها الف ولا يكون ما قبل الالف الا مفتوحاً فلو حذفوها حركوا ياء التصغير وهي لا تكون متحركة فحذفوا الياء الاولى فبقى ذيا وتيا وحصلت ياء التصغير ثانية وأما تيا فهو تحقير تا ومن قال ذى وذه قال في تحقيره تيا وهو على لغة من

قل هذه وهذي وتا وتي أيضا يرجع كله في التصغير الى لغة من يقول تا لتلايلبس المؤنث بالذكر واذا قلت هذيا وهاتيا فائما هو ذيا وتيا دخلت عليهما هاء التنبيه وكذلك اذا قلت ذياك وتياك فتلحقه علامة الخطاب كما تلحق المكبر في قولك ذاك وتاك فأما «أولا» مقصورا وممدودا وهو جمع ذا وتا فانه يقع على المذكر والمؤنث فاذا صغرت أولا مقصورا فلا إشكال فيه لانك تلحق ياء التصغير ثالثة وتقلب الفه ياء لوقوعها بموقع مكسور بعد ياء التصغير ثم تزيد الالف أخيرا عوضا من ضمة التصغير فصار اللفظ «أوليا» «فان قلت» اذا كنت انما تلحق الالف أخرا عوضا من ضمة أوائل الاسماء المصغرة ونحن اذا صغرنا أولا فنضم أولها ونقول أليا فتكون الضمة موجودة واذا كانت الضمة موجودة فما وجه التعميض عن شيء موجود في اللفظ فالجواب ان ضمة أول أليا ليست مجتلية للتحقير بمنزلة ضمة أول كليب وجميل وانما هي الضمة التي كانت موجودة في حال التكبير في قولك أولا والذي يدل على ذلك تركبهما هو مثله من أسماء الإشارة واستحقاق البناء بحاله غير مضموم وذلك قولك ذيا وتيا ألا ترى ان الذال والتاء مفتوحتان كما كانتا قبل التحقير في ذا وتا فكذلك ضمة همزة أليا هي الضمة في الا فلما كانت الضمة في أليا هي الضمة التي كانت موجودة في الأول ليست مجتلية للتحقير بقيت بحالها وعوض الالف في آخره عن ضمة التحقير وأما «أولاء» ممدودة ففيه نظر والقول فيه ان أولاء وزنه فعال كغراب وقياس تصغيره لوصفر على حد تصغير الاسماء المتمكنة ان تقول هذا أولى كما تقول عطى الا انهم لما لم يغيروا أوله عن حاله أرادوا ان يزيدوا في آخره الالف كالمعوض من ضمة التحقير في أوله فلم تسع زيادتها بعد همزة لتلا يتحول الممدود عن لفظه وقد بنوه على المد فزادوا الف المعوض قبل همزة فصار «الياء» على لفظ الياح هذا رأى سيديويه وهو مذهب المبرد وأما أبو اسحق فانه كان يقدر همزة في آلاء الفاء في الاصل فاذا صغر دخلت ياء التصغير ثالثة بعد اللام فتقلب الالف الاولى ياء لوقوع ياء التصغير قبلها على حد قلبها في غلام وعناق فتقول غليم وعنيق ثم أدخلوا الالف الزيدة للتصغير آخرها فلجتمع الفان في التقدير فقلبت الثانية همزة لاجتماع الالفين على حد قلبها في حمراء وصحراء وهذا أقرب الى القياس لاعتقاد زيادة الف التصغير آخرها على منهاج سائر المبهمات الا انه يضعف من جهة تقدير همزة بالالف فاعرفه ، «وأما الذي والتي» فيحقران على منهاج تحقير أسماء الإشارة لان مجراهما في الا بهام واحد بوقوعهما على كل شيء من حيوان وجاد كما كانت أسماء الإشارة كذلك فتترك أولهما على حاله من الفتح وتزيد ياء التصغير ثالثة وتدغمها في الياء التي هي لام الكلمة وتزيد الالف الزيدة للتصغير آخرها فنقول «اللذيا واللتيا» قال الشاعر أنشده أبو العباس

بعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ (١)

(١) هذا البيت أنشده أبو العباس المبرد في كتابه المقتضب من غير ان ينسبه ونسبه الاعم الى العجاج. والشاهد فيه تصغير الذي والتي على منهاج تصغير أسماء الإشارة من قولهم ذيا وتيا وهوليا كن. ومثل هذا البيت قول سلمى بن ربيعة السدي. ولقد رايت ناي العشيرة بينها وكفيت جانبها اللتيا والتي ويستشهد التحويون بهذا البيت على جواز حذف صلة الموصول اذا دل عليها دليل وقد ذكرنا ذلك مفصلا واستشهدنا بيت العجاج (ج ٣ ص ١٥٣) فارجع اليه ان شئت وقوله «تردت» هو تفعلت من الردى مصدر ردى يردى اذا هلك او من التردى الذي هو السقوط من علو

وقد حكي اللذان واللتيا بضم الاول منهما والاول اقيس لان هؤلاء يجمعون بين العوض والمعرض ،
 فاذا ثبتت أوجمت شيئا من هذه الاءاء لم تلحقه الفاء في آخره من أجل الزيادة التي لحقت وذاك قولك
 في التثنية جاءني اللذان قلما وفي الجر والنصب مررت باللذين قلما ورأيت اللذين قلما وتقول في الجمع جاءني
 اللذين ورأيت اللذين ومررت باللذين ومن قال اللذين في الرفع قال جاءني « اللذين » فيضم الياء
 المشددة قبل الواو ويكسرهما في الجر والنصب كما يفعل في الصحيح وكان أبو الحسن يذهب الى ان الالف
 الزائدة للتصغير مقدرة وانما حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا ليبدل على الالف المحذوفة على
 حد المصطفين والاعلين فيقول جاءني اللذين بفتح الياء ورأيت اللذين ومررت باللذين فيكون لفظ الجمع
 فيه كلفظ التثنية غير ان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة وتقول في المؤنث اللتيا وفي التثنية اللتيان
 في الرفع وفي النصب والجر اللتين وفي الجمع « اللتيا » على المذهبين جميعا وأما « اللاتي » فلا يحقر
 على لفظه لانه جمع كثرة فردوه الى الواحد وصنروه ثم جمعوه بالالف والتاء لانه مؤنث كما يفعل بالجمع من
 غير المبهم نحو قولهم في جفان وقصاع جفينات وقصيعات قال سيديويه استغفوا بجمع الواحد المحقر السالم
 اذا قلت اللتيا كما استغفوا عن تحقير القصر وهو العشي والمساء بقولهم أمانا مسيالا وعشيانا وكذلك
 اللاتي تقول فيها اللتيا وكان الاخفش يحقر اللاتي على لفظه فيقول اللويا كأنه يحذف التاء من آخره
 لتلا يصير الاسم المصغر بزيادة الالف التي للتصغير على خمسة أحرف فيخرج عن بناء التصغير ويحتاج
 بانه ليس بجمع التي على لفظها وانما هو اسم للجمع كقولك نفر وقوم وهو القياس وكان المازني يقول اذا
 آل الامر الى حذف حرف من أجل الالف الداخلة فتحذف الالف التي هي بعد اللام وهو أولى قال لانه
 زائد اذ كان في تقدير فاعل ،

ومن اصناف الاسم المنسوب

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب هو الاسم الملحق بآخره بام مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة
 اليه كالحقت التاء علامة للتأنيث وذلك نحو قولك هاشمي وبصري ، ﴿
 قال الشارح : اعلم ان النسبة التي يقصدها النحويون ويسميها سيديويه الاضافة هو ما ينسب الى قبيلة
 أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك يقال لسبته الى بني فلان اذا عزوته اليهم فهي اضافة من جهة المعنى وان كانت
 مخالفة لها من جهة اللفظ وذلك انك في الاضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما الى الآخر نحو غلام زيد
 وصاحب عمرو وفي النسب انما تذكر المنسوب اليه وحده ثم تزيده عليه زيادة تدل على النسب وتكتفي
 بتقديم الموصوف عن ذكر المنسوب « وذلك أن يزداد في آخر المنسوب اليه ياء مشددة ويكسر ما قبل الياء »
 فيما قلت حروفه أو كثرت وذلك نحو قولك في النسب الى هاشم « هاشمي » والي قيس قيسي والي بنفاد
 بنفادي والي واسط واسطي والي من يبيع الدقيق دقيق والي من يبيع الثياب الملحمة ملحمي والغرض
 بالنسب أن يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه أو من أهل تلك المدينة أو الصنعة وفائدتها فائدة الصفة ، « فان
 قيل « ولم كانت الياء هي الزائدة دون غيرها فالجواب ان القياس كان يقتضي ان تكون أحد حروف المد

والابن لما تقدم من خفتها ولانها مألوف زيادتها الا انهم لم يزيدوا الالف لثلاث يصير الاسم مقصورا فيمتنع من الاعراب وكانت الياء أخف من الواو فزيدت ، « فمذه الياء اللاحقة شبيهة بالتاء اللاحقة بالموث » وذلك من قبل ان الياء علامة لمعني النسب كما ان التاء علامة لمعني التأنيث وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه حتي يصير كجزء منه وينتقل الاعراب اليه فتقول هذا رجل بصرى ورأيت رجلا بصريا ومررت برجل بصرى كما تقول هذه امرأة قائمة ورأيت امرأة قائمة ومررت بامرأة قائمة فكل واحدة من الزيادين أعني الياء في النسب والتاء في الموث حرف اعراب لما دخل فيه وانما صاروا بمنزلة الجزء مما دخل فيه من قبل ان العلامة أحدثت في كل واحد من المنسوب والمؤث معنى لم يكن فصار الاسم بالعلامة مركبا والعلامة فيه من قوماته فنزلت العلامة في كل واحد منهما منزلة أداة التعريف في الرجل والغلام فكما ان الالف واللام جزء مما دخلتا فيه فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث والذي يدل على ان الالف واللام جزء مما دخلتا فيه ان العامل يتخطاهما الى ما بعدهما من الاسم المعرف فيعمل فيه ، وانما كانت ياء النسب مشددة لامرين (أحدهما) ان لا يلتبس بياء المتكلم (الثاني) انها لو لحقت خفيفة وما قبلها مكسور لثقل عليها الضمة والكسرة كما ثقلتا على القاضى والداعى وكانت معرضة للحذف اذا دخل عليها التنوين فخصنوها بالتضعيف ووقع الاعراب على الثانية فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة لسكون الياء الاولى ، وانما كان ما قبلها مكسورا لامرين (أحدهما) انها مدة ساكنة وانما ضوعفت خوف اللبس وحرف المد لا تكون حركة ما قبله الامن جنسه (الامر الثاني) انه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح لثلاثا يلتبس بالثاني فكانت الكسرة أخف من الضمة فعدلوا اليها ، « فان قيل » فهل هذه الياء حرف أو اسم فالجواب انها حرف كتاء التأنيث لا موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى انها اسم في موضع مجرور باضافة الاول اليه واحتجوا بما يحكي عن العرب رأيت التيمى تيم عدي بجريم الثاني جعلوه بدلا من الياء في التيمى واذا كان بدلا منه كان اسما لان حكم البديل حكم المبدل منه وهو فاسد من قبل ان الياء حرف معنى دال على معنى النسب كما ان تاء التأنيث حرف دال على معنى التأنيث وليست كسناية عن مسمى فيكون لها موضع من الاعراب مع ان الاسم الذى له موضع من الاعراب هو الذى يتعذر ظهور الاعراب في لفظه فيحكم على محله وأما ما حكوه من قولهم رأيت التيمى تيم عدى فان صحت الرواية فهو محمول على حذف المضاف كأنه لما ذكر التيمى دل ذكره اياه على صاحب فاضمره للدلالة عليه فكانه قال صاحب تيم عدى أو ذاتيم عدى ثم حذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله من الاعراب وجعله وان لم يذكر بمنزلة الثابت المملوظ به ونظيره قوله

أكل امرئ تحسبين امرأً وفارٍ توقد بالليل نارا (١)

(١) البيت لابي دؤاد الايادى وقد تقدم شرحه شرحا مستفيضا (ج ٣ ص ٢٧) والشاهد فيه هنا وهناك انه حذف المضاف فيه وترك المضاف اليه باعرابه وتقديره وكل نار كما ذكرنا هناك فحذف كل وترك نار بالجر على ما كان عليه ولا يجوز عطف نار المجرور على امرئ اذ فيه العطف على عاملين بواو واحدة هذا. وبعد البيت ودار يقول لها الزائرون ويل ام دار الحذاق دارا

والمعنى : اكل رجل تحسبينه رجلا وكل نار تحسبينا نار اي معنى ليس كل من له صورة امرئ بامرئ تامل بل المرء الكامل من له خصال سنية واوصاف بهية وليس كل نار توقد بالليل بنار انما النار نار توقد لقرى الزوار والضيوف

فانه خفض نارا على تقدير وكل نار ومثله قولهم (ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة) وقد تقدم نحو ذلك ، قال صاحب الكتاب ﴿ وكما انقسم التأنيث الى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب فالحقيقي ما كان مؤثرا في المعنى وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب نحو كرمى وبردى وكما جاءت التاء فارفة بين الجنس وواحد فكذلك الياء نحو رومي وروم ومجوسى ومجوس ﴾

قال الشارح : قد أيد صاحب الكتاب بما ذكره قوة المشابهة بين النسب والتأنيث وذلك ان التأنيث كما يكون حقيقيا وغير حقيقي فالحقيقي ما كان مسما مؤثرا فدخلت العلامة في اسمه الايدان بذلك وغير الحقيقي ما تعلق التأنيث باللفظ دون مدلوله نحو قرية وغرفة فكذلك « النسب قد يكون حقيقيا وغير حقيقي » فالحقيقي ما كان مؤثرا أى دالا على نسبة الى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة نحو هاشمى وبصرى وملحمى وغير الحقيقي ما لا يدل على نسبة الى شئ مما ذكر بل يكون اللفظ كاللفظ المنسوب بأن يكون فى آخره زيادة النسب كقولنا « كرمى وبردى » وقمرى وبخى ألا ترى ان كرسا من كرسى ليس بأب ولا بلدة ولا شئ مما ينسب اليه « وانما » هو شئ تعلق باللفظ ويؤيد ذلك ههنا ان كرسيا وبرديا اسمان كما ترى ولو كانا منسوبين حقيقة لخرجا الى حيز الصفة كما خرج هاشم وقيس الى حيز الصفة في قولك رجل هاشمى وقيسى قال ويؤيد عندك قوة الشبه بينهما انه « كما يفصل بناء التأنيث بين الواحد وجنسه » فى نحو ثمرة ونمر وشعيرة وشعير « كذلك فصل بينهما بياء النسبة فقالوا فى الواحد رومى وفى الجمع روم » وقالوا زنجى وفى الجمع زنج « ومجوسى ومجوس » وانما قال « بين الواحد وجنسه » ولم يقل بين الواحد وجمعه لان نحو نمر وشعير فى الحقيقة جنس دال على الكثرة وليس بتكسير وقد تقدم الكلام على ذلك فاعرفه •

قال صاحب الكتاب ﴿ والنسبة مما طرقت على الاسم لتغييرات شتى لاقتفاله بها عن معنى الى معنى وحال الى حال والتغييرات على ضربين جارية على القياس المطرد فى كلامهم ومعدولة عن ذلك ﴾ قال الشارح : اعلم « ان النسب يحدث فى الاسم المنسوب تغييرات » منها زيادة ياء النسب فى آخره وكسر ما قبلها وجعل الياء منتهى الاسم وحرف الاعراب فهذا أول تغيير تطرق الى اللفظ بسبب النسب وانما تطرق التغيير الى اللفظ لتغيير المعنى ألا ترى انك اذا نسبت الى علم استحال نكرة بحيث تدخله أداة التعريف كالتثنية والجمع وصار صفة بمنزلة المشتق بعد الجمود ويرفع فاعلا بعده اما مظهرا واما مضمرا تقول مررت برجل نيمى أبوه وآخر هاشمى أخوه فهذا قد جمع التغييرات الثلاث التنكير بكونه قد صار صفة للنكرة والصفة بجريانه على ما قبله جرى الصفة ورفعه الظاهر بعده فهو كالحسن الوجه فى أحكامه وقوله « لا تنتقله من معنى الى معنى » اشارة الى ما ذكرناه من تنكيره وخروجه الى الوصفية وقوله « من حال الى حال » اشارة الى تغيير اللفظ وجملة الامر ان « تغيير النسب على ضربين » أحدهما قياس مطرد لكثرتهم عنهم فيجرى لذلك مجرى رفع الفاعل ولصعب المفعول والآخر مالا يطرد فيه القياس بل يسعم ما قالوه ولا يتجاوز ويستقف على ذلك مفصلا مشروحا ان شاء الله •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فمن الجارية على قياس كلامهم حذفهم التاء ونون التثنية والجمع

كقولهم بصرى وهندى وزيدى فى البصرة وهندان وزيدون اسمين ومن ذلك قنصرى ونصيبى ويبرى
فيمىن جبل الاعراب قبل النون ومن جملة منقلب الاعراب قال قنصرى وقد جاء مثل ذلك فى التثنية
قالوا خليلانى وجاءنى خليلان اسم رجل وعلى هذا قوله « ألا يادار الحى بالسبعان » *

قال الشارح : اعلم ان « حذف تاء التأنيث » قد كثر عنهم واطرد حتى صار قياسا يسمع ما قالوه
ويحمل عليه نظائره فاذا نسبت الى اسم فى آخره تاء التأنيث حذفها لايحوز غير ذلك فتقول فى النسب
الى البصرة بصرى والى مكة مكى والى الكوفة كوفى والى فاطمة فاطمى وانما أسقطت التاء من النسب
لانا لو بقيناها فى الاسم على ما كانت عليه قبل النسب لوجب أن نقول بصرتى وكوفتى ومكتى فى
الرجل ينسب الى البصرة والكوفة ومكة ولزمنا أن نقول اذا نسبنا امرأة الى مافيه تاء التأنيث بصرتية
وكوفتية ومكتية وفاطمتية فكان يجمع فى الاسم الواحد تاءان للتأنيث وذلك لايحوز وأيضا فان ياهى النسب
لما كانت مشابهة لتاء التأنيث من الجملات المتقدمة لم يجمع بينهما كما لم يجمع بين علامتى نسبة « وأمانونا
التثنية والجمع فلا تثبتان أيضا مع ياهى النسبة » وذلك اذا سمينا رجلا بمشئى أو مجموع جمع السلامة قلنا
فيه مذهبان (أحدهما) وهو الاجود ان تحكى الاعراب قبل التسمية فتقول هذا زيدان ورأيت زيدىين قائما
ومررت بزيدىين جالسا فتمر به بالحروف كما كان اعرابه قبل التسمية بها فعلى هذا اذا نسبت الى شئ من
ذلك حذفنا علامتى التثنية والجمع فتقول هذا زيدى ورأيت زيدا ومررت بزيدى وهذا مسلمى ورأيت
مسلميا ومررت بمسلمى وذلك انك لو أبقينهما وقلت مسلمونى ومسلمانى لجمت فى الاسم الواحد بين اعرابىين
أحدهما بالحروف والاخر بالحركات الكائنة على علامة النسب وذلك لايحوز .م انه كان يحوز ان تثنيه
وتجمعه بالواو والنون فتقول مسلمانيان ومسلمونيون فيجمع أيضا فى الاسم الواحد اعرابان بالحروف وكلاهما
فاسد (والثانى) ان لا تحكى الاعراب بعد التسمية وتجرى الاعراب فى التثنية على النون وتجعل قبل النون
الفا لازمة وتجعل من قبيل عثمان ومروان فتقول هذا مسلمان ورأيت مسلمان ومررت بمسلمان وتقول فى
الجمع هذا مسلمين ورأيت مسلمينا ومررت بمسلمين وقد تقدم ذلك فعلى هذا تكون النسبة اليه باثبات علامة
التثنية والجمع من غير حذف شئ منهما فتقول هذا زيدانى ورأيت زيدانيا ومررت بزيدانى وتصرفه عند
اتصال ياهى النسبة به كما تصرف نحو مساجدا اذا اتصل به تاء التأنيث نحو صياقلة وصيارفة وقد جاء « خليلان »
اسم ونسبوا اليه « خليلانى » وقد جاء فى أسماء الامكنة ما هو على طريق التثنية كما جاء فيها ما هو على
طريقة الجمع قالوا سبعان وهو اسم مكان كأنه تثنية سبع ولا يكون فعلان لانه لا نظيره وأما قوله

ألا ياديار الحى بالسبعان أمل عليها باليلى المألوان (١)

(١) البيت لثميم بن ابي مقبل وهو شاعر مجيد فائق، ونسبه ابن هشام الى خلف بن احمر، وبعده

الا ياديار الحى لاهجر بيننا ولكن روغات من الحدثان

نهار وليل دائم ملوآهما على كل حال الناس مختلفان

والسبعان - بسين مهملة مفتوحة فباء موحدة مضمومة واخره نون - موضع معروف فى ديار قيس وقال نصر السبعان
جبل قبل فلج وقيل واد شمالى سلم عنده جبل يقال له العبد اسود ليست له اركان ولا يعرف فى كلامهم اسم على زلة فعلان

فان الشعر لابن مقبل الشاهد فيه انه أعرب به بالحركات وألزمه الالف فعلى هذا النسبة اليه سبعماني لان الالف فيه ليست للدلالة على الاعراب انما هي بمنزلة الالف في زعفران والمعنى انه يتأسف على ديار قومه بهذا المكان ويخبر ان الملوك وها الليل والنهار ألبياها ودرسهاها وأما نحو قنسرين ونصيبين ويبرين ونحوهن من أسماء المواضع كفلسطين وسياحين وماكسين فأما قنسرين فمدينة دائرة بالشام وأما نصيبين فمدينة بالجزيرة وأما يبرين فموضع بالشام أيضا وسياحون قرية بفارس وماكسون موضع بالخابور فهذه الاسماء كلها من قبيل ماسى بجمع كأنهم جعلوا كل جهة قنسرا ونصيبا ويبرا ثم جمعوه بالواو والنون وسماوا به وفيه المذهب ان منهم من يجعل الاعراب في النون ويلزمه الياء فيقول هذا قنسرين ورأيت قنسرين ومروث بقنسرين فعلى هذه اللغة لا تخذف شيئا منه اذا نسبت اليه وتقول هذا قنسريني ورأيت قنسر ينيا ومروث بقنسريني فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في نمر وشقرة والدئل ونحوها مما كسرت عينه نمرى وشقرى ودؤلى بالفتح قياس مبتلئ ومنهم من يقول يثربى وتغلبى فيفتح والشائع الكسر ، ﴾ قال الشارح ومما يلزم التغيير فيه ويطرده ذلك بأن يكون الاسم المنسوب اليه على ثلاثة أحرف « ثانيه مكسور » فاذا نسبت اليه فتحت ثانيه تقول في النسب « الى نمر نمرى والى شقرة شقرى والى الدئل دؤلى » ولوسميت رجلا بضرب ثم نسبت اليه اقلت ضربى ولونسبت الى ابل لقلت ابلى بالفتح وانما فتحوا العين استثقالا لتوالى الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور الا واحد ،

غيره قال هذا كله ياقوت وذكر الايات الثلاثة كآرويناها وقال « قال ابن مقبل وقيل ابن احر » اه وقد وقع الشطر الاول من بيت الشاهد في مطلع كلة لرجل من بني عقيل جاهلى وهاكا

الا ياديار الحى بالسبعان	خلت حجج بعدى لمن ثمان
فلم يبق منها غير نؤى مهدم	وغير ائاف كالكمى دقان
وآثارها ب اوراق اللون سافرت	به الريح والامطار كل مكان
قفار مروارة تجاورها القطا	ويمضى بها الحيان يفرقان
يشيران من نسج القبار عليهما	قيصين اسمالا ويرتديان

قال ياقوت . « زعموا ان اول من جعل القبار ثوبا هذا الشاعر ثم تبعته الخنساء فقالت :
جارا اياه فاقبلا وها يتعاوران ملامه الحضر
فاخذ عدى بن الرقاع فقال :

يتعاوران من القبار ملامه ييضاه محكة هما نسجاها

وقوله في البيت المستشهد به « امل » هو من امالت الكتاب . قال الجوهري « املت الكتاب امليه واملته امله لغتان جيدتان جاء بهما القرآن الكريم » اه والبلى بكسر الباء - من بلى الثوب يبل اذا خلقت ديباجته . والمألوان الليل والنهار . وهو مما ورد متى والشاهد في هذا البيت في قوله « بالسبعان » فانه في الاصل تننية سبع وقد اجراء الشاعر مجرى سلمان وعمران وعثمان فاعربه بالحركة اذ لو اجراء مجرى المثني فاعربه بالحروف لقال بالسبعين وبقيّة الكلام في الشرح فتدبر والله يرشدك

وقوله «متائب» أي مستقيم يقال طريق متائب أي ممتد مستقيم ، فأما مثل تغلب ويثرب مما هو على أربعة أحرف فالباب ان تأتي به على لفظه من غير تغيير فتقول تغلبي ويثربي ومغربي لان فيه حرفين غير مكسورين التاء من تغلب مفتوحة والغين ساكنة ومنهم من يفتح ويقول « تغلبي ويثربي ومغربي » ويشبهون المكسور منه بالمكسور في شقرة ونمر ولم يحفلوا بالساكن كأنهم نسبوا الى تلب من تغلب وأهملوا التين لسكونها وكذلك ما كان مثله وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل وهو عند أبي العباس المبرد قياس مطرد ، فأما نحو عابط وهدي فلا مقال في بقاءه على لفظه من غير تغيير لتحرك الحرف الثاني منه فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة فيقال فيهما فعلى نحو قولك حنفي وشنئي الا ما كان مضاعفا أو معتل المين نحو شديدة وطويلة فانك تقول فيهما شديدي وطويل ومن كل فعيلة فيقال فيها فعلى نحو جهني وغفلي ﴾

قال المشرح : ومن التغيير اللازم « حذف الياء والواو من فعيلة وفعيلة وفعولة » وذلك اذا نسبت الى مثل حنيئة وربيعة وجهينة فتقول « حنفي » وربعي « وجهني » وتعمل ثلاثة أشياء تحذف تاء التانيث ثم ياء فعيلة وتنقله من فعل مكسور المين الى فعل مفتوح المين أما حذف تاء التانيث فعلى الجادة وأما حذف الياء فلانها في نفسها مستقلة مع كونها زائدة وقد حصل في الكلمة أسباب أوجب ثقلها وهو انه اجتمع فيها ياء فعيلة أو فعيلة مع كسر ما قبل علم النسبة وياء النسبة وكل ذلك من جنس واحد فاستثقل اجتماعها والنسب باب تغيير فحذفوا الياء تخفيفاً وذلك لانهم قد حذفوها من فعيل وفعيل نحو ثقي وسلي وليس في الاسم الا تغيير واحد وهو تغيير حركة آخره بالكسر فحاق ياء النسبة وان لم يكن ذلك بقياس عند سيبويه واذا كان حذفها فيها لاهاه فيه جائزا كان فيها الهاء لازماً لان فيه تغييرين تغيير حركة وحذف حرف والكلمة كلما ازداد التغيير فيها كان الحذف فيها ألزم ولما حذفت الياء بقيت الحروف التي كانت قبل الياء مكسورات وهن ثوان فبقى بعد حذف الياء والتاء حنفا وربعا مثل نمر ففتح في النسب قبل حنفي وربعي كما تقول في نمر نمرى « الا ان يكون مضاعفاً أو معتل المين » فانك لا تحذف الياء منهما نحو النسب الى شديدة وطويلة وجليئة فتقول « شديدي وطويل » وجليلي لانك لو حذفت الياء لوجب ان يقال شديدي فيجتمع حرفان من جنس واحد وهو مما يستثقلونه وكذلك لو نسبت الى بني طويلة وبني حويزة وهم في التيم قلت طويلي وحويزي والتصريف يوجب ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا كقولهم دار ومال وحذف التاء انما هو لضرب من التخفيف فلما آل الحال الى ما هو أبلغ منه في الثقل أو الى إعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله وقد جاء فيه التاء أسماء قليلة باثبات الياء ولا يقاس عليها فيما جاء منه باثبات الياء فما حكاه سيبويه قالوا في سليمة سليبي وفي عميرة كلب عميري قال يونس وهذا قليل وقالوا في خريبة خريبي وقالوا في النسب الى سليقة سليقي والسليقة الطبيعة وقالوا رماح ردينية وهي منسوبة الى ردينة ، وأما « فعولة » فحكمها في النسب عند سيبويه حكم فعيلة فتسقط الواو كما سقطت الياء ويفتح عين الفعل المضومة كما فتح المكسورة وحجته في ذلك انه قد وجد في فعولة من الثقل ما وجد في فعيلة فكانت مثلها مع ان العرب قد قالت في النسب الى شنوءة « شنئي » وأما أبو العباس المبرد فانه كان يخالفه

في هذا الاصل ويجعل شئيا من الشاذ فلا يجوز القياس عليه وقرق بين الواو والياء بأشياء (منها) انه قال لا خلاف بينهم انه ينسب الى عدى عدوى والى عدو عدوى ففصلوا بين الواو والياء فأقروا الواو على حالها وغيروا الياء (ومن) ذلك انهم يقولون في النسبة الى سمرة سمري والى نمر نمرى فغيروا في نمر من أجل الكسرة وام يغيروا في سمرة لان المستقل اجتماع الياء آت والكسرات فلما خالفت الضمة الكسرة في نمر وسمرة والواو الياء في عدى وعدو وجب ان تخالف الياء في فعيلة الواو في فعولة وقول أبي العباس متبن من جهة القياس وقول سيدييه أشد من جهة السماع وهو قولهم شئى وهذا نص في محل النزاع ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياء ان مدغمة احداهما في الاخرى فهو قولك في أسيد وحمير وسيد وميت أسيدي وحميري وسيدي وميتى ، ﴾

قال الشارح : « الباب في كل اسم قبل آخره ياء مشددة ان تلك الادغام وتحذف الياء المتحركة فتقول في أسيد وحمير تصغير أسود وحمار أسيدى وحميري ومثله في النسب الى سيد وهين سیدی وهينى » وانما حذفوا الياء لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدها ياء الاضافة فنقل عليهم اجتماع هذه المتجانسات فحذفوا الياء تخفيفاً وخصصوا المتحركة بالحذف لانه أبلغ في التخفيف لان الاسم ينقص ياء فيخف ولو حذفوا الياء الساكنة لبقيت الياء المكسورة فتتوالى الكسرتان ولاهم يقولون قبل النسبة ميت وميت وهين وهين فيخففون بحذف الياء المتحركة استئقالا فاذا نسبوا وجاؤا بياء النسبة لزموا التخفيف على ذلك المنهاج فاعرفه ؛

قال صاحب الكتاب ﴿ قال سيدييه ولا أظنهم قالوا طائى الافرار من طيشى وكان القياس طيشى لكنهم جعلوا الالف مكان الياء وأما مهم تصغير مهموم فلا يقال فيه الامهيمى على التعويض والقياس في مهموم من هيمة مهموم بالحذف ، ﴾

قال الشارح : القياس في النسبة الى طيشى بوزن طيشى لكنهم جعلوا مكان الياء الفا تخفيفا لانه أخف وله نظائر وان كان الجميع شاذاً غير مقيس عليه فمن ذلك قولهم في النسب الى زينة زباني وقالوا في يوجل ياجل كأنهم اجتزوا بأحد الشرطين في قلب الياء الفا وهو انفتاح ما قبلها وقول سيدييه « لا أظنهم قالوا طائى الافرار من طيشى » يريد فرارا من اجتماع الامثال والاشباه وهو الياء والكسرة وياء النسب وأما « مهموم » فهو على ضربين يكون تصغير مهموم من قولهم هموم يوم اذا نام وذلك لانك لما صغرت حذفت احدى الواوين لانها زائدة يخرج بها الاسم عن بناء التصغير كما تحذف احدى الدالين من مقدم فيصير مهموم فتقلب الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها كما قلبتها في أسيد ثم لك وجهان ان شئت ان تعرض وان شئت لا فاذا نسبت اليه لزم التعويض لتفصل الياء الساكنة بين الياءين الثقيلتين ولم يحذفوا الياء الخفيفة لئلا يصير الى مثال حميري فيلزم فيه حذف ياءين فتقول مهمومى خفيفة والذي فيه عندى انك « لما صغرت مهموما » لم تحذف منه شيئا لان الواو الثانية وقعت رابعة موضع العرض ولم تحذف « وقلت مهموم » كما تقول في كديون كديين فاذا نسبت اليه قلت كديينى فكذلك تقول مهمومى ؛ « وأما مهموم من

هيمه « الحب فهو اسم فاعل على زنة مفعول وليس بمصغر فتححتاج فيه الى تمويض فاذا نسبت اليه قلت مهيى فتعمل فيه ما عملت بحميري فاعرفه »

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة من المعتل اللام فعلى وفعل كقولك غنوى وضروى وقصوى وأموى وقال بعضهم أمي وقالوا في تحية تحوي ﴾

قال الشارح : اعلم ان ما كان من هذا النوع فانه يستوي في النسب اليه ما كان فيه تاء التأنيث وما ليست فيه فتقول في النسب الى غني « غنوى » وغني حى من غطمان والى ضربة « ضروى » وضربة قرية لبني كلاب على طريق البصرة بالقرب من مكة والى عدى عدوى وقالوا في النسب الى « قصى » قصوى « والى أمية « أموى » لافرق بين ما فيه التاء وغيره وذلك ان غنياً آخره ياء مشددة وهما ياءان في الحكم والياء الاولى زائدة وهي ياء فعيل والثانية لام الكلمة فاذا نسبت اليه ألحقته ياء النسبة وهي مشددة ييامين فيتوالى في آخر الكلمة أربع ياءات فتثقل فعمدوا الى الياء الزائدة فحذفوها فبقى بعد الحذف غنى مكسور النون بمنزلة نمر ففتحوا النون كما فتحوا الميم في نمرى ولما انفتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت في التقدير غنى مثل رضى ثم قلبت الالف واواً كما قلب في النسب الى رضى وقى فتقول غنوى كما تقول رضى وفتوى وكذلك اذا كان فيه تاء التأنيث لان التاء تحذف في النسب فيصير بمنزلة ما لا تاء فيه ، وحكم فعيل وفعيلة من ذلك نحو قصى وأمية كذلك تحذف ياء التصغير والعين مفتوحة فتقلب اللام ألفاً سواء كانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو فتقول في النسب الى قصى قصوى كان فعلاً بحذف الياء للنسب كراهية اجتماع أربع ياءات على ما تقدم ثم قلبت اللام ألفاً فصار قصى مقصوراً كهدى ورشاً فقلب ألفه واواً في النسب فقالوا قصوى كما قالوا هدى ورشوى وما كان فيه تاء التأنيث فمكذلك لان التاء تحذف في النسب فيقولون في أمية أموى ومن العرب من يجتمل الثقل ويقول أمي وقصبي ووجه ذلك انه لما كان يدخل الياء المشددة الاعراب فيقال هذا صبي وعدى ورأيت صبياً وعدياً ومررت بصبي وعدى شبهوه بالصحيح فنسبوا اليه كما ينسب الى الصحيح « وقالوا في النسب الى تحية تحوى » وأصله تحية على تفعلة لانه مصدر حي يحى على زنة فعل يفعل ومصدره يأتى على تفعلة كالتحلية والتروية فنقلت كسرة الياء الى الحاء قبلها فسكنت الياء وادغمت فيما بعدها فصار لفظها كلفظ فعيلة لان ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة فنسبوا اليها كما ينسبون الى فعيلة بحذف الياء الثانية فبقى تحية مثل عمية فى اللفظ فنقلوه الى تحاة على ما وصفنا ثم بنسب اليها تحوى كما يقال عموى شبهوا الياء الزائدة بالاصل والياء الاصلية بالزائدة فاعرفه »

قال صاحب الكتاب ﴿ وفي فعول فعولى كقولك فى عدو عدوى وفرق سيبويه بينه وبين فعولة فقال فى عدوة عدوى كما قالوا فى شنوة شنى ولم يفرق المبرد وقال فىهما فعولى ﴾

قال الشارح : تقول « فى النسبة الى عدو عدوى » فلا تغيّره لانه لم يجتمع فيه الياءات التى اجتمعت فى عدى وانما يقع الحذف والتغيير لكثرة الياءات ألا ترى انه لما اجتمع فى عدى أربع ياءات استقلوا ذلك فحذفوا احدي الياءات وقلبوا الثانية واوا لتخفيف اللفظ بالاختلاف لان المستثقل عندهم اجتماع

المتجانسات ألا ترى انك تقول في النسب الى قتي ورحى فتوي ورحوى فقلبت الالف واوا وان كان أصلها الياء فراراً من اجتماع الياءات فاذا قدروا على الواو فقد حصل غرضهم على المخالفة فلم يغيروا اللفظ، فان دخلت تاء التأنيث في ذلك « فنسبت الى مثل عدوة قلت عدوى » فتغيره لاجل تاء التأنيث وكثرة التغيير فيه والتغيير مؤنس بالتغيير فتحذف الواو الزائدة فتبدل من الضمة فتحة « فسيبويه » يجري في ذلك على أصله في فعولة « ويقيسه على قولهم في شنوءة شنتى والمبرد لا يرى ذلك ويقول في عدوة عدوى » كالمذكر فاعرف ذلك ان شاء الله •

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « والالف في الآخر لا تخلو من ان تقع ثالثة أورابعة منقلبة أوزائدة أو خامسة فصاعداً فالثالثة والرابعة المنقلبة قلبان واوا كقولاك عصوى ورحوى وبلهوى ومرموى وأعشوى »

قال الشارح : اعلم ان « الالف » لا تكون أصلاً في الاسماء المتمكنة ولا في الافعال أيضاً انما تكون بدلا وزائدة « فاذا وقعت آخر فلا تخلو من ان تكون ثالثة أورابعة فصاعداً » فما كان على ثلاثة أحرف والثالث منها الف فلا تكون الامتقالية كالالف في عصا ورحى ومنا وحمى فان الالف في هذه الاسماء كلها بدل من لام الكلمة فالالف في عصا ومنا بدل من الواو لقولاك عصران ومنوان وفي رحى وحمى بدل من ياء لقولاك رحيان وحميان وحصيات فاذا نسبت الى شئ من ذلك كان كاه بالواو سواء كانت من الواو أو من الياء تقول في عصا ومنا « عصوى » ومنوي وفي رحى وقي ورحوى وفتوي وذلك لانك أدخلت ياء النسبة ولا يكون ما قبلها الامكسورا والالف لا تكون الا ساكنة فاحتاجوا الى حرف يكسر قلبوها واوا وكرهوا الياء في ذوات الياء لأنهم لو قلبوها ياء لقالوا رحيى وفتيى فكانت تجتمع ثلاث ياءات وحكسرة في الياء الاولى وذلك مما يستنقل لانه قريب من أمي ولم يحدفوا الالف لان المنسرب اليه أقل الاسماء حروفاً « فان قيل » فالنقل في أمي أبلغ لانك نجم فيه بين أربع ياءات وقي ورحى انما يجتمع فيه ثلاث ياءات وبعض العرب يستعمل أمي ولا نعلم أحداً يقول رحيى فالجواب ان مثل أمي وعدى قد استعمل قبل النسبة وأما مثل رحى فتغير مستعمل الالف في النسبة لانه يلزمه قلبها لئلا تحركها وانفتاح ما قبلها فكرهوا أن يتحملوا الثقل في لفظ غير مستعمل « فان قيل » فأت اذ قلت رحوى ومنوى فرحوى ومنز غير مستعمل الالف في النسب قيل الامر وان كان على ما ذكرت فان الثقل فيه أقل لاختلاف الحرفين اذ انقل في الواو ويأتي النسب أقل من الثقل في الياءات مع ياء النسب ، « فان كان المقصود على أربعة » أحرف والحرف الثاني ساكن فلا تخلو الالف في آخره من ان تكون منقلبة أوزائدة للتأنيث نحو حبلى وسكرى وعطشى وحزوى فالاجود في هذا حذف الالف فيقال حبلى وسكرى وعطشى وذلك انهم شبهوا الف التأنيث بتاء التأنيث في الحذف فحذفوها ويجوز مدها فيقال حبلاوى وسكراوى تشبيهاً بالثؤنث الممدود نحو حمرأه وصفراء ويجوز قلب الالف واوا فيقال حبلاوى وسكروى كما يقال كسروى شبهوها بالمنقلبة في نحو ملهوى ومغزوى فهذه ثلاثة أوجه أحدها حبلى بحذف الالف وهو أجودها ثم حبلاوى ثم حبلاوى ، فان كانت الالف غير التأنيث وهو على أربعة أحرف والرابع الف مقصورة وثانيها ساكن ففي المنقلبة نحو ملهى ومغزى

ومحيا وأعشي ثلاثة أوجه أجودها ان تقلب الالف واوا فيقال في النسب الى « ملهى » ملهى والى مغزى مغزوى والى محيا محيوى وذلك لانها بدل من اللام فكان حكمها حكم عصا ورحى فكما تقول عصوى وفتوى كذلك تقول ملهى وأعشوى والثانى ان تمد ذلك وهو ضعيف فنقول ملهى ومغزوى تشبيها بالزائدة الممدودة للتأنيث والثالث ان تحذف الالف فنقول ملهى ومغزى تشبيها بالالف التأنيث المقصورة نحو حبلى وسكرى كما قالوا مدرى ومدارى فجمع حبلى وحبالى وان لم يكن مثله لان الف مدرى لام والالف حبلى زائدة فشبهوا الاصل بالزائد وكذلك ما كان ملحقا به من الزائدة نحو أرطى وأرطوى ومغزى ومغزوى فيه الوجوه الثلاثة،

قال صاحب الكتاب ﴿ وفى الزائدة ثلاثة أوجه الحذف وهو أحسنها كقولك حبلى ودنى والقاب نحو حبلى ودنى وان يفصل بين الواو والياء بالالف كقولك دليارى وليس فيما وراء ذلك الا الحذف كقولك مراى وجبارى وقبىرى وجرى فى حكم جبارى ، ﴾

قال الشارح : « فان كانت الالف زائدة » نظرت فان كانت للتأنيث مثل حبلى وسكرى فالأجود حذفها كما تحذف تاء التأنيث لانها زائدة مثلها وفى معناها فيقال « حبلى » وسكرى ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران أحدهما قلبها واوا تشبيها لها بالأصل فيقال « حبلى » وسكرى والآخر « حبلاوى » وسكراوى وتشبيها بالممدودة وان كانت للاتحاق مثل أرطى ومغزى كنت مخبرا ان شئت قلبت وان شئت حذفت الا ان القلب هنا أحسن منه فى حبلى لانها فى حكم الاصل اذ كانت ملحقة فنقول أرطى وأرطوى ومغزى ومغزوى ، « فأما اذا كانت الالف خامسة فصاعدا » أو كانت على أربعة أحرف والحروف الثلاثة التى قبل الالف متحركات فلا يجوز الحذف الالف سواء كانت للتأنيث أو لغير التأنيث وذلك قولك اذا كانت للتأنيث شكاعى وسمانى والشكاعى نبت يتداوى به والسمانى طائر وفى ما كان لغير التأنيث وهو على ضربين أصلية وزائدة فالأصلية نحو مراى ومسامى تقول فيه « مراى » ومسامى وانما وجب الحذف لان الالف ساكنة والياء الاولى من بامى النسبة ساكنة أيضا وقد طال الاسم وكثرت حروفه فوجب باجتماع ذلك الحذف واذا كانوا قد حذفوا فيما قلت حروفه نحو حبلى وملهى فيها كثرت أولى وأما الزائدة لغير التأنيث نحو حبلى ودلنظى وقبىرى فانك تقول فيه حبلى ودلنظى « وقبىرى » والحبلى نظى القصير البطين والدلنظى الصلب الشديد والالف فيها للاتحاق بسفرجل والقبىرى العظيم الخلق والالف فيه لتكثير الكلمة وليست للتأنيث ولا للاتحاق لانه ليس فى الاصول ما هو على هذه العدة فيكون ملحقا به وتقول فى جبرى وبشكى وما كان مثلها « جبرى » وبشكى لان الالف فى حكم الخامسة لان الحركة فى الثانى بمنزلة الحرف الأتري ان من يصرف هنذا ودعدا لا يصرف سقر وقدم علمين لان الحركة فيه صيرته فى حكم زينب وسعاد فلذلك قال « هو فى حكم جبارى » يعنى تصير الالف فى آخره فى حكم الخامسة لتحرك حرف ماهى فيه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والياء المكسور ما قبلها فى الآخر لا تخلو من ان تكون ثلاثة أو أربعة أو خامسة فصاعدا فالثلاثة تقلب واوا كقولك عموى وشجوى وفى الرابعة وجهان الحذف وهو أحسنهما

والقلب كقولك قاضي وحاني وقاضوي وحانوي قال

وكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

وليس فيما وراء ذلك الا الحذف كقولك مشتري ومستسقي وقالوا في محي محوي ومحبي كقولهم أموي وأمي ،

قال الشارح : اعلم ان ما كان في آخره ياء من الاسماء المنسوبة « فان كانت الياء ثالثة قبلها كسرة » نحو عم وشج فانك تبدل من الكسرة فتحة كما فعلت في نمر وشقرة لتقل توالي الكسرات مع ياء الاضافة ثم تقاب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير في حكم التنكير عما وشجعا ثم قلب الالف واوا كقولك « عموي وشجوي » كما فعلت في عصا ورعي فقلت عصوي ورعوي ، « فأما اذا كانت رابعة » فان الباب فيه عند سيبويه حذف الياء لالتقاء الساكنين تقول في قاض ورام ورجل يسمى برمي قاضي ورامي ويرمي وكان الاصل ان تقول قاضي ورامي ويرمي كما تقول في النسب الى حاكم حاكمي والي يضرب يضربي وغير انهم استثقلوا الكسرة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها ثم حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الاولى من ياء النسب « فان قيل » فانه يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف مدولين والثاني مدغما مثل دابة وشابة وحبيب بكر قيل الامر كذلك خير ان الياء لا يمكن اسكانها لان ياء النسبة لا يكون ما قبلها الامكسورا وكان في الجملة ثم ساكنان فحذف لالتقاء الساكنين عند تعذر الاسكان وقالوا في النسب الى عرقوة وترقوة عرقى وترقى وذلك انهم لما حذفوا التاء للنسبة على القاعدة بقي عرقو وترقو فوقع الواو طرفا وقبلها ضمة وايس ذلك في الاسماء فقلبوها ياء كما قالوا أدل وأجر والاصل أدلو وأجرو ثم نسبوا اليه بحذف الياء فقالوا عرقى وترقى ويجوز عرقوي وبائبات الواو لان ياء النسب بجريان مجرى تاء التانيث وقد تقدم ذكر المشابهة بينهما فكما ثبتت مع تاء التانيث فكذلك مع ياء النسبة لانها تصير حشوا في الكلمة وقد حكي عنهم انهم يقولون في النسب الى قنوة قنوي وهذا نص على جوازه ومن قال في تغلب ويثرب تغلبي ويثربي قال في القاضي ويرمي قاضوي ويرموي فيفتح المكسور ويقب الياء الفا ثم ينسب اليه ويقب الالف واوا ولا يحذف منه شيئا ، وحكى سيبويه « حانوي » في النسب الى الحانة « وحاني » وهو الموضع يباع فيه الخمر وأصل حانة حانية لانه من الحنو كأنها تعنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللذات والحانوت مقلوب منه وأصله حنوت فقدمت اللام الى موضع العين ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فهو على وزان رحوت ورهبوت فوزنه الآن فلعوت مقلوب من فلعوت وأنشد

• وكيف لنا بالشرب الخ • (١) البيت لعمارة ويروي

(١) نسب الشارح هذا البيت الى عمارة ، ونسبه ثعلب الى الفرزدق ، وقال الاعلم وقيل هو لذي الرمة وقال غيرها هو لاعرابي ولم يسمه ، وقيل ان قائله مجهول ويروي البيت الذي زاده الشارح هكذا .

اندان ام نعتان ام ينبري لنا فتي مثل نصل السيف شيمته المجيد

وموقع هذا البيت كما ذكر الشارح وغيره بعد البيت الذي استشهد به المؤلف وبعدها

• وكيف لنا بالشرب فيها ومالنا • دوافيق • وبعده

أَفْعَتَانُ أَمْ نَدَانُ أَمْ يَنْبِرِي لَنَا أَغْرُ كَنْصَلِ السَّيْفِ أَبْرَزَهُ النِّعْمَةُ

والمراد أنه يريد شرب الخمر لو كان له عند الخمر ما يصرفه في ثمنها وقوله أفعتان أى نشترى بنسيئة من قولهم اعتان الرجل الساعة أى اشتراها بنسيئة من العينة وادان إذا أخذه بدين وينبرى لنا أغر أى نطلب كرميا ويتعرض لمعرفه كمنصل السيف أى ماض في السخاء يشتري لنا الخمر والحاني أجود لأن الحذف عنده أجود اللغتين وأنشد في الحذف

كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَةٌ حَوْمُ (١)

فما حرم الرحمن تمرًا قنيتَه وما سقانا من ركيته سعد
إذا طرحا في الدن صرح منهما شراب إذا ما صب في صحنها الورد
نبا كر حد الراح حتى كأنما ترى بالضحى أطناب من قبلنا بعد

وقوله «ندان» هو من الاستدانة وقوله «نعتان» هو من اعتون القوم إذا اعان بعضهم بعضا. وقوله «ينبرى لنا» معناه يعترض لنا وقوله «حد الراح» هو سورة الشراب وصلابته وحمل الشاهد في البيت قوله «الحانوى» فأنما نسبة إلى الحانية تقديرا وقلب اليا فيه واوا كما يقال في النسبة إلى القاضي قاضى والأصل فيه أن الياه إذا وقعت رابعة تحذف وقد قلب واوا ويفتح ما قبلها قال النحاس. قال سيدييه والوجه الحانى وأما صار الوجه ما قال سيدييه لأنه منسوب إلى الحانة والحانة بيت الخمر وإنما جاز أن يقال حانوى لأنه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو إذا عطف. وقال الشيخ أثير الدين. قياس كل منقوص زائد على ثلاثة أحرف حذف يائه إذا كان رباعيا نحو قاض ومقز اسم رجل وقيل يجوز فيه الحذف وهو القياس ووجه ثان وهو أن يقال قاضى ومغزوى (١) البيت لعلمة بن عبدة الفعل من كلمة مطلقها.

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم جلبها إذ نأتك اليوم مصروم
وقدمضى بعض هذه القصيدة وقبل البيت المستفهد به .
قد أشهد الشرب فيهم مزهر رتم والقوم تصرعهم صباه خرطوم
كأس عزيز من الأعناب عتقه (البيت) وبعده.

تغنى الصداغ ولا يؤذيك سالبها ولا يخالطها في الراس تدويم
طانية فرقت لم تطلع سنة يحنها مدمج بالطين مختوم
ظلت تفرق في الناجود يصفقها وليد اعجم بالسكتان مقدم
كان ابريقهم طوى على شرف مقدم بسا السكتان ملتوم
ايض ابرزه لفضح راقبه مقلد قضب الريحان مضغوم

والاستفهاد في البيت لقوله (حانية) قال سيدييه. (وتقول إذا أضفت إلى رجل اسمه يرمى يرمى وإذا أضفت إلى عرقوة قلت عرقى وقال الخليل: من قال في شرب يشرى وفي تغلب تغلبى ففتح مغير إلى فتح راه يشرى ولا م تغلبى وكانتا في المنسوب إليه مكسورة - فانه ان غير مثل يرمى على ذا الحد قال يرمى كأنه أضاف إلى يرمى أى بفتح الميم وقلب الياه الفا - ونظير ذلك قول الشاعر • وكيف لنا بالشرب • (البيت السابق) والوجه الحانى كما قال علقمة بن عبدة
* كأس عزيز من الأعناب • (البيت) لأنه إنما أضاف إلى مثل ناحية وقاض انتهى وصف علقمة خرا والكأس الخمر في انائها ولا تسمى الخمر كأسا ولا الاناء كأسا حتى يجتمعا وأراد بالعزير ملكا من ملوك الاعاجم ومعنى عتقها تركها حتى

وقيل الموضع الذي يباع فيه الخمر حانية مثل فاحية ونسب اليه على حد النسب الى قاض ويرمى والمشهور ان الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة قال الاخطل

وتخوة من جبال الروم جاء بها ذو حانة تاجر أعظم بها حاناً

فجعل الموضع حانة والخمار حاناً ، فأما « محي » فالنسبة اليه محوى « الفاعل والمفعول فيه سواء وذلك ان محيياً اسم فاعل من حيى يحيى فهو محي والمفعول محيى ففيه ثلاث ياءات فيجب حذف الآخرة لانها خامسة كالف مرامى فاذا نسبت اليه اجتمع فيه أربع ياءات فيحذفون الياء الاولى من محي فيبقى محي فتقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير محي كهدي فيقولون محوى كهوى وأما من قال أمي فجمع بين أربع ياءات فانه يقول « محي » أيضاً واسم المفعول في ذلك كالفاعل وهو محي تحذف الالف الخامسة على القاعدة ثم تفعل ما ذكرناه في اسم الفاعل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في غزو وظي غزوي وظبي واختلاف فيما لحقته التاء من ذلك فعند الخليل وسيبويه لا فصل وقال يونس في ظبية ودمية وقنية ظبوى ودموى وقنوى وكذلك بنات الواو كغزوة وعروة ورشوة وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو ﴾

قال الشارح : اذا كان الاسم على زنة فعل سا كن العين معتل اللام بالياء أو الواو وليس في آخره تاء التأنيث نحو « غزو » ونحو « وظي » ورمى بالنسبة اليه على لفظه من غير تغيير نحو « غزوى » ونحو « وظبي » ورمى لا خلاف في ذلك لان ما قبلها سا كن فهو لذلك في حكم الصحيح تتصرف بوجوه الاءراب قبل للنسب فلم تتغير كالم يتغير الصحيح واذا جاز ان يقال في أمية أمي فيجمع بين أربع ياءات ، كان مانحن فيه أسهل لانه لم يجتمع فيه الا ثلاث ياءات ، « فان لحقت تاء التأنيث شيئاً من ذلك » نحو غزوة ودمية « ودمية وقنية » فالخليل وسيبويه يجريان في ذلك على قاعدة ما لاء فيه فيقولان في غزوة غزوي وفي رمية رمي وفي دمية دمي وفي قنية قني وهو قياس هندهما وحكى يونس عن أبي عمرو مثل ذلك وقالوا في بني جروة جروي وهو جروة بن فضلة مكسور الجيم وكان يونس يغير ما فيه تاء التأنيث فيفتح الحرف الساكن وهو الثاني فيقول في ظبية « ظبوى » وفي رمية رموي وفي قنية « قنوي » وقالوا « في عروة عروي » لافرق عنده بين ذوات الياء والواو وكان الزجاج يعيل الى هذا القول ويحتج بان تاء التأنيث قوة التغيير فيها وأما يونس فلم يرد عنه احتجاج لذلك « وكان الخليل يعذره في ذوات الياء » ويحتج له بانه شبه فعلة بفعلة مكسور العين قال لان اللفظ بفعلة وفعلة اذا سكنت العين سواء والمراد بذلك ان ظبية كظبية ورمية كرمية وقنية كقنية ثم أسكنوا للتخفيف كما يقال في كتف كتف وفي ابل ابل فصار لفظاً ما كان على فعلة بكسر العين في الاصل بوزن فعلة فعمية على وزن لفظ عمية ورمية على لفظ رمية في الاصل باسكان فاذا نسبنا الى ذلك رددناه الى الاصل لانه بالحركة يفيدنا خفة وذلك لانا اذا نسبنا الى عمية وقنية وثوانها مكسورة

عقت ورقت والحووم السود يريدانها من اعناب سود وهو على هذا من نعت الكاس اي خمر سوداء الغنم ووصفها بالجميع على معنى ذات اعناب سوده ويقال الحوم جمع حائم وهو الذي يقوم عليها ويحوم حولها وهو على هذا من وصف الحانية وهي جماعة الخمارين *

وجب فتحها وقلب الياء واوا بعد قلبها الفا على حد قولك في عم عموى وفي شج شجوى فيصير في اللفظ أخف من عمي وقني قال وكذلك لو بنيت من ذوات الواو فعلة لصارت بهذه المنزلة تقول في فعلة من الغزو غزية ومن الربو ربية فيصير كذوات الياء فيصير المسكن منها عن المكسر بمنزلة ما أصله الاسكان فلما رأوا آخر فعلة المكسور يشبه اذا يخفف آخر فعلة المسكن العين في الاصل جعلوا اضافتها شيئا واحدا هذا احتجاج الخليل ليونس

قال صاحب الكتاب ﴿ وعلى مذهب يونس جاء قولهم قروى وزنوى في قرية وبنى زلية وتقول في طي ولية طووى ولووى وفي حية حيوى وفي دوى وكوة دوى وكوي ﴾

قال الشارح : قد جاء عن العرب « قروى في النسبة الى قرية وزنوى في النسبة الى بني زلية » وهم حي من العرب وهو شاذ عند سيبويه والقياس قريى وزنيى وهو عند يونس قياس وتقول « في طى طووى وفي لغة لووى وفي حية حيوى » أما طى فصدر طوى يطوى ولية مصدر لوى يلوى فالعين وار واللام ياء والاصل فيه طوى ولوية فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منها سا كن قلبوا الواو ياء وهذه قاعدة في التصريف فلما نسبوا اليه استقلوا اجتماع أربع ياءات وأرادوا التخلص منها فبنوا الكلمة على فعل وقد كان فعلا سا كن العين فانك الادغام وعادت العين الى أصلها وهو الواو ثم انقلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها والفتاح ما قبلها ثم نسبوا اليها وقلبوها واوا على القاعدة فقالوا طووى ولووى وأما « حية » فالعين واللام ياء ولما بنوه على فعل انقلبت اللام الفالان اللام أقبل للتغيير ثم قلبوا الالف واوا على قاعدة النسب وقالوا « حيوى » ومن قال أميى قال طيى وحيى ولم يبال النقل ، وأما النسب الى « دوى وكوة » فانك لا تنيره بل تنسب اليه على لفظه فتقول « دوى وكوي » لان التغيير انما كان لاجل اجتماع أربع ياءات ففروا الى الواو فأما اذا وقع الاختلاف بمحصل الواو لم تكن حاجة الى التغيير فأما قول ذى الرمة

داويةٌ ودُجى ليلٍ كأنهما يَمُّ ترأطن في حافاته الرُّومُ (١)

قال بعضهم أراد دوية وانما أبدل من الواو الاولى الفا لا فتاح ما قبلها وان كانت ساكنة في نفسها كأنه استغنى بأحد الشرطين كما قال عليه السلام (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والاصل موزورات وقال سيبويه في آية انه فعلة كشرية وانما أبدل من الياء الاولى الف فيكون حينئذ داوية من الشاذ والمحققون يذهبون الى انه بنى من الدوا اما على زنة فاعلة فصار في التقدير داووة فقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار دواوية ثم نسب اليها على حد نسب اليها على حانية حانى فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في مرمى مرمي تشبيها بقولهم في تميمي وهجرى وشافى تميمي وهجرى وشافى ومنهم من قال مرموى وفي يحناني اسم رجل يحناني ﴾

(١) الاستشهاد بالبيت في قوله « داوية » في النسبة الى الدو - بتشديد الواو - وكان من حق الكلام ان يقول دوى كما قال الاخر .

قد لفها الليل بمصلي اروع خراج من الدوى
والعلماء في تخريج قوله « داوية » طريقان قد ذكرهما الشارح فلاحاجة الى الاقاضة فيهما

قال الشارح : هذا الفصل يشتمل على مسألة واحدة وهي « النسبة الي مرمى والنسب اليه مرمى »
 فيكون لفظه بعد النسب مثل لفظه قبل النسب كأنهم « شهبوا لفظه بالنسب » وأنت اذا نسبت الى
 منسوب بقيته على لفظه « نحو النسب الى تميم وهجري وشافعي فانك تقول فيه أيضا تميمي وهجري
 وشافعي » فيكون اللفظ واحدا الا ان التقدير مختلف وذلك انك اذا حذفت الياء الاولى التي للنسب
 أحدثت ياء أخرى غيرها لانه لا يجمع بين علامتي النسب كما لا يجمع بين علامتي التأنيث مع ما في ذلك من
 ثقل اجتماع أربع ياءات ورمى مشبه بالنسب من حيث ان آخره ياء مشددة قبلها مكسور ويجوز ان
 تقول فيه « مرموي » وذلك ان أصله مرموي على زنة مفعول من رميت ولما اجتمعت الواو والياء وقد
 سبق الاولى منهما بالسكون قلبوا الواو ياء وأدغموا الياء الاولى في الثانية على القاعدة ثم كسروا ما قبل
 الياء لتصحح الياء فلما نسبوا اليه استقلوا اجتماع أربع ياءات فحذفوا الياء الاولى المبذلة من واو مفعول لكونها
 زائدة فصار اللفظ مرمي مثل يرمي فقياسه في النسب قياس يرمي وتقلب فتبدل من الكسرة فتحة ثم من
 الياء واوا بعد ان قلبوها الفا كما قالوا في حاضي حاوي فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب : وما في آخره الف ممدودة ان كان منصرفا ككسائه ووداء وعلباء
 وحرباء قيل كسائي وعلبائي والقلب جائز كقولك كساوي وان لم ينصرف فالقلب كحمرأوي وخنفساوي
 ومعيوراوي وزكرياوي ،

قال الشارح : اعلم ان « الممدود » كل اسم في آخره همزة قبلها الف زائدة وذلك على أربعة أضرب
 ضرب همزته أصلية نحو قراء ورضاء وهو من قرأت ووضوت والوضاء الجميل وضرب همزته منقلبة عن
 حرف أصلي نحو كساء ورداء وأصله كساو ورداي والواو والياء اذا وقعتا طرفا وقبلهما الف زائدة قبلتا
 همزتين والواو والياء في كساء ورداء لام الكلمة لانه من الكسوة والردية كقولهم فلان حسن الردية وضرب
 ثالث همزته منقلبة عن ياء زائدة نحو علباء وحرباء ويدل على ان الهمزة فيه من الياء قولهم درحاية ودعكاية
 لما اتصل بها تاء التأنيث ظهرت الياء لانها انما كانت اقلبت همزة لكونها طرفا فلما اتصلت بها تاء
 التأنيث وبنيت على التأنيث خرجت عن ان تكون طرفا والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن الف
 التأنيث نحو حمراء وصفراء ولذلك لا ينصرف وينصرف الضروب الثلاثة « فاذا نسبت الى ما كان منصرفا
 من ذلك » فالباب فيه إقرار الهمزة نحو وضائي وقرائي « وكسائي وردائي وعلبائي وحربائي » بانيات الهمزة
 والاصل من ذلك قراء ووضاء لان الهمزة فيهما أصل بمنزلة الضاد من حماض والقاف من سباق فكما تقول
 حماض وسباق فكذلك تقول وضائي وقرائي وكسائي وردائي محمول عليه لان الهمزة فيهما منقلبة عن أصل
 فهي لام كما انها لام وعلباءى محمول على كسائي لان الهمزة فيه ليست أصلا انما هي منقلبة عن حرف
 ليس للتأنيث كما ان كساء كذلك فعومل في النسب معاملة فاذا اصل في قراء ووضاء أقوى منه في كساء
 لان الهمزة فيه أصل وفي كساء بدل وهي في كسائي أقوى منها في علبائي لانها في كساء لام وفي علباء
 زائدة ، « فان نسبت الى ما لا ينصرف » نحو حمراء وصفراء فالباب ان تقلب الهمزة واوا فيه فتقول
 « حمرأوي وصفراوي » وانما قلبت الهمزة فيه واوا ولم تقر بحالها لتلا تقيم علامة التأنيث حشا ولم تكن

لتحذف لانها لازمة تتحرك بحركات الاعراب فهي حية بالحركة ولما لم يجز حذفها وجب تغييرها فقلبت واوا ثم قالوا في الاضافة الى علباء وحرباء علباوي وحرباوي فأبدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتأنيث لكنها شابهت حمراء وصحراء بالزيادة فحملوها عليها وان لم تكن همزة حمراء قلبت في حمراوى لكونها زائدة ثم تجاوزوا ذلك الى ان قالوا في كساء كساوى وفي رداء رداوى فأبدلوا الهمزة واوا حلاها على همزة علباء من حيث كانت همزة كساء ورداء مبدلة من حرف ليس للتأنيث ثم قالوا في همزة قراء قراوى فشبهوا همزته بهمزة كساء من حيث كانت أصلا غير زائدة فكل واحد من هذه الاسماء محمول في القلب على ما قبله وان لم يشركه في العلة لكن لشبه لفظي فاذا القلب في حمراوى أقوى منه في علباوى وهو في علباوى أقوى منه في كساوى وهو في كساوى أقوى منه في قراوى فلذلك قال « فالباب فيما كان منصرفا لإقرار الهمزة على حالها نحو قرائى وكسائى وعلبائى والقلب جائز وان لم ينصرف فالقلب نحو حمراوى وصحراوى وانما مثل بهذه الاسماء نحو « خنفساوى ومعيوراوى » والمعيوراء جماعة الجر « وزكرياوى » ليردك الفصل بين المقصور والمدرد وان الطويل من الاسماء الممدودة والتقصير منها حكمها واحد وان كثرة حروف خنفساء ومعيوراء وما أشبههما لا يوجب اسقاط شئ منه كما كان ذلك في المقصور لسكون آخره إذا الحرف يقوى بحركته ويمتنع حذفه في المكان الذي يسقط فيه الساكن ألا ترى ان من قال ثقي وقرشى وهذلى فحذف الياء الساكنة لم يقل في النسب الى عشير وهو التراب وحثيل وهو بنت عثري وحشلى فيحذف الياء لتحركها فاعرفه »

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول في سقاية وعظاية سقائى وعظائى وفي شقاوة شقاوى وفي راية راى ورائى وراوى وكذلك في آية وثاية ونحوهما ﴾

قال الشارح : اعلم ان ما كان من « نحو سقاية وعظاية » ونحوهما مما في آخره تاء التأنيث ولامه واو أو ياء وقبلها الف زائدة فانه قبل النسب تصح اللام ولا قلب همزة لان الاسم بني على التأنيث فلم تقع الياء والواو طرفا فلم يلزم قلبهما همزة فاذا نسبت الى شئ من ذلك أسقطت التاء ثم قلبت اللام همزة فصارت النسبة كأنها الى سقاء وعظاء بمنزلة كساء ورداء فلذلك تقول في النسب « سقائى وعظائى » أى كما تقول كسائى وردائى ومن قال كساوى ورداوى قال ههنا سقاوى وعظاوى وكذلك قيل في النسب الى شاء شاوى قال الشاعر

لا ينفع الشاوى فيها شائه ولا حجاراه ولا علائه (١)

(١) الشاهد فيه قوله « الشاوى » في النسبة الى الشام ومثله بيت الكتاب .

فلست بشاوى عليه دمامة اذا ما غدا يندو بقوس واسهم

قال الاعلم . « وكان الوجه ان يقول شائى كما يقول كسائى وعظائى الا انه رد الهمزة الى الاصل واصلاها الواو لانهم يقولون الشاوى في الشام فدل ذلك على انه مثل اللام فحمله على قول من يبدل الهمزة في كساء فيقول كساوى يقول لست براع دميم المنظر سلاحه القوس والسهم ولكننى صاحب حرب وآلتهاو الدمامة حقارة المنظر » انتهى وقال سيديويه . « واما الاضافة الى شاء فشاوى كذلك يتكلمون به قال الشاعر فلست بشاوى » (البيت) وان سميت به رجلا اجريته على القياس تقول شائى وان شئت قلت شاوى كما قلت عطاوى » انتهى

فان كانت اللام واوا نحو شقاوة وغباوة فانك لا تغيرها في النسب وتقرأها على حالها فتقول فيه « شقاوى »
وغباري لانا كنا نفر الى الواو فيما كان همزة واذا ظفرتنا بما قد لفظ به واوا لم نبدل عنها الى لفظ
آخر قال جرير

اذا هبطن سماويا موارده من نحو دومة خبت قل تعريسي (١)

نسبه الى سماوة ، وأما « نحو راية وآية وثاية » وطاية فلك في النسب اليه ثلاثة أوجه أقيسها ترك الياء
على حالها ولم تغيرها لانك لو أفردته بعد طرح الهاء لاثبت الياء وقلت آى وراى وثاى وطاى ولا
تلتزم الهمزة لان الالف قبل الياء والواو أصل غير زائدة والواو والياء انما تهمزان اذا كان قبلهما الف زائدة
نحو كساء ورداء والثانى الهمز تشبيها بكساء ورداء لوقوعها طرفا بعد الف ساكنة والفرق بينهما بين الاصل
الذى هو كساء ورداء ان باب كساء ورداء ان تقع الياء والواو بعد الف زائدة وما نحن فيه وقعتا بعد الف
غير زائدة الثالث ابدالها واوا على حد كساوى ورداوى ،

قد تم بعون الله وحسن توفيقه الجزء الخامس من شرح المفصل ، ويليه — ان شاء الله —

الجزء السادس ، ومطلعه قوله : ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ : وما كان على

حرفين فعلى ثلاثة أضرب ﴾ نسأل الله أن يميننا على أكمله

(٢) البيت لجرير كما قال الشارح والاعلم . قال سيبويه . « هذا باب الاضافة الى كل شئ لانه ياء او واو وقبلها الف
ساكنة غير مهموزة . وذلك نحو سقاية وصلابة ونقاية وشقاوة وغباوة ، تقول في الاضافة الى سقاية سقائى وصلابة
صلائى والى نقاية نقائى كانك اضفت الى سقاء والى صلاء لانك حذفته الهاء ولم تكن الياء لتثبت بعد الالف فابدلت
الهمزة مكانها لانك اردت ان تدخل ياء الاضافة على فعال او فعال — اى بفتح الفاء او كسرهما او ضمهما —
وان اضفت الى شقاوة وغباوة وعلاوة قلت شقاوى وعلاوى وغباوى لانهم قد يدلون مكان الهمزة الواو لتقلها
ولانهم مع الالف مشبهة بآخر حمراء حين تقول حمراوى . حمراوان فان خففت الهمزة فقد اجتمع فيها انها
تستقل وهي مع ما يشبهها وهي الالف وهي في موضع اعتلال وآخر حمراء فان خففت الهمزة اجتمعت
حروف متشابهة كأنها ياءات وذلك قولك في كساء كساوان ورداء رداوان وعلباء علباوان وقالوا في غداة غداوى وفي رداء
رداوى فلما كان من كلامهم قياسا مستمرا ان يدلوا مكان الواو مكان هذه الهمزة في هذه الاسماء استتقالاتها صارت
الواو اذا كانت في الاسم اولى لانهم قد يبدلونها وليد في الاسم فرارا اليها فاذا قدروا عليها في الاسم لم يخرجوها ولا
يفرون الى الياء لانهم لو فعلوا ذلك صاروا الى نحو ما كانوا فيه لان الياء تشبه الالف فيصير بمنزلة ما اجتمع فيه اربع ياءات
لان فيها حينئذ ثلاث ياءات والالف شبهة بالياء فتضارع امي — بهمزة مضمومة فيم — فتوحة فباء مشددة مكسورة
فباء اخرى مشددة — فكرهوا ان يفروا الى ما هو اثقل مما هم فيه فكرهوا الياء كما كرهوا في حصار وحى » انتهى
والشاهد في البيت قوله « سماويا » وهو منسوب الى السماوة وهي ارض يعينها . يقول . اذا هبطت الابل مكانا من السماوة
وردت ماء لم اقم فيه شوقا الى اهلى وحرصا على اللحاق بهم ودومة خبت موضع بعينه والتعريس نزول المسافر في الليل

فهرست

الجزء الخامس من شرح المفصل لابن يعيش

صحيفة
في لغة هذيل
٣١ ليس في عين الصفة غير الأسكان
حكم جمع الاسم المؤنث الذي لاء فيه
٣٠ لا يجمع على مثال أفلس ما كان معتل العين
٣٥ كيف يجمع معتل اللام
٣٦ القول على باب سنين
٣٨ المفرد الرباعي له في الجمع المكسر مثال واحد
٣٩ لا يجمع الخامس جمع تكسير حتى يرد إلى الأربعة
٤٠ جمع الخامس جمع السلامة
٤١ الاسم الثلاثي الذي زيد فيه حرف مد ثالثا
٤٣ قياس المضاعف والمعتل أن يجمع على أفعلة
٤٤ الاسم الرباعي المؤنث بالياء وثلاثه حرف
لين له في الجمع المكسر مثالان
٤٥ الصفة الثلاثية التي ثالثها حرف لين لها في
الجمع المكسر تسعة أمثلة
٥١ فاعيل بمعنى مفعول لا يجمع جمع السلامة وقياسه
أن يكسر على مثال جرحى وللمؤنث منه

صحيفة
٢ ومن أصناف الاسم المجموع
والجمع على ضربين : سالم ومكسر
٦ جمع التكسير يعم من يعلم وغيرهم
٧ حكم الواو والنون في جمع المذكر السالم كحكم
الالف والنون في المثنى
اعراب جمع المؤنث
٩ ينقسم الجمع إلى جمع قلة وجمع كثرة
١١ وبما جعل أعراب جمع المذكر السالم على
النون ويلزم الياء إذ ذاك
١٤ صيغ الجوع التي يجمع عليها الاسم الثلاثي المجرد
٢١ صيغ الجوع التي يجمع عليها الثلاثي المختوم
بهاء التانيث
٢٤ تكسير الصفة والأبنية التي تكسر عليها
٢٧ جمع الصفات بالواو والنون
٢٨ جمع الصفة المؤنثة بالالف والياء
تحريك العين الساكنة في جمع المؤنث
٣٠ العين المعتلة ليس فيها إلا الأسكان إلا

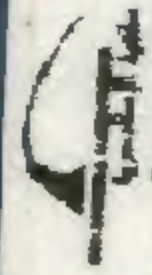
صحيفة	صحيفة
٨٠ الاسم الذي فيه علامة التانيث قد يقع على الواحد والجمع	٥٢ ثلاثة أمثلة الاسم الذي على زنة فاعل يكسر على ثلاثة أمثلة
٨١ الشيء يحمل على الشيء فيجمع كجمعه	٥٣ والمؤنث مثال واحد
٨٢ يرد في التكسير ما حذف من المفرد	٥٤ الصفة التي على وزان فاعل تكسر على تسعة أمثلة
٨٥ المفرد المذكر الذي لم يكسر يجمع بالالف والتاء المعرفة والنكرة	٥٧ والمؤنث منها في التكسير مثالان
حد المعرفة ، أضر بها ،	تكسير الاسم المؤنث بالالف مقصورة أو ممدودة له مثالان
٨٧ ترتيب المعارف في الاعرفية	٥٩ وللصفة أربعة أمثلة
٨٨ حد النكرة	٦٢ فان كانت ألف التانيث خامسة لم يسع تكسيه وجمع بالالف والتاء
المذكر والمؤنث تعريف المذكر ، علامات التانيث	أفعل إذا كان اسما فله في التكسير مثال واحد وللصفة ثلاثة أمثلة
٩١ التانيث حقيقي ومجازي	٦٤ تكسير فعلان على فعالين
اسناد الفعل الى اسم ظاهر حقيقي التانيث أو مجازيه	٦٥ لفعل في التكسير ثلاثة أمثلة
٩٤ اسناد الفعل الى ضمير الاسم المؤنث تانيثا حقيقيا أو مجازيا	٦٦ الصيغ التي يستغنى عن تكسيها بجمعها جمع السلامة
٩٦ التانيث نوعان بعلامة وبغير علامة وكيف يظهر المؤنث الذي لا علامة له	٦٧ جموع شذت تحفظ ولا يقاس عليها
تاء التانيث تأتي في الكلام على عشرة أنواع	٦٨ كل ثلاثي فيه زيادة للإحاق فجمعه كالر باعي
٩٩ الاكثر في تاء التانيث ان تكون في حكم الانفصال وربما جاءت لازمة	٦٩ الرباعي الأعجمي يزاد على جمعه تاء الرباعي إذا زيد عليه حرف لين جمع على فعاليل
١٠٠ اختلاف العلماء في تأويل الصفات التي لاتاء فيها	٧١ يقع الاسم المفرد على الجنس ويميز من واحده بالتاء
١٠٢ صيغ يستوي فيها المذكر والمؤنث	٧٢ يجيء الجمع مبني على غير واحد
١٠٣ تانيث الجمع مجازي	٧٤ ربما جمع الجمع
١٠٤ الاسناد الى ضمير الجمع	٧٧ يقع الاسم على الجميع وليس يجمع وبيان اختلاف العلماء في ذلك
١٠٦ تزداد التاء للفرق بين القليل والكثير في التاريخ ونحوه	

صحيفة

- يجوز التذكير والتأنيث في النخل والتمر وفي كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء
الأبنية التي تلحقها الف التأنيث المقصورة
١١٠ الأبنية التي تلحقها الالف الممدودة
١١٣ التصغير : معناه ما يعمل له
١١٦ لا يصغر الا الثلاثي والرابعي
١١٧ ما يحذف من الخامس لاجل التصغير
١١٨ ما كان على حرفين وقد حذف منه شيء يرد اليه عند التصغير
١٢٠ إذا حذف من الاسم شيء وبقي منه بعد الحذف ما يصلح للتصغير لم يرد اليه المحذوف
١٢١ تسقط همزة الوصل للتصغير
١٢٢ الحروف المبعدة ترد الى أصلها بسبب التصغير الا إذا كان الابدال لازما
١٢٤ تصغير الاسم الذي عينه واو وهي ثانية أو ثالثة
تصغير الاسم الذي لامه واو
١٢٥ إذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الاخيرة
١٢٧ تاء التأنيث تثبت في التصغير اذا كانت ظاهرة في المكبر أو كانت غير ظاهرة والاسم ثلاثي
فان كان رباعيا لم تثبت
١٢٨ الف التأنيث تثبت في التصغير رابعة

صحيفة

- وتحذف خامسة فصاعدا
١٢٩ حرف المد الراء يثبت في التصغير و يقاب منه الى الياء ما ليس ياء
١٣٠ اذا اجتمع في اسم ثلاثي زيادتان أقيت أشدهما فائدة
١٣١ اذا اجتمع في اسم ثلاثي ثلاث زيادات أقيت أقواهن فائدة وحذفت أختيها يجوز التعويض من الزائد المحذوف
١٣٢ يحضر جمع القلة على بنائه ولك في جمع الكثرة مذهبان
١٣٣ أسماء الجموع في التصغير كالمفردات بعض أسماء جاءت في التصغير على غير المعلوم
١٣٤ يحقر الشيء لدنوه من الشيء لا يصغر الفعل
١٣٥ أسماء لازمت التصغير كيفية تصغير المركب
١٤٥ كيفية ما اذا أردت ان تنسب لفظ نمر وشقره والدلل
١٤٦ بيان ان بعض الاسماء اذا نسب يحصل فيه تغير
١٥٠ حذف الحروف الزائدة اذا نسب الاسم
١٥٣ حكم ما لحقه التاء في النسب كظبية ودمية
١٥٥ حكم الاسم المنسوب اذا كان آخره الف ممدودة



Bibliotheca Alexandrina



0587881